الكورية معشرالقرية ووادة الأوهستان وادة الأوهستان واحد الأمل الكنورة الإحدودة

سلسلة الوسوعات الإسلامية التخصيد

الريادية المرادية ال المرادية ا

> الأسراط والقسديم الأستند المنحور) والمسود حملتى (أزوق وتبر الأرقات الأسيق الطيمة الشامية

> > اثقاهـرة ١٩٤١هـ ـ ١٩٠٢م

جمهُورتة مص*ّر العَرب*ّة وزارة الأوهتساف المجلس الأعلى للشنون الإشلاميّة

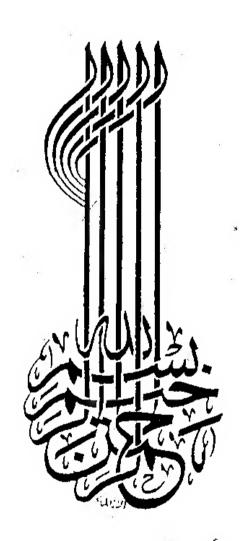
سلسلة الموسوعات الإسلامية المتخصصة

موسئوعة موسئوعة المربي المربي

إشراف وتقديم مع و حصري وقروط الأيتياذالاكتور مجمولا عمري موروق وزيرًا لأوقاضة

> القاهــرة ١٤٢٦هـ – ٢٠٠٥م







تقديم

للأستاذ الدكتور محمود حمدى زقزوق وزير الأوقاف وزير الأوقاف ورئيس المجلس الأعلى للشئون الإسلامية

فى إطار مشروع الموسوعات الإسلامية المتخصصة التى يصدرها المجلس الأعلى للشئون الإسلامية؛ يسرنا أن نقدم اليوم للباحثين والمهتمين بالدراسات الإسلامية : «موسوعة علوم الحديث الشريف»؛ التى تمثل المجلد الثالث فى المشروع المشار إليه. فقد سبق أن قدمنا للقراء فى السنتين الماضيتين «الموسوعة الإسلامية العامة» و «الموسوعة القرآنية المتخصصة».

وتهتم هذه الموسوعة الحديثية بكل ما يتعلق بالحديث النبوى من معلومات لا يجدها القارئ إلا متناثرة في عشرات المراجع، فمن المعروف أن هناك العديد من العلوم الإسلامية التي ابتكرها المسلمون منذ قرون عديدة حول الأحاديث النبوية؛ مثل: علم مصطلح الحديث، وعلم الرجال، وعلم الجرح والتعديل وغيرها من فروع أخرى تهدف كلها إلى تقديم صورة شاملة لكل ما يتعلق بالأحاديث النبوية الشريفة؛ متناً وإسناداً، وتحقيقاً وتدقيقاً، ورواية ودراية،

وقد كان الدافع لعلماء المسلمين منذ العصر الأول للإسلام وراء الاهتمام بالأحماديث النبوية هو أن السنة النبوية تمثل الأصل الثانى للإسلام بعد القرآن الكريم، كما جاء في الحديث الشريف: «تركت فيكم شيئين لن تضلوا

بعدهما : كتاب الله، وسنتى «(). والقرآن الكريم نفسه يبين لنا أن الله أنزل القرآن على نبيه على نبيه على نبيه على نبيه على نبيه على نبيه على الناس؛ فقال تعالى : ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذَّكُرِ لَتَبِينَ لَلنَّاسِ مَا نَزْلُ إِلَيْهُمْ وَلَعْلَهُمْ يَتَفْكُرُونَ ﴾ (سورة النحل: ٤٤).

وقد فعل الرسول عَلَيْمُ ما أمره الله به، فكانت سنته المتمثلة في أقواله وأفعاله وتقريراته بالنسبة للقرآن الكريم بمثابة «تفصيل مجمله، وبيان مشكله، وبسط مختصره»(١).

ومن هذا الأصل الثانى للإسلام فحص هذا الأصل الثانى للإسلام فحصاً دقيقاً، وبخاصة بعد أن تم اختراع كم كبير من الأحاديث التى نسبها الوضاعون زوراً وبهتاناً إلى رسول الله على ولم يُفَرِّط علماء الإسلام إطلاقاً في الحرص الشديد على التدقيق الذي لا حد له في توثيق المرويات عن الرسول على الرسول على الرسول على الرسول على الرسول على الرسول على الرسول المرويات عن الرسول المرويات ا

فقد وضع القرآن أمامهم أهم قاعدة من قواعد النقد التاريخي في قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُهَا الذِّينَ آمنُوا إِنْ جَاءِكُم فَاسَقَ بِنَبِأَ فَتَبِينُوا ﴾ (الحجرات : ٦).

وتتمثل هذه القاعدة فى أن أخلاق الراوى تعد عاملاً هاماً فى الحكم على رواة روايته، وقد أفاد المسلمون إفادة عظيمة من هذه القاعدة وطبقوها على رواة الأحاديث النبوية، وقد كان تطبيق هذا المنهج النقدى على رواة الأحاديث هو الذى تطورت عنه بالتدريج قواعد النقد التاريخي(٣).

ولعلماء الحديث باع طويل فى نقد الرواة وبيان حالهم من صدق أو كذب، فقد وصلوا فى هذا الباب إلى أبعد مدى، وأبلوا فيه بلاءً حسناً، وتتبعوا الرواة ودرسوا حياتهم وتاريخهم وسيرتهم، وما خفى من أمرهم وما ظهر، ولم تأخذهم فى الله لومة لائم، ولم يمنعهم من تجريح الرواة والتشهير بهم ورع ولا حرج.

وقد وضع رجال الحديث القواعد الدقيقة التي ساروا عليها فيمن يؤخذ منه ومن لا يكتب؛ وعلى سبيل المثال نجد أن

الإمام البخارى الذى اشتهر كتابه «صحيح البخارى» بأنه أصح الكتب بعد كتاب الله، قد جمع فى حياته ـ التى كرسها لخدمة الحديث النبوى ـ أكثر من نصف مليون حديث، ولكنه لم يأخذ فى كتابه هذا ـ بعد حذف المكرر ـ إلا أقل من أربعة آلاف حديث نتيجة للمناهج العلمية الدقيقة التى وضعها والتزم بها.

وتيسيراً على الراغبين فى التعرف على كل ما يتعلق بالأحاديث النبوية من علوم ومعارف تأتى «موسوعة علوم الحديث الشريف» لتسد فراغاً فى المكتبة الإسلامية، وتلبى رغبة ملحة لدى الكثيرين من الباحثين والمهتمين بالسنة النبوية الشريفة، ومبلغ علمنا أن هذا يعد عملاً غير مسبوق على هذا النحو الذى نقدمه اليوم إلى القارئ الكريم.

وقد تعاون فى إنجاز هذا العمل نخبة ممتازة من المتخصصين فى الحديث النبوى من علماء الأزهر الشريف، فلهم منا خالص الشكر والتقدير، وقد أشرف على الجانب العلمى والتنظيمى للموسوعة الأستاذ الدكتور / على جمعة محمد، وشاركه فى ذلك الأستاذ الدكتور / أحمد معبد عبد الكريم، الذى بذل جهودًا مضنية فى المراجعة العلمية والتدقيق الفائق، كما أشرف على الطباعة الأستاذ / أبو سليمان صالح، ولا يفوتنا أن ننوه بالجهد الذى بذله الأخ الأستاذ الدكتور / عبد الصبور مرزوق فى هذا الصدد، فللجميع منا جزيل الشكر وعظيم التقدير، ونسأل الله أن يجزيهم خير الجزاء، وأن يجعل هذا العمل الكبير فى ميزان حسناتهم، ونأمل أن يكون فى هذه الموسوعة فائدة لباحث، أو نفع لقارئ، أو إرشاد لمسترشد.

والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل،،،

۳ من صفر ۱٤۲٤هـ ٥ من إبريل ۲۰۰۳م

الهوامش :

⁽١) مستدرك الحاكم ٩٢/١. وجامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر ٢٤/٢، ١١٠.

⁽٢) راجع الموافقات المشاطبي جد ٤ ص ١٢.

⁽٢) د. محمد إقبال : تجديد التفكير الديني في الإسلام ص ١٦٠ وما بعدها.



مقدمة

الحمد لله، والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله، وعلى وآله وصحبه ومن والاه وبعد :

فهذه «موسوعة علوم الحديث الشريف» تصدر بعد صدور «الموسوعة الإسلامية العامة»، و «موسوعة القرآن المتخصصة»، في سلسلة الموسوعات الإسلامية التي يُصدرها المجلس الأعلى للشئون الإسلامية التي سيتبعها - إن شاء الله تعالى - باقي الموسوعات في مجالات الفكر الإسلامي التي وعدنا بها في الموسوعة الإسلامية العامة.

ولقد قامت لجنة إعداد الموسوعة بحصر المصطلحات الخاصة بعلوم الحديث، وكذلك مناهج المحدثين، وكلفت نخبة من العلماء المتخصصين في علم الحديث بالكتابة في كل مصطلح بما يجلى حقيقته، ويقربه إلى الأذهان ويضبط معناه، في صورة يحتاج إليها المتخصص ويفهمها المثقف بوضوح وجلاء، وجعلت لكل مصطلح وزناً نسبياً يتفق مع أهميته ومدى الحاجة إليه وموضعه في علم الحديث، وذلك على ثلاث فئات : طويل، ومتوسط، وصغير كما سيراه القارئ في هذه الموسوعة التي نرجو أن تكون نافعة مثل سابقتيها.

ولقد تم ترتيب المصطلحات طبقاً للترتيب الألفبائى لتيسير الوصول إلى المصطلح من أقرب طريق، كما تم ذكر المناهج حسب ترتيبها التاريخى فى قسم مستقل بعد قسم المصطلحات.

ولا يفوتنا أن نتقدم بخالص الشكر والتقدير للسادة العلماء الذين شاركوا بمجهوداتهم في التخطيط وجمع المصطلحات وتصنيفها والكتابة في هذا المجلد، ونسأل الله أن يجزيهم خيراً، والله من وراء القصد.

أ. د / على جمعة محمد

السادة العلماء المشاركون في تحرير الموسوعة*

- أ. د. أحمد عمر هاشم.
- أ. د. أحمد محرم الشيخ ناجي.
- أ. د. أحمد معبد عبد الكريم.
 - أ. د. أيمن محمود مهدى.
- أ. د، الخشوعي الخشوعي محمد.
 - أ. د. رفعت فوزي عبد المطلب.
- أ. د. سعيد محمد صالح صوابي.
 - أ . د . صالح عبد الوهاب الفقي.
- أ. د، عبد الرحمن عبد الحميد البر.
- أ. د. عبد المهدى عبد القادر عبد الهادى.
 - أ. د. عزت عطية.
 - أ. د. علاء عنتر محمد مصطفى.

- أ. د . بملى عبد الباسط مزيد .
- أ. د. عمر نجار على عبد الحافظ.
 - أ. د. ماهر منصور عبد الرازق.
 - أ. د. محمد محمود أحمد هاشم.
 - أ. د، محمد محمود بكار.
 - أ. د. محمد نصر سنوسي.
 - أ. د. محمود رشاد خليفة.
- أ. د. مروان محمد مصطفى شاهين.
 - أ. د. مصطفى محمد أبو عمارة.
- أ. د. مصطفى محمد محمود حسين.
 - أ. د. موسى فرحات الزين.
 - أ. د. ياسر شحانة دياب.

الإعداد والتحرير:

أ . د . أحمد معبد عبد الكريم

أ، د، على جمعة محمد

الإشراف الفني:

أ. أبو سليمان محمد صالح

^{*} رتبت الأسماء طبقاً للترتيب الهجائي.

الأئمة الأربعة والخمسة والستة

١ – إذا ذكر الأئمة الأربعة هكذا بإطلاق في مجال الفقه، فالمقصود بهم «أبو حنيفة(١) ومالك(٢) والشافعي(٣) وأحمد(٤) رحمهم الله تعالى. لأنهم أصحاب المذاهب الفقهية الأربعة المشهورة والمنبوعة حتى الآن.

وقد يذكرون في مجال علم الحديث بهذا الاسم أيضاً كما فعل الحافظ ابن حجر في كتاب «تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة» وضمنه تراجم الرواة الذين أخرج لهم بعض هؤلاء الأئمة الأربعة أو جميعهم، في مؤلفاتهم وهي: مسند الإمام أبي حنيفة بتخريج الحسين بن محمد خسرو، وموطأ الإمام مالك، ومسند الإمام الشافعي، ومسند الإمام ألثمة الأربعة الإمام أحمد – رحمهم الله تعالى (٥) ولكن المشهور عند المحدثين إطلاق الأئمة الأربعة على أصحاب السنن الأربعة وهم أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه، وسيأتي التعريف بهم.

٢ - وأما الأئمة الخمسة فالمقصود بهم:
 البخارى ومسلم وأبو داود والترمذى
 والنسائى، كما فعل الإمام أبو بكر محمد، بن

موسى الحازم في كتابه «شروط الأئمة الخمسة» وذكر فيه شرط كل واحد من هؤلاء الخمسة في كتبهم وهي : صحيح البخارى وصححيح مسلم وسنن أبي داود وجامع الترمذي ويسمى أيضا «السنن» وسنن الإمام النسائي الكبرى والصفري وتسمى «المجتبى»(۱) وأطلق الإمام عبد السلام بن عبد الله بن تيمية (الجد المتوفى سنة ٢٥٢هـ) اصطلاح «الخمسة» قاصداً بهم أصحاب السنن الأربعة السابق ذكرهم والإمام أحمد في مسنده(۷).

٣ – وأما الأئمة الستة، فأطلقهم بعض المغاربة على الإمام مالك والبخارى ومسلم وأبى داود والترمذى والنسائى، كما فعل الإمام رزين بن معاوية العبدرى السرقسطى المتوفى سنة ٥٣٥هـ فى كتابه «تجريد الصحاح». ثم تبعه على ذلك مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد المع يرف بابن الأثير المتوفى سنة ٢٠٦هـ وذلك فى كتابه «جامع الأصول فى أحاديث الرسول»(^).

ولكن المشهور إطلاق الأئمة الستة على

أصحاب الكتب الستة التي استقر عليها علماء المشرق والمغرب الآن، وهم الإمام البخاري صاحب الصحيح، والإمام مسلم صاحب الصحيح، والإمام أبو داود صاحب السنن، والإمام الترمني صاحب السنن، والإمام الترمني صاحب السنن، والإمام ابن والإمام النسائي صاحب السنن، والإمام ابن ماجه صاحب السنن، وقد جرى على هذا الحافظ أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي المتوفى سنة ٧٠٥ هـ في كتابه «شروط الأئمة الستة» في مؤلهاتهم السابق ذكرها(٩).

كما ألف ابن طاهر أيضا كتابًا في أطراف أحاديث تلك الكتب الستة، ثم تابعه الحافظ عبد الغنى بن عبد الواحد المقدسي المتوفي سنة ١٠٠هـ ف ألف كتاب «الكمال» في رجال تلك الكتب الستة. ومن وقته إلى الآن أصبح يطلق «الأئمة الستة» ويقصد بهم أصحاب تلك المؤلفات الستة السابق ذكرها، وإليك تعريفًا بكل منهم وبكتابه إجمالاً:

۱ - البخارى: هو محمد بن إسماعيل بن إبراهيم من المغيرة بن بُردُذُبَه كلمة فارسية ومعناها لزرّاع البخارى، أبو عبد الله.

ولد في سنة ١٩٤ هـ، طلب العلم صغيراً، وألهم حفظ الحديث وهو لا يزال في الكتاب، ثم سافر في طلبه وسنه ست عشرة سنة، وصنف كتاب «التاريخ» وسنه ثمان عشرة

سنة، ثم صنف كتابه المشهور "صحيح البخارى" وقال عنه: «أخرجت هذا الكتاب من زهاء ستمائة ألف حديث"، وقال أيضاً: «ما وضعت في كتابي «الصحيح" حديثاً إلا اغتسلت قبل ذلك وصليت ركعتين"، وقال أيضاً: «ما أدخلت في هذا الكتاب إلا ما صح وتركت من الصحاح كي لا يطول الكتاب». وقال أيضاً: «صنفت الصحيح في ست عشرة وقال أيضاً: «صنفت الصحيح في ست عشرة سنة، وجعلته حجة فيما بيني وبين الله تعالى"، وكان يقول عن نفسه: «أحفظ مائة الف حديث صحيح، وأحفظ مائتي ألف حديث صحيح، وأحفظ مائتي ألف

وهو أول من صنف فى الصحيح المجرد. والتزم فيه الصحة، ولم بورد فيه إلا الأحاديث الصحيحة حسب اجتهاده.

وجملة أحاديثه - على ما حرره الحافظ ابن حجر بالمكرر - تسعة آلاف واثنان وثمانون حديثًا، وهذه العدة خارجة عن المعلقات - الأحاديث التي حذف إسنادها في الترجم، والموقوات على الصحابة والمقطوعات عن التابعين فمن بعدهم، وبغير المكرر من المتون الموصولة ألفان وستمائة واثنان، وتوفى البخارى - رحمه الله - سنة واثنان، وتوفى البخارى - رحمه الله - سنة

٢- مسلم: هو مسلم بن الحجاج بن

مسلم بن ورد بن كُوشَاد، القسيري، النيسسابوري، أبو الحسين، الإمام الكبيس الحافظ المجود الحجة الصادق.

ولد سنة ٢٠٤هـ، طلب العلم منذ الصنغير ببلده، ورحل في طلب العلم فيستافير إلى العراق والحرمين ومصر فسمع من شيوخها. وهو صباحب مسلم» المشهور الذي قال فيه: «صنفت هذا «المسند الصحيح» من ثلاثمائة ألف حديث مسموعة»، وقد ألف «صحيحه» في خمس عشرة سنة. وقال أيضاً: «ما وضعت في هذا «المسند» شيئاً إلا بحجة، ولا أسقطت شيئاً منه إلا بحجة». وقال أيضاً: «لو أن أهل الحديث يكتبون الحديث منائتي سنة، فيمندارُهم على هذا «المستد».

توفي رحمه الله سنة ٢٦١هـ (١١)

وكتاب البخاري ومسلم أصح كتب الحديث، تلقتهما الأمة بالقبول، وأعلى درجات الصحيح ما اتفق على إخبراجه اليخاري ومسلم، ثم ما أخرجه البخاري ثم ما أخرجه مسلم،

٣ - أبو داود : هو سليمان بن الأشعث بن إستحاق بن بشير بن شداد بن عمرو السجستاني، أبو داود، الإمام الحافظ الثقة،

ولد سنة ٢٠٢هـ، ســمع من أبي داود

الطيالمين، ومسدد بن مسرهد وغيرهما، وروى عنه النسائي، والترمذي وغيرهما. ورحل في طلب العلم، وصنف كتاب «السنن» المشهور، قال عنه: «كتبت عن رسول الله عنه خمسمائة ألف حديث، انتخبت منها ما ضمنته هذا الكتاب، جمعت فيه أربعة آلاف وثمانمائة حديث. ذكرت الصحيح وما يشبهه ويقاربه، وما كان فيه وهن شديد بينته، وما لم أذكر فيه شيئًا فهو صالح..

توفى رحمه الله سنة ٢٧٥هـ.(٢٢)

٤ النسائي : هو أحمد بن شعيب بن على بن بحر بن سنان، النسائي، أبو عبد الرحمن،

ولد مننة ٢١٥هـ ببلدة تسسمي «نمسا» في خراسان، طاف البلاد وسمع من مشايخها، وكان إماماً من أئمة الحديث، وهو صباحب كتاب «السنن» الشهير بـ «السنن الكبرى» وقد صنفه أولاً مشتملا على الصحيح والمعلول، ثم انتقى أحاديثه وهذبها واختصرها في السنن الصغرى» وتسمى «المجتبى»، وهي من رواية أبي بكر بن السني عن النسائي، و «المجتبي» من مطان الحديث الصحيح والحسس، والضعيف فيه نادر جدًا، وليس فيه المنكر ولا الواهي.

وبع ضمهم يضدم على «سنن أبي داود»، ويعضهم يقدم «سين أبي داود» عليه.

توفى - رحمه الله - بالرملة من قرى فلسطين سنة ٣٠٣ه. (١٢)

٥ - الترمذى: هو محمد بن عيسى بن سنورة بن موسى بن الضحاك السلمى الترمذى. الضرير، أبو عيسى.

ولد سنة ٢٠٩ه، أحد الأثمة الذين يقتدى بهم في علم الحديث صنف «الجدامع»، و«التواريخ»، و«العلل»، تصنيف رجل عالم متقن، وهو أول من شهر قسمة الحديث إلى صحيح وحسن وضعيف، وكان يضرب به المثل في الحفظ، قال عن كتابه «السنن»: "صنفت هذا الكتاب فعرضته على علماء الحجاز فرضوا به، وعرضته على علماء العراق فرضوا به، وعرضته على علماء خراسان فرضوا به، ومن كان في بيته هذا الكتاب فعرضة على علماء خراسان فرضوا به، ومن كان في بيته هذا الكتاب فكأنما كان في بيته نبي يتكلم».

ويمتاز كتابه بالحكم على كثير من الأحاديث بالصحة والحسن وغيرهما وكتابه مرجع أصيل في معرفة الحديث الحسن ومرتبته عند العلماء بعد النسائي وأبي داود.

توفى رحمه الله سنة ٢٧٩هـ.(١٤)

٦ - ابن ماجه : هو محمد بن يزيد،
 الربعي، القزويني، ابن ماجه، أبو عبد الله.
 الإمام الحافظ، صاحب السنن.

ولد سنة ٢٠٧هـ، رحل إلى البصرة وبغداد والشام ومصر والحجاز وغيرها، له مصنفت في السنن والتفسير والتاريخ. قال الحافظ ابن حجر: «كتابه في السنن جامع جيد كثير الأبواب والغرائب، وفيه أحاديث ضعيفة جداً، حتى بلغني أن السيري كان يقول: مهما انفرد بخبر فيه فهو ضعيف غالباً. وليس الأمر في ذلك على إطلاقه باستقرائي، وفي الجملة ففيه أحاديث كثيرة منكرة. والله تعالى ففيه أحاديث كثيرة منكرة. والله تعالى المستعان».

توفى رحمه الله سنة ٢٧٣هـ (١٥٠)

هذا: ويعتبر العلماء أصول كتب الحديث خمسة، فيقولون أحيانًا: رواه الخمسة. يقصدون البخارى ومسلمًا وأبا داود والنسائى والترمذى، ويعتبرها بعضهم ستة ويضيفون إليها ابن ماجه، وبعضهم يضيف الدارمى أو موطأ مالك بدل ابن ماجه.

أ. د/ أحمد معبد عبد الكريم

الهوامش

⁽١) هو النعمان بن ثابت أبو حبيفة الكوفي المتوفي سنة ١٥٠هـ. تذكرة الحفاظ ١٦٨/١-١٦٩.

⁽٢) هو مالك بن أنس بن مالك، أبو عبد الله الأصبحي المتوفى سنة ١٧٩هـ التدكرة ٢٠٧١–٢١٣

- (٣) هو محمد بن إدريس من العباس من شاهع، أبو عبد الله المكي المتوهى سنة ٢٠٤ تذكرة الحفاط ٣٦١،١.
- (٤) هو أحمد بن محمد بن حثيل، أبو عبد الله الشيباني، أبيغد دي للتوهي سنة ٢٤١هـ تذكرة الحفاظ ١١/١ ٢٣٢ع
 - (٥) ينظر تعجيل المنفعة ٢٥١ ٢٢٥/١ طادر النشائر بيروت سال
- (٦) يبطر شروط الأئمة الحمسة للحارمي طامكتبة القدس سنة ١٣٥٧هـ مع شروط الأئمة الستة لابن طاهر المقدسي.
 - (٧) ينظر بين الأوطار للشوكاني ١/٤ و١٠ و١٤
 - (٨) ينظر حامع الأصول لابن الأثير ٤٦/١ ٥٢ ط دار سيان بيروت و حرين
 - (٩) ينظر مع شروط الأئمة الحمسة للحارمي طامكتبة القدس بمصر سبة ١٣٥٧هـ
 - (۱۰) ينظر تدكرة لحفاط،
 - (۱۱) المرجع انسابق
 - (۱۲) المرجع استانق
 - (١٣) المرجع السابق
 - (١٤) المرجع لسابق،
 - (١٥) المرجع لسابق

الآحـــاد من الأحاديث وحكمه

ينقسم الخبر باعتبار تعدد طرقه وعدم تعددها إلى قسمين:

(أ) الخبر المتواتر. (ب) خبر الأحاد.

(أ) تعريف الخبر المتواتر:

هو ما رواه جمع عن جمع يؤمن أن يتفقوا على الكذب أو أن يقع منهم مصادفة. عن مثلهم من أول الإسناد إلى آخره، وأن يستندوا إلى أمر محسوس من سماع أو رؤية.

وسيسأتى الكلام عن الخبسر المسواتر بالتفصيل في موضعه - إن شاء الله تعالى.

(ب) خبر الأحاد:

- تعريف خبر الآحاد؛ هو ما ليس بمتواتر.
- أقسام خبر الأحاد؛ ينقسم خبر الآحاد إلى ثلاثة أقسام:
 - ١ الغريب، ٢ العزيز.
 - ٣ المشهور، ويقال له: المستفيض أيضا.

أولاً: الحديث الغريب:

تعريف الحديث الغريب اصطلاحاً · هو الحديث الذي تفرد بروايته راو واحد، ولو في طبقات إسناده، وسيأتي

لذلك مبزيد بيان في مبحث الغريب من الحديث - إن شاء الله تعالى.

ثانياً: الحديث العزيز:

تعريف الحديث العزيز اصطلاحاً: هو الحديث الذي تفرد بروايته راويان ولو في طبقة واحدة من طبقات إسناده. بشرط أن لا يقل عدد الرواة في كل طبقة من طبقات إسناده عن اثنين اثنين.

وسياتى لذلك مزيد بيان فى مسحث الحديث العزيز ـ إن شاء الله تعالى.

ثالثاً: الحديث المشهور والمستفيض:

تعریف الحدیث المشهور اصطلاحاً: هو الحدیث الذی رواه فی کل طبقه می طبقات استاده ثلاثة رواة. بشرط أن لا یقل عدد لرواة فی کل طبقه من طبقات استاده عی ثلاثة رواة. أو هو ما له طرق محصورة بأکثر من اثنین ولم یبلغ حد التواتر، والمستفیض والمشهور بمعنی واحد علی الراجح، وسیأتی لذلك مزید بیان فی مبحث الحدیث المشهور ۔ إن شاء الله تعالی.

حكم خبر الأحاد من حيث الصحة وغيرها: خبر الآحاد بأقسامه الشلاثة منه الصحيح ومنه الحسن ومنه الضعيف، ودلك إنما يرجع إلى محدى تمكن الحديث من شروط القبول أو عدم تمكنه منها، فبإذا تحققت في لحديث أعلى شروط القبول فهو الصحيح، وإن تحققت في الحديث أدنى شروط القبول فهو أحسن، وإن عقد الحديث شروط القبول فهو شروط القبول فهو

الضعيف. وكل قسم له مبحث مفصل فيراجع فيه. وأما حكمه من حيث إفادته للعلم والاحتجاج به فالراجح أنه متى كان مستوفيا شروط القبول. فإنه يفيد العلم، ويحتج به فى العقائد وغيرها من الأحكام، كما قرره الإمام الشافعي في الرسالة، والإمامان البخاري ومسلم في صحيحيهما وغيرهم، وكل ما يثار حول ذلك من شبهات فهي مردودة (١).

أ. د/ الخشوعي الخشوعي محمد

الهوامش

⁽١) ينظر كتاب الحديث جعة سفسه في العقائد و لأحكام بشيح الأسبى - رحمه لله / ١٥ ٥٥ مع المصادر التي أحال عيها،

آداب طالب الحديث الشريف

لطالب العلوم الشرعية عامة وطالب الحديث الشريف خاصة آداب ينبغى أن يتأدب بها، وأخلاق يجب أن يتخلق بها، وذلك أنه يطلب أعلى العلوم قدرًا، وأرفعها منزلة، وأشرفها غاية وقصدًا.

فأشرف العلوم على الإطلاق: العلم بالله تعالى وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر، والعلم بالطريق الموصل إلى هذه العلوم، وهذا كله لا يعرف إلا بأدلة القرآن الكريم والسنة المطهرة.

إذا كان طالب الحديث الشريف يشغل نفسه بحديث رسول الله وَالله الذي أوتى جوامع الكلم واختصر له الكلام اختصارًا، المبين عن الله تعالى وحيه، الموضح أمره ونهيه.

قال الله تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذَّكِرَ لَنَا اللهُ تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذَّكِرَ لَا سَبِينَ لَلْنَاسِ مَا نَزْلُ إِلَيْهُمُ وَلَعَلَهُمُ يَتَفَكّرُونَ ﴾(١) وتبيين القرآن الكريم ما هو إلا في السنة الشريفة.

ولقد أقر الله تعالى هذا البيان، فسكوت الوحى على بيانه على إنما هو إقرار من الله

تعالى لنبيه ﷺ على تبيين ما بينه، وأنه بيان حق وصدق صدر عن رسول رب العالمين، وأقره الله ـ عز وجل ـ وأثبت الواقع العملى حين طبق؛ أنه المنهج الوحيد الذي لا ينشأ عن تطبيقه ردود أفعال أو قصور، بل نشأ عن تطبيقه المجتمع الفاضل الذي لم يعرفه التاريخ القديم أو الحديث. مجتمع ظهرت فيه الأخوة بين الناس في أحسن صورها، وتميز بالعدل الذي لا يعرف المحاباة بين الناس حكامًا ومحكوميسن والمساواة بين الناس جميعاً، فلا فضل لأحد على أحد بسبب جنس أو لون أو دم، وساد في هذا المجتمع الفاضل القانون الإلهى الذي ينظم حبياة المجتمع بأثره، فالتفاضل بين الناس إنما يكون على أساس من تقبوي الله تعالى وحسن الخلق.

- قال الله تعالى: ﴿يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعاناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم إن الله عليم خبير﴾(٢).
- عن أبى هريرة بَوْقَيَّهُ: ﴿ سَنُلُ رَسُولُ اللَّهُ يَتَّكُّهُ:

أى الناس أكرم؟ قال: «أتقاهم لله». قالوا: ليس عن هذا نسألك، قال: «فأكرم الناس يوسف نبى الله ابن نبى الله ابن خليل الله». قالوا: ليس عن هذا نسألك، قال: «فعن معادن العرب تسألوننى؟ الناس معادن. خيارهم فى الجاهلية خيارهم فى الإسلام إذا فقهوا »(").

إن الإنسانية بحاجة ماسة اليوم لتأخذ نفسها بهذا النظام الإلهى الفريد، لتخرج من أزماتها الفكرية والاجتماعية والأخلاقية التى طحنتها، ومزقتها كل ممزق: وجرّت عليها الويلات الشديدة التى لا يعرف لها علاج.

لقد تكدرت الحياة يوم أن غيب الإسلام عن حياة الناس، واحتكموا إلى القوانين البشرية التي جرت عليهم الشقاء، وانعدم فيها الاستقرار والهدوء ليحل بدلاً عنه الشقاء النفسي والبدني والأخلاقي.

وسوف نذكر - إن شاء الله تعالى - بعض أخلاق طالب الحديث الشريف:

١ - الإخلاص لله رب العالمين:

يجب أن يخلص المسلم نيته لله رب العالمين في جميع أعماله، وأن يصححها من وقت لآخر، فلا يرجو المسلم من وراء طلبه للحديث الشريف سوى وجه الله ـ تعالى ـ والجنة، وأن

يصلح نفسه ويهذبها بهذا العلم الشريف، وأن يعمل جاهداً على المحافظة على سنة رسول الله وذلك بتعليمها للناس ونشرها فيهم.

- قال تعالى : ﴿ وما أمروا إلا ليعبدوا الله مخلصين له الدين حنضاء ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة وذلك دين القيمة ﴾ (1).
- وقال سبحانه : ﴿قل إنى أمرت أن أعبد الله مخلصًا له الدين وأمرت لأن أكون أول المسلمين قل إنى أخاف إن عصيت ربى عداب يوم عظيم قل الله أعبد مخلصًا له ديني﴾(٥).
- وقال الله تعالى: ﴿فمن كان يرجو لقاء ربه فليعمل عملاً صالحًا ولا يشرك بعبادة ربه أحدا﴾(١).

فشرط الله - تعالى - فى العمل المقبول الذى ينتفع به صاحبه ويثاب عليه فى الدار الآخسرة، وينجو به من عذاب الله - تعالى - يوم القيامة شروطاً:

(أ) أن يكون العمل خالصاً لوجه الله - تعالى - فلا يرجو المسلم من وراء عمله إلا إرصاء الله - تعالى - والثواب منه - سبحانه، وهذا واضح جلى في الآيات الثلاث السابقة وغيرها من آيات القران الكريم والسنة المطهرة.

وفى آية الزمر السابقة الأمر موجه إلى رسول الله يَهُ بإخلاص العلمل لله رب العالمين، وهذا أمر له يَهُ ولكل من اتبعه إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها.

فكل خطاب له على إنما هو خطاب الأمته ما لم يرد ما يجعله خاصاً به على.

قال الله تعالى : ﴿فاستقم كما أمرت ومن قاب مسعك ولا تطغوا إنه بما تعملون بصير﴾(٧).

- ولقد بين النبى عليها في الدار الآخرة متوقف والإثابة عليها في الدار الآخرة متوقف على إخلاص النية لله رب العالمين، لهذا وجب على المسلم أن يحلص نيته وأن يصححها من وقت لآخر حتى يؤجر على عمله.

عن عمر بن الخطاب عن قال: سمعت رسول الله على يقد ول: إنما الأعمال بالنيات، وإنما لامرئ ما نوى، فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله، ومن كانت هجرته لدنيا يصيبها أو امرأة يتزوجها فهجرته إلى ما هاجر إليه، (^).

قال الإمام النووى ـ رحمه الله تعالى ـ عن هذا الحديث · حديث صحيح متفق على صحته، مجمع على عظم موقعه وجلالته،

وهو أحد قواعد الإيمان وأول دعائمه وآكد الأركان.

قال الشافعي ـ رحمه الله تعالى : يدخل هذا الحديث في سبعين باباً من الفقه.

٢ - حفظ القرآن الكريم:

ينبغى أن يبدأ طالب الحديث الشريف بحفظ القرآن الكريم، فهو كلام الله ـ عز وجل ـ الذى لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، حفظه الله وصانه على مر العصور والأزمنة من أن تمتد إليه يد البشر بتحريف أو تبديل أو زيادة أو نقص، فهو بحروفه وكلماته كما تلقاه الرسول ويهم من جبريل

قال الله تعالى : ﴿إِنَا نَحَنَ نَزَلْنَا الذَّكَرِ وإنا له لحافظون﴾ (٩).

لذلك لم يتأثر حفظ القرآن الكريم بضعف المسلمين أو قوتهم، فهو محفوظ بحفظ الله تعالى له، ووسائل حفظ القرآن تتزايد من وقت لآخر، فهو محفوظ في الصدور مسطور في السطور مسجل بوسائل التسجيل المتعددة.

قال الله تعالى: ﴿إِن الذين كفروا بالذكر لل عاتيه لل جاءهم وإنه لكتاب عزيز • لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد﴾(١٠).

- قال الله تبارك وتعالى: ﴿فلا أقسم بمواقع النجوم • وإنه لقسم لو تعلمون عظيم • إنه لقرآن كريم • في كتاب مكنون • لا يمسه إلا المظهرون • تنزيل من رب العالمين ﴿(١).

كتاب حفظه الله وصانه، وأقسم ربنا - تبارك وتعالى - أنه كتاب كريم عزيز ينبغى أن يحرص عليه كل مسلم وخاصة طلاب الحديث الشريف، قراءة وحفظاً وتدبراً وعملاً ليسعدوا في الدنيا والآخرة، وليربطو بينه وبين المصدر الثاني للتشريع الإسلامي وهي السنة المطهرة،

قال الإمام النووى ـ رحمه الله تعالى : أول ما يبتدئ به حفظ القرآن العزيز فهو أهم العلوم، وكان السلف لا يعلم ون الحديث والفقه إلا لمن حفظ القرآن الكريم، وإذا حفظه فليحذر من الاشتغال عنه بالحديث والفقه وغيرهما: اشتغالاً يؤدى إلى نسيان شيء منه أو تعريضه للنسيان (۱۲).

٣ - التخلق بأخلاق الإسلام الفاضلة والتأدب بآدابه الرفيعة :

وذلك بأن يجعل لما يتعلم واقعاً عملياً فى حياته الخاصة والعامة، وأن يجاهد نفسه من أول الطريق أولاً بأول ليربى نفسسه على الانتزام بالإسلام التزاماً عملياً، وتصبح قيم الإسلام وآدابه جزءًا لا يتجزأ من حياته.

وسيأتى لذلك مزيد بيان فى آداب الشيخ إن شاء الله تعالى.

٤ - التأدب مع الله تعالى:

ينبغى أن يتأدب طالب الحديث الشريف مع الله عز وجل فلا يذكر اسم الله تعالى إلا ويثنى عليه بما هو أهله أو ينزهه أو يقدسه.

فيقول: قال (الله تعالى) أو قال (الله عز وجل) أو قال (الله سبحانه وتعالى) أو قال (الله جل ذكره) أو (تبارك اسمه) أو (جلت عظمته) وما أشبه ذلك. وهذا من الأدب مع الله الله - تبارك وتعالى. وهذا الأدب مع الله - عز وجل - إنما هو ثمرة من شمار العلم، وذلك لأن العلم يورث العبد الخشية من الله يعالى الناشئة عن استعظام الله - تبارك وتعالى، وكلما ازداد لعلم كلما ازدادت الخشية من الله وتعالى، وكلما ازداد لعلم كلما ازدادت

ه التأدب مع رسول الله ﷺ :

ينبغى أن يتأدب طالب الحديث الشريف مع رسول الله على وذلك بأن نصلى ونسلم على نبينا محمد على كلما ذكر، فنقول (على بكمالها لا مقتصراً على أحدها، فلا يقول (على) - وإن لم يكن هذا موجوداً في الأصل الذي يقرأ منه فإنه دعاء يثبته وليس رواية، وعند الكتابة يكتب الصلة والسلام على

رسول الله على رسول الله على بحرف الصلاة والسلام على رسول الله على بحرف (ص) أو بكلمة (صلعم) كما يفعل غير المسلمين، ويكتب هذا وينطق به وإن لم يكن موجوداً في الأصل الذي ينقل منه، فإنه دعاء يشبته وليس رواية، ولا يسأم من تكرار ذلك مله ما تكرر، فإن دلك مما يتعجله طلبة الحديث والمشتغلون به فلو لم يحصلوا إلا على بركة الصلاة والسلام على رسول الله وثوابًا وتفريجًا لهمومهم ومغفرةً لذنوبهم.

قال الإمام النووى ـ رحمه الله تعالى : إذا صلى على النبى شي فليجمع بين الصلاة والتسليم، ولا يقتصر على أحدهما، فلا يقول (صلى الله عليه) فقط، ولا (هيك) فقط والراد).

- قال الحافظ ابن كثير عقب قول النووى:
وهذا الذى قاله منتزع من هذه الآية الكريمة.
وهى قوله تعالى: ﴿يا أيها الذين آمنوا
صلوا عليه وسلموا تسليمًا ﴾ (٤٠ فالأولى
أن يقول صلى الله على إسلم تسليمًا (١٥٠).

وإنما يقول المسلم ذلك ويشبته فى كتابه وخاصة طلبة الحديث اقتداءً بالله _ تعالى _ وملائكته الكرام عليهم السلام _ واستجابة لأمر الله _ تبارك وتعالى _ واعترافاً بفضل

رسول الله عَنْ علينا، وتقديراً لما بذله رسول الله عَنْ من أجل الأمة، وحرصه عليها. ورغبة في ثواب الله عز وجل.

٦ - التأدب مع أصحاب رسول الله ﷺ:

ينبغى أن يتأدب المسلم وخاصة طالب المحديث الشريف مع أصحاب رسول الله على كلما ذكروا، وذلك بالترضى عليهم كلما ذكر واحد منهم، فنقول: أبو بكر الصديق مَعْ عَيْقَهُ.

- فإن كان صحابى ابن صحابى ترضى عنه معن أبيه فنقول: عبد الله بن عمر (رضى الله عنهما) ولا نسأم من تكرار ذلك.
- ونذكر محاسنهم وهي كشيرة. ونغض الطرف عما صدر من بعضهم من هفوات وزلات وهي قليلة جداً تذوب في بحار حسناتهم الكثيرة. فلا نذكر شيئاً من هذه الهفوات قاصدين تقيصهم. خاصة أن الكثير من هذه الهفوات إنما صدرت عنهم عن اجتهاد وتأويل. حيث إنهم أرادوا الحق فلم يوف قبوا إليه. وليس من أراد الحق فأخطأه كمن أراد الباطل فأصابه.

وعلى كل حال فهم مثابون على كل اجتهاد اجتهاد اجتهدوا فيه، فإن أصابوا فلهم أجران، ١١٠ كانت الأخرى فلهم أجر واحد.

وعلى كل حال فإن كان أصحاب رسول الله

ورضى الله عنهم جميعاً قد شرفهم الله بصحبة نبيه وحبيبه وحبيبه الله بصحبة بيه لم يخرجوا بدلك عن كونهم من البشر الدين يصيبون ويخطئون في اجتهاداتهم: ولم يدّعوا لأنفسهم العصمة بل لم يدّع أحد من أهل السنة والجماعة عصمة لأحد بعد رسول الله علية.

٧ - التأدب مع الأئمة والعلماء وسائر الأخيار:

ينبغى أن يتأدب المسلم - وخاصة طالب الحديث الشريف - مع الأثمة والعلماء وسائر الأخيار، وذلك بأن نترجم عليهم كلما ذكروا ونذكر فضائلهم ونغض الطرف عما صدر من بعضهم في حق بعض، حاملين ذلك على أنه صدر منهم في حالة غضب أنساهم إنصاف المخالفين لهم، أو أن يحمل ذلك على أنهم رأوا المخالفين لهم قد أخطأوا في فهم الأدلة أو خالفوا أدلة ثابتة عندهم فحملهم ذلك على الغضب لله تعالى.

وعلى كل حال فهؤلاء الأئمة ـ رحمهم الله رحمة واسعة ـ لم يخرجوا بعلمهم عن كونهم من البشر الذين لا يسلمون من التحامل، وقد تقرر عند العلماء أن كلام الأئمة في بعضهم البعض غير مقبول. وإنما نترجم عليهم ونذكرهم بالخير من باب معرفة الفضل

لأهله، وتقديراً للجهود التي بذلوها من أجل المحافظة على دين الله تعالى، فلقد بذلوا النفس والنفيس وهجروا الأهل والأوطان من أجل المحافظة على حديث رسول الله على عديث الله على عديث الله عديث اله عديث الله عديث الله عديث الله عديث الله عديث الله عديث الله عدي

- وهذه رحـ الاتهم العلم يـة إلى الأقطار الإسلامية للقاء الأئمة والأخذ عنهم طلباً للأسانيد العالية، والبحث والتنقيب عن صحة الأسانيد حتى اعتبروها من الدين والرحلة من أجلها سنة من سنن المحدثين.

٨ - احترام الشيوخ وتوقيرهم :

ينبغى أن يحترم طالب العلم شيوخه الذين يأخه عنهم العلم، وأن يجلهم ويوقه هي ويطلب رضاهم، ويحدر سخطهم ويتودد ويطلب رضاهم، ويحدر سخطهم ويتودد اليهم فلا ينادى الشيخ باسمه المجرد بل يقول: (يا شيخنا) أو (يا أستاذنا) أو (أيها الإمام) أو (أيها الحجة) ونحو ذلك، كما ينبغى أن يدعو للشيخ قبل الأخذ عنه ليطيب قلبه وينشرح صدره بذلك، ويدعو له بعد الأخذ عنه اعترافاً بفضله وشكراً له على معروفه، ويترحم عليه بعد موته وفاءً بحقه عليه، وأن يعتقد أن شيوخه من أجى الشيوخ حتى ينتفع بعلمهم، وهذا كله من إجلال العلم ومعرفة الفضل لأهله، واستبقاءً لبذل الشيوخ لعلمهم،

٩ - الرفق بالشيوخ والشفة بهم
 حـــتى لا يملوا، بل يقنع بما
 يحدثونه، فإن الملل يغير الأفهام
 ويفسد الأخلاق :

إذا كان الإسلام قد أمر أتباعه بالرفق بكل المخلوقات والإحسان إليهم: فهو بالكبار وأهل العلم والفضل أولى، لأن الرفق هو سبب كل خير، ونزعه لا يأتى بخير على الإطلاق.

- عن عائشة ـ رضى الله عنها ـ عن النبى عني النبى عن عائشة ـ رضى الله عنها ـ عن النبى عني ألا عني عني ألا ينزع من شيء إلا شانه (١١١).

۱۰ - أن لا يتعمد الطالب امتحان شيخه، فإن ذلك يفسد قلب الشيخ عليه ويجعله يحرم من علمه:

هذا لا يليق بطالب الحديث الشريف فيمثل هذه التصرفات لا تصدر إلا من صاحب نفس مريضة، وطالب الحديث ينبغى أن يكون قد ترفع فوق هذه النقائص ونزه نفسه عنها، ودلك بمجاهدة نفسه وتربيتها وفق منهج الله تعالى، والتخلص من هذه الأمراض النفسية.

١١ - استنصاح الشيخ :

ينبغى أن يستنصح الطالب شيخه وأن

يستشيره في أموره التي تعرض له. فإن الشيخ بمنزلة الوالد فلا يستحى الطالب أن يعرض على شيخه كل مشاكله لعله يجد عنده العلاج الناجح والحل الأمثل، خاصة أن الشيخ مؤتمن ولقد كان الصحابة ـ رضى الله عنهم ـ يستشيرون الرسول على في أدق أمورهم، وكان هو يتدخل في أخص خصائص حياتهم ناصحاً ومرشداً ومربياً ومعلماً على .

١٢ - مصارحة الطالب لشيخه :

إذا كانت علاقة الطالب بشيخه كعلاقة الابن بأبيه أو أكثر: حتى إنه يرجع إليه في أموره الخاصة البعيدة عن العلم، فإنه ينبغى أن يصارح الطالب شيخه ولا يكتم عليه أمراً يتصل بالعلم، فإذا سأل الشيخ طلابه أفهمتم فإذا كانوا لم يفهموا أو بعضهم فعليهم أن يصارحوه بذلك، بل ينبغى أن يستفهموه وأن يطلبوا منه الإعادة أو التوضيح وإن لم يسألهم، وكذلك إذا بدت لأحدهم شبهة عليه أن يعرضها على الشيخ.

١٣ إحسان الظن بشيوخه:

على طالب الحديث الشريف أن يحسن الظن بشيوخه وأن يلتمس لهم الأعذار إذا أخطأوا.

وإذا كان إحسان الظن بالمسلمين عامة

أمراً واجباً، فإن إحسان الظن بالشيوخ الذيل يأخصد الطالب عنهم العلم من أوجب الواجبات، وحمل تصرفاتهم على أحسن المحامل أمر مطلوب مد دام أنه يجد لهده التصرفات مخرجاً، فلا يرقب الطالب مواطن ضعف شيخه، ولا يتتبع زلاته وهفواته، بل على الطالب أن يغض الطرف عن هفوات الشيخ وزلاته إن ظهرت، وأن يلنمس له الأعذار، وأن يستره فإن الكريم إذا رأى عيباً ستره.

وكما قيل: التمس لأخيك ولو سبعين عذراً، فإن لم تجد فقل: لعل له عذراً لا أعرفه.

١٤ بذل كل ما يملك من وقت وجهد فى سبيل تحصيل العلم، وأن لا يضيع وقته، أو يشغله بما لاينفع فالعلم لا ينال براحة الجسم :

- عن أبى هريرة رَجِيَّة قال: قال رسول الله عن أبى هريرة رَجِيَّة قال: قال رسول الله من المؤمن القوى خير وأحب إلى الله المنافعة، وفي كل خير، المحرص على ما ينفعك، واستعن بالله ولا تعجز، وإن أصابك شيء فلا تقل: لو أنى فعلت كذا كان كذا وكذا، ولكن قل: قدر الله وما شاء فعل، فإن لو تفتح عمل الشيطان، (۱۲)

ومن حـرص المؤمن على مـا بنف عـه أن يستثمر وقته فيما يعود عليه بالنفع في دينه

ودنياه، وذلك لأن المسلم مسئول عن عمره بين يدى الله تعالى.

قال يحيى بن كتير: لا ينال العلم براحة الجسم(١١٠).

قال الإمام الشافعي - رحمه الله تعالى: لا يطلب هذا العلم من يطلب ه بالتملل وغنى النفس في فاح. ولكن من طلب ه بذلة النفس وضيق العيش وخدمة العلم أفلح (١٩).

١٥ - التحلي بالصبر:

ينبغى أن يتحلى طالب الحديث الشريف بالصبر فى طلب الحديث، وأن يصبر على مشايخه وإن ناله منهم جفوة أو شدة.

لقد أبان الله - تعالى - فى كتابه الكريم أن الصبر وسيلة من الوسائل التى يستعين بها المسلم بعد استعانته بالله - تعالى - للوصول إلى معالى الأمور:

- قال الله تعالى: ﴿يَا أَيِهَا الذَّيِنَ أَمَنُوا اللهُ تعالى: ﴿يَا أَيِهَا النَّذِينَ أَمَنُوا اللهُ مَع السَّعِينُوا بِالصَبِرِ والصَّلَاةِ إِنَّ اللهُ مَع الصَابِرِينَ ﴾(٢٠).
- قال الله تعالى: ﴿واصبروا إن الله مع الصابرين﴾(٢١).

فالمسلم بحاجة إلى صبر على الطاعات حتى تؤدى، وصبر عن المعاصى حتى تجتب، وصبر على أقدار الله - تعالى - حتى يؤجر

عليها وقد مدح الله الصابرين وأثنى عليهم، كما أخبر - سبحانه - أنه مع الصابرين بتسديده وتأييده وإعانته، فهو معهم معية خاصة.

١٦ - التواضع :

ينبغى أن يكون طالب الحديث الشريف متواضعاً، خافضاً جناحيه لشيوخه الذين يأخذ عنهم العلم حتى ينتفع بعلمهم. ولا يبخلوا عليه بما عندهم.

وإذا كان الله - تعالى - قد أمر نبيه ويه وهو سيد المتواضعين أن يكون خافضاً جناحه للمؤمنين عامة: وهو شيخهم وأستاذهم فسالأولى بطالب العلم أن يكون كدلك مع شيوخه الذين يأخذ عنهم العلم.

- قــــال تعــــالى: ﴿واخـــفض جناحك للمؤمنين﴾(۲۲).

فسإن لم يكن طالب الحديث الشريف متواضعاً تواضعاً فطرياً، وأحس بكبر أو عجب فعليه أن يعالج نفسه وأن يجاهدها حتى تستقيم، ويذهب ما بها من كبر وعجب وغير ذلك،

- وذلك لأن الكبر ـ فضلاً عن كونه مذمومًا شرعاً وصاحبه متوعدًا بالعقاب في الدار الآخرة ويجب أن يعالج في نفس أي مسلم ـ يحول بين الإنسان وطلبه للعلم خاصة

الحديث الشريف، فإن صاحبه سيأنف من أخذ العلم ممن هو دونه في نسب أو سن حتى ولو كان أعلم الناس، وطالب الحديث الشريف لا ينبغي أن يمنعه الكبر والحياء من السعى التام في تحصيل الحديث، وأخذ العلم حتى ممن هو دونه في نسب أو سن.

وهذه هى سنة المحدثين فقد روى الأكابر علماً وسناً، ولم يكن علماً وسناً، ولم يكن ذلك قادحاً في الأكابر بل عُدّ من مناقبهم لأنه يدل على تجردهم للحق، وخروجهم من دائرة أهوائهم وذواتهم.

فقد روى الصحابة عن بعضهم، كما روى الصحابة عن التابعين.

١٧ - الابتعاد عن الذنوب والمعاصى :

من الأسباب القوية لتحصيل العلم والفهم عن الله ـ تعالى ـ وعن رسوله والله أن يعمل المسلم حاهداً على تطهير ظاهره، وذلك بإمساك جوارحه عما حرم الله ـ تعالى ـ بل إن الأمر لا يقتصر على ذلك بل ينبغى أن يبتعد بنفسه عن المتشابهات، وأن ينزه نفسه عن بعض المباحات التي تورث الاحتقار وتذهب بالكرامة كما هو معلوم في باب العدالة، وتطهير باطنه من أمراض القلوب فهي أخطر من معاصى الجوارح وأشد.

قال الله تعالى: ﴿وذروا ظاهر الإثم وباطنه إن الذين يكسبون الإثم سيجزون بما كانوا يقترفون﴾(٢٢).

قال حرملة بن يحيى: سمعت الشافعى يقول - وذكر عنده فهم القلب - فقال: من أحب أن يفتح الله له قلبه أو ينوره فعليه بترك الكلام فيما لا يعنيه، وترك الذنوب واجتناب المعاصى، ويكون له فيما بينه وبين الله خبيئة من عمل، فإنه إذا فعل ذلك فتح الله عليه من العلم ما يشغله عن غيره، وإن في الموت لأكثر الشغل.

١٨ - ملازمة الصائحين والابتعاد عن مجالس أهل اللهو واللعب :

ينبغى أن يلازم طالب الحديث الشريف الصالحين ليرى للإسلام صورة عملية واقعية في واقع حياتهم، فيستطيع بتوفيق الله في واقع حياتهم، فيستطيع بتوفيق الله عنالى ـ الاقتداء بهم فيتخلق بأخلاقهم ويتأدب بآدابهم، ويكون تطبيق الإسلام سهلاً ميسوراً حين يرى له واقعاً عملياً في حياة شيوخه فكما قالوا : حال رجل في ألف رجل خير من قول ألف رجل في رجل. كما أن الصالحين يعينون من يلازمهم ويصحبهم على طاعة الله ـ تعالى ـ وخير الأصحاب من إذا ظاعة الله أعنك، وإن نسيته ذكرك، وخيرهم على الإطلاق من دلك حاله على الله ـ تعالى ـ فإذا رأيته ذكرت الله تعالى.

عن أسماء بنت يزيد ـ رضى الله عنها ـ أنها سمعت رسول الله يَّهِ يقول : «ألا أنبئكم بخياركم؟» قالوا : بلى يا رسول الله قال : «خياركم الذين إذا رؤوا ذُكر الله عز قال : «خياركم الذين إذا رؤوا ذُكر الله عز وجل (٢٠). كما أن ملازمة الصالحبن تمنع من يصحبهم من التلبس بالمعاصى إجلالاً لهم وهيبة منهم. إلى أن يعتاد المسلم هجر المعاصى والمحرمات فيصير ذلك خلقاً له فلا يشق عليه ذلك.

١٩ - البدء المبكر في طلب العلم والانشغال بتحصيله وعدم تضييع وقته :

فعليه أن يستثمر فترة الصبا فإن الذهن يكون فيها صافياً، وقدرة الطالب على تحصيل العلم كبيرة، لقلة الشواغل الصارفة عن تحصيل العلم، ومن يحفظ في سن مبكر فإنه يكون بعيداً عن النسيان.

قال السخاوى: قال الحسن: طلب الحديث في الصغر كالنقش في الحجر(٢٥) قال الإمام النووى ـ رحمه الله تعالى: وينبغي أن يغتتم التحصيل في وقت الفراغ، وحال الشباب، وقوى البدن، ونباهة الخاطر، وقلة الشواغل قبل عوارض البطالة وارتفاع المنزلة، فقد روينا عن عمر رويتية: «تفقهوا قبل أن تسودوا». وقال الشافعي: تفقه قبل أن ترأس فإذا رأست فلا سبيل إلى التفقه(٢٦).

٢٠ - تقييد العلم بالكتابة وأن لا يحضر مجلس التحديث إلا ومعه كتابه :

صيانةً لما يسمع من الضياع، فإن آفة النسيان متسلطة على الإنسان، ولولا أن دُوِّنَ العلم في فترة مبكرة وحفظ في بطون الكتب لضاع منذ أزمنة بعيدة، فلله الحمد والمنة.

11 - يبدأ طالب الحديث بالسماع من أوثق أهل بلده ديناً وعلماً وشهرة ثم يحصل ما عند آحادهم في عند ألا يرحل في قدم الأهم فالمهم، ولا يرحل من بلده طلباً للحديث وفي بلده من الرواة من لم يتحمل عنهم:

قال الخطيب: أنا محمد بن عيسى الهمذانى قال: قال لنا أبو الفضل صالح ابن أحمد بن محمد التميمى الحافظ: وينبغى لطالب الحديث ومن عنى به أن يبدأ بكتب حديث بلده ومعرفة أهله منهم وتفهمه وضبطه حتى يعلم صحيحها وسقيمها، ويعرف أهل التحديث بها وأحوالهم معرفة تامة إذا كان في بلده علم وعلماء قديماً وحديثاً ثم يشتغل بعد بحديث البلدين والرحلة فيه.

- قال الخطيب: وإذا عازم الطالب على

الرحلة فينبغى له أن لا يترك فى بلده من الرواة أحداً إلا ويكتب عنه ما تيسر من الأحاديث وإن قلت. فإنى سمعت بعض أصحابنا يقول: ضيع ورقة ولا تضيع شيخاً(٢٠).

۲۲ - الرحلة إلى سائر البلدان طلباً
 للإسناد العالى ولقاء الحفاظ
 والمذاكرة لهم والاستفادة من
 علمهم :

فبعد أن يقوم الطالب بتحصيل حديث شيوخ بلده ولا يترك أحداً من الشيوخ ببلده إلا ويأخذ عنه عظم أم صنغر، يرحل إلى الأقطار الأخرى طلباً لعلو الإسناد ولقاء الحفاظ والاستفادة من علمهم، ومعرفة صواب شيوخه من خطئهم.

٢٣ - الاهتمام بمعرفة الحديث وفهمه:

فلا يقتصر على سماعه وروايته دون معرفته وفقهه، بل عليه أن يكون على معرفة برجال الحديث وأحوالهم جرحاً وتعديلاً، ومن يجوز الاحتجاج به ومن لا يجوز، ويلزم لذلك أن يكون على علم بكتب رجال الحديث ومناهج أصحابها.

وأن يكون بصيراً بمناهج علماء الجرح

والتعديل في حكمهم على الراوى جرحاً وتعديلاً، فيعرف المتشددين من المتساهلين والمعتدلين حتى لا يصل الطريق في حكمه على الراوى: فيوثق الضعيف أو يضعف الشقة، ويتبع ذلك الخطأ في الحكم على الحديث.

- وأن يكون على علم بعلم الحديث دراية والمصنفات في ذلك.

- ويجب أن يعرف صحيح الحديث من سقيمه وأن يكون على علم بعلل الحديث.

- وأن يكون على علم بمناهج المحدثين فى مصنفاتهم ليستطيع التعامل مع كتبهم ويكون على بصيرة من أمره.

وأن يكون عارفاً بكتب شروح السنة المطهرة وفقه الحديث. وغير ذلك من أدوات المعرفة التي يستعين بها على فهم الحديث كاللغة العربية وعلم أصول الفقه، ليعرف كيف استنبطت الأحكام من النصوص.

۲۲ – وجــوب الالتــزام بآداب الرواية
 وشـروطها، ولا يحـملنه الشـره
 والحـرص على سـمـاع الحــديث
 والاستكثار منه، على التسـاهل
 في الرواية وآدابها وشروطها:

فيفعل ما يتأذى به الشيخ أو ما لا يليق

بطلب العلم أن يضعله، ضإن الحرص الشديد على الشيء قد يوقع الإنسان في محاذير كثيرة بل قد يجعل الناس يتأذون منه.

- قال الحافظ السيوطى : فإن شهوة السماع لا تنتهى، ونهمة الطالب لا تنقضى، والعلم كالبحار التى يتعذر كيلها، والمعادن التى لا ينقطع نيلها (١٨٠٠).
- قال الحافظ استخاوى : واحذر من المبالغة في المبادرة بحيث ترتكب ما لا يجوز، فريما يكون ذلك سبباً للحرمان (٢٩).

٢٥ وجوب الالتزام بالأمانة العلمية وذلك إنما يتحقق بالآتى :

- نسبة الأقوال إلى أصحابها ولا ينسبها إلى نفسه، فإن من بركة العلم أن ينسب القول إلى قائله.
- تحرى الأمانة العلمية عند النقل، فلابد أن يذكر هل نقل النص كما هو أم تصرف فيه وهل هذا التصرف يسيراً أو غير ذلك.
- لا يجوز لطالب العلم أن يتصرف في النص تصرفاً يفسده أو يفهم منه غير ما أراد كاتبه، فإن فعل ذلك فإنها خيانة وجناية، والمسلم يطبع على كل خلق إلا الكذب والخيانة.

- إذا نقل نصاً وكان هذا النص مخالفاً للصواب حتى ولو كان ظاهره الكفر الصريح فعليه أن ينقله بتمامه كما هو ثم يعلق عليه بما يراه صواباً، وذلك لأن التصرف في تأليف الناس بحسب الأهواء يفسد التراث ويرفع الثقة به كله. لذلك وجب الالتزام بالأمانة العلمية عند النقل صيانة لتراث البشرية، وقياماً بواجب الأمانة التي اؤتمن عليها المسلمون وكلفوا بحفظها.

قال الله تعالى: ﴿والذين هم لأماناتهم وعهدهم راعون﴾(٢٠).

وطالب العلم مؤتمن على علم الناس وتراث البشرية، فيجب عليه أن يقوم بواجبه ولا يصح أن يفرط في هذه الأمانة أو يفسدها.

٢٦ - لا يشغل نفسه بالشبهات المثارة على ألسنة أعداء السنة المطهرة حول السنة. إلا بعد رسوخ قدمه في علم الحديث رواية ودراية ومعرفة الحق :

فإنه إن شغل نفسه بالشبهات فقد تعلق الشبهات بذهنه ولا يجد لها جواباً فتستقر في قلبه، وقد تمنعه من قبول الحق بعد ذلك وإن دمغت الشبهة بمائة دليل.

- قال الإمام أبو حامد الغزالي : ومنع المبتدئ

من الشبه يضاهى منع الحديث العهد بالإسلام عن مخالطة الكفار، وندب القوى إلى البظر في الاختلافات يضاهى حث القوى على مخالطة الكفار، ولهذا يمنع الجبان عن التهجم على صف الكفار ويندب الشجاع له(٢١).

۲۷ - لا يشعل نفسه بما داربين
 الأئمة حتى يقف على سيرتهم
 الطيبة ومحاسنهم، وما بذلوه
 من أجل نصرة دين الله عز وجل:

عند ذلك سيعلم أن ما صدر من بعضهم في بعض إنما هي أمسور نادرة، وأن الدافع إليها ليس الانتقاص في حد ذاته، وإنما دفعهم إلى ذلك الانتصار لدين الله تعالى، لأنهم رأوا المخالفين لهم قد خالفوا نصوص الشرع ولو من وجهة نظرهم، فدفعهم دلك إلى الغضب لله عيز وجل فيحملوا على المخالفين لهم، وقد كان للوشاة والمبتدعة والمتعصبين الجهلة أتباع المذاهب دخل كبير في ذلك وإن الذي تقرر عند علماء الجرح والتعديل أن كلام الأئمة في بعضهم غير مقبول.

- وعلى فرض أنهم أخطأوا، فهذه السيئات مغمورة في بحار حسناتهم الكثيرة، ونسأل الله العفو والعافية في الدين والدنيا

والآخرة فالعصمة ليست لأحد بعد رسول الله والآخرة فالعصمة ليست لأحد بالوحى الذى الذى لا يخطئ، أما غيره من البشر فالخطأ وارد عليه.

٢٨ لا ينتقص طالب الحديث علوم الآخرين:

كالفقه وأصوله والنحو وغير ذلك، ولا يشغل نفسه بذلك، فإن هذه العلوم أدوات ووسائل يستعان بها على فهم القرآن الكريم والسنة المطهرة، ومن يشغل نفسه بذلك فإنه يضيع الوقت فيما لا فائدة منه، بل إن ذلك يرجع في المقام الأول إلى اعتداده بنفسه ورؤيته لها، فلو أنه اشتغل بغير الحديث وعلومه كأن يشتغل بالفقه وأصوله لاحتقر المحدثين وعلومهم، فهو لا يمتدح ما يشتغل به ويحقر علوم الآخرين إلا انطلاقاً من اعتداده بنفسه ورؤيته لها، فما يدرسه فهو العلم وما عدا ذلك من العلوم الأخرى لا يساوى ثبيئاً وليست له قيمة ولا فائدة.

ولو أنه رُبِّى التربية الصحيحة ونزعت من نفسه الأمراض النفسية لنظر إلى العلوم الأخرى وإلى القائمين بها نظرة احترام وتقدير، فالعلاقة بين لعلوم إنما هي علاقة تكامل، وهكذا ينبغي أن تكون العلاقة بين

علماء الإسلام فى التخصصات المختفة هى علاقة تكامل وتتميم وليست علاقة تضاد. فكل عالم فى تخصص ما، يكمل ويتمم ما عند إخوانه من أهل التخصصات الأخرى، والعلوم إنما يكمل بعضها بعضاً، ويتوقف فهم بعضها على فهم البعض الآخر.

٢٩ نشر العلم وإرشاد طلابه إليه:

ينبغى أن يكون طالب الحديث حريصاً على نشر العلم وإشاعته فى الناس وإرشاد طلاب الحديث إليه، فلا يستأثر به دون غيره من الناس، فإذا ظفر بسماع شيخ عليه أن يرشد إليه غيره من طلبة العلم، ولا يكتمه تعميماً للفائدة وحرصاً على استبقاء العلم بين الناس حتى لا يضيع العلم بموت حامله أو مرضه أو غير ذلك.

وهو إذ يفعل ذلك يرجو الخير لنفسه والجزاء من الله ـ تعالى ـ والمحافظة على دين الله تعالى.

عن أبى مسعود الأنصارى رَوْقَ قال : قال رسول الله وَ وَالله وَالله وَ الله وَا الله وَالله وَ

قال الإمام النووى - رحمه الله تعالى: وينبغى أن برشد رفقته وغيرهم من الطلبة إلى مواطن الاشتغال والفائدة، ويذكر لهم ما استفاده على جهة النصيحة والمذاكرة. وبإرشادهم يبارك له فى علمه ويستنير قلبه، وتتأكد لمسائل معه مع جزيل ثواب الله ـ عز وجل، ومن بخل بذلك كان بضده فلا بتبت معه وإن تبت لم يثمر، ولا يحسد أحداً ولا يحتقره، ولا يعجب بفهمه، وقد قدمنا هذا فى آداب المعلم ٢٠٠٠.

٣٠ - لا يبادر الطالب إلى التحديث حتى يتأهل لذلك :

ينبغى أن لا يحمل حب الشهرة طالب الحديث على المبادرة إلى التحديث وتصدر المجالس قبل أن ينضج ويكون أهلا للتحديث عن رسول الله على مما لا شك فيه أن الطالب إذا ربى التربية الصحيحة المنضبطة بالكتاب العزيز والسنة المطهرة؛ وسلَّتُ من نفسه الفرائز الضارة كالكبر والإعجاب بالنفس وحب الرياسة والشهرة والرياء وغير ذلك، فإنه لن يتقدم لهذا المنصب الشريف - منصب التحديث عن رسول الله علي الا إذا وصل إلى درجة تؤهله لذلك، بل قد يتورع - وإن تأهل - حتى يفتى بأنه أهل للتحديث ويحمل على ذلك حملاً. وهذه الآداب التي ذكرناها انضًا أظن أنها كفيلة بتقويم النفس وتهذيب السلوك، وإنها قاضية على هذه الغرائز القاتلة المحبطة للعمل المضيعة للثواب

إن تمكنت من النفس البشرية. نسأل لله تعالى العافية في الدين والدنيا والآخرة.

قال الإمام مالك - رحمه الله تعالى : ما أفتيت حتى شهد لى سبعون أنى أهل لذلك. وفي رواية: ما أفتيت حتى سألت من هو أعلم منى هل يرانى موضعاً لذلك. قال مالك: ولا ينبغى لرجل أن يرى نفسه أهلاً لشيء حتى يسأل من هو أعلم منه (٢٠).

٣١ - مذاكرة الطلبة بالحديث بعد حفظه ليثبت:

ينبغى أن يذاكر طالب الحديث الشريف زملاءه فى الطلب بالحديث بعد حفظه ليثبت الحديث فى ذهنه ولا ينفلت منه بعد ذلك إن شاء الله تعالى.

عن أسس بن مالك مِنْ قَال : كنا نكون عند النبى وَنِيْ فنسمع منه الحديث، فإذا قمنا تذاكرناه فيما بيننا حتى نحفظه (٢٥).

وعن على بن أبى طالب يَوْتُهُ قال: تزاوروا وتدارسوا الحديث ولا تتركوه يدرس ٢٦٠٠.

وعن عبد الرحمن بن أبى ليلى قال: إحياء العلم مذاكرته فتذاكروا. فقال عبد الله بن شداد بن الهاد: رحمك الله. كم من حديث أحييته في صدري كان قد مات (٢٠٠٠.

٣٢ - مراعاة الأهم فالمهم، وتقديم الأولى فالذي يليه :

ولا يضيع وقته في الاستكثار من الشيوخ لمجرد الكثرة وصيتها، فإن ذلك شيء لا فائدة

أ. د/ الخشوعي الخشوعي محمد

هذا والله أعلم. ونسسأل الله تعسالي أن

يحسن أخلاقنا، وأن يحشرنا مع صاحب

الخلق العظيم عَلَيْ لطفاً منه ورحمة.

الهوامش :

منه.

(١) سورة النحل آية رقم ١٤٤.

(٢) سورة الحجرات آية رقم ١٣ .

(٣) أحرجه البخاري ـ كتاب أحاديث الأنبياء ـ باب قول الله تعالى ﴿ بقد كان في يوسف وإخوته آيات للسائلين ﴾ - ٩٥/٦

(٤) سورة البينة. أية رقم ٥ (٥) سورة الرمر: الآيات رقم ١١ – ١٤

(٦) سورة الكهف: اية رقم ١١٠. (٧) سورة هود الية رقم ١١٢٠.

(۸) أخرجه النخاري ـ كتاب الأيمان والنذور ـ باب الله على الأيمان ۱۷۵٫۸ و أخرجه هي مواضع أحرى في صحيحه فهو الحديث الأول الدى صدر
 به البخاري صحيحه ـ راحع الحديث الأول في فتح الدرى للقص على المواضع التي أحرجه اللحاري فيها ـ فتح لباري شرح صحيح اللخاري
 ۹/۱ وأخرجه مسلم كتاب الإمارة باب قوله ﷺ "ربما الأعمال بالله"، صحيح الإمام مسلم بشرح النووى ٥٢/١٢ ٥٤

(٩) سورة الحجر: آية رقم ٩. (١١) سورة عصلت. آية رقم ١٤، ٤٢.

(١١) سيورة الواقعة الآيات رقم ٧٥ - ٨٠ ١٠) مقدمة المحموع ـ باب أداب المتعلم ١/١٦

(١٣) الأذكار للإمام النووي - بناب الامر بالصلاة عنى ليبي ﷺ عند ذكره ص ١٠٠٠.

(١٤) سبورة الأحراب آية رقم ٥٦ (١٤)

(١٦) أحرجه مسلم ـ كتاب البر و لصلة والآداب ـ باب فصل الرفق ـ صحيح مسلم بشرح النووي ١١/ ١٤٦ - ١٤٧

(١٧) أحرجه مسلم . كتاب القدر - داب الإيمان للقدر والإدعال به - صحيح مسلم بشرح العووى ٢١٥/١٦

(١٨) تدريب الراوي ١٤١/٢. (١٨) تدريب الراوي ١٤١/٢.

(٢٠) سورة البقرة أية رقم ١٥٣. (٢٠) سورة الأنمال "ية رقم ٤٦.

(٢٢) سورة الحجر · أية رقم ٨٨.

(٣٣) سورة الأنعام. أية رقم ١٢٠ ـ قال الحافظ اس كثير عند تفسير هذه الآية الكريمة ·

- مال مجاهد ﴿ودروا ظاهر الإثم وباطنه﴾ معصيته في السر والعلائية. قال ابن كثير عبد تصبير هده الآية والصبحيح أن الآية عامة في ذلك كله وهي كنوله تعالى ﴿قَلَ إِمَا حرم ربي المواحش ما طهر منها وما بطن﴾ سورة الأعراف آية رقم ٣٣ ـ ولهذا قال الله تعالى ﴿إن الدين يكسبون الإثم سيحزون بما كنوا يقترهون﴾ أي سواء كان ظاهراً أو حفياً قإن الله سيحريهم عليه

(٢٤) أحرجه أن ماجه ـ كتاب الرهد ـ باب من لا يؤنه به، قال في الروائد هذا إسناد حسن، وشهر بن حوشب وسويد بن سعيد محتلف فيهما وباقي رحال الإسناد نقات، سنن أبن ماحه ١٣٧٩/٢.

(۲۵) هتح المعيث للسخاوي ۱۲۹/۲.

(٢٧) الحامع لأحلاق الراوى واداب السامع ٢٢٤/٢. (٢٨) تدريب الراوى ١١٤٤/٢.

(۲۹) فتح المعيث للسخاوي ۴/ ۲۸۱.

(٣٠) سورة المؤمنون أية رقم ٨.

(٢٦) المحموع ـ المقدمة ـ باب اداب المتعلم ١/٤٠.

(٢١) إحياء علوم الغين ـ باب في آداب المتعلم والعالم ٥١/١٠.

(٣٢) اخرجه مسلم ـ كتاب الإمارة ـ باب فضل الصدقة في سبيل الله تعالى ـ صحيح مسلم بشرح البووي ٣٨/١٢ - ٣٩ قال الإمام البووي - فيه فصيئة الدلالة على الحير والشبيه عليه والمساعدة لقاعله، وفيه فصيبة بعليم العلم ووظائف العبادات لا سيما لمل يعمل بها من المتعبدين وغيرهم.

والمراد بمثل أحر هاعله أن به ثواباً بدلك الفعل كمنا أن شاعله ثواباً، ولا يسرم أن يكون قدر ثوابهما سنواء - صحيح مسلم بشرح النووى - ١٨/١٣ - ٣٩.

(۲۳) المجموع شرح مهدت ـ باب اداب المتعلم ١/٥٥ (٣٤) المحموم شرح المهدب ١/٩٥

(٢٥, ٢٦) أحرجهما الخطيب البعدادي في الحامع لأحلاق الراوي ـ باب مداكرة الطلبة بالحديث بعد حفظه ليشت ٢٣٦/١ - ٣٣٨.

(٣٧) نمس المصدر السابق

أداب المحدث

وبعد الضراغ من ذكر بعض أداب طالب الحديث الشريف التى ينبغى أن يتأدب بها والأخلاق الإسلامية الكريمة التى يجب أن يتخلق بها.

- نأتى الآن إلى الحديث عن آداب المحدث أو الشيخ والمحدث. فقبل الوصول إلى هذه المنزلة الرفيعة ينبغى أن يكون قد تأدب بآداب طالب العلم. وصارت هذه الآداب وتلك الأخلاق سجية وطبيعة له، وخالطت هذه الأخلاق سجية وطبيعة له، وخالطت هذه الأخلاق لحمه ودمه فأصبح يشاهد لها واقعاً عمليًا محسوساً في سلوكه وتصرفاته. غير أن هناك بعض الآداب التي تخص الشيخ باعتباره المعلم والقدوة والمربى الذي ينبغى أن يقتدى به. من هذه الأداب غير ما سبق في داب طالب الحديث الشريف:

۱ - لإخــلاص لله رب العـالمين وأن لا يقصد الشيخ بما يقول سوى وجه الله تعالى والجنة:

وإفشاء العلم وإشاعته في الناس محافظة عليه من الصياع بموت حفاظه. واستبقاءً لسنة النبي عليه التي لا غنى للمسلمين عنها، فهي المصدر الثاني للتشريع الإسلامي.

- سببق أن ذكرنا في آداب طالب الحديث الشريف الإخلاص لله ـ تعالى ـ وذكرنا أنه شرط في قبول العمل والإثابة عليه، وأن الأعمال بدونه مردودة على أصحابها لا تنفعهم في الدار الآخرة، كما ذكرنا أن الرياء محبط للعمل، مضيع للثواب، ونزيد هنا في أداب الشيخ أو المعلم:
- أن يكون الشيخ متجرداً لله رب العالمين، فلا يعمل إلا لله، ولا يترك إلا لله، فيستوى عنده مدح الناس أو ذمهم، فلا يعبأ إلا برضا الله عنه، ولا يطلب بعلمه عرضاً من أعراض الدنيا الضانية، مع يقينه أن ما حصل له من تعلم العلم و تعليمه إنما هو فضل من الله _ تعالى _ يوجب عليه الشكر لله رب العالمين وهذا من ثمار الإخلاص لله تعالى.

قال الإمام النووى رحمه الله ـ تعالى ـ : (ومن آدابه (أى آداب المعلم) أدبه فى نفسه وذلك فى أمور منها:

- أن يقصد بتعليمه وجه الله ـ تعالى ـ ولا يقصد توصلاً إلى غرض دنيوى كتحصيل مال أو جاه أو شهرة أو سمعة أو تميز عن

الأشباه أو تكثر بالمشتغلين عليه والمختلفين إليه أو نحو ذلك. ولا يشين علمه وتعليمه بشيء من الطمع في رفقة تحصل له من مشتغل عليه من خدمة أو مال أو نحوهما وإن قل ولو كان على صورة الهدية التي لولا اشتغاله عليه لما أهداها إليه.

وقد صح عن الشافعي - رحمه الله تعالى - أنه قال: وددت أن الخلق تعلموا هذا العلم على أن لا ينسب إلى حرف منه، وقال - أرحمه الله تعالى: ما ناظرت أحداً قط على الغلبة، ووددت إذا ناظرت أحداً أن يظهر الحق على يديه، وقال: ما كلمت أحداً قط إلا وددت أن يوفق ويسدد ويعان ويكون عليه رعاية من الله وحفظ)(1).

۲ أن يكون الشيخ طاهراً من أمراض
 القلوب:

مثل الحسد والرياء و لعجب بالنمس وغير ذلك قال الله تعالى: ﴿ودروا ظاهر الإثم وباطنه﴾(۲).

قال الإمام النووى ـ رحمه الله تعالى: ومنها الحذر من الحسد والرياء والإعجاب واحتقار الناس وإلى كانوا دونه بدرجات. وهذه أدواء وأمراض يبتلى بها كثيرون من أصحاب الأنفس الخسيسات، وطريقه في نفى الحسد أن يعلم أن حكمة الله ـ تعالى ـ اقتضت جعل هذا الفضل في هذا الإنسان، فلا يعترض ولا يكره ما اقتضته الحكمة،

وطريقه فى نفى الرياء أن يعلم أن الخلق لا ينفعونه ولا يضرونه حقيقةً. فلا يتشاغل بمراعاتهم، فيتعب نفسه، ويضر دينه، ويحبط عمله، ويرتكب سخط الله ـ تعالى ـ ويفوت رضاه.

وطريقه في نفى الإعجاب أن يعلم أن العلم قضل من الله - تعالى - عاريةً، فإن لله ما أخذ وله ما أعطى وكل شيء عنده بأجل مسمى، فينبغى ألا يعجب بشيء لم يخترعه وليس مالكًا له ولا على يقين من دوامه.

وطريقه في نفى الاحتقار التأدب بما أدبنا الله _ تعالى، فال الله تعالى: ﴿فلا تزكوا أنفسكم هو أعلم بمن اتقى ﴿⁽¹⁾ وقال الله تعالى: ﴿إِنْ أَكْرِمِكُم عند الله أتقاكم﴾⁽¹⁾.

فريما كان هذا الذي يراه دونه أتقى لله تعالى وأطهر قلباً وأخلص نيةً وأزكى عملاً، ثم إنه لا يعلم ماذا يختم له به، نسأل الله العافية من كل داء.(٥)

قال الإمام النووى ـ رحمه الله تعالى: ومن أهم ما يؤمر به ألا يتأذى ممن يقرأ على غيره. وهذه مصيبة يبتلى بها جهلة المعلمين لغباوتهم وفساد نيتهم، وهو من الدلائل الصريحة على عدم إرادتهم بالتعليم وجه الله ـ تعالى ـ الكريم، وقد قدمنا عن على موضية الإغلاط في ذلك والتأكيد في التحذير منه.

وهذا إذا كان المعلم الآخر أهلاً، عان كان فاسقاً أو مبتدعاً أو كثير الغلط ونحو ذلك فليحذر من الاغترار به.(٦)

٣ - الاقستسداء بالنبى على والتسخلق
 بأخلاقه العظيمة والتأدب بأدابه الفاضلة:

ينبغى أن يصتدى الشيخ بالنبى عَلَيْ بأن يتخلق بأخلاقه ويتأدب بآدابه الطيبة، وذلك بأن يجعل الشيخ لما يعلم واقعاً عمليًا فى حياته الخاصة والعامة: حتى يؤجر على تحصيل هذا العلم، وحتى لا يكون هذا العلم حجة ووبالاً عليه فى الدنيا والآخرة. فهو كمسلم بجب عليه أن يقتدى بالنبى عَلَيْ الذى أوجب الله ـ تعالى ـ على كل مسلم أن يتبعه وأن يقتدى به.

قال الله تعالى: ﴿لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة لمن كان يرجوا الله واليوم الآخر وذكر الله كثيراً ﴾(٧).

ولقد أمر الله المسلمين في كتابه الكريم باتباعه يَّنِينَ ولزوم أمره سواء كان ذلك في القسرآن الكريم أو لسنة المطهرة قال الله حتالي: ﴿وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا واتقوا الله إن الله شديد العقاب (^) أي احذروا عقاب الله ـ تعالى ـ إن خالفتم رسوله عَنْهِ.

وحتى يرى الناس فيه القدوة العملية

عندما تنسجم أعماله مع أقواله، فيعينهم ذلك على الالتزام بالإسلام ويكون قدوة عملية لعامة المسلمين كما كان النبى على على عدوة عملية لأصحابه، فللقدوة العملية دور كبير فى نجاح التربية وإيجاد جيل يوافق عمله قوله، وبدون هذه القدوة العملية فلن تنجح التربية، ويظل الحديث عن القيم والمبادئ كلامًا لا واقع له فى دنيا الناس، ولا قيمة له على الإطلاق.

٤ تبليغ العلم وتعليمه:

ينبغى 'ن يقوم الشيخ بتعليم الناس وتبليغ العلم، وأن يبذل في سبيل ذلك كل ما يملك من وقت وجهد وأن يكون حريصاً على ذلك، فالشيخ بعد أن تأهل وصيار عالمًا تحول التعليم في حصه من الوجوب الكفائي إلى الوجوب العيني، فصار متعيناً عليه أن يعلم الناس وأن يبلغ ما تعلمه، وهذا حكم الواجب الكفائي دائمًا، وهذا إنما يتوقف على معرفة الشيخ المعلم للدور الذي يقوم به نحو دينه وأمته المسلمة، فالشيخ يحافظ للأمة الإسلامية بعد توفيق الله - تعالى - على مصدر عزها وسعادتها في الدنيا والآخرة وهو القرآن الكريم والسنة المطهرة، وذلك بتوريث العلم للأجيال من بعده، ولقد فيَّض الله - تعالى - في كل عصر ومصر من يقوم بهذه المهمة العظمى على خير وجه، فالعلماء هم أمناء الله ـ تعالى ـ على وحيـه والذائدين

عن حياض الإسلام العظيم المبينين ما جاء به الرسول وسيرة. إذا اتضح الهدف جلياً أمام الشيوخ بصيرة. إذا اتضح الهدف جلياً أمام الشيوخ وعلموا الدور الذي يجب عليهم القيام به: فإنه لابد من أن يبذل الشيوخ كل ما يملكون من وقت وجهد ومال في سبيل القيام بهذه المهمة العظمى؛ التي يترتب على القيام بها المحافظة على دين الله - تعالى - ونجاة الأمة في الدنيا باستقامتها على منهج الله - تعالى - والفوز بالسعادة الأبدية في ضيافة الرحمن الرحيم.

ولقد أمر الله - تعالى - بتبليغ العلم وذم كاتمه في كتابه الكريم وتوعده بالعذاب الأليم والطرد والإبعاد من رحمة الله - تعالى - وهذا واضح في آيات القرآن الكريم، كما أمر النبي وقي بتبليغ العلم وحض عليه، ورغب فيه بشتى الوسائل، ودعا لمن يقوم بهذه المهمة، وتوعد من يكتم العلم بالعذاب الأليم، وهذا من الوضوح والظهور في السنة بحيث لا يخفي.

ه - صيانة العالم لنفسه:

ينبغى أن يعمل العالم جاهدًا على صيانة نفسه: فلا يرد موارد اشبهات حتى لا يتهم أو يظن به سوء، فينصرف الناس عنه وعن علمه رغبةً عنه فيكون سبباً في فتنة الناس عنه وصدهم عن سبيل الله ـ تعالى، بل عليه

أن يدفع عن نفسه التهم و لشبهات صيانةً لعلمه واستبقاءً لهيبته وإمامته أمام تلاميذه.

٦ - إجلال العلم وصيانته:

ينبغى أن يعمل العالم جاهدًا على إجلال العلم وصيانته، وذلك لا يتحقق إلا إذا اعتز العالم بالله ـ تعالى ـ وبطاعته لريه، وصان نفسه وعلمه عن أغراض الدنيا الفانية فلا يذهب العالم إلى بيوت الخلفاء والأمراء، وإن كان سيعلمهم إياه فإن العلم يُؤتى ولا يأتى. ولا يطلب على تعليمه عوضاً بل يطلب الأجر والجزاء من الله ـ تعالى ـ اقتداءً بأنبياء الله ـ تعالى ـ ورسله ـ صلوات الله وسلامه عليهم فما طلبوا على تعليمهم للناس وتربيتهم أجراً فما طلبوا على تعليمهم للناس وتربيتهم أجراً بل طلبوا الأجر والجزاء من الله ـ تعالى.

٧ - مذاكرة الحديث:

ينبغى أن يذاكر الشيخ أهل الحديث وأئمته خاصة المتقنين منهم، فإن مذاكرة الحديث تعين على دوامه وفهمه ومعرفة صحيحه من سقيمه ومعرفة علله وحال رجاله.

وتحديث الناس به يثبته فى القلب، ويجعل تفاته أمراً مستبعداً. والعمل به يجعله بعيداً عن النسيان، ولا يكتفى بأنه وصل إلى درجة المعلم فإن آفة العلم النسيان، وإنما العلم بالتعلم، فالغرض من المذاكرة تذكير الغير

والاستفادة منه، ولقد أعطى النبي عَلَيْهُ من نفسه القدوة العملية للمربين والعلماء من بعده.

٨- التواضيع:

ينبغى أن يكون الشيخ متواضعاً، ومن ثمار التواضع أن لا يدعى معرفة ما لا علم له به بل يقول فيما لا يعلم: الله أعلم، أو لا أعلم، أو لا أدرى وأن يورث ذلك لطلابه.

عن ابن مسعود رَوَيْهُ قال: (يا أيها الناس من علم شيئًا فليقل به، ومن لم يعلم فليقل : الله أعلم، فإن من العلم أن يقول لما لا يعلم: الله أعلم قال الله عنز وجل لنبيه وقل: «قل ما أسألكم عليه من أجر وما أن من المتكلفين» (1).

ولا يجزم بأن ما لا يعلمه لا أصل له. فقد يكون عند غيره من العلم ما ليس عنده وهذا أمر مؤكد وليس مظنونًا، وقد نهى الله تعالى عن الخوض فيما لا نعلم، قال الله ـ تعالى ﴿ ولا تقف ما ليس لك به علم إن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسئولاً ﴾ (١٠).

وهذا من كمال تواضع الشيخ كما أنه يجعل الناس يثقون به وبعلمه: لأنه لا يقول ذلك إلا لمراقبته لله - تعالى - وخشيته مه - تعالى - وعدم اكتراته بنفسه. كما أنه يعطى

القدوة العملية من نفسه لطلابه ويغرس فيهم هذا الخلق غرساً عملياً، أما إذا خاض المسلم فيما لا يعلم واستحى أن يقول فيما لا يعلم: لا أعلم: فهذا من جرأته على الله ـ تعالى ـ ورؤيته لنفسه واستعظامه لها، ومن التكلف المذموم الذي نهينا عنه.

٩ - الشفقة بطلاب العلم والرحمة بهم:

ينبغى أن يكون الشيخ شفيقاً رحيماً بالمتعلمين، وذلك بأن ينزلهم منزلة بنيه، سبق أن ذكرنا في آداب طالب الحديث أن العلاقة بين الطالب وشيخه لا تقتصر على أخد الطالب العلم من شيخه، إنما هي كعلاقة الابن بأبيم. لذلك فإن الطالب يرجع إلى شيخه في أموره الخاصة لعله يجد حلاً لما يعاني من مشاكل، وإن الطالب يطلع شيخه على أدق أمـوره، وذلك لأن الشـيخ إنما هو بمنزلة الوالد الرحيم بأبنائه يبحث عن مصالحهم ويجد في أمورهم. ويبحث عن حلول لمشاكلهم، ويعالج أمراضهم النفسية. ويرتقى بهم إيمانياً كما ارتقى بهم علمياً. ويتعهدهم بالرعاية والعناية، ويتفقدهم بالسؤال عن غائبهم وأحوالهم الخاصة والعامة. ويتعرف على مفاتيح شخصية كل طالب ليعرف كيف يصل إلى قلبه، فهو بمنزلة الطبيب المعالج لأمراضهم النفسية والسلوكيه، ليستل من نضوسهم الأمراض التي تحبط

الأعمال الصالحة، وتدهب بالثواب: كالكبر والعجب والرباء والغل والحقد وغير ذلك، ويحرضهم على تحصيل العلم، ويرعبهم فى ذلك بكل وسيلة وهذا كله انطلاقًا من أن الإسلام يقيم العلاقة بين أتباعه على أساس من الود والتراحم، فالكبير يرحم الصغير، ويحنو عليه، ويجد في أموره، والصغير يحترم الكبير، ويجله ويوقره.

١٠ الزهد في الدنيا والإقبال على الله تعالى:

ينغى أن يكون المشتغلون بالعلوم الشرعية وخاصة المشتغلين بالقرآن الكريم والسنة المطهرة زاهدين في الدنيا مقبلين على الآحرة اقتداء بشيخهم وأستاذهم وإمامهم الأكبر رسول الله على فله المنيا والصبر عليها والإقبال على الله ـ تعالى ـ والعمل الحاد للدار الآخرة.

والزهد في الدنيا والإقبال على الله - تعالى - والعمل للدار الآخرة ما هو إلا ثمرة طبيعية من ثمار معرفة حقيقة الدنيا، وأنها دار بلاء ومحنة وما هي إلا ظل زائل وعارية مستردة وأنها إلى زوال وانتهاء، والناس عنها راحلون رضوا أم كرهوا. ومعرفة حقيقة الدار الآخرة وما أعده الله - تعالى - فيها للصالحين من عباده الذين أحبوا الله فبذلوا أنفسهم وأموالهم من أجل مرضاته فأحبهم

الله تعالى وأعد لهم دار كرامته بما فيها من نعيم لا يوصف. فالزهد في الدنيا ومتعها الزائلة المحببة إلى النفس البشرية أمر لا يأتى من ضراغ، فالدنيا زينت بما تشتهيه النفس ويهواه القلب قال الله تعالى: ﴿زين للناس حب الشهوات من النساء والبنين والقناطير المقنطرة من الذهب والفضية والخيل المسومة والأنعام والحرث ذلك متاع الحياة الدنيا والله عنده حسن المآبُّ 🗥 وقال تعالى: ﴿وإنه لحب الخير لشديد﴾ ١٢١ . فإذا كانت الدنيا محببةً إلى الإنسان وخلق الإنسان مفطورًا على حب الدنيا وشهواتها: فإن الله عز وجل من رحمته بخلقه قد ذكرهم بحقيقة الدنيا وأنها دار بلاء ومحنة. وما هي إلا ظل زائل وعارية مستردة، وأنها إلى زوال وانتهاء، حتى لا يغتر بها مغتر ولا يأنس بها أحد غافلاً عن حقيقتها وذلك واضح في القرآن الكريم.

۱۱ - التدرج في التعليم، ومخاطبة كل
 طالب على قدر فهمه، وإعطاؤه من العلم
 ما يناسب حاله؛

- ينبغى أن يراعى الشيخ حال تلميذه فلا يعطيه من العلم إلا ما يناسب فهمه: حتى لا يفسد عليه عقله ويوقعه فيما لا تحمد عقباه أو يصرفه عن طلب العلم، فلا يحدث الشيخ تلاميذه عن علم العلل وغير

ذلك من دقسائق علوم الحسديث وهو في بداية الطريق لا طاقة له بدلك فينفره من طلب العلم، ويجمعله ينصرف عنه وعن علمه، بل ينبغى أن ينزله المنزلة اللائقة بحاله وظهمه وإدراكه، ويتدرج به من السهل الميسور إلى ما هو أرفع منه، وهكذا يفتح له باب الأمل ويبشره أنه سيحصل له خير عظيم في المستقبل _ إن شاء الله تعالى. فيدفعه ذلك دفعاً إلى الاستمرار في طلب العلم والصبر على ذلك، وألا يخوض بهم في متشابه الحديث ومختلفه حتى يوقفهم على محكمه ويعلم أنهم وصلوا إلى منزلة تؤهلهم لذلك من قــوة الإيمان ورســوخ اليقين، قال الإمام البخاري - رحمه الله تعالى: باب من خص بالعلم قوماً دون قوم كراهية أن لا يفهموه. (١٣)

- قال على يَعْظِيَّهُ: حدثوا الناس بما يعرفون.
 أتحبون أن يكذب الله ورسوله؟(۱۱)
- قال عبد الله بن مسعود رَحَيْثَهُ: ما أنت بمحدث قوماً حديثاً لا تبلغه عقولهم إلا كان لبعضهم فتنة. (١٥)
- قال ابن وهب: قال لى مالك: اعلم أنه ليس يسلم رجل حدث بكل ما سمع، ولا يكون إماماً أبداً وهو يحدث بكل ما سمع. (١٦١)
- قال عبد الرحمن بن مهدى: لا يكون الرجل

إمامًا يقتدى به حتى يمسك عن بعض ما سمع(۱۷).

قال الإمام النووى: وإذا وقعت مسالة غريبة لطيفة أو مما يُسأل عنها نبهه عليها، وعرفه حالها فى كل ذلك، ويكون تعليمه إياهم كل ذلك تدريجاً شيئاً فشيئاً؛ لتجتمع لهم مع طول الزمان جمل كثيرات.(١٨)

۱۲ الاهتمام بالطلاب وتتبع أحوالهم وتنشيطهم لطلب العلم:

وذلك بإكرام المجتهدين المجدين والثناء عليهم بما يستحقون وإشاعة ذلك بين الناس ما لم تحصل مفسدة بذلك، كأن يورث الثناء الطالب الغرور والعجب بالنفس، وأن يفرح الشيخ بأولئك المجتهدين، وأن يحمد الله ـ تعالى ـ أن وفقهم وأعانهم ورزقهم حسن الفهم، فهم بمنزلة أولاده، وأنه لا محالة سيحصل من ورائهم على خير عظيم في الدنيا من دعاء وثناء حسن جميل. والأجر العظيم في الدار الآخرة، فأعمالهم الصالحة التي تعلموها من شيخهم، وتعليمهم ما تعلموه من شيخهم لغيرهم في ميزان حسناته يوم القيامة. من غير أن ينقص ذلك من أجورهم شيئاً إن شاء الله - تعالى - فهو الذي رباهم وعلمهم، فأعمال الشيوخ المربين لا تنقطع

بموتهم، وتعنيف المقصرين وزجرهم تعنيفاً يحضهم على التحصيل يتناسب مع تقصيرهم وبحيث لا يؤدى إلى انصرافهم عن طلب العلم فالشيخ خبير بنفسية طلابه وما يضرهم وما ينفعهم.

١٢ - اختبار الطلاب:

ينبغى أن يختبر الشيخ طلابه مطرح المسائل عليهم، ليتعرف على مدى تفكيرهم واستيعابهم، ولينشط أذهانهم،

عن ابن عمر ـ رضى الله عنهما ـ قال قال رسول الله و الله و

قال الإمام النووى .. رحمه الله تعالى: وينبغى للمعلم أن يطرح على أصحابه ما يراه من مستفاد المسائل، ويختبر بذلك أفهامهم، ويظهر فضل الفاضل، ويثنى عليه بذلك ترغيباً له وللباقين في الاشتغال والفكر في العلم، وليتدربوا بذلك ويعتادوه، ولا يعنف من غلط منهم في كل ذلك إلا أن يرى في تعنيفه مصلحة له، وإذا فرغ من تعليمهم أو إلشاء درس عليه أمرهم بإعادته ليرسخ حفظهم له.

فإن أشكل عليهم منه شيء ما، عاودوا الشيخ في إيضاحه (۲۰).

١٤ - التجرد لله تعالى:

ينبغى أن يكون الشيخ متجرداً لله - تعالى - خارجاً من دائرة هواه باحثًا عن الحقيقة ومرشدًا إليها غير معتد بنفسه يرجو بذلك كله الأجر والثواب من الله - عز وجل، وهذا من اعظم ثمار الإخلاص لله رب العالمين.

فإذا سئل عما لا يعلم قال: لا أعلم، ولا يغضب على تلاميذه إن جالسوا غيره من الشيوخ، وإذا علم أن عند غيره من العلم ما ليس عنده أرشد طلابه إليه، فمن باب أولى إذا سئل عن ذلك أرشد إليه بصدق وإخلاص لله رب العالمين ونصحاً للمسلمين.

- عن تميم الدارى رَوَّقَهُ أن النبى وَهَ قَسَال:
«الدين النصب حق، قلنا: لمن؟ قال : «الله
ولكتابه ولرسوله والأئمة المسلمين
وعامتهم»((۱۲).

قال الإمام النووى: وينبغى له إذا طلب منه ما يعلمه عند أرجح منه أن يرشد إليه، فالدين النصيحة.

وقد سبق هذا في باب الإخلاص بشيء من التفصيل.

١٥ - تجنب المزاح:

ينبغى أن يتجنب الشيخ المزاح، وهذا من

صيانته لنفسه وتوقيره لحديث رسول الله ويجعل الناس يستهينون به وبعلمه، بل ينبغى أن الناس يستهينون به وبعلمه، بل ينبغى أن يصون الشيخ نفسه، وأن يكون وقوراً وأن ينزه نفسه لا عن الحرام والشبهات فقط، بل عن بعض المباحات التي تورث.

١٦ - تحسين الظاهر:

ينبغى أن يهتم الشيخ بمظهره الخارجى بعد اعتنائه بتطهير باطنه، فيحسن هيئته الظاهرة احتراماً لحديث رسول الله عليه وتعظيماً له وتوقيراً لنفسه، وحتى يكون محل احترام الطلاب وتقديرهم فلا يرغبون عن علمه زهدًا فيه ورغبة عن حاله.

قال الإمام النووى - رحمه الله تعالى - : ويستحب له (أى المحدث) إذا أراد حضور مجلس التحديث أن يتطهر ويتطيب ويسرح لحيته، ويجلس متمكنًا بوقار فإذا رفع 'حد صوته زجره، ويقبل على الحاضرين كلهم، ويفتتح مجلسه ويختتمه بتحميد الله - تعالى - والصلاة على النبى على الصوت شيئًا من بعد قراءة قارئ حسن الصوت شيئًا من القرآن العظيم، ولا يسرد الحديث سرداً يمنع فهم بعضه (٢٢).

١٧ - لا يحدث بحضرة من هو أولى منه
 لسنه أو علمه أو غير ذلك من أسباب
 التفضيل:

إن الإسلام يقيم العلاقة بين المسلمين على أساس من المودة والتسراحم، فالكبير يرحم الصغير ويحنو عليه ويسدى إليه النصح والإرشاد، والصغير يحترم الكبير ويوقره ويجله لعطفه وإحسانه إليه وحبرته وتجاربه في الحياة، فإذا لم يعرف المسلم حق إخوانه عليه فإنه لا يكون متأدبًا بآداب الإسلام العالية الرفيعة ولا متخلقاً بأخلاقه.

عن عبادة بن الصامت رَوَّيَ أن رسول الله وَ عَبِيلَ قَال: «ليس من أمستى من لم يجل كبيرنا ويعرف لعالمنا حقه»(***).

وأهل الحديث أولى الناس بالتأدب بآد ب الإسلام العالية الرفيعة اقتداءً بإمامهم ﷺ.

١٨ ينبغي أن يهتم الشيخ بالتصنيف:

إذا تأهل لذلك فإنه يصقل ملكاته ويجعله يبحث في المصنفات، ويذاكر زملائه، ويراجع مشايخه فيما يشكل عليه من دقائق العلوم.

وليحذر كل الحذر من أن يبدأ بالتصنيف والتأليف قبل أن يتأهل لذلك حتى لا تزل قدمه، وبذلك يكون قد حمل نفسه ما لا تطيق وأوقعها في حرج شديد، وقد يصرفه ذلك عن الاستمرار فيما بدأه.

قال الإمام النووى ـ رحمه الله تعالى: وينبغى أن يعتنى بالتصنيف إذا تأهل له، فبه

يطلع على حقائق العلم ودقائقه ويثبت معه: لأنه يضطره إلى كشرة التفتيش والمطالعة والتحقيق والمراجعة والاطلاع، وليحذر كل الحذر أن يشرع في تصييف ما لم يتأهل له، فإن ذلك يضره في دينه وعلمه وعبرضه، وليحذر أيضً من إخراج تصنيفه من يده إلا بعد تهددیبه ونرداد نظره فیه وتکریره، وليحرص على إيضاح العبارة وإيجازها فلا يوضح إيضاحًا ينتهى إلى الركاكة، ولا يوجز إيجازًا يفضى إلى المحق والاستغلاق، وينبغى أن يكون اعتناؤه من التصنيف بما لم يسبق إليه أكتر، والمراد بهذا أن لا يكون هناك مصنف يغنى عن مصنفه في جميع أساليبه، فإن أغنى عن بعضها فليصنف من جنسه ما يزيد زيادات يحتفل بها مع ضم ما فاته من الأساليب، وليكن تصنيفه فيما يعم الانتفاع به ويكثر الاحتياج إليه، وليعتن بعلم المذهب فإنه من أعظم الأنواع نفعاً. وبه يتسلط المتمكن على المظلم من باقى العلوم^(٢٤).

قال الإمام النووى - رحمه الله تعالى : فإذا فعل ما ذكرناه وتكاملت أهليته واشتهرت فضيلته اشتغل بالتصنيف، وجد في الجمع والتأليف محققًا كل ما يذكره متثبتًا في نقله واستنباطه متحريًا إيضاح العبرات وبيان المشكلات، مجتنباً العبارات الركيكات، والأدلة الواهيات، مستوعبًا معظم أحكام ذلك الفن،

غير مخل بشى، من أصوله، منبهًا على القواعد، فبذلك تظهر له الحقائق وتنكشف المشكلات، ويطلع على الغيوامض وحل المعضلات، ويعرف مذاهب العلماء والراجح من المرجوح، ويرتفع عن الجمود على محض التقليد، ويلتحق بالأئمة المجتهدين أو يقاربهم إن وفق لذلك وبالله التوفيق (٥٠٠).

ملحوظة هامة:

بعد الحديث عن بعض آداب الشيخ المربي ينبغى أن نسجل هنا حقيقة هامة، وهي أن أئمتنا عليهم ـ رضوان الله تعالى ـ لم يكونوا حملة علم أو أوعية علم يتوارثونه عن بعضهم، بل كانوا علماء ربانيين عملوا بما علموا وخالط الإسلام كيانهم البدني والنفسى حتى أصبح للإسلام واقع عملى في حياتهم الخاصة والعامة. وتحول الإسلام من منهج نظرى إلى منهج عملى في حياة هؤلاء الأَتْمَــة _ رضي الله عنهم _ ورأى الناس للإسلام العظيم صورة عملية واقعية في حياتهم، فهم لا يصدرون في كل أمورهم إلا عن الإسلام وظهرت آثار الالتزام بالإسلام عليهم، فرغب الناس في علمهم فتعلموا منهم العلم والعمل رجاء أن يكونوا على شاكلة شيوخهم الذين ربوهم وعلم وهم، وأن يمتن الله عليهم كما امتن على شيوخهم٠

وإلا ما رأينا لهذا العلم أثراً فى حياتهم، ولما بذلوا ولما ضحوا من أجل نصرة دين الله عالى، ولما تحملوا المشاق البدنية والنفسية من أجل الدفاع عن الإسلام وافتداته بالنفس والنفسس، ولما استطاعو أن يربوا هذه الأجيال المباركة هذه التربية العلية الرفيعة

التى لا تتعلم من الكتب ولا من التعاليم المرسلة وإنما هى ثمار طبيعية، ونتيجة حتمية للقدوة العملية عندما انسجمت أعماله مع أقواله.

أ. د./ الخشوعي الخشوعي محمد

الهوامش:

- (١) المحموع شرح المهدب . باب أداب المعم ٢/١ ـ ٤٧
- (٢) سورة الأندم رية رقم ١٢٠ وسدق الحديث عن دلك في آداب طالب العلم بالتمصيين
 - (٢) سورة النعم أبة رقم ٣٢
 - ٤١) سورة الحجرات أية رقم ١٣.
 - (٥) المحموع ـ بات آداب المعلم ٢/٧١ ـ ٤٨.
 - (٦) المحموع المقدمة باب اداب المعلم ٥٨/١
 - (٧) سورة الأحراب ابة رقم ٢١.
 - (٨) سورة الحشر، ية رقم ٧
- (٩) أحرجه اسجاري (حرء حديث) ـ كتاب التفسيس ـ باب ﴿وما أنا من المتكلمين﴾ والآية الكريمة من سورة ص آية رفم ٨٦ قال الل حجر إن من العلم أن بقول لما لا يعلم الأ أعلم أي إن تمييل المعلوم من المجهول لوع من العلم وهذا مناسب لما اشتهر من الا أدرى لصف العلم ـ ولأن القول فيما لا يعلم قسم التكلف ـ فتح الناري ٣٧٢/٨
- (١٠) سورة الإسراء آية ٣٦ قال الحافظ بن كثير عبد تفسير هذه الآية الكريمة قال قتادة الاتقن رأيت ولم ثر، وسمعت ولم سبمع، وعلمت ولم تعلم، فإن الله تعالى سائلت عن ذلك كله وقال بن كثير ومصمون ما ذكروه ـ أى العلماء ـ في تفسير الآية الكريمة إن الله ـ تعالى ـ لهي عن القول بلا علم بل بالظن الذي هو التوهم والحيال.
 - (۱۱) سورة آل عمران آیه رقم ۱۱
 - (۱۲) سورة العاديات آية رقم ۸
 - (۱۳) صحیح بحاری ـ کتاب العلم ـ ۱۱/۱
- (۱۱) أحرجه التجاري ـ كتب انعلم ـ سب من حصر بانعلم هوماً دون قوم كراهية أن لا يفهموه ٢٥١) قال الخافط ابن حجر قونه (حدثوا الثاس يما يغرفون) والمراد بصوله إنما يغرفون أي يفهمون وراء أدم بن أبي رياس هي كتاب لنيم له عن عبد أنّه بن داود عن معروف في احره (ودعوا ما ينكرون) أي يشتبه عليهم فهمه، وكدا رواه أبو نفيم في المستجرح وفيه دبيل على أن المتشابة لا ينبغي أن يذكر عبد العامة فتح الناري ٢٧٢/١
 - (١٥.١٥ / ١) أحرجهم الإمام مسلم في مقدمة الصحيح ـ ناب لنهي عن التحديث بكل ما سمع ـ صحيح مسلم بشرح النووي ١٥٠ ـ ٧٦
 - (١٨) المجموع المقدمة سب اد ت المعلم ١/٥٥
- (١٩) أخرجه التحارى ـ كتاب العلم ـ باب طرح الإمام المسألة على أصحابه بيجتبر ما عندهم من العلم ـ فتح البارى ١٧٨/١، وأحرجه المجارى في عير هذا الموضع ـ راجع أطراف حديث رقم ٦١ ـ فتح البارى ١ ١١٥، وأحرجه مسلم ـ كتاب صمة المنافقين ـ باب مثل المؤمن مثل النخلة ١٦٦٤/٤ ـ ٢١٦٥.
 - (٢٠) المحموع لقدمه بات داب المعلم ١/٥٨
 - (٢١) أحرجه مسلم كتاب الإيمان بالله ساين النصيحة ٢٦/٢ _ ٢١.
 - (۲۲) تدریب الراوی ۱۲۱/۲ ۱۳۲
- - (۲٤) المحموع شرح المهدب ١/٤٩، ٥٠
 - (Yo) المحموع بات أداب المتعلم (/٦٥ ٦٦

أتباع التابعين

تابع التابعى: هو من صحب التابعى، والتابعى، والتابعى : هو من صحب الصحابى، والصحابى : هو من لقى النبى وَالْقِيْ مسلمًا ومات على إسلامه.

فأتباع التابعين هم الذين صحبوا التابعين والتقوا بهم.

عن عبد الله بن بسر رَبِي عن رسول الله عن عبد الله بن بسر رَبِي عن رسول الله عن عن رسول الله عن «طوبى لمَنْ رآنى وآمن بى، وطوبى لمن رأى من رأى من رآنى وأمن بى، طوبى لهم وحسن مآب (١).

قال بعض السلف : الله سبحانه وتعالى يحب مُنَ أحب أحبابه، وهم يحبون أحبابهم.

فأتباع التابعين الذين لم يلقوا الصحابة مثل: إبراهيم بن سويد النخعى، فهو لم يدرك أحدًا من الصحابة، ومنهم بكير بن أبى السميط، وقد عدّهما قوم فى التابعين مع أنهما لم يلقيا الصحابة فهما من أتباع التابعين.

وقد أفرد الحاكم في علوم الحديث نوعًا من أنواع الحديث لأتباع التابعين.

أ. د/ أحمد عمر هاشيم

الهوامش:

⁽۱) رواه مطبر بي في الكبير ۲۱۱/۸ وانظر محمع بروائد ۲۰/۱۰ ۲۷.

⁽۲) تدریب اسراوی ۲۱۳/۲ تحقیق د. أحمد عمر هاشم

الأثسر

الأثر فى اللغة؛ ما بقى من رسم الشىء ويطلق على بقية الشىء.

وأصل الأثر ما ظهر من مشى الشخص على الأرض.

والأثر الخبر والجمع آثار، وسنن النبى والأثر الخبر والجمع آثار، وسنن النبى والتحديث المأثور أى الذى يخبر الناس به بعضهم بعضًا أى ينقله خلف عن سلف، يقال: منه أثرت الحديث فهو مأثور وأنا آثر. ويقال: أثرت الحديث بمعنى رويته، ويسمى المُحدّث أثريًا نسبة للأثر.

الأثر في الاصطلاح:

(أ) مذهب المحدثين: ذهب المحدثون إلى أن الأثر هو ما يروى عن الرسول الله أو عن غييره فيطلق على المرضوع والموقوف والمقطوع، ومن الأدلة على ذلك أن أبا جعفر الطحاوى سمى كتابه (شرح معانى الآثار) والكتاب يشتمل على المرضوع والموقوف والمقطوع. وهذا هو الموافق للمعنى اللغوى؛ لأن الأثر ماخوذ من: أثرت الحديث أى رويته.

(ب) مذهب فقهاء خراسان: ذهب فقهاء خراسان: ذهب فقهاء خراسان إلى أن الأثر ما يروى عن غيير الرسول على فيطلق على غير المرفرع، قال أبو القاسم الفورائي من فقهاء خراسان: الفقهاء يقولون: الخبر ما يروى عن النبي على والأثر ما يروى عن النبي على الصحابة.

وعلى هذا فيطلق الأثر على الموقوف والمقطوع، ولا يطلق على المرفوع.

قال السخاوى: وظاهر تسمية البيهقى كتابه المشتمل عليها «بمعرفة السنن والآثار» معهم وكأنَّ سلفهم فيه إمامهم. فقد وجد ذلك في كلامه كثيرًا واستحسنه بعض المتأخرين، قال: لأن التفاوت في المراتب يقتضى التفاوت في المرتب عليها فيقال لما نسب لصاحب الشرع (أي الرسول ﴿ الله الخبر، وللصحابة الأثر، وللعلماء القول والمذهب.

أ. د/ الخشوعي الخشوعي محمد

الأجزاء الحديثية

البجزء: يطلق على مجموعة من الأحاديث المروية عن رجل واحد من الصحابة أو مَنْ بعدهم.

ومن الأجزاء الحديثية : جزء الحسن بن سفيان الشيباني النسائي صاحب المسند.

وكتاب الوُحدان - بضم الواو - للإمام مسلم صاحب الصحيح وغيرهما . والمراد بالوحدان من لم يرو عنه إلا راو واحد من الصحابة أو التابعين فمن بعدهم .

ومن ذلك: جزء أبى عاصم الضحاك بن مخلد بن الضحاك بن مسلم الشيبانى مولاهم البصرى المعروف (بالنبيل) الحافظ شيخ الأئمة الحفاظ المتوفى سنة اثنتى عشرة ومائتين.

ومن كتب الأجزاء: جزء أبى بكر أحمد بن عبد الله بن على بن سُويد «بن مَنْج وُف» السدوسي، ويعرف بالمنجوفي نسبة إلى جده المذكور؛ وهو من مشايخ البخاري المتوفى سنة اثنتين وخمسين ومائتين.

ومن الأجراء الحديثية : الأجراء

الجعديات وهى اثنا عشر جزءًا من جمع أبى القاسم عبد الله بن محمد البغوى لحديث شيخ بغداد أبى الحسن (على بن الجعد) بن عبيد لهاشمى مولاهم الجوهرى المتوفى سنة ثلاثين ومائتين، وقد طبع عدة طبعات،

ومن الأجزاء الحديثية أيضاً: «الأجزاء السلفيات، وهى تزيد على مائة جزء لأبى طاهر أحمد بن محمد السلّفى، انتخبها من أصول ابن الشرف الأنماطى، ومن أصول ابن الطيورى وغيرهما.

ومن الأجزاء الحديثية أيضاً: الأجزاء الغيلانيات وهي أحد عشر جزءًا، تخريج الدارقطني من حديث أبي بكر محمد بن عبد الله بن إبراهيم البغدادي الشافعي البزار المتوفى سنة أربع وخمسين وثلاثمائة (١)، وقد سميت هذه الأجزاء «بالغيلانيات» لأن راويها عن مؤلفها تلميذه «محمد بن محمد بن غيلان (١)، وقد طبعت هذه الأجزاء حاليا عدة طبعات متداولة.

أ. د/ أحمد عمر هاشم

الهوامش

- (١) لرسالة المستطرفة بيان مشهور كتب صبيه المشرفة لكتابي،
 - (۲) بنظر تاریخ بعد د ۲۳۱/۲

أجناس العلل

ذكر الحاكم أبو عبد الله النيسابورى في كتابه «معرفة علوم الحديث» أن أجناس العلل عشرة، غير أنه ما قصد الاستيماب بل ذكر أمثلة بهتدى بها.

قال الحاكم بعد أن ذكر الأجناس العشرة: فقد ذكرنا علل الحديث على عشرة أجناس ويقيت أجناس لم نذكرها، وإنما جعلتها مثالاً لأحاديث كثيرة معلولة ليهتدى إليها المتبحر في هذا العلم فإن معرفة علل الحديث من أجل هذه العلوم(1).

۱ - الجنس الأول: أن يكون السند ظاهره
 الصحة وفيه من لا يعرف بالسماع ممن روى عنه.

٢ - الجنس الثانى: أن يكون الحديث مرسلاً من وجه رواه الثقات الحفاظ، ويسند من وجه آخر ظاهره الصحة.

٣ - الجنس الشالث: أن يكون الحديث محفوظًا عن صحابى ويروى عن غيره
 لاختلاف بلاد رواته، كرواية المدنيين عن الكوفيين.

٤ - الجنس الرابع: أن يكون الحديث
 محقوظًا عن صحابى فيروى عن تابعى يقع

الوهم بالتصريح بما يقتضى صحته، بل ولا يكون الحديث معروفًا من جهته.

 الجنس الخامس: أن يروى الحديث بالعنعنة ويسقط من إسناده رجل دلت عليه طرق أخرى محفوظة.

آ – الجنس السادس: أن يختلف على رجل بالإسناد وغيره، ويكون المحفوظ عنه ما قابل الإسناد، كأن يروى الحديث بإسناد متصل وآخر منقطع، ويكون المحفوظ هو الإسناد المنقطع.

٧ الجنس السابع: الاختلاف على رجل
 فى شىمية شيخه أو تجهيله.

۸ - الجنس الثامن: أن يروى الحديث عن شيخه الذى أدركه وسمع منه بالفعل أحاديث لم يسمعها منه، وذلك كأن يسمع الراوى من شيخه مائة حديث ويحدث عنه بمائة وخمسين حديثاً.

فعلة هذه الأحاديث الخمسين التى حدث بها عن شيخه من غير واسطة أنه لم يسمعها منه، وإنما سمعها عن رجل عنه فأسقط هذا الرجل الذى حدثه بهذه الأحاديث الخمسين عن شيخه وحدث بها عن شيخه مباشرة.

٩ - الجنس التـــاسع؛ أن تكون طرق الحديث معروفة يروى أحد رجالها حديثًا من غير تلك الطرق فيقع من رواه من تلك الطرق - بناء على الجادة - في الوهم،

١٠ - الجنس الماشر: أن يروى الحديث مرفوعًا من وجه وموقوفًا من وجه آخر، مع ترجيح الموقوف على المرفوع^(٢).

أ. د/ الخشوعي الخشوعي محمد

الهوامش :

١] معرفة علوم الحديث ـ معرفة علل الحديث وهو علم برأسه عير الصحيح والسقيم والحرج والتعدين ص ١٩٩

⁽٢) نفس المصدر أنسابق،

اختصار الحديث

قد يحتاج الإمام من المحدثين وخاصة الذين صنفوا كتبهم على أبواب الفقه، وكذلك الفقهاء وغيرهم إلى أن يستشهد الواحد منهم على مسألة من المسائل بحديث غير أنه يرى أن هذا الحديث الذي يريد الاستشهاد به قد اشتمل على أكثر من مسألة، عند ذلك يلجأ الإمام منهم إلى الاقتصار على ما هو بحاجة إليه للاستشهاد به فيذكر جزء الحديث الختصاراً ومجانبة للتطويل.

فهل هذا جائز على إطلاقه؟

قال الإمام النووى: (وأما تقطيع المصنفين الحديث الواحد في الأبواب فهو جائز واستبعد فيه الخلاف، قال: وقد استمر عليه عمل الأئمة الحفاظ الجلة من المحدثين وغيرهم من أصناف العلماء)(1).

ولكن هذا ليس بجائز على إطلاقه بل لابد من شروط حتى لا يقع خطأ يترتب عليه تغيير الأحكام الشرعية، فإن الأحكام إنما تؤخذ من ألفاظ النص. من هذه الشروط:

ا أن يكون المختصر للحديث عالمًا بكيفية الاختصار.

۲ - أن لا يكون للجزء الذى اختصره تعلق
 بما قبله ولا بما بعده، حتى لا يختل البيان ولا
 تختلف الدلالة بما ترك.

فلو كان لما اختصره تعلق بما قبله أو بعده لترتب على ذلك تغيير الأحكام، وهذا لا يجوز.

فالاختصار.

وهذا هو الذى عليه عمل الكثير من الأئمة فى مصنفاتهم، وعلى رأسهم الإمام البخارى ـ رحمه الله تعالى ـ حيث قطع الأحاديث فى الأبواب بسبب استنباط الأحكام منها، وقد أكثر من ذلك فى صحيحه ـ رحمه الله تعالى.

وهذا هو مذهب الإمام مسلم ـ رحمه الله تعالى ـ الذى نص عليه فى مقدمة صحيحه (٢٠٠٠).

أ. د/ الخشوعي الخشوعي محمد

الهو امش

⁽۱) صحیح مستم نشرح النووی ۱ ،۱۵ نتصرف پسیر ۲ رحم مقدمة صحیح مسلم نشرح ،نبووی ۲ ، ۲

الإخوة والأخوات من الرواة والمؤلفات فيهم

من الموضوعات الهامة فى علوم الحديث: معرفة الإخوة والأخوات من الرواة، الذين يروون الأحاديث، لتمييزهم وتحديدهم.

- ومن فوائد معرفة الإخوة والأخوات: أن لا يظن من ليس بأخ أخاً عند الاشتراك في اسم الأب، بأن يكون مثلاً الأخ مشتركًا مع غير الأخ في اسم الوالد.
- ومثال الأخوين في الصحابة: عمر بن
 الخطاب رَبِيْقَةَ وزيد بن الخطاب رَبِيْقَةَ .

ومثل: عبد الله بن مسعود مُرَّقَّهُ وعتبة بن مسعود مَوْقَهُ .

ومثل: زيد بن ثابت صَوِّقَهُ، ويزيد بن ثابت صَوِّقَهُ،

ومثل: عمرو بن العاص يَوْتِيَّهُ، وهشام بن العاص يَوْتِيُّهُ.

- ومثال الأخوين من التابعين: عمرو بن شرحبيل، وأرقم بن شرحبيل وكلاهما من أفاضل أصحاب عبد الله بن مسعود يَوْتَيْهُ.
- ومثال الثلاثة في الصحابة: على بن أبى

طالب يَوْقَيَه وعقيل بن أبي طالب مَوْقَيّه ، وجعفر بن أبي طالب يَوْقِيّه ،

ومثل: سهل بن حنيف رَوَّيَّهُ، وعباد بن حنيف رَوَّيُهُ، وعباد بن حنيف رَوَّيُهُ،

• ومثاله في غير الصحابة من التابعين: أبان بن عثمان، وسعيد بن عثمان، وعمرو ابن عثمان،

ومثل: عمرو بن شعيب، وعمر بن شعيب، وشعيب، وشعيب بن شعيب بن محمد بن عبد الله ابن عمرو بن العاص.

- ومثاله فى الأربعة فى التابعين: عروة، وحمزة، ويعقوب، والعفار أولاد المغيرة بن شعبة.

ومثل: منهيل، وعبد الله، ومحمد، وصالح أبناء أبى صالح السمان،

- ومثال الخمسة من الإخوة في الصحابة: على، وجعفر، وعقيل، وأم هانئ وجُمانه بنو عبد المطلب رضى الله عنهم.
- ومثال الإخوة الخمسة في التابعين موسى، وعيسى، ويحيى، وعمران، وعائشة أولاد طلحة بن عبيد الله.

ومثل: سفيان، وأدم، وعمران، ومحمد. وإبراهيم أبناء عُيينة.

- ومثال الإخوة الستة فى الصحابة: حمزة، والعباس، وصفية، وأميمة، وأروى وعاتكة بنو عبد المطلب على القول بإسلام الثلاث الأخيرات (أميمة وأروى وعاتكة).
- ومثال الستة الإخوة في التابعين: محمد.
 وأنس، ويحيى، ومُعبَد، وحفصة، وكريمة
 أبناء سيرين.

وذكر أبو على الحافظ خالدًا بدل كريمة. وزاد ابن سعد فيهم : عمرة، وسودة.

وفى «المعارف» لابن قتببة: وُلِدَ لسيرين ثلاثة وعشرون ولدًا من أمهات الأولاد.

وروى محمد بن سيرين عن أخيه يحيى عن أخيه أنس عن مولاه أنس بن مالك يَخِطَّهُ حديثاً وهو: أن رسول الله عِلَيْهُ قال «لبيك حقاً حقاً، تعبداً ورقاً»(١).

وهذه لطيضة غريبة: ثلاثة إخوة روى بعضهم عن بعض، في إسناد واحد، وذكر

- ابن طاهر أن هذا الحديث رواه محمد عن أخيه يحيى عن أخيه سعيد عن أخيه أنس. وهو في «جزء أبي الغنائم النرسي» المتوفى مننة ٥٠٧ هـ.
- ومثال ، لإخوة السبعة في الصحابة:
 النعمان، ومعقل، وعقيل، وسويد وسنان،
 وعبد الرحمن، وسابع لم يُسم، كذا قال ابن
 الصلاح، وقد سمّاه ابن فتحون في «ذيل
 الاستيعاب، عبد الله أبناء مُقرّن وكلهم
 صحابة مهاجرون لم يشاركهم أحد في
 هذه المكرمة من كونهم سبعة هاجروا
 وصحبوا، وقيل: شهدوا الخندق.
- ومثال الإخوة السبعة في التابعين سالم، وعبد الله، وعبيد الله، وحمزة، وورش، وواقد، وعبد الرحمن أولاد عبد الله بن عمر ـ رضى الله عنهما.
- ومثال الإخوة الثمانية في الصحابة: أسماء، وحمران، وخراس، وذؤيب، وسلمة، وفضالة، ومالك، وهند بنو حارثة بن سعد شهدوا بيعة الرضوان بالحديبية، ولم يشهد البيعة أحد بعدهم.
- ومثال الإخوة الثمانية في التابعين:
 مصعب، وعامر، ومحمد، وإبراهيم،
 وعمرة، ويحيى، وإسحاق، وعائشة أولاد
 سعد بن أبي وقاص.

المؤلفات في الإخوة والأخوات من الرواة :

أفرد هذا النوع من علوم الحديث بالتأليف فيه الإمام على بن المديني(٢). ثم الإمام النسائي، ثم أبو العباس السرَّاج وهو محمد أبن إسحاق بن إبراهيم الثقفي.

كما ألف فيه أيضاً: الإمام مسلم، والإمام أبو داود السـجـسـتـانى وهو مـرتب على البلدان (٢). وكانت هذه المؤلفات التى كتبها هؤلاء الأئمة ـ رحمهم الله ـ تستهدف توضيح الإخوة والأخوات من الرواة، وبيان ترجمتهم

لتمييزهم عن غيرهم، وحتى لا يأتى بعض الناس فيظنون من ليسس بأخ أخًا عند الاشتراك في اسم الأب، ولكن عند التمييز لا يحسدث لبس ويكون هذا تأكيدًا وتوثيقًا للحديث ورجاله وبيان درجة كل واحد على حدة، وعدم الخلط بين الرواة.

ومن أشهر الكتب التى ألفت فى هذا النوع من مصطلح الحديث غير ما قدمت: كتاب الإخوة لأبى المطرف الأندلسى(1).

أ.د/ أحمد عمر هاشم

الهو امس:

⁽١) أحرجه الدارقطيي في العلل من رواية الل حسان عنه،

⁽٢) وقد طبع الكتاب بتحقيق الدكتور باسم هيصل الحوامرة ومعه كتاب أبي داود الآتي دكره/ طادار الراية باسبعودية سنة ١٤٠٨هـ.

⁽٣) وطبع محققًا مع كتاب ابن المديني السابق

⁽٤) فتح المبث شرح الفية الحديث للعرافي تأليف الأمام السحاوي جـ ٣ ص ١٧٨، وتدريب الراوي في شرح تقريب النواوي للحافظ خلال الدين السيوطي تحقيق أ. د/ أحمد عمر هاشم حـ ٢ ص ٢١٨، والناعث الحثيث شرح ختصار علوم الحديث للحافظ الل كثير بأليف الشبخ أحمد محمد شاكر ص ١٩٨

الإرسال في رواية الحديث

الإرسال فى رواية الحديث: هو أن يصيف التابعى إلى الرسول على حديثًا، ولم يكن التابعى قد لقى الرسول على.

وإضافة التابعى: يخرج بها ما أضافه الصحابى إلى الرسول رَبِي فإنه يكون موصولاً إذا كان الصحابى قد تلقه من النبى رَبِي أو يكون مرسل صحابى إذا كان قد سمعه من أخر ولم يذكره.

وخرج بقولنا: "ولم يكن التابعى قد لقى الرسول على ما إذا رواه من لقى الرسول على الله فبل إسلامه، وسمع من الرسول على ولم يُلقَه بعد إسلامه فإن حديثه الذى سمعه من قبل يكون متصلاً لا مرسلاً، وإنما كان تابعيًا لا صحابيًا مع أنه رأى الرسول على لأن الرؤية لم تكن حال الإسلام كرسول هرقل.

وقال ابن الصلاح: «وصورته التى قد لا خلاف فيها: حديث التابعى الكبير الذى قد أدرك جماعة من الصحابة وجالسهم كعبيد الله بن عدى بن الخيار، ثم سعيد بن المسيب وأمثالهما إذا قال: قال رسول الله عليم.

قال ابن كثير: «والمشهور التسوية بين التابعين أجمعين في ذلك».

والجمهور من الفقهاء والأصوليين يعممون التابعين وغيرهم (١٠.

ومن تعريفات الحديث المرسل المشهورة: أنه ما سقط من إسناده الصحابى، ولكن إذا عُرف أن المحذوف من الإسناد صحابى فإن المرسل حينئذ يكون مقبولاً غير مردود عند الجميع: لأن الصحابة كلهم عدول سواء عرف اسم الصحابى المحذوف أو لم يعرف.

والإرسال نوعان : الإرسال الظاهر. والإرسال الخفى.

۱ - أما الإرسال الظاهر: فمنه ما لم يُذكر فيه الصحابى كما تقدم، ومنه أن يروى الراوى حديثًا عن رجل لم تثبت معاصرته له، بحيث لا يخفى إرساله على أحد من العلماء.

Y وأما الإرسال الخفى: فهو أن يأتى الراوى لرجل سمع منه فيروى عنه حديثًا لم يسمعه فى الواقع منه، أو يروى عمن لقيه ولكنه لم يسمع منه، أو يروى عمن عاصره ولكنه لم يتبت لقاؤه به، ويتلخص الإرسال الخفى فى ثبوت المعاصرة، وعدم اللقاء أو السماع ويشمل المرسل الخفى على هذا

الحديث المُدَلّس، ومن العلماء من خص التدليس بنوع معين من ذلك كما سيأتى في مبحثه.

حكم الحديث المرسل

من المعلوم أن الحديث المرسل من أقسام الحديث الضعيف، حيث فقد شرطًا من شروط الصحة، وهو اتصال السند. ولكن للعلماء مذاهب في حكمه، وفي الأخذ به.

وقبل بيان مذاهب العلماء في الاحتجاج به نريد بالحديث المرسل أو عدم الاحتجاج به نريد أن نوضح أن من الأحاديث المرسلة، مسا أرسلها الصحابي ومنها ما أرسلها التابعي وهي الأكثر، وسنذكر مذاهب العلماء فيها ولكن في بادئ الأمر نوضح حكم مراسيل الصحابة:

حكم إرسال الصحابة

الأحاديث المرسلة التي أرسلها الصحابة في حكم الأحاديث المتصلة ويحتج بها، وذلك لأن الصحابة _ رضوان الله عليهم _ إما أن يرووا الأحساديث عن النبي وشي أو عن الصحابة وكلهم عدول، فالجهالة بأشخاصهم لا تضر متى عرف وصفهم بالصحبة.

ومشال مرسل الصحابى: روايته لما لم يدركه أو يحضره، كقول السيدة عائشة رضى الله عنها: «أول ما بدئ به رسول الله على من

الوحى الرؤيا الصائحة لأن السيدة عائشة _ رضى الله عنها _ لم تحضر بدء الوحى.

ولكن بعض العلماء رأى خلاف ذلك، لاحتمال أن يكونوا أخذوا عن بعض التابعين، والذى ذهب إلى هذا هو أبو إستحاق الإسفرائيني، والحقيقة أن رواية الصحابة عن غيرهم نادرة، وإذا رووا عن غيرهم بعض الروايات بينوها، وأكثر مروياتهم عن التابعين ليست أحاديث مرفوعة، وإنما هي حكايات أو موقوفات لا غير،

وأما الأحاديث المرسلة التى أرسلها التابعون فمذاهب العلماء في الاحتجاج بها نوضحها فيما يأتى:

حكم إرسال التابعين

الأحاديث المرسلة التى أرسلها التابعون، للعلماء فيها مذاهب بالنسبة لحكمها، والاحتجاج بها:

أولاً: مذهب الإمام أبى حنيضة وأحمد ومالك فى المشهور عنهما وكثير من الفقهاء بأنه يحتح بها، ودليل أصحاب هذا المذهب شهادة الرسول على للتابعين، وتناؤه عليهم فى قوله: "خير القرون قرنى ثم الذين يلونهم ثم الذي لم يذكر الصحابى إن كان

غير عدل بطل الاحتجاج بحديثه لعدم عدالته بالدرجة الأولى، وإن كان عدلاً فإنه لا يحذف اسم الصحابى إلا إذا كان عارفًا أنه صحابى وإلا كان فعله هذا منافيًا للعدالة. لكننا نتساءل: إذا كان الأمر كذلك فما الذى جعل الراوى الثقة يرسل الحديث عن الثقة؟

وللإجابة على ذلك نقول: إن هناك عدة احتمالات من أهمها أن يكون التابعي مثلاً سلمع الحديث عن عدد من الصلحابة والحديث صحيح عنده ولكنه أرسله معتمداً على صحته عنهم كما قال إبراهيم النخعي: ما حدثتك عن ابن مسعود فقد سمعته عي غير واحد، وما حدثتكم به وسميت فهو عمن سميت.

ويحتمل أن يكون التابعي مشلاً نسى شخص من حدّثه وعرف المتن فذكر الحديث مرسلاً: لأنه معروف أنه لا بروى إلا عن ثقة، كما يحتمل كذلك أنه لا يقصد التحديث به، وإنما يقصد ذكره على وجه المذاكرة أو نحوها.

ثانيًا: منهب الكثيرين من المحدثين والفقهاء هو أن الحديث المرسل لا يحتج به وأنه حديث ضعيف للجهل بحال الراوى المحدثوف، فيحتمل أن يكون صحابياً أو تابعيًا ثقة أو غير أو تابعيًا ثقة أو غير ثقه: يقول ابن الصلاح: «وما ذكرناه من

سقوط الاحتجاج بالمرسل والحكم بضعفه هو الذى استقر عليه آراء جماعة حفاظ الحديث ونقاد الأثر».

ثالثاً: منهب الشافعي رَوِّكَ : هو أن الأحاديث المرسلة التي أرسلها كبار التابعين حجة إن جاءت من وجه أخر ولو مرسلة، أو اعنضدت بقول صحابي أو أكثر العلماء، أو كان المرسل لو سمى لا يسمى إلا تقة. فحينتذ يكون مرسله حجة ولا يكون في رتبة المتصل.

والمقصود بكبار التابعين الذين كانت أكثر روايتهم عن الصحابة _ رضى الله عنهم، وقد نص الإمام الشافعي على أن مرسلات سعيد بن المسيب حسان لأنه تتبعها فوجدها مسندة، وأما مراسيل غير كبار التابعين فقد قال عنها الشافعي: لا أعلم أحداً قبلها. والمراد بهم صغار التابعين الذين كانت أكثر روايتهم عن غير الصحابة، وحكى ابن جرير إجماع التابعين بأسرهم على قبول المرسل، وأنه لم يأت عن أحد منهم إنكاره، ولا عن أحد من الأئمة بعدهم إلى رأس المائتين الذين هم من القرون الفاضلة المشهود لها من الرسول عَهِ بالخيرية. وبالغ بعض القائلين بقبول الحديث المرسل فقواه على المسند _ بفتح النون ـ معللاً ذلك بأن من أسند فقد أحالك. ومن أرسل فقد تكفل لك(1).

وبعد تفصيل القول في بيان حكم الحديث

المرسل وتوضيح قبول بعض العلماء له واحتجاجهم به نقول: إن وروده فى أقسام الحديث الضعيف إنما هو موافقة لرأى الأكثرين الذين رأوا أنه قسم من أقسام الضعيف وقد اتضحت مذاهب العلماء فى الأخذ به.

قبول الإمام مالك للحديث المرسل:

كنان الإمنام منالك رَمِقَةَ يقبل الحنديث المرسل منتله في ذلك منتل أبى حنيفة مَوَقَّةَ وَاكْثر فقهاء عصره.

مثال المرسل عنده :

ما رواه في «الموطأ» قال مالك: عن جعفر

ابن محمد عن أبيه: «أن رسول الله وضي قضى باليمين والشاهد»(٥) ففى هذا السند جعفر الصادق بن محمد بن على زين العابدين، والصحابي ليس موجوداً في السند فهو والصحابي ليس موجوداً في السند فهو واعتبره. ومعنى هذا أنه لا يجيز قبول المرسل واعتبره. ومعنى هذا أنه لا يجيز قبول المرسل الإرسال من مثل من قبل منهم، فالعبرة عنده الإرسال من مثل من قبل منهم، فالعبرة عنده بالشخص الذي أرسل لا بمطلق الإرسال. وقبول الإمام مالك والإمام أبي حنيفة للمرسل عندما يكون الذين أرسلوه من الثقات.

أ. د/ أحمد عمر هاشيم

الهوامش:

ر١) اختصار علوم الحديث لابن كثير

⁽٢) صحيح المحارى كتاب بدء بوحي، حديث رقم (٣) وصعيح مسلم، كتاب الإيمان، باب بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ

ر) صعیح سعاری، کتاب نشهادات، حدیث (۲۱۵۱) و کتاب فصائر أصعاب سی کیج. حدیث (۲۱۵۰)، وکتاب الرفاق، حدیث (۲۱۵۲، ۲۷۵۹) وکتاب الأیمان والمنور، حدیث (۲۱۵۸، ۱۲۹۵)،

⁽٤) هنج المغيث حد ١ ص ٧٣.

⁽٥) موطئًا مالك. كتاب الأقصية، باب القصاء بالنمين مع الشاهد،

أسباب ردّ الحديث

ترجع أسباب رد الحديث وعدم العمل به إلى أسباب:

أولا: يرد الحديث إذا كان ضعيمًا ضعفًا يوجب تركه أو موضوعًا. والضعيف الواجب تركه هو الواهي، أي أن ضعفه لا ينجبر وهو ما لا يعتبر به ولا يُستشهد به، وهذا النوع هو ما كان ضعفه ناشئا بسبب ما سيأتي من انهام راويه بالكذب، أو كان بسبب ف سق الراوي أو فحش غلطه أو فحش غفلته، وهذا النوع من الأحاديث الضعيفة يرد، ولا يعمل به إطلاقًا لا في الفضائل ولا في غيرها على الراجح، ولا يصح أن يروي ولا أن يدون إلا لتوضيح حاله فيقط مثله في ذلك مثل لتوضيح حاله فيقط مثله في ذلك مثل الحديث الموضوع تمامًا بتمام.

ثانيً : يردّ الحديث الموضوع ولا يجوز الأخذ به ولا روايته ولا ذكره إلا إذا اقترن ذلك ببيار كونه موصوعًا أو لا أصل له.

ثالثًا: من أسباب ردّ الحديث أن يكون راويه معروفًا بالتساهل في سماعه، أو كان يحدث لا من أصل مصحح مقابل على أصل

شيخه، أو عرف بقبول التلقين فى الحديث، أو كثرة السهو فى روايته أو كثرة الشواذ والمناكير فى حديثه.

رابعًا: ومن أسباب ردّ الحديث أن يكثر غلط راويه، ويكون الوهم غالبًا على روايته، أو كان متهمًا بالكذب أو الفسق.

خامساً : إذا كان الراوى من أهل الغفلة الشديدة.

سادساً: الكذب في الحديث، والكذب في غير حديث رسول الله ﷺ يُرد به الحديث.

أما الكذب على رسول الله على بوضع الحديث أبداً وذلك لما الحديث فيوجب ردّ الحديث أبداً وذلك لما صح من النهى والوعيد الشديد عنه على في في ذلك في قلوله : «لا تكذبوا على فإن كذبا على ليس كالكذب على أحدكم أ، وقوله : «من كذب على متعمداً فليتبوأ مقعده من النار»(۱). وإن تاب واضع الحديث من ذنبه. فالتوبة ترفع الإثم على الكذب فقط.

سابعاً : إذا كان الراوى مجروحًا جرحًا مفسر السبب بما يقضى ضعفه.

ثامنًا: إذا كان فى سند الحديث علة من العلل القادحة وإن كان ظاهر السند السلامة من العلل.

تاسعًا : إذا كان في منن الحديث علة

مــن العلـل القـادحـة، وإن كـان ظاهره السلامة.

عاشراً : ينظر أسباب ضعف الحديث،

أ.د/ أحمد عمر هاشيم

الهوامش :

⁽١) المعجم مكبير لبطيراني ٢١٨/٤، وانظر مجمع الروائد ١٤٨ ١

⁽۲) صبحیح البحاری ۳۸/۱، وسین أبی د ود، رقم (۳٦٥١)، ومستد أحمد ۷۸/۱،

أسباب ضعف الحديث

ترجع أسباب ضعف الحديث إلى عدم توضر شروط الصحة أو شروط الحسن، أى يكون الحديث غير مستوف بشروط الحديث الحسن وذلك الصحيح ولا شروط الحديث الحسن وذلك في الآتى:

- (أ) إذا فقد الحديث شرط اتصال السند: وبفقد شرط اتصال السند يترتب على ذلك الأنواع التالية من الحديث الضعيف وهي:
 - ١ المعلق. ٢ المرسل.
 - ٣ المنقطع، ٤ المعضل،
 - ٥ المدلس. ٦ المعنعن قبل ثبوت السماع.
 - ٧ المؤنن قبل تبوت السماع.
- (ب) فقد شرط العدالة : ويترتب على ذلك أنواع من الضعيف وهي:
- ١ الموضوع، ٢ المتروك، ٣ المنكر،
 - ٤ الضعيف بسبب عدم تحقق المروءة.
 - ٥ الضعيف بسبب كون راويه مبتدعًا.
- ٦ المجهول والمبهم حيث لم يعرف كل منهما
 ولم تثبت العدالة لهما.
- (ج) فقد شرط الضبط : إن كان الراوى

فقد شرط الضبط بسبب الغفلة أو كثرة النسيان أو كثرة الخطأ فى الحديث فيسمى حديثه «المتروك»، وإن كان بسبب اضطراب رواياته فحديثه «مضطرب»، كما يترتب على فقد شرط الضبط «المدرج» و «المقلوب» و «المصحف» فإن أسباب فقد الضبط تتلخص فى فحش الغلط، والغفلة، وسوء الحفظ، والاختلاط، والوهم، ومخالفة الثقات.

(د) فقد شرط السلامة من الشذوذ: وينشأ عنه الحديث الشاذ» وهو الذي خالف الثقة فيه من هو أوثق منه وأرجح، فالشاذ: هـو مـا رواه الـراوى الثقة مخالفًا ما روى الناس.

وقال الحاكم النيسابورى: «هو الذى ينفرد به الثقة وليس له متابع».

(ه) فقد شرط السلامة من العلة: بأن يكون الحديث مُعَلاً، وعلة الحديث: هي سبب خفي غامض يقدح في الحديث مع أن الظاهر السلامة منه.

وقد تقع العلة في إسناد الحديث، وقد تقع في المتن.

أ. د/ أحمد عمن هاشيم

أسباب ورود الحديث

سبب الحديث قد يكون مدكوراً في الحديث نفسه، وقد لا يكون مذكوراً فيه، وحينتًذ يَرِدُ في بعض طرق الحديث، أو في حديث آخر،

وبذكر سبب ورود الحديث يتضح المعنى بصورة أوضح وأكثر، كما يظهر الفقه والحكم في المسألة.

ومثال سبب ورود الحديث المذكور في الحديث نفسه حديث جبريل المنافية عن الإسلام والإيمان والإحسان (۱) وغير ذلك.

ومثال ما لم يذكر سببه فى نفس الحديث:
حديث: «أفضل صلاة المرء فى بيته إلا المكتوبة». رواه البخارى ومسلم وغيرهما(٢)

من حديث زيد بن ثابت عَيْكَ. فقد جاء هذا إجابة على سؤال أحد الصحابة عَيْكَ فيما أخرجه ابن ماجه من حديث عبد الله بن سعد قال: سألت رسول الله عَيْد: أيهما أفضل الصلاة في بيتى أو الصلاة في المسجد (٢).

ومن الأمثلة المذكورة في أسباب الورود أيضًا حديث: «إنما الأعمال بالنيات ...». رواه البخاري⁽¹⁾. فقد روى في سبب وروده أنّ رجلاً هاجر من مكة إلى المدينة لا يريد بذلك الهجرة بل يريد أن يتزوج امرأة يقال لها: أم قيس، فسمى مهاجر أم قيس،

أ. د/ أحمد عمر هاشم

الهوامس:

⁽١) صعبع مسلم، كتاب الإيمان، باب/بيس الإيمان والإسلام والإحسان، الحديث الأول.

⁽۲) صحيح البحارى، كتاب لأدان، باب/صلاة لليل. حديث (۷۲۱)، وكتاب الأدب. ناب/ما يجور من الغصيب والشدة لأمر الله تعالى، حديث (۲۱۱۳). وكتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب/ما يكره من كثرة السؤل، حديث (۷۲۹۰)، وأحرجه مسلم في كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب/استحباب صلاة المافلة في بيته. حديث (۱۸۲)،

⁽٢) أحرجه أن ماجه في سننه، كتاب إقامة الصلاة واستنة فيها، باب/ما حاء في التطوع في البيت. حديث (١٢٧٨).

⁽٤) صنعيع البحاري، كتاب بدء الوحى الحديث الأول

أسباب الوضع في الحديث

ترجع ظاهرة الوضع في الحديث إلى الأسباب الآتية:

أولاً: التعصب السياسى: فقد قامت المذاهب الدينية على إثر انقسام المسلمين إلى شيع وأحزاب. فحاول البعض من أصحاب تلك المذاهب تأييد موقفهم بالقرآن والسنة، فتأولوا القرآن على غير وجهه الصحيح. وحملوا السنة ما لا تتحمله، ولما عجزوا عن الوضع في القرآن لتواتره وحفظه اتجهوا نعو السنة، فخلطوا الصحيح بغيره، ووضعوا المنة، فخلطوا الصحيح بغيره، ووضعوا الأحاديث في فضائل أئمتهم ورؤسائهم، وفي الطعن في غيرهم.

وكانت الرافضة أكثر الفرق كذبًا، وقد سرفوا في وضع الحديث في فضائل على وآل بيته وذلك لأن أكثرهم من الفرس الذين تستروا بالتشيع: لينقضوا عرى الإسلام.

ثانيًا: التعصب العنصرى: لما وقع الفرس فى يد العرب تحركت فى نفوسهم نزعة العظمة الأولى، وعندما قام العباسيون بطلب الخلافة كان الفرس على استعداد تام أملاً فى الحصول على نفوذهم القديم، فتفانى أبو مسلم الخراسانى فى مناصرة بنى

العباس ومحارية بنى أمية. ولما تم الأمر العباسيين لم ينحازوا للعرب ضد الفرس، لأن الفرس هم الذين نصروهم من فبل، ولأن بعض الخلفاء العباسيين كانوا من أمهات فارسيات، وإنما انحازوا للدين فحاربوا الزنادقة وشهروا بهم، وهنا ظهرت على ألسنة بعض العامة فكرة تفضيل العجم على العرب، وهي التي تعرف بالشعوبية، ولما كان الخلفاء العباسيون غير متعصبين للعرب، فقد انتهز العباسيون غير متعصبين للعرب، فقد انتهز ووضعوا أحاديث في فضل الفرس وبلدانهم والحط من قيمة العرب، ومن ذلك ما وضعوه في أبي حنيفة لأنه من أصل فارسي، وذم الشافعي لأنه من أصل عربي.

ثالثًا: الزندقة: وتطلق فى العصر العباسى على أتباع دين المجوس مع التظاهر بالإسلام، ثم اتسع إطلاق الزندقة فصارت تطلق على الملحدين الذين لا دين لهم، كما أطلقت أيضًا على الإباحيين الذين يتبجحون بالباطل فيما يمس الدين، وساعد على انتشار الزندقة مذاهب الكلام، وكثرة الجدل في أمور الدين، وانتشار البحوث الفلسفية

ومكيدة الفرس للإسلام والمسلمين، ونشر مفاهيم المجوسية، وكان الطريق إلى انتشار الزندقة هو الكذب على رسول الله ويهي ووضعوا الأحاديث في العقائد والأخلاق والحلال والحرام.

رابعًا: القصاصون: وكانوا يضعون الأحاديث في قصصهم لاستمالة قلوب العامة إليهم، وبغية الكسب والارتزاق، وكان أكثرهم من الجهال الذين تشبهوا بأهل العلم واندسوا بين صفوفهم.

خامساً: الخلافات الفقهية والكلامية والتعصب لتأييد ونصرة بعض المذاهب على بعض.

سادسًا: الجهل بالدين مع الرغبة في الخير.

ولقد قاوم أنمة السنة النبوية حركات الوضاعين والكذّابين بقواعد اتبعوها، فالتزموا الإسناد في الحديث، والتثبت من الراوي والمروى، ونقدوا الرواة ودرسوا حياتهم وباريخهم، ووضعوا القواعد لتمييز الحديث الصحيح من غيره.

ومن يراجع كتب الموضوعات فى الحديث ونقد العلماء لها سيجد مصداق ذلك، وكذلك كتب تراجم الرواة مثل كتاب ميزان الاعتدال للذهبى،

أ. د/ أحمد عمر هاشم

الاستخراج على المرويات والمؤلفات فيها

موضوع المستخرج: هو أن يأتى المصنف إلى الكتاب فيخرج أحاديثه بأسانيد لنفسه من غير طريق صاحب الكتاب، فيجتمع معه في شيخه أو من فوقه.

ويشترط ألا يصل إلى شيخ أبعد حتى يفقد سنداً يوصله إلى الأقرب إلا لعذر من علو أو زيادة مهمة، ولذلك يقول أبو عوانة في مستخرجه على مسلم - بعد أن يسوق طرق مسلم كلها - من هنا لمخرجه ثم يسوق أسانيد يجتمع فيها مع مسم فيمن فوق ذلك، وربما أسقط المستخرج أحاديث لم يجد له بها سنداً يرتضيه، وربما ذكرها من طريق صاحب الكتاب.

والكتب المخرجة على الصحيحين من أنواع كتب الصحيح أيضًا مثل: «مستخرج الإسماعيلي».

ومثل: «مستخرج أبى عوانة الإسفرائينى». ومثل: «مستخرج أبى بكر بن مردويه» على صحيح البخارى .. وغير ذلك.

ولم يلتزم أصحاب المستخرجات موافقة الصحيحين في الألفاظ إذ أنهم إنما يروون الأحاديث والألفاظ التي وقعت لهم عن

شيوخهم، فكان فيها تفاوب يسير في اللفظ. وتفاوت أقل في المعنى.

وإذا نظرنا مثلاً إلى ما رواه البيهةى فى السنن والمعرفة وغيرهما، وإلى ما رواه البغوى فى شرح السنة، وقولهما: رواه البخارى أو مسلم، وإذا نظرنا إلى قبولهم هذا وإلى ما رواه وجدنا أن هناك تفاوتًا فى المعنى وفى الألفاظ، وعلى هذا فمرادهم بقولهم: رواه البخارى ومسلم، أنهما رويا أصل الحديث دون اللفظ الذى ورد، وعلى ذلك فليس لنا أن نقل من هده الكتب المذكورة من المستخرجات حديثًا ونقول: هو كذا فى الصحيحين إلا بعد أن نقابله بهما، أو يقول المصنف: أخرجاه بلفظه، وهذا بخسلاف المختصرات من الصحيحين فإنهم نقلوا فيها ألفاظهما دون الصحيحين فإنهم نقلوا فيها ألفاظهما دون عزو المنقول للصحيح ولو باللفظ.

ومن فوائد الكتب المستخرجة:

١ - علو الإسناد. ٢ -- زيادة الصحيح.

٣ - القوة بكثرة الطرق للترجيع عند المعارضة.

٤ - أن يكون مصنف الصحيح روى عمن
 اختلط ولم يبين هل سماع ذلك الحديث فى
 هذه الرواية قبل الاختلاط أو بعده فيبينه
 المستخرج.

٥ – أن يروى في الصحيح عن مدلس
 بالعنعنة فيرويه المستخرج بالتصريح بالسماع.

٦ - أن يروى عن مبهم فيعينه المستخرج.

۷ – أن يروى عن مهمل دون تمييز فيميزه
 المستخرج.

٨ - وكل علة أعل بها حديث فى أحد
 الصحيحين جاءت رواية المستخرج سالمة
 منها فهى من فوائد الاستخراج.

أ. د/ أحمد عمر هاشيم

الاستشهاد للحديث «الشواهد»

وقد وردت «الشواهد» من مصطلحات علوم الحديث مع الاعتبارات والمتابعات كما سيأتى في موضعه.

ويمكن القول هنا : إن الشاهد : هو ورود حديث موافق ولو في المعنى لحديث آخر، قد روى عن صحابي أخر، ويكون الشاهد صحيحا، أو حسنا، أو ضعيفا، فإن كان ضعفه خفيفا صلح لتقوية مثله. قال الحافظ ابن حجر: "قد يسمى الشاهد متابعة أيضا". أي أنه يمكن تسميته بذلك تجوزا، على معنى أن الراوية المستشهد بها، وافقت الأخرى ولو في معنى الحديث، ولكن الراجح التفريق بين المتابعة والشاهد.

مشال ما اجتمع فيه المتابعة اسامة والقاصرة والشاهد: ما رواه الشافعى فى «الأم» عن مالك عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر رضى الله عنهما أن رسول الله عنهما قال: «الشهر تسع وعشرون، فلا تصوموا حتى تروا الهلال، ولا تفطروا حتى تروه، فإن غم عليكم فأكملوا العدة ثلاثين»(١). فيهدذا الحديث بهذا اللفظ ظن قوم أن

الشافعي تفرد به عن مالك فعدوه في غرائبه. لأن أصحاب مالك رووه عنه بهذا الإسناد بلفظ: «فإن غم عليكم فاقدروا له» لكن وجدنا للشافعي متابعًا وهو عبد الله بن مسلمة القعنبي كذلك أخرجه البخاري^(٢) عنه عن مالك وهذه متابعة تامة، ووجدنا له متابعة قاصرة في صحيح ابن خزيمة يخرج من رواية عاصم بن محمد عن أبيه محمد عن زيد عن جده عبد الله بن عمر رضى الله عن زيد عن جده عبد الله بن عمر رضى الله عنهما بلفظ: «فأكملوا ثلاثين»^(٢).

وللحديث شاهد رواه النسائى (ئ) من رواية محمد بن حنين عن ابن عباس ـ رضى الله عنهما ـ عن النبى شيء فذكر مثل حديث عبد الله بن دينار عن ابن عمر بلفظ سواء، ورواه البخارى من رواية محمد بن زياد عن أبى هريرة شيء بلفظ: «فإن أغمى عليكم فأكملوا عدة شعبان ثلاثين» وذلك شاهد بالمعنى (٥).

• وأما «المتابع» بكسر الباء فهو ما وافق راويه غيره ممن يصلح أن يخرج حديثه بأن يرويه عن شيخه أو من فوقه، وأن تكون

المواضقة في اللفظ وفي المعنى، أو في المعنى فقط مع اتحاد الصحابي.

• وأما الشاهد: فهو أن يوافق حديث حديثاً آخر في معناه دون لفظه، وقد يطلق على

ما شارك رواته رواة حديث آخر لفظًا ومعنى الاختلاف في الصحابي،

أ. د/ أحمد عمر هاشيم

الهوامش:

⁽١) الأم للشافعي، كتاب الصيام ٨٠/١

⁽۲) صحیح النخاری کتاب الصوم / حدیث (۱۹۰۷)

⁽٣) صحيح ابن حريمة كتاب الصيام، حماع أبواب الأهنة، حديث (١٩٩٩)

^{. 177} من السائي. كتاب الصيام المال أعمال شعبان إذا كان عيم، حاء ص 177 .

⁽٥) احتصار عنوم الحديث لاس كثير، وشرحه الباعث الحثيث لشيح أحمد شاكر

أسماء رجال الحديث وكُناهم «كنى المعروفين بالأسماء»

بحث علماء الحديث معرفة أسماء من اشتهر باسمه: لئلا اشتهر بكنيته، وكُنى من اشتهر باسمه: لئلا يذكر الراوى مرة باسمه ومرة بكنيته فيظن من لا معرفة له أنهما رجلان، وربما ذكر بهما معًا فيتوهم أنهما رجلان.

مثال ذلك:

الحديث الذي رواه الحاكم من رواية أبى يوسف عن أبى حنيفة عن موسى بن عائشة عن عبد الله بن شداد عن أبى الوليد عن جابر رَجِيُكُ مرفوعًا: «من صلى خلف الإمام فإن قراءة»(۱). قال الحاكم: عبد الله بن شداد هو أبو الوليد، بينه ابن المديني.

وريما وقع عكس ذلك مـــثل حــديث أبى أسامة عن حماد بن السائب أخرجه النسائى وقال: عن أسامة حماد بن السائب، وخفى وإنما هو عن حماد فأسقط «عن» وخفى عليه أن الصواب عن أبى أسامة حماد.

وصنف فى هذا الإمام على بن المدينى، ثم الإمام مسلم، ثم النسائى، ثم الحاكم أبو أحمد وهو غير أبى عبد الله صاحب علوم الحديث والمستدرك، ثم ابن منده.

والمراد بهذا النوع من علوم الحديث بيان أسماء ذوى الكنى، ومصنفه على حروف المعجم في الكنى ويذكر أسماء أصحابها.

وهذا النوع أقسام:

الأول : من سمّى بالكنية لا اسم له غيرها وهو ضربان :

۱ – من له كنية أخرى زيادة على الاسم.
 فصار كأن لكنيته كنية كأبى بكر بن عبد
 الرحمن أحد الفقهاء السبعة بالمدينة اسمه:
 أبو بكر وكنيته: أبو عبد الرحمن.

٢ - من لا كنية له كأبى بلال عن شُريك.

الثاني : من عرف بكنيشه ولم يعرف أله

اسم أم لا؟ كأبى أناس صحابى، وأبى مُويّهبة مولى رسول الله عَلِيُّة.

الثالث: من لُقب بكنية وله غيرها اسم وكنية كابى طالب أبى الحسن، ومثل أبى الزناد عبد الله بن ذكوان أبى عبد الرحمن.

الرابع: من له كنيتان أو أكثر كابن جُريج أبى الوليد وأبى خالد، ومنصور الفراوى - شيخ ابن الصللاح - أبى بكر وأبى الفتح وأبى القاسم وكان يقال له: ذو الكُنى،

الخامس: من اختلف فى كنيته كأسامة بن زيد وقيل: أبو محمد، وقيل أبو عبد الله، وقيل: أبو خارجة.

السادس: من عرفت كنيته واختلف فى اسمه كتابى بُصْرة الغفارى، حُمَيْل بالحاء المهملة على الأصح، وقيل بجيم مفتوحة، وأبى جحيفة وهب وقيل وهسب الله، وأبى هريرة عبد الرحمن بن صخر على الأصح من ثلاثين قولاً.

السابع: من اختلف فيهما كسفينة مولى رسول الله والله وا

الثامن : من عرف بالاثنين كآباء عبد الله أصحاب المذاهب سفيان الشورى ومالك ومحمد بن إدريس الشافعي وأحمد بن حنبل.

التاسع : من اشتهر بالكنية واللقب مع العلم باسمه كأبى إدريس الخولاني عائذ - رضى الله عنهم أجمعين.

• ومعرفة كُنى المعروفين بالأسماء لها أهميتها في تمييز الرواة، وقد ألّف في هذا النوع ابن حبان،

ف من ذلك: من يُكنى بأبى م حمد من الصحابة وضى الله عنهم: طلحة بن عبيد الله، وعبد الرحمن بن عوف، والحسن ابن على، وثابت بن قيس بن الشمّاس، وكعب ابن عجرة، والأشعث بن قيس، وعبد الله بن جعفر، وابن عمرو، وابن بُحينة وغيرهم.

ومن يكنى بأبى عبد الله: الزبير بن العوام، والحسين بن على، وسلمان الفارسى، وحذيفة ابن اليمان، وعمرو بن العاص وغيرهم.

ومن يكنى بأبى عبد الرحمن: عبد الله بن مسعود، ومعاذ بن جبل، وزيد بن الخطاب أخو عمر، وعبد الله بن عمر، ومعاوية بن أبى سفيان وغيرهم،

ا. د/ احمد عمر هاشم

مراجع لملاستزادة:

- (١) الكفاية للخطيب البغدادي تحقيق: د. أحمد عمر هاشم.
- (٢) تدريب الراوى في شرح تقريب النواوي للسيوطي تحقيق د. أحمد عمر هاشم.
 - (٣) هتج المغيث للسخاوي.
- (٤) الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث للحافظ ابن كثير شرح الشيخ أحمد شاكر،
 - (٥) قواعد التحديث للقاسمي،
 - (٦) عل الحديث لابن أبي حاتم.
 - (V) علوم الحديث لابن الصالح،
 - (٨) مقدمة شرح النووى على صعيع مسلم.
 - (٩) مقدمة ابن الصالاح،
 - (١١) شرف أصحاب الحديث للخطيب البغدادي.
 - (١١) قواعد أصول الحديث د. أحمد عمر هاشم.

الهوامش:

(١) الحديث ذكره الحاكم في «ممرفة علوم الحديث»، النوع الأريمون.

الأسماء المشتركة بين الرجال والنساء من الرواة

إنك لتقف مبهوراً أمام هذا المبحث الذى يدل على عناية المحدِّثين بذكر أسماء اشترك فيها الرجال والنساء، ولما كان الاشتراك في الأسماء من أسباب الغلط في كل علم، كانت عناية المحدثين بهذا العلم.

من فوائد هذا العلم ما يلي :

 ١ - الاحتراز عن أن يُظَن الشخصان شخصاً واحدا.

٢ - و الاحتراز عن أن يُظُن الثقة ضعيفًا
 والضعيف ثقة^(١).

أقسام الأسماء المستركة بين الرجال والنساء من الرواة :

من خلال ما كتبه الإمام أحمد^(۲)، والإمام السيوطى^(۲)،

نجد أنهما قسما الأسماء المشتركة بين الرجال والنساء إلى قسمين:

الأول: المشترك في الاسم فقط.

وفى الجدول التالى أمثلة لهذا القسم:

من يطلق عليه	من يطلق عليه	نوع	الاسم
من النساء	من الرجال	الاشتراك	المشترك
_ بركة أم أيمن	بركة بن	في الاسم	بركة
مولاة النبى ﷺ.	محمد	فقط.	
_ بركة أم عطاء	الحلبى وكأن		
ابن أبي رباح.	كذابًا .		
	ـ بركة بن		
	نشيط.		Ì
جويرية أم	جويرية بن	في الاسم	جويرية
المؤمنين ـ رضس	أسماء	فقط۔	
الله عنها.	الضيعي.		
_ أسماء بنت أبي	۔ أسماء بن	في الأسم	أسماء
ىكر الصديق.	حارثة.	فقط.	
_ أسماء بثت	_ أسماء بن		
عميس.	رياب.		
صحابيتان.	صحابيان،		

القسم الثاني: أن يشتركا في الاسم واسم الأب وفي الجدول التالي أمثلة لهذا القسم:

من يطلق عليه من النساء	من يطنق عليه من الرجال	نوع الاشتراك	الاسم المشترك
أمية بنت أبى الصلت الغفارية	أمية بن أبى الصلت الثقفى	في الاسم والنسب	أمية ابن أو بنت أبي الصلت
أمية بنت عبد الله تروى عن عائشة	أمية بن عبد الله بن خالد القرشى	فئ الاسم والنسب	أمية أبن أو بنت عبد الله
فضالة بنت الفضل العبدية	فضالة بن الفصيل التعيمي	فى الاسم والنسب	فضالة ابن أو بنت الفضل

نماذج من مروياتهم في كتب السُّنة :

روى الإمام أحمد بسنده عن هنيدة بن خالد الخزاعى عن حفصة رضى الله عنها قالت: «أربع لم يكن يدعهن النبى و شربه عنها عاشوراء، و العشر، و ثلاثة أيام من كل شهر، و الركعتين قبل الغداة».(1)

وروى إسحاق بن راهويه بسنده عن هنيدة ابنة سالم عن عائشة رضى الله عنها قالت:
«نهى رسول الله على عن الدباء، والنقير، والجرار»(٥).

أ. د/ صالح عبد الوهاب الفقى

للاستزادة راجع:

⁽۱) التقريرات السنية ١ /١٠٨ .

 ⁽۲) مسائل الإمام أحمد، لأحمد بن محمد بن حنبل بن علال بن آسف بن إدريس بن عبد الله تحقيق د غضل الرحمن دين محمد ۲۵۹/۱. ما:
 دلدار العلمية، دلهي، ما: الأولى ۱۹۸۸ .

⁽۲) تدریب الراوی ۲ /۲۹۱ ،

^(£) مسئد آحمد ٧ /٤٠٨ ،

⁽٥) مسند إسحاق بن راهویه ٣ /٧٧٤ .

الإسناد الجيد والحديث الجيد

الجيد في اللغة:

الْجَيد : نقيض الردى ، على فيعل، وأصله جُيود، فقلبت الواوياء لانكسارها ومجاورتها الياء، ثم أدغمت الياء الزائدة فيها، والجمع جياد، وجيادات جمع الجمع؛ وقيل: جمعه جيائد، بالهمز على غير فياس، وجاد الشيء جُودة، وجَودة أي صار جيداً، وأجدت الشيء فجاد (١)

موقف المحدثين من الحديث الجيد :

ينبغى أن نعلم أن من الألفاظ المستعملة عند أهل الحديث في المقبول: الجيد،

وقد اختلف أهل الحديث في رتبة الحديث الجيد على النحو التالي :

- فريق منهم: سوى بين الجسيد، وبين الصحيح، كابن الصلاح، و ابن المبارك،

يقول ابن المبارك: (ليس جودة الحديث قسرب الإسناد؛ بل جودة الحديث صحة الرجال)(٢). وقد وجد في كالام الترمذي(٢) حيث قال : هذا حديث جيد حسن(٤).

- وهريق آخر يرى:

أن الوصف بالجيد أنزل رتبة من الوصف بالصحيح، وهو وإن كان بمعنى صحيح لكن الجهبذ من المحدثين لا يعدل عن صحيح إلى جيد إلا لنكتة؛ كأن يرتقى الحديث عنده عن الحسسن لذاته، ويتسردد هي بلوغه درجة الصحيح، هالوصف به أنزل رتبة من الوصف بصحيح، وهكذا الأمر بالنسبة للإسناد

نماذج للحديث الجيد:

- عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضى الله عنهما أَنَّ النَّبِيُّ عَيَّةُ الْمَلَكُ قَالَ : «إِذَا كَنَبُ الْعَبْدُ تَبَاعَدَ عَنْهُ الْمَلَكُ مِيلاً مِنْ نَتُنْ مَا جَاءَ بِهِ *. قَالَ يَخْيَى فَأَقَرَّ بِهِ عَبْدُ الرَّحِيمِ بِّنُ هَارُونَ فَقَالَ : نَعَمْ. قَالَ بِهِ عَبْدُ الرَّحِيمِ بِّنُ هَارُونَ فَقَالَ : نَعَمْ. قَالَ

أَبُو عيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حسن جيد غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه(٦)

- عَنْ أُسَامَةُ بْنِ زَيْدِ رضى الله عنهما قَالَ:
قَسَالَ رَسُسُولُ الله ﷺ «مَنْ صنْعَ إِلَيْهِ إِلَيْهِ مَعْرُوفٌ فَقَالَ لِفَاعِلِهِ : جَزَاكَ اللّهُ خَيْرًا

فَقَدُ أَبْلُغَ فِى الثَّنَاءِ». قَالَ أَبُو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ جَيِّدٌ غَرِيبٌ لاَ نَفُرِفُهُ مِنْ حَسدِيثِ أُسَسامَا بَنْ زَيْدٍ إِلاَّ مِنْ هَذَا الْوَجَّهِ (٧).

أ. د/ صالح عبد الوهاب الفقى

الهوامش :

⁽١) لسان العرب، للملامة ابن المنظور؛ مادة (ج و د).

⁽٢) الفكت على مقدمة ابن العملاح ١ /٣٨٣.

⁽٣) سنن الشرمذي : كتاب الطب عن رسول الله ﷺ : باب ما جاء هي الحمية ٢٣٥/٤ عَنْ أُمُّ الْمُنْذِرِ الأَنْصَارِيَّة هي حَدِيثه هَالَتْ دَخَلَ عَلَيْنَ رَسُولُ الله ﷺ فَذَكَرَ نَحْوَ حَدِيثٍ يُونُسَ بِنِ مُعَمَّدٍ إِلَّا أَنَّهُ قَالَ " أَنْفَعُ لَكَ " . وَقَالَ مُحَمَّدُ بَنُ بَشَّارٍ وَحَدَّثَيِهِ الْيُوبُ بَنُّ عَبْدٍ الرَّحْمَنِ . هَذَا حَدِيثَ جَيِّدٌ غَرِيبٌ.

⁽٤) تدريب الراوى ١ /١٧٧، توجيه النظر إلى أصول الأثر ١ /٥٠٨.

⁽٥) سنن الثرمذي: كتاب : أبواب الطهارة: باب ما جاء في الوضوء لكل صلاة ٨٨/١

⁽٦) سنن الترمذي : كتاب البر والصلة عن رسول الله ﷺ : باب ما جاء هي المسدق والكنب ٢٠٧/٤.

⁽٧) سنن الشرمدي : كتاب البر والصلة عن رسول الله ﷺ : باب ما جاء في المشبع بما لم يمطه ٢٣٣/٤ .

إسناد الحديث والسند، والطريق والوجه

السنَّند : لغة :

السنَّندُ: بفتحتين ما استندت إليه من حائط وغيره، ويطلق على: ما ارتَفَعَ من الأرض في قُبُل الجبل أو الوادى،

والسَّنَدُ مُعْتَمَدُ الإِنْسانِ، والجمع: أسنادٌ، أو الجمع كالواحد. و أسندت الحديث إلى قائله بالألف رفعته إليه بذكر ناقله(١).

وأما الإسناد فمصدر أسند، ولذلك لا يشى ولا يجمع، وكثيرًا ما يراد به السند، فيثنى ويجمع تقول:

هذا حديث له إسنادان، وهذا حديث له أسانيد، وأما السند، فيشى ولا يجمع تقول: هذا حديث له سندان، ولا يقال: هذا حديث له أسناد بوزن أوتاد (٢)

وفى أدب الرواية للحسفيد: (أسندت الحديث أسنده وعروته أعروه وأعريه، والأصل فى الحرف راجع إلى المسند، وهو الدهر، فيكون معنى إسناد الحديث اتصاله فى الرواية اتصال أزمنة الدهر بعضها ببعض).(7)

الإسناد والسند عند المحدثين:

الإستاد : رفع الحديث إلى قائله.

والسند : الإخبار عن طريق المن.

مأخوذ من السند، وهو ما ارتفع وعلا عن سفح الجبل لأن المسند يرفعه إلى قائله، ويجوز أن يكون مأخوذًا من قولهم؛ فلان سند أى معتمد، فسمى الإخبار عن طريق المتن سندًا لاعتماد النقاد في الصحة والضعف عليه، والمحدثون يستعملون السند، والإسناد لشيء واحد. (٤)

وهو في العرف طريق مأن الحديث. (٥)

تعريف الطريق والوجه :

يطلق المحدثون الطريق أو الوجه على السند

يقول الدهلوى: (السند: طريق الحديث، وهو رجاله الذين رووه، والإسناد بمعناه، وقد يجيىء بمعنى ذكر السند، والحكاية عن طريق المتن)(1).

وفي توجيه النظر:

وسند الحديث هو ما ذكر قبل المن، ويقال له الطريق لأنه يوصل إلى المقصود

هنا، وهو الحديث كهما يوصل الطريق المحسوس إلى ما يقصده السالك فيه، وقد يقال للطريق: الوجه تقول: هذا حديث لا يعرف إلا من هذا الوجه)(٧)

ي وينبسغى أن نعلم أن الوجسه أخص من الإسناد أو الطريق، لأنهما يطلقان على جزء من الإسناد، ومن ذلك قول الترمذى : بعدما يروي الحديث يقول: لا نعرفه إلا من هذا الوجه أو من حديث فلان.

قال الإمام الترمذي عقب حديث: حُمَيْدٍ عُنْ أَنُسِ رَجِعْتُ :

«أَنَّ النَّبِيِّ ﷺ كَانَ يَتَوَضَأُ لِكُلُّ صَلاَةٍ ..»

قَالَ أَبُو عِيسَى : وَحَدِيثُ حُمَيْد عَنْ أَنَسَ حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ وَالْمَشْهُورُ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ حَدِيثُ عَمْرِو بَن عَامِرٍ الْأَنْصَارِيُّ عَنْ أَنْسِ (^).

وروى الخليلى بسنده قائلاً: حدثنا على ابن حبيب حدثنا مقائل بن سليمان عن نافع عن ابن عمر - رضى الله عنهما - عن النبى عن ابن عمر - رضى الله عنهما - عن النبى عن ابن عمر - رضى الله نضر يمشون اخذهم على المطر المذكر حديث الغار . ثم قال الخليلى عقب الحديث: (لم نكتبه من حديث مقاتل إلا من هذا الوجه)(ا).

فأطلق على الراوى عن قتادة وجها، وهو جزء من السند كما ترى،

وقال البزار عقب حديث رسول الله ﷺ:

«إذا تواجه المسلمان بسيفيهما فالقاتل
والمقتول في النار» وهذا الحديث لا نعلمه
بروى عن قستادة إلا من طريق سويد
ومعمر(١٠).

أ. د/ صالح عبد الوهاب الفقى

الهوامش:

⁽١) لسال العرب لابن منظور: مادة (س ن د) ٣ /٢٢٠، المصباح المنير ١ /٢٩١، القاموس المحيط باب الدَّال. فَصَلُّ السِّيّن، المغرب ١ /٢١٧.

⁽٢) توجيه النظر إلى أمنول الأثرج: ١ ص: ٩١ .

⁽٣) المقتع في علوم الحديث، لسراج الدين عمر بن على بن أحمد الأنصاري (ت ٨٠٤ هـ). تحقيق : عبد الله بن يوسف الجديع ا /١١١ شا: دار فواز للنشر: السعودية، شا: الأولى،

⁽٤) المقتع ١ /١١٠، المتهل الروى ١ /٢٩: ٢٠، التكت على مقدمة ابن الصبلاح ١ /٥٠٤،

⁽٥) توجيه النظر إلى أصول الأثرج: ١ ص: ٨٩ .

⁽٦) مقدمة في أصول الحديث لعبد الحق بن سيف الدين بن سعد الله البخاري الدهلوي (٩٥٨هـ ـ ١٠٥٧هـ) تحقيق: سلمان الحسيني الندوي 1٠/١ ، طه: دار البشائر الإسلامية، بيروت ـ لبنان.

⁽Y) توجيه النظر إلى أصول الأثر: لطاهر الجزائري الدمشقي (ت ١٣٣٨هـ) تحقيق : عبد الفتاح أبو غدة ١ /٩٠ . ط مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، ط : الأولى،

⁽٨) سنن الترمذي : كتاب : أبواب الطهارة : باب ما جاء هي الوضوء لكل صلاة ٨٦/١

⁽٩) الإرشاد في معرفة علماء الحديث، للخليل بن عبدالله بن أحمد الخليلي القزويني (ت ٤٤٦هـ) تحقيق: د، معمد سعيد عمر إدريس ٣ /٩٢٩ . ط: مكتبة الرشد ١ الرياض، ط. الأولى، والحديث في صعيح البخاري، كتاب الحرث والمرارعة، باب/إذا زرع بمال قوم بنير إذنهم، حديث (٢٣٣٣).

⁽١٠) البحر الزخار، لأبي بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار (ت٢٩٢هـ) تحقيق د، محفوظ الرحمن زين الله / ١٠٤ . ط: مؤسسة عنوم القرآن، مكتبة العلوم والحكم، ببروت المدينة، ط: الأولى، والحديث عند البخارى في كتاب القتن، باب/إذا التقى المسلمان بسيميهما، حديث (٢٠٨٢)، وأخرجه مسلم في كتاب الفتن وأشراط الساعة، باب/إذا تواجه السلمان بسيفيهما، حديث (٢٨٨٨).

الإسناد الحسن والحديث الحسن

أولاً : الإسناد الحسن :

هو الذي استوفى صفات الحسن، والا يعتبر هذا حكماً بحسن المتن.

وصفات الحسن هي(١):

١ - أتصال السند،

٢ - عدالة الرواة،

٣ - خفة ضبط راو أو أكثر في السند،
 فالضابط هنا قلة ضبطه بحيث لا تلحقه
 بحال من يعد تفرده منكرًا.

٤ - السلامة من الشذوذ،

٥ – السلامة من العلة،

وسيأتى في تعريف الحديث الحسن ما يوافق هذا.

وقد يكون الإسناد مستوفيا تلك الشروط، ولكن يوجد بالمتن علة تقتضى ضعفه

ثانياً: تعريف الحديث الحسن:

الحسن لغة:

الحسن عبارة عن كل مبهج مرغوب فيه(٢)، والحُسنُّ: ضدُّ القُبِّح ونقيضه،

قال الأزهرى: الحُسنَن نَعْت لما حَسنُن؛ حَسنُن وحَسنَن يَحْسنُن حُسنَناً فيهما، فهو حاسنٌ وحَسنَن؛ قال الجوهرى: والجمع متحاسن، على غيسر قياس، كأنه جمع متحسنن. وحكى اللحياني أحسن إن كنت حاسنًا فهذا في المستقبل وإنه لحسن يريد فعل الحال وجمع الحسن حسان(٢).

الحسن عند المحدثين:

لما توسط الحسن بين الصحيح والضعيف عسر تعريفه وصار ما ينقدح في نفس الحافظ قد تقصر عبارته عنه، ولهذا اختلف العلماء في حد الحسن، وإليك بعض ما قيل في ذلك:

- قال السخاوى فى تعريفه للحسن بنوعيه:

 (هو ما اتصل سنده بالعدل القاصر في
 الضبط، أو بالمُضَعِّف بما عدا الكذب إذا
 اعتضد من غير شذوذ ولا علة)(1).
- وقال الخطابى : والحاسن: منا عارف مخرجه واشتهر رجاله، قال: وعليه مدار أكثر الحديث، وهو الذى يقبله أكثر العلماء، ويستعمله عامة الفقهاء...)(٥)،

- وقال الترمذى: (كل حديث يروى لا يكون في إسناده من يتهم بالكذب، ولا يكون الحديث شاذًا، ويروى من غير وجه نعو ذلك، فهو عندنا حديث حسن)(1).

- قال ابن الصلاح معلقاً على ما سبق من تعريفات: (قلت: كل هذا مستبهم لا يشفى الغليل، وليس فيما ذكره (الترمذي) و (الخطابي) ما يفصل الحسن من الصحيح. وقد أمعنت النظر في ذلك والبحث، جامعاً بين أطراف كلامهم، ملاحظاً مواقع استعمالهم، فتنقّع لي واتضح أن الحديث الحسن قسمان:

أحدهما: الحديث الذي لا يخلو رجال إسناده من مستور لم تتحقق أهليته، غير أنه ليس مغفلاً كثير الخطأ فيما يرويه، ولا هو متهم بالكذب في الحديث - أي لم يظهر منه تعمد الكذب في الحديث ولا سبب آخر مفسق ويكون متن الحديث مع ذلك قد عرف، بأن روى مثله أو نحوه من وجه آخر أو أكثر، حتى اعتضد بمتابعة من تابع راويه على مثله، أو بما له من شاهد، وهو ورود حديث آخر بنحوه، فيخرج بذلك عن أن يكون شاذاً ومنكراً، وكلام الترمذي على هذا القسم يتنزل.

القسسم الثسانى : أن يكون راويه من المشهورين بالصدق والأمانة، غير أنه لم يبلغ

درجة رجال الصحيح، لكونه يقصر عنهم فى الحفظ والإتقان، وهو مع ذلك يرتفع عن حال من يعد ما ينفرد به من حديثه منكرًا، ويعتبر فى كل هذا _ مع سلامة الحديث من أن يكون شاذاً ومنكرًا _ سلامته من أن يكون معللاً.

وعلى القسم الثاني يتنزل كلام الخطابي.

فهذا الذى ذكرناه جامع لما تفرق فى كلام من بلفنا كلامه فى ذلك)(٧).

ونخلص من هذا إلى أن الحسن ينقسم قسمين :

الأول : الحسن لذاته :

والذى نميل إليه فى تعريفه أنه: الحديث الذى اتصل سنده بنقل عدل خف ضبطه من غير شذوذ ولا علة(^).

وتقدم توضيح ذلك في الإسناد الحسن.

مثال الحسن لذاته:

ما رواه أحمد في (مسنده) قال: ثنا يحيى بن سعيد ثنا بهز حدثني أبي عن جدى وَ الله عن أبرًا قال: «أمك». قال قلت: يا رسول الله مَنْ أبرًا قال: «أمك». قال قلت: ثم من؟ قال: «ثم أمك». قال قلت: ثم من؟ قال: «أمك» ثم أباك، ثم الأقسرب فالأقرب»(١٠).

فهذا الحديث استجمع شروط الصعة، إلا

فى تمام الضبط بالنسبة لراو من رواته، وهو: بهز بن حكيم، فإنه صدوق، وقد وثقه بعض العلماء، وتكلم فيه بعضهم بما يفيد أنه خفيف الضبط، وعلى هذا ينزل الحديث عن مرتبة الصحيح إلى الحسن لذاته، حيث تحققت شروطه. (١١)

الحسن لغيره :

- قال الترمذى: (كل حديث يروى لا يكون فى إسناده من يتهم بالكذب، ولا يكون الحديث شاذًا، ويروى من غير وجه نحو ذلك، فهو عندنا حديث حسن).

نرى أن كلام الترمذي يعتبر أصلاً في تعريف الحسن لغيره.

- ويمكن أن ننزع من قول السخاوى له تعريفاً نقول فيه : (هو ما اتصل سنده بالمُضعَف بما عدا تهمة الكذب إذا اعتضد بغيره من غير شذوذ ولا علة)(١٢).

ويمكن أن نقول فى تعريفه: هو الحديث الضعيف إذا تعددت طرقه، ولم يكن سبب ضعفه فسق الراوى أو تهمة كذبِهُ،

يستفاد من هذا التعريف أن الضعيف يرتقى إلى درجة الحسن لغيره بأمرين هما:

الأول: أن يُروى من طريق آخر فأكثر، على أن يكون الطريق الآخر مثل ما يعضده أو أقوى منه.

الثانى: أن يكون سبب ضعف الحديث إما سـوء حـفظ راويه أو انقطاع فـى سنـده أو جهالة فى رجاله.

مثال للحسن لغيره:

ما رواه الترمذي بسنده فال: حَدَّثُنَا أَبُو يَحْيَى إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيُّ عَنْ يَزِيدَ بِّنِ أَبِي زِيَادٍ عَنْ عَبِدِ الرَّحْمَٰنِ بُنِ أَبِي لَيْلَى عَنِ الْبَرَاءِ بُنِ عَازِبِ رَوْقَيْ قَالَ : قَالَ رَسُولُ الله عَلِيْ : «حَقُّ عَلَى الْمُ سلِّمِينَ أَنْ يَضْتَسِلُوا يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَلْيَـمُسُّ أَحَدُهُمْ مِنْ طِيبِ أَهْلِهِ فُانِ لُمْ يَجِدُ فَالْمَاءُ لَهُ طِيِبٌ ﴿ ١٣). قَالَ وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي سُعِيدٍ وَشُيِّخٍ مِنَ الأَنْصَارِ، قال أبو عيسى : سالت محمدًا عن هذا الحديث يعنى حديث هشيم وإسماعيل التيمي عن يزيد بن أبي زياد عن عبدالرحمن بن أبي ليلي عن البراء بن عازب وَوْقِي عن النبي عِن قال: «حق على المسلمين أن يغتسلوا يوم الجمعة وليمس أحدهم من طيب أهله فإن لم يجد فالماء له طيب»، فقال: الصحيح عن ابن أبي ليلي عن البراء موقوف، وإسماعيل بن إبراهيم التيمي ذاهب الحديث كان ابن نمير يضعفه جدًا، ولم يعرف حديث هشيم عن يزيد بن أبي زياد، وحديث هشيم أصبح وأحسن من حديث إسماعيل(١٤).

وقال السيوطى: (فهشيم موصوف بالتدليس لكن لما تابعه عند الترمذي أبو يحيى التيمى، وكان للمن شواهد من حديث أبى سعيد الخدرى وغيره حُسنًن)(١٥).

الاحتجاج بالحسن:

أنا مع السخاوى فى قوله: (ولكن حيث ثبت اختلاف صنيع الأئمة فى إطلاقه، فلا يسوغ إطلاق القول بالاحتجاج به، بل لابد من النظر فى ذلك، فما كان منه منطبقًا

على الحسن لذاته، فهو حجة، أو الحسن لغيره فيفصل بين ما تكثر طرقه فيحتج به وما لا فلا)(١٦).

مصادر الحديث الحسن:

وأهم مصادر الحديث الحسن: السنن الأربعة، والمسند للإمام أحمد، ومسند أبى يعلى الموصلي...

أ. د/ صالح عبد الوهاب الفقى

الهو امش:

- (١) التقريرات السنية ١ / ١٣ . يتصرف.
 - (٢) التعاريف، للجرجائي ١ / ٢٧٩.
- (٣) تسان العرب، مادة (ح س ن) ١٢ /١١٤ .
 - (1) التوضيح الأبهر، للسخاوي ١ / ٣٣.
- (٥) توجيه النظر إلى أصول الأثر ١ /٢٥٥ .
 - (٦) عثل الترمذي ١ /٧٥٨ .
- (٧) مقدمة أبن الصالاح في علوم الحديث، ١٩_٧٠.
- (٨) شرح نَعْبة الفكر: ١٧، شرح المنظومة البيقونية: ٢٥.
- (٩) ضوء القمر على نخبة الفكر الحمد على أحمدين ص٢١٠.
 - (۱۰) مستد احمد ج: ۵ من: ۵ .
- (۱۱) قال ابن حجر: (بهز بن حكيم بن معاوية القشيرى أبو عبد اللك صدوق) تقريب التهذيب (/ ۱۲۸، وقال ابن المديني: (بهز بن حكيم ثقة) عقل المديني (/ ۱۸»، وقال الذهبي: (بهز بن حكيم بن معاوية القشيرى صدوق فيه لين، وحديثه حسن وثقه ابن المديني وابن معين والنسائي، وقال المديني وابن المعين والنسائي، وقال أبو داود أحاديثه صحاح، وقال أبو حاتم لا يحتج به، وقال أبو زرعة صالح الحديث، وقال الحاكم إنما ترك من الصحيح لأنها نسخة شائة يتقرد بها) المقنى في الضعفاء للذهبي 1 / ۱۱۸ ـ
 - (١٢) التوضيح الأبهر، للسخاوي ١ / ٣٣.
 - (١٣) ستّن الترمذي : كتاب الجمعة: باب ما جاء في السواك والطيب يوم الجمعة ٦٨/٣: ٦٠.
 - (12) عطل الترمذي القاضي 1 / 41 .
 - ۱۷۲/۱۵) تدریب الراوی ۱۷۲/۱ .
 - (١٦) فتح المقيث 1 /٧٧.

الإسناد الصحيح والحديث الصحيح

أولاً : الإسناد الصحيح :

هو الذي توافرت فيه شروط الصحيح، وهذه الشروط سنة، وهي:

- ١ اتصال السند.
- ٢ عدالة الرواة،
- ٣ الضبط التام،
- ٤ عدم الشدود.
- ٥ عدم العلة القادحة.

٦ - مجىء الحديث من وجه آخر عند
 الاحتياج إلى ذلك. كما فى الحسن لذاته الذى
 يرتقى بتعدد الطرق إلى صحيح لغيره(١).

فوائسد:

الأولى: إذا اقتصر المُحدِّث في حكمه على الحديث بقوله: (هذا إسناد صحيح أو حسن)، فليس هذا حكماً عاماً منه على الحديث بالصحة، لأنه لا تلازم دائما بين الإسناد والمتن إذ قد يصح السند لاستجماع شرائطه، ولا يصح المن لشذوذ أو علة، وقد لا يصح السند ويصح المن من طريق أخرى،

وإذا صدر الحكم على الإسناد بالصحة من حافظ معتمد، ولم يذكر للحديث علة ولا قادحاً، فالظاهر صحة المتن لأن عدم العلة والقدح هو الأصل،

الثانية ؛ الحديث الذي يحكم العلماء عليه بقولهم: (هذا حديث صحيح الإسناد) أدنى وأقل رتبة من الحديث الذي يقولون فيه: (هذا حديث صحيح)، فالعبارة الأخيرة تشمل الحكم على السند والمتن بالصحة، فهي أعلى من قولهم: (هذا حديث صحيح الإسناد)(٢).

مثال ما قيل فيه : صحيح الإسناد:

أكثر الحاكم في مستدركه من استخدام هذا المصطلح، ومن ذلك قوله:

حدّثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، أنبأ ابن محمد بن عبد الله بن عبد الحكم، أنبأ ابن وهب، أخبرنى ابن أبى الزناد، عن أبيه، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، عن ابن عباس ـ رضى الله عنهما ـ قال: تنفل رسول الله وهو الذى رأى فيه الرؤيا يوم أحد، وذلك أن

وكان لما قال لهم رسول الله ﷺ يومئذ قسبل أن يلبس الأداة: «إِنِّي رَأَيْتُ أَنَّى في

مُنردف كَبُشا فَأَوَّلْتُهُ كَبُشَ الْكَتِيبَةِ، وَرَآيْتُ أَنَّ سَيْفي ذَا الْفَقَارِ فَلَّ فَأَوَّلْتُهُ فَلا فَيكُم، وَرَأَيْتُ بَقَرا تُذْبَحُ فَبَقر وَالله خَيْرٌ فَبَقرٌ وَالله خَيْرِ». هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه.(٢)

قال ابن حجر موافقاً للحاكم في حكمه على السند : (قلت وهو كما قال)(1).

ثانياً : الحديث الصحيح :

ينظر: الصحيح لذاته، والصحيح لفيره.

أ. د/ صالح عبد الوهاب الفقى

الهوامش :

⁽١) توضيع الأفكار ١ / ٢٤٨ ، بتصرف.

⁽٢) بتصرف من: المقنع ١ / ٨٩، النكت على مقدمة ابن الصعلاح ١ / ٣٩٠، تدريب الراوى ١ / ١٦١، فتح المغيث ١/٩٠.

⁽٣) مستدرك الحاكم : كتاب قسم الفيء : كتاب شمم الفيء والأميل من كتاب الله عز وجل ١٤١/٢، وافقه الذهبي،

⁽٤) تعليق التعليق لابن حجر ٥ / ٣٣١.

أصح شيء في الباب

أصح شيء في الباب:

هذه العبارة استخدمها الترمذى وغيره من علماء الحديث كثيراً، ولم أر خلافاً بين المحدثين في تفسيرها، وبيان المراد منها، ومرادهم بها أن الحديث أرجح ما في الباب أو أقله ضعفًا، وعلى هذا فقد يكون الحديث حسناً أو ضعيفاً، فلا يلزم من هذه العبارة صحة الحديث عندهم(۱).

أمثلة:

روى أبو داود فى (سننه) بسنده قائلاً:

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَسَّانَ السَّمِّتِيُّ حَدَّثَنَا خَلَيْفَةَ عَنْ أَبِي هَاشِمِ عَنِ ابْنِ بُرِيَّدَةَ عَنْ أَبِي هَاشِمِ عَنِ ابْنِ بُرِيَّدَةَ عَنْ أَبِي هَاشِمِ عَنِ ابْنِ بُرِيَّدَةَ عَنْ أَبِيهِ وَيُوْتُكُ عَنِ النَّبِيُّ وَيَلِيْهِ فَسَالَ: «الْقُصْلَاةُ عَنْ أَبِيهِ وَيُوْتُكُ عَنِ النَّبِي وَيَلِيْهِ فَسَالً: «الْقُصَلَاةُ وَاثْنَانِ فِي النَّارِ، فَأَمَّا ثَلَاثَةً، وَاحِدٌ فِي الْجَنَّةِ وَاثْنَانِ فِي النَّارِ، فَأَمَّا النَّارِ، فَأَمَّا النَّذِي فِي النَّارِ، فَأَمَّا النَّذِي فِي الْجَنَّةِ فَرَجُلٌ عَرَفَ الْحَقَّ فَقَضَى بِهِ،

وَرَجُلُّ عَرَفَ الْحَقَّ فَجَارَ فِي الْحُكُمِ فَهُ وَ فِي النَّارِ، وَرَجُلُّ قَضَى لِلنَّاسِ عَلَى جَهْلٍ فَهُ وَ فِي النَّارِ، وَرَجُلُّ قَضَى لِلنَّاسِ عَلَى جَهْلٍ فَهُ وَ فِي النَّارِ». قَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَهَذَا أَصَحُّ شَيَّء فِيهِ . وَهَذَا أَصَحُ شَيَّء فِيه . يَعْنِي حَدِيثَ ابْنِ بُرَيْدَة ، الْقُضَاةُ ثَلاَثَةً "(٢) .

وروى الترمذى في (سننه) قال:

حَدَّثَنَا قُتُيْبَةُ بَنُ سَعِيدِ حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنُ سَمَاكِ بَنِ حَرَبٍ ح وَحَدَّثَنَا هَنَّادٌ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ إِسْرَائِيلَ عَنْ سِمَاكِ عَنْ مُصَعْبِ بَنِ سَعْدِ عَنْ إَسْرَائِيلَ عَنْ سِمَاكِ عَنْ مُصَعْبِ بَنِ سَعْدِ عَنِ النَّبِيِّ عَنْ الله عنهما - عَنِ النَّبِيِّ عَنْ النَّهِ عَنْهما - عَنِ النَّبِيِّ عَنْ الله عنهما - عَنِ النَّبِيِّ عَنْ النَّبِيِّ قَالَ: «لاَ تُعْبَلُ صَلَاةٌ بِغَيْدِ طُهُ ور وَلاَ عَنْ مَدَدَقَةٌ مِنْ غُلُولٍ»، قَالَ هَنَّادٌ فِي حَدِيثِهِ «إلاَّ مَلَدُقَةٌ مِنْ غُلُولٍ»، قَالَ هَنَّادٌ فِي حَدِيثِهِ «إلاَّ بِطُهُورٍ»، قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا الْحَدِيثُ أَصَحُ بِطُهُورٍ ، قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا الْحَدِيثُ أَصَحُ شَيْءٍ فِي هَذَا الْبَابِ وَأَحْسَنُ (")،

أـد/صالح عبد **الوهاب** الفقى

الهوامش .

⁽۱) راجع في هذا:

تدريب الروى ١ / ٨٧ - ٨٨، توجيه النظر إلى أصول الأثر ١ /٢٨٨، النكت على مقدمة ابن الصلاح ١ /٣١٧، نصب الراية للزيلعي ٢ /٤٨١، قدريب الروي ١ / ٨٧ - ٨٨، توجيه النظر إلى أصول الأثر ١ /٢٨٨، النكت على مقدمة ابن الصلاح ١ /٣١٧، نصب الراية للزيلعي ٢ /٤٨١، قال المباركة وري عن (من المباب وأصبح، أي هو أهل ضمقًا، وأرجح مما ورد في هذا البب والله تعالى أعلم)،

^(*) سَنْ أَبِي دَاوِد * كَتَابِ الْأَقْصَيَةِ : بَابِ فِي القَاضِي يَخْطُيُ ٢٢٢/٢

 ⁽٢) سنن الترمذى : أبواب الطهارة : باب ما جاء لا تقبل صلاة عير طهور ٥/١ -

أصبح كتب الحديث وما يليها في الصحة

تعددت أنظار العلماء في بيان أصح كتب الحديث وترتيبها في ذلك، بحسب ما رأوه من توافر شروط الصحة في كل منها، دون أن يقصدوا التقليل من مكانة أي كتاب منها، وأهميته في حد ذاته.

ومجمل الأقوال في ذلك ما يلى:

١، ٢ صحيحا البخاري ومسلم:

قال الإمام النووى في شرح مسلم:

(اتفق العلماء - رحمهم الله - على أن أصح الكتب بعد القرآن العزيز الصحيحان : البخارى ومسلم، وتلقتهما الأمة بالقبول، وكتاب البخارى أصحهما وأكثرهما فوائد ومعارف ظاهرة وغامضة... وهذا الذى ذكرناه من ترجيح كتاب البخارى على صحيح مسلم وغيره هو المذهب المختار الذى قاله الجماهير وأهل الإتقان)(۱).

ولكن هذا لا يعنى التقليل من صحيح مسلم في حد ذاته، فإن له مميزات متعددة.

قال الحافظ ابن حجر:

(حصل لمسلم في كتابه حظ عظيم مفرط

لم يحصل لأحد مثله بحيث إن بعض الناس كان يفضله على صحيح محمد بن إسماعيل وذلك لما اختص به من جمع الطرق وجودة السياق والمحافظة على أداء الألفاظ كما هي من غير تقطيع ولا رواية بالمعنى، وقد نسج على منواله خلق من النيسابوريين فلم يبلغوا شأوه، وحفظت منهم أكثر من عشرين إماما ممن صنف المستخرج على مسلم فسبحان المعطى الوهاب)(٢).

٣ - الموطأ للإمام مالك:

من العلماء من قدمه في الصحة على صحيحي البخاري ومسلم، فقال عبد الرحمن ابن مهدى: ما نعرف كتاباً في الإسلام بعد كتاب الله - تعالى - أصح من موطأ مالك(٢) ونحو ذلك جاء عن الإمام الشافعي(٤).

ومن تاريخ وفاة كل من ابن مهدى (١٩٨هـ) والشافعى (٢٠٤هـ) يتضح أن قولهما هذا كان قبل وجود الصحيحين، فيحمل قولهما بالأصحية على ما كان في وقتهما من المؤلفات الحديثية غير الموطأ.

فالراجع ما تقدم من كون صحيح البخارى مقدمًا في الصحة، ويليه صحيح مسلم.

أما الموطأ فمع تقدمه في الزمن إلا أنه اشتمل مع الأحاديث الصحيحة على مراسيل ومنقطعات ذكرها الإمام مالك محتجا بها في الجملة، فلأجل ذلك جعلت منزلته في الصحة عقب مستدرك الحاكم رغم تساهله كما سيأتي، وذلك لكون الحاكم ربط كتابه بشرط صحيحي البخاري ومسلم وهما أعلا درجات الصحة، كما تقدم.

٤ - صحيح ابن خزيمة :

للإمام المحدث الكبير أبى بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة.

كان إمام أهل المسرق في زمانه علما وإتقانا ومعرفة.

قال ابن أبى حاتم عنه: (وهو ثقة صدوق) روى عنه جماعة من مسايخه الذين اختلف إليهم وأخذ العلم عنهم منهم محمد ابن إسماعيل البخارى، وقال الحاكم: (قد رأيت في كتاب مسلم بن الحجاج بخط يده:

حدثنى محمد بن إسحاق أبو بكر صاحبنا).

قال السيوطى: (صعيح ابن خزيمة أعلى مرتبة من صحيح ابن حبان لشدة تحريه حتى إنه يتوقف فى التصحيح لأدنى كلام فى

الإسناد، فيقول: إن صح الخبر، أو إن كذا أو نحو ذلك ثبت).

توفى ابن خريمة سنة إحدى عشرة وثلاثمائة (٥).

ه - صحيح ابن حبان :

للإمام المحدث الحافظ أبى حاتم محمد ابن حبان البستى، المتوفى سنة (٣٥٤هـ) تلميد ابن خزيمة، ويسمى كتابه هذا: (التقاسيم والأنواع).

وصحيح ابن حبان ترتيبه مخترع ليس على الأبواب ولا على المسانيد، ولهذا سماه التقاسيم والأنواع... والكشف في كتابه عسر حداً.

وقد نسبوا لابن حبان التساهل في التصحيح، إلا أن تساهله أقل من تساهل الحاكم، وعلى كل حال ينبغى تتبع صحيحه والبحث عما فيه، وكذلك صحيح ابن خزيمة فكم فيه من حديث حكم له بالصحة وهو لا يرتقى عن رتبة الحسن (١)،

٦ - المستدرك على الصحيحين للحاكم أبى عبد الله المتوفى سنة ١٠٥هـ :

فقد ذكر في مقدمة كتابه هذا أنه سيخرج فيه أحاديث رواتها ثقات قد احتج بمثلها الشيخان - رضى الله عنهما - أو أحدهما، ثم قال: وهذا شرط الصحيح عند كافة فقهاء الإسلام... (٧) وبمقتضى هذا الشرط كان كتاب المستدرك يستحق أن يكون في المرتبة الثالثة بعد صحيحي البخاري ومسلم. ولكن عند مراجعة المستدرك نجد أنه أخرج فيه ما صححه على شرطهما أو شرط أحدهما، وما صححه باجتهاده هو غير مقيد بشرطهما ولا بشرط أحدهما، كما أخرج فيه بعض أحاديث نبه نفسه على ضعفها، ثم إن العلماء من بعده تتبعوا أحاديث الكتاب، فوجدوا أنه تساهل في الحكم بالصحة على مقدمة كتاب معرفة الصحابة من المستدرك مقدمة كتاب معرفة الصحابة من المستدرك بأنه سيخرج في التعريف بهم من طريق بثنه سيخرج في التعريف بهم من طريق الواقدي وأمثاله (٨).

وقد لخص الذهبى المستدرك وتعقبه فى كثير من الأحاديث، تارة بعدم مطابقة شرط الشيخين أو أحدهما، وتارة بالتضعيف، وتارة بالوضع (1)،

ولخص أيضاً درجة أحاديث الكتاب عموماً فقال: ففيه جملة وافرة على شرطهما، وجملة كثيرة على شرط أحدهما، لعل مجموع ذلك نحو نصف الكتاب، وفيه نحو الربع مما صح سنده، وفيه بعض الشيء، أو له علة، وما بقى وهو نحو الربع، فهو مناكير وواهيات لا تصح، وفي بعض ذلك موضوعات(١٠٠).

ولأجل هذا جُعلت مرتبة المستدرك متاخرة عن كل من ابن خزيمة وابن حبان (١١).

ومن العلماء من قدم كتاب المختارة للضياء المقدسي على المستدرك كما سيأتي.

٧ - المختبارة :

كتاب الأحاديث الجياد المختارة مما ليس في الصحيحين أو أحدهما.

مؤلفه: الضياء المقدسي، وهو الإمام العالم الحافظ الحجة محدث الشام شيخ السنة ضياء الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الواحد بن أحمد بن عبد الرحمن السعدى الحنبلي صاحب التصانيف، ولد سنة تسع وستين وخمسمائة. رحل وصنف، ولين وجرح وعدل، وكان المرجوع إليه في هذا الشأن، جبلا ثقة دينا زاهدا ورعا، مات سنة ثلاث وأربعين وستمائة (۱۲).

تصحيح الضياء المقدسي أعلا مزية من تصحيح الحاكم، وتصحيحه قريب من تصحيح الترمذي وابن حبان، والغلط في المختارة قليل، والكتاب مع أنه التزم فيه الصحة، وذكر فيه أحاديث لم يسبق إلى تصحيحها، إلا أنه انتقد على الكتاب تصحيح أحاديث لا تبلغ رتبة الصحة، بل ولا رتبة الحسن، فلذلك اختلف في تقديمه على الحسن، فلذلك اختلف في تقديمه على

تنبيـه:

المستدرك وتأخيره عنه كما تقدم، والكتاب مرتب على المسانيد على حروف المعجم، لا على الأبواب (١٣)،

ومن الكتب المؤلفة في الصحيح المجرد:

- السائل الصحاح لسعيد بن السكن ^(١٤).
 - صحيح أبي عوانة ^(١٥).
 - المنتقى لابن انجارود ^(١٦).

ينبغى أن نأخذ الصحيح أيضا مما نص على صحته إمام معتمد كأبى داود والترمذى والنسائى والدارقطنى والخطابى والبيهقى وغيرهم من أصحاب الكتب الشهيرة فيها، وكذا في غيرها إذا صح الطريق إليهم (١٧).

أ.د/ صالح عبد الوهاب الفقى

الهوامش:

⁽۱) طبقات الحماظ للسيوطى ٢٥٢/١: ٢٥٢، النكت على مقدمة ابن الصلاح ١٩٨١، مقدمة فتح البارى ٧/١، ٤٦٥، ٤٦٩، ٤٦٩، شرح البووي على (۱) طبقات الحماظ للسيوطى ٢٥٤/١؛ ٢٥٢، النكت على مقدمة ابن الصلاح ١٩٨١، مقدمة فتح البارى ٧/١، ١٤٥، ١٤٥٩، شرح البووي على صحيح مسلم ١٤/١، تاريخ بفداد ١٤/٢، سير أعلام النبلاء ٢٠/١٠٤، الرسالة المستطرفة ٢/١١، توجيه النظر إلى أصول الأثر ٢٣٢١١، ١٨٥٠، محيح مسلم ١٤/١، ١٤٥، ١٨٥٠، هذا داريخ بفداد ١٤/٢، سير أعلام النبلاء ٢٠/١٠٤، الرسالة المستطرفة ١٨٥١، ١٨٥٠، ١٨٠٠، ١٨٥٠، ١٨٥٠، ١٨٥٠، ١٨٥٠، ١٨٥٠، ١٨٥٠، ١٨٥٠، ١٨٥٠، ١٨٥٠، ١٨٥٠، ١٨٥٠، ١٨٥٠، ١٨٥٠، ١٨٥٠، ١٨٥٠، ١٨٥٠، ١٨٥٠، ١٨٥٠، ١٨٥٠، ١٨٠٠، ١٨٠٠، ١٨٥٠، ١٨٠٠، ١٨٠٠، ١٨٥٠، ١٨٠٠، ١٨٠٠، ١٨٠٠، ١٨٠٠، ١٨٠٠، ١٨٥٠

⁽۲) رجع: تدريب الراوى ۸٤/۱ ۹۵، ج ۲۲۲۲، النكت على مقدمة ابن المسلاح ۲۱۲۱، ۱۲۱، ۱۲۱، ۱۲۱، ۱۹۱، توصيح لأفكار ۸۸،۱ شرح النووى على صحيح مسلم ۲۲/۱، سير أعلام النبلاء ۲۱/۵۰، الإرشاد ۸۲۵٪، الرسالة المستطرفة ۱۱/۱، الشذا الفياح ۸۲٪، ۲۷۵، ۲۷۵ توجيه لنظر إلى أمنول الأثر ۱۱٪۲۱، صيانة صحيح مسلم ۲۷٪: ۷۲، مقدمة فتح الباري ۱۰:۹/۱،

⁽٣) ينظر البحر الذي زخر للسيوطي ٧٨٤/٧ - ٧٨٥، والتدريب ١٩٥١.

⁽٤) التدريب ١/٩٦.

⁽٥) المقتنى في سرد الكني ١٢٢/١، التقييد ٢٦٦/١، الجرح والتعديل ١٩٦/٧ .

⁽٦) تدريب الراوى ١٠٩/١، توجيه النظر إلى أصول الأثر ٣٤٥/١ -

⁽v) ينظر المستدرك ٢/١،

⁽۸) المستدرك ۲/ ۲۱.

⁽٩) وهو مطبوع بحاشية الطبعة الهندية للمستدرك.

⁽١٠) السير ١٧٥/١٧، والتدريب ١١٣/١.

⁽۱۱) تدریب امر وی ۱۳۲/۱.

⁽١٢) طبقات الحفاظ ١٩٧/١ ١٩٨٠.

⁽١٣) تدريب الراوى ١٤٤/١، الرسالة المستطرفة ٢٤/١، توجيه النظر إلى أصول الأثر ١/٢٣٦.

⁽١٤) توجيه النظر إلى أصول الأثر ١/٣٤٦.

⁽١٥) مقدمة في أصول الحديث ١٩٣/٠

⁽¹¹⁾ مقدمة في أصول الحديث 1/42.

⁽١٧) فتع الميث للسحاوي ١/٥٥.

الاضطراب في الحديث سندًا ومتنًا

هذا الفن أغمض أنواع الحديث وأدقها مسلكًا، ولا يقوم به إلا من منحه الله فهمًا غامضًا، واطلاعًا حاويًا، وإدراكاً لمراتب الرواة، ومعرفة ثاقبة)(١).

المضطرب لغة:

اسم فاعل من (الاضطراب)، وهو اختلاف الأمر وفساده (٢).

والمضطرب يحسنه أنه مسأخوذ من اضطرب القوم اضطرب بمعنى اختل، أو من اضطرب القوم إذا اختلفت كلمتهم (٣).

وأما المضطرب اصطلاحاً:

فهو أن يُروى الحديث الواحد بأكثر من طريق، أو بأكثر من لفظ، يخالف بعضه بعضًا، ولا يمكن الجمع بينها، كما لا يمكن ترجيح بعضها على بعض، بأى وجه من وجوه الترجيح.

يقول الدهاوى فى تعريف المضطرب: وإن وقع فى إسناد أو من (المضطرب: وإن وقع فى إسناد أو من اختلاف من الرواة؛ بتقديم أو تأخير أو زيادة أو نقصان، أو إبدال راو مكان راو آخر أو من مكان من، أو تصحيف فى أسماء السند أو أجزاء المن، أو باختصار أو حذف أو مثل ذلك، فانحديث مضطرب)(٥).

شروط المضطرب:

لابد في المضطرب من أمرين:

۱ - تكافئ الروايات أو تقاربها (٦) أى:
 متساوية في القوة بحيث لا يترجح منها شيء.

٢ – أن لا يمكن التوفيق بينها. يقول ابن حجر: (وشرط المضطرب أن يتعذر الجمع بين مختلف ألفاظه)(٢) وأيضا يشترط هذا بالنسبة للأسانيد المختلفة.

أقسام المضطرب:

القسم الأول: مضطرب الإسناد:

وهو الذى يكون الاضطراب في سنده. مثاله:

عن مجاهد عن الحكم بن سفيان أو سفيان ابن الحكم رَبِّيُ قال: (رأيت النبي رَبِّيُ قال: بال ثم نضح فرجه)(٨).

قال السيوطى: (حديث مجاهد عن الحكم ابن سفيان عن النبى الله في نضح الفرج بعد الوضوء، قد اختلف فيه على عشرة أقوال فقيل: عن مجاهد عن الحكم أو ابن الحكم عن أبيه، وقيل: عن مجاهد عن الحكم بن سفيان عن أبيه، وقيل: عن مجاهد عن رجل منسوب عن أبيه، وقيل: عن مجاهد عن رجل من ثقيف عن أبيه، وقيل: عن مجاهد عن رجل

ابى الحكم او ابى الحكم بن سلمان، بهذا أم بهذا أم بهذا، فيطرح الحديث، يقول بل: عن محاهد عن رجل من ثقيف عن

ابن جماعة: (المضطرب ضعيف لإشعاره بأنه لم يضبط)(١٣) .

القسم الثاني : مضطرب المتن:

وهو الذي يكون الأضطراب في متنه.

مثاليه:

ما رواه الترمذي بسنده عَنْ فَاطَمَةَ بِنْت قَيْس ـ رضى الله عنها ـ قَالَتُ: سَأَلْتُ أَوْ سَنُلُ النَّبِيُّ عَنِ الزَّكَاةِ فَـقَالَ : «إِنَّ فِي الْمَالِ لَحَقًا سَوى الزَّكَاةِ». (١٠) رواه الترمذي هكذا بإثبات حق في المال غير الزكاة، ورواه ابن ماجه عن فاطمة بنت قيس بلفظ «لَيْسَ فِي الْمَال حَقَّ سَوَى الزَّكَاةِ»(١١).

و هذا حديث قد اضطرب في لفظه ومعناه، وإسناده واحد عن شريك عن أبي حمزة عن الشعبي عنها،

قال الزين: (فهذا الاضطراب لا يحتمل التأويل)(۱۲). وهذا المثال كافٍ في الإيضاح،

فائبدة :

(الاضطراب قد يجامع الصحة ، وذلك بأن يقع الاختلاف في اسم رجل واحد وأبيه ونسبته ونحو ذلك، ويكون تقة، فيحكم للحديث بالصحة ولا يضر الاختلاف فيما ذكر مع تسميته مضطربًا، وفي الصحيحين أحاديث كثيرة بهذه المثابة)(11).

فلا يعترض بإمكان الجمع بحمل الأول على

المضطرب ضعيف، لأننا لا ندرى نأخذ

المندوب، والثاني على الواجب...

حكم الأضطراب:

المؤلفات فيه :

«المقترب في بيسان المضطرب في الحديث». لشيخ الإسلام شهاب الدين أبي الفضل أحمد بن على المعروف بابن حجر العسقلاني المتوفى سنة الثنين وخمسين وثمانمائة (١٥).

أ.د/ صالح عبد الوهاب الفقى

الهوامش :

(۱) توضيح الأفكار ٢ /٣٤ . (٢) المجم الوسيط: مادة اضطرب. (٢) توضيح الأفكار ٢ /٣٤: ٣٥.

(٤) بتصرف من: التوضيح الأبهر ١/٥٥، الشذا الفياح ٢١٢/١، تدريب الراوى ١/٢٦٢، المنهل الروى ١/٥٠، الثقريرات الستية ١/٩١. (٥) مقدمة في أصول الحديث لعبد الحق بن سيف الدين بن سعد الله البخاري الدهلوي (٩٥٨ : ١٠٥٢هـ) ١/ ١٤٣٠هـقيق؛ سلمان الحسيلي الندوي طه : دار البشائر الإسلامية : بيروت ـ لبنان. طه: الثانية ١٤٤١هـ - ١٩٨١م.

(١) اللكت على مقدمة ابن المسلاح ٢ / ٢٣٧ . (٧) عتع الباري ٤ / ٣٣٣ .

(٨) مسند احمد ٥ / ١٠٨ . (٩) تعريب الراوى ١ / ٣٦٦ .

(١٠) سنن الترمذي: كتاب الزكاة: باب ما جاء أن في المال حقاً سوى الزكاة ٢/٨٦ .

(۱۱) سنن ابن ماجه: كتاب الركاة: باب ما أدى زكاته طيس بكنز ۱۲۹/۳ . (۱۲) توضيح الأفكار ۲ / ۱۸ .

(۱۵) طبقات الحفاظ ۱ /۵۰۳ تدریب الراوی ۱ /۲۹۷ کشف الطنون ۲ /۱۷۹۳ -

(۱۶) تدریب الراوی ۱ /۲۱۷.

أضعف الأسانيد وأوهاها

1 - حرص علماء الحديث على دراسة الرواة.. وتمحيص الأحاديث من خلال الحكم على الرواة؛ لأن هذا هو الطريق الأمثل، فإذا ثبت أن رواة حديث ما ثقات، وأنهم على غاية ما يكون عدالة وضبطًا كان خبرهم من جنسهم، أما إذا وصف الرواة بالضعف كان خبرهم كذلك. ومن هنا تداول علماء الحديث في مصنف اتهم: أصح الأسانيد.. وأضعف الأسانيد..

٢ - وبالنسبة لضعف الأسانيد فإن ضعفها يتفاوت بحسب شدة ضعف رواتها أو خفته، فمنه الضعيف، والواهي..
 والأوهي..

ولم يتعرض العلامة ابن الصلاح (المتوفى سنة ٦٤٣هـ) لهده المسألة في مقدمته، واقتصر على إيراد أصح الأسانيد.

ولكن ذكر الإمام الحاكم (المتوفى سنة ٥٤٠هـ) تلك المسألة في كتابه معرفة علوم الحديث(١).

٣ - وقد قسم العلماء أضعف الأسانيد
 وأوهاها إلى قسمين رئيسيين.. إما أن يكون

ذلك بالنظر إلى البلدان.. وإما أن يكون بالنسبة إلى الصحابي..

فيقولون مثلاً: أضعف أسانيد الشاميين كذا... وأضعف الأسانيد إلى أبى هريرة وَوَقَعَ كَذا... ونحن هنا نسوق نماذج مما وردت في كتب القوم:

أولاً: أضعف الأسانيد إلى البلدان:

(۱) أوهى أسانيد أهل اليمن : حفص بن
 عمر العدنى، عن الحكم بن أبان...

فالآفة في هذا السند من جهة: حفص بن عمر العدني (نسبة إلى عدن) حيث اتفق الأئمة على تضعيفه.

ضعَّفه أحمد وابن المديني وابن معين وابن حبان وأبو داود وابن حجر وغيرهم(٢).

(۲) أوهى أسانيد المصريين: أحمد بن محمد بن الحجاج بن رشدين، عن أبيه، عن جده، عن قرة بن عبد الرحمن بن حيويل، عن كل من روى عنه.

والآفة هنا من جهة : أحمد بن محمد. حيث كذَّبوه، وأنكروا عليه أشياء (٢).

(") أوهى أسانيد الشاميين : محمد بن قيس المصلوب، عن عبيد الله بن زَحر، عن على بن يزيد، عن القاسم..

الآفة هنا من جهة : محمد بن قيس، وهو المعروف بمحمد بن سعيد الشامى من أهل الأردن، وقد صلب فى الزندقة، قال عنه سفيان الثورى: كان كذّابًا.. قال أحمد: كان يضع الحديث (٤).. أما على بن يزيد الألهانى فهو من دمشق اتفق على تضعيفه (٥).

(٤) أوهى أسانيد الخراسانيين : عبد الله ابن عبد الرحمن بن مليحة، عن نهشل بن سعيد، عن الضحاك..

والآفة هنا من جهة: عبد الله بن عبد الرحمن بن مليحة، فإن الغالب على روايته المناكير، أما نهشل بن سعيد فقد ضعفه ابن معين وأبو داود وأبو زرعة والدارقطنى وأبو حاتم وغيرهم، وقد ذكر الحاكم أن عبد الله ابن مليحة ونهشل نيسابوريان، وإنما ذكرتهما في الجرح؛ ليعلم أنى لم أحاب في أكثر ما ذكرته().

(٥) أوهى أسانيد المكيين : عبد الله بن ميمون القداح، عن شهاب بن ضراش، عن إبراهيم بن يزيد الخوزى.. والآفة هنا من جهة: القداح حيث اتفق على تضعيفه، وقال ابن حجر: منكر الحديث متروك(٧). أما

إبراهيم ابن يزيد الخوزى.. فهو متفق على ضعفه أيضًا (^).

ثانيًا : أوهى الأسانيد إلى الصحابة رضى الله عنهم :

(۱) أوهب الأسانيد إلى أبى بكر الصديق

صدقة بن موسى الدقيقى، عن فرقد السبخى، عن مرة الطيب، عن أبى بكر...

الآفة هنا من جهة: صدقة بن موسى، حيث ضعفه ابن معين وأبو داود والنسائى والدولابى والساجى والذهبى وغيرهم، وقال ابن حبان: لم يكن الحديث من صناعته(١٠).

أما فرقد السبخى فهو ضعيف أيضًا، وكان فيه غفلة ورداءة حفظ (١٠).

(Y) أوهى الأسانيد إلى العمريين: والمراد بالعمريين من كان من سلالة عمر بن الخطاب والمنافية: محمد بن عبد الله بن القاسم ابن عمر بن حفص بن عاصم عن أبيه، عن جده.

فإن محمدًا، وعبد الله، والقاسم ضعفاء لا يحتج بهم.

(تنبيه) هذا السند هو الذي ساقه الحاكم في معرفة علوم الحديث، وتبعه في ذلك ابن

الملقن في كتبابه المقنع، وكنذا السيوطي في التدريب،

ولكن في ميزان الاعتدال ٦١٠/٣، ولسان الميزان ٢٣٧/٥ أن الترجمة هي:

محمد بن عبد الله بن عمر بن القاسم بن عبد الله بن عبيد الله بن عاصم بن عمر بن الخطاب..

(٣) أوهى الأسانيد إلى أهل البيت: عمرو بن شمر، عن جابر الجعفى، عن الحارث الأعور، عن على والله المارث الأعور، عن على والله المارث الأعور، عن على والله المارث الأعور، عن على المارث المارث الأعور، عن على المارث الما

والآفة هنا : عمر بن شمر، اتفق على ضعفه (١١).

وجابر الجعفى من أهل الكوفة كان سبئيا من أهل وأصحاب عبد الله بن سبأ، وهو ممن يقول: إن عليا يرجع إلى الدنيا(١٢).

(٤) أوهى أسانيد عائشة. رضى الله عنها: الحارث بن شبل، عن أم النعمان الكندية، عن عائشة.

والحارث هذا متفق على ضعفه عن ابن معن والنهبي وابن معين والبخاري والدارقطني والذهبي وابن حجر(١٣).

(٥) اوهى الأسانيد إلى ابى هريرة وَالْهُهُ: السَّرِيّ بن إسماعيل، عن داود بن يزيد الأودى، عن أبيه، عن أبى هريرة.

والآفة هنا من: السرى بن إسماعيل الكوفى، حيث ضعفه ابن معين، والنسائى، وأبو حاتم والجوزجاني وابن عدى وغيرهم(١٤).

(۱) أوهى أسانيد عبد الله بن مسعود من الله بن مسعود من عبد الله النخص، عن أبى فسزارة، عن عبد الله بن مسعود.

الآفة هنا من: أبى زيد المخسرومي. مجهول، ولا يعرف بصمحبته عبد الله بن مسعود، فلا يعرف له اسم (١٥).

(Y) أوهى أسانيسد أنس رَهِ الله عن الله عن المحبر، عن أبيه، عن أبان بن أبى عياش، عن أنس.

الآفة في هذا السند من راويين هما:

الأول: داود بن المحبر أبو سليمان الطائى البصرى، كان مستقيمًا، ثم صحب قوماً من المعتزلة فأفسدوم، وضعّفه النسائى وأبو حاتم والجوزجانى وأبو زرعة وابن حجر(٢١).

والشائى: أبان بن أبى عياش، ضعّفه الجوزجائى والبخارى وابن معين وأحمد والنسائى وأبو زرعة وأبو حاتم(۱۷).

أ، د/ مصطفى محمد أبو عمارة

مراج الاستزادة

- (١) معرفة علوم الحديث للحاكم ت ٤٠٥هـ.
- (٢) المقتم في علوم الحديث لابن الملقن ت ٢٠٨هـ.
 - (٣) فتح المغيث للسخاوي.
 - (٤) تدريب الراوي للسيوطي.
 - (٥) توضيح الأفكار للسنمائي.

الهوامش :

- (١) وهذه المقارنة في أوهى الأسانيد. ترجيح بعض الأسانيد: على بعض وتميير ما يصلح للاعتبار مما لا يصلح، انظر فتح المغيث نسخاوي ٢٧/١ ومعرفة عنوم الحديث ص ٥٦.
 - (٢) تهذيب التهذيب ٢/ ٤١٠ (٧١٨)، وميزان الاعتدال ٢/٣٨ (٢١٢٠)، والجرح والتعديل ١٨٢/٢ (٢٨٢).
 - (٣) الجرح والتعديل ٧٥/٢ (١٥٢).
 - (٤) تهذيب لتهذيب ١٨٤/٩ (٢٧٧)، وميزان الاعتدال ٥/٥ (٢٥٩٢).
 - (٥) تهذيب الكمال ٢٤/١٢ (٤٧٣٨)، وميزان الاعتدال ١/١٨(٢٣٩٥).
 - (٦) معرفة علوم الحديث للحاكم، ص ٥٨.
 - (٧) تهذيب التهذيب ٢/٦٤ (٩١)، وميزان الاعتدال ٢٢٦/٣ (٤٦٤٢).
 - (٨) تهذيب التهذيب ١/٩٧١ (٣٢٧)، وميزان الاعتدال ٢٥١١ (٢٥٤)،
 - (٩) تهذيب الثهذيب ٤١٨/٤ (٧٢١)، وميزان الاعتدال ٢٦/٣ (٢٨٧٩).
 - (١٠) تهديب التهذيب ٢٦٢/٨ (٤٨٦)، وميزان الاعتدال ٢٦٥/٤ (٦٦٩٩).
 - (١١) الحرح والقديل ٢٢١/١ (١٣٢٤)، وميزان الاعتدال ١٨٨/١ (١٢٨٤).
 - (١٢) تهديب النهديب ٢/١٤ (٧٥)، وميران الاعتدال ٢٧٩/١ (١٤٣٦).
 - (١٣) تهديب التهديب ٢/١٤٢ (٧٤٥)، وميزان الاعتدال ٢/٤٢١ (١٦٢٤).
 - ر١٤) تهديب التهديب ٢٠٨٧ (٨٥٩)، وميزان الاعتدال ٢٠٧/ (٢٠٨٧)،
 - (١٥) تهديب ،سهديب ٢٣٣/٤ (٥٧٧)، وميزان الاعتدال ٢/ ٤٦٠ (٣٦٩٧).
 - (١٦) أحول الرحال للحوزجائي، ص ١٩٨، والجرح والتعديل ٤٢٤/٢ (١٩٣١)، وتهذيب الكمال ٤٢/٦ (١٧٦٧)، وميزان الاعتدال ٢١٠/٢ (٢٦٤٦).
 - (١٧) 'حول الرحاق، ص ١٠٣، والضعفاء والمتروكون، ص ١٤، ترجمة (٢١).، وميزان الاعتدال ١٠/١ (١٥).، وتاريخ جرجان، ص ٩٠.

أطراف الأحاديث والمصنفات فيها

۱ - من ثمار بحوث العلماء في خدمة السنة : وجود فهرسة لدواوينها؛ بغرض تسهيل الوصول لأى نص في أى كتاب، واتخذت الفهرسة أشكالاً متعددة، منها ما يعرف بالأطراف..

٢ - معنى الأطراف في اللغة: الأطراف جسمع: طرف بيضتح الراء المهملة وطرف الشيء: جانبه، ويستعمل في الأجسام والأوقات وغيرهما، وقد ورد ذكر الأطراف في القرآن الكريم، قال تعالى: ﴿ومن آناء الليل في سبح وأطراف النهار لعلك ترضى﴾(١).

وقال: ﴿وأقم الصلاة طرفى النهار وزلفًا من الليل﴾(٢).

وذكر ابن الأثير أن طرف الشيء: القطعة منه، وجانبه، وطرفاه: جانباه (٣).

معنى الأطراف في اصطلاح المحدثين:
ذكر طرف من الحديث يرشد إلى بقيته..
ومعنى هذا أن المحدث يأتى إلى أول متن
الحديث فيذكر منه كلمتين أو ثلاثًا أو أربعًا

أو يُذكرُ لفظا بارزا في الحديث بحيث يستدل بالمذكور على بقية الحديث، ثم يقوم بجمع أسانيد ذلك الحديث، إما على سبيل الاستيعاب لجميع مصادر الحديث التي وقف عليها؛ وإما مقيداً بكتب مخصوصة..

مبثل: «إن الله كتب الإحسان على كل شيء....» (٤)، و«إن الحلال بيّن، وإن الحرام بيّن....) (٥).

تشأة الأطراف: لقد نشأت فهرسة الحديث على طريقة الأطراف في وقت مبكر جدًا حتى إننا لنستطيع القول بأن ظهور الأطراف كان مصاحبًا لظهور تدوين السنة في نهاية القرن الأول وبداية القرن الثاني.. ومما يدل على ذلك ما يلى:

- نقل ابن حجر في إتحاف المهرة أن إبراهيم ابن يزيد النخعي (المتوفى سنة ٩٦هـ) قال: لا بأس بكتابة الأطراف، وإبراهيم هذا أحد فقهاء التابعين، وقال ابن حجر: هذا الأثر إسناده صحيح، مسوق وف على إبراهيم (٢).

وكلام إبراهيم هذا يدل على أن كتابة الأطراف كانت منتشرة في عهده، وأن الناس كانوا يسألون عن ذلك،

- وكان حماد بن أبى سليمان تلميذ إبراهيم يكتب عنه، فقال له إبراهيم: ألم أنهك؟ قال: إنما هي أطراف (٧).

- وعن محمد بن سيرين (المتوفى سنة الله وعن محمد بن سيرين (المتوفى سنة عبيدة - وهو ابن عمرو السلمانى - بالأطراف، وفى وفاة عبيدة أقوال أصحها فى سنة اثنتين وسبعين (٨).

- وعن يحيى قال: كان معى أطراف عوف (أى ابن أبى جميلة ت ١٤٦هـ) عن الحسن عن النبى عن النبى ومحمد عن أبى هريرة وخلاس ومحمد عن أبى هريرة وفي : أن موسى كان رجالاً حييا... إلخ(٩).

- وكان لإسماعيل بن أبى خالد (المتوفى سنة 187هـ) أطراف أخذها وكيع (ت ١٩٦هـ) وأعطاها لإسماعيال بن عياش (ت ١٨١هـ)(١٠).

هذه بعض النقول التي تثبت أن صناعة الأطراف في الحديث كانت موجودة لدى المتقدمين، وكانت تمثل عملاً جزئيًا خاصًا بالمحدث يستعين بها على استذكار الحديث،

يقول الحافظ ابن حجر: لقد كان السلف يصنعونه (أي كتابة أطراف الأحاديث) ليذاكروا بها الشيوخ فيحدثوهم بها(١١).

منهج أصحاب الأطراف: لقد تبع المحدثون في كتابة الأطراف نهجًا مميزًا، وترتيبًا طريفًا، وأسلوبًا بديعًا، وذلك بغرض ترتيب الأحاديث وتسهيلها على من يروم معرفة مخارجها..

ونوجيز ذلك المنهج وهذا الترتيب في النقاط التالية:

۱ – أنهم يرتبون الأحاديث على ضوء الأسانيد، فيذكرون أسماء الصحابة مرتبة على حسب حروف الهجاء، ثم يذكرون الرواة عن كل صحابى من التابعين ومن بعدهم على حسب حروف الهجاء أيضًا.

٢ - ثم يذكر أصحاب الأطراف قطعة من الحديث تمثل فقرة منه في بدايته غالبًا، ثم يذكرون جميع طرق هذا الحديث في الكتب التي التزموها، سواء التي اشتركوا فيها، أو ما انفرد به واحد منهم.

٣ - وإذا اشتركوا في رواية حديث،
 أو بعضهم، أو انضرد به بعضهم، ذكر أهل
 الأطراف موضع ذلك الحديث من الكتاب
 والباب، حتى لو تكرر الحديث في أكثر من

مروضع فإنهم يحيلون على تلك المواضع، فيسهل بذلك معرفة طرق الحديث والبحث في أسانيده.

بين كتب الأطراف وكتب المسانيد : من خلال هذا الكلام يتبين لنا أن هناك علاقة بين كتب الأطراف وكتب المسانيد؛ والحقيقة أن بينهما اتفاقًا وافتراقًا.

نقاط الالتقاء تتمثل في:

أن كلاً من كتب الأطراف وكتب المسانيد، مرتب على حسب المسحابة، لا على نسق الترتيب الفقهى، ومن هنا ترى في الأطراف والمسانيد حديثًا في الصلاة يعقبه حديث في الجهاد... إلخ.

أما نقاط الافتراق فهي:

١ - أن كتب المسانيد تسوق الحديث كاملاً
 بتمامه، بخلاف كتب الأطراف فإنها تكتفى
 بذكر الطرف الأول غالبا للحديث فقط.

٢ - أن المسانيد ترتب الصحابة على
 حسب الأضطلية .. أو النسب.. أو كثرة
 الرواية .. إلخ بخلاف كتب الأطراف فإنها
 ترتبها على حسب حروف الهجاء.

٣ - المسانيد تمثل جانب الرواية في كتاب
 واحد ... بخلاف الأطراف فإنها من قبيل
 تخريج النص وعزوه إلى أكثر من كتاب.

المصنفات في الأطراف:

- سبق أن ذكرنا أن هناك أطرافًا نسبت إلى إبرهيم النخصعى وغسيسره.. ثم توالى التصنيف.

ومن المصنفات في ذلك:

۱ - أطراف الصحيي لخلف الواسطى..

قال الحافظ ابن حجر: أول من صنف من ذلك: خلف الواسطى، جـــمع أطراف الصحيحين(١٢). أ. ه.

أقول: هو خلف بن محمد بن على بن حمدون الواسطى صاحب الأطراف، رحل إلى البلاد، سمع الكثير، ثم عاد إلى بغداد، ثم رحل إلى الشام ومصر، ثم عاد إلى بغداد، وترك النظر في العلم حستى توفى سنة وترك النظر في العلم حستى توفى سنة

وقد أشار الكتاني في رسالته المستطرفة إلى أنه يقع في أربع مجلدات (١٢).

وكذا ذكر الشيخ أحمد شاكر ـ رحمه الله ـ وأشار فؤاد سرزكين إلى وجوده مخطوطا في دار الكتب الظاهرية بدم شق، وذكر عدد أوراقها، ورقمها(١٤).

ونبِّه الحافظ الذهبي إلى أن خلف

الواسطى جُود تصنيف أطراف الصحيحين، وأفاد ونبّه، وهو أقل أوهامًا من أطراف أبى مسعود الدمشقى (10).

وقال الشيخ عبد الغنى النابلسى ـ رحمه الله: كان كتاب خلف أحسنهما جمعًا، وأقلهما خطأ ووهما(11).

۲ - اطراف الصحيحين لأبى نعيم عبيد الله بن الحسن الأصبهائي الحداد.
 (المتوفى ٣٤٥هـ) كان كثير التصانيف منها: أطراف الصحيحين.

قال الذهبى: انتشرت عنه، واستحسنها الفضلاء، وانتقى عليه الشيوخ(١٧).

تنبيه.. أشار الكتاني في الرسالة المستطرفة إلى أن لأبي نعيم الأصبهاني كتابًا في الأطراف. هكذا أطلق ولم يفصح (١٨)..

فوهم بعض الباحثين فظنه أبا نعيم الأصبهاني صاحب الحلية (المتوفى سنة ٤٣٠هـ)،

- وكذا صاحب كشف الظنون، وصاحب هدية العارفين، والمباركفورى في مقدمة تحفة الأحسوذي، كل هؤلاء نسسبسوا أطراف الصحيحين لأبي نعيم صاحب الحلية، وهذا وهم.

٣ - أطراف الصحيحين للحافظ ابن
 حجر (المتوفى سنة ٨٥٢هـ).

أشار إلى ذلك الكتاني في الرسالة المستطرفة (١١).

أطراف الكتب الخمسة لأحمد بن
 ثابت الطَّرْقي الحافظ (المتوفي سنة ٥٢١هـ).

وقد نسب إليه ابن حجر من تصانيفه (أطراف الكتب الخمسة) (٢٠٠).

ولم يذكر عنوان الكتاب إلا أنه قد ورد أسمه في تاريخ الأدب العربي لبروكلمان باسم (اللوامع في الجمع بين الصحاح الجوامع)(٢١).

وقد جمع أطراف: صحيح البخارى، ومسلم، وسنن أبى داود والترمذي والنسائي،

٥ - أطراف الكتب السنة لأبى الفضل مع مد بن طاهر المقدسى المعروف بابن القيسراني (المتوفى سنة ٥٠٥ه في ربيع الأول) وحكى ابن عساكر أن أبا الفضل معمد بن طاهر قد جمع أطراف الكتب السنة، فرأيته يخطئ، وقد أخطأ فيه في مواضع خطأ فاحشاً(٢٢).

وكتابه هذا يشتمل على أطراف الصحيحين، وأبى داود، والترمذى، والنسائى، وابن ماجه.

ولم يلق هذا الكتاب قبولاً لدى بعض الأئمة كابن عساكر الذي قال: ثم إنى سبرته

واختبرته فظهرت فيه أمارات النقص، وألفيته مشتم الأعلى أوهام كثيرة، وترتيبه مختل راعى الحروف تارة وطرحها أخرى(٢٢).

١ - تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف
للحافظ أبى الحجاج يوسف بن عبد الرحمن
المزى المتوفى سنة ١٤٧هـ) وقد استغرق المزى
فى تأليف كتابه ستًا وعشرين سنة، حيث بدأ
فى تأليفه سنة ست وتسعين وستمائة، وختمه
فى سنة الثنين وعشرين وسبعمائة.

قى سنة الثنين وعشرين وسبعمائة.

وقد أثنى عليه العلماء وعرفوا قدره حيث قال عنه ابن الوزير نقلاً عن الفيروز أبادى:

(إنه كتاب معدوم النظير، مفعم الغدير، يشهد لمؤلفه على اطلاع كثير وحفظ بتير...)(۲٤).

وقال ابن حجر: (إنه من الكتب الجليلة في علوم الحديث، وقد حصل الانتفاع به شرقًا وغربًا، وتنافس العلماء في تحصيله بمدًا وقربًا)(٥٠).

وفى الإتحاف يقول ابن حجر أيضًا عن هذا الكتاب: وقد كثر النفع به(٢٦).

- وقد جمع المزى فى هذا الكتاب أطراف الكتب الستة وما يتعلق بأصحابها، حيث أضاف مقدمة كتاب صحيح مسلم، والمراسيل لأبى داود، والعلل والشمائل للترمذى، وعمل اليوم والليلة للنسائى.

٧ - الكشاف في معرفة الأطراف لحمد
 ابن على الحسيني الدمشقى (المتوفى سنة
 ٧٦٥هـ)، وهو اختصار لكتاب المزى السابق.

۸ - كتاب للحافظ الذهبى (المتوفى سنة ۱۷٤۸هـ). أشار إليه الكتانى فى الرسالة المستطرفة (۲۷).

٩ - الأشراف على معرفة الأطراف. لأبى
 القاسم على بن الحسن المعروف بابن عساكر
 (المتوفى سنة ٥٧١هـ).

وهو خاص بأطراف كتب السن الأربعة، ورتبها على حروف المعجم، وكان قد اقتصر في كتابه على الثلاثة أولاً، ثم لاح له أن يضم إلى كتابه أطراف سنن ابن ماجه، حتى لا تظهر عليه أمارات النقص.

وأشار الذهبي في ترجمة ابن عساكر أن كتابه الأطراف يقع في أربع مجلدات (٢٨).

١٠ - الإطراف بأوهام الأطراف للمسزى
 للحسافظ ولى الدين أبى زرعسة العسراقى
 (المتوفى سنة ٢٦٨هـ).

۱۱ – النكت الظراف على الأطراف لابن
 حجر (المتوفى سنة ۱۵۸هـ)، حيث إن ابن
 حجر طالع كتاب المزى (تحفة الأشراف) فعلق
 عليه تعليقات مفيدة.

١٢ - إتحاف المهرة بالضوائد المبتكرة من أطراف العشرة لابن حجر العسقلائي.

حسيث جسمع أطراف: سنن الدارمى، وصحيح ابن خزيمة ولم يقف ابن حجر إلا على ربعه فقط، ومستخرج ابن الجارود، ومسند أبى عوانة، وصحيح ابن حبان، والمستدرك للحاكم، وموطأ مالك، ومسند الشافعى، ومسند أحمد، وشرح معانى الآثار للطحاوى، ثم أضاف إلى هذه العشرة سنن الدارقطنى.

وقد ذكر ابن حجر منهجه فى ترتيب هذه الكتب فليسراجع كتسابه فى ذلك، وقسد طبع أكثره.

۱۳ - إطراف المسند المعتلى بأطراف المسند المحتبلي لابن حجر أيضًا وهو مطبوع، وقال الكتاني: إنه أفرده من كتاب إتحاف المهرة،

14 - الإنارة في أطراف المضتارة لابن حجر أيضًا، رتب فيه كتاب الأحاديث المختارة للضياء المقدسي محمد بن عبد الواحد الدمشقي (ت سنة ١٤٣هـ). مخطوط.

۱۵ - اطراف صحیح ابن حبان
 لأبی الفصل العصراقی (المتصوفی سنة
 ۲۰۸هـ)(۲۱).

١٦ - أطراف الموطأ للخطيب البغدادى
 (المتوفى سنة ٤٦٣هـ).

۱۷ – أطراف الموطأ للداني وهو أحمد بن طاهر الأنصاري (المتوفي سنة ٥٣٢هـ).

۱۸ – أطراف المسانيد العشرة لشهاب الدين البوصيري (المتوفى سنة ٤٠هـ).

رتب فيه: مسند الطيالسي، ومسند الحميدي، ومسند العدني، ومسند مسدد، ومسند أبى بكر ومسند أبى بكر المويه، ومسند أبى بكر ابن أبى شيبة، ومسند أحمد بن منيع، ومسند عبد بن حميد، ومسند الحارث بن أبى أسامة، ومسند أبى يعلى الموصلي.

۱۹ - أطراف الغيرائب والأفيسراد للدارقطني ترتيب أبى الفيضل محمد بن طاهر (ت سنة ۵۰۷هـ). رتب فيه كتاب الدارقطني على ترتيب حروف المعجم،

٢٠ - الإشراف على الجمع بين النكت
 الظراف وتحفة الأشراف لابن فهد المكى
 (ت ١٧٨هه).

٢١ – لـــم الأطــراف وضــم الأتــراف
 للسيوطى (ت سنة ٩١١ هـ).

۲۲ - ذخسائر المواريث في الدلالة على مواضع الحديث للشيخ عبد الفني النابلسي
 (ت سنة ۱۱٤۳هـ).

وأطرافه في كتب الأصول الستة بالإضافة إلى موطأ مالك، وهو مطبوع في مجلدين.

فوائد كتب الأطراف:

١ - معسرفة من أخسرج الحديث من أصحاب كتب السنة، وذكر مواضعه إذا كان متكررًا في أكثر من موضع، وفي ذلك تيسير للباحث.

٢ - معرفة نوع الحديث إن كان متواترًا أو مشهورًا أو عزيزًا أو غريبًا، لأن مثل تلك الأنواع لا تعسرف إلا عن طريق جسمع طرق الحديث الواحد.

٣ - معرفة الإسناد العالى والنازل، وذلك من خلال معرفة طرق الحديث الواحد في كتب الحديث.

٤ - تمييز المهمل، وبيان المبهم، ومعرفة

المكتى من الرواة، كأن يرد في سند أحد الكتب ابن دينار دون أن يميلز: هل عبد الله أو عمرو، فيذكره أصحاب الأطراف بالاسم

٥ - بيان أختلاف نسخ الأصول، ومن هنا نتمكن من ضبيط أسانياد وماتاون الكتب الحديثيبة، ولا تكون عرضة للتصحيف والتحريف.

٦ - معرفة الانقطاع أو الاتصال في سند الحديث،

والله أعلم.،

أ. د/ مصطفى محمد أبو عمارة

الهوامش:

- (١) سورة طه أية (١٣٠).
- (٢) سورة هود، آية (١١٤)،
 - (۲) اسهایة، ۲/ ۱۲۰.
- (٤) صعيح مسلم، كتاب الصيد والذبائح، باب / الأمر بإحسان الذبح والقتل وتحديد الشفرة، حديث (١٩٥٥). - وسان أبي داود، كتاب الأضاحي، باب / في النهي أن تصبر البهائم، والرفق بالذبيعة، حديث (٢٨١٥).
 - (٥) صحيح البخاري، كتاب الإيمان، باب / فضل من استبرأ لدينه، حديث (٥٢).
 - وصحيح مسلم، كتاب المساقاة، باب / أخذ الحلال، حديث (١٥٩٩).
 - (٦) سير أعلام التبلاء، ٥/ ٢٣٢.
- (٧) سنن الدارمي، المقدمة «باب من لم يركتابة الحديث، حديث (٤٥٨). وسير أعلام النبلاء ٥/ ٢٣٢ في ترجمة حماد.
 - (٨) سير أعلام النبلاء، ٤/ ٤٤.
- (٩) تقدمة المعرفة بكتاب الجرح والتعديل، ص ٢٣٦، في ترجمة يحيى بن سعيد القطان. والحديث ذكره السيوطي فو, «الدر المنثور» عن أنس ٥/ ٤١٩ في تفسير الآية (٦٩) من سورة الأحراب. وعزاء لمبد الرزاق وأحمد وعبد بن حميد والبحاري والترمذي ... وغيرهم.
 - (۱۰) تهذیب التهذیب ۲/۱۱ (۵۸٤).
 - (۱۱) يتحاف المهرة 1/ ۱۵۸.
 - (۱۲) يراجع نزهة النظر،
 - (١٣) الرسالة المستطرقة، من ١٢٥.
 - (١٤) تاريخ الثراث العربي 1/110.

- (١٥) بدكرة الحماط ١٠٦٨/٢.
- (١٦) دحائر المواريث في الدلالة على مواضع الحديث ٢/١٠.
 - (١٧) سير أعلام النبلاء ١٩/٢٨١.
 - (١٨) مرسانة المستطرفة، ص ١٢٥،
 - (١٩) المصدر السابق، ص ١٢٥.
 - (۲۰) سان اليزان ۱/۱۶۱ (۲۰۱)،
 - (٢١) تاريخ الأدب العربي ٢٤٥/٦.
- (٢٢) لسان الميزان ٢٢٥/٥ (٢٥١١). والرسالة المستطرقة، ص ١٢٦،
 - (٢٣) مقدمة تحفة الأحوذي ٧٤/١.
- (٢٤) توضيح الأفكار لماني تنقيح الأنظار لابن الوزير اليمني ٢٢٣/١.
 - (٢٥) النكت لظراف على الأطراف، ص ٤٠
 - (٢٦) مقدمة إتحاف الهرة ١٩٨/١.
 - (٢٧) الرسالة المستطرقة، من ١٣٦،
 - (۲۸) تذكرة الحفاظ ١٣٢٨/٤ (١٠٩٤).
 - (۲۹) انظر: تدریب افراوی للسیوطی ۱۰۹/۱

الاعتبار للروايات

- لعلماء هذا الفن اصطلاحات تجرى على ألسنتهم يقصدون من ورائها بيان حال الحديث الذي يريدون الحكم عليه، من تلك العبارات قولهم: هذا الراوى يعتبر بحديثه، اعتبر هذا الحديث.

والاعتبار في اللغة : من عبر بمعنى وصل إلى شيء ما . ومنه العبور ، أي : قطع الطريق من جانب إلى آخر ، وأصل العبر : التجاوز من حال إلى حال .

وقول الله تعالى: ﴿فَاعَتَبُرُوا يَا أُولَى الأَبْصَارِ﴾ (١)

وقـــولـه: ﴿إِن فِي ذلك لِعــبــرة لَمْن يخشي﴾ (٢)

يراد بذلك الاتعاظ، وأن يتوصل من معرفة المشاهد إلى ما ليس بمشاهد.

واصطلاحاً: هو هيئة التوصل لمعرفة المتابعات والشواهد لحديث ما، قد يُظُنُّ تقرد راويه به.

ويقول السيوطى: الاعتبار أن تأتى إلى حديث ما لبعض الرواة، فتعتبره (أى تقارنه) بروايات غيره من الرواة، بسبر طرق الحديث،

ليعرف هل شاركه فى ذلك الحديث راو غيره فرواه عن شيخه أو لا؟ فإن لم يكن فينظر هل تابع أحد شيخ شيخه أو لا؟ وكذا إلى آخر الإسناد(٢).

- ومعنى هذا أن الاعتبار هو: بذل الوسع وإفراغ الجهد في التوصل إلى الحكم على الحديث الذي قد يُظنَّ ضعفه أو التفرد به. وذلك بمراجعة دواوين السنة خاصة كتب الأطراف، ثم الكتب الستة، ثم المسانيد.. وبالبحث في تلك الكتب وغيرها إن وجدنا لهـذا الحـديث أصـلاً سـواء باللفظ أو بالمعنى؛ كان هذا الحديث جديرًا بالقبول.

مثال ذلك :

حديث رواه الشافعي في كتاب «الأم» قال: أخبرنا مالك، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر - رضي الله عنهما، أن رسول الله عليه قال: «الشهر تسع وعشرون، لا تصوموا حتى تروه، عن تروه، في تروه، في تروه، في قال غم عليكم فأكملوا العدة ثلاثين»(٤).

فقد قال بعض العلماء: إن الشافعي تفرد بهذا الحديث بهذا اللفظ عن مالك، واعتبروه

من غرائبه، لأن أصحاب مالك رووه عن مالك بلفظ «فاقدروا له»، وليس «فأكملوا العدة» ولكن بالبحث والاعتبار وسبر طرق هذا الحديث من خلال الكتب تبين لنا أن الشافعي لم ينفرد بتلك اللفظة، بل شاركه فيها عبد الله ابن مسلمة القعنبي بنفس السند واللفظ عند البخاري في صحيحه(٥).

ومن هنا نرى أن عبد الله القعنبى تابع الشافعي وروى نفس حديثه عن مالك، وتسمى تلك الظاهرة متابعة تامة.

ومثال آخر: وهو أن يروى حماد بن سلمة مثلاً حديثًا ـ لا يتابع عليه ـ عن أيوب، عن أبن سيرين، عن أبى هريرة وَعَنْ ، عن النبى فينظر هل رواه ثقة غير أيوب، عن ابن سيرين؟ فإن لم يوجد ثقة غيره، فغير ابن سيرين عن أبى هريرة؟ فإن لم يوجد ثقة، عن أبى هريرة غيره فنبحث عن صحابى عن أبى هريرة عن النبى عن أبى هريرة عن النبى عن صحابى

وجدناه علمنا أن للحديث أصلاً يرجع إليه، وإن لم نعشر على أى شيء مما سبق؛ فلا أصل له.

وهذا كالحديث الذي أخرجه الترمذي من طريق حماد بن سلمة، عن أيوب، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة وَوَقَاقَ رفعه «أحبب حبيبك هونًا ما، عسى أن يكون بغيضك يوماً ما، وأبغض بغيضك هونًا ما، عسى أن يكون حبيبك يوماً ما، وأبغض بغيضك هونًا ما، عسى أن يكون حبيبك يوماً ما،

قال الترمذى: هذا حديث غريب لانعرفه بهدا الإسناد إلا من هذا الوجه: وقد روى هذا الحديث عن أيوب بإسناد غير هذا، رواه الحسن بن أبى جعفر، وهو حديث ضعيف أيضا بإسناد له عن على وَقِيْكَ عن النبى أيضا على موقوف.

والله أعلم.

· وانظر أيضا «الاستشهاد»،

أ. د/ مصطفى محمد أبو عمارة

الهوامش :

- (۱) سورة لحشر، آية (۲).
- (٢) سورة النازعات، آية (٢٦).
 - (۳) تدریب الراوی ۲۸۲/۱
- (٤) الأم لنشاهي، كتاب المبيام، جـ ١، ص ٨٠.
- (٥) صحيح البخاري، كتاب الصوم، حديث (١٩٠٧).
- (١) سنتن الترمدي، كتاب البر والصلة، حديث (٢٠٦٥).

الإعلام بالرواية

1 - مما لا شك فيه أن علماء السنة مطالبون بتبليغها للناس وروايتها لهم؛ حتى يتسنى للمسلمين العمل بسنة الرسول راه وقد اتبع العلماء وسائل معينة في الرواية والبلاغ، وهي المعروفة في علم المصطلح بطرق التحمل وصيغ الأداء، وهي ثمانية طرق:

السماع، والقراءة، والإجازة، والمناولة، والكتابة، والإعلام، والوصية، والوجادة.. ومن هنا فإن الإعلام بالرواية أحد طرق تحمل الحديث..

معنى الإعلام لغة: مأخوذ من أعلم، وأعلمت الإنسان وعلّمته فى الأصل واحد، تقول: أعلمت فلانًا بشىء إذا أفدته علمًا، أو أخبرته، وقيل: تنبيه النفس لتصور المعانى، وقيل: إن الإعلام يختص بما كان باختبار سريع، والتعليم اختص بما يكون بتكرير وتكثير حستى يحصل منه أثر فى نفس المتعلم(1).

وقد يُضَمَّن معنى شَعَر إذا دخلت الباء عليه تقول: أعلمته به(٢).

- معنى الإعدام فى اصطلاح المحدثين؛ اعدام الراوى للطالب لفظًا لهذا المديث، أو هذا الكتاب، أو الكتاب الفلانى سماعه من فلان، أو رواه عن فلان، أو من مؤلفاته؛ مقتصرًا على ذلك، من غير أن يناوله ذلك الكتاب. ولا يأذن له فى رواية هذا الكتاب، بل يُكتفي بمجرد الإعلام، كأن يقول له مثلاً: إن سنن الترمذى روايتى عن فلان، ولا يأذن له فى روايتها عنه فلان، ولا يأذن له فى روايتها عنه فلان، ولا يأذن له فى روايتها عنه فلان.

وأضاف القاضى عياض: أو يقول له الطالب: هو روايتك أحمله عنك؟ فيقول له: نعم، أو يقره على ذلك، ولا يمنعه (1).

٢ - منزلة الإعلام من طرق التحمل الثمانية: تذكر كتب المصطلح طريق الإعلام في المرتبة السادسة بعد المكاتبة، لأنها قريبة الصلة بها، لكن الإعلام أُخُر عنها؛ لأن المكاتبة فيها تصريح بالإذن بالرواية في أحد نوعيها، بخلاف الإعلام فليس فيه إذن بالرواية مطلقًا(٥).

حكم الرواية بها: اختلف العلماء في جواز تحمل الحديث بهذا الطريق وروايته.

- ذهب كثير من العلماء سواء كانوا محدّثين أم فقهاء إلى أن: الإعلام طريق يصح التحمل به، والاعتماد عليه في الرواية به، حتى لو قال الراوي للطالب: لا تَروها عني، أو لا أجيزها لك، كان له مع ذلك روايتها عنه، لأن اعتراف الراوي وتصحيحه له أنه سماعه كتحديثه له بلفظه وقراءته عليه إياه.

ومن هؤلاء الذين قسالوا بهدا الرأى : أبو محمد بن خلاد الرامهرمزى، وابن جريج، وابن الصبّاغ الشافعى، وأبو العباس الوليد بن بكر الغَمرى.. وأصحاب الفقه والأصول وأهل الظاهر.

قال القاضى عياض مؤكدًا هذا الاتجاه: وما قاله (أى الرامهرمزى من صحة الإعلام والرواية بها والنقل بها حتى ولو منعه الشيخ) قال عياض: وما قاله صحيح، لا يقتضى النظر سواه؛ ولأن منعه ألا يحدث بما حدثه لا لعلة ولا ريبة فى الحديث لا تؤثر، لأنه قد حدثه فهو شىء لا يرجع فيه، وما أعلم مقتدى به قال خلاف هذا..(١).

- وذهب بعض المحدثين وطائفه من الأصوليين إلى: عدم جواز النقل والرواية بطريق الإعلام، ونسب هذا إلى: أبى حامد الطوسى، قيل: (هو الغزالي) كما أشار إلى ذلك العراقي في شرحه لألفيته(٧).

واختاره ابن الصلاح، والآمدى، وابن القطان، والماوردى^(٨)،

وحجة هؤلاء تتمثل في:

١ - القياس على الشهادة، فإذا قال
 الشاهد: عندى شهادة بكذا وكذا؛ ولم يقل:
 اشهد بها، فإنه لا يشهد بها ما لم يأذن له.

فكذلك الطالب لا يجوز له أن يروى بطريق الإعلام ما لم يأذن له الشيخ.

۲ – ولاحتمال أن يكون الراوى لديه علم
 بوجود خلل فى مسموعاته (۱).

- والأصح جواز التحمل بالإعلام والرواية به، لأن المناولة والإجازة صح التحمل بهما، وحيث إن الغرض من الرواية في الأصل هو قبول الخبر، وحيث إن الراوى بالإعلام عَدّل وصادق في قوله: مما أعلمني فلان أنه من مروياته أو مؤلفاته، لزم جواز ذلك.

ومن هنا قال القاضى عياض: إن اعترافه له به، وتصحيحه له أنه سماعه، كتحديثه له بلفظه، أو قراءته عليه إياء، وإن لم يجزه له له(١٠).

- أما حجة المانعين فمردود عليها .. حيث إنه لا يصح قياس الرواية على الشهادة؛ لوجود فروق بينهما كثيرة ليس هنا مجال ذكرها . وكما أن التحدث عن طريق السماع والقراءة لا يحتاج إلى إذن اتفاقًا، فكذلك الإعلام، وفي هذا رد على الذين يشترطون الإذن في الإعلام.

- وأما احتمال أن يكون الراوى لديه علم بوجود خللٍ ما في سماعاته، فهذا مردود

أيضًا؛ لأنه لو علم ولم يذكره لاعتبر تدليسًا وغشاً في الدين.

والله أعلم، وينظر بقية طرق التحمل في مواضعها.

أ. د/ مصطفى محمد أبو عمارة

الهوامش:

- (١) مفردات الراغب، ص ٥١٤، مادة (علم).
 - (٢) المصباح المثير ، مادة (علم).
- (٣) مقدمة ابن الصلاح، ص ١٥٥، فتح المنيث للسطاوي ١٢٨/٢.
 - (٤) الإلماع، ص ١٠٨.
 - (٥) فتح المغيث للسخاوي ١٢٨/٢.
 - (٦) الإلماع. ص ١١٠.
 - (٧) انظر «فتح المفيث» للمراقى ١٢/٣.
 - (٨) فتح المغيث السخاوي ١٢٩/٢.
 - (١) شرح مختصر الروصة للطوقي ٢١٠/٢.
 - (١٠) الإلماع، ص ١٠٨.

أفراد الأسماء والكنى والألقاب

من جهود المحدثين المباركة في ميدان علم الرجال أن ميزوا أسماء الرواة وألقابهم وكناهم التي لم يشارك الراوي فيها أحد غيره، سواء كانوا من الصحابة أم من التابعين، وسواء كانوا من الرواة أو العلماء؛ وقد اهتموا بضبط ذلك لأنه مما يُشكل أمره لدى أهل العلم لقلة دورانه على الألسنة، وقد يتوهم أحدهم بأن هذا الاسم، أو تلك الكنية، أو ذاك اللقب غير موجود في دنيا الرواية نظرًا لغرابتها نطقًا أو خطًا، وريما يحصل بسبب ذلك تصحيف أو تحريف.

والمراد بالاسم: ما دل على ذات، وهو ما وضع على دات، وهو ما وضع علامة على المسمى، وذكره هنا إشارة إلى أنه لا يطلق إلا على شخص واحد فقط.

واللقب: ما دل على مدح أو ذم، وهو ما وضع علامة للتعريف لا على سبيل الاسمية العلمية؛ بل على سبيل الوصف الذي يدل على رفعة كرين العابدين، أو ازدراء كأنف الناقة.

والكثية: ما صُدر بأب أو أم، ويجرى على اللقب والكنية ما قلناه في الاسم سابقًا من عدم مشاركة الملقب أو المكنى غيره في ذلك،

فمن الأفراد في أسماء الصحابة :

• أَجُمُد بن عُجْيان وَ الله الله على وزن عشمان أى اله مرزة، وعُجْيان على وزن عشمان أى بسكون المعجمة، وتخفيف المثناة التحتية.

وقيل على وزن عُلَيًّان. أى بفتح المعجمة وفتح المثناة التحتية مع التشديد.

صحابى من قبيلة همّدان، شهد فتح مصر فى أيام عمر بن الخطاب وَ الله وقد وفد على النبى الله وذكر ابن عبد البر أن اسمه: أجمد بن عُجيل الهمداني(١).

جُبُيبُ (بالجيم وموحدتين مصغرًا) بن
 الحارث رفي .

وقد روى له الطبراني في الأوسط حديثًا بسنده إلى هشام بن عسروة عن أبيه عن عائشة _ رضى الله عنها _ قالت: جاء جُبَيب بن الحارث إلى رسول الله ﷺ، فقال:

يا رسول الله، إنى رجل مقراف للذنوب؟ قال: «تُبُ إلى الله ياجُبَيْب»، قال: يارسول الله، إنى أتوب ثم أعود؟ قال: «فكلما أذنبت فتب»، قال: يا رسول الله، إذا تكثر ذنوبى؟ قال: «عفو الله أكثر من ذنوبك يا جبيب بن الحارث»(١).

وذكر ابن حجر: أن جبيب بن الحارث، وأبو الغادية وأم الغادية خرجوا مهاجرين إلى رسول الله على فأسلموا(٢).

• سَنُدر رَضِي ﴿ بِفتح المهملتين بينهما نون على وزن جعفر) مولى زنباع الجدامي.

له صحبة ورواية، وكان سندر مولى لزنباع، فوجده يُقبِّل جارية له، فخصاه، وجدّعه، فأتى سندر إلى رسول الله على هذا؟ فقال: زنباع، فقال: دما حملك على هذا؟ فقال: كان من أمره كذا وكذا، فقال النبى على هذاك الله، داذهب فأنت حن. فقال: يا رسول الله، فَمَولَى من أنا؟ قال: دمولى الله ورسوله، فأوصى به رسول الله على المسلمين. فلما قبض رسول الله على جاء إلى أبى بكر على فقال: نعم، فقال: وصية رسول الله على عيالك. فأجراها في حرى عليك النفقة وعلى عيالك. فأجراها عليه، حتى قبض أبوبكر فلما استخلف عمر عليه، حتى قبض أبوبكر فلما استخلف عمر عليه، حتى قبض أبوبكر فلما استخلف عمر

قال: نعم، قال: أين تريد؟ قال: مصر، فكتب عمر رَوْقَ إلى صاحب مصر أن يعطيه أرضًا يأكلها (١٠).

وكنية سَنّدر: أبو عبد الله، وهو اسم فرد لم يتسم به غيره(0).

ولقد نوزع في هذا التضرد، فقيل: إن في الصحابة اثنين بهذا الاسم.

أحدهما: سندر هذا المكنى بأبى عبد الله.

والثاني: سندر يكني بأبي الأسود، ذكر له أبو موسى المديني حديث: «أسلم سالمها الله...»⁽¹⁾ إلخ ورجع الحافظ العراقي أنهما واحد، وأن لسندر كنيتين هما: أبوعبد الله، وأبوالأسود، ومما يرجع أنهما واحد، أنهما من أهل مصر.

وقد روى أهل مصر عنه الحديث السابق الذي ذكرناه من «مسند أحمد».

وروى ابنه عبد الله حديث «أسلم سالها الله».

ولذا قال الحافظ محمد بن الربيع الجيزى في كتاب له جمع فيه حديث من دخل مصر من الصحابة، في ترجمة (سندر) قال: ولأهل مصر عنه عن النبي وَالله حديثان، لا أعلم له غيرهما ثم روى له الحديثين معًا(۱).

سُعَيْر بن الخمس : ذكر ابن الصلاح أنه
 انفرد في اسمه واسم أبيه،

ولكن العراقى اعترض على دعوى التفرد بقوله: وليس سعير فرداً: فقد ذكر غير واحد في الصحابة اثنين بهذا الاسم، أحدهما: سُعير بن عداء البكائي، والثاني: سعير بن سوادة العامري(^).

أقول: هذا اعتراض من العراقى فى غير محله، لأن ابن الصلاح لم يقصد سُعير الصحابى بل عرفه بقوله: سُعير بن الخمس، وهذا ليس من الصحابة، بل من أتباع التابعين بالكوفة، ولذا لم يصفه ابن الصلاح بالصحبة، ولذا لم يصفه ابن الصلاح أحدًا من الصحابة يسمى بسُعير لعلمه بأنه ليس من الأفراد، هذا وقد تبع العراقي بعض المحدّثين في عصرنا الحاضر.

شكل بن حُمَيد رَبِين : الصحابى بفتحتين،
 وهو عَبْسي من رهط حذيفة، روى حديثه
 اصحاب السنن، وقال ابن عبد البر: لم يرو
 عنه إلا ابنه شُـتَـيـر بن شكل، روى عنه
 حديثه في الدعاء والاستعاذة.

وفى «مسند أحمد» بسنده إلى شُتَيْر بن شكل عن أبيه قال: قلت: يارسول الله، علمنى دعاء انتفع به، قال: «قل: اللهم إنى أعوذ بك من شر سمعى، ويصرى، وقلبى، ومنيى،(1).

• شمغون بن زيد رضي به الصحابة الفضلاء، ويكنى أبو ريحانة، أزدي، ويقال: القرشي، أزدي، ويقال: القرشي، وهذا باعتبار أن الأزد كلهم من الأنصار، ثم إنه قد يكون حالف قريشًا فتجتمع الأقوال.

ولما فتحت الشام فى عهد عمر رَوْكَ الله الله أول من نزل دمشق حين فتحت وينى بها دارًا، ودخل مصر أيضًا وروى عنه من أهلها كريب بن أبرهة وغيره.

ويقال: إنه مولى رسول الله على وكانت ابنته ريحانة سرية رسول الله على

ويذكر ابن عبد البر: أن له صحبة وسماعاً ورواية، وكان من الفضلاء الأخيار النجباء الزاهدين في الدنيا الراجين ما عند الله، نزل الشام وروى عنه الشاميون (١١).

وله فى «مسند أحمد» مجموعة أحاديث رواها عن رسول الله ﷺ (۱۲)، وقد حرس النبى ﷺ فى بعض الفروات ودعا له النبى ﷺ (۱۲).

وله بعض الكرامات، فقد ركب البحر مرة وكانت له صحف، وكان يخيط فسقطت إبرته فى البحر، فقال: عزمت عليك يارب إلا رددت على إبرتى، فظهرت حتى أخذها(١٤). وله مجموعة أحاديث ساقها الطيالسى فى «مسسنده» (١٦) وروايت عن رسول الله عَلَيْهُ كثيرة، وأكثر حديثه عند الشاميين، توفى سنة ٨٦هـ.

• كَلَدةُ بن حنبل عَن الله الله وهو كلدة بن مفتوحتين وإهمال الدال، وهو كلدة بن عبد البر عبد الله بن الحنبل، ورجح ابن عبد البر أنه كلدة بن حنبل بن مليل، وكان أنا المفوان بن أمية لأمهما (صفية بنت معمر)، وله أخ يسمى عبد الرحمن سقطا من اليمن إلى مكة.

وقد تأخر إسلام كلدة، لأنه شهد مع صفوان يوم حنين فلما انهزم المسلمون، قال كلدة: بطل سحر ابن أبى كبشة اليوم،

فاغتاظ منه صفوان وقال له: فض الله فاك لأن يَرُبّني رجل من قريش أحب إلى من أن يُربّني رجل من هوازن(١٨).

وفى فتح مكة أرسل صفوان بن أمية كلدة ابن حنبل إلى النبى على وهو باعلى مكة أرسله بهدايا فيها لبن وجدايا وضغابيس (صغار القثاء)، فلما دخل على الرسول على الرسول على يسلم ولم يستأذن، فقال له النبى على: «ارجع فقل: السلام عليكم أأدخل؟ بعدما أسلم صفوان(١٩).

وحديثه عند أبى داود والترمذى والنسائى فى سننهم.

ولقد كان كلدة بن الحنبل أسود من سودان مكة، وكان متصلاً بصفوان بن أمية يخدمه، لايفارقه في سفر ولاحضر، ثم أسلم بإسلام صفوان، ولم يزل مقيمًا بمكة حتى توفى بها.

نبيشة الخير رفي : هو نبيشة بن عمرو بن عبوف وقال ابن حبان: هو نبيشة بن عبد الله بن عمرو الهذلى، وقيل نبيشة الخيل (۲۰).

صحابى قليل الحديث، أخرج له الإمام مسلم حديث «أيام منتى أيام أكل وشرب». وله عند الترمذي حديث «استغفار القصعة للذي يلحسها».

ويقال: إن سبب وصفه أنه دخل على النبى وَيَقَال: إن سبب وصفه أنه دخل على النبى وَقَال: يارسول الله، إما أن تفاديهم وإما أن تمن عليهم، فقال: «أمرت بخير، أنت نبيشة الخير، (٢١).

وهو من أفراد الأسماء، ودعوى أن هناك صحابيًا آخر يسمى نبيشة فمردود؛ لأن الآخر يسمى شبرمة(٢٢).

- لُبَى بن لبا الأسدى ﷺ : باللام فيهما والأول مشدد على وزن أُبى، والثانى مخفف على وزن أبى، والثانى مخفف على وزن عصا، صحابى، وهذا هو الصواب في ضبطه، وقيل غير ذلك(٢٢). ذكر ابن عبد البر: أنه كان يلبس الخز الأحمر(٢٠).
- هُبَيْب الغفارى وَ عَنَى : هو هُبَيْب (٢٠) بن مُفْفِل الغفارى، كان بالحبشة ثم أسلم وهاجر وشهد فتح مصر، واستوطنها، واعتزل الفتنة بعد قتل عثمان، وسكن واديًا بين مربوط والفيوم، فصار ذلك يعرف به، ويقال له: وادى هُبَيْب،

له حديث في الإزار، وأن من وطئه خيلاء وطيء في نار جهنم (٢٦).

• وَابِصَة بِنُ مُعْبَد كَمْكَة ؛ وابصة بكسر الموحدة ثم صاد مهملة، ابن مَعْبَد، بفتح الميم وسكون المهملة وفتح الموحدة ابن عتبة

الأسدى، يكنى أبا سالم، قدم على رسول الله على الله على رسول الله على عشرة من قومه ـ بنى أسد ـ سنة تسع فأسلموا ورجع إلى بلاده، نزل الجزيرة وسكن الرَّقة ودمشق، وعاش إلى قرب التسعين، وذكر ابن حبان أنه من الصحابة الذين نزلوا الشام، وهو الذي جاء يسأل الرسول عَلَيْ عن البر والإثم، فقال له الرسول عَلَيْ عن البر والإثم، فقال له الرسول عَلَيْ البر ما اطمأنت إليه النفس... الحديث (٢٧).

المنفرد من غير الصحابة :

- أوسك بن عمرو البجلى: تابعى مخضرم
 له إدراك، توفى سنة تسع وسبعين.
 - تدوم بن صبح الكلاعي.
- الدُّجَيْن (مصغرًا) بن ثابت أبو الفصن:
 وهل هو جحا المعروف أو غيره؟ خلاف،
 والأصح: غيره،
- ورز بن حُبَيش؛ التابعي الكبير أبو مريم،
 ثقة جليل الشأن، مات سنة ٨٣هـ.
- مُستَّمرٌ بن الريان؛ تابعي رأى أنسًا رَفِيُكَ، وهو أبو عبد الله البصري، ثقة عابد (٢١).
- ثُوُف البكاليّ: ابن امرأة كعب، ويقال: أبو رشيد، كان أحد الحكماء(٣٠).

ضُريب بن نُقيير بن شُمير الثلاثة
 مصغرات _ أبو السلّيل الجُريري(٢١).

وأغرب من هذا كله: مُسَدَّد بن مُسَرهُد بن مُسَرهُد بن مُسَرهُد بن مُسَرهُد بن مُسَرهُد بن مُسَرهُ بن مُسَريك الأسدى: ويكنى: أبا الحسن، توفى بالبصرة سنة ثمان وعشرين ومائتين(۲۲).

وساق ابن الجوزى نسبًا آخر له أطول من هذا (۲۳).

وهو أحدد رواة البخارى وأبى داود والترمذي والنسائي،

هُمُذَان الصنعانى: بالمعجمة وفتح الميم،
 بريد أهل اليمن إلى عمر بن الخطاب
 مُوسِيّه.

الأفراد من الكني:

- أبو بُرزُة ﷺ: بفيت الموحدة، وسكون
 المهملة، وفتح المعجمة، يسمى: نضلة بن
 عبيد، صحابى،
- أبو سرُوعة ﷺ: بكسر المهملة، وسكون ما بعدها، يسمى: عقبة بن الحارث، صحابى.
- أبو السنابل ﷺ: بن بعكك بن الحارث العبدرى القرشى، أختلف في اسمه، صحابى،
- أبو العُبَيْدين: بالتشية والتصغير، اسمه

- معاوية بن سبرة، من أصحاب ابن مسعود، له ثلاثة أحاديث.
- أبو العُشَرَاء الدارمي: اسمه أسامة بن مالك.
- أبو مُراية: بضم الميم وتخفيف الراء ومثناة تحتية، اسمه عبد الله بن عمرو، تابعي،

الألقاب:

سفينة على وزن قبيلة، اسمه مهران بكسر الميم، صحابى، لقب بذلك الأنه حمل متاعًا كثيرًا لرفقته في الغزو، فقال له النبي عَلَيْةٍ: «أنت سفينة».

ولقد اختلف في ولائه، فقيل: مولى رسول الله الله عَلَيْهُ، وقيل: مولى أم سلمة _ رضى الله عنها _ أعتقته (٢٤).

 سحنون: بضم السين المهملة، ويجوز فتحها، هو عبد السلام بن سعيد التنوخي، لقب بسحنون باسم طائر، وكان ذلك بسبب حدته وذكائه، وهو صاحب المدوّنة توفي سنة ٢٤٠هـ(٢٥).

مصادر هذا النوع :

١ - فى أواخر الكتب المصنفة فى الرجال،
 بعد ذكر الأسماء المشتركة، كالجرح والتعديل

للرازي.

۲ – أفرده بالتصنيف البرديجى المعروف باحـمـد بن هارون، ولكن تعـقب عليـه أبو عبد الله بن بكير وغيره من الحفاظ، مواضع منه ليست أفرادًا، بل يشترك فيها أكثر من واحد، وأيضًا مـواضع ليست اسـمًا بل هـى

ألقاب، كالأجلح لقب به لجلعة كانت به، واسمه: يحيى (٢٦).

والله أعلم،

أ. د. مصطفى محمد أبو عمارة

الهوامش :

- (١) الاستيماب لابن عبد البر ١٢٥/١ بهامش الإصابة، وراجع الإصابة لابن حجر ٢١/١٠.
 - (٢) , المعجم الأوسط للطيراني ٢٢٧/٥ وفي سنده نوح بن ذكوان، ضميف.
 - (٣) الإصابة ٤/١٥٢.
- (٤) أحرجه أحمد في مسنده ٢١٥/١١ حديث رقم ٦٧١٠، وإسناده حسن لغيره، وله منابعات، وانظر: كشف الأستار عن رو ند «برار ١٤٦/٢ حديث رقم ١٣٩٤، كتاب الفتق، والاسبيعاب ١٣٤/٢.
 - ٥١) فتح المغيث للسحاوي ٢٠٧/٢.
- (٦) صحيح مسلم، كتاب فصائل الصحابة، باب/من فضائل أبي ذر رَفِيْقَ حديث (٢٤٧٢). وباب/دعاء النبي ﷺ لغفار وأسلم حديث (٢٥١٤ ٢٥١٨)
 - (٧) التقييد و لإيصاح لنعراقي، ص ٣٦٢.
 - (۸) لمرجع استاق، ص۲۲۲
 - (٩) أخرجه أحمد في المسند حديث رقم 10081، وإسناده صعيح، وأخرجه أبو داود بزيادة: «ومن شر لساني».
 - (١٠) في الاستيماب: شمغون بن يزيد بن خنافة
 - (۱۱) الاستيعاب ١٦٢/٢.
- (١٣) أحاديثه أخرحها أيضا أبو داود في اللباس، والترمذي في النكاح والسير وفضائل الجهاد والزهد، والنسائي في الرينة، وابن ماجة، الدارمي-
 - (۱۳) مسند احمد، حدیث رقم ۲۰۲۷۱ ۱۷۲۱،
 - (١٤) الإصابة ٢/١٥٧، وانظر الحلية لأبي نعيم ٢٨/٢.
 - (١٥) راجع القصة في تاريخ الإسلام للذهبي ٢١٥/٣، وسير أعلام النبلاء ٢٦٢/٣.
 - (١٦) ٢/١٤٤ من رقم ١٣٢٢–١٣٢٧.
 - (١٧) في نسخ الإصابة : بن حسل، بالسين،
 - (١٨) يقمد : لأن يكون رئيسي وسيدي رجل من قريش خير من أن يكون من هوازن-
 - (١٩) مسند أحمد، حديث رقم ١٥٤٢٥.
 - (٢٠) مشاهير علمه الأمصار، رقم ٢٥٦.
 - (٢١) الإصابة ١٩٥١/٣).
 - (٢٢) المرجع استابق، والتقييد والإيضاح، ص ٢٦٤.
 - (۲۲) فتح المفيث للسخاوي ٤/٠٢١.

- (۲٤) الاستيمان ۲/ ۲۳۰.
- (٢٥) بعوحدتين مصغرا، ومغفل بضم أوله، وسكون الفين المعجمة، وكممر الفاء، بعدها لام.
- (٢٦) انظر الحديث في : مسئد أحمد حديث رقم ١٥٦٠٥ / ١٥٦٠١، وراجع الاستيماب ٢١٤/٢، والإصابة ٢/٩٩٠.
 - (۲۷) انظره في مستد أحمد، حديث رقم ١٧٩٩٩.
 - (۲۸) طبقات ابن سعد ۲۲۲/۷.
 - (٢٩) تقريب التهذيب ٢/ ٢٤١.
 - (٢٠) الجرح والتعديل ١٠٥/٨.
 - (۳۱) تقریب انتهذیب ۱/۲۷۶.
 - (٣٢) انظر : المعارف لابن فتيبة، ص ٣٦٥.
 - (٣٣) راجعه في : فتح المنيث للسخاوي ٢١١/٤، وراجع سير أعلام النبلاء للذهبي ٥٩٣/١٠.
 - (٣٤) أسد الغابة لابن الأثير ٢/٤١١.
 - (٣٥) انظر : الديباج المذهب لابن فرحون ٢٠/٣.
 - (٣٦) انظر : فتح المفيث ٢٠٨/٤. وتدريب الراوى للسيوطي ٢/٠٥٠.

أفراد البلدان

١ - هذا النوع له صلة وثيقة بالنوع قبله وهو (الأفراد من الأحاديث) بل هو جزء منه ومتمم له، حيث يندرج تحت الفرد النسبى أو الفريب النسبى، ونحن هنا نذكر ما لم نذكره هنالك.

ومعنى هذا النوع : أن حديثاً ما، أو سنةً ما تنتشر في بلد معين دون سواه، وذلك بأن يكون رواتها من أهل تلك البلدة.

٢ - وهذه الأفراد على نوعين:

النوع الأول : وهو عبارة عن أحاديث تدور أسانيدها على أهل بلد معين، مثال ذلك:

تفرد أهل الكوفة :

• حديث حنش قال: كان على والله يسحى بكبشين؛ بكبش عن النبى وبكبش عن نفسه، وقال: «أمرنى رسول الله الله أن أضحى عنه أبداً». تفرد أضحى عنه أبداً». تفرد به أهل الكوفة من أول الإسناد إلى آخره، والحديث أخرجه أبو داود، وأحمد، وحكم عليه بالضعف (1).

تفرد أهل مكة :

• حديث عائشة ـ رضى الله عنها ـ أن رسول الله وَ الله وَ حَرِج من عندها فقالت: يارسول الله وَرجت من عندى وأنت طيب النفس، الله خرجت من عندى وأنت طيب النفس، لما رأيت من أمتك، ثم رجعت إلى خاثرًا حزينًا فقال: «إنى دخلت الكعبة، ووددت أنى لم أكن دخلت ها، أن أكون أتعبت أمتى، تفرد به أهل مكة. والحديث أخرجه الترمذى، وابن ماجة، وأحمد، والبيه قى بلفظ مقارب، وإسناده حسن(٢).

تفرد أهل خراسان :

تفرد أهل مصر:

كحديث عبد الله بن زيد الأنصارى مَوْقَةَ
 قال: «رأيت رسول الله في يتوضأ فأخذ

ماء لأذنيه خلاف الماء الذي مسح به رأسه،(1).

قال الحاكم: هذه سنة غريبة تفرد بها أهل مصر.

ب - النوع التانى: أحاديث لأهل بلد
 معين ينضرد بها عنهم أهل بلد آخر، مثال
 ذلك:

كتب معاوية بن أبى سفيان رضى الله عنهما إلى المفيرة ابن شعبة رفي: اكتب إلى بشىء سمعته من رسول الله وقال، فكتب إليه: «أنه كان ينهى عن قيل وقال، وإضاعة المال».

فإن هذا الحديث من رواية البصريين عن الكوفيين.

والحديث أخرجه السخارى ومسلم والدارمي وغيرهم بلفظ مقارب^(٥).

حدیث البراء بن عازب رَفْق: کسان رجل
 یقال له: نُعم، فقال له رسول الله ﷺ: «أنت

عيد الله، فهذا الحديث من أفراد الخراسانيين عن الكوفيين، والحديث أخرجه الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد (١).

• حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضى الله عنهما عن النبى على قال: «أبغض الرجال إلى الله البليغ الذى يتمخلل بلسانه تخلل الباقرة بلسانها». هذا الحديث من أفراد المصريين عن المكيين. والحديث أخرجه أبو داود والترمذى وأحمد، بإسناد حسن().

تنبيـه:

راجع أسانيد تلك الأحاديث في معرفة علوم الحديث للحاكم، في النوع الخامس والعشرين، وانظر أمثلة أخرى غير ما ذكرنا... والله أعلم.

أ. د/ مصطفى محمد أبو عمارة

الهوامش:

- (١) مسند أحمد ١٠٧/١، وسنن أبي داود، كتاب الضحايا، باب/الأضحية عن الميت، حديث (٢٧٩٠)،
- (٢) سان الترمذي، كتاب الحج، باب/ما جاء في دخول الكعبة، حديث (٨٧٤). وسان ابن ماجه، كتاب المناسك، باب/دخول الكعبة، حديث (٣٠٦٤).
- (٣) سنن أبى داود، كتاب الأقضية، باب/فى القاضى يخطئ. حديث (٢٥٧٣). وسنن ابن ماجه، كتاب الأحكام، باب/الحاكم يجتهد هيصيب الحق، حديث (٢٣١٥).
 - (٤) أخرجه الحاكم في المستدرك على الصحيحين في كتاب الطهارة ١/١٥١، ١٥٢، وصححه، ووافقه الذهبي،
- (٥) انظر معرفة علوم الحديث، للحاكم، النوع الخامس والمشرين، والحديث في البخاري، كتاب الزكاة، باب/قول الله تعالى : ﴿لا يسألون الناس الحافا﴾، حديث (١٤٧٧)، ورواه مسلم، كتاب الأقضية، باب/النهي عن كثرة المسائل من غير حاجة. والنهي عن منع وهات، حديث (١٧١٥)،
 - (٦) تاريخ بفداد ۲/۱۱۰، ترحمة ۱۱٦٧.
- (٧) سس أبي داود، كتاب الأدب، بات/ما حاء في المتشدق في الكلام، حديث (٥٠٠٥). وسأن الترمدي، كتاب الأدب، بات ما خاء في المصاحة والبيان، حديث (٣٠١١). ومستد أحمد ١٦٥/٢، ١٨٧.

الأفراد من الأحاديث

لقد كان من اهتمام علماء الحديث وهم يدرسون ناقلى الخبر أن بينوا من تفرد برواية الحديث ومن شاركه آخر؟ وهو ما يعرف لدى المختصين: بالأفراد، وقد يمبرون عنه أحيانًا بالحديث الفرد.

تعريف الضرد لغة : تطلق كلمة الفرد على معانى متعددة، وقد ورد ذكرها فى القرآن الكريم، وعلى لسان الرسول على، وهى كلمة تتردد فى اللسان العربى،

قال تعالى : ﴿ونرثه مايقول ويأتينا فرداً﴾(١).

وقال : ﴿وكلهم آتيه يوم القيامة فرداً﴾(٢).

وقال عن دعاء زكريا ربه :﴿رب لاتذرنى فرداً﴾(٢)أى: (وحيدًا).

فكلمة الفرد تطلق في اللغة ويراد منها: عدم الازدواجية.

وقال الليث : الفرد ما كان وحده ..

وهو صفة مشبهة بمعنى المنفرد ،،

تعريفه اصطلاحاً؛ لم يتعرض الحاكم ولا

ابن الصلاح إلى تعريف الضرد، بل ذكرا له أفساماً وأمثلة، ومن الممكن تعريفه كالآتى :

- ما تضرد به راویه بأی وجه من وجود التضرد.
- أو الحديث الذي تضرد بروايته راوٍ، أو أكثر
 على أن يجمعهم وصف واحد كما سيأتى.
- ما انفرد به الراوی الواحد عن کل أحد من الثقات وغیرهم.
- أو هو كل حديث انفرد بروايته عن الصحابى واحد من التابعين، وقد يستمر هذا التفرد في جميع الطبقات، أو في أكثرها.

أنواعه: التضرد في الحديث على نوعين: فرد مطلق .. وفرد نسبي.

أما الفرد المطلق: فهو كل حديث تفرد به راو واحد عن أي أحد، لا يشاركه في رواية هذا الحديث أحد سواه سواء تعددت الطرق إلى هذا المتفرد أم لم تتعدد، وهو الذي يقول فيه علماء الحديث: مدار هذا الحديث على فالان مدار الحديث على فلان مدار الحديث على فلان مدار الحديث.

وإنما سمى فرداً مطلقاً: لأنه لم يقيد بقيد ما.

حكم الضرد المطلق: مادام الحديث يدور على راو واحد، فإن الحكم على هذا الحديث الفرد يختلف باختلاف حال هذا المتفرد، فقد يكون هذا الحديث صحيحًا، وقد يكون حسنًا .. فإن كان المتفرد قد بلغ من الحفظ والضبط والإتقان مبلغ التمام والكمال فحديثه صحيح رغم تفرده مع توفر بقية شروط الصحة.

وإن كان المتفرد قريبًا من الضبط والإتقان، ولم يصل إلى درجة الكمال فحديثه حسن.

وإن كان المتفرد ضعيفًا بسبب بُعده عن حد الضبط التام والإتقان فحديثه ضعيف، ودخل في مسمى الشاذ والمنكر .. وإن كان الخليلي يسوى بين الشاذ والفرد المطلق، حيث قال : إن الشاذ هو تفرد الراوى ثقة كان أو غير ثقة، خالف أو لم يخالف.

وإن كان المتفرد غير ثقة فمتروك(٤)..

ولكن ابن الصلاح يرى في هذا الكلام تداخلاً بين النوعين، والأولى التضرفة بين الشاذ والمنكر، حيث إن تضرد الثقة مخرج في الصحيح المشترط فيه نفى الشذوذ(٥).

ومن هنا يمكن القبول بأن: بين الشبذوذ والفرد المطلق عمومًا وخصوصًا مطلقًا، ينفرد الفرد في رتبة الصحيح أو الحسن... ويلتقى الفرد مع الشاذ فيما إذا كان هناك مخالفة أو بعد ضبط.

مثال الضرد الصحيح: حديث النهى عن بيع الولاء وهبته المخرج في الصحيحين.

فسقد أخرج البخارى ومسلم فى صحيحيهما بسنديهما إلى عبد الله بن دينار، عن ابن عمر ـ رضى الله عنهما : «أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع الولاء وعن هبته»(1).

فهدا الحديث لم يصح إلا من رواية عبد الله بن دينار، عن ابن عمر حتى قال مسلم عقبه: «الناس كلهم في هذا الحديث عيال على عبد الله بن دينار».

ومعنى هذا أنه لايصح عن النبى الله إلا من هذا الوجه، ومن رواه من غيره فقد وهم وغلط، لأن أحدًا لم يتابع عبد الله بن دينار عليه، مع أن لعبد الله بن دينار عن ابن عمر أحاديث كثيرة، وقد اعتبر هذا الحديث من غرائب الصحيحين.

• ومثال آخر: حديث سفيان بن عينية، عن عمرو بن دينار، عن أبى العباس الشاعد الأعمى، عن عبد الله بن عمر ـ رضى الله عنهما: «لما حاصر رسول الله على الطائف

فلم ينل منهم شيئًا .. الحديث (٧) فقد تفرد به ابن عينية عن عمرو بن دينار، وتفرد به عمرو عن أبى العباس، وأبو العباس عن أبن عمر.

• وقد تفرد الزهرى بنحو تسعين حديثًا لايشاركه أحد فى روايتها بإسناد قوى كما ذكر ذلك مسلم فى صحيحه كتاب الأيمان والنذور(^).

مثال الفرد الحسن : حديث عائشة رضى الله عنها ـ قالت : مكان رسول الله ﷺ إذا خرج من الخلاء قال: غفرانك، (٩).

فقد رواه إسرائيل عن يوسف بن أبى بردة عن أبيه عن عائشة.

قال الترمذى عقبه : حديث حسن غريب، لانعرفه إلا من حديث إسرائيل عن يوسف ابن أبى بردة، وأبو بردة بن أبى موسى اسمه عامر بن عبد الله بن قيس الأشعرى، ولا نعرف فى هذا الباب إلا حديث عائشة رضى الله عنها ـ عن النبى على الله عنها ـ عن النبى الله ـ عنه الله ـ عن النبى الله ـ عنه الله ـ عنه الله ـ عنه ـ عنه

ومعنى هذا أن هناك أحاديث كثيرة فى مايقال عقب الخروج من الخلاء، لكن ليس فيها شيء ثابت إلا حديث عائشة المذكور.

وهنا تضرد إسرائيل بالحديث ولم يتابع عليه، وحيث إنه مختلف فيه توثيقا وتجريحا، فحديثه هذا حسن.

النوع الشانى: الضرد النسبى: ويسمى الفرد المقيد، ووصف بالنسبى لأنه فرد بالنسبى لأنه فرد بالنسبة إلى شيء ما، جهة أو شخصًا .. سواء كان ثقة أم لا.

ونادرًا مايطلق على هذا النوع: فرد، بل غالبا يقال عنه: غريب نسبى.

تعريفه: كل حديث وقع التفرد في سنده. بالنسبة إلى جهة خاصة، سواء كان التفرد بالنسبة إلى الرواة.. أم إلى الأماكن.

أنواع التفرد النسبى: ومن الممكن أن نذكر هنا الأنواع المتعلقة بالفرد النسبى، ويصح تسميتها بالصور،

النوع الأول: كأن يقال فى حديث ما: لم ينفرد بهذا الحديث أحد من الثقات سوى فلان، ومفهوم هذا التعبير أنه قد رواه آخرون، لكنهم غير ثقات.

مثاله: حديث «أن النبى يَّالِمٌ كان يقرأ في الأضحى والفطر بقاف واقتربت الساعة، (١٠). أخرجه الإمام مسلم والترمذي وأبو داود وغيرهم.

وإنما قيد بالثقة.. لرواية الدارقطني (۱۱) له

من جهة ابن له يعة عن خالد بن يزيد عن الزهرى عن عائشة، وعبد الله بن له عية ضعفه الجمهور نظرًا لاحتراق كتبه وعدم ضبطه.

النوع الثانى: الحديث الفرد المقيد ببلد معين، كأن يقال: لم يروه غير أهل الكوفة، بمعنى أن هذا الحديث تدور روايته في بلد أو قطر معين لايوجد عند غيرهم..أي أن يكون رواة السند كله بتمامه من بلد واحد، سواء حصل تعدد في الطبقات أولا.

مثال ذلك: حديث أبى سميد الخدرى الذى أخرجه أبو داود فى كتابه السنن عن أبى الوليد الطيالسي، عن همام، عن قتادة، عن أبى سميد الخدرى عن قال: «أمرنا رسول الله على أن نقراً بضائحة الكتاب وما تيسر»(١٢).

لم يرو هذا الحديث غير أهل البصرة، حيث تفردوا بذكر الأمر فيه من أول السند إلى آخره، لم يشاركهم في لفظه سواهم، فالسند كله بصريون، غير أبي سعيد الخدري فهو مدنى.

مشال آخر: حديث: أن رسول الله ﷺ صلى على سهيل بن بيضاء وأخيه في المسجد»(١٣).

فقد رواه مسلم من حديث الضحاك بن

عشمان عن أبي النضر، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن.

وله طريقان رواتهما كلهم مدنيون، ولذا قال المدينة. قال الحاكم: تفرد بهذه السنة أهل المدينة. وقد صنف أبو داود السنن التي تفرد بكل سنة منها أهل بلد معين.

النوع الثالث: ما قيد براو مخصوص، كأن يقال: لم يروه عن فلان سوى فلان، أو تفرد به فلان عن فلان، ويفهم من هذا أن لهذا الحديث طريقًا أخرى. مشال ذلك: الحديث الذي رواه أنس رَوْنَيْ وأن النبي عَنِيْ أَوْلُم على صفية بسويق وتمره(١٤).

فقد أخرجه أصحاب السنن الأربعة من طريق سفيان بن عيينة، عن وائل بن داود، عن ابنه بكر بن وائل، عن الزهرى، عن أنس... الحديث.

لم يروه عن بكر إلا أبوه وائل، ولم يروه عن وائل إلا ابن عيينة، وقد حكم الترمذي على هذا الحديث بأنه حسن غريب، فالحكم عليه بالحسن يفيد أن بكرًا ووائلاً أو أحدهما ليس من رجال الصحيح.. هذا، ولايلزم من تضرد واثل به عن ابنه تفرده به مطلقًا.

فقد ذكر الدارقطني في علله أنه رواه محمد بن الصلت التوزي عن ابن عببنة عن زياد بن سعد عن الزهري؛ فلم يذكر وائلاً

وولده، والمحفوظ عن ابن عيينة عن وائل عن ابنه.

ورواه جماعة عن ابن عيينة عن الزهرى بلا واسطة.

وهذه الصورة وأمثالها احتمل فيها التفرد المطلق.. واحتمل أن يكون التفرد عن هذا المعين خاصة، ويكون مرويًا عن غير ذلك المعين.. قال ابن دقيق العيد: فليتنبه لذلك، فإنه قد وقع فيه المؤاخذة على قوم من المتكلمين على الأحاديث(١٥).

النوع الرابع: قد يقال: هذا الحديث تفرد به أهل بلد كذا، ويريد القائل: تفرد واحد فقط من أهل تلك البلد تجوزًا في الإضافة، فأطلق الأهل وأراد البعض، نظير ذلك قوله تعالى: ﴿يجعلون أصابعهم في آذانهم﴾(١٦)، وكما أن العرب تضيف فعل الواحد إلى الجماعة كقولهم: أكرمني أهل مصر، والمراد بعضهم.

مثال ذلك: الحديث الذى رواه النسائى وابن ماجة من رواية أبى زكير يحيى بن محمد بن قيس المدنى، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة _ رضى الله عنها _ مرفوعًا : «كلوا البلح بالتمر، كُلوا الخلق بالجديد، فإن الشيطان يغضب ويقول: بقى ابن آدم حتى أكل الخلق بالجديد» (١٧).

فقد قال الحاكم: هو من أفراد البصريين عن المدنيين، وأراد واحدًا منهم وهو أبو زكير البصري، وأبو زكير هذا شيخ صالح أخرج له مسلم في المتابعات، غير أنه لم يبلغ مبلغ من يحتمل تفرده بل قد أطلق الأئمة عليه القول بالتضعيف، فضعفه ابن معين، وقال ابن حبان: لايحتج به، وأورد ابن عدى لأبي زكير أربعة أحاديث مناكير، هذا الحديث منها.

حكم الفرد النسبى: تَفَرّدُ أهل بلد بسنة معينة لايقتضى ضعف شيء من ذلك، أى أنه ليس في أفراد الفرد المقيد بالنسبة إلى جهة خاصة مايقتضى الحكم بضعفها من حيث كونها أفرادًا؛ اللهم إلا إذا أريد تفرد واحد من أهل هذا البلد، في دخل تحت نوع الفرد المطلق، فينظر إذا كان القيد بالنسبة لرواية الثقة كقولهم: لم يروه ثقة إلا فلان فحكمه قريب من حكم الفرد المطلق، فإذا رواه غير الثقة فروايته كلا رواية لافائدة فيها، وإنما ينظر فيه هل بلغ رتبة من يعتبر بحديثه أو لا؟ وهل بلغ رتبة من يحتج بتفرده أم لا؟

الفرق بين الغريب والفرد:

۱ – يرى ابن حجر أن الفرد والفريب متلازمان، ويطلق كل منهما على الآخر، فهما مترادفان لفة واصطلاحًا، يقال: أغرب به فلان، وتفرد به فلان.

٢ - قيل: إن التضرد أعم من الغرابة، لأن
 فيه من الأقسام ما ليس في الغريب.

٣ - قيل: إن التفرد إنما يكون فى أصل السند أى فى الجهة التى فيها الصحابى، بخلاف الغرابة فإنها تكون فى وسط السند، أو فى طرفه الذى من جهة الإمام؛ يفهم ذلك من كلام ابن حجر(١٨).

كيف يعرف التفرد؟

إن الطريق الأمثل في معرفة الأفراد من الأحاديث إنما يكون بتتبع طرق الحديث الذي يظن أنه فرد؛ هل شارك روايه راو آخر أو لا؟ هإن وجد بعد كونه فردًا أن راويًا آخر ممن يصلح أن يخرج حديثه للاعتبار والاستشهاد به قد وافقه، خرج هذا الحديث عن دائرة التفرد بوجود المتابع أو الشاهد، وال لم يوجد من وجه تحقق فيه التفرد المطلق.

مظان الأفراد من الأحاديث :

۱ - صنف فى الأفراد كل من الدارقطنى وابن شاهين وغيرهما، ومن أوسع الكتب فى ذلك : «الأفراد» للدارقطنى، وصفه الكتانى بقوله: كتاب حافل فى مائة جزء حديثية (۱۹).

۲ - سنن الترمذى، ويقال إن التضرد فيه تفرد نسبى، ولكن ابن حجر ذكر أن فيه نسبة كبيرة من التفرد المطلق.

٣ - مستند البزار، والمعجم الأوسط والصغير للطبراني.

٤ - صنف أبو داود: السنن التي تفرد بكل
 سنة منها أهل بلد.

والله أعلم.

أ. د/ مصطفى محمد أبو عمارة

مراجع الاستزادة:

- (١) مقدمة ابن المبلاح.
- (٢) معرفة علوم الحديث للحاكم.
 - (٣) نزهة النظر لابن حجر.
 - ر٤) فتح المغيث للسخاوي.
 - (٥) تدریب الراوی للسیوطی،
 - (٦) توميع الأفكار للصنعائي.
- (٧) شرح علل الحديث لابن رجب.
- (A) حاشية الأجهوري على شرح الزرقائي.

الهوامش:

١) سورة مريم، آية (٨٠)

- (٢) سورة مريم آية (٩٥)
- (٢) سورة الأسياء، أية (٨٩).
- (٤) فتح المعيث للسخاوي. ٢٣٢/١
- (٥) مقدمة ابن المبلاح، ص ٧٩،
- (٦) منجيح لبخاري، كتاب العلق، حديث (٢٥٢٥). وصحيح مصلم، كتاب العلق. حديث (٢٥٠١).
- (٧) صحيح البخاري، كتاب المفازي، حديث (٤٣٢٥).و صحيح مسلم، كتاب الجهاد والسير، حديث (١٧٧٨).
 - (A) انظر: صعيع مسلم، كتاب الأيمان، حديث (١٦٤٧).
 - (٩) سنن الترمذي، كتاب انطهارة، حديث (٧).
- (١٠) صحيح مسلم، كتاب صلاة العيدين، حديث (٨٩١). وسمن الترمذي، كتاب العيدين، حديث (٢٢٥). وسمن أبي داود، كتاب الصلاة، حديث (١١٥٤).
 - (١١) سان الدارقطني، كتاب الميدين، حديث (١١)،
 - (١٢) سنن أبي داود، كتاب الصلاة، حديث (٨١٨).
 - (١٣) صعيح مسلم، كتاب الجنائز، حديث (١٧٢)٠
- (١٤) سنن أبي دود، كتاب الأطعمة، حديث (٣٧٤٤). وسنن الترمذي كتاب النكاح، حديث (١١٠١). وسنن ابن ماجة، كتاب النكاح، حديث (١٩٠٩) واسمان الكبرى للنسائي، كتاب الوليمة، حديث (٦٦٠١)،
 - (١٥) لاقترح، ص ١٩٩، فتح المنيث للسخاوي ٢٥٨/١.
 - (١٦) سورة اسِقرة، آية (١٩).
 - (١٧) سنن ابن ماجة، كتاب الأطممة، حديث (٣٣٣٠)، والسنن الكبرى للنسائي، كتاب الأطعمة، حديث (٢٧٢٤)،
 - (۱۸) نظر : نزهة النظر، ص ۲۷، ۲۸.
 - (١٩) الرسالة المستطرقة، ص ٨٥.

الأقران من الرواة والمحدثين

۱ – الأقران جمع مفرده قرين، وهو مأخوذ من الاقتران الذي يعنى اجتماع شيئين أو أشياء في معنى من المعاني، يقال: فلان قرين فلان: أي مثله في العلم أو الصنعة أو أي شيء من أحواله،

ورواية الأقران في اصطلاح المحدثين تعنى: اجتماع رواة متقاربين في السن والإسناد في حديث واحد؛ واكتفى الحاكم بالمقاربة في السند وإن تفاوتت الأسنان(١).

وذكر ابن حجر: أنه إذا تشارك الراوى ومن روى عنه فى أمر من الأمور المتعلقة بالرواية مثل السند واللقاء، وهو الأخذ عن المشايخ، فهو النوع الذى يقال له: رواية الأقران، لأنه حينئذ يكون راويًا عن قرينه (٢).

فأنت ترى أن ابن حجر اكتفى بحصول المقارنة في السن دون الإسناد، بينما الحاكم اكتفى بالتقارب في الإسناد.

• وفائدة هذا النوع : هو مزيد أمن لطالب العلم حتى لا يتوهم أن في الإسناد زيادة راوٍ أو أكثر، حيث يظن أن أحد القرينين أو الأقران مزيد على سبيل الخطأ في سند

الحديث، أو إبدال الواو بعن إن كان السند مرويًا بالعنعنة.

- ومثال ذلك؛ أن يروى الليث بن سعد عن مالك بن أنس وهما قرينان عن الزهرى، فيظن الطالب أن قوله عن مالك زائدة، والأصل: روى الليث عن الزهرى: أو يتوهم أن السند عبارة عن: روى الليث ومالك وأن (عن) خطأ.
- وكرواية الأعمش عن التيمى ـ وهما قرينان.
- وقد يجتمع جماعة من الأقران في حديث واحد مثل رواية أحمد بن حنبل عن أبي خيثمة زهير بن حرب، عن يحيى بن معين، عن على بن المديني عن عبيد الله بن معاذ عن أبيه عن شعبة عن أبي بكر بن حفص عن أبي سلمة عن عائشة ـ رضى الله عنها ـ قالت: «كن أزواج النبي على يأخذن من شعورهن حتى يكون كالوفرة»(٢). فأحمد وأبو خيثمة ويحيى وعلى بن المديني وعبيد الله بن معاذ كلهم أقران، وباقي السند ليس بأقران.

٢ – أقسام رواية الأقران :

تنقسم رواية الأقران إلى قسمين:

القسم الأول: إذا روى كل من القرينين عن الآخر، فيسمى هذا النوع بالمدبج ـ بضم الميم وفتح الدال المهملة وتشديد الموحدة آخره جيم (1) وسمى بذلك أخذًا من ديباجتى الوجه وهما الخدان فإنهما متساويان ومتقابلان يكون أحدهما مقابلاً للآخر ومحاذيًا له، وقد يكون ذلك بواسطة، أو بغير واسطة.

ونبدأ بغير الواسطة :

مثال ذلك فى الصحابة: رواية أبى هريرة عن عائشة، ورواية عائشة عن أبى هريرة - رضى الله عنهما - .

ومشال ذلك فى التابعين: رواية الزهرى عن أبى الزبير، ورواية أبى الزبير عن الزهرى، ورواية أبى الزبير عن الزهرى، ورواية الزهرى عن عصر بن عبد العزيز، ورواية عمر بن عبد العزيز عن الزهرى.

ومثال ذلك في أتباع التابعين: رواية مالك عن الأوزاعي، ورواية الأوزاعي عنه.

ومثال ذلك في تبع الأتباع: رواية أحمد عن على على عن المديني، ورواية ابن المديني عنه (٥).

ومـثـال ذلك بواسطة : رواية الليث عن يزيد بن الهـاد عن مـالك، ورواية مـالك عن يزيد عن الليث،

القسم الثاني: وهو أن يروى أحد

القرينين عن الآخر، دون أن يروى الآخر عنه، وهذا يسمى غير مدبع. أو بتعبير آخر: انفراد أحد القرينين عن الآخر، وعدم الوقوف على رواية الآخر عنه،

مثال ذلك: رواية سليمان التيمى عن مسعر (وهما قرينان) ولا يعرف أهل العلم لمسعر رواية عن التيمى، واعترض على ذلك بأن مسعرًا روى عن التيمى فيما ذكر الدارقطنى في كتابه،

ومثال آخر: رواية زائدة بن قدامة، عن زهير بن معاوية، ولا يعلم لزهير رواية عنه^(١).

فائدتان:

۱ – قد يجتمع أربعة من الصحابة في نسق واحد مثل حديث رواه ابن المسيب عن ابن عمر عن عمر عن عثمان عن أبي بكر - رضي الله عنهما : «ما نجاة هذا الأمرى").

وبعض ذلك في الصحيحين.

وقد يجتمع أربعة من التابعين في نسق واحد مثل: رواية الليث عن يحيى بن سعيد عن سعد بن إبراهيم عن نافع بن جبير بن مطعم عن عروة بن المفيرة بن شعبة عن أبيه لحديث: «اتبعت النبي بَيْرُ بإداوة...،(^).

٢ - صنف الدارقطنى كتابًا حاف لاً في
 المدبّج، وفي غير المدبج، وصنف أبو الشيخ
 ابن حبان الأصفهائي، وصنف ابن حجر في

النوعين السابقين مصنفين: الأول: «التعريج على التدبيج»، والتاني: «الأفنان في رواية الأقسران» ويسمى أيضًا: «المضرج على المدبج»(١).

والله أعلم.

كل أقران تدبيجًا.

تنبيه:

من خلال ما سبق يتبين لك العلاقة بين

أ. د/ مصطفى محمد أبو عمارة

رواية الأقران والمدبّج، وأن بينهما عمومًا

وخصوصًا مطلقًا، فكل تدبيج أقران، وليس

الهوامش :

- (١) انظر: معرفة عنوم لحديث، ص ٢٦٦ ٢٧٢.
 - (٣) انظر ؛ نزهة النظر، لابن حجر ص ٦٠.
 - (٢) صعيح مسلم، كتاب الحيض حديث . ٢٢٠.
- (٤) ومن هنا فإن المدع هو رواية القرينين المتقاربين في السس و لإسناد احدهما عن الأخر.
- (٥) وهي المتأخرين، المرى والمرزالي، وابن حجر والتقي القاسي، هكل واحد يروى عن الآخر. وأول من مسمى هذا النوع مديجًا: الدارقطني، أشار إلى ذلك الدراقي وقال: الظاهر أنه سُمّى به تحسيه لأبه بعة المُزَيِّن، والرواية كذلك إنها تقع لنكتة يعدل فيها عن العلو إلى المداواة أو النزول... إلح. انظر، فتح المفيث للسخاوي ١٩٩/٤، والتقييد للعراقي، ص ٣٢٤.
 - (۱) انظر: تدریب الراوی ۷۱۹/۲.
 - (٧) مسئد البزار ١/١٥، ومسند أحمد ١/١.
 - (٨) صحيح البخاري كتاب موضوء حديث : ٢٠٢، وصحيح مسم. كتب مطهارة. حديث : ٢٧٤.
 - (٩) انظر: فتح المفيث ١٦٩/٤.

أقسام الحديث باعتبار من يضاف إليه (المرفوع ـ الموقوف ـ المقطوع)

لقد كان من ثمار خدمة علماء الحديث لسنة رسول الله ورضي أن بحثوا أموراً تتعلق بالمتن، باعتبار أنه الثمرة العملية من وراء هذا الجهد المبارك، وهو الذي يتم على ضوئه معرفة الأحكام الشرعية من حلال أو حرام، فنظروا إلى الحديث باعتبار قائله أو باعتبار من أضيف إليه النص فقسموه إلى ثلاثة أقسام: مرفوع، وموقوف، ومقطوع.

أولاً: الحديث المرفوع: أما عن معناه من حيث اللغة فقد تكرر ذكر الرفع في القرآن والسنة، وجرى على لسان العرب وأريد به معاني متعددة، من ذلك:

- تعلية الشيء عن مقره، قال تعالى: ﴿ورفعنا فوقكم الطور﴾(١).

وتقول: رفعت البنيان: أي طوّلته وأعليته.

- بحمل معنى القرب، قال تعالى: ﴿وفرش مرفوعة﴾(٢).
- يراد به معنى القبول، قال تعالى: ﴿والعملِ الصالح يرفعه﴾(٢).

- الإعلام بالشيء تقول: رضعت الأمر إلى المسئول: أي أعلمته.

وجميع هذه المعانى وغيرها قد تكون فى المحسوسات، ويتمثل ذلك فى الحركة والانتقال، وقد تكون فى المعقولات والمعانى ومعناه بحسب ما يقتضى المقام.

معنى المرفوع اصطلاحًا: أصح ما قيل في تعريفه: إنه كل قول، أو فعل، أو تقرير أو وصف خِلِقى أو خُلقى، أضيف إلى النبى ﷺ، سواء أضافه إليه صحابى، أو تابعى أو من بعدهما من القرون المتأخرة، سواء اتصل الإسناد أو لا(٤).

من خلال هذا التعريف يتبين لنا الآتى:

أ - أنه لا يشترط أن يكون الرافع للحديث صحابيًا، بل قد يكون تابعيًا أو من بعده، حتى إنه يدخل فيه قبول المصنفين في القبرون المتأخرة، قال: قال رسول الله على كذا، لأن العبرة هي إضافة القول أو الفعل أو التقرير أو الهم إلى النبي على وحده.

ب - أنه لا يشترط في المرفوع اتصال السند، في شمل المتصل والمرسل والمنقطع والمعند سواء والمسند سواء والانقطاع والاتصال يدخلان عليهما جميعًا.

رأى الخطيب البغدادى (ت ٤٦٣هـ): ولكن الخطيب البغدادى يرى أن المرفوع: هو ما أخبر فيه الصحابى عن قول الرسول على أو فعله (٥).

وعليه فلو قال سعيد بن المسيب أو الحسن البصرى أو غيرهما من التابعين فمن بعدهم قال رسول الله والله والله مرفوعًا، لأن الذي رفعه تابعي وليس بصحابي.

والرأى الأصح: تعميم الحكم، ويحمل كلام الخطيب على أنه خرج مخرج الغالب، أو أنه ذكره على سبيل المثال لا على سبيل التقعيد.

وعلى هذا يلتقى تعريف الخطيب مع التعريف الذي سقناه أولاً.

صيغ الرفع: للحديث المرفوع صيغ نرتبها فيما يلي:

أ – أن يقول الصحابى: سمعت رسول الله على يقول كذا، أو حدثنى، أو أنبأنى بكذا، أو سمعناه على يقول كذا. فهذا كله سواء، وهو الأصل في الرواية لعدم احتمال الواسطة.

ومن أمشلة تلك الصبيغ: ما ورد في

ومن هذا القبيل قول أبى شريح الخزاعى ومن هذا القبيل قول أبى شريح الخزاعى والمناف الفد من يوم الفتح، سمعته أذناى ووعاه قلبى وأبصرته عيناى حين تكلم به.. (٧).

- ويدخل في تلك الصييخة أن ينسب الصحابي إلى رسول الله عَنْ فعلاً، مثل ما رواه مسلم بسنده إلى عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ـ قال: «كان رسول الله عنهما يا السير جمع بين المغرب والعشاء»(^).

أو «أن رسول الله ﷺ كان يضبل الهدية ويثيب عليها (٩).

ان تلك الصيغة (قال، وعن) تشعر بأن الصحابى سمع الرسول وَ الله في ظاهر الحال.

٢ – ولعدم تدليس الصحابة، فإذا قال الصحابى: قال رسول الله والتي تشعر ظاهرًا بالسماع المباشر، فإن كان قد سمع بواسطة لاعتبر ذلك تلبيسًا على الناس وتدليسًا، والصحابة لا يفعلون ذلك.

نعم هذه الصيغة أقل في القوة من صيغة سمعت أو حدثنا، لاحتمال الواسطة، لأن كلمة (قال...) مجرد إسناد القول إلى قائله، وهذا أعم من أن يكون بواسطته أو بدونها، ومن هنا ذهب القاضى أبو بكر الباقلاني إلى أن قول الصحابي العدل؛ قال رسول الله على سماعه، بل مجرد احتمال.

وقد وجدت بعض الأحاديث التي رواها بعض الصحابة بصيغة قال رسول الله، ولم يسمعوها من رسول الله ولله عنه مثل رواية أبي هريرة ووقع لمن رسول الله وقي لحديث: «من أصبح جنبًا فلا صوم له»(۱۱). ورواية ابن عباس ـ رضى الله عنه ـــمــا ـ لحـــدیث : «إنما الریا في النسيئة»(۱۱). ولما سئلا عن حدیثیهما : بینا ممن سمعاه.

والذى عليه جمهور العلماء أن تلك الصيغة تشعر بالسماع ظاهرًا، وغاية ما يمكن أن يكون الصحابى قد سمع الحديث من صحابى آخر، وهم جميعًا عدول.

ج - ومن صيغ الرفع أن يقسول الصحابي: أمر رسول الله ﷺ بكذا، ونهي

عن كذا، مثل قول عائشة ـ رضى الله عنها: «أمر رسول الله على الدور وأن تنظف وتطيب»(١٢).

ومثل: «نهى النبى ﷺ عن كل ذى ناب من السباع»(١٢).

د - المرتبة الرابعة من صيغ الرفع: أن يقول الصحابى: أمرنا بكذا أو نهينا عن كذا بالبناء للمجهول،

مـثل قـول أم عطيـة ـ رضى الله عنهـ ا «أمرنا أن نخرج إلى العيدين العواتق وذوات الخدور»(١٤).

وقولها: «نهينا عن اتباع الجنائز، ولم يعزم علينا»^(١٥).

وحديث: «أمر بلال أن يشفع الأذان»^(١٦).

ه - المرتبة الخامسة من صيغ الرفع: قول الصحابى: من السنة كذا، أو مضت السنة بكذا، أو جرت السنة بكذا.

مثل قول على رَخِيْنَة: «من السنة وضع الكف على الكف في الصلاة تحت السرة»(١٧).

وللعلماء خلاف حول تلك الصيفة، فأكثرهم يرى أنها تأخذ حكم الرفع، وذهب أبو بكر الرازى وابن حزم إلى أنها تضيد الوقف، ولكل وجهته.

و - المرتبة السادسة: قول الصحابى: كنا نفعل كذا، أو كانوا يضعلون كذا، أو كنا نقول كذا. فإن أضيفت إلى زمن الرسول عَلَيْ فلها حكم الرفع، وإلا فقد اختلف فيما سواه مثل: قول جابر رَبِّ عَنْ الْعزل والقرآن ينزل الله (١٨).

وقول عائشة ـ رضى الله عنها: «كانوا لا يقطعون في الشيء التافه»^(١٩).

ز - ومن صيغ الرفع: تفسير الصحابى
 لآية من القرآن، وفيها خلاف بين العلماء.

ح - ومن صبغ الرفع: أن يقول التابعى
 بعد ذكر الصحابى: يرفعه، أو ينميه، أو يبلغ
 به النبى ﷺ، أو مرفوعًا، أو بسنده.

مثل: قول الأعرج عن أبى هريرة وَ الله يبلغ بيلغ به النبى وَ الناس تبع لقريش في هذا الشأن...»(٢٠) الحديث.

مصادر الحديث المرفوع: من أهم الكتب التى تحتوى على الحديث المرفوع: صحيح البخارى، وصحيح على الحديث المرفوع: صحيح البخارى، وصحيح مسلم، والسنن الأربعة (أبو داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه)، وسنن الدارمي، ومسند أحمد، ومسند الطيالسي، وسنن البيهقي، وغيرها كثير،

ثانياً: الحديث الموقوف:

الوقف في اللغة: الحبس والمنع، وهو ضد الحركة.

واصطلاحاً: ما يروى عن الصحابة من أقوالهم وأفعالهم ونحوهما، فيوقف عليهم ولا يتجاوز به إلى رسول الله عليه (٢١).

زاد بعضهم: وخلاعن قرينة تدل على رفعه(٢٢).

ومن القرائن التى تجعل الموقوف فى حكم المرفوع: قول الصحابى: من السنة كذا، أو سنة أبى القاسم، أو أمرنا بكذا، أو يكون القول أو الفعل الصادر من الصحابى مما لا مجال للرأى فيه، أو يكون متعلقًا بأسباب نزول الآيات.

أنواع الحديث الموقوف :

۱ - منه ما هو موصول الإسناد: أى بسند
 متصل إلى التابعى ثم يقول: إن الصحابى
 يقول كذا، أو كان يفعل كذا.

مثال ذلك: ما رواه البخارى فى صحيحه بسنده إلى أبى جمرة قال: «سألت ابن عباس ـ رضى الله عنهما ـ عن المتعة فأمرنى بها، وسألته عن الهدى فقال: فيها جزور أو بقرة أو شرك فى دم»(٢٣).

٢ - قد يروى الحديث إلى الصحابى بلا
 اتصال فيكون موقوفًا غير موصول.

مثال ذلك: ما رواه مالك فى «موطئه» عن نافع: أن عمر مَرَقَّهُ كتب إلى عماله: «إن أهم أمركم عندى الصلاة، فمن حفظها وحافظ عليها حفظ دينه، ومن ضيعها فهو لما سواها أضيع» إلخ(٢٤).

فهذا موقوف باعتبار أنه من كلام عمر، ومنقطع؛ لأن نافعًا لم يلق عُمرًا؛ ولم يُذكر عمر وي عنه نافع. وبينهما في الروايات عبد الله بن عمر – رضى الله عنهما. وينظر تحفة التحصيل لأبي زرعة ابن العراقي / ترجمة (١٠٩٥).

رأى الحاكم: وللحاكم رأيه الخاص في الموقوف، فهو يرى أن الحديث الموقوف يشترط فيه عدم الانقطاع إلى الصحابي.

وهذا شرط لم يوافقه أحد عليه - كما قال الحافظ ابن حجر،

٣ -- ومن أنواع الموقوف: أن يكون الحديث موصول السند في الأصل، إلا أن أحد رواته لم يرفعه، وهو أحد نوعى المعضل.

وذكر الموقوف بالإطلاق ينصرف إلى الموقوف على الصحابى، فإن أريد غيره لابد وأن يقيد، فيقال: حديث موقوف على عطاء أو على طاووس مثلاً.

ومن هنا فيجوز فى حق التابعين ومن بعدهم تسمية كلامهم: حديثًا موقوفًا مع التقييد، فيقال: هذا حديث موقوف على الشافعي مثلاً.

بين الخبر والأثر؛ وهناك خلاف للعلماء حول الحديث الموقوف هل يسمى خبرًا أو أثرًا؟ يرى بعض الفقهاء أن ما جاء عن النبى

وَاللَّهُ اللَّهُ الخبر، وما جاء عن الصحابة يسمى أثرًا. (راجع مصطلح الخبر والأثر).

واستحسن بعضهم هذه التضرقة، لأن التضاوت في المراتب يقتضى التضاوت في المترتب عليها، فيقال لما نسب إلى صاحب الشرع محمد عليها: الخبر؛ ولما ثبت عن الصحاء: الأثر، ولكلام العلماء: القول والمذهب،

والبيهقى حين سمًّى كتابه (معرفة السنن والآثار) راعى هذا المعنى وهو يشمل القسمين.

وذهب بعض المحدثين إلى إطلاق (الأثر) على المرفوع، ومن هؤلاء:

الطحاوى المتوفى سنة ٣٢١هـ فى كتابيه (شرح معانى الآثار) و (مشكل الآثار) جمع في سبة المرفوع والموقوف، ومن قبله الطبرى المتوفى سنة ٣١٠هـ فى كتابه (تهذيب الآثار).

حكم الحديث الموقوف: الحديث الموقوف من حيث الحكم عليه على نوعين:

ا - إذا كان القول أو الضعل المنسوب إلى الصحابى لا مجال فيه للاجتهاد، وأن مثله لا يقال من قبل الرأى، فمثل هذا يحكم له بأنه موقوف لفظًا مرفوع حكمًا وهو حجة.

مثال ذلك: قول ابن مسعود وَالله موقوفًا عليه: «من أتى ساحراً أو كاهناً - وفى رواية - أو عرافاً - فسأله فصدقه بما يقول فقد كفر بما أنزل على محمد»(٥٠).

فسمت فل هذا لا يقال عن طريق الرأى الشخصى لعبد الله بن مسعود والله ولا يتصور أنه اجتهاد منه، ويرى ابن حزم أن كلام الصحابى لا يعتبر مرفوعًا، لاحتمال أن يكون كلامه من حديث أهل الكتاب.

ب - ما يحتمل أنه صدر من الصحابى
 على سبيل الرأى والاجتهاد، فهناك خلاف
 فى مثل هذا النوع هل يعتبر حجة أو لا؟

- يرى مـــالك وبعض الأحناف أن قــول
 الصحابى مطلقًا حجة.
- الجديد من منهب الشافعي وعامة المتكلمين ـ وعن أحمد ما يدل عليه: أنه ليس بحجة، وهو رأى الأشاعرة والمتكلمين.

والأصح: أنه إن كانت معه قرينة تدل على رفعه فإنه يكون حجة بلا خلاف.

أما إذا تجرد عن قرينة الرفع وثبت أنه من اجتهاد الصحابى:

- أن قول الصحابى إذا خالف القياس فهو حجة.
- وقيل: الحجة في قول الخلفاء الراشدين فقط، وقيل غير ذلك،

ثالثاً: الحديث المقطوع:

القطع في اللغة: الإبانة وهصل أجزاء الشيء الواحد.

واصطلاحًا: ما أضيف إلى التابعي فمن بعده قولاً له أو فعلاً أو تقريراً، سواء كان متصلاً أو منقطعاً، وخلا عن قرينة تدل على رفعه أو وقفه.

الفرق بين المقطوع والمنقطع: (راجع مصطلح المنقطع): جاء على لسان الشافعي والطبراني وبعض المتقدمين تسمية المقطوع بالمنقطع، ولكن هذا قبل أن يشيع الاصطلاح القائم على التفرقة بينهما، والذي يتلخص في أن وصف الحديث بأنه منقطع إنما يقصد به وصف السند، والمقطوع من أوصاف المتن.

أمثلة للحديث المقطوع:

١ - قول ابن سيرين: «إن هذا العلم دين
 فانظروا عمن تأخذون عنه دينكم»(٢٦).

۲ – قال سفيان الثورى: «لا يستحلف بالمصحف، من أدى شيئا قبل منه، وهم مؤتمنون على زكاتهم، كما يؤتمنون على صلاتهم» (۲۷).

حكم الحديث المقطوع:

۱ - ورد عن أبى حنيفة قوله: «ما جاء عن الرسول رضي فعلى العين والرأس، وما جاء عن

الصحابة تخيرنا، وما جاء عن التابعين فهم رجال ونحن رجال».

ومن هنا ذهب بعض العلماء إلى عدم الاحتجاج بالحديث المقطوع في شيء من الأحكام الشرعية إلا إذا احتفت به قرينة تفيد رفعه أو وقفه فيحتج به.

٢ - ذهب بعض الفقهاء إلى أن فتوى

التابعين وأقوالهم إن ظهرت في زمن الصحابة ولم ينكروها كانت حجة، وإلا فلا.

٣ - وذهب المحدثون إلى أن الحديث
 المقطوع يكون حجة إذا لم يكن للرأى فيه
 مجال، ولا للاجتهاد فيه مدخل،

والله أعلم

أ. د/ مصطفى محمد أبو عمارة

الهوامش.

- (١) سورة المقرة، آية ٦٣.
- (٢) سيورة الواقعة. آيه ٣٤.
- (۲) سورة عاطر، اية ١٠.
- (٤) فتح المغيث لسنحاوي ١١٨/١،. ومقدمة ابن الصلاح، ص ٤٥.
 - (٥) انظر، الكفاية في علم الرواية، ص ٥٨ -
- (١) أحرجه سخاري في كتاب الحرث والمزارعة، باب اقتناء الكلب للحرث ١/٥، حديث رقم ٢٢٢٢.
 - (٧) تحرجه البحاري في كتاب العلم، باب ليبلغ العلم الشاهد الغائب ٢٦٢/١، حديث رقم ١٠٤٠.
- (٨) صحيح مسم، كتاب صلاة السافرين، باب جواز الجمع بين الصلاتين في السفر، حديث رقم ٧٠٢.
 - (٩) منحيح البخاري، كتاب الهبة وفضلها، باب المكافأة في الهبة، حديث رقم ٢٥٨٥.
 - (١٠) مسند أحمد ٢٤٨/٢، وموطأ مالك، كتاب الصيام، حديث ٦٤٢.
 - (١١) صحيح مسلم. كتاب المساقاة، حديث ١٥٩٦، وسنن الترمذي، كتاب البيوع، حديث : ١٧٤١.
 - (١٢) سنن الترمذي، كتاب الجمعة، حديث : ٥٩٤، وسنن أبي داود، كتاب الصلاة، حديث : ٥٥٥.
 - (١٣) صعيع البخاري، كتاب النبائح والعبيد، حديث: ٥٥٢٧-
- (١٤) صبعيح لبخاري. كتاب الصلاة. حديث : ٢٥١، وصعيع مسلم، كتاب صلاة الميدين، حديث : ٨٩٠.
 - (١٥) صنعيح البخاري. كتاب الجثائز. حديث : ١٢٧٨، وصنعيج مسلم. كتاب الجنائز. حديث : ٩٣٨.
- (١٦) صحيح البغاري، كتاب الأذان، حديث : ٦٠٣، ٢٠٥، ٢٠١، ٢٠١، وصحيح مسلم، كتاب الصلاة، حديث : ٣٧٨.
 - (١٧) سنن أبي داود، كتاب الصيلاة، حديث : ٧٥٦،
 - (١٨) صعيح البخاري، كتاب النكاح، حديث : ٥٢٠٩، وصعيع مسلم. كتاب النكاح. حديث : ١٤٤٠.
- (١٩) أخرجه ابن أبي شبية في مصنفه، كتاب الحدود، باب من قال: لا تقطع في أقل من عشرة دراهم ٢٨١٠٥، حديث رقم ٢٨١٠٥.
 - (٢٠) صعيع البخاري. كتاب المناقب، حديث : ٢٤٩٦، وصعيع مسلم. كتاب الإمارة. حديث : ١٨١٨.
 - (٢١) مقدمة ابن الصلاح، ص ٤٦.
 - (٢٢) فتح المغيث فلسخاوي ١٢٣/١، وتوضيح الأفكار ١٢٣/١.
 - (٢٣) صعيع البخاري، كتاب الحج، حديث : ١٦٨٨.
 - (٢٤) موطأ مالك، كتاب الصملاة، حديث : ٦.
 - (٢٥) المجم الأوسط، للطيراني ١٢٢/٢، حديث : ١٤٥٣،
 - (٢٦) منجيح مسلم، المقدمة.
 - (٣٧) أحرجه عبد الرزاق في مستقه، ٤/-١٥٠،

أقسام الحديث باعتبار وصوله إلينا

ينقسم الحديث باعتبار وصوله إلينا إلى: غريب، وعزيز، ومشهور، ومستفيض، ومتواتر. وهذا التقسيم بناء على عدد رواة الحديث في طبقاته.

فالغريب: ما تفرد به راو في طبقة أو أكثر، سواء كان التفرد بالحديث كله إسنادًا ومستنًا، أو كسان التسفسرد بزيادة في المتن أو الاسناد.

ومشال ذلك حديث: «إنما الأعمال بالنيات..» فهذا تفرد به عمر بن الخطاب وقفرد به عن عمر عمر عمر عمر عمر علقمة من وقاص الليثى، وتفرد به عن علقمة محمد بن إبراهيم، وتفرد به عن محمد بن إبراهيم يحيى بن سعيد، ثم كثر رواته عن يحيى فرواه عنه مائتان وخمسون راويًا.

وهذا الحديث وإن روى عن غير عمر بن الخطاب رَبِيْكَ، وجاء من غير هذا الطريق، ولا أنه لم يصح إلا من هذا الطريق، ولا عبرة بغير الصحيح، ومن هنا كان التضرد، وكان الحديث غريبًا في أول إسناده.

وهذا الحديث الغرابة هيه هي أربع طبقات

من طبقات إسناده، وهو حديث صحيح أخرجه البخارى في عدة مواطن من صحيحه(١).

ومشال الغرابة فى المتن: أن يروى كلمة زائدة فى المتن ينفرد بها عمن سواه ممن شاركه فى الرواية، ومثاله كثير.

والعزيز: ما رواه اثنان في طبقة ولم يَقلِّ عن ذلك في بقية الطبقات، وإنما قد يزيد.

ومثاله: حديث : «لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من والده وولده»(٢).

والشهور: ما لم يقل رواته عن ثلاثة في كل طبقة

والمستضيض: ما رواه أكثر من ثلاثة في كل طبقة، وقد يطلق بمعنى المشهور، ثم إن الشهرة قد تكون عامة بين المحدثين وغيرهم، كحديث: «المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده»(١) أو عند طائفة مخصوصة كحديث «رفع عن أمتى الخطأ والنسيان وما الستكرهوا عليه»(١) فهو مشهور عند الأصوليين.

وهذه الأقسام: الغريب، والعزيز، والمشهور،

والمستفيض لا تلازم بينها ويين الصحة أو الضعف، فهذا تقسيم باعتبار عدد الرواة، وقد يكون الحديث غريبًا وصحيحًا كما في حديث عمر بن الخطاب رَوْقُ عن رسول الله ﷺ «إنما الأعمال بالنيات» فعلى الرغم من وقوع الغرابة في أربع طبقات من إسناده إلا أنه صحيح، وقد يكون غريبًا ضعيفًا أو موضوعًا، وكذلك العزيز والمشهور، قد يكون كل منهما صحيحًا وقد يكون غير ذلك.

والمتمواتر: ما رواه جمع يحيل العقل تواطؤهم على الكذب عن مثلهم إلى منتهاه وكان مستند إخبارهم الحس. وهو مصطلح الأصوليين، والمحدثون يعتبرونه نوعًا من المشهور، ويضعون شرطًا زائداً، وهو أن يكون

الرواة مسلمين، ويعتبرونه مضيداً العلم الضروري. ويذكرون له نماذج للتواتر اللفظي، ونماذج للتواتر المعنوى.

ومثال التواتر اللفظى حديث : «من كذب على متعمداً فليتبوأ مقعده من النار»^(ه).

اليدين في الدعاء فقد تواترت الأحاديث بهذا المنيء

• من المؤلفات في المتواتر:

كتاب «الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة» للسيوطي، وهو مطبوع متداول،

أ.د/ عيد المهدى عبد القادر عبد الهادى

الهوامش :

⁽١) منجيح البخاري، كتاب يدء الوخي، حديث : ١٠

⁽٢) صحيح البخاري. كتاب الإيمان، حديث ١٤.

⁽٢) صعيع البغاري، كتاب الإيمان، حديث ١٠، وكتاب الرقاق، حديث : ٦٤٨٤.

⁽٤) المعجم الأوسط. للطيراني ١٦١/٨ حديث : ٨٢٧٢.

⁽٥) صحيح البحاري، كنات العلم، حديث ، ١٠٧، ١٠٠، وكتاب الجنائز، حديث : ١٢٩١، وكتاب أحاديث الأنبياء، حديث ٢٤٦١، وكتات الأدت. حديث : ١١٩٧، وصعيح مسلم، المقدمة. حديث : ٣، ٤، وكتاب الزهد والرقائق. حديث : ٢٠٠٤.

أقسام الحديث من حيث القبول والرد

۱ - لعلماء الحديث أيادى بيضاء على السنة النبوية تمثلت فى تقعيد القواعد وإرساء المنهج العلمى الذى يتم على ضوئه تمييز الطيب من الخبيث، والصحيح من الضعيف، وترتب على ذلك تقسيم الحديث النبوى من حيث القبول والرد إلى أربعة أقسام: صحيح، وحسن، وضعيف، وموضوع، وكل قسم من هذه الأقسام يتنوع أنواعًا.

وهذا التقسيم إنما هو باعتبار رواة الحديث، فإذا سلم رواته من الضعف كان صحيحًا أو حسنًا وهو ما يسمى بالحديث المقبول، وإن أصاب أحد رواته وهن كان ضعيفًا، وإنما كان هذا التقسيم باعتبار الرواة، لأن من المعلوم أن آفة الخبر راويه.

ومن هنا فإن المراد بالمقبول: ما يحتج به ويلزم من بلغه العمل به وبأحكامه التي يمكن أن تستنبط منه، ولكن بشرط أن لا يكون منسوخًا.

والمراد بالمردود: الحديث الذي لا يحتج به، ولا يعمل بمقتضى الأحكام التي تستتبط منه.

٢ - ولقد اختلفت وجهة نظر العلماء إلى

تقسيم الحديث من زاوية القبول والرد هل القسمة ثلاثية بمعنى أنه ينقسم إلى صحيح وحسن وضعيف، وهذا التقسيم منهم مبنى على أن الحديث الحسن قسيم لكل من الصحيح والضعيف وليس مندرجًا تحت أيًّ من القسمين المذكورين.

وممن ذهب إلى هذا التقسيم: الترمذى في جامعه، والخطابي في معالم السنن⁽¹⁾. وتبعهما على ذلك ابن الصلاح في مقدمته (٢).

وهذا الفريق لم يدخل الموضوع في هذا التقسيم باعتبار أنه ليس بحديث حقيقة من حيث الاصطلاح بل بزعم واضعه: أو هو داخل في الضعيف باعتبار أنه شر الضعيف وأقبحه.

ولكن الأصبح والذى جرى عليه المحدثون أن الضعيف نوع، والموضوع نوع آخر.

وذهب آخرون إلى أن الحديث ينقسم إلى قسمة ثنائية فقط وهى: صحيح، وضعيف، وهذا باعتبار أن الحسن داخل ضمن الصحيح تارة، أو ضمن الضعيف تارة أخرى.

وممن مال إلى هذا التقسيم : ابن كشير

حيث قال وهو يعترض على القسمة الثلاثية: إن كان بالنسبة إلى ما في نفس الأمر فليس الا صحيح وضعيف، وإن كان بالنسبة إلى اصطلاح المحدثين فالحديث ينقسم عندهم إلى أكثر من ذلك(٢).

وعمومًا فإن الأمر استقر على القسمة الشلاثية، وهو ما سار عليه ابن الصلاح والنووى والعراقى وابن حجر والسيوطى وغيرهم فى تآليفهم، ولا عبرة بالاختلاف السابق بعد الاتفاق، ولا شك أن الأنواع الثلاثة تشمل كل ما يتوقف عليه القبول والرد.

فإن اشتمل من صفات القبول على أعلاها كان صحيحًا، فإن خفت صفات القبول كان حسنًا، وإلا كان ضعيفًا.

ومن هنا فلسنا في حاجة إلى القول بأن الترمذي هو الذي ذكر القسمة الثلاثية وأكثر منها في جامعه، أو أن الخطابي حكى هذا التقسيم عن أهل الحديث وهو إمام ثقة؛ أو أن هذا التقسيم موجود في كلام الشافعي ومن بعده البخاري، كل هذا وغيره يجعلنا نعتمد هذا التقسيم في القبول والرد، وباعتبار ما استقر عليه الاصطلاح.

٣ - أقسام الحديث المقبول: ينقسم إجمالاً إلى: صحيح، وحسن، ثم تفصيلاً ينقسم إلى أربعة أقسام:

صحيح لذاته، صحيح لفيره، حسن لذاته، حسن لفيره،

النوع الأول: الصحيح، وهو قسمان:

أ - الصحيح لذاته: وهو المراد عند
 الإطلاق، فإذا قيل: حديث صحيح. انصرف
 إلى أعلى درجات الصحة وهو الصحيح
 لذاته.

معناه لغة؛ كلمة صحيح على زنة فعيل ماخوذة من الصحة بمعنى ذهاب العيب والبراءة من السقم، فالصحة خلاف المرض؛ والصحة حقيقة في الأجسام ثم استعيرت للمعانى.

وكلمة (لذاته) أى فى ذاته، أى لا يحتاج إلى عوامل أو قرائن خارجية تشهد بصحته، فصحته ناشئة من نفس الحديث لتوافر الشروط الآتية فيه،

تعريفه اصطلاحاً: ما اتصل سنده بنقل عدل ِ تام الضبط غير شاذ ولا معلل.

ومن خــلال هذا التــعــريف يتــبين أن للحديث الصحيح لذاته خمسة شروط:

۱ – الاتصال: ويعنى به: المعاصرة، واللقاء،
 والسماع بين الراوى ومن روى عنه،

٢ - العدالة: ويعنى بها: الإسلام، والبلوغ،
 والعقل، وعدم ارتكاب كبيرة أو إصرار على
 صفيرة، وترك خوارم المروءة.

٣ – الضبط التام: ويعنى به: سماع العلم كما ينبغى أن يكون، وفهم معناه، والاحتفاظ به إلى أن يحتاج إليه، وهذا معنى قولهم: ضبط صدر، وضبط سطر، وهو على مراتب ثلاث: عليا، ووسطى، ودنيا، فالمرتبة العليا في الضبط يختص بها الصحيح لذاته، والوسطى والدنيا يختص بهما الحسن لذاته.

عدم الشنوذ: راجع تفصيله في
 مصطلح الشاذ.

ه - عدم العلة: راجع مصطلح العلة.
 الأمثلة: انظرها في مصطلح الصحيح.

ب- الصحيح لغيره:

ما اتصل سنده بنقل عدل خفّ ضبطه عن الدرجة العليا، وتوبع بطريق آخر مساو أو راجع، أو بأكثر من طريق واحد إن كان أدنى، وكان غير شاذ ولا معلل، وهنا تجتمع له القوة من الجهتين وذلك يترقى حديثه من درجة الحسن إلى درجة الصعيح(1).

مثاله : حديث معاوية بن إسحاق بن طلحة عن عائشة عن عمته عائشة وضع عائشة وضع الله عنها وأنها سألت الرسول والمعرة عن الجهاد، فقال : «جهادكن الحج والعمرة»(٥).

قال الحافظ ابن حجر: إن معاوية بن إسحاق ضعفه أبو زرعة ووثقه أحمد

والنسائى، وخلاصة حاله أنه «صدوق ريما وهم»، وعليه فالحديث من طريقه حسن لذاته، وقد تابعه عليه حبيب بن أبى عمرة، وهو ثقة، فاعتضد الحديث بمتابعته وصار صحيحا لغيره(١).

وإنما سمى صحيحاً لغيره: لأن الصعة لم تحصل له من ذاته لعدم تمام ضبطه، بل من أمور خارجية نشأت عنها صحته وهى الطريق الآخر أو الطرق الأخرى كما سبق.

النوع الثاني:الحسن، وهو قسمان:

أ - الحسن لذاته: هو الحديث الذي اتصل سنده بنقل العدل الضابط ضبطًا غير تام، من تام ،عن العدل الضابط ضبطًا غير تام، من مبدأ السند إلى منتهاه، من غير شذوذ ولا علة، ولا يروى من وجه آخر.

وبهذا القيد الأخير يغاير الصحيح لغيره الذي لابد وأن يروى من طريق آخر... إلخ.

وسمى حسناً لذاته؛ لأن حسنه ناشىء من ذاته ولم يأته من أمر خارج عنه.

وعرفه ابن حجر بقوله: الحديث المتصل الإسناد برواة معروفين بالصدق، في ضبطهم قصور عن ضبط رواة الصحيح، ولا يكون معلولاً ولا شاذًا(٧).

وانظر أمثلته في (مصطلح الحسن).

ب - الحسن لغيره: أن يكون في الإسناد مستور لم تتحقق أهليته، غير مغفل، ولا كثير الخطأ في روايته، ولا متهم بتعمد الكذب فيها، ولا ينسب إلى فسق، واعتضد بمتابع أو شاهد (^).

ومعنى هذا أنه كل حديث اتصل سنده بالصدوق الضابط المتقن غير متهم، أو بالضعيف - بما عدا الكذب - إذا قوى، مع خلوهما عن الشذوذ والعلة(٩).

والضرق بين الحسن لغيره ولذاته: أن الحسن لذاته لابد أن يستوفى جميع الشروط التى تتوافر في الصحيح: من اتصال، وعدالة، وضبط وإن كان ناقصًا، وسلامة من الشذوذ والعلة القادحة.

أما الحسن لغيره، فقد يفقد شرطًا أو أكثر من تلك الشروط التي يمكن أن ينجبر معها الحديث إذا روى من وجه آخر أو وجوه متعددة.

وسمى حسنًا لغيره: لأن حسنه أتاه من تعدد الطرق، وهذا أمر خارج عن النص الأصلى.

ومن خلال ما سبق يتبين أن الحسن لغيره يكون بسبب أحد أمور ثلاثة:

١ - أن يكون في سنده راو مستور - وهو
 المجهول الحال الذي لا نعرف فيه عدالة ولا

تجريحًا، ولابد أن يكون خاليًا من الغفلة وكثرة الخطأ حتى لا يجمع بين خِسنَّتين: جهالة وغفلة، فيقوى الضعف ولا ينجبر.

مثال ذلك: حديث أنس وَوَقَى مرفوعًا: والدعاء لا يرد بين الأذان والإقامة،

حديث أخرجه الترمذي (۱۰). وفي سنده زيد العَمِّي، ضعفه ابن المديني وأبو حاتم والنسائي وابن عدى وابن سعد والعجلي وغيرهم، وقال ابن حجر؛ ضعيف (۱۱).

إلا أنه لم يُتَّهم بالكذب، فهو صالح للاعتبار ويكتب حديثه، ولما روى من وجه آخر أرتقى إلى درجة الحسن لفيره، حيث رواه أبو إسحاق الهمدانى عن بريد بن أبى مريم عن أنس(١٣).

٢ - أن يكون ضعف فى الراوى بسبب سوء حفظ، ولابد أن يكون متوافرًا فيه شرط العدالة وهى الصدق والديانة، ويندرج تحت سوء ألحفظ: الوصف بالغلط أو الخطأ، أو حديث المختلط بعد اختلاطه.

مشاله: حديث أبى بكرة رَوَّكَ : «أَن النبى عَلَيْهُ اتاه أمر فَسُرٌ به، فخر لله ساجدا».

أخرجه الترمذي وقال: حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه من حديث بكار ابن عبد العزيز، والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم رأوا سجدة الشكر، وبكار بن عبد العزيز مقارب الحديث (١٢).

ومن قيل فيه: مقارب الحديث لم يثبت ضبطه فيكتب حديثه للاعتبار.

٣ - قد يكون في سند الحديث انقطاع
 بسبب عدم الاتصال، ويدخل في ذلك المرسل
 وغيره.

واشترط ابن حجر أن يكون الانقطاع خفيضًا، وأن يكون إسناده خاليًا من الاتهام بالكذب.

مثال ذلك: ما أخرجه الترمذى: «أن جيشًا من جيوش المسلمين كان أميرهم سلمان الفارسى، حاصروا قصرًا من قصور فارس...» الحديث.

قال الترمذى: وحديث سلمان حديث حساء بن حسن لا نعرف إلا من حديث عطاء بن السائب، وسمعت محمدا(11) يقول: أبو البخترى لم يدرك سلمان، لأنه لم يدرك عليا، وسلمان مات قبل على (10).

فهذا حدیث مرسل، وحکم علیه الترمذی بالحسن، نظرًا لوجود شواهد تعضده.

النوع الثالث: الضعيف: يعرفه العلماء بأنه ما فقد شرطًا أو أكثر من شروط الحسن لذاته ولغيره، أو ما فقدت فيه الشرائط المعتبرة في الصحة والحسن، كلاً أو بعضاً، وتتعدد أقسامه وتكثر إفراداً وتركيبًا

حتى أوصلها بعضهم إلى ثلاثمائة وإحدى وثلاثين قسمًا(١٦).

وقال ابن الصلاح: كل حديث لم تجتمع فيه صفات الحديث الصحيح ولا صفات الحديث الحسن فهو حديث ضعيف(١٧).

ولكن الأدق في التعريف القول بأنه: كل حديث لم يبلغ مرتبة الحسن ولو بفقد صفة من صفاته، لأنه إذا قصر عن الحسن كان عن الصحيح أقصر (١٨). وأقسامه كثيرة – (راجعها في بحث الضعيف).

فإذا فقد شرط الاتصال شمل المعلق والمنقطع والمعسن والمرسل والمدلس. إلخ، وفقد العدالة يدخل أنواعًا أخرى.. وهكذا.

الفرق بين الضعيف والحسن لغيره: أن الحسن لغيره أن الحسن لغيره لابد أن يروى من طريق آخر أو طرق أخرى، وأنه لابد وأن ينجسب ما في الحديث من أسباب القصور.

بخلاف الحديث الضعيف، فإنه إما أن لا يروى من طريق آخر أو وجوه أخرى، وإما أنه يروى من وجه آخر أو وجوه أخرى لكنه لا ينجبر بسبب شدة الضعف.

مسئسال ذلك: حسديث أبى هريرة كَوْلَكَ مرفوعا: «أحبب حبيبك هونا ما، عسى أن يكون بفيضك بغيضك هونا ما، عسى أن يكون حبيبك يوماً ما».

قال الترمذى: حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه(١٩).

فهذا حديث ضعيف، لم يرو من وجه يثبت، ورغم أن الحسن بن دينار قد رواه عن ابن سيرين عن أبى هريرة وسلام عن النبى الله طريق لا يصلح للاعتبار، لأن

الحسن بن دينار متروك الحديث فلا يجبر الطريق الأول،

وشر أنواع الضعيف هو «الحديث الموضوع» فينظر في مبحثه.

والله أعلم،

أ. د/ مصطفى محمد أبو عمارة

الهوامش.

- (١) وسم الحطابي الصعيف بأنه سقيم.
- (٢) انظر: أحكام الترمذي على الأحاديث، ومعالم السنن للخطابي ٢/١، ومقدمة ابن الصلاح، ص ١١٠-
 - (٣) انظر اختصار عنوم الحديث، لابن كثير، ص ٢١،
 - (٤) انظر: مقدمة ابن الصلاح، ص ٣٥،
- (٥) أخرجه البغاري ٢١٥/١، ٢١٨، ١٩٨/، وأحمد في المسند ١/٥٧١، وابن ماجه حديث رقم (٢٩٠١)،
 - (٦) انظر نكت ابن حجر ١٨/١ ٤١٩.
 - (٧) نزهة انظر لابن حجر، ص ١٣٠ ٣٠.
 - (٨) مقدمة ابن الصلاح، ص ٣١.
 - (٩) فتح المغيث للسخوي ٧٩/١.
 - (١٠) سنن الترمذي، كتاب الصلاة، باب ما جاء في أن النعاء لا يرد ١٦٢٤، حديث ٢١٢٠.
 - (۱۱) تهذیب التهذیب ۴/۸۰۸.
 - (۱۲) سان الترمذي، كتاب الصلاة ٦٢٥/١ . حديث ٢١٢.
 - (١٣) سنن الترمذي، كتاب السير، باب ما جاء في سجدة الشكر ٢٨/١٤، حديث رقم ١٦٧٣.
 - (١٤) يعنى الإمام البخاري صاحب الصحيح،
 - (١٥) سنان الترمذي كتاب السير. ١٩١١، حديث رقم ١٦٣٤،
 - (١٦) انظر؛ حاشية الأجهوري على شرح الزرقاني، ص ٢٠، والنخبة النبهائية ص ١٢٠
 - (۱۷) مقدمة ابن الصبلاح، ص ا ٤٠
 - (۱۸) فتح المفيث للسخاوي ۱۱۳/۱.
 - (١٩) سائل الترمذي، كتاب البر، باب ما جاء في الاقتصاد في الحب والبغض ٢٣٢/١، حديث : ١٩٩٧.

ألقاب الرواة

اللقب: ما يوضع علامة للتعريف ـ لا على سبيل الاسمية العلمية ـ مما يدل على رفعة أو ضعة .

واللقب قسيم الاسم والكنية، فيعرف الراوى باسمه، أو بلقبه أو بكنيته. ولقد اهتم المحدثون بما يعرف به الراوى من اسم أو لقب أو كنيمة، وذلك حمتى لا يلتمس الرواة بعضهم ببعض، ولا تفهم الألقاب خطأ.

إن من لم يهتم به الألقاب، قد يجد راوياً ذكر في موضع باسمه، وفي موضع آخر بلقبه، فيظن هذا غير هذا، ويجعلهما شخصين.

ومثال ذلك: عبد الله بن أبى صالح، وعباد ابن أبى صالح، من لم يعرف أن «عبادًا» لقب لعبد الله يجعلهما رجلين، وليس الأمر كذلك.

ومن لم يهتم بالألقاب قد يظن عبد الله ابن محمد الطرسوسى الملقب بدالضعيف» يظنه ضعيفًا في الرواية، وليس كذلك، بل هوضعيف في جسده فقط.

والأصل في «الألقاب» ما جاء في الكتاب والسنة، يقول الله تعالى: ﴿واتخد الله

إبراهيم خليله (۱) فلُقّب إبراهيم عليه السلام «خليل الله». ولقب عيسس عليه السلام بدالمسيح». ولقب محمد الله بكثير من الألقاب منها «النور» و «البشير» و «رحمة للمالمين».

ولقب رسول الله عَلَيْ أبا بكر به «الصديق»، وعمر به «الفاروق»، وعثمان به «ذى النورين»، وعليها به «أبى تسراب»، وخاله بن الوليه به «سيف الله» رضى الله عنهم، وظل اللقب مستعملا فى الأمة إلى الآن وسيلة من وسائل التعريف بالأشخاص، ورفعة الرفيع، وضعة الوضيع، وسيظل مادامت الحياة.

واللقب له أسباب عديدة:

- فقد يكون بصفة عامة في الشخص:
 كالأعمش، والأحول، والأعرج.
- وقد يكون بصنفة خاصة: كالقوى لقوته على
 الطواف، والضعيف لضعف جسمه، ولكنه
 فى العلم ليس ضعيفًا.
- وقد یکون بصنعة: کالحمال، والصائغ،
 والجوهری، والخباز، والحذاء.

وقد يكون بموقف: كالضال، لمن ضل

الطريق مرة، ومثاله: معاوية بن عبد الكريم، ضل في طريق مكة، فلقب بالضال^(٢).

وك «غُندر» لقب به محمد بن جعفر، لأنه أكثر الشغب على ابن جريج لما قدم البصرة، فقال له ابن جريج: اسكت يا غُندر. وأهل الحجاز يطلقون على المشغب غندراً.

- وقد يكون اللقب قديمًا، فيلقب الرجل بلقب ابيه، أو جده، ومثاله: «ابن دقيق العيد»، محمد بن على بن وهب بن مطيع المتوفى ٧٠٢ هـ، لم يلقب هو بهــذا اللقب، وإنما لقب به جده، ثم ظل اللقب على أبنائه.
- وقد يكون اللقب بالضد، بأن يلقب الأبيض بالزنجى، كم سلم بن خالد الزنجى، لقب بالزنجى مع أنه كان أبيض أحمر، تلقيبًا بالضد،
- وقد يكون اللقب في صورة الاسم: ك «أشهب».
 - وقد يكون في صورة الكنية كـ «أبو بطن».

وكل نقب فإنما له سبب، إلا أن كثيرًا من الألقاب معروف سببها، وربما كان منها ما جهل سببه.

قبول اللقب وكراهيته:

وصاحب اللقب قد يكون اللقب عنده محبوبًا، وقد يكون مكروهًا:

ومثال الأول: لقب على بن أبى طالب ب «أبو تراب» فلقد كان أحب ما ينادى به إليه، وكذلك لقب أبى بكر ب «الصديق» وب «العتيق»، وكذلك لقب عمر ب «الفاروق» وهكذا،

وهذا جائزٌ ذِكْرُهُ فى الرواية وغيرها، سواء عُرف بغيره أم لا ما لم يرتق إلى الإطراء المنهى عنه،

فعن أبى موسى رَفِيُ قال: سمع النبى وَلِيُ اللهِ وَيُطريه في المدحة ويُطريه في المدحة في قال: «لقد أهلكتم، أو قطعتم، ظهر الرجل»(٢).

وعن المقداد وَ أَن رسول الله وَ قَالَ: «إذا رأيتم المداحين فاحشوا في وجوههم المتراب»(٤).

أما اللقب الذي يكرهه صاحبه، والذي من أمثلته «أبو الزناد» لقب عبد الله بن ذكوان القرشي التابعي الحافظ(٥)، وكان عبد الله هذا يكره هذا اللقب «أبو الزناد». ويلاحظ أن هذا اللقب صورته صورة الكنية.

و «مُشَكُدانه» لقب عبد الله بن عمر بن محمد بن أبان، لقبه به أبو نعيم؛ لأنه كان إذا جاء الدرس تطيب، ومشكدانه بلغة أهل خراسان معناها: وعاء المسك، وكان عبد الله يكره هذا اللقب،

فهذا النوع من الألقاب لا يجوز استعماله إلا إذا لم يُتَوصل لتعريف الراوى إلا به، دل على عدم جواز استعماله قول الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُوْدُونَ المُؤْمِنِينَ وَالمُؤْمِنَاتَ بغير ما اكتسبوا فقد احتملوا بهتانًا وإثمًا مبينا ﴾(١).

نماذج من ألقاب المحدثين:

وألقاب المحدثين كثيرة، جاء منها فى «تهذيب التهذيب» لابن حجر قرابة أربعمائة لقب، وبالتحديد ٣٨٤ لقبًا(٧).

منها ما هو لقب صراحة مثل: الأثرم، والأجلح، والأحول، والأعجم، والأعشى، والأكبر، وأيسر وبحشل، وبشمين، وجردقة، وحيدرة، ودحيم، والديباج، وذو الجناحين، وريحانتا رسول الله والله والكار، وزُنيج، وسفينة، وسندل، وشاذان، وصندل، وطاووس، وعبد، وغنجار، ونهير، وقرة، وكردوس، ولوين، ومردويه، والنبيل، ووهبان، وياقوتة العلماء.

ومنها منا هو لقب في صنورة الكنية، منثل: أبو الأحنوص، وأبو ثور، وأبو خنديج، وأبو نشيط، وأبو همام.

ومنها ما هو لقب في صورة نسبة، مثل: البدري، الذهلي، الزهري، السبيمي، المكي.

وهكذا يتضح أن الألقاب منها ما هو في صورة اللقب، وما هو في غير صورته، ومنها

ما هو عربى وما هو غير عربى، وما هو ظاهر السبب، وما نسى سبيه.

المؤلفات في الألقاب:

اهتم المحدثون بالتأليف في الألقاب، من ذلك:

- وكتاب «الألقاب»، لأبى الفيضل على بن الحسين بن أحمد الفلكي، المتوفى ٤٢٨ هـ سيماه «منتهى الكمال في معرفة ألقاب الرجال»،
- وكتاب «كشف النقاب عن الأسماء
 والألقاب»، لأبى الفرج بن الجوزى، المتوفى
 ٥٩٧ هـ. وهو واسع في بابه.
- وكتاب «مجمع الآداب في معجم الأسماء والألقاب»، لأبي الوليد عبد الله بن محمد بن يوسف الأندلسي المعسروف بابن الفرضي، المتوفى ٤٠٣هـ.
- وكتاب «الأسماء والكنى» لأبى أحمد محمد
 ابن محمد الحاكم الكبير المتوفى ٣٧٨هـ.
- وكتاب «نزهة الألباب في الألقاب»، للحافظ
 ابن حجر المتوفى ٨٥٢هـ.

- وللحافظ السخاوى كتاب فى الألقاب جمع فيه زوائد على كتاب شيخه «ابن حجر».
- وللسيوطى كتاب فى الألقاب سماه «كشف النقاب عن الألقاب» والسخاوى والسيوطى من تلاميذ ابن حجر.
- وفى كثير من كتب الرجال باب للألقاب، كما فى «تهذيب الكمال» للمزى^(٨)، و «تهذيب التهذيب» لابن حجر^(١)، و «لسان الميزان»^(١١) لابن حجر أيضا، وغير ذلك.

أ. د/عيد المهدى عبد القادر عبد الهادى

مراجع للاستزادة:

ويراجع الشقيبيند والإيطناح للمراقي ص ٢٧٨، فتح المنيث للسخناوي ٢٠٦/٢، مسارضة علوم الحديث للحناكم ص ٢١٠، تدريب الراوي للسيوطي٢/٨٩/٢.

الهوامش:

- (١) سورة النساء آية ١٢٥،
- (۲) تهذیب التهذیب، ۲۱۲/۱۰ ۲۱۶،
- (٣) صنعيع البطاري، كتاب الأدب ٢٠١١/١ عديث: ٢٠٦٠، وصنعيع مسلم كتاب الزهد والرقائق ٢٢٩٧/٤عديث: ٢٠٠١،
 - (١) صبعيح مسلم، كتاب الزهد والرقائق ٢٢٩٧/٤ حديث: ٢٠٠٢.
 - (٥) تهذيب التهذيب، ٢٠٢/٥ ~ ٢٠٥٠
 - (٦) سورة الأحزاب آية ٥٨.
 - (٧) تبدأ من جـ ١٢ ص ٢٣٨،
 - (۸) جه ۲۵ ص ۲۲ ۲۳.
 - (١) چه ۱۲ مس ۲۲۸ ۲۲۳.
 - (۱۰) چه ۷ ص ۱۹۴۰

الألقاب العلمية للرواة والمحدثين

استعمل المحدثون ألقابًا تبين رتبة الرجل في حفظه الأحاديث، وهذه الألقاب هي: الراوى، المسند، الحافظ، الحجة، الحاكم، أمير المؤمنين في الحديث.

ومدار اللقب عندهم على التمكن فى حفظ الأحاديث، والدراية بأحوال رجالها وأسانيدها، فكلما زاد الراوى من التمكن فى ذلك أخذ لقبًا أعلى.

وهذه الألقاب تعطى للرجل بعد معرفة حاله، وبلوغه درجة النضج العلمى، فطيلة فترة الطلب لا يطلق عليه اللقب، حتى إذا استقر ووضح مستواه العلمى أطلق عليه اللقب المناسب له.

على أن هذه الألقاب لم تستعمل فى الصحابة، فلقب الصحبة عندهم أشهر والأحاديث فى زمنهم كانت لم تكثر طرقها، ولم تحتج إلى كثير دراية، فلم تكن هناك أسانيد، وإنما كانوا يروون عن رسول الله عليه ماشرة.

وهذا تفسير هذه الألقاب، مع ذكر نماذج ممن لقبوا بها:

 ١ - الراوى: وهو من ينقل الحسديث بإسناده يسمعه من شيوخه ، ويحدث به تلاميذه، مهمته سرد الأحاديث، دون التعرض لغير ذلك.

إنه لا علاقة له بعلم آخر، سوى الرواية، فلا علاقة له بعلم الدراية، ولا بعلم الجرح والتعديل، ولا بالتصحيح أو التضعيف.

إنه مــجــرد ناقل من بلد إلى بلد، أو من جيل إلى جيل، يسمع الأحاديث، ويحدث بها.

وأمثلة الراوى كثيرة، فالسمة الغالبة على الراوة صفة الراوى، وأذكر بعضا من هؤلاء:

- حبيب بن عبد الله الأزدى اليُحُمِدى البصرى، روى له أبو داود حديثًا واحدًا في الصوم، وليس له في الكتب الستة إلا هذا الحديث، وقال أبو حاتم؛ مجهول(١).
- حجير بن عبد الله الكندى، روى أحاديث قليلة، وله فى الكتب الستة حديث واحد فى المسح على الخفين، حسنه الترمذى. قال عنه ابن عدى ـ فى ترجمة تلميذه دلهم بن صالح(٢) ـ لا يُعرف، وذكره ابن حبان فى الثقات(٢).

- حصين بن عبد الرحمن الجعفى أخو اسماعيل كوفى، روى عن عبد الله بن على بن الحسين بن على، وروى عنه طعمة ابن غيالان الكوفى، له أحاديث يرويها وتروى عنه، قال أبو حاتم: مجهول(1)،
- على بن موسى السمسار، مُسنِّد دمشق فى وقته، حدث بصحيح البخارى عن أبى زند المروزى وله سماعات عالية (٥).
- على بن موسى بن النقرات. كان عدلاً في النقرات. كان عدلاً في المناطب العلم في المناطبة المنا
- عشمان بن حرب الباهلى، روى عن بعض التابعين أشياء قليلة (٧).
- محمد بن بهادر بن عبد الله الصلاحى المسعودى ناصر الدين الصائحى، سمع على أحمد بن أبى طالب الحجار صحيح البخارى، وجزء أبى الجهم، ويعض الدارمى، وغير ذلك، وحدث، وممن سمع منه الحافظ ابن حجر توفى ٨٠٣هـ(^).
- محمد بن أحمد بن على الحرائى الحلبى، سمع صحيح البخارى وحدث به، وممن سمع منه سبط ابن العجمى، توفى ٢٧٧هـ(٩).

وعند المحدثين ألقاب أخرى تساوى لقب الراوى وهي:

المستد والطالب والمبتدئ. فهذه تطلق أيضا على من يسمع الحديث وينقله، ليس له مهمة إلا هذا،

٢ - المحدث: وهو من حفظ كثيراً من الأحاديث، مع الدراية بأسانيدها، وتفسير ذلك: أن يكون حفظ الكتب الستة، ومسند أحمد بن حنبل، ومعاجم الطبراني، وسنن البيهقي، وعرف رجال هذه الأحاديث وأسانيدها، أو بمعنى آخر: إنه من حفظ عشرين ألف حديث، مع معرفة رجالها جرحًا وتعديلاً، وأسانيدها،

وواضح من هذا أن الألقاب السابقة:
الراوى، والمسند، والطالب، والمبتدئ، والتى
هى بمعنى واحد تختلف عن الألقاب التالية
لها - إذ هذه الألقاب - الراوى وما بمعناه تطلق على من فى دائرة الرواية.

أما الألقاب من «المحدث» فما بعده ممن هو أعلى منه، فإنما هي لمن أخذ من الرواية بقدر، ومن الدراية بقدر،

أقلها المحدث، وهو الذى حفظ أصول السنة، مع دراية برجالها وأسائيدها، مما يحصنه من الوقوع في الخطأ. وكلما زاد في حفظ الرواية، والخبرة بالدراية، ارتقى في اللقب من حافظ إلى حجة، إلى حاكم، إلى أمير المؤمنين في الحديث،

والملقبون بالمحدث كثيرون ، أذكر أمثلة منهم:

- أبو بكر أحمد بن محمد بن إسماعيل المهندس، محدث مصر المتوفى ٣٨٥هـ(١٠).
- أبو العباس أحمد بن إبراهيم الرازى ابن الخطاب الشافعي، المتوفى سنة ٤٩١هـ محدث الثغر(١١).
- أبو إسحاق إبراهيم بن عبد الله الأنصاري البلنسي مساحب السلفي، المتسوفي ٥٩٠هـ(١٢).
- أبو محمد عبد الوهاب بن على الحبقيق القرشى الزبيرى الدمشقى والد كريمة ـ راوية صحيح البخارى ـ المتوفى ٩٠٥هـ(١٢).
- أبو الحسين أحمد بن حمرة بن أبى الحسن على الموازيني السلمى الدمشقى محدث دمشق المتوفى ٥٨٥هـ(١٤).
- أبو إستحاق إبراهيم بن متحمد بن عبيدالغنى القسرشي الدميشيقي المتوفى ٦٧٧هـ(١٠).

٣ - الحافظ: وهو من حفظ معظم
 الأحاديث، وعلم أسانيدها ومتونها.

وتفسير ذلك: أن يكون حفظ معظم الأحاديث، ولم يفته منها إلا القليل، وعلم رجال الأسانيد طبقة طبقة، وعلم أحوالهم

مع قدرته العلمية على الحكم عليهم، وفسر بعضهم «معظم الأحاديث» بأنه مائة ألف.

والحفاظ كثيرون، حتى ألفت فى تراجمهم مؤلفات، منها: تذكرة الحفاظ للذهبى.. وطبقات الحفاظ للسيوطى.

- ومنهم: عبد الرحمن بن القاسم بن محمد بن أبى بكر الصديق، الحافظ ابن الحافظ، توفى ١٣٦هـ وتوفى أبوه ١٠٧هـ، وهو وارث علم أبيه القاسم، والقاسم وارث علم خالته أم المؤمنين عائشة بنت الصديق ـ رضى الله عنهما(١٦).
- أبو الزبير محمد بن مسلم بن تدرس المكى الإمام الحافظ المتوفى ١٢٨هـ(١٧).
- أبو إسحاق السبيعى عمرو بن عبد الله الهمدانى الكوفى المتوفى ١٢٧هـ، وهو فى أعلى درجات الحفاظ، حتى إنه بالحجة أشبه (١٨).
- سعید بن أبی سعید کیسان المقبری المدنی، المتوفی ۱۲۵هـ(۱۱).
- عمروبن مرة أبو عبد الله الرادى الكوفى الطرير، المتوفى المرير، المتوفى ١١٦هـ(٢٠).
- عبد الله بن عدون بن أرطبان المزنى مولاهم البصرى، المتوفى ١٥١هـ(٢١).
- يوسف بن عبد الله بن عبد البر صاحب التمهيد، توفى ٤٦٣هـ(٢٢).

- الخطيب البغدادى أحمد بن على صاحب الكفاية وتاريخ بغداد، توفى ٢٦٥هـ(٢٣)،
- الحافظ الذهبى محمد بن أحمد بن عثمان صاحب تاريخ الإسلام، وسير أعلام النبلاء، توفى ٧٤٨هـ(٢٤).
- الحافظ ابن حجر أحمد بن على بن محمد الشهير بابن حجر العسقلانى المتوفى ٥٦٨هـ صاحب فتح البارى بشرح صحيح البخارى، وغيره من المؤلفات النافعة(٢٥٠).

إلحجة: وهو من بلغ في حفظ وإتقان الأحاديث النبوية منتًا وإسنادًا مبلغًا صار به حجة عند الناس عامهم وخاصهم.

وتفسير ذلك : أن كلامه حجة عند الناس حينما يتكلمون على الرواة جرحًا أو تعديلاً، وعلى الأحاديث تضعيفًا وتصحيحًا، إنه بلغ في الدراية والرواية مبلغًا يجعل كلامه في المدرسة الحديثية حجة يعتمد عليه.

وحَدَّه بعضهم بأنه: من حفظ ثلاثمائة الف حديث رواية ودراية،

والملقبون بهذا اللقب كثيرون أذكر منهم:

- الحسن البصرى الإمام الحجة العابد الناسك المتوفى ١١٠هـ(٢٦).

- سعيد بن المسيب الإمام الحجة الفقيه العابد، شيخ الإسلام المتوفى ١٠٥هـ(٢٧).
- عروة بن الزبير بن العوام عالم المدينة، المتوفى ٩٤هـ(٢٨).
- عمرو بن دينار الإمام الحجة عالم الحرم،
 المتوفى ١٢٦هـ(٢١).
- قـتادة بن دعامـة السدوسى البصـرى،
 المتوفى ۱۱۸هـ^(۲۰).
- يحيى بن أبى كثبير الإمام الحجة أبو نصر الطاثى مولاهم اليمامى، المتوفى ١٢٩هـ(٢١).
- الأعمش سليمان بن مهران الإمام الحجة، شيخ الإسلام، المتوفى ١٤٨هـ(٢٢).
- الجريرى سعيد بن إياس البصرى الحافظ الحجة، المتوفى ١٤٤هـ(٢٢).
- الليث بن سعد الإمام الحجة شيخ الديار المصرية وعالمها، المتوفى ١٧٥هـ(٢٤).
- سفيان بن عيينة شيخ الإسلام محدث الحرم، المتوفى ١٩٨هـ(٢٥).

٥ – الحاكم: من المحدثين من يعتبره ليس من ألقاب المحدثين، ومن أطلقه فإنه بمعنى الحجة، ومن المحدثين من يعتبره لقبًا فوق الحجة ودون أمير المؤمنين، ويعرفونه بأنه: من علم جميع الأحماديث معتبًا وإسناداً. وبالأرقام: هو من حفظ ٨٠٠ ألف حديث.

واشتهر بهذا اللقب:

- أبو أحمد الحاكم محمد بن محمد بن أحمد بن أحمد بن إسحاق الإمام الحافظ الجهبذ، محدث خراسان مؤلف كتاب الكنى وغيره، والمشهور به «الحاكم الكبير» توفى

- وأبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله ابن محمد بن حمدويه بن نعيم الضبى النيسابور المعروف به «ابن البيع» مؤلف «المستدرك» وغيره، تلميذ الذي قبله، توفى ٥٠٤هـ(٢٧).

- ابن جرير الطبرى أبو جعفر محمد ابن جرير بن يزيد بن كثير صاحب المصنفات الكثيرة والدقيقة مثل «التفسير» وهو بالمأثور وبالإسناد، والتاريخ، وتهذيب الآثار. ولم يشتهر بلقب «الحاكم» ولكن قال فيه الخطيب البغدادى: كان ابن جرير أحد الأئمة يُحكم بقوله، ويرجع إلى رأيه لعرفته

وفضله. فلعل هذا كافياً أن يلقب الرجل بد «الحاكم» وبخاصة أن مكانته العلمية تؤهله لذلك، مثل كتاب تهذيب الآثار، توفى ابن جرير ٣١٠هـ (٢٨).

- الطبرانى الإمام الحافظ مسند الدنيا أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمى الشامى الطبرانى صاحب التصانيف النافعة، مثل المعاجم الثلاثة، والدعاء، ومسند العشرة، ومسند الشاميين، ومعرفة الصحابة وغير ذلك كثير توفى ٣٦٠هـ(٢٩).

ولم يشتهر الطبرانى بلقب «الحاكم» لكنه أهل لذلك، وكلامه على الأحاديث في المعجم الأوسط يؤيد ذلك،

٦ . أمير المؤمنين في الحديث: وهو من
 بلغ في الحديث وعلومه الغاية، وسيأتى الكلام
 عنه مستقلاً في «أمير المؤمنين في الحديث».

أ. د/عبد المهدى عبد القادر عبد الهادى

مراجع للاستزادة:

الجامع لأخلاق الراوى للخطيب ٢٣١/٢، شرح ملا على قارى على نخبة الفكر ص٣ ، نكت ابن حجر على مقدمة ،بن الصلاح ٢٣٠/١، نكت الزركشي ٤١/١، منهج ذوى النظر ٢٢٢، توجيه النظر ٩٠٨/١، قواعد التحديث للقاسمي ص٧١.

الهوامش:

- (١) ترجمته في تهذيب التهديب ١٨٧/٢.
- (٢) ترجمته في تهذيب التهذيب ٢١٦/٢.
 - (٥) ترجمته في لسان الميزان ٢٦٤/٤.
- (٧) ترجمته في لسان الميزان ١٣٢/٤.
- (٩) ترجمته في الدرر الكامنة ٢٢٩/٢.
 - (١١) المصدر السابق ١٢٢٨/٤.
 - (١٣) للصدر السابق ١٣٥١/٤.

- (۲) تلمید حجیر،
- (٤) ترجمته في تهذيب التهذيب ٢/ ٣٨٢.
 - (١) ترجمته في لسان الميزان ٢٦٥/٤.
 - (٨) ترجمته في الضوء اللامع ٢٠٦/٧.
 - (١٠) تذكرة المفاظ ٩٨٩/٢.
 - (١٣) المصدر السابق ١٣٥٦/٤.
 - (١٤) للصدر السابق ١٣٥٧/٤.

```
(۱۵) ملصدر استابق ۱٤٦٨/٤،
```

- (١٦) ترجمة عبد الرحمن في تذكرة الحفاظ ١٢٦/١، وترجمة أبيه القاسم في التذكرة أيضا ١٩٦/٠.
 - (١٧) تذكرة الحفاط ١٢٦/١.
 - (١٨) المصدر السابق ١١٤/١.
 - (١٩) المسار لسابق ١١٦/١،
 - (۲۰) المسار السابق ۱۲۱/۱،
 - (٢١) المعدر السابق ١٥٦/١،
 - (٢٢) بفية الملتمس ص ٤٨٩، والبداية والنهاية ١٠٤/١٢.
 - (۲۳) مقدمة الكفاية،
 - (٢٤) مقدمة سير أعلام التبلاء،
 - (٢٥) مقدمة الدرر الكامنة.
 - (٢٦) تذكرة لحفاظ ١/١١.
 - (٢٧) المصدر السابق ١/٤٥٠
 - (۲۸) لمصدر لسابق ۲۸۱۱.
 - (٢٩) السابق ١١٢/١.

 - (۲۰) السابق ۲/۱۲۲۱.
 - (٣١) السابق ١٢٨/١.
 - (٣٢) السابق 1/101.
 - (٣٣) السابق ١٥٥/١.
 - (۲٤) اسابق ۲۲۱۱.
 - (۲۵) انسانق ۱/۲۲۲
 - (٢٦) تُدكرة الحفاظ ٢/٩٧٦، والرسالة المنتظرفة ص ١٢١،
 - (٣٧) تدكرة الحفاط ١٠٣٩/٢.
 - (۲۸) لمصدر السابق ۲/۰۷۱.
 - (٢٩) المصدر السابق ٩١٢/٣

الأمالي() الحديثية

أن يحدث الشيخ تلاميذه ببعض الأحاديث ويشرح، ويفيد بدقائق فيها، والتلاميذ يكتبون ويناقشون.

ويتصدر للإملاء العالم المتمكن، والذي يفيد في كثير من العلوم، سواء منها علوم الدراية «مصطلحات المددثين» أو علوم الرواية «الأحاديث النبوية وآثار الصحابة والتابعين» أو علوم اللغة، أو علوم الشريعة، أو علوم الفيزياء، أو علوم الطب، أو علوم الفلك، أو الطرائف والملح، أو غير ذلك.

يملى الشيخ والتلاميذ حوله يكتبون ويناقشون.

ومجالس الإملاء هذه يحدد لها الشيخ وهتًا ومكانًا، وغالبًا ما تكون يومًا في الأسبوع يوم الشلاثاء أو يوم الجمعة، والمكان غالبًا ما يكون المسجد.

ولقد كانت مجالس الإملاء شائعة منذ الصدر الأول، بل كانت في القرون الخمسة الأولى كثيرة جدًا، واستمرت ما بين زيادة ونقص إلى زماننا هذا، غير أنها في زماننا أخذت شكل ندوات ومحاضرات.

وأول من فعلها رسول الله والمساه، الصحابة يحرصون على حضور مجالسه، فيعلمهم ويكتبون عنه، ويسألون ويجيبهم، أملى عليهم القرآن الكريم، وأملى عليهم كثيرا من أحاديثه، وسألوه وأجابهم، والبعض يكتب والبعض يسمع، وفي حجة الوداع خطب خطبته الشهيرة، وكان عدد من الصحابة يكتب، والكثير يحفظ، وهو وي أرسى دعائم هذه الطريقة، فطلب من قادة هذه الجلسة أن يستفتوا الناس، وطلب من عدد من الصحابة أن يبلغ أقواله والمن عدد من الصحابة أن يبلغ أقواله والمن عدد من الصحابة الحاضرون جميعًا.

إن الأمالي أقوى طرق نشر العلم، فالعالم متيقظ تمامًا إذ يلقى من حفظه، والطالب متوثب تمامًا يسأل ويناقش، وهي متوعة العلوم، يلقيها الإمام الجهبذ من خلاصة علمه، وثمرات فكره، بدأها رسول الله وعرف بقدرها: أخرج أبو داود والنسائي عن رافع بن عمرو ورفي قال: «رأيت رسول الله واضع بن عمرو ورفي قال: «رأيت رسول الله واضع بن عمرو ورفي قال: «رأيت رسول الله الفي يخطب الناس بمنى حين ارتضع الضحى على بغلة شهباء، وعلى يُعبر

وأخرج السمعانى عن أم سلمة ـ رضى الله عنها ـ زوج النبى عن أم سلمة ـ رضى الله عنها ـ زوج النبى عنه قالت: «دعا رسول الله عنده، وعلى ابن أبى طالب عنه عنده، فلم يزل رسول الله عنه يملى، وعلى يكتب حتى ملأ بطن الأديم وظهره وأكارعه»(١).

وأخرج أحمد وغيره عن أنس بن مالك وغيرة عن أنس بن مالك وخيرة قال: قال: قال رسول الله وخيرة ومن صلى العصر، فجلس يملى خيرا حتى يمسى كان افسطل من عستق ثمسانيسة من ولد إسماعيل (3).

وسار الصحابة والمحدثون على هذا النهج، فكان الصحابى يملى على تلاميذه، ويُعيِّن من يُبلِّغ حتى يُسمع جميعُ الحاضرين، وهذا الذى يبلغ صوت العالم يلقب به «المستملى»، وريما اقتضى الحال أكثر من «مستمل» فعين العالم ما يقتضيه الحال أكثر من أو ثلاثة، أو أكثر من ذلك اخرج البخارى عن أبى جمرة نصر بن عمران الضبَّعى قال: كنت أترجم (٥) بين ابن عباس وبين الناس، فقال: إن وفد عبد القيس أتوا النبى على المن المؤسلة في الحديث (١).

وأخرج أبن عدى والبيهقى فى المدخل عن أبى الخطاب معروف الخياط قال: رأيت واثلة بن الأسسقع(٢) وَالله يملى على الناس الأحاديث، وهم يكتبونها بين يديه(٨).

وأخرج الخطيب البغدادي بإسناده عن

أبى بكر أحمد بن جعفر بن سلم قال: لما قدم علينا أبو مسلم الكجى⁽¹⁾ أملى الحديث في رحبة غسان، وكان في مجلسه سبعة مستملين، يبلغ كل واحد منهم صاحبه الذي يليه، وكتب الناس عنه قيامًا، بأيديهم المحابر، ثم مسحت الرحبة، وحسب من حضر بمحبرة شوى فبلغ ذلك نيافًا وأربعين ألف محبرة سوى النظارة⁽¹⁾.

وكان عاصم بن على بن عاصم الواسطى من أصحاب الأمالي الكثيرة، قال عمر بن حفص: وجّه المعتصم من يحرز مجلس شيخنا عاصم في رحبة النخل، وكان يجلس على سطح وينتشر الخلق، حتى سمعته يومًا يقول: حدثنا الليث بن سعد. وهم يستعيدونه، فأعاده أربع عشرة مرة، والناس لا يسمعون، وكان هارون يركب نخلة معوجة يستملى عليها، فحرز المجلس بعشرين ومائة الف(11).

هكذا كانت مجالس الإملاء: أتمتها عظماء العلماء، وتلامذتها خيرة الطلاب، وكثرة كثيرة، وذلك لمعرفتهم قدر الحديث، ومعرفتهم قدر الإملاء، وماذا بعد قول أبى بكر بن أبى شيبة: من لم يكتب عشرين الف حديث إملاء لم يُعَد صاحب حديث إملاء لم يُعَد صاحب حديث إمالاء لم يُعَد صاحب حديث ألى.

وعقد مجالس الإملاء كثير من التابعين، أمثال: علقمة بن قيس، وعبيدة بن عمرو السلماني، وسميد بن المسيب، وعروة بن الزبير بن العوام، والحسن البصرى، ومحمد ابن سيرين، والشعبى، وعطاء بن يسار، وعطاء ابن أبى رياح، ونافع مولى عبد الله بن عمر ـ رضى الله عنهما، والزهرى، وقتادة بن دعامة.

وفى أتباع التابعين جماعة كانوا يعقدون مجالس الإملاء، أمثال: شعبة بن الحجاج، ومنصور بن المعتمر، والأعمش، وعبد الملك بن جريج، والأوزاعى، وسفيان الثورى، ومالك بن أنس، وحماد بن زيد، وعبد الله بن المبارك، وغيرهم كثير.

واستمرت مجالس الإملاء من الأئمة الأعلام، أمثال البخارى، ومسلم، ومن على شاكلتهم من أئمة السنة النبوية.

يقول المعتمر بن سليمان: كنت مع ابن المبارك فيملى عليّ، وأملى عليه (١٢).

ويقول أحمد بن محمد بن الحسن بن حفص: حدثكم حفص: قلت للحسين بن حفص: حدثكم سفيان بهذه الكتب من كتاب؟ فقال: لا، من حفظه، كان أصحاب الحديث يكتبون الأبواب وهو يسردها(١٤).

وكان مجلس إملاء الإمام البخاري يضم أكثر من عشرين ألفًا.

وكان فى مجلس الفريابى أبو بكر جعفر بن محمد عشرة آلاف يكتبون، ولما دخل بغداد استقبل استقبالاً عظيمًا، وكثر الناس

الراغبون في علمه، فكان مجلس تحديثه ثلاثين ألفًا، ومجلس إملائه ثلاثمائة وستة عشر.

وبلغ من معرفة الأمة قدر مجالس الإملاء أن اجتهد الخلفاء في طلبه: فها هو الخليفة المنصبور قيل له: هل بقي من لذات الدنيا شيء لم تنله؟ قال: بقيت خصلةً أن اقعد في مصطبة، وحولي أصحاب الحديث فيقول المستملى: من ذكرت رحمك الله؟. ففدا عليه الندماء وأبناء الوزراء بالمحابر والدفاتر، فقال: لستم بهم إنما هم الدنسة ثيابهم، المتشققة أرجلهم، الطويلة شعورهم، برد الآفاق، ونقلة الحديث.

وقال يحيى بن أكثم: قال لى الرشيد ما أنبل المراتب؟ قلت: ما أنت فيه يا أمير المؤمنين. قال: فتعرف أجلٌ منى؟ قلت: لا. قال: لكنى أعرفه، رجل يقعد فى حلقة يقول: قال: لكنى أعرفه، رجل يقعد فى حلقة يقول الله حدثنا فلان عن فلان قال: قال رسول الله منك، قال: قلت يا أمير المؤمنين: هذا خير منى، منك، وأنت ابن عم رسول الله شي وولى عهد المسلمين؟ قال: نعم، ويلك، هذا خير منى، لأن اسمه مقترن باسم رسول الله شي لا يموت أبداً. نحن نموت ونفنى، والعلماء باقون ما بقى الدهر(١٥).

واستمرت مجالس الإملاء، فأملى:

- الإمام الحافظ عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان المعروف بأبى الشيخ (المتوفى ٢٦٩هـ) وتوجد مخطوطات لبعض أماليه. وله كتاب «النوادر والنتف» يضم أقوال الصحابة والتابعين وفتاويهم، توجد منه نسخة في دار الكتب المصرية، وأخرى في المغرب، وثالثة في ميونخ.
- الإمام الحافظ أبو عبد الله محمد بن إسـحاق المعروف بابن منده (المتوفى ٢٩٥هـ).
- الإمام الحافظ أبو عبد الله محمد بن عبد الله المعروف بالحاكم (المتوفى 600هـ) صاحب المستدرك له مؤلفات في الأمالي، منها «أمالي العشيات».
- الإمام أحمد بن عبد الله أبو نعيم الأصبهاني (المتوفي ٤٣٠هـ)،
- الإمام أبو عسمسر يوسف بن عبد الله
 المعروف بابن عبد البر (المتوفى ٢٦٥هـ) له
 أمال كثيرة منها «بهجة المجالس وأنس
 المجالس» طبع الجزء الأول منه فى القاهرة
 ١٩٦٢م بتحقيق الأستاذ/ محمد مرسى
 الخولى، جمع فيه أشياء مستحسنة تصلح
 المذاكرة والمؤانسة والمحاضرة. وله «العقل
 والعقلاء وما جاء فى أوصافهم» وهو
 مخطوط. وله أيضا «جامع بيان العلم

- وفضله» وهو مطبوع، وله «نزهة المستمعين، وروضة الخائفين» وهو مخطوط،
- الإمام أبو بكر أحمد بن على الخطيب البغدادي (المتوفى ٤٦٣هـ) له كثير من الأمالي.
- الإمام أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري المعروف بابن الصلاح (المتوفى ٦٤٣هـ).
- الإمام الحافظ الحجة عبد الرحيم بن الحسين العراقى (المتوفى ١٠٨هـ) له «الأمالي الدقيقة»، منها ٤٠٠ مجلس غاية في الإفادة، ومنها «الأربعون العشارية» لنفسه، أملاها بالمدنية بين القبر والمنبر.
- الإمام الحافظ أبو زرعة أحمد بن عبد الرحيم العراقى ابن الإمام العراقى الذى سبق هنا، توفى الإمام أحمد ٢٦٨هـ وله ستمائة مجلس إملاء.
- الإمام الحافظ أحمد بن على بن محمد ابن حجر (المتوفى ١٥٨هـ) له أكثر من ألف مجلس إملاء. منها ما هو دقيق جداً، وفي غاية الإفادة، منها «أمالي الأذكار» و«الأمالي المخرجة على مختصر ابن الحاجب الأصلى»، في عدة مجلدات، يذكر فيها طرق الحديث كلها بأسانيده.
- الإمام الحافظ شمس الدين محمد بن

عبد الرحمن السخاوي (المتوفى ٩٠٢هـ)، له أكثر من ستمائة مجلس إملاء.

- الإمام جلال الدين عبد الرحمن بن أبى بكر السيوطى (المتوفى ٩١١هـ) له ثمانون مجلس إملاء، وخمسون مجلسًا أخرى، وله «أمالى الدرة الفاخرة في كشف علوم الآخرة، للفزالي».

وكتب الأمالي كثيرة على طول تاريخ الإسلام، ومن أشهرها كتاب «المجالسة وجواهر العلم» لأبي بكر أحمد بن مروان الدينوري (المتوفى ٣٣٣هـ) وهو مطبوع شائع، ومن طالعه عرف هذا النوع من المؤلفات (١٦).

اد/ عبد المهدى عبد القادر عبد الهادى

الهوامش.

- (١) جمع إملاء، وقيل: جمع أملية،
- (٢) سان أبي داود . كتاب المناسك ، حديث (١٩٥٦)، والسان الكبرى للنسائي ٤٤٣/٢ حديث (٤٠٩٤).
 - (٣) أدب الإملاء والاستملاء، للسمعاني، ص ١٢.
 - (٤) مسند أحمد ٢٦٢/٢، ومجمع الزوائد للهيثمي ١٠٥/١٠.
- (٥) للترجمة عدة معان: منها نقل الكلام من لفة إلى لعة، وذكر أخبار آحد الرواة. وتبليع الكلام من العالم إلى الحاضرين، وهذا هو المراد هذا،
 - (٦) صعيع البخاري. كتاب الإيمان. حديث (٥٢).
 - (٧) صحابى جايل مات سنة خمس وثمانين هجرية عن مائة وخمس سنين. تهنيب التهنيب ١٠١/١١.
 - (A) أخرجه السمعائي في أدب الإملاء من ١٣.
- (٩) الإصام الحافظ إبراهيم بن عبد الله بن مسلم صاحب كتاب «السنن» المتوفى سنة اثنتين وتسمين ومائنين (٢٩٢) عن تسمين سنة. تذكرة الحفاظ ٢٠٠/٢ رقم ١٤٤٧، وتاريخ بقداد ٢٦٠/١.
 - (١٠) الذين ليست معهم محابر فلا يكتبون، وإنما يسمعون وينظرون إلى من يكتبون. والخبر في تاريخ بفداد ٦/ ١٣١.
 - (١١) كذا في تاريخ بغداد ٢٤٨/١٢، وتذكرة المفاط ٢٩٧/١ رقم ٢٩٧.
 - (١٢) أدب الإملاء، ص ١١.
 - (۱۳) المعدر السابق، ص 14.
 - (14) المصدر السابق والصفحة،
 - (١٥) المعتدر السابق من ٢٠.
- (١٦) ويراحم أدب الإملاء والاستملاء للسمعاني، وتذكره السامع والمتكلم في أدب العالم والمتعلم لابن جماعة. والتبصرة والتذكرة للعراقي ٢١١/٢ ورديب الرسالة المستطرفة ص ١٥٩.

إملاء الحديث وقواعده

هو أن يلقى الشيخ من معلوماته على الحاضرين، فيكتبون ويناقشون.

والإملاء أعلى مراتب الرواية والسماع، وهو أسلم وجوه التحمل وأقواها، إنه أغزر في المادة العلمية، وأتقن في التبليغ.

بدأه رســول الله و في في بدأه رسـول الله و الصحابة منهم من يكتب، ومنهم من يسمع، وإذا أشكل عليهم أمر سألوه وأجاب و الله والمات المنهم أمر سألوه وأجاب المنه والمات والمات

وسار الصحابة ومن بعدهم على هذا النهج، فأملوا وكتب الحاضرون، وظلت مجالس الإملاء خير وسيلة لنشر العلم إلى زماننا هذا،

وللإملاء قواعد مستقاة من القرآن الكريم والسنة النبوية، أوجزها فيما يلى:

۱ ـ وجوب التبليغ: فعلى العالم إذا كان عنده علم انفرد به أن يبلغ، وكذلك إذا كان فيه صفة أو صفات تَميَّزَ بها، فإذا كان وحده في مدينة أو قطر قد تفرد بإسناد أو بأحاديث فإنه يجب عليه أن يجلس وأن يُملَى، وكذلك إذا كان وحده الذي يستطيع استنباط

فقه الحديث، أو معرفة حال الرواة، أو حال الحديث في مدينة أو قطر فإنه يجب عليه أن يملى. أما إذا أمكن أن يقوم هو وغيره بذلك فإنه يستحب دل على ذلك القرآن الكريم والسنة النبوية،

يقول الله تعالى: ﴿وَإِذَ أَحْدُ اللّهُ مَيْثَاقُ اللّهِ مَيْثَاقُ اللّهِ مَيْثَاقُ اللّهِ نَوْوا الكتاب لتبيئنه للناس ولا تكتمونه﴾(١) ويقول رسول الله ﷺ: «من كتم علمًا ألجمه الله يوم القيامة بلجام من نار»(٢).

٢ ـ تحديث الناس بما يعرفون، فيراعى
 الملى ظروف الحاضرين العلمية، فيحدثهم
 بما يستطيعون فهمه، أما ما لا تبلغه عقولهم
 فيبتعد عنه.

يقول على بن أبى طالب: «حدثوا الناس بما يعرفون، ودعوا ما ينكرون، أتريدون أن يكذب الله ورسوله؟!»(٢)،

٢ ـ مراعاة احوال المستمعين، فيحدث
 الناس في حال إقبالهم على العلم، ويملى
 عليهم في أوقات نشاطهم، ولا يطيل فيملُّوا.

يقول عبد الله بن مسعود: «كان رسول الله يَعْفِرُ يتخولنا بالموعظة في الأيام كراهة السآمة علينا «٤٠).

3 - تحديث الناس فى حالة الهدوء
 والسكينة، حتى يمكنهم السماع جيداً،
 فتتحقق الفائدة من الإملاء.

فعن جرير بن عبد الله كُلْفَ أن النبى عَلِيَّةُ فَاللهِ عَلَيْهُ أَن النبى عَلِيَّةُ فَاللهُ عَلَيْهُ أَن النبي عَلَيْهُ فَاللهُ مَا للهُ فَى حسجة الوداع: «استنصبت الناس...»(٥).

٥ ـ سوق الحقيقة بكاملها، إذ الاختصار قد يؤدى إلى الخلط، فيحدث بالحديث كاملاً متناً وإسنادًا، يقرأ أعلام المتن قراءة سليمة، وكذلك أعلام الإسناد، ويقرأ ألفاظ المتن كما روى بكل دقة في ضبطها وبكل أمانة في نقلها، ويسوق الحديث كاملاً بإسناده ومتته، حتى يتمكن المستمع «المملى عليه» أن يعرف مخرج الحديث، وحاله من حيث القبول والرد، حتى ولو حكم بذلك المملى، فقد يظهر شيء للمملى عليه.

يقول الله تعالى ﴿يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا ﴾(١) فدل ذلك أن الخبر لا يؤخذ إلا عن الثقات، فوجب ذكر الإسناد، ووجب معرفة رجاله رجلاً رجلاً حتى يستطيع طالب العلم أن يعرف حال الإسناد والمتن.

٦- بيان حال الحديث، فبعد أن يسوق الحديث سندًا ومنتًا، يبين أهو صحيح ام ضعيف، وإن كان عاليًا أو نازلاً نصَّ على ذلك، حتى لا يتوهم السامع انقطاعًا في العالى، أو زيادة في النازل، ويسوق كل فائدة تعلق بالحديث، فتلك ميزة الإملاء وزيادة علم يسوقها العالم الجهبذ الذي يتصدر للإملاء.

٧ - الحرص على إسماع جميع الحاضرين سماعًا سليمًا، فيرفع المملى صوته إذا كان يسمع جميع الحاضرين، وإلا اتخذ مستمليًا أو أكثر، بحيث يكون الحاضرون في حالة سماع جيد.

والمستملى: هو الشخص الذى يبلغ علم الإمام إلى كل الحاضرين، سمى مستمليا لأنه الذى يطلب من الإمام أن يحدث، ويستخرج ما عنده من علم يمليه على الحاضرين.

ويشترط في المستملي شروطاً منها:

أن يكون حاضر البديهة ذكيًا، جهورى الصوت، أفصح الحاضرين لسانا، وأوضحهم بيانًا، وأحسنهم عبارة، وأجودهم أداء، يقف على مكان مرتفع، وأن يكون أدرى الحاضرين بمادة الإملاء التي سينقلها عن الإمام المملى.

٨ ـ مراعاة الحاضرين آداب الدرس، من الإصفاء، والاستفسار من المستملى إذا اقتضى الأمر، وإحضار أدوات الكتابة.

٩ ـ التزام الجميع المملى والمستملى والحاضرين أخلاق العلماء، فيكون الجميع على الهدى النبوى في أشخاصهم عقيدة وعبادة، أخلاقًا وهيئة، يتبادلون المكارم، ويتسابقون في الفضائل(٧).

آداب إملاء الحديث:

وهى انواع: آداب المملى، وآداب المستملى، وآداب الطالب،

أما آداب المُملِي: فهي كثيرة أظهرها: جمال المظهر، واستعمال السواك، وقص الأظافر، والأخذ من الشارب، وتسكين شعث الرأس، ولبس الثياب البيض، ولبس العمامة، وتسريح اللحية، واستعمال الطيب، واستعمال المرآة. والاقتصاد في المشي، وإلقاء السلام على من لقيه، وطلبه من الناس أن لا يقوموا له، وصلاة ركعتين قبل الجلوس للإملاء، والجلوس متربعًا متخشعًا، واستعمال لطيف الخطاب، وتحسين خلقه للناس، وتعيين يوم للإملاء، وعدم التأخر عن هذا اليوم إلا لعذر،

ويستحب أن يكون الإملاء في المسجد، ويوم الجمعة لشرفهما، والجلوس تجاه القبلة، وأن يكون على طهارة، وأن يبدأ المجلس بقراءة قدر من القرآن الكريم يقرؤه أحد الحاضرين، ثم يبدأ المملى بالبسملة «بسم الله الرحمن الرحيم» ثم الحمد لله، ثم

الصلاة والسلام على رسول الله رضي ثم يسوق من القضايا الأنفع للحاضرين.

أما آداب المستملى فهى: الجلوس على مكان بارز، مراعاة أدب طالب العلم، مراعاة محرمة الإمام الملى، يبدأ المجلس بطلب الإنصات من الحاضرين، ويعَرف بالشيخ المملى فيذكر اسمه وكنيته ونسبته، ويخاطبه بما يخاطب به العلماء كقوله: «من حدثك يرحمك الله» و «حدثكم فلان بكذا أصلحك الله»، ويجعل نفسه ممثل الحاضرين، فإذا ورد ما يحتاج بيانًا سأل الشيخ، ويفسح صدره للحاضرين فلا يضيق بأسئلتهم، يبدأ المجلس بالدعاء ولنفسه وللحاضرين، ويختمه بالدعاء لمن حضر ولمن كتب.

أما آداب الطالب فهى: الالتزام بالسنة فى حياته، البكور إلى مجلس الإملاء، احترام المملى ويخاصة فى السؤال، توقير المجلس، الإصغاء، معه أدوات الكتابة، إذا لم يسمع سأل المستملى، الجلوس حيث ينتهى به المجلس، الجلوس مستقبل الشيخ، مراعاة التوسيع لمن حضر، ذكر الشيخ بكنيته عند الخطاب، عدم رد الكرامة، فإذا أكرمه الملى الخطاب، عدم رد الكرامة، فإذا أكرمه الملى بشيء قبله، وإذا أكرمه أحد الجلساء أيضا قبل، تحسين الخط، مراعاة قواعد الكتابة، البدء بالبسملة. مقابلة ما كتب، التسليم عند الانصراف.(^).

وهناك آداب يشترك فيها العالم والمستملى والطالب، بل هى فى الحقيقة أخلاق كل مسلم، منها: تصحيح النية، فيستحضر أنه يبلغ ما عنده من علم، وينوى المستملى أنه يساعد فى إنجاح هذا المجلس من مجالس العلم، وينوى الطالب أنه يتعلم دين الله ليعبد الله على علم.

ومنها: الإخلاص لله تعالى في طلبه، وأنه لا يبتقي بعمله إلا رضوان الله تعالى والحذر من التوصل به إلى أغراض دنيوية.

والإكثار من الدعاء وسؤال الله أن يوفقه، ويوفق الحاضرين.

ومعرفة قدر نفسه في تبليغ العلم أو طلبه، فلا يتجشم الشيخ فرعًا من العلم غيسر بارع فيه، ولا يتجرأ الطالب في مناقشة ما لا يُحسن.

ويبذل الجميع جهده في تحصيل العلم، وتعليمه، والتزام مصطلحات المحدثين.

اد/ عبد المهدى عبد القادر عبد الهادى

الهوامش

- (۱) سورة آل عمران آية ۱۸۷.
- (٢) آخرجه ابن حبان ٢٩٨/١، والحاكم ٢١/١-؛ وهو حديث منصيح،
 - (٣) همحيح البخارى، كتاب العلم، حديث (٩٣٣).
- (٤) صحيح البخاري. كتاب العلم، حديث (١٨)، وهنصيح مسلم. كتاب مسلة الشياسة والجنة والنار. حديث (٢٨٢١).
 - (٥) مسجيح النيفاري، كتاب الطم، حديث (١٢١)؛ وصحيح مسلم. كتلب الإيمان. حديث (١٥).
 - (٦) سورة المجرات آية ٦.
 - (٧) يراجع: منهج ذوى النظر للترسس من ٢١٦، والتيممرة والتذكرة للموافي ٢ / ٢١١.
- (A) باختصار من كتاب «آدب الإملاء والاستمالاء السمماني» ويراجع تعريب الراوي ١٣٢/٣، وطنح المغيث للعراقي ٧٨/٢، ١٢/٧، وتذكرة السامع والمتكلم عن أدب العالم والمتعلم.

أمير المؤمنين في الحديث

لقب من ألقاب المحدثين العلمية، يطلقونه على من أحاط علمًا بالأحاديث النبوية.

وتفسير ذلك: إنه من حفظ جميع الأحاديث بجميع طرقها، وعرف اختلاف المتون، ومخارجها، وعرف الرجال وأحوالها، والأسانيد وعللها، وتمكن في علم الرواية كل التمكن، وأحاط علمًا بكل علوم الدراية، وبلغ في ذلك حدًا لا مزيد عليه، لئن كان الراوى مَنْ حفظ، شيئًا من الأحاديث،

والمحدث: مَنَّ حفظ كثرة من الأحاديث مع شيء من الدراية.

والحافظ: من حفظ كشرة كشيرة من الأحاديث، وخبرها، رواية ودراية.

والحجة: من بلغ في التمكن درجة أن يحتج الناس بقوله،

والحاكم: من يحتكم الناس في مسائل السنة إليه.

فإن أمير المؤمنين: من بلغ فى ذلك الفاية، ووصل فى علمى الرواية والدراية درجـــة النهاية،

وهذا اللقب أطلق على بعض المحدثين، إلا أنه لشدته أطلق على قلة منهم، مثل:

- الإمام الزهرى أبو بكر محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن عبد الله بن شهاب الزهرى المدنى - رحمه الله، أعلم الحفاظ، تتلمذ على عدد من الصحابة أمثال: عبد الله بن عمر، وسهل بن سعد، وأنس ابن مالك، ومحمود بن الربيع، وأبى هريرة - رضى الله عنهم -. كما تتلمذ على كبار التابعين أمثال: سعيد بن المسيب، وأبى أمامة ابن سهل، وعروة بن الزيير، وأبى والقاسم بن محمد - رحمهم الله تعالى.

قال عنه الإمام مالك: بقى أبن شهاب وماله فى الدنيا نظير. طلب هشام ابن عبد الملك من الزهرى أن يملى على بعض ولده شيئًا، فأملى عليه أربعمائة حديث، وخرج الزهرى فقال: أين أنتم يا أصحاب الحديث؟ فحدثهم بتلك الأربعمائة (۱)، ثم لقى هشامًا بعد شهر أو نحوه فقال للزهرى: إن ذلك الكتاب ضاع، فدعا بكاتب فأملاها عليه، ثم قابل بالكتاب الأول، فما غادر حرفًا (۱). توفى الزهرى عام ١٢٤ (١).

- شعبة بن الحجاج بن الورد أبو بسطام الأزدى العتكى - رحمه الله - مولاهم. قال عنه سفيان الثورى: شعبة أمير المؤمنين في الحديث، وقال أحمد بن حنبل: كان شعبة أمة وحده في هذا الشأن، يعنى في الرجال وبصره بالحديث، توفى عام ١٦٠هـ (1).

- سفيان الثورى: وهو سفيان بن سعيد بن مستررق أبو عبد الله الثورى ـ رحمه الله ـ . قال شعبة ويحيى بن معين وجماعة: سفيان أمير المؤمنين في الحديث، وقال أحمد بن حنبل: لم يتقدمه في قلبي أحد. وقال الأوزاعي: لم يبق من تجتمع عليه الأمة بالرضى والصحة إلا سفيان، توفي عام ١٦١هـ(٥).

الإمام مالك، وهو مالك بن أنس بن مالك ابن أبى عامر، أبو عبد الله الأصبحى، المدنى - رحمه الله - . إمام دار الهجرة، قال عبد الرزاق الصنعانى فى حديث: «يوشك الناس أن يضربوا أكباد الإبل فى طلب العلم فلا يجدون عالما أعلم من عالم المدينة».(١) فكنا نرى أنه مالك، وقال الشافعى: إذا ذكر العلماء فمالك النجم، توفى عام ١٧٩هـ(٧).

- استحاق بن راهویه، وهو استحاق بن ابراهیم بن مخلد أبو یعقوب التمیمی المروزی ابن راهویه ـ رحمه الله

- قال أبو داود الخفاف: أملى علينا إسحاق من حفظه أحد عشر ألف حديث. ثم قرأها علينا فما زاد حرفًا ولا نقص حرفًا وقال أبو زرعة: ما رئى أحفظ من إسحاق، توفى عام ٢٣٨هـ(^).

- الإمام البخارى: وهو محمد بن إسماعيل ابن إبراهيم بن المغيرة - رحمه الله -، من بلاد بخارى، جمع البخارى بين قوة الانكرة، ودقة الاستنباط، والتضائى فى طلب العلم، مع العبادة والورع، يقول حاشد بن إسماعيل(أ): كان البخارى يختلف معنا إلى السماع وهو غلام فلا يكتب حتى أتى على ذلك أيامًا، فكنا نقول له. فقال: إنكما قد أكثرتما على، فاعرضا على ما كتبتما، فأخرجنا إليه ما كان عندنا، فزاد على فأخرجنا إليه ما كان عندنا، فزاد على خمسة عشر ألف حديث، فقرأها كلها عن ظهر قلب، حتى جعلنا نحكم كتبنا من حفظه. ثم قال: أترون أنى أختلف هدرًا، وأضيع أيامي؟ فعرفنا أنه لا يتقدمه أحد.

وقال ابن خزيمة: ما تحت أديم السماء أعلم بالحديث من البخارى.

ولقد اعترف بقدر البخارى شيوخه وأقرانه وتلامذته، والأمة على طول تاريخها تعرف قدر البخارى ومكانته، وتعرف قدر «صحيح البخارى»، ومنزلته، وأنه أصح الكتب

بعد كتاب الله تعالى، وأن البخارى ـ هذا العالم الجهبذ ـ اجتهد فى انتقائه كل الاجتهاد، وهو أهل لذلك، فجاء الكتاب أقوى كتب السنة وأكثرها فائدة. وللبخارى كتب أخرى فى غاية الدقة، مثل «التاريخ الكبير» ترجم فيه لكثرة كثيرة من المحدثين، توفى البخارى عام ٢٥٦هـ(١٠).

- الدارقطنى: وهو أبو الحسسن على بن أحمد بن مهدى البغدادى ـ رحمه الله ـ شيخ الإسلام، حافظ زمانه، قال عنه

تلميده أبو عبد الله الحداكم: صدار الدارقطني أوحد عصره في الحفظ والفهم والورع. صادفته فوق ما وصف لي، وسألته عن العلل والشيوخ، وله مصنفات يطول ذكرها فأشهد أنه لم يخلف على أديم الأرض مثله. وقال القاضي أبوالطيب الطبري: الدارقطني أمير المؤمنين في الحديث. توفي عام ٣٨٥هـ(١١).

اد/ عبد المهدى عبد القادر عبد الهادى

مراجع للاستزادة:

الهوامش:

- (١) إنها فعل ذنك حتى لا يكون قد جامل الأمراء.
 - (٢) تذكرة الحفاظ ١١٠/١.
- (٣) ترجمتة في تذكرة الحفاظ ١٠٨/١، وسير أعلام النبلاء ٢٢١/٥ وفيها كثير عن مصادر ترجمته،
 - (٤) تذكرة الحفاظ 1/ ١٩٣.
 - (٥) السابق ١/ ٢٠٣.
 - (۱) السابق ۱/ ۲۰۳.
 - (۲) السابق ۱/ ۲۰۷.
 - (٨) السابق ٢/٤٣٣.
 - (٩) أحد الحفاظ المتقدين، قرين البخاري، توفي ٢٦١هـ، ترجمته في تذكرة الحفاظ ٥٦٤/٢.
 - (۱۰) تذكرة الحفاظ ٢/٥٥٥.
 - (۱۱) السابق ۱۹۱/۴.

^(*) تدريب الراوى ٤٣/١، منهج (وي النظر للترمسي ص ٢٣٥، ومصادر مبحث «الأنقاب العلمية للرواة»،

الأنانة في الرواية

الأنانة هي: قول الراوي: «إن فلانًا قال كذا» أو «فعل فلان كذا» وشبه ذلك.

فإذا قال أحد الرواة: حدثنا الزهرى أن سعيد بن المسيب حدثه بكذا، فهذا يقولون عليه: مؤنن أو مؤنأن.

والأنانة والعنعنة مصطلحان قريبان في المعنى، فهما ليستا نصاً في الاتصال، إذ قول القائل: «عن فلان» أو «إن فلانا» يحتمل أن يكون سمعه منه، ويحتمل أن يكون سمعه منه.

ومن هنا أطلقهما المحدثون مقابل صيغ الاتصال: «سمعت، حدثتى، أخبرنى» وألحقا بهما كل ما ليس صريحًا في الاتصال، مثل: «قال» و «حكى» و «ذكر» و «روى».

فإذا قال أحد المحدثين عن حديث: إنه أنانه فلان، أو: فيه عنعنة فلان، فمعناه أن فلانًا رواه بالعنعنة «عن فلان» أو الأثأنة «إن فلانًا قال كذا» يقصدون بذلك أن هذه قضية يجب أن ينتبه إليها وتدرس.

حكم المعنعن والمؤنأن:

جمهور المحدثين على أن الأنانة والمنعنة تفيدان اتصال الإسناد بشرطين:

الأول: إمكان اللقاء. ويعبرون عنه أيضا به «المعاصدة» وهو أن يكون الراوى والمروى عنه قد ثبت أنهما كانا في عصر واحد، ومن المكن أن يكونا قد التقيا.

الشساني: أن يكون الراوى الذى يروى بالعنعنة أو الأنأنة غير مدلس، بمعنى أنه لا يسقط شيخه ويرتقى لشيخ شيخه متستراً بالرواية برأن» أو «عن» اللتين ليستا نصاً في الاتصال.

ومن الجسمهور من زاد على هذين الشرطين:

فاشترط بعضهم ثبوت اللقاء، رائين أن إمكان اللقاء لا يكفى، وإنما لابد من ثبوت اللقاء بين الراوى والمروى عنه، ومن هؤلاء: على بن المديني، والبخارى.

واشترط بعض آخر: طول الصحبة بين الراوى والمروى عنه، ومن هؤلاء: أبو المظفر السمعانى، تشددوا عمن قبلهم، ورأوا أن ثبوت اللقاء لا يكفى وإنما لابد من طول المصاحبة بين التلميذ والشيخ.

واشترط بعض آخر أن يكون المعنعن أو المؤنأن معروفًا بالرواية عن المعنعن عنه أو المؤنأن عنه.. ومن هؤلاء: أبو عمرو الداني.

واستدل الجمهور على ماذهبوا إليه بما يأتى:

ا ـ الإجماع منعقد على أن قول الصحابى «عن رسـول الله ﷺ أو «إن رسـول الله ﷺ قال كذا» هذا إسناد متصل، ولم تمثل «عن» أو «إن» أى انقطاع.

۲ ـ الذي عليه العصمل أن «عن» و «إن»
 تفيدان الاتصال، فكم صحح أهل الصحيح
 أحاديث في إسنادها العنعنة والأنانة.

٣ ـ أقام المحدثون علم التدليس من أجل
 العنعنة والأنأنة، فهما من المدلس ليستا نصاً
 في الاتصال. أما من غير المدلس فهما على
 الاتصال مادام اللقاء ممكناً، وإلا لما كان

هناك فرق بين المدلس وغيره، ولما كان هناك داع لعلم التدليس وطبقاته،

هذا قول جمهور المحدثين والفقهاء والأصوليين، حتى ذهب البعض إلى أنه إجماع، وخالفهم قلة قليلة فقالوا: إن المعنعن والمؤنأن من المنقطع حتى يأتى من طريق يفيد الاتصال، بأن يقول الراوى المعنعن: «سمعت» أو «حدثنى» أو «أخبرنى» قال النووى: وهذا مردود بإجماع السلف.

هذا ولفظ «عن» بعد القرن الخامس الهجرى أصبح مستعملاً في الإجازة، فإذا قال الراوى: قرأت على فلان عن فلان ف فمعناه أنه رواه عنه بالإجازة. وهكذا تكون «عن» قبل الخمسمائة هجرية تفيد الاتصال بشرط إمكان اللقاء، وعدم التدليس، أما بعد الخمسمائة فتفيد الاتصال بالإجازة.

ا.د/ عبد المهدى عبد القادر عبد الهادى

مراجع للاستزادة:

سربي معدد المنابع البغدادي من ٥٧٤، تدريب الراوي ٣٨٦/٢ ، ٢١٧/١، فتح المفيث للعراقي ٧٧/١، فتح المفيث للسخاوي ١٥٥/١، معرفة عنوم الكفاية للخطيب البغدادي من ٥٧٤، تدريب الراوي ١٢٨/٢، فتح المفيث للعراقي ٧٧/١، فتح المفيث للحاكم من ٣٤، فواعد التحديث لجمال الدين القاسمي من ١٣٢٠.

الانتقاء من المرويات

ومعناه: اختيار المؤلف أو الراوى الأحاديث التى تحقق غرضه من كتابه أو روايته. ذلك أن أثمة القرون الأربعة الأولى كانوا يدونون كل علومهم، هادفين من ذلك إلى:

ا - جمع أحاديث رسول الله عَلَيْق، وآثار الصحابة، مع التدقيق في معرفة طرفها وألفاظها.

٢ - تمييز ما يقبل من هذه الأحاديث
 والآثار مما يُرد، أو تمييز العالى من النازل أو
 الغرائب، أو الأفراد عن غيرها.

٣ ـ إرساء مصطلحات لعلم الحديث يتبعها
 علماؤه، وهو ما يسمى بـ «علوم الحديث».

غ معرفة أحوال رجال الأسانيد، وهو ما
 يعرف به «علم الرجال» وذلك وفق قواعد
 وُضعت بعناية تسمى «علم الجرح والتعديل».

وجاء القرن الخامس الهجرى، وقد نضبجت علوم الدراية والرواية، إذ جُمعت الأحاديث كلها ورتبت، وشرح غريبها ومشكلها، وترجم للقاصى والدائى من رواتها، واستقلت، فتوجهت

همم علماء هذا القرن إلى تقريب السنة للعمل، وتَمَثّل هذا في عدة أمور، وهي:

- (أ) انتقاء الأحاديث واختصارها. فيعمد المؤلف إلى أحاديث موضوع واحد فيجمعها من كتاب، أو من كل الكتب، ثم ينتقى أظهرها، ثم يختصرها بحذف أسانيدها.
- (ب) تمييز العلوم من بعضها، فاستقل علم الدراية «مصطلح الحديث» عن علم الرواية «علم الأحاديث النبوية» واستقل علم الرجال، واستقل علم الغريب.

(ج) شرح الأحاديث والآثار والاستنباط منها.

ويعنينا هنا النوع الأول وهو:

«الانتقاء من المرويات».

والغرض منه: تقريب الأحاديث للعمل، فيقتصر المؤلف على ما تحصل به الفائدة دون تكرار، وربما حذف الأسانيد، أو بعض المتون.

ومن الذين قاموا بذلك:

١ ـ الإمام أبو بكر أحمد بن محمد
 البرقانى المتوفى سنة ٤٢٥هـ.

٢ ـ والإمام أبو عبد الله محمد بن
 أبى نصر الدمشقى المتوفى سنة ٤٠١هـ.

٣ ـ والإمام أبو عبد الله محمد بن أبى نصر الحميدى الأندلسي المتوفى سنة المدهد.

فهؤلاء اختصروا أحاديث البخارى ومسلم، وكشاب الحميدي «الجمع بين الصحيحين» أشهرها.

3 - الإمام أبو العباس أحصد بن عبد اللطيف الزبيدى المتوفى ٩٩٣هـ وكتابه «التجريد الصريح لأحاديث الجامع الصحيح» اختصر فيه صحيح البخاري، وهو مطبوع شائع، وله شروح،

٥ ـ والإمام أبو محمد الحسين بن مسعود البغوى المتوفى سنة ١٠هـ وكتابه «مصابيح السنة» جمع فيه أحاديث من الكتب الستة والدارمى. وهو مطبوع شائع، وكذلك كتابه «شرح السنة» والذي انتقى أحاديثه من كتب السنة عمومًا، الصحاح، والمسانيد، والسنن، والمعاجم، والأجزاء، وأضاف إلى الأحاديث النبوية قدرًا من الآثار عن الصحابة

والتابعين، ثم شرح كل ذلك شرحًا مفيداً، وهو أيضًا مطبوع شائع،

آ ـ والإمـام أبو عبد الله محمد بن عبد الله الخطيب التبريزى المتوفى ٤١هـ وكتابه «مشكاة المصابيح» أكمل فيه «مصابيح السنة للبغوى» «ومشكاة المصابيح» مطبوع شاثع.

٧ ـ والإمام أبو محمد عبد الحق بن عبد الرحمن الأشبيلي المتوفى ٥٨٢هـ وكتابه «الأحكام الكبري» انتقى فيه أحاديث الأحكام الشرعية من عموم كتب السنة، وله أيضًا «الأحكام الوسطى» اختصره من الكبرى. وهو مطبوع شائع.

والكتب المنتقاة من أحاديث الأحكام كثيرة، أكتفى بما ذكرت.

٨ ـ والإمام زكى الدين أبو محمد عبد الله
 عبد العظيم بن عبد القوى بن عبد الله
 المنذرى المتوفى سنة ٢٥٦هـ وكتابه «الترغيب والترهيب» انتقاه من كثير من كتب السنة.

٩ ـ والإمام جــلال الدين أبو الفـضــل عبد الرحمن بن أبى بكر محمد السيوطى المتـوفى سنة ٩١١هـ. وله كـتـاب «الجـامع الصنغير» الصنغير» وكتاب «زيادة الجـامع الصنغير» وكتاب «الجامع الكبير» انتقى فيها أحاديث ثمـانين كـتـابًا من كـتب السنة، وكـتـبه هذه مطبوعة شائعة.

ومن انتقاء المرويات أن يجد المؤلف الحديث مشتملاً على عدة أمور، فيأخذ منه ما يفيد موضوعه، ويترك الباقي.

ولقد اتفق المحدثون على جواز ذلك،

مشترطين أن يكون القدر المتروك من الحديث متميزا عما نقله، وغير متعلق به بحيث لا يختل المعنى.

ا.د/ عبد المهدى عبد القادر عبد الهادى

مراجع للاستزادة:

التمصرة والتدكرة لنعرافي ١٧١/٢، الكماية للخطيب البقدادي ص ٢٨٨، ٢٩٤، الرسالة المستطرفة للكتائي ص ١٧٧، جامع الأصول لابن الأثير ٢٢١. فتح ، لمعيث للسخاوي ٢٢١/٢، مقدمة ابن الصلاح مع التقييد ص ٢٣٧.

أنساب الرواة والمحدثين

هذا علم يهتم بما يضاف إليه الرواة - من قبيلة أو بطن أو جد أو بلد أو صناعة أو مذهب أو غير ذلك،

ومعرفة الأنساب من أسباب الائتلاف والقوة، ومدعاة للتحلى بالمكارم والمعالى، ومن هنا اهتم المسلمون بأنسابهم وتميزوا بذلك عن بقية الأمم.

والمحدثون من الأمة الإسلامية اهتموا أيضا بالأنساب، من ضمن الاهتمام بأوامر الإسلام، وللأثر العظيم لذلك في تخصصهم والمتمثل فيما يلي:

١ _ معرفة نسب الرواة، فبعلم الأنساب

يعرفون الراوى وقراباته، يعرفون: أن أبا بكر الصديق رضي للتقي على مع رسول الله رضي في جدهما «مرة بن كعب بن لؤى»، أى في الجد السادس له رضي ولأبى بكر.

وأن عـمـر بن الخطاب وَ لِنَّ يَلْتَـقَى مع رسول الله وَ عَنْ جدهما «كعب بن لؤى»، أى فى الجد السابع لهما.

وأن عشمان بن عضان وَعَلَيْهُ بِلْتَقَى مع رسول الله على في جدهما عبد مناف، وهو الجد الثالث له على، والرابع لعثمان.

وأن على بن أبى طالب وَ الله على مع رسول الله وَ الله و

إن علم الأنساب يُعَرَّف بقرابة رسول الله ولا علم الأنساب يعرفون في الأنساب يعرفون كثيرًا من ذلك، حتى قال ابن عباس: وإن النبي والله لا لم يكن بطن من قريش إلا كان له فيهم قرابة - فأنزل الله (قل لا اسألكم عليه أجراً إلا المودة في القربي) - أي إلا ان تصلوا ما بيني وبينكم من القرابة».(١) ولابن إسحاق - عالم الأنساب - كلام في ذلك يطول ذكره.

والمحدثون يأخذون من ذلك ما يخصهم، فيعرفون قرابات الصحابة به على ويعرفون قرابات المحدثين به على.

فالزبير بن العوام - وكذا أخوه السائب بن العوام - رضى الله عنهما - يلتقى مع رسول الله عنهما قصى.

وكذلك حكيم بن حزام وَ الله عَلَيْ يلتقى معه وَ الله علم وَ الله على الله على الله على الأنساب عرفوا:

أن الإمام مالك بن أنس يلتقى مع رسول الله على فع السادس مرة بن كعب.

وأن الإمام الشافعى محمد بن إدريس يلتقى مع رسول الله ﷺ فى جده الثالث عبد مناف.

وأن سفيان الثورى يلتقى مع رسول الله شخص خده الخامس عشر وهو إلياس بن مضر.

وهكذا عرفوا علاقة الصحابة والمحدثين النسبية به وعلى وعرفوا أيضا علاقة المحدثين النسبية بالبطون والقبائل، حتى قالوا على حديث: رواته قرشيون. وعلى حديث آخر: رواته هاشميون. وعلى حديث آخر: رواته كوفيون.. وهكذا.

لقد عرفوا أنساب الرواة، فأعانهم ذلك على معرفة الأسانيد، ومسارات الأحاديث.

٢ - وللأنساب دور عظيم في تمييز الرواة،
 حتى لا يلتبس راو براو آخر، ذلك:

(أ) أن من الرواة من ينسب إلى غير أبيه:

• فينسب إلى جده كخالد بن إسماعيل ابن الوليد المخزومي راو ضعيف جدا، يروى عن هشام بن عروة، فإنه قد ينسب إلى جده فيُظن أنه الصحابي المشهور خالد بن الوليد.

وكعبد الرحمن بن عبد الله بن كعب بن مالك شيخ للزهرى، نسبه ابن وهب إلى جده فقال عبد الرحمن بن كعب، وهذا اسم عم الأول، وليس له رواية عن الزهرى.

وكابن جريج فهو عبد الملك بن عبد العزيز ابن جريج.

 أو ينسب إلى أمه كمعاذ بن عفراء، وأخويه معوذ، وعوذ - رضى الله عنهم - ينسبون إلى أمهم عفراء بنت عبيد بن ثعلبة من بنى النجار، واسم أبيهم الحارث بن رفاعة.

وكذلك: محمد بن حبيب، ف «حبيب» اسم أمه. ومن لا يعرف الأنساب يعتقد أن «حبيب» اسم أبيه.

• أو ينسب إلى جدته كيعلى بن مُنيَة وَ الله الصحابى الشهير، ف «منية» جدته، ووهم ابن وضاح فضال: إن «منية» والد يعلى، واسم والد يعلى: أمية بن أبى عبيدة.

- وممن نسب إلى جهدته بشير بن الخصاصية. فالخصاصية أم له، منهم من يرى أنه أمه، ومنهم من يرى أنها أم أحد أجداده، واسم والد بشير: معبد.
- أو ينسب الراوي لأجنبي عنه، وذلك لسبب من الأسباب. كالمقداد بن الأسود وَلِيْكُ الصحابي الشهير، فهو المقداد بن عسمرو بن ثعلبة الكندي، وإنما قيل له: المقداد بن الأسود لأنه كان في حجر الأسود بن عبد يغوث فتبناه فنسب إليه،

وكالحسن بن دينار أحد الرواة الضعفاء، ف «دينار» ليس والده، وإنما هو زوج أمـه، واسم أبيه «واصل» وأخطأ من جهل نسبه فسماه: الحسن بن دينار بن واصل، وسماه آخر: الحسن بن واصل بن دينار.

وكذلك «ابن نقطة» منسوب إلى امرأة أجنبية عنه، ربّت جده.

وكــذلك «ابن الملقن» لم يكن أبوه ملقنًا، وإنما نسب لزوج أمه الذي كان يلقن القرآن بجامع عمرو بن العاص بمصر.

(ب) ومن الرواة من ينسب إلى خسلاف الظاهر، فتذكر له نسبة إلى مكان أو بلد أو قبيلة أو صنعة أو غير ذلك، ولكن الظاهر الذي يسبق إلى الفهم ليس مراداً.

ومثال ذلك:

ثابت بن النعمان بن أمية بن امرئ القيس وَالْهُ الصحابى الجليل. يقال له: «البدرى»، وظاهر ذلك أنه شهد غزوة بدر، وليس كذلك، وإنما ينسب إلى بدر لأنه نزل آبار بدر.

وإسماعيل بن محمد المكى، نسب لمكة وليس هو منها، وإنما لإكثاره التوجه إليها للحج والمجاورة،

و همقسم الله عباس - رضى الله عنهما - إنه ليس مولى لابن عباس، وإنما هو مولى عبد الله بن الحارث بن نوفل، لكنه لازم ابن عباس كثيرًا فقيل له: مولى ابن عباس.

و «يزيد الفقير» (١) التابعى، ظاهر ذلك أنه كان فقيرًا، وليس الأمر كذلك وإنما أصيب في فقار ظهره فكان يشكو منه، فقيل له:
«الفقير».

وخالد بن مهران الحذاء. ظاهر ذلك أنه كان يصنع الأحذية أو يتجر فيها، وليس كذلك، وإنما كان يجلس فيهم فنسب إلى صنعتهم.

وسليمان بن طرخان التيمى ليس من بنى تيم، وإنما نزل فيهم فنسب إليهم.

إن علم الأنسباب عُرف المحدثين بالرواة بدقة، فعرفوا الراوى، وعرفوا أقاربه، وإن كان في نسبته شيء على خلاف الظاهر عرفوه أيضًا، مما جعلهم يعرفون الرواة بكل

دقة، لا يختلط هذا بذلك، وإنما يعرف كل راو معرفة دقيقة.

ومن هنا ألفت مــؤلفــات في أنســاب المحدثين، منها:

- الأنسباب للسمعاني، الإمام أبي سعد عبد الكريم بن محمد بن منصبور التميمي السمعاني المتوفي ٥٦٢هـ. والكتباب مطبوع (١) شائع، وهو من أجمع ما ألف في الأنساب.
- واختصره ابن الأثير محمد بن محمد بن محمد بن محمد بن محمد بن عبد الكريم عنز الدين أبو الحسن، أخو مؤلف «جامع الأصول» وسمى مختصره للأنساب «اللباب»، وهو وإن كان مختصراً إلا أنه زاد على السمعاني في بعض المواطن زيادات، واستدرك عليه بعض الاستدراكات.
- ولخص السيوطي كتاب اللباب، وزاد عليه
 أشياء وسلماه «لب اللباب في تحرير
 الأنساب».
- و «اقتباس الأنوار والتماس الأزهار في انساب الصحابة ورواة الآثار» للرُّشاطي أبي محمد عبد الله

بن خلف اللخمى الأندلسى المتوفى ٥٤٢هـ جمع فيه الكثير من الأنساب.

- و «الاكتساب فى تلخيص كتب الأنساب»

 للخيضرى قطب الدين محمد بن محمد بن عبد الله بن خيضر المتوفى ٩٤٨هـ، لخص فيه كتاب السمعانى وضم إليه ما عند ابن الأثير والرَّشاطى، وغيرهما من الزيادات.
- و «عجالة المبتدى وضضالة المنتهى فى النسب»، للحازمى أبى بكر محمد بن أبى عثمان موسى بن عثمان الحازمى الهمدائى زين الدين المتوفى ١٨٥هـ. وقد طبيعه مجمع اللغة العربية بالقاهرة(^).
- و «المشتبه في الرجال أسمائهم وأنسابهم»
 للحسافظ الذهبي المتوفي ٧٤٨هـ، وهو مطبوع شائع(١).
- و «تبصیر المنتبه بتحریر المشتبه» لابن حجر العسقلانی المتوفی ۸۵۲هـ، وهو مطبوع شائع^(۱۰).

وكتب الأنساب كثيرة، وهي كتب الرجال كثير من الفوائد النسبية.

اد/ عبد المهدى عبد القادر عبد الهادى

مراجع للاستزادة:

يراجع في هذا الموضوع: معرفة علوم الحديث للحاكم ص ١٦٧، فتح المفيث للسخاوي ٢٦٦/٢. التبصيرة والتذكرة للعراقي ٢٢٧/٣، التقييد والإيضاح للعراقي على أبن العسلاح ص ٤٣٤، تدريب الراوي للسيوطي ٣٣٦/٢.

الهو امش:

(١) سورة الحجرات آية ١٣.

- (٢) أحرجه الحاكم ١٦١/٤، وصععه، وأقره الذهبي، والترمذي في كتاب البر والصلة. حديث (١٩٧٩). وأحمد ٢٧٤/٢.
 - (۲) سورة اشوري آية ۲۲.
 - (٤) صعيع النجاري. كتاب تفسير القرآن، حديث (٤٨١٨)، ومنان الترمذي. كتاب تفسير القرآن، حديث (٣٢٥١).
 - (٥) يراجع معرفة علوم الحديث للحاكم ص ١٧١، وما بعدها.
 - (٦) يزيد بن صهيب الفقير أبو عثمان الكوفي التابعي الجليل. تهذيب التهذيب ٢٢٨/١١.
- (٧) طبعته دائرة المعارف العثمانية بالهند من سنة ١٢٨٢هـ، ١٩٦٢م إلى سنة ١٤٠٢هـ / سنة ١٩٨٢م في ثلاثة عشر مجلدًا،
 - (٨) الطبعة الثانية ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م.
 - (٩) طبعة عيسى الحلبي بالقاهرة ١٩٦٢م،
 - (١٠) طبعة المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والنشرا

أوطان الرواة وبلدانهم وأهمية معرفتها

الأوطان: جمع وطن وهو الإقليم والناحية التي يولد فيها الإنسان أو يقيم بها .

والبلدان : جسمع بلد ، وهى المدينة او القرية التي يكون فيها الإنسان كذلك ، وعلى هذا فالمراد بهذا النوع عند المحدثين : هو معرفة أوطان الرواة وبلدانهم التي ولدوا فيها أو أقاموا بها .

وهذا نوع جليل من أنواع علوم الحديث، يحتاج إليه أهل الحديث للتمييز بين الرواة عند وقوع الالتباس ومعرفة الاتصال والانقطاع.

يقول الإمام النووى – رحمه الله تعالى – «هو مما يفتقر إليه حفاظ الحديث أثناء ترجمتهم للعلماء في دروسهم ومصنفاتهم».

نشأة هذا النوع :

لقد كان العرب ينتسبون قديمًا إلى قبائلهم لبداوتهم وترحالهم ، وكان ارتباطهم بالقبيلة أوثق من الأرض، فلما جاء الإسلام وهاجر من هاجر ، ورحل من رحل في سبيل تحصيل العلم ونشر دعوة الإسلام ، غلب عليهم سكني

الأوطان والبلدان والقرى، عندئذ انتسبوا إليها.

ولهدذا يقول الحافظ العراقى: «وإنما حدث للعرب الانتساب إلى البلاد والأوطان، لما غلب عليهم سكنى القرى والمدائن وضاع كثير من أنسابها، فلم يبق لها غير الانتساب إلى البلدان، وقد كانت تنسب قبل ذلك إلى القبائل، أما العجم فإنهم ينتسبون إلى الأوطان والبلدان من قديم الزمان»(١).

وتظهر أهمية هذا النوع من عبدة أمور:

ا - معرفة الراوى المدلس، وما فى الإسناد من الإرسال الخفى، لأنه عن طريق هذا النوع يمكن التحقق من ثبوت اللقاء بين الرواة أم لا، فإذا ثبت من خلال هذا النوع أنهما لم يكونا من بلد واحد، ولم يرحل أحدهما إلى الآخر، ولا التقيا فى حج أو غيره، وليس بينهما إجازة، عندئذ يعرف أن فى السند إرسالاً، أو انقطاعًا، أو إعضالاً، أو تدليساً.

٢- التمييز بين الاسمين المتفقين في

اللفظ فينظر في شيخه وتلميذه الذي روى عنه ، فربما كانا أو أحدهما من بلد أحد المتفقين في الاسم، فيغلب على الظن أن بلديهما هو المذكور في السند لاسيما إذا لم يعرف له سماع بغير بلده .

٣ - يساعد الساحث على الوصول إلى
 التراجم بسهولة في الكتب المؤلفة على البلدان
 مثل (تاريخ بغداد) (وتاريخ دمشق) وغيرها .

٤ - الوقوف على مواطن وصلات الشيوخ
 والتلاميذ بعضهم ببعض .

٥ - الاطلاع على الجوانب الحصارية
 للبلاد والمدن ومن نشأ فيها من العلماء .

كيفية الانتساب إلى الأوطان والبلاد:

من دقة علماء الحديث أنهم تكلموا عن كيفية نسبة من انتقل من بلد إلى آخر .

ف قالوا: ف من سكن في بلدتين وأراد الانتساب إليهما فليبدأ بالبلدة التي سكنها أولا، ثم بالثانية التي انتقل إليها، وحسن أن يأتي بثم في النسب للبلدة الثانية فيقول مثلا:المصرى ثم الدمشقى، وذلك لأن ثم تدل على الترتيب والتراخى، أما من كان من أهل قرية من قرى بلده ف جائز أن ينسب إلى القرية بذاتها أو إلى مدينتها أو إلى الناحية التي منها تلك القرية، فمن كان من أهل

دُارِيًا مشلاله أن يقول في نسبه: الدّارِي والدمشقى والشامى، فإذا أراد الجمع بينها فليبدأ بالأعم، ثم الخاص فيقول الشامى الدمشقى الدارى،

وقد اتفق العلماء على أن الإنسان له أن ينتسب إلى أى البلاد شاء دون تحديد لمدة معينة للإقامة ما دام قد أقام بها، إلا أن عبد الله بن المبارك قد اشترط أنه لا يُنسب إلى بلد إلا إذا أقام فيه أربع سنين، يقول أبن كثير – رحمه الله – تعقيبًا على هذا الرأى: «وفى هذا نظر». أى لا داعى لاشتراط المدة.

أشهر المصنفات التي تخدم هذا النوع:

- كتب الرجال يستفاد منها في معرفة هذا النوع فإنها تعتنى ببيان أوطان الرواة ويلدانهم مثل: (التاريخ الكبير) للإمام البخاري، (تاريخ بغداد) للخطيب البغدادي، و (تهذيب الكمال) للمزي، و (تهذيب الكمال) للمزي، و (تهذيب التهذيب) لابن حجب، و (الطبقات الكبري) لابن سعد، و غيرها.

- (الأنساب) للسمعانى (ت ٥٥٢هـ) فإنه يذكر الأنساب إلى الأوطان وغيرها، وهو كتاب كتاب عظيم لم يصنف مثله وهو كتاب مطبوع.

- (الأنسباب) لأبسى محصد اللخمى (ت ١٤٥هـ) ويسمى : (اقتباس الأنوار والتماس الأزهار في أنساب الصحابة ورواة الآثار).

- (اللباب في تهذيب الأنساب) لعز الدين ابن الأثير الجرزي (ت ١٠٣هـ) وهذا الكتاب اختصار لكتاب السمعاني السابق،

واستدرك عليه ما فاته ونبه على أشياء . وهو مطبوع.

- (لب الألباب فى تحسرير الأنساب) للسيوطى (ت ٩١١هـ) وهو اختصار للسابق وزاد فيه أشياء،

والله أعلم،

1. د/ مروان محمد مصطفى شاهين

مراجع للاستزادة:

- (١) فتح المغيث للمراقى.
- (٢) تدريب الراوي للسيوطي.
- (٣) الجرح والتمديل للدكتور أبي لبابة حسين.

الهو امش :

(١) فتح الميث للحافظ العراقي - ٤٦٧ .

البدعة وأثرها في الرواية

البدعة في اللغة :

هى الإيجاد على غير مثال سبق ، يقال :
بُدَعُه بُدُعًا ، أى أنشأه على غير مثال سابق
قهو بديع (للفاعل والمفعول «ومن أسماء الله
تعالى «البديع» وفي القرآن الكريم ﴿بديع
السموات والأرض﴾ الآية (٢٨٤) من سورة
البقرة – أى خلقهما وأنشأهما على غير
مثال سبق.

المراد بالبدعة اصطلاحاً:

هى كل ما أدخل فى الدين، مخالفا للكتاب أو السنة الشابتة عن رسول الله وعن أصحابه الكرام مما لا مجال للرأى الشخصى فيه. ومن ثم فإن كل شىء ظهر فى الدين بعد عصره وسي أو عصر خلفائه الراشدين وكان مخالفًا لما ثبت من الشرع الحنيف فهو من البدع المحدثات، وسواء كان المقصود بتلك البدعة تأييد الشرع – كما يزعم البعض – أم مخالفته ، ولا يشفع للبدعة محاولتها تأييد الشرع، لأن شرع الله تعالى لا يتم تأييده أبدًا بما خالف كتابه – عز وجل – وخالف سنة بما خالف كتابه – عز وجل – وخالف سنة رسوله الخاتم، وقد حننا الله تعالى على

الامتثال لسنة نبيه الكريم و فجاءت الآيات والأحاديث الدالة على ذلك ، كما ورد فى ذم البدعية والتمسك بالسنة مجموعة من الأحاديث النبوية منها على سبيل المثال لا الحصر:

- ما رواه البخارى بسنده إلى عائشة ـ رضى الله عنها ـ قالت : قال رسول الله عنها ـ من أحدث في أمرنا هذا ما ليس فيه فهو رد».(١) أي فهو مردود على صاحبه .

ومنها: ما رواه الإمام مسلم بسنده على أبى هريرة رَوَّقُ يحدث أنه سمع رسول الله وقول: «ما نهيتكم عنه فاجتنبوه، وما أمرتكم به فافعلوا منه ما استطعتم، فإنما أهلك الذين من قبلكم كثرة مسائلهم واختلافهم على أنبيائهم، (٢).

وقد أخرج البخارى هذا الحديث مع اختلاف يسير في كتاب الاعتصام بالسنة باب الاقتداء بسنن رسول الله عليه الله المناه الله المنان ا

وهذا الحديث يحثنا على التمسك بالسنة الشريفة وترك ما عداها وعدم الاختلاف على الأنبياء معناه على الأنبياء معناه ترك السنة والانتقال إلى البدع.

كما ورد في ذم البدعة أيضا ما رواه الترمذي في باب ما جاء في الأخذ بالسنة واجتناب البدع بسنده عن العرباض بن سارية واجتناب البدع بسنده عن العرباض بن سارية صلاة الغداة موعظة بليغة ذرفت منها العيون، صلاة الغداة موعظة بليغة ذرفت منها العيون، ووجلت منها القلوب، فقال رجل: إن هذه موعظة مودع. فماذا تعهد إلينا يا رسول الله؟ قال: «أوصيكم بتقوى الله والسمع والطاعة وإن عبد حبشى ،فإنه من يعش منكم يرى اختلافًا كثيرًا، وإياكم ومحدثات الأمور فسأنها ضللة ، فمن أدرك ذلك منكم فعليكم بسنتى وسنة الخلفاء الراشدين فعليكم بسنتى وسنة الخلفاء الراشدين أبو عيسى الترمذي: هذا حديث صحيح.

وقد روى أبو داود هذا الحديث أيضا بسنده إلى العرباض بن سارية وَعَلَيْكُ في كتاب السنة وفي آخره : «وإياكم ومحدثات الأمور، فإن كل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة، (٤).

كما روى النسائى فى العيدين كيفية الخطبة بسنده إلى جابر بن عبد الله ـ رضى الله عنهما ـ قال : وكان رسول الله عليه بما هو فى خطبته: الحمد لله ويثنى عليه بما هو أهله ثم يقول «من يهده الله فلا مضل له ومن يضلله فلله أن أصحدق ومن يضلله فلا ما الله فلا محديث كتاب الله، وأحسن الهدى هدى محمد، وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة

بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار، (°). الخ الحديث.

وفى البخارى فى كتاب الاعتصام باب الاقتداء بالسنة بسنده إلى عمرو بن مرة سمعت مرة الهمدانى يقول : قال عبد الله: «إن أحسن الحديث كتاب الله وأحسن الهدى هدى محمد في وشر الأمور المحدثاتها، وإن ما توعدون لآت وما أنتم بمعجزين، (٢) . وعبد الله هذا الذى قال هذا القول هو عبد الله بن مسعود وفي كما يفهم من كلام ابن حجر عند شرحه للحديث، فإنه قد ذكر أن هذا الحديث قد ورد مرفوعا عن ابن مسعود عند أصحاب السنن.

هذه هى البدعة وهذا موقف الشرع منها ، فماذا كان موقف علماء الحديث من رواية المبتدع ؟ إن البدعة قد تؤدى إلى تكفير صاحبها فيما لو أنكر ما هو معلوم من الدين بالضرورة.

وقد تؤدى إلى الحكم عليه بالفسق فيما لو كان متأولاً ببدعته.

أمــا الصنف الأول: وهم المكفـرون ببدعتهم، فإن روايتهم غير مقبولة باتفاق أهل العلم في ذلك ، على أنه ينبغى التنبيه إلى أن هذا الحكم بالكفـر لهـذا الصنف لابد وأن يكون متضفًا عليه من جميع طوائف الأمة،

كأن يكون منكرًا لأمر أجمعت الأمة على أنه من أركان الإيمان أو الإسلام،

أو كمن يستحل أمرًا أجمعت الأدلة المعتبرة على تحريمه ، أو كمن يزعم النبوة لأحد بعد رسول الله على أو من يقولون بألوهية على إلى آخر هذه الأمور الموجبة للكفر.

وقد نبهنا إلى هذا الأمر، وهو مستمد من كلام أئمة هذا الشان؛ لأن أمة المسلمين لما انقسمت إلى فرق وطوائف متعددة فإن كل فرقة زعمت أنها على الحق وحدها وكل ما عداها على الباطل ، بل إن بعض الفرق قد تغالت في ذلك فحكمت بكفر من سواها. فلو أخذنا تلك الأقوال الزائفة وهذه التهم الباطلة، لما سلم لنا أحد من الرواة أبداً ولضاعت بذلك السنة النبوية، ولكن الحق هو أن يكون التكفير بأمر أجمعت الأمة على خروج صاحبه من الدين بسبب هذا الأمر.

أما الذى لا يكفر ببدعته ، فإن كان ممن يستحل الكذب لتأييد مذهبه ونصرة اعتقاده فقد ذكر ابن كثير أن هذا الصنف قد اتفقوا أيضًا على رد روايته، وقد نقلوا عن الإمام الشافعي قوله : «أقبل شهادة أهل الأهواء إلا الخطابية من الرافضية؛ لأنهم يرون شهادة الزور لموافقتهم». أما الذي لا يستحل الكذب ، وهو أيضًا من أهل الأهواء والبدع، فإن فريقًا

من العلماء لم يقبل روايتهم مطلقًا، ومنهم الإمام الجليل مالك بن أنس كما ذكر ذلك الخطيب في كفايته، ودليل هذا الفريق أن الرواية من الدين لأنها تتعلق بسنة رسول الله ولا نأخذ هذا الدين إلا ممن استقاموا على الكتاب والسنة ونترك غيرهم ممن حادوا عن صراط الله المستقيم.

- وذهب فريق من العلماء إلى قبول رواية أهل الأهواء و البدع وقبول شهادتهم ما لم يستحلوا الكذب و شهادة الزور، ومن هؤلاء الإمام الجليل محمد بن إدريس الشافعي وكلمته السابقة تدلنا على ذلك.
- ومن العلماء من قبل رواية المبتدع إذا لم يكن يدعو إلى بدعته، أما إذا كان يدعو إلى بدعته فإنهم غير مقبولى الرواية ، ومن أصحاب هذا الرأى أبو حاتم ابن حبان البستى فقد نقل ابن الصلاح قوله: «الداعية إلى البدع لا يجوز الاحتجاج به عند أنمتنا قاطبة لا أعلم بينهم فيه خلاف». وممن قال بهذا الرأى أيضا الإمام الكبير أحمد بن حنبل ونقل ذلك عنه انخطيب في (الكفاية)(٧).
- وهناك فريق قبل رواية المبتدع مطلقًا سواء كان يدعو لبدعته أم لا يدعو إليها ، وقد ذكر الخطيب أن هذا هو رأى يحيى بن

سعيد القطان وعلى بن المديني في طائفة غيرهما.

وقد ذكر بسنده أن على بن المدينى قال: قلت ليحيى بن سعيد القطان : «إن عبد الرحمن بن مهدى قال: أنا أترك من أهل الحديث كل من كان رأسًا في البدعة. فضحك يحيى بن سعيد فقال: كيف يصنع بقتادة؟ وعَدَّ يحيى قومًا، ثم قال: إن تَركَ عبد الرحمن هذا الضرب ترك كثيرًا».

كما روى الخطيب أيضا بسنده إلى على بن المديني قال: «لو تركت البصرة لحال القدر، ولو تركت أهل الكوفة لذلك الرأى - يعنى للتشيع خربت الكتب». وقد فسر الخطيب قول على: خريت الكتب. يعنى لذهب الحديث.

وقد استحسن ابن الصلاح رأى من قال بالتفصيل، فقبل رواية غير الداعية فنجد، يقول بعد أن نقل قول ابن حبان السابق: «وهذا المذهب الثالث أعدلها وأولاها». ويرفض رأى من يرفض رواية أهل البدع مطلقًا سواء كان يدعو إلى بدعته أم لا، ويقول عن هذا الرأى: إنه بعيد مباعد للشائع عن أئمة الحديث؛ فإن كتبهم طافحة بالرواية عن المبتدعة غير الدعاة، وقد تعقب العراقي

قـول ابن الصـلاح هذا وبين أن البـخـارى ومسلمًا قد احتجا أيضا بالدعاة، فاحتج البخارى بعمران بن حطان وهو من دعاة الشراة، واحتج الشيخان بعبد الحميد بن عبد الرحمن الحمانى وكان داعية إلى الإرجاء،

هذه هى خلاصة الأقوال المتاثرة من آراء العلماء فى حكم رواية المبتدع، وقد اختار قوم الصحواب من هذا كله، وهو أن المدار فى الرواية هو على ثقة الراوى وعدالته وضبطه مع صدقه، فمتى ثبت له كل هذا كان مقبول الرواية.

وقد نقل السيوطى عن ابن حجر قوله: «والمعتمد أن الذى ترد روايته هو من أنكر أمرًا مبتواترًا من الشرع معلومًا من الدين بالضرورة أو اعتقد عكسه، وأما من لم يكن كذلك وانضم إلى ذلك ضبطه لما يرويه مع ورعه وتقواه فلا مانع من قبوله».

وقد قال الشيخ أحمد شاكر عن هذا الرأى: «هو الحق الجدير بالاعتبار ويؤيده النظر الصحيح»، ولم يرض الشيخ أحمد شاكر برد رواية من لا توجب بدعته الكفر مطلقًا سواء كان يدعو أم لا، وقال عن هذا الرأى: «إنه غلو بلا دليل»، وبعد أن ذكر الآراء

السابقة وعقب عليها بما يراه، ختم هذا البحث بقوله – عليه رحمة الله تعالى: «وهذه الأقوال كلها نظرية، والعبرة في الرواية بصدق الراوي وأمانته والثقة بدينه وخلقه والمتتبع لأحوال الرواة يرى كثيرا من أهل البدع موضعًا للثقة والاطمئنان وإن رووا ما يوافق رأيهم، ويرى كثيرًا منهم لا يوثق بأى شيء يرويه، ولذلك قال الحافظ الذهبي في (الميزان)(^) في ترجمة إبان بن تغلب الكوفى: «شيعى جلد لكنه صدوق، قلنا صدقه وعليه بدعته، نقل توثيقه عن أحمد وغيره».

ثم قال: «فلقائل أن يقول: كيف ساغ توثيق مبتدع وحُدُّ الثقة العدالة والإتقان؟ فكيف يكون عدلاً من هو صاحب بدعة وجوابه: أن البدعة على ضربين: فبدعة صغرى كغلو التشيع أو التشيع بلا غلو ولا تطرف، فهذا كثير في التابعين وتابعيهم مع الدين والورع والصدق، فلو رد حديث هؤلاء لذهبت جملة من الآثار النبوية وهذه مفسدة بيئة».

ثم بدعة كبرى كالرفض الكامل والغلو فيه والحط على أبى بكر وعسمسر ـ رضى الله عنهما ـ والدعاء إلى ذلك فهذا النوع لا يحتج به ولا كرامة.

وأيضًا فما أستحضر الآن في هذا

الضرب رجالاً صادقًا ولا مأمونًا بل الكذب شعارهم والتقية والنفاق دثارهم، فكيف يقبل من هذا حاله ؟ حاشا وكلا. فالمتشيع الغالى في زمان السلف وعرفهم هو من تكلم في عثمان والزبير وطلحة ومعاوية وطائفة ممن حارب عليًا _ رضى الله عنهم _ وتعرض لسبهم. والمفالاة في زماننا وعرفنا هو الذي يكفر هؤلاء السادة ويتبرأ من الشيخين أيضا، فهو ضال مفترى. ويعقب الشيخ أحمد شاكر على ذلك بقوله: «والذي قال الذهبي مع ضميمه ما قال ابن حجر فيما مضى _ هو التحرف أعلم».

فكأن المبتدع إذا غالى فى بدعته إلى حد يخرجه عما أجمع عليه المسلمون كأن يحط على أبى بكر وعمر _ رضى الله عنهما _ أو يكفر بعض الصحابة _ رضوان الله عليهم _ فإنه لا تقبل روايته حينئذ وهذا حق، فإن من كان على هذه الشاكلة فهو قد تعثر عن طريق الحق والجماعة، وهؤلاء الذين وصلوا إلى ذلك يكذبون وينافقون، وكفى بهم إثمًا أن ينتقصوا من قدر قوم امتدحهم الله تعالى فى ينتقصوا من قدر قوم امتدحهم الله تعالى فى الشريفة.

كـــذلك من رأى الكذب لصــالح رأيه أو شــهـادة الزور لموقفهم ،وكل بدعــة تؤدى الذي استقر عليه اصطلاح المحدثين وعملهم. بصاحبها إلى مثل هذا السلوك، فهؤلاء القوم لا يحتج بهم ولا كرامة، أما من كان ثقة

والله أعلم.

مأمونًا عدلاً ضابطًا فهو مقبول الرواية، هذا

أ. د/ مروان محمد مصطفى شباهين

مراجع للاستزادة :

مقدمة أبن الصلاح.

التقييد والإيضاح للعراقيي.

تدریب انراوی بلسیوطی .

فتح المغيث للسخاوي .

توضيح الأفكار للصنعائي . الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث للشيخ أحمد شاكر .

الوسيطة في عنوم الصنطلح للدكتور محمد أبو شهية .

أبرهع والتكميل للكنوى.

- (١) صعيع البخاري، كتاب المبلح. حديث (٢٦٩٧)، وصعيع مسلم. كتاب الأقضية, حديث (١٧١٨).
 - (Y) صحيح مسلم، كتاب الفضائل. حديث (١٣٣٧).
 - (٣) سنن الترمذي. كتاب العلم. حديث (٣٦٧٦)، وسنن ابن ماجه. المقدمة. حديث (٤٢. ٤٤).
 - (٤) سنن أبي داود، كتاب السنة، حديث (٤٦٠٧).
 - (٥) سان النسائي، كتاب صلاة العيدين، حديث (١٥٧٨).
 - (٦) صعيح البخاري كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة. حديث (٧٢٧٧).
 - (٧) الكفاية في علم الرواية، للخطيب البغدادي ص ١٣١.
 - (٨) ميران الاعتدال، للدهبي ١/١.

البدل من الروايات

من أقسام العلو النسبى للإسناد: القرب بالنسبة إلى رواية أحد الكتب السنة أو غيرها من الكتب المت المتمدة، وقد سماء ابن دقيق العيد: علو التنزيل، وهذا القسم الأخير يتنوع إلى أنواع منها البدل في الروايات.

والبديل : بفتحتين ، والبدل بالكسر (البديل) كلها بمعنى ، والجمع (أبدال) والبديل أيضا يجمع على بدلاء (١) . وأبدلت بكذا إبدالا: نحيت الأول وجعلت الثانى مكانه (١).

والمراد به عند علماء الحديث: الوصول إلى شيخ شيخ أحد المصنفين من غير طريقه بعدد أقل مما لو روى من طريقه عنه.

وقد كثر استعمال هذا النوع عند المتأخرين من علماء الحديث ، ومن ثم يقول ابن الصلاح : «وقد كثر اعتناء المحدثين المتأخرين بهذا النوع، وممن وجد هذا النوع في كلامه أبو بكر الخطيب الحافظ وبعض شيوخه، وأبو نصر ابن ماكولا، وأبو عبد الله الحميدي وغيرهم من طبقتهم وممن جاء بعدهم»(٣).

وقد استعمله الإمام المزى كثيرًا فى كتابه (تهذيب الكمال) منها : حديث أخرجه أبو داود فى سننه(٤) عن حامد بن يحيى عن هاشم بن القاسم عن عبد الصمد بن حبيب ابن عبد الله الأزدى الحديث.

وأخرجه أحمد في مسنده عن أبي النضر عن عبد الصمد بن حبيب بن عبد الله الأزدى الأسدى(٥).

قال المزى في هذا الحديث: «أخبرنا به أبو الحسن بن البخار وأبو الغنائم بن علام وأحمد بن شيبان قالوا : أخبرنا حنبل بن عبد الله قال : أخبرنا أبو القاسم بن الحصين قال : أخبرنا أبو على بن المذهب قال : أخبرنا أبو بكر بن مالك قال : حدثنا عبد الله قال: حدثنى أبى قال : حدثنا أبو النضر قال: حدثنا عبد الله الأزدى قال : حدثنى حبيب بن عبد الله الأزدى قال : حدثنى حبيب بن عبد الله يعنى أباه – قال : سمعت سنان بن سلمة بن المحبق الهذالى يحدث عن أبيه قال : قال : قال : وسول الله ﷺ: «من كانت له حمولة تأوى الله شبع هليصم رمضان حيث أدركه». قال :

رواه عن حامد البلخى عن أبى النضر ، فوقع لنا بدلاً عاليًا^(١).

قلت: لو أن المزى روى هذا الحديث من طريق أبى داود لكان بينه وبين عبد الصمد ابن حبيب - ثمانى رواة ، وكذلك لو رواه من طريق أحمد بن حنبل لكان أنزل مما لو رواه من من طريق شيخ أحمد، ولكن لما سلك طريقة البدل فى رواياته رواه من طريق حامد بن يحيى البلخى - شيخ أبى داود - عن أبى النضر شيخ - أحمد بن حنبل عن عبد النضر شيخ - أحمد بن حنبل عن عبد الصمد بن حبيب - شيخ شيخ كل من أبى داود وأحمد - قلت : وبذلك وقع بدلاً عالياً، داود وأحمد - قلت : وبذلك وقع بدلاً عالياً، وقد استخدمه الإمام الذهبى أيضا كثيراً فى كتبه.

منها: حديث أخرجه مسلم عن عمرو الناقد عن إسحاق بن سليمان الحديث(١).

روى الذهبى عن عبد الله بن محمد الأديب عن يوسف بن محمود بقراءتى عن السلفى عن الشقفى عن يحيى المزكى عن محمد بن يعقوب الشيبانى عن حامد بن أبى حامد عن إسحاق بن سليمان الراوى سمعت مالكًا عن إسحاق بن عبد الله عن أنس ريفي مالكًا عن إسحاق بن عبد الله عن أنس ريفي قال : «كنت مع رسول الله عن أنس بين وعليه برد

غليظ الحاشية، فأدركه أعرابي فَجَبَده من خلفه جَبِّذَة حتى رأيت صفحة عنقه قد أثر فيها حشية البرد من شدة جبذته فقال: يا محمد أعطني من مال الله الذي عندك؟ فالتفت إليه النبي في في في ضحك وأمر له بعطاء (^). قال: وقع لنا بدلا عاليًا(^).

قلت: أيضا فإن الذهبى لو روى هذا الحديث من طريق مسلم لكان بينه وبين إسحاق بن سليمان شيخ شيخ مسلم - تسعة رواة - لكنه سلك طريقة البدل في الروايات في هذا المثال، فروى هذا الحديث من غير طريق مسلم ووصل به إلى إسحاق بن سليمان، وبذلك كان بينه وبين شيخ مسلم سبعة رواة - وهذا إسناد عالى بالنسبة للسابق، لأن رحاله أقل.

وقد استعمله الإمام ابن حجر أيضا كثيرًا في كتبه منها: قال في حديث أخرجه مسلم ابن الحجاج عن إسحاق بن منصور عن النضر، قال: فوقع لنا بدلا عاليا(١٠).

وعلى هذا فقد اتفق العلماء على أن الإسناد العالى أفضل من النازل، وذلك لأن العالى يبعد فيه احتمال الخطأ، وكلما كثر رجال الإسناد تدرج إليه اجتمال الخطأ، وكلما قصر السند كان أسلم، اللهم إلا أن

يكون فى نزول السند فوائد ليست موجودة فى الإسناد العالى كأن يكون رجال النازل، أوثق، أو أحفظ، أو أفقه، أو فى تصريح بالسماع من مولى ونحو ذلك(١١).

قال ابن المبارك : «ليس جودة الحديث

قرب الإسناد ، إنما جودة الحديث صحة الرجال» .

والله أعلم .

وينظر العالى من الأسانيد.

أ. د/ مروان محمد مصطفى شباهين

مراجع للاستزادة :

- (١) مقدمة ابن الصلاح،
 - (٢) التقييد والإيضاح.
- (٣) فتح الباقي لزكريا الأنصاري.

- (١) انظر المجم الوسيط مادة (بدل).
- (٢) المصباح المثير للفيومي ص ٢٩ مادة (بدل) .
 - (٣) مقدمة أبن المسلاح ص ١٥٠ -
- (٤) كتاب بصوم باب فيمن اختار الصيام ٢١٦/٢ ، حديث (٢٤٠٩)،
 - (٥) مستد أحمد ٢/٧٤،
 - (٢) سنن أبي داود، كتاب الصوم، حديث (٢٤١٠)،
- (٧) هَي كِتَابِ الزِّكَاةَ بِأَبِ إعطاء مِن سَأَلَ بِمُحِشِّ وَغَلَظَةً ٢/١٥٩ حَدِيثُ (١٠٥٧).
- (٨) صحيح البخاري، كتاب اللباس، حديث (٥٨٠٩)، وصحيح مسلم. كتاب الركاة. حديث (١٠٥٧).
 - (٩) تذكرة الحفاظ للذهبي ٢٥٥/١ ،
 - (١٠) تعليق التعليق لابن حجر ١٨/٢ .
 - (١١) فتع المفيث للحافظة المراقى ص ٢٠٠٠ -

البلاغات من الروايات

وضع علماء الحديث الأفاضل شروطاً لصحة الإسناد وهى: اتصال السند، وعدالة الرواة، وضبطهم، وخلو الحديث من الشذوذ والعلة القادحة متناً وإسناداً، فإذا خلا شرط من هذه الشروط انتقل إسناد الحديث من الصحة إلى الحسن أو الضعف.

ومعنى اتصال السند: أن يكون كل راوٍ من رجال الإسناد تلقى الحديث عن شيخه الذى فوقه مباشرة بدون انقطاع، فإذا حدث خلل في ذلك انتقل الإسناد إلى مرتبة الضعف.

ومن صور الخلل في الإسناد ما عرف عند المحدثين بالبلاغات في الروايات.

تعريف البلاغات:

حكمها:

عدها علماء الحديث من أنواع الضعيف لوجود سقط في الإسناد؛ ولأننا لا نعلم حال الرواة غير المذكورين من العدالة والضبط(٢).

وجودها:

توجد كثيرًا في موطأ الإمام مالك ـ رحمه الله تعالى ، إلا أن الحافظ ابن عبد البر قد وصل ما فيه من البلاغات في شرحه للموطأ وهو كتاب (التهميد لما في الموطأ من المعانى والأسانيد)، وترك أربعة أحاديث ذكر أنه لم يقف عليها موصولة، وقد وصلها ابن الصلاح وابن مرزوق كل منهما في تأليف له.

من أمثلته:

ا - عن مالك قال: بلغنى أن رسول الله و الله و

فهندا البلاغ مما صح موصولاً عن عبد الرحمن بن عوف، وجابر، وأبى هريرة ـ رضى الله عنهم _(1).

٢ - وعن مالك قال: بلغني أن رسول الله

هريرة وأنس وسنمرة بن جندب _ رضي الله عنهم.

أ. د/ مروان محمد مصطفى شناهين

عَلَيْهُ قَالَ: «إِن كَانَ دُواء يَبِلَغُ الدَّاء ، فَإِنَّ الحَجَامَة تَبِلَغُهُ»(٥).

فهذا البلاغ مما صح بمعناه عن أبي

مراجع للاستزادة

- تدریب الراوی بلسیوطی .
 - فتح المغيث للسخاوي .
- التمهيد لأبن عبد البر .

- (١) منحيح مسلم. كتاب الإيمان، حديث (١٦٦٢)، وموطأ مالك في كتاب الجامع، ياب الأمر بالرفق بالملوك.
 - (۲) تدریب انزاوی ۱/۰۱.
 - (٣) الموطأ كتاب لجامع ٧٤٠/٢ رقم ١٨.
 - (٤) حديث أبي هريرة أخرجه البخاري كتاب الإجارة، باب رعى النتم على قراريط برقم (٢٣٦٢).
 - (٥) الموطأ كتاب الحامع ٢ / ٧٤٢ رقم ٢٧ .

التابعيون

التابعون : جمع تابعى أو تابع ، وهو اسم فاعل من تبع ، والنسبة إليه تابعى ، وتبعه بمعنى قفى أثره ونهج نهجه وجاء بعده . وسلموا بذلك : لأنهم جاءوا بعد جيل الصحابة ، ولعل هذه التسمية مأخوذة من قلوله تعالى : ﴿والسابقون الأولون من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان﴾ (سورة التوبة آية ١٠٠).

والتابعى فى اصطلاح جمهور المحدثين مثل ابن الصلاح ، والنووى ، والعراقى ، وابن حجر وغيرهم هو : «من لقى الصحابى وإن لم يصحبه». وقد عد الإمام مسلم الأعمش من التابعين لأنه رأى أنسًا وَعَلَيْ وإن لم يصح

واشترط الخطيب الصحبة ، واشترط ابن حبان الرؤية في سن التمييز الصالحة للرواية.

ویشهد لرأی الجمهور قوله ﷺ: مطوبی لمن رآنی من لمن رآنی و من الله و آمن بی ، وطوبی لمن رأی من رآنی من رآنی الله و یُذکُر ﷺ إلا مطلق الرؤیة.

فائدة هذا العلم :

هذا العلم من العلوم الهامة ، وله فائدة عظيمة لأنه يميز طبقة التابعين عن طبقة الصحابة ، وعن طبقة أتباع التابعين.

فضل التابعين:

جيل التابعين من أجيال الخير والفضل والمنزلة العظيمة الذين مدحهم الله - عز وجل - ورضى عنهم فى القرآن الكريم وذلك فى قوله تعالى ﴿والسابقون الأولون من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم الآية. كما مدحهم رسول الله وَيَّا وذلك فى قوله فى الحديث الصحيح «خيركم قرنى» ثم الذين يلوونهم "أ. النين يلوونهم "أ. فجيل التابعين يلى جيل الصحابة فى الفضل والمنزلة، وهم الذين خلفوهم فى حمل العلم، وقاموا بواجب الدعوة والجهاد فى سبيل الله، وأتموا ما قام به الصحابة - رضوان الله وأتموا ما قام به الصحابة - رضوان الله عليهم - فى خدمة دين الله.

عدالة التابعين:

جيل التابعين في مجموعهم من أجيال الخير والفيضل والعدالة والإتقان ، وهم محمولون على الستر والصيانة ، لكن العلماء اتفقوا على أن الصحابة فقط هم الذين ثبتت لهم العدالة فلا نحتاج للبحث عن عدالتهم ، أما غيرهم بدءًا من التابعين فمن بعدهم فلا بد من ثقتهم وعدالتهم حتى تقبل روايتهم.

طبقات التابعين:

جعلها الإمام مسلم ثلاث طبقات : كبار التابعين ، أوساط التابعين ، صغار التابعين .

وجعلها الحاكم خمس عشرة طبقة أعلاها من أدرك العشرة المبشرين بالجنة مثل قيس ابن أبى حازم ، وسعيد بن المسيب ، وأبى عثمان النهدى ، وقيس بن عباد .

والثانية: الأسود بن يزيد، وعلقمة بن قيس، والثالثة: الشعبى، وعبيد الله بن عتبة وأقرانهم. وآخرهم من لقى أنسًا وَقَى بالبصرة، وعبد الله بن أبى أوفى وَقَى من أهل الكوفة، والسائب بن يزيد وَقَى بالمدينة، وأبا أمامة وَقَى بالشام، وهكذا،

المخضرمون:

جمع مخضرَم - بفتح الراء - وعرفه السيوطى فى (تدريب الراوى) فقال : «هو الذي أدرك الجاهلية وزمن النبى ﷺ ولم يره، ولا صحبة له»(٢). هذا مصطلح أهل الحديث فيه.

وقد عدهم الإمام مسلم عشرين نفسًا منهم الأسود بن يزيد النخعى ، وسعد بن إياس الشيباني ، وشريح بن هائي ، ومالك بن عمير ، وأبو رجاء العطاردي وغيرهم .

وأضاف بعض العلماء آخرين غير الذين ذكرهم مسلم منهم : جبير بن الحارث ، وعبد الرحمن بن غُنم ، وعلقمة بن قيس، وابن أبى حازم، وجلة الذين ذكرهم العلماء يزيد على خمسين.

فوائسد :

أفضل التابعين:

أهل المدينة يقولون: أفضل التابعين: سعيد بن المسيب.

وأهل البصرة يقولون : الحسن البصرى . وأهل الكوفة يقولون : علقمة ، والأسود ، وأويس القرنى .

الفقهاء السبعة من التابعين:

هم من أكابر التابعين ، وهم : سعيد بن المسيب ، والقاسم بن محمد بن أبى بكر الصديق ، وعروة بن الزبير ، وخارجة بن زيد ابن ثابت ، وأبو سلمة بن عبد الرحمن بن

عوف ، وعبد الله بن عبيد الله بن عتبة بن مسعود مهذا ما عليه أكثر العلماء .

أكثر التابعين فتوي :

الحسن البصيري مفتى البصيرة ، وعطاء مفتى مكة ،

أول التابعين موتًا:

أبو زيد معمر بن زيد قتل بخراسان سنة (٣٠هـ).

وآخرهم موتاً: خلف بن خليفة مات سنة (۱۸۰هـ).

من أفاضل التابعيات:

حفصة بنت سيرين ، وعُمَرة بنت عبد الرحمن ، وتليهما أم الدرداء الصغرى وتسمى هجيمة ، أو جهيمة .

جزى الله التابعين خيرًا عما قدموه للإسلام والمسلمين .

أ. د/ مروان محمد مصطفى شاهين

مراجع للاستزادة:

مقدمة ابن المبلاح بـ

التقريب النويي.

التدريب شرح التقريب للسيوملي .

الباعث الحثيث للشيخ هاكري

- (١) أبغرجه أحهد في مستنده حديث رقم ٢٢٧٩٣، وانظر مجمع الزوائد للهيثمي ١٧/١٠.
- (٧) أحرجه إيوخاري هي كتاب الشهادات، حديث رقم ٢٦٥١، ومسلم في كتاب فضائل المنحابة، حديث رقم ٦٦٢٢.
 - (٢) تسريب الراوي للسيوطي الأ/١٣٨.
 - (٤) أخرجه عشلم في كتاب عضائل المبحلية، حديث رقم ٦٦٥٥، وأحمد في المسند حديث رقم ٢٧٢.

تاريخ علوم السنة ومراحل تأليفها

علوم السنة كثيرة ومتنوعة غير أن العلماء حين عرضوا لهذه العلوم أرجعوها إلى علمين رئيس يين هما: علم الحديث رواية، وعلم الحديث دراية.

أما علم الحديث رواية: فهو العلم الذي يشتمل على نقل ما أضيف إلى النبي في قولاً أو فعلا، أو تقريراً، أو صفة، حتى الحركات والسكنات.

وعلم الحديث دراية: هو العلم الذي يعرف به حال الراوى والمروى من حيث القبول والرد، ويجمع هذا العلم: علم رجال الحديث وعلم مصطلح الحديث (١).

وعليه: فتاريخ علوم السنة يشمل تاريخ العلوم الثبلاثة، وهاك تفصيلها، مع بيان المراحل التي مربها:

أولا: تاريخ علم الحديث رواية:

لقد أخذ تدوين السنة النبوية أطواراً بالنسبة لجمعها، وكيفية المجموع منها، وذلك من العصر النبوى إلى آخر عصر الرواية في حدود الثلاثمائة، وهذه هي أطوار تدوينها:

الطور الأول: التدوين الفردي للسنة:

وقد بدأ هذا التدوين منذ عصر النبى على السنم النبى المستمر إلى آخر المائة الأولى ليشمل عصر السنة الصحابة وكبار التابعين، وكان تدوين السنة في هذا الطور على شكل صحف خاصة مستقلة غير مرتبة كما قال الإمام الذهبى (٢).

١ - «كتاب الصدقات والديات والفرائض والسنن» كتب وسول الله وسي إلى أهل اليمن (٢).

٢ - صحيفة قائم سيف رسول الله عُلِيْرُ(١).

٣ - كتاب «الصدقات ومقاديرها» وكان عند أبى بكر رَفِي لأنس ابن مالك رَفِي لما وجهه إلى البحرين عاملاً (٥).

٤ – الصحيفة الصادقة لعبد الله بن عمرو
 ابن العاص ـ رضى الله عنهما(١).

٥ - صحيفة جابر بن عبد الله الأنصارى
 ـ رضى الله عنه ـ ما ـ وهى فى مناسك
 الحج(٧).

٦ - الصحيفة الصحيحة التي يرويها همام
 ابن منبه عن أبي هريرة رَخِّقُ من حديثه(^).

الطور الثاني: التدوين الرسمي:

وكان ذلك في عصر أوساط التابعين، حيث أمر الخليفة العادل عمر بن عبد العزيز بتدوين السنة تدوينًا عاماً، وكتب بذلك إلى عماله في أمهات المدن الإسلامية، فاستجاب العلماء لأمره، وقام كل واحد منهم بتدوين ما عنده من السنة، فكان أول من دونها: محمد بن مسلم بن شهاب الزهري المتوفى سنة (١٢٤هـ)، ثم جد العلماء في تدوينها في كثير من الأمصار، ولكن التدوين في هذا لطور لم يكن مستوعبًا، لأن المنية عاجلت عمر بن عبد العزيز دون تحقيق ما أراد.

الطور الثالث: التصنيف العلمي لكتب السنة :

والتصنيف يختلف عن التدوين الذي سبق في الطورين السابقين، إذ التدوين: هو تقييد المتفرق المشتت وجمعه في ديوان أو كتاب تجمع فيه الصحف، أما التصنيف: فهو أدق من التدوين إذ هو ترتيب ما دون في فصول محدودة وأبواب مميزة.

وقد مرالتصنيف في السنة بعدة مراحل:

الأولى: وكانت في عصر أواخر التابعين

ومعهم كبار أتباع التابعين، حيث ظهر في هذا العصر المبكر أنواع من المصنفات الجامعة، أطلق على بعضها اسم «المصنف» كمصنف الليث شعبة بن الحجاج (ت١٠٦هـ)، ومصنف الليث ابن سعد (ت١٧٥هـ)، وعلى بعضها الآخر اسم «الجامع» كجامع معمر بن راشد (ت٤٥١هـ) الذي لازال مخطوطًا في تركيا، وعلى البعض الآخر اسم «الموطأ» كموطأ ابن أبي ذئب، وموطأ مالك بن أنس، ولم تكن هذه المصنفات قاصرة على أحاديث النبي على أبل ذلك أقوال الصحابة وفتاوي التابعين.

الثانية: وكانت في عصر أتباع التابعين. وفي ذلك العصر ألف العلماء المسانيد، وقصدوا من تدوينها جمع السنة النبوية فقط خالصة من أقوال الصحابة والتابعين وفتاويهم، وأول من ألف تلك المسانيد أبو داود الطيالسي (ت٤٠٢هـ)، وعبيد الله بن موسى الطيالسي (٢١٢هـ) وعلى بن موسى المديني العبسي (٢١٢هـ) وعلى بن موسى المديني (٢٣٤هـ)، ومن الطبقة التي تليهم: ابن راهويه ابن أبي شيبة (٢٣٩هـ)، ومن كانت وفاته من ابن أبي شيبة (٢٣٩هـ)، ومن كانت وفاته من أتباع التابعين ومن تلامذة أتباع التابعين.

الثالثة: وكانت في عصر أتباع أتباع التابعين ممن عاصر البخاري، وفي ذلك

العصر ازدهر تدوين السنة، فدونت السنة الصحيحة ورتبت على الأبواب، وكانت ثمرة التدوين في هذا العصر ظهور الكتب السنة: صحيح البخارى، وصحيح مسلم، وسنن أبى داود، والترمذى، وابن ماجه، والنسائى.

الرابعة: عصر المتأخرين عن عصر الرواية، وفيه رتبت كتب المتقدمين وهذبت واختصرت وشرحت، ومن المؤلفات في هذا العصر ما يعرف بالجوامع، كالجمع بين الصحيحين للحميدي، وجامع الأصول لابن الأثير، وجمع الجوامع للسيوطي، ومنها ما يعرف بالزوائد ككتب نور الدين الهيشمي، ومنها كتابه «مجمع الزوائد ومنبع الفوائد»، ومنها ما يعرف بالزوائد ومنبع الفوائد»، الصحيحين لأبي مسعود الدمشقي، و«تحفة الصحيحين لأبي مسعود الدمشقي، و«تحفة الأشراف» للمسزى ... إلخ(١). وفي مناهج المحدثين تفصيل لكل طور من هذه الأطوار.

ثانيا: تاريخ علم رجال الحديث:

لقد نشأ علم الرجال في عهد الرسول الله حيث عداً رسول الله وجرح، وكان ذلك سنة تبعها أصحابه - رضى الله عنهم - فتكلم في الرجال منهم ابن عباس وعبادة بن الصامت وأنس بن مالك وعائشة - رضى الله عنهم - ثم تبعهم جماعة من كبار التابعين منهم: الشعبى وابن المسيب وابن سيرين -

رحمهم الله _ وكان القول في التجريح قليلاً؛ لأن الرواة من الصحابة جميعهم عدول، وكبار التابعين أغلبهم عدول، ولم يكن للقول فيهم مجال إلا من ناحية ضبطهم، وقل أن يوجد فيهم متهم بالكذب إلا ما كان من مثل الحارث الأعور والمختار الكذاب وقلة غيرهم.

ولما كان عهد أوساط التابعين وجد جماعة يرفعون الموقوف، ويرسلون كثيراً، ومنهم من يغلط مثل أبى هارون العبدى، فكان القول فى الرجال أيضًا من قبل التحمل والضبط وكان قلىلاً.

فلما كان آخر عصر التابعين بعد منتصف المائة الثانية ظهرت من الرواة أمور تسلب منهم العدالة، وظهر الكذب في كثير من الرواة، وأخذت العصبية بين الفرق السياسية والمذهبية تزيد، فاضطر العلماء إلى إكثار القول وإمعان النقد في الرجال، فتكلم من العلماء شعبة بالعراق، وهو أول من تكلم في الرجال، ومالك والثوري والأوزاعي والأعمش الرجال، ومالك والثوري والأوزاعي والأعمش المحن والفتن، وعمت العصبية فتكلم في الرجال طبقة بعد طبقة بعد مالك، مثل يحيى الرجال طبقة بعد طبقة بعد مالك، مثل يحيى الرجال طبقة عد طبقة مد مالك، مثل يحيى الرجال، فكان زعيم هذه الطبقة هو وابن الرجال، فكان زعيم هذه الطبقة هو وابن مهدى، ويلى هؤلاء تلامذتهم مثل: يحيى بن معين، وعلى بن المديني وأحمد بن حنبل، ثم

تلامدة هؤلاء مثل: أبى زرعة وأبى حاتم والبخارى ومسلم، ثم تلامذة هؤلاء كالنسائى والترمذى، وهكذا إلى آخر عصر الرواية.

وكانت العلوم في ذلك العصر قد دونت ووضعت الاصطلاحات العلمية فوضعت علوم الحديث أيضًا، ولم تدون كتب الرجال وحدها إلا في أواخر القرن الشائي، وكان ما دون قليه لأ، وقليل الأنواع، فلما كان القرن الثالث وما بعده ألف العلماء في جميع أنواعه، فكتب يحيى بن معين (٢٣٤هـ) في تاريخ الرجال، ومحمد بن سعد (۲۲۰هـ) في الطبقات، وأحمد بن حنبل (٢٤١هـ) في العلل ومعرفة الرجال، والبخاري (٢٥٦هـ) ألف تواريخه الشلاثة: الكبير والأوسط والصغير، ومسلم (٢٦١هـ) في الكني والطبقات، وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل، وأبو حاتم بن حبان (٣٥٤هـ) في التقات والمجروحين، والعجلي وابن شاهين في الشقات، والنسائي والدارقطني وقبلهم البخاري في الضعفاء، وأبو أحمد العسكرى وابن قانع وأبو نعيم وابن عبد البر وابن الأثير وابن حجر في الصحابة، وأبو حاتم وابن منده في طبقات التابعين، والذهبي والسيوطي في طبقات الحفاظ، والمزى والذهبي وابن حجر والخررجي في رجال الكتب الستة، وعبد الغنى بن سعيد في «مشتبه الأسماء» والدارقطني في «المؤتلف

والمختلف»، والخطيب والذهبى وابن حجر فى «المتشابه» وهكذا تعددت المؤلفات، وشمل التدوين كل علوم الرجال(١٠). وسيأتى أيضا في مناهج المحدثين تفصيل أكثر.

ثالثا: تاريخ مصطلح الحديث:

إن قواعد مصطلح الحديث، والتي منها ما يتعلق بالرواية، ومنها ما يتعلق بالدراية كانت ثمرة لتطور التدوين في متون السنة والتصنيف في علم الرجال وجهود السلف في ذلك.

وقد مر التصنيف في مصطلح الحديث بعدة مراحل:

المرحلة الأولى: عندما كانت قواعده تتناقل إما مشافهة وإما منثورة في مصنفات شتى، وذلك طيلة القرون الثلاثة الأولى، إذ لم يوجد – فيما أعلم – مصنف واحد يجمع تلك القواعد في هذه القرون الثلاثة، وإنما وجد بعضها منثوراً في مثل «الرسالة» للإمام الشافعي، وكتاب «التمييز» للإمام مسلم. وكذلك في مقدمة صحيحه، وكتاب «العلل الصغير» للإمام الترمذي، وفي كتب معرفة الرجال والعلل، وكتب الجرح والتعديل المختلفة الرجال والعلل، وكتب الجرح والتعديل المختلفة

المرحلة الشانية: محاولة جمع هذه القواعد في كتاب واحد أو في كتب، وهذه

المرحلة امتدت من أوائل القبرن الرابع إلى نهاية القرن الخامس تقريبًا، ومن أهم هذه الكتب:

۱ - «المحدث الفاصل» لأبي محمد بن خلاد الرامهرمزي (ت٣٦٠هـ).

 ٢ - «معرفة علوم الحديث» لأبى عبد الله الحاكم (ت٥٠٥هـ).

 ٣ - «الكفاية» لأبى بكر الخطيب البغدادى (ت٢٢٤هـ).

وغيره من الكتب الأخرى.

وتميزت هذه المؤلفات بسرد الروايات والأسانيد. ثم استخلاص القواعد منها، وذكر من قال بها أو ذهب إليها من السلف.

المرحلة الثالثة؛ ما بعد القرن الخامس، وهي مرحلة جمع القواعد من كتب من تقدم

من الأئمة بدون ذكر الأسانيد أو الروايات، ثم محاولة إعادة ترتيبها وتهذيبها، ومن أبرز المؤلفات في ذلك كتاب «مقدمة في علوم الحديث، للحافظ أبي عمرو بن الصلاح (٦٤٣هـ) وما تضرع منها من اختصارات، كاختصار النووى وابن كثير، أو تنكيت كنكت العراقي والزركشي وابن حجر، أو نظم كنظم العراقي والسيوطي، أو شرح ككتاب «محاسن الاصطلاح وتضمين كتاب ابن الصلاح» لمسراج الدين البلقيني (٥٠٥هـ)، أو تهذيب وترتيب كما صنع ابن جماعة في «المنهل الروى»، والطيبي في «الخلاصة»، وابن دقيق الميد في «الاقتراح»، والذهبي في «الموقظة»، وابن حجر في «نخبة الفكر وشرحه» وغير ذلك،

أ.د/ ياسر محمد شحاته

- (١) انظر: المبتكر في علوم الأثر ص ٥٠ ٨٦.
 - (٢) تاريخ الخنفاء بلسيوطي ص ٢٦١.
 - (٣) انظر: سبل استلام (١٠٥/١).
- (٤) انظر: جامع بيان العلم لابن عبد البر (١/١٧)،
 - (٥) انظر: نيل الأوطار (١٣٤/٣).
- (٦) تقييد العلم ص ٨٤، وجامع بيان العلم (٧٣/١).
- (٧) مشاهير علماء الأمصار ص١١، تذكرة الحقاظ (٢/١٤).
- (٨) تضم هذه الصحيفة (١٢٨) حديثًا، رواها الإمام أحمد في مسنده، وقد طبعت بتحقيق محمد حميد الله.
 - - (٩) انظر: المبتكر طشيخ عهد الوهاب عبد اللطيف. وتدوين السنة للدكتور محمد بن مطر الزهراني،
 - (١٠) انظر: المنتكر للشيخ عبد الوهاب عبد اللطيف. وعلم الرجال للدكتور محمد بن مطر الزهراني،

تاريخ متون الأحاديث

هذا النوع – كـما قـال سـراج الدين البلقينى – فوائده كثيرة، وله نفع كبير فى معرفة الناسخ والمنسوخ، ويعرف به ابتداء مشروعية ذلك الشيء، فيظهر بذلك خلوا الزمان الذي قبله عن مشروعية ذلك الشيء المحال الذي قبله عن مشروعية ذلك الشيء المحتاجًا إليه، أو لم يُطلُب إلا ذلك الوقت، وإما لأنه كان قبله حكم آخر ارتفع بهذا، فيكون من قسم الناسخ والمنسوخ، أو لم يرتفع بالكلية بل اقتضى الحال التخيير..(۱)

ويعرف التاريخ بأمور كثيرة ترد فى بعض الأحاديث، ومن هذه الأمور ما يأتى :

۱ - أن يذكر في الحديث: أول ما كان
 كذا.

٢ - أن يذكر في الحديث القَابِلية أو البَعْدِيَّة.

- ٣ أن يذكر في الحديث: آخر الأمرين.
 - ٤ ويكون بذكر السنة أو بذكر الشهر.

ويعرف أيضًا بغير ذلك مما يعرف به التاريخ، وهذا نظير ما تكلم عليه جمع من

العلماء في النازل من القرآن قبلُ، وما نزل بعدُ، والمكي والمدني^(٢).

والأحاديث في هذا الباب منها الصحيح، ومنها الحسن، ومنها الضعيف.

أمثلة للأوائل:

- حديث: «أول ما بدئ به رسولُ الله ﷺ من الوحى الرؤيا الصادقة، فكان لا يرى رؤيا إلا جاءت كفلق الصبح، ثم حُبُّبَ إليه الخلاءُ...»(٣).
- وحديث: «أول ما نهانى عنه ربى عبادة
 الأوثان، وشرب الخمر، وملاحاة
 الرجال»(¹).
 - وحديث : «أول الأنبياء آدم»^(٥).

وحديث شهر بن حَوشَب قال: رأيت جرير ابن عبد الله رَوْقَيه توضأ ومسح على خفيه،

فقلت فى ذلك؟ فقال: رأيت النبى على توضأ ومسح على خفيه، فقلت له: أقبل المائدة أم بعد المائدة؟ فقال: ما أسلمت إلا بعد المائدة(٧).

ومن امثلة النوع الثالث الذي فيه «آخر الأمرين»: حديث: «كان آخر الأمرين من رسول الله ﷺ ترك الوضوء مما مست النار»(^).

ومن المؤرّخ بذكر السنة ونحوها، حديث بريّد و تعليق الذي رواه الإمام مسلم: «كان رسول الله عليه يتوضأ لكل صلاة، فلما كان يوم الفتح صلى الصلوات بوضوء واحد ...(١).

وحديث عبد الله بن عكيم الجُهنى وَعَيَّهُ:
أثانا كتاب رسول الله وَ قبل موته بشهر،
وفى رواية: بشهر أو شهرين: «أن لا تنتفعوا
من الميتة بإهاب ولا عصب (١٠).

ومن الأحاديث المؤرخات أيضاً:

حديث ابن عباس رَوْقَ قال: «نهى رسول الله وَقَيْرُ يوم خيبر عن لحوم الحُمَّر الأهلية، وعن أكل كل ذى ناب من السباع»(١١).

وحديث عبد الله بن عمسر رَوْعَهُ: «أن

رسول الله ﷺ نهى يوم خيير عن أكل الثوم، وعن لحوم الحمر الأهلية «١٢).

وروى الشيخان من حديث سلمة بن الأكوع وروى الشيخان من حديث سلمة بن الأكوع ويشيخ قال: أصابتنا مَخْ مَصة يوم خيبر، فأوقد الناس النيران، فقال النبي ويشيخ: «ما هذه النيران؟ قالوا: على الحُمر الأهلية. قال: «أهريقوا ما فيها واكسروا القدور»، فقال رجل: يا رسول الله، أو لا نهريق ما فيها ونغسلها »؟ قال: «أو ذاك»(١٤٠).

ومن حديث جابر بن عبد الله وَوَقَى قال: أَطْعَمَنَا رسولُ الله وَقِي يوم خيبر لحوم الخيل، ونهى عن لحوم الحُمُر(٥١). وفي رواية: «نهى رسول الله وَقِي يوم خيبر عن لحوم الحُمُر، وأذن في الخيل»(١٦).

ومما فعله رسول الله عَلَيْ في مرض موته:
أنه صلى جالسًا، وصلى وراءه قوم قيامًا
فأشار إليهم أن اجلسوا، فلما انصرف قال:
«إنما جعل الإمام ليؤتم به، فإذا ركع
فاركعوا، وإذا رفع فارفعوا، وإذا صلى جالساً
فصلوا جلوساً «(۱۷).

وحديث عائشة _ رضى الله عنها _ فى صحيح البخارى أنها سمعت النبى الله وأصغت إليه قبل أن يموت وهو مستند إلى ظهره يقول: «اللهم اغضر لى وارحمنى وألحقنى بالرفيق الأعلى»(١٨).

وفى صحيح البخارى أيضًا بسنده عن ابن عباس - رضى الله عنهما - قال: يوم الخميس وما يوم الخميس، اشتد برسول الله على وجَعُه فقال: «ائتونى أكتب لكم كتابًا

لن تضلوا بعده أبداً...»، وفيه: وأوصاهم بثلاث قال: «أخرجوا المشركين من جزيرة العرب...» الحديث(١٩).

أ. د/ على عبد الباسط مزيد

- (۱) محسن الاصطلاح مع مقدمة ابن الصلاح (ص٢١٤) طبعة دار المعارف، بتحقيق الدكتورة عائشة عبد الرحمن (بنت الشاطئ)، وراجع : تدريب الراوى (٥٦٤/٣-٥٦٦) مطبعة حسان بالقاهرة، وتوزيع الرسالة ببيروت.
 - (٢) راجع: معاسن الاصطلاح (ص٢١٤)،
 - (٣) صعيح البخاري: كتاب بدء الوحى، حديث رقم (٣)، وصعيح مسلم: كتاب الإيمان: حديث رقم (٢٥٢).
- (٤) مصنف «بن أبي شيبة (٤/٨)» (٤/٨) رقم (١٧٨١٠)، والمعجم الكبين (٨٣/٢٠)، حديث (٥٧)، وقال الهيئمي في محمع «نزوائد (٥٣/٥)» «وفيه عمرو بن واقد وهو مثروك» رمي بالكذب، وقال محمد بن المبارك الصنوري: كان صدوقًا، وردّ قوله، والجمهور ضعفه». والنبهقي في السنن الكبري (١٩٤/١٠) من حديث أم سلمة مرفوعًا.
- (٥) مصنف ابن أبي شيبة: كتاب الأوائل (حديث رقم ١٧٧٨٣) عن المسعودي، عن أبي عمرو، عن عبيد بن الحسحاس، عن أبي ذر قال دخلت على رسول الله ﷺ وهو في المسجد، قلت: أي الأنبياء أول؟ قال: «آدم» قلت: وهل كان نبيًا؟ قال: «تبي مُكلِّم»، قال البلقيس معلَّفًا عليه الإساد الحديث حسن»، معاسن الاصطلاح (ص ٢١٥).
- (٦) 'خرجه أبو داود في سننه (حديث رقم ١٣)، والترمذي في سننه (حديث ٩)، والنسائي في سننه (المجتبي) (٢٨/١)، وابن ماحه (٢٢٥)، وأحمد في مسنده (٢٦٠/٢).
- ۷) » تى الشرمـذى ، أبواب الطهـازة (۷۰) باب المسح على الخـفين (حـديث رقم ٩٤)، وروى البـخـارى فى الصـلاة حـديث رقم (٣٨٧)، ومســم فى الطهـرة (حديث رقم ٢٧٢)، والترمذى فى الطهارة رقم (٩٣) كلهم من طريق همام بن الحارث عن جرير بنحوه، وقال الترمذى: حسن صحبح، (٨) رواه أبو داود فى سنته (حديث رقم ١٩٢).
 - (٩) معجيع عسلم (حديث رقم ٢٧٧).
- (۱۰) رواء أبو داود في سننه (رقم 21۲۸)، والترمــذي (۱۷۲۹) وحسنه، والنســائي في المجتــبي (۱۷۵/۷)، وابن مــاحــه (۲۲۱۳) ومـشكل الآثر (۲۲۰٫٤)
- (۱۱) صحيح مسلم (۲۶) كتاب المنيد والذبائح (٥) ماب تحريم أكل لحم الحمر الإنسية (حديث ١٩٣٩/٣٢)، وشطره الأول في صعيع البعاري (١٤) كتاب المفازي (٣٨) باب غزوة خيبر (حديث ٤٢٢٧)،
- (۱۲) صحيح البخارى (۱۲) كتاب المغارى (۲۸) باب غزوة خيبر (حديث ٤٢١٦) وأطرافه في (٦٩٦١،٥٥٢٢،٥١١٥)، وفي صحيح مسم (٣٤) كتاب الصيد وانذبائح (٥) باب تحريم أكل لحم الحمر الإنسية (حديث رقم: ١٤٠٧/٢٢).
 - (١٣) صنعيع البخارى: الموضع السابق (حديث رقم. ٤٢١٥)، كما رواه برقميّ (٤٢١٨،٤٢١٧)، ولكن بشطره الثاني هقط.
 - (۱٤) صعیح شخاری: (۱٤) کتاب المفازی (۲۸) باب غزود خیبر (حدیث ۱۹۹۱).
 - صحيح مسلم: (٢٤) الصيد والذبائح (٥) باب تحريم أكل لحم الحمر الإنسية (حديث رقم: ١٨٠٢/٢٢).
 - (۱۵) صحيح مسلم (۲۵) كتاب الصيد والذبائح (٦) باب هي أكل لحوم الخيل (حديث ١٩٤١/٢٧). (١٦) صحيح اسخاري: المرضع السابق (حديث ٤٢١٩) وطرفاء هي (٥٥٢٤،٥٥٢٠).
 - وصحيح مسلم: الموضع السابق (حديث ١٩٤١/٣٦). وراجع: شرح معانى الآثار (٢٠٣/٤-٢١٠).
- (۱۷) متفق عليه من حديث عائشة رضى الله عنها. وصحيح اسخارى: (۱۰) كتاب الأذان (۵۱) باب إنما جُعل الإمام ليؤتم به... (حديث رقم (٦٨٨)، وأطرافه هى (٦٢٦،١١٣، ٥٦٥٨). وصحيح مسمه: (٤) كتاب الصلاة (٩) باب الشمام المأموم بالإمام. حديث رقم (٤١٢)، ورواه أيضًا من حديث أنس (٤١١)، ومن حديث جابر (٤١٣)، ومن حديث أبي هريرة (٤١٤).
 - (١٨) صعيح سخري (٦٤) كتاب المُعاري (٨٣) باب مرض النبي ﷺ ووفاته، حديث رقم (٤٤٤٠)، وطرفه في (٥٦٧٤)
- (١٩) صبعيح البحاري الموضع السابق، حديث رقم (٤٤٣١)، ونعوه رقم (٤٤٣٢) وطرفه: لما حضر رسول الله ﷺ وفي أسبت رحال، فقال «هلموا أكتب لكم كتابًا لا تضلوا بمده»... الحديث.

التجريح للرواة وألفاظه ومراتبه

مفهوم تجريح الراوى:

هو رد روایة الراوی لعلّة قادحة فیه، أو فی روایته، من فِسستّق أو کسنب أو تدلیس أو اختلاط أو سوء حفظ ونحو ذلك، بشرط أن یکون التجریح صادرًا من إمام مُعَتَمَد فی هذا الباب، وغیر معروف بالتمنت تجنبًا للتجنّی علی الراوی أو الروایة.

وقد قيض الله تعالى أئمة كان كل هدفهم خدمة السنّة النبوية الشريفة دون مجاملة أو محاباة، فأخلصوا النية وصدقوا القول، وجعلوا خدمة الدين فوق كل العواطف والمصالح، فهذا على بن المديني - رحمه الله تعالى - سنّل عن أبيه فقال: سلوا عنه غيري، فأطرق ثم رفع رأسه فقال: هو الدين، إنه فأطرق ثم رفع رأسه فقال: هو الدين، إنه ضعيف(¹). وقال زيد بن أبي أنيسة: لا تأخذوا عن أخي، يعني يحيى المذكور بالكذب(¹). وقال أبو عروبة الحرائي عن الحسين بن أبي السرى العصيقال أمى، وهو وقال أبو عروبة الحرائي عن المعندادي بسنده عن كذاب(¹). وروى الخطيب البغدادي بسنده عن أبوب السختياني أنه قال: إن لي جارًا بالبصرة أحدًا، لو

شهد عندى على فلسين أو تمرتين لم أجز شهادته (1)، ونحوه عن أيوب أيضًا في مقدمة صحيح مسلم (٥)، وقال مسلكمة بن القاسم عن العباس بن محبوب المعروف بابن شاصونة: ضعيف الحديث، لا يكتب حديثه، وكان لي صديقًا (١).

الجرح المبهم غير مقبول:

لا يقبل الجرح المبهم في الراوى الذي وثقه أحد من الأئمة، لأن الناس مختلفون في أسباب الجرح، ومنه بباب كثيرة غير قادحة، فلابد من بيانه ليظهر أهو قادح أم لا، وهذا ظاهر ومقرر في الحديث والفقه والأصول كما قال الحافظ ابن الصلاح(٧)، وهو منه الأئمة من حفاظ الحديث كالشيخين وغيرهما، كما قال الخطيب النفدادي(٨).

وقد جزم الإمام أحمد بن حنبل ـ رحمه الله ـ بعدم قبول تجريح من ثبتت عدالته إلا إذا تأكد ثبوت ما جُرِّح به، فقال: «كل رجل ثبتت عدالته لم يُقبل فيه تجريح أحد حتى يتبين ذلك عليه بأمر لا يحتمل غير

جرحه (۱)، فهذا هو الصحيح كما قال الإمام ابن عبد البر(۱۱)، وهو الصواب كما قال الإمام السبكي (۱۱)، وتأتي أهمية هذا المبدأ انطلاقًا من الحرص على المحافظة على السنّة. قال الإمام السبكي: «وإلا فلو فتحنا هذا الباب وأخذنا تقديم الجرح على إطلاقه لما سلم لنا أحد من الأئمة، إذ ما من إمام إلا وطعن فيه طاعنون، وهلك فيه هالكون (۱۲)، وقد سبقه الإمام ابن جرير الطبري إلى هذا المعنى، وبيّن خطورة ذلك حيث يلزم «ترك أكثر محدثي الأمصار، لأنه ما منهم أحد إلا وقد نسبه قوم إلى ما يُرغَبُ به عنه (۱۲). فمن نسبه قوم إلى ما يُرغَبُ به عنه (۱۲). فمن شبت عدالته لا يقبل فيه الجرح المبهم .

لا يقبل الجرح إلا إذا كان قادحًا أو مؤثرًا:

هناك تجريح لم يعتبره العلماء قادحًا، وفي «هدى السارى» للحافظ ابن حجر فصل كبير تناول فيه جملة كبيرة من رواة الصحيح ممن طُعنَ فيهم، ومعظمهم مجرّحون بجرح غير مؤثر، وقد رتبهم على حروف المعجم وتناولهم بشيء من التفصيل والتوضيح، وفي الاطلاع عليهم فوائد حديثية هامة (١٤٠)، ثم عاد في فصل لاحق، في القسم الثاني منه، فحصر من الرواة السابقين من ضُعنَ ضُعنَ بأمر مردود، كالتحامل، أو التعنت، أو عدم

الاعتماد على المضعّف لكونه من غير أهل النقد، ولكونه قليل الخبرة بحديث من تكلم فيه أو بحاله، أو لتأخر عصره، ونحو ذلك.... وساق أسماءهم على الترتيب السابق وبدون تفصيل فقال: «أحمد بن شبيب الحبطى تكلم فيه الأزدى، وهو غير مرضى، أحمد بن صالح المصرى تحامل عليه النسائى، ولم يصح طَعَنُ يحيى بن معين فيه. أحمد بن عاصم البلخى جهله أبو حاتم؛ لأنه لم يخبر حاله. أحمد بن المقدام العجلى طعن فيه أبو داود لمزاحه، أحمد بن واقد الحرانى تكلم فيه أحمد لدخوله فى عمل السلطان. أبان بن يزيد العطار نقل الكديمى تضعيف غيه.

لا يقبل الجرح من ضعيف ولا من متعنت له معارض معتبر:

بَيْنَ الأَثْمة والعلماء أن هناك جرحًا يُرد ولا يقبل، كأن يكون الجارح نفسه مجروحًا ولم يوافقه أحد من الأثمة، نحو أبى الفتح محمد بن الحسين الأزدى، فمعروف أنه «يسرف في الجرح» كما قال الحافظ الذهبي(١٦)، و«غير مرضيّ» كما قال الحافظ ابن حجر المسقلاني(١٢)، وقال أيضًا: «لا يعرّج على قوله»(١١)، وقال أيضًا: «والأزدى قد قررنا أنه لا يُعتَدُّ به»(١١).

وأيضًا: إذا كان الجارح متعنتًا في الفالب نحو يحيى بن سعيد القطان، فقد قال الحافظ الذهبي «متعنت جدًا في الرجال»(٢٠)، وقال ابن حجر العسقالاني: «شديد التعنت في الرجال السيما مَنْ كان من أقرانه»(۲۱)، ونحو ابن حبان، فقد قال ابن حجر العسقلاني: «ابن حبان ربما جرح الثقة حتى كأنه لا يدرى ما يخرج من رأسه «(۲۲)، ونعته الحافظ الذهبي بأنه خسَّاف متهوِّر (٢٢)، ونحو أبو الحسن بن القطان، فقد ترجم له الحافظ الذهبي في «الميزان»، وبعد مدحه قال: «ولكنه تعنت في أحوال الرجال فما أنصف، بحيث إنه أخذ يلين هشام بن عروة وغيره»، واعتبر قوله في هشام خبطًا وخلطًا لا عبرة به(٢٤). والجوزجاني أيضًا متعنت وخاصة في الكوفيين، قال الحافظ ابن حجر: «الجوزجاني لا عبرة بعطه على الكوفيين»^(۲۵)،

ولا يُلتَ فَتُ إلى ابن سعد والواقدى إذا انفردا مع وجود معارض معتبر؛ لاعتماد ابن سعد على الواقدى غالبًا، والواقدى ضعيف، قال ابن حجر: «ولا يلتفت أحد إلى ابن سعد في هذا، فإن مادته من الواقدى في الغالب، والواقدى ليس بمُعْتَمَد »(٢٦).

مدلولات مصطلحات التجريح:

من المهم جدًا فهم ألفاظ الجرح والتعديل، ومعرفة أغراض الأئمة منها، فقد ذكر الحاكم أن ابن معين إذا قال عن راو: «ليس بشيء»، فهو يعنى أن الراوى قليل الحديث (٢٧). وذكر ابن القطان أنه يعنى أن أحاديثه قليلة جدًا(٢٨). وحكى ابن الصلاح وابن كثير عن ابن معين قوله: «إذا قلت: ليس به بأس فهو ثقة «(٢٩). وأطلق بعضهم مصطلح «منكر الحديث» أو «حديثه منكر» ونعو ذلك – على الحديث الذي يتفرد به الراوي سواء كان ثقة أو غير ثقة. قال الحافظ ابن حجر: «المنكر أطلقه أحمد بن حنبل وجماعة على الحديث الضرد الذي لا متابع له»^(۲۰)، وقال ابن حجر أيضًا: «فمذهب البرديجي أن المنكر هو الفرد، سواء تفرد به ثقة أو غير ثقة «^(٣١). قلت: وكذا المنكر عند أبي حاتم وأبي زرعة الرازيين، اتضح ذلك من خلال تحقيقنا لكتاب «علل الحديث، لابن أبي حاتم، هذا وللمنكر عند البخاري ممنى آخر حيث قال البخاري ـ رحمه الله تعالى: «كل من قلت فيه: منكر الحديث، فلا تحل الرواية عنه «^(٢٢)،

مراتب التجريح:

للعلماء اجتهادات في مراتب التجريح (٢٣)، ومن خلال تأمل مصطلحات التجريح بمكن تصنيف هذه المصطلح ات على ست مراتب هي:

الأولى : ليِّن الحديث، فيه لين، فيه مقال، ليس بذاك، ليس بالمتين، ليس بمرضيّ، للضعف ما هو، تكلموا فيه، طعنوا فيه، فيه ضعف، في حديثه ضعف، ليس بذاك القوي، ليس بالقوى، سيئ الحفظ.

الثانية : ضعيف، واهي الحديث.

وهاتان المرتبتان يكتب حديث أصحابهما للاعتبار، ويعدُّ من الضميف القابل للترقُّي إلى درجة الاحتجاج بما يمضده من متابع أو شاهد مثله أو أقوى منه.

الثالثة : رُدّ حديثه، ردّوا حديثه، مردود الحديث، طرحوا حديثه، ليس بشيء، لا يساوى شيئًا، ليس بحجة، متروك، متروك

الحديث، مجمع على تركه، تركوه، ضعيف جــدًا، وام بمــرة، هالك، ساقط الحديث، لا يعتبر به، غير ثقة ولا مأمون. وأصحاب هذه المرتبة مختلف في درجة ضعفهم، كما سيأتي في مبحث الواهي من الأحاديث.

الرابعة : متهم بالكذب، متهم بالوضع .

الخامسة : كذاب، يكذب، وضّاع، يضع الحديث..

السادسة : أكذب الناس، إليه المنتهى في الكذب، ونحو ذلك.

والمراتب الشلاث الأخيرة لا يلتفت إلى المتصفين بها، ولا يعرب جعلى رواياتهم. والخامسة والسادسة منهم يكون ما تفرد به أحدهم موضوعاً، مكذوباً.

أ. د/ على عبد الباسط مزيد

- (٢٠١) فتح المغيث، السخاوي (٣٢٣/٣)، مكتبة السنَّة بالقاهرة.
 - (٣) الميزان (٣٦/١ه)، في ترجمة حسين المذكور .
 - (٤) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (١٣٩/١).
 - (٥) مقدمة صحيح مسلم (٢١/١).
 - (٦) لسان الميزان (٢٤٤/٣) في ترجمة عباس المذكور.
- (٧) المقدمة (ص٥١) في النوع الثالث والعشرين. دار الكتب العلمية ببيروت .
 - (٨) الكفاية في علم الرواية (ص١٠٨-١-١٠).
 - (٩) نقلاً عن تهذيب التهذيب (٢٧٢/٧).
 - (١٠) نقالاً عن كتاب قاعدة في الجرح والتعديل، للسبكي (ص٢١).
 - (۱۱) المصدر السابق (ص۱۲).
 - (١٢) المعندر السابق (ص١٢–١٤).
 - (۱۳) راجع: هدى السارى (۱۵۱/۲). طبعة الريان (۱۵۰۷هـ/۱۹۸۲م).
 - (١٤) راجع المعدر السابق (١٨٤–٤٨٨).
 - (۱۹) هدی الساری (۱۹–۱۸۲).

- (١٦) غيران (٥/١) من ترجمة أبان بن إسحاق المدنى،
- (۱۷) تهذیب التهدیب (۲۱/۱) فی ترجمة سفیان بن عیینة.
- (۱۸) هدى السارى (ص ۲۸۹) طبعة بولاق، في ترجعة أيوب بن سليمان بن بلال.
 - (۱۹) هدی اساری (ص ۲۹۹) ط بولاق،
 - (۲۰) الميزان (۱۲۱/۲) في ترجمة سفيان بن عبينة.
 - (۲۱) هدى الساري (۱۷/۲) في ترجمة سفيان بن عيينة،
- (٢٢) ، مقول المسدِّد في الذب عن مسند أحمد (ص ٢٢)، ونعوه في الميزان (٢٧٤/١)، والرفع والتكميل (ص١٧١-١٧٨).
 - (٢٣) ميزان الاعتدال (٨/٤) في ترجمة عارم: محمد بن الفضل السدوسي-
 - (٢٤) راجع: الميزان (٢٠١/٤-٢٠١) ترجمة هشام بن عروة،
 - (۲۵) تهذیب انتهذیب (۲۸).
 - (٢٦) هدى الساري (ص ٣٨٩) في ترجمة عبد الرحمن بن شريح بن عبد الله.
 - (۲۷) المدخل للحاكم (ص ۱۰۶) في ترجمة شنظير،
 - (٢٨) هدى الساري (ص ٤١٩) مل، بولاق، في ترجمة عبد المزيز بن المختار البصري،
- (٢٩) المقدمة (ص ٥٩)، دار الكتب العلمية، اختصار علوم الحديث (ص١٠٦)، مكتبة ومطبعة محمد على صبيح بالقاهرة، الطبعة الثالثة.
 - (٣٠) هدى السارى (ص ٤٣٦) ط. بولاق، في ترجمة محمد بن إبراهيم،
 - (٣١) هدى الساري (ص ٤٥٥) في ترجمة يوتس بن القاسم الحنفي،
 - (۲۲) نقلاً عن الميزان (۱/۱)، (۲۰۲/۲).
- (٢٣) وراحع مراثب الحرج عند الأثمة في مقدمة ابن الصلاح (ص٥٩) في النوع الثالث والعشرين، دار الكتب العلمية ببيروت، وميران الاعتدال (٢٠) وراحع مراثب الحرج عند النمبي، والجرح والتعديل (٢٧/١/١) حيث مراتب التجريح عند ابن أبي حاتم، ومقدمة تقريب التهديمة) حيث مراتب التحريح عند ابن أبي حاتم، ومقدمة تقريب التهديب لابن حبحر (ص٨٥ ٦٠) بتحقيق الشيخ محمد عوامة، وفتح المقيث للمدخاوي (١٢٠٣-١٢٠) مكتبة استنه بالقاهرة (ط١١٥ ما ١٢٥/١٩)، وقتح المغيث للعراقي (١٧٥/١٠)، مكتبة السنّة بالقاهرة، وتوضيح الأفكار (٢١٨/٢).

التجويد للإسناد أو تدليس التسوية

مفهومه - كما ذكر الحافظ العلائي والحسافظ ابن الصسلاح -: هو أن يروى المدلس حديثًا في إسناده (ضعيف، أو صغير السن) بين ثقتين أحدهما يروى عن الآخر، فيُستِّمه الضعيف أو صغير السنِّ، ويجمل بين الثقتين عبارة موهمة، فيستوى الإسناد كله ثقات بحسب الظاهر لمن لم يخبر هذا الشأن، وعرفه الحافظ العراقي في فتح المغيث بقوله: «أن يروى (أي المدلس) حديثًا عن شيخ ثقة، وذلك الثقة يرويه عن ضعيف عن ثقة، فيأتى المدلس الذي سمع الحديث من الثقة الأول فيسقط الضعيف الذي في السند، ويجعل الحديث عن شيخه الثقة عن الثقة الثاني بلفظ محتمل، فيستوى الإسناد كله ثقات». ويبدو الإسناد بذلك صحيحًا أو على الأقل حسنًا.

وكان القدماء يسمونه «تجويدًا»، فيقولون:
«جوده فلان»، أى ذكر من فيه من الأجواد،
وحذف غيرهم، وصير الإسناد النازل عاليًا،
وكان ابن القطان يسميه «تسوية» بدون لفظ
التدليس، في قرول: «سروًاه فلان»، «وهذه
تسوية».

مسوقف العلمساء من هذا النوع من التدليس مذموم من قبل جمه ور العلماء، وعدوه أفحش أنواع التدليس وشرها مطلقًا، ولذلك نهوا عنه، ونبها مطلقًا، ولذلك نهوا عنه، ونبها على المعروفين به، وحدروا من أحاديثهم التى دلسوها، وقال العراقى: «وهو قادح فيمن تعمد فعله».

وقال البقاعى: «سألت شيخنا – يريد الحافظ ابن حجر العسقلانى – هل تدليس التسوية جرح؟ قال: لاشك أنه جرح، فإنه خيانة لمن يُنقل إليهم، وغرور، فقلت: كيف يُوصف به الثورى والأعمش مع جلالتهما؟ فقال: أحسن ما يعتذر به في هذا الباب أن مثلهما لا يفعل ذلك إلا في حق من يكون ثقة عنده، ضعيفًا عند غيره». قال الحافظ ابن حجر ذلك؛ لأن الثورى والأعمش لم يدلسا عن الضعفاء والمتروكين.

وممن عُـــرف عنه هنا النوع من التدليس :

۱ - بقیة بن الولید بن صائد الكلاعی
 الحمصی، روی له البخاری تعلیقًا، وروی له

مسلم وأصحاب السنن الأربعة، قال أبو مُسلِّهر: «أحاديث بقية ليست نقية، فكن منها على تقية»(1).

الوليد بن مسلم القرشى مولاهم أبو العباس الدمشقى، روى له أصحاب السنن الأربعة، قال أبو مسهر: كان يحدث بأحاديث الأوزاعى عن الكذابين، ثم يدلسها عنهم(١) ..
 وقال صالح جزرة: سمعت الهيثم بن خارجة يقول: قلت للوليد بن مسلم: قد أفسدت حديث الأوزاعى. قال: كيف؟ قلت: تروى عن الأوزاعى عن ناضع، وعن الأوزاعى عن الأوزاعى عن الأوزاعى عن ناضع، وعن الأوزاعى بن سعيد؛ الزهرى، وعن الأوزاعى عن يحيى بن سعيد؛ وغــيــرك بدخل بين الأوزاعى وبين نافع وغــيــرك بدخل بين الأوزاعى وبين نافع

(عبد الله بن عامر الأسلمى)، وبينه وبين الزهرى (أبا الهيثم قبرة بن موسى») قال: أنبل (٢) الأوزاعى أن يروى عن مثل هؤلاء. قلت: فإذا روى عن هؤلاء – وهم ضعضاء أحاديث مناكير، فأسقطتهم أنت وصيرتها من رواية الأوزاعى عن الشقات، ضعض الأوزاعى، فلم يلتفت إلى قولى(٤).

وفَحِّش هذا التدليس أكبر إذا كان الساقط من الإسناد كذابًا أو وضاعًا، ولذلك نهى عنه يحيى بن معين وقال: «لا يضعل، لعل الحديث عن كذاب ليس بشيء، فإذا هو قد حسنه وثبته»(٥).

أ. د/ على عبد الباسط مزيد

مراجع للاستزادة:

جامع التحصيل لنعلائى (ص٢٠١-٤٠١)، طبعة وزارة الأوقاف بالعراقي (١٣٩٨هـ/١٧٩م)، والتقبيد والإيصاح للعراقي (ص٩٦-٩٧) المكتبة السلفية بالمدينة المنورة (١٢٨٩هـ/١٩٩٩م). وفتع المعيث للمراقي أيضًا (ص٤٥-٥٨) مكتبة المنة بالقاهرة، والكفاية في علم الرواية (ص١٥-٥١٩ م) دار الربت المدينة بالقاهرة والقاهرة (١٤١٠هـ/١٩٩٠م)، والنكت على كتاب ابن الصلاح، لابن حجر (١١٨/٣-٢٢٠) طبعة المجلس العلمي لإحياء التراث بالمدينة المنورة (١٤٠٤هـ/١٩٩٠م)، وتدريب الراوى مع تقريب النواوى (١/ ٢٨٠-٢٨٣) مطبعة حسان بالقاهرة، وتوزيع مؤسسة الرسالة.

- (١) ميزان ، لاعتدال (٣٣٢/١) ترجمة بقية بن الوليد،
 - (۲) تدریب الراوی (۱/ ۲۸۱).
 - (٣) أي أرفع مكانته.
- (٤) المصدر السابق (١/ ٢٨١-٢٨٢)، وفتح المنيث للمراقى (ص٤٨-٨٥)،
 - (٥) الكماية للخطيب (ص١٨٥).

التحريف في الأسانيد والمتون

التصحيف والتحريف هو الخطأ في القراءة أو الكتابة، سواء كان ذلك التغير بالنقط أو الشكل، وعرف السخاوى بأنه: تحويل الكلمة من الهيئة المتعارفة إلى غيرها. وفرق الحافظ ابن حجر العسقلائي بين التصحيف والتحريف، بأن التغيير بالنقط هو التصحيف، والتغيير بالشكل – أى بالحركات والسكنات – هو التحريف.

ولقد حذر أهل العلم من قراءة الحديث بلحن أو تصحيف أو تحريف، بحجة أن الأحاديث صدرت عن رسول الله ولله على القواعد العربية الصحيحة السليمة، حتى قال القواعد العربية الصحيحة السليمة، حتى قال الأصمعى: «إن أخوف ما أخاف على طالب العلم إذا لم يعرف النحو أن يدخل في جملة قول النبي في : «من كذب على متعمداً فليتبوأ مقعده من النار»(١)؛ لأنه ولي لم يكن فليتبوأ مقعده من النار»(١)؛ لأنه في لم يكن يلحن، فما رويت عنه ولحنت فيه كذبت عليه». زاد الحافظ ابن الصلاح: «فحق على طالب الحديث أن يتعلم من النحو واللغة ما يتخلص به من شين اللحن والتحريف ومعرتهما».

وسبيل السلامة من التصحيف والتحريف الأخذ من أفواه أهل العلم أو الضبط، وأما الأخذ من بطون الكتب فمن شأنه التحريف والتصحيف، ولا يفلت الصّعُفى من التبديل

والتصبحيف، ولذلك انعدم التصبحيف والتحريف في القرون الأولى الفاضلة حيث كان الاعتماد فيها على التلقى والسماع والأخذ من أفواه الأئمة والعلماء.

فإذا وقع (في السند أو المتن) خطأ (لحن: تصحيف أو تحريف)، فحينئذ ينبغى (على المنهب الراجح) أن يقوم بتغيير ما فيهما من الخطأ وإصلاحه وروايتهما على الصواب، روى ذلك عن الأوزاعي وابن المبسارك وغيرهما. قال ابن الصلاح: «وهو مذهب المحصلين والعلماء من المحدثين».

وأما بالنسبة للإصلاح أو التغيير في كتاب من تصنيف غيره أو أصله، فالصواب كما قال ابن الصلاح: «تركه وتقرير ما وقع في الأصل على ما عليه، مع التضبيب عليه وبيان الصواب خارجًا في الحاشية، فإن ذلك أجمع للمصلحة وأنفى للمفسدة».

وأكد الحافظ ابن الصلاح على أن المذهب الأفضل والأولى والأسلم هو سد باب التغيير والإسلاح؛ لئله يجسس على ذلك من لا يحسنه، فيذكر ذلك عند السماع كما وقع، ثم يذكر وجه صوابه إما من جهة العربية أو من جهة الرواية، وأصلح ما يُعتمد عليه في الإصلاح أن يكون ما يُصلح به الفاسد قد ورد في أحاديث أخر.

وحُكى عن القاضى عياض أن الذى استمر عليه عمل أكثر الأشياخ أن ينقلوا الرواية كما وصلت إليهم ولا يغيروها في كتبهم.

وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل: «كان إذا مرّ بأبى لحن فاحش غيّره، وإذا كان لحنًا سهلاً تركه».

فسأهل المعرفة ينبهون على الخطأ عند الرواية والسماع والقراءة وفى حواشى الكتب، مع تقريرهم ما فى الأصول على ما بلغهم .

ومن أمثلة التصحيف فى الإسناد: أن «العوام بن مُراجم» صَحَفه يحيى بن معين فقال: «العوام بن مزاحم»، و«عتبة بن النُدر» بالدال المهملة صحفه ابن جرير الطبرى فقال: «عتبة بن البُذر» بالذال المعجمة.

ومن أمثلة التصحيف في المتن : في حديث أبى ذر رَجَّتُكَ: «تعين صانعًا» صحفه هشام بن عروة فقال: «تعين ضايعًا»، ومنه ما جاء في الحديث: «أو شاة تَيْعَر» صحفه أبو موسى محمد بن المثنى فقال: «أو شاة تَتُعَر».

وقد وقع فى التصحيف والتحريف كبار العلماء والأئمة، فإنهم بشر غير معصومين، ولذلك قال الإمام أحمد بن حنبل: «ومن يعرى عن الخطأ والتصحيف؟ ١»، والإكثار من ذلك هو المذموم والمعيب؛ لأنه يدل على عدم الضبط وسوء الحفظ، وللأئمة والعلماء

مصنفات كثيرة فى هذا الباب للتنبيه على التصحيفات والتحريفات والتحريفات والتحذير منها لا للتشهير بمن وقع منه ذلك.

ومن المصنفات في هذا الباب:

«تصحيف العلماء»، لعبد الله بن مسلم بن قتیبة (ت٢٧٦هـ). و «التبیه علی حدوث التصحيف» لحمزة بن الحسن الأصفهاني (ت ٢٦٠هـ) مطبوع بدمشق، سورية. و«التنبيهات على أغاليط الرواة»، لأبي نعيم على بن حـمـزة البـصـرى (ت٧٧هـ). و«تصحيفات المحدِّثين» لأبي أحمد الحسن ابن عبد الله العسكري (ت٢٨٢هـ) مطبوع بتحقيق الدكتور محمود أحمد ميرة. و«شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف»، للعسكري أيضًا، مطبوع بالقاهرة (١٢٨٣هـ/١٩٦٣م)٠ و«تصحيف المحدِّثين» للدارقطني (ت٣٨٥هـ)٠ و«إصلاح خطأ المكثّنين» للخطابي (تـ٣٨٨هـ) له أكثر من طبعة، و«التصحيف والتحريف» لأبي الفتح عثمان بن عيسى الموصلي (ت١٠٠هـ). و«تصحيح التصحيف وتحرير التحريف»، لخليل بن أبيك الصَّفَدى (ت٧٦٤هـ) وطُبعت صورة لإحدى نسخه الخطية.

1. د/ على عبد الباسط مزيد

مراجع للاستزادة:

مقدمة ابن الصلاح (ص15-157) في النوع الخامس والشلاثين، وتدريب الراوي مع تقريب النواوي (١٦١/٣-١٦٥)، وهنتج المغيث للسخاوي (١٥/-١٥٠)، مكتبة السنة (١٤١٥هـ/١٩٩٥م)، وهنع المغيث للمراقى (ص٣٣٣-٣٣٥) مكتبة السُّنَّة أيضًا، وشرح نخبة الفكر لابن حجر (ص٢٧) طبعة مصطفى الحلبي بمصر (١٩٢٤م).

⁽١) أخرجه البخاري في كتاب العلم، حديث رقم ١١٠، وكتاب الجنائز، حديث رقم ١٢٩١، ومسلم في المقدمة، حديث رقم ٤، ٥٠.

التحمل للروايات وطرقه

التحمل لغة: مأخوذ من حمل الشيء ونقله من مكان إلى آخر، أو من شخص إلى آخر أو من شخص إلى آخر أو من شخص إلى آخر أو آخرين؛ وقد يطلق على الماديات كحمل الدية أو الغرامة عن غيره؛ وقد يطلق على المعنويات كحمل الأمانة.

التحمل اصطلاحًا: هو تلقى التلمية الحسديث من الشيخ مباشرة، أو بواسطة إحدى طرق التلقى التى ذكرها المحدثون من قراءة وإجازة ومناولة ومكاتبة وإعلام ووصية ووجادة.

متى يصح تحمل الحديث؟: قال الحافظ ابن الصالاح: «يصح التحمل قبل وجود الأهلية، فتقبل رواية من تحمل قبل الإسلام وروى بعده مع أهليته لذلك. وكذلك رواية من سمع قبل البلوغ وروى بعده، ومنع من ذلك قوم فأخطأوا؛ لأن الناس قبلوا رواية أحداث الصحابة كالحسن بن على، وابن عباس، وابن الزبير، والنعمان بن بشير، وأشباههم من غير فرق بين ما تحملوه قبل وأشباههم من غير فرق بين ما تحملوه قبل البلوغ وما بعده، ولم يزالوا قديمًا وحديثًا وحديثًا وحديثًا والسماع، ويعتدون بروايتهم لذلك، والله والسماع، ويعتدون بروايتهم لذلك، والله أعلم»(۱).

سن التمييز التي يصح فيها التحمل:
حدد جمهور المحدثين لذلك خمس سنين
بشرط أن يكون الصبى في هذه السن لديه
القدرة على فهم الخطاب ورد الجواب. قال
القياضي عياض بن موسى: قد حدد أهل
الصنعة في ذلك أن أقله سن محمود بن
الربيع، وذكر رواية البخاري في صحيحه بعد
أن ترجم: «متى يصح سماع الصغير» بإسناده
عن محمود بن الربيع؟ قال: «عَقَلْتُ من النبي
عن محمود بن الربيع؟ قال: «عَقَلْتُ من النبي
سنين من دَلُو إلى وجهى وأنا ابن خمس

وقال الحافظ ابن الصلاح: «التحديد بخمس هو الذي استقر عليه عمل أهل الحديث المتأخرين، فيكتبون لابن خمس فصاعدًا «سمع»، ولمن لم يبلغ خمسًا «حضر، أو أحضر»، والذي ينبغي في ذلك أن يعتبر في كل صغير حاله على الخصوص، فإن في كل صغير حاله على الخصوص، فإن لخطاب وردًا للجواب ونحو ذلك – صححنا للخطاب وردًا للجواب ونحو ذلك – صححنا كذلك لم نصحح سماعه، وإن كان ابن خمس بل ابن خمسين»(۱).

طرق التحمل، وصيغ الأداء: ذكر المحدثون ثماني طرق هي(¹⁾:

الطريقة الأولى: السماع: وهو سماع لفظ الشيخ إملاءً أو تحديثًا، وسواء كان من حفظه أو من كتابه.

وهذه الطريق هي أرفع طرق تحسمل الحديث عند الأكثرين، لبعدها عن الخطأ والسهو.

صورها : لها أربع صور هي:

١ - أن يكون السماع لما يقوله الشيخ من حفظه.

٢ - أو يكون السماع لما يقرؤه الشيخ من
 كتابه.

٣ - أو يكون السماع لما يمليه الشيخ من حفظه.

3 - أو يكون السماع لما يمليه الشيخ من
 كتابه.

والصورة الأخيرة أعلى صور السماع منزلة وتوثيقًا للأحاديث، لأن الشيخ والتلميذ يكونان معًا أبعد عن الغفلة.

الطريقة الثانية: القراءة على الشيخ:
وهى أن يقرأ التلميذ على الشيخ أحاديثه التى
له حق روايتها، أو يقرأ غيره على الشيخ وهو
يسمع، سواء كان من كتاب أو من حفظ؛
وسواء كان الشيخ حافظًا أو غير حافظ،

ولكنه يمسك بأصله، أو يمسكه تلميذ غيره. وسماه بعضهم «العرض»؛ لأن التلميذ يعرض ما يقرؤه على الشيخ، ولكن الحافظ أبن حجر العسق الذي - وغيره - يفرق بين القراءة والعرض، وأن القراءة أعم، والعرض أخص".

صور القراءة: لها صور عديدة منها ما يأتى:

١ - أن يقرأ التلميذ على الشيخ من كتابه،
 والشيخ حافظ لما يقرأ.

٢ - أن يقرأ التلميذ على الشيخ من كتابه،
 والشيخ غير حافظ، ولكنه ممسك بأصله.

٣ - أن يقرأ التلميذ من كتابه، والشيخ غير
 حافظ، وغير ممسك بأصله، ولكنه معه ثقة
 عارف ممسك بأصل الشيخ ويتابعه.

٤ - أن يقرأ التلمية على الشيخ من حفظه، والشيخ حافظ لما يقرأ.

٥ - أن يقرأ التلميذ من حفظه، والشيخ غير حافظ، ولكنه ممسك بأصله.

آن يقرأ التلميذ من حفظه، والشيخ غير حافظ، وغير ممسك بأصله مع ثقة عارف يتابع التلميذ.

ولابد من التنبسيسة هنا على أمسرين:
أحسدهما: أن المتلقى قد يكون هو القسارى
على الشيخ، وقد يكون القسارى تلميدًا آخر
وهو يسسمع مع الشيخ، ثانيهها: إمساك

الأصل أثبت صور هذه الطريقة؛ لأن النظر إلى الكتاب تنتفى معه الففلة.

الطريقة الثالثة: الإجازة: وهي إذن الشيخ للتلميذ بلفظه أو بخطه، بأن بروى مسموعاته أو مروياته _ كلها أو بعضها _ ، وسواء كان التلميذ حاضرًا أو غائبًا.

أركانها:

- ١ المجيز، وهو الشيخ.
- ٢ المجاز له، وهو التلميد.
- ٣ المجازبه، وهو كتاب الشيخ أو مروياته: كلها أو بعضها.
 - ٤ الصيغة الدالة على الإذن بالإجازة.

شروط الإجازة الصحيحة:

- ا أن يكون المجيز ثقة عدلاً في دينه وروايته.
 - ٢ أن يكون المجاز به مُعَيِّنًا.

أنواعها:

- ۱ أن يجيز الشيخ معينًا لمعين، كأن يجيز لطالب معين رواية صحيح البخارى مثلاً.
 وهذا النوع أعلى أنواع الإجازة.
- ۲ أن يجيز الشيخ غير معين لمعين، كأن يجيز لطالب معين جميع مروياته أو جميع مسموعاته ونحو ذلك، والنوعان السابقان أجازهما الجمهور.

٣ - أن يجيز الشيخ غير معين بوصف العموم، كأن يقول: أجزت جميع المسلمين. أو كل أحد، أو أهل زماني، فهذا ما يسمى بالإجازة العامة؛ لأن المجاز له غير معين والمجاز به عام، وفي هذا النوع خلاف بين العلماء، فإن قيد الإجازة فقال مثلاً: أجزت طلبة العلم ببلد كذا، أو من قرأ على قبل هذا، فهذا أقرب إلى الجواز، بل قال القاضى عياض: ما أظنهم اختلفوا في جواز ذلك، ولا رأيت منعه لأحد؛ لأنه محصور موصوف.

٤ - أن يجيز الشيخ بمجهول أو لمجهول، كأن يقول الشيخ: أجزت كتاب السنن. وهو يروى كتبًا عدة يُسمى كل منها السنن، أو يقول: أجزت صحيح مسلم لمحمد بن خالد الدمشقى، وهناك جماعة مشتركون في هذا الاسم، فهذه إجازة بمعين لمجهول، فهذا النوع فاسد وباطل عند جماهير العلماء.

٥ - أن يجيز الشيخ للمعدوم، والطفل غير المميز، والكافر، فأما الإجازة للمعدوم كأن يقول المجيز: أجزت لمن يولد لفلان كذا، وكذا الإجازة للكافر فباطلة عند العلماء، وذلك لانعدام الأهلية، وأما للطفل غير المميز فمختلف في صحتها، والأرجح عند العلماء صحة هذا النوع، واحتجوا بأن الإجازة إنما هي إباحة للمجاز له أن يروى عنه، والإباحة تصح للعاقل وغير العاقل، وحرصًا على

توسيع السبيل إلى الإبقاء على الإسناد الذى اختصت به هذه الأمة، وممن صحح هذا النوع: ابن حجر العسقلاني، وابن الصلاح، والنووي، والسيوطي، وغيرهم،

7 - أن يجيز الشيخ ما لم يسمعه ولم يتحمله بعد، كأن يقول: أجزتك صحيح البخارى، في حين أنه لم يتحمل صحيح البخارى أصلاً. وهذا النوع فاسد عند المحققين من أهل العلم.

٧ - إجازة المجاز، كأن يقول الشيخ: أجزت لك مُجازاتى، أو أجزت لك رواية ما أجيز لى روايته. قال الحافظ ابن الصلاح: "قمنع من ذلك بعض من لا يعتد به من المتأخرين، والصحيح الذي عليه العمل أن ذلك جائز».

الطريقة الرابعة: المناولة: وهى إعطاء الشيخ لتلميذه مروياته كلها أو بعضها، مباشرة أو كتابة.

اقسامها : تتقسم المناولة إلى قسمين هما:

الأول : مناولة مقرونة بالإجازة، وهي أعلى أنواع الإجازة على الإطلاق.

الثانى: المناولة المجردة عن الإجازة، كأن يناول الشيخُ التلميذَ الكتابَ ويقتصر على قوله: هذا من حديثى أو من سماعاتى، ولا يصرح له بالإذن بالرواية، فهذه الصورة

عابها غير واحد من العلماء، وبعضهم أجازها بحجة أنها لا تخلو من الإشعار بالإذن بها.

الطريقة الخامسة : المكاتبة : أن يكتب الشيخ إلى الطالب شيئًا من حديثه، سواء كان الطالب غائبًا أو حاضرًا.

أنواعها: المكاتبة نوعان:

١ – المكاتبة المقرونة بالإجازة، كأن يقول
 الشيخ للطالب: أجزتك ما كتبت لك أو إليك .

٢ - المكاتبة المجردة من الإجازة، كأن يكتب
 الشيخ للطالب بعض الأحاديث دون أن يجيزه
 بروايتها.

أما النوع الأول فصحيح، وفى قوة المناولة المقرونة بالإجازة، وأما النوع الثانى فمختلف فى صحته، والراجح صحته على رأى الأكثرين.

شروط المكاتبة: العلماء في بيان هذه الشروط على مذهبين:

الأول: يرى أصحابه أنه يكفى فى صحة الرواية بالكتابة، أن يعرف الطالب أن هذا المكتوب له هو بخط الكاتب (الشيخ) دون وضع البينة عليه.

الثانى : يرى أصحابه ضرورة البينة عليه: لأن الخط يشتبه بغيره، وضعّف الحافظ ابن الصلاح الرأى الثانى؛ بحجة أن خط الإنسان لا يشتبه بغيره ولا يقع فيه التباس. قلت: فمتى تيقن أن الكتاب الذى بلغه إنما هو كتاب الشيخ وأنه بخطه فعلاً جاز، فأما إذا شك ًلم تجز له روايته.

الطريقة السادسة : الإعلام : وهو أن يُعلِمُ الشيخُ الطالبُ أن هذا الكتاب - أو هذا الحديث - سمعه من فلان، أو رواه عنه، ويقتصر على ذلك دون أن يأذن له بالرواية، أو قد يأذن له بذلك.

وقد اختلف العلماء في صحة الرواية بهذه الطريقة، والكثيرون يرون صحتها وجوازها.

الطريقة السابعة: الوصية، وهى أن يوصى الشيخ عند موته - أو سيفره - لشخص بكتاب من كتبه أو كل كتبه التي يرويها.

وقد اختلف العلماء أيضًا في صحتها أو جوازها، والراجح عدم جوازها.

الطريقة الثامنة: الوجادة، وهي أن يقف الطالب على أحاديث بخط شيخ لم يعاصره، أو عاصره ولقيه ولم يسمع منه ذلك الذي وجد بخطه ولم يحصل منه على إجازة ولا مناولة ولا نحوها.

صورها:

ان يقف الطالب على أحاديث بخط شيخ غير معاصر له.

٢ - أن يقف الطالب على أحدديث بخط شيخ معاصر له ولم يلقه.

٣ - أن يقف الطالب على أحاديث بخط شيخ معاصر له، ولقيه، ولكنه لم يسمع منه.

٤ -- أن يقف على أحاديث بخط شيخ معاصر له، ولقيه وسمع منه، ولكنه لم يسمع منه الأحاديث التى وجدها.

أنواعها، وحكم كل نوع : للوِجَادة نوعان هما:

١ - وجَادة مقرونة بالإجازة، وهذا النوع
 لم يختلف العلماء في جوازه.

Y - وجادة مجردة عن الإجازة. وهذا النوع مختلف في جوازه، في معظم المحدثين، والفيقهاء من المالكية وغيرهم يرون عدم تجويزها. بينما أجازها الإمام الشافعي ونظّار أصبحابه. وهناك رأى ثالث لبعض المحققين الشافعيين نحو ابن الصلاح - وتبعه النووي والسيوطي - يرى صحة الرواية بها والعمل بها بشرط أن يكون الراوي ضابطًا فقة، وأن يتأكد من سلامة الكتاب من التفيير أو التحريف. فيفي هذا النوع ثلاثة آراء: الأول متشدد منعها. والثاني متساهل أجازها الأول متشدد منعها. والثاني متساهل أجازها من الثقة الضابط، وأن يكون الكتاب مقابلاً وغير محرق. قال أبن الصلاح: «فإنه لو

توقف العمل فيها على الرواية لانسد باب العمل بالمنقول لتعذر شروط الرواية فيها».

ومن حيث الإجمال يرى العلماء أن الرواية بالوِجّادة من باب المنقطع، ولكن فيها نوعًا من

الاتصال، وذلك فى قلوله: «وَجلدت بخط فلان».

أ. د/ على عبد الباسط مزيد

⁽۱) المقدمة (ص ۲۰) في النوع الرابع والمشرين. دار الكتب العلمية ببيروت، وراجع: توضيع الأفكار مع تنقيع الأنظار (٢/٢٨٦-٢٩٤)، مطبعة السعادة، وتوزيع مكتبة الخانجي بالقاهرة (٢٦٦١هـ).

⁽۲) مقدمة ابن الصلاح (ص٢١)، والحديث في صحيح البخاري (٢٠٧/١)، (٢) كتاب العلم، (١٨) باب متى يصح سماع الصغير؟ - حديث رقم (٧٧)، وأطرافه في (١٧٩، ١١٨٥، ١١٨٥، ١٤٢٢،٦٣٥٤).

⁽٢) المقدمة (ص٦٦) في النوع الرابع والعشرين،

⁽٤) راجع هذه الطرق في المصادر ، لآتية: مقدمة ابن المسلاح (ص٢٠-٨٧) في النوع الرابع والعشرين، وتعريب الراوي (٢/٢-١٠٤)، والكفاية في علم الرواية (ص٢٠-٢٠١)، والتقييد والإيضاح (ص ١٦١-٢٠١) المكتبة السلفية بالمدينة المنورة (ط٢ = ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م)، وفتح المغيث للسحاوي (١٢١-١٦٦)، وللعراقي (ص١٦١-٢٢٩) وكالاهما مكتبة السنّة بالقاهرة، والإلماع إلى معرضة أصول الرواية وتقبيد السماع (ص٢٠-١٠٣)، والمحدث الفاصل بين الراوي والواعي (ص٢٠-١٠٣)، وتوضيع الأفكار (٢٩٥/٣-٢٥١).

التحويل في الإسناد والمتن

أولاً: التحويل في الإسناد: جرت عادة أهل الحديث وكَتَبته أنه إذا كان للحديث إسنادان أو أكثر، وجمعوا بين الإسنادين - أو الأسانيد- لمتِّن واحد، فإنهم يكتبون عند الانتقال من إسناد إلى آخر ما صورته: (ح)، وهي حاء مفردة مهملة، ولم يعرف عن الأثمة بيانٌ لهذه الحاء(١). قال الحافظ ابن الصلاح: «ولم يأتنا عن أحد ممن يُعَتَّمَدُ بيان لأمرها، غير أنى وجدت بخط الأستاذ الحافظ أبي عثمان الصابوني، والحافظ أبي مسلم عمر بن على الليثي البخاري، والفقيه المحدث أبى سعد الخليلي - رحمهم الله - في مكانها بدلاً عنها «صح صريحة»، وهذا يشعر بكونها رمزًا إلى «صح»، وحسنن إثبات «صح» ههنا لتلا يتوهم أن حديث هذا الإسناد سقط، ولئلا يركب الإسناد الثاني على الإسناد الأول، فيجعلا إسنادًا واحدًا»^(٢).

ثم نقل الحافظ ابن الصالح عن بعض رفقائه في الرحلة إلى خراسان أنها (حاء) مهملة من التحويل، أي من إسناد إلى آخر(٢). ونقل أيضًا عن بعض أهل الحديث أنها (حاء) مهملة، إشارة إلى قولنا: «الحديث»،

وأهل المغرب كلهم يقولون إذا وصلوا إليها: «الحديث»(1).

ثم قال: «وسالت أنا الحافظ الرحال أبا محمد عبد القادر بن عبد الله الرهاوى - رحمه الله – عنها، فذكر أنها (حاء) من (حائل) أى تحول بين الإسنادين. قال : ولا يلفظ بشيء عند الانتهاء إليها في القراءة، وأنكر كونها من الحديث وغير ذلك، ولم يعرف غير هذا عن أحد من مشايخه، وفيهم عدد كانوا حفاظ الحديث في وقته (٥).

واختار الحافظ ابن الصلاح وغيره أن يقول القارئ عند الانتهاء إليها: «حا» بالقصر، ويمر، فإنه أحوط الوجوه وأعدلها(٢).

ثانيًا: التحويل في المتن: وصورته ان يكون المتن مرويًا بأكثر من إسناد، فيروى المحدث الحديث بإسناد، ثم يتبعه بإسناد أخر – أو أكثر – ويقول عند انتهائه من كل إسناد: «مثله»، أو «نحوه»، فهذه إحالة بمتن ما يذكره من الأسانيد، على متن حديث الإسناد الذي بدأ به، وقد يسوق جزءًا من متن الحديث الثاني ويحيل ببقيته فقط على المتن الأول. وفي صحيح الإمام مسلم كثير من

ذلك، ينظر مثلا كتاب الإيمان باب قول الله تعالى ﴿وَانْدُر عَشَيْرِتُكَ الأَقْرِبِينَ ﴾ ١٩٢/١١٩٣ حــديث (٣٥١) و (٣٥٢) و (٣٥٣) و (٣٥٣) و (٣٥٤) و (٣٥٤) و (٣٥٤) و (٣٥٤) و (٣٥٤) و (٣١٤) و (٣١٠) و (٣١٠).

وقد تكون أسانيد الحديث مختلفة في جميع رواتها، فحينئذ لابد من أن يسوق كل إسناد بتمامه، ويقول في آخره: «نحوه» أو «مثله»، وقد تلتقى الأسانيد عند راو معين ويتفق باقى السند، فحينئذ يذكر أول الإسناد حتى هذا الراوى، أي حتى يلتحق الإسناد بما قبله، ثم يقول عقبه: «بالإسناد»، أو «به» أي بالإسناد السابق نفسه.

وبعضهم كان يسوق كل إسناد بتمامه مع المتن. «ويوجد هذا في كثير من الأصول القديمة، وذلك أحوط» كما قال الحافظ ابن الصلاح(٢).

فإذا أراد راو أو محدث - سمع ذلك أو

قرأه - أن يقتصر على الإسناد الثانى مثلاً، ويسوق لفظ الحديث المذكور عقب الإسناد الأول، ففي المسألة ثلاثة أقوال(^):

(الأول) وهو أظهرها: المنع من ذلك، قاله ابن الصلاح، وقال شعبة: فلان عن فلان مثله لا يجزئ، وقول الراوى: «نحوه» شك.

و (الثانى) جواز ذلك إذا عرف أن الراوى لذلك ضابط متحفظ يذهب إلى تمييز الألفاظ وعد الحروف، حكاه الخطيب عن بعض أهل العلم ومنهم سفيان الثورى.

و (الثالث) أنه يجوز فى قوله: (مثله)، ولا يجوز فى قوله: «نحوه»، قاله يحيى بن محين، ويدل عليه كلام الحاكم، وقال الخطيب: وهذا على منذهب من لم يجز الرواية على المعنى.

أ. د/ على عبد الباسط مزيد

⁽١) راجع: مقدمة ابن الصلاح (ص ٩٩) في النوع الخامس والعشرون: كتابة الحديث وصبطه وتقييده في التفريع الخامس عشر، وفتح المفيث للعراقي (ص٢٥٢)، مكتبة السنة بالقاهرة،

⁽٢) المقدمة لابن الصلاح (ص٩٩).

⁽٣، ٤) راجع: المقدمة (ص٩٩--١٠).

⁽٥) المقدمة (ص١٠٠).

⁽٦) ، لمقدمة (ص١٠٠)، وراجع: تدريب الراوى (١٣٨/٣)، مطبعة حسان بالقاهرة، وتوريع مؤسسة الرسالة ببيروت،

⁽٧) المقدمة (ص١١٤) في النوع السادس والمشرير؛ صفة رواية المديث... التفريع الرابع عشر، وانظر أيضًا عنده التفريعين: الخامس عشر والسادس عشر (ص١١٤-١١٥).

⁽٨) راجع المصدر لسابق (ص١١٥-١١٦) في الشفيريع المسادس عبشير، وفيتح المفيث للمبراقي (ص٢٧٥-٣٧٦)، والكفية في علم «بروية (ص٢١-٣١٦) باب ما حاء في المحدث يروى حديثًا ثم يتبعه بإستاد آخر؛ طبعة دار الكتب الحديثة بالقاهرة (١٤١٠هـ/١٩٩٠م)، وضح المغيث السبعاوي (١٩٨/٣) مكتبة السنة بالقاهرة.

تخريج الأحاديث نشاته وأهميته

أولا: تعريضه:

التخريج لغة: من الخروج وهو في أهل اللغة ضد الدخول ثم يستعمل في عدة معان كلها يدور حول البيان والظهور، يقال: خرجت خوارج فلان: إذا ظهرت نجابته، وتوجه لإبرام الأمور وإحكامها، ومنه قول الخطابي في تعبريف الحبديث الحبسن: «وهو منا عبرف مخرجه» أي موضع خروجه، وهم رواة إستاده الذين خرج الحديث من طريقهم، ومنه قول المحدثين عن الحديث: «أخرجه البخاري» أي أبرزه للناس وأظهره لهم ببيان مخرجه، وذلك بذكر رجال إسناده الذين خرج الحديث من طريقهم. ومما جاء بهذا المعنى قوله تعالى: ﴿ ذلك يوم الخروج﴾ (١) أي يوم البعث حيث يخرج ويبرز الناس فيه من الأرض، وقال تعالى: ﴿وَأَخْرِج صَحَاهَا ﴾ (٢) أي أبرز وأظهر نهارها ونورها^(۳).

التخريج عند المحدثين: يطلق التخريج عند المحدثين على عدة معان:

١ - فيطلق على أنه مرادف لـ «الإخراج»،

أى إبراز الحديث للناس بذكر مخرجه، أى رجال إسناده الذين خسرج الحديث من طريقهم، فيقولون مثلا: هذا حديث أخرجه البخارى، أو خرجه البخاري، أى رواه وذكر مخرجه استقلالاً.

قال ابن الصلاح: «وللعلماء بالحديث فى تصنيفه طريقتان: إحداهما: التصنيف على الأبواب، وهو تخريجه على أحكام الفقه وغيرها.

والشانية: تصنيفه على المسانيد...،(۱). فالمراد بقوله: (تخريجه) أى إخراجه وروايته للناس في كتابه.

Y - ويطلق على مـعنى رواية المصنف الحديث من المستخرجات، والمستخرجات هي: أن يعمد الحافظ إلى كتاب مسند لغيره، فيحرج أحاديثه - أى يرويها - بأسانيد لنفسه من غير طريق صاحب الكتاب، بحيث يجتمع معه في شيخه.. شيخ صاحب الكتاب حديث - أو شيخ شيخه وهكذا، على أن يكون من حديث المحابى نفسه.

قال الزركشي في ذلك: «حقيقته - أي الاستخراج - أن يأتي المصنف إلى كتاب البخاري أو مسلم، فيخرج أحاديثه بأسانيد لنفسه من غير طريق البخاري أو مسلم، فيجتمع إسناد المصنف مع إسناد البخاري أو مسلم في شيخه أو من هوق»^(٥). وقد جاء التعبير عن المستخرجات بلفظ «التخريج» في كلام المحدثين، ومنهم: ابن الصلاح، حيث يقول: «التخاريج المذكورة على الكتابين -يعنى الصحيحين - يستضاد منها فائدتان: إحداهما: علو الإسناد، والثانية: الزيادة في قدر الصحيح لما يقع فيها من ألفاظ زائدة وتتمات في بعض الأحاديث يثبت صحتها بهذه التخاريج لأنها واردة بالأسانيد الثابتة في الصحيحين أو أحدهما، وخارجة من ذلك المخرج الثابت»(١).

٣ - ويطلق بمعنى إخراج المحدث المتأخر
 أسانيد مروياته من بطون المصنفات والأجزاء
 والمشيخات الحديثية.

قال السخاوى: «والتخريج: إخراج المحدث الأحاديث من بطون الأجراء والمشيخات والكتب ونحوها، وسياقها من مرويات نفسه أو بعض شيوخه أو أقرائه أو نحو ذلك، والكلام عليها وعزوها لمن رواها من أصحاب الكتب والدواوين..»(٧).

ومن الكتب المؤلفة في ذلك:

أبى العشراء الدارمي، تخريج
 الحافظ أبى القاسم: تمام بن محمد الرازي،

ب - الفوائد لأبى عمرو عبد الوهاب بن محمد بن إسحاق بن منده، تخريج أخيه، أبى القاسم عبد الرحمن بن محمد.

ومما يلحق بذلك: ما يعمد إليه عدد من المحدثين الحضاف وطلاب العلم في العصور المتأخرة من رواية كتب الحديث بالإسناد إلى أصحابها، إبضاء لفضيلة الرواية بالإسناد، التي تميزت بها هذه الأمة عن غيرها من الأمم (^).

غ - ويطلق على معنى الدلالة، أى الدلالة
 على مصادر الحديث الأصلية وعزوه إليها،
 وذلك بذكر من رواه من المؤلفين.

قال العراقى فى مقدمة كتابه: تضريح الأحاديث والآثار الواقعة فى منهاج البيضاوى: «ذكسرت فى هذه الأوراق الأحساديث التى ضمنها قاضى القضاة ناصر الدين عبد الله بن عمر بن محمد البيضاوى.. ذكراً من خرجها من الأثمة وصحابى كل حديث، أو من رواه مرسلاً، مع التبيه على صحتها وضعفها على سبيل الاختصار ((¹). وقال المناوى فى: «فيض القدير» عند قول السيوطى: «وبالفت فى تصرير التخريج؛ بمعنى اجتهدت فى

تهذيب عزو الأحاديث إلى مخرجيها من أئمة الحديث، من الجوامع والسنن والمسانيد، فلا أعزو إلى شيء منها إلا بعد التفتيش عن حاله وحال مخرجه، ولا أكتفى بعزوه إلى من ليس من أهله – وإن جل – كـعظماء المفسرين،(١٠).

والمعنى الأخير هذا للتخريج: هو الذى شاع واشتهر بين المحدثين، وكثر استعمال هذا اللفظ فيه، ولا سيما في القرون المتأخرة، بعد أن بدأ العلماء بتخريج الأحاديث المبشوثة في بطون بعض الكتب لحاجة الناس إلى ذلك(١١).

تعريف التخريج اصطلاحاً:

عرّف الدكتور محمود الطحان التخريج بقوله: «هو الدلالة على موضع الحديث في مصادره الأصلية التي أخرجته بسنده، ثم بيان مرتبته عند الحاجة»(١٢).

ثم قال فى تفسير قوله: «ثم بيان مرتبته عند الحاجة»: «أى بيان رتبة الحديث من الصحة والضعف وغيرها إذا دعت الحاجة لذلك، فليس بيان المرتبة إذن شيئًا أساسيا فى التخريج، وإنما هو أمر متمم يؤتى به عند الحاجة إليه»(١٣).

إلا أن العلامة الدكتور محمد أبو شهبة

عرفه بقوله: «عزو الأحاديث إلى من ذكرها في كتابه من الأئمة وبيان درجتها من الصعة أو الحسن أو الضعف»(١٤).

وعرفه الأستاذ صبحى السامرائي فقال: «هو عزو الحديث إلى مصدره أو مصادره من كتب السنة المشرفة وتتبع طرقه وأسانيده وحال رجاله وبيان درجته قوة وضعفًا»(١٥).

فالدكتور أبو شهبة والأستاذ السامرائى أدخلا فى التعريف «بيان درجة الحديث من الصبحة أو الحسن أو الضعف» دون تقييده (عند الحاجة) كما ذكر الدكتور الطحان.

والمطلع على كستب التخريج يرى أن المخرجين يبينون درجة الحديث من حيث القوة والضعف، فمنهم من يبينه اختصاراً كما هو الحال في تخريج العراقي لأحاديث «إحياءعلوم الدين» للإمام الغزالي وتخريجه لأحاديث «المنهاج» للبيضاوي، ومنهم من يبينه تفصيلاً، بعد عرض لأقبوال العلماء ومناقشتها، كما هو الحال في تخريج الحافظ الزيلعي لأحاديث «الهداية» للمرغيناني، وتخريج الحافظ ابن حجر للمرغيناني، وتخريج الحافظ ابن حجر لأحاديث «شرح الوجيز الكبير» للرافعي.

وأهمية كتب التخريج تأتى أولاً من بيان حال الأحاديث المخرجة من الصحة والضعف ويظهر تمكن مؤلف «التخريج» في الحديث

رواية ودراية، من بحث في بيان درجة الحديث، من خلال استيفاء الكلام على طرقه، والكشف عن علله، والتحقيق في رجاله جرحًا وتعديلاً.

ولذا فإن قول الدكتور الطحان: «ثم بيان مرتبته عند الحاجة» يرده واقع الحال في كتب التخريج التي ذكرت مرتبة الحديث بعد ذكر مخرجيه، إما نصًا، وإما إشارة. كذكر أحد رواته بالضعف، أو ما يشير إلى قبول الحديث أو رده(١٦).

وعليه فيمكن القول في تعريف التخريج اصطلاحاً هو: «عزو الحديث إلى مصدره أو مصادره الأصلية مع بيان درجته والحكم عليه».

شرح التعريف:

١ - عزو الحديث: معناه نسبة الحديث
 إلى من أخرجه من الأئمة، وله صورتان:

الأولى: العزو الإجمالى، وذلك بأن يقتصر على مجرد الإحالة إلى من أخرج الحديث أو ذكر اسم المصدر الذى يروى فيه الحديث، كأن يقال مثلاً: «أخرجه البخارى في صحيحه» أو «أخرجه الترمذي في سننه» أو «أخرجه الطبراني في معجمه» ونحو ذلك من العبارات، وهذه طريقة المتقدمين في الغالب، لاكتفائهم بذلك في معرفة موضع الحديث.

الثانية: العزو التفصيلي، وللمتأخرين فيه عدة مسالك، منها: أن يزاد على ما سبق بذكر ترجمة الكتاب التفصيلي، وترجمة الباب، ورقم المجلد والصفحة والحديث.

٢ - مــصـادر المحــديث الأصليــة هـى: المصادر المسندة، وتشمل:

أ – كتب السنة التى جمعها مؤلفوها عن طريق تلقيها عن شيوخهم بأسانيد إلى النبى النبى عن ألكتب السنة و «موطأ مالك» و «مسند أحمد» و «ومستدرك الحكم» و «معاجم الطبراني» و «مصنف عبد الرزاق» وغيرها.

ب - كتب السنة التابعة للكتب المذكورة فى الفقرة السابقة، ولكنها لا تقوم مقامها، بل تعتبر مصدرا ثانويا كالمصنفات التى جمعت بين عدد من كتب السنة السابقة بأسانيدها، مثل: كتاب «الجمع بين الصحيحين للحميدى»، أو المصنفات التى جسمعت أطراف بعض الكتب، مثل: كتاب «تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف». للمزى،

ج - الكتب المصنفة في الفنون الأخرى - كالتفسير والفقه والتاريخ - التي تستشهد بالأحاديث، لكن بشرط أن يرويها مصنفها بأسانيدها استقلالاً، أي أن لا يأخذها من مصنفات أخرى قبله، ومن هذه الكتب: «تفسير الطبري» وتاريخه، وكتاب «الأم»

للشاهعي، والرسالة له أيضًا، وكتاب «المحلي» لابن حسزم الظاهري، فسإن هذه الكتب لم يصنفها مؤلفوها على أنها كتب لجمع نمسوص السنة، وإنما صنفوها هي فنون أخرى، لكن استشهدوا بنصوص الأحاديث ضمن أبحاثهم في تفسير الآيات، أو بيان الأحكام، أو غييسر ذلك، لكنهم عندما يستشهدون بتلك الأحاديث يروونها عن يستشهدون بتلك الأحاديث يروونها عن شيوخهم بالأسانيد إلى النبي في ولا يأخذونها من مصنفات أخرى تقدمتهم، فهذه هي مصادر الحديث الأصلية.

وأما العزو إلى الكتب التي جمعت بعض الأحاديث لا عن طريق التلقى عن الشيوخ، وإنما من المسنفات السابقة لها، فلا يعتبر العزو إليها تخريجًا على الاصطلاح في فن التخريج، وإنما هو تعريف القارىء بأن هذا الحديث مذكور في كتاب كذا، وهذا النوع من العزو يلجأ إليه العاجز عند معرفة مصادر الحديث الأصلية فينزل في عزوه نزولاً غير مستحسن وهو غير لائق بأهل العلم لاسيما أهل الحديث، ومن تلك الكتب التي لا تعتبر مصدرًا أصليا من كتب السنة، الكتب التي جمعت أحاديث الأحكام مثل كتاب «المنتقى من أحاديث الأحكام» لابن تيمية، وكتاب «بلوغ المرام من أدلة الأحكام» لابن حسجس، وكذلك الكتب التي جمعت الأصاديث على ترتيب أحسرف المسجم ككتساب «الجسامع

الصغير، للسيوطى، ثم باقى الكتب الأخرى التى جمعت الأحاديث من كتب السنة المتقدمة على أى شكل كان، مثل: «الأربعين النووية» و«رياض الصالحين» كالاهما للنووى، وغيرهما من الكتب الأخرى الكثيرة، لكن هذه الكتب تعتبر دليلا على مصادر الحديث الأصلية، لذا يستعان بها في ذلك(١٠).

٣ - بيان درجة الحديث، يراد بها: الحكم
 على الأسانيد ببيان مراتبها من حيث اللبوت
 وعدمه، وتعرف درجة الحديث بعدة سبل
 منها:

أ - أن يكون الحديث معروا إلى الصحيحين أو أحدهما، إذ الأصل فيما احتجا به الصحة، وأما ما سواهما من المصادر التي اشترط أصحابها الصحة لكن لبعض العلماء انتقاد في بعضها. وذلك كصحيح ابن خزيمة، وصحيح ابن حبان، ومستدرك الحاكم، والمنتقى لابن المجارود، فإنه ينبغي الإشارة إلى ذلك خصوصاً إذا كان معروفاً بالتساهل كالحاكم، فالرجوع إلى معروفاً بالتساهل كالحاكم، فالرجوع إلى على درجة الحديث.

ب - أن يكون الحديث من الأحديث
 المتواترة، حيث أفردت بمؤلفات، مثل: كتاب:
 «قطف الأزهار المتناشرة في الأخسيسار

المتواترة الحافظ السيوطى، وكتاب: «نظم المتناثر فى الحديث المتواتر الكتانى، قال الحافظ ابن حجر: «المتواتر ليس من مباحث علم الإسناد، إذ علم الإسناد يبحث فيه عن صحة الحديث أو ضعفه، ليعمل به أو يترك من حيث صفات الرجال، وصيغ الأداء، والمتواتر لا يبحث من رجاله، بل يجب العمل به من غير بحث «(١٨).

جـ - النقل عن الأثمة السابقين لدرجة الحديث تصحيحًا أو تحسينًا أو تضعيفًا، أو بنقل كلامهم في الرجال فيقال مثلاً: السند فيه فلان وقد يكون هذا الرجل ضعيفًا أو كذابًا، أو يقال فيه: فلان قد عنعن ويكون ذلك الراوى قد عرف بالتدليس، أو يقال: الحديث رجاله ثقات أو رجاله رجال الصحيح، وقد أكثر الهيثمي في كتابه «مجمع الزوائد» من ذلك.

د - دراسة إسناد الحديث ومتنه دراسة وافية، إذا كان الباحث على دراية كافية بها، يقول الحافظ ابن حجر في ذلك: «إن كان متاهلاً لمعرفة الصحيح من غيره، فليس له أن يحتج بحديث من السنن من غير أن ينظر في اتصال إسناده وحال رواته (١٩).

نشأة التخرج ودواعيه:

من المعلوم أن القرن الشالث الهجري هو

عصر التدوين، وهو عصر السنة الذهبى أيضًا، حيث بلغ تدوين السنة فيه ذروته الساعاً ودقة منهج، وما أن انتصف القرن الخامس الهجرى حتى انقطعت فيه رواية الحديث بالسند من المحدث إلى رسول الله وجد بعد هذا، فهو قليل نادر،

وهذا يعنى أن حديث رسول الله على قد جُمع ودوِّن في الجوامع والمصنفات والمسانيد والسنن والمعاجم في تلك الفترة،

وقد نشداً علم التخسريج أولاً: بعد زمن انقطاع الرواية واستقرار تدوين السنة وبلوغه أميز مراحله وأنضجها.

وثانيًا: بعد ما بدأت حركة التصنيف في علوم الشريعة كلها من فقه، وأصول، وتفسير، وعلم قرآن، وعقائد، وغيرها، حيث استدل هؤلاء المستفون في مصنفاتهم بحديث رسول الله عَلَيْ باعتبار أن السنة المشرفة هي المصدر الثاني في التشريع بعد كتاب الله تعالى.

بيد أن مؤلاء المسنفين ذكروا ما ذكروا من حديث رسول الله في دون عزوه إلى مسادره من كتب السنة التي أخرجته، وإن عراه بعضهم لم يذكر درجته حيث القوة والضعف،

والبعض الآخر - على قلة - استشهد بنصوص على أنها من حديث رسول الله على

وهى ليست منه. كأن تكون قاعدة فقهية، أو قولاً لفقيه، وذلك لقلة اطلاع ومعرفة بالسنة وعلومها، مما دعا بعض علماء الحديث إلى تخريج هذه الأحاديث وبيان مراتبها من حيث القبول والرد، تنقية للسنة أولاً من الدخيل عليها، وبيانًا لحال تلك الروايات حتى تطمئن نفس القارىء للدليل الذي استدل به، وبالتالى لمعرفة أصحية ما بنى عليه أو استنبط منه ثانيًا.

ومن دواعى نشأة علم التخريج والتصنيف فيه: ما يلافيه كثير من طلبة العلم – وخاصة فى زماننا – فضلاً عن غيرهم من الوقوف على مصادر الحديث إذا ما رغبوا بمعرفة مكان وجوده عند قراءتهم له فى مصنف من مصنفات العلوم الشرعية أو غيرها، فضلاً عن أن يميزوا بين القوى والضعيف منه، فألفت هذه الكتب حتى تيسر وتسهل لطالب فألفت هذه الكتب حتى تيسر وتسهل لطالب العلم الوقوف على أماكن وجود الحديث في والضعف(٢٠).

أهمية التخريج:

لا شك أن معرفة التخريج من أهم ما يجب على كل مشتغل بالعلوم الشرعية أن يعرفه، ويتعلم قواعده وطرقه ليعرف كيف يتوصل إلى الحديث في مواضعه الأصلية.

ذلك أنه لا يليق بمسلم - فضلاً عن طالب علم - أن يستشهد بأى حديث أو يرويه إلا بعد معرفة من رواه من الأئمة، وما درجته من الصحة أو الحسن أو الضعف ويؤكد ذلك عدة أمور:

أولها: قول الله تعالى: ﴿ولا تقف ماليس لك به علم إن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسئولاً﴾(١١). فمن نسب الحديث إلى رسول الله وَالله والله والله والله علم، ومعرفة بمرتبته فقد قفا ماليس له به علم، ومن ثم وقع في المحذور.

وثانيها: ما رواه الإمام مسلم فى مقدمة صحيحه من حديث سمرة بن جندب والمغيرة ابن شعبة ـ رضى الله عنهما ـ أن رسول الله عنه قال: «من حدث عنى بحديث يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين»(٢٢).

والحديثان أخرجهما ابن حبان فى صبحيحه، وترجم لهما بقوله: «فصل ذكر إيجاب دخول النار لمن نسب الشيء إلى المصطفى على وهو غير عالم بصحته»(١٤٠). فمن نسب الحديث إلى رسول الله على وهو

لا يعلم مرتبته فإنه يستحق دخول النار، ومعلوم أن من يستحق دخول النار هو تارك الواجب أو مرتكب الحرام،

وثالثها: القاعدة الشرعية المشهورة: «ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب» وعدم الكذب على رسول الله وقي واجب، ولا يتم ذلك إلا بتخريج الحديث ومعرفة مرتبته، وعليه فتخريج الحديث واجب.

ورابعها: أن تخريج الحديث يعد أمانة علمية أيضًا، إذ أنه - كما هو مقرر في المنهجية العلمية - يتعين على الباحث نسبة الأقوال إلى أصحابها، وذكر المصادر والمراجع المعتمدة في نقل تلك الأقوال.

فإذا كان هذا مطلوبًا في حق أقوال عامة الناس، فما بالنا بالنسبة لمن أقواله تشريع؟ فمن الأمانة العلمية: أن نخرج الحديث، ونبين مرتبته مع ذكر المصادر والمراجع المعتمدة في ذلك، وإذا كان في عصور الرواية لا ينسب الحديث إلى رسول الله و الاجتماع المتواد الآتية: واشتهرت في تلك العصور المقولة الآتية: الإسناد من الدين، ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء ففي عصرنا يعتبر تخريج الحديث ما شاء ففي عصرنا يعتبر تخريج الحديث إلى المقولة الآتية: «تخريج الحديث الى المقولة الآتية: «تخريج الحديث الناسادنا، ولذا فما أحوجنا في هذا العصر ولولا التخريج لقال من شاء ما شاء،

طرق التخريج:

تتحصر طرق التخريج في خمس طرق هي:

الطريقة الأولى: تخريج الحديث عن طريق معرفة الراوى الأعلى للحديث، وتعتمد هذه الطريقة على معرفة الراوى الأعلى للحديث، والراوى الأعلى للحديث قد يكون صحابيًا إذا كان الحديث متصلاً، وقد يكون تابعيًا إذا كان الحديث مرسلاً.

والمسادر المستخدمة في هذه الطريقة على نوعين:

١ - المصادر الأصلية وتشمل:

أ المسانيد، كمسند أحمد وابن يعلى والحميدي وأبى داود الطيالسي-

ب - المعاجم، كمعاجم الطبراني الشلاثة الكبير والأوسط والصغير،

٢ - المصادر الفرعية وتشمل:

أ - كتب الأطراف، ككتاب «تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف» للمزى، وكتاب «إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة» لابن حجر.

ب - كتب الجوامع، كالجامع الكبير أو جمع الجوامع للسيوطى، فقد رتب فيه أحاديث الأفعال على حسب الراوى الأعلى. الطريقة الثانية: تخريج الحديث عن طريق معرفة أول لفظ من متن الحديث. وتعتمد هذه الطريقة على معرفة مطلع الحديث، أى أول لفظ منه، شريطة أن يتيقن الباحث من مطلع الحديث الصحيح.

والمسادر المستخدمة في هذه الطريقة تشمل:

أ - الجوامع، وهي الكتب التي تجمع الأحاديث من مصادر السنة المختلفة دون ذكر أسانيدها، وتكون الأحاديث فيها مرتبة على مطلع الحصديث وذلك ككتاب «الجمامع الصغير» و«الجامع الكبير» كلاهما للسيوطي وكتاب «الجامع الأزهر من حديث النبي الأنور» و«كنوز الحقائق في حديث خير الخلائق» كلاهما للمناوي.

ب - كتب الأحاديث المشتهرة على الألسنة، حيث إن الأحاديث ترتب فيها على حسب مطلع الحديث، ككتاب «المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة، للسخاوى، وكتاب «كشف الخفاء ومنيل الإلباس عما اشتهر من الحديث على ألسنة الناس» للعجاوني.

الطريقة الثالثة: تخريج الحديث بحسب لفظة من الفاظه.

وتعتمه هذه الطريقة على أخذ لفظة من

ألفاظ الحديث على أن تكون من الأسماء أو الأفعال، أما الحروف فلا، والبحث عنها، وكلما كان التخريج وكلما كان التخريج سهلاً وأكيدًا.

والمصدر المستخدم في هذه الطريقة هو كتاب: «المعجم المفهرس الألفاظ الحديث النبوى» وقد ألفه مجموعة من المستشرقين.

الطريقة الرابعة: تخريج الحديث بحسب موضوعه، وتعتمد هذه الطريقة على موضوع الحديث، أى ما يشتمل عليه الحديث من أحكام مثل الصلاة أو الزكاة أو الصيام أو الحج أو المعاملات أو الأخلاق والآداب.

والصادر المستخدمة في هذه الطريقة تشمل:

أ - كل كتب السنة المرتبة أحاديثها حسب الكتب والأبواب الفقهية كالكتب الستة. وموطأ مالك، ومصنف عبد الرزاق، وابن أبي شيبة.

ب - مفتاح كنوز السنة لفنسنك، حيث رتب فيه أحاديث أربعة عشر كتابًا من كتب السنة على حسب الموضوعات الفقهية مرتبًا إياها على حروف الهجاء.

ج - كنز العسمسال في سنن الأقسوال والأفهال للمتقى الهندى، حيث رتب فيه أحاديث الجامع الصغير وزياداته وأحاديث

الجامع الكبير وكلها للسيوطى على حسب الموضوعات الفقهية، مرتبًا إياها على حروف الهجاء.

الطريقة الخامسة: تخريج الحديث عن طريق النظر في حال الحديث متنًا وسنداً.

وتعستسمد هذه الطريقة على النظر في صفات خاصة يحملها الحديث في السند أو في المن، وذلك كالوضع أو الإرسال أو التواتر أو كون الحديث حديثًا قدسيًا.

والمصادر المستخدمة في هذه الطريقة متعددة ومتتوعة وتشمل:

أ · كتب الأحاديث الموضوعة، ك «الموضوعات» لابن الجوزى، و «اللآلىء المصنوعة في الأحاديث الموضوعة» للسيوطى، و «تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة» لابن عراق.

ب - كـتب الأحـاديث المرسلة ككتـاب «المراسيل» لأبي داود السجستاني،

ج - كتب الأحاديث المتواترة، ككتاب «قطف الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة» للسييوطي، و«نظم المتناثر في الحديث المتواتر» للكتاني،

د - كتب الأحاديث القدسية، ككتاب «الاتحافات السنية بالأحاديث القدسية»

للمناوى، و«الأحاديث القدسية» للمجلس الأعلى للشئون الإسلامية، و«الجامع في الأحاديث القدسية» لعصام الدين الضابطي، و«معجم الأحاديث القدسية الصحيحة» لكمال بسيوني،

نماذج من المؤلفات في التخريج:

لقد عنى العلماء بهذا العلم وألفوا فيه عسشرات من المصنفات:

١ - تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الكشاف للحافظ جمال الدين الزيلعي (٧٦٢هـ).

۲ الكاف الشاف فى تخريج أحاديث الكشاف لابن حجر العسقلاني (۸۵۲هـ).

٣ - تحفة الراوى فى تخريج أحاديث
 البيضاوى لابن همان (١٧٥ اهـ).

٤ - الفتح السماوي في تخريج أحاديث
 البيضاوي لعبد الرؤوف المناوي (١٠٣١هـ).

۵ – كشف المناهج والتناقيح في تخريج أحاديث المصابيح للحافظ محمد بن إبراهيم السلمي المناوي (٨٠٣هـ).

٦ - هداية الرواة في تخسريج أحساديث
 المصابيح والمشكاة للحافظ أبن حجر.

٧ - نصب الراية في تخريج أحاديث
 الهداية للزيلعي.

۸ - الدراية في تخريج أحاديث الهداية
 لابن حجر.

البدر المنير في تخريج الأحاديث والأثار الواقعة في الشرح الكبير للرافعي،
 لسراج الدين عمر بن الملقن (١٠٤هـ).

۱۱ – التلخيص الحبير في تخريج
 أحاديث الرافعي الكبير لابن حجر.

۱۱ - إرواء الغليل في تخريج أحماديث منار السبيل للشيخ محمد ناصر الدين الألباني.

۱۲ - تخريج الأحاديث النبوية الواردة
 في مدونة الإمام مالك بن أنس للدكتور
 الطاهر محمد الدرديري.

۱۳ - هدایة الرشد لتخریج أحادیث بدایة ابن رشد للشیخ أحمد بن محمد الصدیق الغماری.

١٤ - تحفة الطالب بمعرفة أحاديث
 مختصر ابن الحاجب لابن كثير.

۱۵ – المعتبر في تخريج أحاديث المنهاج
 والمختصر لبدر الدين الزركشي (۹۶۷هـ).

١٦ - موافقة الخُبر الخَبر بتَخريج
 أحساديث المنهاج والمختصر لابن حجر
 العسقلاني،

۱۷ - تخریج احادیث مختصر المنهاج
 للحافظ العراقی (۱۰۸هـ).

۱۸ - تخریج أحادیث شرح العقائد
 للحافظ السیوطی (۹۱۱هـ).

١٩ - مناهل الصفا في تخريج أحاديث
 الشفا للقاضي عياض، للسيوطي.

٢٠ المغنى عن حــمل الأسـفـار فى
 الأسفار لتخريج ما فى الإحياء من الأخبار
 للحافظ العراقى.

٢١ - نتائج الأفكار بتخريج أحاديث
 الأفكار للحافظ ابن حجر.

۲۲ - تخسريج الأحساديث والآثار التي وردت في شرح الكافية في النحو لعبد القادر البغدادي (۹۳هـ).

أ. د/ ياس محمد شحاتة

الهوامش:

- (١) سورة ق/ ٤٢.
- (٢) سورة اشرعات/ ٢٩.
- (٣) نظر: لسان المرب، مادة: خرج، وتاج المروس، مادة. خرج، والمعجم الوسيط ٢٣٢/١ ٢٢٤، تفسير البغوى (٤٤٥/٤).

- (٤) مقدمة ابن الصلاح ص ١٢٨.
- (٥) البكتب على مقدمة ابن الصلاح (٢٢٩/١).
- (٦) مقدمة ابن الصلاح ص ١٢ ط: دار الكتب العلمية.
 - (٧) فتح المغيث (٢١٨/٢).
- (٨) انظر بحث التعريج عند المحدثين، للدكتور دخيل بن صالح اللحيدان ص ٩٥ بمجلة جامعة الإمام، العدد (٢٨) شوال ١٤٢٠هـ،
 - (۹) ص ۳۳،
 - (۱۱) فيض القدير (۲۰/۱).
 - (١١) أصول التخريج للدكتور الطحان ص ١٠.
 - (۱۲) بلمسر السابق من ۱۰،
 - (۱۳) المعدر السابق ص ۱٤.
 - (1٤) حاشية كتاب «الوسيط في علوم ومصطلح الحديث» ص ٢٥٣.
 - (١٥) مقدمة تحقيقه لتخريج أحاديث مختصر المنهاج للحافظ المراقي.
 - (١٦) أسياب اختلاف المحدثين لخلدون الأحدب ٧٠٦/٢.
 - (١٧) أصول التخريج للدكتور الطحان (١٠ ١٢)،
 - (۱۸) «نکت علی نزهة النظر ص ٦٠.
 - (١٩) «تكت على كتاب ابن الصيلاح من ١٤٩»
 - (٢٠) انظر: أصول التخريج ص ١٣، أسباب اختلاف المحدثين ص ٧٠٧ ٢١٠.
 - (٢١) سورة الإسراء /٣٦.
 - (٢٢) أخرجه مسلم في المقدمة، حديث رقم ١، والترمذي في كتاب العلم، حديث رقم ٢٨٧٤.
 - (٢٢) أحرجه مسلم في المقدمة، حديث رقم ٧٠
 - (٢٤) الإحسان في تقريب صعيح ابن حبان (١٣٢/١).

التخريج في كتابة الحديث للساقط منه

اهل الحديث يسمون ما سقط من الناسخ من أصل الكتاب فألحق بالحاشية أو بين السطور باللَّحَق، أخذًا من الإلحاق أو الزيادة، ويطلق اللَّحَق على كل شيء لحق شيئًا أو ألُحق به.

وقد اصطلح المحدثون على وضع علامة عند موضع السقط، ويسمونها تخريجا له.

والمختار في كيفيته أن يوضع بين الكلمتين الواقع السقط بينهما خطُّ رأسيٌ يشبه حرف الألف، ويُعطف من أعسلاه بين السطرين عطفة يسيرة إلى جهة الحاشية التي يكتب فيها الَّلحَق (أي ما سقط من الأصل) هكذا (٢) إلى جهة اليمين، أو هكذا (٦) إلى جهة اليسار، واختار القاضي أبو محمد ابن خَلاَّد أن يطيل الخط إلى أول اللَّحَق. قال الحافظ ابن الصلاح - ونحوه القاضي عياض: وهو غير مرضى؛ لأنه وإن كان فيه زيادة بيان فهو تسويد للكتاب لاسيما عند كثرة الإلحاقات، وقال الحافظ المراقى: قإن لم يكن اللُّحَق قبالة موضع السقوط بأن لا يكون ما يقابله خاليًا، وكتب اللَّحَق في موضع آخر، فيتعين حينتذ جر الخط إلى أول اللَّحُق أو يكتب قبالة موضع السقوط: يتلوه كذا

وكذا في الموضع الضلائي ونحو ذلك لزوال الليس.

ويكتب اللَّحَق قبالة العطفة في الحاشية اليمني إن اتسعت له، لاحتمال أن يطرأ في بقية السطر سقط آخر فيخرِّج له إلى جهة اليسار، فلو خَرَّج للأولى إلى اليسار، ثم ظهر في السطر سقط آخر، فإن خرِّج له إلى اليسار أيضًا اشتبه موضع هذا بموضع ذاك. وإن خَرَّج للثاني تقابل طرفا التخريجين. وريما التقيا لقربهما، فيظن أنه ضرب على وريما التقيا لقربهما، فيظن أنه ضرب على ثانيت هما، إلا أن يسقط في آخر السطر فيخرِّجه إلى جهة الشمال.

ويكتب الساقط صاعدًا به إلى أعلى الهامش من أى جهة كان، لاحتمال حدوث سقط آخر فيكتب إلى أسفل، فإذا زاد اللَّحَق على سطر ابتدأ سطوره من أعلى إلى أسفل، فإن كان التخريج في يمين الورقة انتهت فإن كان التخريج في يمين الورقة الشمال الكتابة إلى باطنها، وإن كان في جهة الشمال فإلى طرفها تنتهى الكتابة، إذ لو لم يفعل ذلك لانتقل إلى موضع آخر بكلمة «تخريج» أو «اتصال».

ثم يكتب في آخر اللَّحُق «صح» فقط،

وقيل: يكتب «صح رجع»، وقيل: يكتب في نهاية السقط الكلمة التي تتلوه في صلب الكتاب ليدل على أن الكلام انتظم، ولكن العلماء لم يقبلوا ذلك، بحجة أنه تطويل يوهم القام بالتكرار في الأصل، فقال ابن الصلاح: «وليس بمرضى»؛ لأنه تطويل موهم»، اذ قد يظن القارئ أن الكلمة المكتوبة في الحاشية وفي الصلب مكررة في الأصل، وهو احتمال وارد، وقال القاضي عياض: وبعضهم احتمال وارد، وقال القاضي عياض: وبعضهم يكتب انتهى اللَّحَق. قال: والصواب: «صح»،

وأما بالنسبة لما يضرَّج في الحواشي من شرح أو تنبيه على غلط أو اختلاف رواية أو

نسخة أو نحو ذلك مما ليس من الأصل، فاختار القاضى عياض أن يوضع على الحرف المقصود بذلك التخريج علامة كالضبة أو التصحيح إيذانًا به، ورفض أن يخرج إليه كما في اللَّحَق، واختار ابن الصلاح والعراقي وغيرهما التخريج على الكلمة وليس بين الكلمتين، قال العراقي: «فالأولى أن يخرج له على نفس الكلمة التي من أجلها كتبت الحاشية لا بين الكلمتين»، وقال ابن الصلاح: «التخريج أولى وأدل من وسط الكلمة».

أ. د/ على عبد الباسط مزيد

مراجع للاستزادة :

راجع هذا المبحث في : - مقدمة ابن الصلاح (ص٩٤-٩٥) في النوع الخامس والمشرون: كتابة الحديث وضبطه وتقييده، التفريع الحادي عشر.

⁻ وتدریب الراوی مع تقریب النواوی (۱۲۹/۲–۱۲۹).

⁻ والمحدث لفاصل بين الراوى والواعي (٢٠٦-٢٠٣) طبعة دار الفكر ببيروت (طا= ١٣٩١هـ/١٧١م)،

⁻ و الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع (ص١٦٢-١٦٤)، دار التراث بالقاهرة (ط١=٩٣٨هـ/١٩٧٠م).

⁻ وفقع المعيث للعراقي (ص121-720).

⁻ وفتح لمفيث للسخاوى، (١٩٥/ ٩١٠)، مكتبة السنة بالقاهرة (ط1 = ١٤١٥هـ/١٩٩٥م).

التدليس

تعريفه لغة: مصدر دلس - بتشديد اللام المفتوحة - وقد يأتى مصدره على دلس - بتسكين اللام - من باب ضرب، قال الأزهرى: سمعت أعرابيًا يقول: ليس لى فى الأمر ولس ولا دلس - بتسكين اللام فيهما - أى ليس لى فيه خيانة ولا خديعة، والتشديد أى ليس لى فيه خيانة ولا خديعة، والتشديد هو الأشهر في الاستعمال، ويأتى في اللغة بمعنى كتمان عيب السلعة عن المشترى وإخفائه، وأحيانًا يأتى بمعنى الظلمة فهو وإخفائه، وأحيانًا يأتى بمعنى الظلمة أو اختلاط ظلام الليل بضوء النهار أو النور اختلاط ظلام الليل بضوء النهار أو النور بالظلام.(۱)

واصطلاحًا: إخفاء عيب في الإسناد وتحسين لظاهره.(٢)

ويلاحظ من هذا التعريف سبب تسميته بذلك، فالمدلس يوهم السامع أنه قد سمع من شيخه مع أنه لم يسمع منه، فكأنه لتغطيته على السامع أو الواقف على الحديث أظلم مره فصار الحديث مدلسًا، ومن قام بهذا الفعل صار مدلسًا – بفتح اللام في الأولى وكسرها في الثانية.

تعريف التدليس في اصطلاح المحدثين:

لا نستطيع أن نعطى للتدليس تعريفًا محددًا عند اصطلاح المحدثين إلا بعد معرفة أقسامه، فقد قسمه العلماء وجعلوا لكل قسم تعريفًا يخصه ويميزه وهو ينقسم بالنظر إلى المحديث – متنًا وإسنادًا – إلى قسمين:

١ - تدليس في المن.

٢ - تدليس في الإسناد.

أولاً: تدليس المتن:

وهو أن يدخل الراوى للحديث شيئًا من كلامه في الحديث في أوله أو وسطه أو آخره على وجه يوهم أنه من جملة الحديث الذي رواه، ويسمى تدليس المتون – وقد غلب عليه تسميته بالمدرج وهو إلى المدرج أقرب من التدليس، وفاعل هذا عمدًا مجروح العدالة مرتكب لمحرم وذلك لما فيه من الغش.(٢) أما لو اتفق ذلك من غير قصد خُلط الحديث بما ليس منه، وقد خصه الخطيب البغدادي بالتصنيف في كتاب «الفصل للوصل المدرج في النقل»، وهو مطبوع متداول، في مجلدين، في راجع.

مثاله:

حديث ابن مسعود رَّوْتُقَّ في التشهد قال في آخره: «وإذا فعلت هذا، فإن شئت أن تقعد فاقعد»(٤). تقوم فقم، وإن شئت أن تقعد فاقعد»(٤). وهو من كلامه لا من الحديث المرضوع كما قاله البيهقي والخطيب والنووي وغيرهم.

قلت: ولم يذكر هذا النوع من التدليس كثير من العلماء ولم يعتبروه من التدليس بل جعلوه من الإدراج وذكروه في بابه، وهو إليه أقرب كما قدمت.

ثانياً: التدليس في الإسناد:

وهو إما أن يتصل بالإسناد أو برجال الإسناد، ولذا قسم جل العلماء التدليس إلى قسمين رئيسين وهما:

الأول: تدليس الإسناد.

الثاني: تدليس الشيوخ أي رجال الإسناد،

وقد زاد بعض العلماء أقسامًا أخرى كتدليس التسوية أو القطع أو العطف، والحقيقة أنها ترجع إلى أحد القسمين: الإسناد أو الشيوخ، وقبل أن نفصل القول في هذه الأقسام نشير إلى الفرق ما بين التدليس والإرسال الخفى والانقطاع،

أولاً: الضرق بين التدليس والإرسال الخفي:

لآبد لكى نعرف الفرق بينهما من أن نعرف بالمرسل الخفى.

المرسل الخفي له ثلاث صور:

الأولى: أن يروى الراوى عمن عاصره ولم يلقه حديثًا لم يسمعه منه بصيغة توهم السماع منه أه مسقطًا في الحقيقة شيخه الذي أخذ الحديث مباشرة عنه. وهذه الصورة متفق عليها عند أهل الحديث.

الثانية: أن يروى عمن لقيه وسمع منه حديثًا لم يسمعه منه بصيغة توهم السماع منه مسقطًا في الحقيقة شيخه الذي أخذ الحديث مباشرة عنه.

الثالثة: أن يروى الراوى عمن لقيه ولم يسمع منه حديثًا بصيفة توهم السماع منه مسقطًا في الحقيقة شيخه الذي أخذ الحديث مباشرة عنه.

وهذه الصور الثلاث من التدليس، والقول المعتمد عند جمهور المحدثين في المرسل الخفي أنه يتحقق في الصورة المتفق عليها فقط دون الصورتين المختلف فيهما (١)

وسمى مرسلاً خفيا لعدم ظهور الانقطاع فيه، ويمكن تقريب الصور الثلاث بما يأتى:

١ - معاصرة + عدم لقاء وبالتالى عدم
 سـماع، وهذه متفق على أنها في المرسل
 الخفى.

٢ - معاصرة + لقاء + سماع لغير الحديث المنعن.

٣ - معاصرة + لقاء + عدم سماع، وهاتان

الصورتان مختلف فيهما فقيل: من الإرسال الخفى، وقيل: من التدليس وهو الراجع لأن بهما لقاء.

وبناء على ما سبق، يتضح لنا أن كلاً من المدلس والمرسل إرسالاً خفياً يروى عن شيخ شيئاً لم يسمعه منه بلفظ يحتمل السماع وغيره، غير أن المدلس يختص بأن يروى عمن عرف لقاؤه إياه سمع منه أو لم يسمع، ويختص المرسل الخفى بأنه يروى عمن عاصره ولم يعرف أنه لقيه.

ثانيًا: الفرق بين التدليس والانقطاع:

يضرق بينهما بأن التدليس لابد فيه أن يروى الراوى الحديث عمن لم يسمعه منه بعبارة تحتمل السماع منه، وليس كذلك الانقطاع فإنه يحمل من القرائن ما يعرف المحذوف ويرشد عليه، فليس فيه احتمال السماع منه.

وكل تدليس يتضمن انقطاعًا بالمعنى اللغوى العام لأن فيه انقصالاً بإسقاط الواسطة التي بين الراوى ومن روى الحديث عنه، وليس الانقطاع يتضمن تدليسًا لخلوه من إيهام السماع بين الراوى ومن روى عنه.

الصلة بين المعنعن والمؤنأن من جهة وبين التدليس من جهة أخرى :

عرفنا من تعريف المدلس أنه رواية الراوى عمن عاصره ولقيه ولم يسمع منه أو لقيه

وسمع منه ولكنه روى عنه حديثًا لم يسمعه منه بصيغة توهم السماع، هذه الصيغة هى أن يقول الراوى مثلا: عن فلان، أو أن فلانًا من غير تصريح بتحديث أو سماع، وعلى هذا فإن العلماء يقبلون من المدلس ماصرح فيه بالاتصال ويختلفون فيما لا يصرح فيه بذلك مثل «عَنّ وأنَّ وقال» كما سيأتى.

بم يثبت التدليس؟

يثبت التدليس ولو بمرة واحدة، قال الشافعي: ومن عرفناه دلس مرة فقد أبان لنا عورته، وليس تلك العورة بالكذب فنرد بها حديثه ولا النصيحة بالصدق فنقبل منه ما قبلنا من أهل النصيحة بالصدق. اه.(٧) وعليه فقد اختلف في القادح منه وغير القادح كما سيأتي.

أقسام التدليس؛

عرفنا أن التدليس أقسام، وإليك بيان كل قسم:

١ - تدليس الإسناد؛

تعریفه: هو أن یروی الراوی عمن عاصره ولقیه ولم یسمع منه أو لقیه وسمع منه حدیثًا لم یسمعه منه بصیغة توهم السماع منه، وله صورتان وهما:

الأولى: أن يروى الراوى عمن لقيه ولم يسمع منه حديثًا بصيغة توهم السماع منه

مثل: أن، عن، قال، مسقطًا في الحقيقة شيخه الذي أخذ الحديث مباشرة عنه.

الثانية: أن يروى الراوى عمن لقيه وسمع منه حديثًا لم يسمعه منه بصيغة توهم السماع منه مسقطًا في الحقيقة شيخه الذي أخذ الحديث مباشرة عنه. (^) ويشترط كما عرفت من الصورتين أن يستخدم أدوات الرواية التي تحتمل السماع المباشر وغير المباشر، أما لو صرح بأداة تقطع بالسماع المباشر كأن يقول: سمعت أو حدثني، فإن المباشر كأن يقول: سمعت أو حدثني، فإن ذلك إما أن يكون كذبًا أو خطأ بحسب حال من صدر منه.

مثال تدليس الإسناد:

ما أخرجه الحاكم بسنده إلى على بن خشرم قال: قال لنا ابن عيينة عن الزهرى، فقيل له: سمعته من الرهرى؟ فقال: لا، ولا ممن سمعه من الزهرى.

حدثنى عبدالرزاق عن معمر عن الزهرى^(٩) ففى هذا المثال أسقط ابن عيينة اثنين بينه وبين الزهرى وذكر صيغة العنعنة، ولما سئل: هل سمعت من الزهرى؟ قال: لا.

سبب تسميته بتدليس الإسنادء

سـمى هذا النوع بتـدليس الإسناد لأن الصيغة المستعملة فى الحديث تحتمل السماع المباشر لأنه الأصل، وتحتمل عدم السماع المباشر فيكون التعمير بها مطابقًا لواقع الحال، ويكون الراوى بذلك صادقًا، ولا شك

أن هذا التردد راجع إلى الإسناد حيث تردد بين الاتصال على الاحتمال الأول وبين الانقطاع على الاحتمال الثاني لذلك سمى تدليس إسناد.

كيف يعرف عدم اللقاء؟

٢ - إخبار الراوى عن نفسه بذلك كما أقر
 بذلك ابن عيينة حين سئل: هل سمعت من
 الزهرى؟ قال: لا...... فى المثال السابق.

۳ - ما يحكم بإرساله لمجيئه من وجه آخر بزيادة شخص بينه ما وذلك مش ما رواه عبدالرزاق عن سفيان الثورى عن أبى إسحاق عن زيد بن يثيع عن حذيفة وَوَلَيْكَ مرفوعًا: «إن وليتموها أبا بكر فقوى أمين». (۱۱) فقد حكم فيه بالانقطاع والإرسال في موضعين:

 أ - بين عبدالرازق والشورى لأنه روى عن عبدالرزاق قال: حدثتى النعمان بن أبى شيبة الجندى عن الثورى عن أبى إسحاق.

ب - حكم فيه بالإرسال بين الثورى وأبى
 إسحاق لأنه روى الثورى عن شريك عن أبى
 إسحاق.

حكم تدليس الإسناد:

اختلف العلماء فى حكم هذا النوع من التدليس هل تقبل أحاديثه فتكون حجة أم ترد أحاديثه ولا تكون حجة على ثلاثة مذاهب:

المنهب الأول: يرى أصحابه أن هذه الأحاديث تقبل مطلقًا سواء صرح المدلس فى سندها بالسماع عمن روى عنه بأن أتى بصيغة صريحة فى الاتصال كسمعت، أو بصيغة توهم السماع وليست نصا فيه مثل: عن، أن، وقال.

وأصحاب هذا الرأى هم الذين يحتجون بالمرسل ويقولون إن التدليس لا ينافى العدالة للمدلس؛ لأنه ليس بمثابة الكذب، وغاية أمره أنه بمعنى الإرسال، فليس التدليس بأسوأ حالا منه، والحديث المرسل عندهم يحتج به المرسل

المذهب الثانى: يرى أصحابه أن هذه الأحاديث لا تقبل مطلقًا - بعكس المذهب السابق - سواء أصرح المدلس فى سندها بالسابق - سواء أصرح المدلس فى سندها بالساماع علمن روى عنه أم لم يصرح فى ويست دلون بأن المدلس إذا لم يصرح فى سنده بالسماع وأتى بصيغة توهم السماع فقد تضمن تدليسه إيهام السماع عمن لم يسمع منه وإيهام علو السند، وقد يكون الساقط غير مرضى ولا ثقة فيكون انقطاعًا، وكل غير مرضى ولا ثقة فيكون انقطاعًا، وكل ذلك يوجب ضعف الحديث ويجعله غير مقبول، وإذا صرح فى سنده بالسماع كان

اتصافه بالتدليس يوجب جرحه لأن من ثبت عليه التدليس ولو مرة صار مجروحًا، وجرح الراوى يوجب ضعف الحديث ويجعله غير مقبول.(١٢)

المذهب الشالث: يرى أصحابه التفصيل فى ذلك، فلل تقبل أحاديث المدلس على الإطلاق ولا ترد على الإطلاق فيقولون:

ا- من ثبت عليه التدليس في الإسناد ولو مرة واحدة قبلت أحاديثه التي صرح فيها بالسماع وتحمل على الاتصال، أما ما لم يصرح فيها بالسماع فلا تكون مقبولة وتحمل على الانقطاع وذلك لجواز أن يكون الساقط غير ثقة عند المدلس أو عند غيره لذلك لم تقبل.

واستدلوا على قبول الأحاديث التى صرح فى سندها بالسماع بما جاء فى الصحيحين وغيرهما من الكتب التى التزمت الصحة فى أحاديثها من أحاديث لجماعة عرفوا بالتدليس، قد صرحوا فى سندها بالسماع مثل: الأعمش، والسفيانين، وقتادة وعبدالرزاق والوليد بن مسلم وغيرهم. فلو لم تكن أحاديثهم التى صرحوا فى سندها بالسماع مقبولة لما خرجها هؤلاء فى كتبهم.

٢ - أن من عرف عند أهل الحديث بأنه يدلس عن غير الثقات لا تقبل أحاديثه التي لا يصرح فيها بالسماع، ومن عرف من أهل الحديث أنه لا يدلس إلا عن الشقات قبلت

أحاديثه مطلقًا صرح في سندها بالسماع أو لم يصرح كما في أحاديث ابن عيينة فإن أهل الحديث قبلوا أحاديثه مطلقًا، لأنه عرف عندهم أنه لا يدلس إلا عن الثقات فهو إذا سئل عمن حذفه ذكر ابن جريج ومعمر وأمثالهما من الثقات، لذلك قال ابن حبان في أحاديث ابن عيينة: هذا شيء ليس في الدنيا إلا لسفيان بن عيينة فإنه كان يدلس ولا يدلس إلا عن ثقة متقن، ولا يكاد يوجد لابن عيينة خبر دلس فيه إلا وقد بين سماعه عن ثقة مثل ثقته.

٣ - من كان لا يقع التدليس منه إلا نادرًا قبلت عنعنته ومن لا فلا، وقد سئل على بن المديني عن الرجل يدلس أيكون حجة فيما لم يقل فيه حدثنا؟ فقال: إن كان الفالب عليه التدليس فلا .(١٤)

أقوال العلماء في ذم التدليس:

هذا وقد ذم العلماء التدليس واعتبروه ضربًا من الغش والغرر والخداع والتمويه، وقالوا: هو داخل في قوله ﷺ: «من غشنا فليس منا».(١٥)

فالمدلس يوهم السامعين بأن حديثه متصل وفيه انقطاع.

وقال سليمان بن داود المنقرى: التدليس والغش والغرر والخداع والكذب يحشر يوم تبلى السرائر في نفاذ واحد.

وقال أبو الضنع الأزدى: كسره أهل العلم بالحديث مثل شعبة وغياره التدليس في الحديث وهو قبح ومهانة.

وقال جرير بن حازم: أدنى ما يكون فيه أنه يرى الناس أنه سمع ما لم يسمع.

وقال حماد بن زيد: التدليس كذب، ثم ذكر حديث رسول الله ﷺ: (المتشبع بما لم يعط كلابس ثوبى زور). (١٦) وقال ولا أعلم المدلس إلا متشبعًا بما لم يعط.

وذمه ابن المبارك فقال: لأن أخر من السماء أحب إلى من أن أدلس حديثًا.

وقال عبدان: ذكر عند عبدالله بن المبارك رجل ممن كان يدلس فقال فيه قولاً شديدًا وأنشد فيه:

دلس الناس أحاديثه

والله لا يقبل تدليسا

وكان شعبة بن الحنجاج من أكثر أهل الحديث ذما للتدليس، فقد نقل عنه الشافعى قوله: التدليس أخو الكذب،

وقال غندر عنه أيضًا: التدليس في الحديث أشد من الزنا، ولأن أسقط من السماء أحب إلى من أن أدلس، أها وقرنه بعضهم بقذف المحصنات،

وقال المراقى: كل هذا الذم إفراط محمول على المبالفة في الزجر عنه والتنفير من العمل به.

ويؤيده ما تقدم من التفصيل في قبول بعضه وردٌ بعضه.

قال الخطيب البغدادى فى «الكفاية»: فى بيان ذم المدلس وتوهينه:

والتدليس يشتمل على ثلاثة أحوال تقتضى ذم المدلس وتوهينه.

أحدها: إيهام السماع ممن لم يسمع منهم ذلك مقارب الإخبار بالسماع ممن لم يسمع منه.

ثانيها: عدوله عن الكشف إلى الاحتمال وذلك خلاف موجب الورع والأمانة.

ثالثها: إن المدلس إذا لم يبين من بينه وبين من روى عنه لعلمه بأنه لو ذكره لم يكن مرضيًا مقبولاً عند أهل النقل فلذلك عدل عن ذكره، وفيه أيضًا أنه إنما لا يذكر من بينه وبين من دلس عنه لتوهم علو الإسناد والأنفة من الرواية عمن حدث عنه، وذلك خلاف موجب العدالة، ومقتضى الديانة من التواضع في طلب العلم.(١٧)

٢ - تدليس الشيوخ:

تعريضه: هو أن يذكر الراوى شيخه الذى سيمه منه أو من فوقه من الشيوخ بما لا يعرف به عند أهل الحديث، بأن يسميه أو يكنيه أو ينسبه أو يصفه بما ليس مشهورًا به كى لا يسهل معرفته عند غيره.(١٨)

وسمى بتدليس الشيوخ؛ لأنه كما ترى أن

التدليس وقع من الراوى فى شيخه وسماه أو وصفه بما ليس مشهورًا به كى لا يعرف.

مثال تدليس الشيوخ:

ما روى عن أبى بكر بن مجاهد المقرئ أنه روى عن أبى بكر عبيدالله بن أبى داود السجستانى فقال: حدثنا عبدالله بن أبى عبدالله وهو لا يعرف بذلك عند المحدثين، إنما هو مشهور بينهم بأنه عبدالله بن أبى داود.

وكذلك ما روى عن أبى بكر محمد بن الحسن النقاش المفسر أنه روى عن محمد بن الحسن بن زياد بن هارون بن جعفر بن سند فقال حدثنا محمد بن سند ولا يعرف بذلك عند المحدثين إنما هو مشهور بينهم بأنه محمد بن الحسن.(١٩)

الدواعى والأغـــراض الحــــاملة على تدليس الشيوخ:

تختلف الأسباب الدافعة لهذا النوع، والحاملة عليه، وترتب على هذا الاختلاف الحكم على فاعله بالنظر إلى هذه الدواعى، إليك بيانًا لبعض هذه الأسباب، ثم نتبعه ببيان حكم هذا النوع من التدليس:

ا - كون شيخه معروفًا بالضعف عند المحدثين، وهو لا يريد أن يظهر روايته عن الضعفاء، فيعميه على الناس كى لا يفطن له كما قيل في محمد بن السائب الكلبي المشهور بالضعف: إنه حماد،

٢ - كون شيخه ممن اختلف المحدثون فى قبول روايته فيعميه عليهم كيلا يفطن له فتقبل روايته بلا خلاف.

٣ - كون شيخه صغير السن عنه فيستخزى من إظهار أخذه عنه وتحمله
 الحديث منه، فيعميه على الناس كيلا يفطن
 له مع أنه ثقة يحمل الناس الحديث عنه.

كسما روى الحارث ابن أبى أسامة عن أبى بكر عبد الله بن محمد بن سفيان بن أبى الدنيا الحافظ المشهور صاحب التصانيف فكون الحارث أكبر من أبى بكر بن أبى الدنيا جعله يقول فيه مرة: حدثنا عبد الله بن أبى عبيد، ومرة: عبيد الله بن أبى عبيد، ومرة: عبيد الله بن أبو بكر بن سفيان، ومرة: أبو بكر بن سفيان، ومرة: أبو بكر بن سفيان، ومرة: أبو بكر بن سفيان، ومرة:

٤ - كون شيخه من الذين أكثر أخذ الحديث عنه، وهو يكره أن يتكرر الأخذ عنه على صورة واحدة، فيعميه على الناس كيلا يفطن له ليوهمهم كثرة شيوخه وتنوعهم، وممن كان يفعل ذلك كثيرًا الخطيب البغدادى فقد كان لهجًا(٢٠) به في تصانيفه.

٥ – كون الراوى يرغب فى تغيير التعبير عن شيخه فى كل مرة يأخذ فيها الحديث عنه إظهارًا للمهارة بالتفنن فى العبارة كما فعل البخارى فى شيخه الذهلى فإنه تارة يقول: محمد ولا ينسبه، وتارة محمد بن عبد الله فينسبه إلى جده، وتارة محمد بن خالد فينسبه

إلى والد جده، ولم يقل في موضعه محمد بن يحيى (٢١)

٦ - كون شيخه وضيع الحسب ضميف النسب، وهو يريد أن يرفع من قدره ويعلى من شأنه فيعميه على الناس كى لا يفطن له.

٧ - قد يكون قصد فاعل ذلك الاختبار والالتــفـات إلى حــسن النظر في الرواة وأنسابهم إلى قبائلهم وبلدانهم وحرفهم وألقابهم وكناهم، وكنا الحال في آبائهم ولذلك قال ابن دقيق العيد: إن في تدليس الشيوخ مصلحة وهي امتحان الأذهان واستخراج ذلك وإلقاؤه إلى من يريد اختبار حفظه ومعرفته بالرجال. وقد حكى السخاوى عن شيخه أنه كان يقرأ في صحيح أبن حبان فمر قوله حدثنا أبو العباس الدمشقى فقال: من هذا؟ قال السخاوى: فبادرته - مع أنه لم يقصدني بذلك - وقلت: هو أبو الحسن أحمد بن عمير ابن جوصا، فأعجبه الجواب دون المبادرة.

حكم تدليس الشيوخ:

قلنا: إن حكم فاعل هذا النوع يختلف بحسب غرضه من فعله وتكون أحكامه كما يأتى:

حرام؛ وذلك إذا ما كان الشيخ الذي روى عنه المدلس، ضميفاً او غير ثقة، أو مختلفًا في قبول روايته. فهذا أشر أنواع التدليس لما في ذلك من الخيانة والغش والغرر.

مكروه: وذلك إذا ما كان الشيخ المروى عنه أصغر سناً أو ممن أكثر أخذ الحديث عنه ليكثر شيوخه، أو تفنناً في العبارة، أو ليرفع من شأن شيخه ويعليه، أو ليلفت النظر ويمتحن الذهن فإن كل هذه الدوافع تبرئ صاحبها من تعمد الفش والخداع، وقد جرت عادة المحدثين التساهل في أمرها وعدم تجريح صاحبها وقبول أحاديثه التي دلس عن تجريح صاحبها وقبول أحاديثه التي دلس عن شيوخه فيها؛ لأنها كلها من الأسباب الشخصية التي ليس لها تأثير على صحة الحديث وقبوله، وعليه يحمل إكثار الخطيب الحديث وقبوله، وعليه يحمل إكثار الخطيب

وتشدد البعض فقال بعدم التساهل فى أمرها وإن توقفنا فى تجريح أصحابها؛ لأن ذلك قد يتسبب فى ضياع المروى عنه فيبقى عند المحدثين من المجهولين. (٢٢)

٣ - تدليس التسوية:

هذا القسم من التدليس لم يذكره بعض العلماء على أنه قسم مستقل بذاته، بل جعلوا التدليس قسمين فقط وهما: تدليس إسناد، وتدليس شيوخ، وقد جعله ابن الصلاح داخلاً ضمن تدليس الشيوخ، وجعله آخرون نوعًا من أنواع تدليس الإسناد؛ والحق مع ابن الصلاح فإنه إلى تدليس الشيوخ أقرب.

تعريفه: هو أن يروى الراوى عن شيخه الشقة عن الشقة عن ضعيف أو أكثر، وقد رواه ذلك الضعيف عن

ثقة آخر فيجعله الراوى من رواية شيخه الثقة عن الثقة الآخر بلفظ يوهم السماع منه مسقطًا ما بينهما من ضعيف أو ضعفاء، بشرط أن يكون الثقتان قد لقى أحدهما الآخر فيجعل الإسناد عن شيخه الثقة عن الشقة الثانى بلفظ محتمل، والحامل للراوى على إسقاط الضعيف أو الضعفاء أن يستوى السند كله فيكون في نظر غيره كلهم ثقات. وسمى بعض المحدثين القدماء هذا النوع وسمى بعض المحدثين القدماء هذا النوع تجويدًا فقالوا: جوده الراوى أى ذكر ما في السند من الأجواد وحذف من فيه من الأحواد وحذف من فيه من الأحياد. وسمى أبو الحسن بن القطان هذا التسوية. وسمى أبو الحسن بن القطان هذا التسوية. والم يسمه تدليس التسوية. (٢٢)

والحق أن هناك فرقًا بين تدليس التسوية والتسوية:

فالأول: يشترط أن يتلاقى الثقة الأول فى السند بالثقة الثانى فيه من غير أن يأخذ منه ذلك الحديث.

أما الثانى: فيشترط فيه ألا يتلاقيا أصلاً.

مثال تدليس التسوية:

ما رواه ابن أبى حاتم فى العلل قال: سمعت أبى وذكر الحديث الذى رواه إسحاق بن راهويه عن بقية، حدثنى أبو وهب الأسدى عن نافع عن ابن عمر عن النبى على قال: «لا

تحملوا إسلام المرء حتى تعلموا عقده وأيه». (٢٤) فأسقط بقية من السند راويًا ضعيفًا بين ثقتين أبى وهب الأسدى ونافع وهو إسحاق بن أبى فروة، وأبو وهب الأسدى الله بن عمرو، فعماه بقية ونسبه بما لا يعرف به عند المحدثين، ولم يذكر اسمه حتى إذا أسقط إسحاق بن أبى فروة من الوسط لا يفطن له ولا يهتدى إليه، وممن عرف به أيضًا الوليد بن مسلم. (٢٥)

الفرق بين تدليس التسوية والانقطاع؛ يفرق بينهما بأمرين:

الأول: أن السهاقط هنا لابد أن يكون ضعيفًا عند الراوى المدلس ولا يشترط ذلك في الانقطاع.

الثانى: أن الساقط هنا قد يكون أكثر من ضعيف، والانقطاع يشترط فيه ألا يسقط أكثر من واحد في الموضع الواحد،

حكم تدليس التسوية:

هذا القسم من التدليس هو شر أنواع التدليس وأفحشها وأشدها قدحًا في الراوى وتجريحًا له، وهو مذموم جدا لما فيه من مزيد الغش والتغطية، وذلك لأن الثقة الأول قد لا يكون معروفًا بالتدليس ويجده الواقف على السند كذلك بعد التسوية قد رواه عن ثقة آخر فيحكم له بالصحة، وفي هذا غرر

شديد وهو قادح فيمن تعمد فعله، ولذا قال ابن حزم: صح عن قوم إسقاط المجروح وضم القـوى إلى القـوى تدليسًا على من يحدث وغررًا لمن يأخذ عنهم، فهو مجروح وفسقه ظاهر وخبره مردود لأنه ساقط العدالة. وقال العـلائى: هذا النوع أفـحش أنواع التـدليس وأشرها.

وقال العراقى: هو قادح فيمن تعمد فعله.
وقال ابن حجر: لا شك أنه جرح. (٢٦)
٤ - تدليس القطع:

هذا النوع يتفسرع من تدليس الإسناد وله صورتان:

إحداهما: أن يسقط الراوى أداة الرواية مقتصرًا على اسم شيخه، ويفعله أهل الحديث كثيرًا.

مثاله:

قول على بن خشرم: كنا عند ابن عيينة فقال: الزهرى، قيل: أحدثك الزهرى؟ فسكت ثم قال: الزهرى، فقيل له: أسمعته منه؟ فقال: لم أسمعه منه ولا ممن سمعه منه، حدثتى عبد الرزاق عن معمر عن الزهرى،(۲۷)

ثانيه ما: أن يسقط الراوى اسم شيخه الذى سمع الحديث منه مباشرة مقتصرًا على ذكر أداة الرواية، وهي عكس الصورة الأولى.

مثاله:

ما روى ابن عدى وغيره عن معمر بن عبيد الطنافسي أنه كان يقول: حدثنا، ثم يسكت وينوى القطع، ثم يقول: هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة.

وسمى هذا النوع بتدليس القطع: لما فى الصـــورة الأولى من قطع الراوى عن أداة الرواية وعدم اتصاله بها، أو قطع أداة الرواية عن الراوى وعدم اتصالها بها كما فى الصورة الثانية.

ويسمى هذا النوع تدليس قطع أو تدليس حذف؛ لأن فى كل منهما حذفًا للشيخ الذى سمع الحديث منه مباشرة أو حذف لأداة الرواية، وكل من الراوى والأداة خــاص بالإسناد لذا صح ما قدمناه من أن هذا النوع يرجع إلى تدليس الإسناد .

٥ – تدليس العطف:

وهو كسابقه يرجع إلى الإسناد.

وصورته: أن يصرح الراوى بالتحديث عن شيخ له ويعطف عليه شيخًا آخر لم يسمع ذلك المروى منه.

مثاله:

ما رواه الحاكم في معرفة علوم الحديث:
أن جماعة من أصحاب هشيم بن بشير
اجتمعوا يومًا على ألا يأخذوا منه التدليس
ففطن لذلك.

فكان يقول فى كل حديث يذكره: حدثنا حصين ومغيرة عن إبراهيم فلما فرغ قال: هل دلست لكم اليوم شيئًا؟ فقالوا: لا. فقال: لم أسمع من مغيرة حرفًا مما ذكرته إنما قلت حدثنا حصين ومغيرة، ومغيرة غير مسموع لى.(٢٩)

وسمى هذا النوع بتدليس العطف لما فيه من إيهام الراوى السماع من المعطوف وهو لم يسمع منه الحديث مباشرة.

٦ - تدليس السكوت:

وهو أن يأتى الراوى بلفظ يفيد السماع مثل حدثنا وسمعت.(٢٠)

ثم يسكت، ثم يقول بعد ذلك: الأعمش موهمًا أنه قد سمع منه مع أنه لم يصح له سماع منه (٢١)

وسمى بتدليس السكوت لوجود سكتة بين أداة الرواية وما بعدها.

٧ - تدليس البلاد:

قد يعمد بعض المدلسين إلى لفظ مبهم متشابه يلوى لسانه تعظيمًا لشيخه وإيهامًا للقائه والرحلة إليه، وذلك من خلال تعظيم البلد أو الحى الذى ينسب إليه، كأن يقول الراوى المصرى: حدثنى فلان بالأندلس، ويريد موضعًا بالقرافة، أو: بزقاق حلب. ويريد موضعًا بالقاهرة أو يقول: حدثنا من وراء النهر، يوهم نهر دجلة أو جيحون فى حين أنه يقصد نهر النيل بمصر.

وهذا النوع ألحقه ابن حجر بتدليس الشيوخ وسماه تدليس البلاد، وليس ذلك بجرح قطعًا بل هو من قبيل المعاريض الجائزة وليس من قبيل الكذب فلا يقدح في عدالة الراوي.(٢٢)

مراتب المدلسين:

عنى المحدثون ببيان مراتب الموصوفين بالتدليس فى أسانيد الحديث النبوى حتى يكون الباحث على بينة من أمرهم، ولا يحكم بالرد على كل من وصف بالتدليس، وقد جعله العلماء على خمس مراتب:

الأولى: من لم يوصف به إلا نادرًا كالقطان ويزيد بن هارون.

الشانية: من احتمل الأثمة تدليسه وأخرجوا له في الصحيح لإمامته وقلة تدليسه وتحريمه بالنسبة لما روي كالسفيانين.

الثالثة: من أكثر من التدليس ولم يتقيد بالثقات كأبى الزبير المكى واسمه محمد بن مسلم بن تادرس.

الرابعة: من أكثر تدليسه عن الضعفاء أو المجاهيل كبقية بن الوليد.

الخامسة: من ضعف بأمر آخر سوى التدليس فانضم إليه ضعف آخر كابن لهيعة (٣٣)

وقد قسم الحاكم التدليس إلى ستة أجناس، والناظر فيه يرى أنه تقسيم للمدلسين وهي:

١ – من دلس عن الشقسات الذين هم فى الشقة مثل المحدث أو من فوقه أو دونه إلا أنهم لم يخرجوا من عداد الذين يقبل أخبارهم مثل أبى سفيان، وطلحة بن نافع، وقتادة بن دعامة وغيرهم.

٢ - قوم يدلسون فيقولون: قال فلان فإن
 وقع إليهم من يُنفُر عن سهاعاتهم ويُلحِ
 ويراجع ذكروا فيه سماعاتهم.

٣ - قوم دلسوا على أقوام مجهولين لا يُدرَى من هم ولا من أين هم مثل بقية بن الوليد.

٤ قـوم دلسـوا أحـاديث فـرووها عن المجـروحين فغيـروا أساميهم وكناهم كى لا يعرفوا كما فعل أهل الشام فقلبوا اسم محمد ابن سعيد المصلوب مائة وجه.

٥ - قوم دلسوا عن قوم سمعوا منهم
 الكثير وربما فانهم الشيء عنهم فيدلسونه.

٦ – قوم رووا عن شيوخ لم يروهم قط ولم يسمعوا منهم وإنما قالوا: قال فلان، فحمل ذلك منهم على السماع وليس عندهم عنهم سماع عال ولا نازل.

والأقسام الخمسة الأول تشمل تدليس الإسناد، أما السادس فهو من باب تدليس الشيوخ. (۲۶)

أشهر المصنفات في التدليس والمدلسين:

هناك مصنفات فى التدليس والمدلسين أفردها العلماء مثل الحسين بن على الكرابيسى والنسائى والدارقطنى وبرهان الدين الحلبى سبط ابن العجمى وغيرهم.

ومن أشهر هذه المستفات:

۱ - التبيين لأسماء المدلسين للخطيب البغدادي، وله مصنفان آخران أفرد كلاً منهما لبيان نوع من أنواع التدليس.

٢ - التبيين لأسماء المدلسين لبرهان الدين
 الحلبى.

٣ - تعسريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس؛ وهو مشهور بطبقات المدلسين لشيخ الإسلام الحافظ ابن حجر العسقلاني.

للذهبى منظومة فى المدلسين شرحها
 عبدالعزيز الغمارى فى كتاب سماه التأنيس
 بشرح منظومة الذهبى فى أهل التدليس.

وللشيخ حماد الأنصارى من المحدثين المعاصرين - رحمه الله - كتاب أسماه إتحاف ذوى الرسوخ بمن رمى بالتدليس من الشيوخ جمع فيه رسائل ثلاثة لكل من الحافظ ابن حجر وبرهان الدين الحلبى والسيوطى وكلها في أسماء المدلسين.

7 - ولأبى محمود المقدسى المتوفى ٧٦٥هـ قصيدة فى المدلسين شرحها الدكتور عاصم الفريوتى، وطبعها بآخر كتاب طبقات المدلسين للحافظ ابن حجر، مع استدراك منه لبعض من وصف بالتدليس ولم يذكر فى كتاب الحافظ ابن حجر السابق.

التدليس في الصحيحين والرد على ذلك:

المتتبع لأحاديث الصحيحين يرى فيهما أحاديث عن جماعة من المدلسين صرحوا في بعضها بالسماع وفي البعض الآخر لم يصرحوا بالسماع بل وردت بلفظ عن ونحوه.

وقد اعتذر العلماء عما ورد فى الصحيحين باعتذارات تخص الدفاع عن الشيخين من جهة ومن جهة أخرى تخص الرواة الذين اشتهروا بالتدليس، ووردت رواياتهم فى الصحيحين من جهة ثانية وإليك موجز لتلك الأجوية:

۱ – أن هذه الروايات التى لم يصرح فيها أصحابها بالسماع منزلة منزلة السماع وذلك لمجيئها من طريق آخر مصرحًا فيه السماع غير أنهما – أى الشيخين – يؤثران الطريق التى لم يصرح فيها بالسماع لكون الأولى جاءت على شرط صاحب الكتاب دون الثانية، قال ابن الصلاح: كل هذا محمول على ثبوت السماع عندهم من جهة أخرى.(٥٥)

٢ - أن من وردت روايتهم في الصحيحين

ولم يصرحوا فيها بالسماع عرفوا عند أهل المحديث أنهم لا يدلسون إلا عن الشقات كابن عيينة فإنه إذا سئل عمن حذفه ذكر ابن جريج ومعمر وأمثالهما من الثقات، لذا قال ابن حبان: هذا ليس لأحد في الدنيا إلا لسفيان بن عيينة فإنه كان يدلس ولا يدلس إلا عن ثقة متقن ولا يكاد يوجد لابن عيينة خبر دلس فيه إلا وقد بين سماعه عن ثقة مثل ثقته.(٢١)

٣ - قالوا إن تدليس هؤلاء المشاهير في الصحيحين ليس كذبًا، بل هو ضرب من الإيهام، فما رووه يعرف فيه نوع السماع كسمعت وحدثنا وأخبرنا ونحوها(٢٧).

٤ -- يحتمل أن الشيخين -- البخارى ومسلم
 لم يعرفا سماع ذلك المدلس الذى رويا عنه،
 لكن عرفا لحديثه من المتابعات ما يدل على
 صحته، فاختارا إسناد الحديث إلى المدلس
 لجلالته وأمانته وانتفاء تهمة الضعف عن

حديثه ولم يكن في المتابعين الثقات من يماثل المدلس أو يقارنه فضلاً وشهرة.(٢٨)

٥ – أن ما رمى به بعض رواة الصحيحين ليس من التدليس فى شىء، بل هو من قبيل الإرسال الخفى، فالتدليس يختص بمن روى عمن عرف لقاؤه إياه أما إن عاصره ولم يعرف أنه لقيه فهو المرسل الخفى(٢٩)

٦ - يشفع للشيخين ما جاء في
 المستخرجات على صحيحيهما من الطرق
 الكثيرة التي صرح فيها بالتحديث والسماع.

٧ - يشفع لمسلم خاصة كشرة طرق الحديث الواحد في صحيحه، فهو يأتي بالمتصلة أولا وما صرح فيها بلفظ السماع، ثم يعقبها بما ليس فيه تصريح بالسماع، وهو بهذا إذا احتج إنما يحتج بالمتصلة فيها لا بغيرها. والله أعلم.

أ.د/ محمد محمود بكار

الهوامش :

- (١) توضيح الأفكار ١/ ٣٤٧.٣٤٦. نزهة النظر ص ٤٢، مختار الصحاح وترتيب القاموس مادة «دلس».
 - (٢) تيسير مصطلح الحديث ص ٧٨.
 - (٣) فتح المغيث للسخاوي ١٨٤/١.
- (غ) أخرجه أبو داود في كتاب الصلاة باب التشهد عن ابن مسعود، وأخرجه الدارقطني في كتاب الصلاة باب صفة التشهد ووجوبه، و ختلفت الروايات فيه عن بن مسعود، قال الدارقطني: رواه زهير بن معاوية عن الحسن بن الحر فزادفي آخره كلاما وهو قوله: (إذا قلت هذا أو فعلت هذا فقد قضيت صلاتك فإن شئت أن تقوم فقم وإن شئت أن تقعد فقعد) هأدرجه بعضهم عن زهير في الحديث ووصله بكلام النبي وقيلاً، وفصله شبابة عن زهير وجعله من كلام عبدالله بن مسعود، وقوله أشبه بالعلواب من قول من أدرجه في حديث النبي في لأن ابن ثوبان رواه عن الحسن بن الحر كذبك وجعل آخره من قول ابن مسعود، ولاتفاق حسين الجعفي وابن عجلان ومحمد بن أيان في روايتهم عن الحسن بن الحر على ترك ذكره في آخر الحديث مع اتفاق كل من روى التشهد عن علقمة وعن غيره عن عبدالله بن مسعود على ذبك والله أعلم، شظر سنن الدارقطني ١٩٦١/١.
 - (٥) كعن وأن وقال وحكى وما أشبهها.
 - (٦) مقاصد الحديث من ١٩٩، نزهة النظر ص ٤٢.
 - (v) الرسالة للشافعي ص ٣٧٩.
- (٨) فتح المعيث ٨٣/١. التقييد والإيصاح ص ١٧٠، تدريب الراوى ٢٢٤/١، التبصرة والتذكرة ١٨٠/١، فتح الباقى على هامش التبصرة، مزهة النظر ص ٤٣.

- (٩) معرفة علوم الحديث للحاكم ص ١٠٥، التبصرة ١/١٨١، تدريب الراوي ٢٢٤/١.
 - (١٠) سنن ابن ماجه كتاب الجهاد باب فضل الحرس .
 - (١١) رواه الحاكم في معرفة علوم الحديث ص ٢٩.
 - (١٢) هذا ما جرى عليه الخطيب في الكفاية ص ٢٥٧ ٢٥٨ ومن تبعه.
 - (١٣) انظر الكفاية من الموضع السابق، مقاصد الحديث ص ١٩٠.
- (١٤) فتح المفيث بلسحاوي ١٧٣/١، وشرح التبصيرة والتذكرة ١٨٨/١، تدريب الراوي ٢٣٠/١، الكفاية ص ٢٦١، حامع التحصيل ص ٣٥.
- (١٥) الحديث أخرجه مسلم في كتاب الإيمان باب قول النبي ﷺ من غشنا فليس منا، وأبو داود في كتاب لبيوع باب في النهي عن الفش، والترمذي في كتاب البيوع باب ما جاء في المحابرة والمعاومة، وابن ماجه في التجارات باب النهي عن الفش، وأحمد في المسند ٢/٥٠. ٢٤٢. ٤١٧. ٤١٣، ٤١٣. ٤٤٠٤.
- (١٦) الحديث أخرجه البخارى فى كتاب النكاح باب المتشبع بما لم ينل وما يبهى من افتخار الضرة، ومسلم فى كتاب اللباس والزينة باب النهى عن التزوير فى اللباس وغيره، والتشبع بما لم يعط، والترمدى فى كتاب البر والصلة باب ما جاء فى المتشبع بما لم يعط، وأحمد فى المسئد ١٦٧/١، ٢٤٥، ٣٤٥، ٢٤٦.
 - (١٧) الكفية ص ٣٥٥، وفتح المنيث للسخاوي ١٧٧/١، تدريب الراوي ٢٢٨/١.
 - (١٨) التبصرة والتذكرة ١٧٨/١، والمقدمة مع شرحها التقييد والإيضاح ص ٩٦.
 - (١٩) الباعث الحثيث من ٥٥، والتبصرة ١٨٧/١، ١٨٨.
- (۲۰) أي وبع به واعتاد عليه، فمي المجم الوسيط ص ٤٤١، لهج بالأمر لهجا: أولع به فثاسر عليه واعتاده فهو لهج ولاهج، ولهج القصيل بضرع أمه: نزمه فهو لاهج.
 - (٢١) وقيل إن ذلك كان يسبب خلافهما في القول بخلق القرآن (انظر هدى الساري ص ٤٩١).
 - (٢٢) الكماية من ٢٧١، فتح المفيث للسخاوي ١٧٩/١، الاقتراح من ٢٠، مقاصد الحديث من ١٩٢، تدريب الراوي ١/٢٠٠، ٢٣١.
 - (٢٣) فتح المغيث للمخاوى ١٨٢/١، والكفاية ص ٣٦٤، الباعث الحثيث ص ٥٥.
 - (٣٤) عنل الحديث لابن أبي حاتم الرازي عن ابن عمر ١٥٤/٢.
 - (۲۵) ندریب الراوی ۲۲۵/۱، وشرح التبصرة ۱۹۰/۱.
 - (٢٦) شرح النبصرة والتذكرة ١٩١/١، تدريب الراوي ٢٢٤/١، الوسيط في علوم الحديث ص ٣٠٠.
 - (۲۷) تدریب الراوی ۲۲۴۱.
 - (۲۸) فيح المغيث للسخاوي ١٧٣/١.
 - (٢٩) معرفة علوم الحديث للحاكم ص ١٠٥. وتدريب الراوي ٢٢٦/١.
- (٣٠) وهذا في رأيي ليس من التدليس في شيء بل هو منقطع لأنه صرح بلقظ السماع وشرط التدليس أن يعبر بأداة توهم السماع المبشر وعير المنشر مثل: قال، عن، أن، والله أعلم.
 - (٢١) المهم الحديث في علوم الحديث قسم المصطلح ص ١٧٧. الباعث الحثيث ص ٥٦.
- (٣٢) الاقسراح في بيان علوم الاصطلاح لابن دفيق العيد ص ٣٠، تعريب الراوي ٢٣١/١، دراسات في علوم الحديث بلدكتور العجمي دمنهوري خليفة ص ١٣٦، فتح المفيث السبخاوي ١٨٤/١.
 - (٣٣) طبقات المدلسين لابن حجر ص٨٠،٧٠
 - (٣٤) معرفة علوم الحديث للحاكم ص ١٠٩:١٠٩.
 - (٣٥) القدمة مع شرحها التقييد ص ٩٩، توضيح الأفكار للصنعاني ٢٥٥/١.
 - (٣٦) تدريب الراوي للسيوطي ٢٢٩/١.
 - (٣٧) تدريب الراوي للسيوطي ١/٢٢٩، ٢٢٠، علوم الحديث ومصطلحه ص ١٧٧.
 - (٣٨) علوم الحديث ومصطلحه ص ١٧٨، توضيح الأفكار ٢٥٦/١.
 - (٢٩) نزهة النظر شرح نخبة الفكر ص ٤٦، وانظر علوم الحديث ومصطلحه ص ١٧٨.

تدوين السنة: مراحله ورد الشبهات حوله

التدوين: مصدر دون بمعنى كتب، وأصله الكتابة فى الدواوين. قال ابن منظور: الديوان مجتمع الصحف وهو فارسى معرب، وقال ابن الأثير: الديوان هو الدفتر الذى يكتب فيه أسماء الجيش وأهل العطاء، وفى الحديث المحماء الجيش وأهل العطاء، وفى الحديث الجوهرى: الديوان أصله دووان فعوض عن إحدى الواوين ياء؛ لأنه يجمع على دواوين ولو كانت الياء أصلية لقالوا دياوين، ويقال: دونت الدواوين.

وعند الحديث عن تدوين السنة نجد أن ذلك يتلخص في مرحلتين:

الأولى مرحلة: الكتابة فى عهد النبى عَنَيْدُ، وإلى ما بعده بقليل، وهو ما يسمى بكتابة الحديث،

الشانية مرحلة: التدوين وهو جمع الصحف المتفرقة في ديوان لحفظها.

وإليك الحديث عن كل،

أولاً: مرحلة الكتابة:

وقد اختلف العلماء في كتابة الحديث نظرًا لظواهر بعض النصوص على أقوال:

القول الأول:

كراهية كتابة الحديث والعلم والأمر بالحفظ في الصدور، وممن ذهب إلى ذلك

عمر، وابن مسعود، وزيد بن ثابت، وأبو موسى الله الأشعرى، وأبو سعيد الخدرى ـ رضى الله عنهم ـ وجماعة من الصحابة والتابعين، واستدلوا بحديث رواه مسلم في صحيحه عن أبي سعيد الخدرى وَاللهُ أن النبي وَاللهُ قال: «لا تكتبوا عنى شيئاً إلا القرآن، ومن كتب عني غير القرآن فليمحه».(٢)

القول الثاني:

جواز كتابة الحديث: وممن ذهب إلى ذلك على بن أبى طالب، وابنه الحسسن، وأنس، وعبد الله بن عمرو بن العاص، وجابر - رضى الله عنهم -، وجماعة من التابعين كالحسن، وعطاء، وسعيد بن جبير، وعمر بن عبد العزيز - رحمهم الله -، بل حكاه القاضى عياض عن أكثر الصحابة والتابعين،

واستدل أصحاب هذا الرأى بما يأتي:

(1) ما رواه البخارى ومسلم من حديث رسول الله ﷺ: «اكتبوا لأبى شاه»، وكان أبو شاه كُنْكَ قد التمس أن يُكتب له شيء سمعه من الرسول ﷺ في خطبتة يوم فتح مكة (٢).

(ب) حسديث أبى داود والحساكم عن عبد الله بن عمرو - رضى الله عنهما - قال: «كنت أكتب كل شيء أسمعه من رسول الله

أريد حفظه، فنهنتى قريش وقالوا: أتكتب كل شيء تسمعه ورسول الله والله والله والله والكنام في الفضب والرضا؟ فأمسكت عن الكتاب فذكرت ذلك لرسول الله والله والما بأصبعه الى فيه فقال: «اكتب فوالذي نفسى بيده مسايخسرج منه إلا حق، هسنا لفظ أبى داود(٣).

- (ج) مسا رواه البخسارى من قسول ابى هريرة رضي الله البيس أحد من أصبحاب النبى الله الكان من النبى الله الله بسن عمسرو فإنسه كان يكتب ولا أكتب (٥).
- (د) ما رواه الترمذى من قول أبى هريرة يَوْنَ : كان رجل من الأنصار يجلس إلى رسول الله يَوْنَ فيسمع منه الحديث فيعجبه ولا يحفظه، فشكى ذلك إلى رسول الله عَنْ فقال «استعن بيمينك» وأوما بيده إلى الخط(1).
- (ه) ما أسنده الرامهرمزى عن رافع بن خديج رافع بن خديج رافع الله إنا نسمع منك أشياء أفلا نكتبها؟ قال: «اكتبوا ذلك ولا حرج»(٧).
- (و) ما رواه الحاكم وغيره من حديث أنس رواه الحاكم وغيره من حديث أنس رواه العلم بالكتابة، (^) وغير ذلك من الأحاديث والآثار.

القول الثالث:

قال البلقيني: في المسألة منذهب ثالث

حكاه الرامه رمزى وهو: الكتابة والمحو بعد الحفظ ثم أجمعوا بعد ذلك على جوازها وزال الخلاف.

وقال ابن الصلاح: ولولا تدوينه في الكتب لدرس في الأعصر الأخيرة.

- وقد حاول أصحاب القول الثانى القائلون بالجواز الرد على المانعين بعدة أجوبة:

(أ) أن حديث أبى سعيد وَوَقَّى موقوف عليه وهو غير صالح للاحتجاج به.

وهذا جواب غير سديد لأنه سبق أنه من تخريج مسلم له في صحيحه.

(ب) أن النهى عن الكتابة إنما كان فى أول الإسلام مخافة اختلاط الحديث بالقرآن، فلما كثر عدد المسلمين وعرفوا القرآن وميزوه عن الحديث زال هذا الخوف. فنسخ الحكم الذى كان مترتبًا عليه، وصار الأمر إلى الجواز.

(ج.) أن النهى إنما كان عن كتابة الحديث مع القرآن في صحيفة واحدة خشية الخلط بينهما.

(د) أن النهى كان لمن يثق بحفظه ويأمن على على نفسه النسيان خشية الاتكال على الكتاب، أما من يخاف على نفسه النسيان والاختلاط فقد أبيح له ذلك(*).

وأحسن الأجوبة هو الثاني، فإن رواة أحاديث الجواز نصوا على تاريخ الجواز

كحديث أبى شاه رَوَّتُنَّ وكان ذلك فى آخر حياة النبى رَبِّقُ، ومنهم قوم كانوا من أواخر الصحابة إسلاماً كأبى هريرة رَبَوْتُنَّ.

ومع هذا التضييق في مسألة الكتابة فإن هذا لا يمنع أن يكون قد كتب في عصر رسول الله على سبيل السنة لا على سبيل التدوين الرسمي كما كان يدون القرآن، وهناك آثار صحيحة تدل على أنه قد وقع كتابة شيء من السنة في العصر النبوى، فقد أخرج البخاري في صحيحه في كتاب العلم عن أبي هريرة رَوِّشْتُهُ: ﴿أَنْ خَزَاعَهُ قَتَلُوا رَجَلاً من بنى ليث عام فتح مكة بقتيل منهم قتلوه، فأخبر بذلك النبى على فركب راحلته فخطب فقال: «إن الله حبس عن مكة القتل-أو الضيل ـ شك من البخاري ـ وسلط عليهم رسول الله على والمؤمنون وإنها لم تحل لأحد قبلي ولا تحل لأحد بعدى، ألا وإنها أحلت لى ساعة من نهار ألا وإنها ساعتى هذه حرام، لا يختلي شوكها، ولا يعضد شجرها، ولا تلتقط ساقطتها إلا لمنشد، فمن قتل له قتيل فهو بخير النظرين: إما أن يعقل. وإما أن يقاد أهل القتيل، فجاء رجل من أهل اليمن فقال: اكتب لي يا رسول الله، فقال على «اكتبوا لأبي شاه»(١٠)

كما ثبت أن رسول الله ﷺ كتب إلى ملوك عصره وأمراء جزيرة العرب كتباً يدعوهم فيها إلى الإسلام(١١)، وكان ينفذ مع بعض

أمراء سراياه كتباً ويأمرهم أن لا يقرؤوها إلا بعد أن يجاوزوا موضعاً معينًا.

كما ثبت أن بعض الصحابة كانت لهم صحف يدونون فيها بعض ما سمعوه من رسول الله ورسول الله ورسول الله ورسي الله عنهما - التي كان ابن العاص - رضي الله عنهما - التي كان يسميها بالصادقة، وثبت أنه كان عند على وغيرها، كما ثبت أن النبي وغيرها، كما ثبت أن النبي وغير كتب لبعض عماله كتباً حددت فيها مقادير الزكاة في الإبل والغنم(١٢).

وعلى كل حال فقد زال هذا الخلاف وأجمع المسلمون على تسويغ الكتابة وإباحتها. فكان حجة لا مناص من التسليم بها، وقد سبق قول ابن الصلاح في ذلك وقال العراقي: اختلف المسلمون والتابعون في كتابة الحديث، ثم أجمع المسلمون على جوازها وزال ذلك الخلاف(١٣).

ثانياً: الطور الثاني:

وهو طور التدوين وجمع الصحف المتفرقة في ديوان لحفظها، وقد بدأ هذا الدور حين أصدر عمر بن عبد العزيز أمره إلى عماله على الأمصار: «انظروا حديث رسول الله على فاجمعوه» (11).

وجاء فى كتابه إلى أهل المدينة: «انظروا حديث رسول الله ﷺ فاكتبوه، فإنى قد خفت دروس العلم وذهاب أهله»(١٥).

وحين صدر هذا الأمر من الخليفة العادل شمر الأئمة وجدوا فى جمع السنة، فجمعوها بعد أن كانت متفرقة فى صحف شتى. أو فى صدور الحفاظ، فجمع كل ذلك ونسخ، وأرسل إلى الخليفة، ثم أرسل الخليفة إلى كل مصر دفترًا منها.

وقد اختلف المؤرخون فى تحديد أول من قام بهذا الجمع فمنهم من قال: إنه محمد بن شهاب الزهرى لقد نقل عنه قوله «أمرنا عمر ابن عبد العزيز بجمع السنن فكتبناها دفتراً دفتراً، فبعث إلى كل أرض له عليها سلطان دفتراً،

ومن قائل أنه أبو بكر بن محمد بن عمرو ابن حـزم، حيث كان عامالاً لعمر بن عبد العزيز على المدينة فأرسل إليه: «أن اكتب إلى ما يثبت عندك من الحديث عن رسول الله وبحديث عمرة بنت عبد الرحمن؛ فإنى خشيت دروس العلم وذهابه» وفي رواية وبحديث عمرة والقاسم بن محمد فكتبه له(١٧).

ويمكن أن يجمع بينهما، فيقال: أن الخليفة عمر بن عبد العزيز قد أرسل إليهما جميعاً لكن المنية اخترمته قبل أن يرى الكتب التى جمعها أبو بكر(١٨).

وعلى هذا يحمل قول من قال: «أول من دون العلم ابن شهاب»، وحق للزهرى أن يفخر بعمله قائلاً: «لم يدون هذا العلم أحد قبلى».

كما أنه لم ينضرد ابن شهاب وابن حزم بهذا الجمع، حيث إن كتاب عمر بن عبد العزيز كان عامًا حين قال: «انظروا حديث رسول الله ﷺ». فجاءت مشاركة بعض العلماء في هذا الجمع، من ذلك ما رواه أبو الزناد، قال: «رأيت عمر بن عبد العزيز جمع الفقهاء، هجمعوا أشياء من السنن، فإذا جاء الشيء الذي ليس العمل عليه قال: هذه زيادة ليس العمل عليها». ومن ذلك ما روى عن يعقوب بن عبد الرحمن عن أبيه قال: حضرت عبيد الله بن عبد الله دخل على عمر بن عبد العزيز فأجلس قومًا يكتبون ما يقول، فلما أراد أن يقوم، قال له عمر: صنعنا شيئاً؟ قال: وما هو يا ابن عبد العزيز؟ قال: كتبنا ما قلت، قال: وأين هو؟ قال: فجيء به فحرق»^(۱۹).

وقد اعتبر علماء الحديث تدوين عمر بن عبد العزيز هذا أول تدوين للحديث، ورددوا في كتبهم هذه العبارة: أما ابتداء تدوين الحديث فإنه وقع على رأس المائة الأولى في خلافة عمر بن عبد العزيز(٢٠).

ويفهم من هذا أن التدوين الرسمى للحديث كان في عهد عمر بن عبد العزيز، ولا يمنع هذا من سبق تقييده وحفظه في الصحف والرقاع على عهد الرسول والصحابة من بعده، حتى كان هذا التدوين

الرسمى إلى أن جاء الطور الثالث وهو جمعه في المدونات الكبارى والأصول كما سيأتى بعد،

وبعد أن دون الحديث تدويناً رسمياً على يدى الزهرى وأقرانه، شاع التدوين فى الطبقة التى تلى طبقة الزهرى فبدأ الجُمَّاع تدوين الحديث ممزوجًا بأقوال الصحابة، فكان أول من جمعه ابن جريج بمكة، وابن إسحاق ومالك بالمدينة، والربيع بن صبيح وسعيد بن أبى عروبة وحماد بن سلمة بالبصرة، وسفيان الثورى بالكوفة، والأوزاعى

بالشام، وهشيم بواسط، ومعمر باليمن، وجرير بن عبد الحميد بالرى، وابن المبارك بخراسان، وكل هؤلاء من أهل القرن الثانى، ويمكن أن يضاف إلى هؤلاء السابقين الشافعي في مسنده وفي مختلف الحديث له، وعبد الرزاق في مصنفه، وشعبة أيضًا، وسفيان بن عبينة، والليث بن سعد والحميدي وغيرهم(٢١).

والله ولى التوفيق.

أ. د/ محمد محمود بكار

الهوامش

- (١) انظر سبان العرب لابن منظور ١٤٦١/٢، ١٤٦٢، ودائرة معارف القرن العشرين ٩٤/٤.
- (٢) رواه الإمام مسلم في صعيعه كتاب الزهد والرقائق، باب التثبت في الحديث وحكم كتابة العلم.
- (٣) الحديث عند البخاري بألفاظ متقارية في كتاب العلم، باب كتابة العلم، وهو عند مسلم حديث رقم ١٣٥٥ (٩٨٨/٢).
 - (٤) أخرجه أبو داود في السنن في كتاب العلم، باب في العلم ٢٠/٤، والحاكم في المستدرك ١٠٥/١.
 - (٥) أحرحه البخاري في صحيحه كتاب العلم، باب في العلم،
 - (٦) أحرجه عترمذي في سنله ٢٩/٥ حديث ٢٦٦٦.
 - (٧) المحدث الماصل ص ٢٦٩،
 - (A) المستشرك 1-1/1.
- (۱۰) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب الديات، باب من قتل له قتيل فهو بخير النظرين، البخاري مع الفتح ٢٠٥/١٣، وهي كتاب العلم باب كتابة العلم من الفتح ٢٠٥/١٠.
 - (۱۱) نظر طبقات ابن سعد ۲۲۲/۱ ۵۹.
 - (١٢) جامع بيان العمم لابن عبد البر ٧٦/١.
- (١٣) انظر فتع المنيث ١٧/٣، مقدمة ابن المسلاح من ١٦٢، التدريب ٢٥/٢، الإلماع من ١٤٧، بلوغ الآمال من مصطلع الحديث والرجال المؤلف (٢٣) انظر فتع المنيث ٢/١٧، مقدمة ابن المسلاح من ١٦٣، التدريب ٢٥/٢، الإلماع من ١٤٧، بلوغ الآمال من مصطلع الحديث والرجال المؤلف
 - (١٤) أورده الحافظ في الفتح ١٩٥/١، وعزاه إلى أبي نعيم في تاريخ أصبهان-
- (١٥) أخرجه الدارمي في سننه ـ المقدمة ـ باب من رخص في كتابة العلم، والخطيب البغدادي في تقييد العلم ص ٢٠١، وانظر صحيح البغاري كتب العلم، باب كيف يقبض العلم، وطبقات ابن سعد ٨٠٠٨،
 - (١٦) جامع بيان أعلم ١/٧١.
 - (١٧) سنان الدارمي ١٣٦/١، وطبقات ابن سعد ١٣٤/٢، وتقدمة الجرح والثعديل ص ٢١.
 - (١٨) هواعد التحديث للقاسمي ص ٤٧، والرسالة المستطرفة ص ٣ ، ٤٠.
- (١٩) انظر تقييد علم ص ٤٥ وتربعا فعل عبيد الله هذا الخرق لأنه كان ممن يكره الكتابة عنه وأنه كان يمضل الاعتماد عني لحفظ. والله أعلم.
 - (٢٠) رجع تدريب الراوى ٢٠/١، قواعد التعديث ص ٤١، توجيه النظر ص ٦، إرشاد السارى ١١٤/١.
 - (٢١) مفتاح السنة للشيخ محمد عبد المزيز الخولي ص ٢١، ٢٢،

تراجم الرواة والأبواب والأسانيد

اتفق أهل اللغة على أن المراد بالترجمة هو نقل الكلام من لغة إلى لغة أخرى(١).

أما معنى الكلمة في الاصطلاح فالمحدثون يرون أن لها معانى:

الأول: ما يرتبط بمتون الأحاديث وهو تراجم الكتب والأبواب، ويعنى بها تلك العناوين التى يضعها المصنفون لكتبهم وأبوابهم، فيقال: ترجم فلان لحديث كذا، بباب كذا أى عنون له.

وقد برز فى هذا المجال كثير من المحدثين كالبخارى والنسائى وأبى داود واشتهر بين أهل الحديث قولهم: (ضقه البخارى فى تراجمه).

الثانى: ما يرتبط بالترجمة الذاتية للراوى أو العلم الذى يراد التحدث عنه من ناحية اسمه، ونسبه، وبلده، وشيوخه، وتلاميذه أو قال العلماء فيه جرح وتعديل، ووفاته إلى غير ذلك مما يرتبط ببيان تلك السيرة للمترجم له.

وأهم الكتب التي تتعرض للتراجم هي كتب

الرجال وكتب التواريخ، إلا أن كتب الرجال تأتى أصلاً لبيان السيرة الذاتية للمترجم له، أما كتب التواريخ فإنها تتعرض لبيان سير الرجال المترجم لهم عرضًا ضمن الكلام على حوادث السنين فيقال: في هذه السنة ولد فلان أو مات فلانً أو قدم فلان على بلدة كذا، وقد يتعرضون بشيء من التقصيل للحديث عن سيرة ذلك العلم الوارد اسمه في هذا التاريخ.

الشالث: ربما عنوا بالتراجم ما يتصل بالأسانيد وهو تابع للثانى غالباً، أو هو وصف للإسناد كأن يقال: أصح الأسانيد ويعنى به أوثق الرجال في سلسلة ما، أو يقال: أوهى الأسانيد ويعنى به أضعف الرجال في سلسلة إسناد ما.

قلت: وهذه تابعة لما قبلها؛ لأن الوصف وإن ارتبط بالإسناد إلا إنه ينصب على حال الرجال الذين يكونون سلسلة هذا الإسناد؛ لأنهم السلسلة الموصلة إلى متن الحديث.

وإليك الحديث عن كل منها بشىء من التفصيل:

أولا: تراجم الأبواب:

إن الناظر إلى تراجم الأبواب فى أمهات كتب السنة يجدها متميزة ويكاد يحكم على فقه مصنفيها للأحاديث من خلال تلك التراجم، فمن أراد التفقه فعليه بتراجم صبحيح البخارى ومن أراد قوة التبويب فى الفقه فعليه بابن ماجه، ويشاركه فى ذلك النسائى وهكذا.

وسوف نضرب مثالين من صحيح البخارى لبيان وجه المناسبة بين مضمون الحديث وبين ما ترجم له البخارى:

الأول: حديث عمر بن الخطاب وَ قَالَ: قال وسول الله عَلَيْهُ: (إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل أمرئ ما نوى...) الحديث.

فقد بوب له البخارى بقوله: كتاب بدء الوحى، باب كيف كان بدء الوحى إلى رسول الله على ذكره: ﴿إِنَا أُوحِينَا الله عَلَيْ وقول الله جل ذكره: ﴿إِنَا أُوحِينَا الله عَلَى كَما أُوحِينَا الله تَعَلَى نوح والنبيين من بعده..﴾ فقد غابت العلاقة بين الترجمة والحديث على كثير من العلماء، حتى وصف بعضهم البخارى بالتقصير في هذه الترجمة، وأنه أبعد عن المراد ولو قال: كيف كان الوحى لكان أحسن لأنه تعرض فيه لبيان كيفية الوحى فقط، وقال الوحى بعضهم: إنه معود الكتاب ولم يبيضه.

فى حين التمس غير واحد من العلماء عدة مناسبات لعلاقة الترجمة بالحديث، وساق الحافظ ابن حجر عددًا منها، ومن أقربها ما ذكره القاضى بدر الدين ابن جماعة فقال: «ابتدأ الكتاب بحسن القصد والنية لنفسه، وللداخل فيه والشارع فيه، لأنه من أعظم العبادات، والإخلاص فيه أجدر وفيه تحريض على قصد الإخلاص بالعبادات، ولذلك ترجمه بحديث النية عملاً بالحديث فيه عند القيام من المجلس فكأنه جعل كتابه مجلس علم ابتدأ فيه بنية خالصة وختمه بالتسبيح علم ابتدأ فيه بنية خالصة وختمه بالتسبيح

وقد ختم الحافظ ابن حجر ما ذكره من الأقوال فقال: «وقد تكلفت مناسبته للترجمة فقال كل بحسب ما ظهر له... إلى أن قال: ومن المناسبات البديعة الوجيزة ما تقدمت الإشارة إليه أن الكتاب لما كان موضوعًا لجمع وحى السنة صدره ببدء الوحى، ولما كان الوحى لبيان الأعمال الشرعية صدره بحديث الأعمال، ومع هذه المناسبات لا يليق الجزم بأنه لا تعلق له بالترجمة أصلاً، والله يهدى من يشاء إلى صراط مستقيم (").

الثنائى: حديث أبى هريرة رَوَّقَ وهو منا رواه الإمام البخارى في صحيحه: أن رسول الله وَالله والله والله

امرأة أو تسع وتسعين كلهن يأتى بضارس يجاهد فى سبيل الله، فقال له صاحبه: قل: إن شاء الله. فلم إن شاء الله. فلم تحمل منهن إلا امرأة واحدة جاءت بشق رجل، والذى نفس محمد بيده لو قال: إن شاء الله؛ لجاهدوا فى سبيل الله فرسانا أجمعون». وفى رواية: «والذى نفس محمد بيده لو قال: إن شاء الله؛ لم يحنث؛ وكان بيده لو قال: إن شاء الله؛ لم يحنث؛ وكان دركا تحاجته».

فقد أجمع من خرج الحديث من أصحاب كتب السنة كمسلم، والترمذي، والنسائي وغيرهم على تخريجه تحت كتاب الأيمان والنذور، باب الاستثناء في اليمين، ومصهم البخاري في هذا الباب، لكن زاد البخاري فترجم له في كتاب الأيمان والنذور، باب كيف فترجم له في كتاب الأيمان والنذور، باب كيف كان يمين النبي على غير باب الاستثناء.

وزاد تخريجه في كتاب الجهاد، باب من طلب الولد للجهاد، وفي كتاب أحاديث الأنبياء باب قـــول الله تعــالى: ﴿ووهبنا لداود سليمان﴾، وفي كتاب النكاح، باب قول الرجل لأطوفن الليلة على نسائى، وفي كــتــاب التوحيد، باب المشيئة والإرادة.

وظاهرة تلك العلاقة بين الحديث وما ترجم له البخارى في كل، لكنى أريد أن أقف أمام ما ترجم به في كتاب الجهاد ليظهر لنا مليًا مدى ما كان عليه البخارى من فقه في

الأحاديث، فانه قال: باب من طلب الولد الجهاد، فهذا العدد الذي طلبه لم يكن للتكثير أو لمنع ظهره أو للعزوة مشلاً أو للعلم، مع أن العلم ربما كان أفضل منه، للإشارة إلى أن العلم من فروض الكفاية أما الجهاد فقد يكون فالرض عين، وهكذا ناسب أن يأتي به في كتاب الجهاد ولم يأت به في كتاب العلم(1).

وأختم بما فى تراجم الأبواب من فوائد أشار إليها الحافظ فى (هدى السارى) حين قال: «ولنذكر ضابطًا يشتمل على بيان أنواع التراجم فيه وهى ظاهرة وخفية، أما الظاهرة فليس ذكرها من غرضنا هنا، وهى أن تكون الترجمة دالة بالمطابقة لما يورد فى مضمنها ولكن فائدتها الإعلام بما ورد فى ذلك الباب.

وقد تكون الترجمة بلفظ المترجم له أو بعضه أو معناه وهذا في الغالب، وقد يأتي من ذلك ما يكون في لفظ الترجمة احتمال لأكثر من معنى واحد، فيعين أحد الاحتمالين بما يذكر تحتها من الحديث، وقد يوجد فيه ما هو بالعكس من ذلك بما أن يكون الاحتمال في الحديث والتعيين في الترجمة، والترجمة هنا بيان لتأويل ذلك الحديث نائبة مناب قول الفقيه مشلاً: المراد بهذا الحديث العام الخصوص، أو بهذا الحديث الخاص العموم، ويأتى في المطلق والمقيد نظير ما العموم، ويأتى في المطلق والمقيد نظير ما دكرنا في الخاص والعام، وكذا في شرح

المشكل، وتفسير الغامض وتأويل الظاهر وتفصيل المجمل وهذا الموضوع هو معظم ما يشكل من تراجم هذا الكتاب ولهذا اشتهر من قول جمع من الفضلاء: فقه البخارى في تراجمه.... إلخ».

ومن أراد مزيد بيان في مناسبات تراجم ____ البخارى فليراجع هدى السارى ص ١٢، ١٤ وفيما ذكرته كفاية والله أعلم.

ثانيا : تراجم الرواة:

عرفنا أن المراد بتراجم الرواة السيرة الذاتية للمشرجم له والمرجع في ذلك كتب الجرح والتعديل أو كتب الرجال، وهي أنواع: منها ما هو في الثقات، ومنها ما هو في الضعفاء، ومنها ما هو قد جمع بينهما أو في رجال كتب مخصوصة أو بلاد مخصوصة، أو أنواع من الاتهام كالتدليس والإرسال والاختلاط والوضع وغير ذلك، ومنها ما يختص بتواريخ الرواة وهو ما يذكر على المواليد والوفيات، وقد جمع البعض التراجم في طبقات فكل من اشترك في السن والإسناد كانوا من أهل طبقة واحدة. أما كتب التواريخ فإنها لا تهتم ببيان السيرة الذاتية كاملة وريما أتت عرضًا كما قلنا، وهنا عدة ضوابط ينبغي أن تراعى عند البحث عن أحوال الرواة أسوقها على سبيل الاختصار:

١ ـ التثبت من اسم صاحب الترجمة، فإن
 الأسماء كثيرا ما تشتبه ويقع الغلط فيها.

٢ ـ التأكد من نسبة الجرح والتعديل في
 الراوى إلى الإمام الذي صدر عنه ذلك.

٣ ـ ريما قيلت كلمة في صاحب ترجمة
 تشابه اسمه مع من أريد الترجمة له فيلصق
 بالمترجم له ما هو منه برىء أو ينسب له
 تزكية لا يستحقها.

التأكد من مراتب الجرح والتعديل ليستطيع الحكم على ذلك الراوى بما يناسبه، مع مراعاة بعض هذه المراتب من عالم إلى آخر. فيبحث عن رأى كل إمام من أئمة الجرح والتعديل واصطلاحه، فعلى سبيل المثال: البخارى إذا أطلق لفظ منكر على الراوى فهو مما لا تحل الرواية عنه، وأما إذا أطلقه أحد غيره فهو ممن لا يحتج به(٥).

٥ - أن يوضع في الاعتبار مناهج العلماء
 في الجرح والتعديل فقد قسم الذهبي
 المتكلمين في الرجال إلى ثلاثة أقسام:

۱ - قسم متعنت فى الجرح متثبت فى التعديل، فهذا إذا وثق شخصا فعض عليه بنواجدك وتمسك بتوثيقه، وإذا ضعف رجلا فانظر هل وافقه غيره على تضعيفه أم لا. ومن هؤلاء أبو حاتم والنسائى وشعبة.

٢ _ قسم متسامح وهو راجع إلى مذهبهم

المتساهل في عدم جرح الرواة لتعديل المستور، ومن هؤلاء الترمذي والبزار والحاكم وابن حزم وابن حبان، فهؤلاء إذا جرحوا أحد فعض عليه بنواجذك وتمسك بتجريحه، وإذا عدلوا أحدا فانظر هل وافقهم أحد أم لا؟

٣ ـ قسم معتدل يتحرى ولا يتشدد، ومن هؤلاء أحمد والبخارى والدارقطنى. وهؤلاء تعتمد أقوالهم فى الجرح والتعديل(١).

الثالث: تراجم الأسانيد:

من تراجم الأسانيد ما قيل فيه: إنه أصح الأسانيد، ومنها ما قيل فيه: إنه أوهى الأسانيد.

الأول: ما قيل فيه: إنه أصح الأسانيد:

تتفاوت مراتب ودرجات الصحيح بالنظر إلى متنه أو بالنظر إلى إسناده، أما بالنسبة للنظر في مستنه في ينقسسم إلى المراتب السبعة (٧).

وأما بالنسبة إلى إسناده فإن درجات الحديث الصحيح تتفاوت بحسب درجات الرواة ومراتبهم وما اتصفوا به من شروط القبول كالعدالة والضبط، فالتفاوت هنا مبنى على التفاوت في مراتب الأسانيد.

وبيان أصح الأسانيد يرجع إلى ثلاثة:

١ ـ تارة يقبولون: أصبح الأسبانيد على
 الإطلاق.

٢ ـ وتارة يقولون: أصح الأسانيد عن
 صحابى معين.

٣ ـ وتارة يقولون: أصح الأسانيد عن بلد معين.

واليك الأمثلة على كل:

ما قيل فيه: أنه أصح الأسانيد على الإطلاق: قال البخارى: أصح الأسانيد كلها:

مالك، عن نافع، عن ابن عمر ـ رضى الله عنهما ـ.

وزاد بعضهم: الشافعي، عن مالك، وزاد بعض المتأخسرين: أحسمد بن حنبل عن الشافعي، وبذا يكون أصح الأسانيد:

أحمد بن حنبل، عن الشافعي، عن مالك عن نافع، عن ابن عمر ـ رضي الله عنهما.

والمحدثون يسمون هذه السلسلة من الإسناد بالسلسلة الذهبية (^).

ومثال الحديث الذي ورد عن طريق هذه السلسلة:

ما أخبر به الإمام أحمد بن حنبل قال:
أنبأنا محمد بن إدريس الشافعى: أنبأنا
مالك، عن نافع، عن ابن عمر - رضى الله
عنهما - أن رسول الله على قال: (لا يبع
بعض ونهى عن
النجش)(١) الحديث أخرجه البخارى ومسلم
وأحمد كلهم من حديث مالك(١٠).

وقيل: أصح الأسانيد:

محمد بن سيرين، عن عبيدة بن عمرو السلماني عن على بن أبي طالب وَفِي (١١)،

وقیل: أصح الأسانید: الزهری، عن سالم، عن أبیه (۱۲).

وقسيل: أصح الأسانيد: الأعمش، عن إبراهيم، عن علقمة، عن ابن مسمود ويوفي (١٣).

وقيل: أصح الأسانيد الزهرى عن على بن الحسين، عن أبي طالب وين المناب عن أبيه، عن على بن أبى طالب وين المناب المناب

ما قبيل فيه: إنه أصح الأسانيند عن صحابي معين:

أصح الأسانيد عن أبي هريرة عليه:

يحسيس بن أبي كـــــــــــر^(١٥) عن أبي سلمـــة عنه^(١٦).

ومالك: عن أبى الزناد^(۱۷) عن الأعرج عنه. والزهرى عن سعيد بن المسيب^(۱۸) عنه.

وحـماد بن زید^(۱۹) عن أیوب^(۲۰) عن ابن سیرین عنه.

وإسماعيل بن أبى حكيم^(٢١) عن عبيدة بن سفيان الحضرمى^(٢٢) عنه،

معمر $^{(77)}$ عن همام $^{(75)}$ عنه.

وأصح الأسانيد عن ابن عمر ـ رضى الله عنهما :

مالك عن نافع عنه، والزهرى عن سالم عنه، وأيوب عن نافع عنه.

وأصح الأسانيد عن أنس بن مالك ركا:

مالك عن الزهرى عنه، وابن عيينة (۲۵) عن الزهرى عنه، ومعمر عن الزهرى عنه، وحماد أبن زيد عن ثابت (۲۱) عنه،

أصح الأسانيد عن عائشة ـ رضى الله عنها(^{۲۷}):

هشام بن عروة (٢٨) عن أبيه (٢٩) عنها. وعبد الرحمن بن القاسم (٢٦) عن أبيه (٢١) عن أبيه وعنها. عنها، والزهرى عن عروة بن الزبير عنها. ويحيى بن سعيد عن عبيد الله بن عمر (٢٢) عن القاسم عنها. وسمى الأخيرة ابن معين (٢٢) ترجمة مشبكة بالذهب (٤٢).

أصح الأسانيد عن ابن عباس ـ رضى الله عنهما:

الزمرى عن عبيد الله بن عبد الله بن عبد الله بن عتبة (۲۰) عنه.

أصح الأسانيد عن جابر ركا (٢٦):

سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار^(٢٧)

عنه.

أصح الأسانيد عن أبى بكر الصديق (٢٨):

إسماعيل بن أبى خالد (٢٩) عن قيس بن أبى حازم (٤٠) عنه .

أصح الأسانيد عن عسربن الخطاب

الزهرى عن عبيد الله بن عتبة عن بن عباس عنه، والزهرى عن السائب بن يزيد(٤١) عنه.

أصح الأسانيد عن على بن أبى طالب

ابن سيرين عن عبيدة السلماني عنه، والزهرى عن على بن الحسين عن أبيه عنه.

أصح الأسانيد عن أم سلمة. رضى الله عنها:

شعبة عن قتادة عن سعيد عن عامر (٤١) أخى أم سلمة عنها.

أصح الأسانيد عن أبى موسى الأشعرى والأشعري (٢٠):

شعبة عن عمرو بن مرة (٤٤)عن مرة (ع⁽⁶¹⁾ عنه.

أصح الأسانيد عن أبي ذر ١٤٥).

سعيد بن عبد العزيز^(٤٧) عن ربيعة بن يزيد^(٤٨) عن أبى يزيد الخولاني^(٤٩) عنه.

أصح الأسانيد عن ابن مسعود عَرَقَيَّ: الأعمش عن إبراهيم عن علقمة (٥٠) عنه،

أصح الأسانيد عن سعد بن أبى وقاص

على بن الحسين بن على عن أبى المسيب عنه.

أصح الأسانيد عن عقبة بن عامر والمرافق (٥٢):

الليث بن سمعدد^(٥٥) عن يزيد بن أبى حبيب^(١٥) عن أبى الخير^(١٥) عنه.

أصح الأسانيد عن بريدة راي الأسانيد عن المسي

الحسين بن واقد (٥٧) عن عبد الله بن بريدة (٥٨) عنه.

ما قيل فيه: إنه أصح الأسانيد عن أهل بلد معين:

أصح الأسانيد المكيين،

أصح أسانيد اليمانيين:

معمر عن همام عن أبي هريرة ١٠٤٠ .

أصح أسانيد المصريين:

الليث بن سعد عن يزيد بن أبى حبيب عن أبى حبيب عن أبى الخير عن عقبة بن عامر يَوْشَي،

أصح أسانيد الخراسانيين:

الحسين بن واقد عن عبد الله بن بريدة

وهكذا تتفاوت مراتب الأصاديث في الصحة بالنظر إلى مراتب الإسناد لأن مدار الحكم على سند معين بصحته ينبنى على غلبة الظن من الحفاظ؛ لأنه يتعذر عليهم استقراء كل فرد من رواة الأسانيد والموازنة بينها لمعرفة أقواها وأعلاها رتبة.

ومن ثم رأينا هذا الاختلاف في بيان أصح الأسانيد حتى قال بعضهم: لا يصح أن يحكم على إسناد بأنه أصح الأسانيد واستدلوا بما يأتى:

١ ـ أن الحكم بذلك ترجيح بلا مرجح.

٢ - أن الحكم بذلك يختلف باختلاف
 الأنظار.

٣ ـ أن الحكم بذلك يتوقف على إحصاء

كل الأسانيد ثم الموازنة بينها، وهيهات أن يجزم أحد أنه جمع كل الأسانيد.

3 ـ أنه يندر وجود أعلى درجات القبول
 في كل واحد من رجال الإسناد.

لذا قـــيل: الأولى أنه لا يحكم لإسناد بالصحة مطلقًا بدون قيد بل لابد من التقييد بالنسبة لصحابى معين أو بلد معين.

قال الحاكم؛ ينبغى تخصيص القول فى أصح الأسانيد بصحابى أو بلد معين فيقال؛ أصح أسانيد فلان أو الفلانيين كذا ولا يعمم، مع العلم بأن جميع هؤلاء الرواة قد شملهم وصف العدالة والضبط إلا أن فى المرتبة الأولى من الصفات المرجحة ما يقتضى تقدم رواتها على التى تليها(٥٩).

أ.د/ محمد محمود بكار

الهوامش:

- (۱) تهديب الأسم، واللقات ٤١/٣، ومسلم بشرح النووى ١٠١/٠، وفتح البارى ٣٤/١، والنهاية ١٨٦/١، ولسان المرب ٤٣٦/١، والصحاح للجوهري ١٩٢٨/٥.
 - (۲) مناسبات تراجم البخاري من ۲۸.
 - (٣) فتح الباري ١٠/١، وانظر عمدة القارى ١١/١، والقسطلاني ٢٦/١.
- (٤) وهذا ظاهر في سلوك الأنبياء وبيوتهم حيث نذرت امرأة عمران ما في بطنها تخدمة بيت المقدس حين قالت ﴿رب إنى نذرت لله ما في بطئي محررا فتقبل منى إنك أنت السميع العليم﴾. سورة آل عمران آية ٣٥،
 - (٥) راجع التنكيل ١٤/١ ـ ٧٥ باختصار شديد وتصرف، الرفع والتكميل ص ١٣٢٠.
- (٦) راجع من يعتمد قوله في الجرح والتمديل للذهبي ص ١٥٨، والمتكلمون في الجرح والتعديل للسخاوي ص ١٣٢ كلاهما ضمن أربع رسائل في علوم الحديث تحقيق أبو غدة وانظر الرفع والتكميل للكنوي ص ١٣٢٠
- (٧) وهي ما اتفق عليه البخاري ومسلم ثم ما انفرد به البخاري، ثم ما انفرد به مسلم، ثم ما كان على شرطهما ولم يخرجاه، ثم ما كان على شرط البخاري ولم يخرجه، ثم ما كان صحيحًا عند غيرهما وليس على شرطهما أو على شرط واحد منهما. (انظر فتح المفيث ٤٢/١)،
- (A) قال السيوطى في أمر هذه السلسلة: وهو أمر تميل إليه النفوس وتنجذب إليه القلوب، روى الخطيب في الكفاية عن يحيى بن بكر أنه قال لأبي زرعة الرازى: يا أبا زرعة ليس ذا زعزعة عن زويمة إنما ترفع الستر فتنظر إلى النبي ﷺ والصحابة حبثنا مائك عن نافع عن ابن عمر فعلى هذه قبل. وبني الإمام أبو منصور عبد القاعر بن طاهر التميمي أن أجل الأسانيد: الشافعي عن مائك عن نافع عن ابن عمر، واحتج بإجماع أعل الحديث على أنه لم يكن في الرواة عن مائك أجل من الشافعي، وبني بعض المتأخرين على ذلك أن أجلها رواية أحمد بن حنبل عن الشافعي عن مائك. لاتفاق أهل الحديث أن أجل من أخذ عن الشافعي من أهل الحديث الإمام أحمد، وتسمى هذه الترجمة سلسلة الذهب (انظر التدريب ٧٨/١).

- (١) النَجْش: الزيادة في نمن السلعة من أجل أن تعرف فيزداد عليها وهي بمعنى المزايدة وهي غير جائزة شرعًا.
- (۱۰) ،لحديث أحرحه البخاري في كتاب البيوع باب تحريم بيع الرجل على بيع أخيه، وأحمد في مسنده ٧/٢. ٦٣. ١٠٨، ١٥٦، ٢١٩، ٦/٥٥، ٨١. ٨١.
 - (١١) قائل ذلك أبن المديني والفلاس.

وابن سيرين، هو محمد بن سيرين الأنصارى أبو بكر بن أبى عمرة البصرى، ثقة عابد كبير القدر، كان لا يرى الرواية بالمعنى من الثالثة. توفى سنة عشر وماثة: وعبيدة هو عبيدة بن عمرو السلمانى - بسكون اللام ويقال يقتحها - المرادى أبو عمرو الكوهى، تابعى كبير مخصرم، ثقة ثبت، كان شريح إذا أشكل عليه شيء سأله، توفى قبل سنة سبعين من الهجرة الشريفة.

(١٢) قائل ذلك هو الإمام أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه.

والزهري هو أبو بكر محمد بن مسلم بن شهاب الزهري.

وسالم: هو سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب أبو عمر أو أبو عبد الله أحد الفقهاء السبعة، وكان ثبتًا عابدًا فاضلاً يشبه بأبيه في الهدي والسمت، وأبوه الصحابي الجليل عبد الله بن عمر بن الخطاب ـ رضي الله عقهما _.

(١٣) قائل ذلك هو يحيى بن معين.

والأعمش؛ هو سليمان بن مهران الأسدى الكاهلي أبو محمد الكوفي الأعمش، ثقة حافظ ورع ولكته يدلس.

وإبراهيم: هو أبن يزيد النخمي أبو عمران الكوفي ثقة إلا أنه يرسل كثيرًا من الخامسة.

وعلقمة: هو ابن قيس النخمى، ولد فى عهد النبى يَثْقِرَ، ثقة من أهل الخير، يقال قرأ القرآن فى ليلة، توفى سنة ٦٦ وقيل غير ذلك، وابن مسمود: هو عبد الله بن مسمود بن غافل الهذلى أبو عبد الرحمن، أحد السابقين الأولين، صحابى مشهور، توفى سنة ٣٢ أو ٣٣ هجرية بالمدينة المتورة يَرْتُهُنَّ.

(١٤) قاثل ذلك هو أبو بكر بن أبي شيبة وعبد الرزاق.

وعلى بن الحسين؛ هو زين العابدين على بن الحسين بن على بن أبى طالب، ثقة ثبت عابد فقيه فاصل مشهور، قال الرهرى ما رأيت قرشيا أهضا، منه.

وأبوه: الحسين بن على بن أبي طالب سبط رسول الله ع وريحانته، استشهد يوم عاشوراء سنة إحدى وستبن،

وعلى: هو ابن أبي طالب بن عبدالمطلب الهاشمي ابن عم النبي ﷺ وزوج ابنته، والراجح أنه أول من اسلم، وأحد العشوة المبشرين بالحنة، استشهد سنة أربعين من الهجرة ﷺ.

- (١٥) يحيى بن أبى كثير الطائي مولاهم أبو نصير اليمامي، ثقة ثبت لكنه يدلس ويرسل، توفي سنة ١٣٢ من الهجرة.
- (١٦) أبو سلمة س عبد الرحمن بن عوف الزهري المدني قيل اسمه عبد الله، وقيل: اسمه إسماعيل، ثقة مكثر من الثالثة، توفي سنة ٩٤ من الهجرة
- (١٧) أبو الرباد؛ هو عبد الله بن ذكوان القرشي أبو عبد الرحمن المدنى المعروف بأبي الزناد، ثقة فقيه من الخامسة، توفي سنة ١٣٠ من الهجرة وقيل؛ بعدها.
- (١٨) سعيد بن المسيب بن حزن ـ بوزن سهل وهو ضد معناه ـ ابن أبي وهب القرشي المخزومي أحد العلماء الأثبات والمقهاء الكبار من كبار الثالية مرسلاته أصح المراسيل توفي بعد التسعين.
- (١٩) حماد بن زيد بن درهم الأزدى الجهضمي أبو إسماعيل البصري ثقة ثبت فقيه فيل: إنه كان ضريرًا والأصح أبه طرأ عليه لأبه صح أنه كن يكتب من كبار الثامنة.
- (٢٠) أيوب بن أبي تميمة كيسان السختيائي ـ بفتح المملة بعدها معجمة ثم مثناة ثم تحتانية وبعد الألف نون ـ أدو كر المصرى ثقة ثبت حجة من كبار الفقهاء العباد من الخامسة.
 - (٢١) إسماعيل بن أبي حكيم القرشي مولاهم المدنى ثقة من السادسة.
 - (٢٢) عبيدة بن سفيان بن حارث الحضرمي المدنى ثقة من الثالثة.
 - (٢٣) معمر بن راشد الأزدى مولاهم أبو عروة البصرى ثقة ثبت فاضل من كبار السابعة.
 - (٢٤) همام بن الحارث بن قيس بن عمرو النخعي الكوفي نقة عابد من الثانية روى له جماعة.
- (٣٥) سفيان بن عيينة بن أبي عمران ميمون الهلالي أبو محمد الكوفي ثم المكي ثقة حافظ فقيه إمام حجة إلا أنه تغير حفظه بآخرة وربما كان يدلس لكن عن الثقات من رؤوس الطبقة الثامنة.
 - (٢٦) ثابت بن أسلم البنائي بضم الموحدة ونونين مخففتين أبو محمد البصري ثقة عابد من الرابعة.
- (٣٧) أم المؤمنين عائشة بنت أبى بكر الصديق أفقه النساء على الإطلاق وأعضل أزواج النبى ﷺ إلا خديجة غفيها خلاف مشهور توفيت سنة ٥٧ من الهجرة _ رضي الله عنها _.
 - (٢٨) هشام بن عروة بن الزبير بن العوام الأسدى ثقة فقيه ريما دلس من الخامسة.
 - (٢٩) أبوه هو عروة بن الزبير بن العوام بن خويلد الأسدى أبو عبد الله المدنى ثقة عقيه مشهور من الثانية توفى سنة ٩٤ على الصنعيح.
- (٣٠) عبد الرحمن بن القاسم بن محمد بن أبى كر الصديق التيمى أبو محمد المبنى ثقة جليل قال فيه ابن عيينة: كان افضل أهل زمانه توفى سنة ١٢٦ من الهجرة.
- (٣١) القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق ثقة أحد الفقهاء بالمدينة قال أيوب: ما رأيت أعضل منه من كبار الثالثة. توفي سبة ١٠٦ من الهجرة على الصحيح.
- (٣٣) عبيد الله لل عمر بل حفص بن عمر بن الخطاب أبو عثمان ثقة ثبت قدمه أحمد بن صالح على مالك في نافع، وقدمه الل معين في القاسم عل عائشة على الزهري عن عروة عنها من الخامسة.

- (٣٢) بعيى بن معين بن عون العطفاني مولاهم أبو زكريا البغدادي، ثقة حافظ مشهور إمام في الجرح والتعديل من العاشرة،
 - (٣٤) بدريت الراوي ١/ ٨٢.
- (٣٥) عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود الهذلي أبو عبد الله المدنى ثقة فقيه ثبت من الثالثة توفي سنة ٩٤ من الهجرة.
- (٣٦) حاير بن عبد الله بن عمرو بن حرام ـ بمهملة وراء ـ الأنصاري صحابي وابن صحابي غزا تسع عشرة عزوة ومنت بالمبينة بعد التسمين ستند
 - (٣٧) عمرو بن دينار الكي أبو محمد الأثرم الجمحي مولاهم ثقة ثبت من الرابعة توفي سنة ١٢٦ من الهجرة.
- (٣٨) عبد الله بن أبي قحافة ينتقى مع رسول الله على قل مرة. أبو بكر خليفة رسول الله على الأول اختلف في اسمه قبل الإسلام مساقبه جمة ومآثره في الإسلام لا تحصى ينك.
- (٣٩) إسماعيل بن أبى خالد الأحمسى بفتح الهمزة وسكون الحاء وفتح الميم ينسب إلى أحمس طائفة من بحيلة مولاهم البجلى ثقة ثبت من الرابعة.
- (٤٠) قيس بن أبى حازم البجلى أبو عبد الله الكوفى ثقة مخضرم من الثانية يقال: له رؤية ويقال: إنه اجتمع له أن يروى عن العشرة البشرين بالجنة توفى بعد التسعين وجاوز المائة وتغير بآخر حياته.
- (٤١) . السائب بن يزيد بن سميد بن ثمامة .. بضم ففتح مع التخفيف ـ الكندى يمرف بابن أخت النمر صحابى صغير له أحاديث قبيلة توفى سنة ١٩هـ كالكند .
- (٤٢) عامر بن أبى أمية حذيفة ويقال: سهيل بن المغيرة بن عبدالله بن مخزوم القرشي آخو أم سلمة أم المؤمنين له صحبة وروى عن أخته فقط -رضي الله عنهما -.
- (27) أبو موسى الأشعرى عبد الله بن قيس بن سليم بن حضار بفتح المهلة وتشديد الضاد المجمة صحابى مشهور وهو أحد الحكمين بصفين توفى سنة خمسين وقيل بعدها كين.
- (٤٤) عمرو بن مرة بن عبد الله بن طارق الحملي بفتح الميم والجيم المرادي أبو عبد الله الكوفي الأعمى ثقة عابد كان لا يدلس من الخامسة بنا سنة ١١٨هـ
- (٤٥) عمرو بن مرة بن شراحيل الهمداني ـ بسكون الميم ـ أبو إسماعيل الكوفي يقال له مرة الطيب ثقة عايد من الثانية ت سنة ٧٦هـ وفيل بعد دك.
- (٤٦) أبو در المصاري صحابي جليل مشهور واسمه جندب بن جنادة على الأصح واختلف في اسمه واسم أبيه تقدم إسلامه وتأحرت هجرته علم يشهد بدرًا مناقبه كثيرة ت سنة ٣٧هـ ١٤٠٠ عند المساود المساود
 - (٤٧) سعيد بن عبد العزير التتوخي ـ بفتح الناء وضم النون المخففة ـ الدمشقي ثقة إمام ساواه أحمد بالأوزاعي اختلط في آحره من السابعة
 - (٤٨) ربيعة بن يريد الدمشقى أبو شعيب الإيادي القصير ثقة عابد من الرابعة،
 - (٤٩) أبو يريد الخولائي المصرى جهله ابن حجر وهو من الرابعة.

وعلقمة هو من قيس النحمي وتقدمت ترجمتهما .

- (۵۰) إبراهيم بن يريد التخمي،
- (٥١) سعد بن أبي وقاص مالك بن وهيب الزهري أحد العشرة وأول من رمي بسهم في سبيل الله وآخر العشرة وفاة به سنة ٥٥هـ على المشهور موند.
 - (٥٢) عضة بن عامر الجهس صحابي مشهور اختلف في كنيته على سبعة أقوال أشهرها أبو حماد كان فقيهًا فاضلاً توفي قرب الستين رَهِين،
 - (٥٣) البيث بن سعد بن عبد الرحمن الفهمي أبو الحارث المصرى ثقة فقيه إمام مشهور من السابعة ت ١٧٥هـ.
 - (٤٥) يزيد بن حبيب المصرى أبو رجاء واسم أبيه سويد ثقة فقيه وكان يرسل من الخامسة ت ١٢٨هـ،
 - ر) وقد المعارى الله المورض بمتح الياء والزاي بعدها نون نسبة إلى ذي يزن بطن من حمير المعمري ثقة فقيه من الثالثة ت ٩٠هـ.
 - (٥٦) بريدة بن الحصيب _ بمهملتين مصفرًا _ أبو سهل الأسلمي صحابي أسلم قبل بدر ت ٦٢هـ كالله .
 - (٥٧) الحسين بن واقد المروزي أبو عبد الله القاضي قال ابن حجر: ثقة له أوهام من السابعة ت ١٥٧ هـ وقيل: ١٥٩هـ.
 - (٨٥) عبد الله بن بريدة بن الحصيب الأسلمي المروزي قاضيها ومفتيها نقة من الثالثة ت ١٠٥ وقيل. بن ١١٥هـ وله مائة سنة.
 - (۹۹) تدریب الراوی ۸۳/۱.

تصحيح سند الحديث ومتنه ، أو أحدهما

الحكم على الحديث قبولاً وردًا، أو صحة وضعفًا، هو ثمرة دراسة علم الحديث دراية أو هو النتيجة التي توصلنا إليها من خلال دراسة إسناد الحديث ومتنه.

ف من خلال دراسة الإسناد نقول: هذا إسناد صحيح، أو ضعيف، أو في سنده وضاع إلى غير ذلك حسب قواعد دقيقة وضوابط محددة، لا يستطيع تطبيقها على الوجه المطلوب إلا من تمرس في بحث الأسانيد مدة طويلة وعرف طرق العلماء وقواعد النقاد في ذلك.

ومن خلال دراسة المتن وهى دراسة تبدو صعبة وشاقة إذ تحتاج إلى معرفة دلالات لفظ الحديث، ومعرفة العلة والشذوذ، إلى غير ذلك من الأمور المهمة من جمع الطرق والروايات لنعرف هل روى هذا المتن بإسناد آخر أو بأسانيد أخرى يمكن أن يتغير الحكم بسببها.

ومن خلال هذه الدراسة وتلك نستطيع أن نصدر الحكم على الحديث بالصحة أو الضعف أو الوضع، ولا يخفى أن الحكم على

إسناد الحديث وحده لا ينجر إلى الحكم على متن الحديث دائمًا، فقد يصح سند معين، ولا يصح المتن المروى به إذ قد يكون شاذًا أو منكرًا، فيجب في مثل هدذه الحالة أن نقول: صحيح الإسناد، أو إسناده صحيح، أو ضعيف الإسناد، أو إسناده ضعيف، إلى غير ذلك من عبارات المحدثين.

وصحة المتن لا تستلزم صحة إسناد معين روى به؛ إذ قد يكون معنى الحديث صحيحًا لشواهده لكن إسناد بمفرده غير قوى. ومن هنا قيل: لا تلازم بين صحة المتن وبين صحة الإسناد، بل العلاقة بينهما علاقة الشرط اللازم بالمشروط، فيلزم لوجود المشروط وجود الشرط وجود الشرط، لكن لا يلزم من وجود الشرط في صحة السند شرط في صحة المتن، وصحة المتن مشروط بصحة في صحة المتن، وصحة المتن مشروط بصحة المتن المروى به، قال ابن القيم رحمه الله المتن المروى به، قال ابن القيم رحمه الله شروط صحة الحديث، وليست موجبة لصحة شروط صحة الحديث، وليست موجبة لصحة الحديث، فإن الحديث، وليست موجبة لصحة الحديث، فإن الحديث إنما يصح بمجموع أمور منها:

صحة سنده، وانتفاء علته وعدم شذوذه ونكارته»(۱).

إذن لا خلاف بين العلماء في أن الحديث إذا استوفى شروطه الموجبة لصحته – سندا أو متنًا – فإنه يحكم له بالصحة ويقال عنه: حديث صحيح، بمعنى أنه قد تحققت فيه جميع شروط القبول التي تؤهله للحكم عليه بالصحة.

وهذه الشروط التي اتفق عليها علماء الحديث لكى يكون الحديث صحيحًا، وهي ما استخلصها العلماء من تعريف الحديث الصحيح هي:

ا اتصال السند : بمعنى أن كل واحد من رجال السند أخذ الحديث من الراوى الذى وتبله وبلغه للراوى الذى بعده دون أن يكون متن الحديث قد مر على واسطة أخرى غير الرواة المذكورين فى السند؛ لأنه لو كان قد انتقل إلى أحد ألرواة بواسطة رجل آخر لم نعرفه وسقط اسمه من السند فريما كان كذابًا أو فاحش الغلط أو كثير النسيان أو يهم مختلطًا أو فاسقًا أو مبتدعًا غير مؤتمن على مختلطًا أو فاسقًا أو مبتدعًا غير مؤتمن على دين الله سبحانه وتعالى، وهكذا نرى أن الإسناد المنقطع ضعيف وما جاء عن طريقه فمردود.

٢ - ع ـ دالة الرواة : أى أن يكون رواة الحديث معروفين بالعدالة والدين الذى يتمكن من القلب في ردع صاحبه عن الكذب في دين الله عز وجل.

٣ - ضبط الرواة : أى أن يكون رواة الحديث معروفين بالحفظ المتقن المضبوط إن كانت الرواية من الحفظ، أو بالكتاب المضبوط المحافظ عليه إن كانت الرواية من كتاب خشية الخطأ والوهم وما أشبه ذلك، وإذ جمع الراوى صفة العدالة مع الضبط فهو ثقة.

عـــدم الشـــنوذ : بمعنى ألا يكون الحديث شاذًا، وهذا الشرط والذى بعده مما يشترك في الإسناد والمتن، أما الثلاثة السابقة فهي من خواص الإسناد.

فكون الإسناد ليس شاذاً: أى قد يصح الإسناد حسب الشروط السابقة ولكن روى من وجه آخر مخالف للأول وهو أصح منه لزيادة عدد الشقات المخالفين له أو لمزيد ضبطهم، فيضعف الأول عند ذلك ويكون إسنادًا شادًا ويكون المعول على الثانى ويكون إسنادًا محفوظًا،

وكون المتن ليس شاذاً: فقد يصح الإسناد حسب الشروط الواجب توافرها في السند ويكون إسنادًا صحيحًا لكن روى حديث آخر أصح وأثبت وأوثق إسنادًا من الحديث الأول وهو مخالف له بحيث لا يمكن الجمع بينهما بوجه يسوغ معه صدور الحديثين كليهما عن رسول الله على فيكون الأول إسناده صحيح ومنته شاذ فهو ضعيف رغم صحة سنده، ويكون الحديث الثانى إسناده صحيح ومنته محفوظ فهو صحيح.

وهذه مهمة ينبغى أن نفطن إليها فلا يتجاسر أحد على رد متن الحديث بدعوى الشذوذ ولا يتأهل لذلك إلا الجهابذة الذين تخصصوا في هذا الفن فجمعوا الروايات وقارنوا بينها، قال ابن دقيق العيد: «وكثيرا ما يحكمون بذلك باع تبار يرجع إلى المروى وألفاظ الحديث، وحاصله أنها حصلت لهم بكثرة محاولة ألفاظ النبي على هيئة نفسية وملكة يعرفون بها ما يجوز من ألفاظه وما لا يجوز "). وقد يسمى العلماء المتن الشاذ بالفرد المخالف.

٥ - عدم العلة القسادحة: بمعنى أن لا
 يكون الحديث معلولاً بعلة قادحة وهذه أيضا
 مما يشترك فيه الإسناد والمتن.

وفسما يختص بالإسناد؛ أن لا يكون الإسناد معللاً بعلة قادحة فقد يسلم الإسناد من الشذوذ ولا يسلم من علة أخرى قادحة، كأن يكون الإسناد ظاهره الاتصال والصحة ويتبين لأحد الجهابذة أنه منقطع، أو يكون

مرفوعًا - أي مضافًا إلى النبى عَلَيْهُ - ويتبين رُجحان أنه موقوف أي من قول الصحابي، وإذ ذاك يحكم عليه الناقد البصير أنه معل بذلك رغم أن ظاهره الصحة.

وأما ما يختص بالمتن: فمعناه ألا يكون الحديث معللاً، فقد يكون الحديث صحيح الإسناد غير شاذ ولكن اطلع أحد صيارفة الحديث على أن فيه علة قادحة كأن يكون الحديث على أن فيه علة قادحة كأن يكون أحد الرواة مع ثقته قد وَهم فيه فأدخل في كلام الرسول على منا ليس منه وهو لا يدرى وهذا ما يسمى بالمدرج، على أن مظاهر الوهم كثير منها: الإدراج والقلب والاضطراب والانقطاع والتصحيف وإسقاط كلمة أو إبدالها بأخرى إلى غير ذلك.

وكلما خفيت العلة فلم تعرف إلا بعد البحث والسبر والتفتيش لُقب الحديث بالمعلّ، وكلما كانت ظاهرة غير خفية لقب بلقب نوعها كالمنقطع والمعضل.

تتمــة:

وقد طبق العلماء هذه الشروط على كثير من الأحاديث وحكموا عليها بالصحة مثل أحاديث الصحيحين، وأحاديث الكتب التي الترم أصحابها أن لا يخرجوا فيها إلا الصحيح في نظرهم، ولم يوجد ناقض راجح بدليله، مثل صحيح ابن خزيمة، وابن حبان،

ومـــئل الأحــاديث التى وجــدت في الكتب المعتمدة مقرونة بالحكم بصـحتها من قبل مؤلفيها مثل ما وجد في الترمذي والنسائي.

هذا كله لا خلاف في الحكم بصحته وإنما الخلاف فيما لم ينص على صحته الأئمة المعتمدون، كأن نجد حديثًا مسئدًا في كتاب من كتب الحديث لم يلتزم أصحابها أن لا يخرجوا غير الصحيح فيها ولم نجده منصوصًا على صحته من أحد الحفاظ المعتمدين، فهل يجوز أن نحكم على مثل هذه الأحاديث بالصحة إذا ما ظهر لمن هو أهل توافر شروط الصحة في سند الحديث ومتنه؟ اختلف في ذلك على النحو الآتى:

الصلاح أن ما وجد من أحاديث وصح إسناده ولم يكن موجودًا في أحد الصحيحين، ولا منصوصًا على صحته في شيء من مصنفات أثمة الحديث المعتمدة والمشهورة لا يجوز أن نحكم عليه بالصحة فقال: «لا نتجاسر على جزم الحكم بصحة شيء منها – ثم علل هذا المنع بقوله: فقد تعذر في هذه الأعصار الاستقلال بإدراك الصحيح من ذلك إلا ونجد في رجاله من اعتمد في روايته على ما في كتابه عربًا عما يشترط في روايته على ما في كتابه عربًا عما يشترط في الصحيح من الحفظ والضبط والإتقان، فآل

الأمر إذن في معرفة الصحيح والحسن إلى الاعتماد على ما نص عليه أئمة الحديث في تصانيفهم المعتمدة المشهورة التي يؤمن فيها لشهرتها من التغير والتحريف، وصار معظم المقصود بما يتداول من الأسانيد خارجًا عن ذلك إبقاء لسلسلة الأسانيد التي خصت بها هذه الأمة زادها الله تعالى شرفا، آمين».

وهذا القول من ابن الصلاح دعوة إلى منع الاجتهاد في بيان درجة الحديث قياسًا على القول بمنع الاجتهاد في مسائل الفقه.

وقد رد عليه العلماء من بعده كما سيأتى، ورد عليه مؤخرًا الشيخ أحمد شاكر، فقال: «إنه قول باطل لا برهان عليه من كتاب ولا سنة»(٤).

۲ – رأى الإمام النووى وغييره: ويرى الإمام النووى أن الحكم بالصحة جائز لمن تمكن في الحديث وقويت معرفته به. وقد نقل عنه أنه قال: «والأظهر عندى جوازه لمن تمكن وقويت معرفته» (٥).

ووافق الحافظ العراقى النووى على ذلك فقال: «وما رجحه النووى هو الذى عليه عمل أهل الحديث، فقد صحح جماعة من المتأخرين أحاديث لم نجد لمن تقدمهم فيها تصحيحًا»(1).

وممن ذهب إلى الجواز أيضًا الحافظ ابن كثير فقد قال: «وكذلك يوجد في معجمي الطبراني الكبير والأوسط ومسند أبي يعلى الموصلي والبزار وغير ذلك من المسانيد والمعاجم والفوائد والأجزاء؛ ما يمكن المتبحر في هذا الشأن من الحكم بصحة كثير منه بعد النظر في حال رجاله وسلامته من التعليل المفسد، ويجوز له الإقدام على ذلك وإن لم ينص على ذلك حافظ قبله»(٧).

ويمكن أن يوجه كلام ابن المسلاح على أخذ الحيطة وعدم التسرع في تصحيح الأحاديث أو الحكم عليها في الأعصار المتأخرة لا أنه أغلق باب الاجتهاد، ويمكن أن يستدل على ذلك بأمرين:

الأول: قوله: (فإنا لا نتجاسر على جزم الحكم بصحة شيء منها إلخ).

فإن هذا التعبير يفيد عدم الجسارة لا المنع الكلِّي.

الثانى: أنه قد وجد له شخصيًا - فضلاً عن غير أنه قد وجد له شخصيًا - فضلاً عن غير ألتى قيام بتصحيحها فكيف يقول بالمنع ثم يبيح لنفسه ما منعه (^).

والحق: أنه وإن كان الحكم بالتصحيح جائزًا، بالنظر إلى الإسناد، إلا أنه يجب ان نحتاط في الحكم فلا نقول صحيحًا على الإطلاق. إذ قد يصح الإسناد ولا يصح المتن كما عرفنا سابقًا.

والله أعلم.

أ. د/ محمد محمود بكار

الهوامش :

- (١) المنار المنيف تحقيق أبو غدة ص ٢١، ٢٢، ومنهج نقد المتن عند علماء الحديث النبوى للدكتور/ صلاح الدين الإدلبي ص ٢٥٤–٣٥٦.
 - (٢) توضيح الأفكار ٢/٨٤.
 - (٢) مقدمة ابن الصلاح مع التقييد والإيضاح ص ٢٣ ٢٥.
 - (٤) الباعث الحثيث للشيخ أحمد شاكر ص ٢٩.
 - (۵) تدریب الراوی ۱۴۳/۱ ۱٤۷.
 - (٦) التقييد والإيضاح ص ٢٣.
 - (٧) اختصار علوم الحديث ص ٢٨.
- (^) راجع سبل السلام ٧/٣ في حديث (حجر على مماذ ماله وباعه على دين كان عليه) حيث حكم عليه بالصحة، ومثال ما حكم عليه بالحسن حديث (لا ضرر ولا ضرار) انظر جامع العلوم والحكم ٢٦١١٣، وحديث (العين وكاء السه ضم نام فليتوصاً) انظر التلغيص الحبير ١١٨/١، بيل الأوطار ١٩٠/١، وانظر بحث مسألة التصحيح والتحسين في الأعصار المتأخرة في مجلة الشريعة والدراسات الاسلامية، بجامعة الكويت العدد ٣٥ السنة الثالثة عشرة للدكتور/ عبد الرزاق بن خليفة الشايعي من ٢٥٤ ٢٥٤.

تصنيف الأحاديث ومناهجه

تتوع التصنيف في الحديث واختلفت مناهجه،

فرأينا الصحف والنسخ الحديثية، والجوامع، والموطآت، والمسانيد، والتصنيف على الكتب والأبواب، والأجزاء الحديثية، والتأليف على الأطراف، والزوائد، والمعاجم، والموسوعات، والمستخرجات، والمستدركات.

أولاً: الصحف والنسخ الحديثية:

والصحيفة لغة: هى التى يكتب فيها، والصحيفة لغة: هى التى يكتب فيها، والجمع: صحائف وصُحف وصُحف وصُحف وفى التنزيل: ﴿إِنَّ هَذَا لَفِي الصَّحفُ الأُولَى • صُحفِ إِبْرَاهِيمَ وَمُسوسَى ﴾ (الأعلى: ١٨، صُحفِ إِبْرَاهِيمَ وَمُسوسَى ﴾ (الأعلى: ١٨،

وقال صاحب التهذيب: النسخ: اكتتابك كتابًا عن كتاب، حرفًا بحرف، والأصل نُسُخّة، والمكتوب عنه نُسْخَة لأنه قام مقامه (٢).

وفى الاستعمال الحديثى لا يكاد يختلف معنى الصحيفة عن معنى النسخة، ويطلق أحدهما على الآخر، ومعناها : مجموعة من الأحاديث مدونة، ولها صفة خاصة تُضاف إليها؛ كما يقال: صحيفة على كَوْقَكُ، وصحيفة همام بن منبه عن أبى هريرة كَوْقَكَ،

ونسخة الأعرج عن أبى هريرة رَوَّكَ، وهكذا، وتروى بإسناد واحد غالبًا،

وإطلاق الصحف والنسخ على هذه المجموعات الحديثية المدونة إنما كان في مرحلة مبكرة جدًا، وبالتحديد أطلق على ما دُوِّن في عصر رسول الله على الله عنهم، والتابعين،

ومن هنا رأينا صحيفة على بن أبى طالب ومن هنا رأينا صحيفة على بن أبى طالب والله والله والله والله والله والله وصحيفة عبد الله عنهما - التى كتبت فى عهده والله عمرو بن حزم والله التى كتبت فى عهده والله عمده والله عمده والله التى كتبت فى عهده والله كذلك.

وصحيفة همام بن منبه عن أبى هريرة والله وصحيفة الأعرج عن أبى هريرة وعلى، وغيرها من الصحف، والتى يُطلق عليها النسخ أيضًا (0).

وغالبًا ما تروى هذه الصحف أو النسخ بإسناد عال، وإن كان ذلك لا يعنى دائمًا أن يكون إسنادهًا صحيحًا،

وكثرت هذه الصحائف في عصر رسول الله عليه وصحابته - رضى الله عنهم - وهذا

يدل على أن كثيرًا من الأحاديث كتبت في عهد رسول الله على وصحابته، على عكس ما يزعم المرجفون،

ثانيًا: الجوامع: جمع جامع، والجامع عندهم ما يوجد فيه من الحديث جميع الأنواع المحتاج إليها من العقائد والأحكام والرقاق وآداب الأكل والشرب والسفر والمقام، وما يتعلق بالتفسير والتاريخ والسير والفتن والمناقب والمثالب، وغير ذلك (1).

وهى على أبواب، ولكنها أبواب شتى على غير ترتيب،

ولدينا منها الآن مطبوعًا جامع مُعَمَر بن راشد الصنعاني الذي طبع في آخر مصنف عبد الرزاق(۷)، وجامع ابن وهب(^{۸)}.

وهما فى موضوعات شتى غير مرتبة ترتيبًا موضوعيًا كما سنشاهد فى الكتب التى أتت بعد ذلك، وإن كانت الأحاديث على أبواب، ولكنها لا تندرج تحت كتب تضمها كالصلاة والزكاة.

ومن هذا أيضًا جامع سفيان الثورى، وجامع سفيان والآثار، وجامع سفيان بن عيينة في السنن والآثار، وشيء من التفسير (٩). واستمر هذا النوع بعد ذلك.

ثالثًا: الموطات:

وهى من التصنيف المبكر أيضًا، وفيها اتخذ التصنيف في السنة نضجًا، ولهذا

سارت عليه كتب كثيرة للسنة بعد ذلك، وإن سميت بغير الموطآت.

فكما نرى فى مسوطاً مسالك قسسم الموضوعات إلى كتب وأبواب تندرج تحت هذه الكتب.

وممن صنف ما أطلق عليه اسم الموطأ ابن أبى ذئب، ومسالك بن أنس، وإبراهيم بن أبى يحيى شيخ الشافعى (١٠)، وعبد الله أبن وهب، وكلهم من أوائل المصنفين في السنة.

قال السيوطى : «وقد صنف ابن أبى ذئب بالمدينة موطأ أكبر من موطأ مالك حتى قيل لمالك: ما الفائدة فى تصنيفك؟ فقال: ما كان لله بقى»(١١).

وكما نرى فى موطأ مالك، يجمع بين الأحاديث المسندة والمرسلة والبلاغات وآثار الصحابة والتابعين، وكانت هذه ميزة التصنيف فى عصره.

وكما يقول ابن حجر: «صنف الإمام مالك الموطأ بالمدينة، وتوخى فيه القوى من حديث أهل الحجاز، ومرجه بأقوال الصحابة، وفتاوى التابعين، ومن بعدهم»(١٢).

رابعًا: المسانيد؛ جمع مسند، وهي الكتب التي جمع في الكتب على التي جمع في على حدة، صحيحًا كان أو حسنًا أو ضعيفًا.

وترتب على حروف الهجاء فى أسماء الصحابة، كما فعله غير واحد، وهو أسهل تناولاً، أو على القبائل، أو السابقة فى الإسلام، أو الشرافة النسبية، أو غير ذلك(١٢).

وقد يقتصر في بعضها على أحاديث صحابي واحد كمسند أبي بكر، أو أحاديث جماعة منهم، كمسند الأربعة أو العشرة، أو طائفة مخصوصة جمعها وصف واحد كمسند المقلين، ومسند الصحابة الذين نزلوا مصر، إلى غير ذلك، والمسانيد كثيرة جدًا.

ومنها مسند أحمد، وهو أعلاها، وهو المراد عند الإطلاق، وإذا أريد غيره قيد.

وترتيب الصحابة به تبعًا لسابقتهم فى الإسلام تارة، وتبعًا لكثرة أحاديثهم تارة أخرى. ولهذا ابتدأ بالخلفاء الراشدين الأربعة، وبقية العشرة المبشرين بالجنة.

وهو يشتمل على ثمانية عشر مسندًا، أولها العشرة المبشرون بالجنة، ثم مسانيد تجمعها صفة خاصة، كمسند البصريين أو الشاميين... وهكذا،

ومن المسانيد كذلك مسند إسحاق بن راهويه، ومسسند أبى داود الطيالسى (۱۱)، وغيرها كثير (۱۰).

وهذه المسانيد تعتبر مرحلة متطورة في التصنيف في الحديث، إذّ كانت المؤلفات قبلها

كالمجاميع والموطآت تضم الأحاديث والآثار، أما في المسانيد فاقتصر فيها على الأحاديث، ونظرة عجلي على مسند أحمد أو مسند أبي داود الطيالسي، أو غيرهما تعطيك هذا.

وهى تضم الصحيح والحسن والضعيف. وليس فيها إلا حديث رسول الله ﷺ.

خامسًا: التصنيف على الكتب والأبواب:

وهذا النوع من التصنيف يضم كتبًا، كل كتاب منها يندرج تحته أبواب عدة، وهذا أكثر أنواع التصنيف شههوعًا وكثرة على مسر العصور،

ووجدنا بدايته عند مالك فى الموطأ، ولكنه اكتمل بعده وفيما تلاه من التصنيف، وهذا النوع من التصنيف بندرج تحته:

(أ) المصنفات: فهناك كتب سمى كل منها بالمصنف، ويندرج تحت هذا النوع من التصنيف:

مصنف عبد الرزاق الصنعانی (ت۲۱۱ه)، ومصنف وکیع بن الجراح (ت۲۱۱ه)، ومصنف ومصنف حمَّاد بن سلمة (ت۲۱۱ه)، ومصنف أبی الربیع سلیمان بن داود العتکی الزهرانی البصری (ت۲۳۵ه)، ومصنف أبی بکر عبد الله بن محمد بن أبی شیبة (ت ۲۳۵هـ)، ومصنف بقی بن مخلد القرطبی (ت ۲۳۵هـ)،

وبين أيدينا ما هو مطبوع منها: مصنف عبد الرزاق، ومصنف ابن أبى شيبة، ومصنف عبد الرزاق على الكتب والأبواب، وهو مثال جيد من التصنيف في السنة، فالأبواب مرتبة فيه ترتيبًا جيدًا في كل كتاب من كتبه.

أما مصنف ابن أبى شيبة فهو كذلك مرتب على الكتب، وفى داخلها الأبواب، ولكن ترتيب الأبواب فى كل كتاب مشوش، ففى كتاب الطهارة تجد الأبواب غير مرتبة فيه (١٦).

ومهما يكن من أمر فأهم ما يميز هذه المصنفات غير الترتيب على الكتب والأبواب هو: أنها تحتوى على الأحاديث والآثار في كل باب من أبوابها.

كـمـا أنهـا تضم الصـحـيح والحـسن والضعيف.

كما تضم ما ورد في الموضوع الواحد مما يستنبط منه حكمان متقابلان، فتجد عند ابن أبي شيبة باب في القلس الوضوء، وبعده باب من كان لا يرى في القلس وضوء (١٧).

وفى الباب الواحد عند عبد الرزاق نجد مثل هذا؛ الدليل على حكم وما يقابله. كما نجد في موضوع القلس فيه (١٨).

(ب) كما أطلق بعض المستفين على هذا النوع من التصنيف عنوان «جامع» وهو يختلف عن نوع الجوامع الذي تكلمنا عنه،

والذى لم يكن فيه هذا التطور من تقسيم هذه المصنفات إلى كتب تندرج تحتها أبواب.

ومن هذه صحيح البخارى، فقد سمَّاه مؤلفه: «الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه»(١١).

وكذلك سمى كتاب الترمذى: «الجامع المختصر من السنن عن رسول الله على ومعرضة الصحيح، والمعلول، وما عليه العمل»(٢٠).

ولسنا بحاجة إلى أن نعرف بجامع البخارى وجامع الترمذى فهما أشهر من ذلك، ولكننا ننبه إلى أنهما من هذا النوع من التصنيف؛ أى التصنيف على الكتب والأبواب.

(ج) وقد يسمى هذا النوع المسند، وهكذا سمى صحيح مسلم، فاسمه «المسند المسحيح المختصر من السنن بنقل العدل عن العدل عن رسول الله ولي (٢١).

وهو كما هو معلوم على الكتب والأبواب، وإن كان لم يضع تراجم لأبوابه، وكسسنن الدارمى؛ فإنها تسمى مسند الدارمى على ما في ها من الأحاديث المرسلة والمنقطعة والمعضلة (٢٢).

وهسو على الكتب والأبواب، كسما هسو معروف.

(د) وقد يطلق على هذا النوع السنن. وذلك كسنن أبى داود، وسنن النسائى، وسنن ابن ماجه، وسنن سعيد بن منصور.

وهذه كلها تختلف فى شروطها، فمنها ما هو صحيح، كالصحيحين، وما يجمع بين الصحيح والحسن والضعيف كالسنن الأربعة: أبى داود والترمذى والنسائى وابن ماجه، وكسنن الدارمى، والمُصنَّفَيْن ،

ومنها ما هو مُجَرَّد للحديث فقط؛ كالكتب الستة، وما فيه الحديث والآثار كالمُصنَّفَيُن، وسنن سعيد بن منصور، وسنن الدارمي في بعض كتبه.

وهذا النوع والمسند قبله است مرا على جميع مراحل التصنيف في السنة.

سادساً: الأجزاء الحديثية:

والجزء عندهم تأليف الأحاديث المروية عن رجل واحد من الصحابة، أو من بعدهم، وقد يختارون من الموضوعات المذكورة في صفة الجامع – الذي سبق الكلام عنه موضوعًا جزئيًا يصنفون فيه مبسوطًا، أو في فوائد حديثية أيضًا، ووحدانيات، وثنائيات، وألى العشاريات، وأربعينيات، وثمانينيات والمائة والمائتين، وما أشبه ذلك، وهي كثيرة جدًا(٢٤). ونمثل منها ما يدل على ما سبق:

جـزء الألف دينار(٢٥)، وهو من الفـوائد المنتقاة والأفراد والغرائب الحسان، تصنيف أبى بكر أحمد بن جعفر بن حمدان القطيعى (٢٧٤–٣٦٨هـ).

وجـزء ابن عـرفـة العـبـدى^(٢٦) (١٥٠-٢٥٧هـ).

وجزء فيه ثلاثة وثلاثون حديثًا (٢٨) من حديث أبى القاسم عبد الله بن محمد البغوى (ت٣١٧هـ).

وجزء «البيتوتة» (۲۹) لأبى العباس الثقفى محمد بن إسحاق بن إبراهيم بن مهران الخراساني النيسابوري (ت٣١٣هـ).

وجزء ثواب قضاء حوائج الإخوان (۲۰)، وما جاء في إغاثة اللهفان، للحافظ أبى الفنائم محمد بن على بن ميمون النرسى (۲۲۵-۵۱۰هـ).

وجرء الفتن للإمام الحافظ حنبل بن إسحاق (ت٢٧٣هـ)، ومعه جرء حنبل بن إسحاق (٢٧٣هـ).

وهذه الأجزاء كثيرة وخاصة الأربعينات منها، فهي كثيرة ومشهورة ومتنوعة، ومنها:

الأربعين لعبد الله بن المبارك الحنظ المراث وهو أول من صنف في الأربعينات.

والأربعين (۱۳ (الأربعين من أربعين عن أربعين عن أربعين عن أربعين) لصدر الدين الحسن بن محمد البكرى (ت٢٥٦هـ / ١٢٥٨م).

والأربعين عن المسايخ الأربعين، والأربعين صحابياً وصحابية؛ لأبي الحسن المؤيد بن محمد الطوسي، ثم النيسابوري.

الأربعين: في الجهاد والمجاهدين: لعفيف الدين أبي الفرج محمد بن عبد الرحمن المقرئ (٥١٧-١١٨هـ) ومعه.

الأربعين العشارية (٢٥): للحافظ أبى الفضل عبد الرحيم بن الحسين العراقى (٧٢٥–٨٠٦).

الأربعين في صفات رب العالمين (٢٦): للحافظ الذهبي (٧٤٨هـ).

أربعون حديثًا شيخًا من أربعين بلدة (٣٧): لابن عساكر (ت ١٧٥هـ).

وهذه الأنواع السابقة نشأت في مسرحلة مبكرة من التصنيف في السنة، واستمرت.

وهناك أنواع أخرى نشات في مرحلة متأخرة، وبعد أن الفت الأصول في السنة، وكان الغرض منها تقريب هذه الأصول.

سابعًا: التأليف على الأطراف:

وذلك بأن يذكر طرف انحديث الدال على بقيته، وتتفاوت هذه الكتب في سعتها كما سيأتي، ومنها:

۱ أطراف المسند المعتلى (۲۸) بأطراف المستد المعنيلي: لابن حجر العسقلاني (۷۷۳–۸۵۲).

٢ - تحفة الأشراف، بمعرفة الأطراف؛
 للحافظ يوسف بن عبد الرحمن المزى (٧٤٢هـ).

وهو فى أطراف الكتب الستة: الصحيحين والسنن الأربع (٢٩).

٣ – إتحاف المهرة بالضوائد المبتكرة من أطراف العسشرة : للعافظ ابن حجر (ت٢٥٨هـ)، والكتب العششرة هي: سنن الدارمي، وصحيح ابن خزيمة، والمنتقى لابن الجارود، ومستخرج أبي عوانة، وصحيح ابن حبان، والمستدرك للحاكم، وموطأ مالك، ومسند الشافعي، ومسند أحمد، وشرح معاني الآثار للطحاوي.

والحقيقة أن التحديد بالعشرة إنما هو بالنظر إلى الكتب الأساسية، ولكن ابن حجر زاد عليها، ومن ذلك سنن الدارقطني (٤٠).

ثامنًا : التأليف على الزوائد :

وهذا النوع من التأليف يهدف إلى تيسير الاستفادة من كتب السنة المتقدمة، ومن هذه الكتب:

۱ - مجمع الزوائد : للحافظ نور الدين
 على بن أبى بكر الهيثمى (٧٣٥-٧٠٨هـ).

وهو فى زوائد أحمد، وأبى يعلى، والبزار، والطبرانى فى معاجمه الشلائة على الكتب الستة(٤١).

٢ - المطالب العسالية : لابن حسجر العسقلاني في زوائد العشرة.

وهو زوائد على الكتب السنة أيضيًا (٢٤).

٣ - إتحاف السادة الخيرة : للبوصيرى.
 وهو مثل المطالب العالية تقريبًا (٢٤٠).

تاسعاً: التأليف على طريقة المعاجم والموسوعات:

وهذا النوع من التأليف إنما هو تجميع لكثرة من الحديث أو لكتب الأصول، ومن هذه الكتب - وهي كثيرة:

١ - معجما الطبرانى؛ الأوسط والصغير، والأحاديث فيهما : مرتبة على حروف المعجم لشيوخ الطبرانى (٤٤).

٢ - جامع الأصبول: لابن الأثيب (ت٢٠٦هـ).

وهو يجمع بين أحماديث الكتب السسة: الصحيحين، وأبى داود، والنسائى، والترمذى، والموطأ (°°).

٣ - جمع الجوامع: للسيوطى:

وهو جمع كتبًا كثيرة، ورتب أحاديثها على حروف المعجم (٤٦).

عاشراً ؛ التاليف على طريقة المستخرجات ؛

والمستخرج عندهم أن يأتى المصنف إلى الكتاب فيخرج أحاديثه بأسانيد لنفسه من غير طريق صاحب الكتاب، فيجتمع معه في شيخه، أو من فوقه، مع رعاية ترتيبه ومتونه وطرق أسانيده (١٤٠).

ومن هذه الكتب المستخرج على صحيح مسلم: للحافظ أبى عوانة؛ يعقوب بن إسحاق(٤٨) (ت٢١٦هـ).

والمستخرج على صحيح البخارى: لأبى بكر أحمد بن إبراهيم الإسماعيلى (ت٢٧٢هـ)(٤٩).

حادى عشر: التأليف على طريقة المستدركات:

لم يستوعب الصحيحان كل الأحاديث الصحيحة، ولهذا ألفت كتب تضم أحاديث مستدركة عليهما، ومن هذه ألكتب:

المستدرك: للحاكم:

وهو يضم أحاديث صحيحة مما لم يذكرها الصحيحان أو أحدهما وهو على

شرطهما أو شرط أحدهما، وقليل من أحاديث الكتاب مما صححه الحاكم. وهو مرتب على الكتب الموضوعية.

ويقول النقاد: إنه مستسساهل في التصحيح^(٥٠).

۲ - الإلزامــات : للدارقطنى (٣٠٦-٢٨٥هـ).

وهو كالمستدرك على الصحيحين (٥١).

۳ - كتاب المستدرك على الصحيحين:
 لأبى ذر الهروى (۵۲) (ت٤٣٤هـ).

٤ - كتاب الأحاديث الجياد المختارة مما
 ليس في الصحيحين أو أحدهما لضياء الدين
 محمد بن عبد الواحد المقدسي (٥٣) (ت٦٤٣هـ).

وهذه الكتب يمكن أن تندرج تحت الأنواع السابقة، وإنما أحببنا أن ننوه بطريقتها.

هذه غالبًا هى طرق التأليف ومناهجه فى الحديث، وتنوعها الكثير يدل على مدى العناية الفائقة والجهود الدائبة فى خدمة سنة رسول الله وَ وحفظها، تحقيقًا لوعد الله عز وجل بحفظ الكتاب والسنة : ﴿إِنّا لَهُ نَحْنُ نَزَّلْنَا الذّكُ رَوَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ لنحبر: ٩).

وفى مناهج الحدثين تفصيل لما أجمل هنا، فيرجع إليها في مواضعها من الموسوعة.

أ. د. رفعت فوزى عبد المطلب

الهوامش .

- (١) لسان العرب، مادة (ص، ح، ف).
- (٢) المصدر السابق، مادة (ن، س، خ).
- (٣) انظر: صعيفة على بن أبي طالب. د/ رفعت فوزي مكتبة دار السلام بالقاهرة، وهي مثال على النسح التي كتبت في عهد رسول الله ﷺ.
 - (١) طبعت بتحقيق د/ رفعت فوزى مكتبة الخانجي بالقاهرة.
 - (٥) انظر الكلام على هذه الصحف وغيرها في كتابي: صحائف الصحابة، لأحمد عبد الرحمن الصويان (١٤١٠هـ/١٩٩٠م). ومعرفة النسخ والصحف الحديثية، لبكر عبد الله أبو زيد - دار الراية (١٤١٢هـ/١٩٩٢م).
 - (٦) الرسالة المستطرفة، لمحمد المنتصر الكتاني (ص٤٦)، دار البشائر، بيروت، الطبعة الرابعة، (٣-١٩٨٦م).
 - (٧) في الجزء العاشر، والحادي عشر من مصنف عبد الرزاق المكتب الإسلامي، بيروت، (١٣٩٠هـ/١٩٧٠م).
 - (٨) نشره المعهد الفرنسي بالقاهرة.
 - (٩) الرسالة المنتظرفة: (ص٨).
 - (۱۰) سیر آعلام النبلاء (۸/۲۹۷).
 - (۱۱) تدريب الراوي (۹۳/۱) تحقيق ابي فتيبة نظر محمد الفاريابي دار طيبة (١٤٢٢هـ).
 - (۱۲) الرسالة المستطرفة : (ص ٧).
 - (۱۳) المندر السابق: (ص۲۰).
 - (١٤) طبع مسند أبي داود أكثر من طبعة، وطبعت أجزاء من مسند إسحاق،
 - (١٥) المصدر السابق : (ص٦١-٧٤) وقد عد منها الكتاني (٨٢) مسندًا.
 - (١٦) مصنف ابن أبي شيبة : (٤٩/١-٥٢) طبعة دار الفكر بيروت، (٤٠٩ هـ/١٩٨٩م).
 - (۱۷) المستر السابق (۱/۱۵–۵۷).
 - (۱۸) مصنف عبد الرزاق: (۱/۱۲۲–۱۲۸)،
 - (١٩) تحقيق اسمى الصحيحين : (ص١٠١٠) لعبد الفتاح أبي غدة مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب (١٤١٤هـ/١٩٩٢م).

```
( ٢) المصدر انسانق (ص٥٥)
```

(۲۱) تحقیق اسمی الصحیحین : (ص۲۲).

(٢٢) الرسابة المستطرفة (ص٧٤).

(۲۳) المعدر السابق: (ص۱۳)،

(۲٤) الرسالة المستطرفة: (ص٨٦)،

(٢٥) حققه بدر بن عبد الله البدر – طبع في دار النفائس بالكويت (١٤١٤هـ/١٩٩٢م)٠

(٢٦) حققه عبد الرحمن الفريوائي - مكتبة دار الأقصى - الكويت (١٤٠٦هـ/١٩٨٥م).

(٢٧) حققه عبد الله بن يوسف الجديع - مكتبة دار الأقمس (١٤٠٥هـ/١٨٥م)،

(٢٨) حققه محمد ياسين محمد إدريس - مكتبة ابن الجوزي (١٤٠٧هـ/١٩٨٧م)-

(٢٩) تحقيق حسن بن أمين بن المندوه - دار الريان - القاهرة (٨٠٤ هـ/١٩٨٧م).

(۲۰) تحقیق د/ عامر حسن صبری – دار البشائر الإسلامیة (۱۶۱۶هـ/۱۹۹۳م).

(٣١) حققهما: د/ عامر حسن صبرى - دار البشائر الإسلامية (٤١٩ هـ/١٩٩٨م).

(٣٢) الرسالة المستطرفة : (ص١٠٢)،

(٣٣) حققه: معمد معفوظ – دار الغرب الإسلامي (١٤٥٠هـ/١٨٠م)٠

(٣٤) تحقيق د/ عامر حسن صبري - دار البشائر الإسلامية (١٤١٨هـ/١٩٩٨م)،

(٣٥) حققهما؛ بدر بن عبد الله البدر – دار ابن حرّم (١٤١٣هـ/١٩٩٢م).

(٣٦) تحقيق: عبد القادر بن محمد عطا – مكتبة العلوم والحكم (٣١٤ هـ)،

(۲۷) تحقیق: مصطفی عاشور – مکتبة القرآن بالقاهرة، (۳۷) تحقیق: مصطفی عاشور – مکتبة القرآن بالقاهرة،

(٣٨) حققه: د/ زهير بن ناصر الناصر - دار ابن كثير (١٤١٤هـ/١٩٩٣م)،

(٣٩) حققه: د/ بشار مواد - دار الغرب الإسلامي،

(٤٠) حقق في مركز السنة بالمدينة المنورة، ونشر منه حتى الآن ثمانية عشر مجلداً.

(٤١) طبع أكثر من طبعة، ومنها طبعة دار الفكر (١٤١٢هـ/١٩٩٢م).

(٤٣) طبع مسيدًا أكثر من طبعة، ومنها طبعة مؤسسة قرطبة بالقاهرة (١٤١٨هـ/١٩٩٧م).

(٤٣) طبع بمكتبة الرشد بالرياض (١٤١٩هـ/١٩٩٨م).

(٤٤) طبع لمعجم لأوسط كثر من مرة، ومنها طبعة دار الحرمين بالقاهرة (١٤١٥هـ/١٩٩٥م)، وكذلك المعتجم الصقير، ومنها طبعة المكتب الإسلامي (١٤٠٥هـ/١٩٨٥م).

(٤٥) طبع أكثر من طبعة، ومنها طبعة دار الفكر (١٤١٧هـ/١٩٩٧م). وفي (١٤٠٣هـ/١٩٨٢م).

رُ ٤٦) طبع في صورة حامع الأحاديث بتناية عباس أحمد صفر، وأحمد عُيد الجواد كما طبعت مصورة مخطوطة له في معلدين بالهيئة العامة للكتاب بمصر،

(٤٧) الرسانة المنظرفة (ص٢١).

(٤٨) طبع بتعقيق أيمن بن عارف الدمشقي - دار المعرفة - بهروت (٤١٩هـ/١٩٩٨م) .

(٤٩) لازال مخطوطًا ولم يطبع بعد،

(٥٠) طبع بالهند، وصنورته دار الفكر ببيروت، وطبعته دار الكتب العلمية ببيروت (١٤١١هـ/١٩٩٠م) -

(٥١) طبع بتحقيق مقبل بن هادى الوادعى - المكتبة السلفية بالمدينة المنورة،

(٥٢) الرسالة المستطرفة: (ص٢٢)-

(٥٣) طبعت منه مجلدات بتحقيق د/ عبد الملك بن عبد الله بن دهيش (١٤١٠هـ/١٩٩٠م)-

تعارض الوصل والإرسال أو الرفع والوقف

- قال الإمام النووى: (إذا روى بعض الرواة الشقات الضابطين حديثًا متصلاً ورواه بعضهم موقوقًا بعضهم مرسلاً، أو رواه بعضهم موقوقًا وبعضهم مرفوعًا، أو وصله هو أو رفعه فى وقت وأرسله أو وقفه فى وقت. فالصحيح الذى قاله المحققون من المحدثين وقاله الفقهاء وأصحاب الأصول وصححه الفقهاء وأصحاب الأصول وصححه الخطيب البغدادى: أن الحكم لمن وصله أو رفعه، سواء كان المخالف له مثله أو أكثر أو أحفظ، لأنه زيادة ثقة وهى مقبولة.

- وقيل: الحكم لمن أرسله أو وقفه. قال الخطيب: (وهو قول أكثر المحدثين).

- وقيل: الحكم للأكثر، وقيل: للأحفظ^(١).

قلت : الذي عليه العمل أنه عند تعارض

الوصل والإرسال أو الرفع والوقف فإنه لابد من تخريج الحديث وجمع طرقه لمعرفة أين وقع الاختلاف وممن وقع، لنعرف هل يمكن الجمع بكون الحديث ثبت بالوجهين وصلاً مرة وإرسالاً مرة، أو رفعًا مرة ووقفًا مرة، فإن ثبت ذلك فالجمع أولى، وإلا فينظر هل الوقف يعل به الرفع أم لا؟ وهل المرسل يعل به المتصل أم لا؟ وعند ذلك لابد من أخذ به المتصل أم لا؟ وعند ذلك لابد من أخذ الرواية المعلة. فالترجيح للوصل أو الإرسال أو الرفع أو الوقف في هذه الحالات إنما يكون للأحفظ والأضبط، سواء كان هذا من جهة الحفظ أو العدد، والله أعلم. (٢)

أ.د/ الخشوعي الخشوعي محمد

الهوامش:

⁽١) صحيح مسلم بشرح النووى ٢٢/١ - ٢٣.

⁽٢) النكت للحافظ أبن حجر ٢/١٠٣ – ٢٠٤.

التعديل للرواة وألفاظه ومراتبها

تعريف التعديل لغة: التزكية يقال: عدل الحكم أقامه، وعدل الميزان سواه، وعدل الرجل زكاه،

تعريف التعديل اصطلاحاً: وصف الراوى بما يقتضى قبول روايته.

مراتب التعديل وبعض ألضاظها:

جعل ابن أبى حاتم مراتب التعديل أربع مراتب وتبعه على ذلك ابن الصلاح والنووى.

غير أن ابن الصلاح زاد في ألفاظ المرتبة الأولى:

«ثبت حـجــة - عـدل حـافظ - عـدل ضابط»،

قال ابن الصلاح: أما ألفاظ التعديل فعلى مراتب، الأولى: قال ابن أبى حاتم: إذا قيل للواحد: إنه ثقة أو متقن فهو ممن يحتج بحديثه.

قلت: وكذا إذا قيل ثبت أو حجة، وكذا إذا قيل في العدل: إنه حافظ أو ضابط، والله أعلم(١).

- نبه الحافظ الذهبي في كتابه «ميزان الاعتدال في نقد الرجال» على مرتبة لم

يذكرها ابن أبى حاتم وجعلها أولى المراتب وهى: ما كرر بلفظه أو بمرادفه، أو ما أفاد تأكيدًا في الجملة.

- قال الحافظ الذهبى: فأعلى العبارات فى الرواة المقبولين: (ثبت حجة - ثبت حافظ - ثقة متقن - ثقة ثقة - ثم ثقة صدوق)(٢).

وتبعه على ذلك التقسيم الحافظ العراقى، قال الحافظ العراقى، (وقد زاد الحافظ أبو عبد الله الذهبى فى مقدمة كتابه «ميزان الاعتدال» درجة قبل هذه (أى الأولى عند ابن أبى حاتم) هى أرفع منها وهى؛ أن يكون لفظ التوثيق المذكور فى الدرجة الأولى إما باللفظ بعينه كقولهم؛ (ثقة ثقة) أو مع مخالفة اللفظ الأولى كقولهم (ثقة ثبت) أو (ثبت حجة) أو نحو ذلك، وهو كلام صحيح؛ لأن التأكيد الحاصل بالتكرار لابد أن يكون له مزية على الكلام الخالى عن التأكيد، والله أعلم)(").

وعلى ذلك تصبح المراتب خمسًا فتصير المرتبة الأولى عند ابن أبى حاتم هى المرتبة الثانية عند الذهبي والمراقى.

- جاء الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله تعالى ـ فزاد إلى مراتب التعديل مرتبة وجعلها أرفع المراتب وهي: الوصف بما دل على المبالغة في التعديل، وأصرح ذلك التعبير بأفعل التفضيل (كأوثق الناس) أو (أثبت الناس) أو (إليه المنتهى في التثبيت)(1).

وبذلك تصير المراتب (ستاً) وتصير المرتبة الأولى) عند الذهبى والعراقى هى (المرتبة الثانية) عند ابن حجر، وتصير (المرتبة الأولى) عند ابن أبى حاتم هى (المرتبة الثالثة) عند ابن حجر.

- جاء الحافظ السيوطى فأقر شيخ الإسلام ابن حجر على هذه (المراتب الست) غير أنه زاد على ألفاظ المرتبة الأولى (لا أحد أثبت منه) (مَنْ مـثل فـلان) و (فـلان لا يُسأل عنه).

قال السيوطى: ولم أر من ذكر هذه الثلاثة وهى من ألفاظهم^(٥).

ولكن الحافظ ابن حجر ما أراد استقصاء الفاظ المرتبة الأولى ولكنه ضرب أمثلة فقط لذلك. قال الحافظ ابن حجر: مراتب التعديل أرفعها الوصف أيضا بما دل على المبالفة فيه وأصرح ذلك التعبير بأفعل (كأوثق الناس) أو (أثبت الناس) أو (إليه المنتهى في التثبيت)⁽¹⁾.

ويدخل فى هذه المرتبية التى زادها الحافظ ابن حجر غير هذه الألفاظ فمن ذلك قول الإمام الشافعى فى عبد الرحمن بن مهدى: لا أعرف له نظيراً فى هذا الشأن (٧).، وقول الحافظ ابن حجر فى الإمام البخارى: جبل الحفظ، وإمام الدنيا فى فقه الحديث (٨).

- وبذلك تصير المرتبة الأولى عند ابن أبى حاتم هى المرتبة الثالثة عند الحافظ ابن حجر، والمرتبة الأولى عند الذهبى هى المرتبة الثانية عند الحافظ ابن حجر،
- بعد هذا العرض لمراتب التعديل نذكر مراتب التعديل مرتبة ترتيباً تنازلياً مع ذكر بعض ألفاظ كل مرتبة:
- 1 المرتبة الأولى: وهى ما تدل ألفاظها على الوصف بما يدل على المبالغة فى التعديل وأصرح ذلك التعبير بأفعل التفضيل (كأوثق الناس) أو (إليه المنتهى فى التثبيت)... إلخ.
- قال السيوطى: ومن هذه المرتبة (لا أحد أثبت منه) و (مَنْ مثل فلان) و (فلان لا يُسأل عنه) (١).
- وهذه المرتبة هي التي زادها الحافظ ابن حجر على من سبقه من العلماء.

٢ - المرتبعة الشانيعة : وهي منا أكندت

ألفاظها بصيغة من الصيغ الدالة على العدالة وتمام الضبط، إما بلفظه (كثقة ثقة) أو (ثبت ثبت)، أو بمرادفه (كثقة ثبت) أو (ثقة حافظ) أو ما أفاد تأكيداً في الجملة.

- قال الحافظ السخاوى: لأن التأكيد الحاصل بالتكرار فيه زيادة على الكلام الخالى منه، وعلى هذا فما زاد على مرتين مثلاً يكون أعلى منها، وأكثر ما وقفنا عليه من ذلك قول ابن عيينة: حدثنا عمرو بن دينار وكان ثقة ثقة تسع مرات، وكأنه سكت لانقطاع نفسه (١٠).

- وهذه المرتبة هي التي زادها الذهبي على ابن أبي حاتم، وهي المرتبة الأولى عند الذهبي، والثانية عند ابن حجر.

٣ - المرتبة الثالثة : وهي ما تدل ألفاظها
 على العدالة وتمام الضبط ولم تؤكد.

- بعض الضاط هذه المرتبة : (حجة) أو (ثقة) أو (ثبت) أو (عدل حافظ) أو (عدل ضابط) أو (كأنه مصحف).
- قال الخطيب: فأما أقسام العبارات بالإخبار عن أحوال الرواة فأرفعها أن يقال: (حجة) أو (ثقة)(١١).
- قال ابن أبى حاتم: وجدت الألفاظ فى الجرح والتعديل على مراتب شتى، وإذا قيل

للواحد إنه (ثقة) أو (متقن ثبت) فهو ممن يحتج بحديثه(١٢).

- قال ابن الصلاح: أما ألفاظ التعديل في مراتب، الأولى: قال ابن أبى حاتم: إذا قيل للواحد إنه (ثقة) أو (متقن) فهو ممن يحتج بعديثه.
- قال ابن الصلاح: وكذا إذا قيل (ثبت) أو (حجة) وكذا إذا قيل في (العدل) إنه (حافظ) أو (ضابط)، والله أعلم(١٣)،

ملحوظة: يلاحظ أن ابن أبى حاتم قال: إذا قيل للواحد إنه (ثقة) أو (متقن ثبت) ولم يقتصر على (متقن) فقط كما نقل عنه ابن الصلاح وغيره للمعنى الذى سيذكره السخاوى قريبًا _ إن شاء الله تعالى.

- قال السخاوى: ومن صيغ هذه المرتبة (كأنه مُصنَحَف).
- أما (فلان حافظ) أو (فلان ضابط) فقط فليس هذا من ألفاظ هذه المرتبة لأن مجرد الوصف بكل منهما غير كاف في التوثيق، بل بين العدل وبينهما عموم وخصوص من وجه، لأنه يوجد بدونهما، ويوجدان بدونه وتوجد الثلاثة(١٤).
- والظاهر أن مجرد الوصف بالإتقان كذلك قياسًا على الضبط، إذ هما متقاربان

لا يزيد الإتقان على الضبط سوى إشعاره بمزيد الضبط، وصنيع ابن أبى حاتم يشعر به فإنه قال: إذا قيل للواحد إنه (ثقة) أو (متقن ثبت) فهو ممن يحتج بحديثه حيث أردف المتقن بالثبت المقتضى للعدالة بدون «أو» التي عبر بها في غيرها.

وحینئذ فلا یعترض علی ابن الصلاح فی جعله لفظ (ثبت) من زیاداته علی ابن أبی حاتم لأنها فیما یظهر كما قررناه لیست مستقلة (۱۵).

- وهذه هى المرتبة الأولى عند ابن أبى حاتم وهى الثانية عند الذهبى، وهى الثالثة عند ابن حجر.

ملحوظة: يلاحظ أن الخطيب قدم لفظ (حجة) على لفظ (ثقة).

- قال السخاوى: إن كلام أبى داود يقتضى أن الحجة أقوى من الثقة، وكذلك كلام عثمان ابن أبى شيبة وابن معين.
- قال السخاوى: سأل الآجرى أبا دواد عن سليمان بن بنت شرحبيل فقال: ثقة يخطئ كما يخطئ الناس، قال الآجرى: فقلت: هو حجة؟ قال: الحجة أحمد بن حنبل.
- قال عثمان بن أبى شيبة فى أحمد بن عبد الله ابن يونس: (ثقة، وليس بحجة).

- قال ابن معين في محمد بن إسحاق: ثقة وليس بحجة (١٦).
- المرتبة الرابعة: وهي ما تدل ألفاظها على الصدق المؤكد، ولا تشعر بشريطة تمام الضبط مثل: (صدوق) أو (لا بأس به) أو (ليس به بأس).
- وأدخل العراقى فى هذه المرتبة (فللن مأمون) و(فلان خيار)(١٢).
- وأدخل ابن أبى حاتم (محله الصدق) فى هذه المرتبة، وتبعه على ذلك ابن الصلاح والنووى فسووا بين من يقال فيه: (صدوق) ومن يقال فيه: (محله الصدق).
- قال ابن أبى حاتم: إذا قيل له (صدوق) أو (محله الصدق) أو (لا بأس به) فهو ممن يكتب حديثه وينظر فيه، وهي المنزلة الثانية(١٨).
- قال ابن الصلاح: هذا كما قال (أى ابن أبى حاتم) لأن هذه العبارات لا تشعر بشريطة الضبط فينظر فى حديثه ويختبر حتى يعرف ضبطه (١٩).
- وجعل الذهبى (معله الصدق) مؤخرة عن قبولهم (صدوق) إلى المرتبة التى تليها، وذلك لأن (صدوقاً) دال على المبالغة في الصدق، بخلاف (محله الصدق) فإنه دال

على أن صاحبها محله ومرتبته مطلق الصدق، وتبعه على ذلك العراقي (٢٠).

- قلت: يدخل فى هذه المرتبة من يقال فيه (حسن الحديث) أو (جيد الحديث) حيث إن راوى الحديث (الحسن) موصوف بخفة الضبط وهو الذى يقال فيه (صدوق) أو (لا بأس به)، وكذلك راوى الحديث (الجيد).

ملحوظة: يلاحظ أن قوله: (لا بأس به) من ألفاظ المرتبة الرابعة في غير كلام ابن معين، لأن ابن معين يريد بقوله (لا بأس به) أنه (ثقة).

- قال الشيخ ابن الصلاح: قال ابن أبى خيثمة: قات ليحيى بن معين: إنك تقول (فلان ليس به بأس) (فلان ضعيف) قال: إذا قلت لك (ليس به بأس) فهو (ثقة) وإذا قلت هو (ضعيف) فليس هو بثقة لا تكتب حديثه.

- قال الشيخ ابن الصلاح: ليس في هذا حكاية ذلك عن غيره من أهل الحديث فإنه نسبه إلى نفسه خاصة، بخلاف ما ذكره ابن أبي حاتم، والله أعلم(٢١).

- وما ذكره ابن أبى حاتم عن عبد الرحمن بن مهدى وقيل له: أبو خلدة (^{٢٢)} ثقة؟ فقال: كان صدوقًا وكان مأمونًا، الثقة سفيان وشعبة (^{٢٢)}.

- وظاهر كلام ابن مهدى ـ رحمه الله تعالى: أنه يقصد بقوله (الثقة سفيان وشعبة) أي المتمكن من تمام الضبط والإتقان من الأئمة الكبار الثقات الذين يرجع إلى قولهم عند الاختلاف، وهو ما كان من أصحاب المرتبة الأولى من مراتب التعديل التي ذكرها الحافظ ابن حجر، بدليل أنه قال (الثقة) معرفة بالألف واللام - أي الثقة المهود المتمكن الذي يرجع إليه عند الاختلاف، ويرجح حديثه، ويقدم على حديث غيره عند التمارض، وبدليل أنه ذكر إمامين جليلين كبيرين من أئمة الحديث لأ يتقدمهم أحد من أئمة الحديث، وليس المراد (بالثقة) هنا أنه العدل في دينه التام الضبط لحفظه فقط - وإن كان هذا حديثه صحيحًا إلا أنه ليس كأصحاب المرتبة الأولى،

- ويشهد لهذا التفسير قول الخطيب البغدادى: فأما أقسام العبارات بالإخبار عن أحوال الرواة فأرفعها أن يقال: (حجة) أو (ثقة) فنكر الخطيب أن من يقال فيه (حجة) أو (ثقة) فهو في أعلى المراتب وأرفع الدرجات.
- قال الحافظ العراقى: لم يقل ابن معين إن قولى (نقة) حتى قولى (نقة) حتى

يلزم التسوية إنما قال: إن من قال فيه (لا بأس به) فهو (ثقة) وللثقة مراتب فالتعبير بشقة أرفع من التعبير (بلا بأس به) وإن اشتركا في مطلق الثقة(٢٠٠).

ومما يدل على أن الثقات ليسوا فى مرتبة واحدة ما أضرجه ابن أبى حاتم بإسناده عن عبد الرحمن بن مهدى وقيل له: أبو خلدة ثقة؟ فقال: كان صدوقًا وكان مأمونًا، الثقة سفيان وشعبة (٢٦).

- ويترتب على الخلاف الواقع بين ابن معين وغيره من العلماء في المراد بمن يقال فيه (ليس به بأس) أن من يقول فيه ابن معين (ليس به بأس) أن حديثه يكون صحيحًا.
- وهذه هى المرتبة الثانية عند ابن أبى حاتم ومن تبعه، وهى المرتبة الثالثة عند الذهبى والعراقى وهى المرتبة الرابعة عند ابن حجر.
- المرتبة الخامسة: وهي ما تدل الفاظها على مطلق الصدق من غير تأكيد أو مبالغة.
- بعض الفاظها: (شيخ) (محله الصدق) خلافًا لابن أبى حاتم.
- أدخل الذهبى فى ألفاظ هذه المرتبة (معله الصدق) (جيد الحديث) و(صالح الحديث) و (شيخ وسط) و (حسن الحديث)(۲۷).

- وأدخل العراقى فى ألفاظ هذه المرتبة (فلان إلى الصدق ما هو) و(شيخ وسط)، وأقره الذهبي على الألفاظ التي أدخلها في هذه المرتبة(۲۸).
- وأدخل الحافظ ابن حجر في ألفاظ هذه المرتبة (صدوق سيئ الحفظ)، (صدوق يخطئ)، يهم)، (صدوق يخطئ)، (صدوق تغير بآخره) قال: ويلحق بذلك من رمى بنوع من البدعة كالتشيع والقدر والنصب والإرجاء والتجهم مع بيان الداعية من غيره (٢٩).
- قبال ابن أبى حاتم: إذا قيل (شيخ) فهو بالمنزلة الثالثة يكتب حديثه وينظر فيه إلا أنه دون الثانية (٢٠٠).
- وهذه هى المرتبة الثالثة عند ابن أبى حاتم ومن تبعه، وهى الرابعة عند الذهبى والعراقى، وهى المرتبة الخامسة عند ابن حجر.

ملحوظة: يلاحظ أن الحافظ الذهبى جعل من يقال فيه (حسن الحديث) أو (جيد الحديث) من مرتبة من يقال فيه (محله الصدق) وتبعه على ذلك العراقي (٢١).

 ومع أن الذهبى والعراقى جعلا من يقال فيه (محله الصدق) مؤخراً عمن يقال فيه (صدوق) إلى المرتبة التي تليها(٢٢).

- وهذا يعنى أنهما لا يسويان بين من يقال فيه (صدوق) وبين من يقال فيه (محله الصدق)، ومعلوم أن الحديث الحسن راويه موصوف (بخضة الضبط) وهو الذي يقال في راويه (مسدوق) أو (ليس به بأس) وكذلك الحديث (الجيد)، أما من يقال فيه (محله الصدق) فحديثه ضميف ما لم يتابع، فإن توبع ارتقى من الحديث (الضعيف) إلى الحديث (الحسن لغيره) فكيف سويا بين من يقال فيه (حسن الحديث) أو (جيد الحديث) وبين من يقال فيه (محله الصدق) مع أنهما يفرقان بين من يقال فيه (صدوق) وهي درجة الحديث الحسن، وبين من يقال فيه (محله الصدق) فهل بقى لهذه التفرقة معنى؟

- وحتى يبقى لهذه التفرقة معنى يجعل من يقال فيه (حسن الحديث) أو «جيد الحديث» من مرتبة من يقال فيه (صدوق) والله أعلم.

- والمرتبة السادسة: وهى ما تدل ألفاظها على الصدق في الجملة.

- بعض الفاظها: (صالح الحديث) و (صدوق إن شاء الله) و (ما أعلم به بأساً) و (أرجو أن لا بأس به) و (صويلح) و (فللان روى

عنه الناس) و (فـــلان وسط) و (فــلان مـقـارب الحــديث) وزاد ابن حــجـر (مقبول)(۲۲).

- قيال ابن أبى حياتم: إذا قييل: (صيالح الحديث) فإنه يكتب حديثه للاعتبار (٣٤).
- قال ابن الصلاح: وقد جاء عن أبى جعفر أحمد بن سنان قال: كان عبد الرحمن بن مهدى ربما جرى ذكر حديث الرجل فيه ضعف وهو رجل صدوق في قول: رجل صالح الحديث (٢٥).
- قال السخاوى: وهذا يقتضى أنها هى والوصف بصدوق عند ابن مهدى سواء (٢٦).

درجة أحاديث أصحاب المراتب الستة:

بعد أن ذكرنا مراتب التعديل وبعض ألفاظ كل مرتبة نستطيع بعون الله تعالى أن نبين درجة أحاديث أصحاب هذه المراتب الستة.

١ – ما كان من المرتبة الأولى والثانية
 والثالثة من مراتب التعديل فحديثه (صحيح
 محتج به).

- قال ابن أبى حاتم: وجدت الألفاظ فى الجرح والتعديل على مراتب شتى، وإذا قيل للواحد إنه (ثقة) أو (متقن ثبت) فهو ممن يحتج بحديثه (۲۷).

قال الخطيب: فأما أقسام العبارات
 بالإخبار عن أحوال الرواة فأرضعها أن
 يقال: (حجة) أو (ثقة)(٢٨).

ملحوظة: قد يقول قائل: إذا كان أحاديث أصحاب المراتب الثلاثة الأول صحيحًا فلماذا قسمهم العلماء إلى ثلاث مراتب ولم يجعلوا مرتبة واحدة باعتبار أن أحاديثهم كلها صحيحة؟

والجواب عن ذلك: إنما تظهر فائدة هذا التقسيم عندما يقع التعارض بين حديثين ولم يمكن الجمع بينهما بوجه من وجوه الجمع؛ ولم يمكن معرفة المتقدم من المتأخر لنصير إلى الناسخ والمنسوخ ويكون الحديث المتأخر ناسخًا للحديث المتقدم، وعند ذلك نلجأ إلى الترجيح بين النصين المتعارضين، ومن طرق الترجيح الترجيح بالحفظ والإتقان، فيقدم حديث صاحب المرتبة الأولى على حديث صاحب المرتبة الثانية أو الثالثة، ويقدم حديث صاحب المرتبة الثانية على حديث صاحب المرتبة الثالثة، وعند ذلك يكون الحديث الأرجح هو المحفوظ المعمول به، والحديث المرجوح هو الشاذ الضميف المردود، والله أعلم.

٢ - ما كان من المرتبة الرابعة من مراتب

التعديل فحديثه (حسن لذاته) ما لم يتابع فإن توبع ارتقى من (الحسن لذاته) إلى (الصحيح لغيره).

- قال ابن أبى حاتم: إذا قيل له (صدوق) أو (محله الصدق) أو (لا بأس به) فهو ممن يكتب حديثه وينظر فيه، وهي المنزلة الثانية (٢٩).

- روى ابن أبى حاتم بإسناده عن عبد الرحمن ابن مهدى قال: أحفظ عن الرجل الحافظ المتقن فهذا لا يختلف فيه، وآخريهم والفالب على حديثه الصحة فهذا لا يترك حديثه لو ترك حديث مثل هذا لذهب حديث الناس، وآخريهم والغالب على حديثه الوهم فهذا يترك حديثه، يعنى لا يحتج بحديثه.

٣ - ما كان من المرتبة الخامسة والسادسة
 من مراتب التعديل فحديثه (ضعيف) بهذا
 الإسناد ما لم يتابع فإن توبع ارتقى من
 (الضعيف) إلى (الحسن لغيره).

- قال ابن أبى حاتم: وإذا قيل (شيخ) فهو بالمنزلة الثالثة يكتب حديثه وينظر فيه إلا أنه دون الثانية، وإذا قيل: (صالح الحديث) فإنه يكتب حديثه للاعتبار (١٤).

- قال الذهبي في مقدمة ميزان الاعتدال:

ولم أتعرض لذكر من قيل فيه (محله الصدق)، ولا من قيل هو (صالح الحديث) أو (يكتب حديثه) أو هو (شيخ) فإن هذا وشبهه يدل على عدم الضعف المطلق(٢٤).

- قال السخاوى: ثم إن الحكم فى أهل هذه المراتب الاحتجاج بالأربعة الأولى منها، وأما التى بعدها فإنه لا يحتج بأحد من أهلها لكون ألفاظها لا تشعر بشريطة الضبط بل يكتب حديثهم ويعتبر (٢١).

- قيال ابن الصيلاح: وإن لم يستوف النظر المعرف لكون ذلك المحدث في نفسه ضابطًا مطلقًا؛ واحتجنا إلى حديث من حديثه

اعتبرنا ذلك الحديث ونظرنا هل له أصل من رواية غيره. كما تقدم بيان طرق الاعتبار (13).

ملحوظة: قال الحافظ السخاوى: قال الحافظ السخاوى: قال الحافظ الذهبى: إن قولهم (ثبت) و(حجة) و(إمام) و(ثقة) و(متقن) من عبارات التعديل التى لا نزاع فيه.

- وأما (صدوق) وما بعده يعنى من أهل هاتين المرتبتين اللتين جعله ما ثلاثًا فمختلف فيها بين الحفاظ هل هى توثيق أو تليين، وبكل حال فهى منخفضة عن كمال رتبة التوثيق ومرتفعة عن رتبة التجريح (١٠٠).

جدول يوضح مراتب التعديل عند العلماء

السادسة	الخامسة	الرابعة	الثالثة	الثانية	الأولى	صاحب المرتبة
و		د	ج	Ļ	†	١- الحافظ أبن حجر
-	g		د	4	ų	٢- الحافظان الذهبي والعراقي
	-	و		7	<u> </u>	۳- الأثمة: ابن أبى حاتم وابن الصلاح والنووى

- المرتبة الأولى (أ)
 المرتبة الثانية (ب)
 المرتبة الثانية (ب)
 المرتبة الثالثة (ج)
- أ. د/ الخشوعي الخشوعي محمد

الهوامش:

- (١) مقدمة ابن المملاح النوع الثالث والعشرون ص٨٥
 - (٢) ميزان الاعتدال ٤/١.

المرتبة الرابعة (د)

- (٣) التقييد والإيضاح للعراقي ص ١٥٢.
 - (٤) نزهة النظر من ٦٥-٦٦.
 - (۵) تدریب الراوی ۲٤۲/۱.
 - (٦) نزمة النظر ص ١٥–٦٦.
 - (٧) سير أعلام النبلاء ١٩٤/٩.
 - (٨) تقريب النهديب ص ٨٢٥.
 - (۹) تدریب الراوی ۲۴۳/۱.
- (۱۰) فتح المعيث للسخاوي ۲/۱۱۰–۱۱۱.
 - (۱۱) الكماية للخطيب ص ۲۲.
 - (۱۲) الجرح والتعديل ۱/۱/۱۷۰.
 - (١٢) مقدمة ابن الصلاح ص ٥٨.
- (١٤) قد يكون الراوى (حافظًا) أو (ضابطًا) وليس بعدل وقد يكون (عدلاً) وليس (بصابط) ولا (حافظ) وقد يكون (عدلاً صابطًا) أو (عدلاً حافظًا).
 - (١٥) فتح المفيث للسخاوي ١١٢/٢ ١١٣.
 - (١٦) فتح المفيث للسخاوي ١١٢ ١١٢.
 - (١٧) التقييد والإيضاح ص ١٥٦.
 - (١٨) الحرح والتعديل ٢٧/١/١.
 - (١٩) مقدمة ابن الصبلاح ص ٥٨.
 - (٢٠) مقدمة ميران الاعتدال ٤/١، التقييد والإيضاح ص ١٥٢-١٥٣، تدريب الراوي ٢٤٤/١ -- ٣٤٥.
 - (٢١) مقدمة ابن المملاح ص ٥٨-٥٩.
- (۲۲) أبو خلدة هو خالد بن دينار أبو خلدة التميمي السعدي المشهور بكنيته قال النسائي وابن سعد والعجلي والدار قطلي والترمذي: (ثقة)، قال ابن عبد البر: ثقة عند جميعهم، وكالام ابن مهدي (يشير إلى ما ذكره ابن أبي حاتم عن ابن مهدي) لا معنى له في اختيار الألفاظ. قال ابن حجر: صدوق خرج له البخاري وأبو داود والترمذي والنسائي، تهذيب التهذيب ٨٨/٣ تقريب التهذيب ص ٢٨٥ قت: الصواب في أبي خلدة أنه ثقة كما ذهب إلى ذلك الأثمة، وليس كما ذهب إلىه ابن حجر أنه صدوق.
 - (٢٣) الجرح والتعديل ٢٧/١/١.
 - (٢٤) الكفاية للخطيب ص ٢٢.
 - (۲۵) تدریب الراوی ۳/۱.
 - (٢٦) الجرح والتعديل ٢٧/١/١ سبق هذا القول والتعليق عليه.
 - (٢٧) مقدمة ميزان الاعتدال ٢١/١.
 - (٢٨) التقييد والإيضاح ص ١٥١، تدريب الراوي ٣٤٥/١.
 - (۲۹) مقدمة تقريب النهذيب من ۸۰.
 - (۳۰) الجرح والتعديل ۲۷/۱/۱.
 - (٢١) مقدمة ميزان الاعتدال ٤/١، التقييد والإيضاح ص ١٥٦.
 - (٣٢) ميزان الاعتدال ٤/١، التقييد والإيضاح من ١٥٢-١٥٣. تدريب الراوي ٢٤١١-١٤٥٠.
 - (۳۳) تدریب الراوی ۲۵/۱۱، ۳٤۸.

- (۲٤) الحرج والتعديل ٢٤/١/١٦.
- (٢٥) مقدمة ابن الصلاح ص ٥٩.
- (٢٦) فتح المفيث للسحاوي ١١٤/٢.
 - (۲۷) الجرح والتعديل ۲۷/۱/۱.
 - (٣٨) الكفاية للحطيب ص ٢٢.
- (٣٩) المُنزلة الثانية عند ابن أبي حاتم إلا أنها في الترتيب العام المرتبة الرابعة كما سبق.
 - (٤٠) الجرح والتمديل ٢٧/١/١ ٣٨.
 - (٤١) الجرح والتعديل ٢٧/١/١.
 - (٤٢) ميزان الاعتدال ١/١.
 - (٤٣) فتح المفيث للسخاوي ١١٦/٢.
 - (٤٤) مقدمة ابن الصلاح ص ٥٨.
 - (٤٥) فتح المغيث للسخاوي ١١٧/٢.

تفرد الثقة

ينقسم تفرد الراوى الثقة إلى قسمين:

- (أ) تفرد الثقة غير المخالف.
 - (ب) تفرد الثقة المخالف.

أولاً: تفسرد الشقسة غسيسر المخسالف، له صورتان:

الصورة الأولى:

أن يروى الشقة حديثًا لا يعرف إلا من جهته وليس لهذا الحديث ما يعارضه، فهذا الحديث العلماء.

- قال الإمام الشافعي: (ليس الشاذ من الحديث أن يروى الثقة ما لا يروى غيره، وإنما الشاذ أن يروى الثقة حديثًا يخالف ما روى الناس)(١).

قال الإمام مسلم: (للزهرى نحو تسعين حديثًا يرويه عن النبى الله لا يشاركه فيه أحد بأسانيد جياد)(٢).

فالإمام لا يضره التفرد بل إن هذا ليدل على شدة حفظه وإتقانه، حيث حفظ ما لم يحفظ غيره.

قال النووى: (إذا روى العدل الضابط المتقن حديثًا انفرد به فمقبول بلا خلاف، نقل الخطيب البغدادى اتفاق العلماء عليه)(٣).

الصورة الثانية:

أن يروى الثقة حديثًا يزيد فيه شيئًا ينفرد بهدنه الزيادة عن بقية الرواة الراوين لأصل الحديث (أى الحديث بدون هذه الزيادة التي زادها الثقة) ولا يوجد تعارض بين أصل الحديث وهذه الزيادة، فتكون هذه الزيادة كانحديث المستقل - فتكون مقبولة عند جمهور العلماء.

قال النووى: (زيادات الثقة مقبولة مطلقًا عند الجماهير من أهل الحديث والفقه والأصول، وقيل: ولا تقبل، وقيل: تقبل إن زادها غير من رواه ناقصًا، ولا تقبل إن زادها هو)(1).

قال الحافظ ابن حجر: (زيادة راوى الحديث الصحيح والحسن مقبولة ما لم تقع منافية لرواية من هو أوثق ممن لم يذكر تلك الزيادة؛ لأن الزيادة إما أن تكون لا تنافى بينها وبين رواية من لم يذكرها؛ فهذه تقبل

مطلقًا؛ لأنها في حكم الحديث المستقل الذي ينفرد به الثقة ولا يرويه عن شيخه غيره)⁽⁰⁾.

ثانياً: تفرد الثقة المخالف:

إذا روى الثقة حديثًا خالف به رواية من هو أوثق منه بالحفظ أو بالعدد، ولم يمكن الجمع بين الحديثين بوجه من وجوه الجمع كان ما رواه الثقة (شاذً!)(1) وما رواه الأوثق يقال له (المحفوظ)(٧).

قال ابن الصلاح: (إذا انفرد الراوى بشىء نظر فيه: فإن كان مخالفًا لما رواه من هو أولى منه بالحفظ لذلك وأضبط، كان ما انفرد به شاذًا مردودًا)(^).

قال الحافظ ابن حجر: (فإن خولف (أى راوى الثقة) بأرجح منه لمزيد ضبط أو كثرة

عدد أو غير ذلك من وجوه الترجيحات. · فالراجع يقال له: (المحفوظ) ومقابله وهو المرجوح يقال له: (الشاذ)(^).

- وكذلك إذا روى الثقة حديثًا زاد فيه شيئًا انفرد به عمن هم أوثق منه، ولم يمكن الجمع بين هذه الزيادة وأصل الحديث الذي هو من رواية من هو أوثق، فحديث الثقة الذي به الزيادة المخالفة يكون شاذًا.
- قال الحافظ ابن حجر: (وإما أن تكون الزيادة منافية بحيث يلزم من قبولها رد الرواية الأخرى، فهذه التي يقع الترجيح بينها وبين معارضها فيقبل الراجح ويرد المرجوح)(١٠٠).

أ.د/ الخشوعي الخشوعي محمد

الهوامش:

- (۱) مقدمة ابن الصلاح ص٣٦ تدريب الراوي ٢٣٢/-٣٢٣.
 - (٢) صبعيح مسلم بشرح التووى ١٠٧/١١.
- (٣) مقدمة صحيح مسلم بشرح النووى ٢٣/١ تدريب الراوى ٢٣٥/١.
 - (٤) مقدمة صعيع مسلم بشرح النووي ٢٢/١.
 - (٥) نزمة النظر ص ٣٠٠
- (٦) لحديث لشاذ: هو لحديث الذي خالف راويه الثقة أو الصدوق رواية من هو أولى منه سواء كان ذلك بالحفظ أو بالعدد، ولم يمكن لجمع بينهما بوجه من وجوء الجمع.
- (٧) الحديث المحفوط؛ هو الحديث المقبول المعمول به الذي خالف راويه الثقة أو الصدوق رواية من هو أولى منه، ولم يمكن الجمع بينهما بوجه من
 وجود الجمع المعروفة.
 - (A) مقدمة ابن الصلاح ص ٣٧.
 - (٩) تزمة النظر ص ٣١،
 - (١٠) نصل الصدر السابق

تفرد الضعيف

ينقسم تفرد الراوى الضعيف إلى قسمين:

- (أ) تفرد الراوى الضعيف غير المخالف.
 - (ب) تفرد الراوى الضعيف المخالف.

أولاً: تضرد الراوى الضعيف غير المخالف:

- إذا انفرد الراوى الضعيف برواية حديث ولم يتابعه على روايته غيره ولم يكن هذا الحديث مخالفاً لحديث آخر؛ فهذا الحديث يكون ضعيفا، ويَعدُّه بعض العلماء نوعا من الحديث المنكر، ومثاله : ما رواه النسائي^(۱) وابن ماجه من طريق أبى زُكير يحيى بن محمد بن قيس عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة مرفوعا : «كلوا عروة عن أبيه عن عائشة مرفوعا : «كلوا البلح بالتمر، فإن ابن آدم إذا أكله غضب الشيطان ... الحديث». قال النسائى : هذا الشيطان ... الحديث». قال النسائى : هذا منكر^(۲).

وقد تفرد أبو زكير بهذا الحديث عن هشام ابن عروة، قال ابن عدى : ولا أعلم رواه عن هشام بن عروة غيره (٢)، وقد ضعف أبا زكير غير واحد، وقال العقيلى: لا يُتابع على حديثه، فلذلك لا يحتج بما يتفرد به، وقد ذكر ابن عدى هذا الحديث فيما أنكر على أبى زكير.

ثانياً: تفرد الراوي الضعيف المخالف:

إذا انفرد الراوى الضعيف برواية حديث ولم يتابعه على روايته غيره وكان هذا الحديث يخالف رواية من هو أولى منه: فهذا الحديث يحكم عليه بأنه منكر مردود. وينظر تفاصيل ذلك في مبحث المنكر من الأحاديث.

أ.د/ الخشوعي الخشوعي محمد

الهوامش:

- (١) في سننه الكبري ١٦٧/٤.
- (٢) ينطر تحفة الأشراف للمزى ٢٢٤/١٢.
- (٣) ينظر الكامل لابن عدى ٣٦٩٨/٧. وتدريب الراوى ٢٧٨/١ هـ الرياض،

التفسير الموقوف على الصحابي

المقصود بالتفسير، بيان معانى بعض الفاظ الأحاديث المرضوعة، أو معانى الآيات القرآنية، وما يتعلق بأسباب نزولها، من عند الصحابى نفسه، دون نسبة شيء منها إليه عنية. ولبيان ذلك نذكر الآتى :

تعريف الحديث الموقوف:

هو ما أضيف إلى الصحابى قولاً له أو فعلاً أو تقريراً، متصلاً كان إسناده إلى الصحابى أو منقطعاً.

أقسام الحديث الموقوف:

من التعريف السابق للحديث الموقوف يتبين أن الحديث الموقوف ينقسم إلى قسمين:

- (أ) الحديث الموقوف لفظًا وحكماً.
- (ب) الحديث الموقوف لفظاً المرفوع حكماً. أولاً: تعريف الحديث الموقوف لفظاً وحكماً: هو ما أضيف إلى الصحابي قولاً له أو فعلاً أو إقراراً وخلا من قرينة تدل على رفعه إلى النبي على النبي على النبي النبي

وهذا القسم الأخير يندرج تحته أنواع منها:

۱ - إذا ذكر الصحابى سبباً لنزول آية من القرآن الكريم أو نحو ذلك مما لا يقال من قبل الرأى أو الاجتهاد، ولم يكن ما قاله شرح لفظ غريب فى الآية أو بيان لغة؛ فإن ذلك له حكم المرفوع إلى النبى على الله النبى الله اله.

مثال ذلك:

عن جابر بن عبد الله - رضى الله عنهما - قال: كانت اليهاود تقاول: «إذا أتى الرجل امرأته من دبرها في قبلها كان الولد أحول فنزلت: ﴿نساؤكم حرث لكم فأتوا حرثكم أنى شئتم﴾(٢) ويلاحظ أن جابر ابن عبدالله - رضى الله عنهما - ذكر صراحة أن قول اليهود كان سبباً لنزول الآية الكريمة.

مثال آخر:

عن خالد بن أسلم قال: خرجنا مع عبد الله بن عمر - رضى الله عنهما - فقال أعسرابى: أخبرنى عن قول الله ﴿ والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله ﴾ (٣).

قال ابن عمر - رضى الله عنهما : «من كنزها فلم يؤد زكاتها فويل له، إنما كان هذا قبل أن تُنزل الزكاة فلما أنزلت جعلها الله طهراً للأموال»(1).

ويلاحظ: أن ابن عمر - رضى الله عنهما - ذكر فى هذا الحديث أن هذا الحكم وهو (أنه لا يجوز للمسلم أن يدخر شيئاً زائداً عن حاجته الضرورية)؛ إنما كان قبل أن يفرض الله الزكاة، فلما فرضت الزكاة نسخ هذا الحكم، وهذا لا يُقال من قلبل الرأى والاجتهاد.

- هل تفسير الصحابى الذى لا يتعلق ببيان سبب نزول آية يدخل فى باب المرفوع أم الموقوف؟

(أ) إذا كان هذا التفسير يتعلق بذكر أخبار يوم القيامة أو الأخبار الماضية من بدء الخلق وكل ما لا مدخل للرأى والاجتهاد فيه، وكان هذا الصحابى لم يأخذ من أهل الكتاب ولم يعرف أنه كان يقرأ في كتبهم؛ فهذا له حكم

المرفوع على الراجح - والله أعلم؛ لأن مــثل هذا لا يعرف من قبل الرأى والاجتهاد.

فإخبار الصحابى بذلك يقتضى مُخبراً له وما لا مجال للرأى والاجتهاد فيه يقتضى موقفاً للقائل به ولا موقف للصحابة إلا النبى عن الكتب الماضية.

لذلك شُرط فيمن يحكم على قوله بأنه مرفوع ألا يكون قد أخذ من أهل الكتاب أو قرأ في كتبهم.

مثال ذلك:

نص الحاكم على أن تفسير الصحابى إذا لم يتعلق بسبب نزول؛ فإنه لا يكون مسنداً بل يكون موقوفاً، وذكر تفسير أبى هريرة عَرَّكَ لَ لَقُولُه تعالى: ﴿لُواحَةُ لَلْبَشُرِ﴾(٥).

قال: تلقاهم جهنم يوم القيامة فتلفحهم لفحةً فلا تترك لحماً على عظم إلا وضعته على العراقيب.

قال الحاكم: وأشباه هذا من الموقوفات تعد في تقسير الصحابة، فأما ما نقول في تفسير الصحابي مسند، فإنما نقوله في غير هذا النوع⁽¹⁾.

وقد تعقب السيوطى الحاكم فيما قال مبيناً أن هذا النوع يدخل في المرفوع؛ لأنه لا يقال من قبل الرأى أو الاجتهاد (٧).

(ب) إذا كان تفسير الصحابى للقرآن ناتج

عن معرفة اللغة العربية كتفسير مفرد بمفرد،
أو كان متعلقًا بحكم شرعى ونحو ذلك مما
للاجتهاد فيه مدخل فهذا ليس بمرفوع قطعاً؛
أما اللغة فلكون الصبحابي في القصاحة
والبلاغة بالمحل الرفيع.

وأما الأحكام فيحتمل أن تكون عن اجتهاد من الصبحابة أخذوها من القواعد العامة للشريعة الإسلامية.

حكم الحديث الموقوف من حيث الصحة وغيرها:

الحديث الموقوف منه الصحيح، ومنه الحسن، ومنه الضعيف وذلك يرجع إلى مدى تمكن الحديث من شروط القسبول، فأن تحققت في الحديث أعلى شروط القبول فهو الصحيح، وإن تحققت في الحديث أدنى شروط القبول فهو شروط القبول فهو شروط القبول فهو الحسن، وإن فقد الحديث شرطًا أو أكثر من شروط القبول فهو الضميف.

أ.د/ الخشوعي الخشوعي محمد

الهوامش

⁽١) راجع معرفة عنوم الحديث للحاكم ص ٢٠ - مقدمة ابن الصلاح ص ٢٥ - فتح المفيث للسخاوي ١٤٣/١ - تدريب الراوي ١٩٣/١-١٩٣٠

⁽٢) أخرجه البخارى - كتاب تفسير القرآن - باب نساؤكم حرث لكم ٣٦/٦ وأخرجه مسلم - كتاب النكاح - باب جواز جماع الرجل امرأته في قبيها من ورائها - صعيع مسلم بشرح النووى ١/١٠ واللفظ له، والآية الكريمة من سورة البقرة آية رقم ٣٣٢،

⁽٣) سورة التوبة آية رقم ٢٤.

⁽٤) أخرجه البخاري - كتاب الزكاة - باب ما أدى زكاته فليس بكتر ١٣٢/٢-١٣٣٠.

⁽٥) سورة المبثر آية رقم ٣٩.

⁽٦) معرفة علوم الحديث من ٢٠.

⁽۷) مظر تدریب انزاوی ۱۹۲/۱

تقوية الأحادث بعضها ببعض

من الجهود التي بذلها المحدثون في سبيل المحافظة على السنة المطهرة أنهم بحثوا عن الوسائل التي تتقوى بها الأحاديث؛ ليرتقى الحديث من درجة إلى درجة أعلى، وبذلك تزداد ثقتهم بالحديث بعد التقوية.

فمن ذلك أن المحدثين يخرجون الحديث ويجمعون طرقه وينظرون هل للحديث من طرق أخرى غير هذا الطريق، حتى وإن كان هذا الطريق صحيحاً وذلك لأن كثرة الطرق تدفع الغرابة ويقوى بعضها بعضاً.

فإن وجدوا للحديث إسنادًا آخر غير إسناده الأول ارتقى الحديث من الفريب^(۱) إلى العزيز^(۲).

وإن وجدوا له إسناداً ثالثاً ارتقى من العزيز إلى المشهور^(٣).

وقد يرتقى الحديث بكثرة الطرق من الآحاد إلى المتواتر.

- إن لم يكن للحديث إلا إسناد واحد وكان في إسناد هذا الحديث راو صدوق مثلاً؛ بحثوا هل تابع ذلك الراوي الصدوق أحد غيره على رواية ذلك الحديث، فإن وجدوا راويًا آخر قد تابع ذلك الصدوق وكان مثله

أو أعلى منه مرتبة؛ ارتقى الحديث من الحسن لذاته إلى الصحيح لغيره. (ينظر تصحيح سند الحديث ومتنه) في موضعه.

- إن لم يكن للحديث إلا إسناد واحد وكان في إسناد هذا الحديث راو ضعيف مثلاً؛ بحثوا هل تابع ذلك الراوى الضعيف أحد غيره على رواية ذلك الحديث فإن وجدوا راويًا آخر قد تابع ذلك الضعيف، إما مثله أو أعلى منه مرتبة أو أكثر من راو أقل من هذا الضعيف مرتبة أو اتقى الحديث من الضعيف إلى الحسن لغيره وأصبح صالحاً للاحتجاج به.

هل كل ضعيف يتقوى وينجبر ما فيه من
 ضعف ويرتقى إلى الحسن لغيره؟

ليس كل ضعيف يتقوى وينجبر ضعفه ويصير حسنًا لغيره، بل من الضعيف أنواع لا ينجبر ضعفها ولا ترتقى إلى الحسن لغيره بحال من الأحوال،

أولاً: الضعيف الذي ينجبر ضعفه ويرتقى إلى الحسن لغيره:

۱ - الحديث الذي في إسناده راو سيء
 الحفظ إذا تابعه راو آخر على رواية ذلك

الحديث: ارتقى من الضعيف إلى الحسن لغيره،

٢ – الحديث الذي في إسناده راو مختلط ولم يتميز حديثه القديم الذي حدث به قبل الاختلاط من حديثه الذي حدث به بعد الاختلاط إذا تابعه راو آخر على راوية ذلك الحديث ارتقى من الضعيف إلى الحسن لفيره. وينظر أقسام الحديث من حيث القبول والرد، في موضعه.

٣ - الحديث الذي في إسناده راو مجهول
 إذا تابعه آخر على رواية ذلك الحديث؛ ارتقى
 الحديث من الضعيف إلى الحسن لغيره.

٤ – الحديث الذي في إسناده راو مدلس تدليما قادحا يروى بالعنعنة، إذا تابعه راو آخر على رواية ذلك الحديث، ارتقى من الضعيف إلى الحسن لغيره.

0 - الحديث المرسل إذا تابع المُرسِلَ راو تخسر على رواية ذلك الحديث؛ ارتقى من الضعيف إلى الحسن لغيره، فكل هذه الأنواع السابقة إذا رويت من طريق آخر أعلى منها أو مثلها أو عدة طرق أقل منها؛ انجبر ما فيها من ضعف وارتقت من الضعيف إلى الحسن لغيره.

١ - الحديث الموضوع: هو الحديث المختلق

المنسوب كذبًا إلى رسول الله والله الكناب بأن يكون في إسناده راو ثبت عليه الكناب في حديث رسول الله والله والم يعرف هذا الحديث إلا من جهة هذا الراوي الكناب، ويكون الحديث مع ذلك مخالفاً للقواعد المروفة.

۲ – الحديث المتروك: هو الحديث الذي في إسناده راو ثبت عليه الكذب في حديثه مع الناس، ولم يثبت عليه الكذب في حديث رسول الله عليه ولم يعرف هذا الحديث من طريق راو آخر غيره أخف ضعفا، أو أقوى حالاً.

٣ – الحديث الشاذ: هو الحديث الذي خالف راويه الثقة أو الصدوق روايه من هو أولى منه، سواء كان ذلك بالحفظ أو العدد ولم يمكن الجمع بينهما بحال من الأحوال.

3 - إذا كان الحديث شديد الضعف لسبب آخر غير تهمة الكذب من القوادح في العدالة، أو فحش الخطأ فإنه لا ينجبر ضعفه هذا ولا يتقوى أبداً بمجيئه من طريق آخر، إذا كان هذا الطريق الآخر مـ ثله في شدة الضعف.

1.د/ الخشوعي الخشوعي محمد

الهوامش:

⁽١) الحديث الغريب: هو ما تفرد بروايته راو وأحد ولو هي طبقة وأحدة من طبقات إسناده.

^{/)} (٢) الحديث العزير هو ما تصرد برواينه راويان ولو في طبقة واحدة بشرط ألا يقل عدد الرواة في كل طبقة من طبقات الإسماد عن الثين.

 ⁽٣) الحديث المشهور: هو ما له طرق متحصرة بأكثر من اثنين ولم يبلغ حد التواتر.

التلفيق في الروايات (في المتن وفي المصنفات)

التلفيق في الرواية، ويطلق عليه ايضًا الجمع بين الشيوخ في سند واحد: هو أن يسمع بعض الحديث من شيخ وبعضه من شيخ آخر، فيروى الحديث عن جملته عنهما معًا مبينًا أن بعض الحديث عن أحدهما و بعضه عن الآخر دون تحديد المروى عن كل منهما، وقد يسمع الحديث عن أكثر من شيخين فيذكرهم جميعًا مبينًا أنه قد سمع بعض الحديث عن كل واحد منهم.

مثاله ما صنعه البخارى ـ رحمه الله تعالى ـ فى حديث الإفك ، وقد رواه فى صحيحه فى مواطن متعددة منها ما رواه فى كتاب التفسير (سورة النور) باب قول الله تعالى ﴿ولولا إذ سمعتموه قلتم ما يكون لنا أن نتكلم بهذا سبحانك هذا بهتان عظيم ...﴾ إلخ، قال البخارى رحمه الله : "حدثنا يحيى ابن بكيـر حــدثنا الليث عن يونس عن ابن شهاب قال : أخبرنى عروة بن الزبير وسعيد الله شهاب قال : أخبرنى عروة بن الزبير وسعيد الله ابن المسيب ، وعلقمة بن وقاص ، وعبيد الله ابن عتبة بن مسعود من حديث عائشة ـ رضى الله عنها ـ حين قال لها أهل الإفك ما

قالوا، فبرأها الله تعالى مما قالوا. وكل حدثنى طائفة من الحديث، وبعض حديثهم يصدق بعضًا وإن كان بعضهم أوعى له من بعض . " ثم ساق الحديث بتمامه فى قصة الإفك.

فالزهري وهو (محمد بن مسلم بن شهاب الرهري) من كبار الثقات الأثبات من علماء الأمة والمتوفى عام ١٢٤هـ قد روى الحديث عن أربعة وهم عروة بن الزبير، وسعيد بن المسيب وعلقمة بن وقاص، وعبيد الله بن مسعود عن عائشة _ رضى الله عنها _ وقال: "وكل حدثني طائفة من الحديث ، وبعض حديثهم يصدق بعضًا (أي وحديث بعضهم يصدق بعضًا أو أن بعض حديث الراوى منهم يدل على صدق الراوى في بقية حديثه لحسن سياقه ، وجودة حفظه .. وإن كان بعضهم أوعى له من بعض)، و زاد في رواية أخرى رواها البخاري أيضًا في «كتاب الشهادات» «باب تعديل النساء بعضهن بعضًا»، من قول الزهرى: "وقد وعيت عن كل واحد منهم الحديث الذي حدثني عن عائشة

وحاصل ذلك وخلاصته (أن رواية جميع الحديث قد تمت عن مجموعهم)،

وهذا النوع من الرواية جائز عند جمهور علماء الحديث بشروط منها:

1 - أن يكون الراوى الذى يفعل ذلك ثقة ، ولم تصبه غفلة ، ولم يقع له اختلاط ، حتى يكون عالمًا بما حدثه كل واحد منهم ، كقول الزهرى السابق: " وقد وعيت عن كل واحد منهم منهم الحديث الذى حدثنى عن عائشة " فهو يعلم جيدًا القدر الذى حدثه كل واحد منهم ولم يلتبس عليه بالآخر ، أما إذا كان الراوى عنده بعض الغفلة أو الوهم أو الاختلاط؛ بحيث يدخل حديث هذا فى حديث غيره فإن نحوز.

٢ – ألا يسقط بعض شيوخه ثم يورد كل الحديث عن بعضهم ، كما لو أسقط الزهرى مثلاً ـ فى المثال السابق . أحد الشيوخ الأربعة الذين روى عنهم، ثم جاء بالحديث كاملاً عن الشلاثة الباقين ، فإنه يكون قد حدث عن الثلاثة الباقين ببعض ما لم يسمعه منهم لأنه سمع مجموع الحديث من الأربعة جميعهم ثم اسنده إلى ثلاثة فقط وهذا لا يجوز.

٣ - ألا يكون في الرجال الذي روى عنهم
 الحديث رجل مجروح ، بل يلزم أن يكونوا

جميعًا ثقات أثباتًا ، فلو كان فيهم مجروح فعليه أن يحدد الجزء الذي رواه عن ذلك المجروح حتى نرده ولا نقبله ، فإذا لم يصرح بالجزء الذي رواه عن ذلك المجروح توقفنا في قبول الحديث كله؛ لأننا لا نعلم القدر المروى عن ذلك المجروح ، ولأنه ما من جزء من الحديث إلا ويجوز أن يكون عن ذلك المجروح.

وممن صرح بقبول هذا النوع من الرواية عن الثقات الأثبات ابن الصلاح - رحمه الله تعالى - حيث يقول: " إذا سمع بعض حديث من شيخ ، وبعضه من شيخ آخر فخلطه ولم يميزه ، وعزى الحديث جملة إليهما مبينًا أن عن أحدهما بعضه ، وعن الآخر بعضه فذلك جائز؛ كما فعل الزهرى في حديث الإفك.

وقال النووى - رحمه الله تعالى - فى التقريب: " وإذا سمع بعض الحديث من شيخ وبعضه من آخر فروى جملته عنهما مبينًا أن بعضه عن أحدهما وبعضه عن الآخر جاز " .

وقال ابن حجر - رحمه الله تعالى - وهو يذكر بعض الفوائد المأخوذة من حديث الإفك: «وفيه (أى في الحديث)جواز الحديث عن جماعة ملفقًا مجملاً».

أما فى المصنفات فإن العلماء يرون أنه إذا سقطت كلمة من كتابه أو محيت بفعل بلل أو قدم ونحوهما؛ فإنه يجوز له أن يستدرك هذا

الخلل من كتاب غيره ، إذا اطمأن إلى صحة ذلك الكتاب ـ بأن يكون صاحبه ثقة ـ واستقر هي نفسه أن ذلك هو الساقط فعلاً، هذا ما استقر عليه عمل المحققين من العلماء، وقد فعله نعيم بن حماد وغيره، ومنعه قليل منهم. وكذلك إذا شك في شيء من كتاب غيره،

أو حفظه ، أو وجد في كتابه كلمة غير مضبوطة ، أو أشكل عليه فهمها؛ جاز له أن يسأل الحفاظ الثقات المتقنين ويرويها على الوجه الذي يخبرونه بها.

أ. د/ مروان محمد مصطفى شاهين

مراجع للإستزادة :

⁽١) مقدمة ابن الصلاح

⁽٢) التقييد والإيضاح للعراقي.

⁽٢) فتح النافي تركريا الأنصاري.

التلقين للرواة

- المراد بالتلقين للراوى: أن تلقى أحاديث إلى الراوى على أنها من حديثه وليست من حديثه فيحدث بها لغفلته وسوء حفظه.
- أو تدفع إلى الراوى كتب على أنها من كتبه وليست من كتبه فيحدث بما فيها أو تقرأ عليه كذلك.

بيان ذلك :

- قد يتغير حفظ الراوى فى آخر عمره
 لاختلاط أصابه، فلا يستطيع أن يميز
 حديثه من حديث غيره، فيأتى من يلقنه
 أحاديث ليست من حديثه فيحدث بها على
 أنها من حديثه.
- قد يعتمد الراوى فى روايته على كتبه ولا يكون حافظًا لحديثه، فتحترق كتبه أو تتلف بوجه من وجوه التلف أو تغيب عنه كتبه في حدث من حفظه وهو ليس بحافظ لحديثه، فيأتى من يلقنه أحاديث ليست من أحاديثه فيحدث بها على أنها من حديثه. أو يلقى إليه كتاب ليس فيه حديثه فيحدث بما فيه على أنه حديثه.

- من هؤلاء الرواة الذين لقنوا أحاديث ليست من أحاديثهم فحدثوا بها على أنها من حديثهم:

١ - عــبــد الرزاق بن همــام بن نافع الحميرى الصنعائي، أحد الأئمة الأعلام الحفاظ غير أنه عمى في آخر عمره بتغير حفظه، وكان يلقن في قبل التلقين لذلك رد العلماء ما حدث به بعد ذهاب بصره.

قال أحمد بن حنبل: من سمع منه بعد ما عمى فليس بشىء وما كان فى كتبه فهو صحيح وما ليس فى كتبه فإنه كان يلقن فيتلقن(١).

۲ – عبد الله بن لهيعة بن عقبة الحضرمى أبو عبد الرحمن المصرى، أحد الأئمة الأعلام الثقات، غير أن كتبه احترقت فحدث من حفظه، وكان يلقن فيقبل التلقين، وتدفع إليه كتب ليس فيها حديثه، فيقرأها على أن ما فيها حديثه، لذلك ضعفه الأئمة وتركوا ما حدث به بعد احتراق كتبه، أما رواية من روى عنه قبل احتراق كتبه فمستقيمة.

قال أحمد بن صالح: كان ابن لهيعة من

الثقات إلا أنه إذا لقن شيئًا حدث به. ومراده بالتوثيق هنا العدالة في الدين، دون الضبط.

قال ابن حبان: (وأما رواية المتأخرين عنه بعد احتراق كتبه ففيها مناكير، وذاك أنه كان لا يبالى، ما دفع إليه قرأه، سواء كان ذلك من حديثه أو غير حديثه.... إلى أن قال: ووجب ترك الاحتجاج برواية المتأخرين عنه بعد احتراق كتبه لما فيه مما ليس من حديثه).

قال يحيى بن حسان: (جاء قوم ومعهم جزء فقالوا سمعناه من ابن لهيعة فنظرت فيه فإذا ليس فيه حديث واحد من حديث ابن لهيعة).

قال: فقمت فجلست إلى ابن لهيعة فقلت: أى شىء ذا الكتاب الذى حدثت به؟ ليس هاهنا فى هذا الكتاب حديث من حديثك

ولا سمعتها أنت قط.

قال: هما أصنع بهم يجيئون بكتاب فيقولون: هذا من حديثك فأحدثهم به.

قال ابن خراش: كان يكتب حديثه فاحترقت كتبه، فكان من جاء بشىء قرأه عليه، لو وضع أحد حديثًا وجاء به إليه قرأه عليه(٢).

- حكم حديث من يقبل التلقين: قبول التلقين قسادح في الراوى، ترد به روايت، لأنه يشترط في الراوى الذي تقبل روايته، أن يكون عدلاً في دينه ضابطًا لحفظه، وقبول التلقين قادح في ضبط الراوى؛ لأنه لا يميز حديثه من حديث غيره.

أ. د/ الخشوعي الخشوعي محمد

الهوامش:

⁽١) شرح علل الترمذي ص ٢٠٤، هذي الساري ص ٤٤٠، تهذيب التهذيب ٢١٠/٦ – ٣١٥، تقريب التهذيب ٥٠٥/١.

⁽٢) المحروحين لابن حبان ١١/٢ - ١٤، تهذيب النهذيب ٥/٢٧٥ - ٢٧٨.

تواتر الحديث

ينقسم الحديث باعتبار تعدد طرقه وعدم تعدده إلى متواتر وآحاد وذلك إنما يرجع إلى تعدد الطرق وعدم تعددها.

- فإن كانت طرق الخبر كثيرة غير منحصرة في عدد معين كان الخبر متواترًا.
- وإن كانت طرق الخبر منحصرة في عدد معين كان الخبر آحادًا.

الخبر المتواتر:

التواتر لغة: التتابع، يقال: تواترت الإبل وكل شيء: إذا جاء بعضه في أثر بعض ولم تجيء مصطفة، وأوتر بين أخباره وكتبه تابع، وبين كل كتابين فترة قليلة، فالتواتر: عبارة عن تتابع أشياء واحدًا بعد واحد بينهما مهلة، ومنه قوله تعالى: ﴿ثم أرسلنا رسلنا تترا﴾(١) أي واحدًا بعد واحد بينهما فترة.

التواتر في الاصطلاح: هو تتابع الخبر عن جماعة مفيدًا للعلم بمخبره (٢).

- ويُعرف أيضا بأنه : هو الحديث الذي رواه جمع عن جمع، يحيل العقل أن يتفقوا على الكذب، أو أن يقع منهم مصادفة عن مثلهم

من أول الإسناد إلى آخره، وأن يستندوا إلى أمر محسوس من سماع أو رؤية.

- قيال ابن الصيلاح في تعيريف المتواتر: هو عبارة عن الخبير الذي ينقله من يحصل العلم بصدقه ضرورة، ولابد في إسناده من استمرار هذا الشرط في روايته من أوله إلى منتهاه (٢).

شرح التعريف:

اشتمل هذا التعريف على أربعة قيود:

- القيد الأول: أن يكون عدد الرواة في كل طبقة من طبقات الإسناد عدد كثير، وهذا العدد الكثير لا يشترط فيه عدد معين على الصحيح؛ بل يشترط في هذا العدد أن تحيل العادة أن يتفقوا على الكذب، أو أن يصدر منهم اتفاقًا من غير قصد، ومن العلماء من حدد العدد الذي يتحقق به التواتر، غير أنهم اختلفوا في تحديد الحد الذي الحد الحد الدي فقال بعضهم؛ أربعة.

ومنهم من قال: خمسة؛ لأن شهود الزنا بحاجة إلى من يزكيهم، فلو كان خبرهم مفيدًا العلم ما احتاجوا إلى تزكية، ومنهم من قال: سبعة، ومنهم من قال: عشرة؛ لأنه أول جموع الكثرة، ومنهم من قال: اثنا عشر بعدد النقباء من بنى إسرائيل، كما قال الله تعالى: ﴿ويعثنا منهم اثنى عشر نقيبًا﴾(٤). وإنما خصهم بذلك العدد لحصول العلم بخيرهم. ومنهم من قال: أقل العدد عشرون تمسكًا بقوله تعالى: ﴿إن يكن منكم عشرون مابرون يغلبوا مائتين﴾(٩).

ومنهم من قال: أربعون أخذًا من عدد أهل الجمعة. ومنهم من قال: أقلهم سبعون تمسكًا بقول الله تعالى: ﴿وَاحْتَار مُوسى قومُهُ سبعين رجلاً لميقاتنا﴾(٦)، وإنما خصهم بذلك لحصول العلم بما يخبرون به. وقيل: ثلاثمائة وثلاثة عشر، عدة أصحاب طالوت وأهل بدر.

والصحيح أن العدد الذى يتحقق به التواتر غير منحصر في عدد معين، ولا أدل على ذلك من أن الذين قالوا بانحصاره في عدد معين اختلفوا في تحديد الحد الأدنى الذي يتحقق به.

قال الحافظ ابن حجر: (وقد تمسك كل قائل بدليل جاء فيه ذكر ذلك العدد فأفاد العلم، وليس بلازم أن يضطرد في غيره لاحتمال الاختصاص (أي اختصاص ذلك العدد) بالواقعة التي أفاد فيها العلم).

وهذا خالافًا للقاضى أبى بكر وأبى الحسين البصرى؛ حيث ذهبا إلى أن كل عدد وقع العلم بخبره في واقعة لشخص؛ لابد وأن يكون مفيدًا للعلم لغير تلك الواقعة لغير ذلك الشخص إذا سمعه، قال الآمدى: وإنما يكون هذا على إطلاقه إذا كان العلم إنما قد حصل من نفس خبر ذلك العدد متجردًا عما احتف من نفس خبر ذلك العدد متجردًا عما احتف به من القرائن العائدة إلى أخبار المخبرين وأحوالهم، واستواء السامعين في قوة السماع للخبر والفهم لمدلوله، مع فرض التساوى في القرائن؛ مع أن القرائن قد يفيد آحادها الظن وبتظافرها واجتماعها العلم؛ فلا يمنع أن يحصل العلم بمثل ذلك العدد في بعض الوقائع للمستمع دون البعض.

- ومن الواضح أن اختلاف العلماء في تحديد العدد الذي يتحقق به التواتر راجع إلى اختلافهم في العدد الذي يفيد خبره العلم(٧).
- القيد الثانى: أن يحكم العقل باستحالة اتضافهم على الكذب أو وقوعه منهم مصادفة، أى أن العقل يحكم باستحالة صدور الكذب عنهم عمدًا أو سهوًا.
- القيد الثالث: أن يكون الخبر الذي نقله هذا العدد مما يدرك بأحدد الحواس كالسمع والبصر فيقول الرواة: سمعنا كذا

أما ما يثبت بالعقل الصرف كحدوث العالم وغير ذلك من القضايا العقلية؛ فلا يدخل في باب التواتر لأن العقل الصرف قد يخطىء في ذلك فلا يفيد يقينًا ولا علمًا.

الا ترى أن عددًا كبيرًا من الفلاسفة يقولون بقدم العالم وهو باطل، فلا تواتر في العقليات المحضة لأن غير المحسوس يدخل فيه التلبيس والتمويه والخطأ.

- القيد الرابع: أن يتحقق ذلك في كل طبقة من طبقات الإسناد فلو تحققت الشروط الثلاثة في طبقات الإسناد كلها إلا طبقة واحدة فلا يكون متواترًا؛ لأن الحكم على الإسناد يكون بالأقل دائمًا.

- كما أنه لا يشترط أن يكون عدد الرواة متساوين في كل طبقة من طبقات الإسناد، بل يشترط ألا يقل العدد في كل طبقة عن عدد التواتر فقط،

شروط الحديث المتواتر:

من التعريف السابق للخبر المتواتر يتبين لنا شروطه وهي:

١ - أن يكون رواته عددًا كبيرًا.

٢ - أن يحكم العقل باستحالة اتفاق رواته
 على الكذب عادة أو حصوله منهم اتفاقًا.

٢ - أن يكون عدد الرواة في كل طبقة من
 طبقات الإسناد يتحقق بهم التواتر فإذا اختل
 العدد ولو في طبقة واحدة فلا يكون متواترًا.

٤ - أن يكون الخبر الذي نقلوه مما يدرك بالحس من سماع، أو رؤية، لا مما يدرك بالعقل المحض؛ بأن يكون آخر ما يصير إليه السند، وينتهى عنده أمر حسى، كأن تقول آخر طبقة في الإسناد: سمعنا رسول الله عقول يقول كذا أو رأيناه يعمل كذا.

ما الذي يضيده الخبر المتواتر؟

إذا استوفى الخبر المتواتر جميع شروطه المتفق عليها فنإنه يفيد (العلم اليقيني الضروري) لسامعه بحيث يضطر إليه ولا يمكنه دفعه أو رده.

العلم نوعان :

(أ) علم ضرورى: وهو الذى لا يتوقف على نظر واستدلال؛ بل يضطر الإنسان إليه بحيث لا يمكنه دفعه. ويحصل لكل سامع.

(ب) علم نظرى: وهو ما توقف على نظر واستدلال؛ لأن العلم النظرى هو ترتيب أمور معلومة أو مطنونة يتوصل بها إلى علوم أو ظنون، ولا يحصل لكل سامع بل يحصل لمن فيه أهلية النظر والاستدلال،

اليقين هو الاعتقاد الجازم المطابق للواقع:

- قال الآمدى: اتفق الجمهور من الفقهاء والمتكلمين من الأشاعرة والمعتزلة على أن العلم الحاصل عن خبر المتواتر ضرورى.
- وإنما كان الخبر المتواتر مفيدًا (للعلم اليقيني الضروري) لأن العلم بالتواتر حاصل لمن ليس له أهلية النظر كالعامى، وهو ليس أهلاً للنظر والاستدلال.
- قال الآمدى: قال الكعبى وأبو الحسين البصرى من المعتزلة والدقاق من أصحاب الشافعى أنه نظرى؛ أى أن الخبر المتواتر يفيد (العلم النظرى) وهو المتوقف على نظر واستدلال.

ولكن هذا غير صحيح لأنه لو كان كذلك ما حصل لمن ليس أهلاً للنظر والاستدلال كالعامى، وهو حاصل له فدل ذلك على أن الخبر المتواتر مفيد للعلم الضروري(^).

حكم العمل بالخبر المتواتر:

ولما كان الخبر المتواتر مفيدًا للعلم اليقينى الضرورى وجب العلم به، وكان صالحًا للاحتجاج به في إثبات العقائد والأحكام الشرعية العملية، سواء ما يتعلق بالعبادات، وكذلك الأخلاق والآداب.

حكم من ينكر الخبر المتواتر:

ولما كنا على يقين من أن الخبر المتواتر صادر عن قائله وهو رسول الله على الله علينا قبوله من غير تردد.

وأما من أنكره مع علمه بأنه متواتر وعلمه بحكم من ينكر الخبر المتواتر ويجحده، فإنه يكون بذلك ردًا لما علم قطعًا أنه قول رسول الله على فيكون كافرًا.

ويجب أن نعلم أن المراد من رد الخبر هو جحوده وإنكاره؛ أما من تأول الخبر فإنه لا يدخل في باب منكر الخبر وجاحده بحال من الأحوال؛ لأنه يلزم من تأويل الخبر قبوله أولاً.

كما يجب أن نعلم أن العذر بالجهل هو مذهب أهل السنة والجماعة، فمن أنكر خبراً متواتراً أو جحده وهو لا يعلم أنه متواتراً أو لا يعلم حكم من أنكر المتواتر فلا يصح أن نُبادر إلى تكفيره، بل يجب أن نبين له الأمر، فإن أصر بعد البيان فهو الجانى على نفسه.

وجود الحديث المتواتر في السنة :

اختلف العلماء في وجود الحديث المتواتر في السنة وهذه مذاهبهم:

 قال ابن حبان والحازمى: إن السنة لا يوجد بها حديث متواتر، بل ذلك معدوم فى السنة^(۱).

لعل ابن حبان والحازمى قصدا بالمتواتر المنعدم - المتواتر كالقرآن، فإن كان هذا قصدهما فهو صواب لا خلاف فيه،

۲ - قال ابن الصالح: إن المتواتر فى الحديث يعز وجوده إلا أن يدعى ذلك فى حديث «من كذب على متعمداً فليتبوأ مقعده من النار»(۱۰).

۳ - قال الحافظ ابن حجر: إن المتواتر فى
 الأحاديث موجود بكثرة ثم رد على ابن حبان
 والحازمى فقال رحمه الله تعالى:

ذكر ابن الصلاح أن مثال المتواتر على التفسير المتقدم يعز وجوده إلا أن يدعى ذلك في حديث «من كذب على متعمدا فليتبوأ مقعده من النار».

وما ادعاه من العزة ممنوع، وكذا ما ادعاه غيره من العدم. لأن ذلك نشأ عن قلة الاطلاع على كثرة الطرق وأحوال الرجال وصفاتهم المقتضية لإبعاد العادة أن يتواطؤوا على كذب، أو يحصل منهم اتفاق، ومن أحسن ما يقرر به كون المتواتر موجودًا وجود كثرة في الأحاديث؛ أن الكتب المشهورة المتداولة بأيدى أهل العلم شرقًا وغربًا المقطوع عندهم بصحة نسبتها إلى مصنفيها، إذا اجتمعت على إخراج حديث وتعددت طرقه تعددًا تحيل العادة تواطأهم على الكذب إلى آخر

الشروط، أفاد العلم اليقينى بصحته إلى قائله، ومثل ذلك في الكتب المشهورة كثير⁽¹¹⁾.

أقسام المتواتر:

ينقسم الخبر المتواتر إلى قسمين:

(أ) المتواتر اللفظى:

وهو ما تواتر لفظه بأن ينقل إلينا بلفظ النبي على مثال ذلك:

عن أبى هريرة كَرْفَيْ قال: قال رسول الله وَ الله عن أبى هريرة كَرْفَيْ قال: قال رسول الله وَ الله وَا الله وَ الله وَالله وَ الله وَا الله وَ الله وَ الله وَ الله وَ الله وَ الله وَ الله وَالله وَا الله وَالله وَا

(ب) المتواتر المعنوى:

وهو ما تواتر معناه دون لفظه، وذلك بأن ينقل جماعة يستحيل تواطؤهم على الكذب وقائع مختلفة تشترك في أمر يتواتر ذلك القدر المشترك. كما إذا نقل رجل عن حاتم مثلا أنه أعطى جملاً، وآخر أنه أعطى فرساً، وآخر أنه أعطى فرساً، القدر أنه أعطى دينارا وهلم جرا، فيتواتر القدر المشترك بين أخبارهم وهو (الإعطاء) لأن وجوده مشترك في جميع هذه القضايا.

فقد ورد عنه عَلَيْ نحو مائة حديث فيه (رفع يديه في الدعاء) لكن هذه الأحاديث في قضايا مختلفة، فكل قضية منها لم تتواتر والقدر المشترك فيها وهو الرفع عند الدعاء تواتر باعتبار المجموع(۱۲).

ملحوظة:

يلاحظ أن مبحث الحديث المتواتر إنما هو من مباحث أصول الفقه، لا من مباحث علوم الحديث.

قال ابن الصلاح: ومن المسهور المتواتر الذي يذكره أهل الفقه وأصوله وأهل الحديث لا يذكرونه باسمه الخاص المسعر بمعناه الخاص.

وإن كان الخطيب الحافظ قد ذكره ففى كلامه ما يشعر بأنه اتبع فيه غير أهل الحديث، ولعل ذلك لكونه لا تشمله صناعتهم ولا يكاد يوجد في روايتهم(١٣).

قال العراقي عن الخبر المتواتر:

وليس من مباحث هذا الفن فإنه لا يبعث عن رجاله لكونه لا دخل لصفات المخبرين فيه، ولذلك لم يذكره من المحدثين إلا القليل كالحاكم والخطيب في أوائل الكفاية وابن عبدالبر وابن حزم(11).

المؤلفات في الحديث المتواتر:

خص جماعة من الأئمة الحديث المتواتر بالجمع والتصنيف، وقد اعتمد هؤلاء الأئمة في تصنيفهم لهذه الكتب على كتب السنة،

فقاموا بجمع الأحاديث التي توفرت فيها شروط الحديث المتواتر من كتب السنة وأفردوها في مصنفات خاصة يسهل على الباحث الرجوع إليها والوقوف على طرق الحديث من هذه المصنفات:

ا - الفوائد المتكاثرة في الأخبار المتواترة:
للإمام السيوطى - رحمه الله تعالى - رتب
السيوطى كتابه هذا على الأبواب، وجمع فيه
ما رواه من الصحابة عشرة فصاعدًا،
مستوعبًا فيه كل حديث بأسانيده وطرقه
وألفاظه، فجاء كتابًا حافلاً لم يسبق ـ كما
قال هو ـ إلى مثله.

وقد ذكر السيوطى هذا فى خطبة كتابه «الأزهار المتاثرة» (١٥) الذى اختصر فيه كتابه السابق.

٢ - الأزهار المتناشرة في الأخبار المتواترة:

ألف الحافظ جلال الدين السيوطى فى الأحاديث المتواترة كتابًا آخر سماه «الأزهار المتناثرة فى الأخبار المتواترة» اختصر فيه كتاب الفوائد المتكاثرة ـ وقال السيوطى: إنه لم يسبق إلى مثله – رتبه على الأبواب وأورد فيه كل حديث بأسانيد من خرَّجه وطرقه.

٣ - (قطف الأزهار)، للإمام السيوطى:
 لخص الإمام السيوطى كتابه الأزهار المتاثرة
 فى الأخبار المتواترة فى جزء لطيف اقتصر

فيه على عزو كل طريق لمن أخرجها من الأثمة في كتبهم من الأحاديث التي أوردها الإمام السيوطي فيه:

١ - حــديث الحــوض من رواية نيف
 وخمسين صحابيا.

٢ - حديث المسح على الخفين من رواية سبعين صحابيا.

٣ - حديث رفع اليدين في الصلاة من
 رواية نحو خمسين صحابيا.

٤ - حديث نضر الله امرأ سمع مقالتي
 ... من رواية سبع وعشرين صحابيا.

ه حديث نزول القرآن على سبعة
 أحرف من رواية سبع وعشرين صحابيا.

٦ - حديث من بنى لله مسجدا بنى الله
 له بيــــــا فى الجنة من رواية عـــشــرين
 صحابيا.

۷ – حدیث کل مسکر حرام،

وغير ذلك من الأحاديث المتواترة التى ذكرها فى كتابه المذكور، وذكر بعضها فى تدريب الراوى، وهذه الأحاديث نقلناها من التدريب(٢١٠).

استدراك الكتاني على السيوطي :

قال الكتائي: ذكر السيوطي أن عدد الأحاديث التي ذكرها في كتابه مائة حديث،

لكنى عددتها فوجدتها تزيد على ذلك باثنى عشر.

قال الشيخ الكتائى: وقد قال العلامة محمد الصادق السندى فى شرح النخبة: وقد تساهل السيوطى فى الحكم بالتواتر فحكم على عدة من الأحاديث بذلك وأوردها فى كتاب سماه «الأزهار المتناثرة فى الأحاديث المتواترة».

قال الكتانى: وهو كذلك فإنه ذكر عدة أحاديث ربما يقطع الحديثى بعدم تواترها. ويظهر أيضًا من كلامه أنه قصد جمع المتواتر اللفظى ثم إنه كثيرًا ما يورد أحاديث صرح هو أو غيره في بعض الكتب بأن تواترها معنوى(١٧).

٤ – اللآلئ المتناثرة في الأحساديث المتواترة: للشيخ الإمام الحافظ أبي عبدالله محمد بن محمد بن على بن طولون الحنفي الدمشقي، المتوفى سنة ثلاث وخمسين وتسعمائة.

٥ – نقط اللالئ المتناثرة في الأحاديث
 المتواترة: للشيخ محمد مرتضى الحسيني
 الزبيدي المصرى المتوفى سنة خمسة ومائتين
 وألف.

۲ - الحرز المكنون من لفظ المعصوم
 المأمون: للسيد النواب صديق بن حسن بن على البخارى الحسيني،

جمع في كتابه هذا أربعين حديثًا وأخذها من لقط اللآلئ.

۷ - نظم المتناثر من الحديث المتواتر: للعلامة أبى عبدالله محمد بن جعفر الكتائى، وقد ألف الكتائى كتابه هذا قبل أن يقف على كتاب السيوطى، كما قال: (وكان ذلك - أى تأليفه للكتاب - قبل وقوفى للسيوطى على أزهاره المتناثرة الذى لخصصه من فوائده المتكاثرة).

جمع الكتائى بين ما فى كتاب السيوطى وكتابه، ولم يدع حديثًا من أحاديث السيوطى إلا ذكره ثم ينبه على ذلك، فيقول: أورده فى

الأزهار من حديث فلان، ثم يذكر ما عده فيه من الصحابة والتابعين وأسقط ذكر المخرجين.

وقد يزيد على ما ذكره السيوطى غير أنه ينبه عليه، ويفرق بين كلامه وكلام السيوطى بقوله: قلت.

أما إذا كان الحديث لم يذكره السيوطى فى كتابه؛ فإنه لا يتعرض لذكر السيوطى فيعلم بذلك أن الحديث مما زاده الكتانى ولم يذكره السيوطى فى كتابه (١٨).

أد/ الخشوعي الخشوعي محمد

الهوامش :

- (١) سورة المؤمنون ٤٤
- (٢) لسان العرب مادة (وتر) الأحكام في أصول الأحكام ١٥١/١ فتح المفيث للسخاوي ٢٥/٢.
 - (۲) مقدمة ابن المبلاح ص ۱۳۵.
 - (٤) سورة المائدة جزء من آية رقم ١٢. (٥) سيرة الأنطارة قد هم ٦٥.
 - (٥) سورة الأنفال آية رقم ٦٥.
 (١) سورة الأعراف آية رقم ١٥٥.
- (٧) الأحكام في أصول الأحكام ١٥٨/١ شرح نخبة الفكر ص ٣ فتع المفيث للسخاوي ٢٦/٢.
- (٨) الأحكام في أصول الأحكام ١٥٣/١ المنتصفي للغزالي ١٣٢/١ شرح تغية الفكر ص ٤٠٣ بتصرف.
 - (٩) فتح المفيث للسخاوي ٣/ ١٤.
 - (١٠) مقدمة ابن المنظرح ص ١٣٥ ١٣٦.
 - (١١) شرح نخبة القكر ص ٤، ٥.
 - (١٢) أخرجه البخاري كتاب العلم ياب إثم من كذب على النبي ﷺ ٣٨/١.
 - وأخرجه مسلم في المقدمة ١٠/١ واللفظ له كذبًاء ١٠/١.
- وأخرجه ابن حبان كتاب الرقائق باب البيان بأن الشيطان قد يعقد على مواضع الوضوء انظر الإحسان ١٩٤/٢.
 - (۱۳) تدریب انراوی ۲/۰۸۲، ۱۸۱.
 - (۱٤) مقدمة ابن الصلاح ۱۳۵،
 - (١٥) فتح المفيث فلسخاوي ٣٦/٣.
 - (١٦) نظم المتناثر في الحديث المتواتر للشيخ الكتاني ص ٨ وهامش تدريب الراوي ١٧٩/٢.
 - (۱۷) تدریب الراوی ۲/ ۱۷۹، ۱۸۰.
 - (١٨) نظم المتناثر من الحديث المتواثر من ٥.
 - (۱۹) بطم المشافر ص ۷، ۸.

الثابت من الأحاديث

الثابت لغة ؛ يطلق لفظ «الثابت» لغة على معان منها الأمر المستقر، أو الصحيح المتحقق، أو الحجة القوية(١).

واصطلاحا: استعمل المحدثون وصف الحديث به الثابت، ومنهم الإمام أحمد بن حنبل، وأبو حاتم الرازى، وأبو بكر أبن المنذر (المتوفى سنة ٣١٨ هـ) والدارقطنى، وغيرهم.

واختلف العلماء في المقصود به، على النحو التالي :

ا - جاء عن الحافظين: قطب الدين عبد الكريم الحلبي (المتوفى سنة ٧٣٥ هـ) وفتح الدين محمد بن محمد المعروف بابن سيد الناس اليعمري (المتوفى سنة ٧٣٦ هـ) أنه يطلق الثابت بمعنى الصحيح فقط، ويمكن الاستئناس لهذا بقول القاضى: ثبت عندى بالبينة العادلة كذا، فيدل قوله هذا على بالبينة الشيء جزمًا، وأيضا الإطلاق اللغوى للكلمة يؤيد هذا كما تقدم.

٢ - جاء عن الحافظ محمد بن الحسن
 اللَّخمى المعروف بابن الصيرفى (المتوفى سنة

والحسن لذاته، وألف في ذلك رسالة ردّ فيها على الحافظين السابقين: القطب الحلبي على الحافظين السابقين: القطب الحلبي وابن سيد الناس، في قصر إطلاقه على الصحيح فقط، وعلل قوله هذا، بأن الحسن يحتج به كما يحتج بالصحيح، وإن كان دونه في القوة، كما أيد قوله هذا أيضا بأن المعنى اللغوي للكلمة يشمل كلا من الصحيح والحسن لذاته، وأيضا جاء استعمال وصف «الثابت» مقترنًا بالصحيح وبالحسن عند الدارقطني في سننه، وأطلقه ابن المنذر على أحاديث كثيرة، حسنها الإمام الترمذي.

وقد جاء عن الحافظ ابن حجر ما يفيد أنه يوافق ابن الصيرفى على ما تقدم مع زيادة عليه، فيرى أن الثابت يمكن إطلاقه على كل من الصحيح لذاته والحسن لذاته، وعلى الصحيح لغيره والحسن لغيره، لقوة كل منهما بمجموع الطرق التي يقوى بعضها بعضا، وهذا أوسع إطلاقاته، حيث يشمل كل ما يحتج به لذاته ولغيره، ويتفق هذا مع الإطلاق اللغوى للكلمة كما تقدم، وقد أقراً

السيوطى صنيع ابن حجر هذا، ولكن نسب إليه فى موضع آخر: أنه يطلق الثابت على الصحيح المتفق على صحته، وذلك فى كتابه «التلخيص الحبير»، فلعله يعتبر هذا إطلاقا

خاصا بهذا الكتاب فقط، مع أنى لاحظت عدم اطراد ذلك من الحافظ في الكتاب المذكور(٢).

أ.د/ أحمد معبد عبد الكريم

الهو امش :

⁽١) المفردات طراغب، والمعجم الوسيط / مادة دثبت».

⁽٢) ينظر البحر الذي رخر للسيوطى ١٢٥٦/٣ - ١٢٦٦، ط مكتبة الغرباء الأثرية، وتدريب الراوى ١٩٤/١ - ١٩٥، والتلحيص الحبير ٥٧/١ حديث (٨٧) و٤/٥٥، والحاوى في الفتاوى للسيوطى ١١٤/٢ - ١١٥.

ثُبَت مرويات المحدث

الثّبت : بالثاء المثلثة المفتوحة والباء الموحدة المفتوحة، ويطلق لغة : بمعنى الحجة والبرهان، والجمع أثبات،

وفي الاصطلاح:

يطلق على الكتاب الذي يجمع فيه المحدِّث أسماء شيوخه الذين روى عنهم، مع ذكر ما تلقاه عنهم من المرويات بأسانيدهم، وما تلقاه أيضًا من مصنفاتهم، وذلك بالسماع منهم أو القراءة عليهم أو الإجازة منهم، وغير ذلك من طرق التحمل، وقد يذكر بعض من شاركه في الرواية والأخذ عن شيوخه، ويُعدُّ هذا «الثبت» حجة عند صاحبه، في إثبات مروياته عن شيوخه، فيحيل عليه، عندما يُسمع غيره، أو يجيزه بشيء من مروياته، وأهل الأندلس يسم ون الثبت «بالبرنامج»، وأهل المغرب يسمونه «الفهرست» بكسر الفاء وسكون الهاء وكسير الراء، وسكون السين، وتاء مثناة، عند الوقف عليها أو وصلها، وهي كلمة فارسية معرية وإذا رتب صاحب الثبت شيوخه فيه على حروف المعجم سمي «معجم شيوخ»، وإذا لم يرتبهم هجائيا سميت «مشيخة»، وقد

تسمى مشيخة مع كونها مرتبة على حروف الهجاء أيضا، أو مرتبة على البلاد التى تلقى فيها المحدث مروياته عن شيوخه، أو غير ذلك.

من المؤلفات في ذلك (١) :

۱ – ثبت مسموعات الحافظ ضياء الدين محمد بن عبد الواحد المقدسي المتوفى سنة ٦٤٣ هـ تأليف الحافظ الضياء المقدسي نفسه. (وهو مطبوع في مجلد متوسط) طدار البشائر سنة ١٤٢٠ هـ، والشيوخ فيه غير مرتبين هجائيا.

٢ - برنامج ابن جـابر الوادى آشى - تأليف، وهو محمد بن جابر الوادى آشى التونسى المتوفى سنة ٧٤٩ هـ، وهو مطبوع بمركز البحث العلمى بجامعة أم القرى بمكة المكرمة سنة ١٤٠١ هـ، وشيوخ المؤلف فيه غير مرتبين هجائيا أيضا.

٣ - مشيخة أبى يوسف يعقوب بن سفيان
 الفسوى الحافظ الثقة المتوفى سنة ٢٢٧ هـ ولم أقف على نسخة لها، ولكن وصفها

صاحب «الرسالة المستطرفة» بقوله : وهي في ستة أجزاء، ومرتبة على البلدان(٢).

لا مشيخة قاضى القضاة بدر الدين عبد الله بن محمد بن إبراهيم المعروف بابن جماعة المتوفى سنة ٧٣٧ هـ - تخريج الحافظ علم الدين القاسم بن محمد البرزالى المتوفى سنة ٧٣٩ هـ، والشيوخ فيها مرتبون المجائيا، وهي مطبوعة في مجلدين، ط دار المغرب الإسلامي سنة ١٤٠٨ هـ، بيروت.

٥ - المعجم الأوسط والصغير لشيوخ
 الحافظ سليمان بن أحمد الطبراني المتوفى
 سنة ٣٦٠ هـ وهما مرتبان على حروف
 الهجاء، ومطبوعان متداولان.

٣ - فهرست ما رواه عن شيوخه، أبو بكر محمد بن خير بن عمر الإشبيلى المتوفى سنة ٥٧٥ هـ وهو في مـجلد، مطبوع مـتداول، ومرتب على الكتب والمؤلفات والفنون مع ذكر شيوخ المؤلف الذين تلقى عنهم ذلك.

٧ - فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات للشيخ المحدث عبد الحي بن عبد الكبير الكتائي المتوفى بعد سنة ١٣٤٧ هـ، من تأليفه. وهو مطبوع في ثلاثة مجلدات مع فهارس تفصيلية، ويعتبر أوسع المؤلفات في ذلك حتى الآن.

۸ – وقد يسمى الثبت باسم خاص به، مثل «بلوغ الأمانى فى التعريف بشيوخ واسانيد مسند العصر الشيخ محمد ياسين الفادانى المكى المتوفى فى ذى الحجة سنة ١٤١٠ هـ رحمه الله ـ وهم ممن سمعت منه الحديث، وأجازنى بمروياته مشافهة وكتابة، وهذا الثبت مطبوع متداول.

القيمة الحديثية والعلمية للأثبات:

ا - تقدم أنها تعد حجة موثقة لصاحبها، ولمن ذُكر معه بمروياتهم، وما تلقوه عن شيوخهم من علوم وفنون، فيحيلون على الأثبات عندما يُسمعُون غيرهم أو يجيزونه، فبواسطتها تحفظ للأمة خاصية إسناد الشريعة وعلومها من بداية أخذها عن الله تعالى وعن رسوله الخاتم عليها.

٢ - أن كل ثبت يسجل جوانب من حالة
 العلوم الإسلامية ونشاطها في عصره،
 ولا سيما علوم السنة رواية ودراية.

٣ - في الأثبات رصد للمؤلفات الحديثية
 في عنصره، وتعاريف بشيء من مناهجها
 ومشتملاتها.

٤ - فيه بيان لتراجم رواة وأعلام في أثناء

الأسانيد قد لا توجد فى المصادر المتداولة، كما أن فيه بيان لبعض الجوانب الحضارية والاجتماعية والجغرافية فى عصر صاحب

الثبت أو من فوقه فى الأسانيد، ولاسيما ما رتب منه على البلدان كما قدمت،

أد/ أحمد معبد عبد الكريم

الهو امش:

⁽¹⁾ فتح المفيث للسخاوي ١١١/٢ طا دار الإمام الطيري،

⁽٢) لرسالة المستطرقة للكتاني ص ١٤٠ - ١٤١، وفهرس الفهارس للكتاني ٧/١ - ٧١.

الثقات من الرواة ومصادر تراجمهم

- تعريف الثقة لغة: هو المؤتمن^(١).

تعريف الثقة عند المحدثين: هو العدل في دينه، التام الضبط لحفظه وكتابه. هذا هو المراد بكلمة ثقة عند الإطلاق، ولكن المراد بالثقات هنا ما هو أهم من ذلك فيدخل في ذلك أصبحاب المراتب الثلاث الأولى من ذلك أصبحاب المراتب الثلاث الأولى من مراتب التعديل أي ما قيل هيه «أوثق الناس» أو «ثقة ثقة» أو «ثقة» فقط أو ما رادف هذه الألفاظ.

حكم حديث الثقة: صحيح لذاته محتج به
 ما لم تكن هناك علة أخرى.

فائدة معرفة الثقات من الرواة ععرفة صحيح على معرفة الثقات من الرواة معرفة صحيح الحديث الذي يصلح للاحتجاج به؛ وذلك لأن من شروط الحديث الصحيح أن يكون كل راوفي إسناده عدلاً في دينه تام الضبط لحفظه وكتابه.

- المراد بالراوى: هو من يروى الحسديث بإسناده سواء كان عنده علم به أو ليس له إلا مجرد روايته.

كيف يعرف أن الراوى ثقة؟

يمرف أن الراوى ثقة بطريق من الطرق الآتية:

(أ) التوثيق القولى أو النظرى ويكون بالآتى:

ا - الاستفاضة والشهرة: فمن اشتهرت عدالته بين أهل العلم من أهل الحديث وغيرهم، وكثر ثناء الناس عليه بالثقة والأمانة، استغنى بذلك في إثبات عدالته كالإمام مالك ابن أنس والإمام الشافعي والإمام أحمد بن حنبل والإمام البخاري رحمهم الله تعالى _ فلا يسأل عن عدالة هؤلاء.

٢ - التنصيص: وذلك بأن ينص إمام من أئمة الجرح والتعديل أو أكثر على أن فلائا من الناس ثقة.

٣ - أن يذكر الراوى فى كتاب من الكتب التقات خاصة ككتاب الثقات لابن حبان فكل من يذكر فى كتاب من الكتب التقات خاصة يكون ثقة ولو التى صنفت فى الثقات خاصة يكون ثقة ولو من وجهة نظر صاحب هذا الكتاب.

(ب) التوثيق العملي: ويكون بالآتي:

۱ - أن يخرج للراوى محتجا به من السترط ألا يخرج إلا الصحيح من الحديث
 كالإمامين الجليلين البخارى ومسلم.

٢ - أن يحكم إمام من أئمة الحديث على حديث بالصحة لذاته فيكون هذا توثيقًا عمليًا لكل راو من رواة إسناد هذا الحديث وإلا فأى فرق بين أن يقول الإمام فلان ثقة وبين أن يحكم على حديثه بالصحة؟! إنه يلزم من كون الحديث صحيحًا أن يكون كل راو من رواة إسناده ثقة.

مصادر تراجم الثقات من الرواة :

خص بعض العلماء الشقات من الرواة بالتصنيف فجعلوا لهم كتبًا خاصة بهم لا يذكرون فيها إلا الثقات من الرواة، فكل من يذكر في هذه المصنفات فهو ثقة ولو من وجهة نظر مصنفه بغض النظر عن كونه ثقة عند غيره أم لا.

من هذه المستفات التي صنفت في الثقات خاصة:

١ - معرفة الثقات للعجلى أبى الحسن احمد بن عبد الله بن صالح العجلى المتوفى سنة إحدى وستين ومائتين (٢٦١هـ).

۲ - الثقات لابن حبان أبى حاتم محمد
 ابن حبان البستى المتوفى سنة أربع وخمسين
 وثلاثمائة (٣٥٤هـ).

قال السخاوى عن كتاب الثقات لابن حبان: (وهو أحفلها لكنه يدرج فيهم من زالت جهالة عينه؛ بل ومن لم يرو عنه إلا واحد ولم يظهر فيه جرح وهو مجهول العين، وهذا غير كاف للتوثيق عند الجمهور، وربما يذكر فيهم من أدخله في الضعفاء إما سهوًا أو غير ذلك)(٢).

٣ – تاريخ أسماء الثقات ممن نقل عنهم العلم لابن شاهين – أبى حفص عمر بن أحمد بن عثمان المعروف بابن شاهين المتوفى سنة خمس وثمانين وثلاثمائة (٣٨٥هـ).

٤ - معرفة الرواة المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد للإمام الحافظ أبى عبد الله محمد بن احمد بن عثمان الذهبى المتوفى سنة ثمان وأربعين وسبعمائة (٧٤٨هـ).

قال الحافظ الذهبى ـ رحمه الله تعالى ـ فى مقدمة كتابه: معرفة الروأة المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد: أما بعد، فهذا فصل نافع فى معرفة الثقات الروأة الذين تكلم فيهم بعض الأئمة بما لا يوجب رد أخبارهم وفيهم بعض اللين، وغيرهم أتقن منهم وأحفظ، فهوًلاء حديثهم إن لم يكن في أعلى مراتب

الصحيح فلا ينزل عن رتبة الحسن اللهم إلا أن يكون للرجل منهم أحاديث تستنكر عليه وهي التي تكلم فيه من أجلها فينبغي التوقف والله ولى التوفيق للحق بمنه(٢).

ملحوظة هامة: إذا كان بعض العلماء قد

خصوا الثقات من الرواة بالتصنيف فجعلوا لهم كتباً خاصة بهم فإن هناك كتباً جمعت بين الثقات من الرواة وغير الثقات.

أ.د/ الخشوعي الخشوعي محمد

الهوامش:

⁽١) لسان العرب لابن منظور مادة دوثق،

⁽٢) فتح المفيث للسخاوي ٢٥٣/٤.

⁽٣) معرفة الرواة المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد ص ٥١.

جهالة الراوى وأحكامها

المجهول لغة:

غير المعروف سواء جهلت عينه أو حاله أو هما معاً.

قال ابن منظور: «الجهل نقيض العلم، والمعروف في كلام العرب جهلت الشيء إذا لم تعرفه»، وتقول: مثلى لا يجهل مثلك.

قال تعالى: ﴿يحسبهم الجاهل أغنياء من التعضف﴾ (١) ، يعنى الجاهل بحالهم، ولم يرد الجاهل الذي هو ضد العاقل، وإنما أراد الجهل الذي هو ضد الخبرة يقال: هو يجهل ذلك أي: لا يعرفه. (٢)

قال الراغب: «الجهل على ثلاث أضرب:

الأول: وهو خلو النفس من العلم هذا هو الأصل.

الثاني: اعتقاد الشيء بخلاف ما هو عليه.

الشالث: فعل الشيء بخلاف ما حقه أن يفعل سواء اعتقد فيه اعتقادًا صحيحًا أو فاسدًا كمن يترك الصلاة متعمداً»،

وعلى ذلك قوله تمالى:﴿أتتحذنا هزواً

قال أعود بالله أن أكون من الجاهلين (^(۲))، فجعل فعل الهزو جهالاً، وقال سبحانه وتعالى: ﴿فتبينوا أن تصيبوا قوماً بجهالة (⁽¹⁾)

والجهل تارة يذكر على سبيل الذم وهو الأكثر، وتارة لا على سبيل الذم نحو: ﴿يحسبهم الجاهل أغنياء من التعفيه، أي من لا يعرف حالهم، وليس يعنى المتخصص بالجهل المذموم (٥).

قال الفيومى: «جهلت الشىء جهلاً وجهالة خلاف علمته، وجهلته بالتثقيل نسبة إلى الجهل» (٦).

قال فى المعجم الوسيط: «جهل الشىء وبه لم يعرفه، وجهله نسبة إلى الجهل وأوقعه فيه، واستجهله عده جاهلاً ووجده جاهلاً، والجهل: الجفاء والسفه وعدم العلم» (٧).

أقسام المجاهيل:

قيسم العلمياء المجاهيل إلى ثلاثة أقسام (^):

أ. مجهول العين . ب. مجهول الحال.

جـ ـ المستور .

أولاً: مجهول العين :

تعريف مجهول العين:

قال الخطيب: «المجهول عند اصحاب الحديث هو كل من لم يشتهر بطلب العلم في نفسه ولا عرفه العلماء به، ومن لم يعرف حديثه إلا من جهة راو واحد (أى مع كونه مسمى).

وأقل ما ترتفع به الجهالة (أى الجهالة العينية عن الراوى) أن يروى عن الرجل اثنان فصاعدًا من المشهورين بالعلم كذلك؛ إلا أنه لا يثبت له حكم العدالة بروايتهما عنه، وقد زعم قوم أن عدالته ثبتت بذلك ونحن نذكر فساد قولهم بمشيئة الله وتوفيقه»(1).

حكم رواية مجهول العين:

أ. مذهب الجمهور: ذهب جمهور العلماء من المحدثين وغيرهم إلى رد رواية مجهول العين، وذلك لأنه يشترط في الراوى الذي تقبل روايته ويحتج بها أن يكون عدلاً في دينه ضابطًا لحفظه، ومجهول العين لا تعرف عدالته وضبطه فكما يحتمل أن يكون عدلاً ضابطًا يحتمل أن يكون فاسقًا سييء طاحفظ.

قال الحافظ السخاوى: «بل ظاهر كلام ابن كثير الاتفاق عليه (أي على رد رواية

مجهول العين) حيث قال: المبهم الذى لم يسم أو من سمى ولا تعرف عينه فهذا ممن لا يقبل روايته أحد علمناه » (١٠٠).

قال الحافظ السخاوى: «وكأنه سلف ابن السبكى فى حكايته الإجماع على الرد ونحوه قول ابن المواق: لا خلاف أعلمه بين أئمة الحديث فى رد المجهول الذى لم يرو عنه إلا واحد وإنما يحكى الخلاف عن الحنفية»(١١).

ب - ذهب بعض العلماء إلى قبول رواية مجهول العين مطلقاً ما لم يظهر منه ما يفسق به، وهذا قول من لا يشترط في الراوي مزيداً على الإسلام وممن ذهب هذا المذهب الإمام أبو حاتم ابن حبان.

قال ابن حبان: «العدل من لم يعرف منه الجرح، إذ التجريح ضد التعديل، فمن لم يعلم بجرح فهو عدل إذا لم يتبين ضده إذ لم يكلف من الناس معرفة ما غاب عنهم، وإنما كلفوا بالظاهر من الأشياء غير المغيب عنهم، جعلنا الله ممن أسبل عليه جالابيب الستر في الدنيا، واتصل ذلك بالعفو عن جناياته في العقبى، إنه الفعال لما يريد»(١٢).

قال الحافظ ابن حجر: «وهذا الذى ذهب إليه ابن حبان من أن الرجل إذا انتفت جهالة عينه كان على العدالة إلى أن يتبين جرحه؛ مذهب عجيب الجمهور على خلافه».

وهذا هو مسلك ابن حبان فى كتاب الثقات الذى ألفه، فإنه يذكر خلقًا ممن نص أبو حاتم وغيره على أنهم مجهولون، وكان عند ابن حبان أن جهالة العين ترتفع برواية واحد مشهور وهو مذهب شيخه ابن خزيمة، ولكن جهالة حاله باقية عند غيره.

وقد أفصح ابن حبان بقاعدته فقال:
«العدل من لا يعرف فيه الجرح، إذ التجريح
ضد التعديل، فمن لم يجرح فهو عدل حتى
يتبين جرحه إذا لم يكلف الناس ما غاب
عنهم»(١٢).

قال الخطيب البغدادى فى الرد على أصحاب هذا المذهب: «أقل ما ترتفع به الجهالة أن يروى عن الرجل اثنان فصاعدًا من المشهورين بالعلم إلا أنه يثبت له حكم العدالة بروايتهما عنه، وقد زعم قوم أن عدالته تثبت بذلك، ونحن نذكر فساد قولهم (١٤).

قال الخطيب: «لأنه يجوز أن يكون العدل لا يعرف عدالته فلا تكون روايته عنه تعديلاً ولا خبراً عن صدقه: بل يروى عنه لأغراض يقصدها، كيف وقد وجد جماعة من العدول الشقات رووا عن قوم أحاديث أمسكوا في بعضها عن ذكر أحوالهم مع علمهم بأنها غير مرضية، وفي بعضها شهدوا عليهم بالكذب في الرواية وبفساد الآراء والمذاهب».

ثم روى الخطيب بإسناده قال: «قال سفيان الثورى: حدثنا ثور بن أبى فاختة وكأن من أركان الكذب».

أخرج الخطيب بإسناده قال: «قال أبو بكر الحميدى قال: ثنا سفيان قال: ثنا عبد الملك بن أعين؛ وكان شيعيًا وكان عندنا رافضيًا صاحب رأى (١٥) .

جـ دهب بعض العلماء إلى قبول رواية محمد ول العين إذا تفرد بالرواية عنه من لا يروى إلا عن ثقة كالإمام مالك بن أنس وعبد الرحمن بن مهدى وغيرهما وإلا فلا .

قال ابن رشيد: «لا شك أن رواية الواحد الشقة تخرج عن جهالة العين إذا سماه ونسبه» (١٦) .

وهذا لازم من جعل مجرد رواية العدل عن الراوى تعديلاً له ولكن هذا الكلام فيه نظر وذلك للآتى:

۱ عادة الإمام غير ملزمة له فكما يجوز
 لغيره أن يروى عن غير ثقة يجوز له ذلك.

۲ ـ یجوز أن یكون العدل لا یعرف عدالة من روی عنه فلا تكون روایته عنه تعدیلاً له ولا خبرًا عن صدقه بل یروی عنه لأغراض یقصدها.(۱۷)

وقد روى الإمام مالك عن عبد الكريم بن

أبى المخارق (١٨) وهو ضعيف بل متروك مع أن الإمام مالك لا يروى إلا عن الثقات.

قال ابن عبد البر: «وإنما روى مالك عن عبد الكريم بن أبى المخارق وهو مجمع على ضعفه وتركه: لأنه لم يعرفه إذ لم يكن من أهل بلده وكان حسن السمت والصلاة. فغره ذلك منه ولم يدخل في كتابه عنه حكمًا أفرده به إنما ذكر عنه ترغيبًا» (١٩٠).

قیل: «إن كان مشهورًا فى غیر العلم بالزهد كمالك بن دینار أو بالنجدة كعمرو بن معدى كرب قبلت روايته وإلا فلا ».

قال ابن الصلاح: «بلغنى عن أبى عمر بن عبد البر الأندلسى وجادة قال: كل من لم يرو عنه إلا رجل واحد فهو عندهم مجهول. إلا أن يكون رجلاً مشهوراً فى غير حمل العلم كاشتهار مالك بن دينار بالزهد وعمرو بن معدى كرب بالنحدة»(۲۰).

ه. ذهب بعض العلماء إلى قبول رواية مجهول العين في حالتين:

إن زكَّاه واحد من أئمة الجرح والتعديل مع رواية واحد عنه.

- إن وثقه الراوى عنه إن كان من أهل الجرح والتعديل.

وإلى هذا القول ذهب أبو الحسن بن

القطان الفاسى وابن رشيد، وصححه شيخ الإسلام ابن حجر.

قال ابن القطان: "فأما قسم مجهولى الأحوال فإنهم قوم إنما روى عن كل واحد منهم واحد لا يعلم روى عنه غيره، فهؤلاء إنما يقبل رواية أحدهم، من يرى رواية الراوى العدل عن الراوى تعديلاً له، كالعمل بروايته، فيأما من لا يرى رواية الراوى عن الراوى عن الراوى عن الراوى العديلاً له، فإنهم لا يقبلون رواية هذا الصنف تعديلاً له، فإنهم لا يقبلون رواية هذا الصنف إلا أن تعلم عبدالة أحدهم فإنه إذا علمت عدالته لم يضره أن لا يروى عنه إلا واحد، فأما إذا لم تعلم عبدالته وهو لم يرو عنه إلا واحد فإنه لا يقبل روايته لا من يبتغي على واحد فإنه لا يقبل روايته لا من يبتغي على الإسلام مزيداً ولا من لا يبتغيه "(۲).

قال ابن القطان: «والحق في هذا أنه لا تقبل روايته (أي رواية المجهول) ولو روى عنه جماعة ما لم تثبت عدالته، ومن يذكر في كتب الرجال برواية أكثر من واحد عنه مهملاً من الجرح والتعديل فهو غير معروف الحال عند ذاكره بذلك وبما وقع التصريح بذلك في بعضهم (۲۲).

قلت: المعول عليه عند ابن القطان هو التوثيق، فمن وثق ولم يرو عنه إلا راو واحد لم يضره ذلك وتقبل روايته، ومن لم يوثق لا ينفعه أن يروى عنه جماعة: لذلك قال ابن

القطان: «ولو ثبت لدينا كونه عدلاً؛ لم يضره أن يكون لا يروى عنه إلا واحد؛ لأن العدد ليس بشرط في الرواية»(٣٣)،

قال الحافظ ابن حجر: «فإن سمى الراوى وانفرد راو واحد بالرواية عنه؛ فهو مجهول العين كالمبهم فلا يقبل حديثه، إلا أن يوثقه غير من ينفرد عنه على الأصح، وكذا من ينفرد عنه إذا كان متأهلاً لذلك»(٢٤).

قال السخاوى: «وعليه يتمشى تخريج الشيخين فى صحيحيهما لجماعة (أى ليس لكل واحد منهم إلا راو واحد) وأنهم مع ذلك موثقون لم يتعرض أحد من أئمة الجرح والتعديل لأحد منهم بتجهيل» (٢٥).

وسترى في التطبيق العملى أن الحافظ ابن حجر اعتمد هذه القاعدة في ترجمة أحمد بن يحيى بن محمد بن كثير الحرائي، وأن الحافظ رد على الذهبي قوله: لا يعرف، بقوله: بل يكفى في رفع جهالة عينه رواية النسائي له، وفي التعريف بحاله توثيق له (٢٦).

فقد أخرج البخارى ومسلم لحصين (٢٧) بن محمد الأنصارى وقد انفرد الزهرى بالرواية عنه.

وأخرج البخارى لجويرية (٢٨) ، وقد انفرد أبو حمزة نصر بن عمران الضبعى بالرواية عنه .

وأخرج مسلم لجابر (٢٩) بن إسماعيل الحضرمي وقد انفرد ابن وهب بالرواية عنه، وغير هؤلاء،

قال السخاوى: «ولذا قال أبن عبد البر: الذى أقوله: أن من عرف بالشقة والأمانة والعدالة لا يضره إذا لم يروعنه إلا واحد نحوه قول أبى مسعود الدمشقى الحافظ أنه برواية الواحد لا ترتفع عن الراوى اسم الجهالة؛ إلا أن يكون معروفًا في قبيلته أو يروى عنه آخر»(٢٠).

وإذا كانت الشهرة في غير العلم بالزهد وغير ذلك كما تقدم، مع رواية راوٍ عنه كافية في ثبوت روايته؛ فإن الشهرة بالعلم والثقة والأمانة مع رواية واحد عنه كافية من باب أولى في قبول روايته.

قال الحافظ السخاوى: «وبالجملة فرواية إمام ناقلة للشريعة، لرجل ممن لم يرو عنه سوى واحد في مقام الاحتجاج كافية في تعريفه وتعديله»(٢١).

قلت: وذلك لأن الاحتجاج بالخبر تعديل لجميع روايته من ذلك الإمام.

لذلك لم يقبل من أبى حاتم تجهيل محمد (٢٢) بن الحاكم المروزى الأحول أحد شيوخ البخارى فى صحيحه والمفرد عنه بالرواية؛ لكونه لم يعرفه،

قال السخاوى: «ولكن نقول: معرفة البخارى به التى اقتضت له روايته عنه ولو انفرد بها (أى بالرواية عنه والتعديل له) كافية في توثيقه، فضلاً عن أن غيره قد عرفه أيضًا، لذلك صرح ابن رشيد بأنه لو عدله المنفرد عنه كفى، وصححه شيخنا (أى الحافظ ابن حجر) إذا كان متأهلاً لذلك».

ومن هنا ثبتت صحبة الصحابى برواية الواحد المصرح بصحبته عنه (٢٣).

قال ابن الصلاح: «وقد خرج البخارى في صحيحه حديث جماعة ليس لهم إلا راو واحد منهم مرداس (٢٤) لم يرو عنه غير قيس ابن أبي حازم، وكذلك خرج مسلم حديث قوم لا راوى لهم غير واحد منهم ربيعة بن كعب الأسلمي (٢٥) لم يرو عنه غير أبي سلمة بن عبد الرحمن، وذلك منهما مصير إلى أن الراوى قد يخرج عن كونه مجهولاً مردوداً برواية واحد عنه »(٢٦).

قال الحافظ السخاوى عقب قول ابن الصلاح: «ليس على إطلاقه»(٢٧) أى ليس كل راو ينفرد بالرواية عنه راو واحد يخرج عنه كونه مجهولاً مردوداً، بل هذا خاص بمن انفرد بالرواية عنه راو واحد، وانضم إلى ذلك أمر خارجى كما سيأتى.

قلت: لا يعترض على ذلك بما اعترض به

ابن الصلاح وكان عليه أن يذكر بعض من خرج البخارى ومسلم لهم من غير الصحابة وليس لهم إلا راو واحد وهم كثير، وقد ذكرنا بعضهم، وذلك لأن مرداس بن مالك الأسلمى الذى روى له البخارى في صحيحه، وربيعة بن كـعب الأسلمى الذى روى له مـسلم في صحيحه صحابيان، والصحابة كلهم عدول محيحه صحابيان، والصحابة كلهم عدول بتعديل الله تعالى ورسوله على لهم فلا تضر جهالتهم العينية بصحة الحديث، ولا يحتاج إلى رفع الجهالة العينية عنهم بتعدد الرواة عنهم، فلو أن رجلاً من التابعين الثقات قال: عنهم، فلو أن رجلاً من التابعين الثقات قال: رأى النبى و وحد وذلك على الإبهام ولم يذكر اسمه فإن ذلك لا يضر بصحة الحديث.

قال العراقى: «على أنه قد ثبت أن مرداسًا من أهل الشجرة، وربيعة من أهل الصفة، فلا يضرهما انفراد راو واحد عن كل منهما، على أنه قد ثبت أن ربيعة قد روى عنه أكثر من واحد».

قسال السخساوى: «وممن أثنى على من اعستسرف له بأنه لم يرو عنه إلا راو واحسد أبو داود وعلى بن المدينى».

قال أبو داود في عبد الله (٢٨) بن عمر بن غائم الرعيني قاضي أفريقية: «أحاديثه مستقيمة ما أعلم حدث عنه غير القعنبي (٢٩)

وابن المديني فقال في جون بن قتادة (٤٠): إنه معروف لم يرو عنه غير الحسن البصري»،

قال السخاوى: «إنما أوردت كلامه لبيان مذهبه و إلا فجون روى عنه غير الحسن على أن ابن المدينى نفسسه، قال فى موضع آخر: إنه من المجهولين من شيوخ الحسن».

وممن أثنى على من لم يرو عنه إلا راو واحد مع علمه بذلك الإمام أحمد بن حنبل والإمام النسائى وانتصر لذلك شيخ الإسلام الحافظ ابن حجر ـ رحم الله الجميع،

قال الإمام أحمد بن حنبل: «عمارة (13) ابن عبد الكوفى مستقيم الحديث، ولا يروى عنه غير أبى أسحاق أى السبيعى».

قال الإمام النسائى: «أحمد (٤٢) بن يحيى ابن محمد بن كثير الحرائى ثقة» ولم يرو عنه إلا الإمام النسائى،

قلت: والذي نخلص إليه بعد ذكر أقوال العلماء في حكم رواية مجهول العين هو القاعدة العامة: أن الراوي إذا لم يرو عنه إلا راو واحد فقط فهو مجهول العين ولا يقبل حديثه؛ اللهم إلا إذا انضم إلى رواية الواحد عنه أمر خارجي، عند ذلك لا تضر الجهالة العينية بصحة الحديث ويصير مقبولاً وذلك في الحالات الآتية:

١- الجهالة العينية لا تضرر بالنسبة

للصحابة ـ بصحة الحديث، سواء ذكروا بأسمائهم ولم يعرف للواحد منهم أكثر من راو أو ذكروا على الإبهام كأن أو ذكروا على الإبهام كأن يقول أحد التابعين الثقات: حدثتى رجل من أصحاب النبى والم يذكر اسمه أو حدثتى من سمع النبى والم يذكر اسمه أو حدثتى الله تعالى ورسوله والم والبحث عن الراوى إنها هو من أجل معرفة عدالته وضبطه.

۲_ إذا روى عن الراوى راو واحد ووثقه، أو
 وثقه أحد أئمة الجرح والتعديل،

٣- إذا روى عن الراوى راو واحد فقط وخرج له احتجاجا من اشترط ألا يخرج إلا الحديث مثل الإمام البخارى ومسلم فى صحيحيهما.

٤- إذا روى عن الراوى راو واحد فقط، ثم حكم إمام من أئمة الحديث على حديث هو في إسناده بالصحة فهذا توثيق عملى لكل راو من رواة إسناد هذا الحديث، وإلا فأى فرق بين أن يقول الإمام: فلان ثقة أو يصحح حديثًا هو في إسناده، وإنما استثنيت هذه الحالات؛ لأنه قد يتفق ألا يروى عن الراوى إلا راو واحد فقط مع كونه ثقة.

وقد يكون روى عنه أكثر من راو، ولكن خفى هذا على العلماء، وإذا كان الأمر كما ذكرنا بالنسبة لمجهول العين، فإنه من باب

أولى إذا انضمت قرينة من هذه القرائن الستور، الستور، المستور، احتج به.

بم ترتفع الجهالة العينية عن الراوي؟

۱- ترتفع الجهالة العينية عن الراوى برواية
 اثنين عنه.

قال الخطيب: «وأقل ما ترتفع به الجهالة (أى الجهالة العينية عن الراوى) أن يروى عن الرجل اثنان فصاعدًا من المشهورين بالعلم كذلك».

٢- قيل: ترتفع الجهالة العينية عن الراوى
 برواية واحد فقط، والأول هو الصحيح.

ثانيًا: مجهول الحال:

تعريف مجهول الحال:

من عرفت عينه برواية اثنين عنه مع كونه مجهول العدالة ظاهرًا وباطنًا (أى لم يعدل ولم يجرح).

حكم رواية مجهول الحال:

مما لا شك فيه أن الجهالة العينية أشد من الجهالة الحالية، وقد رأينا كيف أن العلماء اختلفوا في الاحتجاج بمجهول العين، وكما وقع الاختلاف في الاحتجاج بمجهول العين فقد وقع الاختلاف أيضا في الاحتجاج

بمجهول الحال.

أ. مذهب الجمهور: ذهب جمهور العلماء الى عدم قبول رواية مجهول العدالة ظاهرًا أو باطنًا؛ لأنه يشترط في الراوي الذي تقبل روايته، أن يكون عدلاً في دينه، ضابطًا لحفظه أو كتابه وهذا الذي لم يعدل، ولم يجرح غير معروف العدالة والضبط.

وكما يحتمل أن يكون ثقة يحتمل أن يكون ضعيفًا ولو من قبل حفظه، بل يحتمل أن يكون كذابًا؛ لهذا رد جمهور العلماء حديثه وقد سبق قول الخطيب أن الراوى إن روى عنه اثنان لا يكون بذلك عدلاً إلا إذا نص العلماء على عدالته(٢٠).

قال السخاوى: «قال ابن رشيد: لا فرق فى جهالة الحال وبين رواية واحد واثنين ما لم يصرح الواحد أو غيره بعدالته. نعم كثرة رواية الثقات عن الشخص تقوى حسن الظن به».(٤٤)

ب ـ ذهب بعض العلماء إلى قبول رواية مجهول الحال ما لم يظهر منه ما يفسق به.

وهذا قول من لا يشترط في الراوى مزيدًا على الإسلام، وسبق الرد عليه في مبحث مجهول العين،

(ج) ذهب بعض العلماء إلى أنه إذا كان فيمن روى عن مجهول الحال من لا يروى

إلا عن ثقة قبلت روايته وإلا فلا. وسبق الرد على ذلك،

(د) ذهب بعض العلماء إلى قبول رواية مجهول الحال إذا روى عنه ثقتان وهذا لازم من جعل مجرد رواية مجهول العدل عن الراوى تعديلاً له بل هذا لازم من باب أولى؛ لأنه إذا كانت رواية العدل عن الراوى تعديلاً له فمن باب أولى. له فمن باب أولى من روى عنه عدلان.

بل نسب ابن المواق هذا القول لأكثر أهل الحديث كالبزار والدارقطني،

قال الدارقطني: «من روى عنه ثقتان فقد ارتفعت جهالته (هذا وثبتت عدالته، وكذلك اكتفى بمجرد روايتهما ابن حبان من باب أولى: لأنه إذا كان يكتفى فى رفع الجهالة العينية والحالية عن الراوى برواية عدل عنه، ما لم يظهر منه ما يفسق به، فإنه من باب أولى إذا روى عنه عدلان ترتفع عنه الجهالة العينية والحالية.

قلت: والذي نخلص إليه بعد ذكر أقوال العلماء في حكم رواية مجهول الحال وهي القاعدة العامة - أن الراوي إذا روى عنه اثنان ولم يوثق فهو مجهول الحال ولا يقبل حديثه إلا في الأحوال التي استثنيناها في مجهول العين. فراجع ذلك، وقد نبهنا على ذلك في نهاية مبحث مجهول العين.

ثالثًا: المستور :

تعريف المستور :

قال ابن الصلاح: «قال بعض أتمتنا: المستور من يكون عدلاً في الظاهر، ولا نعرف عدالة باطنه»(٤٦).

قيال العراقى: «وهذا الذى أبهمه ابن الصلاح فى قوله (بعض أئمتنا) هو أبو محمد البغوى»(٤٤).

قال النووى: «المستور: هو عدل الظاهر خفى الباطن»(١٨٠).

قال السيوطى موضحًا قول النووى: «مع كونه معروف العين برواية عدلين عنه» (⁽¹⁴⁾.

قال إمام الحرمين: «المستور: من لم يظهر منه نقيض العدالة، ولم يتفق البحث في الباطن عن عدالته» (٥٠).

ذهب الحافظ ابن حجر إلى أن المستور ومجهول الحال سواء،

قال الحافظ ابن حجر: «وإن روى عنه اثنان فصاعدا ولم يوثق فهو مجهول الحال وهو المستور»(٥١).

حكم رواية المستور :

اختلف العلماء في الاحتجاج برواية المستور، وذلك الخلاف مبنى على شرط قبول الراوى (أهو العلم بالعدالة) (أو عدم العلم

بالفسق) فمن قال بالأول (أى العلم بالعدالة) لم يقبل المستور ويرد روايته، ومن قال بالثانى (أى عدم العلم بالفسق) قبل رواية المستور واحتج بها وهذه مذاهبهم:

(أ) منفب الجمهور: ذهب جمهور العلماء إلى رد رواية المستور، وقالوا: لا تقبل رواية المستور؛ وقالوا: لا تقبل رواية المستور؛ لأن من شروط قبول الحديث أن يكون راويه عدلاً في دينه ضابطًا لحفظه، وهذا المستور كما يحتمل أن يكون عدلاً في دينه ضابطًا لحفظه، يحتمل أن يكون فاسقًا دينه ضابطًا لحفظه، يحتمل أن يكون فاسقًا غير ضابط – وإن كانت كشرة الرواة عن الراوي تقوى حاله كما سبق ذلك.

قال السخاوى: «قال إمام الحرمين: وقد تردد المحدثون فى قبول روايته أى المستور، والذى صار إليه المعتبرون من الأصوليين أنها لا تقبل قال: وهو المقطوع به عندنا، وصحح النووى القبول، وحكى الرافعى الوجهين من غير ترجيح».

سبب الخلاف في قبول رواية المستور:

يرجع الخلاف في ذلك إلى شرط قبول الرواية أهو العلم بالعدالة أو عدم العلم بالفسق إن قلنا بالأول لم نقبل المستور وإلا قبلناه (°°).

قال ابن حجر: «والتحقيق أن رواية المستور

ونحوه مما فيه الاحتمال لا يطاق القول بردها ولا بقبولها بل يقال هي موقوفة إلى استبانة حاله كما جزم به إمام الحرمين^(٥٣).

(برواية المستور).

قال الإمام النووى: «احتج به كثيرون من المحققين»(10).

قال الحافظ السخاوى: «وممن احتج به أبو بكر بن فورك وكذا قبله أبو حنيفة خلافًا للشافعي ومن عزام إليه فقد وهم» (٥٥).

قال ابن الصالاح: «قال بعض أئماتنا المستور من يكون عدلاً في الظاهر ولا نعرف عدالة باطنه فهذا المجهول يحتج بروايته بعض من رد رواية الأول (أي مجهول الحال) وهو قول بعض الشافعيين وبه قطع منهم الإمام سليم بن أيوب الرازي قال: «لأن أمر الأخبار مبنى على حسن الظن بالراوي: ولأن رواية الأخبار تكون عند من يتعذر عليه معرفة العدالة في الباطن فاقتصر فيها على معرفة ذلك في الظاهر».

وتفارق (أى الرواية) الشهادة فى أنها تكون عند الحكام ولا يتعذر عليهم ذلك فاعتبر فيها العدالة فى الظاهر والباطن ((٢٥).

قال السخاوى: «لاسيما مع اجتهاد الأخصام في الفحص عنها» (٧٥).

ثم قال ابن الصلاح: «ويشبه أن يكون العمل على هذا الرأى فى كشير من كتب الحديث المشهورة فى غير واحد من الرواة الذين تقادم العهد بهم، وتعذرت الخبرة الباطنة بهم، والله أعلم»(٨٥).

قال السخاوى: «فاقتصروا في البعض على العدالة الظاهرة».

قال السخاوى: «وفيه نظر بالنسبة للصحيحين، فإن جهالة الحال مندهمة عن جميع من خرَّجا له في الأصول^(١٥) بحيث لا نجد أحداً ممن خرَّجا له كذلك يسوغ إطلاق اسم الجهالة عليه أصلاً.

كما حققه شيخنا في مقدمته، وأما بالنظر لمن عداهما الاسيما من يشترط الصحيح فما قاله ممكن (٦٠).

قال على القارى: «وإنما قبلها أبو حنيفة رحمه الله تعالى (أى رواية المستور) فى صدر الإسلام حيث كان الغالب على الناس العدالة، فأما اليوم فلابد من التزكية لغلبة الفسق، وبه قال صاحباه أبو يوسف ومحمد»(١٦).

قال على: «وحاصل الخلاف أن المستور من الصحابة والتابعين وأتباعهم يقبل لشهادة النبى ﷺ لهم بقوله «خير القرون قرنى، ثم الذين يلونهم»^(٦٢) وغيرهم لا يقبل إلا بتوثيق وهو تفصيل حسن^(٦٢).

قال السخاوى مبينًا وجهة نظر من قبل رواية المستور عامة : «وكأن الحامل لهم على هذا المسلك غلبه العدالة على الناس في تلك القرون الفاضلة».

قال السخاوى: «ولذا قال بعض الحنفية: المستور في زماننا لا يقبل؛ لكثرة الفساد وقلة الرشاد، وإنما كان مقبولاً في زمن السلف الصالح، هذا مع احتمال اطلاعهم على ما لم نطلع عليه نحن ((11)).

وسبق أن ذكرنا في مبحث الحديث المرسل ما ذهب إليه الحنفية من الاحتجاج بالحديث المرسل بشرط أن يكون مرسله من أهل القرون الثلاثة الأولى الفاضلة الذين زكاهم النبي عليهم، فراجع ذلك،

(جم) قيل: إن كان الراويان عن المستور أو الرواة عنه فيهم من لا يروى إلا عن ثقة قبل وإلا فلا،

ولكن في هذا الكلام نظر كما أسلفنا ذلك في حكم رواية مجهول العين.

والذى نخلص إليه بعد هذا العرض لأقوال العلماء فى حكم رواية المستور التوقف فى روايته إلى أن ينكشف أمره، إلا إذا انضم إلى ذلك أمر خارجى يرجح قبول خبره، كما أسلفنا القول فى حكم رواية مجهول العين، والله أعلم.

حكم الاحتجاج بمن عرفت عينه وعدالته وجهل اسمه:

من عرفت عينه وعدالته وجهل اسمه ونسبه احتُج به، وقد وقع ذلك في الصحيحين وغيرهما وهذا كثير كقولهم ابن فلان أو والد فلان، وذلك لأن الجهل باسمه لا يُخل بالعلم بعدالته (١٥).

الحكم إذا روى عن ثقتين وقال: أخبرني فلان أو فلان على الشك:

إذا روى عن رجلين وهما ثقتان وها أخبرنى فلان أو فلان على الشك وهما ثقتان كأن يقول: أخبرنى سفيان بن عيينة أو سفيان الثورى (احتج به)؛ لأنه قد عينهما وتحقق سماعه لذلك الحديث من أحدهما وكلاهما محتج بروايته، والاختلاف فى تعيين ثقة من ثقتين لا يضر بصحة الحديث، فإن جهل عدالة أحدهما، أو قال: أخبرنى فلان أو غيره ولم يسمه لم يحتج به لاحتمال أن يكون المخبر هو المجهول(٢١).

إذا روى المحدث الحديث عن رجلين أحدهما مجروح هل يجوز للطالب أن يسقط اسم المجروح ؟

قال الخطيب: «لا يستحب للطالب أن يسقط المجروح، ويجعل الحديث عن الثقة وحده؛ خوفاً من أن يكون في حديث المجروح

ما ليس في حديث الثقة، وربما كان الراوى قد أدخل أحد اللفظين في الآخر أو حمله عليه».

أخرج الخطيب بإسناده عن حرب بن إسماعيل أن أبا عبد الله (أى أحمد بن حنبل) قيل له: إذا كان الحديث عن ثابت (١٠٠) وأبان (١٠٠) عن أنس جوز أن أسمى ثابتًا وأترك أبانًا؟ قال لا، لعل في حديث أبان شيئًا ليس أن يسميهما (١٠٠).

قال الخطيب: «وكان مسلم بن الحجاج فى مـــثل هذا (أى إذا كــان الحــديث عنده عن رجلين أحـدهما ثقة والآخر مجروح) ربما يسقط المجروح من الإسناد ويذكر الثقة، ثم يقول: وآخر كناية يكنى به عن المجروح قال الخطيب: ولا أحسب أى الإمام مسلم استجاز ذكره (أى المجروح) والاقتصار على الثقة إلا على ظاهر اتفــاق الروايتين على أن لفظ الحديث غير مختلف واحتاط مع ذلك بذكر الكناية عنه (أى عن الضعيف) مع الثقة تورعاً وإن كان لا حاجة به إليه، والله أعلم (١٠).

أسباب جهالة الراوى:

۱ - قد يكون الراوى مشلاً من الحديث
 فلا يكثر الأخذ عنه شلا يعرف له إلا راو

واحد ولو سمى (وهذا هو مجهول العين) وقد يكون روى عنه أكثر من راوٍ فى واقع الأمر غير أن هذا لم يعرف.

وقد صنف الإمام مسلم بن الحجاج القشيرى صاحب الصحيح في هذا النوع كتاب (المفردات والوحدان).

ذكر الإمام مسلم فى هذا الكتاب من لم يرو عنه إلا راو واحد سواء كان ذلك من الصحابة أو من غير الصحابة.

٢ – قد تكثر نعوث الراوى من اسم أو كنية أو لقب أو صفة أو حرفة أو نسب فيشتهر بشىء منها فيذكر بغير ما أشتهر به لغرض من الأغراض فيظن أنه آخر فيحصل الجهل بحاله.

ومن الأغراض الدافعة إلى ذلك:

أن الراوى قد يكون ضعيفًا عند علماء الجرح والتعديل ثقة عند من يروى عنه فيسميه أو يكنيه أو يلقبه بغير ما اشتهر به إخفاءاً لأمره على النقاد حتى لا يرد حديثه وأكثر ما يقع ذلك من المدلسين.

ولكن مهما كانت وجهة نظر الراوى فى شيخه فعليه أن يذكره بما يعرف به ليرى كل ناقد من النقاد فيه رأيه وهذا ما توجيه الأمانة العلمية.

طبقات المجهولين:

قسم الإمام الذهبى المجهولين إلى ثلاث طيقات:

١ – الطبقة الأولى: ما يقبل حديثه
 لانجباره، وذلك إذا كان الراوى المجهول من
 كبار التابعين أو أوسطهم.

قال الحافظ الذهبى: «وأما المجهولون من الرواة فإن كان الرجل من كبار التابعين أو أوساطهم احتمل حديثه وتلقى بحسن الظن إذا سلم من مخالفة الأصول وركاكة الألفاظ»(٢١).

۲ – الطبقة الثانية: ما يتروى فى خبره
 وذلك إذا كان الراوى المجهول من صغار
 التابعين.

قال الحافظ الذهبى: «وإن كان الرجل منهم من صغار التابعين يتأنى فى رواية خبره، ويختلف ذلك باختلاف جلالة الراوى عنه وتحريه وعدم ذلك»(٧٢).

٣ – الطبقة الثالثة: ما يضعف خبره وذلك
 إذا كان الراوى المجهول من أتباع التابعين.

قال الحافظ الذهبى: «وإن كان المجهول من أتباع التابعين فمن بعدهم فهو أضعف لخبره لاسيما إذا انفرد به»(٧٣).

وقد ذهب الحافظ ابن كثير إلى التفرقة

بين رواية مجهول العين إذا كان من التابعين أو من أهل القرون الفاضلة الذين زكاهم النبى عَلَيْقُ وعدلهم وبين رواية غير هؤلاء من المجاهيل.

قال ابن كثير: «المبهم الذى لم يسم أو من سمى ولا تعرف عينه فهذا ممن لا يقبل روايته أحد علمناه».

ولكنه إذا كان فى عصر التابعين والقرون المشهود لهم بالخير فإنه يستأنس بروايته، ويستضاء بها فى مواطن، وقد وقع فى مسند أحمد وغيره من هذا القبيل كثير(٢٤).

وقد ذكرنا قول الحنفية في شروط الحسديث المرسلة من المرسلة من أمل القرون مرسلة من أهل القرون الثلاثة الأولى الفاضة الذين عداًهم الرسول على وزكاهم، وأثنى عليهم.

تنبيهات:

الجهالة بأنواعها مندفعة عن جميع
 الرواة الذين خرج لهم في الصحيحين
 احتجاجا.

قال الحافظ السخاوى: «بالنسبة للصحيحين فإن جهالة الحال مندفعة عن جميع من خرجا له في الأصول بحيث لا نجد أحداً ممن خرجا له كذلك يسوغ إطلاق اسم الجهالة عليه أصلاً كما حققه شيخنا (أي

الحافظ ابن حجر) في مقدمته»^(٧٥) (أي هدى الساري).

ويلاحظ أن الحافظ السخاوى جعل الجهالة الحالية مندفعة عمن خرج له البخارى ومسلم الأصول.

غيسر أن الحافظ ابن حجر فى (هدى السارى) ذكر أن جهالة الحال مندفعة عن جميع من خرج له فى صحيح البخارى فلم يجعل ذلك خاصاً بالأصول دون الشواهد والمتابعات.

قال الحافظ ابن حجر - رحمه الله تعالى - وهو يتحدث عن الرجال الذين طعن فيهم من رجال البخارى: «فأما جهالة الحال(٢٠) فمندفعة عن جميع من أخرج لهم في الصحيح؛ لأن شرط الصحيح أن يكون راويه معروفًا بالعدالة، فمن زعم أن أحدًا منهم معه ول فكأنه نازع المصنف أي في دعواه أنه معروف ولا شك أن المدعى لمعرفته من زيادة العلم، ومع ذلك فلا تجد في رجال من زيادة العلم، ومع ذلك فلا تجد في رجال الصحيح أحداً ممن يسوغ إطلاق اسم الجهالة عليه أصلاً».

۲ - المراد من قبول أبى حاتم فى الرجل مجهول: ليس المراد من قول أبى حاتم فى الراوى أنه مجهول أنه لم يرو عنه سوى واحد

بدلیل أنه قال فی داود (۷۸) بن یزید الثقفی: مجهول. مع أنه قد روی عنه جماعة.

قال السخاوى: « ولذا قال الذهبى عقبه: هذا القول يوضح لك أن الرجل قد يكون مجهولاً عند أبى حاتم ولو روى عنه جماعة ثقات يعنى أنه مجهول الحال»(٢٩).

قال الحافظ ابن حجر: «يطلق أبو حاتم محمد على ما هو أعم من المستور وغيره»(٨٠).

٣ - المراد بقول العلماء: إن ابن حبان يوثق المجاهيل، إذا عرفت مذهب ابن حبان في توثيق الرواة والحكم عليهم ـ وقد سبق ذلك ـ علمت أن المراد بالمجاهيل الذين يوثقهم ابن حبان إنما هم المجاهيل عند جمهور العلماء، وليسوا بمجاهيل عند ابن حبان.

قال السخاوى: «فى التعقيب على قول ابن حبان فى أيوب الأنصارى يروى عن سعيد بن جبير وروى عنه مهدى بن ميمون لا أدرى من هو ولا ابن من هو»(٨١).

فإن هذا منه يؤيد أنه يذكر فى الثقات كل منجه ول روى عنه ثقة ولم يجرح ولم يكن الدى يرويه منكرًا (٨٢).

٤ - المجاهيل الذين اختلف العلماء في الاحتجاج بهم هم المجاهيل الذين روى عنهم الشقات، أما المجاهيل الذين لم يرو عنهم إلا الضعفاء فهم متروكون على الأحوال كلها.

قال الحافظ ابن حجر: «قال أبن حبان المجاهيل الذين لم يرو عنهم إلا الضعفاء فهم متروكون على الأحوال كلها «(٨٢) ونقل ذلك الحافظ السخاوى عن ابن حبان أيضاً (٨٤).

قال ابن حبان: «في ترجمة أبان بن عبد الله الرقاشي والديزيد الرقاشي يروى عن أبي موسى الأشعري روى عنه أبنه يزيد الرقاشي. زعم يحيي بن معين أنه ضعيف وهذا شيء لا يتهيأ لي الحكم به؛ لأنه لا راوى له عنه غير أبنه يزيد، ويزيد ليس بشيء في الحديث قلا أدرى التخليط في خبره منه أو من أبيه على أنه لا يجوز الاحتجاج بخبره على الأحوال كلها؛ لأنه لا راوى غير ابنه "هي الأحوال كلها؛ لأنه لا راوى غير ابنه "(٥٨).

٥ - قال الحافظ السخاوى: «قسم بعضهم
 المجهول إلى:

(أ) مجهول العين والحال معًا - عن لم يسم كعن رجل.

(ب) مجهول العين فقط مع كونه معروف الحال كعن رجل من الصحابة فهذا مجهول العين فقط، اما حاله فهو معروف وذلك لأن الصحابة جميعًا عنول بتعديل الله ورسوله ولا تضر جهالتهم العينية بحالهم.

وكناك إذا قبال الراوى: حدثنى الثقة أو عن الثقة، وهنا على قبول من يرى أن هنا كاف. (ج) مجهول الحال وذلك إذا روى عن الرجل اثنان فصاعدًا ولم يوثق.

(د) جهالة التعيين: كأن يقول الراوى أخبرنى فلان أو فلان ويسميهما وهما عدلان كأن يقول أخبرنى سفيان بن عيينة أو سفيان الشورى – فالحجة قائمة بذلك؛ فإن جهلت عدالة أحدهما مع التصريح باسمه أو إيهامه فلا تقوم الحجة بذلك لاحتمال أن يكون تحمل الحديث عن هذا المجهول(٢٨).

آ – إذا قال حدثنى فلان وفلان وأحدهما ثقة والآخر ضعيف أو مجهول فإن ذلك لا يضر بصحة الحديث وذلك لأن تحمل الحديث عن الثقة كافٍ فى صعته كيف وقد تحمله عن ثقة وآخر ضعيف، بل إن هذا الحديث الذى تحمله عن ثقة وآخر ضعيف

أصح من حديث آخر لم يرو إلا عن راو ٍ ثقة فقط.

٧ - قد يحكم إمام من أئمة الحديث على راو بأنه مجهول؛ لأنه لا يعرفه مع أن هذا الراوى معروف موثق، لذلك ينبغى أن لا يكتفى بقول إمام في الراوى، بل ينبغى أن يترجم له من أكثر من مصدر بقدر الإمكان للوقوف على حقيقة الأمر.

۸ - قال الحافظ السيوطى: «جهل جماعة من الحفاظ قومًا من الرواة لعدم علمهم بهم وهم معروفون بالعدالة عند غيرهم، وأنا أسرد ما فى الصعيعين من ذلك وذكر من جهل من رجال الصعيعين»(۸۷).

أ. د/ الخشوعي الخشوعي محمد

الهوامش:

- (١) سورة البقرة _ آية رقم ٢٧٣.
- (۲) سان ،لعرب ، ۲/۲۱۲، ۷۱۶.
 - (٣) سورة البقرة _ آية رقم ٦٧.
- (٤) سورة الحجرات . آية رقم ٦.
- (٥) مفردات ألفاك القرآن الكريم ، ص ٢٠٩ (٦) المبياح المنير، ص ١٧٨.
 - (Y) ،لعجمم الوسيط، ص ١٧٤.
- (^) يلاحظ أن الحافظ ابن حجر قسم المجاهيل إلى قسمين فقط: مجهول العين، ومجهول الحال، والمستور عنده قسم واحد، نزهة النظر، ص٤٦ (٩) الكفاية للغطيب ، ص ٨٨، ص ٩٨.
 - (۱۰) الباعث الحثيث، ص ۹۷.
 - (١١) فتح المفيث للسخاوي، ١٤/٢.
 - (۱۲) انطقات لابن حيان، ۱۲٫۱۳/۱.
 - (۱۳) نسان الميزان، ۱٤/١
 - (١٤) الكفاية ـ باب ذكر المجهول وما به ترتفع عنه الجهالة، ص ٨٨، ٨٩.
 - (١٥) الكفاية ـ ناب ذكر الحجة على أن رواية الثقة عن غيره ليست تعديلا له، ص ٨٩. ٩٠.
 - (١٦) فتح المغيث للسحاوى، ٢/٥٠.

- (١٧) سمق قول الخطيب باب ذكر الحجة على أن رواية الثقة عن غيره ليست تعديلا له .
- (١٨) عبد الكريم بن أبي المخارق قال التسائي والدارقطني: متروك، قال السعدي: كان غير ثقة _ قال أيوب: لا تأحذوا عن عبد الكريم فإنه بيس بثقة تهديب التهذيب ٢٧٦/٦ ـ ٢٧٨.
 - (١٩) مقدمة لتمهيد لابن عبد البر ١٠/١٠.
 - (۲۰) مقدمة ابن لصلاح ، ص ۲۲۰, ۲۲۱،
 - (٢١) بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام ، ٢٠/٤.
 - (٢٢) نفس المسدر السابق، ١٢/٤،
 - (٣٣) نفس المصدر السابق، ٥٢١/٥.
 - (٢٤) نزمة شظر، ص ٦٤،
 - (٢٥) فتح المفيث للسخاوي، ٢٧/٢.
 - (٢٦) تهذيب التهذيب، ١/٨٩
- ر (۲۷) حصين بن محمد الأنصارى السائي المدنى، خرج له البخارى ومسلم سأله الرهرى عن حديث محمود بن الربيع عن عنبان بن مانك فصدقه قال الحاكم قب للدارقطني حصين بن محمد السائي الذي يروى عنه الزهرى قال ثقة إنما حكى الزهرى عنه حديثين، قال ابن حجر صدوق الحديث لم يرو عنه غير الزهرى، تهذيب التهذيب، ٢٩٠/١، تقريب التهذيب، ١٨٣/١.
- (٢٨) جويرة بن قدامة ويقال جارية بن قدامة، خرج له البخارى روى عن عمر بن الخطاب وعنه أبو حمزة الضبعي، ذكره ابن حبان في «نقات قال «بن حجر نقة مخضرم وقيل هو جارية، تهذيب التهذيب، ١٣٥/١، تقريب التهذيب، ١٣٦/١،
- (۲۹) أبو عباد جامر بن إسماعيل الحضرمي المصري روى عن عقيل وحي بن عبد الله الماظري وروى عنه امن وهب، خرج له البخاري معلقا ومسلم وأبو د ود والنسائي وابن ماحه ذكره ابن حبان في الثقات، وأخرج ابن خزيمة حديثه في مسعيعه مقرونا بابن لهيعة وقال ابن لهيعة لا أحتج به وإنما أخرجت هذا الحديث لان فيه جابر بن إسماعيل، قال ابن حجر: مقبول. تهذيب التهنيب، ۳۷/۲، تقريب ، ۱۲۳/۱،
 - (٣٠) فتح المعيث للسحاوي، ٢٦/٢.
 - (٣١) نفس المصدر السابق، ص ٥٠
- (۲۲) نو عبد الله محمد من لحكم المروري الأحول، خرج له البخاري في صحيحه ذكره ابن حبان في الثقات ـ قال أبو حاتم محهول، قال الدهمي ما عبمت روى عنه غير البخاري قال ابن حجر، من شيوخ البخاري لم يعرفه أبو حاتم فقال إنه مجهول، قلت قد عرفه البخاري وروي عنه عي صحيحه في موسعين وعرفه ابن حبان فذكره في الطبقة الرابعة من الثقات، قال الخلال كان قد سمع من أبي عبد الله «أي أحمد بن حمل» ومات قبله ولا أعلم أحد أشد فهما من محمد بن الأحول فيما سأل بمناظرة واحتجاج ومعرفة وحفظ وكان أبو عبد الله يبوح إليه منيء من الفنيا لا يبوح به لكل أحد وكان خاصا بأبي عبد الله، توفي سنة ثلاث وعشرين ومائتين، تهذيب التهذيب، ١٢٤/٩، هدى الساري، ص
 - (٢٢) فتح المغيث للسحاوي: ٢/٧٤، ١٤٨.
- (٣٥) هو أبو فراس ربيعة بن كعب بن مالك بن يعمر الأسلمى حجازى كان من أهل الصفة، ذكر الإمام مسلم والحاكم أن أما سلمة بن عبد الرحمن تفرد بالروبية عن ربيعة بن كعب، وذكر الذهبي أنه روى عبه أيضا محمد بن عمرو بن عطاء وحنظلة بن على الأسلمى ونعيم المجمر، قال بن حجر؛ لربيعة أربعة رواة عير أبى سلمة بن عبد الرحمن، فذكر الرابع وهو أبا عمران الجونى لكن قال المراقى إن محمد بن عمرو بن عطاء روى عنه بواسطة نعيم بن عبد الله المجمر، مات سنة ثلاث وستين أيام الحرة، التقييد والإيضاح، ١٤٤، الإصابة هي تعييز الصحابة. ٥١١/١
 - (٣٦) مقدمة ابن الصلاح، ص٥٥٠
 - (٣٧) طتح المقيث لمسخاوي، ٢/٩٤.
- (٨٨) أبو عبد الرحمن عبد الله بن عمر بن غانم الرعيني قاض أفريقية خرج له أبو داود روى عن عبد الرحمن بن أنعم ومالك بن أنس وإسرائيل بن يونس وغيرهم، وعنه عبد الله بن مسلمة القعنبي قال ابن يونس كان أحد الثقات الأثبات دخل العراق والشام في طلب لعلم قال أبو لعرب في طبقات القيروان كان ثقة نبيلا فقيها ولى القضاء وكان عادلا في قصائه إلى أن قال، ومناقبه كثيرة، قال أبو د ود أحاديثه مستقيمة ما أعلم حدث عنه غير القعنبي قال الحافظ ابن حجر قال ابن حبان في الضعفاء روى عن مالك مالم يحدث به ملك قط لا يحل ذكر حديثه ولا الرواية عنه في الكتب إلا على سبيل الاعتبار وذكر له عن مالك عن نافع عن ابن عمر رفعه «الشيخ في قومه كالنبي في أمثه» وهذ موضوع قال بن حجر وثقه ابن يونس وعيره ولم يعرفه أبو حاتم وأفرط أبن حبان في تضميمه، ولعل ابن حبان ما عرف هذ ،لرجل لأنه جبيل القدر ثقة لا ريب فيه ولعل الملاء في الأحاديث التي أنكرها ابل حبان ممن هو دونه، تهذيب التهذيب، ٢٣١/٥ ٣٣٢، تقريب التهذيب، ١٩٣٥.
 - (٣٩) فتح المفيث لمسخاوي، ٢/١٤.

عنه الحسن البصرى وقرة بن خالد وقيل إن قنادة روى عنه ـ قال أحمد لا يعرف قال ابن المدننى جون معروف لم يرو عنه عير الحسن وذكره فى موضع احر فى المجهولين من شيوخ الحسن البصرى، قال ابن حجر ذكره ابن حيان فى الثقات ولم يصح صحبته ولأبيه صحبة وهو مقبول خرج له أبو داود والنسائى، تهذيب التهذيب، ١٣٣/١،١٣٣/. تقريب التهذيب، ١٣٦/١.

- (٤١) فتح المميث للسخاوي، ٢/٤١. ٥٠.
- (٤٢) عمارة بن عبد الكوفى روى عن على بن أبى طالب وروى عنه أبو إسحاق قال ابر حجر ولم يرو عنه عيره، قال الجوزائي عن أحمد: مستقيم الحديث ولا يروى عنه غير أبى إسحاق ذكره ابن حبان في الثقات قال أبو حاتم: شيخ مجهول لا يعتج بحديثه، قال الحافظ: وقع في المستدرك روايته عن حذيفة وذكره ابن حبان في موضع آخر من الثقات وقال روى عن ابن مسعود وروى عنه أصل الكوفة، قال الحافظ ابن حجر: مقبول، تقريب التهذيب، ٢/٠٥، تهذيب التهذيب، ٢/٠٤٠.
- (٤٣) أحمد بن يعيى بن محمد بن كثير الحرائي ـ ذكره النسائي في شيوخه وقال ثقة خرج له النسائي ـ قال الذهبي أحمد بن يعيى بن محمد لا يعرف، قال الحافظ أبن حجر بل يكفي في رفع جهالة عينه رواية النسائي عنه وفي التمريف بحالة توثيقة له قال ابن حجر صدوق، تقريب التهذيب، ٢٨/١، تهذيب التهذيب، ٨٩/١.
 - (٤٤) الكفاية، ص٨٩.
 - (٤٥) فتح المفيث للسخاوي،٢/ ٥١.
 - (47) فتح المغيث للسخاوي ، ٢/ ٥١.
 - (٤٧) مقدمة ابن الصلاح ، ص ٥٣.
 - (٤٨) التقييد والإيضاح ، ص ١٤٠.
 - (٤٩) مقدمة صحيح مسلم بشرح التنوى ، ٢٨/١؛ تدريب الراوى ، ٢١٦/١.
 - (٥٠) تدریب الراوی ، ۲۱٦/۱.
 - (٥١) فلم المعيث للسخاوي ، ٢/٢٥.
 - (٥٢) ترمة النظر ، ص ٢٤.
 - (٥٣) فتح المغيث للسحاوي ، ٢/٢٥.
 - (٥٤) بزهة النظر ، ص ٤٦.
 - (٥٥) مقدمة صحيح مسلم بشرح النووي ، ٢٨/١.
 - (٥٦) فتح المعيث للمنخاوي ، ٢/١٥.
 - (٥٧) مقدمة ابن الصلاح ، ص ٥٣ .
 - (٥٨) فتح المعيث للسخاوي ، ٢/٢٥.
 - (٥٩) مقدمة ابن الصلاح ، ص ٥٣.
- (٦٠) يلاحظ أن الحافظ ابن حجر ذكر في هدى السارى أن الجهالة الحالية مندفعة عن جميع من خرج له في الصحيح ولم يحمل هذا حاصا بمن خرج له في الأصول كما قال السخاوي وسيأتي ذلك إن شاء الله في الملحوظات.
 - (١١) فتح المفيث للمنخاوي ، ٥٢/٢.
 - (٦٢) شرح نغبة المكر ، ص ٥١٩.
- (٦٣) أخرجه البعارى جزء حديث كتاب الشهادات باب لا يشهد على شهادة جور إذا شهد ، ٢٢٤/٣ عن عبد الله بن مسعود، وأخرجه مسلم جرء حديث، كتاب فضائل الصحابة رضى الله عنهم ~ باب فضائل الصحابة رضى الله عبهم ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم، ١٩٦٢/٤ عن عبد الله بن مسعود.
 - (٦٤) شرح نخبة الفكر ، ص ٥١٥.
 - (30) فتح المغيث للسيخاوي، ٢/٥٢/٥٠.
 - (٦٦) الكفاية باب الاحتجاج بخبر من عرفت عينه وعدالته وجهل اسمه ونسبه، ص ٢٧٥، تدريب الراوى ، ٢٢١/١.
 - (٦٧) الكفاية باب في الراوي يقول ثنا فالأن أو فالأن هل يصبح الاحتجاج بحديثه ذلك، تدريب الراوي ، ٣٣٢/١.
- (٦٨) ثابت هو ثابت بن أسلم البناني أبو محمد البصري، قال الحافظ ابن حجر: ثقة عابد، قال النسائي: ثقة. خرج به الأئمة الستة. تقريب التهذيب، ١١٥/١، تهذيب التهذيب، ٢/٢-٤.
- (٦٩) أبان هو أبو وسماعيل أبان بن أبى عياش فيروز البصرى قال ابن حجر: متروك، قال ابن حبان: كان من العباد سمع من أنس أحاديث وجالس الحسن فكان يسمع من كلامه فإذا حدث به جعل كلام الحسن عن أنس مرفوعاً وهو لا يعلم ولعله حدث عن أنس بأكثر من آلف وخمسمائة حديث ما لكبير شيء منها أصل يرجع إليه، قال أحمد: متروك الحديث ترك الناس حديثه منذ دهر وقال أيضا: منكر الحديث. والأثمة مجموعون على ترك حديثه ، المجروحين لابن حبان، ٩٦/١، تقريب التهذيب، ٢١/١، تهذيب التهذيب، ٩٧/١ ١٠١.
 - (٧٠) الكفاية، باب هي المحدث يروى حديثًا عن رجلين أحدهما مجروح هل يجوز للطائب أن يسقط اسم المجروح. ص ٢٧٧, ٢٧٨
 - (٧١) الكفاية ، ص ٣٧٨ ديوان الضعفاء والمتروكين للنهبي ، ص ٤٧٨.
 - (٧٢) نفس المصدر السابق.
 - (٧٣) نفس الصدر السابق،

- (۷۶)،ساعث لحثيث ، ص ۹۷
- (٧٥) فتح المعيث للسخاوي، ٧/٢٥.
- (٧٦) يلاحط أن الحيافظ الل حجر تكلم هنا عن جهالة الحال وبين أنها مندهمة عن جميع من خرج لهم البخاري في الصحيح ولم يتكلم عن الجهانة المينية ولا عن المستور أما عن الجهالة المينية فهي مندفعة من باب أولى أما عن المنتور فإن الحافظ ابن حصر بري أن المستور ومجهول الحال قسما واحدا، والله أعلم،
 - (۷۷) هدی انسازی ، ص ۲۹۳،
- (٧٨) داود بن يزيد الثقفي البصري روى عن بشر بن حرب وعاصم بن بهدلة وغيرهما، روى عنه قتيبة بن سميد وهشام بن عبيد الله الرازي ومحمد بن أبي بكر المقدمي والحكم بن المبارك الخاشتي، قال ابن أبي حاتم سألت عن داود هذا فقال شيخ مجهول، الجرح والتعديل ، .EYA/Y/1
 - (٧٩) فتح المفيث للسخاوي ، ٢٨/٢.
 - (۸۰) النكت على كتاب ابن المبالاح ، ٢٦٦/١.
 - (٨١) الثقات لابن حبان ، ٦٠/٦.
 - (۸۲) فتح المفيث لسلخاوي ، ۲۹/۲.
 - (۸۳) لسان الميزان ، ۱٤/۱،
 - (٨٤) فتح المفيث للسخاوي ، ١٩٢٧.
 - (٨٥) المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين ، ٩٨/١.
 - (٨٦) فتح المفيث طسخاوي ، ٢/٠٥٠
 - (۸۷) تدریب الراوی ، ۲۲۰/۱.

الجيد من الحديث

يستعمل الجيد من الحديث بأحد معنيين:

المعنى الأول: بمعنى الصحيح، وهو الذي
ذهب إليه ابن الصلاح، وما حكاه الحاكم،
فيما يلى يفيد ذلك:

روى الحاكم بسنده أنه اجتمع أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وعلى بن المديني في جماعة معهم اجتمعوا فذكروا أجود الأسانيد: الجياد، فقال رجل منهم: أجود الأسانيد: شعبة، عن قتادة، عن سعيد بن المسيب، عن عامر أخى أم سلمة، عن أم سلمة. وقال على ابن المديني: أجود الأسانيد : ابن عون، عن محمد، عن عبيدة، عن على. وقال أبو عبد الله أحمد بن حنبل: أجود الأسانيد: أبو عبد الله أحمد بن حنبل: أجود الأسانيد:

قال الحاكم عقب ذلك: «فأقول وبالله التوفيق: إن هؤلاء الأئمة الحفاظ قد ذكر كلًّ ما أدى إليه اجتهاده في أصح الأسانيد»(١).

فواضح من هذا أنهم يستعملون كلمة «جيد» «أصح»، وبالتالى كلمة «جيد» بمعنى «صحيح».

وقد نقل ابن حجر ما يدل على أن

ابن الصلاح يرى التسوية بينهما. وأن البلقينى بعد أن نقل قول ابن الصلاح قال: من ذلك يعلم أن الجودة يعبر بها عن الصحة(٢).

وفى جامع الترمذى فى الطب روى حديث فليح بن سليمان، عن أيوب بن عبد الرحمن، عن يعقوب، عن أم المنذر الأنصارية.

وقال عقبه: هذا حديث جيد غريب(٢).

واعتبر السيوطى أن قوله: جيد. هنا بمعنى صحيح، قال: وكذا قال غيره لا مغايرة بين جيد وصحيح عندهم(٤).

والمعنى الثانى: هى منزلة بين الصحيح والحسن. قال السيوطى: «إلا أن الجهبذ منهم لا يعدل عن صحيح إلى جيد إلا لنكتة، كأن يرتقى الحديث عنده عن الحسن لذاته، ويتردد في بلوغه الصحيح، فالوصف به أنزل رتبة من الوصف بصحيح.

قال السيوطى : وكذا القوى^(٥).

ومما يطبق على هذا المعنى حديث رواه

الإمام أحمد وغيره من طريق سليمان بن بلال، عن عمرو بن أبى عمرو، عن عكرمة، عن ابن عباس - رضى الله عنهما - في غسل يوم الجمعة(١).

فإن فيه عمرو بن أبى عمرو، وهو مولى المطلب بن عبد الله بن حنطب، وهو وإن كان من رجال الشيخين ينحط عن رتبة الصحيح، وعلى هذا فهو عند أصحاب الرأى الثانى، أو المعنى الثانى: «إسناده جيد».

وكذلك روى الإمام أحمد من هذا الطريق: سليمان بن بلال، عن عمرو بن أبى عمرو، عن عكرمسة، عن ابن عباس ـ رضى الله عنهما ـ فيمن يقع على بهيمة (٧).

وجدير بالذكر أن ابن حجر حَسنَّن الحديث الأول في الفتح (٣٦٢/٢).

ومن هذا ما رواه مسلم وغيره من طريق

هـارون بن مـعـروف، عن ابن وهب عن أبى صحر حميد بن زياد، عن شريك بن عبد الله ابن أبى نمر، عن كريب مـولى عبد الله بن عباس، عن عبد الله بن عباس، عن عبد الله بن عباس، من عبد الله بن عباس، من عبد الله يَشِيرُ يقول: «ما من مسلم يموت فيقوم على جنازته أربعون رجلاً لا يشركون بالله شيئاً إلا شفعهم الله فيه» (٨).

فشريك بن عبد الله بن أبى نمر - وإن روى له الشيخان - فيه كلام ينزله عن رتبة الصحيح بمفرده،

وهذه الأحكام بالجسودة إنما هي على الأسانيد، وإلا فإن هذه الأحاديث قد صححها بعض الأئمة ورووها في صحاحهم.

أ. د. رفعت فوزى عبد المطلب

الهوامش :

⁽١) معرفة عنوم الحديث للحاكم (٣٢١-٤٠٥هـ)، طبعة دائرة المعارف العثمانية يحيدر آباد (ص ٥٤)-

⁽۲) تدریب مراوی للسیوطی، طبعة دار طیبة (۱۹۶۱).

⁽٣) سنن لترمذى مع تحفة الأحوذى طبعة المكتبة السلفية بالمدينة المنورة (١٨٨/٦)، وهي طبعة دار الغرب تحقيق د/ بشار عواد «حسن غريب»، مخالفًا انطبعات الأخرى، ولكن نقل العلماء عن سنن الترمذي هنا يدل على أن الصواب هو «جيد غريب» (٢١/٣٥ طبعة بشار) . و لحديث أخرجه أبو داود (٣٨٥٦)، وابن ماجه (٣٤٤٢)، والحاكم (٤٠٧/٤)،

⁽٤) تدريب الراوى (١٩٤/١).

⁽٥) تدریب الراوی (۱۹٥/۱).

⁽٦) الحديث اخرجه احمد (٢٤١٩)، وابن خزيمة (١٧٥٥)، والحاكم (٢٨٠/١-٢٨١). (١٨٩/٤) من طريق عبد الله بن وهب، وعبد بن حميد (٥٩٠) عن خاند بن مخلد، كلاهما عن سليمان بن بلال بهذا الإسناد، وصححه الحاكم على شرط البخارى ووافقه الذهبي، وأخرجه أبو داود (٣٥٣)، والطحاوي (١١٦/١–١١٧) من طريق عمرو بن أبي عمرو به،

⁽٧) رواه أحمد (٢٤٢٠)، و'بو داود (٤٤٦٤)، والترمذي (١٤٥٥)، والنسائي في الكبري (٢٣٤٠) من طرق عن عمرو س أس عمرو.

⁽٨) مُسَلم (٩٤٨)، وأبو داود (٢١٧٠)، والطعاوي في مشكل الآثار (٢٧١)، وابن حيان (٢٠٨٣)، من طرق عن ابن وهب به،

الحساسيب الآلي واستخداماته في علوم السنة

تعريف إجمالي بالحاسب ووجه التسمية بهذا الاسم:

الحاسب الآلى، ويسمى أيضًا الحاسوب، يعد ثمرة من ثمرات التقنية الحديثة، التي يمكن تسخيرها لخدمة الإنسان، ومساعدته على التسقيدم والنمياء العلمي والعيملي في مختلف الأبحاث والتخصصات.

ويبدو أن تسميته بالحاسب أو الحاسوب مأخوذة من الحساب، وهو استعمال العدد، يقال: حسب المال ونعوه، حسابًا: عدًّه وأحصاه، وقدرٌه (1).

فكأن استعماله الأصلى، هو فى إنجاز العمليات الحسابية المتعددة، وخاصة التى لو باشرها الإنسان يدويا استغرقت منه وقتًا وجهدًا كبيرًا جدا، بالمقارنة مع إنجاز الحاسب لها بغاية السرعة والدقة، ولذا سُمًى «الحاسوب» إشارة إلى المبالغة فى السرعة والدقة المنتاهيتين فى ذلك، كما يلاحظ هذا فى الآلة الحاسبة المتداولة حاليًا بين أيدينا.

تكوين جهاز الحاسب الألي:

لكى نستطيع بيان استخدامات الحاسب في علوم السنة، فإننا نحتاج إلى فكرة مبسطة عن أجزائه، ووظائفها العملية، وقد سألت عددًا من المشتغلين بهندسة الحاسب وتشغيله وصيانته فأفادوني بما خلاصته: أن جهاز الحاسب يتكون – بصفة عامة – من عدة أجزاء لكل منها وظيفة أو أكثر، وتتناسق مع بعضها البعض في تأدية الأغراض المطلوبة، وذلك على النحو التالي:

۱ - الشاشة: وهى عبارة عن صندوق مركب على قاعدة ثابتة، وله واجهة زجاجية مثل واجهة جهاز «التلفاز»، ويظهر عليها مايراد استرجاعه والاطلاع عليه من المعلومات أو الصور أو غيرها، وللشاشة مقاسات مختلفة.

٢ - لوحة المضاتيح: وهي مجموعة أزرار بعضها مكتوب عليه بعض الوظائف التي يطلبها الباحث من الجهاز بالضغط على هذا الزر، وياقى المجموعة مكتوب على كل منها أحد حروف الهجاء العربية والإنجليزية وبعض على على الترقيم والتشكيل.

وتستعمل فى كتابة بعض ما يطلب إدخاله فى الحاسب أو استرجاعه منه، وهذه الأزرار مرصوصة أفقيًا فى لوحة مستطيلة، متصلة بالجهاز بواسطة أسلاك،

٣ - الفأرة (mouse): وهي عبارة عن زر كبير منقسم إلى قسمين متحركين يضغط عليهما معا أو على أحدهما وبينهما عجلة صغيرة متحركة، وبتحريك العجلة يتم تحريك مؤشر على الشاشة لتحديد المطلوب من الحاسب عمله، ثم يضغط الباحث على أحد قسمى الزر أو كلاهما معًا لإعطاء الأمر للحاسب بتنفيذ ما وضع عليه المؤشر على الشاشة من الأعمال المطلوبة.

٤ - السماعتان على جانبى الشاشة وكل منهما متصلة بالجهاز، ويُسمع منهما صوت ما هو مسجل فى الحاسب من صوتيات كالقرآن الكريم والأذان للصلاة وغير ذلك، كما يسمع منهما مايوجد على الأقراص المدمجة (CD) من صوتيات.

٥ - وحدة المعالجة المركزية: وهى الجزء
 الأكبر من الحاسب، وتتكون مما يلى:

(1) وحدة الأقراص المدمجة: وهي عبارة عن الجزء الأعلى من وحدة المعالجة وفيها يُدخل القرص المدمج (CD) الذي يراد عرض محتوياته على شاشة الجهاز، أو إدخال تلك المحتويات للتخزين في الحاسب.

(ب) وحدة الأقراص المرنة أو اللينة (ب) وحدة الأقراص (disk): وتوجد أسفل وحدة الأقراص المدمجة السابقة وهي عبارة عن مكان يُدخل فيه القرص المرن الذي يراد عرض محتوياته أو تخزينها في الحاسب.

(ج) وحدة التخزين الثابتة (القرص الصلب) (Hard Disk): وهي وعاء تخزين وحفظ المعلومات المطلوب تخزينها، وبرامج تشغيل الحاسب، وتتسع لتخزين آلاف الكتب والمجلدات.

(د) اللوحة الأم: وهى تقوم بالتوزيع الكهربائي على أجزاء الجهاز، وتنظم عرض المعلومات المخزنة، بواسطة المعالج والذاكرة الأساسية.

(ه) المُعسالِج (processor) وهو منظم عرض المعلومات الحسابية والعقلية المخزنة أو المدخلة في الحاسب.

(و) وحدة تنظيم القراءة والكتابة لما هو مخزون أو مدخل في الحاسب (ram).

(ز) وحدة الذاكرة الأساسية (ROM) وهي المنظم العام لمكونات جهاز الحاسب،

(ح) وحدة إخراج الصوت،

(ط) وحدة إخراج الصورة.

٦ - يلحق بالجهاز طابعة تكمل الاستفادة

به، بحيث إذا احتاج الباحث إلى طبع شيء مما هو مخزون في الجهاز أو الموجود على القرص المدمج، فإنه يستطيع بواسطة بعض مضاتيح التشغيل إعطاء أمر للطبع فتقوم الطابعة بمهمة طباعة المطلوب في الحال.

٧ - وحدة «الفاكس» للتعامل مع
 «الإنترنت».

٨ - وحدة التحويل لاستقبال القنوات التلفازية والفضائية.

أهمية الحاسب الآلى وسبب الاعتماد عليه:

لم يقتصر استعمال الحاسب الآلى على المجالات الحسابية والإحصائية التى استمد اسمه منها، وإنما استعمل فى ذلك وفى غيره مسئل حفظ وتخرين وتصنيف المعلومات المتعددة المتعلقة بالأغراض العلمية والعملية، وسائر الأنشطة البشرية، ثم استرجاع المطلوب من هذه المخزونات بسرعة ودقة، وذلك مايحقق توفيرًا هائلاً للوقت والجهد والتكاليف، مع دقة النتائج طبقًا لما هو مخزون، أو مستمد من الأقراص المدمجة.

ومن هنا جاءت فكرة استخدام هذا الحاسب في خدمة الحديث وعلومه، وذلك على النحو التالي:

النشاة والتطور لاستخدامات الحاسب في الحديث الشريف وعلومه:

يرجع الاتجاه إلى استخدام الحاسب في مجال الحديث وعلومه إلى ماقبل أربعين سنة تقريبًا من الآن، وقد عاصرت بنفسى كلاً من النشاة والتطور، وذلك خلال عملي بقسم السنة وعلومها بكلية أصول الدين بالرياض، حيث شاركت في عدة لجان علمية ولقاءات عملية مع المختصين في الحاسب الآلي والمشتغلين باستخداماته في مجال الحديث وعلومه، لكنى للأسف لم أدون من الوقائع والتطورات إلا القليل، ثم وجدت فيما كتبه الأستاذ الدكتور محمد مصطفى الأعظمي ' مايفيد مع الإيجاز في تحديد نشأة استخدام الحاسب في مجال الحديث وعلومه، ودوافعه الأولى وتطور است عماله، وذلك لأنه مع اختصاصه بدراسة علوم الحديث، فإنه يجيد الإنجليزية تحدثًا ومحاضرةً وتأليفًا، وهذا مما ساعده في أسفاره الخارجية، ومكنه من التعرف على الحاسب الآلى وهو باللغة الإنجليزية قبل أن يصدر الجهاز المعرب، ثم كان فعلاً من السابقين إلى استخدام الحاسب المعرب في هذا المجال، بل هو الأول حسب علمى ومعاصرتى، وحسبما يقرر هو بنفسه حيث يقول: إن مئات الألوف من خيار هذه

الأمة أفنوا أعمارهم فى خدمة السنة النبوية، وقد خلقهم الله سبحانه وتعالى لهذا الشأن فيوهبهم قوة الذاكرة الخارقة، ورزقهم الإخلاص، وسخر لهم العلم، وطوع لهم الزمن وبارك فى أعمارهم وأعمالهم، فكانت نتيجة ذلك مكتبة حديثية زاخرة، قلَّ نظيرها.

وقد تفنن هؤلاء فى هذا المجال على نحو مانراه مسطرًا فى مثل كتاب «الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة» للشرييف/ محميد بن جمفر الكتانى (ت ١٣٤٥) رحمه الله.

فما نجد هؤلاء الأسلاف تركوا وسيلة كانت في متناول أيديهم إلاسخروها واستعملوها (أ) (في نشر السنة وتيسير سبل العلم بها).

ثم يقول: ومرت الأيام وشغلت الأجيال المتأخرة في أمور أخرى، وقلَّ اهتمامها بالعلم على وجه العسموم، وبالسنة على وجه الخصوص، وفقدت الأمة من مقوماتها الشيء الكثير، حيتي صارت فريسة للاستعمار، فجمعت الأمة الإسلامية البقية الباقية من مقوماتها، وهبت للدفاع عن دينها، ونفسها وكرامتها، وجاهدت لاسترجاع مافقدت، وحاولت التخلص من الاستعمار وأعوانه، فماكان من الاستعمار إلا أن جند

جيشًا من المستشرقين، وممن انحرف عن جادة الحق من المسلمين للقضاء على فكرة مقاومة الاستعمار فكريًا وثقافيًا، إذ كان قد أثبت تفوقه عسكريًا، ولم يبق عليه إلا أن يقضى على مصادر منعة الأمة الإسلامية، ومقاومة بقائها، ومن هنا كان لابد من القضاء على السنة النبوية، وإبعاد الأمة عنها(1).

ثم يقول الدكتور الأعظمى: وكان من نتيجة هذا التخطيط ظهور متنبع في القارة الهندية، وبروز بعض الكتاب مثل «الجكرالوي» و«غلام أحمد برويز» و«توفيق صدقي» وأمثال «أبي رية» في مصر؛ الذي ألف كتابا في الطعن في السنة النبوية وسمى كتابه «أضواء على السنة» أو «دفاع عن السنة المصدية» وادعى من خلال ذلك أن الذين لايقبلون كلامه ونتائجه، هم في الواقع بعيدون عن المنهج العلمي المتبع في البحوث الموضوعية التي تعد في نظره شيئًا جديدًا لم يألفه الناس في المجتمع الإسلامي، لأن نبع (هذا الناس في المجتمع الإسلامي، لأن نبع (هذا الناهج) الأصيل وجذوره العميقة في ترية الغرب.

يقول الدكتور الأعظمى: وفى هذا الجو، قررت أن أكتب بحثًا عن بعض جوانب السنة فى إحدى أعرق الجامعات الغربية - وهى جامعة «كمبردج» بإنجلترا. ويقول: والله يعلم أن ذلك لم يكن بهدف الحصول على الشهادة، بل كان إظهارًا للوجه الحقيقي للسنة النبوية، وتفنيدًا لكتابات الجهلة عنها، ووضعها في مكانها الذي تستحقه، بكشف مغالطات هؤلاء المغرضين وأباطيلهم (٥).

ثم يذكر الدكتور الأعظمى: أنه فى أيام وجوده فى لندن لتقديم بحثه هذا (سنة وجوده فى لندن لتقديم بحثه هذا (سنة ١٣٨٤هـ – ١٩٦٤م) عرف لأول مرة استعمال الحاسب (الكمبيوتر) فى دراسة الكتب الدينية اليهودية والمسيعية، وأن الأمر كان فى بدايته، وأنه لما علم ذلك لم يفكر فى ذلك الوقت أن يتجه فى هذا الاتجهاه، لكى يستخدم الحاسب بدوره فى خدمة السنة النبوية ".

لكن ظهر بعد ذلك دافع جديد جعل له رغبة قوية في استعمال الحاسب في خدمة السنة، وخلاصة هذا الدافع يذكره بقوله: إنه كان هناك احتفال بمرور اثنى عشر قرنًا على ولادة الإمام البخاري - رحمه الله - وذلك بمدينة «شيكاغو» في الولايات المتحدة الأمريكية في (سنة ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥م) أي بعد تسع سنوات من معرفته باستعمال الحاسب في دراسة الكتب الدينية اليهودية والمسيحية، وذكر الدكتور الأعظمي أنه في هذا الاحتيال تكلم أحد المدعوين من

المستشرقين عن استعمال (الكمبيوتر) في دراسة السنة النبوية، قال: وشممت من كلامه إذ ذاك، أن الهدف من ذلك هو اختلاق الشبهات والأخطاء أكثر من خدمة السنة النبوية نفسها، قال: ورددت عليه على الفور، وقلت: السنة النبوية مستعدة لمقابلة كافة التحديات بشرط واحد، وهو أن يكون البحث نزيهًا().

ومن ذلك يظهر لنا أن علماء الدين غير الإسلامي هم الذين سبقوا إلى الاستفادة من الحاسب في دراسة كتبهم المقدسة، وذلك قبل (٣٩) عامًا من الآن (سنة ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م) وكان الحاسب حينذاك بغير اللغة العربية.

ثم جاء بعدهم بسنوات، تسجيل المستشرقين على لسان أحدهم سبقهم لنا أيضًا إلى استعمال الحاسب في دراسة السنة النبوية بمنهجهم الخاص، لتسقط مايريدون من أغراض ظاهرها البحث العلمي الدقيق، وباطنها البحث عن ثغرات وتشكيكات في حقيقتها واهية.

ثم ذكر الدكتور الأعظمى أنه فى (سنة المعودية ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م) ابتعث من المملكة السعودية للتدريس فى بعض المراكز الإسلامية بالولايات المتحدة الأمريكية لفترة قصيرة. وهناك فى مدينة «أنديانوبولس» وُجددَتْ

جمعية ثقافية اشترت جهاز «كمبيوتر» وكان من أهداف هذه الجمعية استعماله في دراسة السنة النبوية، وتحمس القائمون عليها والشباب المتردد على الجمعية لذلك، وكانوا يتطلعون إلى تحقيق نتائج كبيرة في ذلك. ويذكر الدكتور الأعظمي أن هذه كانت بداية صلته هو المباشرة باستعمال هذا (الكمبيوتر) ومن وقتها (سنة ١٣٩٧هـ) أصبحت عنده رغبة قوية في الاستضادة من هذا الجهاز سريع الاستحضار^(٨).

وعلى ذلك يمكن القول: إن بداية استعمال طلبة العلم المسلمين للحاسب في دراسية السنة النبوية كانت بواسطة بعض شباب المسلمين المغتربين وغيرهم، وذلك بصورة نشاط ثقافي خاص، تحت رعاية بعض الجمعيات الثقافية في بعض مدن الولايات المتحدة الأمريكية منذ (٢٧) سنة من الآن (سنة ١٤٢٤هـ)، وكان الحاسب حينذاك بغير اللغة العربية.

ثم يذكر الدكتور الأعظمى أنه بعد عودته في هذه السنة (١٣٩٧هـ) إلى الرياض بدأ فعلاً بتجارب مبسطة في مركز الحاسب الآلي بكلية الهندسة بجامعة الملك سعود بالرياض، لكن عدم وجود حاسب باللغة العربية في ذلك الوقت جعله ينتظر فترة حتى حصل على جهاز حاسب باللغة العربية، وكان مايزال قليل الاستعمال(٩).

ولكن بحكم وجودى حينذاك في الرياض عرفت أن انتظار الدكتور الأعظمى للحصول على حاسب باللغة العربية لم يكن طويلاً، حيث لايزيد على سنة واحدة تقريباً أى سنة مدع لايزيد على سنة واحدة تقريباً أى سنة شرع في العمل، بحيث يمكن القول: إن سنة شرع في العمل، بحيث يمكن القول: إن سنة المعرب في دراسة السنة النبوية بواسطة أحد المختصين في الحديث، هو الدكتور الأعظمى، المختصين في الحديث، هو الدكتور الأعظمى، العربية التربية بالرياض عاصمة المملكة العربية السعودية.

وفى ذلك يقول الدكتور الأعظمى: ومنذ ذلك الحين أخذت أحاول تطوير قدراتى، وأدخل التغيير تلو التغيير على خطة بحثى وبرامج عملى، حتى انتهينا بحمد الله من المرحلة الأولى من البرامج اللازمة لمسروع استعمال هذا الجهاز فى خدمة السنة النبوية، وكان من أولى ثمراتها - يعنى المرحلة الأولى مقد الكتاب (سنن أبن ماجه) وفهارسه، فقد استعمل (الكمبيوتر) فى تخريج أغلب الأحاديث الموجودة فى الكتاب - يعنى من الكتب الأخرى المشتركة معه فى تخريجها - الكتب الأخرى المشتركة معه فى تخريجها - الكتاب المتعمل فى وضع كافة الفهارس لهذا الكتاب (الكالمبيوتر).

وقد صدرت الطبعة الأولى لسنن ابن ماجه

هذا بتحقيق وفهرسة الدكتور الأعظمى بواسطة الحاسب سنة ١٤٠٣هـ، ثم صدرت الطبعة الثانية (سنة ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م).

والمشروع الذى أشار الدكتور الأعظمى إليه كان يشمل كما سيأتى ثمانية كتب أخرى غير سنن ابن ماجه، تحقق وتخرج وتقهرس بواسطة الحاسب ثم تطبع، وهذه الكتب هى:

الصحيحان وسنن أبى داود والترمذي والنسائى والدارمي وموطأ الإمام مالك(١٢).

وقد ذكر الدكتور الأعظمى أنه بمناسبة اقتطاف الثمرة الأولى لهذا المشروع وهى طبعة سنن ابن ماجه هذه، فإنه بهذا الجهد يسجل سبق جامعة الملك سعود بالرياض ممثلة في شخصه إلى استغدام الحاسب الآلى في مجال دراسة السنة النبوية، وأن ذلك السبق ليس على جامعات المملكة العربية السعودية وحدها، بل هو سبق على جامعات المالكة العربية العالم كلها، حسب علمه (١٢).

كما أشار الدكتور الأعظمى إلى الصعوبات التى واجهته، فذكر أنه قل من كان يعرف أن هناك حاسبًا آليا باللغة العربية، وبالتالى لم يكن متداولاً، ولامحل اهتمام بتصنيعه من الشركات العالمية التى تصمم وتنتج وتطور الأجهزة حسب حالة الطلب وكثرة الإقبال على ماينتج منها كما هو معلوم، وأنه لذلك

كانت إمكانات الحاسب العملية في هذا المجال محدودة، أو بنص عبارة الدكتور الأعظمى «بدائيــة» ويذلك كــان تطويع الحاسب حينذاك من الناحية الفنية لتلبية احتياجات قواعد الهجاء والكتابة العربية والضبط بالشكل، وعلامات الترقيم، وأنه رغم ذلك استمريعمل به في التحقيق والتخريج والضهرسة، في حدود إمكانات الجهاز المتاحة مع مشاورة من له خبرة في هذا المجال الناشئ، وتنقل في سبيل ذلك بين الرياض مقر المشروع، وبين بعض بلاد أوروبا وأمريكا (١٤) واستغرق في مرحلته الأولى خمس سنوات، تم خلالها إدخال وتحزين كل من: مسند الإمام أحمد، وصحيح البخاري، وصحيح مسلم، وسنن النسائي، وسنن أبي داود وسنن الترمدي وسنن ابن ماجه، وفهارسها الآتي تفصيلها، وبطباعة سنن ابن ماجه وفهارسها أنهى الدكتور الأعظمي المرحلة الأولى من مشروع جامعة الملك سعود المسمى «مشروع استعمال الحاسب الآلي في خدمة السنة النبوية» (١٥).

ومن يطالع سنن ابن ماجة هذه التى تعد ثمرة أولى من ثمار المشروع، يجد أنها تقع فى (٤) أجزاء، كل جزء منها فى مجلد، يزيد على (٤٠٠) صحيفة، ويجد أن نص الكتاب محقق مخرج الأحاديث مع بعض التعليقات

يقع فى مجلدين فقط، الأول والثانى، فى حين تقع الفهارس فى مجلدين كاملين (الثالث والرابع) رغم ترك كثير من الألفاظ دون فهرسة (١٦).

وهذه الفهارس عبارة عن فهرس معجمى للألفاظ الأساسية في كتاب السنن، مثل: أرض، وسماء، وأعتق، ونحوها فيذكر اللفظ المفهرس في بداية السطر حسب ترتيبه الهجائي، بصورته الواقعة في الكتاب، وليس بحسب أصله اللغوى.

فيذكر «باع» مثلاً في حرف الباء بعدها ألف، و«عاد» في حرف العين بعدها ألف، وهكذا، ثم يذكر عقب اللفظة العبارة التي وردت اللفظة فيها، ثم يذكر عقبها رقم الحديث الذي ذكرت فيه، مثال ذلك قوله في حرف الباء «بائع» ناس يغدو فبائع نفسه...

ومعنى هذا أن المفهرس جرد الكلمة من الحرف الزائد فى أولها فقط عند ترتيبها هجائيا، وأن اللفظة جاءت فى الحديث بوجودها «فبائع»، وأن الحديث الذى ذكرت فيه فى سنن ابن ماجه برقم (٢٧٧) حسب ترقيم هذه الطبعة فقط، وبالتالى لايستفيد من هذا الفهرس إلا من لديه هذه الطبعة.

ويعتبر هذا الضهرس هو أكبر فهارس

الكتاب حيث يستغرق نحو مجلد من الفهارس البالغ مقدارها مجلدان كما أسلفت، ويميز عن فهرس أوائل الأحاديث مطلقًا؛ أو أوائل الأحاديث القولية من ناحية الزيادة الهائلة في عدد الأحاديث التي يدلنا على وجودها في سنن ابن ماجه بمجرد معرفة لفظة أساسية فيها، ولو لم تكن في أول ألفاظ الحديث، في حين بلغ فهرس أوائل الأحاديث القولية في الفهرس نفسه (٥٥) صحيفة فقط (جـ٤/١٦٦-٢٠٦). وقبل صدور هذه الطبعة لم يكن متاحًا إلا فهرس واحد كهذا عمله الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي في آخر طبعته المتداولة لسنن ابن ماجه (جـ٢/١٥٤) أي (٢٢) صحيفة سماه «مفتاح السنن».

وبذلك يعتبر الفهرس الأول الذى استغرق مجلدًا من ثمرات عمل الحاسب الآلى الذى استخدمه الدكتور الأعظمى في ذلك، كما مر، كما عمل فهرسًا آخر للألفاظ الشائعة التي تكررت في الكتاب وبيان عدد مرات تكرارها، وكذلك التي ذكرت مرة واحدة فقط، فابتدأ بها، ثم ذكر الباقي مرتبًا حسب عدد مرات التكرار من الأقل إلى الأكثر.

مثال ذلك: ذكر في هذا الفهرس أن لفظ «صلاة» تكرر في كتاب ابن ماجه (٤٦٤) مرة، ولفظ «يوم» تكرر (٤٦٢)، مرة ولفظ «رجُل»

تكرر (٥١٩) مرة، وهذا أكثر الألفاظ تكراراً في الكتاب، ثم عمل فهرساً آخر لهذه الألفاظ المفردة والمكررة على الترتيب الهجائى لسهولة الوصول إليه، لكنه في هذين الفهرسين لم يذكر مواضع تلك الألفاظ في السنن، وبالتالى أصبح الوصول إلى مواضعها في السنن متوقفاً على الرجوع إلى نسخة الفهرس المخزونة في الحاسب نفسه، حيث لم يكن القرص المدمج (CD) مستعملاً في هذا الوقت.

وقد كان يمكن طباعة تحديد مواضع تلك الكلمات في السنن، غير أنها كانت ستزيد مجلدات الطبعة، وبالتالي سترتفع التكاليف، ويرتفع تبعًا لها ثمن بيع النسخة.

وعمل أيضًا فهرسًا للآيات القرآنية، وفهرسًا لأسماء الصحابة المخرج لهم في السنن مرتبين هجائيًا، مع ذكر أرقام الأحاديث لكل صحابي، وهذا له أهمية بالغة في التخريج ودراسة الأسانيد، وعمل فهرسًا للأعلام الذين ورد ذكرهم أثناء متن الحديث مرتبين هجائيا مع ذكر أرقام الأحاديث التي ورد فيها كل منهم، وكذلك فهرس الأماكن، وفهرس الآثار المروية عن الصحابة والتابعين وغيرهم، وفهرس الأبيات الشعرية أيضًا.

وكل هذه الفهارس التي بلغت عشرة أنواع، لم نكن نحن المشتغلين بعلوم السنة، ويخاصه

التخريج ودراسة الأسانيد، لم يكن متاحًا لنا منها حينذاك إلا فهرس أوائل الأحاديث القولية الذي ألحقه الأستاذ محمد فؤاد عبدالباقي بطبعته لسنن ابن ماجه كما قدمت، والإحالات على سنن ابن ماجه المتضمنة في المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي لجماعة المستشرقين وهي قليلة جدًا بالمقارنة بفهرس الألفاظ السابق ذكره، والذي استغرق مجلدًا كاملاً من مجلدي الفهرس.

والمستفلون بعلوم السنة والمستفيدون منها استدلالاً ولغة وبلاغة وغير ذلك؛ كل هؤلاء لاتخفى حاجتهم المستمرة إلى مثل تلك الفهارس التى أنجزها الدكتور الأعظمى بواسطة الحاسب، بل إنه رغم ضعف إمكانيات الحاسب حينذاك في مجال اللغة العربية كما تقدم، فإنه - كما يقول الدكتور الأعظمى - كان يستطيع فهرسة كل حرف من الأعظمى - كان يستطيع فهرسة كل حرف من الكتاب المخزون فيه (۱۲) مع السرعة والإتقان، في حين تحتاج مثل هذه الفهارس لو أريد غيم عالما بغير الحاسب جهداً ووقتًا وعددًا من العاملين وكلفة تفوق الوصف.

ورغم أن طبعة الدكتور الأعظمى هذه لسنن ابن ماجه عند صدورها (سنة ١٤٠٣هـ) قد وجهت إليها بعض انتقادات من بعض طلاب العلم المشتغلين بالحديث، سواء من جهة منهج التحقيق أو من حهة الفهرسة،

إلا أن العمل فى تحقيق وتخريج وفهرسة هذا الكتاب بواسطة الحاسب الآلى يعد فعلاً فى وقته عملاً رائدًا ومتميزًا عما سبقه، ويمثل أنموذجًا عمليًا لثمرات استعمال الحاسب الآلى فى خدمة علوم السنة وتيسيرها.

ثم إن جهود الدكتور الأعظمى فى السبق إلى استعمال وتطوير الحاسب فى خدمة السنة وإن لم يظهر منها إلا كتاب ابن ماجه هذا، إلا أنه قرر أنه أنجز من المشروع السابق ذكره جمهودًا أخرى فقال: المخرون من الأحاديث النبوية فى الحاسب الآلى عندى حاليًا هو:

١ - مسند الإمام أحمد بن حنبل بكامله،

۲ – وصحیح "ابخاری.

٣ - وصحيح مسلم.

٤ - وسنن النسائي.

٥ - وسنن أبي داود،

٦ - وسنن الترمذي.

٧ - وسنن ابن ماجه،

ثم ذكر أنه يرغب في صنع معجم شامل لهذه الكتب مع إضافة:

٨ - الموطأ.

٩ - وسنن الدارمي. في المجموعة (١٨).

ثم قال الدكتور الأعظمى: وبعد، فإننى أعرف أكثر من غيرى، وأعترف أيضًا بأن هناك بعض جوانب النقص فى البحث، وهناك مجال للتطوير والتحسين، ولكن هذا ما توصلت إليه حتى الآن (سنة ٤٠٤هـ) وأنا جاد فى هذا السبيل، ماض على هذا الدرب، مضحيا بكل ما أملك.. ثم طلب من الله تعالى التوفيق والسداد، ومن القراء لكتاب سنن ابن ماجه بتحقيقه وفهرسته الدعاء والنصح والمشورة والنقد البناء الذى من شأنه أن يسهم فى خدمة الموضوع(١١).

ثم بعد ذلك عدمل الدكت ورالأعظمى محاضرة عامة بكلية التربية جامعة الملك سعود - وقد سمعتها حيث كنت إذ ذاك أعدمل بكلية أصول الدين بالرياض، ولدى تسجيل صوتى لهذه المحاضرة، التي بين فيها مسيرته في استخدام الحاسب في التحقيق والتخريج، وأعلن فراغه من إدخال وتخزين الكتب السبعة السابق ذكرها في الحاسب، وعرض بواسطة جهاز عرض على شاشة وعرض بواسطة جهاز عرض على شاشة نماذج لطرق استرجاع ما هو مخزون من تلك الكتب حسب طلب الباحث بمجرد الضغط على بعض مفاتيح تشغيل الحاسب،

وقد أعلن الدكتور الأعظمى أيضًا في تلك المحاضرة أنه مستمر في العمل والنطوير والتغلب على الصعوبات الفنية في الحاسب،

سواء فى الإدخال أو الاسترجاع لما هو مخزون، أو الفهرسة، حتى ينتهى من تحقيق وفهرسة باقى كتب المشروع التسعة التى سبق ذكرها، ثم طباعتها كما صنع فى سنن ابن ماجه، وأنه لابد من التسليم بوقوع بعض الأخطاء لأن هذا شأن الجهد البشرى مهما كانت مساعدات الحاسب الآلى وإمكاناته.

ولكن لم يخرج الدكتور الأعظمى حتى الآن من هذا المشروع شيئًا غير الثمرة الأولى وهى سنن ابن ماجه التى صدرت طبعتها الثانية (سنة ١٤٠٤هـ).

وقد قابلته قريبًا وسألته عن سبب هذا التوقف الطويل فأشار إلى أن كثرة من دخلوا المجال غيره، مع وجود أشغال علمية خاصة لديه، جعلاه يترك المجال لغيره. فنسأل الله تعالى لنا وله التوفيق والسداد.

وهنا تجدر الإشارة إلى أنه بعد إعلان الدكتور الأعظمى هذا عما أنجزه من المشروع السابق، اتجهت إلى المشروع نفسه مؤسسة خاصة تجارية وهي شركة صغر العالمية، وكان مقرها حينذاك (الكويت) وبدأت بصحيح البخاري، وصحيح مسلم، وهكذا بقية الكتب التسعة، إلا أنها لم تخرج هذه المجموعة إخراجًا طباعيًا كما كان اتجاه الدكتور الأعظمى، الذي نفذ أنموذجه في

سنن ابن ماجه، وساعد هذه المؤسسة على تغيير طريقة الإخراج ماحدث بعد عمل الدكت ور الأعظمى من تطور في إمكانات الحاسب الآلي وانتشار أجهزته بالعربية، في الأوساط التعليمية والعلمية، وانتشار النسخ من المخرون على الأقراص المرنة (Disk) فأصبح تداول هذه الكتب على هذه الأقراص أيسر من تداولها مطبوعة.

وقد جاء مندوبون عن الشركة المذكورة إلى قسم السنة وعلومها بكلية أصول الدين بالرياض، وعرضوا علينا ما تم إنجازه من تلك الموسوعية في هذا الوقت وهو الصحيحان، وذلك بتخزين كل واحد منهما في الحاسب حسب برامج متعددة ثم نسخ ذلك على الأقراص المرنة (الدسكات) وبينوا الاستخدامات المتعددة للحاسب في سرعة استرجاع وعرض كل ما في الصحيحين متنا وإسنادا ورواة بأنواعهم من الصحيحين متنا دونهم، بحيث يمكن الاستفادة من ذلك في علمي التخريج ودراسة الأسانيد، في أقصر وقت وبأدق طرق البحث، وأيسرها.

وبعد أن أتمت الشركة تخزين وبرمجة الكتب التسعة، وظهرت الأقراص المدمجة (CD) خزنت الموسوعة كلها على قرص واحد، وأصبح متداولاً حتى الآن، ومتميزًا عن غيره مما ظهر بعده.

ثم بعد شروع الدكت و الأعظمى فى مشروعه السابق بنحو سنتين وصلت إلى قسم السنة وعلومها بكلية أصول الدين بالرياض رسالة من المعهد الإسلامى فى «لندن» أعرب فيها القائمون عليه عن رغبتهم فى التعاون مع القسم بالمشورة والمساهمة فى نشاطهم فى استخدام الحاسب الآلى فى دراسات علوم السنة النبوية، وذكروا أنهم قد بدأوا منذ فترة سابقة فى هذا المجال وفرغوا فعلاً من إدخال وتخزين الكتب الستة فى الحاسب وبرمجتها فى الاسترجاع بحسب المائيد، وبحسب ألفاظ المتن أول لفظة منه، المسانيد، وبحسب ألفاظ المتن أول لفظة منه، الإنجليزية لتيسير الإفادة من مخزونها لغير الناطقين بالعربية.

ولم تكن إمكانات القسم العلمية في ذلك الوقت تسمح بالتعاون والتواصل العلمي مع هذا المركز، وبالتالي لم يصلنا شيء بعد ذلك من جهوده أو حتى أخباره، لكنه كان يعد في ذلك الوقت القريب من وقت شروع الدكتور الأعظمي في مشروعه، يعد بدوره خطوة مبكرة في استعمال الحاسب في نشر المصادر الأصلية لعلوم السنة، وتيسير تداولها والاستفادة منها لا سيما في الأوساط غير العربية بحكم وجود هذا المركز في لندن عاصمة إنجلترا.

- ثم بعد ذلك بعدة سنوات ظهرت مساهمة علمية جامعية في كلية الحديث بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، حيث قام أحد طسلاب الدراسات العليا وهو الدكشور عبد القادر أحمد المصرى الجنسية -رحمه الله - بإنجاز رسالته للدكتوراه في موضوع «استخدام الحاسب الآلي لبناء موسوعة للسنة النبوية». وفي هذا الوقت كان الحاسب المعرب قد تحسنت إمكاناته أكثر من السابق، مما جعل الدكتور عبد القادر يركن في رسالته على الجانب التطبيقي لاستعمال الحاسب في تخزين وتصنيف النصوص الحديثية، في حدود المادة العلمية التي اختارها لبحثه، وقد ساعده على ذلك ما عرفتيه منيه ـ رحمه الله ـ من أنه كانت له خبرة سابقة في استخدام الحاسب في غير علوم السنة.

ويمجموع خبرته الحديثية والتقنية قام بجمع أحاديث «باب المياه» من (٣٧) كتاباً من كتب السنة الأصلية، ورتب الأحاديث في الباب ترتيبًا زمنيًا بحسب تواريخ وفيات مؤلفي تلك الكتب، وطبق على ما جمعه الجانبين الأساسيين في استخدام الحاسب، وهما:

١ جانب إدخال المعلومات وتخزينها في
 الحاسب، وترتيبها حسب البرامج المختلفة.

٢ - جانب استرجاعها من الحاسب
 للاستفادة المتنوعة بها.

وبذلك أثبت الدكتور من خلال رسالته هذه الباتًا عمليًا أن الحاسب الآلى أصبحت له كفاءة كبيرة ليس في تخزين النصوص الحديثية فقط، ولكن في إصدار أنواع متعددة من تصنيف المادة المخزونة فيه، تارة بالتبويب على الموضوع، وأخرى على مسانيد الصحابة، وثالثة على الألفاظ المفردة في أي موضع تقع من متن الحديث، ورابعة على الأعلام، وخامسة على الأماكن أو غير ذلك حسب حاجة الباحث.

ولم أعرف من سبق الدكتور عبد القادر ـ رحمه الله ـ إلى عمل رسالة علمية محكمة في هذا المجال، فيعد بحثه هذا أيضًا خطوة رائدة في تطبيق استخدامات الحاسب في دراسة السنة النبوية وتيسير تصنيفها على الباحثين في مختلف المجالات.

وقد سعى – رحمه الله ـ إلى تطبيق موضوع هذه الرسالة في إخراج موسوعة حديثية مكونة من كل ما يمكن الحصول عليه من مصادر السنة الأصلية؛ مطبوعة ومخطوطة وذلك بتمويل ورعاية مؤسسة «اقرأ» السعودية، ولكن تعثر المشروع، لم توفى – رحمه الله ـ دون إنجاز شيء من الموسوعة. – وبعد هذه الخطوات الرائدة على طريق استخدامات الحاسب الآلي في الدراسات

الحديثية داخل البلاد العربية وخارجها، تعدد الداخلون في هذا المجال، سواء الأفراد أو الأقسام المختصة في الجامعات مثل الإسلامية أو المراكز التابعة للجامعات مثل مركز السنة والسيرة التابع لجامعة قطر، وهو من أقدم المراكز إنشاء، ومركز السنة والسيرة التابع للجامعة الإسلامية بالمدينة والسيرة التابع للجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ووزارة الشئون الإسلامية بالملكة العربية السعودية.

وكذلك المراكز الخاصة الخيرية مثل المكنز الإسلامي بالقاهرة، وقد أصدر مجموعة مكونة من الكتب السبعة الأصول التي هي الكتب الستة وموطأ الإمام مالك مطبوعة في عدة مجلدات مع فهارس، ومخزنة أيضًا على قرص مدمج (CD) يستعمل بواسطة الحاسب، ويمكن الباحث من تخريج ما يحتاجه من مشتملات تلك الكتب السبعة متنًا وإسناداً مع عدد من الميزات العلمية في ترتيب وفهرسة محتوى هذه الكتب السبعة وربطها ببعض محتوى هذه الكتب السبعة وربطها ببعض

أما المراكز الخاصة التجارية فهى الآن صاحبة القدر الأكبر من الإصدارات، والموسوعية، وقد ساعدها على ذلك التطور السريع في الحاسبات المعربة، وبرامج التخزين والتشغيل، فأصبحت هناك إمكانيات هائلة في تلك الأجهزة لخدمة علوم السنة كما وكيفًا، بمختلف الطرق والوسائل المرئية،

والمسموعة، والمكتوبة، ومن أهم الاستخدامات والثمرات ما يلي:

(أ) حفظ التراث المخطوط من كتب السنة والمتضرق في مكتبات العالم: حيث أصبح الآن يمكن أخد صبورة للكتاب المخطوط صفحة صفحة وبنفس الألوان الموجودة في النسخة الأصلية للكتاب مع وضوح الصورة أكثر من رؤية العين المجردة للأصل، وذلك بواسطة «كاميرة تصوير رقمية» (ديجيتال) أو بواسطة جهاز منفصل عن الحاسب متصل به يسمى «اسكنر» أو بأى طريقة أخرى مثل «الميكروفيلم» ثم تدخل هذه الصورة إلى الحاسب وتخزن فيه إلى وقت الحاسب الواحد وقت الحاجة إليها، ويتسع الحاسب الواحد

ويمكن استرجاع المطلوب منها لرؤيته على شاشة الحاسب أو لأخذ نسخة منه، إما بواسطة الطابعة التي تلحق بالحاسب الآلي، وإما بواسطة نقل صورة منه على القرص اللين (DISK) أو القرص المدمج المعروف بـ (CD)، أو بغير ذلك.

وقد نفذت هذه الطريقة فعلاً حاليًا على مخطوطات المكتبة الأزهرية العريقة التى يبلغ فهرسها فقط سبعة مجلدات،

وبهذاء الطريقة يحفظ المخطوط في مكانه

فى الحاسب وما تفرع منه، ويستغنى به عن استعمال الأصل إلا للضرورة، فيصان بذلك من التلف أو الضياع، تتسع دائرة استخدام المخطوط بواسطة الحاسب وما تفرع منه. حتى لا يستلزم الأمر حضور الباحث إلى حيث يوجد المخطوط الأصلى، ولو كان فى دولة أخرى. فيحصل على ما يحتاجه بمجرد التنسيق مع المسئولين في المكتبة عبر «الإنترنت» أو غيره من وسائل الاتصال العاجل.

(ب) المساهمة في تحقيق النصوص المحلوب الحديثية: حيث يمكن إدخال النص المطلوب تحقيقه، سواء من نسخة خطية كما هي أو من نسخة مطبوعة، وذلك إما بكتابة النص بواسطة لوحة مفاتيح التشغيل، أو بإدخاله صفحة صفحة، كما قدمت، وتخزينه في الحاسب. وبعد ذلك تبدأ مراحل التحقيق في سترجع النص على شاشة العرض شيشًا فيسترجع النص على شاشة العرض شيشًا يكون لدى الباحث من نسخ أخرى للكتاب، أو يكون لدى الباحث من نسخ أخرى للكتاب، أو وتكملة النقص في موضعه، كل ذلك بسهولة، وسرعة مناسبة وبواسطة مفاتيح التشغيل للحاسب، حيث يمكن محو وإثبات ما هو مطلوب،

كما يمكن استيفاء بقية مطالب التحقيق

من تخريج للأحاديث والنصوص، أو تعليق عليها حسب حاجة الباحث وفي الحواشي المخصصة لذلك.

وبعد إتمام خطوات التحقيق والتعليق والتعليق والتخريج يمكن إخراج صورة ورقية مطبوعة من النص المحقق أو تخزينه في ملفات خاصة بالحاسب، أو على قرص مدمج كما تقدم مع ملاحظة أن إنجاز تلك الخطوات بواسطة الحاسب يوفر كثيرًا من الوقت والجهد والتكاليف.

(ج) الفهرسة الفنية المتوعة: من أهم فوائد الحاسب التي لاينازعه فيها غيره، صنع الفهارس المتنوعة لما يُدخَلُ فيه من معلومات، وحسب البرنامج المعطى له، بكل دقة وإتقان وسرعة فائقة، مهما كان الكم المطلوب فهرسته ونوع الفهرسة.

فمتى تم إدخال ما يراد فهرسته إلى الحاسب بعناية كافية؛ ووضعت عند ذلك الرموز الدقيقة المميزة لكل نوع كالأعلام والرواة والبلدان والألفاظ والحروف وشجرات الأسانيد وغير ذلك مما يراد فهرسته من خلال برامج تنظيمية، متى روعى كل ذلك وأعطيت الأوامر للحاسب بالتنفيذ، فإن الحاسب يقوم تلقائيًا بترتيب ما يراد ترتيبه وفهرسته حسب المطلوب وذلك خلال ثوان

معدودة، مهما كان عدد مجلدات الكتاب المراد فهرسته، ومهما كان نوع الفهرس المطلوب صعباً، مثل شجرات الأسانيد، وتمييز الرواة المشتركين في الاسم أو في غيره بواسطة الشيوخ والتلاميذ، ومواضع رواياتهم خلال الكتاب المفهرس كله، وغير ذلك مما لو أراد الباحث أن يعمله بنفسه أو بعدد من المساعدين لاستغرق منه أيامًا أو شهوراً حسب حجم الكتاب المطلوب فهرسته.

ولهذا يعتبر عمل الفهارس هذا وخاصة المعجمية، من أجل خدمات الحاسب الآلى في توفير الوقت والجهد والدقة المتناهية بقدر ما يكون البرنامج المصمم للفهرسة معتنى به من كافة الجوانب.

ولا يخفى مدى أهمية الفهرسة لمحتويات الكتب مهما كان حجمها فى خدمة الباحثين وتمكينهم من الوصول السريع إلى مواضع كل صغيرة وكبيرة فى الكتاب المفهرس مهما كان حجمه، وحصر مواضع المعلومة فيه مهما تعددت، وبالتالى استخلاص ما يحتاجه الباحثون من نتائج بسرعة وإتقان.

ثم إن الضهارس المتنوعة لكتب الحديث ودراساته لا تخدم البحوث التخصصية في الحديث وعلومه فقط، وإنما تفيد كل من له اهتمام بالتراث والتشريع والحضارة الإسلامية.

ف ف هارس المواضع والبلدان والقبائل والأعلام والرواة والفرق والأديان والمذاهب، كما يستفيد منها المحدثون يستفيد منها الدارسون لعلوم التاريخ والحضارة، والعقائد والاتجاهات الفكرية، والنظم الاجتماعية والاقتصادية والتشريعية وغيرها، وفهارس الفاظ متون الأحاديث والمصطلحات يفيد منها المحدثون والفقهاء والأصوليون وعلماء اللغة واللهجات والأصوات.

ومما يؤيد هذا ما أشار إليه المستشرق «أ.ج. ونُسنِك» في مقدمة الجزء الأول للمعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوى، وهو نوع من الفهرسة المختصرة لتسعة كتب حديثية كما هو معروف، فقد أشار في مقدمته هذه أن من ضمن إفادتهم الكبيرة صناعة هذا المعجم بمعاونة الأستاذ محمد فؤاد عبدالباقى، هو جانب فقه اللغة العربية الذي يعنى حضمن ما يعنى به بالمفردات اللغوية ومدى تعبيرها عن المجتمعات والبلدان التي استعملتها (٢٠).

ويلاحظ أن ما تقدمه فهارس ألفاظ الأحاديث الآن بواسطة الحاسب، تعتبر أضعاف ما اشتمل عليه المعجم المفهرس الذي عمله المستشرقون لألفاظ تلك الكتب التسعة. وبالتالي تكون فائدة فهارس الحاسب أضعاف فائدة ما في المعجم المفهرس المذكور، أما

فهارس الرواة وتمييزهم فيمكننا من الوصول المسادر تراجمهم وجمع المادة العلمية عن كل منهم، ويمكننا أيضًا من إحصاء مرويات كل منهم ومواضعها في الكتب المعمول لها الفهارس، وبذلك نعرف المقل والمكثر بطريقة حاصرة، كما نعرف كيفية الرواية عن هذا الراوى في المصادر الأصلية التي اشترطت الصحة وغيرها، هل هي رواية على جهة الاحتجاج بها بمفردها من طريق هذا الراوى أو على طريق المتابعة أو الاستشهاد؟.

وهذه القصايا - أعنى عدد مرويات الراوى، وكون روايته احتجاجًا أو متابعةً أو استشهادًا - ما تزال كتب الرجال، إما مختلفة فيها، وإما ساكتة عن التعرض لها، رغم ما يعرفه المشتغلون بعلوم التخريج ودراسة الأسانيد، وبيان صحيح الأحاديث وغيرها، والجرح أو التعديل للرواة بواسطة مروياتهم الصحيحة أو المعلولة.

فعندما تتيح لنا تلك الضهارس الدقيقة الوصول إلى مواضع روايات الراوى بطريقة حاصرة في مصادرها بواسطة الحاسب في أقصر وقت وبأقل جهد فإن ذلك يساعدنا على حسم الخلاف بين المصادر، أو بيان ما سكتت عنه مع الحاجة إليه،

(د) الحفظ والتخزين لأكبر قدر ممكن

من كتب السنة وعلومها المطبوعة في مساحة أصغر وبطريقة أيسر جداً بالمقارنة بحفظ واستعمال تلك الكتب في نسخها الورقية.

فيمكن الآن إدخال وتخزين عدة مكتبات بأكملها تكون شاغلة لعدة مبانى، ومشتملة آلاف المجلدات من مصنفات علوم السنة، وذلك فى جهاز الحاسب، أو الأقراص المدمجة (CD) والتقل بها فى أى مكان، بما يغنى الباحث عن التردد الكثير على تلك المكتبات أو السفر إليها من بلد إلى آخر أو من دولة إلى أخرى. وفى ذلك توفير هائل الجهد والوقت والمال، سواء على الباحث أو على الجهاد والوقت والمال، سواء على الباحث أو على الجهاد العلمية ومكتباتها.

ولعل مما يوضح ذلك أن نذكر هنا أنه يوجد الآن قرص مدمج (CD) مستدير نصف قطره (٦) سم تقريبًا، وسمكه امم فقط، ومخزن عليه عدد (١٣٠٠) مجلد مطبوع من كتب الحديث والرجال، وذلك على وجه واحد فقط منه، ويعرف هذا القرص باسم «المكتبة الألفية» ويمكن للباحث بواسطة جهاز الحاسب أن يسترجع ويطالع ما يحتاجه من آلاف المجلدات المخزونة في الحاسب أو على القرص المفاتيع تشفيل الحاسب و«الفارة» بواسطة مفاتيع تشفيل الحاسب و«الفارة» بواسطة مفاتيع تشفيل الحاسب و«الفارة» السابق التعريف بها، فيظهر المطلوب على الشاشة، كما يمكن أن يطلب الباحث بواسطة الشاشة، كما يمكن أن يطلب الباحث بواسطة الشاشة، كما يمكن أن يطلب الباحث بواسطة

المفاتيح والفارة من الجهاز أن ينقل له بعض النصوص من موضع إلى آخر في بحث مطلوب بدلاً من الكتابة باليد، كما يمكن استرجاع نصين من كتابين مختلفين، أو من موضعين في كتاب واحد لعمل مقارنات بين النصوص أو توفيق بينها أو غير ذلك، وأيضاً يمكن استرجاع نسخة كاملة من أي كتاب أو يمكن استرجاع نسخة كاملة من أي كتاب أو أكثر مما يكون مخزونا في الحاسب، ووضعها على قرص مدمج بحيث يستفاد بها في جهاز آخر.

(هـ) تخريج الأحاديث والآثار وتراجم الرواة وغيرها من مصادرها.

هذا الجانب البالغ الأهمية من فوائد الحاسب الآلى (الكمبيوتر) مترتب على ما قبله من وظائف الحاسب السابق ذكرها، وهي تخزين وحفظ المخطوطات، والفهارس للأحاديث والآثار وتراجم الرواة، وحفظ وتخزين المطبوعات الحديثية، حيث إن المراد بالتخريج هنا دلالة الباحث على مواضع ما يراد تخريجه من الأحاديث والآثار بالفاظها يراد تخريجه من الأحاديث والآثار بالفاظها أو برواتها من الصحابة فمن دونهم، أو تخريج الرواة وبيان مصادر تراجمهم، أو تخريج المصطلحات الحديثية أو الأماكن أو البلدان أو المفردات اللفوية أو الأبيات المعديث وغير ذلك من كل ما تضمنه المصادر المحديثية، مهما كثرت أعدادها وتنوعت مناهج تأليفها وأزمنتها.

فإن الحاسب الآن بما له من برامج تشغيل متنوعة يمكن الباحث من تخريج كل مطالبه السابقة وغيرها من مصادرها بأيسر طريقة وأسرعها وأتقنها.

فى حين كانت الفهارس التى تستعمل فى أغراض التخريج التى أشرت إليها آنمًا، لا تقى إلا بشىء قليل، بحيث تستعصى إن لم تستحل الإفادة المطلوبة من تلك الفهارس خاصة إذا كان الكتاب كبيرًا مثل تاريخ بغداد، أو حلية الأولياء، أو المحلى لابن حزم، أو تهذيب التهذيب، أو لسان الميزان، أو كتب الصحيح، أو المسانيد، أو السنن وغير ذلك، فمثلاً ليس لدينا حتى الآن فهرس للتراجم فمثلاً ليس لدينا حتى الآن فهرس للتراجم تاريخ بغداد أو فى ثقات ابن حبان، وهى كتيرة فى كل منها، وهى عبارة عن رواة يذكرون فى أثناء تراجم غيرهم ويبين حالهم جرحًا أو تعديلاً، أو تبين كنية أحدهم أو اسمه إذا ذكر بكنيته وهكذا.

وليس لدينا حتى الآن فهرس مطبوع لأى كتاب يشتمل على جميع أو أكثر ألفاظ الأحاديث والآثار الواردة فيه، مع حاجة الباحثين الماسة إلى ذلك(٢١).

وهذا كان يجعل التخريج لما نحتاجه من التراجم أو الأحاديث أو غيرها من مشتملات

هذه المصادر الحديثية أمراً لا تخفى صعوبته، واحتياج الكثير منه إلى تقليب صفحات الكتاب مهما كان حجمه، وبذلك تضيع أوقات طويلة من عمر الباحث ويستضرغ الأكثر من جهده، ومما يصور ذلك قبل ظهور الحاسب ما ذكره الشيخ رشيد رضا - رحمه الله - في تقديمه لكتاب «مفتاح كنوز السنة» الذي يعتبر فهرسًا هجائيًا وموضوعيًا لعدد من الموضوعات الموجودة في (١٤) كتابًا من كتب الحديث كما هو معروف، فيذكر الشيخ رشيد رضا في تقديمه: أنه عند هجرته من الشام إلى مصر سنة (١٣١٥هـ) وجد أن جمهور المشتغلين بعلوم الشرع معرضين عن علم الحديث، وأنه يصعب عليهم كثيرًا مراجعة الكتب الحديثية للعثور على تخريج ما ينقلونه من مصادر لم تخرج فيها الأحاديث بتحديد مواضعها في مصادرها الأصلية بالجزء والصفحة ونحوها، وإن أول ما يحتاجون إليه في ذلك، هو سهولة المراجعة في تلك المسادر للوقوف على ما يحتج به وما لا يحتج به، ثم ذكر أن كتاب مفتاح كنوز السنة، مما يقرب الشقة عليهم في ذلك، كما ذكر أن الحاجة شديدة إلى منفستاح لكتب السنة الأخرى الجامعة لكل من يريد الدخول عليها من أبوابها^(۲۲).

في حين أن كتاب المفتاح هذا كما قدمت

اشتمل على فهرسة موضوعات محصورة من مئات الموضوعات التى اشتمل عليها (١٤) كتابًا فقط من كتب السنة وعلومها التى تعد بمئات الآلاف.

أما الشيخ أحمد شاكر ـ رحمه الله ـ وهو معاصر أيضًا للشيخ رشيد رضا، مع تأخر وفاته عنه، ويعتبر الشيخ أحمد شاكر رائد نهضة علم الحديث في عصره، بعد ركود طويل (۲۲).

يقول الشيخ شاكر بعد النظر في مفتاح كنوز السنة هذا: لو وجد بين يدى مثل هذا المفتاح لسائر كتب الحديث لوفَّر عليَّ أكثر من نصف عمرى الذي أنفقته في المراجعة، ثم يقول مرة ثانية: فلو كان بيدى هو يعنى المفتاح ـ أو مثله من أول عهدى بالاشتغال بكتب السنة لوفَّر على تلاثة أرياع عمرى الذي صرفته فيها، ولمكنني من الاستجابة لمن اقترحوا على أن أضع كتابًا جامعاً للمعتمد منها، وكتابًا آخر للمشكل منها في نظر علوم هذا العصر وفلسفته، والجواب المقنع عنه (۲٤). فإذا كان هذا تقدير الشيخ أحمد شاكر ـ رحمه الله ـ لما ضاع من عمره لعدم توفر فهرس محدود مثل المفتاح لديه، فماذا كان سيقول لو أتيح له هذا الحاسب بإمكاناته الحالية في التمكين من تخريج كل ما يحتاجه من آلاف المجلدات المخــزونة أو التي يمكن تخزينها فيه؟ وذلك في لحظات معدودة.

ثم إن خدمة التخريج الدقيق والشامل لكل ما قدم ته من أحديث وآثار وتراجم ومصطلحات وغيرها لا تقتصر خدمته على الباحثين المختصين في الحديث وعلومه، بل تمتد خدماته لغيرهم من الباحثين في العلوم الشرعية والتاريخية والاجتماعية والحضارية وغيرها كما قدمت بيانه في صناعة الفهارس المنوعة بواسطة الحاسب.

خاتمــة : تنبيهات ويعض المقترحات:

لابد لنا فى خاتمة هذا البحث من التأكيد على أمور ومقترحات لا تتحقق الثمار المرجوة من استخدام هذا الجهاز فى المجالات السابق ذكرها من الدراسات الحديثية ولوازمها وتوابعها، إلا بمراعاتها بأقصى ما يمكن:

ا - إن ما قدمته عن مجالات الاستفادة العديدة من استخدام الحاسب الآلى في علوم السنة، متوقف توقفًا كبيرًا على العناية الشديدة بسلامة النصوص المدخلة والمخزنة فيه من أي تحريف أو سقط أو أخطاء لغوية أو إملائية، وذلك لأن الخطأ في النصوص المُدخلة ولو كان يسيراً فإنه باستعمالات الحاسب المتوعة له يتحول إلى أخطاء مضاعفة (٥٠) حيث سيتكرر الخطأ في كل استعمال لموضعه في الفهرسة بأنواعها، وفي الإحصاءات وفي الاستدلال وغير ذلك.

كما أنه عندما تكون اللفظة أو العبارة معنا على الصواب، ونحياول البحث عنها في مخزون الحاسب غلى الخطأ، لا تظهر، مع كونها موجودة فيه، ولكن بصورة خاطئة. ويزداد تأثير الخطأ في حالة أسماء بعض رجال الأسانيد، فلا يمكن الحصول على ترجمة للراوى مثلاً باسمه المحرف مثل «حبان بن هلال» تحرف في طبعة كتاب التعديل والتجريح للباجي ١٠٧٨/٣ ترجمة (١٢٦٨) إلى «حسان بن هلال»، وأدخل هكذا في بعض الموسوعات المخارنة على القرص المدمج وفي الحساسب، فلم يمكنا الحسمسول على ترجمة لهذا الراوي باسمه المحرف «حسان بن هلال» إلا في موضع التحريف فقط، وهو خلاف الصحيح. وكذلك تحريف «محمد بن إسحاق» إلى «محمد عن إسحاق» وهكذاء

وأيضًا سقط بعض ألفاظ الحديث له خطره مثل «ترك الوضوء مما مست النار»

مع سيقط كلمية «ترك» منه أو «لا أصافح النساء» إذا سَقَطَ لَفظ «لا» منه، وهكذا.

٢ – بقدر ما يعنتى ببرمجة النصوص ووضع الرموز الدقيقة والتفصيلية لها فى حالة الإدخال والتخزين، بقدر ما تكون النتائج التى نحصل عليها من الحاسب دقيقة وموثوقًا بها، ومحققة لاحتياجات الباحثين المتنوعة، والعكس بالعكس.

فمثلاً النصوص التى أدخلت فى الحاسب وبرمجت بحسب اللفظة فقط، تكون الإفادة منها أقل من التى برمجت بحسب اللفظة وما يرادفها أو ما فى معناها، وغير ذلك.

٣ - ينبغى للباحث إذا لم يكن لديه الطبعة
 التى استعملت فى الإدخال والتخزين أن
 يراجع الإحالات فى طبعته للتأكد من
 المطابقة.

أ.د/ أحمد معبد عبد الكريم

الهوامش :

^(1) ينظر المفردات للراغب الأصفهائي، والمجم الوسيط / مادة دحسبه،

⁽ ٢) كان أستاذ ورئيسا نقسم الثقافة الإسلامية بكلية التربية - بجامعة الملك سعود بالرياض - وأصله كما سمعت منه من بلاد الهند، ثم يمس الله تعالى له الحصول على جائزة الملك فيصل العالمية للدراسات الإسلامية، وقد درس بكلية الشريعة بمكة المكرمة ثم بكلية التربية بالرياض، واستقر به المقام بها حتى الأن، ورسالته للدكتوراه من جامعة كمبردج سنة ١٩٦٦م والتي طبعها معربة بعنوان «دراسات في الحديث النبوى وتاريخ تدوينه» في جزأين نعتبر من أحسن ماكتب في هذا الموضوع.

⁽ ٣) ينظر مقدمة تحقيقه لسنن ابن ماجه أولى ثمرات استخدامه للحاسب (الكمبيوتر) في التحقيق والفهرسة ٥/١،

⁽٤) ينظر المعدر السابق/1.

⁽ ه) يقصد رسانته السابق الإشارة إليها عند التعريف به.

ر ٦) ينظر مقدمة تحقيق سنن ابن ماجه ١٩/١.

⁽ ٧) ينظر الموضع السابق،

⁽ ۸) ينظر ، لمصدر السابق / ٢٠٦٠

- (٩) ينظر مقدمة تحقيق سنن ابن ماجه ٧/١.
- (١٠) لأبه في مقدمة فهارس سنن ابن ماجه الطبعة الثانية. سنة ١٤٠٤هـ يقول: بدأت العمل منذ سن سنوات. فهارس الن ماحه ١١/٣.
 - (١١) ينظر مقدمة تحقيق سنن ابن ماجه ٧/١ وسيأتي بيان إجمالي عن هذه الفهارس.
 - (۱۲) ينظر مقدمة فهارس ابن ماجه ۱٬۹۰۳.
 - (١٣) ينظر مقدمة تحقيق سنن ابن ماجة ٨/١، ومقدمة الفهارس ٥/٥.
 - (١٤) وكذلك انشام ومصر أيضا حسبما ذكر لي بعض من عمل مع الدكتور حينذاك من المساعدين الصريين.
 - (١٥) ينظر مقدمة تحقيق سنن ابن ماچه ٧/١، ومقدمة الفهارس ٩/٣–١٢.
 - (١٦) ينظر مقدمة القهرس ٦/٣-١٢.
 - (۱۷) ينظر مقدمة فهرس ابن ماجه ۹/۲.
 - (۱۸) ينظر مقدمة فهرس ابن ماجه ۲/۰۱.
 - (۱۹) مقدمة فهرس ابن ماجه ۱۲/۳.
- (٢٠) ترجمة خاصة لتلك المقدمة ص ٤ بواسطة الأستاذ/ ضرَّمسكين، التونسي وكان من طلابي بالدراسات العليا بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ومن الدارسين بجامعة «السريون» بعد ذلك.
- (٢١) أما الفهارس المطبوعة لأوائل ألفاظ الأحاديث في كتاب أو أكثر، وكذلك موسوعة أطراف الأحاديث النبوية وذيلها للأخ الشيخ معمد بسيوني زغلول، فإن جميع ذلك لايدلنا إلا على أوائل لفظ الحديث فقط، دون بقيته بما فيها من أحكام وألفاظ كثيرا ما تكون أكبر من طرف الحديث الذي أكر منه. كما أنه ما من فهرس من هذا النوع استعملته إلا وجدت أنه قد فاته عدد غير قليل من أوائل بعض أحاديث الكتاب المفهرس، أو بعض أحاديث كتب موسوعة الأطراف المتكورة وذيلها.
 - (٢٢) ينظر تقديم الشيخ رشيد رضا لمفتاح كنوز السنة/ ص ق، ر مع بعض تصرف منى غير مخل،
 - (٣٢) ينظر تقديم ممتاح كنوز السنة/ صدق لعرفة الضعف والركود حينذاك من شاهد معاصر وهو الشيخ رشيد رصا ـ رحمه الله.
 - (٢٤) ينظر تقديم مقتاح كنوز السنة للشيخ أحمد شاكر رحمه الله ص س، ع.
 - (٢٥) ينظر مقدمة الدكتور الأعظمي لتحقيق سنن ابن ماجه ١٢/١.

الحديث اصطلاحاً

للعلماء في تعريف الحديث اصطلاحاً التجاهات، منهم من جعله شاملاً للمرفوع والموقوف والمقطوع، ومنهم من جعله خاصاً بالمرفوع دون الموقوف والمقطوع، ومنهم من جعله خاصاً بقوله وَالمقطوع، وفعله فقط.

(i) مذهب الجمهور: هو ما أضيف إلى الرسول على من قول أو فعل أو تقرير أو صفة خُلُقية أو خُلُقية، حقيقة أو حكمًا حتى الحركات والسكنات في اليقظة والمنام، وكذلك ما أضيف إلى الصحابة والتابعين من قول أو فعل، فيشمل المرفوع والموقوف والمقطوع.

قال السيوطى: قال الطيبى: الحديث اعم من أن يكون قول النبى روسي والصحابى والتابعي، وفعلهم وتقريرهم.

(ب) الرأى الثانى: هو ما أضيف إلى الرسول على من قول أو فعل أو تقرير أو صفة خلقية أو خلقية، فيطلق على المرفوع فقط.

(ج) الرأى الثالث: هو ما أضيف إلى الرسول على من قول أو فعل.

- قال ابن الأكفائى: علم الحديث الخاص بالرواية علم يشتمل على أقوال النبى على وأفعاله وروايتها وضبطها وتحرير الفاظها.

قال السيوطى: وقيل: لا يطلق الحديث على غير المرفوع إلا بشرط التقييد^(١) فيقال: هذا حديث موقوف على عمر مثلا.

وقد سمى النبى على ما يصدر عنه حديثًا؛ فيما أخرجه البخارى عن أبى هريرة على أنه قال: قلت يا رسول الله: من أسعد الناس بشفاعتك يوم القيامة؟ قال رسول الله على القيد ظننت يا أبا هريرة أن لا يسألنى عن هذا الحديث أحد أول منك لما رأيت من حرصك على الحديث، أسعد الناس بشفاعتى يوم القيامة من قال: لا إله إلا الله خالصاً من قلبه أو نفسه (٢).

11/ الخشوعي الخشوعي محمد

الهوامش:

⁽۱) تدریب انراوی ۲۰/۱، ۲۲، ۲۳، ۴۳.

⁽٢) أخرجه البخاري في منهيجه - كتاب الطم - باب الحرص على الحديث - فتح الباري ١٩٣/٠.

الحديث القدسى والفرق بينه وبين القرآن الكريم والحديث النبوى

تعريف الحديث القدسي اصطلاحًا:

هو ما أضافه الرسول رضي الله تعالى من غير القرآن الكريم.

هل لفظ الحديث القدسى من عند الله - تعالى - أم من عند الرسول والله الناظر في تعريف العلماء للحديث القدسى يجد أنهم متفقون على أن (معنى) الحديث القدسى من عند الله ولكنهم اختلفوا في (لفظه) هل هو من عند الله، أم من عند الرسول والهاي.

- (أ) ذهبت طائفة من العلماء إلى أن الخديث القدسى (لفظه) من كلام الرسول الخديث من عند الله تعالى.
- (ب) ذهب جماعة من العلماء إلى أن لفظ الحديث القدسى من كلام الله _عزوجل _ وليس للنبى ولا يلا دخل فيه إلا روايته عن الله _عزوجل _ عزوجل _ واستدلوا على ذلك بالآتى:
- ا ـ الحديث القدسى يضاف إلى الله ـ تعالى ـ فيقال فيه: حديث قدسى وحديث إلهى، وحديث ربانى ـ ويقال فيه: قال الله تعالى و قال رسول الله عَيْرُ فيما يرويه عن ربه.

٢ - الأحاديث القدسية اشتمات على ضمائر المتكلم الخاصة بالله - تعالى - فتكون من كلام الله - تعالى - وإن لم تكن الفاظها للإعجاز ولا تعبدنا الله بتلاوتها كما هو واضح في تعريف ابن حجر الهيتمي.

مثال ذلك:

ا ـ عن أبى ذر رَفِي عن النبى في فيما روى عن الله ـ تبارك وتعالى ـ أنه قال: «يا عبادى إنى حرمت الظلم على نفسس وجعلته بينكم محرماً فلا تظالموا، يا عسبادى كلكم ضال إلا من هديته فاستهدونى أهدكم، يا عبادى كلكم جائع فاستهدونى أهدكم، يا عبادى كلكم جائع عبادى كلكم عار إلا من كسوته فاستكسونى عبادى كلكم عار إلا من كسوته فاستكسونى أكسكم، يا عبادى إنكم تخطئون بالليل عبادى إنكم تخطئون بالليل والنهار وأنا أغضر الذنوب جميعاً فاستغفرونى أغضر لكم، يا عبادى إنكم لن وإنسكم وجنكم كانوا على أتقى قلب رجل واحد منكم ما زاد ذلك في ملكى شيئًا. يا

عبادى لو أن أولكم وآخركم وإنسكم وجنكم كانوا على أفجر قلب رجل واحد، ما نقص ذلك من ملكى شيئًا، يا عبادى لو أن أولكم وآخركم وإنسكم وجنكم قاموا فى صعيد واحد فسألونى فأعطيت كل إنسان مسألته ما نقص ذلك مما عندى إلا كما ينقص الخيط إذا أدخل البحر، يا عبادى إنما هى أعمالكم أحصيها لكم ثم أوفيكم إياها فمن وجد خيرًا فليحمد الله، ومن وجد غير ذلك فلا يلومن إلا نضسه، (۱).

٣ ـ الأحاديث القدسية تروى عن الله ـ تعالى ـ متجاوزاً بها النبى على فلو كان لفظها من النبى على لانتهى بالرواية إليه كما هو الحال فى الأحاديث النبوية. فيقال فى الحديث القدسى: «قال الله ـ تعالى ـ فيما رواه عنه رسوله على . أو «قال رسول الله عن ربه».

والذى أراه أن لفظ الحديث القدسى من كلام النبى على وأن معناه من عند الله - عز وجل - ولا أدل على ذلك من الآتى:

ا ـ ليس للحديث القدسى من الحرمة والقداسة ما للقرآن الكريم، وسنذكر رأى العلماء إن شاء الله ـ تعالى ـ فى حكم مس القرآن وقراءته للجنب والحائض والنفساء وحكم مسه للمحدث حدثًا أصفر.

۲ _ لو كان لفظ الحديث القدسى من عند
 الله _ عــز وجل _ مــا جــاز أن يروى بالمنى
 أتفاقًا؛ لأن من لوازم كون لفظه من عند الله
 أن يحافظ على اللفظ فلا يروى بالمنى.

٣ ـ لم يأمر النبى يَ بكتابته كما أمر بكتابة القرآن الكريم وإلا فلماذا فرق النبى ولا بين القرآن الكريم، والحديث القدسى، فأمر بكتابة القرآن ولم يأمر بكتابة الحديث القدسى من القدسى؟ فلو كان لفظ الحديث القدسى من عند الله ـ عز وجل ـ ما كان لهذه التفرقة معنى، فكيف يفرق بينهما ولفظهما من عند الله عز وجل؟.

إذا كان الله عزوجل قد أنزل القرآن الكريم لهداية البشرية فإن القرآن الكريم في نفس الوقت هو معجزة الرسول الكريم في نفس الوقت هو معجزة الرسول محمد الله الذي تحدي به الإنس والجن فعجزوا عن الإتبان بمثله أو مثل أقصر سورة منه . فكان من لوازم هذا التحدي أن يكون لفظه من عند الله عزوجل وهذا بخلاف الحديث القدسي، فليس المراد منه إلا العمل بها فيه، وليس المراد منه الإعجاز أو التحدي.

٥ ـ لو كان لفظ الحديث القدسى من عند
 الله ما كان هناك فرق بين القرآن والحديث
 القدسى فكيف والفرق شاسع؟.

٦ - إذا كان الحديث القدسى يضاف إلى
 الله - عز وجل - فيقال فيه: قال الله تعالى
 كما سبق فإن المراد نسبة مضمون الحديث
 لا نسبة ألفاظه.

ولقد ذكر الله قصص الأنبياء السابقين مع أممهم وما قالوا لهم وما ردوا به عليهم، وهذا لم يكن باللغة العربية، فحكى الله مضمون كلامهم، وما دار بينهم، ونسب ذلك إليهم. والله أعلم.

كسيف تلقى الرسسول ﷺ الأحساديث القدسية؟.

- قال ابن حجر الهيتمى: لا ينحصر تلقى الرسول على للأحاديث القدسية فى كيفية من كيفيات الوحى، بل يجوز أن تنزل بأى كيفية من كيفياته كرؤيا النوم - الإلقاء فى الروع - على لسان الملك.

كيف تروى الأحاديث القدسية؟.

- لرواية الأحاديث القدسية أكثر من صيغة:

ا - أن يقول الراوى: «قال رسول الله ﷺ فيما يروى عن ربه» وهذه هي عبارة السلف، ومن ثم آثرها النووى - رحمه الله تعالى.

٢ - أو يقول الراوى: قال الله تعالى فيما رواه
 عنه رسول الله ﷺ ومعنى الصيغتين واحد.

٣ - أو يقول الراوى: سمعت النبي عَلَيْة

أو يقول الصحابى عن النبى ﷺ يرفعه
 وهو فى حكم قوله عن الله عز وجل.

- أمثلة للأحاديث القدسية غير الذي سبق:

ا ـ عن أنس بن مالك رَبِّ قال : سمعت النبى ﷺ قال : سمعت النبى ﷺ يقول: «إن الله قال: «إذا ابتليت عبدى بحبيبتيه فصبر عوضته عنهما الجنة، يريد عينيه(٢).

۲ عن أبى هريرة وَ الله عن الله عندى جزاء قال: «يقول الله تعالى: ما لعبدى عندى جزاء إذا قبضت صفيه من أهل الدنيا ثم احتسبه إلا الجنة (٦).

٤ - قال الحافظ السخاوى: وقع في بعض
 الأحاديث قول الصحابي عن النبي على النبي

"برفعيه" وهو في حكم قوله عن الله عنز وجل وأمثلته كثيرة منها: حديث «حسن»، "إن المؤمن عندى بمنزلة كل خير يحمدنى وأنا أنزع نفسه من بين جنبيه، وهذا من الأحاديث الإلهية وقد جمع منها ابن الفضل الحافظ طائفة وأفردها غيره(٥).

صور الحديث القدسى:

- قد يأتى الحديث القدسى مستقلاً مثل الحديث الأول والثانى، وقد يأتى ضمن حديث نبوى «أى جزء من حديث نبوى» مثل الحديث الثالث.

وقد يأتى الحديث القدسى ضمن حديث نبوى، ولا ينص على أنه من عند الله، ولكن يفهم ذلك من سياق الكلام.

مثال ذلك حديث أبي هريرة رَوَّا اللهُ عَدَالِهُ عَالَيْكُ:

عن أبى هريرة أن رسول الله والله المرؤ «الصيام جنة فلا يرفث ولا يجهل وإن امرؤ قاتله أو شاتمه فليقل إنى صائم مرتين والذى نفسى محمد بيده لخلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك يترك طعامه وشرابه وشهوته من أجلى الصيام لى، وإنا أجزى به، والحسنة بعشرة أمثالها»(١).

فمن قوله: «يترك طعامه وشرابه». الخ الحديث» هو إخبار من الرسول ﷺ عن الله

- عز وجل - وهو حديث قدسى جاء ضمن حديث نبوى وليس فى الحديث نص على أن هذه الفقرة من كلام الله - تعالى - بل فهم ذلك من سياق الكلام لأن قوله «يترك طعامه وشرابه.. إلخ الحديث» يستحيل أن يكون من كلام الرسول رسي لأن المسلم لا يعمل ولا يترك إلا لله - عز وجل - وليس لأحد سواه، وإن كان قد جاء فى الرواية التى قبلها نص على أنه من كلام الله - تعالى - حيث بدأت بقوله: «قال الله».

الفرق بين القرآن الكريم والحديث القدسى:

إذا كان فريق من العلماء قد ذهبوا إلى أن لفظ الحديث القدسى من عند الله ـ تعالى ـ إلا أنهم لم يسووا بين القرآن الكريم والحديث القدسى بل فرقوا بينهما بوجوه كثيرة تميز بها القرآن الكريم عن الحديث القدسى، وبالتالى عن الحديث النبوى.

وقبل أن نذكر الضرق بين القرآن الكريم والحديث القدسي لابد أن نعرف القرآن الكريم،

تعريف القرآن الكريم:

القرآن الكريم هو كلام الله ـ عز وجل ـ المنزل على رسوله محمد على بواسطة جبريل على الموجود بين دفتى المصحف من أول سورة الفاتحة إلى آخر سورة الناس، المعجز

بلفظه، المتعبد بتلاوته، المنقول إلينا تواترًا، المتحدى بأقصر سورة منه.

ولقد امتاز القرآن الكريم عن الحديث القدسي بما يأتي:

ا - القرآن الكريم هو المعجزة الباقية على مر الدهور والعصور المحفوظة من التبديل والتغيير، صانه الله وحفظه من أن تمتد إليه يد بتغيير أو تبديل أو تحريف مصداقًا لقوله تعليات (إنا نحن نزلنا الذكروإنا له لحافظون) (٢)

فسالله هو الذي حفظه وصائه، لذلك لم يتأثر حفظ القرآن الكريم بضعف المسلمين أو قوتهم؛ لأن الذي حفظه وصائه إنما هو الله الغالب على أمره إذا أراد شيئًا كان كما أراد حيز وجل لا معتب لحكمه، ولا راد لقضائه، ﴿والله غالب على أمره ولكن أكثر الناس لا يعلمون﴾(^).

فلم يكل الله حفظ القرآن الكريم إلى المسلمين كما حدث بالنسبة للكتب السابقة حيث وكل إلى أصحابها حفظها، فلم يقوموا بواجبهم بل حرفوها وبدلوها.

وما كانت أى قوة مهما عظمت تستطيع حفظ القرآن الكريم وصبانته كما حفظه الله وصانه.

قد يقول قائل: لماذا حفظ الله القرآن وصامه، ولم يحفظ الكتب الأخرى مثل التوراة

والإنجيل بل طلب من أهلها حفظها فلم يقوموا بواجبهم في حفظ كتبهم حتى بُدلت وحُرفت وغُيِّرت؟ اليست هذه الكتب من عنده - تعالى - أنزلها على رسله وأنبيائه لهداية أقوامهم ودعوتهم إلى عبادة الله وحده؟ اليس في هذا تعصباً للمسلمين أو أن هذه دعوى لا أساس لها من الصحة؟ وأن الكتب الأخرى غير القرآن لم تبدل ولم تتغير.؟ نقول في الجواب عن ذلك وبالله التوفيق:

إن الله عز وجل عرسل كل رسول ومعه معجزة وكتاب (منهج)، فائدة المعجزة إثبات صدق الرسول ﷺ في دعوى الرسالة.

عن أبى هريرة وَالله قال: قال النبى الله المسامن الأنبياء نبى إلا أعطى من الآيات ما مثله آمن عليه البشر ، وإنما كان الذى أوتيته وحيا أوحاه الله إلى فأرجو أن أكون أكثرهم تبعا يوم القيامة (١).

ضائدة الكتاب أو المنهج أن يستقيم عليه الناس وأن يحكم حياتهم بعد الإيمان بالرسول.

والله عز وجل عتكفل بحفظ المعجزة بالنسبة لأى رسول؛ لأنه لو لم يحفظ المعجزة لكان مكذبًا لرسله الذين أرسلهم، والله لم يرسل رسله ليكذبهم؛ بل ليصدقهم لعل الناس يؤمنوا بهم؛ لهذا حفظ الله معجزة كل رسول وصانها.

أما الكتب أو المناهج فإن الله - عز وجل - يكل إلى كل أمة حفظ كتابها كما قال سبحانه وتعالى: ﴿إِنَا أَنْزَلْنَا التوراة فيها هدى ونور يحكم بها النبيون الذين أسلموا للذين هادوا والريانيون والأحبار بما استحفظوا من كتاب الله وكانوا عليه شهداء .. ﴾(١٠) فلقد طلب الله من اليهود أن يحفظوا التوراة من التحريف والتضييع، ولكنهم ما استجابوا من التحريف والتضييع، ولكنهم ما استجابوا المانية . كما ذكر الله ذلك في كتابه الكريم، وكذلك النصارى لم يحفظوا الإنجيل بل حرفوه وبدلوه.

- وفى الرسالات السابقة انفصلت المناهج عن المعجزات، فمعجزة موسى التوراة قبل أن (العصا)، ومنهج موسى التوراة قبل أن تحرف وتبدل، ومعجزة عيسى الكه إبراء الأكمه والأبرص وإحياء الموتى بإذن الله، ومنهج عيسى الإنجيل،

فالمناهج قد انفصلت عن المعجزات في الرسالات السابقة.

أما بالنسبة للنبى الخاتم محمد وألى فإن معجرته هى القرآن الكريم ومنهجه هو القرآن الكريم ومنهجه هو القرآن الكريم، وكما قلنا إن الله يتكفل بحفظ المعجزات لكل الرسل دون المناهج، ولما كانت معجزة النبى محمد والمعلمة عين منهجه حفظ الله المنهج ضمناً.

لذلك رأينا أن حفظ القرآن كمعجزة بسير في اتجاه معاكس لحفظ القرآن كمنهج، فالمسلمون مع أنهم أعرضوا عن منهج الله ونحوه من حياتهم الخاصة والعامة، واستبدلوا المنهج الذي ارتضاه الله لهم ليقود حياتهم، بمناهج أرضية وضعية من وضع البشر لم تجلب لهم إلا كل شر إلا أن وسائل حفظ القرآن كمعجزة تتكاثر وتتزايد من يوم لآخر، فإنما يدل دلالة واضحة على أن الذي حفظ القرآن وصائه إنما هو الله الغالب على أمره.

ولقد أخبرنا الله في القرآن الكريم أن اليهود والنصاري غيروا وبدلوا كتبهم وحرفوها، قال سبحانه: ﴿أفتطمعون أن يؤمنوا لكم وقد كان فريق منهم يسمعون كلام الله ثم يحرفونه من بعد ما عقلوه وهم يعلمون﴾ إلى أن قال سبحانه: ﴿فويل للذين يكتبون الكتاب بأيديهم ثم يقولون هذا من عند الله ليشتروا به ثمناً قليلاً فويل لهم مما كتبت أيديهم وويل لهم مما يكسبون﴾(١١).

۲ – القرآن الكريم نقل إلينا من أوله إلى آخره بحروفه وكلماته وترتيبه فى المصحف بطريق التواتر بل وبأعلى أنواع التواتر فهو متواتر تواتر الجيل عن الجيل، فالصحابة تلقوا القرآن عن النبى على وتلقاه جيل

التابعين عن الصحابة، وتلقى أتباع التابعين من التابعين.. وهكذا إلى يومنا هذا، فهو متواتر تواتر الجيل عن الجيل، فالقرآن قطعى الثبوت، بل لا توجد قرية من قرى المسلمين إلا وفيها عدد من القراء يتحقق بهم التواتر في كل عصر من العصور. فكيف التواتر في كل عصر من العصور. فكيف ببلدان المسلمين مجتمعة - بل إن المسلمين غير العرب يحفظون القرآن مثل العرب وهذا بخلاف الحديث القدسي فإنه نقل إلينا بطريق آحاد في مجموعه.

٣ - القرآن لا يروى بالإسناد لأنه متواتر
 لا يسأل عن رواته - أما الحديث القدسى
 في روى بالأسانيد كالحديث النبوى سواء
 بسواء حيث أن رواته آحاد خاضعون لقواعد
 القبول والرد.

القرآن لفظه ومعناه من عند الله ـ عز وجل ـ تلقاه النبى هي من جبريل هي في اليقظة، وشافهه به مباشرة بالوحى الجلى. قال الله تعالى: ﴿وَإِنّه لتنزيل رب العالمين وَالله تعالى: ﴿وَإِنّه لتنزيل رب العالمين منزل به الروح الأمين وعلى قلبك لتكون من المنذرين و بلسان عربى مبين ﴿(١٢) فالقرآن الذي يقرأه المسلمون الآن في قارات الدنيا صباحًا ومساءً هو القرآن الذي نزل به جبريل على النبي هي وهو الذي قرأه النبي هي على النبي هي وهو الذي قرأه النبي على النبي الن

وليس للنبى ﷺ دخل فى القرآن الكريم إلا التبليغ ثم التبيين قال تعالى: ﴿والنجم إذا هوى • ماضل صاحبكم وما غوى • وما ينطق عن الهوى • إن هو إلا وحى يوحى ﴿(١٣).

ولما طلب كفار مكة من النبى ريفير النبى الله الله الكريم أو أن يبدله أمره ربه - سبحانه وتعالى - أن يقول لهم: إنه لا يملك هذا الأمر وليس له إلا أن يبلغ فقط.

قال سبحانه وتعالى: ﴿وإذا تتلى عليهم آياتنا بينات قال الذين لا يرجون لقاءنا ائت بقرآن غير هذا أو بدله قل ما يكون لى أن أبدله من تلقاء نفسى إن أتبع إلا ما يوحى إلى إنى أخاف إن عصيت ربى عذاب يوم عظيم • قل لو شاء الله ما تلوته عليكم ولا أدراكم به فقد لبثت فيكم عمراً من قبله أفلا تعقلون﴾(١٤).

فليس للنبى رَبِي دخل في هذا القرآن إلا التقى والحفظ قال تعالى: ﴿سنقرئك فلا تنسى﴾(١٠)، ثم التبليغ إلى الناس قال تعالى: ﴿يا أيها الرسول بلغ ما أُنزل إليك من ربك وإن لم تفعل فما بلغت رسالته﴾(١٦).

ثم وكل الله إليه هي تبيين القرآن الكريم قال سبحانه: ﴿وَأَنْزَلْنَا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم ولعلهم يتضكرون﴾(١٧).

هذا بخلاف الحديث القدسى فإن العلماء اختلفوا في لفظه: هل هو من عند الله أو من

الرسول رضي والحديث القدسى يكون بالوحى الجلى كما يكون بالإلهام أو بالمنام فليس من شرطه أن يكون بالوحى الجلى.

٥ - يحرم أن يروى القرآن الكريم بالمعنى
 كما لا يجوز أن يبدل حرف منه بحرف آخر،
 أما الحديث القدسى فتجوز روايته بالمعنى
 عند من يجوز الرواية بالمعنى بشروطها.

آ - القرآن الكريم متعبد بتلاوته ويثيب
 الله - عز وجل - قارئ القرآن الكريم الثواب
 العظيم، فتلاوة الحرف منه بعشر حسنات.

- عن عبد الله بن مسعود وَ قال : قال رسول الله وَ من قرأ حرفًا من كتاب الله فله به حسنة والحسنة بعشر أمثالها، لا أقول ألم حرف، ولكن ألف حرف، ولام حرف، ولام حرف، وميم حرف، (١٨).

- بخلاف الحديث القدسى فلم يتعبدنا الله بتلاوته، وليس الثواب على قراءته كالثواب على قراءته كالثواب على قراءة القرآن الكريم، وكذا بقية العلوم الشرعية لا يثاب على دراستها كما يثاب على قراءة القرآن الكريم.

٧ - لا تصح الصلاة إلا بقراءة شيء من القرآن الكريم فيها هذا لغير العاجز، أما الحديث القدسي فيلا تجوز الصلاة به بل وتكون باطلة إذا قرئ الحديث القدسي في الصلاة على أنه بدل من القرآن الكريم.

۸ - اختص القرآن الكريم بتسميته قرآنًا وتسمية الجملة منه آية، ومقدار مخصوص من الآيات سورة هذا، بخلاف الحديث القدسى فلا يسمى قرآنًا ولا تسمى الجملة منه آية... بل يقال: حديث قدسى، أو حديث إلهى أو حديث ربائى،

٩ - القرآن الكريم لا يضاف إلا إلى الله - تعالى - بخلاف الحديث القدسى فإنه قد يضاف إلى الله - تعالى - لأنه المتكلم به أولاً، فيقال فيه، قال الله - تبارك وتعالى - فيما رواه عنه رسوله على وقد يضاف إلى الرسول على لانه المخبر به عن الله - سبحانه، فيقال: قال رسول الله عن ربه، وغير ذلك من الصيغ.

١٠ جاحد القرآن الكريم كافر سواء
 جحد القرآن كله أو آية منه؛ لأنه قطعى
 الثبوت. أما جاحد الحديث القدسى فليس
 بكافر ما لم يكن متواترًا.

11 - يعرم على الجنب والحائض والنفساء مس المصحف وحمله خلافًا لداود وابن حزم الظاهريين فإنهما جوزا للجنب مس المصحف وحمله، وهذا بخلاف الحديث القدسى فإن مسه وحمله جائز بالاتفاق للجنب والحائض والنفساء،

۱۲ - يحرم على الجنب والحائض والنف سياء قراءة شيء من القرآن عند الجمهور، وجوز البخارى والطبراني وداود وابن حزم القراءة للجنب والحائض والنفساء ومن قبلهم ابن عباس والمائش وإبراهيم الخنعي.

وهذا بخلاف الحديث القدسى فإنه يجوز للجنب والحائض والنفساء قراءته.

۱۳ - يحرم على المحدث حدثًا أصغر مس المصحف، وذهب ابن عباس والشعبى والضحاك وزيد بن على وداود وابن حرم وحماد بن أبى سليمان أنه يجوز للمحدث حدثًا أصغر مس المصحف وأما القراءة للمحدث حدثًا أصغر بدون مس فهى جائزة اتفاقًا، وهذا بخلاف الحديث القدسى فإنه يجوز للمحدث مسه اتفاقًا.

الفرق بين الحديث القدسى والحديث النبوي

تعريف الحديث النبوي اصطلاحاً:

هو ما أضيف إلى النبى عَلَيْ قولاً له أو فعلاً أو فعلاً أو ضعلاً أو تقريراً أو صفة خلِّقية أو خلَّقية حقيقة أو حكمًا حتى الحركات والسكنات في اليقظة والمنام.

أولاً: الضرق من حيث اللضظ:

سبق أن ذكرنا أن العلماء متفقون على أن معنى الحديث القدسى من عند الله ـ تعالى ـ

وهو لا يكون إلا بوحى، وهذا الوحى أعم من أن يكون وحيًا جليًا أو غير جلى، فقد يكون بالإلهام أو بالمنام، وقد يكون بوحى جلى أيضًا بواسطة جبريل علي المناه.

أما الحديث النبوى فقد يكون وحيًا أوحى الله _ تعالى _ إلى رسوله على بمعناه فعبر النبى عنده.

وقد يكون باجتهاد منه على غير أن الله _ تعالى - لا يقر رسوله على الخطأ أبداً، فسيكوت الوحى على ما اجتهد فيه الرسول على أفسرار من الله لرسسوله على هذا الاجتهاد.

ثانيًا: الفرق من حيث الموضوع :

- الأحاديث القدسية تتعلق بالحق - سبحانه وتعالى - بتبيين عظمته أو بإظهار رحمته أو بالتنبيه على سعة ملكه وكثرة عطائه لخلقه وتجاوزه عنهم - فالأحاديث القدسية تقرب بين العبد وربه وتفتح له باب الرجاء، وللأحاديث القدسية دخل كبير في إصلاح النفس وتهذيب السلوك وتطهير القلب، وكل هذا يدفع إلى فعل الخيرات وترك المنكرات.

مثال الأحاديث التي تتحدث عن عظمة الله ـ تبارك وتعالى ـ وإظهار رحمته بخلقه:

عن أبى ذر رَعَوْظَةَ عن النبى عَلَيْهُ فيما يرويه عن ربه - تبارك وتعالى - : «يا عبادى إنى حرمت الظلم على نفسى ... الحديث» وقد سبق قبل ذلك فى نفس الموضوع.

مثال الأحاديث المتحدثة عن سعة ملك الله . تعالى . وكثرة عطائه لخلقه:

- عن أبى هريرة رَبِّكُ عن رسول الله وَعالى: أعددت قال: «قال الله تبارك وتعالى: أعددت لعبادى الصالحين ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشري (١٩) قال أبو هريرة ولا أفرموا إن شئتم ﴿فلا تعلم نفس ما أخفى لهم من قرة أعين (٢٠).

بعض المؤلفات في الحديث القدسي: -

إذا نظرنا إلى الأحاديث القدسية وجدناها قليلة العدد بالنسبة للأحاديث النبوية. وهذا يرجع إلى أن الأحاديث القدسية تتعلق بالحق حسبحانه - بتبيين عظمته وإظهار رحمته والتبيه على سعة ملكه وكثرة عطائه، والقرآن الكريم قد غطى هذا الجانب.

أما الأحاديث النبوية فموضوعها أعم وأشمل من موضوع الأحاديث القدسية فهى المبينة والشارحة للقرآن الكريم، فهى بإيجاز شديد تمثل المذكرة التفسيرية للقرآن الكريم، كما أنها تناولت كل ما يتعلق بالمسلم من أخلاق وآداب ومعاملات وغير ذلك على وجه التفصيل، لذلك فالموضوعات التي عائجتها

الأحاديث النبوية أكثر من الموضوعات التي عالجة ها الأحاديث القدسية، ومع أن الأحاديث القدسية دونت مع الأحاديث النبوية في كتب السنة من المسانيد والصحاح والسنن والمصنفات والمعاجم وغير ذلك، إلا أن العلماء تتبعوا هذه الأحاديث القدسية في كتب السنة، وأفردوها بالتصنيف والتأليف من هذه التي صنفت في الأحاديث القدسية على حدة:

۱ - مشكاة الأنوار فيما روى عن الله سبحانه من الأخبار للإمام أبى عبد الله محمد بن على بن العربى الطائى المتوفى سنة ١٣٨ هـ جمع فيه مائة حديث وواحدًا.

٢ – الأحاديث القدسية الأربعينية. ألفه الملا على القارى المتوفى سنة ١٠١٦هـ جمع فيه أربعين حديثًا قدسيًا وعزاها إلى من أضحاب كتب السنة.

٣ - الإتحافات السنية فى الأحاديث
 القدسية. للعلامة الشيخ محمد بن محمود بن
 صالح الشهير بالمدنى من علماء القرن الثانى
 عشر الهجرى المتوفى سنة ١٢٠٠هـ.

عدد أحاديث هذا الكتاب أربعة وستون وثمانمائة ٦٦٤ حديث قال المحق: إنه قصارى ما وجده، وإن التتبع والاستقراء يقضى أكثر منه، وإن غالبها مأخوذ من جمع الجوامع للسيوطى - رحمه الله تعالى - ومن غيره قليلاً كما يبدو في العزو إلى مأخذه.

طريقة المصنف في الكتاب:.

قسم المدنى الكتاب ثلاثة أقسام:

القسم الأول: ما هو مبدوء من الحديث القدسى بلفظ قال، مثل: قال الله عز وجل: «اذكرونى بطاعتى أذكركم بمغفرتى». ومثل قال الله تعالى «يا ابن آدم لا تعجز عن أربع ركعات» ومثل: «قال ربكم». ومثل قال لى جبريل». ومثل قال موسى، وفى كل منها كلام ينسب لله ـ سبحانه وتمالى ـ وعدد أحاديث هذا القسم ثمانية وستون ومائة حديث.

القسم الثانى: ما هو مبدوء بلفظ يقول مثل: «يقول الله عز وجل: يا ابن آدم إن تقبل املأ قلبك غنى، وعدد أحاديث هذا القسم واحد وتسعون حديثًا.

القسم الثالث: ما ليس مبدوءًا بواحد منهما وهو مرتب على حروف الهجاء مع مراعاة الحرف الثانى مثل: «آخر من يدخل الجنة»، «آخر من يخرج من النار».

والحديث القدسى يرد أثناء السياق متصلاً به اتصال السبب بالمسبب أو غير ذلك مما لا يغنى فصله، غير أنه لابد أن يرد فى خلال الخبر كلام ينسبه النبى على الله الله عز وجل وهذا القسم استوعب بقية الأحاديث القدسية غير خمسة أحاديث

أوردها في الآخر، وفيه الهمزة مع الألف، والهمزة مع الباء، والهمزة مع التاء.

إذا لم يجد حديثًا مبدوءًا بأحد الحروف يبين ذلك بقوله: إنه فارغ.

حقق هذا الكتاب الشيخ محمود أمين النواوى - الطبعة الشالشة - الناشر مكتبة الكليات الأزهرية.

الأحاديث القدسية ـ تأليف لجنة القرآن الكريم والحديث بالمجلس الأعلى للشئون الإسلامية ـ إشراف الدكتور محمد الأحمدى أبو النور، والكتاب جزآن في مجلد واحد، وعدد أحاديثه أربعمائة حديث باعتبار المكرر منها الذي اختلفت روايته أو تغير فيه الصحابي الذي رواه عن النبي

جمعت اللجنة الموقرة في هذا الكتاب الأحاديث القدسية الموجودة في كتب الحديث الآتية:

الموطأ للإمام مالك بن أنس بن مالك أبو عبد الله الأصبحى، ولد سنة ثلاث وتسعين وتوفى سنة تسع وسبعين ومائة.

 ٢ - صحيح الإمام محمد بن إسماعيل بن إبراهيم أبو عبد الله البخارى المتوفى سنة ست وخمسين ومائتين من الهجرة.

٣ - صحيح الإمام مسلم بن الحجاج
 القشيرى المتوفى سنة إحدى وستين ومائتين
 من الهجرة.

٤ - سنن الإمام أبى داود هو سليمان بن الأشعث أبو داود السجستانى ولد سنة اثنتين ومائتين وتوفى سنة خمس وسبعين ومائتين من الهجرة.

ه - سنن الإمام الترمذي للإمام محمد بن
 عيسى الترمذي المتوفى سنة ٢٧٩هـ.

٦ - سنن الإمام النسائى هو أحمد بن شعيب بن على النسائى، ولد سنة خمس عشرة ومائتين وتوفى سنة ثلاث وثلاثمائة.

٧ - سنن الإمام ابن ماجه هو محمد بن يزيد أبو عبد الله القرويني المعروف بابن ماجه ولد سنة تسع ومائتين وتوفى سنة ثلاث وتسعين ومائتين من الهجرة.

- طريقة الجمع والترتيب:

إذا كان في هذه الكتب حديث مكرر اكتفت اللجنة بذكره مرة واحدة إذا لم تختلف فيه الروايات، وكانت مروية عن صحابي واحد فإذا اختلفت الروايات ولو من كتاب واحد بالزيادة أو بالنقص أو بإبدال عبارة بأخرى أو كان الصحابي غير الأول فلابد من ذكر الرواية الأخرى كلها أو بالتنبيه على ما فيها من الزيادة أو النقص.

شرح هذه الأحاديث:

قامت اللجنة بشرح هذه الأحاديث واعتمدت في ذلك على الكتب الآتية:

۱ - شرح العبلامة القسطالاني لصحيح البخاري،

٢ - شرح الإمام النووى لصحيح مسلم بن
 الحجاج،

٣ - كـمـا رجـعت اللجنة في شـرح بعض
 الأحاديث إلى كتب التفسير وكتب اللغة وغيرها.

حكم الحديث القدسى من حيث الصحة وغيرها:

الحديث القدسى منه الصحيح ومنه الحسن ومنه الحسن ومنه الضعيف، وذلك يرجع إلى مدى توفرت في شروط القبول أو عدم توفرها، فإذا توفرت في الحديث القدسى أعلى شروط القبول فهو الصحيح، وإن توفرت في الحديث أدنى شروط القبول فهو الحسن، وإن فقد الحديث شرطًا أو أكثر من شروط القبول فهو الضعيف.

- ويجب أن يعلم القارئ الكريم أن الحديث الضعيف أنواع كثيرة، وليس كله في مرتبة واحدة فليس الضعيف بسبب سوء حفظ الراوي كالضعيف بسبب كذب الراوي، وسوف ترى ذلك بالتفصيل إن شاء الله عالى ـ في مبحث الحديث الضعيف.

حكم العمل بالحديث القدسى:

إذا توشرت في الحديث القدسي شروط القبول وجب العمل به.

أ. د./ الخشوعي الخشوعي محمد

الهوامش:

- (١) أخرجه مسلم كتاب البر والصلة باب تحريم الظلم صحيح مسلم بشرح النووي ١٣٢/١٦.
 - قال النووي المراد بقوله: «إني حرمت الطلم على نفسيء تقدست عن الطلم وتعاليت
- والظنم مستحيل في حق الله ـ سبحانه وتعالى ـ كيف يجاوز ـ سبحانه ـ حدًا وليس فوقه من بطيعه، وكيف ببصرف هي غير ملكه و،لعالم كله هي ملكه وسلطانه، وأصل التحريم في اللغة: المنع فسمى تقلصه عن الظلم تحريمًا لمشابهته للممنوع هي أصل عدم الشيء _ صحيح مسلم بشرح النووي ١٣٢/١٦.
 - (٢) أخرجه البخاري ـ كتاب المرضى ـ باب فضل من ذهب بصره ـ فتح الباري ١١٦٦/١٠.
 - (٣) أخرجه البغاري كتاب الرقاق باب العمل الذي يبتغي به وجه الله فتح الباري ١١/ ٢٤١ ـ ٢٤٢.
 - (٤) أخرجه البغارى ـ كتاب الصوم ـ باب هل يقول إلى منائم إذا شتم ـ فتح البارى ١١٨/٤.
 - (٥) فتح المفيث للسخاوي ١٤٥/١ ـ تدريب الراوي ١٩٢/١.
 - (٦) أخرجه البخاري .. كتاب الصوم .. باب قصل الصوم .. فتح الباري ١٠٢/٤.
- قال الحافظ ابن حجر عقب هذه الرواية: وقد أخرج البخاري هذا الحديث بعد أبواب من طريق أبي صائح عن أبي هريرة ين في أوسه أنه من قول الله عز وجل. فتح الباري ١٠٣/٤ _ ٢٠٤.
 - (١) سورة الحجر آية رقم ٩.
 - (^) سورة يوسف آية رقم ٢١،
- (٩) أخرجه البخارى كتاب فضائل القرآن باب كيف نرل الوحى وأول ما نزل فتح البارى ٢٢٤/٦ واللفظ له وأخرجه مسم كتاب الإيمان -باب وحوب الإيمان برسالة نبينا محمد ﷺ إلى جميع الناس ونسخ الملل يملته _ صعيح مسلم بشرح البووي ١٨٦/٢.
 - (١٠) سورة المائدة آية رقم ١٤٤.
 - (١١) سورة البقرة آية رقم ٧٥ وما بعدها.
 - (١٣) سورة الشعراء آية رقم ١٩٣ _ ١٩٥.
 - (١٣) سورة اللجم آية رقم ١٠٤.
 - (١٤) سورة يوس آية رقم ١٥ ١٦.
 - (١٥) سورة الأعلى آية رقم ٦.
 - (١٦) سوره المائدة آبة رقم ٦٧
 - (١٧) سورة البحل آية رقم ٤٤.
- (١٨) أحرجه شرمدي ـ كتأب فضائل القرآن الكريم ـ باب ما جاء فيمن قرأ حرفًا من القرآن ماله من الأجر ـ قال أبو عيسى هذا حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه ١٧٥/٥.
- (١٩) أحرجه سعارى كتاب التقسير باب فالا تعلم نقس ما أخفى لهم من قرة أعين. فتح البارى ٥١٥/٦: وأخرجه مسلم كناب الحنة وصفة نعيمها وأهنها - الياب الأول - صحيح مسلم بشرح النووي ١٦٦/١٨.
 - (٢٠) سورة السجدة آية رقم ١٧.

الحديث الموضوع

تعريفه لغة : هو اسم مفعول من – وضع – بمعنى الإلقاء قال تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْ أُولَاتُ حَمَلُ فَأَنْفُ قَوْلًا عَلَيْهُنْ حَتَّى يَضْعَنْ حَمْلُهُنْ ﴾.

أو بمعنى الحط عنه والتخفيف من حمله، ومنه قوله على العط عنه انظر معسراً أو وضع عنه كان في ظل الله يوم لا ظل إلا ظله (١).

أو بمعنى الاختلاق والافتراء يقال: وضع عليه أي كذب وافترى عليه، ومنه الحديث الموضوع.

تعريف الموضوع اصطلاحًا : هو الكلام المختلق المصنوع المكذوب على رسول الله رسي المنسوب إليه زورًا وبهتانًا.

وقد سمي حديثًا من باب المشاكلة اللغوية، ومن باب التجاوز حسب دعوى من اختلقه، فإنهم يضعون له إسنادًا وينسبونه كذبًا إلى رسول الله عليه.

نشأة الوضع:

لم يقع الكذب من الصحابة على عهد رسول الله ﷺ ولا بعده أبداً، مهما كانت الدواعى لأنهم تربوا على يد نبيهم ﷺ على

الصدق والأمانة، كما أنهم علموا أن الكذب عليه من أفحش الكبائر بعد أن استضاض عندهم قول رسولهم الكريم في : «إن كذبا على على ليس ككذب على أحد ومن كذب على متعمدا فليتبوأ مقعده من النار»(٢)، ولما قامت الفتنة بعد مقتل سيدنا عثمان ووجدت الخلافات السياسية والانقسامات الداخلية، نتيجة ظهور الفرق المتعددة كالشيعة والخوارج وغيرها، وكثر الجدل بينها، حاول كل حزب أن يؤيد موقفه بالقرآن والسنة فنشأ الوضع.

وأول معنى طرقه الوضاعون فى الحديث هو فضائل الأشخاص، فقد وضعوا الأحاديث الكثيرة فى فضل أئمتهم ورؤساء أحزابهم، ويقال إن أول من فعل ذلك هم الشيعة.

أسباب الوضع :

أولاً: قــام بعض من ظاهرهم الزهد والصلاح بوضع أحاديث ترغب الناس في الخيرات، وأخرى تخوفهم من فعل المنكرات بقصد التقرب إلى الله تعالى بزعمهم.

وهذا النوع هو شر أنواع الوضع وأضحش

صور الكذب، لأن الناس يغترون فيه بظاهر صلاح هؤلاء الوضاعين، يقول العلامة الشيخ أحمد شاكر - رحمه الله : (وشر أصناف الوضاعين وأعظمهم ضررًا، قوم ينسبون أنفسهم إلى الزهد والتصوف، لم يتحرجوا عن وضع الأحاديث في الترغيب والترهيب، احتسابًا للأجر عند الله، ورغبة في حض الناس على عمل الخير واجتناب المعاصي فيما زعموا وهم بهذا العمل يفسدون ولا يصلحون ، وقد اغتر بهم كثير من العامة وأشباههم فصدقوهم ،لما نسبوا إليه من الزهد والصلاح ، وليسوا موضعًا للصدق ولا أهلاً للثقة

ثانيًا: وضع أحاديث في الطعن على الإسلام: وهذا النوع قد وقع من الزنادقة الذين يكيدون ضد الإسلام وأهله فوضعوا الذين يكيدون ضد الإسلام وأهله فوضعوا الأحاديث بقصد الإفساد في الدين، ومن هؤلاء عبد الكريم بن أبى العوجاء الذي قتل وصلب في زمن المهدى قال ابن عدى: لما أخذ ليضرب عنقه قال: وضعت فيكم أربعة أخذ ليضرب عنقه قال: وضعت فيكم أربعة الحرام: قال النووي: ووضعت الزنادقة جملاً الحرام: قال النووي: ووضعت الزنادقة جملاً

ثالثًا: الانتصار للمذاهب السياسية: كالخوارج والشيعة، فوضعت كل فرقة ما

يؤيد مذهبًا من الأحاديث كحديث (على خير البشر، من شك فيه كفر)(1).

رابعاً: التقرب إلى الخلفاء والأمراء بوضع ما يوافق أهواءهم مثل: غياث بن إبراهيم حيث ذكر للمهدى حديث (لا سبق إلا في نصل أو خف أو حافر)(٥)، فراد فيه (أو جناح) لأنه وجد المهدي يلعب بالحمام فعرف المهدى ذلك الأمر فقام بذبح الحمام وقال: أنا حملته على ذلك ، ولما قام قال له: أشهد أن قفاك قفا كذاب، (١)

خامساً: الوضع من أجل التكسب وطلب الرزق: مثل القُصاً الله الذين يتكسبون من وراء ذلك في وردون القصص المسلية حتى يستمع إليهم الناس ويعطوهم. وقد ألف السيوطي كتابًا ينبه فيه إلى هذا الخطر السيوطي كتابًا ينبه فيه إلى هذا الخطر أسماه (تحدير الخواص من أكاذيب القُصاصن)، ويشبههم بعض علماء السوء، الذين آثروا الدنيا بالآخرة، وتقربوا إلى الملوك والخلفاء، بالفتاوى الكاذبة، والأقوال المخترعة التي ينسبونها إلى الشريعة البريئة، واجترؤوا على الكذب على رسول الله على الكذب على رسول الله المرابئة، واحترؤوا على المؤماء الشخصية، ونصرًا للأغراض

سادسًا: التعصب للمذاهب الفقهية والعقدية كما وقع من أهل البدع فقد قال عبد الله بن يزيد المقرى: (إن رجلا من أهل

البدع رجع عن بدعته فجعل يقول انظروا هذا الحديث عمن تأخذونه فإنا كنا إذا رأينا رأيًا جعلنا له حديثًا، وكما وقع من بعض أتباع المذاهب الفقهية، فقد كانوا يؤيدون مذهبهم بأحاديث مكذوبة مثل قولهم : (من رفع يديه في الركوع فلا صلاة له).

سابعًا: قصد الشهرة: وذلك بإيراد الأحاديث الغريبة التي لا توجد عند أحد من شيوخ الحديث في قلبون سند الحديث ليستغرب، في رغب في سماعه منهم كابن أبي دحية وحماد النصيبي (()

وهناك أسباب أخرى للوضع في الحديث كالانتصار للفتيا والانتقام من فئة معينة والترويج لنوع من المآكل أو الطيب أو الثياب، وقد توسع العلماء في ذكرها وضربوا لها الأمثال منها: الهريسة تشد الظهر، وخير تجاركم البز، وخير أعمالكم الخرز،

علامات الوضع:

للوضع علامات كثيرة ويمكن إدراجها تحت نوعين رئيسين

- (أ) علامات خاصة بالسند وهي أمور:
- أن يكون راويه معروفًا بالكذب مثل سعد بن طريف قال فيه ابن معين : لا يحل لأحد أن يروي عنه، وقال ابن حبان : كان يضع الحديث.

- أن يعترف واضعه بالوضع كما اعترف أبو عصمة بن أبى نوح بوضعه أحاديث في فضائل السور (^)،
- وجود قرينة تقوم مقام الاعتراف بالوضع مثل أن يحدث عن شيخ فيسأل عن مولده فيذكر تاريخًا تكون وفاة ذلك الشيخ قبل مولده ولا يعرف ذلك الحديث إلا عنده، كما ادعى مأمون بن أحمد الهروي أنه سمع من هشام بن عمار فسأله الحافظ ابن حبان متى دخلت الشام قال سنة خمسين و مائتين، فقال له : فإن هشامًا الذي تروي عنه مات سنة خمس وأربعين و مائتين.
- ومن القرائن أن يكون الراوي رافضيًا والحديث في فضائل أهل البيت.
- (ب) علامات خاصة بالمتن : وهي كثيرة منها :
- مخالفته لصريح القرآن مثل حديث (ولد الزنا لا يدخل الجنة إلى سبعة آبناء)، فإنه خالف قاوله تعالى: ﴿ولا تزروازرة وند أخرى﴾ (الأنعام: ١٦٤)،
- مخالفته للسنة المتواترة مثل أحاديث فيها مدح من اسمه أحمد أو محمد وأن من تسمى بهذا الاسم لا يدخل النار، وهذا مناقض لما ثبت أن النار لا يجار منها

بالأسماء والألقاب، وإنما النجاة منها بالإيمان والأعمال الصالحة.

- ركاكة اللفظ : وهذا يدركه الخبير بأسرار اللغة العربية وبلاغة الكلام وأن هذا الكلام لا يصدر عن رسول الله في قال الربيع بن خيثم : إن للحديث ضوءًا كضوء النهار تعرفه، وظلمة كظلمة الليل تتكره.

- فــساد المعنى : وهو أن يكون الحــديث مخالفًا للعقل ولا يمكن تأويله مثل حديث (إن سفينة نوح طافت بالبيت سبعًا وصلت خلف المقام ركعتين)(^).

هذا وقد وضع العلماء قواعد لمعرفة الوضع في السند والمتن ، وهي جهود تدل على عنايتهم بحديث رسول الله على الشريعة .

قيل لابن المبارك : هذه الأحداديث الموضوعة فقال : تعيش لها الجهابذة ﴿إِنَا نَحْنُ نُزَلْنَا الذكرو إِنَا لَهُ تُحسافظون﴾ (الحجر ٩)

حكم رواية الموضيوع - حكم واضع الحديث.

لا تجوز روایته بحال أبدًا علی أنه حدیث، بل یروی لبیان حاله وتأکید أنه مفتری كذبًا علی رسول الله و و و و و مدیئا من روی حدیثا موضوعًا من غیر بیان حاله یندرج تحت

حديث رسول الله ﷺ : «من حدث عنى بحديث يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين» (٩).

حكم واضع الحديث :

أجمع العلماء على تحريم الكذب على رسول الله على وأن ذلك من أكبر الكبائر والمكان معد لصاحبه في النار أخذًا من الحديث المتواتر «من كذب على متعمدا فليتبوأ مقعده من النار»(١٠).

وقد ذهب بعض العلماء إلى تكفير من وضع الحديث في العقائد، وتحريم ذلك فقط من غير تكفير على من وضعه قي غير العقائد.

وقد ذهب أبو محمد الجويني والد إمام الحرمين إلى تكفير من يتعمد الكذب على النبي على النبي على النبي على العقائد وغيره، لأنه يتضمن النشريع بغير ما أنزل الله والكذب على رسول الله على الله، سواء بسواء؛ لأن الله تعالى أعطى نبيه على التشريع لهذه الأمة، وأوجب طاعته على الكذب على كل ما أمر به أو نهى عنه.

مؤلفات في معرفة الموضوع خاصة من أشهرها :

- تذكرة الموضوعات لأبى محمد بن طاهر المقدسي (ت ٥٠٧).

- الموضوعات الكبرى لابن الجوزي (ت ٥٩٧).
- اللآلئ المستوعة في الأحاديث الموضوعة للحافظ جلال الدين السيوطي (ت٩١١٩).
- تنزيه الشريعة المرضوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة لابن عراق (ت ٩٦٣) .
- الموضوعات الكبرى لملا على القارئ (ت ١٠١٤).
- الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة للشوكاني (ت ١٢٥٥).

1. د/ مروان محمد مصطفى شباهين

مراجع للاستزادة :

<u>مقدمة ابر الصلاح ، ___</u>

التقييد والإيصاح لنعراقي ا

البكت على مقدمة ابن الصالاح لابن حجر ،

فتح المعيث للسحاوي .

تدريب الراوي لسيوطي .

فتح الباقي لزكريا الأنصاري ،

توضيح الأفكار للصنمائي ،

الباعث الحثيث للشيخ أحمد شاكر ،

الهوامش :

- (١) مسلم في كتاب الزهد والرقائق. حديث (٢٠١٤)،
- (٢) أخرجه البغاري في صعيحه : كتاب الجناثر. حديث (١٣٩١).
 - (٢) الكفية للخطيب البغدادي ص ٥٣ تعريب الراوي ١/٢٥٥
 - · (٣) تيسير مصطبح الحديث ص ٩١ يتصرف،
 - (٤) تدريب الراوي ١/٢٥٦ تيسير مصطلح الحديث ص ٩٢ .
- (٥) سنن افترمذي. كتاب الجهاد، حديث (١٧٠٠)، وسنن أبي داود، كتاب الجهاد، حديث (٢٨٧٨).
 - (٦) تدريب الراوي ١/٢٥٦ ثيسير مصطلح الحديث ص ٩٣
 - (٧) مقدمة ابن الصلاح ص ٦٢ ٦٦ أسباب رد الحديث ص ١٣٥
- (٨) لسنة ومكانتها في التشريع الإسلامي من ٩٨ ٩٩، وأسباب رد الحديث من ١٣٦ ١٣٨،
- (٩) صحيح مسم، لقدمة، وسنن الترمذي، كتاب العلم، حديث (٢٦٦٢)، وسنن ابن ماجة. المقدمة، حديث (٤١)،
 - (١٠) صعيح البخاري، كتاب الجنائز، حديث (١٢٩١)، ومنحيح مسلم. القدمة، حديث (٤).

الحسن لذاته

الحديث الحسن نزل عن رتبة الحديث الصحيح بسبب راو - أو أكثر - في إسناده: خَفَّ ضبطه شيئاً قليلاً.

فهو الحديث الذى اجتمع فى سنده ومنته كل شروط القبول من غير احتياج إلى خارج عنه يقويه، وهو فوق الضعيف ودون الصحيح.

والحسن في اللغة : الجميلُ، والتُتقُنُ، والمُتقَنُ، والمُتقَنُ، والجَيِّدُ من كل شيء، قال تعالى: ﴿وَصَوَرُكُمُ فَاحْسَنُ صَوَرَكُمْ ﴿ [غافر: ٦٤، والتغابن: ٣]. وقال سبحانه: ﴿إِنَّا لا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلاً﴾ [الكهف] : ٣٠.

وقال على المستكلى ومستكلُ الأنبياء من قبلى كمثل رُجُل ابتنى بيوتاً فأحسنها وأجملها وأكملها إلا موضع لبنة من زاوية من زواياها ..». الحديث متفق عليه (١),

والحسن لذاته اصطلاحًا: هو ما اتصل سنده بنقل العدل الذي خفَّ ضبطه قليلاً من غير شذوذ ولا علة قادحة.

إذاً: فشروط الحديث الحسن لذاته هي نفسها شروط الحديث الصحيح الخمسة:

- ١ اتصال السند من أوله إلى منتهاه.
 - ٢ عدالة جميع الرواة.
 - ٣ الضبط التام لدى كل راو.
 - ٤ انتفاء الشذوذ.
 - ٥ السلامة من العلة القادحة.

ومن ثم كان الحديث الحسن عند بعض المتقدمين مندرجًا في قسم الحديث الصحيح، فكلاهما مقبولٌ يجب العمل به.

ثم أخذ يظهر بعد ذلك في أحكامهم على المحديث بالحُسن عند بعض الأثمة: كشُعبَة والشورى ومالك، ثم فشا في القرن الشالث الهجرى ذِكْرُ الحديث الحسن على السنة الأنمة: الشافعي وابن المديني وأحمد الأنمة: الشافعي وابن المديني وأحمد والبخارى وأبى داود وغيرهم، حتى أكثر الحديث الحسن في جامعه، الترمذي من ذكر الحديث الحسن في جامعه، فشهرة بين الناس.

ومن هنا تفاوتت تعبيراتُهم في تعريف الحديث الحسن، حتى استقروا على ذاك التعريف الاصطلاحي المتقدم.

قال الحافظ ابن حجر في تقسيم الحديث المقبول إلى أربعة أنواع :

(الصحيح لذاته بنقل عدل تام الضبط، متصل السند، غير معلل ولا شاذ ...

فإن خف الضبط، أَى: قلَّ؛ يقال: خفَّ القوم خفوفًا : قلوا، والمراد: مع بقية الشروط المتقدمة في حد الصحيح فهو الحسن لذاته، لا خارج لشيء) (٢).

وقال الحافظ الذهبى: (الحسنُ ما ارتقى عن درجة الضعيف، ولم يبلغ درجة الصحة، وإن شئت قلت: الحسنُ ما سلم من ضعف الرواة، وقصر سنده قليلاً عن رتبة الصحيح، فهو حينئذ: داخل فى قسم الصحيح فى آخر مراتبه،

ثم لا تطمع بأنّ للحسن قاعدة تندرج كل الأحاديث الحسان فيها، فأنّا على إياس من ذلك، فكم من حديث تردّد فيه الحُفّاظُ، هل هو حسن أو ضعيف أو صحيح؟ بل الحافظ الواحد يتفيّر اجتهاده في الحديث الواحد، فيومًا يَصفه بالحسن، ويومًا يَصفه بالحسن، ولربما استضعفه.

وهذا حقَّ، فإن الحديث الحسن يستضعفه الحافظ عن أن يُرقِّيه إلى رتبة الصحيح، فبهذا الاعتبار فيه ضعفً ما، إذ الحسنُ لا ينفكُ عن ضعف ما، ولو انفكَ عن ذلك لصحَّ باتفاق)(٢).

قال الشيخ الألباني: (فاحفظ هذا النص

من هذا الإمام الفريد، فإنه نفيسٌ عزيز، لا تجده في غيره)(٤).

مثال للحديث الحسن لذاته :

ما أخرجه الطبراني والحاكم وغيرهما (°) من طريق مالك بن سُعيّر ، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة رَوَقَيْ قال: قال وَيَعْيِرُ: «يا أيها الناس، إنما أنا رحمة مهداة».

قال الطبرائي في الأوسط: (لم يروه عن الأعمش إلا مالك بن سعير) ، يعنى: إلى أبي هريرة رَوَّيُّ متصلاً مرفوعًا،

ومالك بن سُعَيْرٍ : ضعضه أبو داود، وذكره ابن حبان في الشُقات، وقال أبو زُرعة وأبو حاتم والدارقطني والذهبي: (صدوقٌ)(١). فحديثه حسنٌ لذاته،

أما إذا توبع على حديثه بمثله أو أقوى منه: فهو صحيح كما عند البخارى ح ٢٦١٣ حيث تابعه: يحيى بن سعيد القطان في ح ٦٦٦٣^(٧)،

أ.د / سعيد محمد صالح صوابي

مراجع للاستزادة:

تدریب «براوی ۱۹۲/۱ : ۱۹۹

الهوامثر

- (۱) صعیح «بخاری ح ۳۵۳۶ عن جابر و ح: ۳۵۲۵ عن أبی هریرة، وصعیح مسلم عن أبی هریرة ح ۲۲۸۲۱، واللقظ له، وعن جابر ح ۲۲۸۷.
 - (٢) شرح ثغبة نفكر ص ٨ ، ١١ ، ونزهة النظر ص ٥١ : ٦٢ .
 (٣) الموقظة في علم مصطبح الحديث ص ٢٦ : ٣٦، ط الثالثة ١٤١٨ هـ، دار البشائر الإسلامية بيروت.
- (٤) النُكت على نزهة نظر ص ٨٢ . ٩١ ، ٩٢ ، دار ابن الجوزى السمودية ط الثانية ١٤١٤ هـ ١٩٩٤ م تحقيق على بن حسن بن عبد الحميد،
- (٠) المجم الأوسط بلطبراني 4/٤ ح ٢٠٠٥ ، والممجم المنفير له أيضا 40/١ ، والروض الدائي ١٦٨/١ ح ٢٦٤ ، والمستدرك عني المنحيحين ١٩٥/١ ح ١٠٠ وصححه على شرط الشيخين – واللفظ له – وأقره التمبي ، والبيهةي في شمب الإيمان ١٤٤/٢ ح ١٤٠٥ ، ودلائل النبوة له الطد ١٩٧١ ، ١٩٨ .
 - (٦) لثقت لابن حبان ٢/٦٣٤، والجرح والتعديل ٢٠٩/٨، ٢١٠ ، وميزان الاعتدال ٢/٢٦٤، ٢٦٧، وتهنيب التهنيب ١٧/١٠ .
 - (۷) وینظر أیضا صحیح «لبخری ح ۱۲۲۷ حیث تابع مالك بن صعیر فیه: زائدة بن قدامة فی ح ۴۳۷۷ ، وأبو أسامة فی ح ۷۵۲۱

الخبر

لغة: اسم لما يتحدث به الناس، ويتناقلونه بينهم محتملاً للصدق والكذب في ذاته، بغض النظر عن قائله، وجمعه: أخبار، كسبب وأسباب.

والخبر اصطلاحاً: ما أضيف إلى النبى والخبر اصطلاحاً: ما أضيف إلى النبى والتجارة من: قول، أو ضعل، أو تقرير، أو صفة: خلِقية أو خلَقية، وما أضيف إلى الصحابى أو التابعي من: قول، أو فعل.

وهذا التعريف: هو الذي اتفق عليه جماهير المحدثين، حيث إن الاصطلاحات الأربعة: الحديث والأثر والسنة والخبر مترادفة عندهم، يطلق عليها تعريفً واحد هو ما تقدم.

وقيل: الخبر ما جاء عن غير رسول الله وقيل: الخبر ما جاء عن غير رسول الله ولله من صبحابى أو تابعى، والحديث: ما أضيف إلى النبى والله خاصة، وإذا أطلق على غيره: قُيِّدٌ بكونه موقوفًا أو مقطوعًا.

وعليه: فالخبر عند جماهير المحدثين شاملٌ للمرفوع، والموقوف، والمقطوع، والمتصل السند وغير المتصل، وما فيه شذوذٌ، أو علة

قادحة، أو خال منهما. ومنه ما هو صحيح أو حسن او ضعيف أو موضوع، وذلك حسب تحقق شروط الصحيح أو انتفائها.

وَيُقْبُلُ خبر المسلم، العاقل، البالغ، العدل، الموصوف بالمروءة، الضابط لما ينقله من سماع أو شهادة حتى يؤديه كما تحمله.

ولا يشترط أن يكون حرًا، أو ذكرًا، أو أكثر من واحد ... ونحو ذلك، بل: يقبل خبر العبد. والمرأة، والواحد، ورواية الفرع عن أصله. والأصل عن فرعه، ومن به عاهة كالعمى ... وغيره.

قال الإمام النووى بعد أن ذكر نحو ما تقدم: (وقد تظاهرت دلائل النصوص الشرعية، والحجج العقلية: على وجوب العمل بخبر الواحد، وقد قرر العلماء في كتب الفقه والأصول ذلك بدلائله، وأوضحوه أبلغ إيضاح، وصنف جماعات من أهل الحديث وغيرهم مصنفات مستكثرات مستقلات في خبر الواحد ووجوب العمل به، والله أعلم)(۱).

ومثال الخبر المقبول : قوله ﷺ: «المسلم

من سلم المسلمـون من لسـانه ويده». البخاري(٢) ح١٠ عن عبد الله بن عمرو -رضى الله عنهما _ ، ومسلم^(٢) ح٤١ عن جابر

وأما الخبر المردود: فهو الذي لم تتوافر فيه شروط القبول، كأن يكون شاذًا، أو منكرًا، أو مكذوبًا لا أصل له .. أو يكون راويه فاسقًا، مختل الضبط غير مميز لما تحمله ... ونحو ذلك من وجوه الضعف التي لا يمكن جبرُها.

ومثال الخبر المردود : قول الإمام الغزالي ـ رحمه الله تعالى ـ في كتابه إحياء علوم الدين: (قال ﷺ: «الناس نيام، فإذا ماتوا انتبهوا»)^(ن).

قال الحافظ العراقي في تخريج ما في الإحياء من الأخبار: (لم أجده مرفوعًا، وإنما يُعْزَى إلى على بن أبى طالب) $(^{(\circ)}$.

وقال الشيخ إسماعيل العجلوني: (هو من قول على بن أبى طالب، لكن عزاه الشعراني في الطبقات لسهل التستري في ترجمته)(١). والأخبار التي لا أصل لها كثيرة جمعها العلماء في كتب الموضوعات مثل ما يُنسب كذبًا إلى رسول الله ﷺ أنه قال: ربيع أمتى العنب والبطيخ،

نص ابن الجــوزي وغــيـره على أنه موضوع^(٧)، والله أعلم.

أد/ سعيد محمد صالح صوابي

مراجع للاستزادة:

- (١) شرح نخبة النكر للعافظ ابن حجر، ص ٣، ط مصطفى الحلبي ١٣٥٢ هـ ١٩٣٤م،
- (٢) نزمة النظر شرح نخبة الفكر، ص ٣٤ ، ٢٥، ط الأولى ابن تيمية القاهرة ١٤١٥هـ حققه عمرو عبد المنعم.
 - (٣) فتح المفيث للمخاوى ٢٦٦/١ : ٣٤٩، ط الملفية .. المدينة المفورة.
 - (٤) تدريب الراوى ٢/١٤ ، ٢٦ ، ٢٩٩ : ٢٥٠، ط الثانية دار الكتب الحديثة ١٢٨٥ هـ ـ ١٩٦٦م .
 - (٥) ظفر الأماني شرح مختصر الجرجاني الحمد بن عبد الحي اللكتوي، ص ٤ ، ٥، ط الهند ١٣٠٤هـ.

- (١) شرح النووي لصحرح مسلم ٦١/١ : ٦٢ .
- (٢) صحيح البخارى. كتاب الإيمان. حديث (١٠).
 - (٢) صعيع مسلم، كتاب الإيمان، حديث (٤١)،
- (٤) إحياء عنوم الدين ٢٤/٤؛ هذ المكتبة التجارية الكبرى.
- (٥) المغلى عن حمل الأسفار في الأسفار ٢٩٣/٢ ح ٢٦١١، ط الأولى مكتبة طيرية الرياض ١٤١٥هـ ١٩٩٥م ،
 - (٦) كشف الخفا ومزيل الإلباس ٢١٢/٢ ح ٢٧٩٥، ها دار الكتب العلمية بيروت ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م.
- (٧) لسابق ٢٣٣١ع ١٣٥٧ . والموضوعات لأبن الجوزى ١٩١/٢، ها الأولى دار الكتب العلمية بيروت ١٤١٥هـ ١٩٩٥م . وتنزيه الشريمة المرفوعة عن الأحمار الشنيعة الموشوعة ٢٣٥/٣، طا مكتبة عاطف القاهرة،

الراوى للحديث

هو الناقل للحديث، المعتنى به، الذى تحمله عن شيوخه، بأحد طرق التحمل وتعلمه منهم، ثم أداه إلى تلامذته، وعَلَّمَهُ لهم بإسناده الذى تحمله به.

والأصل في الراوى أنه الذي ينقل الماء لمن يشربه فيُزيل عطشه.

وشُبِّه به راوى الحديث؛ لأنه يأتى الناس بريِّهم من الآثار والأخبار^(١).

وراوى الحديث ايضًا: هو كل من يروى الحديث بإسناده سواء أكان عالمًا بما يرويه مثل البخارى ومسلم وأصحاب السنن، وغيرهم من الأئمة الذين جمعوا الأحاديث الشريفة بأسانيدها في مصنفاتهم، أو لم يكن عالمًا بشيء من ذلك، وليس له إلا محرد الرواية والنقل مثل الكثيرين من طلاب هذا العلم الشريف.

قال أستاذنا الدكتور مصطفى التازى: (وقد يسمى الراوى بالمُسنَد _ بكسر النون _ وقد نظم كلَّ ذلك شيخُنا الشنقيطى فقال فى كتابه:

وناقلُ الحديثِ بالإسنادِ
يُدعَى بِمُسنَدِ بِلا انتقادِ

كان له علم به أو ليس له إلا رواية الحديث مُكْمَلَه وذا هُوَ الرَّاوِي لَدَيْهِمِ أَيْضًا

كَطَالِبٍ لَمْ يَكُ حَازَ فَيْضًا (٢)
وراوى الحديث حين تَحَمَّلِهِ له عن شيوخه
وتعلمه منهم: يشترط فيه أن يكون مميزًا لما
ينقله، ضابطًا له في صدره أو في كتابه.

وأما حين يؤديه إلى تلامذته ويعلمه لهم. فلابد أن يكون مسلمًا، بالغًا، عاقلاً، عدلاً. متصفًا بالمروءة، ضابطًا لما يرويه من سماع أو مشاهدة، وذلك ليكون ما يرويه مقبولاً.

ولا يشترط في راوى الحديث أن يكون حرًا، أو ذكرًا، أو أكثر من واحد ... ونحو ذلك.

لكن احتمال الكذب والخطأ يقل كلما كثر عدد الرواة، وكانوا مشهورين بالعدالة والأمانة، معروفين بالصدق والضبط.

وعلى العكس من ذلك : يزيد احتمال كذب الراوى أو خطؤه فيما يرويه على صدقه إذا كان متفردًا به، مع كونه ضعيفًا، أو مجهولاً. أو متهمًا ... ونحو ذلك.

ومن ثم قسم العلماء رواة الأحاديث إلى مراتب: تعديلاً وجرحًا، وقسموا مروياتهم إلى أقسام تندرج تحت كل منها أنواع: كالمتواتر والآحاد، والمقبول والمردود ... وغير ذلك،

وألف وا المصنف التانوعة في الرواة وأحوالهم وطبقاتهم وتراجمهم، فمنهم من جمع الثقات: كأبي حاتم، وابن حبان، وأبي حفص عمر بن شاهين، وغيرهما، ومنهم من خص الحفاظ بمصنف خاص كالذهبي في تذكرة الحفاظ، والسيوطي في طبقات الحفاظ، ومنهم من قصر مصنفه على الضعفاء والمتروكين كالنسائي والدارقطني، ومنهم من ضم إليهم غيرهم والدارقطني، ومنهم من ضم إليهم غيرهم كابن عدى في «الكامل». ومنهم من جمع كل من له رواية كالبخاري في «التاريخ»، وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل».

ومنهم من خصص مؤلف لرواة كتب بعينها، أو طبقة بذاتها كالحافظ أبن حجر في «تهذيب التهذيب»، حيث خصه كأصله برجال الكتب الستة، و «تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأثمة الأربعة»، و «الإصابة في تمييز الصحابة».

ومنهم من صنف فى طبقات الرواة بصفة عامة كمحمد بن سعد فى «الطبقات الكبرى»، وخليفة بن خياط.

ومنهم من صنف في طب قات أناس مخصوصين كالإمام تاج الدين السبكي في «طبقات الشافعية الكبرى»، والحافظ شمس الدين الداوودي في «طبقات المفسرين»،

ومنهم من اعتنى بتمحيص الآراء فى الراوى، والموازنة بين ما قيل فيه كما فعل الذهبى فى «ميرزان الاعتدال فى نقد الرجال»، وابن حجر فى «لسان الميزان» ٠٠٠ وأمثال ذلك وأضعافه كثير لا يحصى، بالإضافة إلى كتب التاريخ التى أراد بها مصنفوها التعريف برواة الحديث خدمة للسنة النبوية فى المقام الأول، كما فعل الحفاظ: الخطيب البغدادى فى «تاريخ التى فى «تاريخ والن عساكر فى «تاريخ مدينة دمشق»، وابن عساكر فى «تاريخ مدينة دمشق»، والذهبى فى «تاريخ الإسلام» ٠٠٠ والله أعلم،

أ.د/ سعيد محمد صالح صوابي

مراجع للاستزادة:

الهوامش

⁽١) المحدث القاصل بين الروى والواهي للقاشي الرامهرمزي، ط الثالثة دار الفكر ١٤٠٤هـ - ١٨٨٤م،

⁽٢) تذكرة السامع والمتكلم في أدب العالم والمتعلم لابن جماعة الكناني، ط الثانية المؤتمن للتوزيع - السعودية ١٤٦٦هـ - ١٩٩٥م .

⁽٣) اختصار عوم الحديث للحافظ ابن كثير مع شرحه الباعث الحثيث للشيخ أحمد محمد شاكر، ط الأولى دار الكتب العلمية - بيروت ١٤٠٣هـ - ١٩٨٢م، (٣) اختصار عوم الحديث للحافظ ابن كثير مع شرحه الباعث الحثيث للشيخ أحمد محمد شاكر، ط الأولى دار الكتب العلمية - بيروت ١٤٠٣مـ - ١٩٨٢م،

⁽٤) المقتم في علوم الحديث للحافظ سراح الدين ابن الملقن (/٢٤٤ : ٢٨٧ ، ٢/ ٦٥٧ ؛ ١٧٩. ط الأولى دار هواز للنشر - السعودية ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢م،

⁽١) ينظر معجم المتاييس في اللقة لاين فارس، ص ٤٢٨، ما الثانية دار الفكر بيروت ١٤١٨ هـ – ١٩٩٨م،

⁽٢) معاضرات في علوم الحديث ٤٨/١ ، ٤٩، ما الثالثة دار التأليف ١٩٧١ م ،

الرحلة في طلب الحديث وأهميتها

الرحلة في اللغة: اسمٌ من الارتحال وهو المُضيُّ في السفر من أرض إلى أخرى لغاية يُنشُدُها.

قال الحافظ ابن حجر: (الرحلة بكسر الراء بمعنى: الارتحال، ويفتح الراء أى: الواحدة - يعنى: أنها اسم مرة - وأما بضمها؛ فالمراد به الجهة)(١).

ومما يستدل به أيضًا على مشروعية الرحلة في تعلم الحديث الشريف من السنة المطهرة: ما أخرجه مسلمٌ في صحيحه ح ٢٦٩٩ أن رسول الله علمًا: «... ومن سلك طريقًا يلتمس فيه علمًا: سَهلً الله له به طريقًا إلى الجنة...»(٢).

والرحلة إلى رسول الله رسي في حياته كثيرة من القاصى والدانى طلبًا لتعلم شرائع

الإسلام، والتعرف على أسسه ومبادئه مما يجىء به الوحى إلى رسول الله وَ الذي جعل الله عن وجل فيه جميل الأسوة، وخاطبه بقوله: ﴿وَأَنزَلَ اللّهُ عَلَيْكَ الكتّابَ وَالْحِكْمَ لَهُ وَعَلّمَكَ مَا لَمْ تَكُن تَعْلَمُ وَكَانَ فَضلُ اللّهِ عَلَيْكَ الكتّابَ فَضلُ اللّهِ عَلَيْكَ الكتّابَ فَضلُ اللّهِ عَلَيْكَ عَظيماً ﴾ [النساء:١١٣].

وبقوله جل في علاه: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللّ الذُّكُورَ لِتُسبِّينَ لِلنَّاسِ مَا تُزَلُّ إِلَيْهِمْ ﴾ [النحل: ٤٤].

فهذا عمر بن الخطاب وَوَقَيَّ يقول فى الحديث المتفق عليه (٢): «كنتُ أنا وجارً لى من الأنصار فى بنى أمية بن زيد وهى من عوالى المدينة - وكنا نَتَناوَبُ النَّزول على رسولِ الله وَقَيْمُ، يَنزِلُ يَومًا وأنزِلُ يومًا، فإذا نَزَلَتُ جئتُه بخبرِ ذلك اليوم من الوحى وغيره، وإذا نَزلَ فَعَلَ مِثلَ ذلك ...».

ويستفاد من هذا الحديث: التيسير على طالب العلم فى تخصيص بعض الوقت للسعى على المعاش، كى يتمكن من مواصلة التعلم، مع أخذ الحيطة بتدارك ما فاته من العلم يوم تغيبه.

ولكن سماع المرء بواسطة لا يستوى أبدًا بسماعه مباشرة،

ومن ثم: أطلق عُمر وَ عَلَى على الاشتغال بالتجارة: لهوا؛ لأنها منعته من طول ملازمته للنبى عَلَى وجعلت غيره من الأنصار يسمعون من رسول الله على ما لم يسمعه هو؛ نظرا لانشغاله بالتجارة وخروجه إلى الأسواق من أجل الكسب لعياله، والتعفف عن الناس، فقال عمر وَ عَلَى مخاطبًا لأبى موسى الأشعرى، وأبى بن كعب - رضى وأبى سعيد الخدرى، وأبى بن كعب - رضى الله عنهم - لَمّا أخبروه بحديث الاستئذان: «أخفى على هذا من أمر رسول الله عَلَى هذا من أمر رسول الله عَلَى الأسواق». يعنى: الخروج إلى التجارة (أ).

وهذا نموذج آخر لرحلة قرم من بلاد بعيدة يُنبئنا به عبد الله بن عباس - رضى الله عنهما - فى الحديث المتفق عليه حيث قال: «أن وفد عبد القيس لما أتوا النبى صلى الله عليه وسلم قال: «مُن القوم - أو مَن الوفد -» قالوا: ربيعة قال: «مرحباً بالقوم - أو بالوفد - غير خزايا ولا ندامى»، فقالوا: يا رسول الله إنا لا نستطيع أن نأتيك إلا فى الشهر الحرام، وبيننا وبينك هذا الحى من كفار الحرام، فمرنا بأمر فصل نخبر به من وراءنا، فأمرهم بأربع، ونهاهم عن أربع ...» (أ) وبعد فأمرهم بأربع، ونهاهم عن أربع ...» (أ) وبعد الصحابة - رضى الله عنهم - الرحلات لسماع الحديث الشريف ممن تلقاه مباشرة عن النبى

فهذا جابر بن عبد الله ـ رضى الله عنهما ـ يُبلغه حديث عن النبى و في القصاص يوم القيامة، فلما عرف أن الذى سمعه من النبى في هو: عبد الله بن أنيس و في : رحل إليه من المدينة إلى الشام.

وهاك سردًا للقصة بتمامها كما حدَّث بها

«بلفنى حديثٌ عن رجل سمعه من رسول الله على فاشتريت بعيراً، ثم شددت عليه رحلى، فسرت إليه شهراً حتى قدمت عليه الشام، فإذا عبد الله بن أنيس، فقلت للبواب: قل له: جابر على الباب، فقال: ابن عبد الله؟ قلت: نعم، فخرج يطأ ثوبه، فاع تنقنى، واعتقته أن قات: حديثًا بلغنى عنك أنك سمعته من رسول الله على القصاص، فخشيت أن تموت أو أموت قبل أن أسمعه، قال: سمعت رسول الله على يقول: «يُحشَرُ فالناس يوم القيامة والله على الغيامة والناس أيوم القيامة والقيامة والناس أله المناس الله المناس الله المناس الله المناس أله المناس أل

ثم استمرت الرحلة سنَّةً مُتَّبعةً في التابعين وأتباعهم ومن بعدهم، حتى بعد استقرار الأحاديث الشريفة في المصنفات المعتمدة.

يرحل التلميذ للمدارس الحديثية المبثوثة في كافة الأقطار، ويسمع من الشيوخ المنتشرين في سائر الأمصار، ثم إذا صار إمامًا رحل إليه غيره للتحمل عنه، والتعلم منه... وهكذا على امتداد الأعصار، إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها.

من فوائد الرحلة :

١ - تقليل طبقات الإسناد بإلغاء الوسائط،
 فيصير السند عاليًا، وهو مستحب عند أهل
 الحديث،

۲ - زیادة المعرفة بطرق الحدیث الواحد، حیث یسمع الراوی من علماء المصر الذی رحل إلیه زیادات لم یسمعها من علماء بلده، وكثیراً ما یجده عندهم ما لم یجده عند شیوخه فی وطنه.

٣ - التثبت من قوة الحديث أو ضعفه؛ بما يقع بين علماء الأقطار من عرض ومذاكرات ومناظرات.

ع - معرفة سبب ورود الحديث الشريف،
 حين يلقى الراوى من سمع من رسول الله
 أو أفتاه، أو قضى له.

٥ - حث التلاميذ على المثابرة وتحمل
 المشاق في جمع الحديث الشريف وتحصيله
 ومذاكرته... ليكونوا خير خلف لخير سلف.

٦ - تساعد الرحلة على حفظ الحديث ونشره وتمحيصه، والتثبت فيه.... وغير ذلك.

من المؤلفات في الرحلة :

ما صنفه الخطيب البغدادى تحت عنوان:

«الرحلة فى طلب الحديث»، حيث جمع فيه
نماذج كثيرة من رحلات أهل الحديث فى كل
الطبقات منذ العهد النبوى حتى منتصف
القرن الخامس الهجرى، وقد طبع الكتاب
محققًا فى بيروت عام ١٩٧٥م عن دار الكتب
العلمية، الطبعة الأولى - تحقيق د/ نور الدين
عتر، والله أعلم.

أ.د/ سعيد محمد صالح صوابي

مراجع للاستزادة:

- (١) المحدث القاصل للرامهرمزي، من ص ٢٢٩: ٢٢٣، الفقرة رقم ١٢٩: ١٢٩.
 - (٢) معرفة علوم الحديث للحاكم، من ص ٧: ١٢.
 - (٣) منعيج مسلم ١/ ٥٦٩ : ٧١١ ح ٨٣٢.
 - (٤) مسئد الإمام أحمد ٢/ ٢٥٢ ح ٧٤٢٧.
- (٥) اسنة قبل التدوين ص ١٧٦ : ١٨٣ للدكتور محمد عجاج الخطيب، ط الثانية مكتبة وهبة ـ القاهرة، ومكتبة أم القرى للطباعة والنشر-القاهرة ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

الهوامش

- (١) صعيح البخارى: كتاب العلم، باب الرحلة في المسألة النازلة، وتعليم أهله ١٨٤/١ فتح البارى- ط السلفية القاهرة.
- (٢) صبعيح مسلم، كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، حديث (٢٦٩٩)، وسئن الترمذي، كتاب العلم، حديث (٢٦٤٦).
- (٣) صعيح البخارى: كتأب العلم، باب التناوب في العلم واللفظ له ح ٨٩ ، وصحيح مسلم ح١٤٧٩: الروايتان رقم ٣١، ٣٤ من كتاب الطلاق،
- (٤) ينظر روايات الحديث في صحيح البخاري في كتب: البيوع، والاستئذان، والاعتصام بالكتاب والسنة تحت ارقام: ٢٠٦٢ ، ٦٢٤٥ ، ٧٣٥٢ ، ٥٣٥٢ وصبحيح مسلم كتاب الأداب، ح ٢١٥٢ ، ٢١٥٢.
 - (٥) صعيح البغاري كتاب الإيمان ح٥٣ واللفظ له وصعيح مسلم كتاب الإيمان ح١٧٠.
- (٢) حديث صبحيح، أحرجه مطولاً الإمام أحمد في المبند ٤٩٥/٢ ح ١٦٠٤٢، وصبححه الحاكم في المنشدرك٢ ، ٤٣٧ ، ٤٣٨ ح ٣٦٢٨، وأقرم الذهبي، وعلقه البخاري في صحيحه ١٧٤/١، ١٧٤/١، ووصله في الأدب المقرد ح٩٧٠.

الرموزُ الاصطلاحيةُ في كتبِ الحديثِ ومدلولاتُها

من المعلوم: أن الحديث الشريف ينقسم عند أهله إلى قسمين رئيسين، هما: السند والمتن، وأن المصنفات التي جمع أصحابها فيها الأحاديث الشريفة بأسانيدها ومتونها كثيرة ومتنوعة، تُعرف بالصحاح، والجوامع، والسنن، والمسانيد، والمعاجم... وغير ذلك من المصنفات.

وهذا النوع من الكتب؛ لم يستخدم فيه مؤلفوه شيئًا من الرموز؛ اللهم إلا أن يُقتَصرَ فيه فيه فيه على حذف حرف أو أحرف من الكلمة عند كتابتها اختصارًا ، أو يحذفوا كلمة بتمامها خطأ لا نُطقًا، أو أكثر من ذلك؛ لكنهم حينئذ يرمزون للمحذوف برمز يدل عليه.

وفيما يلى ذِكْرُ مثال أو أكثر لكل نموذج من هذا النوع في تلك الكتب؛

١ - مثال حدف بعض الأحرف من الكلمة:

جرت عادة أهل الحديث باختصار بعض الفاظ الأداء عند كتابتهم لسند الحديث، فمن ذلك:

(أ) (حدثنا) يحذفون شطرها الأول: الحاء والدال، ويكتبون شطرها الثاني فقط هكذا:

(ثنا) وهذا هو الأشهر، ومنهم من يكتفى بكتابة الضمير فقط من لفظ (حدثنا) هكذا: (نا) وهو أقل من سابقه استعمالاً.

وريما اقتصروا على حذف الحاء فقط من لفظ (حدثنا) ويبقون بقية الكلمة هكذا (دثنا) وهذا قليل.

(ب) ولفظة: (أخبرنا) يحذفون منها أصول الكلمة: الخاء والباء والراء، ويكتبون منها: الهمزة والضمير هكذا: (أنا).

وريما لم يحذف بعضهم حرف الراء من كلمة: (أخبرنا) فيكتبها هكذا: (أرنا).

وقد يحذف بعضهم حرف الخاء والراء من: (أخبرنا) ويكتبها هكذا: (أبنا).

٢ - ومثال حدف كلمة بتمامها :

ما جرت به عادة المحدثين في الكثير الفالب من حذف كلمة: (قال) التي يذكرها الراوي عمن يروى عنه في سند الحديث قبل صيفة الأداء في الخطّ فقط، وإثباتها عند النطق والقراءة، كقول البسخاري في كتاب الأيمان والنذور: باب النية في الأيمان، حدثنا قتيبة بن سعيد، حدثنا عبد الوهاب... حدثنا عبد الوهاب... حدثت

ذكر إسناده بدون حذف لكلمة: (قال) قبل صيغة الأداء هكذا: حدثنا الحميدى عبد الله ابن الزبير، قال: حدثنا سفيان، قال: حدثنا يحيى بن سعيد الأنصارى قال: أخبرنى محمد بن إبراهيم التيمى، أنه سمع علقمة بن وقاص الليثى يقول: سمعت عمر بن الخطاب وقاص الليثى يقول: سمعت رسول الله على المنبر قال: سمعت رسول الله على يقول: «إنما الأعمال بالنيات...» ح١.

فالذى يقرأ حديث البخارى فى باب النية فى الأيمان عليه أن ينطق به هكذا: قال البخارى - رحمه الله تعالى : حدثنا قتيبة بن سعيد، قال: حدثنا عبد الوهاب - يعنى: ابن عبد المجيد الثقفى - قال: سمعت يحيى بن سعيد يقول... الحديث.

وقد يُشير بعضهم إلى كلمة (قال) المحذوفة بحرف القاف قبل صيغة الأداء هكذا: (ق ثنا) أو منصلاً بها هكذا: (ق ثنا) ومنصلاً بها هكذا: (ق ثنا) وذلك لتنبيه القارئ بهذا الحرف (ق) المفصول عن صيغة الأداء، أو المنصل بها إلى كلمة (قال) المحذوفة، وهذا نادرٌ: لكنى ذكرتُه دفعاً لما قد يُفهم خطأ ممن يراه: أن في الصيغة تصحيفًا، وأن صوابها واو العطف هكذا: (وثنا) وليس: (ق ثنا) والله أعلم.

٣ - ومثالٌ لحذف أكثر من كلمة:

ما يرمز إليه المُحدثون بحرف الحاء مفردًا بين الأسانيد هكذا: (ح).

فقد جرت عادة أهل الحديث والناسخين له: أن يكتبوا هذا الرمز (ح) عند انتقالهم من إسناد إلى إسناد آخر في الحديث الواحد الذي له أكثر من طريق.

ضرمز الحاء المهملة المضردة يوضع عند الراوى الذى التقت عنده أسانيد الحديث صحابيًا كان أو غير صحابى، بدل أن يكتبوا الحديث بتمامه سندًا ومتنًا فيقع التكرار، فاستغنوا بذكر (ح) عن المحذوف من سند الحديث أو منته.

وهذا الرمز (ح) كثيرٌ في صحيح مسلم، ينظر على سبيل المثال ح ٢٥١٥/ ١٨٤ من كتاب فضائل الصحابة.

والذى عليه عملُ أهل الحديث: أن ينطق القارئ بهذا الرمز مفردًا هكذا: (ح) لأنه رمزٌ للحديث، والتحويل من إسناد إلى إسناد آخر. وذهب بعض العلماء إلى أن القارئ عليه أن

ودهب بعض العلماء إلى ان المارئ عليه ان يسكت إذا وصل إلى هذا الرمـــز (ح) لأنه كالحـائل بين الشـيـئين، والحـاجـز بين الإستادين، فلا يركب إستاد على إستاد آخر، والأول هو الأشهر، والله أعلم.

الرموز في كتب التراجم ومدلولاتُها:

وأما الكتب التى صنفها أصحابها خدمة لأسانيد الأحاديث، حيث جمعوا فيها الرواة ونقلة الآثار، وتكلموا عن كل واحد منهم تعديلاً أو جرحًا، فقد استعملوا فيها الرموز كثيراً.

وساذكر الرمز الذى اتفقوا عليه، مع توضيح مدلوله، ثم أُتبِعُ ذلك بما انفرد به كلُ كتاب على النحو الآتى:

- (خ) للبخاري في صحيحه.
- (خت) للبخاري في صحيحه تعليقاً.
 - (بخ) للبخاري في الأدب المفرد.
- (عخ) للبخاري في خلق أفعال العباد.
- (ر) للبخارى في جزء القراءة خلف الإمام.
- (ى) للبخارى في رفع اليدين في الصلاة.
 - (م) لمسلم في صحيحه،
 - (مق) لمسلم في مقدمة صحيحه.
 - (د) لأبي داود السجستاني في سننه.
 - (مد) لأبى داود في المراسيل،
 - (صد) لأبى داود في فضائل الأنصار.
 - (خد) لأبى داود في الناسخ والمنسوخ.
 - (قد) لأبى داود في القدر،
 - (ف) لأبى داود فى التفرد،
 - (ل) لأبى داود في المسائل.
 - (كد) لأبى داود في مسند مالك.
 - (ت) للترمذي في جامعه،
 - (تم) للترمذي في الشمائل.
 - (س) للنسائي في سننه.
 - (عس) للنسائي في مسند علي.
 - (كن) للنسائي في مسند مالك.

- (سى) للنسائي في عمل اليوم والليلة.
- (ص) للنسائي في خصائص على رَوْتِينَهُ.
 - (ق) لابن ماجه القزويني في سننه.
 - (فق) لابن ماجه في التفسير،
- (٤) لأبى داود والترمذى والنسائى وابن ماجه فى سننهم.
- (تمييز) للراوى الذي لم يُخَرِّج له أحدُّ من أصحاب الكتب الستة.
- (عو) لأصحاب السنن الأربعة، وذلك عند الذهبي في ميزان الاعتدال.
- (عم) لأمدحاب السنن الأربعة أيضًا-وذلك عند الذهبي في المغنى في الضعفاء،
- (ك) للإمام مالك فى الموطأ، وذلك فيما نقله الحافظ ابن حجر فى «تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة»، عن أبى عبد الله محمد بن على بن حمزة الحسينى الدمشقى،
 - (فع) للشافعي في المسند.
 - (فه) لأبى حنيفة في المسند.
 - (أ) لأحمد بن حنبل في مسنده.
- (عب) لعبد الله بن أحمد بن حنبل في زوائده على المسند،

تنبيله :

(ز) هذا الرمز خطأ على الرغم من وجوده في أكثر الكتب المطبوعة في تراجم رواة الكتب السنة، وهو يدل على جزء القراءة خلف

خلف الإمام للبخارى، وصواب الرمز له هو: (حرف الراء) وليس: (حرف الزاى) وقد حقق ذلك الأسشاذ: سحمد عوامة في تَقدم تهد وتحقيقه لكتاب تقريب التهذيب، ص٧٥.

الرموز المستعملة في متون الأحاديث:

وأما الكتب التي جمع فيها مصنفوها متون الأحاديث ونصوصها فقط دون أسائيدها: فقد استعملوا فيها رموزًا تدل على الكتاب أو الكتب المُخرَّج الحديثُ فيها.

وهذا الرمز للمروى تارةً يكون رهمًا، وتارة أخرى يكون حرفًا، أو أكثر، أو كلمة بتمامها، وبيان ذلك كما يلي:

استعمل السيوطى فى كتابه الموسوعى «جمع الجوامع» المعروف «بالجامع الكبير» رموزًا بيانها هكذا:

- (خ) لصحيح البخاري.
 - (م) لصحيح مسلم.
- (حب) لصحيح ابن حبان.
- (ك) للمستدرك على الصحيحين للحاكم.
- (ض) لكتباب الأحباديث المختبارة للضبياء المقدسي.
 - (د) لسنن أبي داود السجستاني.
 - (ث) لجامع الترمذي.
 - (ن) لسنن النسائي،
 - (هـ) لسنن ابن ماجه.

- (ط) لمسند أبى داود الطيالسي.
 - (حم) لسند الإمام أحمد.
- (عم) لزوائد عبد الله ابن الإمام أحمد على المسند.
 - (عب) لمصنف عبد الرزاق.
 - (ص) لسنن سعيد بن منصور.
 - (ش) لمصنف أبى بكر ابن أبى شيبة.
 - (ع) لمسند أبي يعلى الموصلي.
 - (طب) للمعجم الكبير للطبراني.
 - (طس) للمعجم الأوسط للطبراني.
 - (طص) للمعجم الصغير للطبراني.
 - (قط) لسنن الدارقطني.
 - (هق) للسنن الكبرى للبيهقى.
 - (هب) لشعب الإيمان للبيهقي.
 - (عق) للضعفاء للعقيلي.
 - (عد) للكامل في الضعفاء لابن عدي.
 - (خط) لتاريخ بغداد للخطيب البغدادي.
 - (كر) لتاريخ مدينة دمشق لابن عساكر.

وزاد السيوطى في كتابه الأخر: «الجامع الصغير» الرموز التالية:

- (ق) للمتفق عليه عند البخارى ومسلم.
 - (٤) لأصحاب السنن الأربعة.
 - (٣) لأصحاب السنن سوى ابن ماجه.
 - (خد) للأدب المفرد للبخاري.
 - (تخ) للتاريخ الكبير للبخاري.

- (فر) لمسند الفردوس للديلمي،
- (حل) لحلية الأولياء لأبي نُعيم.

وفى كتاب: «منتقى الأخبار من أحاديث سيد الأخيار، لأبى البركات مجد الدين عبد الله، المعروف بابن تيمية الحرانى، وشرحه: نيل الأوطار لمحمد بن على الشوكانى رموزًا بكلمات تامة، بيانها هكذا:

(أخرجاه) لما اتفق عليه البخاري ومسلم.

(متفق عليه) لما أخرجه البخارى ومسلم وأحمد.

(رواه الخمسة) لما أخرجه أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه وأحمد،

(رواه الجماعة) لما أخرجه الإمام أحمد وأصحاب الكتب الستة.

الرموز المستعملة في الكلمات المفردة للأحاديث:

رمز المستشرقون في كشاب المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي إلى الكتب التسعة التي جمعوا منها ألفاظ الأحاديث النبوية بالرموز الآتية:

- (خ) لصحيح البخارى.
 - (م) لصحيح مسلم.
- (د) لسنن أبي داود السجستاني.
 - (ت) لجامع الترمذي.
 - (ن) لسنن النسائي (المجتبي)،
 - (ق) لسنن ابن ماجه القزويني.

- (حم) لسند الإمام أحمد بن حنبل،
 - (ط) لموطأ الإمام مالك بن أنس،
 - (دى) لسنن الدارمي.

وهذه رموز الكتب الأربعة عشر التي تناولها كتاب: «مفتاح كنوز السنة» :

- (بخ) لصحيح البخاري،
- (مس) لصحيح مسلم،
- (بد) لمبنن أبي داود السجستاني،
 - (تر) لجامع الترمذي،
 - (نس) لسنن النسائي (المجتبي).
 - (مج) لسنن ابن ماچه،
 - (مي) لسنن الدارمي.
 - (ما) لموطأ الإمام مالك،
 - (حم) لمستد الإمام أحمد
- (ط) لمسند أبي داود الطبالسي،
 - (ز) لسند زید بن علی،
- (هش) للسيرة النبوية لابن هشام،
 - (قد) لكتاب المفازي للواقدي،
- (عد) الطبقات الكبرى لابن سعد،

مع التوصية بمطالعة مقدمة كلِّ كتاب صُنِّهُ فَ فَ هَذَا العلم الشريف، والله الموفق،

والحمد لله رب المللين،

أد/سعيد محمد صالح صوابي

مراجع للاستزادة:

- (١) عنوم الحديث لابن الصلاح، ص ٢٠٢: ٢٠٤، تحقيق د/نور الدين عتر-
- (٢) التبصرة والتدكرة للحافظ العراقي، ومعه: فتح الباقي للشيخ زكريا الأنصاري ١٥٣/٢. ١٥٧٠.
 - (٢) فنتح المفيث للسخاوي ١٨٩/٢ : ١٩٣.
 - (٤) قو،عد التحديث من فتون مصطلح الحديث للقاسمي، ص ٢٥٢ ، ٢٥٢.
- (٥) سير أعلام النبلاء للإمام الذهبي ١٥٨/١، ط الثالثة مؤسسة الرسالة ١٤٠٥ هـ ١٩٨٥ م.
- (٦) ميزان الاعتدال في نقد الرجال ٢/١، ط الأولى ـ دار إحياء الكتب العربية ـ عيسى الحلبي ١٣٨٢ هـ ١٩٦٣ م.
 - (Y) لمعنى في الضعفاء للذهبي ١٩/١، ط الأولى ـ دار المارف ـ سوريا ١٣٩١ م ـ ١٩٧١م.
 - (٨) تهذيب التهذيب ٥/١ ، ٢ لابن حجر.
 - (٩) تقريب التهذيب ص ٧٦ ، ٧٦ ، ط الثالثة دار القلم سوريا ١٤١١ هـ ١٩٩١ م.
- (١٠) تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأثمة الأربعة للعافظ ابن حجر ١٨/١، طادار المعاسن للطباعة القاهرة ، ١٣٨٦ هـ ١٩٦٦م،
- (١١) خلاصة تذهيب تهذيب الكمال للخزرجي ٣/١ ، ٤، تحقيق فضيلة الأستاذ الدكتور / معمود عبد الوهاب فايد مكتبة القاهرة.
 - (١٢) جمع الجوامع المعروف بالجامع الكبير فلسيوطى ٢/١ ، ٦. هذا الأولى مجمع البحوث الإسلامية ١٣٩٠هـ ١٩٧٠م.
 - (١٣) فيض القدير شرح الجامع الصغير للعلامة المناوى ٢١/١: ٢٩، ط المكتبة التجارية مكة المكرمة.
- (١٤) نين الأوطار شرح منتقى الأخبار من أحاديث سيد الأخيار للشوكاني ٢٤/١، ٢٥، ط الأولى دار الحديث القاهرة ١٤١٣هـ، ١٩٩٢م،
 - (١٥) المعجم المفهرس الألفاظ الحديث النبوى، إعداد لفيف من المستشرقين.
- (١٦) مقدمة كتاب: مفتاح كنور السنة، إعداد الشيخ محمد هؤاد عبد الباقي، ص ٩، ط دار إحياء التراث العربي- بيروت ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٢م.

رواية الآباء عن أبنائهم

هذا نوع عنزيز من أنواع علوم الحديث يعرفه حُذاق المحدُّثين والمدققون منهم.

تعريفه: أن يوجد في سند الحديث أبُّ يروى عن ابنه.

فبتلقى ذاك الأب عن ابنه هذا الحديث وتحمله عنه: يصير الابنُ شيخًا لأبيه وأستاذًا له، مع تأخره عنه في الزمن والرتبة.

ومن فوائد هذا النوع: أن المعرفة به تعصم من الخطأ، فلا يظن أن في السند تصحيفًا، أو انقلابًا، أو وهمًا ... حين يجد الأب مقدمًا على ابنه، مخالفًا للأغلب والأعم الذي تُرِدُ عليه الرواية، إذ الأكثر فيها: أن يروى الابن عن أبيه.

كما أن فى ثبوت رواية الآباء عن أبنائهم بين المحدثين يؤكد ما كانوا عليه من تواضع جم، حيث لم يستنكف الواحدُ منهم من التلمذة على ابنه و التلقى عنه.

مثال لرواية الآباء عن الأبناء :

رواية العباس بن عبد المطلب رَوَّقَهُ، عن ابنه الفضل رَوِقَهُ، ان رسول الله عَلَيْ جمع بين الصلاتين بالمزدلفة (١).

قال الإمام الطبرانى: حدثنا العباس بن الفضل الإسفاطى، ثنا إسماعيل بن أبى أويس، حدثنى أخى، عن سليمان بن بلال، عن يحيى بن سعيد، حدثنى أبو الزبير المكى: أن أبا معبد مولى ابن عباس أخبره أنه سمع ابن عباس: أن عباسًا لما كان يوم عرفة، والفضل بن عباس رديف رسول الله عباس: قلما كَبَّرَ الناس قلت: سيحدثنى عباس: فلما كَبَّرَ الناس قلت: سيحدثنى الفضل عما صنع رسول الله على، قال الفضل: لما دفع على عشية عرفة دفع الناس معه، فجعل رسول الله على يشد برأس بعيره يكف منه، وجعل ينادى: «أيها الناس! عليكم منه، وجعل ينادى: «أيها الناس! عليكم السكينة» (۱).

والحديث مخرج فى الصحيحين من غير هذا الوجه بنحوه (٢).

وهناك مشال آخير أورده المصنفون في علوم الحديث لا نُطيل بذكره؛ لكننا نحيل عليه، حيث خيرَجه بعض المحقين المعاصرين(1).

تنبيهات:

الأول: يُعد من هذا النوع رواية الأم عن بنتها، ورواية الأب عن ابنته، صحيحه. كتاب الصوم. ح١٩٨٢ أن أنس بن مالك رَوْقَ قال متحدثًا بنعمة الله عليه بسبب دعاء النبي ﷺ له: (فإني لمن أكثر الأنصار مالاً ، وحدثتني ابنتي أمَينَةُ: أنه دُفِنَ لِصُلْبِي مُقَدَّمُ الحجاج البصرة بِضعٌ وعِشرون ومائة).

التنبيه الشاني: لم يصب الحافظ ابن الجوزي حين منثل لهذا النوع في كستابه التلقيح(٥) بالحديث رقم ٥٦٨٧ من صحيح البخارى في كتاب الطب. أن خالد بن سعيد قال: خرجنا ومعنا غالبٌ بن أبجرٌ، فمرض في الطريق، فقدمنا المدينة وهو مريض، فعادَهُ ابن أبي عُتيقِ، فقال لنا: عليكم بهذه الحُبيبةِ السوداء.. فإن عائشة _ رضى الله عنها _ حدثتني أنها سمعت النبي على يقول: «إِنَّ هِذِهِ الحَبِيَّةَ السوداءِ شَفِاءٌ مِن كُلِّ داءٍ..». وذلك لأن أبا بكر بن أبى عتيق ليس هو الصُّدِّيق والد عائشة - رضى الله عنها:

وإنما هو: عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق، حفيد أخيها عبيد الرجمن، من الطبقة الوسطى في التابعين، وثقه العجلي وغيره، روى عن عائشة أم المؤمنين عسمسة أبيسه، وغسيسرها من الصحابة(١).

قال الحافظ العراقي في ألفية الحديث: وصنفوا فيما عن ابن إخدا

> أبُّ كعباسٍ عن الفضل كذا أما أبو بكر عن الحمراء عائشةً في الحبة السوداء

> > فإنه لابن أبي عنيق

وغلط الواصفُ بالصدِّيقِ(١)

التنبيه الثالث: صنف الحافظ أبو بكر الخطيب البغدادي في هذا النوع مؤلفًا جمع فيه كل ما ورد صحيحًا كان أو غير مىحيح $^{(\lambda)}$ ، والله أعلم.

أ.د/ سعيد محمد صالح صوابي

مراجع للاستزادة:

١ - عِلُوم الْجِديثُ لابن المِبلاح، ص ٣١٢ ، ٣١٤ .

٢- شرح الفية المراقى المسماة بالتبصرة والتذكرة ، ومعه فتح الباقي للشيخ زكريا الأنصاري ٨٢/٢ : ٨٧ ، ط دار الكتب العلمية - بيروت،

- (١) فتع المفيث للسخاوي ٢/ ١٧١ ، وتيسير مصطلح الحديث للطحان، ص ١٩١.
 - (٢) الحديث مطولاً في المعجم الكبير للطبرائي ١٨ /٢٧٣ ، ٢٧٤ ح ٢٩٠.
- (٣) البخاري كتاب الحج. ح ١٦٧٣ عن ابن عمر ، و ح ١٦٧٤ عن أبي أيوب الأنصاري، ومسلم في الصلاة والحج : ح ٧٠٣ عن ابن عمر،
- (٤) الهاعث الحثيث شرح اختصار علوم الجديث ٥٤٦/٢ تحقيق : على بن حسن الحلبي. ط الأولى دار العاصمة السعودية ١٤١٥ هـ. والمقنع في علوم الحديث للإمام سراج الدين اس الملقن ٢/٥٣٥ تحقيق عبد الله بن يوسف الجديع، ما الأولى دار هواز للنشر - السعودية ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢م.
 - (٥) تلقيع فهوم أهل الأثر في عبون التاريخ والسير لابن الجوزي، ص ٧٠٤، تحقيق ونشر مكتبة الأداب القاهرة ١٩٧٥م (٦) الثقات لابن حبان ١٠/٥ ، وتهذيبِ التهذيبِ ٢١/٦ .
 - (٧) فتح المجيث بشرح ألفية الحديث للعافط العراقي، ص ٣٧٨ ، ٣٧٩، الأبيات ٨٤٢ ، ٨٤٢ ، ٢٨١ ما مكتبة السنة الشاهرة ١٤١٠هـ ١٩٩٠م.
 - (٨) فقع الباري ١٤٣/١٠ ، وتدريب الراوي ٢٥٤/١٠ ، ١٥٥ .

رواية الأبناء عن أبائهم

هذا النوع من الرواية كثيرً بين المحدّثين لأنه جارٍ على الأصل الغالب،

تعريضه: أن يوجد في سند الحديثِ ابنً يروى عن أبيه.

وقد يُزيدُ على ذلك فيروى هذا الابن الحديث عن أبيه عن جده فما فوق،

وعليه : هان الراوى قد يروى عن أبيه فقط: وهذا هو الأكثر، وقد يروى عن أبيه عن جده: وهذا مع كثرته؛ لكنه أقل من الأول-

وفائدة المعرفة بهذا النوع من الرواية:

تبرز فى: تحديد اسم الأب للراوى، أو اسم الابن إذا كان مبهمًا، وتعيين المراد من جده: هل هو جَدُّه، أو جَدُّ أبيه ؟

لاسيما إذا لم يُذكر اسمُ الأب أو الجد للراوى في السند صراحةً.

وحينئذ يُحتاجُ إلى البحث في مصادر تراجم الرواة، والاستدلال على ما توصل إليه من نتائج .

قال الحافظ ابن كثير: (وقد يقع في بعض الأسانيد فلان عن أبيه عن أبيه عن أبيه،

وأكشر من ذلك، ولكنه قليل، وقلَّ ما يصع منه)(١).

مثال لما يرويه الابن عن أبيه فقط :

ما أخرجه مسلم في صحيحه ح ٩٧٧ في الجنائز رقم ١٠٦ ، والأضاحي رقم ٣٧، والأشارية رقم ٣٣ ، ٦٥ من طريق ابن بُريّدة، عن أبيه؛ قال: قال رسول الله عن أبيه؛ القبور، فزوروها». الحديث مطولاً.

فراوى الحديث: بُريّدة بن الحصيب الأسلمي الصحابي الجليل والدان: سليمان، وعبد الله، وكالاهما: ثقة، وحتى يعرف من الراوى منهما للحديث عن أبيه بريدة: لابد من النظر في بقية الطرق، وكلا منهما سمع من أبيه هذا الحديث، وقد مثلت به؛ لأن بعض الأئمة النقاد تكلموا في رواية كل منهما عن أبيه، فأردت التنبيه على تصحيح روايتهما عنه (٢)، والله أعلم.

وعلماء الاصطلاح يُمثلون لهذا النوع برواية أبى المُشَراءِ الدَّارمي عن أبيه مرفوعًا: «لو طُعَنْتُ في فَحْدِها لأجزأ عنكَ». أخرجه أصحاب السنن (٣).

وهو حديث ضعيف لجهالة أبى العُشَراءِ وتفرده به.

قال البخارى عن أبى العُشَراءِ: فى اسمه وحديثه وسماعه من أبيه: نظر، وقال أحمد: حديث أبى العُشَراءِ فى الذكاة – أى: الذبائح – هو عندى غلط، ولا أذهب إليسه إلا فى موضع ضرورة (٤).

ومثالٌ لن يروى عن أبيه عن جده فما فوق : ما أخرجه الإمام أحمد ح ٧٠٣٥، وصححه ابن حبان من طريق عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن محمد بن عبد الله، عن عبد الله بن عمرو – رضى الله عنهما - : أن رسول الله عنهما فال في مجلس: «ألا أُحدَدُّتُكُم بأحبَّكُم إلى وأقربكم منى مجلسا يوم القيامة؟» ثلاث مرات يقولها، قال: قلنا: القيامة؟» ثلاث مرات يقولها، قال: قلنا: بلى، يا رسول الله، قال: فقال عنها فقال: فقال الله، فال: فقال الله، فال: فقال الله، فال: فقال الله، فال: فقال الله، فال:

فعمرو بن شعيب روى هذا الحديث عن أبيه شعيب، عن جده محمد بن عبد الله، عن جد أبيه: عبد الله بن عمرو بن الماصررضى الله عنهما.

وأما إذا روى عمرو بن شعيب عن أبيه، عن جده فقط ولم يسمّ جدّه: فالمراد به: جد

أبيه عبدالله بن عمرو بن العاص، وليس جده: محمد بن عبد الله بن عمرو،

وصحح الحاكم أحاديثه عن أبيه، عن جده وقال: (لا أعلم خلافًا في عدالة عمرو بن شعيب، إنما اختلفوا في سماع أبيه من جده عبد الله بن عمرو، وكنت أطلب الحجة الظاهرة في ذلك، فلم أصل إليها إلى هذا الوقت).

ثم أخرج الحاكم حديثاً عن الدارقطني، وقال: هذا حديث رواته حفاظ، وهو كالآخذ باليد في صحة سماع شعيب بن محمد من جده: عبد الله بن عمرو (١).

وقال البخارى: (رأيت أحمد وابن المدينى وابن راهويه وأبا عبيدة والحميدى وعامة أصحابنا يحتجون بحديثه، ما تركه أحد من السلمين، ومن النَّاسُ بعدهم ١٤٤)(٢).

وأخرج له فى صحيحه حديثًا واحدًا مُعلقًا بصيغة الجزم فى أول كتاب اللباس، وهو متصلٌ فى المسانيد والسنن (^).

من المصنفات في هذا النوع :

١ - جزء من روى عن أبيه عن جده لابن أبى خَيِّتُمةً، قال السخاوى: وهو فيما أعلم أول مصنفٌ فيه.

٢ - كتاب ؛ الوَشْنَىُ المعلَّم في من روى عن أبيه عن جده عن النبى على للحافظ صلاح الدين الملائى.

قال الحافظ ابن حجر: وقد لخصته، وزدت عليه تراجم كثيرة جدًا.

٣ - قال ابن كثير: وقد صنف فيه الحافظ أبو نصر الوايلي كتابًا حافلاً، وزاد عليه بعض المتأخرين أشياءً مهمةً نفيسةً (٩).

٤ - كتاب من روى عن أبيه عن جده لابن قُطَلُوبِها المصرى حققه الدكتور باسم فيصل الجوابرة، وطُبع بالسعودية والكويت،

أد/ سعيد محمد صالح صوابي

مراجع للاستزادة:

- (۱) المستدرك ١٩٧١ ٧٠٨ ٢٧/١٤ ح ٢٩٢٩ ، ٢/٢٠١ ح ٢٥٧٢ .
- (٢) محاسن الاصطلاح بالإمام سراج الدين البلقيني، ص ٤٨١ ، تحقيق دعائشة عبد الرحمن بنت الشاطئ بحاشية مقدمة بن لصلاح -الهيئة المصرية العامة للكتاب - ١٩٧٤م ،
 - (٣) النكت على نزمة انتظر ص ١٦٢ -
- (٤) شرح أنفية اسيوطى في علم الحديث للشيخ أحمد محمد شاكر ص ٢١٢ : ٢١٤، الطبعة الثانية مكتبة ابن تيمية القاهرة ١٤٠٦ هـ -

الهوامش:

- (١) ، ختصار علوم الحديث مع شرحه الباعث الحثيث، ص ١٩٩٠.
- (٢) ينظر في ترجمة بريدة : الإصبابة ٤١٨/١، ط الأولى دار الكتب العلمية بيروت ١٤١٥هـ ١٩٩٥ م. وهي ترجمة سليمان وعبد الله ينظر : تهذيب التهذيب ١٧٤/٤ ، ١٧٥ ، و٥ /١٥٧ ، ١٥٨.
- (٣) أبود ودكتاب لضحاياح ٢٨٢٥ ، والترمذي كتاب العليد ح ١٤٨١ ، والنسائي كتاب الضحايا ح ٢٤٢٠ ، وابن ماجه كتاب الذبائح. ح ٢١٨٤
- (٤) ينظر علوم الحديث لابن الصلاح، ص ٣١٧ ، ٣٢٧ ، وتهديب التهذيب ١٦٧/١٢ ، ١٦٨ ، وتقريب التهذيب، ص ٢٥٨، ط دار الرشيد سوريه،
- (٥) المسلد ٢١٧/٢ ، ٢١٨ ، وصحيح ابن حبان ح ٤٨٥. الإحسان ، و ح ١٩١٦: موارد الظمآن، وعنده: (ألا أخبركم)، وقال الهيثمي في مجمع
 - (٦) المستدرك ٢٠١٢ ح ٢٣٧٤ ، ٢٣٧٥ ، وسنن الدارقطني ٢٠٠١ ، ٥١ ح ٢٠٩ كتاب البيوع ،
 - (v) التاريخ الكبير ٢٤٢/٦ ، ٣٤٣ ، والتهنيب ٨/٤٩.
 - (٨) فتح الباري ١٠/٢٥٠ ، والطياسس ح ٢٢١١ ، وأحمد ١٨١/٢ ، ١٨١ ح ٦٦٩٥ ، ٢٧٠٨ ، والنسائي ٧٩/٥ ج ٢٥٥٨ ، وابن ماجه ح ٢٦٠٥.
 - (٩) ،ختصار علوم الحديث: مع شرحه الباعث الحثيث، ص ١٩٩ ، ونزهة النظر، ص ١٢٥ ، وفتح المفيث للسَّحَاوي ١٨٣/٣ ،

رواية الأقران بعضهم عن بعض

هذا النوع من الرواية تدخل فيه أنواع أخرى تمتزج معه وتشتبك به ، لكنَّ المدققين من المحدِّثين يُطلقون على كل نوع منها اصطلاحًا خاصًا يُحدده ويُميزه عن غيره فلا يختلط به.

ومن تلك الأنواع: المُدبَّجُ ، الذي سياتي بيانه بمشيئة الله تعالى،

الأقران فى اللغة: الجماعة المتماثلون فى صفة أو أكثر، والواحد منهم قرن لأنه يتحقق فيه ما يُمكن أن يقترن فيه بغيره.

قال الفيروزآبادى: (القِرِّنُ بالكسر: كُفَّؤُكَ فى الشجاعة.. والمصاحب ـ النظير ـ ، وقَرَنَ بين الحجِّ والعُمِّرَةِ قرانًا: جمع) (١).

وقال ابن فارس: (القِرْنُ: قِرنُك فى السُّنَّ، وقياسُهما الشجاعة، والقرَّنُ: مثلُك فى السُّنَّ، وقياسُهما واحد؛ وإنَّما فُرِّق بينهما بالكسر والفتح لاختلاف الصفتين، وقرينة الرَّجُل: امرأتُه)(٢).

والأقران اصطلاحاً : هم القوم المشتركون في صفة أو أكثر تتعلق بالرواية.

مثل: الاجتماع على التلقى من شيخ واحد، أو الاتفاق بأن يروى عنهم راو واحد، أو التقارب بينهم في السن والرتبة... ونحو ذلك.

ورواية الأقران في اصطلاح المحدثين: هي أن يروى أحد القرينين عن الآخر، ولا يروى هذا الآخر عنه فيما نعلم.

بمعنى: أن يروى أحد الأقران عمن يماثله في السنّن والطبقة فيصير الثانى منهما شيخًا للأول في هذه الرواية بعينها، ولا توجد رواية للثانى عن الأول.

مثاله:

المقران في حديث، كما روى أحمد بن حنبل، الأقران في حديث، كما روى أحمد بن حنبل، عن أبى خيثمة زهير بن حرب، عن يحيى بن معين، عن على بن المديني، عن عبيد بن معاذ، قال: حدثنا أبى، حدثنا شعبة، عن أبي بكر بن حفص، عن أبي سلمة، عن أبي بكر بن حفص، عن أبي سلمة، عن عائشة _ رضى الله عنها _ قالت: «كان أزواج النبي و يأخذن من رؤوسهن حتى تكون كالوفرة». فأحمد والأربعة فوقه: خمستهم أقران) (").

ومعنى الحديث: أن أزواج النبى وَيُقَصِّرنَهُ حتى ياخذن من شعر رؤوسهن ، ويُقصِّرنَهُ حتى يكون كالوَفْرَة، وهي ما لا يجاوز الأذنين، قال القاضى عياض - رحمه الله تعالى: المعروف أن نساء العرب إنما كن يتخذن القرون والذواثب، ولعل أزواج النبي في فعلن هذا بعد وفاته في لتركهن التزين، واستغنائهن عن تطويل الشعر، وتخفيفاً لمؤنة رؤوسهن.

وقال النووى: وهذا الذى ذكره القاضى عياض من كونهن فعانه بعد وفاته ﷺ لا في حياته، كـذا قاله أيضاً غيـره وهو متعين، ولا يظن بهن فعله في حياته على وفيه دليل على جواز تخفيف الشعور للنساء، والله أعلم^(٤)،

واقول: هذا صحيح ما لم يصل تخفيف الشعر إلى حد التشبه بالرجال، والله أعلم،

٢ - وفي صبحيح البخاري كتباب الأحكام ح ٧١٦٣ أربعة من الصحابة روى بعضهم عن بعض ^(٥)،

٣ - وحديث المغيرة بن شعبة روا المتفق عليه: «أن النبي ﷺ مسح على الخفين، فيه أربعة من التابعين يروى بعضهم عن بعض. البخاري كتاب الوضوء ح ۱۸۲ ، ومسلم كتاب الطهارة ح ٢٧٤.

ومن فوائد هذا النوع من الرواية :

الحــرص على إسناد الرواية إلى قــائلهــا، ودفع توهم الخطأ في الإسناد زيادةً ضيه أو نقصًا منه، إذ قد يظن من لم يدرس هذا

مراجع للاستزادة

- (١) معرفة علوم الحديث للحاكم، ص ٢١٥ : ٢٢٠ ، ط طبرية.
 - (٣) المقنع لابن الملقن، ص ٥٣١ : ٩٣٣ .
- (٥) توضيح الأفكار الماني تنقيح الأنطار للصنمائي، ص ٤٧٦ ، ٤٧٦ .

- (١) القاموس المحيط ص ١٥٧٩، طا الثانية مؤسسة الرسالة -- ١٤٠٧ هـ، ١٩٨٧ م.
 - (٢) معجم مقاييس في اللفة، ص ٨٨٢ .
- (٣) تدريب الراوي ٢٤٨/ ، ٢٤٨ ، وحديث عائشة متفق عليه: البخاري كتاب الفسل. ح ٢٥١، ومسلم كتاب الحيض. ح ٣٢٠ واللفظ به ، وانسبائي هی انکبری ح ۲۳۳.
 - (٤) شرح الثووي لصحيح مسلم ٤/٥ .
 - (٥) متعق عليه من حديث عمر بن الحطاب، وأصله عند البحاري كتاب الزكاة ح ١٤٧٣ . ومسلم كتاب الزكاة ح ١٠٤٥ / ١١١ ، الطريق الثابية . (٧) اليواقيت والدرر ٢/٥٤٠ .
 - (٦) اشكت على برهة التظرء من ١٦٠، هامش ١٠

النوع أن صيغة الأداء قد استبدلت بحرف العطف، لأن الأصل أن يروى التلميد عن شيخه، لا عن قرينه.

ومن المصنفات في هذا النوع:

كتابُ «ذِكْرِ روايةِ الأقران» لأبي الشيخ الأصبهاني: عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيَّان، المتوفَّى سنة ٣٦٩ هـ.

قال على بن حسن الحلبي: وصلتنا قطعة صالحة منه، وهو تحت التحقيق عندي مـشـاركـةً مع بعض الأفـاضل، يسـر الله إتمامه^(٦).

وصنف فيه أيضًا: الإمام الحافظ أبو عبد الله محمد بن يعقوب بن يوسف بن الأخرم المتوفى سنة ٣٤٤هـ ، وجمع الحافظ ابن حجر ما في كتابي ابن الأخرم وأبي الشيخ، ولخصه في كتاب سماه: «الأفنان في رواية الأقران»، والله أعلم $(^{(Y)}$.

أ.د/ سعيد محمد صالح صوابي

⁽٢) مقدمة علوم الحديث لابن الصلاح، ص ٢٠٩ ، ٢١٠٠

⁽٤) فتح المغيث للسعفاوي ٢/١٦٠ : ١٦٢ .

رواية الأكابر عن الأصاغر

هذا النوع من الرواية نوع في غاية الأهمية تدعو إليه الهمم العلية والأنفس الذكية، ولذا قيل: لا يكون الرجل محدثًا حتى يأخذ عمن فوقه ومثله ودونه، والأصل فيه ما جاء في سورة الكهف من قول نبى الله ورسوله موسى الله ورسوله موسى الله ورسوله موسى موسى هل أتبعك على أن تعلمن مما علمت رشداً (١) ولا ربب أن موسى المناه أكبر مقاما وأعلى قدرا من الخضر، فإن موسى عليه وأعلى قدرا من الخمسة أولى العزم من الرسل.

قال الله - تعالى - في سورة الأحزاب:

﴿ وَإِذَ أَخَذَنَا مِنَ النّبِينِ مَيِثَاقَهُم وَمِنْكُ
وَمِن نُوحِ وَإِبْرَاهِيمِ وَمُوسِي وَعَيِسِي ابن مريم وَاخْذَنَا مِنْهُم مَيِثَاقًا عَلَيْظاً ﴾ (١) مريم وأخْذَنا مِنْهُم مَيِثَاقًا عَلَيْظاً ﴾ (١) وأخْرج البخاري في كتاب العلم قصة الحُربِين قيس وتماريه مع عبد الله بن عباس - رضي الله عنهما - في قصة موسى والخضر قال الله عنهما - في قصة موسى والخضر قال الإمام البخاري: «حدثني محمد بن غُرير الإمام البخاري: «حدثني محمد بن غُرير الزهري قال: حدثنا يعقوب بن إبراهيم قال: حدثني أبي عن صالح عن ابن شهاب حَدَّثُ أن عبيد الله بن عبيد الله أخبره عن ابن

عباس أنه تماری هو والحر بن قیس بن حصن الفزاری فی صاحب موسی، قال ابن عباس: هو خضر، فمر بهما أبی بن کعب فدعاه ابن عباس فقال: إنی تماریت انا وصاحبی هذا فی صاحب موسی الذی سال موسی النبی شخ موسی النبی شخ موسی النبی شخ موسی السبیل إلی لقیه، هل سمعت النبی شخ یذکر شأنه؟ قال: نعم، سمعت رسول الله شخ یقول: «بینما موسی فی مالاً من بنی یقول: «بینما موسی فی مالاً من بنی إسرائیل إذ جاءه رجل فقال: هل تعلم أحدا اسرائیل إذ جاءه رجل فقال: هل تعلم أحدا أعلم منك؟ قال موسی: لا. فأوحی الله إلی موسی: بلی، عبدنا خضر..». الحدیث(۳).

وقد علق الحافظ ابن حجر على ترجمة الباب بقوله: «هذا الباب معقود للترغيب فى احتمال المشقة فى طلب العلم، لأن ما يغتبط به تحتمل المشقة فيه، ولأن موسى - عليه الصلاة والسلام - لم يمنعه بلوغه من السيادة المحل الأعلى من طلب العلم وركوب البر والبحر لأجله»(٤).

والأصل في هذا النوع من السنة أيضًا رواه رواية النبي ﷺ حديث الجساسة الذي رواه عن تميم الداري كما في «صحيح مسلم» مما

أخبر به عن رؤية الدجال في تلك الجزيرة التي في البحر⁽⁰⁾.

وروایته ﷺ عن مالك بن مزرد، وقیل: ابن مرارة، وقیل: ابن مرة الرهاوی فیما أخرجه ابن منده فی كتاب الصحابة بسنده عن زرعة ابن سیف بن ذی یزن «أن النبی ﷺ كتب إلیه كتابًا، وأن مالك بن مزرد الرهاوی قد حدشی أنك أسلمت وقاتك المشركين، فسأبشر بخیر..» الحدیث.

وكذا ما ثبت فى صحيح البخارى من رواية معاوية بن أبى سفيان ـ رضى الله عنهما ـ عن مالك بن يخامر عن معاذ وَوَقَى وهو قوله: وهم بالشام، فى حديث: «لا تزال طائفة من أمتى ظاهرين على الحق لا يضرهم من أمتى ظاهرين على الحق لا يضرهم من خالفهم حتى يأتى أمر الله»، رواه الشيخان(۱). وقوله أيضًا: «حدثنى عمر أنه ما سابق أبا بكر إلى خير قط إلا سبقه». أخرجه الخطيب فى تاريخه(٧).

فائدة معرفة هذا النوع وضبطه:

قال الإمام السخاوى (^): «وفائدة ضبطه الخوف من ظن الانقالاب في السند مع ما فيه من العمل بقوله والناس منازلهم».

وإلى ذلك أشار ابن الصلاح بقوله: «ومن الفائدة فيه أن لا يتوهم كون المروى عنه أكبر

وأفضل، نظرًا إلى أن الأغلب كون المروى عنه كذلك فتجهل بذلك منزلتهما».

وفى مقدمة صحيح مسلم تعليقًا قال:
«وذُكر عن عائشة - رضى الله عنها - أنها
قالت: «أمرنا رسول الله على أن ننزل الناس
منازلهم»(١). ورواه أبو داود فى «سننه»(١٠)
وفى سنده انقطاع.

وينقسم هذا النوع من علوم الحديث إلى أقسام:

الأول: أن يكون الراوى أكبر سنًا وأقدم طبقة من المروى عنه كالزهرى ويحيى بن سعيد الأنصارى في روايتهما عن الإمام مالك ابن أنس، وكالأزهرى أبي القاسم عبيد الله ابن أحمد في روايته عن تلميذه أبي بكر أحمد بن على بن ثابت الخطيب البغدادي وهو إذ ذاك شاب.

وقد روى عن مالك من شيوخه خلق غير الزهرى ويحيى حتى أفردهم بالتصنيف الرشيد العطار في مصنف سماه (الإعلام بمن حدث عن مالك بن أنس الإمام من مشايخه السادة الأعلام).

كما أفردهم بالتصنيف قبل الرشيد العطار الإمام محمد بن مخلد الدورى.

الثانى: أن يروى الحافظ العالم عمن هو أصغر منه قدرًا فقط دون السن، كرواية مالك

مالك وابن أبى ذئب عن شيخهما عبد الله بن دينار وأشباهه، وكرواية أحمد بن حنبل وإسحاق ابن راهويه عن شيخهما عبيد الله بن موسى، مع كون المروى عنه دون الراوى فى الحفظ والعمل لأجل رواياتهم، وذلك كثير جداً. فكم من حافظ جليل أخذ عمن دونه فى اللقى خاصة دون السن أيضاً.

الثالث: أن يكون الراوى أكبر من المروى عنه من الوجهين معًا (قدرًا وسنًا) كرواية كثير من الحضاظ والعلماء عن أصحابهم وتلاميذيهم مثل عبد الغنى بن سعيد عن محمد بن على الصورى، والخطيب عن أبى نصر بن ماكولا في نظائرهما، وحاصلهما يرجع إلى رواية الراوى عمن دونه في اللقى أو في المقدار.

ومن هذا القسم الثالث رواية الصحابة عن بعض التابعين كرواية العبادلة الأربعة وعمر وعلى وأنس ومعاوية وأبى هريرة - رضى الله عنهم - عن كعب الأحبار، في أشباه لذلك أفردها الخطيب في جزء (رواية الصحابة عن التابعين).

قال الصنعاني(١١): «ومما هو داخل في رواية الأكابر عن الأصاغر رواية الصحابة عن التابعين، وكثير من أهل الحديث يجعلونه نوعًا مستقلاً ويفردونه ببحث لأمرين:

الأول: أنه طريق قد يتوهم عدم وحوده.

الثانى: للرد على من زعم من العلماء أنه لا وجود له».

وذهب إلى تعليل ذلك بأن الصحابة إنما رووا عن التابعين الإسرائيليات ولا يعقل رجوعها إلى الصحابة، والأصل وتعليله خطأ، فإن ذلك موجود حتى في الصحيحين، وقد جمع فيه الحافظ الخطيب وجمع الحافظ العراقي من هذا النوع نحو عشرين حديثًا، ومن هذه الأحاديث حديث السائب بن يزيد الصحابي وفي عن عبد الرحمن بن عبد القارى التابعي عن عبد الرحمن بن عبد القارى التابعي عن عمر بن الخطاب عن عن النبي أنه قال: «من نام عن حزيه أو عن النبي عنه فقرأه فيما بين صلاة الفجر وصلاة الظهر كتب له كأنما قرأه من الليل».

مستسال مسا رواه الصسحسابي عن التابعي^(۱۲).

ومن أمثلته ما أخرجه الترمذي في جامعه من حديث صالح بن كيسان، عن الزهري، عن سهل بن سعد، عن مروان بن الحكم، عن زيد ابن ثابت: أن النبي والما أملي عليه ولا يستوى القاعدون من المؤمنين غير أولى الضرر والمجاهدون في سبيل الله .

قال: فجاءه ابن أم مكتوم... الحديث،

عــقــبـه: «وهـذا الحــديث يرويه رجل من التابعين الصحابة ـ وهو سهل ـ عن رجل من التابعين وهو مروان (۱٤).

مثال آخر: ويلتحق بذلك ما في صحيح البخارى من رواية معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنهما - ، عن مالك بن يخامر، عن معاذ كولي لزيادة: «وهم بالشام» في حديث: «لا تزال طائفة من أمتى ظاهرين على الحق»(١٠). فمالك بن يخامر المذكور كما قال أبو نعيم: لا يثبت كونه صحابيًا، ورواية الصحابة عن التابعين، وكذا الآباء عن الأبناء، والشيخ عن التلميذ.

ومن هذا القسسم الثالث أيضًا رواية التابعى: كالزهرى التابعى: كالزهرى ويحيى بن سعيد الأنصارى عن مالك، وكعمرو ابن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو ابن العاص ليس تابعيًا، وروى عنه منهم - أى التابعين - أكثر من عشرين نفسًا فيما جمعهم الحافظ عبد الغنى بن سعيد في جزء له، بلغ بهم تسعة وثلاثين، وقيل: أكثر من سبعين؛ قاله الحافظ أبو الفضل الطبسى، وعدهم الحافظ أبو الفضل العراقي فبلغ بهم نيفًا وخمسين، وذكرهم عنه صاحب (التدريب).

وما جزم به ابن الصلاح وتبعه النووى من كون عمرو بن شعيب ليس تابعيًا تبع فيه

الحافظ عبد الغنى بن سعيد، وأبا بكر النقاش المفسر، رده الحافظ العراقى فى (التقييد والإيضاح على مقدمة ابن الصلاح) وقبله المزى الحافظ الكبير وقال: «قد سمع من غير واحد من الصحابة منهم زينب بنت أبى سلمة، والربيع بنت معوذ بن عفراء، وهما صحابيتان».

ومن فوائد هذا النوع (۱۷) وما أشبهه:
التنويه من الكبير بذكر الصغير وإرشاد الناس
إليه في الأخذ عنه، وقد قال التاج السبكي
بعد إفادته: «إن إمام الحرمين نقل في
الوصية عن تلميذه أبي نصر بن أبي القاسم
القشيري، وهذا أعظم ما عظم به أبو نصر،
وهو فخار لا يعدله شيء»، وكذا نقل الجمال
الأسنوي في المهمات وغيرها عن العراقي
صاحب الألفية في المصطلح واصفًا له
بحافظ العصر، مع كون العراقي من تلامذة

وهذا وأمثاله مما يعد في مضاخر كل من المروى والمروى عنه.

وممن(۱۸) جبرى على ذلك الإمنام البخنارى فقد ذكروا أن الذين كتب عنهم وحدث عنهم ينقسمون إلى خمس طبقات:

الطبقة الأولى: من حدثه عن التابعين مثل محمد بن عبد الله الأنصارى، فإنه حدثه عن حميد ومثل مكى بن إبراهيم فإنه حدثه عن يزيد بن أبي عبيد، ومثل أبي نعيم فإنه حدثه عن الأعمش.

الطبقة الثانية: من كان في عصر هؤلاء لكنه لم يسمع من ثقات التابعين، كسعيد بن أبى مريم، وأيوب بن سليمان.

الطبيقية الشيالشية: وهي الوسطى من مشايخه: من لم يلق التابعين لكن أخذ عن كبار أتباع التابعين كسليمان بن حرب، وعلى ابن المديني، ويحيي بن معين، وهذه الطبقة قد شاركه مسلم في الأخذ عنهم.

الطبقة الرابعة: رفقاؤه في الطلب ومن سمع قبله قليلاً، كأبي حاتم الرازي وعبيد بن حميد وأحمد بن النضر، وإنما يخرج عن هؤلاء ما فاته عن مشايخه، أو ما لم يجده عند غيرهم.

الطبقة الخامسة: قوم في عداد طلبته في السن والإسناد سمع منهم للقائدة كعبد الله بن حماد الآملي، وعبد الله بن أبي العاص الخوارزمي، وحسين بن محمد القباني، وقد روى عنهم أشياء يسيرة، وعمل فى الرواية عنهم بما روى عثمان بن أبى شيبة عن وكيع أنه قال: «لا يكون الرجل عالمًا حتى يحدث عمن هو فوقه، وعمن هو مثله، وعمن هو دونه.

ومما روى عنه نفسيه أنه قال: «لا يكون المحدث كاملاً حتى يكتب عمن هو ضوقه، وعمن هو مثله، وعمن هو دونه».

أد/ مصطفى محمد محمود حسين

الهوامش:

- (١) سورة الكهف الآية ٦٦.
- (٢) صحيح البخاري كتاب العلم، حديث (٧٤).
- (٥) صحيح مسلم كتاب الفتن وأشراط الساعة. حديث (٢٩٤٢).
- (٦) صحيح البخاري كثاب العلم، حديث (٧١)، وكتاب قرض الخمس، حديث (٣١١٦)، وكتاب المناقب، حديث (٣٦٤١) وكتاب التوحيد، حديث (٧٤٦٠)، صحيح مسلم كتاب الإمارة، حديث (١٩٢٤).
 - (۷) تاریخ بنداد ۲۱/۵.
 - (۱) منجيح مسلم، القدمة، ص ٦،
 - (١١) توضيح الأهكار ٢/٤/٢.
 - (١٣) فتح المفيث ١٣٨/٢.

 - (١٥) صحيح البخاري، كتاب العلم، حديث (٧١)، وانظر بثية تغريجه هي عامش (٦).
 - (١٦) الوسيط لأبي شهبة من ٥٥٠.
 - (١٨) توحيه النظر ١٧٦ الطبعة الأولى الخانجي.

- - (٢) سورة الأحزاب الآية ٧.
 - (٤) فتح الباري ١٦٨/١.
- (٨) فتح المفيث ١٣٦/٢.
- (١٠) سأن أبي داود، كتاب الأدب، حديث (٤٨٤٢). (١٢) صحيح مسلم، كتاب صلاة المستقرين وقصرها، حديث (٧٤٧).

 - (11) سنان الشرمذي، أبواب تقسير القرآن، حديث (٢٤).
 - (١٧) فتح اللفيث ١٣٩/٢.

الرواية باللفظ والرواية بالمعنى وأحكامهما

تعريف الرواية باللفظ : هى أن يؤدى الراوى الحديث باللفظ الذى تحمله به، دون تغيير، ولا تبديل.

تعريف الرواية بالمعنى : هى أن يؤدى الراوى الحديث بعبارة من عنده، موافقة فى المعنى للفظ الذى تحمله.

حكم الرواية باللفظ أو بالمعنى وآراء العلماء في ذلك:

أولاً: لا خلاف بين العلماء على أن الأصل والعزيمة، رواية الحديث بلفظه كما تحمله راويه، خشية الوقوع في الخطأ، ولو من غير قصد.

ولأجل هذا حرص كثير من الصحابة فمن بعدهم على تأدية ما تحملوه من الأحاديث كما سمعوها، دون تغيير ولا تبديل. فمن الصحابة أمثال عبد الله بن عمر بن الخطاب وأبى أمامة الباهلى - رضى الله عنهم -(1) ومن التابعين : أمثال القاسم بن محمد بن أبى بكر الصديق، ومحمد بن سيرين، وعلقمة ابن قيس وغيرهم(٢).

ثانيًا : من العلماء من رأى وجوب رواية الحديث بلفظه، دون تقديم ولا تأخير ولا

زيادة ولا نقص، وإن كان المعنى في الجميع واحدًا (٢).

ومما استدل هؤلاء به حدیث ابن مسعود و النبی الله اسراً الله اسراً سمع منا شیئا فبلغه کما سمع، فرب مبلغ أوعی من سامع (1).

ومن أدلتهم أيضا: أن الشارع أوجب على المسلمين مراعاة اللفظ والمعنى في عدد من العبادات كالأذان والإقامة، والقنوت والتشهد، وغير ذلك، ولما يخشى عند نقل المعنى من المالد أو التقصير فيه (٥).

وقد أجيب عن ذلك من أوجه منها: أن حديث ابن مسعود السابق نفسه قد روى بالمعنى، بعدة ألفاظ فجاء في بعضها «رحم الله» مكان «نضر الله» وفي بعضها «رب مبلغ أفقه» بدل «رب مبلغ أوعى» وغير ذلك⁽¹⁾ وعليه يكون حمل الحديث على الأفضلية والاستحباب هو الأولى^(٧).

أما الاستدلال بما ذكر من الأذان وما معه، وما يخشى من الخطأ فسيأتى جوابه خلال القول الثانى بإذن الله،

ثالثًا: يرى جمهور المحدثين والأصوليين والفقهاء والأئمة أبو حنيفة ومالك في رواية عنه، وأحمد والشافعي جواز رواية الحديث بالمعني، لكن بشروط وضوابط؛ في الراوي والمروى، تتحقق بها الغاية، وتتدفع المحاذير إن شاء الله(^) وخلاصة ذلك: المنع في حالات والجواز في غيرها.

وقسال الزركسشى: إن هذا هو الرأى الصحيح، من مداهب عشرة ذكرت فى الموضوع. (١)

ومما استُدلَّ به لهذا : أن الله تعالى قص قصص القرون السالفة بغير لغاتها، وأن الرواية بالمعنى جاءت عن جاءت من المسحابة وضي الله عنهم وكذلك نُقلَت الصحابة وضي الله عنهم المختلفة من أحاديثه وغيرهم (١٠) فجواز التعبير عن معناها بلغة العرب أولى، وذلك في إطار الشروط والضوابط التالية.

شروط وضوابط جواز الرواية بالمعنى: وأما الشروط والضوابط التى ذكرها العلماء، فهى تتعلق بالراوى وبالمروى، وأهمها ما يلى:

(أ) أن يكون الراوى عارفاً بدقائق الألفاظ، بصيراً بمقدار التفاوت بينها، خبيراً بما يحيل معانيها، ضابطاً لمعنى الحديث، عالماً بالمحتمل وغير المحتمل، والظاهر والأظهر، والعام والأعم(١١).

(ب) أن يكون ذلك فى خبر ظاهر، أما الخبر المحتمل فلا يجيزون روايته بالمعنى، لأنه ريما نقله بلفظ لا يؤدى مراد الرسول

(ت) ألا تكون رواية الحديث قاصرة عن الأصل في إفادة المعنى، وألا يكون فيها زيادة ولا نقصان، وأن تكون مساوية للأصل في الجالاء والخفاء؛ لأن الخطاب يقع تارة بالمحكم وتارة بالمتشابه.

(ث) واشترط بعضهم أن لا يكون الحديث مما يتعبد بلفظه كالتكبير والتشهد والقنوت _ حكى ذلك عن الزركيشي _ (١٣) والأذان والشهادة.

(ج) واشترط بعضهم أن لا يكون الحديث من قبيل المتشابه الذى استأثر الله ـ عز وجل ـ بعلمه، كأحاديث الصفات.

(ح) ورأى البعض ألا يكون الحديث من جوامع كلمه على التى افتخر بإنعام الله تعالى عليه به، كقول التى افتخر بإنعام الله تعالى عليه به، كقوله على «أوتيت جوامع الكلم»(١٦)، ذكر ذلك السيوطى في تدريب الراوى(١١).

(خ) ألا يكون الحديث مما يستدل بلفظه على حكم لغوى، إلا أن يكون الذى أبدل اللفظ بلفظ آخر عربيا يستدل بكلامه على أحكام العربية، ذكره جمهور التحاة.

طريقة الرواية بالمعنى:

(د) وينبخى لمن يروى بالمعنى أن يقسول عقيب روايته الحديث (أو كما قال) ونحو ذلك من الألفاظ، وقد كان قوم من الصحابة يف علون ذلك مع أنهم أعلم الناس بمعانى الألفاظ، وذلك مخافة الزلل، لأنهم يقدرون ما في الرواية بالمعنى من الخطر، روى أحمد وابن ماجه والحاكم عن ابن مسعود رَوْقَيَّ أنه قال يومًا: «قال رسول الله ﷺ» ثم اغرورقت عيناه وانتضخت أوداجه ثم إنه قال: «أو مثله، أو شبيهه، أو نحوه»، وكذلك يحسن للقارئ الذي اشتيهت عليه لفظة أن يقول بعدها (أو كما قال)(١٥)، فقد كان أنس رَوْعَيْ ـ كما عند الخطيب في الكفاية(١٦) _ ممن أجاز الرواية بالعنى يقولها عقب الحديث، ونحوه من الألفاظ كقوله: (أو نحو هذا، أو شبهه، أو شكله)، فقد روى الخطيب أيضاً عن ابن مسعود رَبِرْ عَيْنَ أَنه قال: سمعت رسول الله يَلْكُرُ، ثم أرعد أو رعدت ثيابه، وقال: أو شبه ذا، أو نحو ذا(۱۷).

وعن أبى الدرداء رضي أنه كمان إذا فرغ من الحديث عن رسول الله رضي قال: هذا، أو نحو هذا، أو شكله.

من امتلة الرواية بالمعنى : تقدم أن حديث ابن مسعود رَخِ الله المرأ

سمع منا شيئا ...» (الحديث) قد روًى بعدة الفاظ، مع اتفاقها في المعنى غالبا.

ومن ذلك أيضا تبديل اللفظ بمُرادفه مثل: الجلوس والقصود، والأمر والنهى (١٨) مثل حديث: «اقتلوا الأسودين في الصلاة» ورواية «أمر بقتل الأسودين في الصلاة» (١٩).

ومثل حديث: «لا تبيعوا الذهب بالذهب» ورواية «أنه ﷺ نسهى عن بسيع المذهب بالذهب بالذهب

حكم رواية الحديث بالمعنى بعد تدوينه في الكتب والمؤلفات :

شبهة حول الرواية بالمعنى:

هذا ما جرى عليه كثير من الرواة من الأخيد برخيصة الرواية بالمعنى والعمل بموجبها لئلا يتعطل العمل بجملة كثيرة من

الأحاديث، نعلم صحة مضمونها، ويؤدى اشتراط نقلها باللفظ إلى عسر يصعب على الرواة التغلب عليه.

ثم جاء بعض المستغربين يضرب على وتر أساتذة المستشرقين بالمزاعم والأوهام يشيرونها حول الحديث من وراء الرواية بالمعنى زاعمين أنه «إذ جاز للراوى تبديل لفظ الرسول وَ الله الأول، لأن التعبير بالمعنى لا ينفك عن تفاوت، فإن توالت المتفاوتات كان التفاوت الأخير تفاوتاً فاحشاً، بحيث لا يبقى بين الكلام الأخير وبين الأول نوع مناسبة».

وهذا الطعن يعتمد أصحابه على إثارة الوساوس فى النفوس، يطريق المسالطة والتغافل عن الشروط التى أحاطها العلماء حول صحة الحديث والرواية بالمعنى، وهى شروط تجعل الناظر فى تصرف المحدثين يطمئن إلى أن الناقل لم يفوت جوهر الحديث، وإنما وضع مفردات موضع مفردات أخرى فى نفس المعنى.

ونوجز بيان ذلك من وجهين:

ا - إن الرواية بالمعنى لم تجز إلا لعالم باللغة، لا يحيل المعانى عن وجهها، وهذا بالنسبة للصحابة متوفر، فهم أرباب الفصاحة والبلاغة مع ما أوتوا من قوة الحفظ، وما توفر من أسبابه، ثم من جاء بعدهم يعرض على الاختبار، ولم يقبل العلماء إلا من توفر فيه هذا الشرط.

٢ - هب أن الراوى بالمعنى قد أخطأ الفهم وروى الحديث على الخطأ، أفيخفى هذا الخطأ على العلماء؟! هذا ما لا يمكن! فإنهم يشترطون فى الحديث الصحيح والحسن: انتفاء الشذوذ والعلة منه، أى أن حديث الثقة لا يقبل حتى يعرض على روايات الثقات، ويتبين أنه موافق لها، سالم من القوادح الخفية. وبذلك يجتنب ما قد يطرأ على الحديث نتيجة تناقله بين رجال السند، ولا يبقى لتوهم إخلال الراوى بالحديث أى موضع.

أد/ مصطفى محمد محمود حسين

مراجع للاستزادة :

- البحر المحيط للزركشي ج ٤ من ٣٥٥ وما بعدها.
- الكفاية للخطيب البغدادي من ص ١٧٠ إلى ص ١٨٦، ومن ٢٠٢ إلى ٢٠٤.
- توجيه انتظر إلى أصول الأثر للشيخ طاهر الجزائري الفصل السابع من ص ٢٩٨ إلى ٣١٢.

الهوامش :

- (١) الكماية للخطيب من ١٦٨، ١٧٠ ١٧٢.
- (٣) الكفاية للحطيب ص ١٨٦، وتهذيب الكمال ٢٠/ ترجمة (٤٠١٧).

```
(٣) الكفاية للحطيب ص ١٧٠.
```

- (1) أخرجه الترمذي في جامعه ـ كتاب العلم ـ باب الحث على تيليغ المعماع وقال : حديث حصن صحيح.
 - (٥) الكفالية للخطيب ص ١٩٨ ١٩٨ و ٢٠١ ٢٠٢.
 - (٦) الكفاية ص ٢٠٢.
 - (٧) الكفاية للخطيب من ١٦٧.
 - (A) البحر المعيط المزوكشي 1/ 800 201.
 - (٩) ينظر المسدر السابق.
 - (١٠) يتطر شرح علل الترمذي لابن رجب ١٤٥/١ ١٥٢، والكفاية للخطيب من ٢٠١ ٢٠٢.
 - (١١) توجيه التطر، ١/ ٢٩٨.
 - (١٣) ينظر البحر المحيط للزركشي ٢٥٧/٤ و ٢٥٩.
- (١٣) صحيح البخارى، كتاب الجهاد، باب/قول النبي ﷺ «نصرت بالرعب ...». حديث (٢٩٧٧). وكتاب التعبير، باب/رؤيا الثيل، حديث (٦٩٩٨). وكتاب الاعتصام، باب/قول النبي ﷺ «بعثت بجوامع الكلم»، حديث (٢٩٧٧).
 - وأخرجه مسلم في كتاب المساجد ومواضع المعلاة، حديث (٥٩٣).
 - (12) انظر تدریب الراوی للسیوطی،
 - (10) توضيح الأفكار ٣٧٣/٢.
 - (١٦) الكتابة من ٣١٠.
 - (۱۷) فتح المفيث ٢/٢١٦.
 - (١٨) يتظر البحر المحيط للزركشي ٢٥٧/٤ و٢٥٩.
 - (١٩) سنان أبي داود، كتاب الصلاة، حديث (٩٣١).
 - (٢٠) صحيح البخارى، كتاب البيوع، باب الذهب بالنهب بالنهب، حديث (٢١٧٥). وباب / بيع الذهب بالورق بداً بيد، حديث (٢١٨٢). - وسعيع مسلم، كتاب السافاة، باب / الربا، حديث (١٥٨٤).
 - (٢١) ينظر علوم الحديث لابن الصلاح / ص ١٩٦٠ بتحقيق ه / نور الدين عتر،

رواية الصحابة عن التابعين عن الصحابة

أنكر بعض العلماء أن يكون الصحابى قد روى عن التابعى، وعلل ذلك بأنه لم يرد أنهم رووا عنهم إلا في الإسرائيليات التي رووها عن كعب الأحبار، وليس الأمر كما ذهبوا.

وقد أورد الحافظ السيوطى أمثلة كثيرة من الأحاديث التى وقعت فيها الرواية للصحابة عن التابعين عن الصحابة، من ذلك:

۱ - حدیث سهل بن سعد الساعدی و الساعدی و عن مروان بن الحکم عن زید بن ثابت و الست و الساعدی و النبی و النبی و النبی و النبی و النبی و القاعدون من المؤسنین فجاء ابن أم مکتوم المالات الحدیث (۱). رواه البخاری، والترمنی، والنبائی.

۲ - حديث السائب بن يزيد و عن عمر بن عبد الرحمن بن عبد المقرئ، عن عمر بن الخطاب عن النبى في قال: «من نام عن حزبه أو عن شيء منه فقرأه ما بين صلاة الفجر إلى صلاة الظهر كتب له كانما قرأد من الليل» (۲) رزاه مسلم وأصحاب السنن الأربعة.

٣ - حديث جابر بن عبد الله ـ رضى الله

عنهما ـ عن أم كاثوم بنت أبى بكر الصديق عن عائشة ـ رضى الله عنها ـ : أن رجلا سال رسول الله عنها عن الرجل يجامع ثم يكسل، هل عليهما من غسل، وعائشة جالسة، فلل عليهما من غسل ذلك أنا وهذه ثم نغتسل (الله واله مسلم.

٤ - حديث عمرو بن الحارث بن المصطلق ويشا عبد الله ابن أخى زينب امرأة عبد الله ابن مسعود ـ رضى الله عنها ـ ، عن زينب امرأة بن مسعود قالت: خطبنا رسول الله وقال فقال: «يا معشر النساء تصدقن ولو من حليكن، فإنكن أكشر أهل جهنم يوم القيامة»(٤) رواه الترمذي والنسائي.

والحديث متفق عليه (٥) من رواية عمرو ابن زينب نفسها.

۵ – حدیث یعلی بن أمیة رضی عن عنبسة بن أبی سفیان عن أخته أم حبیبة ـ رضی الله عنها ـ عن النبی رضی الله عنها ـ عن النبی رسی «من صلی اثنتی عشرة رکعیة بالنهار أو باللیل بنی له بیت فی الجنة» (۱) رواه النسائی،

٦ - حديث جابر بن عبد الله ـ رضى الله

عنهما ـ عن أبى عمرة مولى عائشة، واسمه ذكوان، عن عائشة ـ رضى الله عنها ـ : «أن النبى على كان يكون جنبًا فيبريد الرقاد في توضأ وضوءه للصلاة ثم يرقد (٧) رواه أحمد في مسنده.

٧ - حديث أبى هريرة ﴿ عَنْ أَم عبد
 الله بنت أبى ذئاب، عن أم سلمة ـ رضى الله

عنها _ مرفوعا «ما ابتلى الله عبدًا ببلاء وهو على طريقة يكرهها إلا جعل الله ذلك البلاء كفارة له « رواه ابن أبى الدنيا في كتاب المرضى والكفارات،

وقد جمع الحافظ أبو الفضل العراقي الأحاديث التي بهذه الشريطة فبلغت عشرين حديثًا.

أ.د/ مصطفى محمد محمود حسين

الهوامش:

⁽۱) صحيح البخارى. كتاب الجهاد والسير، حديث (٣٨٣٢)، وكتاب تفسير القرآن، حديث (٤٥٩٢)، وسان الترمذي، كتاب تفسير القرآن، حديث (٢٠٢٣). وسان النسائي كتاب الجهاد، حديث (٣١٠٠).

⁽۲) صبعيح مسلم، كتاب صلاة المسافرين وقصرها. حديث (۷٤٧)، وسنن الترمذي، كتاب الجمعة. حديث (٥٨١)، وسنن النسائي، كتاب قيام الليل وتطوع النهار، حديث (١٧٩٠)، (١٧٩١)، وسنن أبي داود، كتاب الصلاة، حديث (١٣١٣)، وسنن ابن ماجة، كتاب إقامة الصلاة واسنة فيها، حديث (١٣٤٣).

⁽٣) منحيح مستم، كتاب الحيض، حديث (٣٥٠)،

⁽٤) سنن الترمذي. كتاب الزكاة، حديث (٦٣٥)، وسنن النسائي. كتاب الزكاة، حديث (٢٥٨٣).

⁽٥) منصبح البخاري. كتاب الزكاة، حديث (١٤٦٦)، وصحيح مسلم. كتاب الزكاة، حديث (١٠٠٠).

⁽٦) سنن النسائي. كتاب قيام الليل وتطوع النهار. حديث (١٨٠٣).

⁽V) مسئد احمد، ۱۲۰/۱،

رواية الموضوع وحكمه

أجسم العلماء على أنه لا تحل رواية الموضوع في أي باب من الأبواب إلا مقروناً ببيان وضعه، سواء في ذلك ما يتعلق بالحلال والحرام أو الفضائل أو الترغيب والترهيب والقصص والتواريخ ونحوها، ومن رواه من غير بيان فقد باء بالإثم المبين ودخل في عسداد الكذابين، والأصل في ذلك ما رواء الإمام أحمد - رحمه الله حق المسند والإمام مسلم - رحمه الله عن مقدمة الصحيح أن رسول الله على قال: دمن حدث عنى بحديث يوى أنه كذب فهو أحد الكذابين،(1).

قال الإمام ابن الصلاح - رحمه الله تعالى - في معرفة أنواع الحديث:(٢)

«اعلم أن الحديث الموضوع شر الأحاديث الضعيفة، ولا تحل روايته لأحد في أي معنى كان إلا مقروناً ببيان وضعه، بخلاف غيره من الأحاديث الضعيفة التي يحتمل صدقها في الباطن، حيث جاز روايتها في الترغيب والترهيب - أي بالشروط المذكورة في كتب المصطلح في شأن روايتها».

وضد أضتى العلماء بالحديث أن من روى

الموضوع من غير نتبيه إلى وضعه وتحذير الناس منه؛ بالتمزير والتأديب له، قال أبو العباس السراج:

شهدت محمد بن إسماعيل البخاري، ودفع إليه كتاب ابن كرام يسأله عن أحاديث منها: حديث الزهري عن سالم عن أبيه مرشوعاً «الإيمان لا يزيد ولا ينقص» فكتب محمد بن إسماعيل على ظهر كتابه: من حدث بهذا استوجب الضرب الشديد والحبس الطويل. بل بالغ بعضهم فأحل دمه، قال يحيى بن معين لما ذكر له حديث سويد الأنباري «من عشق وعف وكتم ثم مات - مات شهيداً، قسال: هو حسلال الدم وعلى أهل العلم أن يتكروا على من يرفع الصديث الموضوع إلى النبي ﷺ حتى ولو كان معناه صحيحاً، لأنه لو نسب قول مكنوب إلى كبير أو وزير لم يرض السكوت عليه همأ القول بالكذب على رسول الله ﷺ ولأنه عَدُّ الراوي للحديث المكذوب أحد الكاذبين كما مرافى الحديث.

وقد صرح العلماء من أمثال ابن تيمية والنهبي وابن حجر _ رحمهم الله تعالى _ أن

رواية الراوى للموضوعات دون التنبيه إليها من الذنوب، قال الذهبى عن أبى نعيم وابن منده: (لا أعلم لهما ذنباً أكبر من روايتهما الموضوعات ساكتين عنها)(٣).

وقد سئل ابن حجر الهيثمي(1) عن خطيب يرقى المنبر كل جمعة، ويروى أحاديث، ولم يبين مخرجها ودرجتها، فقال: ما ذكره من الأحاديث في خطبه من غير أن يبين رواتها أو من ذكرها فجائز بشرط أن يكون من أهل المعرفة بالحديث، أو ينقلها من مؤلف صاحبه كذلك، وأما الاعتماد في رواية الأحاديث على مجرد رؤيتها في كتاب ليس مؤلفه من أهل الحديث أو في خطب ليس مؤلفها كذلك ف لا يحل، ومن فعل عزر عليه التعزير التديد، وهذا حال أكثر الخطباء، فإنهم بمجرد رؤيتهم خطبة فيها أحاديث حفظوها، وخطبوا بها من غير أن يعرفوا أن لتلك الأحاديث أصلاً أم لا، فيجب على حكام كل بلد أن يزجروا خطباءها عن ذلك.

تصريحات بعض الوضاعين بوضع الحديث:

صرح بعض الكذابين من الزنادقة بأنهم لفقوا الأحاديث المكذوبة وأسندوها إلى رسول الله عَنْ زوراً وبهتاناً، من ذلك:

ما أورده أبو جعفر العقيلى فى «الضعفاء»(٥) عن حماد بن زيد أنه قال: وضعت الزنادقة على رسول الله والله الناسية الناس عشر ألف حديث.

ومنها ما ذكره الخطيب في «الكفاية»^(۱) أن جعفر بن سليمان سمع المهدى يقول: أقر عندى رجل من الزنادقة أنه وضع أربعمائة حديث، فهي تجول في أيدى الناس.

ومنها ما ذكره ابن عساكر أنه جيء إلى الرشيد بزنديق فأمر بقتله. فقال: يا أمير المؤمنين، أين أنت من أربعة آلاف حديث وضعتها فيكم أحرم فيها الحلال وأحلل فيها الحرام، ما قال النبى منها حرفاً؟.

فقال له الرشيد: أين أنت يا زنديق من عبد الله بن المبارك، وأبى إسحاق الفرّارى ينخلانها نخلاً، فيخرجانها حرفاً حرفاً حرفاً

وقيل لابن المبارك: هذه الأحداديث المصنوعة؟ قال: يعيش لها الجهابذة(^).

ومنها ما أخرجه ابن الجوزى في «الموضوعات» عن سهل بن السرى قال:

وضع أحمد بن عبد الله الجويبادى ومحمد بن تميم الفارابى على رسول الله على أكثر من عشرة آلاف حديث (٩).

كما يدل على ذلك كثرة هذه المصنفات الكبيرة التي حوت الأحاديث الموضوعة. فماذا كان موقف العلماء من مجموعة الأحاديث المنقولة على اختلاف أحوالها ودرجاتها وقد اختلطت الأحاديث الموضوعة بالأحاديث المصحيحة؟

لقد كان موقفهم منها الموقف الإسلامي السليم، فلم يقبلوها كلها؛ لأنهم لو فعلوا ذلك لحرفوا دين الله، فنفيها المكذبون، ولم يتركوها كلها؛ لأنهم لو فعلوا ذلك لضيعوا دين الله، ولكنهم شمروا عن ساعد الجد، وصرفوا في سبيل ذلك كل أوقاتهم، فلقد تتبعوا أحوال الرواة التي تساعد على عملية النقد وتمييز الطيب من الخبيث، ودونوا في ذلك المدونات، وأحصوا فيها بالنسبة إلى كل ذلك المدونات، وأحصوا فيها بالنسبة إلى كل والأمانة والعقل والمروءة والحفظ؟ ومتى شرع والأمانة والعقل والمروءة والحفظ؟ ومع من الطلب؟ ومتى سمع؟ وكيف سمع؟ ومع من سمع؟ وهل رحل؟ وإلى أين؟ وذكروا شيوخه سمع؟ وهل رحل؟ وإلى أين؟ وذكروا شيوخه الذين يحدث عنهم وبلدانهم ووفياتهم.

وفصلوا القول فى أحوال الشخص الواحد تفصيلاً يدل على التتبع الدقيق لكل حوادث حياته، فقد يقبلون رواية شخص فى أول حياته، ويردونها فى آخرها؛ لأنه اختلط، أو يقبلون رواية رجل عندما يروى عن أبناء بلده

لأنه يعرفهم، ويردون روايته عندما يروى عن الآخرين لقلة معرفته بهم، قال ابن أبى حاتم:

(وجب الفحص عن الناقلة والبحث عن أحوالهم، وإثبات الذين عرفناهم بشرائط العدالة والتثبت في الرواية مما يقتضيه حكم العدالة في نقل الحديث وروايته بأن يكونوا أمناء في أنفسهم، علماء بدينهم، أهل ورع وتقوى، وحفظ للحديث وإتقان وتثبت، وأن يكونوا أهل تمييز وتحصيل، لا يشوبهم كثير من الغفلات، ولا تغلب عليهم الأوهام فيما قد حفظوه ووعوه)(١٠).

ووضعوا قواعد لنقد المتن وأحكموها حتى يتبين لهم الحديث الصحيح من الضعيف.

وكان موقفهم تحقيقاً لقول عمرو بن قيس: ينبغى لصاحب الحديث أن يكون مثل الصيرفى الذى ينتقد الدراهم، فإن الدراهم فيها الزيف والبهرج وكذلك الحديث(١١).

قال الأستاذ المعلمى اليمانى: (فلا تكاد تجد حديثاً بَيِّن البطلان إلا وجدت فى سنده واحداً أو اثنين أو جماعة قد جرحتهم الأئمة، والأئمة كثيراً ما يجرحون الراوى بخبر واحد منكر جاء به فضلاً عن خبرين أو أكثر، ويقولون للخبر الذى تمتنع صحته أو تبعد: «منكر» أو «باطل»(١٢).

وهكذا فقد استطاع هؤلاء العلماء أن ينفوا عن أحاديث رسول الله والله والمكذوب الموضوع، وأن يأخذوا بالأحاديث الشابتة السليمة، وبذلك تحقق وعد الله من حفظ هذه الشريعة وحمايتها من كل ما أصاب غيرها من عوامل التحريف والبطلان، حتى نقل الأستاذ المعلمي اليماني أن المستشرق مرجليوث قال: (ليفتخر المسلمون ما شاءوا بعلم حديثهم)(١٢).

قال الأستاذ الدكتور محمد لطفى الصباغ:

ومازالوا في جهد واجتهاد حتى استطاعوا أن يصلوا إلى قواعد نقدية راقية، بها يميزون الخبيث من الطيب من الحديث، وكانت هذه القواعد أرقى ما يمكن أن يصل إليه عقل بشرى في تحقيق نسبة الأقوال إلى أصحابها، وقد شهد بذلك القريب والبعيد، والصديق والعدو، وذلك من فضل الله يؤتيه من يشاء، والله ذو فضل عظيم.

وقد يعيبهم الطاعنون بحملهم الضعيف وطلبهم الغريب، وفى الغرائب الداء، ولم يحملوا الضعيف والغريب لأنهم رأوهما حقاً، بل جمعوا الغث والسمين، والصحيح والسقيم، ليميزوا بينهما ويدلوا عليهما..)(11).

ومر الإمام أحمد بن حنبل ـ رحمه الله تعالى ـ على نفر من أصحاب الحديث وهم بعرضون كتابًا لهم فقال: ما أحسب هؤلاء إلا ممن قال رسول الله ﷺ: «لا تزال طائفة من أمستى ظاهرين على الحق حستى تقوم الساعة».

قال ابن حبان: (ومن أحق بهذا التأويل من قوم فارقوا الأهل والأوطان، وقنعوا بالكسر والطمار في طلب السنن والآثار، يجولون البراري والقفار، ولا يبالون بالبؤس والإقتار، متبعين لآثار السلف الماضين، وسالكين نهج محجة الصالحين، برد الكذب عن رسول رب العالمين وذب الزور عنه، حتى وضع للمسلمين المنار، وتبين لهم الصحيح من الموضوع والزور من الأخبار)(١٥).

وقال الشيخ أحمد المنينى في «القول السديد»:

(وحسب الراوى للحديث شرهًا وفضلاً وجلالة ونبلاً، أن يكون أول سلسلة آخرها الرسول عَلَيْق، وإلى حضرته الشريفة الانتهاء والوصول، وطالما كان السلف الصالح يقاسون في تحمله شدائد الأسفار، ليأخذوه عن أهله بالمشافهة، ولايقنعون بالنقل من الأسفار، فريما ارتكبوا غارب الاغتراب بالارتحال إلى

البلدان الشاسعة لأخذ حديث عن إمام انحصرت روايته فيه، أو لبيان وضع حديث تتبعوا سنده حتى النبوية فضبطوا الأسانيد، وتيدوا منها كل شديد، وسيروا الرواة بين تجريح وتعديل انتهى إلى من يخلق الكذب

ويف تريه، وتأسى بهم من بعدهم من نقلة الأحاديث، وسلكوا في تحديد المتن أقوم سبيل)(١٦).

أ. د/ مصطفى محمد محمود حسين

الهوامش:

- (١) رواه مسلم في صحيحه في المقدمة، وأحمد في مسنده، ١٤٥٢، ٢٥٢.
 - (۲) مقدمة ابن المسلاح في النوع الحادي والعشرين ص ١٠٩٠.
 - (٢) منهوج المنة ١٩/٤، وميزان الاعتدال ١١/١، ولسان الميزان ١٠١/١.
 - (٤) هنج الطيف، من ١٠٥.
 - (٥) كتاب «الضعفاء الكبير» للعقيلي ١٤/١، وانظر «الكفاية» ٨ ، ١٠٤٠
 - (٦٠) الكفنية ، ص ٨٠.
 - (۲) تذكرة المفاطه ۱/۲۷۲.
 - (١٨) الجرح والتعديل ٢/١، و«فتح المفيث» للسخاوي ٢٤١/١.
 - (٩) الموضوعات ١١/٨٤، وتحذير الخواص ٢١٦ ٢١٧.
 - (١٠) مقدمة الجرح والتعديل ، ص٥٠
 - (۱۱) لكفاية ، ص ۵٦٠ ،
 - (۱۲) الأنوار الكاشفة، ٦ ٧ .
 - (١٣) الجديث النبوي: مصطلحه، بالاغته، كتبه، ص ٢٧٢ -
 - (۱۱) تأوين محتلف الحديث ٧٢ ٧٤.
 - (١٥) المصروحين، لابن حيان ١٨٩/١،
 - (١٦) قودعد التحديث ١٥ ١٦.

زيادة الثقات(١)

إذا ورد الحديث بإسنادين أو من طريقين رجالهما ثقات وفي أحد الطريقين زيادة في الإسناد أو في المثن؛ فإن هذه الزيادة الواقعة في الإسناد أو في المتن يطلق عليها العلماء (زيادة الثقة).

والحق الحافظ ابن حجر بزيادة (الثقة) زيادة راوى الحديث (الحسن) وهو الراوى (الصدوق) وعلى ذلك يكون البحث عن حكم زيادة الراوى المقبول حديثه، وقبل أن نتحدث عن حكم زيادة الراوى المشبقة أو الراوى المسدوق يجب أن نعلم أن الزيادة تتقسم إلى قسمن:

- (أ) زيادة الصحابي .
- (ب) زيادة غير الصحابي من الثقات.

أولاً: زيادة الصحابي:

اتفق العلماء على قبول الزيادة الحاصلة من بعض الصحابة على صحابى آخر إذا صبح إسناد الحديث (٢).

ثانياً: زيادة غير الصحابي:

اختلف العلماء في قبول زيادة غير الصحابي من التابعين فمن بعدهم من الثقات.

وهذه مذاهبهم:

ا ـ نهب جمه ور العلماء من الفقهاء والمحدثين إلى قبول زيادة الثقة مطلقاً سواء وقعت ممن رواه أولاً تاقصاً أم من غيره، وسواء تعلق بها حكم شرعى أم لا، وسواء غيرت الحكم الشابث أم لا، ومدواء أوجبت نقض أحكام ثبتت بخبر ليست هي فيه أم لا، وقد ادعى ابن طاهر الاتفاق على هذا القول.

٢ _ وقيل: لا تقيل مطلقًا لا ممن رواه
 ناقصاً، ولا من غيره.

٣ ـ وقيل: تقبل إن زادها غير من رواه ناقصاً.

٤ ـ وقال ابن الصباغ فيه: إن ذكر أنه سمع لكل واحد من الخبرين في مجلسين قبلت الزيادة وكانا خبرين يعمل بهما، وإن عزى ذلك إلى مجلس واحد، وقال: كنت أنسيت هذه الزيادة؛ قبل منه، وإلا وجب التوقف فيها.

٥ ـ وقيل: إن كانت الزيادة مغيرة للمعنى
 كان الخبران متعارضين، وإن لم تكن الزيادة
 مغيرة للمعنى قبلت.

٦ _ وقال ابن الصباغ: إن زادها واحد وكأن

آ - وقال ابن الصباغ: إن زادها واحد وكان من رواه ناقصاً جماعة لا يجوز عليهم الوهم سقطت، وعبارة غيره: لا يففل مثلهم عن مثلها عادة.

۷ - وقال الصيرفى والخطيب: يشترط فى قبولها كون من رواها حافظ^(۲).

وقد انتقد الحافظ ابن حجر من قبل الزيادة مطلقًا بدون قيد ولا شرط، وهم أصبحاب الرأى الأول، فقال - رحمه الله تعالى: واشتهر عن جمع من العلماء القول بقبول الزيادة مطلقًا من غير تفصيل، ولا يتاتى ذلك على طريق المحدثين الذين يشترطون في الصحيح أن لا يكون شاذا، ثم يفسرون الشذوذ بمخالفة الثقة من هو أوثق منه.

والعجب ممن أغفل ذلك منهم مع اعترافه باشتراط انتفاء الشذوذ في حد الحديث الصحيح وكذا الحسن.

والمنقول عن أئمة الحديث المتقدمين كعبد الرحمن بن مهدى ويحيى القطان وأحمد بن حنبل ويحيى بن معين وعلى بن المديني والبخاري وأبي زرعة وأبي حاتم والنسائي والدارقطني - وغيرهم اعتبار الترجيح فيما يتعلق بالزيادة.

أى الزيادة المنافية بحيث يلزم من قبولها رد الرواية الأخرى.

ولا يعرف عن أحد منهم إطلاق قبول الزيادة، وأعجب من ذلك إطلاق كثير من الشافعية القول بقبول زيادة الثقة، مع أن نص الشافعي يدل على غير ذلك، فإنه قال في أثناء كلامه على ما يعتبر به حال الراوى في أثناء كلامه على ما يعتبر به حال الراوى في الضبط ما نصه: ويكون إذا شرك أحداً من الحفاظ لم يخالفه، فإن خالفه فوجد حديثه أنقص كان في ذلك دليل على صحة مخرج أنقص كان في ذلك دليل على صحة مخرج حديثه، ومتى خالف ما وصفت أضر ذلك حديثه.

ومقتضى كلام الشافعى أنه إذا خالف فوجد حديثه أزيد أضر ذلك بحديثه فدل على أن زيادة العدل عنده لا يلزم قبولها مطلقًا وإنما تقبل من الحفاظ.

فإنه اعتبر أن يكون حديث هذا المخالف أنقص من حديث من خالفه من الحفاظ، وجعل نقصان هذا الراوى من الحديث دليلاً على صحته لأنه يدل على تحريه، وجعل ما عدا ذلك مضراً بحديثه فدخلت فيه الزيادة، فلو كانت عنده مقبولة مطلقاً لم تكن مضرة بصاحبها(٤).

وقد نتبه ابن الصلاح والنووى لما تنبه له الحافظ ابن حجر ولذلك قسموا زيادة الثقة إلى ثلاثة أقسام:

١ ـ زيادة غير مخالفة ولا منافية لما رواه

غيره، كأن ينفرد ثقة بجملة حديث لا تعرض فيه لما رواه غيره بمخالفة أصلاً.

فهذه الزيادة مقبولة باتفاق العلماء - كما قال الخطيب - لأن هذه الزيادة في حكم الحديث المستقال الذي ينفرد به الثقة ولا يرويه عن شيخه غيره.

مثال للحديث الذي وقعت فيه زيادة غير مخالفة لأصل الحديث :

- عن أبى هريرة رَبِيْ قال: قال رسول الله في حلفه باللات والعزى فليقل: لا إله إلا الله، ومن قال لصاحبه: تعال أقام رك، فليتصدق، (٥).

قل أبو الحسين مسلم: هذا الحرف يعنى قوله: «تعال أقامرك فلي تصدق» - لا يرويه أحد غير الزهري،

قال: وللزهرى نحو من تسعين حديثًا يرويه عن النبى ﷺ لا يشاركه فيه أحد بأسانيد جياد (١).

٢ ـ زيادة مـخالفة منافية لما رواه سائر الثقات فترد هذه الزيادة التي خالف بها الثقة من هم أوثق منه بالحـفظ أو العـدد؛ لأنهـا داخلة في حكم الحديث الشاذ المردود.

قال شيخ الإسلام الصافظ ابن حجر:

وزيادة راويه ما الم تقع منافية لرواية من هو أوثق مقبولة ما لم تقع منافية لرواية من هو أوثق ممن لم يذكر تلك الزيادة؛ لأن الزيادة إما أن تكون لا تنافى بينه الوبين رواية من لم يذكرها؛ فهذه تقبل مطلقاً لأنها في حكم الحديث المستقل الذي ينفرد به الثقة ولا يرويه عن شيخه غيره.

وإما أن تكون منافية بحيث يلزم من قبولها رد الرواية الأخرى، فهنه التى يقع الترجيح بينها وبين معارضيها فيقبل الراجح ويرد المرجوح(٢).

٣ - زيادة لفظة فى الحديث لم يذكرها سائر رواة ذلك الحديث الذى وقعت فيه الزيادة فتخصص هذه الزيادة العام أو تقيد المطلق، فهده الزيادة بينها وبين النوعين السابقين وجه شبه، فهى تشبه الزيادة المقبولة من حيث أنه لا منافاة بينها وبين أصل الحديث الذى زيدت فيه.

وتشبه الزيادة المردودة من حيث أن ما رواه الجماعة عام وما رواه المنضرد بالزيادة مخصوص،

وفى ذلك مغايرة فى الصفة ونوع من المخالفة يختلف به الحكم.

قال الإمام النووى: والصحيح قبول هذه الزيادة (^).

- عن عبد الله بن مسعود رضي قال: سالت رسول الله ﷺ: أي العمل أفضل؟ قال: «الصلاة لوقتها» (١).

زاد الحسن بن مكرم وبندار فى روايتهما «فى أول وقتها» (١٠٠) صححها الحاكم وابن حبان.

أ. د./ الخشوعي الخشوعي محمد

الهوامش :

- (١) تعريف الثقة نفة: هو المؤتمن.
- نسان المرب _ مادة (وثق) ٤٧٦٤/١ _ المراد بالثقة عند المحدثين. هو العدل في دينه التام الضبط لحقظه.
 - (۲) فتح المفيث للسخاوي ۲۵۳/۱.
 - (۲) تدریب ابراوی ۲٤٥/۱ ـ ۲٤٦.
 - (٤) نزهة النظر ص ٣٠ ـ ٣١.
- (٥) أخرجه البخارى ـ كتاب التفسير ـ باب أفرأيتم اللات والعزى ١٧٦/٦ من طريق الزهرى عن حميد بن عبد الرحمن عن أبي هريرة والتنافق وأخرجه مسلم ـ كتاب الأيمان ـ باب رقم ١ ـ صحيح مسلم بشرح اللووى ١٠٧/١١ من طريق ابن شهاب عن حميد بن عبد الرحمن بن عوف عن أبي هريرة ولائة، واللفظ له.
 - (٦) نفس المصدر السابق.
 - (۷) نزهة النظر ص ۳۰.
 - (۸) تدریب الراوی ۲٤٧/۱.
- (٩) آخرجه البخارى جزء حديث ـ كتاب التوحيد ـ باب وسمى النبى عَيْدُ الصلاة عملا ١٩١/٩ ـ وأخرجه مسلم جزء حديث ـ كتاب الإيمان ـ باب بيان كون الإيمان بالله تمالى من أفضل الأعمال ١٩١/١ واللفظ لمسلم.
- (١٠) احرجه ابن حزيمة ـ كتاب الصلاة ـ باب اختيار المسلاة في أول وقتها ... إلخ ٢٦٩/١ عن ابن مسعود واحرجه ابن حبان ـ كتب المسلاة ـ باب ذكر البيان بأن أداء المرء للصلوات لميقاتها من أفضل الأعمال، والإحسان بترتيب منحيح ابن حبان ١٧/٢ عن ابن مسعود ترخير وأخرجه لحاكم في المستدرك ـ كتاب الصلاة ـ باب في مواقيت الصلاة ـ قال الحاكم: هو صحيح على شرط الشيحين ولم يعرجاء ١ ١٨٨ عن بن مسعود رَبِخ.

الزيادة من الراوى فى نسب شيخه

ليس للراوى أن يزيد فى نسب من فسوق شيخه من رجال الإسناد على ما ذكره شيخه مُدرَجاً عليه من غير فصل مُميَّز فإن أتى بفصل جاز، مثل أن يقول: هو ابن فلان الفلانى، أو : يعنى ابن فلان ونحو ذلك، وذكر الحافظ الإمام أبو بكر البرقانى - رحمه الله الدينى قال : إذا حدثك الرجل فقال : حدثنا فلان ولم ينسبه، فأحببت أن تسبه فل : حدثنا فلان بن فلان حدثه.

وأما إذا كان شيخه قد ذكر نسب شيخه أو صفته في أول الكتاب أو جزء عند أول حديث منه، واقتصر فيما بعده من الأحاديث على ذكر اسم الشيخ أو بعض نسبه ـ مثاله: أن أروى جزءاً عن (الفراوى) وأقول في أوله : مأخبرنا أبو بكر منصور بن عبد المنعم بن عبد الله الفراوى قال : أنبأنا فلان وأقول في بوز في باقى أحاديثه : «أنبأنا منصور» فهل يجوز في باقى أحاديثه : «أنبأنا منصور» فهل يجوز لمن سسمع ذلك الجزء منى أن يروى عنى الأحاديث التي بعد الحديث الأول متفرقة

ويقول فى كل واحد منها: «أنبأنا فلان قال أنبأنا أبو بكر منصور بن عبدالمنعم بن عبد الله الفراوى قال: أنبأنا فلان» وإن لم أذكر له فى كل واحد منها اعتماداً على ذكره له أولا؟ فهذا قد حكى الخطيب الحافظ عن أكثر أهل العلم أنهم أجازوه.

وعن بعضهم أن الأولى أن يقول: يعنى ابن فـلان. وروى بإسناده عن أحـمـد بن حنبل رَوْشُيُّهُ أنه كان إذا جاء اسم الرجل غير منسوب قال: يعنى ابن فلان.

وروى عن «البرقانى» بإسناده عن على بن المدينى ما قدمنا ذكره عنه، ثم ذكر أنه هكذا رأى أبا بكر أحمد بن على الأصبهانى نزيل نيسابور يفعل، وكان أحد الحفاظ المجودين ومن أهل الورع والدين، وأنه سأله عن أحاديث كثيرة رواها له قال فيها : «أخبرنا أبو عمرو أبن حمدان أن أبا يعلى أحمد بن على بن المشى الموصلى أخبرهم، وأخبرنا أبو بكر بن المقرى أن إسحاق بن أحمد بن نافع حدّثهم، وأنبأنا أبو أحمد الحافظ أن أبا يوسف

يوسف محمد بن سفيان الصفّار أخبرهم» فذكر له أنها أحاديث سمعها قراءةً عن شيوخه في جملة نُسخ نسبوا الذين حدّثوهم بها في أولها، واقتصروا في بقيتها على ذكر أسمإئهم.

قال: وكان غيره يقول في مثل هذا: أنبأنا فلان، قال: أنبأنا فلان هو ابن فلان. ثم يسوق نسبه إلى منتهاه.

قال: وهذا الذي أستَحبُّه لأن قوماً من

الرواة كانوا يقولون فيما أجيز لهم : أنبث فلان أن فلاناً حدثهم.

قلت : جميع هذه الوجوه جائز، وأولاها أن يقول : هو ابن فلان أو يعنى ابن فلان، ثم أن يقول : إن فلان ابن فلان، ثم أن يذكر المذكور فى أول الجزء بِعَيّنه من غير فصل(١) ١. هـ.

أ. د/ أحمد عمن هاشيم

الهو امش:

⁽١) مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الاصطلاح، تحقيق د/ عائشة عبد الرحمن.

السابق واللاحق من الرواة

هذا نوع من أنواع علوم الحديث أفرد له الخطيب البغدادى كتاباً، باسم «السابق واللاحق» وهو مطبوع متداول، وهذا إنما يقع عند رواية الأكابر عن الأصاغر، ثم يَروى عن المروى عنه متأخر.

وهذا كما روى الإمام الزهرى عن تلميذه مالك بن أنس، وقد تُوفى الزهرى سنة أربع وعشرين ومائة، وممن روى عن مالك زكريا ابن دُويّد الكندى، وكانت وفاته بعد وفاة الزهرى بمائة وسبع وثلاثين سنة أو أكثر.

وهكذا روى البخارى عن محمد بن إسحاق السرّاج، وروى عن السرّاج أبو الحسن أحمد ابن محمد الخفّاف النّيسابورى، وبين وفاتهما مائة وسبع وثلاثون سنة، فإن البخارى توفى سنة ست وخمسين ومائتين، وتوفى الخَفّاف سنة أربع أو خمس وتسعين وثلاثمائة.

وقد أكثر من التعرض لذلك الحافظ الكبير أبو الحجاج المِزّى في كتابه : «التهذيب» نقلا عن كتاب الخطيب السابق ذكره وهو مما يتحلى به كثير من المحدثين وليس من المهمات فهه.

وقال ابن حجر فى «شرح النخبة»: «وأكثر ما وقفنا عليه من ذلك بين الراويين فيه فى الوفاة مائة وخمسون سنة، وذلك: أن الحافظ السلفى سمع منه أبو على البردانى أحد مشايخه حديثاً ورواه عنه، ومات على رأس خمسمائة، ثم كان آخر أصحاب السلفى بالسماع سبطه أبو القاسم عبد الرحمن بن مكى وكانت وفاته سنة خمسين وستمائة

أ. د/ أحمد عمن هاشيم

المراجع :

⁽١) احتصار علوم الحديث لابن كثير،

⁽٢) الباعث الحثيث للشيخ أحمد شاكر،

سرقة الحديث، كيفيتها وحكمها

تعريف سرقة الحديث:

هى نسبة رواية الحديث إلى من ليس له رواية به.

- ولها صورتان:

- (أ) أن ينفرد محدث برواية حديث عن شيخ فيأتى السارق ويدعى أنه سمعه أيضًا من شيخ ذلك المحدث.
- (ب) أن يعرف الحديث براوٍ في ضيفه السارق لراوِ غيره ممن شاركه في طبقته.

حكم سرقة الحديث: سرقة الحديث قادحة في الراوى يُردُّ بها حديثه، وإن كانت أقل من وضع الحديث في الإثم^(١).

مثال سرقة الحديث:

قال ابن عدى حدثنا محمد بن سليمان

حدثنا محمد بن الوليد حدثنا جعفر بن عون، حدثنا إسماعيل بن أبى خالد، عن قيس عن أبى مسعود الأنصارى قال : أتى النبي علي برجل ترعد فرائصه، فقال : «لا بأس عليك، إنما أنا ابن أمة تأكل القديد».

ثم قال ابن عدى : وهذا الحديث سرقه ابن أبان - يعنى محمد بن الوليد المذكور فى الإسناد -؛ من إسماعيل بن أبى خالد - يعنى المذكور فى الإسناد أيضا - وسرقه منه أيضا عبيد بن الهيثم الحلبى، ثم قال : ورواه زهير وابن عيينة ويحيى القطان عن ابن أبى خالد.

أ.د/ الخشوعي الخشوعي محمد

الهو امش:

⁽۱) فتح المغيث للسخاوي ١٣١/٢.

⁽۲) ينظر مكمل لابن عدى ٦/٨٢٨٠.

السنة

السنة على وزن فُعلَة بمعنى مضعولة، من سننت الإبل إذا أحسنت رعيتها والقيام عليها، وقيل من سن الماء إذا والى صبه، وقيل من سننت النصل إذا حددته وصقلته، وتطلق السنة على اللغة ويراد بها عدة معان منها:

(أ) الطريقة والسيرة حسنة كانت أو قبيحةً،

قال خالد بن زهير الهذلي:

فلا تجزعن من سيرة أنت سرتها

فأول راض سنة من يسيرها^(١)

ويشهد لهذا المعنى قول الرسول عَلَيْ :

«من سن فى الإسلام سنة حسنة فعمل بها، بها بعده؛ كتب له مثل أجر من عمل بها، ولا ينقص من أجورهم شيء، ومن سن فى الإسلام سنة سيئة فعمل بها بعده؛ كتب عليه مثل وزر من عمل بها، ولا ينقص من أوزارهم شيء »(١).

- حيث أطلق الرسول و كلمة سنة على الطريقة الحسنة كما أطلقها على الطريقة المنمومة.

فكلمة سنة هنا أطلقت على الموافقة في المعاصى والمخالفات لا في الكفر.

والمراد بقوله: (من سن سنة) من عملها ليُقتدى به فيها، وكل من ابتدأ أمرًا عمل به قوم بعده قيل: هو الذى سنه،

وسن فلان طريقًا من الخيس يسنه: إذا ابتدا أمرًا من البرلم يعرفه قومه فاستنوا به وسلكوه. وإذا أطلقت كلمة سنة في الشرع فإنما يراد بها ما أمر به النبي ونهي عنه وندب إليه قولاً وفعلاً مما لم ينطق به الكتاب العزيز، ولهذا يقال في أدلة الشرع: الكتاب والسنة أي القرآن والحديث(1).

(ب) الطريقة المحمودة المستقيمة.

(ج) العادة المستمرة والطريقة المتبعة، ومنه شوله تعالى: ﴿سنة الله في الذين خلوا

من قبل ولن تجد لسنة الله تبديلا ﴾ (٥) أى سن الله ذلك في الذين نافقيوا الأنبياء وأرجفوا بهم أن يقتلوا أينما ثقفوا.

وقوله تعالى: ﴿فهل ينظرون إلا سنت الأولين فلن تجد لسنت الله تبديلاً ولن تجد لسنة الله تحويلاً﴾(١).

غير أن أهل اللغة اتفقوا على أن كلمة سنة إذا أطلقت انصرفت إلى الطريقة أو السيرة الحميدة فقط ولا تستعمل في غيرها إلا مقيدة(٢).

السنة في الاصطلاح:

لقد اختلف العلماء في تعريف السنة في الاصطلاح، وذلك يرجع إلى اختاب للف الأغراض التي اتجهوا إليها في أبحاثهم، فعلماء أصول الفقه عنوا بالبحث عن الأدلة الشرعية، وعلماء الحديث عنوا بنقل ما نسب إلى النبي على وعلماء الفقه عنوا بالبحث عن الأحكام الشرعية من فرض وواجب ومندوب وحرام ومكروه، لذلك اختلف المراد من لفظ السنة عند العلماء، وقد يقع الاختلاف بين علماء الطائفة الواحدة منهم.

(i) السنة في اصطلاح الفقهاء :

ما ثبت عن النبى في من غير افتراض ولا وجوب، وتقابل الواجب وغيره من الأحكام

الخمسة أو السبعة عند الحنفية، وقد تطلق عندهم على ما يقابل البدعة، ومنه قولهم: طلاق السنة كذا،

وجهة نظرالفقهاء :

لقد بحث الفقهاء عن رسول الله و الذي الذي الذي لا تخرج أفعاله عن الدلالة على حكم شرعى، والفقهاء يبحثون عن حكم الشرع على أفعال العباد وجوبًا أو حسرمةً أو إباحةً أو غير ذلك(^).

وقد تطلق السنة عند الفقهاء على ما دل عليه دليل شرعى سواء كان ذلك فى الكتاب العـزيز أو عن النبى في أو اجـتـهـد فـيـه الصحابة، كجمع المصحف وحمل الناس على القراءة بحرف واحد وتدوين الدواوين، ويقابل ذلك البدعـة(٩). كـمـا جـاء ذلك فى حـديث العرباض بن سارية وفي حيث أمر بالتمسك بسنته وسنة الخلفاء الراشدين وجعل مقابل السنة البدعة(٩٠).

عن العرباض بن سارية رَوَيْكَ قال: وعظنا رسول الله عَلَيْ يومًا بعد صلاة الغداة موعظة بليغة ذرفت منها العيون ووجلت منها القلوب، فقال رجل: إن هذه موعظة مودع، فماذا تعهد إلينا يارسول الله؟ قال: «أوصيكم بتقوى الله، والسمع والطاعة وإن عبد حبشى، فإنه من يعش منكم يرى اختلافًا كشيرًا. وإياكم

ومحدثات الأمور؛ فإنها ضلالة، فمن أدرك ذلك منكم فعليكم بسنتى وسنة الخلضاء الراشدين المهديين عضوا عليها بالنواجذ ((۱)).

وفى رواية أبى داود: «فإن كل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة».

(ب) السنة في اصطلاح الأصوليين:

ما نقل عن النبى ﷺ من قول أو فعل أو تقرير،

وجهة نظر الأصوليين:

إنما بحث الأصوليون عن رسول الله على المشرع الذي يضع القواعد للمجتهدين من بعده ويبين للناس دستور الحياة، فعنوا بأقواله وأفعاله وتقريراته التي تثبت الأحكام وتقررها.

(ج) السنة في اصطلاح الحدثين:

اختلف المحدثون في تعريف السنة على عدة مذاهب:

(أ) مذهب الجمهور: هي ما أضيفت إلى النبي عَلَيْ من قول أو فعل أو تقرير أو صفة خلقية أو حكمًا حتى خلقية أو حكمًا حتى الحركات والسكنات في اليقظة والمنام، وكذلك سيرته عَلَيْ قبل البعثة أو بعدها، وكذا

ما أضيف إلى الصحابة والتابعين من قول أو فعل، والسنة بهذا المعنى مرادفة للحديث على مذهب الجمهور، فتشمل المرفوع والموقوف والمقطوع، ويشهد لهذا أن الإمام البيهقى سمى كتابه بالسنن الكبرى والكتاب يشتمل على الأحاديث المرفوعة والموقوفة والمقطوعة،

(ب) المذهب الثانى: هى ما أضيف إلى النبى عَلَيْ من قول أو فعل أو تقرير أو صفة خلقية أو حكمًا حتى الحركات والسكنات فى اليقظة والمنام أو سيرته سواء كان ذلك قبل البعثة أو بعدها.

والسنة بهذا المعنى تكون خاصة بالمرفوع فقط فلا تشمل الموقوف والمقطوع، وهى بهذا مرادفة للحديث على المذهب الثاني في تعريفه،

وجهة نظر الحدثين:

(ج) المذهب الثالث: هي ما أضيف إلى النبي على من قول أو فعل أو تقرير أو صفة

حلقية أو خلقية فقط، وهي بهذا المعنى مرادفة للحديث على المذهب الثالث فتشمل المرفوع فقط ولا يدخل في هذا التعريف الحركات والسكنات... إلخ.

- وبعد أن بينا المراد بالسنة فنرى أنه إذا أطلقت كلمة حديث أو سنة انصرف ذلك إلى المرفوع إلى النبي عليه أما إذا أطلق

أحدهما على غير ما ورد عن الرسول بي قيد حتى لا يقع لبس فيقال: حديث موقوف على عمر يون أو سنة الخليفة الراشد أبى بكر الصديق رون أما الخبر والأثر فكلاهما يطلق على ما روى عن الرسول بي أو عن غيره.

أ.د/ الخشوعي الخشوعي محمد

الهوامش:

- (۱) لسان انفرپ ۲۱۲۴/۳.
- (۲) أخرجه مسلم كتاب العلم باب من سن سنة حسنة أو سيئة (جزء حديث) صحيح مسلم بشرح النووى ٢٢٦/١٦ عن جرير بن عبد الله
 - (٣) أخرجه «ببغاري كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة باب قول النبي ﷺ لنتبعن سنن من كان قبلكم فتح الباري ٢٠٠/١٣. - وأخرجه مسلم - كتاب العلم - باب الألد الخصيم - صبعيح مسلم بشرح النووي ٢١٩/١٦ - ٢٢٠ (واللفظ لمسلم).
 - (1) أسأن العرب 71727 7177.
 - (٥) سورة الأحزاب آية رقم ٦٢.
 - (٦) سورة فاطر آية رقم ٤٣.
 - (٧) عنوم الحديث للدكتور أبو العلا لسان المرب ٢١٢٤/٢.
 - () الحديث والمحدثون ص ٩.
 - (٩) مسنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ص ٤٨.
 - (١٠) استنة ص ٤٨ الموافقات للشاطبي ٢/٤-٣.
- (11) أخرجه أبو داود كتاب السنة باب في لزوم السنة ٢٠١/٤ وأخرجه الثرمذي كتاب العلم باب ما حاء هي الأحد باسنة و جثنات البدع. قال أبو عيسي: هذا حديث (حسن صحيح) 12/2 20 واللفظ للترمذي.
 - (١٢) السنة ومكانتها في التشريع من ٤٧-٤٩.

سنِّ سماع الراوى وحضوره المعتبر في الرواية

ذكر القاضى عياض وغيره أن أهل الحديث حدّوا أول زمن يصح فيه للصغير سماع الحديث هو خمس سنين، ونُسب هذا الرأى لجمهور المحدثين، واستقر العمل عندهم على ذلك بحيث إذا كان الصغير يبلغ خمس سنين كتبوا له في طبقات إثبات السماع على المحدثين أنه سمع من الشيخ الفلاني حديث كذا أو كتاب كذا، وعندما يصل هذا الصغير إلى سن التمييز بعد الخامسة بسنوات أو سن البلوغ ويريد أداء ما سمعه في سن الخامسة فإنه يؤديه بلفظ ما سمعه في سن الخامسة فإنه يؤديه بلفظ وأعلا وجوه التحمل على الصحيح، فلذلك وأعلا وجوه التحمل على الصحيح، فلذلك المتمتر الحديث كان سماعه صحيحًا.

أما إذا كان الصغير ابن أربع سنين أو أقل وحضر مجلس سماع الحديث من أحد الشيوخ فلا يعتد بسماعه، ولذلك يكتبون في إثبات روايته إنه حَضرَ أو أحضر مجلس الشيخ الفلاني الذي أسمع فيه أو قرئ عليه فيه حديث كذا أو كتأب كذا، وعندما يصل هذا الطالب إلى سن الأداء وهي فسوق

الخامسة حتى البلوغ، فإنه يعبر عند الأداء بلفظ الحضور أو الإحضار، فيقول مثلاً: أخبرنى الشيخ الفلانى حضورًا، بكذا أو: أخبرنا فيما قُرئ عليه وأنا حاضر، كذا. فإن وُجد له مع ذلك إجازة من الشيخ الذى حضر أو أحضر عنده، يذكر ذلك أيضا عند الأداء.

دليل تحديد سن السماع:

وقد احتج العلماء لتحديد سن السماع السابق، بما رواه البخارى وغيره من حديث محمود بن الربيع قال : «عقلتُ من النبى على مجَّةً مَجَّها في وجهى من دلو، وأنا ابن خمس سنين»، وقد بوب البخاري على هذا الحديث: باب متى يصح سماع الصغيرة(١).

ولكن العلماء لم يجعلوا السنّ المذكور وَحَدَه هو شرط صحة السماع، وإنما ذكروا أنه لابد أن يكون الصغير مع بلوغه الخامسة مُميزًا بحيث يَفّهم ما يُخاطب به، ويردُّ الجواب لمن يخاطبه، لأن هذا الفهم والتمييز هو مناط شبوت سماعه، وهو الذي جعل سماع محمود ابن الربيع من الرسول على يصح. حيث قال: «عقلتُ من الرسول على مجدة ... الحديث».

ولهذا قرر العلماء أنه لو كان السامع ابن خمس أو أزيد ولم يعقل ما يسمعه ويميزه، فلا يصح سماعه،

من علامات ثبوت التمييز للصغير:

١ - مما يُستدلُ به على تمييز الصغير حتى يصح سماعه، ما تقدم من فهمه لما يُخاطَبُ به، وردِّهِ الجواب لمن يخاطبه.

٢ - ذكر بعضهم أيضا أن يُحسن العدُّ من
 واحد إلى عشرين.

٣ - أن يقرأ من حفظه بعض السبور التى فيها بعض آيات متشابهة ولا يخطئ فيها مثل: سبورة «قل يا أيها الكافرون، أو التكوير أو المرسلات»، ومن باب أولى لو كان يحفظ أكثر، أو القرآن كله(٢).

أ.د/ أحمد معبد عبد الكريم

الهوامش

⁽¹⁾ صحيح البخاري مع فتح الباري.

⁽٣) ينظر تدريب الراوي للسيوطي ٤١٥/١ - ٤١٧. والكفاية للخطيب ص ٨٠ وما بعدها، وتاريخ بعداد ١٤٤/١٠،

سوء الحقظ

والمراد به من يرجح جانب إصابته على جانب خطئه. وقال الحافظ ابن حجر: «ومنهم مما لم يرجح، أما من يرجح جانب خطئه أو استويا فليس سيئ الحفظ». ا هـ.

فسإذا كان خطأ الراوى فى روايته للأحاديث مساويًا لإصابته ويقظته فى حفظ الأحاديث وجمعها؛ فهذا هو المعنى الحقيقى لسوء الحفظ، أما إذا وقع الخطأ منه قليلاً مرة أو مرتين مثلاً فلا يقال عنه: إنه سيئ الحفظ؛ لأن الإنسان ليس بمع صوم من الخطأ، وهذا النوع هو واحد من عشرة أنواع تعسرف عند المحدثين بأوجه الطعن فى الروى، خمسة منها تتعلق بعدالة الراوى، وضبطه.

وسوء الحفظ على ضربين: إما أن يكون لازمًا للراوى فحينتذ حديثه يكون شاذا، وإما أن يكون طارئاً وذلك بسبب وقوع واحد من هذه العوارض وهي: كبر سن الراوى، أو

إصابته بالعمى أو حدوث شيء من الغفلة، أو احتراق كتبه، أو قام بإعدامها بأن كان يعتمدها فرجع إلى حفظه فساء - أى حفظه والحكم حينئذ أننا نقبل روايته قبل وقوع اختلاطه وسوء حفظه،

ويعرف ذلك عن طريق التلاميذ الذين أخذوا عنه قبل اختلاطه أو بعده، فمن أخذ عنه قبل الاختلاط فروايته مقبولة، أو بعده فمردودة، أو أشكل الحال فيتوقف عن العمل بها إلى الظهور. (١)

وإذا توفرت صفة الأمانة والصدق في الراوى الذي ساء حفظه، فإن حديثه يرتقى ويعلو إذا وافقه في روايته راو مثله أو أعلى منه في الدرجة، وليس أقل منه، فحينئذ يرتقى حديثه عند العلماء من الضعيف إلى الحسن لغيره. فحينئذ يكون مقبولاً معمولاً به عند المحدثين.

أ. د/ مجمد نصر سنوسي

الهوامش:

⁽۱) سبو ق ت و سرر في شرح نخبة ابن حجر للإمام عبد الرؤوف المثاوي جـ٣ ص ١٦٥-١٦٦ طبع مكتبة الرشد بالرياض الطبعة الاولى ١٤٢٠هـ /

الشاذ من الأحاديث

تعريف الشاذ لغة : هو المنفرد عن الجمهور،

تعريف الحديث الشاذ اصطلاحاً: هو الحديث الذي خالف راويه الثقة أو الصدوق رواية من هو أولى منه، سهواء كان ذلك بالحفظ أو العدد، ولم يمكن الجمع بين الحديثين بوجه من وجوه الجمع المعتبرة.

وهذا التعريف للحديث الشاذ هو أجمع التعاريف وأولاها بالقبول.

شرح التعريف: يشترط في الراوى المخالف أن يكون ثقة أو صدوقاً، فإذا روى التمة حديثا خالف به رواية من هو أوثق منه وم يمكن الجمع بين الحديثين المتعارضين بوجه من وجوه الجمع المعروفة؛ كان حديث الشقة شاذًا مردوداً، وحديث الأوثق هو المحفوظ المعمول به.

وكذا إذا روى (الصدوق) حديثًا خالف به رواية من هو أولى منه (كأن يكون ثقة) ولم يمكن الجمع بين الحديثين المتعارضين بوجه من وجوه الجمع المعروفة: كان حديث الصدوق شاذًا مردوداً، وحديث الثقة هو المحفوظ المعمول به.

أما إذا روى الضعيف حديثاً خالف به رواية ثقة أو صدوق ولم يمكن الجمع بين الحديثين المتعارضين بوجه من وجوه الجمع المعروفة؛ (١) فإن حديث الضعيف يكون منكراً. وينظر مبحث الحديث المنكر.

وبعض العلماء لم يفرق بين الحديث الشاد والحديث المنكر، ولكن الصواب التفرقة بينهما.

قال الحافظ ابن حجر: فإن خولف (أي الراوى) بأرجح منه لمزيد من ضبط أو كثرة عدد أو غير ذلك من وجوه الترجيحات: فالراجح يقال له: المحفوظ ومقابله وهو المرجوح يقال له: الشاذ، وإن وقعت المخالفة له مع الضعف فالراجح يقال له: المعروف له مع الضعف فالراجح يقال له: المعروف ومقابله يقال له: المنكر. وعرف بهذا أن بين الشاذ والمنكر عموماً وخصوصاً من وجه: لأن بينهما اجتماعاً في اشتراط المخالفة، وافتراقًا في أن الشاذ رواية ثقة أو صدوق والمنكر رواية ضعيف، وقد غفل من سوى والمنكر رواية ضعيف، وقد غفل من سوى بينهما، والله أعلم(٢).

مما سبق يتبين أن الحديث لا يكون شاذاً

مسردوداً إلا إذا خسالف راويه (الشهة أو الصدوق) من هو أولى منه سواء كان ذلك بالحفظ أو بالعدد ولم يمكن الجمع بين النصين المتعارضين بوجه من وجوه الجمع، وليس مطلق التفرد يرد به الحديث وهذا هو الذي عليه عمل الأئمة في مصنفاتهم.

قال الإمام مسلم: للزهرى نحو تسعين حديثاً يرويه عن النبى في لا يشاركه فيه أحد بأسانيد جياد(٣).

قال ابن الصلاح: الفريب⁽¹⁾ ينقسم إلى صحيح كالأفراد المخرجة في الصحيح، وإلى غير صحيح وذلك هو الغالب على الفرائب⁽⁰⁾.

قال الإمام النووى: إذا روى العدل الضابط المتقن حديثًا انفرد به؛ فمقبول بلا خلاف نقل الخطيب البغدادي اتفاق العلماء عليه (1).

قال ابن الصلاح: إذا انفرد الراوى بشىء نظر فيه، فإن لم تكن فيه مخالفة لما رواه غيره، غيره وإنما هو أمر رواه هو ولم يروه غيره، فينظر في هذا الراوى المنفرد فإن كان عدلاً حافظاً موثوقاً بإتقائه وضبطه؛ قبل ما انفرد به ولم يقدح الانفراد فيه(٢).

أقسام الشذوذ : ينقسم الشذوذ باعتبار موضعه إلى ثلاثة أقسام:

١ - الشذوذ في الإسناد والحفظ فيه.

مثال للشاذ والمحضوظ الواقع في إسناد الحديث:

قال الإمام الترمذى ـ رحمه الله تعالى: حدثنا ابن أبى عمر حدثنا سفيان عن عمرو ابن دينار عن عـوسـجـة عن ابن عـبـاس ـ رضى الله عنهـما ـ أن رجلاً مات على عهد رسـول الله ﷺ ولم يدع وارثًا إلا عـبـداً هو أعتقه، فأعطاه النبى ﷺ ميراثه(^).

قال الحافظ ابن حجر: تابع ابن عيينة على وصله ابن جريج وغيره، وخالفهم حماد ابن زيد فرواه عن عمرو بن دينار عن عوسجة ولم يذكر ابن عباس ـ رضى الله عنهما ـ .

قال أبو حاتم: المحفوظ حديث ابن عيينة.

قال ابن حجر: فحماد بن زيد من أهل العدالة والضبط، ومع ذلك رجح أبو حاتم رواية من هم أكثر عدداً منه (٩).

قال ابن أبى حاتم: سألت أبى عن حديث رواه حماد بن زيد عن عمرو بن دينار عن عوسجة مولى ابن عباس ـ رضى الله عنهما ـ أن رجلاً توفى على عهد رسول الله ولم يدع وارثاً إلا مولى هو أعتقه.... الحديث.

فقلت له: فإن ابن عيينة ومحمد بن مسلم الطائفى يقولان عن عوسجة (١٠) عن ابن عباس ـ رضى الله عنه ما ـ عن النبى في مقلت له: اللذان يقولان ابن عباس محفوظ؟ فقال: نعم، قصر حماد ابن زيد، قلت لأبى: يصح هذا الحديث؟ قال: عوسجة ليس بالمشهور (١١).

قال الحافظ ابن حجر: قال أبو عبد الله محمد بن قتيبة: الفقهاء على خلاف في حديث عوسجة هذا، إما لاتهامهم عوسجة فإنه ممن لا يثبت به ضرض ولا سنة، وإما لتحريف في التأويل، وإما لنسخ(١٢).

٢ - الشذوذ في المتن والحفظ فيه :

مشال الشاذ والمحضوظ الواقع في متن الحديث:

قال الحافظ السيوطى: قال البيهقى: خالف عبد الواحد العدد الكثير فى هذا، فإن الناس إنما رووه من فعل النبى على لا من قوله، وانفرد عبد الواحد من بين ثقات أصحاب الأعمش بهذا اللفظ(١٤).

وعلى هذا تسمى رواية العدد الكثير هنا محفوظة، ورواية عبد الواحد بن زياد شاذة.

قال ابن القيم: وكان النبى و يضطجع بعد سُنة الفجر على شقه الأيمن، هذا الذى ثبت عنه في الصحيحين من حديث عائشة _ رضى الله عنها.

وذكر الترمذى من حديث أبى هريرة يَوْتُهُ عنه أنه على قال: «إذا صلى أحدكم الركعتين قبل صلاة الصبح فليضطجع على جنبه الأيمن». قال الترمذى: (حديث حسن صحيح غريب).

قال ابن القيم: وسمعت ابن تيمية يقول: هذا باطل وليس بصحيح، وإنما الصحيح عنه الفعل لا الأمر بها، والأمر تفرد به عبد الواحد بن زياد وغلط فيه(١٥).

- عن عائشة ـ رضى الله عنها ـ قالت: كان رسول الله على إذا سكت المؤذن بالأولى من صلاة الفجر قام فركع ركعتين خفيفتين قبل صلاة الفجر بعد أن يستبين الفجر، ثم اضطجع على شـقـه الأيمن حـتى ياتيـه المؤذن للاقامة (١٦).

مثال للشذوذ الواقع في الإسناد والمتن:

قال الحاكم: ومن هذا الجنس حدثنا أبو العباس محمد بن أحمد المحبوبى بمرو الثقة المأمون من أصل كتابه، قال: حدثنا أبو الحسن أحمد بن سيار قال: ثنا محمد بن كثير العبدى قال: ثنا سفيان الثورى قال: حدثنى أبو الزبير عن جابر بن عبد الله الأنصارى - رضى الله عنهما - قال: رأيت

رسول الله ﷺ في صلاة الظهر يرفع يديه إذا كبر وإذا ركع وإذا رفع رأسه من الركوع.

ضال أبو عبد الله: وهذا الحديث شاذ الإسناد والمتن إذ لم نقف له على علة، وليس عند الثوري عن أبي الزبير هذا الحديث ولا ذكر أحد في حديث رفع اليدين أنه في صلاة الظهر أو غيرها، ولا نعلم أحداً رواه عن أبي الزبير غير إبراهيم بن طهمان وحده تفرّد به، إلا حديث يحدّث به سليمان بن أحمد الملطيِّ من حديث زياد بن سوقة، وسليمان متروك يضع الحديث؛ وقد رأيت جساعية من أصحابنا يذكرون أن علته أن يكون عن محمد ابن كثير عن إبراهيم بن طهمان، وهذا خطأ فاحش، وليس عند محمد بن كثير عن إبراهيم بن طهمان (حرف) فيتوهمون قياساً أن محمد بن كثير يروى عن إبراهيم بن طهمان كما روى أبو حذيفة لأنهما جميعاً رويا عن الثورى وليس كذلك، فإن أبا حُذيفة قد روى عن جماعة لم يسمع منهم محمد بن كثير، منهم إبراهيم بن طهمان وشبل بن عبّاد وعكرمة بن عمّار وغيرهم من أكابر الشيوخ.

حدثنا أبو الحسين عبد الرحمن بن نصر المصرى الأصم ببغداد قال: ثنا أبو عمرو بن خزيمة البصرى بمصر قال: ثنا محمد بن عبد الله الأنصارى قال: حدثنا أبى عن ثمامة عن أنس روفي قال: كان قيس بن سعد من النبى رفي بمنزلة صاحب الشرط من الأمير

(يعنى ينظر فى أموره)، وحدثنا جماعة من مشايخنا عن أبى بكر محمد بن إسحاق قال: حدثتى أبو عمرو محمد بن خزيمة البصرى بمصر وكان ثقة فذكر الحديث بنحوه.

قال أبو عبد الله: وهذا الحديث شاذ بمرة فإن رواته ثقات، وليس له أصل عن أنس رَوَّكَ ولا عن غيره من الصحابة بإسناد آخر(١٧).

كيف يعرف الشذوذ

من شروط الحديث المقبول المعمول به أن يكون سالًا من الشذوذ، فبعد أن يضرغ العلماء من دراسة الإسناد ومعرفة أنه متصل وأن كل راوٍ في الإسناد مـــــصف بالعــدالة في دينه والضبط لحفظه؛ فإنهم لا يكتفون بذلك بل يتجهون إلى دراسة المتن ونقده لمعرفة هل به شـنوذ أو علة قادحة أم لا. لأنه من المعروف أنه لا تلازم بين الإسناد والمتن (١٨).

فيبحث العلماء هل لهذا المتن الذي فرغوا من دراسة إسناده معارض من القرآن الكريم أو السنة الثابتة عن رسول الله على أم لا.

فإذا لم يجدوا له معارضاً قبلوه وعملوا به وأطلقوا على هذا النوع الذي لا معارض له: الحديث المحكم أو محكم الحديث.

أما إذا وجدوا للمثن معارضاً من القرآن الكريم أو السننة الثابتة؛ فإنهم يبحثون عن وجه للجمع بين النصين المتعارضين، فإن

وجه للجمع بين النصين المتعارضين، فإن أمكن الجمع بينهما بوجه من وجوه الجمع المعروفة صار الحديث مقبولاً وعملوا به ويطلق على هذا النوع من الحديث: مختلف الحديث.

أما إذا لم يمكن الجمع بين النصين بوجه من وجوه الجمع؛ فإنهم يبحثون عن التاريخ الذى قيل فيه كل نص فإن أمكن الوقوف على التاريخ ومعرفة المتقدم من المتأخر صار المتأخر ناسخاً للمتقدم.

أما إذا لم يمكن الوقوف على التاريخ صاروا إلى الترجيح.

فإذا أمكن الترجيح بين النصين بوجه من وجوه الترجيح المعروضة؛ قُبل الراجح وتُرك المرجوح، ويقال للراجح: المحفوظ؛ وللمرجوح؛ الشاذ، وذلك لأن العمل بدليل أولى من إهمال الدليلين.

معرفة الشذوذ إلهام من الله تعالى:

تبين مما سبق أن الحديث الشاذ إسناده متصل ورواته ثقات، ولكن لما وقع التعارض بينه وبين ما هو أرجح منه، ولم يمكن الجمع

بين المتعارضين بوجسه من وجوه الجمع المعروفة، ولم يمكن معرفة المتقدم من المتأخر لنصير إلى الناسخ والمنسوخ، كان لابد من الترجيح بين النصين المتعارضين لمعرفة الراجح من المرجوح.

قلم يعرف الشنوذ إلا بظهور التعارض مع تعذر الجمع، وهذا أمر لا يعرفه إلا جهابذة الحديث المتضلعون من الحديث وعلومه الذين أورثهم الله - تعالى - الفهم والعلم، ثم كثرة المذاكرة والمدارسة والنظر في المتسون والأسانيد، وملكة يستطيعون بها أن يعرفوا الشاذ المردود من الروايات، فليس لمعرفة الشذوذ قاعدة مضطردة أو ضابط يعرف به الشذوذ، حتى يستطيع كل من درس الحديث وعلومه أن يعرف الشاذ من الحديث، حتى ذكر العلماء أن الشاذ أخفى وأدق من المعال: خيث إن المعلل يعرف سبب إعلاله أما الشاذ فلا يعرف سبب إعلاله أما الشاذ

قال ابن الصلاح: وذكر الحاكم أن الشاذ غير المعلل، من حيث إن المعلل وقف على علته الدالة على جهة الوهم فيه، والشاذ لم يوقف فيه على علته كذلك(١١).

قال أبو عبد الله الحاكم: معرفة الشاذ من الروايات وهو غير المعلول؛ فإن المعلول ما يوقف على علته أنه دخل حديث في حديث أو وهم فيه راو أو أرسله واحد فوصله واهم.

فأما الشاذ فإنه حديث يتفرد به ثقة من الثقات وليس للحديث أصل متابع لذلك الثقة.

قال أبو عبد الله الحاكم عقب حديث حكم عليه بالشذوذ: هذا حديث رواته أثمة ثقات وهو شاذ الإسناد والمتن لا نعرف له علة نعلله بها(۲۰).

قال الحافظ السخاوي عقب قول الحاكم: ويؤخد منه أنه (أى الشاذ) يغاير المعلل من حيث إن ذاك (أى المعلل) وقف على علته الدالة على جهة الوهم فيه من إدخال حديث في حديث أو وصل مرسل أو نحو ذلك: والشاد لم يوقف له على علة (أي معينة) وهذا يشعر باشتراك هذا (أي الحديث المعلل) مع ذاك (أي الحديث الشاذ) في كونه ينقدح في نفس الناقد أنه غلط، وقد تقصر عباراته عن إشامة الحجة على دعواه، وأنه من أغمض الأنواع وأدقها، ولا يقوم به إلا من رزقه الله الفهم الشاقب، والحفظ الواسع والمعرفة التامة بمراتب الرواة، والملكة القوية بالأسانيد والمتون، وهو كذلك بل الشاذ كما نسب لشيخنا (أي الحافظ ابن حجر) أدق من المعلل بكثير (٢١).

قال الحافظ السيوطى: قال الحاكم: ويغاير (أى الحديث المعلل بأن ذلك (أى المعلل) وقف على علته الدالة على جهة الوهم فيه، والشاذ لم يوقف فيه على علة كذلك.

قال شيخ الإسلام الحافظ ابن حجر: ويقى من كلام الحاكم: وينقدح فى نفس الناقد أنه غلط ولا يقدر على إقامة الدليل على هذا، قال: وهذا القيد لابد منه، قال: وإنما يغاير المعلل من هذه الجهة، قال: وهذا على هذا أدق من المعلل بكثير فلا يتمكن من الحكم به إلا من مارس الفن غاية الممارسة، وكان فى الذروة من الفهم الشاقب ورسوخ القدم فى الصناعة.

قال الحافظ السيوطى: ولعسره لم يفرده أحد بالتصنيف(٢٢)،

ملحوظتان:

الحكم على الحديث بالشذوذ إنما هو
 باعتبار نظر الناظر لا باعتبار الواقع،

لأن خفاء الجمع بين النصين المتعارضين إنما هو بالنسبة للإمام الذي حكم على الحديث بالشذوذ أي باعتبار الحالة الراهنة، وقد يأتى إمام فيفتح الله عليه فيرفع ذلك التعارض الواقع بين الحديثين بالجمع بينهما، وبذلك لا يكون الحديث شاذًا.

٢ - يشترط للحكم على الحديث بالشذوذ
 أن يكون الجمع بين النصين غير ممكن، وأن
 لا يحكم بذلك إلا إمام من أئمة الحديث.

أ. د./ الخشوعي الخشوعي محمد

الهوامش

- (١) لمدا ينجأ الملماء إلى الجمع بين الحديثين المتعارضين وإن كان أحدهما ضعيفًا ولم يبادروا إلى رد الحديث الضعيمـ9
 - لأن العمل بدليلين أقوى من العمل بدليل واحد.
- ليس معنى أن الحديث صميف أن النبي ﷺ لم يقله، بل نسبة هذا الحديث إلى الرسول ﷺ ضميفة، وقد يكون قد قاله بالفعر فقد يصيب كثير الخطأ.
 - (٢) تزهة النظر ص ٣١ ـ ٣٣.
 - (۲) صحیح مسلم بشرح النووی ۱۰۷/۱.
 - (٤) الحديث الغريب: هو ما تفرد بروايته راو واحد ولو في طبقة واحدة من طبقات إسناده.
 - (٥) مقدمة ابن الصبلاح ص ١٣٦.
 - (٦) منحيح مسلم بشرح النووي ٢٢/١.
 - (Y) مقدمة ابن المبلاح ص ٣٧،
 - (٨) سنن الترمذي _ كتاب الفرائض _ باب هي ميراث المولى الأسقل.
- قال أبو عيسى: وهذا حديث (حسن) والعمل عند أهل العلم في هذا الباب إذا مات الرجل ولم يترك عصبة أن ميراثه يجعل في بيت مال المسلمين ٤٧٣/٤ واللفظ له.
 - وأخرجه أبو داود كتاب الفرائض باب في ميراث زوى الأرحام.
- قال أبو داود: حدثنا موسى بن إسماعيل: ثنا حماد، أخبرنا عمرو بن دينار، عن عوسجة عن ابن عباس ـ رضى الله عنهما ـ أن رجلا مات... الحديث ١٢٤/٣.
 - وأخرجه النسائي في سننه الكبرى كتاب الفرائض باب إذا مات المنق وبقي المتق.
- قبل أبو عبد الرحمن النسائي: عوسجة ليس بالمشهور لا تعلم أن أحداً يروى عنه غير عمرو بن ديبار ولم تجد هذا الحديث إلا عند عوسعة ٨٨/٤ من طريق سفيان بن عبينة عن عمرو بن دينار قال: سمعت عوسجة يعدث عن ابن عباس .. رضي الله عنهما ـ .
 - وأخرجه ابن ماجه . كتاب الفرائض . باب من لا وارث له ٩١٥/٢.
 - (٩) برهة البطر ص ٣١ ـ فتح المغيث للسخاوي ٢٣١/١.
- (١٠) عوسجة الكي مولى ابن عباس ـ قال البخاري: لم يصح حديثه ـ قال أبو حاتم والنسائي: ليس بمشهور ـ خرح نه أصحاب السس هدا الحديث الواحد ـ قال أبو زرعة: مكي ثقة ذكره ابن حبان في الثقات ـ قال الحافظ ابن حجر: ليس بمشهور . قال الدهبي، هو نكرة تهديب التهديب ١٦٥/٨ ـ ١٦٦ ـ تقريب التهذيب ١٨٩/٢.
 - (١١) علل لحديث لابن أبي حاتم ٥٢/٢.
 - (۱۲) تهديب التهذيب ۱۹۹۸.
 - (١٣) سنى الترمذي كتاب الصلاة باب ما جاء في الاضطجاع بعد ركعتى الفجر حديث رقم ٢٢٠.
 - قال أبو عيسى: حديث أبى هريرة والله حديث (حسن صحيح غريب) من هذا الوجه وفي الباب عن عائشة .. رضى الله عنها . ٢٨١/٢. وأخرجه أبو داود .. كتاب الصلاة .. باب الاضطجاع بعدها (أي بعد ركعتي الفجر) ٢١/٢ من طريق عبد الواحد.
 - (۱٤) تدریب الراوی ۲۲۵/۱.
 - (١٥) زاد المعاد لابن القيم ٨٢/١.
 - (١٦) أخرجه البخاري كتاب الأذان باب من انتظر الإقامة ١٦١/١ واللفظ له.
- وأخرجه مسلم ـ كتاب صلاة المسافرين وقصرها ـ باب صلاة الليل وعدد ركعات النبى ﷺ في الليل، وأن الوتر ركعة، وأن الركعة صلاة صحيحة. صحيح مسلم بشرح النووي ١٦/١٠.
 - وأخرجه أبو داود كتاب العملاة باب الاضطجاع بعدها ٢١/٢.
 - وأخرجه الترمذي ـ كتاب الصلاة ـ باب ما جاء في الاضطجاع بمد ركمتي الفجر (معلقًا بصيفة التمريض).
 - هقال الترمذي؛ وقد روى عن عائشة ـ رضى الله عنها ـ أن النبي علي كان إدا صلى ركبتي الفجر في بيته اضطجع عبي يمينه،
 - هَالَ التَّرِمَذِي: وقد رأى بعض أهل العلم أن يُفعل هذا استحياباً ٢٨٢/٢.
 - (١٧) معرفة علوم الحديث ص ١٣١ ـ ١٢٢.
- (١٨) المراد بالتلازم؛ الترابط بمعنى أنه لا يلزم من صبحة الإسناد أن يكون المتن صبحيحاً، فقد يكون الإسناد متصلاً ورواته ثقات غير أن المتن به شنوذ أو علة قادحة وعند ذلك يدخل الحديث في باب الحديث الضعيف المردود.
 - ففي هذه الحالة يكون منحيح الإسناد ولم يصبح المتن.
 - وقد يكون الإسناد منعيفاً ولكن يصبح المتن لمجيئه من طريق آخر،
 - (۱۹) مقدمة ابن الصلاح ص ۲۱،
 - (٢٠) معرفة علوم الحديث ـ النوع الثامن والمشرون من علوم الحديث ـ معرفة الشاذ ص ١١٩.
 - (۲۱) فتح المغيث للسخاوي ۲۲۱/ ۲۲۲.
 - (۲۲) تدریب الراوی ۲۲۳۱.

الشاهد من الروايات

والمراد بالشاهد عند المحدثين أن يروى الصحابى حديثا يوافقه فى روايته له صحابى آخر سسواء وافقه فى اللفظ والمعنى أو فى المعنى فقط(١)، ويتعلق بهذا أمور:

١ - أن الشاهد خاص بالمثن،

۲ - أن الشاهد خاص بالرواية عن صحابى آخر،

۳ الجامع بين الصحابيين الموافقة فى المعنى وقد تكون فى اللفظ والمعنى جميعاً قال الإمام النووى: أن يروى حديث آخر بمعناه(٢) ويهذا فقد نفت الرواية الثانية التفرد عن الأولى وقد كان الظن تفردها فارتفع هذا الظن.

٤ – وتنوع الشواهد كما يظهر من التعريف إلى:

شواهد لفظية: وهى ما كانت مقوية موافقة في لفظ الحديث.

شواهد معنوية: وهى ما كانت موافقة لمعنى الحديث.

مثال الشاهد: ما رواه الإمام الترمذي عن لقيط بن صبرة وَ الله قال النبي وَ الله الله القيط بن صبرة والأصابع، قال البوعيسى: وفي الباب عن ابن عباس والمستورد وهو ابن شداد الفهري وأبي أيوب الأنصاري - رضي الله عنهم - وهذا حديث حسن صحيح. (٢)

وأخرج حديث ابن عباس ـ رضى الله عنهما ـ أن رسول الله عنهما ـ أن رسول الله على قال: «إذا توضات فـخلل بين أصابع يديك ورجليك، (١) وحديث المستورد بن شداد وَقَ قال: «رأيت النبى في إذا توضا دلك أصابع رجليه بخنصره، (٥) . فهذا ابن عباس والمستورد بوافقان حديث لقيط بن صبرة من حيث المعنى فصلح كل واحد أن يكون شاهدًا له.

ومثال الشاهد اللفظى ـ وهى شواهد مواقعة للفظ الحديث مع الاختلاف في الصحابى - حديث: «لولا أن أشق على أمتى لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة»(١). فإنه من رواية أبى هريرة وزيد بن خالد الجهنى - رضى الله عنهما ـ بهذا اللفظ،

ومن العلماء من يسمى الموافق فى اللفظ متابعًا، والشاهد فيما كان بالمعنى ويستوى فيها أن يكون عن ذلك الصحابى أم عن غيره. ومنهم من لا يقصر المتابع على الرواية باللفظ

بل لو جاءت بالمعنى أجزأته ويفرقون بينهما بالرواية عن نفس الصحابي أو عن غيره،

۱. د/ محمد نصر سئوسی

الهوامش :

- (١) نزهة النظر لابن حجر ص ٨٥، طبعة دار الكتب الطبية.
- (٢) تدريب الراوي للسيوطي ٢٤٢/١، طبعة دار الكتب اتحديثة.
- (٣) سان افترمذي، أبواب الطهارة، باب/ما جاء في تخليل الأصابع، حديث (٣٨).
 - (٤) الموضع السابق، حديث (٢٩).
- (٥) الموضع السابق، حديث (٤٠). وسنن أبي داود، كتاب الطهارة باب/غسل الرجلين، حديث (١٤٨).
 - (٦) صحيح البخاري، كتاب الجمعة، باب/السواك يوم الجمعة، حديث (٨٨٧).
 - وصحيح مسلم، كتاب الطهارة، بأب السواك، حديث (٣٥٢).
 - وسان آبي داود، كتاب الطهارة، باب/السواك، حديث (٤٧).
 - وسنَّن الشرمذي، أبواب الطهارة، باب/ما جاء في السواك، حديث (٣٢).

شرط الشيخين في صحيحيهما

المراد بهذا الموضوع هو بيان الشروط التى وصعلم فى وضعها الإمام البخارى ومسلم فى صحيحيهما لقبول رواية الراوى عندهما، فنذكر بادئ ذى بدء أن الشيخين لم ينقل عنهما أو عن أحدهما أنه قال شرطى أن أخرج فى كتابى ما يكون على الشرط الفلانى وإنما من أراد أن يقف على شروطهما فإن ذلك يعرف بطريق مدارسة الكتابين مدارسة دقيقة ومتأنية فحينئذ يتبين له معرفة شرط كل كتاب منهما.

فأما صحيح البخارى فقد قال عنه الحافظ ابن حجر: تقرر أنه التزم فيه الصحة وأنه لا يورد فيه إلا حديثاً صحيحاً. هذا أصل موضوعه وهو مستفاد من تسميته إياه (الجامع الصحيح)(1).

يرى الإمام الحاكم وهو تقدير خاص به أن الإمام البخارى يشترط فى صحيحه أن يروى كل حديث عن كل صحابى تابعيان مشهوران وأن يروى عن كل تابعى راويان ثقتان عدلان ضابطان جامعان لشروط الصحة، وهكذا تستصر الرواية فى كل طبقة حتى يصل

الحديث إلى الإمام البخاري، وهو تقدير طيب من الحاكم إلا أنه منتقد، ذلك أن البخاري لم ينص على ذلك ولم يذكر شرطاً خرج بموجبه هي كتابه وإن كان العلماء قد استنبطوا شرطه من سبرهم واستقرائهم لكتابه وأخذهم ذلك من عنوان واسم الكتاب، وعليه فقد ذكر العلمياء هذه الشروط كيشرط للإميام في صحيحه، أن يكون جميع الرواة من الثقات العدول الضابطين وأن يكون السند متصلاً غير منقطع، إن كانت الرواية بالعنعنة وجب أن يثبت لقاء الراوى بشيخه، وأن يتفق على صحية الحديث المحدثون قبل الإمام أو المساصرون له، والسلامة من الشنوذ ومن العلة، ومع هذا يجب أن يكون الرواة الذين يضرج لهم البخاري من الطبقة الأولى العليا ولا يكتفى أن يكونوا من الوسطى أو الدنيا.

لقد أخذ صحيح البخارى عند المحدثين حظوة لم ينلها غيره فكان أصح الكتب بعد القـرآن الكريم وأصح الكتب المصنفة في الحديث، اجتمعت الأمة على جلالته وتلقته بالقبول واجتمعت عليه، وعلى أن جميع ما فيه من المسند المرفوع صحيح ومع أن

البخارى بالغ فى التحرى عن الرجال والتوثق من صبحة المرويات فقد استلهم الجانب الروحى من نفسه.

قال البخارى ما كتبت في كتاب الصحيح حديثاً إلا اغتسلت قبل ذلك وصليت ركعتين، وروى الإسماعيلى عنه قوله: (لم أخرج في هذا الكتاب إلا صحيحا وما تركت من الصحيح أكثر)، وقال إبراهيم بن معقل سمعت البخارى يقول: (ما أدخلت في كتابي الجامع إلا ما صح وتركت من الصحيح حتى الجامع إلا ما صح وتركت من الصحيح حتى البخارى كتاب الصحيح عرضه على أحمد بن البخارى كتاب الصحيح عرضه على أحمد بن وغيرهم، فاستحسنوه وشهدوا له بالصحة إلا في أربعة أحاديث، قال العقيلى: والقول فيها في أربعة أحاديث، قال العقيلى: والقول فيها قول البخارى في صحيحه.

وأما شرط مسلم في صحيحه فقد قال ابن الصلاح: شرط الإمام مسلم ـ رحمه الله تعالى ـ في صحيحه أن يكون الحديث متصل الإسناد بنقل الثقة من أوله إلى منتهاه، سالماً من الشذوذ والعلة وقال: هذا حد الصحيح فكل حديث اجتمعت فيه هذه الشروط فهو صحيح بلا خلاف بين أهل الحديث، وما اختلفوا في صحته من الأحاديث فقد يكون سبب اختلافهم انتفاء شرط من هذه الشروط وبينهم خلاف في اشتراطه، كما إذا

كان بعض الرواة مستورًا أو كان الحديث مرسلاً، وقد يكون سبب اختلافهم أنه هل اجتمعت فيه هذه الشروط أم انتفى بعضها؟ وهذا هو الأغلب فى ذلك كــمــا إذا كسان الحديث فى رواية من اختلف فى كونه من شرط الصحيح فإذا كان الحديث رواته كلهم ثقات غير أن فيهم أبا الزبير المكى مثلاً وسهيل بن أبــى صالح أو العالاء بن عبد الرحمن أو حماد بن سلمة قالوا فيه: هذا حديث صحيح على شرط مسلم وليس بصحيح على شرط البخارى؛ لكون هؤلاء عند بصحيح على شرط المعتبرة مسلم ممن اجتمعت فيهم الشروط المعتبرة ولم يثبت ذلك عند البخارى فيهم.

وكذا حال البخارى فيما أخرجه من حديث عكرمة مولى ابن عباس ـ رضى الله عنهما ـ وإسحاق بن محمد الفروى وعمرو بن مرزوق وغيرهم ممن احتج بهم البخارى ولم يحتج بهم مسلم(٢).

وهذا كما هو مستفاد من عنوان الكتاب مستفاد أيضًا من قول الإمام مسلم إنما وضعت ههنا ما أجمعوا عليه، ما وضعت شيئًا في كتابي إلا بحجة.

وأما المنهج الذي سلكه الإمام مسلم في تخريج الأحاديث واعتماد الرجال فقد ذكر الإمام مسلم في مقدمة صحيحه أنه يقسم الأحاديث ثلاثة أقسام:

القسم الأول: ما نقله الثقات المتقنون الذين بلغوا أقصى درجات القوة فى الحفظ والضبط كابن عون وأيوب السختياني،

والقسم الثانى: تخريجه عن جماعة من الضعفاء قال الإمام أبو عمرو ابن الصلاح جوابًا عن الأول: وجوابه من وجهين: أحدهما أن مراده أنه لم يضع فيه إلا ما وجد عنده فيه شروط الصحيح المجمع عليه وإن لم يظهر اجتماعها في بعض الأحاديث عند بعضهم إذ هي رؤيته وما أدى إليه نظره واجتهاده. والثاني: أنه أراد أنه لم يضع فيه ما اختلفت الثقات فيه في نفس الحديث متنا أو إسناداً ولم يرد ما كان اختلافهم إنما هو في توثيق بعض رواته معنى هذا أنه ريما وقع الاختلاف في حديث هو عنده صحيح ولم بختلف فيه الثقات الذين ركن إليهم.

وقال الإمام مسلم - رحمه الله تعالى - جوابًا عن سبب تخريجه عن الضعفاء، الذين ليسوا من شرطه كأسباط بن نصر وقطن بن نسير وأحمد بن عيسى المصرى وغيرهم: إنما أدخلت من حديث أسباط وقطن وأحمد ما قد رواه الثقات عن(٢) شيوخهم إلا أنه ريما وقع إلى عنهم بارتفاع ويكون عندى من رواية أوثق منهم بنزول فأقتصر على ذلك، وأصل الحديث معروف من رواية الثقات) فالإمام -

رحمه الله ـ قد تجشم التخريج عن هؤلاء قصداً للعلو وقلة عدد الرواة، واختصار رجال الإسناد وطلب العلو من الدين فإنه يقربه من المصدر وفيه قرب من النبى وَالمُهُ، والإمام لهذا الصنيع قد وزن كل شئ بميزان دقيق وزن الراوى بما له وما عليه بحسناته وسيئاته، فنكر لمن أصاب صوابه وللمجتهد بذله وسابقاته ومكرماته، كما أنه قد ميز الصواب ولو كان قليلاً نادراً في حديث المتكلم فيه من ضعيف حديثهم وانتفع به.

وكذلك ريما كان للعدول الضابطين من الأخطاء القليل النادر في صحيح حديثهم، وهو بخبرته ودرايته بما حمل قد التقط الجيد ورد الردىء وهو ناقد بصير حافظ قد جمع وقارن وميز واختار. وقد زاد هذا الأمر وضوحاً الإمام ابن الصلاح فقال ما حاصله: إن هذا فيمن هو ضعيف عند غيره ثقة عنده وهذا محمود على أنه لم يثبت الطعن المؤثر مفسر السبب، وأن روايته عن الضعفاء إنما وقعت في المتابعات والشواهد لها في الأصول، أو أن ضعف الضعيف قد طرأ عليه بعد تخريج الإمام حديثه وما على الناس إلا أن يميزوا بين حالتين للراوى قبل الضعف وبعده أن يعلو بالضبعيف إستاده وهو عنده من رواية الثقات نازل فيقتصر على العالى ولا

يطول بإضافة النازل إليه مكتفيًا لمعرفة أهل الشان في ذلك، إن هذا إنما يكشف عن معالم المنهجية الحديثية عند الإمام مسلم وكيفية تغليبه للصنعة وهذه لم تكن لأحد مثله.

القسم الثالث: ما رواه متهمون بالكذب أو الوضع أو الغفلة أو سوء الحفظ أو ما إلى ذلك من عيوب الرواة. وهذا القسم تركه الإمام مسلم ولم يعرج عليه ولم يدخل منه شيئاً في صحيحه، قال الإمام مسلم عن

القسم الثالث الذى تركه: (فأما ما كان عن قوم هم عند أهل الحديث متهمون أو عند الأكثر منهم فلسنا نتشاغل بتخريج حديثهم كعبد الله بن مسور أبى جعفر المدائنى ومحمد بن سعيد المصلوب وغياث بن إبراهيم وأشباههم ممن اتهم بوضع الأحاديث وتوليد الأخبار وكذلك من الغالب على حديثه المنكر أو الغلط أمسكنا أيضاً عن حديثهم).(1)

ا. د/ محمد نصر سنوسی

الهوامش:

⁽۱) هدى السارى : مقدمة شرح صعيح البخارى لابن حجر ص٨٠.

[.] (۲) مقدمة شرح النووى لصنحيح مسلم.

⁽٣) مقدمة النووى على شرح مسلم ٤٧/١.

⁽٤) انظر منعیح مسلم بشرح النووی ج۱ ص٥٥.

شرط غير الشيخين في مصنفاتهم

المراد بغير الشيخين الأثمة أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه.

أما شرط أبي داود؛ فقد رتب كتابه على الأبواب الفقهية والمسائل الشرعية التي استدل بها الفقهاء ودارت فيهم، قال الملامة الكوثرى: وهمّ أبى داود - أى قصده - جمع الأحاديث التي استدل بها فقهاء البلدان وبنوا عليها الأحكام، فصنف سننه وجمع فيها الصحيح والحسن واللين الذي فيه ضعف والصالح للعمل، ويقول: وما ذكرت في كتابي حديثًا أجمع الناس على تركه، وما كان منها ضعيفًا صرح بضعفه، وترجم على كل حديث مما قد استنبط منه عالم وذهب إليه ذاهب وما سكت عنه فهو صالح عنده، وأحوج ما يكون الفقيه إلى كتابه، ولم يلتزم فيه مؤلفه تخريج الصحيح فحسب كما فعل البخاري ومسلم بل جمع فيه الصحيح والحسن لذاته والحسن لغيره والضعيف المحتمل وما لم يجمع الأثمة على تركه، وأما ما فيه وهن شديد فقد بينه ونبه عليه يدل على ذلك قوله في رسالته (وليس في كتاب السنن الذي

صنفته عن رجل متروك الحديث شيء، وإذا كان فيه حديث منكر، وليس على نحوه في الباب غيره وما كان من كتابي من حديث فيه وهن شديد فقد بينته، ومنه ما لا يصح سنده وما لم أذكر فيه شيئًا فهو صالح وبعضها أصح من بعض (١).

والأحاديث في سنن أبي داود تنقسم إلى ستة أقسام:

۱- إن أغلب ما في كتاب أبى داود من
 الثابت، ما أخرجه الشيخان وذلك نحو شطر
 الكتاب.

٢- ثم يليه ما أخرجه أحد الشيخين ورغب
 عنه الآخر.

٣- ثم يليه ما رغب عنه الشيخان وكان
 إسناده جيدًا سالًا من علة وشذوذ.

٤- ثم يليه ما كان إسناده صالحًا وقبله
 العلماء لمجيئه من وجهين لينين فصاعدًا.

٥- ثم يليه ما ضعف إسناده لنقص حفظ
 راويه فمثل هذا يسكت عنه أبو داود غالبًا.

٦- ثم يليه ما كان بين الضعف من جهة

راويه فهذا لا يسكت عنه بل يوهنه غالبًا وقد يسكت عنه بحسب شهرته ونكارته.

شرط الترمذي؛ لم يلتزم فيه تخريج الصحيح وحده بل ذكر الصحيح والحسن والضعيف والغريب والمعلل وأبان عن علته، وقد جمع الترمذي الفقه إلى جانب علمه بالحديث وعلله ورجاله، وقد الترم أن لا يخرج في كتابه إلا حديثًا قد عمل به فقيه أو احتج به محتج حيث قال: (ما أخرجت في كتابى إلا حديثًا قد عمل به بعض الفقهاء). قال الحافظ أبو الفضل محمد ابن طاهر المقدسي(٢): (وهذا شرط واسع فإن على هذا الأصل كل حديث احتج به محتج أو عمل بموجبه عامل أخرجه سواء صح الطريق إليه أو لم يصح، وقد أزاح عن نفسه الكلام فإنه شفى في تصنيفه وتكلم على كل حديث بما يقتضيه، وكان من طريقته _ رحمة الله عليه _ أن يترجم الباب الذي فيه حديث مشهور عن صحابي قد صح الطريق إليه أو أخرج من حديثه من الكتب الصحاح فيورد في الباب ذلك الحكم من حديث صحابي آخر لم يخرجوه من حديثه ولا تكون الطرق إليه كالطريق الأول وإن كان الحكم صحيحًا ثم يتبعه بأن يقول: وفي الباب عن فلان وفلان ويعد جماعة فيهم ذلك الصحابي المشهور

وأكثر وقلما يسلك هذه الطريقة إلا في أبواب معدودة).

وقال أبو نصر عبد الرحيم بن عبد الحق اليوسفي: الجامع على أربعة أقسام:

١- قسم مقطوع بصحته.

۲- وقسم على شرط أبى داود والنسائى
 كما بينا.

٣- وقسم أخرجه وأبان عن علته.

٤- وقسم رابع أبان عنه فقال: (ما أخرجت في كتابي هذا إلا حديثًا قد عمل به بعض الفقهاء).

وقال الحافظ ابن رجب: (٢) (واعلم أن الترمذي في كتابه الحديث الصحيح، والحديث الصحيح، والحديث الصحيح وكان فيه بعض ضعف، والحديث الفريب والفرائب التي خرجها فيها بعض المناكير ولا سيما في كتاب الفضائل ولكنه يبين ذلك غالبًا ولا يسكت عنه، ولا أعلم أنه خرج عن متهم بالكذب متفق على اتهامه حديثًا بإسناد منفرد إلا أنه قد يخرج حديثا مروياً من طرق أو مختلفًا في إسناده وفي معض طرقه متهم، وعلى هذا الوجه خرج بعض طرقه متهم، وعلى هذا الوجه خرج حديث محمد بن سعيد المصلوب ومحمد بن السائب الكلبي، نعم قد يخرج عن سيي،

الحفظ وعمن غلب على حديثه الوهم ويبين ذلك غالبًا ولا يسكت عنه، وقد شاركه أبو داود في التخريج عن كثير من هذه الطبقة مع السكوت على حديثهم كإسحاق بن أبى فروة وغيره .

أما شرط النسائى: فقد روى عنه محمد ابن طاهر المقدسى أنه قال: لما عزمت على جمع كتاب السنن استخرت الله تعالى فى الرواية عن شيوخ كان فى القلب منهم بعض الشىء فوقعت الخيرة على تركهم فنزلت فى جملة من الحديث كنت أعلو فيه عنهم.

وسئل الإمام سعد بن على الزنجاني بمكة عن حال رجل من الرواة فوثقه، فقيل له: إن أبا عبد الرحمن النسائي ضعفه؟ فقال: يا بني إن لأبي عبد الرحمن في الرجال شرطًا أشد من شرط البخاري ومسلم(1).

وقد رد الحافظ ابن كثير على من أطلق لفظ (الصحيح) على سنن النسائى بقوله: (فيه نظر) كما رد على من قال: إن له شرطًا في الرجال أشد من شرط مسلم بقوله: (غير مسلم فإن فيه رجالاً مجهولين إما عينًا أو حالاً، وفيهم المجروح وفيه أحاديث ضعيفة ومعللة ومنكرة كما نبهنا عليه في الأحكام الكبير)(٥).

نعم كان النسائي يمتاز بشدة تحريه في

الرجال وليس أدل على ذلك من قول الحافظ أحمد بن نصر شيخ الدارقطنى (من يصبر عليه النسائى؟ كان عنده حديث ابن لهيعة ترجمه ترجمة فما حدث عنه بشىء).

قال الحافظ ابن حجر: (وكان عنده عاليًا عن قتيبة عنه ولم يحدث به لا في السنن ولا في غيرها). (1) ولكن شدة تحرى النسائي في الرجال لا يعني أن شرطه أشد من شرط البخاري ومسلم، فللشيخين شروط أقوى من شرط غيرهما لا محالة وبسبب ذلك قدما في الرتبة.

قال الإمام أبو عبد الله بن رشيد: كتاب النسائى أبدع الكتب المصنفة فى السنن تصنيفًا، وأحسنها ترصيفًا، وكان كتابه جامعًا بين طريقى البخارى ومسلم مع حظ كثير من بيان العلل.

وفى الجملة فكتاب السنن أقل الكتب بعد الصحيحين حديثًا ضعيفًا ورجلاً مجروحًا ويقاربه كتاب أبى داود وكتاب الترمذي ويقابله من الطرف الآخر كتاب ابن ماجه.

وقال الحافظ ابن طاهر المقدسي: كتاب أبى داود والنسائي بنقسم إلى ثلاثة أقسام:

١- القسم الأول: الصحيح المخرج في الصحيحين.

Y- القسم الثانى: صحيح على شرطهما، حكى أبو عبد الله ابن منده أن شروط آبى داود والنسائى إخراج أحاديث أقوام لم يجمع على تركهم إذا صح الحديث باتصال الإسناد من غير قطع ولا إرسال، فيكون هذا القسم من الصحيح إلا أنه طريق دون طريق ما أخرج البخارى ومسلم في صحيحيهما بل طريقه طريق ما ترك البخارى ومسلم من الصحيح؛ لما بينا أنهما تركا كثيرًا من الصحيح الذى حفظاه.

٣- القسم الثالث: أحاديث أخرجاها من غير قطع منهما بصحتها وقد أبانا علتها بما يفهمه أهل المعرفة، وإنما أودعا هذا القسم في كتابيهما لأنه رواية قوم لها واحتجاجهم بها فأورداها وبينا سقمها لتزول الشبهة وذلك إذا لم يجدا له طريقًا غيره؛ لأنه أقوى عندهما من رأى الرجال(٢).

وروى عن محمد بن سعد البارودى بمصر أنه قسال: كسان من مسذهب أبى عسبد الله النسسائى أن يخرج عن كل من لم يجمع على تركه.

وقد علق على ذلك الحافظ العراقي فقال: وهذا مذهب متسع.

وقال الحافظ ابن حجر: إن الذي يتبادر إلى الذهن من أن مذهب النسائي في الرجال

متسع ليس كذلك، فكم من رجل أخرج له أبو داود والترمذى تجنب النسائى إخراج حديثه بل تجنب النسائى إخراج حديث جماعة من رجال الصحيحين^(A).

شرط ابن ماجه: أما الإمام السادس فهو الإمام ابن ماجه فيرى أكثر العلماء أنه سادس الكتب الستة بعد هذا الترتيب:

١- صحيح البخاري.

٢- صحيح مسلم.

٢- سنن أبي داود.

٤- سنن الترمذي،

٥- سنن النسائي ،

٦- سان ابن ماجه.

وتتابع أكثر الحفاظ من المحدثين على ذلك في كتبهم وأطرافهم^(٩).

وقال الحافظ ابن حجير عن سنن ابن ماجه: «إنه كتاب جامع جيد كثير الأبواب والغرائب وفيه أحاديث ضعيفة جدًا حتى بلغنى أن السرى كان يقول: مهما انفرد بخبر فيه فهو ضعيف غالبًا. وليس الأمر في ذلك على إطلاقه باستقرائي وفي الجملة ففيه أحاديث كثيرة منكرة والله تعالى المستعان. ثم وجدت بخط الحافظ شمس الدين محمد بن على الحسيني ما لفظه: سمعت شيخنا على الحجاج المزى يقول: كل ما انفرد به ابن ماجه فهو ضعيف يعني بذلك ما انفرد

به من الحديث عن الأئمة الخمسة. انتهى، لكن حمله على الرجال أولى، وأما حمله على الأحاديث فلا يصح: وذلك لوجود الأحاديث

الصحيحة والحسان مما انفرد به عن الخمسة»(١٠).

أ. د/ محمد نصر سنوسى

الهوامش :

- (١) معالم السائل للخطابي ١/١،
- (٢) كتاب شروط الأثمة السنة للحافظ أبي الفضل محمد بن طاهر المقدمين ص١٢ ط دار زاهد القدسي،
 - (٣) في شرح علل الترمذي ٣٩٥/١ وانظر شروط الأثمة الخمسة هامش ص٤٥٠،
 - (٤) شروط الأثمة الستة ص١٨،
 - (٥) اختصار علوم الجديث ص٤٧،
- (٦) هو عبد الله بن لهيمة بن عقبة الحضرمي أبو عبد الرحمن المصري القاضي صدوق لكنه خلط بعد احتراق كتبه الخرج له مسلم بعض شيء مقرون وأخرج له أبو داود، والترمذي، وابن ماجه،
 - (٧) انظر شروط الأثمة الستة ص١٢
 - (٨) زهر الربي ١/٤،
 - (٩) انظر مقدمة شروط الأثمة الستة للمقدسي ص٧٠
 - (۱۰) انظر تهدیب ،نتهذیب ۱۹۱۸،

شروط قبول الحديث

اشترط العلماء للحديث النبوى الشريف شروطاً كي يكون مقبولاً وهي:

١- أن يكون متصل السند برسول الله ﷺ
 في المرفوع، أو بالصحابي.

٢- أن يخلو من الشذوذ والعلة.

والحديث المقبول؛ إما أن يكون صحيحاً وهو أعلى درجاته _ أو حسناً وهو أقل منه في الدرجة واشترطوا لصحة الحديث شروطاً خمسة اتفقوا عليها وأخرى مختلفاً فيها:

أولاً: اتصال الإسناد والمراد باتصال الإسناد أن يكون كل راو أو كل رجل من رجال الإسناد قد روى عمن قبله، وهكذا من أول الإسناد إلى آخره حتى يصل إلى رسول الله

ثانيًا: عدالة الراوى: والمراد بعدالته أن يكون موثوقاً به فى دينه وذلك بأن يكون مسلمًا بالغًا عاقلاً سالًا من أسباب الفسق وخوارم المروءة.

والعدالة: ملكة نفسية تحمل صاحبها على ملازمة التقوى والمروءة.

والتقوى: هى امتثال المأمورات واجتناب المنهيات من نحو كفر أو فسق أو ما شاكل ذلك.

ثالثًا : ضبط الراوی والمراد بضبطه أن یکون موثوقاً به فی روایته وذلك بأن یکون الراوی حافظًا متیقظًا لما یرویه حافظًا لروایته، وأن یروی من حفظه وضابطًا لکتابه وأن یروی من الکتاب وأن یکون عالمًا بالمعنی وبما یحیل المعنی عن المراد إن روی بالمعنی.

فإن قصر ضبط الراوى عن التمام قليلاً، مع توافر باقى شروط الصحة، كان الحديث من طريقه حسنًا لذاته، ويشارك الصحيح فى القبول والحجية وإن كان دونه فى المرتبة، وأما إن ضعف ضبطه؛ ولكنه اعتضد بمثله أو أقوى منه؛ كان الحديث بمجموع طريقيه أقوى منه؛ كان الحديث بمجموع طريقيه حسنا لغيره، ويكون مقبولا أيضًا بدرجة أقل من الحسن لذاته.

رابعًا: من شروط صحة الحديث أن يكون

خاليًا من الشذوذ، والشذوذ: هو مخالفة الثقة لمن هو أوثق منه وأرجح، فسجب ألا يخالف الشهة من هو أوثق وأرجح منه من الرواة وخرج بهذا الشرط ما يرويه الثقة مخالفًا لرواية الناس أو مخالفًا لن هو أوثق منه أو أرجح أو أكثر عدداً.

خامساً: ألا يكون الحديث معللاً بعلة قادحة.

والعلة: وصنف خفى يقدح فى قبول الحديث ويكون ظاهره السلامة منه،

وخرج بهذا الشرط ما فيه أسباب خفية قادحة، سواء كانت ظاهرة كالإرسال الظاهر الواضح. بأن يروى عن راو عرف لدى الناس بأنه لم يجتمع به ولم يسمع منه شيئًا، أو كانت العلة خفية غير ظاهرة كما هو الحال في الإرسال الخفي بأن يروى عن إنسان عاصره بكلمة (عن) ولم يسمع منه شيئًا(۱).

وإذا استوفى الحديث شروط الصحة السابق ذكرها، حكم له بالصحة بلا خلاف بين أهل الحديث أما غير أهل الحديث فقد يشترطون في الصحيح شروطاً زائدة على هذه الشروط السابقة، كاشتراط العدد في الرواية كما في الشهادة، فقد حكاه الحازمي في شرط الأئمة عن بعض متأخرى المعتزلة.

وقد يقع بين علماء الحديث خلاف في

بعض الأحاديث من حيث الصحة أو عدمها: وذلك راجع إلى اختلافهم في توافر هذه الشروط ووجود تلك الأوصاف أو في اشتراط بعضها، وهناك شروط أخرى للحديث الصحيح مختلف فيها منها:

۱- أن يكون راوى الحديث مشهورًا بالطلب ولايراد بالشهرة التى تخرج الراوى من الجهالة وإنما المراد بها قدر زائد على ذلك.

٢- ومنها أن الصحيح يعرف بالفهم والمعرفة وكشرة السماع والمذاكرة، ويمكن الاستغناء عن هذا الشرط بشرط عدم وجود العلة، إذ أن الوقوف على الحديث معلولاً أو غير معلول لا يتأتى إلا بالفهم والمذاكرة ونحو ذلك.

٣- واشترط البعض العلم بمعانى الحديث
 حيث يروى بالمعنى ولكن هذا الشرط داخل
 فى شرط الضبط.

٤- واشترط الإمام أبو حنيفة فقه الراوى، قال شيخ الإسلام: والظاهر أن ذلك إما يشترط عند المخالفة أو عند التفرد بما تعم به البلوى.

0- واشترط البخارى ثبوت السماع لكل راوعن شيخه ولم يكتف بإمكان اللقاء والماصرة. ولكن قال العلماء: إن هذا الشرط لم يذهب أحد إلى أنه هو شرط الحديث

٦- واشترط بعضهم العدد في الرواية الصحيح بل هو شرط عند البخارى لأصح كالشهادة والله أعلم.

لم يذهب أحد إلى أنه هو شرط الحديث الصحيح.

أ. د. محمد نصر سنوسي

الهوامش :

⁽١) ينظر تدريب الراوي للسيوطي ١/١٦ - ٧٦، و ١٣١ - ١٣٤، ١٥٤، و ١٦٦ - ١٧٤، و ١٩١ - ١٩٤.

شروط قبول الراوى

والمراد بها الشروط والضوابط التي رواها وضعها المحدثون لقبول الأخبار التي رواها رواة السنة، وهي الشروط المبينة لصفات من يقبيل ومن يرد من الرواة وهي تعبود إلى أمرين:

١- كون الراوي عدلاً.

٣- كونه ضابطاً حافظاً.

هكذا على سبيل الإجمال فإذا اجتمع فى الراوى هذان الشرطان صار حجة، يلزم قبول مرويه ويطلق عليه ثقة، فمن انتفت فيه صفة من الصفات الراجعة إلى هذين الشرطين ثبت عكسها،

قال ابن عباس ـ رضى الله عنهما: «لا يكتب الحديث عن الشيخ المغضل». (١) لأن الغفلة تنافى الضبط، وسئل شعبة بن الحجاج أمير المؤمنين فى الحديث: من الذى يترك حديثه؟ قال: إذا روى عن المعروفين ما لا يعرفه المعروفون فأكثر ترك حديثه، وإذا روى حديثًا اجتمع عليه غلط ترك حديثه، وما كان غير هذا فارو عنه.

العدالة: ويعرفها علماء الحديث بأنها هيئة في النفس، تحمل على ملازمة التقوى والمروءة وليس معها بدعة، وإنما تتحقق باجتناب الكبائر وترك الإصرار على الصغائر، وترك بعض الصغائر، ويعض المباح.

وعرفها الحافظ السخاوى بقوله: وضابطها إجمالاً أنها ملكة تحمل على ملازمة التقوى والمروءة.

والمراد بالتقوى: اجتناب السيئ من الأقوال والأعمال من شرك أو فسق أو بدعة، بأن يكون مسلمًا صاحب عقل وعفة.

والعدالة معنى ينظم وجود الإنسان كله -الحسى والمعنوى، الظاهر والباطن، القول والفعل، والعدالة امتثال الأمر واجتتاب النهى، ومن ثم جميع قواعد الشرع.

والقدر المعتبر في اشتراط العدالة أنها باعتبار الغالب الأعم لأنه لا يكاد يسلم أحد، ولا معصوم سوى المعصوم، وقد قيل: لا يسلم العالم من الخطأ، فمن أخطأ قليلاً وأصاب كثيراً فهو عالم، ومن أصاب قليلاً وأخطأ كثيراً فهو جاهل.

والعدل من تكون أكثر أحواله طاعة لله، والذي يخالف العدل من كان أكثر أحواله معصية لله، والراوى العدل: هو من كانت له ملكة تحمله على ملازمته التقوى والمروءة، وهي هيئة راسخة في النفس تمنع عن اقتراف الكبائر وصغائر الخسة كسرقة لقمة، وتطفيف تمرة، والرذائل المباحة أي الجائزة كالبول في الطريق الذي هو مكروه، والأكل في السوق لغير سوقى، واتباع هوى النفس.

وقد نص القرآن ونصت السنة على اشتراط وجود العدالة قال تعالى: ﴿وأشهدوا دُوى عدل منكم وأقيموا الشهادة لله﴾(٢) وقال تعالى: ﴿ممن ترضون من الشهداء﴾(٢) ﴿يحكم به ذوا عدل﴾(٤).

وتتسحسقق عدالة الراوى إذا استوفى شدروطها وهى: الإسسلام، البلوغ، العشل، التقوى، وما يعبر عنه بالسلامة منه وهو: الفسق والبدع وخوارم المروءة.

١- الإسلام: وهو المقصود الأعظم:

فلا تقبل رواية الكافر وإنما شرط العلماء الإسلام لأن الباب باب الدين؛ والكافر سعى في هدمه فلا يقبل قوله في أموره وهذا أمر مجمع عليه خاصة عند الأداء.

۲-البلوغ: وهو مناط التكليف وتحمل
 المسئولية ووجه اشتراطه أنه لارتضاع قلم

التكليف عن الصبى قد يسوغ له الكذب، والشرع أسقط عنه ولايته على نفسه في أمر دنياه فلم يجعله والياً على نفسه في أمور الدنيا، ففي الدين أولى لما في قبول خبره من تنفيذ أمر أو ولاية على المسلمين.

واستدل من قال برد رواية من لم يبلغ بأن الصحابة لم يراجعوهم وقد كانوا يخالطون رسول الله ويلجون ستوره مع مسيس حاجتهم إلى من يخبرهم عن دقائق أحوالهم كلما أن الحكام وأهل الفتوى لم يسندوا حكمهم في قصيية إلى رواية صبى ومن العلماء من فرق بين الصبى المميز وغير المميز وأنه لا خلاف في رد رواية التاني، وأن الخلاف قائم في الأول فإن كان الصبى غير متكامل التمييز فلا شك في ردهم روايته، متكامل التمييز فلا شك في ردهم روايته، وإن كان مميزاً فقد بلغه أنه غير مؤاخذ بالكذب ولا يزعه وازع عن الهجوم عليه.

٣- العقل: آلة الفهم وشرط التكليف وهو نور يبصر به القلب المطلوب بعد انتهاء درك الحواس بتأمله بتوفيق الله تعالى.

وشرط العقل يرادف القدرة على التمييز بين الأشياء، وعليه فمن فقد القدرة والتمييز بأن كان مجنوناً ردت روايته لتمكن الخلل منه، وهذا أمر مجمع عليه؛ لأن الجنون مانع من التحمل، وإن كان الجنون متقطعاً فروى في حال الإفاقة نظر هل له تأثير أم لها؟

دليل البلوغ: من السنة: حديث على بن أبى طالب رَوْقَ أن النبى وَقِيْ قال: «رفع القلم عن ثلاث: عن المجنون المغلوب على عقله، وعن النائم حتى يستيقظ، وعن الصبى حتى يحتلم، (٥). والمجنون لا صلاحية له؛ إذ لا ولاية عليه من قبل نفسه ولأن الراوى إن كان طفلاً أو مجنوناً دون الفاسق من المسلمين؛ ذلك أن الفاسق يخاف وينزجر ويرجو الله ويجتنب ذنوباً.

٤- التقوى: السلامة من أسباب الفسق وخوارم المروءة والمراد بالفسق:

والمراد بالفسق: الخروج عن الطاعة وهو أعم من الكفر ويقع بالقليل من الذنوب وبالكثير، وغالباً ما يطلق على من التزم حكم الله، ثم أخل به فلا تقبل رواية الفاسق ولا رواية أصحاب البدع والأهواء.

وتثبت العدالة بأحد أمرين:

الأمر الأول: أن ينص عالم على تعديل الراوى.

والأمسر الشانى: تشبت بالشهسرة والاستفاضة.

فمن عرف بالثقة والأمانة بين أهل العلم، وشاع ذلك بالثناء عليه بينهم استغنى فيه بذلك عن طلب البينة وهذا هو الصحيح من مذهب الإمام الشافعي، وعليه اعتماد علماء الأصول، وممن ذاعت شهرتهم الأئمة مالك،

السفيانان، شعبة، ومن جبرى مجراهم في نياهة الذكر واستقامة الأمر والاستشعار بالصدق والبصيرة والفهم، هؤلاء لا يسأل عنهم وإنما يستغنى عن طلب البينة والدليل فيهم. وتثبت لن عرف بطلب العلم ومجالسة العلماء والأخذ عنهم فمن عرفت مجالسته للعلماء وأخذه عنهم أغنى ذلك من أمره أن يسأل عن حالته، وتثبت برواية من عرف من حاله أنه لا يروون إلا عن ثقة كمالك وابن أبي ذئب، فكثير من الأئمة على أن الإمام مالك إذا روى عن مجهول تزول عنه الجهالة ويعد ثقة وتثبت بتخريج من التزم شرط الصحة في كتابه محتجا به خاصةً البخاري ومسلم -رضى الله عنهما - فقد عرف عنهما أنهما يخرجان الحديث المتفق على ثقة نقلته إلى الصحابي المشهور من غير اختلاف بين الثقات الأثبات^{(٦).}

ومن العلماء - كابن عبد البر - من توسع في إثبات العدالة لكل من له عناية بالعلم، وقالوا: إن كل حامل علم معروف العناية به فهو عدل حتى يتبين جرحه، دليل ذلك قوله وقي : «يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله، (٧) وهذا المذهب قريب الاستمداد من مذهب الإمام أبى حنيفة وَيُشْ في زى ظاهر المسلمين العدالة وقبول شهادة كل مسلم مجهول الحال إلى أن يثبت جرحه،

• ضبط الراوى: وهو نوعان:

(أ) ضبط صدور ويراد به: أن يضبط الراوى سماعه ضبطاً لا يتردد فيه ويفهمه فهما جيداً لا يلتبس عليه، وأن يثبت على هذا من وقت سماعه إلى حين أدائه بحيث يكون متيقظاً غير مغفل يكثر صوابه ويقل خطؤه وغفلته وتساهله، حافظاً إن حدث من حفظه، عالماً به المحيل المعانى إن حدث بالمعنى.

(ب) ضبط الكتاب؛ صيانة الكتاب الذى تحمل الحديث فيه من وقت تحمله إلى وقت أدائه، بحيث يأمن عليه من التغيير والتبديل والزيادة والنقصان، وإذا أعاره إلى أحد لا يعيره إلا لرجل مؤمن يعرف كيف ضبط الراوى.

ويعرف كون الراوى ضابطاً بأن تعتبر رواياته بروايات الشقات المعروفين بالضبط والإتقان، فإن وجدنا رواياته موافقة ولو من حيث المعنى لرواياتهم أو موافقة لها فى الأغلب والمخالفة نادرة عرفنا حينتذ كونه

ضابطاً ثبتًا، وإن وجدناه كثير المغالطة لهم عرفنا اختلال ضبطه ولم نحتج بحديثه وعرفنا من كلامه أن الضبط يعرف بالاعتبار – القياس – والميان ومقارنة مروياته بمرويات غيره ومقارنتها بها، وهو معنى قول ابن المبارك ـ رحمه الله تعالى: إذا أردت أن يصبح لك الحديث فاضرب بعضه ببعض (^).

وقال الإمام الشافعى - رحمه الله: «إذا شـرك أهل الحـفظ فى الحـديث ووافق حديثهم فإن كانت المخالفة نادرة فإنها لا تضره ويعرف أيضاً بطول الملازمة وهذا أمر فى معرفة الرواة وطبقاتهم بحيث يعتبر حال الراوى فى مشايخه وفيمن روى عنهم. ويعرف الضبط أيضاً بالامتحان وروى فى ذلك قول أحدهم: إذا أردت أن تعرف خطأ ذلك قول أحدهم: إذا أردت أن تعرف بصيانة معلمك فجالس غيره، كما يعرف بصيانة الكتاب وتفقده أولاً بأول ومطابقته ومقارنته بالأصول الصحيحة المعتمدة وألا يعيره إلا لمن يثق به.

1. د/ محمد نصن سنوسی

الهوامش :

- (١) كتاب الكفاية للخطيب البغدادي ص ٢٣٣.
 - (٣) سورة البقرة آية (٢٨٢).
- (٥) صعيح ابن خزيمة ٢ / حديث (١٠٠٢).
- (۲) سورة الطلاق آیة (۲).
 (٤) سورة المائدة آیة (۹٥).
- (٦) شروط الأثمة الستة/ ١٧.
- (Y) أورده جماعة من الأثمة في مصنفاتهم كابن أبي حاتم في الجرح والتمديل ١٧/٢ وابن عدى في الكامل ١٥٢/١ والمقيلي في الضعفاء ١٩/١ والبزار كما في كشف الأستار ٨٦/١ وقال فيه: خالد بن عمر منكر العديث قد حدث بأحاديث لم يتابع عليها، والحطيب في شرف أصحاب الحديث ص١١ وابن الصلاح في المقدمة ص١٠٥ والمراقي في شرحه لألفيته ٢٩٧/١ والسخاوي في فتح المفيث ٢٧٥/١ والسيوطي في تدريب الراوي ١/ ٣٠٣ والهيثمي في مجمع الزوائد ١/١٠٤ والنمبي في ميزان الاعتدال ٤٥/١.
 - (^) علوم الحديث لابن الصلاح ص ١٠٦.

شروط الناقد للرجال وللأحاديث ومراتب النقاد

أولاً: شروط المجرح والمعدل:

ينبغى أن نعلم أن علماء الحديث وضعوا شروطًا لمن يتصدى لنقد الرجال بجرح أو تعديل، أو للحديث بتضعيفٍ أو تحسينٍ أو تصحيح، ومن أهم هذه الشروط ما يلى:

١ - أن يكون مسلمًا عاقلاً بالفًا عدلاً.

٢ - أن يكون ملما بأحوال الرواة ومروياتهم.

٣ - أن يكون عارضاً بأسباب الجرح والتعديل.

قال أبو الحسنات محمد عبد الحى اللكنوى الهندى:

(يشترط في الجارح والمعدل: العلم، والتهدي، والورع، والصدق، والتهنب عن التعصب، ومعرفة أسباب الجرح والتزكية ومن ليس كذلك لا يقبل منه الجرح ولا التزكية)(1).

3 - أن يكون عالمًا بالأحكام الشرعية وما
 يترتب عليها، فرب جاهل ظن الحلال حراما
 فحرح به، ومن ذلك أن العلماء لم يقبلوا

رفض جرير للكتابة عن سماك بن حرب لأنه بال قائماً (٢).

٥ – أن يكون منصفًا معتدلاً، فلا يكون متعنتًا ولا متشددًا ولا معجبًا، فيصدر حكمه عن عداوة أو تعجب لمذهب أو عقيدة، كما يحدث بين أهل الإثبات والتسأويل، ويين المتصوفة وأهل الحديث، أو بين أهل الحديث وأصحاب الرأى.

قال الإمام السخاوي :

(يحتاج القادح بسبب ذلك أن يكون مميزًا بين الحق والباطل؛ لئلا يكفر من ليس بكافر أو يقبل رواية الكافسر... إنه مما ينبغي اعتماده في الجارح والمعدل أن يكون عالمًا باختلاف المذاهب ... وأن المعتمد قبولهما (أي الجسرح والتسعديل) من العسارف بأسبابهما) (٢).

آن لا يكون قرينًا منافستًا، فإن
 الماصرة تورث المنافرة، إلا إذا أتى الجارح
 ببينة صحيحة يثبت بها جرحه.

قال الإمام الذهبي:

(كلام الأقران بعضهم في بعض ينبغي أن يطوى ولا يروى ويطرح ولا يجسعل طعنًا ويعامل الرجل بالعدل والقسط) (1).

وقال ابن حجر:

(كلام الأقران بعضهم في بعض لا يعبأ به ولا سيما إذا لاح لك أنه لعداوة، أو لمذهب، أو لحسد لا ينجو منه إلا من عصم الله، وما علمت أن عصراً من الأعصار سلم أهله من ذلك سوى النبيين والصديقين) (*).

ثانياً : مراتب نقاد الحديث :

قسمهم الإمام الذهبي ثلاثة أقسام (٦):

أذكرك بهم، وأضم إلى كل قسم منهم بعض النقاد الذين لم يذكرهم الإمام:

الأول: قسم متعنت في المجرح متثبت في المجرح متثبت في التعديل يغمز الراوى بالغلطتين والثلاث، ويلين بذلك حديثه مثل الأزدى، والجوزجاني، وأبي حاتم الرازى، وابنه، وشعبة، ويحيى القطان، وابن معين، وابن المديني، وابن حزم، والنسائي.

فهذا القسم إذا وثق شخصًا فعُضً على قوله بناجذيك وتمسك بتوثيقه، وإذا ضعف رجلاً فانظر هل وافقه غيره على تضعيفه، فإن وافقه ولم يوثق ذاك أحد من

الحذاق فهو ضعيف، وإن وافقه أحد فهذا الذي قالوا فيه: لا يقبل تجريحه إلا مفسرًا، يعنى: لا يكفى أن يقول فيه ابن معين مثلاً: هو ضعيف ولم يوضح سبب ضعفه، وغيره وثقه، فمثل هذا يتوقف في تصحيح حديثه وهو إلى الحسن أقرب.

الثاني : قسم متساهل :

أى متهاونون، ويرجع تساهله إلى مذهبه فى الجرح والتعديل، واعتبار بعض الأوصاف على خلاف غيره أو عدم اعتبارها كتعديل المستور ونحوه.

ومن هذه الطبقة: الترمذي، والحاكم، والحاكم، وابن حبان، والبزار، والطبراني، والهيثمي، والمندري، والطحاوي، وابن خزيمة، وابن السكن، والبيهقي...

الثالث : قسم معتدل منصف :

كالبخارى، وأحمد بن حنبل، وأبى زرعة، وابن عدى، معتدلون منصفون، ويلحق بهذه الطبقة :

الدار قطنى، والذهبى، وابن حــجــر العسقلانى ـ رحمهم الله تعالى جميعًا.

فائيدة :

قد يكون العالم بالجرح والتعديل متشددًا ومتهاونًا كابن حبان _ مثلاً _ فإنه مع تهاونه

قد يتعنت في تجريح الرواة، كما فعل بأفلح ابن سعيد الأنصاري القبائي وهو صدوق، فقد رماه ابن حبان بالكذب، حتى قال فيه الذهبي: (ابن حبان: يروى عن الشقات الموضوعات، لا يحل الاحتجاج به ولا الرواية عنه بحال! قلت: ابن حبان ربما قصب الثقة (أي شتمه وعابه ووقع فيه)، حتى كأنه لا يدرى ما يخرج من رأسه) (٧).

وكذلك النسائى فإنه مع تشدده قد وثق خشف بن مالك الطائى وهو مجهول،

قال الذهبى: (خشف بن مالك كوفى عن ابن مسعود، وعنه زيد بن جبير، وثقه النسائى، وقال الأزدى: ليس بذاك) (^).

وقال نور الدين بن عبد الهادى أبو الحسن السندى: (خشف بن مالك مجهول) (٩).

أ. د/ صالح عبد الوهاب الفقي

الهوامش:

⁽١) الرقع والتكميل لأبي الحسنات محمد عبد الحي اللكنوي الهندي (ت ١٣٠٤هـ) ١ / ٦٧ .

 ⁽۲)الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي ١١١١ .

⁽٢) فتح المفيث للسخاوي ٣ / ٣٦١ .

⁽٤) الرواة الثقابت المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد للذهبي - ٢٤/١، ذكر من يمتمد قوله في الجرح والتعديل للذهبي ١٥٨–١٥٩.

⁽٥) نسان الميزان لابن حجر ١ / ٢٠١ .

⁽٢) ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل للذهبي ١٥٨-١٥٩.

⁽٧) ميزان الاعتدال في نقد الرجال 1 / ٤٤١ .

⁽٨) المرجع السابق ٢ /٤٤٠ ،

⁽۹) حاشية السندي ۸ / ٤٤ ،

الصالح من الأحاديث

تعريف الصالح: لغة: الصالح: اسم فاعل من (صلّح) والصلاح ضد الفساد، والصالح هو: المستقيم النافع (1).

واصطلاحاً: يطلق على الصحيح والحسن لصلاحيتهما للاحتجاج بهما، ويطلق على الضّعيف ضعفًا يسيرًا، لأنه يصلح للاعتبار، والعمل به في فضائل الأعمال.

ووصف الأحاديث بالصلاح من الأوصاف التى استعملها الإمام أبو داود السجستانى في رسالته إلى أهل مكة، في وصفه لما فعله في سننه إذ يقول: (وما سكت عنه فهو صالح) (٢).

يقول: ما سكت عنه فهو صالح، وهى عبارة ليست نصاً فى شرطية الصحة فى المسكوت عنه، لهذا يمكن أن يكون المسكوت عنه صالحاً للاعتبار أو للحجة، وتعيين أحدهما تابع للقرينة القائمة كما هو شأن المشترك،وادعاء أنه صالح للحجة تقويل لأبى داود ما لم يقله.

قال الحافظ ابن حجر: (على أن أبا داود لم يوف بهذا الشرط، فقد وقع في سننه

أحاديث ظاهرة الضعف لم يبينها كالمرسل، والمنقطع، وما في رواته مجهول كشيخ ورجل ونحوه، فقد يقال: إنه مخالف لقوله: وما كان فيه وهن شديد بينته.

وجوابه: أنه لما كنان ضعف هذا النوع ظاهرًا استغنى بظهوره عن التصريح بيانه)(٣).

وإليك نماذج من الأحساديث التي سكت عنها أبو داود، وهي صالحة للحجة:

مثال الحسن الصالح للحجة:

ما رواه أبو داود بسنده عَنْ بَهَزِ بْنِ حَكِيم، عَنْ أَبِيهِ ،عَنْ جَدَّهِ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهُ عَوْرَاتُنَا مَا نَأْتِي مِنْهَا وَمَا نَذَرُ؟ قَالَ: «احْفَظُ عَسُورَاتُنَا مَا نَأْتِي مِنْهَا وَمَا نَذَرُ؟ قَالَ: «احْفَظُ عَسوْرَتَكَ (لاَّ مِنْ زَوْجَستِكَ أَوْ مَسا مَلَكَتُ يَعَسِينُكَ». قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِذَا كَانَ يَعَيِينُكَ». قَالَ: «إِنِ اسْتَطَعْتَ الْقَوْمُ بَعْضُهُمْ فِي بَعْض؟ قَالَ: «إِنِ اسْتَطَعْتَ أَنْ لاَ يَرِينَهَا أَحَدُ قَلاَ يَرِينَهَا». قَالَ : قُلْتَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِذَا كَانَ أَحَدُ قَلاَ يَرِينَهَا». قَالَ : قُلْتَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِذَا كَانَ أَحَدُ قَلاَ يَرِينَهَا». قَالَ : «اللَّهُ رَسُولَ اللَّهِ إِذَا كَانَ أَحَدُ مَنْ النَّاسِ (نَا عَلَى اللَّهُ اللَّهُ إِذَا كَانَ أَحَدُنَا خَالِيًا ؟ قَالَ : «اللَّهُ أَحْدُ أَنْ يُسْتَحْيًا مِنْهُ مِنَ النَّاسِ (نَا).

قال ابن حجر:

(ومثال ما هو حسن صالح للحجة قوله فيه: وقال بهزبن حكيم عن أبيه، عن جده: (الله أحق أن يستحيا منه من الناس) (٥).

مثال الصحيح الصالح للحجة:

روى أبو داود بسنده قائلاً : حَدَّثَنَا مُوسَى ابْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا حَمَّادٌ أَخْبَرَنَا عَلِيًّ بْنُ الْحَكَم عَنْ عَطَاء عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ يَرَيُّكُ قَالَ: الْحَكَم عَنْ عَطَاء عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ يَرَيُّكُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّه يَيَّةٍ: «مَنْ سُئِلَ عَنْ عِلْم فَكَتَمَهُ ٱلْجَمَهُ اللَّهُ بِلِجَامِ مِنْ نَارِيَوْمَ الْقَيَامَةِ» (1). الْقيامَة » (1).

قال ابن حجر عن هذا الحديث: (والحديث وإن لم يكن في نهاية الصحة لكنه صالح للحجة) (٧).

مثال الضعيف الصالح للاعتبار: ما

أخرجه الترمذي من طريق عيسى بن يونس عن مجالد عن أبى الوداك عن أبى سعيد كرفي قال: كان عندنا خمر ليتيم، فلما نزلت المائدة سألت رسول الله على فقلت: إنه ليتيم في فقلت: إنه ليتيم في فقلت الرسول الله في نه أهريق وه. قال في الترمذي : هذا حديث حسن (^). قال الحافظ ابن حجر: ومجالد ضعفه جماعة ووصفوه بالغلط والخطأ، وإنما وصفه ـ يعنى الترمذي بالغلط والخطأ، وإنما وصفه ـ يعنى الترمذي بالخسن لجيئه من غير وجه عن النبي في من حديث أنس وغيره ـ رضى الله تعالى عنهم (١).

أ. د/ صالح عبد الوهاب الفقى

الهوامش :

 ⁽۱) لسان لعرب لابن منظور، مادة (ص. ل. ح). المقرب في ترتيب المعرب ٤٧٨/١ لأبى الفتح ناصدر الدين بن عبد السيد بن على ابن المطرز (ت٢١٠هـ) تحقيق: معمود فاخوري و عبد الحميد مختار. ط مكتبة اسامة بن زيد ـ حلب،

⁽٢) رسالة أبي داود السجستاني إلى أهل مكة. تحقيق: عبد الفتاح أبي عدة. مل. مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب ص ٢٩٠٣٨ . ها أوبي،

⁽٣) النكت عبى مقدمة ابن الصلاح لابن حجر ١ /٣٤٠، وتوضيح الأفكار ٢٠٤/١ .

⁽٤) سنن أبي داود: كتاب الحمَّام، ياب ما جاء غي التمري٢/٢٧٤ .

⁽٥) مقدمة هنج الباري ١ / ١٨، وتدريب الراوي ١ / ١١٩ .

⁽٦) سنن أبي داود: كتاب العلم، باب كراهية منع العلم ٣٤٥/٢ .

⁽٧) القول المسدد لابن حجر ١ / ١١ .

⁽٨) جامع الترمذي - كتاب البيوع، باب ما جاء في نهى السلم أن يدفع الخمر إلى الذمي يبيمها، حديث (١٣٦٣)٠

⁽٩) بنظر نكت الحافظ بن حجر على ابن الصلاح ٢٨٩/١ - ٣٩٠ مع حاشية التحقيق ط المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة المورة،

الصحابة والمؤلفات فيهم

الصحابة: إما مصدر صحب كسمع، وإما جمع صاحب، ولم يجمع ضاعل على شعالة سوى هذا اللفظ، ويجمع صاحب على صحب كراكب وركب، وصحباب كجائع وجياع، وصحبة بالضم،، وصحبان كشاب وشبان، والأصحاب، جمع صحب كفرخ وأفراخ، والصحاب، جمع صحب الأصحاب أصاحبة الأصحاب وجمع الأصحاب أصاحب، والصحابى مشتق من الصحبة.

وهى - فى اللغة - الاجتماع مطلقاً قليلاً كان أو كثيراً.

وعُرفاً: من طالت ملازمته لغيره.

قال القاضى أبو بكر بن الطيب الباقلانى:

(لا خلاف بين أهل اللغة أن الصحابى مشتق
من الصحبة جار على كل من صحب غيره
قليلاً أو كثيرًا، يقال: صحبه شهرًا ويومًا
وساعة، وهذا يوجب فى حكم اللغة إجراء
هذا على من صحب النبى في ولو ساعة هذا
هو الأصل، ومع هذا فقد تقرر للأمة عرف
فى أنهم لا يستعملونه إلا فيمن كثرت
صحبته) (١).

واصطلاحاً: خلاف بين العلماء في حد الصحابي، ومنشأ هذا الاختلاف هو: ما

يجب مراعاته في المعنى الاصطلاحي، هل يراعى فيه المعنى اللغوى أو المعنى العرفي ؟

وإليك خسلاصسة الأقسوال في تعسريف الصحابي:

القول الأول: الصحابى: كل مسلم رأى رسول الله على الإسلام، وسول الله وساحيح في حده، وهو مذهب أحمد ابن حنبل، وأبى عبد الله البخارى في صحيحه، والمحدثين كافة، قاله النووى (٢).

القول الثانى: الصحابى: كل من رأى رسول الله ﷺ، وقد أدرك الحلم فأسلم، وعقل أمر الدين ورضيه، فهو عندنا ممن صحب رسول الله ﷺ ولو ساعة من نهار، حكاه الواقدى عن أهل العلم (٣).

القول الثالث: الصحابى: من طالت مجالسته للنبى الشيرة، على طريق التبع له، والأخد عنه، قاله أصحاب الأصول أو بعضهم، وابن الصباغ، وأبو الحسين البصرى، والكيالهراسى الطبرى، وابن فورك، وحكاه عنهم أبو المظفر السمعانى (3).

القول الرابع: الصحابى: من أدرك زمنه ﷺ مسلماً، وإن لم نقف له على رؤية، وعلى

هذا عمل ابن عبد البر في الاستيعاب، وابن منده في الصحابة (٥).

القول الخامس: الصنحابي هو من لقى النبي ومؤمناً به، ومات على الإسلام، ولو تخللت ردة في الأصنح، قاله الحافظ ابن حجر العسقلاني.

وكل هذه التعاريف اعترض عليها الملامة السخاوى، ويمكن أن ينتزع من اعتراضات السخاوى تعريفاً للصحابى يقال فيه:

الصحابى: كل مميز لقى النبى ﷺ بعد بعثته، وقبل انتقاله من الدنيا يقظة فى عالم الشهادة، وآمن به، ومات على الإسلام، وإن تخللت ردة فى الأصح.

شرح التعريف:

فقولنا : (كل مميز) : قيد في التعريف، يخرج به غير المهيز، فإنه لا صحبة له.

وقولنا: (لقي النبي ﷺ):

يشمل من لقيه ورآه، ومن لقيه ولم يره لعارض كالعمى، ومن طالت مجالسته له أو قصرت، ومن روى عنه أو لم يرو، ومن غزا معه أو لم يغز، ومن رآه رؤية ولم يجالسه، فهؤلاء جميعًا صحابة، ويخرج به من لم يلقه أصلاً فليس بصحابي.

وقولنا : (بعد بعثته) : یخرج به من لقیه واجتمع به قبل بعثته ﷺ ، کزید بن عمرو بن نفیل، وبحیری الراهب، فانهما لیسا من

الصحابة. أما من لقيه ﷺ بعد بعثته وقبل الدعوة، كورقة بن نوفل، فالصحيح أنه صحابى.

وقولنا : (يقظة) : يخرج به من اجتمع بالنبى ﷺ بعد وفاته عن طريق الكشف، يقظة أو منامًا، فهؤلاء جميعًا غير معدودين في الصحابة.

وقولنا: (فى عالم الشهادة): يخرج به من لقيه على عالم الغيب، كالأنبياء ـ عليهم الصلاة والسلام ـ ليلة المعراج، فليسسوا بصحابة إلا عيسى ابن مريم ـ على الله رؤية عرفية حياً بجسده، بناء على المشهور من أنه رفع إلى السماء ولم يمت، فهو إذن صحابي.

وقولنا: (وآمن به): يدخل فيه جميع من آمن به، سواء كان من الإنس، أو من الجن، أو من الملائكة، ويخرج به: من لقيه على ولم يؤمن كيهود المدينة ومشركي مكة، فهؤلاء ليسوا بصحابة.

وقولنا: (ومات على الإسلام): يخرج به من آمن به فى حياته، ثم ارتد عن الإسلام ومات على الكفر، كعبيد الله بن جحش، وعبد الله بن خطل، وربيعة بن أمية بن خلف الجمعى، وغيرهم، فليسوا بصحابة،

وقولنا: (وإن تخللت ردة في الأصح):

يدخل فيه من لقيه على مسلماً ثم ارتد، ثم عاد إلى الإسلام ثانية، ولم يلقه بعد إسلامه

الثانى، كالأشعث بن قيس بن معد يكرب الكوفى، وعطارد بن حاجب التميمى، وغيرهما، فإن الراجح أنهما من الصحابة، بدليل عد المحدثين لهم فى الصحابة، وبدليل إخراج أحاديثهم فى المسانيد وغيرها، والردة أحبطت ثواب العمل فقط (1).

عدالة الصحابة:

خص الله عنهم - بخصيصة ليست لطبقة من الناس غيرهم، وهي أنهم لا يُسال عن من الناس غيرهم، وهي أنهم لا يُسال عن عدالة أحد منهم، فهم جميعًا عدول ثبتت عدالة هم بالكتاب والسنة، أما الكتاب فقوله تعالى: ﴿كُنتم خير أمة أخرجت للناس﴾ تعالى: ﴿كُنتم خير أمة أخرجت للناس﴾ أمة وسطًا لتكونوا شهداء على الناس ويكون الرسول عليكم شهديدا؟ ﴾ ويكون الرسول عليكم شهديدا؟).

ومما ذكر في فضلهم من القرآن الكريم:

قول الله تعالى: ﴿والسابقون الأولون من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان رضى الله عنهم ورضوا عنه وأعد لهم جنات تجرى تحتها الأنهار خالدين فيها أبداً ذلك الفوز العظيم﴾ (التوبة: ١٠٠).

وقوله تعمالى: ﴿لقه رضى الله عن المؤمنين إذ يبايعونك تحت الشجرة فعلم ما فى قلوبهم فأنزل السكينة عليهم

وأثابهم فتحاً قريباً • ومغانم كثيرة يأخذونها وكان الله عزيزًا حكيمًا ﴾. (سورة الفتح: ١٨، ١٩).

أما السنة: فما رواه البخارى فى صحيحه بسنده عَنْ أبِى سَعِيدٍ الْخُدُرِيِّ رَوَا الْخُدُرِيِّ رَوَا الْعَالَ الْنَبِيُّ عَلَيْهِ:

«لاَ تَسُبُّوا أَصْحَابِي، فَلَوْ أَنَّ أَحَدَكُمْ أَنْفَقَ مِثْلَ أُحُد ٍ ذَهَبًا مَا بَلَغَ مُدَّ أَحَدهِمْ وَلاَ تَصِيفَهُ،(٧).

وروى البخارى أيضاً بسنده عَنْ عَبْد اللهِ وَيَّ عَبْد اللهِ عَنْ عَبْد اللهِ عَنْ عَبْد اللهِ عَنْ عَنْ النَّس قَرْنى، مَّ النَّدِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ النَّدِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ النَّدِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ يجيء أَقْوامٌ تَسْبِقُ شَهَادَةُ أَحَدِهِمْ يُمِينَهُ، وَيَمِينُهُ شَهَادَةُ أَحَدِهِمْ يُمِينَهُ،

وروى الطبرانى بسنده عن عدويم بن ساعدة عن أبيه عن جده أن رسول الله على فال وساعدة عن أبيه عن جده أن رسول الله والله والله والله تبارك وتعالى اختارنى، واختار لى أصحاباً، فجعل لى منهم وزراء، وأنصاراً، وأصهاراً، فمن سبهم فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين، لا يقبل منه يوم القيامة صرف ولا عدل، (١).

ضوابط معرفة الصحبة:

تثبت الصحبة بأمر من الأمور التالية:

أولاً: التواتر، بأن ينقل إثبات صعبته عن عدد كثير جداً من الصحابة، كالخلفاء الراشدين الأربعة.

ثانياً: الشهرة والاستفاضة القاصرة عن رتبة التواتر، كضمام بن ثعلبة، وعُكَّاشة بن محصن.

ثالثًا: أن يُروى عن واحد من الصحابة أن فلاناً له صحبة، إما صراحة، كأن يقول: إن فلاناً له صحبة، أو ضمناً، كأن يقول: كنت أنا وفلاناً له صحبة، أو ضمناً، كأن يقول: كنت أنا وفلان عند النبى والله أو دخلنا على النبى والله المذكور في تلك الحال.

رابعاً : أن يروى عن أحد من التابعين أن فلاناً له صحبة.

خامسًا : أن يقول هو عن نفسه إنه صحابى، وذلك بشرطين :

الأول : أن يكون ثابت العدالة، الثانى : أن يكون فى المدة المكنة، وهى مائة سنة أو مائة سنة وعشر سنين بعد هجرته

ولهذا الضابط المذكور في معنى المعاصرة لم يصدق الأئمة أحداً ادعى الصحبة بعد المدة المذكورة: فقد ادعاها قوم - بعد هذا التاريخ - فكذبوا، مثل رتن بن عبد الله الهندى الذي ظهر بعد الستمائة بالمشرق، وادعى الصحبة (١٠).

الصحابة المكثرون من الفتيا:

المكثرون من الصحابة ـ رضى الله عنهم ـ فيما روى عنهم من الفتيا ثمانية (١١). يمكن أن يجمع من فتيا كل واحد منهم سفر ضخم وهم:

- ١ عائشة أم المؤمنين رضى الله عنها،
 - ٢ عمر بن الخطاب رَوْلِكُ،
- ٤ عبد الله بن عمر رضى الله عنهما،
 - ٥ على بن أبي طالب رَرِ اللهُ .
- ٦ عــبـد الله بن العــبـاس رضى الله
 عنهما.
 - ٧ عبد الله بن مسعود رَوْكُ .
 - ٨ زيد بن ثابت رَفِيْكَ.

طبقات الصحابة:

معرفة طبقات الرواة والعلماء خاصة الصحابة من المهمات التي افتضح بسبب الجهل بها غير واحد من المصنفين وغيرهم، ولهذا قال الحاكم: (ومن تبحر في معرفة الصحابة فهو حافظ كامل الحفظ، فقد رأيت جماعة من مشايخنا يروون الحديث المرسل عن تابعي عن النبي عليه يتوهمونه صحابيا، وربما رووا المسند عن صحابي فيتوهمونه تابعيا) (۱۲),

ومما تجدر الإشارة إليه أن الطبقة في اللغة: عبارة عن القوم المتشابهين.

وفى اصطلاح المحدثين: عبارة عن جماعة متعاصرين اشتركوا فى السن أو تقاربوا فيه، أو اشتركوا فى الأخذ عن المشايخ، وقيل: التشابه فى الأسنان والإسناد، وريما اكتفوا بالتشابه فى الإسناد، فالطبقة تشتمل على ذكر الشيوخ وأحوالهم ورواياتهم

طبقة بعد طبقة، وعصرًا بعد عصر إلى زمن المؤلف.

وعلى هذا فرُبَّ شخصين يكونان من طبقة واحدة لتشابههما بالنسبة إلى جهة، ومن طبقتين بالنسبة إلى جهة أخرى لا يتشابهان فيها، فأنس بن مالك الأنصاري تَوْظُّكُ وغيره من أصاغر الصحابة، مع العشرة وغيرهم من أكابر الصحابة من طبقة واحدة إذا نظرنا إلى تشابههم في أصل صيفة الصحبة، وعلى هذا فالصحابة بأسرهم طبقة أولى، والتابعون طبقة ثانية، وأتباع التابعين طبقة ثالثة، وهلم جرا؛ وإذا نظرنا إلى تفاوت الصحابة في سوابقهم ومراتبهم كانوا على ما سبق ذكره بضع عشرة طبقة، ولا يكون عند هذا أنس والله وغيره من أصاغر الصحابة من طبقة العشرة من الصحصابة ـ رضى الله عنهم ـ، بل دونهم بطبقات (۱۲).

فوائد العلم بطبقات الصحابة ـ رضى الله عنهم :

من فوائد العلم بالطبقات ما يلى:

۱ - الأمن من تداخل المشتبهين كالمتفقين
 في اسم أو كنية أو نحو ذلك.

٢ - معرفة الحديث المرسل من الحديث الموصول؛ لأن من لا يعسرف الراوى الذى يضيف الكلام إلى النبى على في منتهى

الإستاد أهو صحابي أم تابعي، لا يستطيع معرفة ذلك الحديث أموصول أم مرسل؟

٣ - تحديد مقدار زمن الصحبة، الأمر
 الذى يمكن أن يساعد فى الترجيح عند
 التعارض وعدم إمكان الجمع.

عدد طبقات الصحابة ـ رضى الله عنهم :

اختلف العلماء في عدد طبقات الصحابة ما بين مقل و مكثر، واختلافهم في ذلك مبنى على اختلاف أنظارهم فيما يتحقق به معنى الطبقة عندهم ؛ فلمنهم من ذهب إلى أن الصحابة طبقة واحدة.

وممن رأى رأيه، ووجهتهم فيما ذهبوا إليه:
و من رأى رأيه، ووجهتهم فيما ذهبوا إليه:
أن للصحابة من الشرف العظيم والفضل
الكبير ما يفوق كل ملحظ، ويعلو فوق كل
اعتبار، فهم نظروا إلى مطلق الصحبة،
قاطعين النظر عن غيرها من سائر
الاعتبارات الأخرى، ومن ثم جعلوا الصحابة
كلهم طبقة واحدة، إذ جميعهم فيها متساوون
لا فضل في ذلك لأحدهم على الآخر.

ومنهم من جعل الصحابة خمس طبقات، وهي:

الأولى: البدريون، ومنهم أبو بكر الصديق وعلى بن أبى طالب، وبالال بن رباح ـ رضى

الله عنهم أجمعين - و غيرهم ممن حضر غزوة بدر.

الثانية: من أسلم قديماً ممن هاجر عامتهم إلى الحبشة، و شهدوا أحداً فما بعدها، منهم عثمان بن عفان، وزوجته رقية بنت الرسول رهية والزبير بن العوام وغيرهم رضى الله عنهم،

الشالشة : من شهد الخندق فسمسا بعدها، منهم سلمان الفارسي، و سعد بن معاذ ـ رضي الله عنهما ـ و غيرهما.

الرابعة : مسلمة الفتح فما بعدها، منهم أبو سفيان بن حرب، وحكيم بن حزام - رضى الله عنهما - وغيرهم.

الخامسة: الصبيان والأطفال الذين رآهم النبى عليه ممن لم يغزُ، سواء حفظ عنه أو لم يحفظ.

و ممن جرى على هذا القول ابن سعد فى كتابه الطبقات الكبرى، ووجهته فيما ذهب إليه: أن الصحابة _ رضى الله عنهم _ وإن تساووا فى شرف الصحبة لرسول الله الله الله أنهم متفاوتون بالنظر إلى اعتبارات أخرى، كالسبق إلى الإسلام، والغزو، وما إلى ذلك، فيكون قد نظر إلى أمر زائد على أصل الصحبة.

ومنهم من جعلها اثنتى عشرة طبقة،

كالحاكم النيسابورى، فقد ذكر الطبقات على النحو التالى:

الأولى : قـوم أسلمـوا بمكة كـالخلفـاء الأربعة.

الثانية: أصحاب دار الندوة، وهم الذين اجتمعوا بدار الندوة لمبايعة الرسول ولي حين أسلم عمر مَرْفَقَ.

الثالثة : مهاجرة الحبشة،

الرابعة: أصحاب العقبة الأولى،

الخامسة : أصحاب المقبة الثانية.

السادسة : أول المهاجرين الذين وصلوا إليه عَلِيَّةً بقباء قبل أن يدخلوا المدينة.

السابعة : أهل بدر،

الثـــامنة : الذين هاجـــروا بين بدر والحديبية.

التاسعة: أهل بيعة الرضوان.

العاشرة: من هاجر بين الحديبية وهتع مكة.

الحادية عشرة : مسلمة الفتح.

الثانية عشرة : صبيان وأطفال رأوه ﷺ يوم الفتح في حجة الوداع وغيرها(١١).

ووجهة الحاكم فيما ذهب إليه : أنه نظر إلى أمر زائد على أصل الصحبة، و قد لاحظ اعتبارات أخرى زيادة على ما لاحظه ابن سعد في طبقاته.

ومنهم من ذهب فى عد طبقات الصحابة الى أكثر من ذلك، كالإمام أبى منصور عبد القاهر بن طاهر البغدادى، فقد جعلها سبعة عشر طبقة، ووجهة نظر الإمام أبى منصور البغدادى فيما ذهب إليه: أنه نظر إلى أمسر زائد على أصل الصحبة، ولاحظ اعتبارات أخرى لم يلاحظها غيره.

والمشهور عند العلماء في عد طبقات الصحابة، هو ما ذهب إليه الحاكم من أنها اثنا عشرة طبقة (١٥).

و هذا التقسيم هو الذي جرى عليه أكثر الذين كتبوا في طبقات الصحابة ـ رضى الله عنهم.

حجية أقوال الصحابة :

اختلف العلماء في منزلة أقوال الصحابة، وفتاواهم، وأفعالهم من الاحتجاج وعدمه على ثلاثة أقوال:

الأول: أن أقوال الصحابة وفتاواهم وأفعالهم حجة ما لم يكن في المسألة نص من كتاب أو سنة. وقد أطال الحافظ ابن القيم في كتابه «إعلام الموقعين» في الاحتجاج لهذا القول، ببراهين قاطعة من الكتاب والسنة والعقل والواقع (١٦).

الثاني : أنها ليست حجةً.

ذلك أن الصحابي مجتهد ككل المجتهدين،

فيجوز عليه من الخطأ ما يجوز على غيره، وكندلك الأدلة الدالة على بطلان التقليب تشمله، وامتيازه بالتقوى والفضل والعلم لا يوجب على مجتهد آخر تقليده، والمأثور عنه لا يرقى إلى مرتبة الخبر المرفوع، وهو مؤخر عن القياس إذا كان راويه معروفاً بالرواية دون الفقه.

وأيضاً عرف عن الصحابة أنهم ما كانوا يفتون بإلزام الناس بآرائهم إذا وجدوا غيرها أقوم دليلاً وأهدى سبيلاً (١٧).

فقد أفتى عمر رَوْقَ بالإفراد فى الحج، وأفتى ابنه عبد الله وَقَلَ بالتمتع، فقيل له: تخالف أباك؟ فقال: ويلكم ألا تتقون الله؟ إن كان عمر نهى عن ذلك، فإنما كان يبتغى الخير بإتمام العمرة، إنه لم يقل لكم: إن العمرة فى أشهر الحج حرام، بل قال: إن أتم العمرة أن تفردوها من أشهر الحج، فلم تحرمون ما أحل الله، وعمل به رسوله ؟ أفسنة رسول الله أحق أن تتبعوا أم سنة عمر؟(١٨).

الثالث: التوسط:

وخلاصته: أن ما روى عن الصحابة يكون حجة بشروط:

١ - ألا يكون مصادمًا للكتاب والسنة،
 ورأى صحابى آخر أحفظ وأفقه.

٢ - أن يكون مما لا يدرك بالاجتهاد
 والرأى، كالثواب والعقاب ونحو ذلك.

٣ - وألا يكون هذا الصحابي معروفًا
 بالأخذ من الإسرائيليات.

وإنما كان المروى عن الصحابة حجة بهذه الشروط لوجودهم في عصر النبي ومشاهدتهم الوحى والتنزيل، هذا مع متانة الدين، وقوة اليقين، والتضحية بالفالى والنفيس في سبيل نصرة وحماية هذا الدين.

أما إذا اختلت هذه الشروط كلاً أو بعضًا فالأمر مختلف فيه :

فقيل: إنه حجة، لأن احتمال السماع من الرسول وحتى إذا لم يكن سماع من رسول الله وانه أقرب إلى الصواب، لما عرف عنهم من الاستقامة، ونفاذ البصيرة وجودة الفقه في دين الله.

وقيل: إنه ليس بحجة؛ لأن احتمال السماع ليس راجعًا، على أنه يجوز أن يكون الصحابى اجتهد فأخطأ في اجتهاده، إذ هو غير ممنوع من الاجتهاد، وأيضاً لو كان عنده نقل عن رسول الله على السرح به، إلا أن يكون قد نسيه.

وأرى - والله أعلم - أن رأى الصحابي في مثل هذه الحال مما يستأنس به على أقل تقدير، هذا ما انتهى إليه الأستاذ الدكتور

السيد نوح في المسألة، وأنا مع الإمام الذهبي في حجية قول الصحابي الذي لم يأخذ عن الكتب القديمة قولاً لا مجال للاجتهاد فيه، ولا له تعلق ببيان لفة أو شرح غريب كأخبار بدء الخلق والأنبياء والملاحم والفتن وأحوال يوم القيامة، وكأخبار تضمنت الإخبار عما يحصل بفعله ثواب مخصوص أوعقاب مخصوص، أو يقول: أمرنا بكذا أو نُهينا عن كذا، وكذلك احتج بضعل الصحابي إذا نقل فعلاً لم يضفه إلى النبي عَيْجٌ، وهذا الفعل مما لا مجال للاجتهاد فيه، وإذا أخبر الصحابي أنهم كانوا يضعلون في زمن النبي ﷺ كذا أو كنا نفعل كذا من غير أن يضيفه إلى عهده على أرى أن كل ذلك حجة ما لم يتعارض مع

عدد الصحابة :

يصعب ضبط عدد الصحابة ـ رضوان الله عليهم ـ بالتحديد لتفرقهم في البوادي والقرى، وللعلماء أقوال مأثورة في ذلك منها:

الصحابة يزيدون على عشرة آلاف:
 روى البخارى فى الصحيح عن كعب بن مالك
 وَيُّنُ ـ فى معرض حديثه عن غزوة تبوك ـ
 قال: «وَالْمُسلَمُونَ مَعَ رَسُولِ اللَّه وَيَّفِيْ كَثِيرٌ، وَلاَ يَجْمَعُهُمْ كَتَابٌ حَافظٌ - يُريدُ الدِّيوَانَ (٢٠).

وفى رواية مسلم يقول كعب رَوْقَ : «وغزا رسول الله رَبِيْقُ بناس كثير يزيدون على عشرة آلاف، ولا يجمعهم ديوان حافظ»(٢١).

وحدد عبد الله بن عباس ـ رضى الله عنهما ـ عدد من خرج مع رسول الله على عام الفتح بقوله كما في صحيح البخارى : «ثم إن النبي على خرج في رمضان من المدينة ومعه عسسرة آلاف، وذلك على رأس ثمان سنين ونصف من مقدمه المدينة»(٢٦).

وعند الحاكم في (المستدرك): عن ابن سيرين قال: ثارت الفتنة وأصحاب رسول الله وَيُ عَسْرة آلاف لم يخف في ها منهم إلا أربعون رجلاً، وقف مع على مائتان وبضعة وأربعون رجلاً من أهل بدر فيهم أبو أيوب وسهل بن حنيف وعمار بن ياسر) (٢٣).

٢ – وقيل: إنهم تسعون ألف صحابى وهم
 الذين حضروا حجة الوداع مع رسول الله ﷺ.
 ٣ – وقيل: مائة ألف وأربعة عشر ألفًا:

روى الرامهرمزى بسنده عن محمد بن أحمد بن جامع الرازى قال: سمعت أبا زرعة وقال له رجل: يا أبا زرعة اليس يقال حديث النبى النبى أبي أربعة آلاف حديث؟ قال : ومن قال ذا؟ قلقل الله أنيابه. هذا قول الزنادقة، ومن يحصى حديث رسول الله؟ قبض رسول الله يُسِيَّ عن مائة ألف وأربعة عشرة ألفًا من الصحابة ممن روى عنه وسمع منه فقال له

الرجل عا أبا زرعة هؤلاء أين كانوا وسمعوا منه؟ قال: أهل المدينة وأهل مكة ومن بينهما، والأعراب ومن شهد معه حجة الوداع كلّ رآه وسمع منه)(٢٤).

قال العراقي: (وفي هذا التحديد بهذا العدد المذكور نظر كبير، وكيف يمكن الاطلاع على تحرير ذلك مع تفرق الصحابة في البوادي والقرى والموجود عن أبي زرعة بالأسانيد المتصلة إليه ترك التحديد في ذلك وأنهم يزيدون على مائة ألف ... ومع ذلك فجميع من صنف في الصحابة لم يبلغ مجموع ما في تصانيفهم عشرة ألاف مع أنهم يذكرون من توفي في حياته ﷺ في المغازي وغيرها، ومن عاصره وهو مسلم وإن لم يره، وجميع من ذكره ابن منده في الصحابة قريب من ثلاثة آلاف وثمانمائة ترجمة ممن رآه أو صحبه أو سمع منه أو ولد في عصره أو أدرك زمانه أو من ذكر فيهم وإن لم يثبت ومن اختلف له في ذلك، ولا شك أنه لا يمكن حصرهم بعد قشو الإسلام ...) (٢٥).

المستفات في الصحابة:

بدأت المسنفات في الصحابة ـ رضى الله عنهم ـ في القرن الثالث الهجري.

ومن هذه الكتب:

- كستاب (من نزلوا من الصدحابة سائر البلدان) للإمام على بن المديني المتوفي

سنة ٢٣٤ هـ.

- كتاب (الصحابة) للإمام البخاري،صاحب
 الصحيح، المتوفى سنة ٢٥٦هـ.
- كتاب (أولاد الصحابة) وكتاب (تجريد أسماء الصحابة) للإمام مسلم بن الحجاج المتوفى سنة ٢٦١هـ.
- كتاب (أسماء الصحابة وعدد ما رووا) للإمام
 بقى بن مخلد الأندلسي المتوفى سنة ٢٧٦ هـ.
- كتاب (اسماء الصحابة) للترمذي صاحب
 الجامع الصحيح المتوفى سنة ٢٧٩ هـ.
- كتاب (الصحابة) للعلامة محمد بن عبد الله
 الحضرمى المتوفى سنة ۲۹۷ هـ.
- كتاب (معجم الصحابة) لأبي يعلى المتوفى
 سنة ۲۰۷ هـ.
- كتاب (الصحابة) للعسكرى المتوفى سنة ٣٠٠هـ.
- (الاستيعاب في أسماء الأصحاب) لأبي عمر بن عبد البر حافظ المغرب المتوفى سنة ٤٦٣ هـ.

ثم تتابعت المؤلفات في هذا الباب، ومن أشملها:

- كتاب (اسد الغابة في معرفة الصحابة) للحافظ المؤرخ عز الدين على بن الأثير الجرري المتوفى سنة ٦٤٠ هـ، وقد جمع فيه (٧٥٥٤) صحابياً.
- (التجريد) للحافظ شمس الدين محمد بن أحمد الذهبى، وزاد عليه حتى بلغ عددهم مع التهذيب (٨٨٦٦) صحابياً.
- (الإصابة فى تمييز الصحابة) للحافظ الكبير شيخ الإسلام ابن حجر العسقلانى المتوفى سنة ٨٥٢ هـ، وقد جمع فيه حوالى (٩٤٧٧) ترجمة للأسماء، و (١٢٦٨) للكنى، و (١٥٥٢) للصحابيات.

وفى مناهج المحدثين تعريف بعدد من المؤلفات فى الصحابة، حسب الترتيب الزمنى لها، فتراجع،

أ. د/ صالح عبد الوهاب الفقى

الهوامش:

- (١) مختار الصحاح للرزي ٣٥٦، والمفردات في غريب القرآن للراغب الأصفهاني ٤٠٥، ٢٠١، والمسباح المنير للفيومي ٥٠٩/١، وطنح المغيث للسخاوي ٨٦/٢.
 - (٢) شرح النووي على صحيح مسلم ١ / ٣٦ ،
 - (٣) اسد الغابة لابن الأثير ١٩/١، وفتح المغيث للسخاوي ٩٢/٣٠
 - (٤) فتح المفيث بلسخاوي ٨٧/٣، ٩٢.
 - (٥) فتح لمفيث للسخاوي ٩٣/٣ ، ٩٥ ، ٩٦ ،
- (٦) مغبة الفكر لابن حجر ١ / ٣٢٠، والإصابة ٧/١، ونزهة النظر ص ٢٩ ، وفتح المفيث للسخاوى ٩١/٢، ٩٢، والمسحابة وجهودهم في خدمة الحديث النبوى للدكتور السيد محمد نوح، مطابع الوفاء المنصورة، (هذا الكتاب من أبدع الكتب التي نقلت منها بتصرف)
- (٧) والمد منصم في الأصل ربع صاع، وإنما قدره به لأنه أقل ما كانوا يتصدقون به في العادة، وروى مد بالفتح وهو العاية من قولهم الا ببلغ

هلان مد فلان أي لا يلحق شأوه، وقيل: إن أصل المد مقدر بأن يمد الرجل يديه فيملأ كفيه طماما، والتصيف : النصف كالعشير والحميس راجع الفائق في غريب الحديث لابن الأثير ٣ / ٣٥٣، ولسان العرب ٣ / ٤٠٠، (غريب الحديث للخطابي ١ / ٢٤٨.

والحديث أخرجه البخارى في صعيعه : كتاب فضائل الصعابة عاب قول النبي ﴿ (لو كنت متخذاً خَلِيلاً) ١٣٤٣/٣عن أبي سعيد الخدرى تُنِكَ وكتاب الشهادات باب لا يشهد على شهادة جور إذا أشهد ٩٢٨/٢ عن عهد الله رَحَّ، وكتاب فضائل المسعابة، باب فصائل أصعاب النبي ﴿ ورضى الله عنهم ومن صعب النبي ﴾ أو رآه من المسلمين فهو من أصعابه ٢/ ١٣٢٥ عنه.

- (٨) أحرجه البخاري في صعيعه: كتاب الرفاق : باب ما يعذر من زهرة الدنيا والشافس فيها ج٥/٣٣٦٢عن عبد الله يرهي.
 - (٩) المعجم الأوسط للطبراني ١ / ١٤٤، و المعجم الكبير للطبراني ١٧ / ١٤٠.
 - (١٠) الإصابة لابن حجر ٢/٢٢٥ ٥٣٩، ولسان الميزان ٢/٥٥٠ ٤٥٥ .
 - (١١) الإحكام لابن حرّم ٥ / ٨٧.
 - (١٢) معرفة علوم الحديث للحاكم ١ / ٢٢.
 - (١٣) قفو الأثر للذهبي ١ / ١١٥.
 - (١٤) معرفة علوم الحديث للحاكم ٢٢-٢٤.
 - (١٥) الباعث الحثيث، تعليق أحمد شاكر ١٨٤.
 - (١٦) إعلام الموقعين لابن القيم ٢٧٧/٣ ٤٠٦.
 - (١٧) أصول التشريع الإسلامي للدكتور على حسب الله ص٧٦ بتصرف.
 - (١٨) المرجع السابق،
 - (١٩) راجع: قفو الأثر للذهبي ١ / ٩٢ ـ ٩٤.
- (٢٠) صحيح البخاري؛ كتاب المماري : ماب حديث كمب بن مالك وقول الله _ عز وجل: ﴿وعلى الثَّلاثة الذين خلفوا﴾ ٢١٥٦/٤.
 - (٢١) صحيح مسلم : كتاب التوبة: باب حديث توبة كمب وصاحبيه ٨٩/١٧.
 - (٢٢) صحيح البخاري: كتاب المعازى: باب غزوة الفتح في رمضان ٤/ ١٥٥٨.
 - (٢٢) مستدرك الحاكم؛ كتاب الفتن و الملاحم ١٨٦/٤.
 - (٢٤) الحامع لأحلاق الراوي٢ /٢٩٣.
 - (٢٥) التقييد والإيضاح ١ / ٣٠٥.

الصحف الحديثية

عندما تبحث فى معاجم اللغة تجد أن : صحائف و صبحنف و صبحنف : جمع صحيفة، وفى التنزيل :

﴿إِنَّ هَذَا لَضِي الصَّحُفُ الأُولَى • صَحُفُ الْبُراهِيمَ وَمُوسَى ﴾ . (الأعلى ١٩،١٩)، يعنى الكتب المنزلة عليهما ـ صلوات الله على نبينا وعليهما، وتطلق الصحيفة في اللغة على: (المبسوط من كل شيء مما يُكتب فيه سواء كان ورقة أو كتاباً أو قطعة من الجلد أو غير ذلك، وتقول العرب: صحائف الكتب خير من صحاف الذهب) (١).

والصحف الحديثية :

أى المضافة للحديث النبوى الشريف، والحديث في اصطلاح المحدثين هو: (ما أضيف إلى النبي والمحدثين هو في أو تقريرًا أو صفة حتى الحركات والسكنات في اليقظة والمنام ..)(٢).

ف الصحف الحديثية على هذا هى:
الصحف التى كتب فيها ما يضاف إلى النبى
وي من قول أو فعل أو تقرير أو صفة . الخ،
وتكون غالبا بإسناد واحد.

وقد حفظ الله عنز وجل سنة نبيه ﷺ

برجال حفظوها فى الصدور، وقيدوها فى الصحف والسطور، ومن الصحف الحديثية التى كتبت فى عهد النبوة ما يلى:

١ - صحيفة صلح الحديبية :

ذكر ابن الأثير في «أسد الغابة»: (عن مُرَوانً بن الحكم والمسور بن مَخَّرَمة في صلح الحديبية قال: فإن الصحيفة - يعنى منحيفة الصلح ـ لَتُكَتّبُ، إذ طلع أبو جندل بن سهيل يرسف في الحديد، وكان أبوه حب سه، فأفلت)^(۲)، وقد ذكر البخاري في «الصحيح» طرفًا منها بقوله: (قَالَ مَعْمَرُّ: قَالَ الزَّهْرِيُّ، في حَديثه فَجَاءَ سُهَيِّلُ بْنُ عَمْرِو فَقَالَ: هَات، اكْتُبْ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ كَتَابًا، فَدَعَا النبي عَيْقُ الْكَاتِبَ، فَقَالَ النبي عَلَيْنَ: ويسم اللَّه الرَّحْمَن الرَّحيم،. قَالَ سُهَيِّلُ : أمَّا الرَّحْمَنُ فَوَاللَّهِ مَا أَدْرِي مَا هُوَ، وَلَكِنِ اكْتُبْ بِاسْمِكَ اللَّهُمَّ كَمَا كُنْتَ تَكُتُبُ. فَقَالَ الْمُسلَمُونَ؛ وَاللَّه لاَ نَكُتُبُهَا إِلاَّ بِسِيْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، فَقَالَ النبي يَعَيُّمُ: «اكْتُبْ بِاسْمِكِ اللَّهُمَّ». ثُمَّ قَالَ : «هَذَا مَا قَاضَى عَلَيْهِ مُحَمَّدٌ رُسُولُ اللَّهِ،

فَقَ اللَّهِ مَا صَدَّدُنَاكَ عَنِ النَّهِ لَوَ كُنَّا نَعْلَمُ أَنَّكَ رَسُولُ اللَّهِ مَا صَدَّدُنَاكَ عَنِ الْبَيْتِ وَلاَ قَاتَلْنَاكَ، وَلَكِنِ اكَتُبٌ مُحَمَّدُ بَنُ عَبِدِ اللَّهِ. فَقَالَ النبي ﷺ:

«واللَّهِ إِنِّى لَرَسُولُ اللَّهِ وَإِنْ كَذَبْتُمُونِي. اكْتُبُ
مُحَمَّدُ بِنُ عَبِدِ اللَّهِ. قَالَ الزُّهْرِيُّ: وَذَلِكَ
مُحَمَّدُ بِنُ عَبِدِ اللَّهِ. قَالَ الزُّهْرِيُّ: وَذَلِكَ
لِقَوْلِهِ: «لاَ يَسَأَلُونِي خُطُّةَ يُعَظُمُونَ فِيها
حُرُمَاتِ اللَّهِ إِلاَّ أَعْطَيْتُهُمُ إِيَّاهَا». فَقَالَ لَهُ
النبي ﷺ:

«عَلَى أَنْ تُخَلُّوا بَيْنَنَا وَبَيْنَ الْبَيْتِ فَنَطُوفَ بِهِ». فَقَالُ سُهَيْلٌ وَاللَّه لاَ تَتَحَدَّثُ الْعَرْبُ أَنَّا خَدْنَا ضُغَطَةً، وَلَكِنْ ذَلِكَ مِنَ الْعَامِ الْمُصَّبِلِ فَكَتَب. فَقَالَ سُهيْلٌ: وَعَلَى أَنَّهُ لاَ يَأْتِيكَ مِنَا لا عَلَى مَنَ الْعَامِ الْمُصَّبِلِ فَكَتَب. فَقَالَ سُهيَلٌ: وَعَلَى أَنَّهُ لاَ يَأْتِيكَ مِنَا لاَ عَلَى مِنَا الْعَامِ الْمُصَّلِكَ مِنَا الْعَامِ الْمُصَلِّدِ وَعَلَى أَنَّهُ لاَ يَأْتِيكَ مِنَا الْعَامِ الْمُصَلِّدِ وَعَلَى أَنَّهُ لاَ يَأْتِيكَ مِنَا اللَّهِ كَيْقَ لِرَدُّ إِلَى رَجُلٌ، وَإِنْ كَانَ عَلَى دينك، إلاَّ رَدَدْتَهُ إِلَيْنَا وَاللَّه اللَّهِ كَيْفَ يُردُ إلَى الْمُصَلِّمُ وَانَ كَانَ عَلَى دينك، الله كَيْفَ يُردُ إلَى الْمُصَلِمُ وَقَدْ جَاءَ مُسْلِمًا، فَبَيْنَمَا هُمْ كَذَلِكَ الْمُصَلِمِينَ وَقَدْ جَاءَ مُسْلِمًا، فَبَيْنَمَا هُمْ كَذَلِكَ إِذْ دَخَلَ أَبُو جَنْدَلِ بَنُ سُهَيْلٍ بَنِ عَمْرِو يَرْسُفُ وَيَ دُرَاكُ فَى فَيُودِهِ، وَقَدْ خَرَجَ مِنْ أَسْفَلِ مَكَّةً، حَتَّى وَقَدْ خَرَجَ مِنْ أَسْفَلِ مَكَّةً، حَتَّى رَمْي بِنَفْسِهُ بَيْنَ أَطْهُرِ الْمُسْلِمِينَ) (الْ).

٢ - صحيفة عمر بن الخطاب رَفِيْقَ:

روى الخطيب البغدادى بسنده عن ابن عمر - رضى الله عنهما - أنه وجد فى قائم سيف عمر بن الخطاب وَ فَ صحيفة فيها: ليس فيما دون خمس من الإبل صدقة، فإذا كانت خمسًا ففيها شاة، وفي عشر شاتان، وفي خمس عشرة ثلاث شياه، وفي عشرين ففيها أربع شياه، فإذا بلغت خمسًا وعشرين ففيها ابنة مخاض..)(٥).

٣ - صحيفة على بن أبي طالب رَفِي:

لهذه الصحيفة نصوص في كتب السنة منها ما أخرجه البخاري بسنده (عُنُ أبي جُحَيْفَةَ قَالَ: قُلْتُ لَعَلَى ۚ: هَلَ عَنْدَكُمْ كَتَابٌ؟ قَالَ: لاَ، إلاَّ كتَابُ اللَّه، أوْ فَهَمُّ أُعْطِيهُ رَجُلٌ مُسلِّمٌ، أوِّ مَا في هَذه الصَّحيفَة. قَالَ: قُلْتُ: فَمًا فِي هَذهِ الصَّحِيفَة؟ قَالَ: الْعَقْلُ، وَفَكَاكُ الأسيير، وَلاَ يُقْتَلُ مُسلِمٌ بِكَافِر)(١). وقد وردت نصوص هذه الصحيفة في كتب السنة المطهرة بروايات متعددة بعضها فيه زيادات والبعض الآخر ليس فيه تلك الزيادات، مما جعل ابن حجر يوفق بينها بقوله: (والجمع بين هذه الأخبار أن الصحيفة المذكورة كانت مشتملة على مجموع ما ذكر، فنقل كل راو بعضها، وأتمها سياقًا طريق أبي حسان)، وطريق أبي حسان رواه الإمام أحمد في مسنده ج ١ /١١٩: (عن أبي حسان أن عليًا سَرِّغُتُهُ كان يأمر بالأمر فيؤتى فيقال: قد فعلنا كذا وكذا، فيقول: صدق الله ورسوله. قال: فقال له الأشتر: إن هذا الذي تقول قد تفشى في الناس، أفشىء عهده إليك رسول الله ﷺ ؟ قبال على رَبِيْكُ : منا عنهند إلى رسنول الله ع شيئًا خاصة دون الناس إلا شيء سمعته منه، فهو هي صحيفة في قراب سيسي، قال: فلم يزالوا به حتى أخرج الصحيفة: قال: فإذا فيها: «من أحدث حدثًا أو آوي محدثًا نعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين لا يقبل

منه صرف ولا عدل» قال: وإذا فيها «إن إبراهيم حرم مكة وإنى أحرم المدينة حرام ما بين حرتيها، وحماها كله، لا يختلى خلاها، ولا ينفر صيدها، ولا تلتقط لقطتها إلا لمن أشار بها، ولا تقطع منها شجرة إلا أن يعلف رجل بعيره، ولا يحمل فيها السلاح لقتال» قال: وإذا فيها «المؤمنون تتكافأ دماؤهم، ويسعى بذمتهم أدناهم، وهم يد على من سواهم، ألا لا يقتل مؤمن بكافر، ولا ذو عهد في عهده «٧٠).

٤ - الصحيفة الصادقة :

لعبد الله بن عمرو بن العاص ـ رضى الله عنهما: بلغ عدد أحاديث هذه الصحيفة ألف حديث،وهذه الصحيفة قال وَوْقَ عنها: (ما آسى على شيء إلا على الصادقة، والصادقة صحيفة استأذنت فيها النبي وَقِ أن أكتب فيها ما أسمع منه، فأذن لي) (^).

ومن صور حفاظه عليها ما يحكيه لنا مجاهد إذ يقول: (أتيت عبد الله بن عَمْرو، فتناولت صحيفة تحت مَفْرشه فمنعنى، قلت: ما كنت تمنعنى شيئاً قال: هذه الصادقة، فيها ما سمعت من رسول الله ليس بينى وبينه أحد، إذا سلمت لى هذه وكتاب الله والوَهْطُ، فيلا أبالى علام كان عليه الدنيا؟ والوَهُطُ أرض كانت له بزرعها) (٩).

وقد انتقلت هذه الصحيفة لحفيده عمرو ابن شعيب، وقد أخرج الإمام أحمد في مسنده قدرًا كبيرًا منها في مسند عبد الله ابن عمرو بن شعيب،

ه - صحيفة جابربن زيد رفي :

كانت له رَبِّقُ صحيفة سمعها منه الشعبى عن آخرها، يقول البخارى: (قال إبراهيم بن موسى أخبرنا بن أبى زائدة أخبرنا عاصم عرضنا على الشعبى صحيفة جابر أو صحيفة فيها حديث جابر فقال: ما من شىء فيه إلا سمعته من جابر..)(١٠)، ويقول الذهبى: (وقال أحمد بن حنبل: كان قتادة أحفظ أهل البصرة لا يسمع شيئًا إلا حفظه قُرئت عليه صحيفة جابر مرة فحفظها) (١٠).

ومن عنايته بها أنه كان لها أحفظ من حفظه لسورة البقرة، يقول الإمام البخارى: (وعن معمر قال: رأيت قتادة قال لسعيد بن أبى عروية: أمسك على المصحف فقرأ البقرة فلم يَخْطُ حرفًا، فقال: يا أبا النضر لأنا لصحيفة جابر أحفظ منى لسورة البقرة البقرة)(١٢).

٦ - صحيفة زهير بن أقيش را

قال ابن عبد البر: (أقيش بن عبد كعب بن عوف ... وقد على النبى ﷺ مسلمًا، ومدحه بشعر)، وذكر صحيفته هذه ابن عبد البر مقوله:

(عن أبى العلاء بن الشخير قال: كنا بالربذة فجاء أعرابى بكتف، أو صحيفة فقال: اقرءوا ما فيها، فإذا فيها كتاب رسول الله لبنى زهير بن أقيش: «إنكم إن أقمتم الصلاة، وآتيتم الزكاة، وأديتم خمس ما غنمتم إلى النبى، فأنتم آمنون بأمان الله. عزّ وجلّ (١٢).

٧ - صحيفة همام بن منبه الصنعاني (١٣٢٠ هـ) :

هذه الصحيفة كتبها همام عن أبى هريرة ويَقلها عبد الرزاق الصنعاني عن معمر، وهي مائة ونيف وثلاثون حديثا أكثرها في الصحيحين.

ذكر الذهبى أن أحمد بن حنبل قال فى صحيفة همام: أدركه معمر ..، فقرأ عليه همام حتى إذا مل أخذ معمر فقرأ عليه الباقى، وعبد الرزاق لم يكن يعرف ما قرئ عليه عليه مما قرأه هو، وهى نحو من مائة وأربعين حديثا(١٤). وأشار ابن حجر إلى عدد أحاديثها كما هو عند الذهبى (١٥).

۸ - صحیفة یحیی بن أبی کثیر (توفی سنة ۱۳۲ هـ):

قال الرامهرمزى عنها: (عن الأوزاعى قال: دفع إلى يحيى بن أبى كثير صحيفة فقال:

أروها عنى) (١٦). وفى المراسسيل لابن أبى حاتم: (عن حسين المعلم قال: لما قدم علينا يحيى ابن أبى كثير وجه إلى مطر أن احمل الدواة والقرطاس وتعال، قال: فأتيته فأخرج إلينا صحيفة أبى سلام ..) (٧٠).

٩ - صحيفة هشام بن عروة بن الزبير ابن العوام (ت١٤٦هـ):

روى ابن سعد بسنده عن عبد الرحمن بن أبى الزناد قال: (شهدت ابن جريج جاء إلى هشام بن عروة فقال يا أبا المنذر الصحيفة التى أعطيتها فلانًا هى حديثك؟ فقال: نعم)(١٨).

١٠- صحيفة عُبَيْدِ اللَّهِ بن إياد بن لَقيِط السَّدُوسِي (ت١٦٩هـ):

قال أبو نعيم: (كان عبيد الله بن إياد بن لقيط ثقة، وكان عريف قومه، وكانوا قد صيروا إليه حضر الخندق بالكوفة، فكان يجىء فيحفرون قدامه، وكانت له صحيفة فيها أحاديثه، فإذا جاءه إنسان رمى إليه بتلك الصحيفة، فكتب منها ما أراد وقرأ عليه)(١٩).

وهناك صحف أخرى كثيرة، أضربت عن ذكرها خشية الإطالة.

أ. د/ صالح عبد الوهاب الفقى

الهوامش:

- (١) بسبان العرب، مادة (ص. ح. ف) . ٩ /١٨٦: ١٨٧، والتوقيف على مهمات التعاريف للمناوي ١ /٤٤٩ .
 - (٢) فتح المعيث ١ / ١٠ ،
 - (٣) أسد القابة في معرفة الصحابة لابن الأثير، حرف الجيم.
- (٤) صبعيع البغاري: كتاب الشروط : باب الشروط في الجهاد والمصالحة مع أهل الحرب وكتابة الشروط ٩٧٤/٢٠.
 - (٥) الكفاية في علم الرواية ١ / ٣٥٤.
 - (٦) صحيح البخارى : كتاب العلم : باب كتابة العلم ج ٥٣/١.
 - (V) المستد لأحمد 1 / 114، 177، وفتح الباري 2 / ٨٥،
 - (٨) المحدث القاصل ١ / ٣٦٦.
 - (٩) تهذيب الكمال للمزى ٧٢/٢٢.
 - (۱۰) التاريخ الكبير للبخاري ٦ /٤٥٠.
 - (١١) تذكرة الحفاظ للذهبي ١ / ١٢٢.
 - (۱۲) التاريخ الكبير للبخاري ٧ / ١٨٦.
 - (١٣) الاستيماب ٤ /١٥٢٢.
 - (١٤) سير أعلام النبلاء للذهبي ٥ / ٣١٢ .
 - (١٥) تهذيب التهذيب ١١ /٥٩، وتقريب التهذيب ١ / ٥٧٤.
 - (١٦) المحدث الفاصل بين الراوي والواعي ١ /٤٢٧ .
 - (١٧) المراسيل لابن أبي حاتم 1 / ٢٤٠.
 - (۱۸) الطبقات الكبرى ٥ /١٩٢.
 - (١٩) تهديب التهذيب لابن حجر ٧ /٤ ،

الصحيح على شرط الشيخين

هذا المصطلح استعمله الإمام الحاكم في مستدركه كثيرًا، لدرجة أن الإمام الذهبي يرى أن في المستدرك قدر النصف صحيحًا على شرط الشيخين، وقدر الربع على غير شرطه ما، لهذا اختلف العلماء في المراد بشرط الشيخين على أقوال :

الأول: المراد بشرط البخارى ومسلم أن يكون رجال إسناده في كتابيهما وممن قال بهذا الإمام النووى، والشيخ تقى الدين ابن دقيق العيد، والذهبي.

الثانى: الصحيح على شرط الشيخين المراد به: أن يكون الرجال متصفين بالصفات التى يتصف بها رجال البخارى ومسلم من الضبط والعدالة وعدم الشنوذ والنكارة والففلة، وأصحاب هذا الرأى استندوا على قول الحاكم في خطبة مستدركه، إذ يقول: (وأنا أستعين الله على إخراج أحاديث رواتها ثقات ،قد احتج بمثلها الشيخان ـ رضى الله عنهما ـ أو أحدهما..)(۱).

الثالث: الصحيح على شرط الشيخين هو: ما رواه الثقة المشهود له بالصدق والعدالة، أو هو حديث من له رواية في الصحيح.

قال ابن حجر: (واعلم أن ما اعتمده ـ أى الحاكم ـ فى تخريجه أن يرى رجلا قد وثق وشهد له بالصدق والعدالة، أو حديثه فى الصحيح فيجعل كل ما رواه هذا الراوى على شرط الصحيح)(٢).

منشأ الخلاف في المراد بالصحيح على شرط الشيخين:

الذى أوقع العلماء فى هذا الخلاف هو صنيع الحاكم فى المستدرك؛ لأنه قال فى مقدمة الكتاب: وأنا أستعين الله على إخراج أحاديث، رواتها ثقات، قد احتج بمثلها الشيخان ـ رضى الله عنهما ـ أو أحدهما(٢) فقوله: «قد احتج بمثلها الشيخان» تحتمل أن يكون المقصود من يُماثل حالهُ حالَ رجال الشيخين، وهو الظاهر، ويحتمل أن يكون المقصود رجال الشيخين أنفسهم، على معنى: المقصود رجال الشيخين أنفسهم، على معنى: مثلك يفعل كذا، وقد مثلك يفعل كذا، يعنى: أنت تفعل كذا، وقد جرى الحاكم فى المستدرك على المعنيين، فقد وجدد فى المستدرك أحاديث حكم عليها الحاكم بأنها صحيحة على شرط الشيخين، وإذا برجالها رجال الشيخين مما جعل بعض العلماء كالذهبى وغيره برون أن: الصحيح

على شرط الشيخين المراد به أنه رواه برجالهما .

كما عشر العلماء في المستدرك على أحاديث خلت من رجال الصحيحين، ومع هذا حكم الحاكم عليها بأنها على شرط الشيخين مما جعل البعض يرجح أن المراد بالشرط مَنَّ هم على شاكلة رجال الصحيحين في الضبط والإتقان.. إلخ،

مثال للصحيح على شرطهما :

ما رواه الحاكم في (مستدركه) بسنده قائلاً:
حدّثنا أبو بكر محمد بن جعفر المزني، ثنا
إبراهيم بن أبي طالب و محمد بن إسحاق بن
خزيمة قالا : ثنا أبو الخطاب زياد بن يحيي
الحساني: وثنا أبو الفضل محمد بن إبراهيم،
ثنا الحسين بن محمد بن زياد وإبراهيم بن
أبي طالب قالا : ثنا زياد بن يحيي الحساني،

أنبأ مالك بن سعير، ثنا الأعمش، عن أبى صالح، عن أبى هريرة وَالله على قال: قال رحمة وسول الله وله وله الناس والنما أنا رحمة منها الناس والنما أنا رحمة منها الناس والنما أنا والنما، منها المنات مقبول الله على شرطهما، فقد احتجا جميعاً بمالك بن سعير، والتفرد من الثقات مقبول (٤).

ويمكن القول: إن هذا اصطلاح للحاكم، ولا مشاحَّة في الاصطلاح.

ولكن الذى اختاره العلماء، وتعقبوا الحاكم على أساسه هو: أن المراد بشرط الشيخين أو أحدهما هو الرجال أنفسهم الذين أخرج لهم الشيخان أو أحدهما احتجاجًا، كما فى أسانيدهما أو أسانيد أحدهما، مع استيفاء باقى شروط الصحة(٥).

أ. د/ صالح عبد الوهاب الفقى

الهوامش:

⁽١) المستدرك للحاكم ٢/١.

⁽٢) انتكت على مقدمة ابن الصبلاح 1 / 194 ،

⁽٣) ينظر المستدرك ٣/١.

⁽٤) مستدرك الحاكم: كتاب الإيمان: ٩١/١.

⁽٥) ينظر سكت على ابن المملاح لابن حجر ٢١٤/١ - ٢١٥.

الصحيح الغريب

الغريب الصحيح، أو الفرد الصحيح، وهو ما توافرت في سنده ومنته شروط الصحة، مع تفرد راويه به، في أي طبقة من طبقات السند، قال ابن الصلاح:

(الغريب هو الذي ينضرد به بعض الرواة، وسواء انضرد بالحديث كله أو بشيء منه أو في سنده)(۱)، وللعلماء تعاريف متنوعة للغريب تطلب في مظانها.

وقد ورد مصطلح (صحیح غریب) فی سنن الترمذی کثیراً، ومعناه أن الحدیث قد جمع بین الصحة والغرابة أی تفرد الراوی به، أو بشئ منه سندا أو متنا. والحدیث الغریب قد یکون صحیحاً، وقد یکون حسناً، وقد یکون ضعیفاً بحسب حال الراوی المنفرد به.

يقول الإمام السيوطى: (وينقسم إلى صحيح وغيره وهو الغالب، وإلى غريب منتأ وإسناداً كما لو انفرد بمنته واحد، وغريب إسناداً كحديث روى متنه جماعة من الصحابة انفرد واحد بروايته عن صحابى آخر، وفيه يقول الترمذى: غريب من هذا الوجه)(۲).

مثال من أمثلة الغريب الصحيح :

ما رواه البخاري في «صحيحه»:

(حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرِ قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ قَالَ حَدَّثَتًا يُونُسُ عَنْ حُمَيّد بِن هِلاَل عَنْ أَبِي صَالِحِ أَنَّ أَبَا سَعِيدٍ قَالَ: قَالَ النبي ﷺ. وَحَدَّثَنَا آدَمُ بِّنُ أَبِي إِيَاسِ قَالُ حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ الْمُغْيِرَةِ قَالَ حَدَّثَنَا حُمَيْدٌ بْنُ هِلاَلِ الْعَدُويُّ قَالَ حَدَّثَنَا أَبُو صَالِحِ السَّمَّانُ قَالَ: رَأَيْتُ أَبَا سَعِيدِ الْخُدَرِيَّ في يَوْمِ جُمُعَةٍ يُصَلِّى إِلَى شَيْءٍ يَسْتُرُهُ مِنَ النَّاسِ، فَأَرَادَ شَابٌّ مِنْ بَنِي أَبِي مُعَيِّطٍ أَنْ يَجِّنَازَ بَيْنَ يَدَيْهِ هَدَفَعَ أَبُو سَعِيدٍ في صَدّرِهِ، فَنَظَرَ الشَّابُّ فَلَمْ يَجِدْ مَسَاغًا إِلاَّ بَيْنَ يَدَيِّهِ، فَعَادَ لِيَجَّتَازَ فَدَفَعَهُ أَبُّو سَعِيدٍ أَشَدُّ مِنَ الأُولَى، فَنَالَ مِنْ أَبِي سَعِيدٍ، ثُمَّ دَخَلَ عَلَى مَرْوَانَ فَشَكَا إِلَيْهِ مَا لَقِي مِنْ أَبِي سَعِيدٍ، وَدَخَلَ أَبُو سَعِيدٍ خَلْفَهُ عَلَى مَرْوَانَ فَقَالَ مَا لَكَ وَلا بِّن أَحْيكَ يَا أَبَا سَعِيد؟ قَالَ سَمِعْتُ النَّبِيُّ ﷺ يَقُولُ: «إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ إِلَى شَيْءٍ يَسْتُرُهُ مِنَ النَّاسِ، فَأَرَادَ أَحَدُ أَنْ يَجْتَازُ بِيْنَ

يَدَيْهُ فَلْيُدُفَعُهُ، فَإِنْ أَبَى فَلْيُقَاتِلُهُ، فَإِنَّمَا هُوَ شَيْطَانٌ» (٢٠). قال الذهبي عن هذا الحديث: (صحيح غريب تفرد به حميد بن هلال

أخرجه الشيخان من طريق يونس بن عبيد وسليمان بن المغيرة عن حميد به)(1).

أ. د/ صالح عبد الوهاب الفقى

الهوامش:

- (١) توضيع الأفكار للصنعائي ٢ / ٤٠٨ : ٤٠٨ .
 - (۲) تدریب الراوی ۲ / ۱۸۲.
- (٣) صحيح البخارى · أبواب سترة المصلى : باب يرد المصلى من مر بين يديه ورد ابن عمر في التشهد وهي الكمبة وشل: إن أبي إلا أن ثقائله فقائله ١٩١/١ . وصحيح مسلم : كتاب الصلاة : باب منع المار بين يدي المصلي ١٤٤٦٤ .
 - (3) mgc أعلام النبلاء ١٩٩/١٤: ٢٠٠٠.

الصحيح لذاته

الصحيح لغة :

يطلق الصحيح في اللغة على عدة معان منها:

- السلامة من القطع أو النقص،
 - البراءة من كل عيب وريب.

فالصحيح ما كان ضد المكسور والسقيم، وهو فعيل بمعنى فاعل من الصحة، وهى حقيقة في الأجسام واستعمالها هنا مجاز واستعارة تبعية (١).

والصحيح في اصطلاح المحدثين له عدة تعاريف منها ما يلي:

- تعريف ابن الصلاح إذ يقول: (أما الحديث الصحيح: فهو الحديث المسند، الذي يتصل إسناده بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط إلى منتهاه، ولا يكون شاذًا، ولا معللاً)(٢).
- وحد الخطابى الصحيح بأنه: (ما اتصل سنده، وعدلت نقلته)(٢).
- وعسرفه ابن جسماعية بقبوله: (الحبديث

الصحيح هو: ما اتصل سنده برواية العدل الضابط عن مشله، وسلم من شادوذ وعلة)(1).

- وقال الذهبي عن الخبر: (فإن نقله عدل بأن لم يكن فاسقًا ولا مجهولاً، تام الضبط بأن لم يكن مغضلاً أو أخف منه متصل السند غير معلل ولا شاذ فصحيح لذاته)(٥).
- وقال ابن حجر: (وخبر الآحاد بنقل عدل تام الضبط متصل السند غير معلل ولا شاذ هو الصحيح لذاته)(١).
 - وعرف السخاوي الصحيح بقسميه بقوله:

(فالصحيح لذاته وكذا لغيره ما سلم من الطعن في إسناده ومتنه، إذ هو المتصل السند بالعدل التام الضبط أو القاصر عنه إذا اعتضد من غير شذوذ ولا علة)(٧).

وقال السيوطى: (الصحيح هو ما اتصل سنده بالعدول الضابطين من غير شذوذ ولا علة)(^).

من خلال التعاريف السابقة أرى أن أجمع

من عرف الصحيح بقسميه هو العلامة السخاوى، كما أرى أن تعريف ابن حجر العسقلاني جدير بأن نأخذ منه تعريفاً للصحيح لذاته نقول فيه:

(هو ما اتصل سنده بنقل عدل تَمَّ ضبطه عن مثله من أول السند إلى منتهاه من غير شذوذ ولا علة قادحة).

شرح التعريف:

- (بنقل عدل): العدالة: ملكة في الشخص تحمله على مسلازمة الشقوي والمروءة، والشقوي اجتناب الأعمال السيشة من الشرك والفسق والبدعة، وفي اجتناب الراوي للصغيرة خلاف، والمختار عدم اشتراطه لخروجه عن الطاقة إلا الإصرار عليمها لكونه كبيرة، والمروءة: بضم الميم والراء بعدها واو ساكنة ثم همزة وقد تبدل

وتدغم، والمراد بالمروءة: التنزه عن بعض الخسائس والنقائص خلاف مقتضى الهمة؛ مثل بعض المباحات الدنيئة كالأكل والشرب في السوق، والبول في الطريق وصحبة الأرذال، واللعب بالحمام وأمثال ذلك، ومجملها الاحتراز عما يذم به عرفًا.

(تم ضبطه): الضابط عند المحدثين: من يكون حافظاً متيقظاً غير مغفل ولاساه ولا شاك في حالتي التحمل والأداء، أي حافظاً إن حدث من حفظه، ضابطاً لكتابه إن حدث منه، وإن كان يحدث بالمعنى اشترط فيه مع ذلك أن يكون عالماً بما يحيل المعاني.

وهذا الضبط التام هو المراد هنا، والضبط قسمان: ضبط صدر: وهو أن يسمع الراوى الحديث من الشيخ ثم يحفظه في صدره، ويستحضره متى شاء.. وضبط كتاب: بأن يصونه من التحريف والتبديل منذ سمع فيه وصححه إلى أن يؤدى منه.

وتمام الضيبط المشروط هنا هو: قلة الخطأ الخطأ بالنسبة إلى الصواب،مع قلة الخطأ في نفسه قلة بينة، مثل أن يصيب الراوى في ٨٥ ٪، ويخطئ في ١٥ ٪ ..

هذا ولا يشترط في راوى الصحيح اجتماع الضبطين ضبط الصدر وضبط الكتاب: إلا إذا كان يؤدى من حفظه ومن كتابه،

(عن مثله):

أى لابد من اتصاف جميع رجال السند بالعدالة، وتمام الضبط.

(من أول السند إلى منتهاه): من بداية السند إلى منتهاه، وهو النبى الله أو الصحابى أو التابعي، فدخل في الصحيح المرفوع والموقوف والمقطوع.

(من غير شدود):

بأن لا يخالف الثقة من هو أوثق منه من الرواة.

(ولا علة):

العلة عبارة عن : سبب غامض قادح في صحة الحديث مع أن الظاهر السلامة منها. كالعلم بأن الراوى غلط فيه أو لم يسمع من

الذى حدث به عنه، وبعضهم أطلق المعلل على إرسال حديث وصله الثقة الضابط، واحترز بقيد السلامة من الشذوذ والعلة عما لم يسلم من ذلك وهو الشاذ والمعلل، وهناك تفاصيل أخرى تتعلق بالشاذ والمعلل تلتمس في مظانها.

مثال الحديث الصحيح لذاته:

ما أخرجه البخارى فى «صحيحه» قائلاً: (حَدَّثَنَا عَبِّدُ اللَّهِ بِنُ يُوسِفُ قَالَ أَخْبَرَنَا مَالِكُ عَنِ ابْنِ شِهَابِ عَنْ مُحَمَّد بَن جُبيّر بن مُطْعِم عَنِ ابْنِ شَهَابِ عَنْ مُحَمَّد بَن جُبيّر بن مُطْعِم عَنْ أَبِيهِ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّه عِلَيْ قَرَأ فى عَنْ أَبِيهِ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّه عِلَيْ قَرَأ فى الْمُغْرِبِ بِالطُّور)(٩). هذا الحديث توافرت فيه جميع الشروط السابقة.

أ. د/ صالح عبد الوهاب الفقى

الهوامش:

⁽١) القاموس المحيط 1 / ٢٩١، والعين ٣ /١٤.

⁽٢) اللكت على مقدمة ابن الصلاح ١ / ١٠٣.

⁽۲) تدریب الراوی ۱ / ۱۲.

⁽٤) المنهل الروى لابن جماعة ١ / ٣٣.

⁽٥) قضو الأثر ٢ /١٨٩ .

⁽٦) نخبة الفكر ١ /١، ٢٢٩ .

⁽٧) التوضيح الأبهر ١ / ٣٠ .

⁽۸) تدریب الراوی ۱ /۱۳ .

⁽٩) هذا الحديث أخرجه البخاري في أربعة مواطن من طريق مُحَمَّد بْنِ جُبِيَّر بْنِ مُطْمِم عَنْ أَبِيهِ في اكتاب أنواب صفة الصلاة ـ باب الجهر في المفرد الملائكة بدراً ١٤٧٥/٤ وكتاب التقسير المفرد الملائكة بدراً ١٤٧٥/٤ وكتاب التقسير باب تفسير سورة والطور ١٤٢٥/٤.

الصحيح لغيره

تعریضه:

أشار ابن الصلاح إلى الصحيح لغيره بقوله: (إذا كان راوى الحديث متأخرًا عن درجة أهل الحفظ والإتقان ،غير أنه من المشهورين بالصدق والستر، وروى مع ذلك حديثه من غير وجه، فقد اجتمعت له القوة من الجهتين وذلك يُرقى حديثه من درجة الحسن إلى درجة الصحيح)(١).

خلاصة تعريف السخاوى له: (هو: ما معلم من الطعن في إسناده ومستنه، إذ هو المتصل السند بالعدل القاصر الضبط إذا اعتضد، من غير شذوذ ولا علة)(٢).

وعرفه فضيلة الأستاذ الدكتور محمد على أحمدين بقوله: (الصحيح لغيره هو حسن لذاته، ولكنه توبع بمثله أو بأقوى منه مطلقاً، أو بأقل مع التعدد)(٢).

وقيل فى تعريفه: (الحديث الذى اتصل سنده بنقل عدل ضابط ضبطاً غير تام عن عدل ضابط إلى منتهى السند، من غير شدوذ ولا علة قادحة، وتوبع بطريق آخر مساو أو أرجح، أو بأكثر من طريق إن كان أدنى)(،).

وهذا التعريف هو ما تطمئن النفس إليه، والمراد ب (بطريق آخر مساو): أى بحديث حسن لذاته، أو (أرجح): أى بحديث صحيح.

وعلى هذا يحمل قول السيوطى:

(يشترط فى الصحيح لفيره مجيئه من غير وجه، ولو وجهًا واحداً)(٥).

هذا ويشترط خفة الضبط ولو في راو واحد فقط، وخفة الضبط تعنى: قلة الخطأ بالنسبة إلى الصواب، مع قلة الخطأ في نفسه لا قلة بينة، مثل أن يصيب في ٧٥٪ ويخطىء في ٢٥٪

وجه التسمية بالصحيح لغيره :

هذا الحديث لما لم يبلغ درجة الصحة بنفسه، واحتاج إلى ما يقويه ليرقى من الحسن لذاته إلى الصحيح سماه العلماء بالصحيح لغيره.

مثال الصحيح لغيره:

ما رواه البخارى فى «صحيحه» قائلاً: (وَقَالَ عُمَرُ بَنُ حَمَّزَةَ حَدَّثَا سَالِمٌ عَنْ أَبِيِهِ رُبَّمَا ذَكَرْتُ قَوْلَ الشَّاعِرِ وَأَنَا أَنْظُرُ إِلَى وَجَهِ النَّبِيِّ عَيِّقِ يَسْنَسَقِي، فَمَا يَنْزِلُ حَتَّى يَجِيشٌ كُلُّ مِيزَابِ.

وَأَبْيَضَ يُسْتَسْقَى الْغَمَامُ بِوَجْهِهِ

ثِمَالَ الْيَتَامَى عِصِمَةً للأَرَامِلِ وَهْوَ قَوْلُ أَبِى طَالبٍ)(٢).

وعند ابن ماجه : (حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بَنُ الأَزْهَرِ حَدَّثَنَا أَبُو عَقِيلٍ عَنْ عُمَرَ عَمْرَ عُمَرَ الأَزْهَرِ حَدَّثَنَا أَبُو عَقِيلٍ عَنْ عُمَرَ بِنِ حَمْزَةَ حَدَّثَنَا سَالِمٌ عَنْ أَبِيهِ ..)(^). ثم ذكر الحديث: قال ابن حجر : (قوله: وقال عمر

ابن حمزة أى ابن عبد وعمر مختلف فى الاحتجاج به، وكذلك عبدالرحمن بن عبدالله ابن دينار المذكور فى الطريق الموصولة، فاعتضدت إحدى الطريقين بالأخرى، وهو من أمثلة أحد قسمى الصحيح، كما تقرر فى علوم الحديث، وطريق عمر المعلقة وصلها أحمد وابن ماجه ...)(٩).

أ. د/ صالح عبد الوهاب الفقى

الهوامش :

- (١) مقدمة ابن الصلاح ١ / ٣٤.
- (٢) التوطيح الأبهر للسخاوي ص 1 / ٣٠.
- (٣) ضوء القمر، للأستاذ الدكتور معمد على أحمدين. ص ٣١.
- (٤) المنهل الروى في الحديث النبوي. للأساتذة : مروان محمد، مصطفى السيد أبو عمارة، ورجب إبراهيم عبدالعزيز صقر، ص ٧٤٠
 - (۵) تدریب الراوی ـ ۱۷۵/۱.
 - (٦) ضوء القمر على نخبة الفكر لمحمد على أحمدين ص ٢١.
 - (٧) منعيح البخارى: كتاب الاستسقاء: باب سؤال الناس الإمام الاستسقاء إذا قحطوا ١ / ٣٤٢.
 - (٨) سنن ابن ماجه : كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها : باب ما جاء في الدعاء في الاستسقاء. ١٨٢/١. ومسند أحمد ٢٢٢/٢-
 - (۹) فتح الباري ٤٩٧/٢.

الصحيحان

المراد بالصحيحين : صحيحا البخارى ومسلم، وفيما يلى تعريف بهما:

أولاً: صحيح البخاري (١):

وهو لأبى عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة الجعفى مولاهم الحافظ العُلَم صاحب الصحيح، وإمام هذا الشأن والمعول على صحيحه في أقطار البلدان، ولد الإمام سنة أربع وتسعين ومائة، ومات سنة ست وخمسين ومائتين من الهجرة ـ رحمه الله تعالى.

كان الأئمة قبل البخارى لا يقصرون مؤلفاتهم على الأحاديث الصحيحة، بل كانوا يجمعون بين الصحيح والحسن والضعيف، تاركين التمييز إلى معرفة القارئين والطالبين بنقد الأحاديث، والتمييز بين المقبول والمردود، إلى أن جاء البخارى فرأى أن يخص الصحيح بالتأليف، فألف كتابه الصحيح، وسماه، «الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله على وسننه وأيامه».

جمع بين دفتيه الأحكام والفضائل والآداب وغيرها، ولهذا سماه بالجامع، إذ الجامع عند المحدثين هو: الكتاب الذي يوجد فيه من

الحديث جميع الأنواع المحتاج إليها، من العسقائد والأحكام والرقساق وآداب الأكل والشرب والسفر والمقام، وما يتعلق بالتفسير والنات والمناقب والمثالب وغير والتاريخ والسير والفتن والمناقب والمثالب وغير ذلك، وتلحظ أن كل ما فيه مسنداً إلى النبى كثيرة، وقد انتقاه واختصره الإمام من أحاديث كثيرة، وقال عن ذلك: (خرجته من نحو ستمائة ألف حديث، وصنفته في ست عشرة سنة، وجعلته حجة فيما بيني وبين الله سبحانه وتعالى، وقال: ما أدخلت فيه إلا صحيحًا، وما أدخلت فيه حديثًا حتى استخرت الله تعالى وصليت ركعتين وتيقنت صحته).

وكان البخارى مدققاً فى كتابته للحديث يقول عن ذلك: (لم تكن كتابتى للحديث كما كتب هؤلاء، كنت إذا كتبت عن رجل سألته عن اسمه وكنيته ونسبته وحمله الحديث، إن كان الرجل فهماً، فإن لم يكن سألته أن يُخرِج إلى أصله ونسخته، فأما الآخرون لا يبالون ما يكتبون وكيف يكتبون)، لكل هذا كان صحيحه أول الكتب الستة فى الحديث وأفضلها على المذهب المختار.

قال الإمام النووي في شرح مسلم: (اتفق

العلماء - رحمهم الله - على أن أصح الكتب بعد القرآن العزيز الصحيحان البخارى ومسلم، وتلقتهما الأمة بالقبول، وكتاب البخارى أصحهما وأكثرهما فوائد ومعارف ظاهرة وغامضة، وقد صح أن مسلمًا كان ممن يستفيد من البخارى ويعترف بأنه ليس له نظير في علم الحديث، وهذا الذي ذكرناه من ترجيح كتاب البخارى هو المذهب المختار الذي قاله الجماهير وأهل الإتقان).

الصامل للإمام البخارى على تأليف الصحيح:

كلمة سمعها، ورؤيا رآها، وما رآه من الخلط الذي وقع فيه من تصدى لجمع الأحاديث في عصره، فأما الكلمة التي سمعها، فقد سمعها من أستاذه إسحاق بن راهويه، يقول البخاري - رحمه الله تعالى: (كنا عند إسحاق بن راهويه فقال: لو جمعتم كتابًا مختصرًا لصعيح سنة رسول الله على قال: فوقع ذلك في قلبي فأخذت في جمع الجامع الصعيح).

وأما الرؤيا فقال عنها: (رأيت النبى ﷺ وكأننى واقف بين يديه، وبيدى مروحة أذب بها عنه، فسألت بعض المعبرين فقال لى: أنت تذب عنه الكذب، فهو الذى حملنى على إخراج الجامع الصحيح).

وأما الخلط الذي وقع فيه من تصدى لجمع الأحاديث في عصره أو قبله، فقد أشار إليه بقوله: (فأما الآخرون لا يبالون ما يكتبون وكيف يكتبون).

عدد أحاديث الصحيح :

قال الشيخ تقى الدين ابن الصلاح: (عدد أحاديث صحيح البخارى سبعة آلاف ومائتان وخمسة وسبعون بالأحاديث المكررة، قال: وقيل: إنما بإسقاط المكرر أربعة آلاف).

وأدق من حرر عدد أحاديثه الحافظ ابن حجر العسقلانى إذ يقول: (فجملة ما فى الكتاب من التعاليق ألف وثلاث مائة وواحد وأربعون حديثًا، وأكثرها مكرر مخرج فى الكتاب أصول متونه، وليس فيه من المتون التى لم تخرج فى الكتاب ولو من طريق أخرى إلا مائة وسنون حديثًا قد أفردتها فى كتاب مفرد لطيف متصلة الأسانيد إلى من علق عنه، وجملة ما فيه من المتابعات والتنبيه على اختلاف الروايات ثلاثمائة واحد وأربعون اختيثًا، فجميع ما فى الكتاب على هذا بلكرر تسعة آلاف واثنان وثمانون حديثًا، وهذه العدة خارج عن الموقدونات على الصحابة والمقطوعات عن الموقدونات على

وفي الجدول التالي بعض الفوائد في هذه المسألة:

النوع المعدود في صحيح البخاري	العـدد
الأحاديث الموصولة بلا تكرار.	77.7
الماقات.	1881
المتابعات.	725
جملة ما فيه بالمكرر سوى الموقوفات والمقطوعات.	9.74
عدد كتب البخاري فيما وقفت عليه، وقال ابن حجر: مائة وشيء،	٩٨
عدد أبوابه مع اختلاف قليل في نسخ الأصول.	٣٤٥٠
المتون المعلقة التي لم يوصلها في موضع آخر من الصحيح.	109

ثانياً: صحيح مسلم (٢):

صحیح أبی الحسین مسلم بن الحجاج القشیری: نسبة إلی بنی قشیر قبیلة معروفة من قبائل العرب، النیسابوری، نسبة إلی نیسابور مدینة مشهورة بخراسان، المولود سنة أربع ومائتین، والمتوفی سنة إحدی وستین ومائتین.

وصحيحه هذا أحد الكتابين اللذين هما أصح الكتب بعد كتاب الله ـ عز وجل، واللذان تلقتهما الأمة الإسلامية بالقبول، وقد بالغ الإمام مسلم في البحث والتحري عن الرجال والتـمـحـيص للمـرويات، والموازنة بينها، والتدقيق في تحرير الألفاظ، والإشارة إلى الفروق بينها حتى جاء صحيحه على الهيئة الكاملة التي بنشدها أهل البحث والمعرفة.

يقول الإمام مسلم _ رحمه الله تمالى: (صنفت هذا المسند الصحيح من ثلاثمائة ألف حديث مسموعة).

ويقول: (عرضت كتابى هذا على أبى زرعة الرازى، فكل ما أشار أن له علة تركته، وكل ما قال: إنه صعيح وليس له علة أخرجته)،

فوائد تتعلق بصحيح مسلم:

الفائدة الأولى: قدم الإمام مسلم ـ رحمه الله ـ لصحيحه بمقدمة قيمة، في علم أصول الحديث تعتبر من اللبنات الهامة في بابها.

الضائدة الشانية؛ ليس في الكتاب بعد الخطبة إلا الحديث الصحيح مسرودًا غير ممزوج بغير الصحيح، فإن الإمام جرد الصحيح وسرده على التوالى بأصوله وشواهده على خلاف كتاب البخارى، فإنه أودع تراجم أبواب كتابه كثيرًا من موقوفات الصحابة، ومقطوعات التابعين، وغير ذلك مما ليس من جنس الصحيح.

الضائدة الشائشة: عناوين الكتب والأبواب فى صحيح مسلم ليست من صنع الإمام مسلم، وإنما هى من صنع الشراح، وأحسن من وضع له التراجم وبوب الأبواب الإمام النووى ـ رحمه الله ـ فى شرحه.

الفائدة الرابعة: قال الحافظ ابن حجر: (حصل لمسلم في كتابه حظ عظيم مفرط لم يحصل لأحد مثله، بحيث إن بعض الناس كان يفضله على صحيح محمد بن إسماعيل؛ وذلك لما اختص به من جمع الطرق وجودة السياق والمحافظة على أداء الألفاظ، كما هي من غير تقطيع ولا رواية بالمعنى، وقد نسج على منواله خلق من النيسابوريين فلم يبلغوا شأوه، وحفظت منهم أكثر من عشرين إمامًا ممن صنف المستخرج على مسلم، فسبحان المعطى الوهاب).

الضائدة الخامسة: شرط مسلم في صحيحه، أن يكون الحديث متصل الإسناد، بنقل الثقة عن الثقة من أوله إلى منتهاه، سالما من الشذوذ، ومن العلة.

الضائدة السادسة: قسم الإمام أحاديث صحيحه ثلاثة أقسام:

الأول: ما رواه الحفاظ المتقنون. الثانى: ما رواه المستورون المتوسطون فى الحفظ والإتقان. الشالث: ما رواه الضعفاء والمتروكون. ثم ذكر فى مقدمة صحيحه أنه إذا فرغ من القسم الأول أتبعه الثانى، وأما الثالث فلا يعرج عليه.

الضائدة الشامنة: يكتفى مسلم بمجرد إمكان المعاصرة، ويرى أن الإسناد المعنعن له حكم الموصول بـ «سمعت» بوجود المعاصرة،

الفائدة التاسعة: صنف الإمام كتابه فى بلده بحضور أصوله فى حياة كثير من مشايخه، فكان يتحرز فى الألفاظ، ويتحرى فى السياق، بخلاف البخارى فربما كتب الحديث من حفظه.

عدد احاديث صحيح مسلم: عدته بغير المكرر نحو أربعة آلاف، قاله الإمام النووى وغيره، وقال أحمد بن سلمة هو: اثنا عشر ألف حديث، وقال أبو حفص الميانجى: اشتمل كتاب مسلم على ثمانية آلاف حديث، وقد عدها الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقى بغير المكرر فيبلغث ثلاثة آلاف وثلاثة وثلاثين حديثاً.

أ. د/ صالح عبد الوهاب الفقى

١ ـ مراجع الكلام على صحيح البخارى:

- ملقات الحفاظ للسيوطي ١ /٢٥٢: ٢٥٢ ،
- انتكت على مقدمة ابن المسلاح ١ / ١٨٩ ،
 - مقدمة فتح البرى ١ /٧، ٢٥٥، ٢١٩ .
- شرح النووي عني منجيح مسلم ١ / ١٤ .
 - تاریخ بغداد ۲ / ۱۶ .
 - سير أعلام النبلاء ١٢ / ٢٠٦ .
 - الرسالة المستطرقة ١ / ٤٢ .
- توجيه النظر إلى أصول الأثر ١ / ٢٣٢ .

۲ _ مراجع الكلام على صحيح مسلم: - تدريب الراوى 1 / 42: ٥٥ ج٢/ ٣٩٢ .

- النكث على مقدمة ابن الصالح ١ /١٦٦: ١٦٨، ١٧١، ١٩٠. ١٩١.
 - توضيح الأفكار ١ /٥٨ .
 - منجيح مسلم ١ /٥ : ٣٠ ،
 - شرح اللووي على صحيح مسلم ١ /٢٣ .
 - سير أعلام النبلاء ١٢ /٨٥٠ .
 - الإرشاد ٢ /٨٢٥ -
 - الرسالة المستطرفة ١ / ١١ -
 - لشدًا نفياح ١ / ٨٢، ٢٥٥ .
 - توحيه النظر إلى أمنول الأثر 1 / T12 ،
 - صيانة صحيح مسلم ١ /١٧: ٢٧ .
 - مقدمة فتح الباري ١ / ١٠:٩ .

الضعفاء والمتروكون من الرواة والمؤلفات فيهم

أولاً: التعريف بهم.

الضعفاء والمتروكون: هم الذين طعن في عدالتهم وضبطهم أو في أحدهما بما يقتضى رد روايتهم وعدم قبولها.

والطعن في العدالة والضبط يكون بواحد من عشرة أمور، خمسة منها تتعلق بالعدالة وخمسة منها تتعلق بالضبط.

فالطعون المتعلقة بالعدالة هي: الكذب، والتهمة به، والفسق، والبدعة، والجهالة.

والطعون المتعلقة بالضبط هى: فحش الغلط، والغفلة، والوهم، ومخالة الثقات، وسوء الحفظ(١).

علمًا بأن بعض هذه الأمسور أشد فى الجرح من بعض، ويتضح ذلك من خلال الوقوف على مراتب التجريح التى صنف العلماء فيها الضعفاء والمتروكين، حيث جعلوا لهم ستة مراتب، لكل مرتبة منها حكمها، وإليك هذه المراتب مع بيان حكمها:

المرتبة الأولى: وهى الوصف بما يدل على المبالغة فى الكذب كقولهم: أكذب الناس، أو السبه المنتهى فى الوضع، أو هو ركن الكذب ونحو ذلك.

وهذه المرتبة هي أسوأ مراتب الجرح.

المرتبة الشانية: هي الوصف بقولهم: كذاب، أو وضاع، أو دجال، أو يضع الحديث، أو يكذب، أو وضع حديثًا.

المرتبة الشائشة: وهي أقل سوءاً من سابقتها، ومن ألفاظها: يسرق الحديث، ومنهم بالكذب أو الوضع، ومساقط، وهالك، وذاهب الحديث، ومتروك، وفيه نظر، وهو على يَدَى عَدِّل.

المرتبة الرابعة: وهى الوصف بقولهم: رُدَّ حديثه، أو مردود الحديث، أو ضعيف جداً، أو وام بمرة، أو تالف، أو طرحوا حديثه، أو فلان ارم به، أو لا تحل الرواية عنه، أو ليس بشيء، أو لا يساوى شيئًا.

المرتبة الخامسة: وهى الوصف بقولهم: ضعيف، أو منكر الحديث، أو مضطرب الحديث، أو وام، أو ضعفوه، أو لا يحتج به ونحوها.

المرتبة السادسة؛ وهى الوصف بقولهم؛ فيه مقال، أو ضعف، أو فيه ضعف، أو فلان تعرف وتنكر، أو ليس بذلك القوى، أو ليس

بعبجة، أو ليس بالمرضى، أو فللن إلى الضعف ما هو، أو طعنوا فيه، أو سيىء الحفظ، أو لين الحديث، أو تكلموا فيه(٢).

قال السخاوى مبينًا أحكام هذه المراتب: «والحكم فى المراتب الأربع الأول أنه لا يحتج بواحد من أهلها ولا يستشهد به ولا يعتبر به»(٢)، وذلك لشدة القدح الذى لا ينجبر بموافقة غيرهم، فلا يقبل حديثهم، ولا ينظر فيه ليستشهد به، ولا يعتبر وإن وافقهم غيرهم من المقبولين.

وأما أهل المرتبتين الأخيرتين فإن حديثهم يكتب للاعتبار وذلك لأن الألفاظ الواردة في حقهم لا تنافى ذلك، يقول السخاوى: «وكل من ذكر بعد لفظ: لا يساوى شيئًا، وهو ما عدا الأربع بحديثه اعتبر، أى يخرج حديثه للاعتبار لإشعار هذه الصيغ بصلاحية المتصف بها لذلك وعدم منافاتها لها»(٤).

المستفات في الضعفاء.

لقد تعددت مصنفات العلماء في الضعفاء وتنوعت بحسب مقصد كل مؤلف من تصنيفه، فمنهم من قصد في كتابه جمع نوع من الضعفاء، ومنهم من قصد جمع الضعفاء كافة، ومنهم من تجاوز ذلك فقصد جمع كل من جرح واتهم وإن لم يكن مستحقًا للجرح، فهذه أسس ثلاثة تنوعت المصنفات الموضوعة في الضعفاء بناء عليها، وها أنا أذكر أهم الكتب المصنفة في كل نوع:

١ - الكتب المصنف قى بعض أنواع الضعفاء:

وهذه التصانيف تقوم على أساس ذكر الرواة الذين تجمعهم صفة من صفات الضعف، كالتدليس مثلاً، أو الاختلاط، أو نحو ذلك، وأهم كتب هذا النوع:

- (i) التبيين لأسماء المدلسين، لبرهان الدين إبراهيم بن محمد سبط ابن العجمى الحلبى (ت٨٤١هـ).
- (ب) تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، للحافظ ابن حجر العسقلاني، وهو كتاب جيد في بابه جمع فيه أسماء المعروفين بالتدليس وبلغوا (١٥٢) رجلاً.
- (ج) الاغتباط عن من رمى بالاختلاط، لبرهان الدين الحلبي،
- (د) الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات لابن الكيال (ت ٩٢٩هـ).

٧- الكتب المصنفة في الضعفاء عامة:

وهذا النوع أجمع وأشمل من سابقه وأكثر فائدة منه، ولكل فائدة، وأهم ما صنف في هذا النوع:

- (أ) كتاب الضعفاء الصغير، للإمام محمد أبن إسماعيل البخارى، وهو مطبوع،
- (ب) كتاب الضعفاء لأبى جعفر محمد بن عمرو العقيلي المتوفى سنة (٣٢٢هـ).

وهو كتاب نفيس مرتب على الحروف الهجائية جمع فيه مصنفه تراجم الضعفاء، وذكر طرفًا من مروياتهم الضعيفة، كما أورد جسلة من طامات الكذابين من الأحاديث الموضوعة، وذلك في سياق تراجمهم، إلا أنه - رحمه الله - أدخل في كتابه بعض من لا يستحق أن يجرح، وقد تعددت طبعاته ولكنها عموما غير متقنة، ولا مفهرسة فهرسة دقيقة.

(د) «كتاب المجروحين من الرواة» للإمام أبي حاتم محمد بن حبان البستى المتوفى سنة (٣٥٤هـ)، وهو كتاب مرتب على حروف المعجم، وقدم له مؤلفه بمقدمة ذكر فيها أهمية معرفة الضعفاء، ومشروعية الجرح، وأصناف المجروحين.

(هـ) كتاب «الضعفاء والمتروكين» لأبى الحسن على بن عمر الدارقطنى المتوفى سنة (٣٨٥هـ)، وهو جزء لطيف جمع فيه البرقانى – تلميذ الدارقطنى – أسماء الضعفاء، ورتبه على حروف المعجم، وذلك بعد محاورة بينه وبين شيخه الدارقطنى.

(و) كتاب «المغنى في الضعفاء» للإمام الذهبي المتوفى سنة (٧٤٨هـ).

٣ - الكتب المصنفة فيمن اتهم بالضعف.
 وهذه الكتب تعنى بالرواة الذين جرحوا

بغض النظر عن كونهم يستحقون الجرح أو لا يستحقونه، وغالبًا ما يبين أصحاب هذه المصنفات من كان جرحه تعنتًا لا برهان عليه، وأهم هذه المصنفات ما يلى:

(أ) «الكامل في الضعفاء» للحافظ أبي أحمد عبد الله بن عدى الجرجاني المتوفى سنة (٣٦٥هـ)، وهو كتاب حافل رتبه على حروف المعجم ذكر فيه تراجم الرواة، وضم إليها غرائب رواياتهم، وما اتهم به الوضاعون منهم، إلا أنه ذكر فيه كل من تكلم فيه ولو بغير حق، وغالبًا ما يبين ذلك.

(ب) «ميزان الاعتدال في نقد الرجال» للإمام الذهبي، وهو كتاب كبير جمع فيه مؤلفه تراجم من ضعف من الرواة ورتبه على حروف المعجم، وسلك فيه مسلك ابن عدى في كتابه الكامل، إذ ذكر فيه من طعن ولو بغير حق(0).

يقول ـ رحمه الله ـ معرفًا لكتابه: «وفيه من تكلم فيه مع ثقته وجلالته بأدئى لين، وبأقل تجريح، فلولا أن ابن عدى أو غيره من مؤلفى كتب الجرح ذكروا ذلك الشخص لما ذكرته لثقته، ولم أر من الرأى أن أحذف اسم أحد ممن له ذكر بتليين ما فى كتب الأئمة المذكورين خوفًا من أن يتعقب على، لا أنى ذكرته لضعف فيه عندى، إلا ما كان فى كتاب البخارى وابن عدى وغيرهما من الصحابة،

فإنى أسقطهم لجلالة الصحابة، ولا أذكرهم في هذا المصنف، فإن الضعف إنما جاء من جهة الرواة إليهم، وكذا لا أذكر في كتابي من الأئمة المتبوعين في الفروع أحداً لجلالتهم في الإسلام وعظمتهم في النفوس مثل أبي حنيفة والشافعي والبخاري، فإن ذكرت أحداً منهم فأذكره على الإنصاف وما قاله من عدم ذكر الأئمة المتبوعين في كتابه مهم للفاية، لأنه يوضح أنه ليس كل من ورد ذكسره في كتابه هذا ضعيف، بل قد يورد فيه الثقات لأنه تكلم فيهم، وذلك مخافة أن يتعقب عليه أحد».

وأخيراً لابد من التأكيد على أن مجرد وجــود اسم راو في هذه الكتب لا يعنى أنه مجروح حقيقة، إذ كثيراً ما يجد الباحث فيها من الثقات من جرح تعسفًا، فيذكره الأئمة

فى مثل هذه المصنفات للإنصاف، فينبغى على الراوى على طالب العلم ألا يحكم على الراوى بالضعف لمجرد ورود اسمه فى هذا النوع من الكتب.

يقول اللكنوى ـ رحمه الله : «قد أكثر علماء عصرنا من نقل جروح الرواة من «ميزان الاعتدال»، مع عدم اطلاعهم على أنه ملخص من «كامل ابن عدى»، وعدم وقوفهم على شرطهما فيه في ذكر أحوال الرجال، فوقعوا في الزلل وأوقعوا الناس في الجدل، فإن كثيراً ممن ذكر فيه ألفاظ الجرح معدود في الثقات سالم من الجرح، فلينتصر العاقل، ولينتبه الغافل، وليتجنب عن المبادرة إلى جرح الرواة بمجرد وجود ألفاظ الجرح في حقه الرواة بمجرد وجود ألفاظ الجرح في حقه في «الميزان» فإنه خسران أي خسران»(1).

i. د/ باسر محمد شحاته

الهوامش :

⁽١) انظر ١٠ اللكت على نزهة الفكر من ١١٤ – ١١٧.

⁽٢) فتح المفيث (٢/ ١٢٠ – ١٢٧) بتصرف،

⁽٢) المرجع السابق (١٢٥/٢)،

⁽٤) نفس لمصدر السابق،

⁽٥) ميزان الاعتدال (٢/١)

⁽١) الرقع والتكميل ص١٤٢،

الضعيف من الحديث وحكم روايته والعمل به

تعريف الضعيف:

الحديث الضعيف : هو ما فقد شرطا أو أكثر من شروط الحديث الحسن لذاته، ويتفاوت ضعفه بحسب ما يفتقد فيه من تلك الشروط.

وينقسم إلى أقسام كثيرة، ومرجعها إلى وجود سقط في السند، أو طعن في الراوي.

وقد اختلفت أنظار العلماء فى حكم روايته والعمل به، كما يلى:

المذهب الأول :

قال ابن الصلاح: يجوز رواية ما عدا الموضوع من أنواع الأحاديث الضعيفة من غير المتمام ببيان ضعفها فيما سوى صفات الله تعالى وأحكام الشريعة من الحلال والحرام وغيرهما، وذلك كالمواعظ والقصص وفضائل الأعمال وسائر من لا تعلق له بالأحكام والعقائد(١).

ومقتضى ذلك العمل به فيما ذكر، قال: وممن روينا عنه التنصيص على التساهل فى تجويز ذلك: عبد الرحمن بن مهدى، وأحمد

ابن حنبل ـ رضى الله عنهـما ـ . أما لفظ عبدالرحمن بن مهدى، فهو فيما أخرجه البيهقى فى المدخل: «إذا روينا عن النبى فى المحلال والحرام والأحكام، شددنا فى فى الحلال والحرام والأحكام، شدنا فى الأسانيد وانتقدنا فى الرجال، وإذا روينا فى الفضائل والثواب والعقاب، سهلنا الأسانيد وتسامحنا فى الرجال» وأما لفظ أحمد فى رواية الميـمـونى عنه: «الأحـاديث الرقـائق يحتمل أن يتساهل فيها حتى يجى، فيه حكم».

وقال في رواية عباس الدورى عنه: «ابن استحاق رجل تكتب عنه هذه الأحاديث يعنى المغازى ونحوها، وإذا جاء الحلال والحرام أردنا قوماً هكذا وقبض أصابع يده الأربع».

وقال فى رواية إستحاق بن إبراهيم بن هانى: قد يحتاج الرجل أن يحدث عن الضعيف مثل عمرو بن مرزوق وعمرو بن حكام ومحمد بن معاوية ولا يعجبنى أن يحدث عن بعضهم.

وقال في روايته أيضاً وقد سأله: ترى أن نكتب الحديث المنكر؟

قال: المنكر أبداً منكر. قيل له فالضعفاء؟ قال: قد يحتاج إليهم في وقت، كأنه لم ير بالكتابة عنهم بأساً.

وقال في رواية ابن القاسم: ابن لهيعة ما كان حديثه بذاك، وما أكتب حديثه إلا للاعتبار والاستدلال، إنما قد أكتب حديث الرجل كأنى أستدل به مع حديث غيره يشده، لا أنه حجة إذا انفرد.

وقال في رواية المروزي: كنت لا أكتب مديث جابر الجعفى ثم كتبته أعتبر به.

وكذا قال في حديث عبيد الله الوصافي: إنما أكتبه للمعرفة.

قال الحافظ ابن رجب تعليقاً على هذه النقول(٢):

والذى يتبين من عمل الإمام أحمد وكلامه أنه يترك الرواية عن المتهمين والذين كشر خطأهم للغفلة وسوء الحفظ، ويحدث عمن دونهم في الضعف مثل من في حفظه شيء ، ويختلف في تضعيفه وتوثيقه،

وكذلك كان أبو زرعة يفعل،

وقال الحاكم: سمعت أبا زكريا العنبرى يقول: الخبر إذا ورد لم يحرم حلالاً، ولم يحل حراماً، ولم يجل حكماً، وكان في ترغيب أو ترهيب، أغمض عنه، وتسوهل في رواته.

وأما الذين كتبوا حديث الكذابين من أهل المعرفة والحفظ فإنما كتبوه لمعرفته، وهذا كما ذكروا أحاديثهم في كتب الجرح والتعديل،

ويقول بعضهم في كثير من أحاديثهم: لايجوز ذكره إلا ليبين أمره أو معنى ذلك.

وعن أبى حاتم أنه يجوز رواية حديث من كثرت غفلته فى غير الأحكام، وأما رواية أهل التهمة بالكذب فلا يجوز إلا مع بيان ذلك، وهذا هو الصحيح، والله أعلم.

المدهب الثاني:

لا يعمل به مطلقاً، لا في الأحكام ولا في الفضائل. حكاه ابن سيد الناس في «عيون الأثر» عن يحيى بن معين، ونسبه في «فتح المغيث» لأبي بكر بن العربي.

والظاهر أن مذهب البخارى ومسلم ذلك أيضا، يدل عليه شرط البخارى في صحيحه، وتشنيع الإمام مسلم على رواة الضعيف، وعدم إخراجهما في صحيحيهما شيئاً منه، وهذا مذهب ابن حزم - رحمه الله - أيضا، حيث قال في «الملل والنحل»: «وما نقله أهل المشرق والمغرب، أو كافة عن كافة، أو ثقة، حتى يبلغ إلى النبي وي إلا أن في الطريق رجلاً مجروحاً بكذب أو غفلة - أو مجهول رجلاً مجروحاً بكذب أو غفلة - أو مجهول عندنا القول به ولا تصديقه ولا الأخذ بشيء منه(٢).

وقال الشوكاني: «وقد سوغ بعض أهل العلم العمل بالضعيف في ذلك مطلقاً، وبعضهم منع من العمل بما لم تقم به الحجة مطلقاً، وهو الحق؛ لأن الأحكام الشرعية متساوية الأقدام لا فرق بينها فلا يحل إثبات شيء منها إلا بما تقوم به الحجة، وإلا كان من التقول على الله بما لم يقل، وفيه من العقوبة ما هو معروف»، وأيده من المعاصرين الشيخ أحمد شاكر فقال : «لا فرق بين الأحكام وبين فضائل الأعمال ونحوها في عدم الأخذ بالرواية الضعيفة، بل لا حجة لأحدد إلا بما صح عن رسول الله ويلي من حديث صحيح أو حسن (1).

وقد استدل هذا الفريق بأدلة كثيرة من أهمها :

١ - أن الحديث الصحيح يفيد الظن
 الراجح على الأقل فيجب العمل به بينما
 لا يفيد الحديث الضعيف إلا الظن المرجوح
 ولا حجة فيه.

٢ - أن فى الصحيح كفاية وغنية عن اللجوء للضعيف فى شىء من الشرع، قال الإمام مسلم: الأخبار الصحيحة من رواية الثقات وأهل القناعة أكثر من أن يضطر إلى نقل من ليس بثقة ولا مقنع.

وقال ابن حبان : لسنا نستجيز أن نحتج

بخبر لا يصح من جهة النقل فى شىء من كتبنا، ولأن فيما يصح من الأخبار بحمد الله، ما يغنى عن الاحتجاج فى الدين بما لا يصح فيها(٥).

٣ - أنه لا يوجد دليل معتبر مع من فرق بين العقائد والأحكام، وبين فضائل الأعمال. مع أن الكل شرع الله، وهذه أسماء محدثة فيلزم في الجميع ثبوت الدليل.

لاعمال إنما تتلقى من الشرع، وإثباتها بالحديث الضعيف اختراع عبادة وتشريع فى الدين على خلاف شرع الله - عز وجل -؛ لأن الأصل براءة الذمة من التكليفات الشرعية، وأنه لا تكليف إلا بدليل مقبول.

٥ - أن القول بجواز العمل بالحديث
 الضعيف تترتب عليه كثير من المفاسد من
 أخطرها:

(أ) مظنة وقوع الكذب على رسول الله وقع الكذب على رسول الله وقع التي ينسبها الضعفاء إليه واعتبارها ديناً.

(ب) الابتداع في الدين بالعمل بما لا يشرعه الله بعدم ثبوته بالدليل الصحيح.

التذهب الثالث:

ذهب بعض الأثمة إلى العمل بالحديث الضعيف في الأحكام الشرعية: الحلال والحرام، وحتى إنهم قدَّموه على القياس الذي

هو أحد المصادر التشريعية التى اتفق على الاعتماد عليها جماهير علماء الإسلام، بل كلهم إلا من شذ ممن لا يعتد بخلافه في هذه المواطن.

والعسمل بالضعيف في هذا المجال هو منهب الأثمة الشلاثة من المجتهدين: أبي حنيفة ومالك وأحمد، وهو مذهب جماعة من أثمة المحدثين أيضاً، كأبي داود والنسائي وابن أبي حاتم(١).

وهذا مذهب ابن حزم أيضاً، فعنه قال في «المحلى»(٧): «وهذا الأثر في دعاء القنوت - وإن لم يكن مما يحتج بمثله، فلم نجد فيه عن رسول الله على عيره، وقد قال أحمد بن حنبل ـ رحمه الله ـ: ضعيف الحديث أحب إلينا من الرأى. قال على - وهو ابن حرم -: وبهذا نقول. وقد قال عبد الله ابن الإمام أحمد بن حنبل حنبل: سألت أبي عن الرجل يكون ببلد تنزل فيه النازلة لا يجد من يسأل؟ فيقال أبي فيها الرأى، ضعيف الحديث ولا يسأل صاحب الحديث ولا يسأل صاحب الرأى، ضعيف الحديث أقوى من الرأى»(٨)،

بل إن الإمام الشافعي نفسه يعمل بالمرسل إذا لم يوجد في المسألة غيره، في حين أنه يرى أن الحديث المرسل ضعيف، نقل ذلك عن الشافعي: السخاوي في «فتح المغيث»(١) بواسطة الماوردي من أئمة الشافعية.

وللعمل بالحديث الضعيف مجال آخر، هو:

إذا عرض حديث يحتمل لفظه معنيين دون ترجيح بينهما، وورد حديث ضعيف يرجح أحدهما، فحينتذ نأخذ بالمعنى الذي يرجعه هذا الحديث ولو كان ضعيفاً.

كـمـا نص على ذلك الإمـام ابن القـيم -رحمه الله ـ في «تحفة المودود»(١٠).

قال الإمام النووى في «المجموع»(۱۱): «والترجيح بالمرسل جائز»،

مع أنه يرى ضعف الحديث المرسل، كما هو معروف.

ومما احتجوا به فى ذلك : أن الحديث الضعيف أحب إليهم من رأى الرجال، ومن القياس، لاحتمال أن يكون صحيحا فى نفس الأمر، وإنما حكمنا بالضعف عملاً بظاهر الإسناد، وقد يضبط الضعيف، ويحفظ،

وبهذا يتبين أن للحديث الضعيف قيمة واعتبارًا في نظر أئمتنا السالفين، وعلى خلاف ما يشيعه بعض الناس اليوم، إذ أهدروه مطلقاً وألحقوه بالحديث الموضوع.

وقد عاب كثير من العلماء على هذا المذهب، كما حاول بعض العلماء تأويل كلامهم، فقالوا: إن المقصود بالضعيف عندهم هو الذي يطلق عليه المتأخرون «الحسن»،

قال ابن تيمية : قولنا إن الحديث الضعيف

خير من الرأى ليس المراد به الضعيف المتروك لكن المراد به الحسس ... وكان الحديث في اصطلاح من قبل الترمذي إما صعيح وإما ضعيف، والضعيف نوعان ضعيف متروك وضعيف ليس بمتروك، فتكلم أثمة الحديث بذلك الاصطلاح، فجاء من لا يعرف إلا اصطلاح الترمذي، فسمع قول بعض الأئمة : الحديث الضعيف أحب إلى من القياس، فظن أنه يحتج بالحديث الذي يضعفه مثل الترمذي، وأخذ يرجح طريق من يرى أنه أتبع للحديث الصحيح(١٢).

وقال ابن القيم: ليس المراد بالحديث الضعيف في اصطلاح السلف هو الضعيف في اصطلاح السلف هو الضعيف في اصطلاح المتأخرين بل ما يسميه المتقدمون المتأخرون حسناً قد يسميه المتقدمون ضعيفاً(١٠).

وهذا التأويل وإن كان وجيهاً فإنه غير مسلم للقائلين ولا يزيل الإشكال(١٤).

المذهب الرابع:

جواز العمل بالضعيف:

أجاز بعض الأئمة رواية الضعيف من غير بيان ضعفه والعمل به، ولكن بشروط:

ان يكون الحديث في القصص، أو المواعظ، أو فضائل الأعمال، أو في السير، أو نحو ذلك مما لا يتعلق بصفات الله، وما يجوز

له وما يستحيل عليه _ سبحانه _، ولا تفسير القرآن، ولا بالأحكام كالحالل والحرام وغيرهما، وفضائل الأعمال(١٥):

الأعمال الشابتة والمندوبات التى يشاب فاعلها، ولا يذم تاركها، فإنه يجوز فيها الأخذ بالضعيف والعمل به، لأنه إن كان صحيحاً فى نفس الأمر فقد أعطى حقه من العمل، وإلا لم يشرتب على العمل به مفسدة تحليل ولا تحريم ولا ضياع حق للغير.

وأما السير والمغازى ضاننا نرى أرباب السير يدرجون الأحاديث الضعيفة فى تصانيفهم، من غير تصريح بضعفها.

قال العلامة نور الدين الحلبى الشافعي في ديباجة سيرته(١٦): «لا يخفى أن السير تجمع الصحيح والسقيم والضعيف، والمرسل والمنقطع والمعضل والمنكر، دون الموضوع».

ومن ثم قال الحافظ زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي:

وليعلم الطالب أن السيرا

تجمع ما صح وما قد أنكرا

٢ - أن يكون الضعف فيه غير شديد،
في خرج حديث من انفرد من الكذابين
والمتهمين بالكذب، والذي فحش غلطهم في
الرواية، والحديث الذي كثرت طرقه ولم تخل
طريق منها من شدة الضعف.

٣ - أن يكون ما ثبت به مندرجاً تحت

أصل من أصول الشريعة، لئلا يُثَيِت ما لم يَثَبُت بالشرع، وحينتُذ يكون الضعيف مؤكداً لما يثبت بذاك الأصل الكلى.

وقد شرح هذا الشرط ابن تيمية فقال:

وإنما مرادهم بذلك أن يكون العمل مما قد ثبت انه مما يحبه الله أو مما يكرهه الله بنص أو إجماع كتلاوة القرآن، والتسبيح، والدعاء، والصدقة، والعتق، والإحسان إلى الناس، وكراهة الكذب والخيانة، ونحو ذلك، فإذا روى حديث في فضل بعض الأعمال الستحبة وثوابها، وكراهة بعض الأعمال وعقابها، فمقادير الثواب والعقاب وأنواعه إذا روى فيها حديث لا نعلم أنه موضوع، جازت روايته والعمل به، بمعنى أن النفس ترجو ذلك روايته والعمل به، بمعنى أن النفس ترجو ذلك التجارة تربح لكن بلغه أنها تربح كثيراً، فهذا التجارة تربح لكن بلغه أنها تربح كثيراً، فهذا إن صدق نفعه، وإن كذب لم يضره)(١٧).

وقال ابن تيمية أيضاً:

(كذلك ما عليه العلماء بالحديث الضعيف فى فضائل الأعمال ليس معناه إثبات الاستحباب بالحديث الذى لابحتج به، فإن الاستحباب حكم شرعى فقد شرع من الدين ما لم يأذن به الله كما لو أثبت الإيجاب أو التحريم).

٤ - أن لايعتقد العامل به ثبوته بل يقصد
 الاحتياط والخروج من العهدة.

قال الملامة جلال الدين محمد بن سعد الدواني الشافعي (المتوفى سنة ٩٠٨هـ):

(وفى العمل بالحديث الضعيف فى فضائل الأعمال إشكال، لأن جواز العمل واستحبابه كلاهما من الأحكام الشرعية الخمسة، فإذا استحب العمل بمقتضى الحديث الضعيف كان ثبوته – أى ثبوت هذا الاستحباب – بالحديث الضعيف، وهذا ينافى ما تقرر من عدم ثبوت الأحكام بالأحديث الضعيفة)(١٨).

ومن أمثلة ذلك:

ما حكاه الإمام محمد بن عبد الحى الكنوى في كتابه «ظفر الأماني» قال:

فمن ذلك ما ذكره أصحابنا أنه يستحب للمؤذن أن يرسل في الأذان، ويحدر - أي يسرع - في الإقامة.

واستدلوا له بحديث رواه الترمذي عن عبد المنعم بن نعيم، عن يحيى بن مسلم، عن الحسن وعطاء، عن جابر أن رسول الله على قال لبلال: «يا بلال، إذا أذنت فترسل في أذانك، وإذا أقمت فاحدر، واجعل بين أذانك وإقامتك قدر مايضرغ الأكل من أكله والشارب من شربه، والمعتصر إذا دخل لقضاء حاجته، ولا تقوموا حتى تروني (١٩).

قال الترمذى: هذا حديث لا نعرفه إلا من هذا الوجه، من حديث عبد المنعم وهو إسناد مجهول.ا.ه.

وعبد المنعم هذا ليس له في جامع الترمذي إلا حديث واحد هو هذا، وقد ضعّفه الدارقطني وجماعة أخرى.

وأخرجه الحاكم في «مستدركه» (٢٠) عن عمرو بن فائد الأسواري، عن يحيى بن مسلم، بسنده السابق، وليس في إسناده مطعون غير عمرو بن فائد، لكن لما كان الحديث الضعيف كافياً في فضائل الأعمال، حكموا باستحباب ذلك، مع كونه مؤيداً بعمل الصحابة ومن بعدهم (٢١).

٥ - أن لا يعارضه دليل آخر أقوى منه.

والحق أنه لا تجوز رواية الضعيف إلا مقترناً ببيان ضعفه، ويخاصة في هذه العصور التي قلت معرفة الناس فيها بالأحاديث وعدم القدرة على معرفة درجة الأحاديث.

وقد أضاف بعض العلماء شرطين آخرين:

الأول: أن لا يشهر الحديث الضعيف؛ لئلا
يعتقد الجهال صحته.

الثانى: أن لا يشتمل الحديث الضعيف

على تفصيلات أو تقديرات أو تحديدات زيادة على ما ثبت في الصحيح، وهذا مذهب جمهور العلماء من المحدثين والفقهاء وغيرهم وقد حكى الإمام النووى الاتفاق عليه بين العلماء(٢٢).

وحكى ذلك أيضًا الشيخ على القارى وابن حجر الهيشمى وغيرهم، ومن القائلين بهذا الرأى: السفيانان والبيهقى والعراقى والسيوطى والسخاوى والنووى وابن حجر وغيرهم.

ومن أبرز أدلة هذا الفسريق: أنه إن كبان الحديث صحيحًا في نفس الأمر فقد أعطى حقه من العمل به، وإلا لم يترتب على العمل به مفسدة تحليل ولا تحريم ولا ضياع حق للغير، ولقد رد عليهم أصحاب القول بالمنع بأن العمل بالضعيف في فضائل الأعمال فيه إثبات الاستحباب أو الكراهة، وهما من إثبات الاستحباب أو الكراهة، وهما من الشارع، وأرجعوا أقوال أصحاب المذهب الأول الشارع، وأرجعوا أقوال أصحاب المذهب الأول به، وقد أجابوا على ذلك بأن الضعيف، وليس العمل يعمل به إلا فيما له أصل ثابت بالصحيح، فلا يلزم من قبول الضعيف ثبوت حكم من الأحكام الشرعية به، ومن العلماء من ذهب الأحكام الشرعية به، ومن العلماء من ذهب إلى ثبوت الاستحباب بالحديث الضعيف(٢٢).

الجواب عن رواية بعض كبار الأئمة عن الضعفاء:

قال الإمام النووى في شرح مسلم - رحمهما الله تعالى - «قد يقال لم حَدَّث هؤلاء الأثمة عن هؤلاء مع علمهم بأنهم لا يحتج بهم؟ . ويجاب عنه بأجوبة(٢٤):

أحدها:

أنهم رووها ليعرفوا وليبينوا ضعفها، لئلا يلتبس في وقت عليهم أو على غيرهم، أو يتشككوا في صحتها.

الثاني:

أن الضعيف يكتب حديثه ليعتبر، أو يستشهد به، ولا يحتج به على انفراده.

الثالث :

رواية الراوى الضعيف يكون فيها الصحيح عن غيره، والضعيف والباطل فيكتبونها، ثم يمينز أهل الحديث والإتقان بعض ذلك من بعض، وذلك سنهل عليهم معروف عندهم، ويهذا احتج سفيان ـ رحمه الله ـ، حيث نهى عن الرواية عن الكلبى، فقيل له: «أنت تروى عنه» فقال: «أنا أعلم صدقه من كذبه».

الرابع :

أنهم قد يروون عنهم أحاديث الترغيب

والترهيب وفضائل الأعمال والقصص، وأحاديث الزهد ومكارم الأخلاق ونحو ذلك، مما لا يتعلق بالحلال والحرام وسائر الأحكام، وهذا الضرب من الحديث يجوز عند أهل الحديث وغيرهم التساهل فيه ورواية ما سوى الموضوع منه والعمل به، لأن أصول ذلك صحيحة مقدرة في الشرع معروفة عند أهله.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ..:

«قد يكون الرجل عندهم ضعيضاً لكثرة الغلط في حديثه، ويكون حديثه الغالب عليه الصبحة فيروون عنه لأجل الاعتبار به والاعتضاد به، فإن تعدد الطرق وكثرتها يقوى بعضها بعضاً حتى يحصل العلم بها، ولو كان الناقلون فجاراً وفساقاً فكيف إذا كانوا علماء عدولاً لكن كثر في حديثهم الغلط؟ وهذا مثل عبد الله بن لهيعة فإنه من أكابر علماء المسلمين، وكان فاضياً بمصر كثير الحديث، ولكن احترقت كتبه فصار يحدث من حفظه فوقع في حديثه غلط كثير مع أن الغالب على فوقع في حديثه الصحة.

قال احمد: قد أكتب حديث الرجل للاعتبار به، مثل ابن لهيعة، وأما من عرف عنه أنه يتعمد الكذب فمنهم من لا يروى عن هذا شيئاً.

وهذه طريقة أحمد بن حنبل وغيره، لم يرو في مسنده عمن يعرف أنه يتعمد الكذب، لكن يروى عمن عرف منه الغلط للاعتبار به والاعتضاد، ومن العلماء من كان يسمع حديث من يكذب ويقول: أنه يميز بين مايكذبه وبين ما لا يكذبه، ويذكر عن الثورى أنه كان يأخذ عن الكلبي وينهي عن الأخذ به، ويذكر أنه يعرف.

ومثل هذا قد يقع لن كان خبيراً بشخص إذا حدثه بأشياء يميز بين ما صدق فيه وما كذب فيه، بقرائن لا يمكن ضبطها، وخبر الواحد قد يقترن به قرائن تدل على أنه صدق، وقرائن تدل على أنه كذب»(٢٥).

المذهب الراجح :

القائلون بالقبول مطلقاً تساهلوا ففرطوا، والقائلون بالقبول بشروط أميل إلى الاعتدال واحترام النصوص، والقول بعدم جواز العمل بالضعيف مطلقاً أقرب إلى الحيطة وأبعد عن الإثم، خاصة إذا أخذنا في الاعتبار الجهود الضخمة التي بذلها العلماء في نقل السنة وصيانتها وجمعها، ولعل الأحوط هو الأفضل

لأنه احتياط لدين الله تعالى، ولأن فى الأحاديث الصحيحة كفاية كما سبق، وقد زعم بعض العلماء أن القائلين بالقبول مطلقاً إنما يقصدون بالضعيف الحسن، والقائلين برده مطلقاً يقصدون به الضعيف الاصطلاحى، فمورد الإثبات والنفى مختلف فلا يكون ثمة اختلاف على وجه الحقيقة(٢٠).

كيف يُذكر الحديث الضعيف؟

عند ذكر الحديث الضعيف:

إما أن يكون مسنداً وإما أن يكون غير مسند، فإن ذكر مع سنده فقد خرج قائليه عن عهدته، وإن كان الأولى أن يذكر ضعفه؛ لأنهم قالوا : «من أسند فقد أحالك، ومن أرسل فقد تكفل لك». وإن ذكره من غير أسناد، فينبغى له أن لا يرويه بصيغة الجزم، وإنما يرويه بصيغة الجزم، وإنما يرويه بصيغة من صيغ التمريض، وهي صيغ لا تقيد الجزم بصحة نسبته إلى الرسول عنه كأن يقول : روى عن رسول الله يتوهم معه القارئ للحديث أو السامع له أنه يتوهم معه القارئ للحديث أو السامع له أنه حديث مقبول(٢٧).

1. د/ مصطفی محمد محمود حسین

الهوامش

- (١) مقدمة ابن الصلاح بشرح المراقي ص ١١٣٠.
 - (۲) شرح عل الترمذي، ص ۱۱۲ ۱۱۳،
 - (٣) قواعد التعديث ، ص ١١٣ ١١٤.
- (١) ، ساعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث . تحقيق أحمد شاكر ص ٧٦.
 - (٥) راجع : المجروحين لابن حيان ٢٥/١.
- (٦) فتح المفيث للسخاوي ٢/١٨، ٢٦٧، حاشية السندي ٢/١، تهذيب الأسماء واللغات ٢/٨٠.
 - (٧) لمحلى ١٤٨/٤.
 - (٨) المحلى ١/٨٦، عتج المغيث ١/٨٠٠
 - (٩) فتح لمقيث ١/٠٨، ١٤٢، ٢٦٨، ٢٦٨.
 - (١٠) تحفة المودود ص ٢٩.
 - (11) المجموع 1/111.
 - (۱۲) منهاج استة ۱۹۱/۲.
 - (١٣) إعلام الموقعين ١/٧٧.
 - (١٤) راجع : قواعد في علوم الحديث للتهانوي ص ١٠٠٠.
 - (١٥) ظفر الأماني بالإمام محمد بن عبد الحي اللكنوي الهندي ص ١١١.
 - (١٦) بنسان العيون في سير الأمين المأمون، المقدمة، للإمام على الحلبي،
 - (۱۷) مجموع أنفتاوي ۱۸/۱۸ ٦٦.
 - (۱۸) قواعد استحدیث، ص ۹۹.
 - (١٩) سنن الترمذي ، أبواب الصلاة، حديث (١٩٥).
 - (٢٠) آخرجه الحاكم، في المستدرك ١/١٥،
 - (٢١) طفر الأماني ص ١١١ ١١٢.
 - (۲۲) لأدكار ص ۲۸۸
 - (٢٣) طفر الأماس ص ١٨١، الأجوبة القاضلة ص ٤٢.
 - (٢٤) شرح صحيح مسلم (المقدمة) ص ٦.
 - (٢٥) قواعد التحديث ١١٤ -١١٦
- (٢٦) رحم ، الكفاية في علم الرواية من ١١٣، فتح المغيث للعراقي ٢٩١/٢، توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار ١١٢/٢، توجيه النظر إلى أصول الأثر ٢٩٠/٢.
 - (٢٧) راجع تدريب الراوي ٢/٢٩٧، الباعث الحثيث ص ٧٦،

طبقات الحفاظ

هى ذكسر الشيوخ الحفاظ وأحوالهم ورواياتهم وبيان هؤلاء الحفاظ طبقة بعد طبقة، وعصراً بعد عصر إلى زمن المؤلف الذى يكتب في طبقات الحفاظ في كل عصر.

وكتب طبقات الحفاظ هي الكتب التي دُوِّن فيها الشيوخ وأحوالهم ورواياتهم طبقة بعد أخرى وعصراً بعد آخر ومثال ذلك : كتاب الطبقات»، لمسلم بن الحجاج، و «الطبقات» لأبي عبد الرحمن النسائي، و «الطبقات الكبرى» لأبي عبد الله محمد بن سعد جمع الكبرى» لأبي عبد الله والتابعين قمن بعدهم إلى فيها الصحابة والتابعين قمن بعدهم إلى وقته.

ومن ذلك : «طبقات الحفاظ» للإمام الذهبى، و «طبقات الشافعية» للسبكى.

ومن ذلك «طبقات الرواة» لأبى عمرو خليضة ابن خياط بن خليضة الشيبانى العُصفرى أحد شيوخ البخارى المتوفى سنة ست وثلاثين ومائتين.

و «طبقات الصوفية» لأبى عبد الرحمن السُّلَمى، و «طبقات الأولياء» لأبى نعيم الأصبهائي في عشر مجلدات ضخام.

و «طبقات الأصفهانيين» لأبى الشيخ بن حيان.

و «طبقات الرجال» في ألف جنزء لأبي الفضل على بن الحسين الفلكي،

وقد حصر الإمام الكتانى فى كتابه:
«الرسالة المستطرفة» كل طبقة حسب القرون
الهجرية، فذكر أسماء الحفاظ المحدثين فى
القرن الثانى، ثم الثالث ثم الرابع ثم الخامس
وهكذا ... حتى القرن الرابع عشر الهجرى
وذكر اسم كل واحد من المحدثين الحفاظ
وسنة وفاته، ومن أهم فوائده:

١ - معرفة الإسناد العالى والنازل،

٢ - معرفة اتصال الإسناد وانقطاعه.

٣ - معرفة مكانة العلماء بعضهم مع بعض
 والترجيح بينهم عند الاختلاف.

1. د/ أحمد عمر هاشم

المراجع :

⁽١) الرسالة المستطرعة للكتائي،

طبقات الرواة(١)

- الطبقة في اللغة : القوم المتشابه ون في سنهم ودرجاتهم (٢).
- الطبقة في اصطلاح المحدثين ، هم القوم المتقاربون في الأسنان وفي لقاء المشايخ،

أهمية معرفة طبقات الرواة:

ومعرفة طبقات الرواة له أهمية كبيرة عند المحدثين، ترجع إلى فوائد وثمار معرفة ذلك، وفي مقدمتها معرفة اتصال السند أو انقطاعه، أو إرساله، عندما نجد أن الذي رفع الحديث تابعيا مثلا، أو نجد الراوي متأخر الطبقة عمن يروى عنه بحيث لا يدرك عصره مثلا، ومن فوائد معرفة طبقات الرواة أيضا معرفة العالى والنازل من الأسانيد، ومعرفة منازل الرواة ومكانتهم الحديثية وغير ذلك.

وبناء على ما تقدم فى تعريف الطبقة قَسمً الحافظ ابن حجر طبقات الرواة إلى ما يلى:
- الطبقة الأولى: الصحابة - رضى الله عنهم
- على اختلاف مراتبهم،

- الطبقة الثانية ، طبقة كبار التابعين، وهم الذين جل روايتهم عن الصحابة مثل سعيد ابن المسيب ـ رحمه الله تعالى.
- الطبقة الشالشة ؛ الوسطى من الشابعين كالحسن البصرى وابن سيرين - رحمهما الله تعالى،

- الطبقة الرابعة ، طبقة تليها جل روايتهم عن كبار التابعين كالزهري وقتادة - رحمهما الله تعالى .
- الطبيقة الخامسة: الطبقة الصغرى منهم «أى من التابعين» الذين رأوا الواحد والاثنين من الصحابة، ولم يثبت لبعضهم السماع من الصحابة كسليمان بن مهران الأعمش رحمه الله.
- الطبقة السادسة : طبقة عاصروا الخامسة لكن لم يثبت لهم لقاء واحد من الصحابة كابن جريج رحمه الله .

قال المناوى ـ وهو يعقب على ابن حجر ـ رحـمـه الله تعالى ـ فى جعله الطبقة السادسة طبقة مستقلة : وفى جعله الطبقة السادسة طبقة مستقلة نظر، وتوضيحه:

أنه جمل أهل الطبقة السادسة جماعة عاصروا الخامسة ولم يثبت لهم لقاء أحد من الصحابة، ومتى لم يلاقوا الصحابة فلا يكونوا من التابعين.

والأليق بهم أن يكونوا من طبقة كبار أتباع التابعين. لكنه جعل طبقة كبار أتباع التابعين طبقة بعدهم مع أنهم من طبقتهم.

ويمكن الجواب عن ذلك: بأن ابن حجر
 جعلهم طبقات بالنسبة للشيوخ مع صرف
 النظر عن وصف التابعية أو تبع التابعية،

ف مثاله: ابن جريج وإن كان من طبقة الثورى ومالك لاشتراكه معهما في بعض الشيوخ؛ لكن ينفرد عنهما بالرواية عن بعض الشيوخ ويشترك مع غيرهما في هذا البعض من الشيوخ، فيعد من طبقة هؤلاء الذين اشترك معهم في الشيوخ وهي التي جعلها ابن حجر سادسة.

ويعد من الطبقة السابعة التى منها الثورى ومالك على أن بعض العلماء يكتفى بالمعاصرة من غير رؤية فى إثبات الطبقة.

- الطبقة السابعة : طبقة كبار أتباع التابعين كالإمام مالك والتورى - رحمهما الله تعالى.
- الطبقة الثامنة: الطبقة الوسطى منهم كابن عيينة وابن علية - رحمهما الله تعالى.
- الطبقة التاسعة ؛ الطبقة الصغرى من أتباع التابعين كيزيد بن هارون والإمام الشافعى وأبى داود الطيالسي وعبد الرزاق رحمهم الله تعالى.
- الطبقة العاشرة : كبار الآخذين عن تبع الأتباع ممن لم يلق التابعين كالإمام أحمد ابن حنبل - رحمها الله تعالى.
- الطبقة الحادية عشرة: الطبقة الوسطى من ذلك كالذهلي والبخاري ـ رحمهما الله تعالى.

- الطبقة الثانية عشرة ، صفار الآخدين عن تبع الأتباع كالإمام الترمذي ـ رحمه الله تعالى^(٢).

الابباع خالامام المرمدى ـ رحمه الله تعالى ١٠.
ومن هذا التقسيم تلاحظ أنه خاص
بطبقات الرواة في القرون الشلاثة الأولى
فقط، باعتبار أن هذه القرون هي عصور
الرواية الذهبية، والتي شملت رواة معظم
أحاديث المصنفات الحديثية من مسانيد
وسنن وصحاح وسيرة نبوية ومغازي، وغير ذلك.

أما من جاء بعد هذه القرون، وقام بالرواية أيضا بالإسناد لما تلقاه عن شيوخه من مرويات متفرقة، أو مصنفات لمن سبقه، فقد جُعل لهوّلاء أيضا طبقات بحسب تدرجهم الزمنى، وشيوخهم فى الرواية وتلاميذهم، جيلاً بعد جيل مثلما فعل الإمام الذهبى فى كتابه المعروف بتذكرة الحفاظ، حيث سماه بنفسه «طبقات الحفاظ» (1) وبدأه بالصحابة الكرام وجعلهم طبقة أولى، ثم قسم من بعدهم من التابعين فأتباعهم، وهكذا إلى طبقات، حتى طبقة شيوخه فى القرن الثامن الهجرى، فبلغ عدد الطبقات عنده إحدى وعشرين طبقة.

أ.د/ الخشوعي الخشوعي محمد

مراجع الاستزادة:

– مقدمة ابن المبلاح ١٥١.

- فتح المفيث للسخاوي ١٣٩/٣.

- فتح المفيث للمراقى ٢/٤٥. - تدريب الراوى ٢٣٤/٢.

- تقريب أنتهذيب ١/٥,

(Y) للعجم الوسيط مادة «طبق».

الهوامش

(۱) الراوى هو من يروى الحديث بإسناده سواء كان على علم به أو ليس له إلا مجرد الرواية.

(٣) ينظر تقريب التهذيب للعاقط ابن حجر ص ٧٥. ﴿ ٤) ينظر المعجم المختص للنمبي ص ٢٥٩.

العالى من الأسانيد

(أ) تعريفه :

العلو لغة : الارتفاع، يقال : علا الشيء علواً: ارتفع، فهو عال، وعلَّى الشيء : رفعه وجعله عالياً (١٠).

واصطلاحا : هو قلة رجال سند الحديث بالنسبة إلى سند آخر، يرد به ذلك الحديث بعينه بعدد أكثر من الأول^(٢).

(ب)أهميته:

علو الإسناد له أهمية كبيرة عند المحدثين، ورغبتهم في تحقيقه كانت عظيمة. سواء المتقدمين منهم أو المتأخرين،

قال الحافظ أبو الفضل المقدسى: «أجمع أهل النقل على طلبهم العلو ومدحه، إذ لو اقتصروا على سماعه بنزول لم يرحل أحد منهم»(٢).

ومن ثم كان اسلف يتزاحمون على سلوكه، فقد كان أصحاب ابن مسعود رَفِي يرحلون من الكوفة إلى المدينة فيتعلمون من عمر بن الخطاب رَفِي ويسمعون منه، وقال الطوسى: فَرُب الإسناد قرية إلى الله ـ عز وجل». قال ابن الصلاح تعقيبًا: «وهو كما قال، لأن قرب الإسناد قرب إلى رسول الله مِنْ والقرب إليه قرب إلى رسول الله مِنْ والقرب إليه قرب إلى الله ـ عز وجل».

ولأجل ذلك اتفق أئمة الحديث على طلب الرحلة في سببيل علو الإسناد، وعلى أنه أفضل من النزول فيه، إلا أن بعض أهل النظر قد ذهب إلى تفضيل النزول في الإسناد مستدلاً بأن الإسناد كلما نزل زاد عدد رجاله وكلما زاد عدد رجاله زاد الاجتهاد فيه، فتزيد المشقة. فيعظم الأجر، ولكنهم لم يفطنوا إلى مقصود لمحدثين من علو الإسناد، فإن المحدثين إنما رغبوا في العلو طلبً لتحقيق المعنى المقصود من الرواية، وهو صححة المروى.

قال ابن الصلاح: «العلو يبعد الإسناد من الخلل، لأن كل رجل من رجاله يحتمل أن يقع الخلل من جهته سهواً أو عمداً. ففى قلتهم قلة جهات الخلل، وفى كثرتهم كثرة جهات الخلل، وهذا جلى واضح»(٥).

(ج) أقسام العلو:

قسم ابن الصلاح وتبعه النووى وغيره العلو إلى خمسة أقسام، وإليك هذه الأقسام:

القسم الأول: العلو إلى الرسول الأكرم وينه بمعنى قلة عدد الرواة التي بين المحدث وبينه صلوات الله وسلامه عليه. وهذا القسم يسمى : «العلو المطلق» وهو أجل الأقسام وأفضلها، بشرط أن يكون الإسناد صحيحًا نظيفًا خاليًا ممن يُتهم، فأما إن كان مع الضعف فلا فضل فبه، لا سيما إن اشتمل على بعض الكذابين المتأخرين ممن ادعى السماع من الصحابة، كابن هدبة ودينار ونعيم بن سالم ويعلى بن الأشدق.

قال الإمام الذهبى: «متى رأيت المحدث يفرح بعوالى هؤلاء فاعلم أنه عامى»⁽¹⁾.

وقال الحاكم: «ليس العالى من الإسناد ما يتوهمه عوام الناس، يعدون الأسانيد فما وجدوا منها أقرب عدداً إلى رسول الله ويتوهمون أنه أعلى، كنسخة الخضر بن أبان الهاشمي عن أبى هدبة عن أنس بن مالك وسمى أنه في مسانيد الله، وسمى أخرين، وهذه لا يحتج بشيء منها، ولا يوجد في مسانيد العلماء منها حديث واحد (١٠).

وقد اعتى العلماء بهذا النوع، وجمعوا فيه تآليف أشهرها ما جمعت فيه الأحاديث الثلاثية، مثل كتاب (ثلاثيات المسند) للحافظ محب الدين إسماعيل بن عمر بن أبى بكر المقدسي (المتوفى سنة ٦١٣ هـ)، وكتاب (ثلاثيات الأئمة) البخارى، والترمذي، والدارمي، وابن ماجه، وعبد بن حميد، والطبراني تحقيق على رضا عبد الله، وأحمد البزة.

والأحاديث الثلاثية: ما كان بين المخرج للحديث وبين النبي علية ثلاثة رواة، صحابي

وتابعى وتابع تابعى، وحينئذ تجتمع فى الإسناد أفراد الشلاثة فرون المفضلة فى الأخبار الواردة عن النبى على الله المسلماء.

مثل ما رواه البخارى فى صحيحه قال: حدثنا مكى بن إبراهيم قال: حدثنا يزيد ابن أبى عبيد عن سلمة صَالى قال: سمعت النبى عَلَيْ يقول: «من يقل على ما لم أقل فليتبوأ مقعده من النار»(٩).

ومثل ما رواه الترمذى فى سننه قال: حَدَّثَنَا إسماعيلُ بنُ موسى الفزارىُّ ابن ابنة السُّدِّيِّ الكوفيِّ أخبرنا عمرُ بنُ شاكر عن أنس بن مالك مِرْتِيُ قال: قَالَ رَسُولُ اللَّه مِرْتِيُ قال: قَالَ رَسُولُ اللَّه مِرْتِيَ قال: هَالَ رَسُولُ اللَّه مِرْتِيَ قال: هيئة كالقابض على النَّاس زمانُ الصَّابرُ فيهم على دينه كالقابض على الجمر (١٠٠).

القسم الشانى: العلو إلى إمام من أئمة الحديث المشهورين بالحفظ والفقه والضبط كابن جريج، والزهرى، والأوزاعى، ومالك، وشعبة ومن أشبههم، ولو كثر العدد بعد ذلك إلى النبى عَيْقَيْر.

وهذا القسم يلى القسم السابق فى الأجلية والفضل بشرط الصحة والنظافة من الخلل أيضًا، ويسميه العلماء هو وما بعده من الأقسام بالعلو النسبى».

مثاله: ما رواه الحاكم قال: قال أبو العباس محمد بن يعقوب: حدثنا الحسن بن على بن عضان العامرى ثنا عبد الله بن نمير عن الأعمش عن عبد الله بن مرة عن مسروق عن

عبد الله بن عمرو - رضى الله عنهما - قال : قال رسول الله ﷺ: «أربع من كن فيه كان منافقاً خالصاً ومن كانت فيه خصلة منهن كان فيه خصلة من النفاق حتى يدعها؛ إذا حدث كذب، وإذا عاهد غدر، وإذا وعد أخلف، وإذا خاصم فجر».

قال الحاكم: هذا إسناد صحيح مخرج في كتاب مسلم، عن محمد بن عبد الله بن نمير عن أبيه، وقد بلغ عدد رواته سبعة وهو أعلى من الأربع الذي قدمنا ذكره، فأن الغرض فيه القرب من سليمان بن مهران الأعمش فإن الحديث له، وهو إمام من أئمة الحديث وكذلك كل إسناد يقرب من الإمام المذكور فيه فإذا صحت الرواية إلى ذلك الإمام بالعدد اليسير فإنه عال (١١).

القسم الثالث: العلو إلى كتاب من كتب الحديث المعتمدة، كالصحيحين والسنن ومسند أحمد ونحوها، وسمى ابن دقيق هذا القسم «علو التنزيل» وهو على أربعة أنواع: الموافقة، والبدل، والمساواة، والمصافحة،

أولاً: الموافقة: وصورتها أن يروى المحدث حديثاً موجوداً فى أحد الكتب بإسناد لنفسه فيصل فى إسناده إلى شيخ مصنف الكتاب من غير طريق المصنف، ولو أنه رواه من طريق المصنف لزاد عدد رجال السند، قال الحافظ ابن حجر: مثاله: روى البخارى عن قتيبة عن مالك حديثاً، فلو رويناه من طريق

كان بيننا وبين قتيبة ثمانية، ولو روينا ذلك الحديث بعينه من طريق أبى العباس السراج عن قتيبة مثلاً، لكان بيننا وبين قتيبة سبعة، فقد حصلت لنا الموافقة مع البخارى فى شيخه بعينه مع علو الإسناد على الإسناد إليه (١٢).

ثانياً: البدل وصورته : أن يروى المحدث حديثاً موجوداً في أحد الكتب بإسناد لنفسه، فيصل في إسناده إلى شيخ شيخ المصنف.

قال الحافظ ابن حجر: «كأن يقع لنا ذلك الإسناد بعينه عقصد إسنادًا آخر لأبى العباس السراج من طريق أخرى إلى القعنبي عن مالك، فيكون القعنبي بدلاً فيه من قتيبة (١٢). والقعنبي ليس شيخاً للبخاري، فحصلت الموافقة مع شيخ شيخه وهو مالك(١٤).

ثالثًا: المساواة: وهي استواء عدد الإسناد من الراوى إلى آخر الإسناد مع إسناد أحد المصنفين،

قال الحافظ ابن حجر: كأن يروى النسائى مثلاً حديثاً يقع بينه وبين النبى في فيه أحد عشر نفساً، فيقع لنا ذلك الحديث بعينه بإسناد آخر إلى النبى في يقع بيننا فيه وبين النبى في أحد عشر نفساً، فتساوى النسائى من حيث العدد مع قطع النظر عن ملاحظة ذلك الإسناد الخاص(١٠٠).

قال السيوطى: وكان هذا يوجد قديما، وأما الآن فلا يوجد فى حديث بعينه، بل يوجد مطلق العدد كما قال العراقى(١٦).

رابعاً: المصافحة: وهي أن تقع هذه المساواة لشيخك فيكون ذلك مصافحة، لأن العادة جرت بالمصافحة بين من تلاقيا، وأنت في المثال السابق كأنك لقيت النسائي وصافحته، لأنك لقيت شيخك المساوى له، فإن كانت المساواة لشيخ شيخك كانت المصافحة لشيخك، وهكذا(١٧).

قال الشيخ أحمد شاكر: وهذان النوعان ـ المساواة والمصافحة ـ لا يمكنان في زماننا هذا، ولا فيما قاربه من العصور الماضية لبعد الإسناد بالنسبة إلينا وهو واضح(١٨).

القسم الرابع: العلو بتقدم وفاة الراوى وإن تساويا في عدد الإسناد.

مـشاله: مـا ذكـره ابن طاهر من رواية الحـسن عن أنس لحـديث: «أنه والله كان يخطب يوم الجمع إلى جنب خشبة»(١٠). فإنها أعلى من رواية حميد عنه، لأن وفاة الحسن كانت في رجب (سنة عشـر ومـائة) ووفاة حميد في (سنة ثلاث وأربعين ومائة) قال: فلا يكون الإسناد إلى الحـسن مـثل الحـسن أعلى وأحل (٢٠).

وممن صرح بهذا القسم فى العنو أبو يعلى الخليلي فى الإرشاد فقال: قد يكون الإسناد يعلو على غيره بتقدم موت راويه، وإن كانا متساويين فى العدد (٢١).

وريما اعتبر العلو بتقدم وفاة الراوى مطلقا من غير مقارنته بآخر، وقد اختلف العلماء في حد ذلك : فحكى عن بعضهم أن مداه خمسون سنة، قال ابن الصلاح : روينا عن أبي على الحافظ النيسابورى قال: سمعت أحمد بن عمير الدمشقى ـ وكان من أركان الحديث ـ يقول : إسناد خمسين سنة من موت الشيخ إسناد علو، وحكى عن آخرين أن حد التقادم ثلاثون سنة، قال ابن الصلاح: وفيسما نروى عن أبي عبد الله بن منده الحافظ قال: إذا مر على الإسناد ثلاثون سنة فيهو عالي، وهذا أوسع من الأول، والله أعلم(٢٢).

القسم الخامس: العلو بتقدم السماع فمن سمع من الشيوخ قديماً كان أعلى ممن سمع منهم أخيرا، كأن يسمع شخصان من شيخ واحد، أحدهما سمع منذ ستين سنة مثلا، والآخر منذ أربعين، فالأول أعلى من الثانى، قال النووى؛ وكثير من هذا يدخل في الذي قبله «(۲۲)، وجعل ابن طاهر هذا القسم والذي قبله قسما واحداً (۲۲).

حكم الإسناد العالى والنازل:

لا نحكم على السند عالياً أو نازلاً إلاَّ بعد النظر في رجاله، وقد يكون العالى رجاله ضعفاء، ويكون الإسناد النازل رجاله أقوياء، وقد يكون الإسناد العالى أضعف من النازل، رغم أن هذا عال ٍ ولكن في رجاله ضعف وهذا نازل ورجاله ثقات، فلا تساوى بينهما.

ونحن مع من يختار النزول عن الثقات على العلو عن غير الثقات.

يقول عبيد الله بن عمرو: (حديث بعيد الإسناد صحيح؛ خيسر من حديث قريب الإسناد سقيم - أو قال ضعيف)(٢٥).

الرد على من زعم أن النزول أفــضل من العلو:

عن بعض أهل النظر: أن التنزل في الإسناد أفسضل لأنه يجب على الراوى أن

يجتهد في متن الحديث وتأويله وفي الناقل وتعديله، وكلما زاد الاجتهاد زاد صاحبه ثوابًا! سبحان الله!

هؤلاء القوم الذين يزعمون أن النزول أفضل من العلو كمن يقصد المسجد لصلاة الجماعة فيسلك طريقًا بعيدة لتكثير الخطا فتفوته صلاة الجماعة التي هي المقصود: لأن المقصود من الحديث التوصل إلى صحته. وبُعّد الوهم، وكلما كثر رجال الإسناد تطرق إليه الخطأ وكلما قصر سلم، اللهم إلا أن يكون رجال السند النازل أوثق وأحفظ أو أفقه فإنه يكون أولى،

قال ابن دقيق العيد: (لأن كثرة المشقة ليست مطلوبة لنفسها، ومراعاة المعنى المقصود من الرواية _ وهو الصحة _ أولى)(٢٦).

أ. د. ياسر شحاتة محمد دياب

الهوامش :

- (١) المعجم الوسيط (مادة على) ص ٦٢٥٠٠
- - (٥) مقدمة بن الصماح ص ١٣٠، وفتح المغيث للسخاوي ٢٢٢/٣ ٣٢٨ .
 - (٦) فتح المغيث ملسخاوي ٣٢٩/٣ ٣٤١، وميزان الاعتدال ٣٥٧/٢ .
- (٨) شرح فلاثيات المسند للسفاريني ٢٧/١ ، (٧) فتح لمفيث للسخاوي ٣٤١/٣ – ومعرفة علوم الحديث للحاكم ٩٠٠١ .
- (١) صحيح بخاري، كتاب العلم، باب إثم من كذب على النبي على رقم (١٠٩) (١٠) سنن الترمذي. كتاب الفاتل، بأب الصابر على دينه في الفاتل كالقابص على الحمر رقم ٢٣٦٠، وقال: هذا حديث غريب من هذا لوجه ،
 - (١١) معرفة عنوم الحديث ص ١١ ،
 - (۱۳) نزمة انظر مع شرحها للقاري من ٦٢٥ ،
 - (١٥) نزمة انظر ص ٥٩.
 - (١٧) نزهة النظر ص ٥٩ وفتح المنيث ٣/ ٢٥٠، والوسيط في علوم ومصطلح الحديث ص ١٣٣ .
 - (١٨) الباعث الحثيث ص ١٥٨. (٢٠) مسانة لعبو والنزول ٧٦ - ٨١، وفتح المفيث ٣٥٦/٣ .
 - (۲۲) مقدمة بن لصلاح ص ۱۲۲ ،
 - (٢٤) مسالة ، بعدو والبزول ص ٢٦ ،
 - (۲۱) انشدر المداح الأشاسي ۲۲/۲۱ بتصرف،

- (٢) نزهة النظر لابن حجر ٥٨، شرح النخبة للقارى ٦١٤، وقواعد التعديث للقاسمي ص ١٢٧٠. (٤) مقدمة ابن الصلاح ص١٢٠ -(٣) مسألة العلو واللزول ص٥١، ٥٤، وفتح المغيث للسخاوي ٣٣٨/٢ .
- (١٣) نزمة النظر لابن حجر ص ٥٩، ط: مكتبة دار الهداية،
 - (١٤) شرح شرح النخبة للقاري ص ٢٢٥ ،
 - (١٦) تدريب الراوى ٦١٣/٢ . مكتبة الكوثر،
 - (14) الحديث أخرجه أحمد في مستده ٢٢٦/٣ .
 - (٢١) فتح المفيث ٢/٥٥٥ ،
 - (٢٢) إرشاد طلاب الحقائق، للتووى ص ١٧٧.
- (٢٥) الجامع لأخلاق الراوى وآداب السامع للخطيب ١ /١٣٤ .

العبادلة من الصحابة

العبادلة أربعة من الصحابة، يسمى كل منهم عبد الله، سئل الإمام أحمد بن حنبل، فقيل له: من العبادلة ؟ قال: «عبد الله بن عباس، وعبد الله بن عمر، وعبد الله بن الزبير، وعبد الله بن عمرو بن العاص»، فقيل له: أين ابن مسعود ؟ فقال: «ليس عبد الله بن مسعود أين ابن مسعود أله بن العاصة عبد الله بن الاصطلاح.

وعلل لذلك الإمام البيهقى فقال: «لأن ابن مسعود تقدم موته، وهؤلاء عاشوا حتى احتيج إلى علمهم، فإذا اجتمعوا على شيء، قيل: هذا قول العبادلة أو فعلهم»(1).

وهذا هو الصحيح المشهور بين علماء المحديث والفقه، وقيل هم ثلاثة : عبد الله بن عمر، وعبد الله بن عماس، وعبد الله بن عمارو بن العاص، وليس ابن الزبير منهم، وعليه اقتصر الجوهرى في الصحاح.

قال العراقى والسيوطى: «وأما ما حكاه النووى فى «التهذيب» عنه أنه ذكر ابن مسعود وأسقط ابن العاص فوهم، نعم، قد وقع للرافعى فى «الديات» وللزمخشرى فى

«المفصل» أن العبادلة: ابن مسعود، وأبن عمر، وأبن عباس، وغلطا في ذلك من حيث الاصطلاح»(٢).

ومن الصحابة نحو مائتين وعشرين نفساً يسمون بعبد الله، ولا يطلق على أحد منهم أنه من العبادلة، كذا قال ابن الصلاح أخذا من (الاستيماب)، وزاد عليه ابن فتحون جماعة يبلغ بهم نحوًا من ثلاثمائة رجل. وقال ابن الملقن : بل هم نحو الخمس مئة. كما عددهم ابن الأثير في كتابه (أسد الغابة)(٢).

وهذا تعريف موجز بالعبادلة الأربعة :

1 - عبد الله بن عباس بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف الهاشمى، أبو العباس المكى ثم المدنى ثم الطائفى، ابن عم النبى عبد الأمة، وفقيه العصر، وإمام التفسير والمام التفسير

روى عن : النبى روى عن عـمـر، وعلى، ومعاذ، ووالده، وأبى ذر، وأبى بن كعب وخلق ـ رضى الله عنهم ـ.

وروى عنه : أبو الشحشاء، وأبو العالية،

وسعيد بن جبير، وابن المسيب، وعكرمة وخلق.

كان عمر رَوْقَ إذا ذكره قال : «ذلك فتى الكهول، له لسان سؤول، وقلب عقول».

وقال سعد بن أبى وقاص رَفِيَّة: «ما رأيت أحضر فهماً، ولا ألب لبًا، ولا أكثر علمًا، ولا أوسع حلماً من ابن عباس، ولقد رأيت عمر يدعوه للمعضلات».

روى ألفًا وستمائة وستين حديثًا (١٦٦٠)، اتفق البخارى ومسلم على خمسة وسبعين (٢٥)، وانفرد البخارى بثمانية وعشرين (٢٨)، ومسلم بتسعة وأربعين (٤٩)، توفى بالطائف سنة ثمان وستين (٦٨) فرضى الله عنه وأرضاه (٢٨).

٢ - عبد الله بن عمر بن الخطاب العدوى
 د رضى الله عنهما -، أبو عبد الرحمن المكى،
 هاجر مع أبيه وشهد الخندق وبيعة الرضوان.

روى علماً كثيراً نافعاً عن النبى ﷺ، وعن أبيه وأبى بكر وعثمان وعلى وبلال وصهيب وابن مسعود وعائشة وغيرهم ـ رضى الله عنهم ـ.

روى عنه: بنوه سالم وحمزة وعبيد الله، وابن المسيب، ومولاه نافع وغيرهم.

قال الإمام الذهبى: «كان إمامًا متيناً واسع العلم، كثير الاتباع، وافر النسك، كبير

القدر، متين الديانة، عظيم الحرمة، ذكر للخلافة يوم التحكيم وخوطب في ذلك فقال: على أن لا يجرى فيها دم»،

له ألف وستمائة وثلاثون حديثاً (١٦٣٠)، الفقا على مائة وسبعين (١٧٠)، وانفرد البخارى بواحد وثمانين (٨١)، ومسلم بواحد وثلاثين (٣١).

توفى سنة أربع وسبعين من الهجرة (٧٤) هـ) رضى الله عنه وأرضاه (٥).

٣ - عبد الله بن الزبير بن العوام الأسدى
 ـ رضى الله عنه ما -، أبو خبيب المكى ثم
 المدنى.

كان أول مولود للمهاجرين بالمدينة، كان فارس قريش فى زمائه، وله مواقف مشهودة، شهد اليرموك، ويويع بعد موت يزيد، وغلب على اليمن والحجاز والعراق وخراسان، وكان فصيحاً شريفاً شجاعاً لسناً.

روى عن النبى ﷺ وعن أبيه وجده أبى بكر الصديق وخالته عائشة وأمه أسماء، كما روى عن عمر وعثمان وغيرهم ـ رضى الله عنهم

روی عنه: بنوه عباد وعامر، وأخوه عروة، كما روى عنه عطاء وغيرهم.

له ثلاثة وثلاثون حديثاً، اتضقا على حديث،

وانفرد البخارى بستة ومسلم بحديثين، قتل بمكة سنة ثلاث وسبعين (٧٣هـ).

روى عن النبى ﷺ وعن أبى بكر وعلمار ومعاذ وأبيه عمرو وغيرهم ـ رضى الله عنهم ـ.

وروى عنه: ابن المسيب، وعروة، وطاووس وغيرهم. له سبعمائة حديث، اتفقا على سبعة عشر، وانفرد البخارى بثمانية، ومسلم بعشرين. توفى سنة (٦٥ هـ) وقيل (٦٨ هـ) رضى الله عنه وأرضاه (٧٠).

أ. د/ ياسر شحاتة محمد دياب

الهوامش:

- (١) مقدمة ابن الصلاح ١٤٧، ١٤٨ شرح التبصرة ١٦/٣ ، المقنع لابن الملقن ٢٩٥/٠ .
 - (٢) شرح التبصرة ١٦/٣ ، تدريب الراوي ٦٧٩/٢ ،
 - (٣) مقدمة ،بن الصلاح ١٤٨ ، شرح التبصرة للعراقي ١٧/٣ ، المقنع ١٩٥/٠ -
 - (٤) الإصابة ٢٠٢/ ٢٣٠ ، سير أعلام النبلاء ٢٣١/٣ ، خلاصة تذهيب الكمال ٢٠٢ .
 - (٥) الإصابة ٣٤٧/٢ ، سير أعلام النبلاء ٢٠٢/٢ ، خلاصة تذهيب الكمال ٢٠٧ ،
 - (٦) الإصابة ٣٠٩/٢ ، سير أعلام النبلاء ٣٦٢/٢ ، خلاصة تذهيب الكمال ١٩٧ .
 - (٧) . الإصابة ٣٥١/٣ ، سير أعلام النبلاء ٣٩/٣ ، خلاصة تذهيب الكمال ٣٠٨ .

عرض الحديث على الشيخ

عرض الحديث على الشيخ طريق من طرق التحمل والأداء الشمانية، وبعض المحدثين يسميه «القراءة على الشيخ»، وأكثر المحدثين يسميه «العرض على الشيخ»، ومعناه: أن التلميذ يعرض على شيخه ما يعرض قارئ القرآن على المقرئ.

صور العرض :

لعرض التلميذ على الشيخ عند أهل الحديث صور متعددة نبينها على الوجه التالى:

١ - أن يقرأ الطالب من حفظه على شيخه، وشيخه حافظ لما يقرأ.

٢ - أن يقرأ الطالب من حفظه على شيخه، وشيخه لا يحفظ، ولكنه يمسك بيده أصلاً صحيحًا يراجع عليه ما يقرؤه التلميذ.

٣ - أن يقرأ الطالب من حفظه، وشيخه
 لا يحفظ، وليس بيده أصل صحيح يراجع
 عليه، ولكن هناك ثقة ضابطًا من السامعين
 يمسك الأصل الصحيح يتابع القارئ عليه.

إن يقرأ الطالب من حفظه، وشيخه غير حافظ، ولكن هناك من السامعين ثقة يحفظ والشيخ سامع غير حافظ.

هذه صور أربع فى قراءة الطالب من حفظه، ومثلها صور أربع يقرأ فيها من كتبه على الوجه التالى:

١ - أن يقرأ الطالب من كتابه، وشيخه حافظ لما يقرأ.

٢ - أن يقرأ الطالب من كتابه، وشيخه
 لا يحفظ، ولكنه معه أصل صحيح يقابل
 عليه.

٣ - أن يقرأ الطالب من كتابه وشيخه
 لا يحفظ، وليس الأصل بيده، وإنما مع ثقة
 ضابط من السامعين يتابع القارئ من خلال
 هذا الأصل.

٤ - أن يضرأ الطالب من كتابه، وشيخه غير حافظ، ولكن الذي يحفظ ثقة ضابط من السامعين، والشيخ سامع غير مغفل(١).

حكمه: أجمع المحدثون على صحة الرواية بالعرض، قال ابن كثير: «والرواية بها سائفة عند العلماء إلا عند شذاذ لا يعتد بخلافهم»(۲). وقال أبن حجر: «وقد انقرض الخلاف في كون القراءة على الشيخ لا تجزئ وإنما كان يقوله بعض المتشددين من أهل العراق»(۲).

واستدل الحميدى ثم البخارى على صحة ذلك : بما رواه ضمام بن ثعلبة، لما أتى النبى ويشه «فقال : إنى سائلك فمشدد عليك، ثم قال : أسائلك بريك ورب من قبلك : الله أرسلك؟.... الحديث في سؤاله عن شرائع الدين فلما فرغ قال : آمنت بما جئت به، وأنا رسول من ورائى، فلما رجع إلى قومه اجتمعوا إليه، فأبلغهم فأجازوه». (أ). أى قبلوا منه وأسلموا.

ويشترط لصحتها شرطان:

١ - أن يكون القارئ ممن يعرف ويفهم.

٢ - أن يكون الشيخ بحيث لو فرض من
 القارئ تحريف أو تصحيف لرده^(٥).

رتبته : اختلف أهل العلم في رتبة العرض على الشيخ بالنسبة للسماع على ثلاثة أقوال:

الأول: وهو مذهب الإمام مالك وأصحابه وأشياخه من علماء أهل المدينة، ومذهب معظم علماء أهل الحجاز والكوفة، ومذهب البخارى، وخلاصته أن العرض يساوى السماع في المرتبة.

وقد عقب السيوطى على هذا الرأى بقوله: «وعندى أن هؤلاء إنما ذكروا المساواة فى صبحة الأخذ بها ردًا على من أنكرها، لا فى اتحاد المرتبة»(١).

الثانى : وهو منهب أبى حنيضة وابن أبى ذئب والليث بن سعد وشعبة وابن لهيعة

وكثير من العلماء، وهو رواية عن مالك حكاها عنه الدارقطني، وخلاصته: أن القراءة على الشيخ أرقى من السماع منه.

وقد عللوا هذا المذهب بأن الشيخ لو غلط فى حال سماع الطالب منه لم يتهيأ للطالب أن يرد عليه، أما فى حال قراءة الطالب على الشيخ فإنه إذا أخطأ لم يسكت الشيخ على خطئه(٧).

الثالث: وهو الذي رجحه الإمام النووي والعراقي، وذكرا أنه منذهب جمهور أهل المشرق.

وخلاصته: أن القراءة على الشيخ أرقى من السماع منه^(٨).

وقال الحافظ ابن حجر: «إن كان الطالب مفضولاً فقراءته أولى؛ لأنها أضبط له»^(٩).

الفاظ الأداء لمن تحمل بالعرض : أجود العبارات أن يقول عند الأداء : قرأت على فلان فلان، إن كان هو القارئ، أو قرئ على فلان وأنا أسمع،إن كان القارئ غيره، ثم يلى ذلك لفظ «أخبرنا» فإنه شاع عند المحدثين إطلاق هذا اللفظ لمن تحمل بهذا الطريق، ثم يلى ذلك بقية ألفاظ السماع وغيره مقيدة بما يدل على هذا الطريق، فيقول : حدثنى قراءة عليه، أو أنبأنى فلان بقراءتى عليه (١٠).

أ. د. باسر شحاتة محمد

الهوامش

- (١) مقدمة ابن الصلاح ص ٦٤. التبصيرة والتذكرة للعراقي ٢٠/٢، المقنع لابن الملقن ٢٩٧/١، فتح المغيث للسخاوي ١٦٧/١، ١٦٨، تدريب سروي
 - ۱/۲۲۲، ۲۲۴، ستهل الروی ص ۳۲۳،
 - (٢) الباعث الحثيث ص ١١٠ .
 - (٣) فتح لباري ٢٢٩/١ مل : مكتبة الكليات الأزهرية.
 - (٤) صحيح البخاري كتاب العلم، باب القراءة والعرض على المحدث، حديث (٦٢).
 - (٥) تدريب (سروى (١/٤٢٤، ٤٢٥).
 - (٦) تدريب الراوى (١/٤٢٧).
 - (٧) فتح المفيث بلسخاوي (١٧٢/٢)، تدريب الراوي (١٨/١).
 - (٨) تدريب الراوي (٤٢٧/١) والتبصرة ٣٢/٢ .
 - (٩) تدریب الراوی ۱/۲۹٪ .
 - (١٠) التبصرة ٢٣/٢، تدريب الراوى ٢٩٩/١، فتح المغيث ١٧٤/١، ١٧٥، المقتع لابن الملقن ٢٩٩٩، ٢٩٩

العزيز من الأحاديث

(1) **تعریضه**:

العزيز لغة : صفة مشبهة على وزن فعيل من عز الشيء يعز (بكسر العين) عزا وعزازة - إذا قل بحيث لا يكاد يوجد، أو من عز يعز (بفتح العين) إذا اشتد وقوى(١).

وسمى العزيز بذلك إما لقلة وجوده وندرته، وإما لكونه عزأى قوى بمجيئه بعينه من طريق آخر.

واصطلاحًا: اختلف أهل الحديث في تعريف العزيز إلى فريقين:

۱ – فذهب أكثرهم إلى أنه : ما رواه اثنان ولو فى طبقة واحدة، ولم يروه أكثر من اثنين فى جميع الطبقات^(۲). وهذا التعريف هو المشهور، وهو الذى اختاره الحافظ ابن حجر رحمه الله.

ومعنى «ما رواه اثنان ولو فى طبقة واحدة»

أن لا يقل رواة العزيز عن اثنين فى كل طبقة
أو فى بعضها ولو فى طبقة واحدة، فالاثنينية
شرط لابد منه فى بعض طبقاته، وخرج
بذلك ما رواه أكثر من اثنين فى جميع
الطبقات فإنه لا يسمى عزيزًا، وإنما قد

يسمى مشهورًا، وقد يسمى متواترًا حسب كثرة الرواة،

ومعنى «ولم يروه أقل من أثنين فى جميع الطبقات» أن لا يقل الرواة فى كل طبقة عن أثنين وذلك صادق بأن يكون رواته أثنين فى جميع الطبقات، أو بأن يكون رواته أثنين فى بعض طبقاته وأكثر من أثنين فى بعض طبقاته وأكثر من أثنين فى الآخر، وخرج بذلك ما رواه واحد فى كل طبقاته أو فى بعضها ولو فى طبقة واحدة، فإنه لا يسمى عزيزًا، وإنما يسمى غريبًا.

ومن هذا التعريف يمكن أن نستخرج للعزيز أربع صور:

الصورة الأولى: هى أن يروى عن النبى النبى عن النبى الله صحابيان ويروى عن أحدهما تابعيان، ويروى عن أحدهما تابعيان، ويروى عن كل من التابعين اثنان من أتباع التابعين.

الصورة الثانية : هي أن يروى عن النبي يَجَيِّ صحابيان، ويروى عن كل منهما تابعيان ويروى عن كل منهما اثنان من أتباع التابعين.

الصورة الشالشة : هي أن يروى عن النبي الشهر من صحابيين، ويروى عن كل منهم

تابعیان، ویروی عن کل منهما اثنان من أتباع التابعین.

الصورة الرابعة: هي أن يروى عن النبي ويروى عن النبي ويروى عن أحدهما تابعيان، ويروى عن أحد التابعيين اثنان من أحد التابعيين اثنان من أتباع التابعين.

فهذه الصور الأربع يتحقق فيها العزيز وهو الاثنينية ولو فى طبقة واحدة من طبقات رواته، ولا عبرة بما زاد عن اثنين فى بعض طبقاته لأن الحكم فى هذا العلم يبنى على اعتبار الأقل دون اعتبار الأكثر،

وبهذا التعريف يكون العزيز مباينًا لكل من الغريب والمشهور والمتواتر، ويصبح التعريف خاصا بالعزيز^(٣).

۲ - وذهب ابن منده وتبعه ابن الصلاح
 والنووى إلى تعريف آخر للعزيز فقالوا: «هو
 الحديث الذى يرويه اثنان أو ثلاثة «(٤).

وبهذا التعريف جعلوا ما يرويه ثلاثة ولو فى كل الطبقات من العزيز، وعليه فلا يكون هناك تباين بين العزيز والمشهور بل يجتمعان فى حديث رواه ثلاثة فى كل الطبقات.

(ب) مثاله: ما رواه الشيخان من حديث أنس بن مالك رَفِيْكَ، ورواه البخارى من حديث أبى هريرة رَفِيْكَ أن رسول الله رَفِيْكَ أن رسول الله وقال: «لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من والده وولده والناس أجمعين»(٥).

فـهــذا الحــدیث رواه عن النبی الله صحابیان هما أنس بن مالك، وأبو هریرة، ورواه عن أحدهما وهو أنس تابعیان هما: قتادة بن دعامة السدوسی، وعبد العزیز بن صهیب، ورواه عن كل من التابعین اثنان من أتباع التابعین، فرواه عن كل من التابعین اثنان من الحجاج وسعید بن أبی عرویة، ورواه عن عبد العزیز ابن صهیب إسماعیل بن علیة وعبد الوارث بن سعید، ثم رواه عن كل خلق كثیر،

وهذا المثال ينطبق على الصورة الأولى من صور الحديث العزيز،

حكمه: الحديث العرزيز قد يكون صحيحًا، وقد يكون حسنًا، وقد يكون ضعيفًا حسب الشروط المتوفرة فيه سندًا ومتنًا.

ا. د/ یاس شحاته محمد دیاب

الهوامش :

⁽١) انظر مقاييس اللغة لابن فارس ٢٨/٤، المعجم الوسيما ٢٢٠/٢ .

⁽٢) شرح نخبة الفكر ص ١٥، شرح : شرح التخبة للقارئ ص ١٩٧، طفر الأماني ص ٦٨، لقط الدرر من ٣٠.

⁽٣) مقاصد الحديث للشيخ التازي ٤٢/٢، ٤٢ .

⁽٤) مقدمة ابن الصلاح ص ١٣٦، إرشاد طلاب الحقائق للتووى ص ١٨٠، تدريب الراوى ٢/ ٨١، ظفر الأماني ص ٦٨٠ .

⁽٥) صعيح البغاري كتاب الإيمان، باب حب الرسول على من الإيمان، حديث (١٤، ١٥)، صعيح مسلم كتاب الإيمان باب وجوب محبة رسول الله على حديث (٢٠)

علامات ضبط الحروف عند المحدثين في كتابة الحديث

اهتم المحدثون فى كتابة الحديث اهتماماً كبيراً بضبط حروف الحديث من حيث الشكل و الإعجام، وذلك حتى لا يقع اللبس، ويطرأ التحريف والتصحيف على قارئه.

والمقصود بالشكل: الحركات الإعرابية، وأما الإعجام: فهو النقط على الحروف.

قال الرامهرمزى: «الإعجام أعجمت الكتاب، فهو معجم لا غيره، وهو النقط: أن تبين التاء من الياء، والحاء من الخاء، والشكل تقييد الإعراب»(١).

وقد اختلف العلماء فيما ينبغى أن يشكل:
فنذهب فريق إلى أنه : يُشكل منا يُشكل،
ولا حاجة إلى الشكل مع عدم الإشكال، وقال
آخرون: «الأولى أن يُشكل الجميع»(٢). وقد
اختار القاضى عياض شكل الجميع فقال:
«قال آخرون : يجب شكل منا أشكل ومنا
لا يشكل، وهذا هو الصواب لاسيما للمبتدئ
وغير المتبحر في العلم، فإنه لا يميز ما أشكل
مما لا يشكل، ولا صواب وجه الإعراب للكلمة
من خطئه، وقد يقع النزاع بين الرواة فيها،
فإذا جاء عند الاختلاف وسئل كيف ضبطه
في هذا الحرف، وقد أهمله بقي متحيرًا»(٢).

غيره من الأمور الملتبسة، فإن الأسماء لا تدرك بالمعنى.

قال أبو إسحاق النجيرمى: «أولى الأشياء بالضبط أسماء الناس، لأنه لا يدخله القياس، ولا قبله شيء يدل عليه، ولا بعده شيء يدل عليه، (٤).

طرائق المحدثين في ضبط الحروف:

استحب المحدثون في الألفاظ المشكلة أن يكرر ضبطها، قال ابن الصلاح: «يستحب في الألفاظ المشكلة أن يكرر ضبطها، بأن يضبطها في متن الكتاب، ثم يكتبها قبالة ذلك في الحاشية مفردة مضبوطة، فإن ذلك أبلغ في إبانتها، وأبعد من التباسها، وما ضبطه في أثناء الأسطر ربما داخله نقط غييره وشكله، فما فوقه وتحته، لاسيما عند دقة الخط وضيق الأسطر»(٥).

وقال ابن دقيق العيد: «من عادة المتقنين أن يبالغوا في إيضاح المشكل، فيفرقوا حروف الكلمة في الحاشية، ويضبطونها حرفًا حرفًا ،(¹).

وذلك لأن الحرف يتميز شكله بكتابته مفردًا عما يشاركه في الهيئة عند وصل الحروف بعضها ببعض.

فالنون والياء والباء متشابهة فى الوصل مختلفة فى الشكل المنفرد^(٧)، بل ربما كتبوا ما يدل على الضبط بألفاظ كاملة دالة عليه^(٨).

وكما تضبط الحروف المعجمة بالنقط، كذلك ينبغى أن تضبط المهملات غير المعجمة بعلامة الإهمال لتدل على عدم إعجامها، وقد اختلفت اصطلاحات العلماء في ذلك مما يوجب التيقظ والحذر من الوقوع في الخطأ.

قمنهم من يقلب النقط، أى يجعل النقط التى فوق المعجمات تحت ما يشابهها من المهملات، فينقط نقطة تحت الراء، والصاد، والعين ونحوها من المهملات هكذا:

[رصع]

ومن أهل هذا المذهب من ذكر أن النقط التى تحت السين المهملة تكون مبسوطة صفًا هكذا (سب) والتى تكون هوق الشين المعجمة تكون كالأثافى، أى هكذا (ش).

ومن الناس من يجعل علامة الإهمال فوق الحروف المهملة كقلامة الظفر مضجعة على قفاها.

ومنهم من يجعل تحت الحعرف المهمل

الهوامش :

- (١) المحدث القاصل ٢٠٩ ،
- (٣) الإلماع للقاضي عياض ١٠٥ .
 - (٥) مقدمة ابن الصلاح ٨٩ .
 - (٧) توضيح الأفكار ١٩٩/١ .
- (٩) مقدمة ابن الصلاح ٩٠، منهج النقد في علوم الحديث ٢٣٥ .
 - (11) الجامع للحطيب البعدادي ١٩٩/١ .

رسما مصغرًا لنفس الحرف مفردًا، كالحاء، والدال، والطاء، والصاد، وسائر الحروف المتسه(٩).

قال ابن الصلاح: «وهناك من العلامات ما هو موجود في كثير من الكتب القديمة ولا يفطن له كثيرون؛ كعلامة من يجعل فوق الحرف المهمل خطاً صغيراً، وكعلامة من يجعل تحت الحرف المهمل مثل الهمزة»(١٠).

وبالإضافة إلى هذا فسقد كان بعض المحدثين يضبط المشكل أو المشتبه عن طريق الإحالة على أشياء معلومة، لا يقع الاحتمال مع الإحالة عليها، فمن ذلك :

ما روى عن عبد الله بن إدريس الكوفى قال: «لما حدثتى شعبة بحديث أبى الحوراء السعدى عن الحسن بن على، كتبت أسفله (حور عين) لئلا أغلط، يعنى في قي قي الخط»(١١).

وأبو الحوراء ـ بالحاء والراء ـ هو ربيعة بن شيبان.

وأما أبو الجوزاء - بالجيم والزاى - فهو أوس بن عبد الله الربعي عن ابن عباس،

أ. د/ ياسس شحاتة محمد دياب

- (٢) المسدر السابق ٢٠٨ ،
- (٤) المندر السابق ١٥٤ ،
- (٦) الافتراح لابن دقيق العيد ٢٨٦ .
- (٨) الاقتراح لابن دقيق الميد ٢٨٧ .
 - (۱۰) المتنمة ۹۰.

علامات الوضيع في الأحاديث

لقد وضع علماء الحديث علامات دقيقة محكمة، وعلامات دالة مميزة بها يعرف الحديث الموضوع، وهي على نوعين : منها ما يتعلق بمنته.

أولاً: علامات الوضع في السند:

إن جماع هذه العلامات ينحصر في اتهام راو من رواة الحديث بالكذب، فإن كان أحد رجاً للسند كذاباً حكمنا على الحديث بأنه موضوع، وتتأتى معرفة كونه كذاباً من واحد مما يأتى :

۱ - إقـــرار الراوى بالوضع، وذلك أن يعترف الراوى بأنه وضع حديثاً أو أحاديث على رسول الله على وقد اعتبر أئمة الحديث إقرار الراوى بالوضع من أقوى القرائن في إثبات الوضع.

ومن أمثلة ذلك ما رواه الحاكم بسنده إلى ابن عمار المرزوى أنه قيل لأبى عصمة نوح بن أبى مسريم: من أين لك عن عكرمة عن ابن عباس فى فضائل القرآن سورة سورة، وليس عند أصحاب عكرمة هذا؟ فقال: إنى رأيت الناس قد أعرضوا عن القرآن واشتغلوا بفقه

أبى حنيفة ومغازى ابن إسحاق فوضعت هذا الحديث حسية⁽¹⁾.

وروى ابن حبان بسنده إلى ابن مهدى قال: قيل لميسرة بن عبد ربه: من أين جئت بهذه الأحاديث من قرأ كذا فله كذا ؟ قال: وضعتها أرغب الناس فيها(٢).

وذكر الذهبى فى مسياراته : أن أبا داود الطيالسى وعبد الرحمن بن مهدى سألا زياد ابن ميمون عن الأحاديث التى يرويها عن أنس فقال: أرأيتما من تاب أليس يتوب الله عليه ؟ قلنا: نعم. قال: ما سمعت من أنس من ذا قليلاً ولا كثيراً فأنتما لا تعلمان أنى لم ألق أنساً إذا لم يعلم الناس(٢).

۲ - أن يروى الراوى عن شيخ لم يشبت لقياه له، أو ولد بعد وفاته، أو كان في مكان عُلم عدم وصول أحدهما إليه.

ومن أمثلة ذلك ما جاء فى لسان الميزان، فى ترجمة أحمد بن أبى سليمان القواريرى نقلاً عن الخطيب قال: كذبه ظاهر ... وذلك أن محمد ابن إسحاق توفى سنة إحدى وخمسين أو اثنتين وخمسين وماتة وقيل: قبل

ذلك. فكيف يكتب هذا عنه ومولده ـ على ما ذكره ـ سنة إحدى وخمسين؟ وأعجب من هذا ادعاؤه سماعه منه بالكوفة ثم بالمدينة وابن إسحاق إنما قدم الكوفة في حياة الأعمش، وذلك قبل مولد هذا الشيخ بسنين كثيرة(٤).

وما جاء فى المجروحين لابن حبان فى ترجمة (احمد بن محمد بن الأزهر السجستانى أبو العباس الأزهرى)، قال ابن حبان: كنت عنده يوماً فذكر حديث عمرو بن الحارث عن دراج عن أبى الهيشم عن أبى سعيد «لا حليم إلا ذو عشرة، فقلت يا أبا العباس هذا حديث مصرى ما رواه مصرى ثقة عن ابن وهب وإنما حدث عنه الغرياء. قال: حدثنا يزيد بن موهب عن ابن وهب، فقلت: له: أين رأيت يزيد بن موهب؟ قال: بمكة سنة ست وأربعين، فقلت له: سمعت ابن قتيبة يقول: دفنا يزيد بن موهب بالرملة سنة شتين وثلاثين فبقى ينظر إلى(٥).

وهذا الصنف لا يمكن معرفته إلا بمعرفة مولد الشيوخ ووفياتهم، والبلدان التي رحلوا إليها، والأماكن التي أقاموا فيها، وقد وفق علماء الأمة في هذا، فقسموا الرواة طبقات، وعرفوا كل شيء عنهم، ولم يخف عنهم من أحوالهم شيء، في هذا قال حفص بن غياث؛ إذا اتهم الشيخ فحاسبوه بالتاريخ.

وقال حسان بن زید: لم نستعن علی الکذابین بمثل التاریخ، نقول للشیخ کم سنه ؟ وفی أی تاریخ ولد ؟ فإن أقر بمولده عرفنا صدقه من کذبه (۱).

٣ - أن يجرحه العلماء المختصون بأنه كذاب، فيحكم على روايته بالوضع، والكذابون معروفون معرفة دقيقة عند أهل العلم بالحديث، فقد ذكر ابن أبى حاتم أن نعيم بن حماد قال لعبد الرحمن بن مهدى : كيف تعرف الكذاب ؟ قال : كما يعرف الطبيب المجنون(٧).

ومن أمثلة ذلك ما رواه الذهبى نقلاً عن الخطيب من أن على بن عبد الله الردائى متهم بالوضع وأن من أباطيله الحديث: والأمناء عند الله ثلاثة: أنا وجبريل ومعاوية، (^).

وقد ألف علماء الحديث كتباً تكشف عن أسماء الكذابين وتبين أحوالهم منها: (الكشف الحثيث عمن رمى بوضع الحديث) لبرهان الدين الحلبى وهو مطبوع، (وتنزيه الشريعة المرفوعة) لابن عراق الكنائى فقد ذكر فى مقدمته فصلاً عن هؤلاء الكذابين.

ثانيًا: علامات الوضع في المن :

لقد أرسى المحدثون أصولاً عامة، وقواعد كلية ينقد من خلالها متن الحديث دون النظر

إلى سنده، وذلك بسبب ممارستهم لحديث رسول الله على وأدراكهم لبلاغته، ووقوفهم على سمو بيانه.

قال ابن دقيق العيد : «وأهل الحديث كثيراً ما يحكمون بذلك - أى بالوضع - باعتبار أمور ترجع إلى المروى وألفاظ الحديث، وحاصله يرجع إلى أنه حصلت لهم لكثرة مزاولة ألفاظ الرسول على أنه عصانية، أو ملكة يعرفون بها ما يجوز أن يكون من ألفاظ النبى على الله وما لا يجوز أن يكون من ألفاظه (١).

وقال ابن تيمية: وبالجملة فالأحاديث التى ينقلها كثير من الجهال لا ضابط لها، لكن منها ما يعرف كذبه بالعقل، ومنها ما يعرف كذبه بأنه يعرف كذبه بالعادة، ومنها ما يعرف كذبه بأنه خلاف النقل الصحيح، ومنها ما يعرف كذبه بطرق أخرى(١٠).

ومن أشهر العلماء الذين تعرضوا لهذا الموضوع ووفوه حقه الإمام ابن القيم في (المنار المنيف) حيث عدد العلامات والقرائن التي يستدل بها على الوضع، ومن هذه العلامات:

ا - مناقضة الحديث للقرآن الكريم: فإذا
 كان متن الحديث مخالفًا للقرآن الكريم بوجه
 يتسعنز مسعمة الجسمع أو النسخ حكم عليمة
 بالوضع، ومن أمثلة ذلك:

(أ) حديث دسب أصحابى ذنب لا يغفر، فهذا مناقض للقرآن الكريم، لأن الله تعالى علق ما دون الشرك على المغفرة، قال ابن تيمية: هذا كذب على النبى على النبى تيرك به ويغفر تعالى: ﴿إِنَ الله لا يغفر أَن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء﴾(١١).

(ب) حديث «لا يدخل الجنة ولد زنا، ولا والده، ولا ولده، ذكره ابن الجوزى فى الموضوعات، وقال: أى ذنب لولد الزناحتى يمنعه من دخول الجنة، فهذه الأحاديث تخالف الأصول وأعظم ما فيه قوله تعالى: ﴿ولا تزر وازرة وزر أخرى ﴾(١٢).

Y - مناقضة الحديث لصحيح السنة : إذا خالف الحديث السنة المتواترة أو الصحيحة مخالفة صريحة، بحيث يتعذر الجمع أو الترجيح بينهما من كل وجه ولا يثبت النسخ، فلا شك في رده والحكم بوضعه، وقد حكم أئمة الحديث على مرويات بالوضع لمناقضتها صريح سنة رسول الله ولا الصحيحة ومن أمثلة ذلك :

أ - حديث «إذا حدثتم عنى بحديث يوافق الحق فخذوا به، حدثت به أو لم أحدث، حكم الأثمة عليه بالوضع (١٠)؛ لخالفته للحديث المتواتر: «من كذب على متعمداً فليتبوأ مقعده من النان (١١).

ب - حديث «من رفع يديه في التكبير في الله على المسلاة له، وفي رواية أخرى «من رفع يديه في الركوع فيلا صلاة له، فيال ابن الجوزى: هذا حديث لا يصح عن رسول الله ولي ... وميا أبله من وضع هذه الأحاديث الباطلة ليقاوم بها الأحاديث الصحيحة (١٠٠). ففي الصحيحين من حديث ابن عمر: «أن النبي ولي كان إذا فيتح الصيلاة رفع يديه حتى تحاذي منكبيه، وإذا أراد أن يركع ويعدما يرفع رأسه من الركوع، (١٠٠).

" - ركاكة ألفاظ الحديث وبعد معناه: إذا اشتمل الحديث على ركة في لفظه ومعناه، أو تفاهة في معناه أو لفظه كان موضوعاً، وذلك لأن رسول الله وخص بجوامع الكلم وخص ببدائع الحكم، فبديهي ألا تصدر الركة عنه، ومن أمثلة ذلك حديث: «من دعا بهده الأسماء استجاب الله له : اللهم أنت حي لا تموت ... وقريب لا تبعد. وقريب لا تبعد. وقريب لا تبعد. وقريب لا تبعد. على رسول الله وفي طرقه كلمات ركيكة يتنزه رسول الله وفي طرقه كلمات ركيكة يتنزه رسول الله وفي عن مثلها، وأسماء الله يتعالى الحق عنها (١٧).

٤ - اشتمال الحديث على أمر مستحيل أو مخالف للمعقول: إذا اشتمل الحديث على أمر مستحيل أو مخالف للمعقول فهو موضوع، ومن أمثلة ذلك: حديث أبى هريرة

قال: «قيل يا رسول الله مم ربنا ؟ قال: لا من الأرض ولا من السماء، خلق خيلاً فأجراها فعرقت فخلق نفسه من ذلك العرق،

قال ابن الجوزى: هذا حديث لا يشك فى وضعه، وما وضع مسلم مثل هذا، وإنه لمن أرك الموضوعات وأدبرها إذ هو مستحيل لأن الخالق لا يخلق نفسه... فكل حديث رأيته يخالف المعقول أو يناقض الأصول فاعلم أنه موضوع فلا تتكلف اعتباره (١٨).

٥ - مناقضة الحديث للأصول: إذا خالف الحديث الأصول الشرعية بمعنى مصادر التلقى من الشارع وهي الكتاب والسنة الثابتة، أو خالف الأصول العقلية والمنطقية المعتبرة عند الشارع، أو خالف مقاصد الشريعة وأهدافها التي أكدها الشارع، إذا جاء الحديث مخالفاً لتلك الأصول مجتمعة أو لأحدها كان دليلاً على وضعه واختلاقه، مثل حديث: «خيركم بعد المائتين من لا زوجة له ولا ولد، (١٩). فهذا الحديث موضوع؛ لأن حفظ النسل مقصد من مقاصد الشريعة.

٦ - مخالفة الحديث لحقائق التاريخ المعروفة في عصر النبي ﷺ، مثل حديث وضع الجزية عن أهل خيبر.

قال ابن القيم؛ وهذا كذب من عدة وجوه:

أحدها: أن فيه شهادة سعد بن معاذ وسعد قد توفى قبل ذلك في غزوة الخندق.

ثانيها: أن فيهه: وكتب معاوية بن أبى سفيان هكذا، ومعاوية إنما أسلم زمن الفتح وكان من الطلقاء.

ثالثها ؛ أن الجزية لم تكن نزلت حينتُ د ولا يعرفها الصحابة، ولا العرب، وإنما نزلت بعد عام تبوك^(٢٠).

٧ - اشتمال الحديث على مجازفات في الوعد والوعيد : إذا تضمن الحديث إفراطاً الوعد العظيم على الأمر الصغير، أو بالوعيد الشديد على الأمر الحقير، كان ذلك دليلاً على وضعه واختلاقه؛ ومن أمثلة ذلك حديث: «من صلى الضحى كذا وكذا ركعة أعطى ثواب سبعين نبيًا». قال ابن القيم: وكأن هذا

الكذاب الخبيث لم يعلم أن غير النبي لو صلى عمر نوح ﷺ لم يعط ثواب نبي واحد».

٨ - سـمـاجـة الحـديث وكـونه مما يستخـر منه كـحـديث : «لوكان الأرز رجـلاً لكان حليمًا، ما أكله جائع إلا أشبعه». قال ابن القيم: «فهذا من السمج البارد، الذي يصبان عنه كلام العقلاء، فضلاً عن كلام سيد الأنبياء»(٢١).

٩ - تضمن الحديث لمنفعة تعود على الوضاع؛ كالحديث الذي وضعه محمد بن حجاج النخمى ويقول فيه : «الهريسة تشد الظهر (٢٢). فقد كان هذا الرجل يصنع الهريسة وغيرها من الحلوى ويبيعها.

أ. د/ ياسر شحاتة محمد دياب

الهوامش :

- (١) الموضوعات لابن الجوزي ٤١/١ وتدريب الراوي ٢٢٢/١ .
 - (٣) ميزان الاعتدال ٢/١٤ .
 - (٥) ،لجروحين ١٥٣/١ والميزان ١٣١/١ .
 - (V) الجرح والتعديل 101/1 .
 - (٩) الأقترح ص ٢٣١.
- (١١) الأسرار المرفوعة ص ٢١٢، ٢١٤ص، والآية من سورة النساء ٤٨ .
- (١٣) كشف الخفا ٨٦/١ والفوائد المجموعة ص ٢٧٩، والرسالة للشائعي ص ٢٢٤.
 - (١٤) قطف الأزهار المتناثرة للسيوطي ص ٢٢.
 - (١٦) اللؤلؤ والمرجان فيما اتفق عليه الشيخان، كتاب الصملاة ٧٩/١ .
 - (١٨) المقاصد الحسنة ص ٢٠٣، والأسرار المرفوعة ص ٤٨٣ .
 - (۲۰) السابق ۵۰ .
 - (٢٢) اللأني المسوعة للسيوطي ٢٣٨/٢ .

- (٢) المجروحين لابن حبان ٤٤/١ وميزان الاعتد ل ٢٣٠/٤ .
 - (٤) لسان الميزان ١٨٣/١ .
 - (٦) تهذیب تاریخ دمشق ۲٦/۱ .
 - (٨) ميزان الاعتدال ١٤٢/٢ .
 - (۱۰) منهاج السنة النبوية ١٠٥/٨ ز .

 - (١٢) الموضوعات ٣/ ١١١، والآية من سورة الأنعام ١٦٤.
 - (١٥) الوشوعات ١٩٦/٢ .
 - (١٧) المومشوعات ١٧٧/٢ .
 - (١٩) اللثار الثيث من ١٠٢ .
 - (٢١) السابق ٥٤ ،

العلة في الحديث

(١) تعريفها:

العلة لغة: العلة بالكسر: المرض يقال: علا فلان علا : مرض، فهو عليل(١)،

واصطلاحًا: عبارة عن أسباب خفية غامضة طرأت على الحديث فأثرت فيه، أى قدحت في صحته(٢).

ويلاحظ على هذا التعريف أنه قد أشترط في العلة أن تكون خفية وأن تكون قادحة، وهذا ما ذهب إليه كثير من المحدثين، لكننا مع ذلك نجد بعض العلماء يطلق العلة ويريد بها ما هو أعم من ذلك حيث يدخل فيها العلة الظاهرة، والعلة غير الظاهرة،

قال الحافظ ابن حجر: «والعلة أعم من أن تكون قادحة أو غير قادحة خفية أو واضحة »(٣).

وذكر الصنعانى ما يدل على أن تقييد العلة بكونها خفية قادحة هو عنده قيد أغلبى حيث قال: «وكأن هذا التعريف أغلبى للعلة، وإلا فإنه سيأتى أنهم يعللون بأشياء ظاهرة غير خفية ولا غامضة «(٤).

(ب) أقسام العلة باعتبار محلها وقدحها :

العلة تكون أحيانًا فى الإسناد، وأحيانًا تكون فى المتن، فإذا وقعت العلة فى الإسناد، فإما أن تقدح فى السند فقط، أو فيه وفى المتن، أو لا تقدح مطلقًا، وهكذا إذا وقعت العلة فى المتن، فعلى هذا سيكون للعلة خمسة أقسام(0) نشير إليها فيما يأتى :

١ تقع العلة في الإسناد ولا تقدح مطلقاً:

٢ - تقع العلة في الإسناد وتقدح فيه دون المتن:

مثاله: ما رواه يعلى بن عبيد الطنافسى عن الثورى عن عمرو بن دينار عن ابن عمر عن النبى عن النبي النبية : «البيمان بالخيار»(). فغلط يعلى في قوله : «عمرو بن دينار»، وإنما هو عبد الله بن دينار كما رواه الأئمة المتقنون من

أصحاب سفيان الثورى مثل: الفضل بن دكين، ومحمد بن يوسف الفريابي، ومخلد بن يزيد وغيرهم (^).

٣ - تقع العلة في الإسناد وتقدح فيه وفي المتن معاً:

وذلك كأن يوجد في الحديث إرسال أو وقف، أو إبدال راو ضعيف براو ثقة.

مثال ذلك: ما وقع لأبى أسامة _ حماد بن أسامة الكوفى وهو ثقة (1) _ فى روايته عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر _ وهو من ثقات الشاميين(1) _ قدم عبد الرحمن الكوفة فكتب عنه أهلها، ولم يسمع منه أبو أسامة، ثم قدم بعد ذلك الكوفة عبد الرحمن بن يزيد ابن تميم _ وهو من ضعفاء الشاميين(11) _ فسمع منه أبو أسامة، وسأله عن اسمه فقال: عبد الرحمن بن يزيد، فظن أبو أسامة أنه ابن جابر فصار يحدث عنه وينسبه من قبل نفسه فيقول: حدثنا عبد الرحمن بن يزيد ابن جابر، فوقعت المناكبيسر فسى رواية أبى أسامة عن جابر، ولم يفطن إلا أهل النقد فمي زوا ذلك ونصوا عليه كالبخارى، وأبى حاتم وغير واحد(٢١).

٤ - تقع العلة في المآن ولا تقدح فيه، ولا في الإسناد:

مشاله: كل منا وقع من اختىلاف ألفناظ كثيرة من أحاديث الصحيحين إذا أمكن

الجمع رد إلى معنى واحد فإن القدح ينتفى عنها(۱۳).

٥ - تقع العلة في المتن وتقدح فيه دون الإسناد:

مثاله: ما انفرد مسلم (١٠) بإخراجه في حديث أنس روسي من اللفظ المصرح بنفي قراءة: «بسم الله الرحمن الرحيم» فأعل قوم رواية اللفظ المذكور لما رأوا الأكثرين إنما قالوا فيه: «فكانوا يستفتحون القراءة بالحمد لله رب العالمين» من غير تعرض لذكر البسماة، وهو الذي اتفق البخراجه، ورأوا أن من رواه ومسلم (١٦) على إخراجه، ورأوا أن من رواه باللفظ المذكور رواه بالمعنى الذي وقع له ففهم من قوله: «كانوا يستفتحون بالحمد لله رب العالمين» أنهم كانوا يستفتحون بالحمد لله رب فهمه وأخطأ فيه، لأن معناه أن السورة التي كانوا يفتحون بها من السور هي الفاتحة، وليس فيها تعرض لذكر البسملة» (١٠).

(ج) دلائل العلة:

تعرف العلة بالتفرد من الراوى أو مخالفته لغيره مع قرائن أخرى، قال ابن الصلاح: «ويستعان على إدراكها بتفسرد الراوى وبمخالفة غيره له، مع قرائن تنضم إلى ذلك، تنبه العارف بهذا الشأن على إرسال في الموصول، أو وقف في المرضوع، أو دخول

حديث في حديث، أو وهم واهم بغير ذلك، بحيث يغلب على ظنه ذلك، هيحكم به، أو يتردد فيتوقف فيه (١٨).

(د) الطريق إلى معرفة العلة:

من أبرز الطرق وأهمها فى اكتشاف العلة: جمع روايات الحديث ومقارنتها، لأن جمع الروايات من حيث اتفاقها وافتراقها هو مفتاح بيان الوهم واكتشافه، قال ابن حجر؛ «مدار التعليل فى الحقيقة على بيان أصحاب

الاختلاف»(١٩) ولكن مع معرفة تامة بالرواة ومراتبهم، ومستوى حفظهم،

قال الخطيب: «السبيل إلى معرفة علة الحديث أن يجمع بين طرقه، وينظر في اختلاف رواته، ويعتبر بمكانهم من الحفظ، ومنزلتهم في الإتقان والضبط»(٢٠).

وقال ابن المديني : «الباب إذا لم تجمع طرقه لم يتبين خطؤه»(٢١)،

أ. د/ ياسر شحاتة محمد دياب

الهوامش :

⁽١) «تقاموس المحيط، ٢١/٤، المعجم الوسيط ٢٢٣ -

⁽٢) التبصرة والتذكرة ٢٢٦/١، مقدمة ابن الصلاح ٤٢، تدريب الراوى ٢٩٥/١ .

⁽٣) البكت لابن حجر ٢/ ٧٧١ ،

⁽٤) ترضيح الأفكار ٢٧/٢ ،

⁽٥) النكت ٧٤٧/٢، توضيح الأفكار ٢١/٢، ٢٢، مقدمة علل الدارقطتي ٢٩/١ .

⁽٦) النكت ٧٤٧/٢، مقدمة علل الدارقطني ٧٤٧/١٠ .

⁽٧) رواية يعلى أخرجها الطبراني في الكبير ١٣٦٢٩، وانظر تفاصيل الطرق في التلخيص الحبير ٢٠/٣ .

⁽٨) علوم الحديث للحاكم ٨٣، ٨٣، تدريب الراوي ٢٩٧/١، مقدمة علل الدارقطني ٢٠/١ .

⁽۱) تقريب التهذيب ١٩٥/١ .

⁽۱۰) تقریب التهذیب ۵۰۲/۱ .

⁽١١) التقريب ٥٠٢/١ .

⁽١٣) انتكت ٧٤٨/٢، توضيح الأفكار ٣٣/٢ ، مقدمة علل الدارقطتي ٤١/١، مقدمة البعر الزخار ١٩/١ .

⁽١٣) المصادر السابقة.

⁽١٤) صبحيح مسلم كتاب الصلاة، باب حجة من قال لا يجهر بالبسملة رقم ٢٩٩ -

⁽١٥) صحيح البخاري كتاب الصالاة، باب ما يقول بعد التكبير رقم ٧٤٣ .

⁽١٦) صعيح مسلم كتاب الصالاة، باب حجة من قال لا يجهر بالبسملة رقم ٢٩٩ .

⁽١٧) علوم الحديث للحاكم ٨٣، النكت ٧٤٨/٢، الباعث الحثيث ٦٧ -

⁽١٨) المقدمة ٢٤ .

⁽۱۹) ،لنکت لابن حجر ۱۹۱/۲ ،

⁽٢٠) الجامع للخطيب ٢٩٥/٢ ،

⁽٢١) لجامع للعطيب ٢١٢/٢، تدريب الراوى ٢٩٦/١ .

علم الحديث دراية

(i) تعریضه:

لقد تعددت أقوال العلماء في تعريف علم الحديث دراية، ويمكن إرجاع هذه الأقوال إلى رأيين :

الأول: يرى أصحابه أن علم الدراية عبارة عن قوانين وقواعد يعرف بها أحوال السند والمتن.

قال العراقى: «هو علم يعرف به حال الراوى والمروى من حيث القبول والرد وما يتعلق بذلك من معرفة اصطلاح أهله»(١).

وقال ابن جماعة : «هو علم بقوانين يعرف بها أحوال السند والمتن»(٢).

وقال ابن حجر: «هو معرفة القواعد التى يتوصل بها إلى معرفة حال الراوى والمروى»(٢).

وقال الدكتور محمد أبو شهبة: «هو علم بأصول وقواعد يتوصل بها إلى معرفة الصحيح والحسن والضعيف وأقسام كلّ، وما يتصل بذلك من معرفة معنى الرواية وشروطها وأقسامها، وحال الرواة وشروطهم، والجرح والتعديل، وتاريخ الرواة ومواليدهم

ووف ياتهم، والناسخ والنسوخ، ومختلف الحديث، وغريبه، إلى غير ذلك من المباحث والأنواع التي تذكر في كتب هذا الفن (1).

والمتأمل في هذه التعريفات لهذا العلم يجدها معتقارية، وقد استقرعليها اصطلاحهم، وشاعت في كتب المصطلح، وأطلق عليها : «مصطلح الحديث» و «علوم الحديث» و «أصول الحديث».

والحق أن الدراية أعم من معرفة القواعد والقوانين المعرفة بأحوال الراوى والمروى من حيث القبول والرد، فيم عظم المحدثين المتقدمين والمتأخرين بطلقونها على ذلك وعلى فهم المروى، واستخراج معانيه وأحكامه.

قال ابن الأكفانى: «علم دراية الحديث: علم يُتعرف منه أنواع الرواية، وأحكامها، وشروط الرواة، وأصناف المرويات، واستخراج معانيها، ويحتاج إلى ما يحتاج إليه علم التفسير من اللغة، والنحو، والتصريف، والمعانى، والبديع، والأصول، ويحتاج إلى تاريخ النقلة»(٥).

وقال الإمام النووى: «إن المراد من علم الحديث تحقيق معانى المتون، وتحقيق علم الإسناد والعلل والبحث عن خفى معانى المتون»(٦).

الشانى: ويرى أصبحابه أن علم الدراية قاصر على المعنى المفهوم والمراد من ألفاظ الحديث.

قال طاش كبرى زاده : «العلم بدراية الحديث : علم باحث عن المعنى المفهوم من الفاظ الحديث، وعن المراد منها، مبنيًا على قواعد العربية، وضوابط الشريعة، ومطابقًا لأحوال النبى على المراد المربية، وضوابط الشريعة، ومطابقًا

وقد تابعه على هذا التعريف حاجى خليفة (١)، وصديق حسن خان (١)، وعبد الله الغمارى (١٠)، وهذا التعريف كما هو واضح لم يتاول من علوم الحديث غير عملية فقه النص، ويمكن أن يستأنس له بالمدلول اللغوى للدراية إذ هي في اللفة : المعرفة المدركة بضرب من الحيلة، ولكن يصعب التسليم بقصر العلم هنا على المعرفة بمعانى ألفاظ

الحديث، فإنه تخصيص يحتاج إلى دليل، والأصوب بقاء مدلول اللفظ على عمومه وأنه يشمل أيضًا كل معرفة في هذا الباب، مثل معرفة أنواع الرواية وأحكامها، وشروط الرواة وأحسوالهم وأصناف المرويات، واستخراج معانيها، ونحو ذلك، وهو الموافق لما عليه الجمهور،

(ب) موضوعته :

السند والمثن، أو الراوى والمروى، من حيث القبول والرد، وفقه الحديث،

(ج) غایته :

أ. د/ ياسر شحاتة محمد دياب

الهوامش :

⁽١) اليواقيت والدرر للمناوي ٢٢٠/١ .

⁽٢) النكت عنى ابن الصلاح ٢٢٥/١ .

^{(ُ}ه) توجيه النظر ٨٧/١ ،

⁽٧) مفتاح السعادة ومصباح السيادة ١/٣ ،

⁽٩) الحطة ٧٩ ،

⁽۲) تدریب الراوی ۲۹/۱ ،

⁽²⁾ الرسيط في علوم ومصطلح الحديث ٢٥، ٢٦ -

⁽١) شرح التووي على مسلم ٧/١٤ ،

⁽٨) كشف الطنون ١/٦٢٥ ،

⁽١٠) ثوجيه المنابة ١٣ ،

علم الحديث رواية

(i) تعریضه:

ذهب العلماء إلى تعريف علم الحديث رواية إلى مذهبين:

المذهب الأول: وإليه ذهب ابن الأكفانى وزكريا الأنصارى وعبد الرؤوف المناوى وعلى القارى وجل المعاصرين، قالوا: «علم الحديث رواية هو علم يشتمل على نقل ما أضيف إلى النبى عَيِّرُ من قول أو فعل أو تقرير أو صفة خلقية أو خُلقية، وكذا ما أضيف إلى الصحابة والتابعين من أقوالهم وأفعالهم، ورواية المنقول وضبطه، وتحرير ألفاظه»(۱).

والتعريف بهذا المعنى يجعل علم الرواية خاصا بعملية نقل السنة، وما يتعلق بذلك من ضبط وتحرير وحفظ وتصنيف، وهو بهذا المعنى موافق لمعنى الرواية لغة، إذ إنها تدور في اللغة حول التحمل والنقل يقال : روى الحديث يرويه رواية وترواه بمعنى حسمله ونقله رجل راو(٢).

وهذا القول في تعريف علم الحديث رواية، هو الذي شاع بين المتأخرين من علماء هذا الفن، واستقرعليه اصطلاحهم، وتداولوه في مصنفاتهم.

المنهب الشائى : وإليه ذهب طاش كبرى زاده، وحاجى خليضة، وصديق حسن خان حيث قالوا :

«علم الحديث رواية : هو علم يبحث فيه عن كيفية اتصال الأحاديث برسول الله والله المن المنحيث المنحة والضعف، ومن حيث أحوال رجالها جرحًا وعدالة، وأحوال رجالها جرحًا وتعديلاً، ومن حيث كيفية السند انقطاعًا واتصالاً، وغير ذلك»(٢).

وقد انتصر لهذا التعريف من المعاصرين الشيخ عبد الله الغمارى حيث قال : «علم الحديث رواية : هو علم يعرف به حقيقة الرواية وشروطها وكيفية الاتصال والانقطاع وحال الرواة وما يتصل بذلك..

ويسمى علم مصطلح الحديث، وأصول الحديث، ويسمى علم الرواية لأسباب:

أحدها : أنه خاص بالبحث في رواية الحديث من جميع جهاتها .

الثانى: أن قولهم: علم الحديث رواية: تمييز محول عن المضاف إليه، والأصل: علم رواية الحديث،

ثالتها: أن الحافظ الخطيب ألف كتابًا في المصطلح سماه «الكفاية في علم الرواية» كما ألف الحافظ ابن الجزرى كتابًا في المصطلح سماه «الهداية في علم الرواية» وللحافظ السخاوى شرح عليه اسمه «الغاية» وللحافظ عبد الحق الإشبيلي كتاب «مختصر الكفاية في علم الرواية».

وقال الحافظ ـ يعنى ابن حجر ـ فى شرح النخبة فى ذكر من ألف فى المصطلح: «ثم جاء بعدهم الخطيب أبو بكر البغدادن فصنف فى قوانين الرواية كتابًا سماه «الكفاية» وفى آدابها كتابًا سماه «الجامع لآداب الشيخ والسامع» وهو يؤيد ما قررناه والحمد لله «٤).

وإلى قريب من هذا صار الدكتور/ نور الدين عتر حيث يرى أن مشم ولات علم الرواية: «النظر في أسانيد الأحاديث المعينة، والحكم عليها، وأنه يبحث في هذه المسائل بحثًا جزئيًا تطبيقيًا، في حين يهتم علم الدراية بوضع القواعد العامة».

ومع هذا فإن الدكتور عتر لا يوافق على تسمية علم الرواية بعلم أصول الحديث^(٥).

(ب) موضوعــه :

موضوع هذا العلم هو ما أضيف إلى النبى وضوع هذا العلم عن روايتها وضبطها ودراسة أسانيدها ومعرفة حال كل حديث أنه صحيح أو حسن أو ضعيف، كما أنهم يبحثون في هذا العلم عن معنى الحديث وما يستنبط منه من الفوائد.

(ج) غایته :

غاية علم الرواية: الفوز بسعادة الدنيا والآخرة إذ بمعرفته يصان الإنسان عن الخلل في نقل الحديث، كما يمكنه الاقتداء الصحيح بالنبي في كل مجالات الحياة ونشاطات الدنيا.

أ. د/ ياسر شحاتة محمد دياب

الهوامش :

⁽١) تدريب ،برروى ٢٥/١، ٢٦، فتع الباقى ٧/١ ، اليواقيت والدرر ٢٢٠/١، شبرح شبرح نخبة الفكر ١٥٦، الوسيط في علوم ومصطلح الحديث للدكتور أبو شهبة ص ٢٤، منهج النقد في علوم الحديث للدكتور نور الدين عتر ص ٢١، أصول الحديث للدكتور محمد عجاج الخطيب ص ٧٠ لمحات في أصول الحديث للدكتور محمد أديب صالح ص ٧٢.

⁽۲) تاج المروس مادة : روى ۱۵۸/۱۰

⁽٣) مفترح السعادة ٢٠/٢، كشف الظنون ٦٢٥/١، الحطة في ذكر الصحاح الستة من ٧٨ .

⁽٤) توجيه الشابة شعريف علم الحديث رواية ودراية ص $^{+1}$ - $^{-1}$

⁽٥) منهج النقد في علوم الحديث ص ٢٤.

علم دراسة الأسانيد وخطوات دراسة الإسناد عمليا وأمثلتها تطبيقيا

أولاً: التعريف بدراسة الأسانيد:

مصطلح دراسة الأسانيد مركب من كلمتين هما «دراسة» و«أسانيد» وقبل التعريف بهما جملة لابد من التعريف بمفرديهما كل على حدة.

أما «الدراسة» فمأخوذة من الفعل «درس» قال ابن فارس: «الدال والراء والسين، أصل واحد يدل على خفاء وخفض وعفاء... ومن الباب: درست القرآن وغيره، وذلك أن الدارس يتتبع ما كان قرأ كالسالك للطريق يتتبعه»(١).

وجاء في المعجم الوسيط: «درس الكتاب ونحوه درساً ودراسة: قرأه ليحفظه ويفهمه»(٢).

والخلاصة: أن الدراسة تعنى تتبع الشيء والنظر فيه لفهمه وإظهار ما يخفى من أمره.

وأما «الأسانيد» فجمع إسناد وسند، والسند لغة: ما ارتفع وعلا من سفح الجبل، وكل ما يستند إليه ويعتمد عليه من حائط وغيره (٢).

والسند عند المحدثين: هو الطريق الموصلة إلى المتن، أى رواة الحديث الذين رووا لفظ الحديث، والمناسبة بين المعنيين ظاهرة، فإن الرواة للحديث هم الذين يعتمد عليهم المحدثون في معرفة المقبول من المردود، والصحيح من غيره (3).

وعليه فالمقصود من «دراسة الأسانيد» هو: تتبع السند والنظر في أحوال رجاله جرحًا وتعديلاً، وبيان ما في السند من اتصال أو انقطاع أو تدليس أو شذوذ أو علة أو غير ذلك بغية الحكم على الحديث بالقبول أو الرد.

خطوات دراسة الإسناد:

الحديث المحتج به هو الحديث الذي توفرت فيه الشروط الخمسة التالية:

- ١ اتصال الإسناد،
 - ٢ عدالة الرواة.
 - ٣ ضبط الرواة.
- ٤ السلامة من الشذوذ،
- ٥ السلامة من العلة القادحة.

ودراسة إسناد الحديث تتطلب لبحث عن تحقق هذه الشروط الخمسة أو نفى بعضها، حتى يحكم على الحديث بما يستحق، ويتم ذلك باتباع الخطوات التالية:

الخطوة الأولى: تميير الراوى من غيره،

الخطوة الثانية: التحقق من عدالة الراوى وضبطه.

الخطوة الثالثة: التحقق من اتصال السند،

الخطوة الرابعة: التحقق من عدم الشذوذ وعدم وجود علة قادحة.

الخطوة الخامسة: جمع طرق الحديث وشواهده التى يحتاج إليها فى رفع درجة الحديث.

الخطوة السادسة: بيان درجة الإسناد على وجه التحديد من حيث مرتبته من الصحة والضعف.

وإليك تفصيل هذه الخطوات:

الخطوة الأولى: تمييز الراوى من غيره:

قد يذكر الراوى فى السند مهملاً، أو بكنية. أو لقب، أو ينسب إلى بلد أو صنعة لا تميزه عن غيره، وقد يذكر الراوى مبهماً كأن يقال «حدثنى رجل» فهنا لابد من تمييز الراوى عن غيره حتى يمكن دراسته ومعرفة حاله، ويمكن تمييز الراوى بأحدى الطرق التالية:

١ - جمع طرق الحديث:

قال السخاوى: «ويزول الإشكال عند أهل المعرفة بالنظر في الروايات، فكثيراً ما يأتى مميزاً في بعضها »(٥).

مثال ذلك: ما أخرجه أبو داود في سننه (ح ١٣٦-١٥٨/١ كما في عون المعبود) قال: حدثنا زيد عنى ابن الحباب - قال حدثنا عبد الرحمن بن ثوبان قال حدثنا عبد الله بن الفضل الهاشمي عن الأعرج عن أبي هريرة أن النبى ﷺ توضأ مرتين مرتين، ففي هذا الإسناد «الأعرج» وهو لقب يحتاج إلى معرفة صاحبه من يكون، وبتخريج الحديث والوقوف على طرقه الأخرى أمكن تمييز هذا الراوى والوقوف على اسمه. فقد أخرج الترمذي في سننه (ح٤٣-١/٩٩١كما في تحضة الأحوذي) من طريق زيد بن الحباب عن عبد الرحمن ابن ثابت بن ثوبان قال حدثني عبد الله بن الفضل عن عبد الرحمن بن الهرمز هو الأعرج عن أبي هريرة أن النبي ع الله على توضا مرتبن مرتبن»،

٢ - النظر في الطبقات:

قال العراقى «ومن المهمات معرفة طبقات الرواة، فإنه قد يتفق اسمان فى اللفظ فيظن أن 'حدهما الآخر فيتميز ذلك بمعرفة طبقتهما ...»(17).

قسال الذهبى فى التسمييز بين رواة السفيانين.. سفيان الثورى وسفيان بن عيينة: «أصحاب سفيان الثورى كبار قدماء وأصحاب ابن عيينة صغار لم يدركوا الثورى، فمتى رأيت القديم قد روى، فقال حدثنا سفيان، وأبهم فهو الثورى، وهم كوكيع وابن مهدى والفريابى وأبى نعيم، فإن روى واحد منهم والفريابى وأبى نعيم، فأما الذى لم يلحق عن ابن عيينة بينه، فأما الذى لم يلحق الثورى، وأدرك ابن عيينة فلا يحتاج أن ينسبه لعدم الالتباس، فعليك بمعرفة طبقات الناس، (٧).

وكتب لطبقات متعددة منها: الطبقات الكبرى لابن سعد، والطبقات لمسلم، وطبقات المحدثين بأصبهان لأبى الشيخ، ومشاهير علماء الأمصار لابن حبان.

٣ النظر في شيوخ الراوي وتلاميذه:

وتلك أيسر الطرق للباحث حيث ينظر إلى شيخ هذا الراوى المذكور فى السند ثم يرجع إلى ترجمته باحثًا عن تلاميذه فسيجد من التلاميذ اسم الراوى المراد تمييزه منسوبًا. أو ينظر فى ترجمة تلميذ الراوى الذى يريد تمييزه فسيجد فى شيوخ هذا التلميذ الراوى المالاد تمييزه وهذا فى الغالب.

ومن أوسع الكتب التى عنيت ببيان جل شيوخ الرواة وتلاميذهم كتاب «تهذيب الكمال فى أسماء الرجال» للمزى.

مثال ذلك: سليمان بن مهران عن شقيق عن حديفة بن اليمان رايعي،

فلتعيين الراوى عن حذيضة بن اليمان وين المراوى عن حذيضة بن اليمان وين من يمكننا الرجوع إلى ترجمة حذيضة يَوسِّكُ ومراجعة أسماء من روى عنه ممن يسمون شقيقًا، وبالرجوع إلى «تهذيب الكمال» (٤٩٧/٥) نجد أن المزى لم يذكر أحداً روى عن حذيضة وَرَسِّنَ بهذا الاسم إلا شقيق بن سلمة الأسدى.

وللتأكد من صبحة هذا التعيين، يمكن الرجوع إلى ترجمة سليمان بن مهران، والبحث في أسماء شيوخه الذين روى عنهم ممن يسمون بهذا الاسم، وبالرجوع إلى ترجمته من «تهذيب الكمال» (٧٨/١٢) نجد أنه قد روى عن شقيق بن سلمة الأسدى فهذا يؤكد البحث الأول ويؤيده.

إلى كستب الأطراف والتخاريج والشروح:

إن الرجوع إلى كتب الأطراف والتخاريج والشروح قد يفيد في الوقوف على اسم الراوى وتمييزه عن غيره، ومن أهم هذه المصادر:

(أ) «تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف» للمزى.

(ب) «إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة» لابن حجر،

(ج) «نصب الراية» للزيلعي،

(د) «فتح البارى» لابن حجر، وغيرها من الكتب الكثيرة.

ومن أمثلة ذلك: ما أخرجه البخارى فى صحيحه تعليقًا (٢٩٢/٢): وقال إسماعيل: أخبرنى عبد الفه بن أبى سلمة عن إسحاق بن عبد الله بن أبى طلحة، لا أعلمه إلا عن أنس وَوْقَى قال: ... وذكر حديثًا فى تصدق أبى طلحة وَوْقَى بحديقته.

وقد ذكر المزى هذا الحديث ضمن مسند أنس من «تحفة الأشراف» (٨٤/١) وبين أن إسماعيل هو ابن أبى أويس، قال: حديث: لما نزلت «لن تنالوا البر.. الآية» والحديث خ فى الوصايا (١٧ تعليقًا) وقال إسماعيل: هو ابن أبى أويس، أخبرنى عبد العزيز ابن أبى سلمة... إلخ.

٥ - الرجوع إلى الفصول الملحقة
 بكتب التراجم والمسيزة لشخص
 الراوى:

فى كتب التراجم بعد حرف الياء فصول ملحقة تعرف بأصحاب الكنى والألقاب والأنساب ونحوها، ومن أهم هذه الكتب

«تقريب التهديب» للحافظ ابن حجر العسقلاني.

٦ - الرجوع إلى الكتب التى صنفت في بيان شخص الراوى:

وضابط ذلك أنه إذا كان الراوى المراد تمميزه قد ذكر بلقبه فالمصادر المعنية فى ذلك هى كتب الألقاب، ككتاب «كشف النقاب عن الأسماء والألقاب» لابن الجوزى، وكتاب «نزهة الألباب فى الألقاب» لابن حجر،

وإن كان الراوى ذكر بكنيته فالصادر المعنية فى ذلك هى كتب الكنى، ككتاب «الكنى والأسماء» للإمام مسلم، و«الكنى والأسماء» للدولابى.

وإن كان الراوى ذكر مبهمًا فالمصادر المعنية في ذلك هي كتب المبهمات، ككتاب «المستفاد من مبهمات المتن والإسناد» لأبي زرعة العراقي،

ومشال ذلك: الأعمش عن أنس بن مالك ومشال ذلك:

فبالرجوع إلى كتاب «كشف النقب» لابن الجوزى (ص٢٨) نجد ما يلى: «الأعمش»: اسمه سليمان بن مهران، ويكنى أبا محمد، رأى أنس بن مالك».

الخطوة الشانية: التحقق من عدالة الرواة وضبطهم:

وقبل أن يتجه الباحث إلى كتب الجرح والتعديل للوقوف على حال الرواة عدالة وضبطًا لابد أن يكون ملمًا بأمرين:

الأول: مراتب الجرح والتعديل وأحكامهما. كما في المبحث الخاص بذلك.

والثانى: منازع العلماء فى الجرح والتعديل. لعرفة آثار هذه المنازع والاتجاهات فى قبول قول الناقد مثل كلام أهل الفرق المبتدعة بعضهم فى بعض وفى أهل السنة والجماعة.

كيفية البحث عن أحوال الرواة في كتب الجرح والتعديل:

الرواة من حيث الجرح والتعديل ينقسمون إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: من اتفق قول الأئمة على توثيقه، مثل: سعيد بن المسيب، ومالك، وأحمد، وغيرهم.

وهؤلاء لا ينبغى التوسع فى ترجمتهم، بل يكفى فيهم ذكر ما قاله الذهبى فى «تذكرة الحفاظ» أو «سير أعلام النبلاء» وكذلك ما قاله ابن حجر فى «تقريب التهذيب».

القسم الثانى: من اتفق الأئمة الحفاظ على تضعيفه كمحمد بن سعيد المصلوب

وأبان بن أبى عياش وغيرهما، فهؤلاء يكفى الباحث أن يعتمد فى بيان حالهما على المراجع المختصرة كما سبق، ككتاب «تقريب التهذيب» لابن حجر وكتاب «المغنى فى الضعفاء» للذهبى.

القسم الثالث: من اختلف في شأنه الأئمة فبعضهم وثقه، وبعضهم جرحه، وهذا النوع من الرواة لابد من بيان حاله مفصلاً للوصول إلى القول الراجح في حاله وذلك وفق العناصر التالية:

۱ - یذکر اسمه واسم أبیه وجده ومنتهی نسبه.

٢ - يذكر طائفة من كبار شيوخه والرواة
 عنه وفييسهم من هو في الإسناد المراد
 بالدراسة.

٣ - إن كان فى الرواة عنه بعض الحفاظ
 الذين لا يروون إلا عن الثقات من شيوخهم
 فإنه يلزم بيان ذلك.

٤ - إن كان موصوفاً بالجهالة فإنه يتعين
 ذكر جميع الرواة عنه؛ لأنه عنصر مهم فى
 معرفة حاله.

٥ - ذكر من وثقه دون تكرار لعباراتهم
 فنقول مثلاً: وثقه أحمد ويحيى بن معين
 وأبو حاتم.

٦ - ذكر قول من جرحه، فإن كان الجرح بسبب الاختلاط فلابد من تحديد زمنه ومعرفة من روى عنه قبل الاختلاط ومن روى عنه بعده.

٧ - النظر في هذه الأقوال والموازنة بينها
 لعرضة القول الراجح منها بالدليل ويمكن
 الاستعانة بهذه القواعد في الترجيح:

- (أ) الجرح المفسر مقدم على التعديل،
- (ب) التعديل المعتبر مقدم على الجرح المبهم.
- (ج) إعمال الجرح المبهم في حالة عدم ورود التعديل المعتبر.
- د) رد التزكية بالظاهر كما هو مذهب ابن خزيمة وابن حبان وابن عبد البر.
 - (هـ) عدم إجزاء التعديل على الإبهام،
- (و) عدم قبول كلام الأقران بعضهم في بعض.

فالراوى الذى اختلفت فيه عبارات النقاد والمعدلين إما أن يلحق بحيز التوثيق، أو يلحق بحيز التجريح، ولربما يدور الحكم بالتوثيق أو التجريح عليه بحسب روايته.

مثال ذلك: حماد بن نجيح، وثقه الجمهور، فقال أبو حاتم: «لا بأس به ثقة» وقال وكيع وأحمد وابن معين: «ثقة» زاد أحمد: «مقارب

الحديث، وخالفهم عثمان بن أبى شيبة، فقال: «حماد بن نجيح ضعيف، ليس يروى عنه أحد».

والترجيح يقتضى رد جرح عثمان بن أبى شيبة: لأنه ورد مبهمًا غير مفسر السبب، ومن ثم فلا عبرة به، وأيضًا لمخالفته الجمهور الذين وثقوا حماد بن نجيح،

الخطوة الثالثة: التحقق من اتصال السند:

إذا نظر الباحث في عموم أسانيد الأحاديث يجد أن صيغ رواية الحديث لاسيما في عصر تدوين السنة تنقسم في الجملة إلى قسمين:

القسم الأول: صيغ صريحة في الاتصال مثل: حدثنا، سمعت. أخبرنا ونحوها، ويبدأ الباحث بهذا القسم لسهولته فيحكم للرواية التي فيها التصريح بالاتصال، ويفرغ منها، وهذا الحكم يكون بصورة مبدئية وهو الأصل والمعتمد حتى يثبت ما ينقضه، ذلك أن هذه الألفظ مع كونها صريحة في الاتصال ربما يكتشف الباحث عكس ذلك، ولهذا صور نذكر

۱ – أن بكون الراوى كذابًا فيقول: حدثنا
 فلان وهو لم يسمع منه، وقد يكون لم يره

منها.

أصلاً، وهذا يفعله كثير من الوضاعين لاسيما القصاص.

٢ – قد يقول بعض الرواة أخبرنا أو قال لنا فلان أو نحو ذلك ويقصد عموم أهل بلده وهو لم يسمع منهم، مثل قول الحسن البصرى: خطبنا زياد، وهو يقصد أنه خطب أهل البصرة – وهذا ليس بالكثير.

٣ - بعض الرواة يدلس القطع، وهو أن يقول: حدثنا ثم يسكت قليلا ثم يقول: فلان.
 وهو لم يسمعه منه - وهذا ليس بالكثير أيضًا.

ن بعض الرواة لكونه ليس بحافظ يخطىء على شيخه أو من فوقه فيستبدل صيغة «عن» بصيغة «حدثنا» يقع منه ذلك على سبيل الخطأ، بل قد يقع هذا من مثل بعض الثقات.

٥ - في المخطوطات وكذا في المطبوعات
 أخطاء في الأسانيد فيقع استبدال صيغ
 الأداء وخاصة أن هذه الصيغ تختصر.

فكل هذه الأمور وأمشالها توجب على الباحث أن يدفق في الإسناد وأن لا يكتفى بظاهره.

القسم الثانى: صيغ محتملة للاتصال والانقطاع مثل «عن فلان» و«أن فلانًا» ودقال فلان» ونحو ذلك.

وهذا القسم الأصل فيه أن يحمل على الاتصال كذلك لكن كثر من الرواة أمور ثلاثة جعلت هذه الصيغ تحتاج إلى بحث وتتبع وهذه الأمور هي:

۱ - الإرسال الجلى: وهو رواية الراوى عمن لم يدرك زمانهم.

٢ - الإرسال الخفى: وهو رواية الراوى عمن أدرك زمانه لكنه لم يلقه.

٣ - التدليس: وهو رواية الراوى عن أحد شيوخه الذين سمع منهم حديثًا لم يسمعه منهم بصيغة توهم السماع منهم.

ولكل حال، فللحكم على الإسناد بالاتصال أو الانقطاع خطوتان:

الخطوة الأولى: التحقق من سماع الراوى ممن روى عنه وسبيل تحقق الباحث من سماع الراوى ممن روى عنه هو الرجوع إلى:

۱ – كتب الجرح والتعديل حيث ينص العلماء على أسماء شيوخه أو بعضهم، فإذا كان الراوى من رجال الكتب الستة فالأمر في ذلك سهل حيث إن المزى في تهذيب الكمال جمع ما وقف عليه من أسماء تلامذة وشيوخ كل راو، ومن المهم معرفته هنا أن المزى ربما اكتفى لبيان أن هذا الراوى قد روى عن ذاك في إحدى الترجمتين.

مثال ذلك: رواية الأسود بن يزيد النخعى عن عبد الله بن مسعود يَوْقَيّ . هذه الترجمة من تراجم الكتب الستة . فينظر الباحث ترجمة الأسود بن يزيد النخعى فى «تهذيب الكمال» للمزى . فسوف يجد فيها: «روى عن بلال بن رباح (س)، وحذيفة بن اليمان (خسس) وسلمان الفارسي، وعبد الله بن مسعود (ع)...».

فدل هذا على أن رواية الأسود بن يزيد عن ابن مسعود في الكتب الستة - البخاري ومسلم وأبى داود والترمذي والنسائي وابن ماجة، فالرمز (ع) يشير إلى الكتب الستة، وهذا معناه أن الشيخين قد احتجا برواية الأسود عن ابن مسعود، فهو دليل على الاتصال.

فإذا لم يكن الراوى ولا من روى عنه من رواة الكتب الستة فإن الباحث يستعين بكتب الجرح والتعديل الأخرى التي تذكر الشيوخ والتلاميذ مثل: كتاب الجرح والتعديل لابن أبي حاتم والمجروحين والثقات لابن حبان وتاريخ بغداد للخطيب البغدادي وميزان الاعتدال للذهبي.

٢ – الكتب التى عنيت بقضية الاتصال والانقطاع كالمراسيل لابن أبى حاتم وجامع التحصيل للعلائي.

مشال ذلك: إستحاق بن عبد الله بن

أبى طلحة، قال ابن أبى حاتم فى كتابه الله المراسيل: مالت أبى عن إسحاق بن عبد الله ابن أبى طلحة، عن حدته أم سليم، هل سمع منها؟ قال: هو مرسل، وعكرمة بن عمار يدخل بين إسحاق وأم سليم أنساً.

الخطوة الثانية: النظر في التدليس، ويراعي فيه الأمور التالية:

ا - إن كـــان فى الإستاد راو وصف بالتدليس وقد عنعن فلا يرد حديثه بمجرد العنعنة لأن العنعنة غالبًا ما تكون من تصرف الرواة.

٣ - ينظر هل هو مكثر من التدليس أم لا؟
 فإن كان مقلاً فالأصل قبول عنعنته حتى
 يثبت خلافه.

٤ - ينظر هل هو موصوف بالتدبيس على الإطلاق أم هو يدلس عن شيوخ بأعيانهم أم أنه لا يدلس إلا عن الثقات ونحو ذلك، فإن كان لا يدلس إلا عن شيوخ بأعيانهم فلا يصح تعميم الحكم في غيرهم.

٥ - النظر إلى القرائن الأخرى من استقامة المتن والإسناد، فإذا وجد في الخبر نكارة أو مخالفة فهذه قرينة على تدليس

الراوي.

مشال ذلك: رواية ابن جريج عن عطاء، والأعمش عن أبى صالح، فعنعنة ابن جريج والأعمش عن شيخيهما محمولة على السماع؛ لأن كل واحد منهما يروى عن شيخ أكثر من صحبته ولازم السماع منه، بل كان من المقدمين في هذا الشيخ.

ومن الكتب التى عنيت بالمدلسين وطبقاتهم كتاب الحافظ ابن حجر «تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس».

الخطوة الرابعة: التحقق من عدم الشذوذ وعدم وجود علة قادحة.

وهذه الخطوة هى أصعب بكثير من البحث فى عدالة الرواة وضبطهم واتصال السند، ومع ذلك فإن الباحث مطالب بذلك بقدر الإمكان، ومما يعين الباحث فى التأكد من سلامة الحديث من الشذوذ والعلة القادحة:

۱ - جـمع طرق الحـديث ومـا جـاء فى البـاب، قـال على بن المدينى فى ذلك: «البـاب إذا لم تجمع طرقه لم يتبين خطؤه»(۱۲)، وقال يحـيى بن معـين: «لو لم نكتب الحـديث من ثلاثين وجهًا ما عقلناه»(۱۳).

٢ - مراجعة الكتب المؤلفة في علل
 الأحاديث كعلل ابن أبى حاتم وعلل
 الدارقطني.

٣ - أن يحكم على صحة الحديث أحد من
 الأئمة ممن له رسوخ في هذا الفن، والكتب

التى تساعد فى ذلك كتب «التخريج» كنصب الراية للزيلعى، وكتب الشروح كفتح البارى لابن حجر.

مثال عملى: أخرج أبو إسحاق الفزارى فى السير (٦٣٥) عن موسى بن أبى عائشة عن أنس بن مالك قال: «رأيت النبى على توضأ وخلل لحيته وقال: «بهذا أمرنى ربى».

ومن طريق أبى إسحاق أخرجه الحاكم (١٤٩/١)، وبتتبع طرق هذا الحديث نجد: أن ابن عدى قد أخرجه فى «الكمل» (٥٦١/٢) من طريق: أبى الأشهب عن موسى بن أبى عائشة عن زيد الجزرى عن يزيد الرقاشى عن أنس به.

قال ابن عدى: «أبو الأشهب هو جعفر بن الحـــارث، وزيد الجــزرى هو زيد بن أبى أنيسة».

وأخرجه ابن أبى شيبة (٢٠/١) عن وكيع عن الهيثم عن حماد عن بزيد عن أنس به.

فمن جمع هذه الطرق نجد أنه قد اختلف في هذا الحديث على موسى بن أبي عائشة وأن المتابعات تدل على أن الحديث إنما هو حديث موسى بن أبي عائشة عن زيد بن أبي أنيسة عن زيد بن أبي أنيسة عن يزيد بن أبان الرقاشي، لا سيما وقد توبع عليه موسى كما عند ابن أبي شيبة.

وبمراجعة كتب «العلل» نجيد أن ابن أبى حاتم قد ذكر هذا الحديث في كتابه «العلل» (١٦) وقال: «سالت أبي عن حديث رواه مروان الطاطري عن أبي إسحاق الفزاري عن موسى بن أبي عائشة أنه سمع أنسًا، قال: رأيت النبي عن توضأ فخلل لحيته، قال أبي: الخطأ من مروان، موسى بن أبي عائشة يحدّث عن رجل عن يزيد الرقاشي عن أنس عن أنس عن النبي عن رجل عن يزيد الرقاشي عن أنس عن النبي

فدل هذا على أن المحفوظ الرواية الزائدة، لا الرواية الناقصة. فالرواية الزائدة معلة للرواية الناقصة.

الخطوة الخامسة: جمع طرق الحديث وشواهده التى يحتاج إليها فى رفع درجة الحديث.

مما تحتاج إليه دراسة الأسانيد النظر فى المتابعات والشواهد لتقوية الحديث ورفع درجته.

والمتابع هو: الحديث الذي يشارك فيه رواته رواة الحديث الفرد لفظًا ومعنى أو معنى فقط مع الاتحاد في الصحابي.

والمتابعة نوعان: تامة وقاصرة حسب موضع المشاركة للراوى، فإن حصلت المشاركة للراوى نفسه فهى المتابعة التامة وإن حصلت لشيخه فمن فوقه فهى لقاصرة.

والشاهد هو: ما بروى من حديث صحابى آخر يوافق الحديث في لفظه ومعناه أو في معناه فقط.

وعبى الباحث أن يبحث أولاً في المتابعات ثم الشواهد وبعد ذكرها ينظر هل هي قوية أم لا. فإن كانت قوية ارتقى الحديث من الضعف إلى الحسسن أو من الحسسن إلى الصحة.

مثال ذلك: أحرج الترمذى (٢١٦٥) من طريق النضر بن إسماعيل، حدثنا محمد بن سوقة عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر قال: خطبنا عمر بالجابية، فقال يا أيها الناس إنى قد قمت فيكم كمقام رسول الله وينا فقال: أوصيكم بأصحابى، ثم الذين يلونهم... الحديث».

ويدراسة هذا السند نجد أن النضر بن إسماعيل ضعيف متكلم فيه يروى أحاديث مناكير، قال عنه ابن حجر في التقريب (ص٥٦١ه): «ليس بالقوى». وعليه فاحديث ضعيف.

وبتتبع روايات هذا الحديث نجد أن الإمام أحمد قد أخرجه فى «المسند» (١٨/١) من طريق: عبد الله بن المبارك، أنبأنا محمد بن سوقة.

فهذه متابعة تامة للنضر بن إسماعيل،

وابن المبارك من كبار الحفاظ، ومن أئمة المسلمين وأعلامهم.

وأخرجه ابن أبى عاصم فى السنة (٨٧) والآجرى فى (الشريعة) (٤) من طريق: عاصم بن أبى النجود عن زر بن حبيش عن عمر بن الخطاب مختصراً.

فهذه متابعة قصرة للنضر بن إسماعيل ولعبد الله بن المبارك.

ومما سبق يتبين أن رواية النضر بن إسماعيل قد تقوت برواية عبد الله بن

المبارك وبرواية عاصم بن أبى النجود، وعليه يصير حديثه حسنًا لغيره بمتابعتهما له.

الخطوة السادسة: بيان درجة الإسناد وعلى وجه التحديد من حيث مرتبته من الصحة والضعف.

كأن يقال: «إسناد صحيح» أو «صحيح لغييره» أو «حسن لغييره» أو «حسن لغييره» أو «ضعيف» أو «موضوع» وهذه الخطوة إنما هي ثمرة التحقق من الشروط السابقة كلها.

أ. د/ياسر محمد شحاتة

الهوامش:

- (١) معجم مقاييس اللغة ص ٣٣٢، ٣٣٣.
 - (٢) المعجم الوسيط ص ٢٧٩.
 - (٣) المعجم الوسيط ص ٤٥٣
- (٤) الوسيط، في علوم ومصطلح الحديث ص ١٨
 - (٥) فتح المغيث (٢٥/٢).
 - (٦) التبصرة والتذكرة (٣/ ٢٧٤)
 - (۲) سير أعلام الببلاء (۲۱۲/۷).
- (٨) راجع نظرية بقد الرجال ص ٢٨٠ ٢٠٩، الباعث الحثيث ص ١٠٦، أصول البعريج ص ١٤٤ ١٤٥، علم أصول الحرح وانتعديل ص ٢٢٥ ٢٣٦.
 - (٩) علم أصول الجرح والتعديل ص ٢٢٥ ٢٣٦، أصول التخريج ص ١٤٦.
 - (۱۰) الموقظة ص ۸۳.
 - (١١) ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل ص ١٧٢. ١٧١ ضمن أربع رسائل في علوم الحديث، حمع الشيخ عبد الفتاح أبو غدة.
 - (۱۲) الحامع للخطيب (۲۱۲/۲).
 - (۱۳) تاريح الدوري (۲۳۲۰).

علم رجال الحديث

۱ - تعریضه :

هو علم يعرف به أحوال الرواة من حيث: تاريخ ولادة الراوى ووفاته وشيوخه وتاريخ سيماعيه منهم ومن روى عنه، وبلادهم ومواطنهم ورحلاته وأقوال العلماء عنه، وغير ذلك مما له صلة بأمور الحديث في ضوء قواعد علم الجرح والتعديل(١).

٢ نشأته:

نشا هذا العلم مع نشاة الرواية فى معرفة الإسلام؛ لاحتياج العلماء إليه فى معرفة رجال الإسناد وقبول روايتهم أو ردها، خاصة بعد ظهور الفتن ونشأة الفرق وابتداء الوضع، فكانوا يسألون الرواة عن أعمارهم وموطن ولادتهم ورحلاتهم وتاريخ وأماكن سماعهم من الشيوخ، كما كانوا يسألون عنهم أهل بلدتهم، وربما رافقوهم، وتتبعوا أحوالهم، ورصدوا أخلاقهم، واختبروا حفظهم للوقوف على صدق الراوى من كدبه، فكان علم الرجال سلاح العلماء الذي يشهرونه فى وجوه الكاذبين.

قال سفيان الثورى: «لما استعمل الرواة

الكذب استعملنا لهم التاريخ»، وقال حفص بن غياث: «إذا اتهمتم الشيخ فحاسبوه بالسنين»، أى سلوه عن عمره وسنة سماعه من شيخه.

وقال حسان بن يزيد: «لم يُستعن على الكذابين بمثل التاريخ يقال متى ولدت؟ فإدا قر بمولده عُرف صدقه من كذبه»، وقد استعمل العلماء قواعد هذا العلم، وطبقوها في بداية عصر الرواية، ثم أخذت هذه القواعد تتصح وتنمو، حتى برزت أهميتها، فدونها العلماء في كتب مستقلة متنوعة المناهج للوقوف على رجال الإسناد، وفحص أحوالهم والحكم عليهم؛ حتى يمكن اعتماد روايتهم أو ردها وأخذ الدين عنهم أم لا.

قال محمد بن سيرين : «إن هذا العلم دين فانظروا عمن تأخذون دينكم»(٢).

٣-موضوعـه:

موضوع هذا العلم هو كل ما يتعبق برجال الحديث من الناحية التي تتعلق بروايتهم للحديث، فهو يتناول بالبيان أحوال الرواة كاملة في ذكر تاريخ ولادة الراوى، وتاريخ وفاته، وموطنه، ورحلاته، وتاريخ قدومه إلى

البلدان المختلفة، وشيوخه وتاريخ سماعه من بعض منهم وبلادهم وموطنهم وسماعه من بعض الشيوخ قبل الاختلاط أم بعده. وتلاميذه، وأخلاقه، وآراء العلماء فيه جرحاً وتعديلاً، فتراهم يقولون مثلاً : فلان ولد عام كذا، وسمع الحديث وعمره كذا، ويذكرون أسماء البلدان التي دخلها، والشيوخ الذين تلقى عنهم العلم، وسنة اختلاطه إن اختلط، وتسمية من العلم، وسنة اختلاطه وبعده، إلى غير ذلك سمع منه قبل الاختلاط وبعده، إلى غير ذلك مما يكشف شخصية الراوى ويكون له الأثر البالغ في قبول روايته أو ردها.

٤ - أسماؤه:

أطلق العلماء على هذا الأسم عدة أسماء منها:

- (أ) علم رجال الحديث لتعلقه بالرجال الذين لهم رواية للحديث.
- (ب) علم تاريخ الرواة لاختصاصه بتدوين تاريخ رواة الحديث وكل ما يتعلق بهم،
- (ج) علم التواريخ والوفيات، وقد شاع إطلاق هذا الاسم عليه بعد القرن الخامس الهجرى.

ه - أول من تكلم في رجال الحديث:

تكلم في رجال الإسناد جماعة من الصحابة منهم: عبد الله بن عباس، وأنس بن

مالك، وأم المؤمنين عائشة، وكان جل كلامهم مــوجــهــاً إلى خطأ الراوى في النقل أو الاستدلال، فلما ظهرت الفرق السياسية، وظهر من يتعمد الكذب، ويروج للبدع كثر الكلام في رجال الحديث، واضطر العلماء إلى التفتيش عن أحوالهم، فتكلم في الرجال: شعبة بن الحجاج، ومالك بن أنس، ومعمر بن راشد، وسفيان بن عيينة ويحيى بن سعيد القطان، وعلى بن المديني، ويحيى بن معين، وأحمد بن حنبل وبدأوا يدونون أحوال الرواة ويكتبونها ثم تكلم في الرجال: البخارى، ويكتبونها ثم تكلم في الرجال: البخارى، ومسلم، وأبو زرعة، وأبو حاتم، والترمذي والنسائي، وغيرهم،

ودونوا أحوال الرواة فى مصنفاتهم وكتبوا كل ما يتعلق بالصحابة والتابعين ومن بعدهم من حملة العلم ورواة الحديث.

٦ - أهمية هذا العلم وفوائده :

برزت أهمية هذا العلم واحتياج علم المصطلح إليه عندما ظهر الكذب وفشا الخطأ وقلّ التحرى، ومن أهم فوائده:

(أ) معرفة الثقات الذين جمعوا بين العدالة والضبط، والذين تقبل روايتهم وفق فواعد علم مصطلح الحديث.

(ب) التأكد من تلقى الرواة عن بعضهم

حتى نطمتن إلى اتصال السند بأخذ كل تلميذ عن شيخه.

(ج) معرفة ما يقبل من أحاديث الثقات الذين اختلطوا وما لا يقبل منها: لأنه يوضح زمن الاختلاط والآخذين عن الثقة قبل الاختلاط والآخذين عنه بعده، فترد روايتهم.

(د) معرفة المتقدم والمتأخر من الأحاديث للوقوف على الناسخ والمنسوخ عند تعارض الخبرين مع تعذر الجمع بينهما. وهذا من أجل الفوائد. لأنه يرفع مظنة التناقض عن الحديث النبوى.

(ه) معرفة العيوب التى تطرأ على التصال السند مثل الانقطاع والتدليس والإرسال، فقد يكذب الراوى، ويدعى السماع، أو يرسل، أو يدلس، ولا يقف العالم على حقيقة الأمر إلا بمعرفة التاريخ وأحوال الرواة.

وهناك فوائد أخرى كثيرة لهذا العلم يُرجع إليها في مصادرها.

وكشيراً ما حكم العلماء على رواة بالكذب عندما حاكموهم بالتاريخ، وحاسبوهم بالسنين، وهذه أمثلة تبين ذلك :

قال العالم: قدم علينا محمد بن حاتم الكشّى وحدَّث عن عبد بن حميد، فسألته عن مولده، فذكر أنه ولد سنة ستين ومائتين،

فقلت لأصحابنا: سمع هذا الشيخ من عبد بن حميد بعد موته بثلاث عشرة سنة.

وادعى أبو خالد السقاء سنة تسع ومائتين أنه سمع أنس بن مالك ورأى عبدالله بن عمر فسال أبو نعيم عن عمره فقال : خمس وعشرون ومائة سنة، فقال أبو نعيم لأصحابه: على زعمه مات ابن عمر قبل أن يولد بخمس سنين(٢).

مال إسماعيل بن عياش رجلاً يحدث عن خالد بن معدان، فقال له أى سنة كتبت عنه؟ قال: سنة ثلاثة عشرة ومائة، فقال له: أنت تزعم أنك سمعت خالد بن معدان بعد موته بسبع سنين.

فهذه أمثلة ناصعة تصور لنا أهمية هذا العلم ومبالغ احتياج العلماء إليه لضبط أسانيد الأحاديث (1).

٧ مناهج التأليف فيه وأشهر المؤلفات :

قام علماء الحديث بوضع أنواع كثيرة من المصنفات في تراجم الرواة وتواريخهم وأحوالهم وكانت غايتهم الأولى هي خدمة السنة المطهرة، وذب الكذب والافتراء عنها، وتنوعت مناهجهم وطرقهم في التأليف، وأخذت أشكالاً عديدة، وإليك أهمها:

(أ) مصنفات في الصحابة خاصة لتتبع تاريخهم وأحوالهم ومن أهمها:

ا الاستيعاب فى معرفة الأصحاب، لابن عبد البر توفى ٤٦٣ هـ وقد حوى خمسمائة وثلاثة آلاف ترجمة.

۲ – أسد الغابة فى معرفة الصحابة، لابن
 الأثير توفى ٦٣٠ هـ وقد حوى سبعة ألاف
 وخمسمائة وأربعة آلاف ترجمة.

٣ الإصابة فى تمييز الصحابة، لابن حجر العسقلانى وقد حوى تسعة آلاف وأربعمائة وسبعة وسبعين ترجمة فى الأسماء، وألفًا ومائتين وخمسة وسبعين فى الكنى، وألفًا وخمسمائة وخمسة وأربعين فى تراجم النساء، وهو أجمع وأفضل ما كتب فى هذا الباب، وقد رتبه على حروف المعجم،

(ب) مصنفات على الطبقات، وهم يقصدون بالطبقة جماعة من الرواة عاشوا في عصر واحد تقريباً ومن أشهر كتب الطبقات:

۱ – الطبقات الكبرى لمحمد بن سعد توفى
 ۲۳۰ هـ، جمع فيه تراجم الصحابة والتابعين
 فمن بعده إلى وقته حسب طبقاتهم فأجاد
 وأحسن.

٢ - طبقات الرواة لخليفة بن خياط توفى
 ٢٤٠ هـ.

(ج) مصنفات في الرجال عامية ومن أفضل ما كتب بهذه الطريقة:

۱ – التاريخ الكبير للبخارى توفى ٢٥٦ هـ، حاول فيه استيعاب الرواة جميعًا فبدأ بالصحابة فمن بعدهم حتى طبقة شيوحه، فبلغ عددهم قريباً من أربعين ألفاً ما بين ثقة وضعيف، ورجل وامرأة، ورتبه على حروف المعجم، قال فيه التاج السبكى : إنه لم يسبق إليه، ومن ألف بعده في التاريخ أو الأسماء أو الكنى فعيال عليه.

۲ الجرح والتعديل لابن أبى حاتم الرازى توفى ۲۳۷ هـ.

٣ - تاريخ الإسلام وطبقات المشاهير والأعلام للذهبى توفى ٧٤٨ هـ جمع فيه بين الحوادث و لوفيات، ورتبه على السنين، فبدأ بالهجرة حتى سنة سبعمائة، وقسمه إلى سبعين طبقة، وجعل كل طبقة عشر سنين، ورتب أسماء كل طبقة على حروف المعجم، وقد اختصره في كتاب سير أعلام النبلاء.

- (د) مصنفات في الثقات فقط كالثقات لابن حبان توفي ٣٥٤ هـ.
- (ه) مصنفات في الضعفاء فقط كالكامل في معرفة ضعفاء المحدثين وعلل المحدثين وعلل المحدثين وعلل المحديث لابن عدى توفى ٣٦٥ هـ، والضعفاء الكبير للعقيلي توفى ٣٢٢ هـ.

(و) مصنفات في رجال بلاد مخصوصة ومن أشهر كتب هذه الطريقة :

۱ تاریخ بغداد للخطیب البغدادی توفی
 ۲۹۳ هـ وهو من أجل الكتب وأكثرها فائدة.

۲ – تاریخ دمشق لابن عساکر توفی ۵۷۱ هـ وهو کتاب عظیم النفع.

٣ بغية الطلب في تاريخ حلب لابن عديم
 الحلبي، توفي ٦٦٠ هـ.

(ز) مصنفات في رجال كتب مخصوصة ومن افضل كتب هذه الطريقة:

۱ - الكامل في أسماء الرجال لعبد الغنى المقدسي توفى ۲۰۰ هـ، وهو خاص برجال الكتب الستة، وقد هذبه الحافظ المزى في كتابه تهذيب الكمال، ورتبه على حروف المعجم، وقد وضعت عليه كثير من الكتب من أهمها كتاب تهذيب التهذيب لابن حجر، وقد زاد عليه فوائد كثيرة حسنة ثم لخصه ابن حجر في كتابه تقريب التهذيب.

٢ - الكائيف في معرفة أسماء الرجال
 للذهبي وهو خاص برجال الكتب الستة فقط.

(ح) مصنفات خاصة بمن تُكلم فيهم بحق أو بغير حق لبيان وجه الصواب في ذلك الكلام مثل: (ميزان الاعتدال) للحافظ الذهبي توفي ٧٤٨ هـ.

(ط) مصنفات خاصة بأنساب أهل الحديث ومن أهمها كستاب (الأنساب) للسمعاني توفي ٥٦٧ هـ وهو كتاب جيد لم يصنف في بابه مثله.

(ك) مصنفات في وفيات الرواة خاصة ومن أشهرها كتاب (التكملة لوفيات النقلة) للحافظ المندري توفي

(ل) مصنفات في معرفة الأسماء والكني والألفاب ومن أشهرها (نزهة الألباب، في الألقاب) لابن حجر العسقلاني توفى ٥٩٨هـ لخص فيه ما عند غيره وزاد عليهم.

(م) مصنفات في معرفة أوطان الرواة ويلدانهم، ومن أشهرها (معجم البلدان) لياقوت الحموى توفي ١٢٦ هـ.

(ن) مصنفات في الترجمة لأهل قرون معينة مثل:

۱ – الدرر الكامنة فى أعيان المائة الثامنة،
 لابن حجر العسقلانى توفى ۸۵۲ هـ.

۲ - الضوء اللامع في أعيان القسرن التاسيع، لشمس الدين السخاوي توفي
 ۹۰۲ هـ.

(ش) مصنفات في الترجمة لرجال مداهب معينة، ومن أشهر هذه الكتب:

الجواهر المضية في طبقات الحنفية.
 لابن أبى الوفاء الحنفى توفى ٧٧٥ هـ.

۲ - طبقات الشافعية، لتاج الدين السبكى
 توفى ۷۷۱ هـ.

٣ - طبقات الحنابلة، لابن أبى يعلى
 الحنبلي،

٤ - ترتيب المدارك وتقريب المسالك
 لعرفة أعلام مذهب مالك، للقاضى عياض
 ابن موسى اليحصبى توفى ٥٤٤ هـ.

(ع) مصنفات خاصة بما يتصف بصفة من صفات الضعف كالتدليس والإرسال والاختلاط مثل:

ا تعريف أهل التقسديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، لابن حجر العسقلانى نوفى ٨٥٢ هـ.

٢ - جامع التحصيل في أحكام المراسيل.
 للعلائي توفي ٧٦١ هـ.

٣ - الاغتباط بمعرفة من رمى بالاختلاط.
 لسبط ابن العجمى الحلبي توفى ٨٤١ هـ.

والمصنفات في تاريخ الرواة كثبرة جداً ومناهجها متنوعة، وقد ذكرت أشهرها، وهي بمجموعها تؤكد أن علماء المسلمين خدموا السنة المطهرة خصوصاً خدمات عظيمة. والتراث الإنساني خدمات جليلة، وقدموا ألواناً عديدة من التثبت والبحث العلمي في العلوم النقلية.

أ. د/ أيمن محمود مهدى

هوامش :

⁽١) راجع : فتح المعيث بلسحاوي ٢٣٥/٢ علم رجال الحديث للتكبور / نفي أبدين البدوي ص ٢٠.

⁽٢) راجع الكفاية في علم الرواية ص ١١٩، فتح المعيث ٢٣٨/٣، صحيح مسلم ١٤/١.

⁽۳) ر حع تاریح معداد ۲۰۲/۱۶

ر٤ , فتح المعيث ٣ ,٢٣٨

⁽٥) راجع الحديث والمحدثون لمحمد أبو زهو ص ٤٦٤، ومنهج سفد في علوم الحديث نبور الدين عثر ص ١٤٢ ودليل مؤلفات الحديث الشريف المطبوعة القديمة والجديثة ١٤٧/١

علم مصطلح الحديث

۱ - تعریفه :

هو علم بأصول وقواعد يعرف بها أحوال المند والمتن أو الراوى والمروى من حسيث القبول والرد(١).

٢ - نشأتـه :

المتأمل فى القرآن والسنة يحد أن الله تعالى قد وضع أساس هذا العلم، وأشار النبى العلماء بعده بنيانه.

فقال تعالى ﴿يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا ﴿'')، وقال رسول الله عنا شيئاً الله عنا شيئاً فبلغه كما سمعه فرب مُبلَع أوعى من سامع ﴿'')، وفي رواية أخرى «فرب حامل فقه إلى من هو أفقه منه، ورب حامل فقه ليس مفقيه ﴾'.

فأشارت الآية والحديث إلى مبدأ التثبت في تلقى الأخبار، وكيفية ضبطها ووعيها ونقلها إلى الآخرين.

فقام الصحابة بحفظ الحديث في صدورهم ودونه البعض في كتب خاصة به، وبعد وفاة الرسول على الهتم المسلمون بجمع

الحديث النبوي وتدوينه، خوفاً عليه من الضياع، فاجتهدوا اجتهاداً عظيماً في حفظه وضبطه ونقله وتدوينه، مع الدقة والتحرى، فكانوا يتثبتون في نقل الأخبار وقبولها، لاسيما إذا شكوا في صدق الناقل، فظهر بناءً على هذا موضوع الإسناد وقيمته في قبول الأخبار، قال ابن سبرين : لم يكونوا بسألون عن الإسناد فلما وقعت الفتنة قالوا: سموا لنا رجالكم فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم.^(٥) وكان من الطبيعي أن سبق تدوين الحديث تدوين علم أصول الحديث كما سبق تدوين الفقه علم أصول الفقه، وذلك لأن الحديث هو المادة المقصودة بالجمع والدراسة. وأصول الحديث هي القواعد والقوانين المتبعة في قبول الحديث أو رده.

وكان الصحابة والتابعون يعرفون قواعد هذا العلم، ويطبقونها عند التلقى، أو النقل دون أن يقوموا بكتابتها، أو ينصوا عليها، ثم جاء أهل العلم من بعدهم، فاستنبطوا قواعد هذا العلم من طرقهم في قبول الأخبار، ومنهجهم في معرفة الرواة، كما استنبطوا

تبعاً لذلك شروط الرواية وطرقها وقواعد الجرح والتعديل .. إلخ، ثم قام العلماء بتدوين بعض مباحث هذا العلم في أثناء الكتب المؤلفة في متون الأحاديث كما هو ظاهر في: مقدمة الإمام مسلم لصحيحه، وفي رسالة أبي داود لأهل مكة، وفي كــــــاب السنن للترمذي، كما دونوا بعضها في كتب الفقه وأصوله كما هو ظاهر في كتابي «الرسالة» و «الأم» للإمام الشافعي، ثم ما لبثت قواعد هذا العلم أن تكاملت ومباحثه أن نضجت، حتى أصبحت علماً مستقلاً بذاته له مكانته وأهميته في منظومة العلوم الإسلامية.

٣ واضعه:

أول من ألف فى هذا العلم على جسهة الاستقلال هو القاضى أبو محمد الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد الرامه رُمُزى المتوفى سنة ٣٦٠ هـ، كتابه «المحدث الفاصل بين الراوى والواعى» ولم يستوعب جميع مباحثه ولكنه أول من أفرده بالتأليف.

٤ موضوعه:

هو السند والمتن أو الراوى والمروى من حيث القبول فيعمل به أو الرد فلا يعمل به.

ە – أسماؤە :

أطلق العلماء على هذا العلم عدة أسماء

وكشرة الأسماء تدل على شرف المسمى فأسموه :

- (أ) علم مصطلح الحديث لكون قواعده تغلب عليها الاصطلاحات الفنية.
- (ب) علوم الحديث بالجمع لكون هذا العلم أصلاً لعلم الحديث دراية وهو منه بهنزلة أصول الفقه من الفقه.
- (ج) علم الحديث دراية لمقابلت العلم الحديث رواية.
- (د) علم أصول الحديث لكونه الأصل الدى تقام عليه رواية الحديث.
- (ه.) علم مصطلح أهل الأثر، لأنه القواعد التي وضعها العلماء للوقوف على أحوال علم الحديث رواية.

فهذه الأسماء لمسمى واحد وهو مجموعة القواعد والقوانين التى يعرف بها حال الراوى والمروى من حيث القبول والرد(٢).

٦ أهميته:

يعتبر هذا العلم من أشرف العلوم قدر وأرفعها ذكراً فبواسطته بعرف المقبول من المردود من الحديث، كما يعرف المرفوع من الموقوف، وبه تستنبط الأحكام من السنة ويتم حسن الاقتداء بالرسول رفي وعلوم الشرع محتاجة إليه ومبنية عليه، وهو علم انفرد به المسلمون دون غيرهم من الأمم. فكان من

أبرز ما قدموه للحضارة الإنسانية لما تميز به من دقة مسائله وأصالة قواعده، فهو بحق ميزان العلوم،

٧ - ثمرته وغايته:

معرفة المقبول من المردود، وتمييز الصحيح من لسقيم، وصيانة الحديث من الكذب والاختلاق، وصيانة الشريعة من التحريم والتحليل بغير دليل.

۸ - حکم تعلمه ودراسته :

يعتبر هذا العلم من فروض الكفايات إذا قام به البعص سقط الإثم عن الكل، فإن فرط فيه جميع المسلمين أثموا جميعاً.

وهو واجب عينى على من تعين له واختص به ولم يسد غيره مسده.

٩ - أهم أنواعه :

تناول العلماء بالشرح والدراسة تحت اسم مصطلح الحديث أنواعاً كثيرة كأقسام الحديث من حيث القبول والرد، وطرق التحمل والأداء، حتى قال الإمام السيوطى: «إنها كثيرة لا تعد»، وقال الحازمى: «علم الحديث يشتمل على أنواع كثيرة تبلغ مائة. كل نوع منها علم مستقل، لو أنفق الطالب فيه عمره ما أدرك نهايته». وعلوم الحديث عامة تستهدف فى مجموعها كيفية قبول الحديث أو رده، ومن أشهر هذه الأنواع:

- (أ) علم الجرح والتعديل لمعرفة من تقبل روايته ومن ترد.
- (ب) أقسام الحديث من حيث الصحة والحسن والضعف.
- (ج) طرق تحمل الحديث وألفاظ الأداء ومراتبها.
- (د) علم معرفة علل الحديث لمعرفة الأسباب الغامضة والخفية التى تقدح فى صحه الحديث مع ظهور سلامته.
- (هـ) علم معرفة الصحابة والتابعين للتفريق بينهما وتحديد المرفوع من الموقوف.
- (و) علم الطبقات لمعرفة مواليد ووفيات الرواة لتمييز الراوى من غيره، وللتأكد من سماع الراوى من شيخه.
- (ز) علم المؤتلف والمختلف، والمتفق والمضترق، والمشتبه من الأسماء والكنى والألقاب لتحديد شخصية الراوى والأمن من التداخل، وحتى لا يشتبه راو بغيره.
- (ح) علم التخريج لمعرفة المنهج الأمثل للوصول إلى الأحاديث في مصادرها الأصلية والحكم عليها ودراسة أسانيدها(٧).

١٠ - الاصطلاحات الخاصة بالمحدثين:

اشتهرت عند المحدثين ألفاظ يكثر دورانها على ألسنتهم منها :

- (أ) الحديث: ويقصدون به أقوال النبى وَافْعاله وتقريراته وصفاته الخُلِقية والخُلُقية وسيرته.
- (ب) السنة : وهى مرادفة للحديث عند جمهورهم وخصها بعضهم بأقوال النبى وأفعاله وتقريراته وصفاته فقط.
- (ج) الخبر: المشهور عندهم أنه مرادف للحديث، وخص بعضهم الحديث بما جاء عن النبى والخبر بما جاء عن غيره.
- (د) الأثر: المشهور عندهم أنه مرادف الحديث وقد خص بعضهم الحديث بما جاء عن النبى، والأثر بما جاء عن النبى وغيره.
- (ه) السند : ويقصدون به رواة الحديث الذين نقلوا ألفاظه.
- (و) المتن : ويقصدون به الألفاظ التى ينتهى إليها السند أى : نص الحديث النبوى.
- (ز) الإسناد: ويجعلونه مرادضاً للسند ويعنون به أحياناً رفع الحديث إلى قائله مسنداً.
- (ح) المستد _ بفت على النون _ ويعنون به الإسناد، وقد يطلقون على الحديث المرفوع المتصل مسنداً، وشاع إطلاقه على كل كتاب جمعت فيه مرويات كل صحابى على حدة.

١١ - ألقاب المشتغلين بالحديث:

۱ - الراوى أو المسند - بكسر النون - وهو

- الذى يروى الحديث بسنده سواءً كان عنده علم به أم لا.
- ۲ طالب الحديث وهو المشتغل بدراسة
 الحديث رواية ودراية وشرحاً وفقهاً.
- ۳ المحدث هو من يشتغل بعلم الحديث رواية ودراية ويطلع على كثير من الروايات وأحوال رواتها.
- ٤ الحافظ وهو من يعرف فى كل طبقة
 أكثر مما يجهله، وقيل هو من أحاط علماً
 بمائة ألف حديث.
- ٥ الححجة هو من زاد علمه عن الحافظ، وقيل هو من حفظ ثلاثمائة ألف حديث بأسانيدها.
- ٦ الحاكم هو من أحاط علماً بجميع
 الأحاديث المروية إسناداً ومتناً، حتى لا يفوته
 منها إلا اليسير.
- ٧ أمير المؤمنين في الحديث وهو من
 زاد علمه عن الحاكم، وبلغ درجة لم يبلغها غيره.

١٢ - أهم المؤلفات في الحديث:

ظهر التدوين في هذا العلم بشكل مستقل في القرن الرابع الهجري وأشهر المؤلفات فيه:

١ معرفة علوم الحديث لأبى عبد الله
 الحاكم توفى عام ٤٠٥ هـ لكنه لم يهذب ولم
 يرتب.

۲ الكفاية فى علم الرواية للخطيب البغدادى توفى عام ٤٦٣ هـ وهو كتاب حافل بكثير من مسائل هذا العلم وبيان قواعده، وهو من أجل المصادر فى هذا العلم.

7 - علوم الحديث لأبى عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزورى المعروف بابن الصلاح، وكتابه مشهور باسم مقدمة ابن الصلاح، وهو من أجود كتب المصطلح، جمع فيه ما تفرق في غيره، وقد خدمه كتير من العلماء نظماً ونثراً وشرحاً واختصاراً واستدراكاً ومعارضة؛ مما أثرى المكتبة الحديثية.

٤ - فتح المغيث في شرح ألفية الحديث
 للسخاوى توفى ٩٠٢ هـ، وهو شرح على ألفية

العراقى، وهو من أفضل شروح الألفية وأوفاها.

۵ – تدریب الراوی فی شرح تقریب
 النواوی نجلال الدین السیوطی توفی ۹۱۱ هـ،
 وهو کتاب جید جمع فیه مؤلفه فوائد کثیرة
 وعلوماً غزیرة.

آ نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر لابن حجر العسقلاني توفي عام ٨٥٢ هـ، وهو جزء صغير من أنفع المختصرات وأوفاها، وقد اتسم بدقة ترتيبه وجودة تقسيمه، وقد شرحه مؤلفه وغيره من العلماء، ثم صنف كثير من العلماء المعاصرين كتباً شتى ما بين مطول ومختصر.

أ. د/ أيمن محمود مهدى

الهوامش :

⁽١) راجع فتح المعبث للسحوي، تدريب الراوي للسيوطي ١/٠٤

⁽٢) لحجرات ١٠ آية ٦.

⁽٢) سبس الترمذي كتاب العلم باب ما جاء في الحث على بلليع السماع ٢٩٩/٤ رقم ٢٦٦٦ وقال حديث حسن صعيع.

⁽٤) التحريج السابق ٢٩٨/٤ رقم ٢٦٦٥ وقال حديث حسن

⁽٥) مقدمه صحيح مسلم ٥/١ بات بيان أن الإستناد من اللين

⁽٦) راجع . الكماية في علم الروالة لتحطيب ص ٢. ٧. لحامع لأحلاق لراوي واداب السامع ص ٢. توصيح الأفكار لمعاني تنميح الأنظار للصنعائي ١/١

⁽۷)ر،حع تدریب الروی ۱/۵۳

العنعنة في الرواية

(أ) تعريف العنعنة:

العنعنة لغة: مصدر جعلى ـ أى من جعل أهل الفن واصطلاحهم ـ مأخوذ من لفظ «عن فلان» كأخذهم حولق وحوقل من قال: «لا حول ولا قوة إلا بالله العلى العظيم» وسبحن من قال: «سبحان الله»(١).

واصطلاحاً: رواية الحديث بصيغة «فلان عن فلان عن فلان، من غير بيان للتحديث أو الإخبار أو السماع(٢)، ويقال للحديث المروى بذلك مععناً.

(ب) أمثلة للإسناد المعنعن:

ا - قال الإمام البخارى في صحيحه كتاب الإيمان باب تطوع قيام رمضان من الإيمان رقم (٣٧) : «حدثنا إسماعيل قال : حدثني مالك عن ابن شهاب عن حميد بن عبد الرحمن عن أبي هريرة : أن رسول الله على الله عن صام رمضان إيمان واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه.

۲ - قال الإمام مسلم في صحيحه كتاب الإيمان وما الإيمان وما يقوله من وجدها رقم (۱۳۳) : «حدثنا يوسف ابن يعقوب الصفار، حدثني على بن عثّام عن

سعير بن الخميس عن مغيرة بن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله قال : منئل النبي عليه عن الوسوسة، قال : «تلك محض الإيمان».

(ج) حكم العنعنة :

العنعنة من الصيغ التي ليست صريحة في اتصال الإسناد، بل تحتمله كما تحتمل الانقطاع، ومن هنا اختلف العلماء في الحكم عليها قبولاً وردًا، وأشهر مذاهب المحدثين في هذه المسألة اثنان:

المذهب الأول: يرى أصحابه أن العنعنة تقتضى الاتصال وتدل عليه، إذا ثبت اللقاء بين المعنعن عنه ولو مرة واحدة، وكان الراوى بريئًا من تهمة التدليس، وهذا المذهب قد نسبه كثير من العلماء إلى الإمام البخارى وشيخه ابن المديني، وأكثر الأئمة، ونقل ابن عبد البر الإجماع عليه فقال في (التمهيد)؛ ماعلم وفقك الله أنى تأملت أقاويل أئمة أهل الحديث، ونظرت في كتب من اشترط الصحيح في النقل ومن لم يشترطه، المحديث أجمعوا على قبول الإسناد المعنعن فوجدتهم أجمعوا على قبول الإسناد المعنعن لا خلاف بينهم في ذلك إذا جمع شروطًا ثلاثة وهي :

ا عدالة المحدثين في أحوالهم.

٢ - ولقاء بعضهم بعضًا مجالسة
 ومشافهة.

٣ وأن يكون براء من التدليس.

وقد أعلمتك أن المتأخرين من أئمة الحديث والمشترطين في تصنيفهم الصحيح قد أجمعوا على ما ذكرت لك. وهو قول مالك وعامة أهل العلم والحمد لله، إلا أن يكون الرجل معروفًا بالتدليس فلا يقبل حديثه حتى يقول حدثنا أو سمعت فهذا ما لا أعلم فيه أيضًا خلافًا (1).

المنهب الثانى: يرى أصحابه أن العنعنة محمولة على الاتصال إذا توفر شرطان: هما:

۱ - أن يكون الراوى بريسًا من تهمة
 التدليس،

٢ - أن يكون لقاؤه لمن روى عنه بالعنعنة
 ممكنًا من حيث السن والبلد.

فإذا توافر هذان الشرطان كن الحديث متصلاً، علم السماع أو لم يعلم، إلا أن يأتى ما يدل على عدم المعاصرة أو عدم السماع.

وهذا هو مذهب الإمام مسلم والحاكم أبى عبد الله والباقلاني وأبي بكر الصيرفي وجمع من المتأخرين⁽¹⁾.

وباستعراض المذهبين نرى أنهما قد اتفقا على شرط واختلفا في آخر، أما الذي اتفقا

عليه فهو براءة المعنعن من التدليس، وأما الذى اختلفا فيه فهو شرط ثبوت اللقاء بين المعنعن وشيخه في الإسناد،

فأصحاب المذهب الأول يشترطون ثبوت اللقاء، وهذا لا يخالف مسلم ومن معه في قبوبه، لكن مسلمًا توسع في شرط ثبوت اللقاء مع الأمن من التدليس.

إذاً الخلاف ليس فى ثبوت اللقاء، فثبوت اللقاء محل اتفاقهم، إنما الخلاف فى كيفية ثبوت اللقاء وذلك أن الراوى:

(أ) إما أن يثبت لقاؤه لمن حدث عنه، فهذ تقبل روايته عنه «بعن» إذا كان بريئًا من التدليس اتفاقًا.

(ب) وإما أن يثبت عدم لقائه له بدلالة أو قرينة، فهذا منقطع اتفاقًا أيضًا.

(ج) أو لا بثبت هذا ولا ذاك بعد البحث والتسقيصي، ويكون لقياؤه مع ذلك ممكنًا ومحتملاً.

فألحق مسلم هذه الصورة الأخيرة التى تتألف من إمكان اللقاء والسلامة من التدليس بالصورة المتفق عليها، للأدلة التى ذكرها فى مقدمة صحيحه.

ولا يخفى أن المذهب الأول أحوط، حتى كان ذلك مما رجح به صحيح البخارى على مسلم.

لكن مذهب مسلم صحيح؛ لأننا قبلنا الصورة الأولى المتفق عليها لما أنها تدل على تحقق الاتصال، وهذا أيضًا يوجد في الصورة الثانية، وذلك : لأن المسألة في الثقة غير

المدلس، ومسئله إذا قسال : ، عن هسلان ، وهو محتمل اللقى له ينبغى أن يكون سمعه منه. وإلا كان مدلسًا، والمسألة في غير المدلس .

أ. د/ ياسر شحاتة محمد دياب

الهو امش .

⁽١) بوصيح الأفكار ٢٣٠/١

⁽٢) التبصيرة للعرافي ١ ١٦٢. ١٦٢، فتح المعيث للسحاوي ١ ١٨٩ ، الاقتراح لابن دقيق العيد ص ٢٠٦

⁽٣) التمهيد ١١/١، ١٣ ، الكفاية ص ٢٩١ - مقدمة اس الصلاح ص ٢٩، فتح المعبث ١٩٠/١

⁽٤) شرح على تترمدي لاس رحب ٢٦٠،١ ٦٦٠، حامع التحصيل ببعلائي ص ١١٧. توصيح الأفكار ٤٤،١

⁽٥) فتح علهم شرح صحبح مسلم للديونندي ٢٠/١٤-١٤، ١٥٠، شرح العلل لابن رحب ١ ٢٥٩، ٣١٥ .

غريب ألفاظ الحديث

تعريفه:

الغريب في اللغة: هو البعيد عن أقاربه، والمراد به هنا: الألفاظ التي خفي معناهه.

وفى الاصطلاح: هو ما وقع فى متن الحديث من لفظة غامضة بعيدة عن الفهم لقلة استعمالها.

وقد اهتم لعلماء المسلمين بعلم غريب الحديث اهتمامًا كبيرًا لما يترتب عليه من ضبط ألفاظ الحديث وفهم معناه، إذ من العسير على المرء أن يروى ما لا يفهم، وينقل ما لا يحسن أداءه، ومعرفة مفردات الحديث ومعناها هي الخطوة الأولى إلى فهم معنى الحديث واستنباط الحكم منه، وتتأكد العناية بمعرفة غريب الحديث لمن يروى الحديث بالمعنى.

ومما تجدر ملاحظته أن حديث رسول والله الله يكن غريبًا على الأمة العربية في صدر الإسلام فقد كان النبي والله أفضح العرب لسانًا، وأعذبهم نطقًا، وأسدهم لفظًا، وأبينهم حجة، وأقومهم عبارة، وأعرفهم بمواقع الخطاب، ولا غرو في هذا فقد بعثه الله –

عز وحل - في أمة تعتز بلغتها وتعجب لسحر كلمها، فكان يخاطب العرب على اختلاف قبائلهم ولهجاتهم بما يفهمون، وإذا غرب عن بعض 'صحابه شيء مما يقوله سالوه عنه فبينه مهم. وما لبث أن انتقل الرسول على إلى الرفيق الأعلى ودخل في دين الإسلام كثير من أبناء الأمم الأخرى الذين تعلموا من العربية ما لا غنى لهم عنه في المحاورة والخطاب، فكان من الطبيعي أن يجدوا في ألفاظ الحديث اللبوى غريبًا أكثر مما يجده أبناء العربية، ونشأت أجيال حديدة من أبناء هذه الأمم احتاجت إلى معرفة كثير من هذه الألفاظ، فانبرى العلماء لبيانها وشرحها بل اهتموا بشرح الأحاديث كلها، حتى إن الإمام عبدالرحمن بن مهدى قال: «لو استقبلت من أمرى ما استدبرت لكتبت بجنب كل حديث تفسيره». ورأى غيره أن تفسير الحديث خير من روايته.

وهكذا ساهم علماء الحديث واللغة في بيان وتفسير غريب ألفاظ الحديث؛ لتسهل على الناس معرفة الدين وييسر لهم العمل بأحكامه.

أجود ما يفسر به غريب ألفاظ الحديث ما جاء مفسراً به فى بعض طرق الحديث كحديث عمران بن حصين رَوْقِيَّهُ فى صلاة المريض: «صل قائماً فإن لم تستطع فقاعداً فإن لم تستطع فقاعداً فإن لم تستطع فعلى جنب ١٠٠٠.

وقد فسر قوله: «على جنب» حديث على عَنِيَّةُ ولفظه: «على جنبه الأيمن مستقبل القبلة بوجهه»(٢).

وكقول النبى على الحديث الصحيح المتفق على صحته لابن صائد: «قد خبأت لك خبيئاً فما هو؟ قال: الدخ»(۱). فالدخ هنا هو: الدخان، وهو لغة فيه حكاه أهل للغة وحكى بعضهم فيه فتح الدال، وقد روى أبو داود والنرمذي من رواية الزهري عن سالم عن ابن عمر في هذا الحديث أن النبي على الترمذي: «خبيئاً» وفيال له: «إني خبات لك خبيئة» وقال الترمذي: «خبيئاً» وخبأ له ﴿يوم تأتي السماء بدخان مبين﴾(٤).

قال الترمذى: هذا حديث صحيح. والحديث متفق عليه دون ذكر الآية.

وذكر أبو موسى المدينى أن السر فى كونه خباً له الدخان أن عيسى عليه يقتله بجبل الدخان، فهذا هو الصواب فى تفسير الدخ هنا، وقد فسره غير واحد على غير ذلك فاخطأ. قال الحاكم فى علوم الحديث:

«سالت الأدباء عن تفسير «الدخ» فقال: يدخها ويزخها بمعنى واحد الدخ والزخ. قال: والمعنى الذى أشار إليه ابن صياد خذله الله – فيه مفهوم، ثم أنشد لعلى بن أبى طالب رَحَيْكَ «طوبى لمن كانت له مزخة يزخها ثم ينام الفخة». فالمزخة: هى المرأة، ومعنى يزخها: يجامعها والفخة أن ينام فينفخ فى نومه.

وهذا الذى فسر الحاكم به الحديث من كونه الجماع تخليط فاحش يغيظ العالم والمؤمن كما قال ابن الصلاح. قال العراقى رحمه الله: لم أر فى كلام أهل اللغة أن الدخ بالدال هو الجماع، وإنما ذكروه بالزاى فقط.

وممن فسره على غير الصواب أيضًا أبو سليهمان الخطابى، فرجح أن الدخ: نبت موجود بين النخيل، وقال: لا معنى للدخان ها هنا إذ ليس مما يخبأ إلا أن يريد بخبأت: أضهرت، وما قاله الخطابى أيضًا غير مرض.

وبناء على ما تقدم، فحرى بمن يتعرض لتفسير غريب كلام النبى التفسير غريب كلام النبى النبى الدقة ولا يقدم على تفسير كلام النبى النبى بمجرد الظنون، وقد كان السلف يتثبتون فيه أشد تثبت. سئل أحمد بن حنبل – رحمه الله – عن حرف منه فقال: «سلوا أصحب

الغريب فإنى أكره أن أنكلم فى قول رسول الله وشي بالظن، وسئل الأصمعى عن حديث: «الجار أحق بسقبه «أن فقال: «أنا لا أفسر حديث رسول الله ولكن العرب تزعم أن «السقب» اللزيق، ولا ينبغى أن يقلد من الكتب المصنفة فى الغريب إلا ما كان مصنفوها أئمة جلة فى هذا الشأن، فمن لم يكن من أهله تصرف فيه فأخطأ.

قال العراقي رحمه لله: «قد كان بعض العجم يقرأ على من مدة سنين في «المصابيح» للبخوى فقرأ حديث: «إذا سافرتم في المحصب فأعطوا الإبل حقها». «وإذا سافرتم في الجدب فبادروا بها نقيها »أ. فقرأها: نقبها - بفتح النون وبالباء الموحدة بعد القاف - فقلت له: إنما هي نقيها بالكسر والياء أخر الحروف، فقال: هكذا ضبطه بعض الشراح في طرة الكتاب، فأخذت منه الكتاب وإذا على الحاشية كما ذكر، وقال «النقب» الطريق الضيق بين جبلين، فقلت: هذا خطأ وتصحيف فاحش، وإنما هو «النقي» أي المخ الذي في العظم ومنه قوله في حديث أم زرع: «لا سمين فينتقي» وفي حديث الأضحية «العجفاء التي لا تنقي الإ

فليحدر طالب العلم ضبط ذلك من الحواشى إلا إذا كانت بخط من يعرف خطه من الأثمة..

أشهر المصنفات في معرفة غريب المحديث:

لقد اهتم العلماء بمعرفة عريب حديث النبى على المتمامًا كبيرًا منذ أواخر القرن النبى الهجرى، فقد تكلم فيه جماعة من أتباع التابعين منهم: مالك بن أنس الإمام، وسفيان الثورى، وشعبة بن الحجاج، ثم تتابع الناس بعدهم في الكلام على هذا الفن: مبينين للناس معانى كلماته المستغلقة، وألفوا في ذلك الكتب القيمة التي كانت فيما بعد عدة الأجيال المتلاحقة وذخيرة القرون عدة الأجيال المتلاحقة وذخيرة القرون التأخرة، ولولا همة هؤلاء الأئمة الأعلام لما انتفعنا اليوم بأحاديث النبي – عليه الصلاة والسلام وإليك طائفة من أهم المؤلفات:

(۱) كتاب أبو عبيدة معمر التميمى البصرى المتوفى سنة ۲۱۰، وهو كتاب صغير لم يجمع فيه الكثير من غريب الحديث ولم تكن قلته لجهله بغيره، بل لأن كل مبتدئ فى شىء بكون مقلاً فيه عادة؛ ولأن الناس كانت لا تزال فيهم بقية من معرفة وأثارة من علم، فاعله قصد إلى ما يخفى على بعض الناس وترك ما يعرفه كل الناس.

(۲) غريب الحديث لأبى عبيد القاسم بن سلام المتوفى اسنة ۲۲٤» وهو كتاب جليل اتخذه الناس العمدة في هذا الفن، ويقال إنه أفنى فيه عمره إذ جمعه في أربعين سنة.

(٣) كتاب عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينورى المتوفى «سنة ٢٧٦» وهو كتاب مشهور نهج فيه منهج أبى عبيد القاسم شيئًا إلا ما تدعو إليه الحاجة، كزيادة شرح أو بيان لفظ، وقال في مقدمته: «أرجو ألا يكون بقى بعد هذين الكتابين من غريب الحديث ما يكون لأحد فيه مقال».

(٤) كتاب الغريبين - أى غريب القرآن وغريب الحديث - لأبى عبيد أحمد بن محمد الهروى المتوفى « سنة ٤٠١ »، وهو كتاب مرتب على حروف المعجم على وضع لم يسبق إليه، جمع فيه من غريب الحديث ما في كتب من تقدمه وزاد عليه فجاء كتابًا جامعًا حسن الوضع، فصار هذا الكتاب عمدة الناس في معرفة الغريب.

(٥) الفسائق في غسريب الحديث، لأبي القاسم الزمخشري المتوفى «سنة ٥٣٨» وهو كتاب جاء شاملاً لما سبقه من التصانيف فكان اسمًا على مسمى.

(٦) كتاب مشارق الأنوار على صحاح الآثار، للقضى عياض اليحصبى المتوفى «سنة ٤٤٥» جمع فيه بين ضبط الألفاظ واختلاف الروايات وبيان المعنى، وخصه بالموطأ والصحيحين، وهو كتاب لو وزن بالجوهر أو كتب بالذهب كان قليلاً فيه.

(۷) النهاية في غريب الحديث والأثر، لأبي السعادات مبارك بن محمد الشيباني المعروف بابن الأثير المتوفى «سنة ٢٠٦» جمع فيه ما في كتاب الهروى وأبي موسى المديني من غريب الحديث والأثر، وأضاف إليه ما عثر عليه في كتب السنة من صحيح وسنن وجوامع ومصنفات ومسانيد، وقد رمز لما في كتاب الهروى بالهاء، ولما في كتاب أبي موسى بالسين، وهو أحسن كتب الغريب وأجمعها وأشهرها الآن وأكثرها تداولاً.

أ.د/ موسى فرحات الزين

مراجع للاستزادة:

- (١) معرفة علوم الحديث للعافظ أبي عبد الله الحاكم ت ٤٠٥ ص ٩١ طه دائرة المعارف العثمانية حيدر آباد -
 - (٢) مقدمة ابن الصلاح مع شرحها التقييد والإيضاح. ص ٢٧٥ ط المكتبه السلمية بالمدينة المنورة.
 - (٣) أنفية الحديث بشرحها فتح المغيث للعراقي ت ٨٠٦ ص ٣٢٥ ط دار ألجيل بيروت،
 - (٤) تدريب الراوى للحافظ جلال الدين السيوطي ت ٩١١ ١٨٤/٢ ط دار الفكر-
 - (٥) الرسالة المستطرفة للحافظ محمد بن جعفر الكتائي تـ ١٣٤٥هـ. ص ١٥٤ ط دار الشائر الإسلامية
 - (٦) أصول الحديث د/ معمد عجاج الخطيب ص طا دار الفكر،

هو امش:

- (١) البخارى أبواب التقصير باب إذا لم يطق قاعداً صلى على جنب.
- (٢) الدارقطني كتاب الصلاة باب صلاة المريض لا يستطيع القيام والمريضة على الراحلة ١/٢٨٠.
- (ً٣) صحيح البخارى، كتاب الجهاد، باب/كيف يعرض الإسلام على الصبي، حديث (٣٠٥٥)، وصحيح مسلم، كتاب / الفتن وأشراط الساعة، باب/ذكر ابن صياد، حديث (٢٩٢٤)، وسم أبي داود، كتاب اللباس، باب/ما جاء هي الأقبية، حديث (٤٠٢٨)،
- (٤) سبورة الدخان آية ١٠ (٥) البخاري كتاب الحيل باب احتيال العامل ليهدى له حديث (١٩٨١)، وأحمد ٦ / ٢٩٠٠.
 - (٦) مسلم كتاب الإمارة باب مراعاة مصلحة الدوات في السير حديث (١٩٢٦)، وأحمد ٣٧٨/٢.
 - (٧) النسائي كتاب الضعابا باب العجفاء، ٢١٦/٧.

الغريب من روايات الحديث

تعريضه:

الغريب لغة: هو البعيد، تقول غَرُبَ الشخص يعنى بَعُدَ عن وطنه - وكلام غريب أى بعيد عن الفهم،

وفي الاصطلاح:

هو ما رواه منتفردًا بروایته، فلم یروه غیره أو انفرد بزیادة فی مستنه، أو إسناده سواء انفرد به مطلقًا أو بقید كونه عن إمام شأنه أن یج مع حدیثه لجاللته وثقته وعدالته وإتقانه وضبطه مثل الزهری وقتادة.

وقد سمى الغريب بذلك لانفراد راويه عن غيره كالغريب الذى شأنه الانفراد عن وطنه.

ويطلق كثير من العلماء على الغريب اسماً آخر وهو «الفرد» – على أنهما مترادفان – وغاير بعض العلماء بينهما فجعل كلا منهما قسمًا مستقلا. لكن شيخ الإسلام ابن حجر يعتبرهما مترادفين لغة واصطلاحًا إلا أنه قال: إن أهل الاصطلاح غايروا بينهما من حيث كثرة الاستعمال وقلته، فالفرد أكثر ما يطلقونه على «الفرد المطلق»، والغريب أكثر ما يطلقونه على «الفرد النسبى، وهذا من حيث يطلقونه على الفرد النسبى، وهذا من حيث

إطلاق الاسمية عليهما، وأما من حيث استعمالهم الفعل المشتق يفرقون فيقولون في المطلق والنسبى: تفرد به فلان، أو أغرب به فلان.

أقسامه: ينقسم الغريب إلى قسمين: غريب مطلق، وغريب نسبى.

الغريب المطلق: هو ما كان التفرد فيه واقعًا في أصل السند، أي في الموضع الذي يدور الإسناد عليه ويرجع ولو تعددت الطرق إليه وهو طريقه الذي فيه الصحابي، كحديث «إنما الأعمال بالنيات» (۱) فهذا الحديث لم يروه عن النبي علم من الصحابة بسند صحيح سوى عمر بن الخطاب، ولم يروه عن عمر سوى علمة بن وقاص من التابعين، ولم يروه عن عمر عن عقلمة سوى محمد بن إبراهيم التيمي وهو من التابعين أيضًا، ولم يروه عن التيمي سوى يحيى بن سعيد وهو تابعي أيضًا، ثم رواه عن يحيى بن سعيد وهو تابعي أيضًا، ثم رواه عن يحيى خلق.

فالتفرد فى هذا الحديث غريب فى أوله مشهور فى آخره، وقد أورد السيوطى فى هذا الحديث إشكالاً وأجاب عليه،

فقال في التدريب وحديث النية لم ينفرد به عمر بل رواه عن النبي النبي أبو سعيد الخدري كما ذكره الدارقطني وغيره، بل ذكر أبو القاسم ابن منده أنه رواه سبعة عشر من الصحابة، وذكرهم بل زاد خمسة عشر صحابيا وصحابية، وذكر ابن منده أنه رواه عن عمر غير علقمة وعن علمه أنه رواه عن عمر غير علقمة وعن علقمة غير محمد غير يحيى. وأجيب بأن حديث الأعمال لم يصح له طريق غير حديث عمر – ولم يرد بلفظ حديث عمر إلا من حديث أبي سعيد وعلى وأنس وأبي هريرة.

وأما حديث أبى سعيد: فقد صرحوا بتغليط ابن أبى داود فيه، وحديث على: فيه من لا يعرف، وحديث أنس: قال ابن عساكر: غريب جدا، والمحفوظ حديث عمر، وحديث أبى هريرة: بسند ضعيف، وسائر أحاديث الصحابة المذكورين: إنما هى فى مطلق انية لصحابة المذكورين: إنما هى فى مطلق انية كحديث: «يبعثون على نياتهم»(٢٠ وحديث: «ليس له من غزاته إلا ما نوى «الجامع» ذلك، وهكذا يفعل الترمذي فى «الجامع» حيث يقول: وفى الباب عن فلان وفلان. فإنه لا يريد دلك الحسديث المعين بل يريد أخر يصح أن تكتب فى الباب.

قال البزار في مسنده: «لا يصح عن رسول الله على الله من حديث عمر ولا عن عمر الا من

حديث علقمة ولا عن علقمة إلا من حديث محمد محمد عنى ابن عمرو ولا عن محمد إلا من حديث يحيى».

ومن أمثلة الغريب المطلق أيضًا حديث «نهى النبى عن بيع الولاء وعن هبته» أفقد تفرد به عبد الله بن دينار عن ابن عمر.

أما الغريب النسبى: فهو ما حصل التفرد فيه فى أثناء السند بأن لم يروه عن التابعى أو من دونه إلا راو واحد، وسمى نسبيا: لأن التفرد فيه حصل بالنسبة إلى راو معين ون كان الحديث فى أصله مشهورًا.

مثاله:

حديث شعب الإيمان: «الإيمان بضع وستون شعبة، والحياء شعبة من الإيمان، (°). حديث تفرد به أبو صالح عن أبى هريرة، وتفرد به عبد الله بن دينار عن أبى صالح، فإنه فرد نسبى، أى أن التفرد فيه إنما هو بالنسبة لراو معين وهو ابن دينار عن أبى صالح.

مثال آخر:

حدیث ابن عمر: (أن النبی عَنَّ بعث سریة إلى نجد فبلغت سهمانهم اثنی عشر بعیرًا، فتفلنا النبی عَنَّ بعیرًا بعیرًا) أن قال الحاكم: متفرد به سفیال بن عیینة عن الزهری وعنه أحمد بن شیبان الرملی،

وهناك أنوع من الغرابة يمكن إدخالها فى الغريب النسبى: لأن الغرابة لم تكن فيها مطلقة بل حصلت الغرابة فيها بالنسبة إلى شيء معين. وهذه الأنواع هى:

١ - تفرد أهل بلد أو جهة عن أهل بلد أو جهة أخرى كقولهم: تفرد به أهل البصرة عن أهل المدينة.

ومثاله: ما رواه ابن ماجه عن عائشة ورضى الله عنها وقالت: قال رسول الله عنها وقالت: قال رسول الله عنها مكلوا البلح بالتمر فإن الشيطان إذا رأه غضب الله وقال: «عاش ابن آدم حتى أكل الجديد بالخلق أله وقال الحاكم: تفرد به أبو ذكير عن هشام بن عروة وهو من أفراد البصريين عن المدنيين، فإن يحيى بن محمد بن قيس بصرى محرج حديثه في كتاب مسلم، وهشام بن عروة بن الزبير مدنى،

هذا وذكر أبو عبد الله الحاكم في كتابه «معرفة علوم الحديث» أحاديث تفرد بها البصريون عن الكوفيين والخراسانيون عن الكوفيين، والخراسانيون عن المكيين، والخراسانيون عن المكيين، والرازيون عن المكيين، والرازيون عن الكوفيين. واكتفينا بذلك عن إيراد الأمثلة لأجل الاختصار.

٢ - تفرد أهل بلد أو أهل جهة برواية
 الحديث.

مشاله: ما رواه أبو داود عن أبى الوليد الطيالسي عن همام عن قتادة عن أبى نضرة عن أبى سعيد قال: «أمرنا أن نقرأ بفاتحة الكتاب وما تيسر الأ).

قال الحاكم: «بفرد بذكر الأمر فيه أهل البصرة من أول الإسناد إلى أخره، وأورد ولم يتسركهم في هذا اللفط سواهم». وأورد أبو عبد الله الحاكم أحاديث تفرد بها الكوفيون والمدنيون والمصريون والشاميون والمكيون والخراسانيون.

٣ تفرد ثقة برواية الحديث :

مثاله: ما رواه مسلم وغيره: ﴿أَنُ النَّبِي ﷺ كَانُ يَقَارُ أَنُ النَّبِي ﷺ كَانُ يقدر أَفُ النَّبِي الأضحى والفطر بقاف واقتريت الساعة أن يقرد به ضمرة بن سعيد عن عبيد الله بن عبد الله عن أبي واقد اللبتي، ولم يروه عن عبيد الله أحد من الشقات غير ضمرة، ورواه من غيرهم ابن الشيعة وهو ضعيف عند الجمهور، وعن خالد ابن يزيد عن الزهري عن عروة عن عائشة.

تقسيم أخر للغريب:

قسم العلماء الحديث الغريب من حيث غرابة السند أو المتن إلى قسمين:

۱ غریب متناً وإسناداً، کیما لو انفرد
 بمتنه راو واحد،

٢ - غريب إسنادًا لا متنًّا، كحديث معروف أنه روى منته جماعة من الصحابة ولكن انفرد واحد بروايته عن صحابي آخر وفيه يقول الترمذي: «غريب من هذا الوجه».

حكمه:

الحديث الغريب قد يكون متحيحًا، وقد يكون حسنًا، وقد يكون ضعيفًا وهو الغالب. ونماذج الفريب الصحيح موفورة في الأفراد المخرجة في «الصحيحين» عند البخاري ومسلم.

مثال:

أما الغريب الحسن فيوجد منه كثير في «جامع الترمذي»، ولم كان الضعيف هو السمة الفالبة في الفريب جعل أئمة الحديث

يحذرون وينبهون فقال الإمام أحمد بن حنبل: «لا تكتبوا هذه الأحاديث الغرائب فإنها وعامتها عن الضعفاء..

وقال الإمام مالك: «شر العلم الغريب، وخير العلم الظاهر الذي رواه الناس».

وقال عبد الرزاق: «كنا نرى غريب الحديث خيرًا فإذا هو شر».

أشهر المصنفات فيه:

١ - صنف الدارقطني في هذا النوع كتابًا حافلاً؛ وهو المعروف بالأفراد،

٢ - غرائب مالك للدارقطني.

٣ - السنن التي تفرد بكل سنة منها أهل بلده لأبى داود السجستاني.

أد/ موسى فرحات الزين

مراجع للاستزادة:

- (١) معرفة علوم الحديث للحاكم ص ١٠٠
- (٢) مقدمة ابن الصلاح مع شرحها التقييد والإبصاح ص ٢٧٠
 - (٣) فنح المغيث للعراقي ص ٢١٩.
- (٤) نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر للحافظ ابن حجر المسقلاني ت ٨٥٢ علم السعادة البهية.
 - (٥) تدریب الراوی ۱۸۱/۲.
 - (٦) توضيح الأفكار للإمام الأمير الصنعاني ت ١٨٢هـ ٤٠٢/٢ ط المكتبة السلمية

- (١) صحيح المخارى. كتاب بدء الوحى عن عمر بن الحطاب رَرِي الحديث الأول
 - (٢) صحيح المعارى ـ كتاب النيوع، حديث رقم ٢١١٨
 - (٣) مسند أحمد حديث رقم ٢٣٣٦٠، عن عبادة بن الصامت يَزْلِيُّه.
- (٤) الحديث أخرجه الشيحان من حديث ابن عمر _ رصى الله عنهما. كتاب الفتق وفضيه باب بيع الولاء وهبته
 - (٥) صحيح البعاري. كتاب الإيمان، باب أمور الإيمان من حديث أبي هريرة رَفِّيُّةٍ
 - (٦) صحيح مسلم ـ كتاب الجهاد والسير. حديث رقم ٤٦٥٦.
 - (٧) سنن ابن ماجه كتاب الأطعمة. حديث رقم ٣٣٣٠.
 - (٨) سنن ابن ماجه _ كتاب الأطعمة، حديث رقم ٢٣٣٠.
 - (٩) مستد أحمد ٣/٣ عن أبي سعيد الخدري يَوْقَعُ .
 - (۱۰) سس أبى داود _ كتاب الصلاة، حديث رقم ١١٥٤

الغلط والغفلة والوهم في الرواية

أجمع الأئمة من المحدثين والفقهاء على أنه يشترط فى من يحتج بروايته أن يكون عدلاً ضابطًا لما يرويه، وفسسر العدل: بأن يكون مسلمًا بالغًا عاقلاً سليمًا من أسباب الفسق وخوارم المروءة،

وفسر الضبط: بأن يكون متيقظًا غير مغفل حافظًا إن حدث من حفظه ضابطًا لكتابه من التبديل والتغيير إن حدث منه، فإن فقد شرط من هذه الشروط كأن يكون الراوى غير ضابط مثلاً بحيث يكثر الغلط والغفلة والوهم في روايته فإنه يترك حديثه ولا يحتج به، على ما سيأتي بيانه من أقوال أئمة هذا الشأن:

قال الإمام الشافعى: «ومن كثر غلطه من المحدثين ولم يكن له أصل كتباب صحيح لم يقبل حديثه، كما يكون من أكثر الغلط في الشهادة لم تقبل شهادته».

وسئل شعبة عن من يترك الرواية عنه؟ فقال: «إذا أكثر من الرواية عن المعروف بما لا يعرف، أو كثر غلطه فبين له فأهام على غلطه ولم يرجع».

وقال ابن المبارك: «يكتب الحديث إلا عن أربعة وذكر من بينهم رجل غلاط لا يرجع».

وسئل أحمد بن حنبل عمن يُكتب العلم؟ فقال: «عن الناس كلهم إلا عن ثلاثة وذكر منهم رجل يغلط فيرد عليه فلا يقبل».

ومن خلل أقوال هؤلاء الأئمة الاعلام تبين لنا أن من غلط فى رواية حديث وبين له غلطه فرجع عنه قبل منه ذلك وصحت روايته وقد فعله كثير من المحدثين.

روى الخطيب بسنده عن يحيى بن صاعد وأبى عروبة كلاهما عن أبى العالية إسماعيل ابن الهيثم اليشكرى قال: ثنا أبو عاصم عن عـزرة بن ثابت عن علباء بن أحـمـر عن أبى زيد رَوِّ في قـال: أتانى رسـول الله وقال: «يا أبا زيد، هل عندك من شيء؟» قـال: قلت: ما عندى إلا خل. قـال: «هاته فنعم الإدام الخل». قال علباء: فمازلت أحبه منذ سمعت أبا زيد يذكره عن رسول الله وقال ابن صاعد: هذا حديث غريب الإسناد ما سمعناه إلا منه. وقال أبو عروبة: قال لنا أبو العالية حين حدثنا بهذا الحـديث: قـد أبو العالية حين حدثنا بهذا الحـديث: قـد

رجعت عنه، وقال العلاء بن الحسين قال. ثنا سفيان بن عينية حديثًا في القرآن فقال له عبد الله بن يزيد: ليس هو كما حدثت يا أبا محمد، قال: وما علمك يا قصير؟ قال: فسكت عنه هنية ثم قام إلى سفيان فقال: يا أبا محمد أنت معلمنا وسيدنا فإن كنت أوهمت فلا تؤاخذني. قال فسكت سفيان فال: لبيك هنيهة ثم قال: يا أبا عبد الرحمن، قال: لبيك وسعديك. قال: الحديث كما حدثت أنت وأنا أوهمت.

وقال يحيى بن معين؛ حضرت نعيم بن حماد بمصر فجعل يقرأ كتاباً من تصنيفه، قال : فقرأ منه ساعة ثم قال ثنا ابن المبارك عن ابن عون فحدث عن ابن المبارك عن ابن عون أحاديث قال يحيى: فقلت له: ليس هذا عن ابن المبارك، فغضب وقال: ترد على وسلاء قلاء أريد زينك فأبى أن قلاء أريد زينك فأبى أن يرجع، وقام نعيم فدخل البيت فأخرج صحائف فجعل يقول وهي بيده: أين الذين يزعمون أن يحيى بن معين ليس بأمير المؤمنين هي الحديث؟ نعم يا أبا زكريا غلط وكانت صحائف فخُلِطت فجعلت أكتب من المبارك عن ابن عون وإنما روى هذه الأحاديث عن ابن عون وإنما روى فرجع عنها.

وأما من أصبر على غلطه بعد البيان

فتسقط روايته ولا يكتب عنه: لأن إصراره على الغلط بيطل الثقة بقوله.

سئل الدارقطنى عمن يكون كثير الخطأ؟ قال: «إن نبهوه عليه ورجع عنه فلا يسقط وإن لم يرجع سقط».

وقال ابن مهدى لشعبة: «من الذي تترك الرواية عنه؟ فقال :إذا تمادى على غلط مجمع عليه ولا يتهم نفسه عند اجتماع الحفاظ على خلاف ما رواه أو رجل يتهم بالكذب».

وأما الغفلة التى يرد بها حديث الراوى: فهى أن يكون فى كتابه غلط فيقال له فى ذلك فيترك ما فى كتابه ويحدث بما قالوا أو يغيره فى كتابه بقولهم دون مراجعة أو تحقيق فيصحف ذلك تصحيفً فاحشًا يقلب المعنى.

ولذا فقد نهى السلف الصالح عن كتابة الحديث عن أهل الغفلة.

روى الخطيب بسنده عن عطاء عن ابن عباس ـ رضى الله عنهما ـ قال: الا يكتب عن الشيخ المغفل».

وقال أبو على صالح بن محمد: «محمد بن خالد الطحان صدوق غير أنه مغفل كان أبوه حالد كتب أحاديث لم يسمعها فجعل ابنه هذا يحدث بتلك الأحاديث حتى قيل له: إن هذه أحاديث لم يسمعها أبوك».

وقال أبو بكر الباقلاني: «من عرف بكثرة السهو والغفلة وقلة الضبط رد حديته».

ومن الأمـور التى يرد بهـا رواية الراوى كذلك كثرة الوهم فى حديثه،

قال ابن مهدى رحمه الله: «الناس ثلاثة:

رجل حافظ متقن فلا يختلف فيه، وآخر يهم والغالب على حديثه الصحة فهذا لا يترك حديثه، وآخر يهم والغالب على حديثه الوهم فهذا يترك حديثه،، والله أعلم،

أ.د/ موسى فرحات الزين

مراجع للاستزادة:

- بكماية ص ١٤٣ التقيد و لإيصاح بلعر في ص ١٥٥

- فتح المقيث لنعراهي ص ٢٦٥

فتح المعيث بلسحاوي ص ۲۸۷

تدریب الراوی لسیوطی ۳۳۹/۱ - بوصیح لأفکار للأمیر الصنعانی ۲۵۸/۲.

فقه الحديث

المقصود بفقه الحديث:

هو حُسن فهم النص النبوي وفق دلالات اللغة، وهي ضوء سياق الحديث وسبب وروده، وفى ظلال النصوص القرآئية والنيوية الأخرى، وفي إطار المبادئ العامة والمقاصد الكلية للإسلام مع ضرورة التمييز بين ما كان من السنة على سبيل التشريع وما ليس بتشريع، وما كان من التشريع له صفة العموم والدوام، وما له صفة الخصوص أو التأقيت: مع التأكد من سلامة النص من معارضة أقوى منه من القرآن، أو أحاديث أخرى أوضر عدداً أو أصح ثبوتاً أو أوفق بالأصول وأليق بحكمة التشريع، أو من المقاصيد العامة للشريعة التي اكتسبت صفة القطعية: لأنها لم تؤخذ من نص واحد أو نصين بل أخذت من مجموعة من النصوص والأحكام أفادت بانضمام بعضها إلى بعض يقيناً وجزماً بثبوتها.

أهمية فقه الحديث:

غلب على المشتغلين بعلم الحديث الاهتمام بدراسية الأسانيد وتخريج الألفاظ وجمع

المتون والحكم عليها، ولكن أساطين هذا العلم جمعوا مع ذلك الاعتناء بفقهه واستخراج كنوزه ودرره، ولم يكونوا زوامل للأخسبار يحفظون ما لا يفهمون، ويروون ما لا يعقلون، ويتحملون ما لا يعلمون كما اتهم البعض المحدثين بأنهم لا فقه عندهم.

والغالب على الفقهاء أيضا أنهم لا يتعمقون في دراسة علم الحديث ولا يراعون قواعده في مؤلفاتهم، والحقيقة أن المحدث أحوج ما يكون للفقه في الحديث. والفقيه أحوج ما يكون لدراسة علم الحديث، فالفقه ثمرة علم الحديث وقوام الشريعة ولا ثمرة بدون أصل، كما أن الفقيه يستنبط الأحكام من الحديث والثمرة إذا لم تبن على أصل صحيح كانت فاسدة، فكل فريق في حاجبة ماسبة إلى علم الآخر؛ ليكمل به ما عنده فلابد للفقيه من الحديث فإن جل أحكام الفقه ثابتة بالسنة، ولابد للمحدث من الفقه حتى يعي ما يحمله، ولا يكون مجرد ناقل، أو يفهمه على غير وجهه، وهذا يحتاج إلى فقه عميق ونظر دقيق ودراسة مستوعبة للنصوص وإدراك بصير لمقاصد الشريعة

وحقيقة الدين، وإلا كان ضرره أكبر من نفعه، ولذلك كان لابد للمجتهد من دراسة علم الحديث ليحسن استنباط الأحكام، وقد أدرك المحدثون أهمية الفقه بالنسبة لهم، ونبهوا طلاب الحديث إلى ذلك. قال سفيان بن عيينة : لو كان الأمر بيدنا لضربنا بالجريد كل محدث لا يشتغل بالفقه، وكل فقيه لا يشتغل بالحديث. وقال أيضًا : يا أهل الحديث تعلموا معانى الحديث فإنى تعلمت معانى الحديث ثلاثين سنة.

وقبال سليمان بن حيان : كنا نصبحب سفيان الثورى قد سمعنا ممن سمع منه إنما نريد منه تفسير الحديث(').

وقال الفضل بن دكين : كنت أمر على زفر فيقول لى : تعالَ حتى أغريل لك ما سمعت، فكنت أعرض عليه الحديث، فيقول : هذا ناسخ .. هذا منسوخ .. هذا يؤخذ به .. هذا يرفض ..(٢)

وقال وكيع لتلاميذه: أى الإسنادين أحب الله؟ الأعمش عن أبى وائل عن عبد الله؟ أو سفيان عن منصور عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله؟ فقالوا: الأعمش عن أبى وائل عن عبد الله فقال: يا سبحان الله الأعمش شيخ - أى محدث قليل الدراية بالفقه - وأبو وائل شيخ وسفيان فقيه ومنصور فقيه وإبراهيم فقيه وعلقمة فقيه وحديث يتداوله الفقهاء خير من أن يتداوله الشيوخ(٢).

ولذلك قال الإمام ابن أبى حاتم الرازى: كان حديث الفقهاء أحب إليهم من حديث المشيخة(٤).

ولذلك قال الإمام أحمد: إذا كان يعرف الحديث ومعه فقه أحب إلى من حفظ الحديث ولا يكون معه فقه، ولذلك عندما لامه إنسان في حضوره مجلس الشافعي، وتركه مجلس سفيان بن عيينة قال له أحمد: اسكت فإن فاتك حديث بعلو تجده بنزول ولا يضرك. وإن فاتك عقل هذا الفتي أخاف أن لا تجده(٥).

وقال على بن المدينى: أشرف العلم الفقه في متون الأحاديث ومعرفة أحوال الرواة(١).

ولكنه ظهرت ناشئة في العصور الأخيرة جعلوا همهم مجرد الرواية والنقل، واعتنوا بالجمع دون الفهم، فأساءوا إلى السنة من حيث أرادوا نفعها.

أشهر فقهاء المحدثين:

اشتهر كثير من المحدثين ببراعتهم فى فقه الحديث واستخراج فوائده، أخص منهم الإمام الزهرى، والأوزاعى، وسفيان بن عيينة، وعبد الله بن المبارك، ويحيى القطان وعبد الرحمن بن مهدى، وأحمد بن حنبل. وعلى بن المدينى، ويحيى بن معين، وإسحاق ابن راهويه، والبخارى الذى ظهر فقهه وفهمه

للأحاديث في صحيحه في تراجم الأبواب وإشارته في التراجم وتكراره أو تقطيعه للحديث الواحد في مواضع عدة بحسب مناسباته الفقهية، وكثيرًا ما يدلي برأيه في مسائل تكون موضع خلاف، وقد يترك مسائلة من غير قطع إذا لم يترجح عنده شيء حتى قيل: فقه البخاري في تراجمه، وكذلك الإمام مسلم وأبو داود والترمذي الذي عرض في سننه من الآراء الفقهية المختلف فيها وغيرهم من علماء الحديث.

أشهر المؤلفات في فقه الحديث:

لم يصنف العلماء كتباً مستقلة في فقه الحديث وإنما اعتبره العلماء أحد علوم

الحديث ونبهوا على أهميته في كتب المصطلح ثم أوردوا فوائد الحديث وفقهه في ثنايا شروحهم للحديث، وقلما تجد شرحاً للحديث إلا ومعه بيان فقه الحديث، وتجد ذلك واضحاً في كتاب المفهم للقرطبي، وفتح والمنهاج للنووى، ومعالم السنن للخطابي، وفتح البارى لابن حجر، والتمهيد والاستذكار لابن عبد البر، وغيرها كثير، ونستطيع أن نعتبر كل كتب شروح الحديث كتباً في فقه الحديث؛ لأنها شرحت الأحاديث شرحاً وافياً، لأنها شرحت كل فوائده، واستنبطت منه كل أحكام الشريعة في العقائد والعبادات أحكام الشريعة في العقائد والعبادات

أ. د/ أيمن محمود مهدى

الهوامش :

⁽١) حلية الأولياء الأبي بعيم ٢٢٦/٦.

⁽٢) تاريح الإسلام للدهسي ١٧٨/٦

⁽٣) راجع معرفة عنوم الحديث لتحاكم ص ١١

⁽٤) لحرح والتعديل ١ ٢٥٠.

⁽۵) تدریب الروی السیوطی ۸٫۸

⁽٦) منهاج السنة الثنوبة لاس تيمية ١١٥/٤.

فهارس ألفاظ الحديث، ومناهجها، ونماذج لكل منهج (تطبيق طرق تخريج الحديث في الفهارس)

وضع العلماء فهارس متنوعة للحديث باعتبارات مختفة تيسيرًا على الباحثين ومن أهم هذه الاعتبارات الفهارس التي وضعوها:

وهى ثلاث طرق :

الطريقة الأولى: بذكر اللفظة الأولى من متن الحديث، وترتيبها هجائيًا بحسب المحرف الأول من اللفظة، في منا بعده، مع الإحالة على موضع الحديث المبدوء بهذه اللفظة في كتاب أو أكثر من كتب الحديث، بحسب طبعة معينة، ومن أمثلة ذلك ما عمله الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي لصحيح مسلم، وسنن ابن ماجة وموطأ مالك حسب طبعته التي قام بتصحيحها، وترقيمها، وأوسع هذه الفهارس موسوعة أطراف الحديث الشريف إعدد / محمد السعيد بسيوني المعروف بأبي هاجر، وهي مطبوعة في ١٦ محلاً.

مزايا هذه الفهارس:

وأهم مزية لهذه الفهارس، سهولة تحديد موضع الحديث المطلوب في المصادر المحال

عليها فى كتاب أو أكثر. كما أن هذه الطريقة لا تحتاج إلى عملية لغوية، بتجريد الكلمة من زوائدها، أو إعادة الحروف إلى أصلها، وذلك لأنها تفهرس الكلمة كما هى واردة فى الحديث.

أهم عيوب هذه الطريقة:

أهم عيوب هذه الطريقة هو أن الباحث قد يكون الحديث الذي يبحث عنه، تبدأ اللفظة الأولى منه، بحرف غير الحرف الذي يبدأ به أول كلمة في الحديث في الفهرس مثل: «أشد الناس بلاء الأنبياء» و «إن أشد الناس بلاء الأنبياء» و «إن أشد الناس بلاء الأنبياء» و «إن أشد الناس بلاء الأنبياء» و مالة البحث عن الحديث باللفظ الأول فقط. لا نحصل عليه باللفظ الثاني، والعكس بالعكس. ومن أهم عيوبها أيضا أن مثن الحديث إذا كان طويلاً، مثل حديث الشفاعة أو حديث الإسراء والمعراج، فيصعب الحصول على بعض ألفاظه المشتمل عليها بعد بدايته: لأنه لا يفهرس إلا باللفظة الأولى. وكذلك محاولة تقطيع المثن الطويل إلى مقاطع وفقرات كل فقرة تبدأ بلفظ معين،

يخ تلف الأمر في ذلك باخت اللف نظر المفهرس.

الطريقة الثانية : وهذه الطريقة لفهرسة الأحاديث تعتمد على أخذ لفظة من ألفاظ الحديث بشرط أن تكون هذه اللفظة اسما أو فعلاً مع استبعاد الحروف الزائدة منها وبعد تجريدها توضع في ترتيبها بحسب حروف المعجم.

أول من ابتكر هذه الطريقة :

أول من ابتكر هذه الطريقة العلماء الذين الفوا في غريب الحديث مثل ابن الجوزى وابن الأثير، وعلى منوالهم سارت مجموعة من المستشرقين على رأسهم الدكتور/ من المستشرقين على رأسهم الدكتور/ أرندجان فنسنك «أستاذ اللغات السامية بجامعة ليدن» وكان مع هؤلاء المستشرقين الشيخ محمد فؤاد عبد الباقى، وقد أثمرت جهودهم كتاب «المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوى الشريف» ثم تبعهم بعض العلماء وحذوا حذوهم.

خصائص هذه الفهارس :

هذه الفهارس عظيمة النفع، كثيرة الفوائد حيث توفر الكثير من الجهد والوقت: إلا أنه يجب على من أراد الاستفادة بالكتب التى وضعت وفق هذه الطريقة أن يعرف الآتى:

أن يكون عالماً بحروف اللغة العربية
 مستوعباً لترتيبها وفق طريقة المشارقة
 استيعاباً دماً.

٢ - أن يكون على دراية باللغة العربية. وعلى علم بتصريف الأفعال، وأن يكون قادراً على التفريق بين الأسماء والأفعال، والحروف المنفصلة والحروف الأصلية والحروف الزائدة، وأن يكون على علم بالأسماء الجامدة والمبنية، والأفعال الجامدة.

مزايا هذه الفهارس :

لهذه الفهارس عدة مزايا من أهمها:

١ - أن الباحث إذا أراد أن يبحث عن
 حديث بواسطتها فإنه يصل إليه بسرعة
 وبأقل محهود: خاصة إذا كان عالمًا
 بخصائصها.

٢ - لا يشترط للبحث عن الحديث بواسطة هذه الفهارس أن تعرف بدايته أو موضوعه أو راويه الأعلى: بل يكفى فقط معرفة كلمة منه أو أكثر خاصة إذا كانت غريبة وقليلة الاستعمال.

٣ - أن القائمين بوضع هذه الفهارس حددوا موضع وجود الحديث في الكتب المذكور فيها بدقة، فيذكرون الكتاب ورقم الباب، ويذكرون الجزء والصفحة، في الكتب غير المبوبة وفي هذا فائدة كبيرة للباحث.

أهم عيوب هذه الفهارس:

لا يوجد كتاب يخلو من العيوب والأخطاء حاشا كتاب الله - عز وجل - وقد حرص واضعو هذه الفهارس على إخراج فهارسهم خالية من العيوب والأخطاء إلا أنه يؤخذ عليها بإجمال:

۱ - يشترط للبحث فى هذه الفهارس أن يكون الباحث على درية باللغة العربية وتجريد الكلمات وترتيب الحروف وإلا فلن يحصل على مطلوبه.

٢ – أنها لا تذكر الحديث فى جميع الكلمات المذكورة فيه وإنما تكتفى بالكلمة الفريبة أو الهامة فقط فقد يذكر الحديث تحت كلمة واحدة فقط فإذا خلت رواية الباحث منها فإن يجد حديثه.

۳ - هذه الطريقة لا يذكر فيها من روى الحديث من الصحابة وإنما تذكر الجملة ومن أخرجها من أصحاب الكتب مما يجعل الباحث مضطراً للرجوع إلى الكتب ليعرف ما كان عن الصحابى الذي يخرج حديثه أم لا.

٤ – أن أصحابها لم يقصدوا حصر واستيعاب الأحاديث التى وردت فيها الكلمة، فيذكرون بعض الأحاديث، ويغفلون بعضها، فلا يكفى الاعتماد عليها عند إرادة الاستقصاء والحصر.

ه فهرسة الأحاديث باعتبار الألفاظ قد يؤدى إلى الخلط بين بعض الأحاديث التى ذكرت فيها نفس الكلمة مع اختلاف الموضوع مما يؤدى إلى ضياع كثير من الوقت والجهد في تحديد الحديث المراد، مثل نوى بمعنى قصد، ونوى جمع نواة.

كيفية الوصول إلى الحديث وفق هذه الفهارس :

إذا أراد الباحث أن يقف على حديثه بواسطة هذه الفهارس فإن عليه أن يتبع هذه الخطوات :

١ - تحديد ألفاظ الحديث المراد الوقوف
 عليه، ثم تجريدها من الحروف الزائدة حسب
 الميزان الصرفى والاكتفاء بالحروف الأصلية.

۲ – استبعاد الألفاظ السهلة التي يكثر ورودها في الحديث، والبحث عن الحديث تحت الألفاظ الغريبة في أماكن وجودها حسب ترتيب الحروف الأبجدية، فإذا وقفت على حديثك فانظر من أخرجه، ثم ارجع إليه، واذكر الكتاب والباب ورقم الجزء و لصفحة، وحدد الراوى الأعلى، وبين درجة الحديث، واسم المطبعة.

وأهم الكتب التي سارت وفق هذا المنهج : المعجم المفهرس الألفاظ الحديث النبوي الشريف.

(أ) مؤلفه: جماعة من المستشرقين

بمشاركة الشيخ محمد فؤاد عبد الباقى، وهو فهرس لأ فاظ الأحاديث الواردة فى صحيح البخارى وصحيح مسلم والسنن لأبى داود والترمذى والنسائى وابن ماجه والدارمى والموطأ لمالك والمسند لأحمد.

(ب) منهج هذا الكتاب: جردوا الألفاظ من الحروف الزائدة، ثم رتبوها على حروف المعجم، ورتبوا الأضعال المجردة على نحو الترتيب المعروف في النحو والصرف، فيذكرون الماضي ثم المضارع ثم الأمر ثم اسم الضاعل ثم اسم المضعول ويضدمون المبنى للمعلوم على الميني للمنجهول والمجبرد على المزيد ويقدمون المفرد ثم المثنى ثم الجمع والمرضوع ثم المجرور ثم المنصوب، ويذكرون تحت كل كلمة الأحاديث التي جاءت فيها هذه الكلمة مقتصرين على الجملة التي وردت فيها الكلمة، ثم يذكرون بجوارها من أخرج الحديث من أصحاب الكتب التسعة، وقد وضعوا لكل كتاب رمزاً بينوه في الكتاب ويحددون مكان الحديث، فيبذكرون الكتاب والباب أو الكتاب ورقم الحديث أو الجزء والصفحة.

مميزات هذا الكتاب:

۱ - أنه مفيد جداً في جمع الأحاديث التي
 تكلمت في موضوع واحد فإذا أردت أن تكتب

فى موضوع السحر فابحث فى كلمة سحر تجد أحاديث كثيرة.

۲ أنه ذكر أحاديث تسعة كتب من أهم كتب السنة، وهى الكتب الستة المشهورة بالإضافة إلى موطأ الإمام مالك ومسند الإمام أحمد وسنن الدارمى.

٣ أنه يسر الوقوف على أحاديث مسند
 أحمد بذكر الجزء ورقم الصفحة.

٤ - أنه يمكن الباحث من الوقوف على
 الحديث دون معرفة أوله أو موضوعه أو
 راويه الأعلى.

٥ - أنه يحدد مكان وجود الحديث في
 الكتب التي أخرجته بدقة.

أهم عيوب هذا الكتاب:

تظهر فيه عيوب هذه الطريقة التى ذكرتها سابقاً بالإضافة إلى أنه يخرج الحديث من تسعة كتب فقط، وهى رغم أهميتها لا تحوى إلا بعض الأحاديث، وهناك كتب كثيرة غيرها حوت كثيراً من الأحاديث مثل : مستدرك الحاكم، وسنن البيهقى، وصحيح ابن حبان، وصحيح ابن خزيمة وغيرها، كما أن فيه بعض الأخطاء في الترتيب اللغوى للكلمات، كما أنه قد يغفل بعض الأحاديث فلا يوردها أصلاً.

٢ - النوع الثانى: وضع فهارس خاصة بألفاظ أحاديث كتاب معين، ومن أشهر هذه الفهارس: فهرس ألفاظ المستدرك للحاكم أعدته دار الكتب العلمية بعنوان المعجم اللفظى وطبعته مع عدة فهارس للمستدرك سنة ١٤٠٧هـ.

الطريقة الثالثة : وضع فهرس خاص بموضوع الحديث باعتبار ألفاظه، وأشهر كتب هذا المنهج :

مضتاح كنوزالسنة:

مؤلفه: ألفه بالإنجليزية الدكتور فنسنك «أستاذ اللغات السامية في جامعة ليدن» وقد استغرق في كتابته عشر سنوات، ثم ترجمه إلى العربية الشيخ محمد فؤاد عبد الباقى مع التصحيح والمراجعة.

وهذا الكتاب فهرس لأربعة عشر كتاباً هى الكتب التسعة التى فهرس أحاديثها المعجم المفهرس إضافة إلى : مسند زيد بن على بن الحسين والطبقات الكبرى لابن سعد والمغازى للواقدى وسيرة ابن هشام وهسند أبى داود الطيالسي.

وطريقته في هذا الكتاب: أن يذكر الموضوعات العامة، ويرتبها حسب الحروف

الأبجدية سواءً كانت موضوعات كالصلاة والحج أو أفراد كأبى بكر وعمر أو أماكن كبدر وأحد، ثم يورد تحت الكلمة الأحاديث التى تتاولتها، فإذا كثرت الأحاديث وضع لها عناوين فرعية تدل عليها، ثم يذكر تحتها عناوين فرعية تدل عليها، ثم يذكر تحتها الكتب الأربعة عشر، وقد وضع رموزاً لهذه الكتب بينها في مقدمة لكتاب كما وضع رموزاً للكلمات التى يكثر ورودها في الكتاب على سبيل الاختصار.

والبحث عن الموضوعات أو الأحاديث في هذا الكتاب سهل ويسير: إذ يكفى أن تعرف موضوع الحديث الذي تبحث عنه، ثم تبحث عنه في ترتيبه. فإذا وجدته وجدت بجواره من أخرجه وأماكن وجوده في الكتب.

وهذا الكتاب مفيد جداً خاصة عند البحث في موضوع معين سواءً كان موضوعاً أو شخصاً أو مكاناً حيث يحدد أماكن وجوده في الكتب الأربعة عشر بدقة.

إلا أنه يؤخذ عليه عدم دقته في الترتيب، ووقوع بعض الأخطاء اللغوية فيه.

i. د/ أيمن محمود مهدى

القوقلة في رواية الحديث

يراد بها كلمة «قال» التى تتكرر بين رجال الإسناد وقد جرت عادة أهل الحديث بحذفها فى أثناء الإسناد فى الخط أو الإشارة إليها بالرمز.

قال العراقى رحمه الله: «رأيت فى بعض الكتب المعتمدة الإشارة إليها بقاف، فبعضهم يجمعها مع أداة التحديث فيكتب: قثنا، يريد قال حدثنا، وقد توهم بعض من رأى هذا هكذا أنها الواو التى تأتى بعد حاء التحويل، وليس كذلك، وبعضهم يفردها فيكتب ق ثنا، وهذا اصطلاح متروك» انتهى.

وقال ابن الصلاح: «جرت العادة بحذفها خطًا ولابد من ذكرها حال القراءة لفظًا».

قال: «إذا تكررت كلمة «قال» كما فى قوله فى كتاب البخارى: ثنا صالح بن حبان قال: قال عامر الشعبى، حذفوا إحداهما فى الخط وعلى القارئ أن يلفظ بهما جميعًا».

وقد سئل ابن الصلاح فى «فتاويه» عن ترك القارئ قال فقال: «هذا خطأ من فاعله، قال: والأظهر أنه لا يبطل السماع به؛ لأن حذف القول جاء به

القرآن العظيم». وكذا قال النووى: تركها خطأ والظاهر صحة السماع.

وإذا كان فى الإسناد: قرئ على فالان أو قرئ على فالان، أو قرئ على فلان حدثنا فلان، فليقل القارئ فى الأول قيل له: أخبرك فلان، وفى الثانى: قال: حدثنا فلان،

قال ابن الصلاح ـ رحمه الله: «وقد جاء هذا مصرحًا به خطا».

وقال العراقى رحمه الله: «وقد كان بعض من لقيته من أئمة العربية ينكر اشتراط المحدثين للتلفظ بقال فى أثناء السند؛ وهو العالمة شهاب الدين عبد اللطيف بن عبد العزيز بن المرحل، وما أدرى ما وجه إنكاره لذلك؛ لأن الأصل الفصل بين كلامى المتكلمين للتمييز بينهما، وحيث لم يفصل فهو مضمر، والإضمار خلاف الأصل».

قال السيوطى رحمه الله بعد أن ذكر كلام العراقى السابق: عقلت: وجه ذلك فى غاية الظهور؛ لأن أخبرنا وحدثنا بمعنى قال لنا، إذ حدّث بمعنى قال ونا بمعنى لنا فقوله: حدثنا فلان، حدثنا فلان معناه: قال لنا فلان، قال

لنا فلان. وهذا واضح لا إشكال عيه، وقد ظهر لى هذا الجواب وأنا فى أوائل الطلب فعرضته لبعض المدرسين فلم يهتد لفهمه لجهله بالعربية، ثم رأيته بعد نحو عشر سنين

منقولا عن شيخ الإسلام^(۱) وأنه كان ينصر هذا القول ويرحمه، ثم وقفت عليه بخطه، فلله الحمد».

أ.د/ موسى فرحات الزين

مراجع للاستزادة:

- (١) التقريب والتبسير للإمام النووى ت ٦٧٦ هـ مع شرحه تدريب الراوى ١١١٤/٠.
 - (٢) التقييد والإيضاح ص ٢٣٥.
 - (٣) فتح لمفيث للعراقي ص ٢٥١.
- (٤) هواعد التحديث للحافظ حمال الدين القاسمي، ص ٢٠٩، ط دار إحياء الكتب العربية

الهوامش:

(۱) بعثی اس حجر انعسقلاسی

قول التابعي غير الصريح في رفع الحديث

إذا قال التابعى الكبير الذى لقى جماعة من الصحابة وجالسهم كعبيد الله بن عدى بن المحيار وسعيد بن المسيب وأمثالهما إذا قال: قال رسول الله على كذا أو فعل كذا . فهذا صريح فى رفع الحديث إلى النبى على ولكنه مرفوع مرسل.

وأما قول التابعى: من السنة كذا. كقول عبيد الله بن عبد الله بن عتبة التابعى: «السنة تكبير الإمام يوم الفطر ويوم الأضحى حين يجلس على المنبر قبل الخطبة تسع تكبيرات». رواه البيهقى في سننه. فقد تكبيرات». رواه البيهقى في سننه. فقد اختلف فيه: هل هو من قبيل المرسل المرفوع أو الموقوف المتصل؟ حكى الإمام النووى الوجهين لأصبحاب الشافعي، ثم قال: «والصحيح أنه موقوف».

وحكى الداودى أن الشافعى رَوَّقَ كان يرى فى القديم أن ذلك مسرفوع إذا صدر من الصحابى أو التابعي، ثم رجع عنه لأنهم قد يطلقونه ويريدون سنة البلد.

قال الإمام العراقي رحمه الله: "وما حكاه الداودي من رجوع الشافعي عن ذلك فيما إذا

قاله الصحابى لم يوافق عليه، فقد احتج به فى مواضع من الجديد، فيمكن أن يحمل قوله ثم رجع عنه، أى عما إذا قاله التابعي».

قلت: ومما يرجح ذلك أن قول التابعى: من السنة يتطرق إليه احتمال إرادة سنة الخلفاء الراشدين، فكثيرًا ما يعبرون بها فيما يضاف اليهم، وقد يريدون سنة البلد، وهذا الاحتمال وإن قيل به في الصحابي فهو في التابعي أقوى، نعم ألحق الشافعي – رحمه الله – بالصحابة سعيد بن المسيب عن الرجل بالصحابة سعيد بن المسيب عن الرجل لا يجد ما ينفق على امرأته؟ قال: يضرق بينهما (۱).

وكذا قال ابن المدينى: «إذا قال سعيد مضت السنة. فحسبك به». وحينتذ فهو مستثنى من التابعين.

وإذا قال التابعى: «أمرنا بكذا، أو نهينا عن كذا، فهو مرسل». قاله أبو نصر ابن الصباغ.

وقال الإمام الغزالي رحمه الله: «إذا قال

التابعى: أمرنا بكذا. احتمل أمر الرسول على وأمر الأمة. بأجمعها، والحجة حاصلة به، ويحتمل أمر الصحابة، لكن لا يليق بالعالم أن يطلق ذلك إلا وهو يريد من يجب طاعته، ولكن الاحتمال في قول التابعي أظهر منه في قول الصحابي».

ويؤخذ من كلام الغزالى أنه يرجح الرفع، ألا تراه يقول بعد قوله: لكن لا يليق بالعالم أن يطلق ذلك إلا وهو يريد من يجب طاعته،

وأما قول التابعي. كنا نفعل كذا فليس

وإن قال التابعى: كاذوا يفعلون كذا، فقال الإمام النووى: «إنه لا يدل على فعل جميع الأمة بل على البعض فلا حجة فيه إلا أن يصرح بنقله عن أهل الإجماع فيكون نقلاً للإجماع وفى ثبوته بخبر الواحد خلاف».

أ.د/ موسى فرحات الزين

مراجع للاستزادة.

- (١) المستصمى للإمام الغرالي ١/١٣١ ط المطبعة الأميرية سولاق.
 - (٢) صحيح مسلم بشرح البووي ٣١/١ ط دار الريان للتراث.
- (٣) المجموع شرح المهدب للإمام النووى ١٣١/١. طا د ر الطباعة المبرية
 - (٤) التقييد والإيضاح للعراقي ص ٦٧.
- (٥) فتح المعيث للحافظ شمس الدين السحاوي ت ٩٠٢ ١٤٣/١ دار الكتب العلمية.
 - (۱) تدریب الراوی ۱۸۷/۱.

هوامش:

(۱) الدارقطس - كتاب النكاح - ١٨٠/٣ حديث رقم ٣٧٤٠.

قول الصحابي غير الصريح في رفع الحديث

تعددت وتتوعت ألفاظ الصحابة رَوَّقَّ عنهم في نقل الأخبر عن رسول الله عَلَّقُ .

وأقوى هذه الألفاظ أن يقول الصحابى: سمعت رسول الله على يقول كذا، أو أخبرنى، أو حدثنى، أو شافهنى، فهذه الألفاظ المذكورة هي الأصل في الرواية والتبليغ قال على نضر الله امرأ سمع مقالتي فوعاها فأداها كما سمعها.....) الحديث(١).

أما قول الصحابى: كنا نقول كذا، أو نفعل كذا، أو يفعلون كذا، كذا، أو يقولون، أو يفعلون كذا، إن لم يضفه إلى زمن النبى عَنْهُ فهو موقوف.

كذا قاله الجمهور من المحدثين وأصحاب الفقه والأصول وأطلق الحاكم والرازى والآمدى أنه مرفوع، ورجحه ابن الصباغ ومثل له بقول عائشة ـ رضى الله عنها : «كانت اليد لا تقطع في الشيء التافه».

ومن أمثلته أيضًا ما رواه البخارى وغيره عن جابر بن عبد الله قال: «كنا إذا صعدنا كبرنا، وإذا نزلنا سبحنا «^(۲).

وإن أضافه الصحابي إلى زمن النبي عَلَيْهُ أو في كأن يقول: كنا نفعل في حياة النبي عَلَيْهُ أو في

زمنه أو وهو فينا أو بين أظهرنا أو نحو ذلك. فالصحيح الذى قطع به الجمهور من أهل الحديث والأصول أنه مرفوع قال ابن الصلاح رحمه الله: «لأن ظاهر ذلك مشعر بأن رسول الله على ذلك وقررهم عليه لتوفر دواعيهم على سؤاله عن أمور دينهم. وتقريره أحد وجوه السنن المرفوعة».

مثاله:

ما رواه الشيخان عن جابر بن عبد الله عَوْلُهُ قَال: «كنا نعزل على عهد رسول الله عَوْلُهُ» (٣).

ومن أمثلته أيضًا: ما رواه النسائى وغيره عن جابر رَوِّقَ قال: «كنا نأكل لحوم الخيل على عهد النبى رَوِّقَ (1).

ومن أمثته كذلك: ما رواه مسلم وغيره عن أبى سعيد الخدرى يَوَقَ قال: «كنا نخرج في عهد رسول الله في صاعاً من تمر أو صاعاً من أقط لا نخرج عيره»(٥).

قال النووى ـ رحمه الله: «وقال آخرون إن كان ذلك الفعل مما لا يخفى في العادة كان

كسما لو رآه النبى على ولم ينكره، فيكون مرفوعًا، وإن جاز خفاؤه عليه عليه وأن لله يكن مرفوعًا كقول بعض الأنصار: «كنا نجامع فنكسل ولا نغتسل». فهذا لا يدل على عدم وجوب الغسل من الإكسال لأنه يفعل سرًا فيخفى».

وأما قول الصحابى: من السنة كذا، أو أمرنا بكذا، أو نهينا عن كذا، وما أشبهه فكله مرفوع على الصحيح الذى قاله الجمهور لأن مطلق ذلك ينصرف بظاهره إلى من له الأمر والنهى ومن يجب اتباع سنته وهو رسول الله وأن يريد وأخ غيره وأن يريد سنة غيره بعيد.

ومما يؤيد أن ذلك في حكم الرفع ما رواه البخارى في صحيحه من حديث ابن شهاب عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه على عن قصته مع الحجاج حين قال له: مإن كنت تريد السنة فهجر بالصلاة». قال ابن شهاب: «فقلت لسالم: أفعله رسول الله علي؟ فقال: وهل يعنون بذلك إلا سنته على «فنقل سالم وأحد الفقهاء السبعة من أهل المدينة وأحد الحفاظ من التابعين – عن الصحابة وأحد الحفاظ من التابعين – عن الصحابة أنهم إذا أطلقوا السنة لا يريدون بذلك إلا سنة النبي على . ومما يؤيد الرفع في «كنا نؤمر» ما رواه الشيخان عن أبي موسى في قصة استئذانه على عمر، ولفظ البخارى:

«عن أبى موسى قال: استأذنت على عمر ثلاثًا فلم يؤذن لى وكأنه كان مشغولاً فرجعت ففزع عمر فقال: ألم أسمع صوت عبد الله ابن قيس؟ ايذنوا له قيل: قد رجع، فدعانى فقلت: كنا نؤمر بذلك......) الحديث (١).

قال العلماء: «إن قول الصحابى (كنا نؤمر بكذا) له حكم الرفع».

وعلى كل حال فتنوع ألفاظ الصحابة فى أداء الحديث هو من قبيل التفنن فى تبليغ الهدى النبوى لاسيما وقد يكون الحكم الذى قيل فيه: أمرنا أو من السنة من سنن الأفعال لا الأقوال، وقد يقولون ذلك إيجازًا أو لضيف المقام، والله أعلم.

بقى لنا أن نقول: هل تفسير الصحابى لآية من آيات القرآن الكريم يعد من قبيل المرفوع أو الموقوف؟

نقول وبالله التوفيق: إذا كان لتفسير الصحابى تعلق بسبب نزول آية أو نحو ذلك فهو مرفوع. فإن الصحابى الذى شهد الوحى والتنزيل فأخبر عن آية من القرآن أنها نزلت فى كذا أو كذا فإنه حديث مسند.

مثال ذلك: ما رواه الشيخان عن جابر بن عبد الله: «كانت اليهود تقول: إذا جامعها من ورائها جاء الولد أحول. فنزلت ﴿نساؤكم حرث لكم فأتوا حرثكم أنى شئتم﴾(٧).

«فائسدة»:

مظان الأحاديث الموقوفة:

توجد الأحاديث الموقوفة في كتب السنة جميعها غير أنها يكثر وجودها في:

مصنف ابن أبى شيبة - مصنف عبد الرزاق - تفسير ابن جرير الطبرى - تفسير ابن أبى حاتم الرازى تفسير ابن المنذر.

أ.د/موسى فرحات الزين

وأمسا غير ذلك من تفاسير الصحابة التى لا تشتمل على إضافة شيء إلى رسول الله وقية فعدودة في الموقوفات.

من ذلك ما رواه الحاكم بسنده عن أبى هريرة رَوَّ فَي قلوله تعالى: ﴿لواحلة للبشر﴾ قال: «تلقاهم جهنم يوم القيامة، فتلفحهم لفحة فلا تترك لحمًا على عظم». قال الحاكم رحمه الله: هذا وأشباهه يعد في تفسير الصحابة من الموقوفات.

مراجع للاستزادة:

- (١) معرفة علوم الحديث للحاكم.
- (٢) الكفاية لخطيب البغدادي ت ٤٦٣ ص ٤٢٢ ط المكتبة العلمية.
 - (۲) صحیح مسلم بشرح النووی ۲۰/۱.
 - (٤) المحموع شرح المهذب ٥٩/١.
 - (٥) المستصمى بالإمام الفراني ١٢٩/١.
 - (٦) مقدمة ابن الصلاح مع شرحها التقييد والإيضاح.
 - (۷) تدریب الراوی ۱۸۸/۱.

هوامش.

- (١) أحمد في المسد ١٠/٤.
- (٢) التحاري كتاب الجهاد، باب التسبيح إذا هبط واديا وأحمد هي المسند ٣٣٣/٣.
 - (٣) النحاري كتاب النكاح باب العزل مسلم كتاب الطلاق باب حكم العرل.
- (٤) النسائي كتاب الصيد والدبائح باب تحريم أكل لحوم الحيل الترمذي أبواب الأطعمة باب ما جاء في أكل لحوم الخيل.
 - (٥) مسلم كتاب الزكاة، باب ركاة العطر أحمد في المسند ٣٣/٣.
 - (٦) البحاري كتاب الاستئدان باب التسليم والاستئدان ثلاثًا ومسلم كتاب الأدب بات الاستئذان
- (۷) البحاري كتاب التمسير تفسير سورة البقرة بات (نساؤكم حرث بكم)، مسلم كتاب انطلاق باب حواز جماع الرجل مرأته في قبلها من ورائها

كتابة الحديث وضبطها

كان العرب في جملتهم قوماً أميين، لا يعرف القراءة والكتابة منهم إلا القليل وقد وصفهم الله تبارك وتعالى بالأميين في القرآن فقال تعالى: ﴿هو الذي بعث في الأميين رسولاً منهم ... الآية ﴾(١). وقد ساعدهم ذلك في تنمية ملكة الحفظ عندهم والملكة متى استعملت عظمت ونمت فكانوا يحفظون أشعارهم وأنسابهم ومفاخرهم، فكان العرب من أحفظ الأمم التي عرفها التاريخ، فلما أرسل الله نبيه ﷺ كان أول مسا أنزل عليه : ﴿اقسرا باسم ربك الذي خلق ...﴾(٢). فرفع الإسلام قدر العلم وجعل طلبه فريضة وأعلى شأن العلماء، وكانت عناية النبى بتعليم أمته شديدة فحثهم على طلبه ورغبهم فيه حتى إنه جعل فداء الأسرى الذين يجيدون القراءة والكتابة ولا يملكون مالاً في غروة بدر أن يقوم الواحد منهم بتعليم عشرة من صبيان المسلمين القراءة والكتابة، واتخذ النبي كتَّاباً يكتبون له المعاهدات والمواثيق والرسائل التي يوجهها إلى الملوك والحكام، كما يكتبون بين يديه ما ينزل عليه من قرآن، ومن ثم انتشرت الكتابة

فى عهد النبى على وكثر الكاتبون، ولم تكن الأحاديث النبوية جميعها مدونة فى ذلك العصر بل كانوا يسمعون كلام النبى ويحفظونه ويعملون به وكان لذلك سببين:

الأول: أنهم كانوا يعتمدون على قوة حفظهم وسيلان أذهانهم مع قلة الكتاب بينهم وصعوبة توفر أدوات الكتابة.

الثانى: الأحاديث الواردة في النهي عن كتابة الحديث ومن أصحها:

(أ) حديث أبى سعيد الخدرى وَالله الله الله والله والله

(ب) وعنه قال: «جهدنا بالنبى أن يأذن لنا فى الكتاب فأبى (أ)، وفى رواية قال: «استأذنا النبى فى الكتابة فلم يأذن لنا (أ)،

(ج) عن أبى هريرة رَوَّقَ أنه قسال:

«خرج رسول الله وَقَق ونحن نكتب الأحاديث
فقال: ما هذا الذي تكتبون؟ قلنا: أحاديث
نسمعها منك، قال: أكتاب غير كتاب الله؟
أتدرون؟ ما ضل الأمم قبلكم إلا بما كتبوا

من الكتب مع كتاب الله تعالى (١). وهناك أحاديث أخرى ولكن أسانيدها لا تخلو من مقال، وبالمقابل وردت أحاديث تبيح الكتابة ومن أهمها:

(أ) حديث عبد الله بن عمرو ـ رضى الله عنهما ـ قال : كنت أكتب كل شيء أسمعه من رسول الله على أريد حفظه فنهتني قريش وقالوا : تكتب كل شيء سمعته عن رسول الله وقالوا : تكتب كل شيء سمعته عن رسول الله والرسول الله بشر يتكلم في الغضب والرضا؟ فأمسكت عن الكتابة، فذكرت ذلك لرسول الله على فأوما بإصبعه إلى فيه وقال لرسول الله على فأوما بإصبعه إلى فيه وقال : «اكتب فوالذي نفسي بيده ما خرج منه إلا الحق (٧).

· (ب) عن أبى هريرة رَوْكَ أن رسول الله عَلَيْكَ أن رسول الله عَلَيْكَ لما فتح مكة قال: «اكتبوا لأبى شاه»(^).

(ج) قال ابن عباس ـ رضى الله عنهما : لما اشتهر بالنبى في وجعه قال: «ايتونى بكتاب أكتب لكم كتاباً لا تضلوا من بعده» (٩). وقد حاول العلماء أن يجمعوا بين هذه الأحاديث فذكروا خمسة أوجه للجمع :

الوجه الأول: الطعن فى أحاديث النهى عن الكتابة والقول بأن حديث أبى سعيد موقوف عليه فلا يصلح للاحتجاج به ويروى هذا عن البخارى وغيره وهذا خطأ؛ لأن حديث أبى سعيد صحيح ثابت عند الإمام مسلم.

الوجه الشانى: أن النهى كان عى كتابة غير القرآن مع القرآن فى صحيفة واحدة والإذن كان بكتابة ذلك متفرقاً حتى يؤمن الالتباس.

الوجه الثالث: أن النهى فى حق من وثق بحفظه وخيف اتكاله على الكتاب، وأن الإذن فى حق من لا يوثق فى حفظه كأبى شاه.

الوجه الرابع: أن يكون النهى عاماً والإذن خاصاً بمن كان قارئاً كاتباً لا يخطئ ولا يخشى عليه الغلط،

الوجه الخامس: أن النهى كان فى أول الإسلام خشية أن يختلط الحديث بالقرآن. فلما عرف المسلمون القرآن وحفظوه وميزوه عن الحديث زال هذا الخوف، فنسخ النهى. وصار الأمر إلى الجواز.

قال ابن قتيبة : هذا من منسوخ السنة بالسنة كأنه نهى في أول الأمر أن يكتب قوله ثم رأى بعد لما علم أن السنن تكثر وتفوت الحفظ أن تكتب وتقيد(١٠) وقال الخطابي : يشبه أن يكون النهى متقدماً وآخر الأمرين الإباحة، وقد قيل أنه إنما نهى أن يكتب الحدبث مع القرآن في صحيفة واحدة؛ لئلا يختلط به ويشتبه على القارئ، فأما أن يكون نفس الكتاب محظوراً وتقييد العلم بالخط منهياً عنه فلا(١٠)، وقد ذهب إلى هذا القول

جمهور العلماء قال الشيح أحمد شاكر بعد أن ذكر الأحاديث التي تبيح الكتابة : هذا ما يدل على أن حديث أبي سعيد منسوخ وأنه كان فى أول الأمر حين خيف اشتغالهم عن القرآن وحين خيف اختلاط غير القرآن بالقرآن وحديث أبى شاه في أواخر حياة النبي وكذلك إخبار أبى هريرة وهو متأخر الإسلام أن عبد الله بن عمرو كان يكتب وأنه هو لم يكن يكتب يدل على أن عبد الله كان يكتب بعد إسلام أبى هريرة ولو كان حديث أبى سعيد في النهي مـــــأخــراً عن هذه الأحــاديث في الإذن والجواز لعرف ذلك عند الصحابة يقيناً صريحاً (١٢). فهذه أقوى الطرق في الجمع بين الأحاديث أصحها هو الوجه الأخير فيمكن أن يقال: إن النبي نهاهم في بداية الأمر عن كتابة القرآن والحديث معاً في صحيفة واحدة خشية الغلط والاختلاط وخشية انشغالهم عن كتابة القرآن خاصة مع قلة الكتاب منهم وقلة أدوات الكتابة، ولكن أذن فى ذلك لمن وثق به، فلما حفظ المسلمون القرآن، ومينزوه عن الحديث، وكثر الكتاب زات علة النهى، فأباح الكتابة، وإعمال النصوص جميعاً أولى من إهمالها، والجمع مقدم على الترجيح كما هو معروف عند الأصوليين وتبعأ لاختلاف هذه النصوص وتنوع الآراء في فهمها والجمع بينها فقد

اختلف السلف فى حكم الكتابة على ثلاثة مذاهب :

المنهب الأول: القائلون بكراهة كتابة العلم مطلقاً ومن أشهر القائلين بذلك: أبو سعيد الخدرى، وأبو موسى الأشعرى، وعبد الله بن مسعود، وعبد الله بن عمر، وعبد الله بن عباس، وأبو هريرة، وزيد بن ثابت ـ رضى الله عنهم، والشعبى، ويونس بن عبيد، وغيرهم.

المنهب الثانى: القائلون بإباحة الكتابة وهو مذهب جمهور الصحابة والتابعين، ومن أشهر القائلين بذلك: عمر، وعلى، وعبد الله ابن عـمـرو، وأنس بن مـالك، وجـابر بن عبد الله، وسمرة بن جندب ـ رضى الله عنهم ـ وسعيد بن جبير، ومجاهد بن جبر، والحسن البصرى، وعمر بن عبد العزيز، وغيرهم.

المذهب الشالث: جواز الكتابة لضرورة الحفظ مع وجوب محوها بعد الحفظ حكاه الرامهرمزى ولم يذكر القائلين به، ومما تجدر الإشارة إليه: أن هذا الخلاف قد انتهى وزال واجتمعت الأمة على جواز الكتابة.

قــال ابن الصــلاح: ثم إنه زال ذلك الخلاف، وأجمع المسلمون على تسويغ ذلك وإباحـته، ولولا تدوينه في الكتب لدرس في الأعصر الأخيرة.

وقال النووى بعد حكاية الخلاف: ثم أجمعوا على جوازها.

وقال ابن كثير: وقد حكى إجماع العلماء في الأعلمار المتأخرة على تسلويغ كتابة الحديث وهذا أمر مسلت فيض ذائع من غير نكير.

ضبط الحديث:

حرص المسلمون على حفظ الحديث ونقله وضييطه منذ الصدر الأول، ولم يكن ذلك اتفاقأ وإنما كان وفق قواعد علمية واضحة استنبطوها بعق ولهم، ثم دونوها في صحائفهم وتعاملوا مع النصوص من خلالها، فلم يترك العلماء شيئاً يتعلق بالحديث إلا بينوه ودونوه حتى قال بعض العلماء : لقد نضجت علوم الحديث حتى احترقت لكثرة ما قدمها العلماء واعتنوا بها، وقد استن المحدثون للكتابة آدابأ تحقق الضبط الكامل لما يكتب في الصحف وتكفل سلامة النصوص، ووضعوا لذلك قواعد وأصولاً ساروا عليها وألزموا الكتاب باتباعها، وإن كانت الطباعة الحديثة قد أغنت عن كثير منها إلا أنه يلزم معرفتها لتحقق الوثوق بسلامة النصوص وللوقوف على طريق القراءة من المخطوطات القديمة وللاستفادة من مناهجهم في ضبط النصوص وتحقيقها.

وسأورد بعض قواعدهم ومصطلحاتهم في ضبط الحديث.

- (أ) الاهتمام بضبط الحديث وتحقيقه شكلاً ونقطاً يؤمن معها اللبس عند الأداء: ليؤديه كما سمعه ولا يعتمد على حفظه ويقظته فذلك وخيم العاقبة فإن الإنسان معرض للنسيان.
- (ب) العناية بضبط الأسسماء خاصة الملتبس منها: لأن الأسماء لا تدرك بالمعنى ولا يدخلها القياس، ولا يستدل عليها من سياق الكلام.
- (ج) صرف العناية إلى ضبط الحروف المهملة بعلامة ندل على عدم نقطها، وقد وضعوا لذلك اصطلاحات خاصة بذلك تعرف في كتبهم وتؤكد تحرزهم واحتياطهم عند نقل النصوص.
- (د) ضبط الألفاظ المشكلة في متى الكتاب مع كتابتها في الحاشية وضبطها: فإن ذلك أبلغ وأحوط لسلامة النص.
- (ه.) الاعتناء بضبط مختلف الروايات وتمييزها فيجعل كتابه على رواية معينة. ثم ما كان في غيرها من زيادات ألحقها في الحاشية أو نقص أعلم عليه، أو خلاف كَتَبَه، معيناً في كل ذلك من رواه بتمام اسمه لا رامزاً إلا أن يبين رموزه أول الكتاب أو آخره.

(و) تحقيق الخط وتوضيحه وترك السرعة فى الكتابة وعدم تدقيق الحروف وتصغيرها، وقد قال الإمام أحمد لابن عمه حنبل بن إسحاق، وقد رآه يدقق الخط: لا تفعل أحوج ما تكون إليه يخونك.

(ز) مقابلة كتابه بالأصل الذى أسمعهم الشيخ منه حتى يتحقق من سلامة النص ويصلح ما وقع عنده من خطأ، وقد بالغوا فى أهمية ذلك حتى قال عروة بن الزبير لابن هشام: أكتب؟ قال: نعم، قال: عرضت كتابك؟ قال: لا. قال: لم تكتب، وقال الأخفش: إذا نسخ الكتاب، ولم يعارض، ثم نسخ، ولم يعارض خرج أعجمياً.

(ح) وضع دائرة فارغة تفصل بين كل حديثين أو بين كل فقرتين حتى لا يختلط الكلام بعضه ببعض.

(ط) المحافظة على ذكر الثناء على الله سبحانه وتعالى كلما ذكر فيقول عز وجل

ونحوه، وإن لم يكن في الأصل، والمحافظة على كتابة الصلاة والتسليم على رسول الله ولا عند ذكره كل مرة ولا يرمز إليه ولا يقتصر على ذكر الصلاة دون التسليم عليه والترضى والترحم على الصحابة والعلماء وسائر الأخيار.

(ك) وضع الرموز للألفاظ المتكررة في الإسناد فيرمزون إلى حدثنا فيقولون «ثنا» وإلى أخبرنا فيقولون «أنا» ويكتبون للتحول من إسناد إلى آخر حرف الحاء المهملة «ح» ولهم غير ذلك من القواعد التي وضعوها للحفاظ على سلامة النص حتى إنهم أفردوا ذلك بمؤلفات خاصة. أهمها: الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي، والإلماع في أصول الرواية، وتقييد السماع للقاضي عياض وغيرها.

أ. د/ أيمن محمود مهدى

مراجع للاستزادة :

راحع : جامع بيان العلم وفصله لابن عبد البر ص ٨٨ وما تعدها. تدريب الراوي ٢٦٤/١ ٢٨/٢، توصيح الأفكار ٣٥٢/٢، مقدمة ابن الصلاح ص ٣٦٧، توجيه النظر ٧٧٢/٢، توصيح الأفكار ٣٥٢/٢.

الهوامش :

- (۱) سورة الجمعة. الآية (۲)
 (۲) سورة العلق، الآية (۱)
- (٣) مسلم في صحيحه كتاب الرهد والرقائق باب التثبيت في الحديث وحكم كتابة العلم ٢٢٩٨/٤ رقم ٢٠٠٠.
 - (٤) الإلماع للقاضي عياض ص ٢٨. تقييد العلم للحطيب اسعدادي ص ٢٢، ٣٣.
 - (٥) نفس المرجع السابق
 - (٧) أمو داود كتاب العلم باب في كتاب العلم ٢١٧/٣ رقم ٢٦٤٦.
- (٨) البخاري كتاب اللقطة باب كيف تعرف لفطة أهل مكة ١٠٤/٥ رقم ٣٤٣٤ من فتح الباري طبعة السلفية، مسلم كتاب الحج باب «تحريم مكة» ١٨٨/٢ رقم ١٢٥٥.
 - (٩) المحاري «كتاب العلم» باب العلم ١/ ٢٥١ رقم ١١٤، مسلم «كتاب الوصية» باب ترك الوصية لمن ليس له شيء يوصي هيه ١٢٥٧/٣ رفم ١٦٣٧.
 - (١٠) تأويل محتلف الحديث ص ٢٨٦.
 - (١٢) الباعث الحثيث ص ٦١٢.

الكتب الستة ومنزلتها بين كتب الحديث

تعددت أنواع كتب الحديث كما تعددت طبقاتها، فكان منها كتب الصحاح، والجوامع، والمسانيد، والمعاجم، والمستدركات، والمستخرجات، والأجزاء.

والكتب الستة أو الأصول الستة هي أهم هذه الكتب وأجمعها وأنفعها والكتب الستة هي:

۱ - صحيح الإمام أبى عبد الله محمد بن إسماعيل الجعفى البخارى المتوفى سنة
 ٢٥٦هـ.

۲ - صحیح الإمام أبی الحسین مسلم بن
 الحجاج النیسابوری المتوفی سنة ۲٦۱هـ.

٣ - السن للإمام أبى داود سليمان بن
 الأشعث السجستاني المتوفى سنة ٢٧٥هـ.

٤ - السنن للإمام أبى عيسى محمد بن
 عيسى بن سورة الترمذى المتوفى سنة ٢٧٩هـ.

٥ - السنن للإمام أبى عبد الرحمن أحمد
 ابن شعیب النسائی المتوفی سنة ٣٠٣هـ.

آ - السنن للإمام أبى عبد الله محمد بن
 يزيد الربعى القزوينى المعروف بابن ماجه
 المتوفى سنة٢٧٣هـ.

وسميت هذه الكتب بكتب الصحاح وذلك على سبيل التغليب، رالا فإن كتب السنن الأربعة للترمذي وأبى داود والنسائي وابن ماجه هي دون الصحيحين منزلة وأقل منها دقة وضبطًا.

والناظر في هذه الكتب المتتبع لأحاديثها يجد أن لكل منها ميزة تميزه عن غيره، فمن أراد التفقه فعليه بصحيح البخارى، ومن أراد قلة التعليقات فعليه بصحيح مسلم، ومن رغب في زيادة مقوماته في فن التحديث فعليه بجامع الترمذي، ومن قصد إلى حصر فعليه بجامع الترمذي، ومن قصد إلى حصر أحاديث الأحكام فبغيته لدى أبي داود في سننه، ومن كان يعنيه حسن التبويب في الفقه فإن ابن ماجه يلبي رغبته، أما النسائي فقد توافرت له أكثر هذه المزايا.

وعلى كل حال فالأصول الستة أو الكتب السنة هي من أحسن كتب الحديث تصنيفًا وأجودها تأليفًا وأكثرها صوابًا وأقلها غلطًا وأعمها نفعًا وأعودها فائدة، ولم يحظ غيرها من دواوين كستب السنة بما حظيت به هذه الأصول الستة من عناية واحتفال وخدمة لم تنقطع إلى يومنا هذا حيث صنفت فيها

تصانيف، وعلقت عليها تعاليق تناولت تاريخًا لرجال أسانيدها وما صدر فيهم من جرح أو تعديل، وكشفًا لعلل متونها وأسانيدها وإزالة لمشكلها وتحقيقًا لصحيحها من سقيمها وبيانًا لمعانيها ومقاصدها واستتباطًا لفقهها وفوائدها إلى غير ذلك.

وهناك من جعل موطأ مالك بدل «سنن ابن ماجه». كما فعل ابن الأثير الجزرى فى كتابه «جامع الأصول» وقال: «هى أهم كتب الحديث وأشهرها فى أيدى الناس وبأحاديثها أخذ العلماء، واستدل الفقهاء، وأثبتوا الأحكام

وشادوا مبانى الإسلام ومصنفوها أشهر علماء الحديث وأكثرهم حفظًا وأعرفهم بمواضع الخطأ والصواب وإليهم المنتهى وعندهم الموقف».

وإذا كانت دواوين السنة من غيرها - أى من غير الكتب الستة - قد اشتملت على كثير من الأحاديث التي ليست فيها. إلا أنه مما لا شك فيه أن أصول كثير من هذه الزوائد التي فيها - وعلى وجه الخصوص مقبولها - قد خرج في الكتب السنة أو بعضها.

أ.د/موسى فرحات الزين

مراجع للاستزادة:

⁽١) التقييد والإيصاح للحافظ العراقي ص ٥٦. ط المكتبة السلعية

⁽٢) علوم الحديث ومصطلحه ـ د/ صبحى الصالح ص ١١٩ ط ـ دار العلم للملايين

⁽٣) علم زوائد الحديث ـ د/ حبدون الأحدب ص ٢٢

الكشط والمحو والضرَّبُ في كتب الحديث

إذا وقع فى الكتاب زيادة ليسست منه أو كتب فيه كلام على غير وجهه فإنه يُنفَى عنه بالضرب أو الحك أو المحو أو غير ذلك. والضرب خير من الحك والكشط، قال القاضى الرامهرمزى: «قال أصحابنا: الحك تهمة».

وروى القاضى عياض عن شيخه سفيان الأسدى أنه كان يحكى عن بعض شيوخه أنه كان يقول: «كان الشيوخ يكرهون حضور السكين مجلس السماع حتى لا يبشر شيء: لأن ما يبشر منه قد يصح من رواية أخرى وقد يسمع الكتاب مرة أخرى على شيخ آخر يكون ما بشر وحك من رواية هذا صحيحًا في رواية الآخر فيحتاج إلى إلحاقه بعد أن بشسره، وهو إذا خط عليه وأوقفه من رواية الأخر اكتفى بعلامة الآخر عليه لصحبته».

وأما المحو فيقارب الكشط في حكمه الذي تقدم ذكره، وتتنوع طرقه ومن أغربها مع أنه أسلمها ما روى عن سحنون بن سعيد التنوخي الإمام المالكي أنه كان ربما كتب الشيء ثم لعقه.

وجساء عن إبراهيم النخعى قوله: «إن من المروءة أن يرى فى ثوب الرجل وشفتيه مدادًا».

ثم إن الضابطين قد اختلفت اختياراتهم في كيفية الضرب فقال الرامهرمزى: «أجود الضرب أن لا يطمس المضروب عليه بل يخط من فوقه خطًا بينًا يدل على إبطاله ويقرأ من تحته ما خط عليه». ويسمى هذا (الضرب) عند أهل المشرق (الشق) عند أهل المغرب عند أهل المغجمة وتشديد القف من الشق وهو بفتح المعجمة وتشديد القف من الشق فرق بين الزائد وما قبله وبعده من الثابت بالضرب، وقيل لا يخلط الضرب بالمضروب عليه بل يكون فوقه منفصلاً عنه معطوف طرفا الخط على أوله وآخره.

وقيل: لا يعمل خطًا أصلاً ويكتفى بكتابة دائرة صغيرة في أول الزيادة وكندلك في آخرها حكاه القاضي عياض عن بعض الأشياخ المحسنين لكتبهم قال: ويسميها صفرًا كما يسميها أهل الحساب، ومعناها خلو موضعها من عدد؛ كذلك هنا تشعر بخلو ما بينهما عن صحة.

وقيل: بل يضع الزائد بين نصفى دائرة وهما ما نسميهما الآن قوسين هكذا () وإذا كان الزائد عدة أسطر فحنهم من يضع القوسين مع كل سطر منهما، ومنهم من يجعل القوس الأول في مضتتح الكلام والثاني في مختتمه ولو بعد عدة أسطر، ومن العلماء من يكتب على الزائد كلمة (لا) النافية، ومنهم من يكتب على أوله (من) الجارة وعلى آخره (إلى)، ومنهم من يكتب فوق أوله كلمة (زائد) وفي آخره كلمة (إلى).

وما مر من الكلام إنما هو في شأن الذي يزيد في الكتاب من غير تكرير لألفاظه، أما إن كان الزائد عبارة عن تكرير كلام الكتاب وكتابته مرتين فإن ذلك لا يخلو من أن يكون التكرار قد وقع في مضاف ومضاف إليه أو صفة وموصوف أو نحو ذلك من كل شيئين بينهما تلازم واتصال أو يكون التكرار قد وقع في غير هذا النوع من الكلام، فمثال الأول: أن يريد الكاتب كتابة عبد الله مثلا فيكتب (عبد عبدالله) أو يكتب (عبد الله الله) وحكم هذه الزيادة أن يلاحظ بقاء المضاف متصلاً

بالمضاف إليه في الكتابة فيضرب على كلمة (عبد) الأولى في الصورة الأولى ويضرب على كلمة (الله) الثانية في الصورة الثانية، وليس عليه أن يلاحظ ما وقع في أول السطور من هذا الكلام أو ما وقع في آخره، وأما إن كان التكرار في غير هذا النوع ضلا يخلو الحال بين أن يكون الكلامان في أوائل السطور أو يكونا في أواخرها أو يكون أحدهما في الأول والثاني في الآخر، فإن كانا جميعًا في أوائل السطور لزمه أن يضرب على الثاني منهما، وإن كان في آواخر السطور لزمه أن يضرب على الأول منهما وإن كانا مختلفين ضرب على الذي في آواخر السطور سواء أكان هو الأول أم كان الثاني، وإن وقع المكرر أثناء السطور لا في أوائلها ولا في آواخرها ففيه قولان:

الأول: أن يضرب على الثانى منهما: لأن الأول قد وقع في مركزه صحيحًا.

وثانيهما: أنه يضرب على أقلهما حسنًا وجودة خطا سواء أكان الأول أم كان الثاني.

1.د/ موسى فرحات الزين

مراج للاستزادة.

⁽۱) لمحدث القاصل بين لروى والواعى للقاصى الحسن بن عبد لرحمن الرامهرمرى ت ٣٦٠ ص ٢٠٦ ط دار الفكر.

⁽٢) الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع للقاضي عياص سيحصني ت ٥٤٤ ص ١٧١ ط مكتبة در لتراث

⁽٢) التقييد والإيضاح ص ٢١٥.

⁽¹⁾ فتح المعيث للعراقي ص ٢٤٦.

⁽۵) تدریب امر وی ۲/۸۸

⁽٦) توصيح الأفكار ٢١٠/٢.

كنى الرواة والمحدثين والمؤلفات فيها

تعريف الكنية:

الكنية ما جعل علمًا على الشخص غير الاسم واللقب نحو (أبو الحسن وأم الخير).

وتكون مصدرة بلفظ أب أو أم أو ابن أو بنت، وهي تستعمل مع الاسم واللقب أو بدونهما تفخيمًا لشأن صاحبها أن يذكر اسمه مجردًا وتكون لأشراف الناس.

وريما كنى الوليد تفاؤلاً، وقد كنى بعض أجناس من الحيوان فللأسد أبو الحارث وللضبع أم عامر(١).

وقد يُسمى الشخص بلفظ الكنية أو يُلقب أيضا، كما سيأتى.

اهتمام المحدثين بالكنى:

لقد اعتنى المحدثون بهذا النوع من علوم الحديث عناية فائقة فبذلوا جهدًا يشكرون عليه فى تحرير كنى الرواة لما لها من أهمية علمية حيث تمس إليها الحاجة خاصة عند المحدثين وطلاب العلم، ولذلك بذلوا ما فى وسعهم لتمحيصها وتعيين أصحابها ودققوا النظر فيها كثيرًا فأحاطوا بجميع جزئياتها.

وهذا الاهتمام الشديد من العلماء بمعرفة الكنى يدل على أهمية هذا العلم وما يترتب عليه، ومن المعلوم أن السند الصحيح المتصل في هذه الأمة يعتبر من خصائصها لا تشاركها فيه أمة أخرى، فقد حفظت شريعتها وأحكام دينها وتناقلتها الأجيال الأولى بالسند المتصل إلى المشرع دون انقطاع ذلك، فقد اهتم علماء الحديث بدراسة السند والعناية بكل ما يتعلق به.

وعناية المحدثين بالكنى ترجع إلى الأخطاء الجسيمة التى تترتب على الجهل بها: حيث إن الراوى يذكر مرة باسمه ومرة بكنيته فيظنهما من لا معرفة له رجلين وربما ذكر بهما معًا فيتوهم أنهما رجلين

ومثال ذلك: الحديث الذي رواه الحاكم في «المعرفة» من رواية أبي يوسف عن أبي حنيفة عن موسى بن أبي عائشة عن عبد الله ابن شداد عن أبي الوليد عن جابر عَيْكَ مرفوعًا: «من صلى خلف الإمام فإن قراءته له قراءة» (٢) . وقال: الحاكم: عبد الله بن شداد هو أبو الوليد بينه ابن الميني. قال

الحاكم ومن تهاون بمعرفة الأسماء أورثه مثل هذا الوهم.

قال العراقى. وربما وقع عكس ذلك كما فى قول النسائى عن أبى أسامة حماد بن السائب فسوهم فى ذلك، وإنما هو عن حماد بن السائب، وأبو أسامة إنما اسمه حماد بن أسامة، وحماد بن السائب هو محمد ابن السائب الكلبى، وكنيته أبو أسامة.

ولق درس فى الحديث أنه أراد أن يكشف عن ترجمة أبى الحديث أنه أراد أن يكشف عن ترجمة أبى الزناد فلم يهتد إلى موضعها من كتب الأسماء لعدم معرفته باسمه مع كون اسمه معروفًا عند المبتدئين من طلبة الحديث وهو عبد الله ابن ذكوان، وأبو الزناد لقب له وكنيته أبو عبد الرحمن.

أقسام الكني:

لقد قسم العلماء كابن الصلاح وغيره الكنى إلى عشرة أقسام، وهي على النحو التالي:

۱ - من سمى بالكنية لا اسم له غيرها.
 وهم ضربان:

(أ) من له كنية كأبى بكر بن عبد الرحمن أحد الفقهاء السبعة، اسمه أبو بكر وكنيته أبو عبد الرحمن، ومثله أبو بكر بن عمرو بن حزم كنيته أبو محمد قال الخطيب: لا نظير لهما.

(ب) من لا كنية له كأبى بلال عن شريك، وكأبى حصين - بفتح الحاء - عن أبى حاتم الرازى.

Y - من عرف بكنيته ولم يعرف أله اسم أم لا؟ كأبى أناس - بالنون - صحابى، وأبى مُويَّهية مولى رسول الله وأبى شيبة الخدرى، وأبى الأبيض عن أنس، وأبى بكر بن نافع مولى ابن عمر، وأبى النجيب - بالنون المفتوحة وقيل بالتاء المضمومة وأبى حريز - بالحاء والزاى - الموقفي والموقف محلة بمصر،

٣ - من لقب بكنية وله غيرها اسم وكنية
 (كأبى تراب على بن أبى طالب) اسمًا (أبى الحسن) كنية. لقبه بذلك النبى وَ الله حيث قال
 له: «قم أبا تراب». وكان نائمًا عليه.

- وأبى الزناد: عبد الله بن ذكوان أبى عبد الرحمن.
- وأبى الرجال: محمد بن عبد الرحمن أبى عبد الرحمن أبى عبد الرحمن لقب بذلك لأنه كان له عشرة أولاد رجال.
- وأبى نميلة: بضم الفوقية مصغر يحيى بن واضح أبى محمد، وأبى الآذان جمع أذن لقب به لأنه كان كبير الأذنين.

٤ - من له كنيتان أو أكثر كابن جريج أبى
 الوليد وأبى خالد، ومنصور الغراوى شيخ ابن

الصلاح أبى بكر وأبى الفتح وأبى القاسم وكان يقال له: ذو الكنى.

٥ – من اختلف في كنيته دون اسمه كأسامة بن زيد بن حارثة الحب بن الحب مولى رسول الله على لا خلاف في اسمه وفي كنيته قيل: أبو خارجة أو أبو زيد أو أبو عبد الله أو أبو محمد.

7 - من عرفت كنيته واختلف في اسمه كأبي بصرة الغفاري - حميل بضم الحاء المهملة على الأصح وقيل بجيم مفتوحة - وأبي جحيفة وهب وقيل: وهب الله، وأبي هريرة عبد الرحمن بن صخر على الأصح من ثلاثين قولاً وهو أول مكنى به، وأبي بردة بن أبي موسى قال الجمهور: عامر، وقال ابن معين: الحارث.

٧ - من اختلف في اسمه وكنيته معًا «كسفينه مولى رسول الله عَلَيْمُ « فقد اختلف في اسمه على اثنين وعشرين قولاً ، ذكرها ابن حجر في الإصابة منها عمير وقيل صالح وقيل مهران وقيل قيس وقيل مروان وقيل كيسان، أما كنيته فقيل أبو عبد الرحمن وقيل أبو البحترى.

۸ - من عرف باسمه وكنيته ولم يختلف
 فى واحد منهما كأباء عبد الله أصحاب
 المذاهب الأربعة: سفيان الثورى، ومالك،

ومحمد بن إدريس الشافعي، وأحمد بن حنبل، وكأبى حنيفة النعمان بن ثابت وغيرهم ممن لا يحصى، ومن الصحابة الخلفاء الأربعة: أبو بكر عبد الله، وأبو حفص عمر، وأبو عمرو عثمان، وأبو الحسن على.

٩ من اشتهر بكنيته مع العلم باسمه كأبى إدريس الخولانى عائذ الله بن عبد الله، وكأبى إسحاق السبيعى عمرو، وأبى الضحى مسلم، قال ابن الصلاح رحمه الله: "ولابن عبدالبر فيه تأليف مليح فيمن بعد الصحبة منهم".

۱۰ - من عرف باسمه دون كنيته وإن كانت له كنية معينة كطلحة بن عبيد الله، وعبد الرحمن بن عوف، والحسن بن على بن أبى طالب كنية كل منهم أبو محمد، وكالزبير ابن العوام، والحسسين بن على، وحديفة وسلمان، وحابر كنوا بأبى عبد الله.

قال السخاوى رحمه الله ومما ياتعق بالكنى نوعان أجملهما ابن الصلاح وأتباعه: من وافقت كنيته اسم أبيه كأبى إسحاق إبراهيم بن إسحاق المدنى أحد أتباع التابعين. قال شيخنا: وفائدة معرفته نفى الغلط عمن نسبه إلى أبيه فقال أخبرنا ابن إسحاق لظنه أنه تصحيف وأن الصواب أبو إسحاق.

أو كنيته كنية زوجته كأبى أيوب الأنصاري

وأم أيوب صحابيان مشهوران، وفائدته دفع توهم تصحيف أداة الكنية.

أشهر المصنفات في معرفة الكني:

لقد ظهر هذا النوع من علوم الحديث منذ التصنيف في علم الرجال، مما يدل على بروز مشكلة تحديد الأسماء وتمييزها ومعرفة الكبي من أول هذه الفترة المبكرة.

ومنذ ذلك الوقت ظهرت المصنفات في معرفة الكنى والأسماء وقد سار فيها مؤلفوها على منهجين:

المنهج الأول: إيراد كنى الرواة وأسمائهم وأنسابهم وشيوخهم وتلامذتهم وما يتعلق بهم من جرح وتعديل كما فعل الإمام مسلم والنسائي.

المنهج الثانى: أضافوا إلى ما تقدم ذكره فى المنهج الأول نماذج من الأحاديث التى رواها أصحاب الكنى، وعلقوا على تلك الأحاديث، بما بان لهم من تصحيح وتضعيف. كما فعل الإمام أبو أحمد الحاكم والدولابى وغيرهما، ويمكن اعتبار أصحاب هذا المنهج ممن خدموا الرواة والمتون وسهلوا على الباحثين عناء البحث عن أحوال مروياتهم.

والمؤلف ات فى معرفة الكنى كشيرة وسنكتفى هنا بذكر طائفة من أهم هذه المصنفات:

(أ) كتاب الكنسى لعلسى بن المدينسى ت ٢٣٤هـ.

(ب) كتاب الكنى للإمام أحمد بن حنبل ت ٢٤١هـ، وقد طبع بتحقيق عبد الله الجديع.

(ج) كتاب الكنى والأسماء للإمام مسلم بن الحجاج النيسابورى المتوفى سنة ٢٦١ه. ومعظمه فيمن عرفت كنيته واسمه، ولم يرتبه مصنفه حسب حروف المعجم فى كل حرف فهو يقول مثلاً: حرف الألف ثم يذكر من كنيته أبو إسحاق ثم أبو إبراهيم وهكذا حتى نهاية الكتاب. وإذا كان للروى كنيتان أحدهما أشهر من الأخرى قدم الأشهر واستفاض فى المعلومات وعند ورود كنيته الأخرى يشير إلى كنيته الأولى للدلالة على أنه قد تقدم ذكره. والكتاب مطبوع فى مجلدين كبيرين بتحقيق والكتاب مطبوع فى مجلدين كبيرين بتحقيق عبد الرحيم محمد القشقرى.

(د) كتاب الكنى للإمام النسائى المتوفى سنة ٣٠٣هـ، نهج فى ترتيبه منهجًا مخالفًا لمن سبقه من العلماء الذين ألفوا فى هذا الموضوع حيث أنه لم يتبع منهج المشارقة أو المغاربة.

قال الإمام العراقى - رحمه الله: «والذين صنفوا فى ذلك - يعنى الكنى - بوبوا الأبواب على الكنى وبينوا أسماء أصحابها، إلا أن النسائى رتب حروف كتابه على ترتيب غريب ليس على ترتيب حروف المعجم المشهورة عند المشارقة ولا على اصطلاح المغاربة ولا على ترتيب حروف أبجد، وهذا ترتيبها (البت ثى ين س شرز وذك ط ظ ص ض فق و هـم ع غ ج ح خ).

(هـ) كتاب الكنى والأسماء لأبى بشر الدولابى المتوفى سنة ٢١٠هـ، وقد رتبه على حروف المعجم، وبدأ أولاً بكنية النبى وقل شم مشرع بذكر الصحابة ـ رضوان الله عليهم أجمعين ـ وفسصلهم عن غيرهم، ثم ذكر التابعين ومن بعدهم، ثم بعد ذلك يأتى ببعض الأسانيد والأحاديث لبعض من ذكرهم فى هذا الحرف ويكرر العمل نفسه فى الحرف التالى وهكذا، والكتاب مطبوع فى جزأين فى مجلد واحد سنة ١٣٢٢هـ.

(و) كتاب الكنى لأبى أحمد الحاكم المتوفى سنة ٣٧٨هـ. قال الكتانى: «وكتابه هذا فى أربعة عشر سفرًا ويجىء بالخط الرفيع فى خمسة أسفار أو نحوها. حرر فيه وأجاد وزاد على غيره وأفساد، ولم يرتبه على حروف المعجم فرتبه الذهبى واختصره وزاد عيه وسماه «المقتنى فى سرد الكنى».

قلت: وكتاب الذهبى المذكور مطبوع فى جرأين كبيرين بتحقيق محمد صالح عبدالعزيز المراد.

(ز) كتاب الاستغناء فى معرفة الكنى لابن عبد البر القرطبى المتوفى سنة ٤٦٣هـ وهو مطبوع فى ثلاثة أجزاء محققا.

أ.د/ موسى فرحات الزين

مراجع للاستزادة

- (١) مقدمة ابن الصلاح مع شرحها التقييد والإيضاح ص ٣٦٨
- (٢) المقمع سمراج الدين المعروف ماس الملقن ت ٨٠٤ هـ . ص ٢١/٧٥ ط دار هواز للمشر.
 - (٣) فتح المغيث للعراقي ص ٢٩٢
 - (٤) الإصابة لاس حجر العسقلاس ٥٨/٢ طادار المكر العربي
 - (٥) فتح المعيث للسخاوي ٣/١٧١
 - (٦) تدریب الراوی ۲/۱۷۲.
 - (٧) توصيح الأفكار ٢/٢٨٢.
 - (٨) الرسالة الستطرفة ص ١٢١.

هو امشي:

- (١) المعجم الوسيط ٨٠٢/٢
- (٢) سش ابن ماجه كتاب إقامة الصيلاة والسنة هيها باب إذا هرا الإمام فانصتوا

اللحق في كتابة الحديث

هذا المبحث يدل دلالة قاطعة على مدى عناية المحدثين واهتمامهم بكتابة الحديث وضبطه وتحريره وإزالة ما يوهم اللبس فى كتب الحديث.

تعريف اللحق:

اللحق بفتح اللام والحاء - ما سقط من أصل الكتاب فألحق بالحاشية أو بين السطور، وأما اشتقاقه فيحتمل أنه من الإلحاق.

جاء في المعجم الوسيط: «(اللحق) ما يجيء بعد شيء يسبقه، وما يلحق بالكتاب بعد الفراع منه فتلحق به ما سقط عنه».

كيفية كتابة الساقط؛

وأما كيفية كتابة ما سقط من الكتاب فلا ينبغى أن يكتب بين السطور لأنه يضية ها ويغلس ما يقرأ خصوصًا إن كانت السطور ضيقة متلاصقة، والأولى أن يكتب فى الحاشية، ثم الساقط لا يخلو إما أن يكون سقط من وسط السطر أو من آخره، فإن كان من وسط السطر فيخرج له إلى جهة اليمين

لاحتمال أن يطرأ في بقية السطر سقط آخر فيخرج له إلى جهة اليسار، فلو خرج بالأول إلى اليسار ثم ظهر في السطر سقط آخر فإن خرج له إلى اليسار أيضًا اشتبه موضع هذا السقط بموضع هذا السقط، وإن خرج للثانى إلى اليمين تقابل طرف التخريجين وريما التقيا لقرب السقطين فيظن أن ذلك ضرب على ما بينهما، وإن كان الذي سقط محله بعد تمام السطر فقال القاضي عياض: «لا وجه إلا أن يخرجه إلى جهة الشمال لقرب التخريج من اللحق وسرعة لحاق الناظر به ولأنه أأمن من نقص يحدث بعده فللا وجه لتخريجه إلى اليمين، لكن إن ضاق ما بعد آخر السطر لقرب الكتابة من طرف الورق أو لضيقه بالتجليد بأن يكون السقط في الصفحة اليمنى فلا بأس حينئذ بالتخريج إلى جهة اليمين»،

قال العراقى: «وقد رأيت ذلك فى خط غير واحد من أهل العلم»،

جهة الكتابة مع بيان العلة:

الأولى أن يكتب السافط صاعدً لفوق إلى

أعلى الورقة، من أى جهة كان تخريج الساقط اليمين أو الشمال: لاحتمال حدوث سقط آخر فيكتب الأول إلى أسفل، فلو كتب الأول إلى أسفل لم يجد للسقط الثاني موضعًا يقابله بالحاشية خاليًا.

وإذا كان اللحق سطرين أو سطور فلا

يبتدئ بسطوره من أسفل إلى أعلى، بل يبتدئ بها من أعلى إلى أسفل بحيث يكون منتهاها إلى جهة باطن الورقة إذا كان التخريج في جهة الشمال وقع منتهاها إلى جهة طرف الورقة.

أ.د/ موسى فرحات الزين

مراجع للاستزادة

⁽١) لإلماع ص١٦٢

⁽٢) اسقييد والايصاح ص ٢١١.

⁽٣) فتح المعيث للعراقي ص ٢٤٢

⁽۱) تدریب الراوی ۲/۸۸

⁽٥) توصيح لأفكار ٣٥٢/٢

⁽٦) لمعجم الوسيط ١٨٨/٢

اللحن في قراءة الحديث وفي ضبط كتبه

تعريف اللحن: اللحن: هو الخطأ فى قراءة الحديث (يقال: فى كلامه لحنًا، أخطأ الإعراب وخالف وجه الصواب فى النحو).

ماذا على طالب الصديث ليسلم من اللحن والتصحيف؟

على طالب الحديث أن يتعلم من النحو والعنة ما يتخلص به من شين اللحن والتحريف ومعرتهما، قال شعبة رحمه الله: «من طلب الحديث ولم ييصر العربية فمثله مثل رجل عليه برنس ليس له رأس».

وعن حماد بن سلمة قال: «مثل الذي يطلب الحديث ولا يعرف النحو مثل الحمار عليه مخلاة لا شعير فيها».

فسبب السلامة من اللحن يكون بتعلم النحو، وليس معنى ذلك التوغل فيه بل يكفيه تحصيل مقدمة مشيرة لمقاصده بحيث يفهمها ويميز بها حركات الألفاظ وإعرابها: لئلا يلتبس فاعل بمفعول أو خبر بأمر ونحو ذلك.

قال العراقى رحمه الله: «أقل ما يكفى من يريد قراءة الحديث أن يعرف من العربية أن

لا يلحن ويستأنس له بما رويناه أنهم كانوا يؤمرون أو قال القائل: كنا نؤمر أن نتعلم القرآن ثم السنة ثم الفرائض ثم العربية الحروف الثلاثة وفسرها بالجر والرفع والنصب، وذلك لأن التوغل فيه قد يعطل عليه إدراك هذا الفن الذي صرح أئمته بأنه لا يعلق إلا بمن قصر نفسه عليه ولم يضم غيره إليه.

وأما السلامة من التصحيف فتتحقق بالأخذ من أفواه أهل العلم والتحقيق، ولا يليق بطالب الحديث أن يعمد إلى الكتب والصحف فيأخذ منها ويروى عنها ويجعلها شيوخه، فإنه تكثر أخطاؤه وتصحيفاته، لذا قال العلماء قديمًا: «لا تأخذ القرآن من مُصنَحَفي، ولا الحديث من صحفى».

وقد استدل بعضهم لذلك بقول عمر ـ لما حدث بحديث عن النبى على وقال له بشير ابن كعب: إن فى الحكمة كذا ـ «أحدثك عن رسول الله على وتحدثنى عن الصحف». وفى مسند الدارمى عن الأوزاعى أنه قال: «مازال هذا العلم فى الرجال حتى وقع فى الصحف فوقع عند غير أهله».

كيف يروى الحديث الذى وقع فيه لحن وتحريف:

اختلفت أقوال العلماء في هذه المسألة:

(أ) ذهب جساعة من أهل العلم منهم محمد بن سيرين وأبو معمر عبد الله بن سخبرة إلى أنه يرويه على الخطأ كما سمعه.

قال ابن الصلاح رحمه الله: «هذا غلو في مذهب اتباع اللفط والمنع من الرواية بالمعنى».

(ب) واختار العز بن عبد السلام أنه يترك الخطأ والصواب جميعًا.

فأما الصواب فإنه يتركه لأنه لم يسمعه وهو إنما يروى ما سمعه. وأما الخطأ فإنه يتسركه لأنه يعلم أن النبى وَالله لله يقله فالتخلص منه أولى مخافة أن يقع تحت قوله عليه الصلاة والسلام: «من كذب على ...»

(ج) وذهب الكثيرون منهم ابن المبارك وابن عيينة وابن المدينى والنضر بن شميل وابن راهويه إلى أنه يصلح في غير ويقرأ الصواب من أول وهلة. قال الخطيب: «وهذا مذهب المحصلين والعلماء من المحدثين، واحتج أصحاب هذا المذهب بحديث النبى واحتج أصحاب هذا المذهب بحديث النبى من هو أفقه منه».

ووجه استدلالهم بذلك هو عدم تقليد

الراوى فى كل ما يجىء به، وكذا احتجوا بقوله فى الحديث المشار إليه: « فبلغها كما سمع ». يكون المراد به كما سمع من صحة المعنى واستقامته من غير زيادة ولا نقص.

قال الخطيب رحمه الله: «إن الذي نذهب إليه رواية الحديث على الصواب وترك اللحن فيه وإن كان قد سمع ملحوناً: لأن من اللحن ما يحيل الأحكام ويصير الحرام حللاً والحلال حراماً».

هل يجوز إصلاح وتغير الخطأ الواقع في أصله؟

الصواب فى هذه المسألة ترك وتقدير ما وقع فى الأصل على ما هو عليه مع التضبيب عليه وبيان الصواب خارجًا فى الحاشية، فإن ذلك أجمع للمصلحة وأنفى للمفسدة. كذا قال ابن الصلاح - رحمه الله - ثم قال: «وكثيرًا ما نرى ما يتوهمه كثير من أهل العلم خطأ وربما غيروه صوابًا ذا وجه صحيح وإن خفى واستغرب لاسيما فيما يعدونه خطأ من جهة العربية وذلك لكثرة لغات العربية وتشعبها».

أفضل ما يعتمد عليه في إصلاح اللحن:

وأفضل ما يعتمد عليه في الإصلاح أن ترد تلك اللفظة مروية صوابًا في أحاديث

أخرى، فإن ذاكرها على الصواب في الحديث أمن أن يقول عن النبي ﷺ ما لم يقل.

بخلاف إذا كان إنما أصلحها بحكم علمه ومقتضى كلام العرب، وهذه طريقة أبى على ابن السكن ابغدادى فى إنتقائه روايته

لصحيح البخارى، فإن أكثر متون أحاديثه ومحتمل روايته هى عنده متقنة صحيحة من سائر الأحاديث الأخر الواقعة فى الكتاب وغيره.

أ.د/ موسى فرحات الزين

مراجع للاستزادة:

-المحدث الفاصل بين الراوى والواعى ص ٥٢٤ ،

الكماية للخطيب البعدادي ص ١٨٥ - ٢٥٥ .

الإلماع للقاصي عياض ص ١٨٧ .

التقييد والإيصاح شرح معدمة ابن الصلاح للعراقي ص ٢٢٨

فتح المينث لنسخاري ٢/ ٢٣٠.

تدریب الراوی ۲/۱۰۵ .

المعجم الوسيط ص ١٩٩٠ .

لطائف الإسناد

لطائف الإسناد: مركب إضافى من جزأين. لا بد من تعريف جزأيه قبل تعريف على النحو التالى:

اللطائف: جمع لطيف، واللطيف من الكلام: ما غمض معناه وخف ودق، ومن معانى اسمه تعالى (اللطيف): العالم بدقائق الأمور وخفاياها، ولملف لُطفاً ولطافة: رفق، ودق وصغر، فهو لطيف.

والإسناد: هو الطريق الموصلة إلى متن الحسديث، أو هو سلسلة الرواة الموصلة إلى المتن.

وعلى هذا فلطائف الإسناد تعنى: الأمور الدقيقة الخفية فى الإسناد والتى تحتاج إلى حسن تدبر وعمق فكر، لغموضها وخفائها، ولا يمكن الوصول إليها إلا لحاذق فهم بصير بالعلم.

ويندرج تحت هذه اللطائف أنواع من علوم الحديث منها:

۱ - الإسناد العالى والنازل: فالعالى: هو الذى قلَّ عددُ رواته بالنسبة إلى إسناد آخر يرد به ذلك الحديث بعدد أكبر، وهو عكس النازل. ويحصل العلو بتقدم وفاة الشيخ

وتأخر وفاة التلميذ، أو بنقدم سماع التلميذ من الشيخ، والعلو أفضل من النزول إذا تساوى الإسنادان في الصحة، وإلا فأفضلهما أصحهما.

١ المسلسل: ومعناه تتابع رجال الإسهاد على صفة أو حالة معينة للرواة أو للرواية. كأن يكون رجال السند كلهم أئمة مثل أن يروى أحمد عن الشافعي عن مالك عن نافع عن ابن عمر، أو يكون رجال الإسناد كلهم مصريين أو شاميين، أو يقول كل واحد منهم في الرواية، سمعت أو أخبرنا، أو يرويه كل راو منهم على المنبر، أو يفعل كل راو منهم ما رأى شيخه يفعل عند الرواية، كالقبض على اللحية أو تشبيك الأصابع عند الرواية، ونحو ذلك.

7- رواية الأكابر عن الأصاغر: بمعنى رواية الشيخ عمن هو دونه، بأن يكون المروى عنه أصغر سنًا، أو أدنى طبقة، أو أقل فضلاً وعلمًا وحفظًا، وذلك كرواية الصحابة عن التابعين، أو رواية التابعين عن أتباع التابعين، أو رواية أحد الأئمة عن بعض تلاميذه.

٤ - رواية الآباء عن الأبناء: كـــرواية العباس بن عبد المطلب عن ابنه الفضل رضى الله عنهما، وهو نوع من رواية الأكابر عن الأصاغر،

• - روایة الأبناء عن الآباء: كان یروی الراوی الحدیث عن أبیه، أو یرویه عن أبیه عن جده، وسواء كان المراد بجده والد أبیه أو جد أبیه، مثل روایة عمرو بن شعیب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص عن أبیه عن جده عبد الله.

7 - المدبع ورواية الأقسران: أى رواية المتقاربين فى السن والإسناد بعضهم عن بعض، كرواية عائشة عن أبى هريرة والعكس، ورواية الأوزاعي عن مالك والعكس، وسمم مُذبجاً لتساوى الراويين، والتدبيج مشتق من ديباجتي الوجه أى الخدين، إذ هما متساويان.

٧- السابق واللاحق: أى الراويان اللذان يشتركان فى الرواية عن شيخ واحد ولكن تباعدت وفاة أحدهما عن الآخر، كرواية الإمام محمد بن شهاب الزهرى عن مالك، ورواية أحمد بن إسماعيل السهمى عن مالك، فبين وفاة الزهرى والسهمى مائة وخمس

وثلاثون سنة، وكلاهما له رواية عن مالك، لكن الزهرى شيخ مالك، وروايته عنه من نوع رواية الأكابر عن الأصاغر.

٨. رواية الإخوة: أى رواية الإخوة بعضهم عن بعض، كرواية محمد بن سيرين، عن أخيه يحيى بن سيرين، عن أخيه أنس بن سيرين، عن مولاه أنس بن مالك. وقيل: إنه روى محمد عن أخيه يحيى عن أخيه سعد عن أخيه أنس عن مولاه أنس بن مالك، فيكون أربعة إخوة قد جتمعوا في إسناد واحد.

ويدخل فى لطائف الإسناد كذلك: صيغ الأداء التى يستعملها المحدثون، لما لها من أثر فى الحكم بالوصل أو بالانقطاع.

وكدنك يدخل في اللطائف: أن يكون الإسناد كله من أهل بلد مصعين، أو يرويه جماعة من أهل بلد معين عن جماعة من أهل بلد آخر، كأن يكون رواته كلهم مدنيين، أو كوفيين، أو يكون بعضهم كوفيًا، وبعضهم مدنيًا، ونحو ذلك.

ويدخل فى ذلك أيضًا كشف ما قد يكون حصل من قلب أو خلط أو إدراج فى أسماء بعض الرواة من قبل راو فى السند.

أ. د/ عبد الرحمن عبد الحميد البر

مراجع الاستزادة

⁻ الأبواع ٢٩، ٣٣، ٤١ ـ ٤٦ من كتاب أبن الصلاح وشروحه ومختصراته.

⁻ نحبة الفكر وشرحها نرهة النطر لابن حجر، المقرات ٥٩٠٥٠، ٧٩٠

اللقاء والمعاصرة بين الراوى والمروى عنه

لا خلاف بين علماء الحديث على أن الراوى الثقة إذا قال (سمعت) أو (حدثنا) ونحو ذلك من ألفاظ السماع فإن سماعه صحيح، ويكون السند متصلاً.

لكن حصل النزاع بين العلماء في الحديث الذي يرويه الراوى عمن روى عنه بلفظ (عن وأن، وقال)؛ إن هذه الألفاظ لا تدل صراحة على السماع فيكون السند متصلاً، كما لا تدل على عدم السماع فيكون الحديث منقطعًا، بل على عدم السماع فيكون الحديث منقطعًا، بل هي ألفاظ محتملة للسماع وعدم السماع، ومن المعلوم أن الاتصال شرط لصحة السند، ولذلك اختلفوا هل يشترط اللقاء بين الراوى ومن روى عنه أم يكتفى بالمعاصرة مع إمكان اللقاء على قولين:

القول الأول: قول جمهور المحدثين، وهو أن كل راو ثقة روى عن مثله حديثاً بواحد من تلك الألفاظ، وكان معاصراً له ويمكن لقاؤه له وسماعه منه؛ فحديثه متصل، ولو لم يثبت في خبر قط أنهما التقيا أو تشافها بالكلام إلا في حالتين:

الأولى: أن تكون هناك دلالة بينة على أن هذا الراوى لم يلق من روى عنه أو لم يسلم

منه شيئًا، وذلك كأن ينفى الراوى عن نفسه السماع من هذا المعاصر، أو يثبت أنهما لم يجتمعا قط، أو تتباعد بلدانهما ولا يرحل أحدهما إلى الآخر بحيث يغلب على الظن عدم السماع، ونحو ذلك.

الحسالة الشانية: أن يكون هذا الراوى معروفا بالتدليس مشتهرًا به، فعندئذ يجب البحث عن سماعه في روايته حتى تنزاح شبهة التدليس.

وهذا القول قد انتصر له الإمم مسلم فى مقدمة صحيحه، وعدّه القول الشائع المتفق عليه بين أهل العلم بالأخبار والرايات قديمًا وحديشاً، ورفض الإمام العلائى ادعاء مسلم أنه القول المتفق عليه.

القول الثانى: أن الحديث المروى بالصفة المذكورة لا يعد متصلاً، وتعددت الأقوال فيما يثبت به الاتصال لرواية الثقة عن غيره بواحد من تلك الألفاظ:

١ - فقيل: لا يحكم باتصاله إلا إذا ثبت
 اللقاء بينهما ولو مرة واحدة وثبت أنهما
 تشافها بالكلام، أو ورد خبر فيه بيان

اجتماعهما وتلاقيهما مرة فأكثر. فاشترطوا اللقاء والسماع. وهذا القول نسبه بعض العلماء للبخارى، ونسبه بعضهم لأحمد وأبى حاتم وأبى زرعة الرازيين.

۲. وقيل: يحكم باتصاله إذا تحقق اللقاء فقط دون اشتراط ثبوت السماع، إذ الغالب أنه لا يلقاه من غير سماع. وهذا القول وصف، العلائى بأنه الذى عليه رأى الحذاق كالبخارى وابن المدينى وأكثر الأئمة.

٣. وقيل: يحكم باتصاله إذا وُجدت قرائن تقوى احتمال وقوع اللقاء، ولو لم يرد خبر ثابت بحصول اللقاء، وهذا القول دكر بعض

الباحثين أنه الظاهر من صنيع الإمام البخارى، وهو قريب من قول الجمهور.

ويرى بعض العلماء أن البخارى إنما اشترط اللقاء والسماع فى كتابه الصحيح، ولم يجعلهما شرطًا فى أصل الصحة.

والراجح فى المسألة قول الجمهور، وخلاصته أن رواية الثقة عن غيره بلفظ (عن وأن وقال) يحكم باتصالها بثلاثة شروط:

١ ـ المعاصرة بين الراويين.

٢ ـ براءة الراوى من التدليس،

٣ ـ عدم وجود دليل على عدم السماع.

أ. د/ عبد الرحمن عبد الحميد البر

مراجع الاستزادة

بتحقيق صلاح سألم المصراتي.

^{..} مقدمة صحيح مسلم، باب، صحة الاحتجاح بالحديث المعمن،

[.] مسألة الحديث المنس في كتب المصطلح،

ـ حامع التحصيل في أحكام المراسيل للعلائي من ص ١٦٠ إلى ص ١٢٤، هنعة عالم الكتب ومكتبة النهضة بيروت ط ٢ (١٠٤٠هـ) بتحقيق حمدي السلمي. ـ السش الأبين والمورد الأمعن في المحاكمة بين الإمامين في السند المفتعن لابن رشيد الفهري، طبقة مكتبة الفرياء الأثرية بالمدينة المنورة ط ١ (١٤١٧هـ)

[.] موقف الإمامين البخاري ومسلم من اشتراط اللقيا والسماع في السند المعن بين المتعاصرين (رسالة دكتوراة) لخالد منصور عبد الله الدريس طبعة مكتبة الرشد بالرياص طـ ١ (١٤١٧هـ).

ـ إجماع المحدثين على عدم اشتراط العلم بالسماع في الحديث المعن بين المتعاصرين للشريف حاتم بن عارف العوثي طبعة دار عالم الفوائد بمكة المكرمة ط ١ (١٤١٢هـ).

المؤتلف والمختلف من الأسماء والألقاب والأنساب والكني للرواة

المؤتلف فى اللغهة: اسم فاعل من الائتلاف وهو الاجتماع والاتفاق، والمؤتلف عكس المختلف.

والمؤتلف المخسستلف في اصطلاح المحدثين: هو ما اتفق في الخط واختلف في اللفظ.

بمعنى أنه يطلق على الأسماء والكنى والأنساب والألقاب التى يشبه بعضها بعضًا فى الكتابة، لكن يختلف النطق بها. إما بسبب الاختلاف فى ضبط الحروف بالشكل. وإما بسبب الاختلاف فى نقط الحروف.

فمن أمثلة الاختلاف في ضبط الحروف بالشكل: (سلام) بتخفيف اللام، و (سلام) بتشديدها، وكذلك (عبيدة) بفتح العين وكسر الباء الموحدة، و (عبيدة) بضم العين وفتح الباء مصغراً.

ومن أمثلة الاختلاف فى نقط الحروف: (بَشِير) بفتح الباء وكسر الشين المعجمة، و (بُشَير) بضم الباء وفتح المعجمة مصغرًا. و (نُسَير) بضم النون وفتح السين المهملة، و (يُسَير) بضم المثاة التحتية وفتح المهملة.

ومنه (التَّورى) بالتاء المثلثة والراء، و (التُّورى) بالتاء المثاة والزاى.

وتكمن أهمية العلم بهذا النوع فى أن الجهل به يوقع فى التصحيف، ويُعرِّض الواقع في التصحيف، ويُعرِّض الواقع في الخطأ والخلط في الرواة، فإن التصحيف أشد ما يقع في الأسماء، لأن الأسماء لا يدخلها القياس، ولا يمكن الاستدلال على الاسم بشيء قبله أو بشيء بعده، ولا يفهم من سياق الكلام.

وأكثر هذا النوع لا ضابط محدداً لعرفته بحيث يُرجع إليه، ولا طريق للوقوف عليه إلا بالتلقى والأخذ من أفواه المشايخ والنقل عن أهل المعرفة والحفظ، لأن كل اسم يحتاج لضبط خاص.

وما ضبطه العلماء من الأسماء والكنى والأنساب والألقاب فهو نوعان:

السم أو الكنية أو النسبة أو اللقب بالنسبة لاسم أو الكنية أو النسبة أو اللقب بالنسبة لكافة المشتركين معه في الخط من غير اختصاص برواة كتاب معين. فمن ذلك قولهم: (سلام) كله بتشديد اللام، إلا خمسة هم: والد عبد الله بن سلام الصحابي، ووالد

محمد بن سلام شيخ البخارى، وسلام بن محمد بن ناهض المقدسي شيخ الطبراني، وجد محمد بن عبد الوهاب بن سلام المتكلم المجائي المعتزلي، وسلام بن أبي الحقيق،

ومن ذلك ضبطهم (كَريز) بفتح الكاف و (كُريز) بفتح الكاف و (كُريز) بضمها وفتح الراء مصغراً. الأول في خراعة، والثاني في عبد شمس بر عبد مناف.

ومن الأنساب فى ذلك قولهم: (العبشيون) بالبساء والشين المعجمسة : بصريون، و (العبسيون) بالسين المهملة: كوفيون، و (العنسيون) بالنون والسين المهملة: غالباً شاميون.

٧ ـ الضبط بالنسبة لكتاب أو كتب مخصوصة: ومنه أن جميع ما فى الصحيحين والموطأ على صورة (بشر) شهو بكسر الباء وبالشين المعجمة، إلا أربعة فإنهم بضم الباء وبالسين المهملة، وهم: عبد الله بن بسر المازنى الصحابى، وبسر بن سعيد، وبسر ابن عبيد الله الحضرمى، وبسر بن محجن الديلى.

وقد ألَّف في هذا النوع عدد من الأئمة، أقدمهم أبو أحمد العسكرى ضمن كتابه «تصحيفات المحدثين»، ثم تلاه الدارقطني فألف «المؤتلف والمختلف» وهو مطبوع، وألف تلميذه عبد الغنى بن سعيد الأزدى المصرى «مشتبه الأسماء» و «مشتبه النسبة»، وتتابع التأليف فيه حتى ألف فيه الأمير أبو نصر بن ماكبولا كتبابه الحيافل «الإكتمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب، وعده ابن الصلاح أكمل وأحسن ما صنف في هذا الباب على إعواز فيه، وجمع الإمام الذهبي في ذلك مختصراً سماه «المشتبه» فقام الحافظ ابن حجر بتوضيحه في كتاب سماه «تبصير المنتبه بتحرير المشتبه» قال عنه السيوطي: «هو أجل كـتب هذا النوع وأكـملهـا». وقـد عـدّ العلامة المعلمي اليماني تسعة وخمسين مؤلفًا في هذا النوع في تقدمته لكتاب الإكمال لابن مأكولاً.

أ. د/ عبد الرحمن عبد الحميد البر

مراجع الاستزادة.

ـ اللوع الثالث والحمسول من مقدمة ابل الصلاح وشروحها ومختصراتها ـ تقدمة المعلمي الهمالي لكتاب الإكمال لابل ماكولا

ـ تصدمة الدكتور موفق عبد الهادي لكتاب المؤتلف و للختلف للد رفطيي

المؤنن من روايات الحديث

لحديث المؤنن والمؤنأن: هو الذي يقول فيه الراوى: أن فلانا قال كذا أو فعل كذا. وهو نوعان:

الأول: أن يقول الصحابى في روايته: أن النبي على قال كذا، أو فعل كذا، أو يقول: أن فلنبي على قال كذا، أو يقول: أن فلانًا سأل النبي على عن كذا، ونحو ذلك. وهذا النوع لا خلاف في حمله على الاتصال: لأن الصحابي إذا روى حديثًا في قصة. أو واقعة بين النبي على وبعض أصحابه، إن كان هذا الصحابي الراوى قد حضر تلك الواقعة فهو متصل، وإن كان لم يحضر ولم بعلم أنه فهو متصل، وإن كان لم يحضر ولم بعلم أنه شاهدها فقد سمعها من صحابي آخر، فيكون الحديث من مراسيل الصحابة. وهي متصلة على الصحيح؛ لأن الصحابة كلهم مدول.

الثانى: أن يقول التابعى أو من بعده: أن فلانًا قال كذا أو فعل كذا، أو أن النبى الملا قال كذا، ونحو ذلك، وذلك كقول مالك رحمه الله: حدثنى الزهرى أن ابن المسيب قال كذا أو فعل كذا، أو قول مالك: حدثنى نافع أن ابن عمر - رضى الله عنهما - أتى

النبى عَلَيْهُ أو سأل النبى عَلَيْهُ ونحو ذلك، وهذا النوع اختلفت فيه كلمة العلماء على قولين:

أحدهما قول الجمهور: أنه مثل (عن) فيحمل على السماع إن ثبتت المعاصرة وأمكن اللقاء، وبرئ من التدليس، ولا اعتبر بالحروف والألفاظ، وإنما العبرة باللقاء والسماع والمجالسة، قسال ابن عبد البر: «ولا معنى لاشتراط تبيين السماع، لإجماعهم على أن الإسناد المتصل بالصحابي سواء أتي فيه ب (عن) أو ب (أن) أو ب (قال) أو ب (سمعت) فكله متصل».

ونقل الخطيب البغدادى عن أحمد بن حنبل قال: «كان مالك _ زعموا _ يرى (عن فلان) و (أن فلانًا) سواء. ثم ذكر الخطيب أن أحمد حمل ذلك على ما كان عن الصحابة فقط.

ومن الحجة لقول الجمهور: أنه لو لم يكن قد سمعه منه لكان بإطلاقه الرواية عنه من غير ذكر الواسطة بينه وبينه مدلسًا، والظاهر سلامته من وصمة التدليس، والكلام إنما هو فيمن لم يعرف بالتدليس.

القول الثانى: قول أحمد وجماعة: أن (أن) لا تلحق بـ (عن)، بل يكون السند منقطعا حتى يتبين السماع فى ذلك الخبر بعينه من جهة أخرى. ونقل الخطيب عن أحمد أنه قيل له: إن رجلاً قال: عن عروة أن عائشة قالت: يا رسول الله، وعن عروة عن عائشة سواء، قال أحمد: كيف هذا سواء؟ ليس بسواء.

والأولى أن يقال: إن روى التابعى عن الصحابى قصة أدرك وقوعها فمتصل، وإن لم يدرك وقوعها الكن أسندها إلى هذا

الصحابى فمتصل أيضًا، لكن إن لم يدرك وقوعها ولم يسندها فروايته برأن) منقطعة،

وقد سبق أن بينت في مسألة (اللقاء والمعسالة (اللقاء والمعسرة بين الراوى والمروى عنه) أن الراجح في المسألة قول الجمهور بالتسوية بين (أن، وعن، وقال) في الحكم باتصال السند بثلاثة شروط:

١ ـ المعاصرة بين الراويين.

۲ ـ براءة الراوى من التدليس.

٣ _ عدم وجود دليل عنى عدم السماع.

أ. د/ عبد الرحمن عبد الحميد البر

مراجع الاستزادة

⁻ نفرع الثاني من فروع النوع العاشر (المعصل) في مقدمة ابن الصلاح وشروحها ومختصراتها

ـ لكمانة في علم أفروابة للخطيب البعدادي، باب دكر الفرق من قول الراوي (عن قلان) و (أن قلانا) فيما يوجب الاتصال والإرسال-

ـ قورعد التحديث للقاسمي ص ١٢٣.

ـ منهج النقد في عنوم الحديث لنتكتور نور اندين عثر، ص ٣٥٠٠.

المبهمات في سند(١) الحديث ومتنه(٢) والمؤلفات في ذلك

تعريف الإبهام لغة:

خفاء الأمر وعدم ظهوره.

تعريف المبهم اصطلاحاً:

هو ما ذكر فى إسناد الحديث أو متنه بلفظ رجل أو شيخ أو امرأة ونحو ذلك ولم يسم.

١ - مشال ما وقع الإبهام في متنه بلفظ رجل:

عن أبى هريرة وَيُنْ قال: خطبنا رسول الله وَيُو فقال: «أيها الناس، قد فرض الله عليكم الحج فحجوا». فقال رجل: أكل عام يا رسول الله؟ فسكت حتى قالها ثلاثاً فقال رسول الله وقلت: نعم لوجبت. ولما استطعتم، ثم قال: ذروني ما تركتكم، فإنما هلك من كان قبلكم بكشرة سؤالهم واختلافهم على أنبيائهم. فإذا أمرتكم بشيء فأتوا منه ما استطعتم، وإذا نهيتكم بنيء فدعوه»(٢).

قال الإمام النووى: هذا الرجل السائل هو الأقرع بن حابس رَوْقَهُ، كذا جاء مبينًا في غير هذه الرواية(٤).

قال السيوطى: هو الأقرع بن حابس بن

عقال رَحَقِينَ، قاله الخطيب واقتصر عليه النووى (١٠٠.

٢ - مثال ما وقع الإبهام في إسناده بلفظ
 رجل:

عن أبى هريرة رَوْقَيَّة قال: قال رسول الله عَن أبى هريرة رَوْقَيَّة والفاجر خب لئيم،(١٠).

فالرجل الذي أبهم في إسناد أبي داود الأول والإمام أحمد هو يحيى بن أبي كثير كما هو واضح في تخريج الحديث - حيث أخرجه أبو داود والترمدي من طريق عبدالرزاق، عن بشر بن رافع عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة مَوْقَيَّهُ.

٣ - مثال ما وقع الإبهام في متنه بلفظ
 امرأة:

عن عائشة ـ رضى الله عنها ـ أن امرأة سالت النبى عَنِي عن غسلها من المحيض فأمرها كيف تغتسل قال : «خذى فرصة من مسك فتطهرى بها». قالت: كيف أتطهر؟ قال: «تطهرى بها؟» قالت: كيف؟ قال: «سبحان الله تطهرى؟». فاجتبذتها إلى فقلت : تتبعى بها أثر الدم().

المراد بالمرأة: قال الحافظ ابن حجر: (إن امرأة) زاد في رواية وهيب (من الأنصار) وسيماها مسلم في رواية أبي الأحوص عن إبراهيم بن مهاجر (أسماء بنت شكل) ولم يسم أباها في رواية غندر عن شعبة عن إبراهيم(^).

وروى الخطيب فى المبهمات من طريق يحيى بن سعيد عن شعبة هذا الحديث فقال: أسماء بنت يزيد بن السكن التى يقال لها: خطيبة النساء. وتبعه ابن الجوزى والدمياطى وزاد أن الذى وقع فى مسلم تصحيف: لأنه ليس فى الأنصار من يقال له شكل وهو رد للرواية الثابئة بغير دليل. وقد يحتمل أن تكون شكل لقباً لا اسمًا. والمشهور فى المسانيد والجوامع فى هذا الحديث أسماء بنت شكل كما فى صحيح مسلم^(٩) أو أسماء بغير نسب كما فى سنن أبى داود^(١٠).

وكذا فى مستخرج أبى نعيم من الطريق التى أخرجه منها الخطيب، وحكى النووى فى شرح مسلم الوجهين بغير ترجيح (١١).

قال السيوطى: قال الإمام النووى: المرأة هى أسماء بنت يزيد بن السكن. وفى رواية لمسلم .. أسماء بنت شكل، وشكل بفتح الشين والكاف، قال النووى فى مبهماته فيحتمل أن تكون القصة جرت للمرأتين فى مجلس أو مجلسين(١٢).

٤ - مثال ما وقع الإبهام في متنه بلفظ
 الابن:

عن أبى حميد الساعدى والله والسنعمل رسول الله والله وا

قال الإمام النووى: اسم ابن اللتبية عبد الله – وأما اللتبية فبضم اللام وإسكان التاء ومنهم من فتحها قالوا وهو خطأ، ومنهم من يقول بفتحها – والصواب اللتبية بإسكان التاء نسبة إلى بنى لتب قبيلة معروفة (١٤).

ه - مثال ما وقع الإبهام في متنه بلفظ البنت:

عن أم عطية _ رضى الله عنها _ قالت: «دخل علينا النبى عليه ونحن نفسل ابنته

فقال: «اغسلنها ثلاثاً أو خمساً أو أكثر من ذلك إن رأيتن ذلك بماء وسدر، واجعلن في الأخرة كافوراً أو شيئاً من كافور، فإذا فرغتن فآذنني». فلما فرغنا آذناه. فألقى إلينا حقوه فقال: «أشعرنها إياه»(٥٠).

المراد (ببنته على المحافظ: لم تقع فى شىء من روايات البخارى مسهاة، والمشهور أنها زينب زوج أبى العاص بن الربيع، وهى أكبر بنات النبى النبى وكانت وفاتها - فيما حكاه الطبرى - فى أول سنة ثمان، وقد وردت مسماة فى هذا عند مسلم من طريق عاصم الأحول عن حفصة عن أم عطية (١٦) ولفظه:

عن أم عطية - رضى الله عنها - قالت: لما ماتت زينب بنت رسول الله عنها أو خمساً. الله : «اغسلنها وترا ثلاثاً أو خمساً. واجعلن في الخامسة كافوراً، أو شيئاً من كافور فإذا غسلتنها فأعلمنني». قالت: فأعلمناه فأعطانا حقوه وقال : «أشعرنها إياه».(۱۷).

وحكى ابن التين عن الداودى أنه جزم بأن البنت المذكورة هى أم كلثوم زوج عثمان ولم يذكر مستنده، وتعقبه المنذرى بأن أم كلثوم توفيت والنبى على ببدر فلم يشهدها، وهو غلط منه: فإن التى توفيت حينئذ رقية (١٨).

ت مثال ما وقع الإبهام في إسناده بلفظ
 العم:

عن زياد بن علاقة عن عمه قال: كان النبى عَنْ يقود بك من منكرات الأخلاق والأعمال والأهواء»(١٩).

قال السيوطى: عم زياد بن علاقة هو قطبة بن مالك الثعلبي (٢).

متى بدأ البحث عن المبهمات؟

لقد اهتم العلماء بمعرفة الإبهام الواقع فى مصوص الكتاب العزيز والسنة المطهرة منذ فترة مبكرة، فبدأ البحث عن ذلك منذ زمن الصحابة ـ رضى الله عنهم.

عن ابن عباس - رضى الله عنهما - قال كنت أريد أن أسال عمر عن المرأتين اللتين تظاهرتا على عهد رسول الله وسلم فلبثت سنة ما أجد له موضعاً . حتى صحبته إلى مكة . فلما كان يمر الظهران ذهب يقضى حاجته فلما كان يمر الظهران ذهب يقضى حاجته فقال : أدركنى بإداوة من ماء . فأتيته بها . فلما قضى حاجته ورجع ، ذهبت أصب عليه . وذكرت فلم قضيت كلامى حتو قال : عائشة المرأتان؟ فما قضيت كلامى حتو قال : عائشة وحفصة (۲۱) .

ملحوظة:

المبهم إما أن يصرح بذكره كما في الأمثلة

السابقة أو لا يصرح بذكره بل يفهم من سياق الكلام.

مثال ذلك : قال الإمام البخارى: وقال معاذ: اجلس بنا نؤمن ساعة(٢٢).

قال الحافظ ابن حجر: قوله (وقال معاذ) هو ابن جبل وصرح بذلك الأصيلي، والتعليق المذكور وصله أحمد وأبو بكر أيضاً بسند صحيح إلى الأسود بن هلال قال: قال لى معاذ بن جبل رَوَّكَ : (اجلس بنا نؤمن ساعة).

وفى رواية لهما: كان معاذ بن جبل عَوْثَيْهُ يقول للرجل من إخوانه: اجلس بنا فيذكران الله تعالى ويحمدانه(٢٣).

وعرف من الرواية الأولى أن الأسود أبهم نفسه، ويحتمل أن يكون معاذ يَرِيُّكُ قال ذلك له ولغيره (٢٤).

قال الحافظ السيوطى: من المبهم ما لم يصرح بذكره بل يكون مفهوماً من سياق الكلام كقول البخارى: وقال معاذ: (اجلس بنا نؤمن ساعة) فالمقول له ذلك مطوى وهو الأسود بن هلال(٢٥).

فائدة معرفة المبهم :

الإبهام إما أن يقع في إسناد الحديث أو مته.

(أ) إن كان الإبهام في إسناد الحديث كأن يقال في أثناء الإسناد: حدثتي رجل أو

شيخ، فيستفاد من معرفة المبهم الوقوف على درجة الحديث صحةً أو حسناً أو ضعفاً. وهذه فائدة عظمى، فإن تبين أن الراوى المبهم في الإسناد ثقة كان الحديث صحيحاً مع توفر باقى شروط الصحة، وإن كان الراوى المبهم المبهم في الإسناد صدوقاً كان الحديث حسناً. وإن كان الراوى المبهم في الإسناد صدوقاً كان الحديث حسناً. وإن كان الراوى المبهم في الإسناد ضعيفاً كان الحديث ضعيفاً.

(ب) إن كان الإبهام في متن الحديث فيستفاد من معرفته أمور كثيرة منها:

معرفة حقيقة الشيء على ما هو عليه.

٢ - معرفة الفضل لأهله، فإذا كان فى
 الحديث منقبة لشخص عرف صاحب هذه
 المنقبة، ويستفاد من ذلك فى تراجم الرواة.

٣ دفع التهمة عن البرىء، فإذا كان فى الحديث ذم لشخص فيحصل بتعيين ذلك الشخص البراءة لغيره وخاصة إذا كان ذلك الشخص من المنافقين.

ع - معرفة الناسخ والمنسوخ: فإذا سأل سائل الرسول وَ عن حكم عارضه حديث آخر، فيستفاد من معرفة ذلك الصحابى السائل ومعرفة تاريخ إسلامه معرفة أى النصين المتقدم وأيهما المتأخر، فيكون النص المتأخر ناسخاً للنص المتقدم.

كيف يعرف المبهم؟ :

يعرف المبهم الواقع في إسناد الحديث أو متنه بالاتي:

۱ - ورود المبهم مسمى فى بعض الروايات
 ويلزم لذلك تخريج الحديث وجمع طرقه حتى
 نقف على اسم هذا المبهم.

٢ - أن ينص أهل السير على ذلك المبهم
 وقد نص أهل السير على كثير من المبهمات.

قال الحافظ السخاوى: ويعرف تعيين المبهم برواية أخرى مصرحة به أو بالتنصيص من أهل السير ونحوهم إن اتفقت الطرق على الإبهام، وربما استدل له بورود تلك القصة صاحبها لمين مع احتمال التعدد(٢٦).

أسباب الإبهام:

للإبهام الواقع في المتن والإسناد أسباب:

أولا: أسباب الإبهام الواقع في الإسناد:

للإبهام الواقع في إسناد الحديث أسباب نذكر بعضها:

١ - قد يكون الراوى المبهم ثقة عند من أبهمه، ضعيفاً عند غيره من علماء الجرح والتعديل، فيذكره من أبهمه على الإبهام حتى لا يرد الحديث بسبب هذا المبهم.

ولكن مهما كانت وجهة نظر الراوي في شيخه أو في غير شيخه فعليه أن يسميه بما

يعرف به حتى يرى كل عالم فيه رأيه، وهدا ما توجبه الأمانة العلمية.

٢ - قد يكون الراوى متفقاً على ضعفه.
 فيذكره من يروى عنه على الإبهام حتى لا يرد
 الحديث، وهذا أشد من السابق عليه.

عدم معرفة الراوى لاسم من أبهمه أو نسيانه ذلك.

ثانياً: أسباب الإبهام الواقع في متن الحديث:

للإبهام الواقع في متن الحديث أسباب نذكر بعضها:

۱ – قد يسوق الراوى الحديث للاستدلال به على ما يقول، فلا يهتم بذكر اسم الرجل المذكور فى متن الحديث أو صاحب القصة. فيبهم اسمه لأنه لا يتعلق بذكره فائدة تخصه فى هذا الموطن.

۲ - عدم معرفة الراوى لاسم هذا المبهم
 بينما يعرفه غيره من الرواة، فيرد مبهماً في
 رواية مسمى في رواية أخرى.

٣ - شك الراوى فى اسم من أبههمه فيذكره مبهمًا بدون ذكر اسمه تورعاً وخوفاً من وقوعه فى الخطأ خاصة أنه لن يتوقف على معرفته كبير فائدة.

٤ - السترعلى المسلم: إذا فعل المسلم
 فعلاً يذم لأجله فلا يذكر اسمه صراحةً ستراً
 عليه.

ه ستر العمل الصالح: قد يعمل المسلم عملاً صالحاً ويكون هو صاحب القصة فيبهم اسمه ستراً لعمله الصالح وإمعاناً في الإخلاص ورغبة في تحصيل الأجر الأكبر والثواب العظيم.

٦ - قد يكون بين الراوى وبين من أبهمه
 أمر نفسى فلا يذكر اسمه غضباً منه أو
 تهويناً لشأنه وتحقيراً له أو غير ذلك.

حكم الحديث الذي فيه راو مبهم:

الإبهام إما أن يكون في إسناد الحديث أو منته:

١ - إن كان الإبهام فى متن الحديث فإن
 ذلك لا يؤثر فى الحكم على الحديث صحة
 أو ضعفاً من قريب أو بعيد.

٢ - إن كان الإبهام في إسناد الحابيث فينظر هل هذا المبهم من الصحابة أم من غير الصحابة؟

(أ) إن كان المبهم من الصحابة كأن يقول أحد التابعين الشقات : حدثنى رجل من أصحاب النبى على فإن ذلك لا يضر بصحة الحديث من قريب أو بعيد، وذلك لأن الذى أبهم فى الإسناد صحابى، والصحابة جميعا عدول بتعديل الله ـ تعالى ـ ورسوله له الهم عدل أم لا. فلا يضر الإبهام أو الجهالة عدل أم لا. فلا يضر الإبهام أو الجهالة العينية بالصحابى لأن حاله عروف.

قال العراقى: قال الأثرم: قلت لأبى عبد الله ـ يعنى أحمد بن حنبل ـ إذا قال رجل من التابعين : حدثنى رجل من أصحاب النبى عليه ولم يسمه فالحديث صحيح؟ قال: نعم.

قال العراقى، وقد ذكر المصنف (أى ابن الصلاح) أن الجهالة بالصحابى غير قادحة لأنهم كلهم عدول، وحكاه الحافظ أبو محمد عبد الكريم الحلبى في كتاب «القدح المعلى» عن أكثر العلماء(٢٧).

(ب) إن كان المبهم من غير الصحابة وجب التوقف فى قبول الحديث، وذلك لأنه يشترط فى الراوى الذى تقبل روايته ويحتج بها أن يكون عدلاً فى دينه ضابطاً لحفظه، والمبهم لا تعرف عينه فكيف نعرف عدالته وضبطه، فكما يحتمل أن يكون عدلاً فى دينه ضابطاً لحفظه يحتمل أن يكون فاسقاً سىء الحفظ، بل يحتمل أن يكون كذاباً، ولهذا الحفظ، بل يحتمل أن يكون كذاباً، ولهذا المعنى رد جمهور العلماء الحديث المرسل.

المصنفات في المبهمات

صنف العلماء في المبهمات مصنفات خاصة بها يمكن تقسيمها إلى قسمين:

(i) مصنفات مرتبطة بكتاب معين أو بعدة كتب.

(ب) مصنفات غير مرتبطة بكتب معين.

أولاً: المصنفات المرتبطة بكتاب معين أو بعدة كتب:

البارك بن محمد بن محمد بن عبد الكريم السيانى المعروف بابن الأثير المولود سنة أربع وأربعين وخمس مائة والمتوفى سنة ست وستمائة في آخر كتابه «جامع الأصور في أحاديث الرسول عليه فصلاً خاصاً بالمبهمات الواقعة في الكتب التي جمعها في كتابه (٢٨).

٢ - عقد شيخ الإسلام الحافظ ابن حجر العسقلانى فى مقدمة شرحه لصحيح البخارى المسماة به «هدى السارى» فصلاً خاصاً للمبهمات الواقعة فى صحيح البخارى سواء وقع ذلك الإبهام فى الأسانيد أو المتون. وقد استوعب فى هذا الفصل ما وقع فى الصحيح من الإبهام.

وقد ذكر الحافظ ابن حجر هذه المبهمات مرتبة حسب ورودها فى الصحيح - فأورد فى كل كتاب ما ورد فيه من المبهمات حسب ترتيب الأحاديث داخل كل كتاب (٢٩).

قال الحافظ السخاوى فى سياق حديثه عن المصنفات فى المبهمات: واعتنى شيخنا (أى الحافظ ابن حجر) بذلك. لكن بالنسبة لصحيح البخارى فأربى فيه على من سبقه بحيث كان معول القاضى جلال الدين البلقينى فى تصنيفه لمفرد فى ذلك عليه(٢٠).

۳ – الإفهام بما وقع في البخاري من الإبهام لمحافظ جلال الدين أبى الفضل عبد الرحمن ابن سراج الدين البلقيني المتوفي سنة أربع وعشرين وثمانمائة، وقد اعتمد في هذا الكتاب على ما ذكره الحافظ ابن حجر في هدى السارى كما قال الحافظ السخاوي.

ثانياً : مصنفات غير مرتبطة بكتاب معين مثال ذلك:

ا - كتاب «الغوامض» للإمام الحافظ أبى محمد عبد الغنى بن سعيد بن على الأزدى المصـــرى، ولد فى سنة اثنتين وثلاثين وثلاثمائة، وتوفى فى سنة تسع وأربعمائة. وقيل سنة أربع وأربعمائة.

ورد في «سير أعلام النبلاء» وفي «هدية العارفين» أن اسم كتاب الإمام عبد الغني بن سعيد «الغوامض» فقط، وورد في الرسالة المستطرفة أن اسم الكتاب «الغوامض والمبهمات» – وذكر محقق كتاب «غوامض الأسماء المبهمة» لابن بشكوال أن اسم الكتاب «الغوامض والمهملات» وذكر أنه توجد منه نسخة خطية في دار الكتب الظاهرية بدمشق (٢١).

قال السخاوى: وقد صنف فيه عبد الغنى ابن سعيد ثم الخطيب مرتبًا على الحروف في المبهم(٣٢).

٢ – الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة للإمام الحافظ الخطيب البغدادي أبى بكر أحمد بن على بن ثابت المعروف بالخطيب البغدادي المتوفى سنة ثلاث وستين وأربعمائة.

- ذكر الخطيب في كتابه مائةً وواحداً وسبعين حديثاً.
- رتب الخطيب كــــابه على الحـــروف في الشخص المبهم.
- قال السيوطى: وفى تحصيل الفائدة منه عسر، فإن العارف باسم المبهم لا بحتاج إلى الكشف عنه، والجاهل به (أى باسم المبهم) لا يدرى مظنته أى مكان وجوده (٢٣).

٣ - غوامض الأسماء المبهمة الواقعة فى متون الأحاديث المسندة - للإمام الحافظ أبى القاسم خلف بن عبد الملك بن مسدود المعروف بابن بشكوال المتوفى سنة ثمان وسبعين وخمسمائة وله أربع وثمانون سنة.

قال الحافظ الذهبى: هذا الكتاب ينبئ عن إمامته (٢٤).

قال السيوطى: وهو أكبر كتاب فى هذا النوع وأنفسه، جمع فيه ثلاثمائة وواحدًا وعشرين حديثاً لكنه غير مرتب(٢٥).

٤ - الإرشاد إلى بيان الأسماء المبهمات
 للإمام النووى أبى زكريا يحيى بن شرف
 النووى المتوفى سنة ست وسبعين وستمائة.

اختصر الإمام النووى كتاب الإمام الخطيب البغدادى (الأسماء المبهمة فى الأنباء المحكمة) وهذبه ورتبه ترتيبًا حسناً على الحروف فى راوى الحديث وهو أسهل للكشف منه بالنسبة لأصله. وضم إليه نفائس أخر زيادة عليه.

قال الإمام السيوطى: ومع ذلك فالكشف منه قد يصعب لعدم اختصار اسم صحابى ذلك الحديث وفاته أيضاً الجم الغفير(٢٦).

٥ – المستفاد من مبهمات المتن والإسناد لولى الدين العراقى أبى زرعة أحمد بن عبد الرحيم العراقى المتوفى سنة ست وعشرين وثمانمائة.

جمع الحافظ ولى الدين العراقى بين كتاب الخطيب وابن بشكوال والنووى مع زيادات أخر ورتبه على الأبواب.

قال السيوطى: وهو أحسن ما صنف فى هذا النوع^(۲۷). قلت : وهو مطبوع متداول،

أ. د/الخشوعي الخشوعي محمد

الهوامش:

- (۱) الإسماد . هو الطريق الموصل إلى مثل الحديث. (۲) المثر؛ هو نص الحديث أو ألفاط الحديث التي تقوم بها المعالى.
 - (٣) أحرجه مسلم ـ كتاب الحج ـ باب فرض الحج مرة في العمر ٩٧٥/٢، وأحمد ٥٠٨/٢. (٤) صحيح مسلم بشرح النووي ٩٠١١. (٥) تدريب الراوي ٣٤١/٢.
 - رد) احرجه أبو داود كتاب الأدب باب في حسن العشرة من طريق سفيان عن الحجاج بن بقرافصة عن (رحل) عن أبي سنمة عن أبي هزيرة علي المرجه أبو داود من طرية عبد الرزاق أحدرنا بشر بن رافع عن يحيي بن أبي كثير عن أبي سنمه عن أبي هزيرة سيَّتَه ٢٥١/٤ وأحرجه أبو داود من طرية عبد الرزاق أحدرنا بشر بن رافع عن يحيي بن أبي كثير عن أبي سنمه عن أبي هزيرة سيِّتَه ٢٥١/٤

- وأحرجه الترمدي كتاب المر والصلة تاب ما جاء في ليحيل من طريق عند الرزاق عن بشر بن كثير بن راقع عن يحيي بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة رُطِّيَّة - قال أبو عيسى - هذا جديث عريب لا تعرفه إلا من هذا الوجه ٣٤٤/١
- وأحرجه أحمد ٣٩٤/٢ من طريق سميان عن الحجاج بن فرافضة عن رجن عن أبي سلمة عن أبي هزيرة ريايية (عر) قال ابن الاثبر وفيه (المؤمن عز كريم) أي ليس بدي بكر فهو يتحدع لانقياده ولينه، وهو ضد الحب يقال (فتي عز وفئاة عز، يزيد أن المؤمن المحمود من طبعه الغزارة وقلة الفطلة للشر وترك بنحث عنه، وبيس ذلك منه جهلاً، ولكنه كرم وحسن حلق، النهاية في عزيب الحديث والأثر ٣ ٢٥٥ ،٣٥٠
- (الحب) الخب بالفتح الحداع وهو الجرير الذي يسعى بين اساس بالفساد (رحل حد والمرأة حدة) وقد تكسر حاؤه، فأم المصدر فبالكسر الأعير ومنه الحديث (الفاحديث) النهاية في عريب الحديث ٢/٢.
- (٧) أحرجه التجاري كتاب الحيص باب ذلك المرأة نفسها إذا تطهرت من المحيض ٨٥/١ ٥٦ والنفط له، و'حرجه مسلم كتاب الحيض ياب استجاب استعمال المنسلة من الحيص فرضة من مسك في موضع الدم ٢٦٠/١.
 - (٨) صبحيح مستم نفس الكتاب والباب انسابق
- (٩) صحيح مسلم صص الكتاب والباب السابق من طريق أبي الأحوص عن إبراهيم بن مهاجر عن صفية بنت شيبة عن عكشة رضي لله عنها له عنها له عنها له قالت الدخلة أسماء بنت شكل عني رسول الله ﷺ الحديث.
- (١٠) سبن أبي داود كتاب الطهارة باب الاغتسبال من الحيمي ٨٥/١ قلت بل ورد في صحيح مسلم (أسلماء) بدون نسب أيصا، نفس الكتاب والباب السابق من طريق شفية عن إبراهيم بن مهاجر قبل سمعت صفية تحدث عن عائشة أن أسماء ـ رضي الله عنهن ـ سأنت البي ﷺ . ، الحديث .
 - (۱۱) فتح افاری ۱/۱۹۶ ۲۹۵.
 - (۱۲) تدریب الراوی ۳۵۳/۲ م۲۵
- (١٣) أحرجه البحاري كتاب نهية بات من م يقبل بهدية نعبة ٢٠٩/٣ وأحرجه مسلم كتاب الإماره باب تحريم هد يا لعمال ١٤٦٣/٣ والمقط ٥٠.
 - (۱۱) صحیح مسلم بشرح النووی ۲۱۹/۱۲.
- س اللتبية هو عبد الله بن اللتبية بن تعلية الأزدى مدكور في حديث أبي حميد الساعدي ﴿ قَ فِي الصَّعِيعِينِ أَن صَي ﷺ بعث رَحَلاً على الصَّدقات بدعى ابن اللَّتِية .. الحديث يطوله، وإنما بأتى في أكثر الروايات عير مسمى، وسماء ابن سعد والبعوى وابن أبي حاتم والطبراني وأبن حيان وعير واحد عبد اللَّه الإصابة في تميير الصّحابة ١٣٣/٤.
- (١٥) أخرجه اسعاري كتاب الجنائر باب عسل المبت ووصوئه بالماء والسدر ٩٣/٢ واللفط له، وأحرجه مسلم ـ كتاب الحنائر باب هي عسل المبت ١٤٦/٣ ١٤٦/ ١٤٦٠ ١٤٦٠
- قوله «حقوه» بمتح الحاء وبحور كسرها لعة هذيل والمراد به هنا الإرار والحقوة في الأصن معقد الإرار وأطلق على الإرار، حقواً محازاً الأنه يشد فيه
- قوبه «أشعرنها إيام» أي احطله شعرها أي الثوب الذي يلى حسدها وسمى شعار الأنه يلى شعر الحسد، والحكمة في إشعارها بإراره صلى المعارفة والمري ١٥٥/٣ يتصرف يسير حداً.
 - (۱۹) فتح الباری ۱۵۳/۳
 - (١٧) أحرجه مسلم كتاب لجنائر باب في عسل الميت ٦٤٦,٢ ٦٤٧.
 - (۱۸) فتح الباری ۱۵۳/۳.
- (١٩) أحرجه الترمذي كناب الدعوات ناب دعاء أم سلمة قال انترمدي هذا حديث عريب، وعم رياد بن علاقة هو قطبة بن مالك رهي صاحب النبي ﷺ ٥٧٥/٥ .
 - (۲۰) تدریب امراوی ۲۶٦/۲.
- (۲۱) أحرجه البحاري كتاب النفسير باب ﴿تبتعي مرضات أزواجك﴾، ﴿قد فرض الله لكم تحله أيمانكم﴾ ١٩٦/٦، وأحرجه مسلم كتاب الطلاق - باب في الإيلاء واعترال انساء وتحييرهن، وقوله تعالى ﴿وإن تطاهرا عليه﴾ ١١١٠/٢ - ١١١١ و للفط له
 - (٢٢) صحيح البخاري كتاب الإيمان باب قول النبي ﷺ سي الإسلام على خمس ١ ٩١
- (٢٣) أحرجه الل أبي شيئة في مصلفه بسنده عن الأسود بن هلال قال كان معاد بن حيل عَبْقَةً يقول للرحل من إحواله... لحديث كتاب الإيمان والرؤي ٢٦/١١.
 - (۲۵) تدریب ایراوی ۲۸٫۲

(۲٤) فتح لباري ۱/۹۳

(۲۷) انتقیید والإیصاح ص ۷۶

- (۲۹) فتح المعيث للسحاوي ۲۰۲/٤.
- (۲۸) الكتب التي حمعها الإمام اس الأثير في كتابه جامع الأصول في أحادث الرسول ﷺ هي موطأ الإمام مالك بن أنس، وصحيح الإمام البخاري، وصحيح مسلم، وسس الإمام أبي داود وسس الإمام سرمدي، وسس الإمام النسائي
 - (٢٩) هدى استارى القصل الرابع فيمن يذكر بلقب وبحوه ص ٢٦٢
 - (۳۰) فتح المعيث للسحاوي ۲۰۲/٤.
 - (٢١) هدية العارفين ١٩٨١ سير أعلام السلاء ٢١/١٧ ٢٧٢ لرسالة المستطرفة ص ٩٠ عوامض الأسماء المبهمة القدمة ١٦/١.
 - (٣٢) فتح المعيث للسحاوي ٢٠١/٤
 - (۳۳) سیر اعلام اسلاء ۲۷۰/۱۸ ۳۷۳ تدریب امراوی ۲/۲۵۲.
 - (٣٤) سير أعلام السلاء ٢١/١٣٩.
 - (۳۵) تدریب الروی ۲۶۲٫۲
 - (٢٦) تدريب مر وي ٣٤٢/٢ فتح المعيث للسخاوي ٣٠١/٤
 - ۲۰) تدریب امراوی ۳٤۲/۲ فتح المعیث للسحاوی ۳۰۲/۱.

المتابعيات للبروايات

المتابعات: جمع متابعة، والمتابعة: الموافقة، وهي مصدر تابع، والمتابع بكسر الباء: الموافق لغيره، ونفتح الباء: الذي وافقه غيره.

والمتابعة في الاصطلاح: أن يُوَافَق راوى الحديث على ما رواه، من قبل راو آخر، فيرويه عن شيخ ذلك الراوى أو من فوقه.

وعلى هذا فالمتابعة تحصل بالموافقة سواء كانت هذه الموافقة في اللفظ والمعنى أو في المعنى فقط.

لكن جماعة من المحدثين خصوا المتابعة بم إذا كانت الموافقة في اللفظ فقط، فأما إذا حصلت الموافقة في المعنى فذلك هو الشاهد، وسواء في ذلك أن يكون الحديث عن نفس الصحابي أو عن صحابي آخر، لكن أخرين خصوا المتابعة بالموافقة التي تحصل في اللفظ أو المعنى عن نفس الصحابي، فإذا اختلف الصحابي فهو الشاهد، وهذا ما مال اختلف المحروهو الذي عليه عمل الأكثرين، وإن كان من العلماء من يطلق الشاهد والمتابع كل منهما على الآخر، مثل الحاكم في

المستدرك، وذلك بالنظر إلى أن كلاً منهما معناه الموافقة. ولذا قيل: إن إطلاق كل منهما على الآخر أمره سهل.

أنواع المتابعة: المتابعة نوعان: الأول متابعة تامة: وهي التي تحصل للراوي نفسه، بأن يروى حديثه راو أخر عن نفس شيخه، والثاني متابعة قاصرة: وهي التي تحصل لشيخ الراوي فمن فوقه.

مثال للمتابعات: روى الشافعي في الأم عن مالك، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، أن رسول الله على قال: «الشهر تسع وعشرون، فلا تصوموا حتى تروا الهلال، ولا تفطروا حتى تروه، فإن غُم عليكم فأكملوا العدة ثلاثين «(۱).

قال ابن حجر: فهذا الحديث ظر قوم أن الشافعي تفرد به عن مالك، فعدوه في غرائبه: لأن أصحاب مالك رووه عنه بهذا الإسناد، وبلفظ «فإن غم عليكم فاقدروا له»(٢). لكن وجدنا للشافعي متابعًا، وهو عبد الله بن مسلمة القعنبي، كذلك أخرجه البخاري عن مالك، فهذه متابعة تامة.

ووجدنا له أيضًا متابعة قاصرة، فى صحيح ابن خزيمة من رواية عاصم بن محمد، عن أبيه محمد بن زيد، عن جده عبد الله بن عمر، بلفظ: «فكملوا ثلاثين»(*). وفى صحيح مسلم من رواية عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر، بلفظ: «فاقدروا ثلاثين»(*). ثم ذكر ابن حجر له شاهدًا بلفظه من حديث ابن عباس ـ رضى الله عنهما ـ أخرجه النسائى، وشاهدًا بمعناه من حديث أبى هريرة رَوَّيُّكُ أخرجه البخارى.

والمقصود من المتابعة تقوية الحديث، ولهذا ربما تساهل العلماء فيها، فقبلوا رواية من قرب من درجة الثقة، ورفعوا بها الحديث إلى الصحيح لغيره، وكذلك يقبلون رواية الضعيف الذي لا يكون ضعفه ناشئًا عن فقد شرط العدالة أو سوء الحفظ وضحش الغلط، فيرفعون به الحديث الضعيف إلى الحسن لغيره.

أ. د/ عبد الرحمن عبد الحميد البر

مراجع الاستزادة:

- النوع الحامس عشر من مقدمة ابن الصلاح وشروحها ومحتصراتها.
 - نرهة النظر شرح نحبة المكر لاس حجر، المقرة ١٤.
 - تنكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر ١٨٢/٢ م٨٥.

الهو امش:

- (١) الأم للشافعي ٩٤/٢، صعبح البحاري كتاب الصوم. حديث رقم ١٩٠٧.
- (٢) صحيح اسحاري ـ كتاب الصوم، حديث رقم ١٩٠٦ صحيح مسلم ـ كتاب الصيام، حديث رقم ٢٥٥٠.
 - (۲) صحیح اس حزیمة ۲۰۲/۳
 - (٤) صحيح مسلم كتاب الصيام، حديث رقم ٢٥٥٢.

المتـــروك من الرواة والأحاديث

المتروك فى اللغة: اسم مفعول من الترك، وترك الشيء: نبذه ورفضه وطرحه والتخلى عنه.

والمتروك من الحديث: ما انضرد بروايته راو متهم بالكذب، أو راو كتير الغلط أو الفسق أو الغفلة.

وأسباب اتهام الراوى بالكذب ترجع إلى أحد أمرين: الأول: ألا يُروى هذا الحديث إلا من جهة هذا الراوى ويكون مخالفًا للقواعد المعلومة، والشاني: أن يُعرَف هذا الراوي بالكذب في كلامه مع الناس، وإن لم يظهر منه الكذب في حديث النبي ﷺ، فإن من بكرر منه الكذب في الحديث العادي وتساهل في ذلك لا يؤمن عليه أن يتساهل ويتجرأ ويكذب في الحديث النبوي. ولذلك قال الإمام مالك: «لا يؤخذ العلم من أربعة، ويؤخذ مما سوى ذلك: لا يؤخذ من صاحب هوى يدعو الناس إلى بدعته، ولا من سفيه معلن بالسفه وإن كان أروى الناس، ولا من رجل يكذب في حديث الناس وإن كنت لا تتهمه أن يكذب على رسول الله ﷺ، ولا من رجل له فضل وصلاح وعبادة لا يعرف ما يحدث،

وهذا النوع من الحديث أول من عده الحافظ ابن حجر، واعتبره تاليًا للموضوع، وتبعه السيوطى وغيره.

والحديث المتروك ضعيف جدا، ولا يرتقى بتعدد الطرق من الضعيف إلى الحسن، بل لا تزيده كشرة الطرق إذا كانت من جنسه إلا ضعفًا.

وقد مثل له السيوطى بما يرويه صدقة بن موسى الدقيقى (ضعيف، وقال الدارقطنى: متروك) عن فرقد بن يعقوب السَّبَخى (ضعيف) عن مُرة بن شراحيل الهمدانى (ثقة عابد) عن أبى بكر الصديق رَوَقَيْهُ.

وبما يرويه عمرو بن شمر الجعفى الكوفى (متروك، واتوحه الجوزجانى بالكذب) عن جابر بن عبد الله الجعفى (ضعيف رافضى) عن الحارث بن عبد الله الأعور (ضعيف رافضى، كذّبه الشعبى فى رأيه) عن على بن أبى طالب رَوْعَهُ.

ويقرب من ذلك الأحاديث التي رويت بأسانيد قال العلماء: إنها أوهى الأسانيد.

وإنما سُمى هذا النوع مشروكًا ولم يسمًّ

موضوعا لأن مجرد الاتهام بالكذب لا يسوِّغ القول بالوضع.

أما المتروك من الرواة: ففد نقل الرامهرمزى عن عبد الرحمن بن مهدى أنه الذى يوهم والغالب على حديثه الوهم. كما روى عن عبد الرحمن أنه قيل لشعبة: متى يترك حديث الرجل؟ قال: «إذا روى عن المعروفين ما لا يعرفه المعروفون فأكثر، وإذا أكتسر الغلط، وإذا اتهم بالكذب، وإذا روى حديث غلط مجتمع عليه فلم يتهم نفسه فيتركه طرح حديثه، وما كان غير ذلك فارو عنه».

وقال الإمام مسلم في مقدمة الصحيح: موعلامة المنكر في حديث المحدث: إذا ما عُسرضت روايته على رواية غيره من أهل الحفظ و لرضا خالفت روايته روايتهم، أو لم تكد توافقها، فإذا كان الأغلب من حديثه كذلك كان مهجور الحديث غير مقبوله ولا مستعمله وعلق ابن حجر على هذا ولا مستعمله وعلق ابن حجر على هذا بقوله: "فسالرواة الموصوفون بهذا هم المتروكون، فعلى هذا رواية المتروك عند مسلم تسمى منكرة، وهذا هو المختار، والله أعلم».

أ. د/ عبد الرحمن عبد الحميد البر

مراجع الاسترادة:

ـ البكت عبي كتاب ابن الصيلاح لابن حجر ٢٥٥/٢.

ـ ترهة النظر شرح بعلة الفكر لأبن حجر، الفقرة ٢٧

د تدریب الراوی لسیوطی ۲۵۰/۱ ـ ۲۵۱

المحدث العاصل للرامهرمري ص ٤٠٣ ٤٠٠ ٤١٠.

المتشبابه من أسماء الرواة وألقابهم وأنسابهم وكناهم

المتشابه فى اللغة: المتماثل، اسم فاعل من (التشابه) بمعنى التماثل، ويقال تشابه الأمران واشتبها: أشبه كل منهما الآخر حتى التبسا، والأمور المشتبهة: الملتبسة المشكلة، وفى القرآن المحكم والمتشابه.

وهى الاصطلاح: هو نوع مركب من نوعى (المؤتلف والمختلف) و (المتفق والمفترق)، وهو أنواع على النحو التالى:

ا ـ أن تتفق الأسماء مع ائتلاف أسماء الآباء خطًا واختلافها نطقًا: مثاله: محمد بن عقيل ـ بفتح العين وكسر القاف ـ ومحمد بن عُقيل ـ بضم العين وفتح القاف، الأول نيسابورى، والثانى فريابى، وهما مشهوران وطبقتهما متقاربة.

وقد يكون الاختلاف فى الآباء بالتغيير مع التساوى فى عدد الحروف، أو مع تفاوت عدد الحروف، أو مع تفاوت عدد الحروف، فمن الأول: محمد بن حنين ـ بضم الحاء المهملة وبالنون ـ ومحمد بن جُبَيَّر ـ بضم الجيم وبالباء الموحدة ـ وهما تابعيان، ومن الثانى عبد الله بن زيد، وعبد الله بن يزيد.

٢ ـ عكس السابق، وهو ائتلاف الأسماء

خطًا واختلافها نطقًا مع اتفاق أسماء الآباء: مثاله: شُريح بن النعمان، وسنريج بن النعمان، الأول بالشين المعجمة وبالحاء المهملة، تابعى، والشانى بالسين المهملة وبالجيم، من شيوخ البخارى.

وقد يكون الاختلاف في الأسماء بالتغيير مع التساوى في عدد الحروف، أو مع تفاوت عدد الحروف، أو مع تفاوت عدد الحروف، فمن الأول: معَرف بن واصل، ومُطَرِّف بن واصل، الأول بالعين المهملة كوفي مشهور، والثاني بالطاء المهملة شيخ يروى عنه أبو حذيفة النهدى، ومن الثاني: حفص بن ميسرة، وجعفر بن ميسرة، الأول بالحاء المهملة بعدها فاء فصاد مهملة، شيخ مشهور من طبقة مالك، والثاني بالجيم بعدها عين مهملة ففاء فراء، شيخ لعبيد الله بن موسى الكوفي.

7. اتضاق الأسماء وأسماء الآباء مع التتلاف النسبة خطاً لا نطقاً: مثاله: محمد ابن عبد الله المخرّمي، ومحمد بن عبد الله المخرّمي الأول بضم الميم وتشديد الراء المكسورة. نسبة إلى مُخرّم بغداد، وهو محلة بها، والثاني بفتح الميم وتخفيف الراء، نسبة إلى مُخرّمة بن نوفل.

٤ - عكس السابق، وهو ائتلاف الأسماء خطاً لا نطقاً مع اتضاق النسبة: مثاله: حنان الأسدى، الأول بضتح الحاء المهملة وتخضيض النون، وهو تابعى بصرى، والثانى بفتح الحاء المهملة وتشديد الياء المثناة التحتية، وهو ابن حصين، تابعى كسوفى، وبهم ثالث هو أبو النضر حيان الأسدى، شامى تابعى.

٥ - ائتلاف الكنية خطاً لا نطقًا مع اتفاق النسبة: مثاله: أبو الرَّحَّل الأنصارى، وأبو الرِّحَّل الأنصارى، وأبو الرِّجال الأنصارى، الأول بضتح الراء وتشديد الحاء المهملة وهو محمد بن خالد البصرى وهو ضعيف، والثانى بكسر الراء وبالجيم المخفضة، وهو محمد بن عبد الرحمن، وأمه عمرة بنت رواحة وهو ثقة.

7 - عكس السابق، وهو اتضاق الكنية مع التلك النسبة خطاً لا نطقاً: مثاله: أبو عمرو السيباني، الأول عمرو السيباني، الأول بالشين المعجمة وهو كنية لجماعة، والثاني بالسين المهملة.

وهذه الأنواع ألف فيها الخطيب البغدادى كتاب: (تلخيص المتشابه في الرسم، وحماية ما أشكل منه عن بوادر التصحيف والوهم)، ثم ألف ذيلاً له سلماه (تالي التلخيص).

٧- المشتبه المقلوب: وهو نوع من الاشتباه يقع فى الذهن لا فى الخط، والمراد به: الرواة المتشابهون فى الاسم والنسب مع تمايزهم بالتقديم والتأخير، بأن يكون اسم أحدهما كاسم والد الآخر، ويكون اسم الآخر كاسم والد الأول: مشاله: الأسود بن يزيد، ويزيد ابن الأسود.

وقد يقع التقديم والتأخير في بعض حروفه بالنسبة إلى ما يشتبه به، مثل: أيوب ابن سيّار، الأول بتقديم السين المهملة وهو مدنى مشهور ليس بالقوى، والآخر بتقديم المثناة التحتية وهو مجهول.

وهذا النوع عده ابن الصلاح ومن تبعه نوعًا مستقلاً، وألف الخطيب فيه كتاب (رفع الارتياب في المقلوب من الأساب).

وفائدة معرفة هذا النوع: ضبط أسماء الرواة، وعدم حصول اللبس والاختلاط والإشكال في النطق بها، وتجنب الوقوع في الوهم والتصحيف، والأمن من وقوع القلب الذي قد يوجب الرد.

أ. د/ عبد الرحمن عبد الحميد البر

مراجع الإستزادة:

⁻ النوع الحامس والحمسون والسادس والحمسون من مقدمة ابن لصلاح وشروحها ومحتصراتها.

⁻ برهة البظر شرح بحية الفكر لابن حجر، الفقرة ٦٥ ـ ٦٦

^{- «}تأصيل الشرعي لقواعد المحدثين للدكتور عبد الله شعبان، ص ٥١١ - ٥١٣.

المتشابه من الحديث

تعريضه:

المتشابه لغة: «اسم فاعل من اشتبه، والاشتباه: الألتباس، يقال: اشتبهت الأمور وتشابهت بمعنى التبست فلم تتميز ولم تظهر»(۱).

المتسابه اصطلاحًا: «هو اللفظ الذي خفيت دلالته على المعنى المراد منه، وتعذرت معرفته وإدراكه، لأن الشارع استأثر بعلمه، ولم توجد قرينة تدل على المعنى»(٢).

مثاله: للمتشابه أمثلة كثيرة في الحديث النبوى الشريف، فكل النصوص التي توهم مشابهة الله لخلقه، وكذلك النصوص المتعلقة بغيبيات يوم القيامة من المتشابه، ومن أمثلة ذلك:

ا - عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضى الله عنهما، أنه سمع رسول الله عليه من إله عنهما، أنه سمع رسول الله علي يقول : «إن قلوب بنى آدم كلها بين إصبعين من أصابع الرحمن، كقلب واحد، يصرفه حيث يشاء»(٣).

٢ - عن أبى موسى الأشعرى رضى الله عن وجل عنه عن النبي عليه قال : «إن الله عن وجل

يبسط يده بالليل، ليتوب مسىء النهار. ويبسط يده بالنهار، ليتوب مسىء الليل. حتى تطلع الشمس من مغربها»(⁴⁾.

7 - عن أبى هريرة أن رسول الله وقال: «ينزل رينا تبارك وتعالى كل ليلة إلى السماء الدنيا، حين يبقى ثلث الليل الآخر. فيقول: من يدعونى فأستجيب له! ومن يسألنى فأعطيه! ومن يستغفرنى فأغفر لله (٥).

3 - عن ابن عمر قال : قال رسول الله

إلي الجنة وأهل الجنة إلى الجنة، وأهل
النار إلى النار، جيء بالموت حتى يجعل بين
الجنة والنار، ثم ينبح، ثم ينادي مناد: يا
أهل الجنة لا موت، ويا أهل النار لا موت،
فيزداد أهل الجنة فرحاً إلى فرحهم، ويزداد
أهل النار حزباً إلى حزنهم (1).

آراء العلماء في هذه الأحاديث:

هذه الأحاديث وغييرها من أحاديث الصفات، وأمور الآخرة للعلماء فيها مذهبان مشهوران:

أحدهما : وهو مذهب جمهور السلف وبعض المتكلمين، أنه يؤمن بأنها حق على ما يليق بالله تعالى، وأن ظاهرها المتعارف في حقنا غير مراد، ولا يتكلم في تأويلها مع اعتقاد تنزيه الله تعالى عن صفات المخلوق، وعن الانتقال والحركات وسائر سمات الخلق.

والثانى: مذهب أكثر المتكلمين وجماعات من السلف، أنها تتأول على حسب ما يليق بها مواطنها.

الراجح فى المسالة: هو المذهب الأول وهو منهب السلف ومنهم لأئمة الأربعة، حيث قالوا بإجراء آيات الصفات وأحاديثها على ظاهرها، مع نفى الكيفية والتشبيه عنها.

محتجين : بأن الكلام فى الصفات فرع عن الكلام فى الذات عن الكلام فى الذات، فإذا كان إثبات الذات إثبات وجود لا إثبات تكييف، فكذلك إثبات صفاته إنما هى إثبات وجود لا إثبات تحديد وتكييف.

قال الإمام البغوى: موالأصبع المذكورة فى الحديث صفة من صفات الله عز وجل، وكذلك كل ما جاء به الكتاب والسنة من هذا القبيل من صفات الله تعالى: كالنفس، والوجه والعين، واليد، والرجل، والإتيان والمجىء، والنزول إلى السهاء الدنيا،

والاستواء على العرش، والضحك، والفرح، فهذه ونظائرها صفات لله تعالى، ورد بها السمع ويجب الإيمان بها، وإقرارها على ظاهرها، معرضاً فيها عن التأويل، مجتنباً عن التشبيه، معتقداً أن البارى سبحانه وتعالى لا يشبه شيء من صفاته صفات الخلق، كما لا تشبه ذاته ذوات الخلق، قال الله سبحانه وتعالى: ﴿ليس كمثله شيء وهو السميع البصير﴾ (١).

وقال الشيخ شاكر معقباً على استشكال ابن العربي في حديث «ذبح الموت» ومحاولة تأويله: «وكل هذا تكلف وتهجم على الغيب الذي استأثر الله بعلمه، و ليس لنا إلا أن نؤمن بما ورد كـمـ ورد، لا ننكر ولا نتـأول الحديث الصحيح... وعلم الغيب الذي وراءه المادة لا تدركه العقول المقيدة بالأجسام في هذه الأرض، بل إن العقول عجزت عن إدراك حقائق المادة التي في متناول إدراكها، فما بالها تسموا إلى الحكم على ما خرج من طاق قدرتها ومن سلطانها الوها نحن أولاء في عصرنا ندرك تحويل المادة إلى قوة، وقد ندرك تحويل القوة إلى مادة بالصناعة والعمل من غير معرفة بحقيقة هذه ولا تلك، وما ندرى ماذا يكون من بعد، إلا أن العقل الإنساني عاجز وقاصر، وما المادة والقوة

والعرض والجوهر إلا اصطلاحات لتقريب الحقائق، فخير للإنسان أن يؤمن وأن يعمل صالحاً، ثم يدع ما في الغيب لعالم الغيب، لعله ينجو يوم القيامة ﴿قل لوكان البحر

مداداً لكلمات ربى لنفد البحر قبل أن تنفد كلمات ربى ولو جئنا بمثله مدداً الهرام).

أ. د/ ياسس شحاتة محمد دياب

الهوامش :

- (١) المصماح لمنير مادة شمه، وكد السان العرب،
- (٢) حهود المحدثين في نقد مش الحديث ص ٢٣٠، أصول الفقة الإسلامي بلأستاد معمد مصطفى شسى ص ٤٦٩ .
 - (٣) صعيح مسلم كتاب القدر باب تصريف الله تعالى القلوب كيم بشاء ، حديث رقم ٢٦٥٤
 - (٤) صحيح مسلم كتاب التونة باب غيرة الله، حديث رقم ٢٧٥٩
 - (٥) صحيح مسلم كتاب صلاة المسافرين باب الترعيب في الدعاء و الذكر في حر اللس حديث رقم ٧٥٨.
 - (١) صحيح البحاري كناب الرقاق باب صفة الحنة واسار حديث رقم ٢٨٥٠
 - (٧) شرح سنة ١٦٨/١ ص ١٧٠ والآية من سورة اشوري ١١
 - (٨) المسيد بتحقيق الشيخ أحمد شاكر ٢٤٠/٨ ص ٢٤١، و لاية من سورة الكهف، رقم ١٠٩

المتصل من الحديث

المتصلفى اللغة: اسم فاعل من الاتصال، وهو ضد المنقطع، ويقال له الموصول.

وفى الاصطلاح: هو الحديث الذى اتصل سنده، مرفوعًا كان أو موقوفًا، ويسمى أيضا الموصول.

ويتحقق الاتصال فى السند بأن يكون كل راوٍ قد تحمل الحديث عمن فوقه، بصورة من صور التحمل المعتبرة المفيدة للاتصال كالسماع والقراءة والمكاتبة والمناولة والإجازة، وذلك من أول السند إلى منتهاه.

فمثال المتصل المرفوع: ما رواه مالك، عن أبى الزناد، عن الأعرج، عن أبى هريرة وَالله المنالة أن رسول الله على قال: «مثل المجاهد في سبيل الله كمثل الصائم القائم الدائم الذي لا يضتر من صلاة ولا صيام، حتى يرجع» (١).

ومثال المتصل الموقوف: ما رواه مالك، عن مسلم بن أبى مريم، عن أبى صالح السمان، عن أبى مالح السمان، عن أبى مريرة رَبِيْكَ أنه قال: «تعرض أعمال الناس كل جمعة مرتين: يوم الاثنين ويوم

الخميس، فيغضر لكل مؤمن، إلا عبداً كانت بينه ويين أخيه شحناء فيقال: اتركوا هذين حتى يفيئا، اتركوا هذين حتى يفيئا، ".

ويرى بعض العلماء أنه يدخل المقطوع إذا اتصل سنده فى هذا النوع، ومثال ذلك: ما أخرجه مالك، عن يحيى بن سعيد أنه قال: سمعت سعيد بن المسيب يقول: ألا أخبركم بخير من كثير من الصلاة والصدقة؟ قالوا: بلى. قال: «إصلاح ذات البين، إياكم والبغضة فإنها الحالقة».

لكن بعضاً آخر من العلماء قال إن المقطوع لا يدخل تحت هذا النوع إلا مقيدًا، بأن نقول فى المثال السابق: هذا حديث متصل السند إلى سعيد بن المسيب. ووجه ذلك عندهم أنه يسمى مقطوعًا، فوصفه بالمتصل يكون وصفًا للشيء الواحد بمتضادين فى اللغة.

ويلحق بالمتصل: ما كان في سنده راو مسبهم على الصواب من أقوال أهل العلم، خلافًا لمن عده منقطعًا.

واتصال السند شرط في صحة الحديث

لكن لا يلزم منه الصحة، فقد يكون المتصل صحيحًا، وقد لا يكون صحيحًا، مثل المتصل الذي في سنده راوٍ مبهم، أو ضعيف، ومدار

ذلك على توفر باقى شروط الصحة في السند المتصل.

1. د/ عبد الرحمن عبد الحميد البر

مراجع الإستزادة:

ـ النوع الخامس من مقدمة ابن الصلاح وشرحها ومحتصراتها ـ

الهوامش

- (١) صعيع البحاري . كتاب الحهاد، حديث رقم ٢٧٨٧، صعيح مسلم ـ كتاب الإمارة، حديث رقم ٢٧٨٧٠.
 - (٢) صحيح مسلم كتاب البرو لصلة حديث رهم ٦٧١٢.
 - (٣) موطأ مالك ـ كتاب حسن الخلق، حديث رقم ١٦٢١.

المتفق عليه من الحديث

قول العلماء «متفق عليه» أو «متفق عليه على صحته»: مرادهم به اتماق الشيخين البخارى ومسلم على إخراجه، وليس اتفاق الأمة.

لكن قال ابن الصلاح؛ لكن يلزم من اتفاقهما اتفاق الأمة عليه لتقيهم له بالقبول. وهذا الاتفاق من الشيخين قرينة تجعل للحديث ميزية؛ لما للشيخين من مكانة وجيلالة، ولتقدمهما في تمييز الصحيح على غيرهما، ولما حصل من تلقى الأمة للكتابين بالقبول. وذلك يقدم عند التعارض.

وهذا الاتفاق إنما هو فيما أخرجه الشيخان عن نفس الصحابى بلا خلاف، فأما إذا كان المتن واحدًا ـ لفظًا أو معنى ـ لكن ما أخرجه البخارى عن صحابى غير الصحابى الذى أخرج عنه مسلم فليس من المتفق عليه على الصحيح من قول المحدثين. لكن ما اتفقا على متنه واختلفا في راويه من الصحابة لا شك أنه يكون أقوى من غيره لتعدد طرقه، بل قد يكون أقوى مما اتضقا على تخريجه عن صحابى واحد إذا كان فردًا غريبًا.

وقد اعتبر العلماء أن أعلى أقسام الصحيح في الجملة: ما اتفق لبخارى ومسلم على روايته.

ومال كثير من العلماء إلى موافقة ابن الصلاح على أن ما اتفق عليه الشيخان أو رواه أحدهما فهو مقطوع بصحته، والعلم القطعى حاصل فيه، ورجحه ابن حجر فى النخبة وغيرها، وقال: وهذا لتلقى وحده أقوى فى إفادة العلم من مجرد كثرة الطرق القاصرة على التواتر، إلا أن هذا خاص بما لم ينقده أحد الحفاظ مما فى الكتابين، وبما لم يقع التجاذب بين مدلوليه مما وقع فى الكتاب حيث لا ترجيح.

وخالف فى ذلك بعض العلماء فقالوا: إنه لا يفيد إلا الظن، وإنما تلقته الأمة بالقبول: لأنه يجب عليهم العمل بالظن، واعتبر النووى هذا القول قول المحققين.

وتعقب السيوطى هذا القول: بأن ظن من هو معصوم من الخطأ لا يخطئ، والأمة في إجماعها معصومة من الخطأ، ولهذا كان الإجماع المبنى على الاجتهاد حجة مقطوعًا

بها، ومن ثم قال ابن كثير: وأنا مع ابن الصلاح فيما عوَّل عليه وأرشد إليه، قال السيوطى: وهو الذى اختاره ولا أعتقد سواه.

وقد جمع العلامة الشيخ محمد فؤاد عبد

الباقى - رحمه الله - الأحاديث التى اتفق عليها الشيخان فى صحيحيهما فى كتابه: (اللؤلؤ والمرجان فيما اتفق عليه الشيخان).

أ. د/ عبد الرحمن عبد الحميد البر

مراجع الإستزادة

ـ المسألة الخامسة من نوع الحديث مصحيح في مقدمة ابن تصلاح وشروحها ومختصراتها.

ـ نرمة اسطر شرح نحمة مكر لاس حجر، المقرة الربعة (لعريب)

ل مكت على كتاب أس الصلاح لأس حجر ١/ ٣٨١ وما تعدها

المتفق والمفترق من الأسماء والأنساب والكني للرواة

المتسفق في اللغسة: اسم فساعل من (الاتفاق)، وهو عكس المفترق، الذي هو اسم فاعل من (الافتراق).

ومعناه فى الاصطلاح: أن تتفق أسماء راويين أو أكثر وأسماء آبائهم فصاعداً، خطاً ولفظاً، أو تتسفق أسسماؤهم وكناهم، أو أسماؤهم ونسبتهم، ونحو ذلك وتختلف أشخاصهم.

أهمية هذا النوع: معرفة المتفق والمفترق من الأمور المهمة جداً للمحدثين؛ إذ بذلك يتجنب الخلط بين المشتركين في الأسماء والكني والألقاب، ويأمن من الظن بأن هؤلاء المشتركين في الأسماء شخص واحد، ويمكنه التمييز بين من هو منهم ضعيف ومن هو منهم ثقة، فلا يضعّ فالشقة ولا يوتق الضعيف، وقد زلق بسبب الجهل به كثير من أهل العلم.

وتشتد الحاجة إلى هذا النوع إذا كان الراويان أو الرواة المشتركون متعاصرين ومتفقين في شيوخهم وفي الرواة عنهم، فإن الاشتراك في شيء من الأسماء أو الكني من مظان الغلط والخطأ.

أما إذا كان الرواة المشتركون متباعدين في عصورهم فالأمر أيسر من ذلك ويمكن معرفته من خلال التاريخ.

أقسامه وأمثلة كل قسم: ذكر العلماء لهذا النوع أقساماً متعددة بلغت ثمانية أقسام على النحو التالى:

۱ - من اتفقت أسماؤهم وأسماء آبائهم: مشاله: أنس بن مالك، عشرة منهم اثنان من الصحابة، أحدهما: أنس بن مالك بن النضر الأنصارى الخزرجى أبو حمزة خادم النبى الأنصانى: أنس بن مالك الكعبى القشيرى أبو أمية، وكلاهما سكن البصرة.

۲- من اتضقت اسماؤهم واسماء آبائهم وأجدادهم: مشاله: أحمد بن جعفر بن حمدان، أربعة كلهم في عصر واحد، وكلهم يروون عمن اسمه عبد الله، واثنان منهم يكنيان أبا بكر، ويرويان عمن اسمه عبد الله ابن أحمد، وهم: أبو بكر القطيه مي راوي السند عن عبد الله بن أحمد بن حنبل عن أبيه، وأبو بكر السقطى الراوي عن عبد الله ابن أحمد الدورقي، والثالث أحمد بن جعفر ابن حمدان الدينوري روى عن عبد الله بن محمد بن سنان، والأخير الطرسوسي روي عن عبد الله عن عبد الله بن عبد اله بن عبد الله بن عبد اله بن عبد الله بن ع

٣. من اتفقت كناهم ونسبتهم: مثاله: أبو عمران الجُونى، اثنان: أحدهما: عبد الملك بن حبيب وهو تابعى، والثائى: موسى بن سهل بن عبد الحميد البصرى،

٤ - من اتضقت كناهم وأسماء آبائهم: مشاله: أبو بكر بن عياش، ثلاثة: أحدهم: المقرئ، والثانى: الحمصى، والثالث. السلمى الباجدائى صاحب «غريب الحديث»، واسمه حسين.

٥ ـ من اتضقت أسماؤهم وكنى أبائهم: مثاله: صالح بن أبى صالح، أربعة تابعيون، أحدهم: مولى التوأمة، واسم أبيه نبهان، والثانى: السمان، واسم أبيه ذكوان، والثالث: السدوسى، والرابع: مولى عمرو بن حريث، واسم أبيه مهران، وأضاف بعض العلماء إليهم خامسا من الطبقة التي تليهم، وهو ممالح بن أبى صالح الأسدى.

7. من اتضقت أسماؤهم وأسماء آبائهم ونسبتهم: مثاله: محمد بن عبيد الله الأنصاري، أربعة، أحدهم: جده المثنى وهو شيخ البخاري، وثانيهم: جده زياد، و ثالثهم: جده خضر بن هشام، والرابع: جده زيد بن عبد ربه.

٧. من اتفقت أسماؤهم في الاسم فتنط
 أو الكنية فقط: فمثاله في الاسم: حماد،

اثنان متعاصران، هما: حماد بن زيد بن درهم، وحماد بن سلمة بن دينار، وقد اشتركا في شيوخ متعددين، واشترك في الرواية عنهما كثير من المحدثين،

ومثاله فى الكنية: أبو حمزة، قيل: إن شعبة ابن الحجاج روى عن سبعة عن ابن عباس. كلهم يكنى أبا حمزة.

٨. من اتفقت نسبتهم لفظاً لكن افترقوا
 فى المنسوب إليه: مثاله: الحنفى: نسبة إلى
 قبيلة بنى حنيفة، ونسبة إلى ملهب أبى
 حنيفة.

الطريق إلى معرفة هذا النوع: يعرف هذا النوع بالنظر في الكتب المصنفة فيه، كالمتفق والمفترق للخطيب البغدادي، وموضح أوهام الجمع والتفريق، فنفيه كثير من هذا، أو بالرجوع لكتب الرجال المختلفة، أو لكتب الأنساب، أو لكتب الكني.

أما ما لم يعرف بيانه في كتب الشأن فإنه يعرف بالراوى عنه، أو بالمروى، ومرد ذلك غالباً إلى غالب الظن، وإلى القرائز التي تظهر للمجتهدين، وقد يتوقف الباحث أو العالم ولا يجزم.

أ. د/ عبد الرحمن عبد الحميد البي

مراجع الاستزادة

- _ النوع الرابع والخمسون من مقدمة ابن الصبلاح وشروحها ومحتم راتها،
 - عنزهة النظر شرح بحبة المكر الابن حجر، المقرة ١٤
- ـ الناصيل الشرعي نقواعد المحدثين للدكتور عبد الله شعبان ص ٥٠٥ ـ ٥٠٠٨.

متن الحديث

المتن في اللغة: له معان متعددة، منها: ما صلّب من الأرض، وارتفع، والجمع: متون، ومتن كصلّب وزنًا ومعنى، والمتين الشديد القوى، ومتن القوس: شدها بالعصب فقويت، ومنه اسم الله (المتين)، وقد يكون من المماتنة، وهي المباعدة في الغاية، أو من قولهم: متت الكبش: إذا شمق قت جلدة بيضت فاستخرجتها.

أما في الاصطلاح: فهو ألفاظ الحديث التي تقوم بها المعاني، وقال بدر الدين بن جماعة: «هو ما ينتهي إليه غاية السند من الكلام». وهذا التعريف أعم وأشمل وأدل على المطلوب.

والعلاقة بين المعنى اللغوى والاصطلاحى والعلاقة بين المعنى الأول سمى بذلك لأن المسند يقوى الحديث بالسند، ويرفعه إلى قائله، وعلى المعنى الشانى فهو غاية السند، وعلى المعنى الثالث فإن المسند يستخرج المتن بسنده.

والمتن أربعة أقسام باعتبار من أضيف إليه:

الأول: القدسى: وهو ما يرويه النبي عَيْشُ

عن الله تبارك وتعالى، سواء تلقاه بواسطة جبريل عليه أو بطريق خر من طرق الوحى، وهو من لفظ النبى على الكن معناه من الله تعالى، ويعبر عنه النبى على بقوله: قال الله تعالى، أو قال ربكم عز وجل ونحو ذلك من الألفاظ، أو يقول الصحابى: قال رسول الله عن رب العزة، ونحو ذلك.

الثانى: المرفوع: وهو ما أضيف إلى النبى عَلَيْ من قول أو فعل أو تقرير أو صفة خلقية أو خُلُقية. والقول قد يكون لفظه ومعناه من عند النبى عَلَيْ وقد يكون المعنى من عند الله واللفظ من عند النبى عَلَيْ لكن لا ينسب النبى عَلَيْ إلى الله تعالى.

الثمالث: الموقوف: وهو ما أضيف إلى الصحابى من قول أو فعل، وهو مختلف فى حجيته بين العلماء.

الرابع: المقطوع: وهو ما أضيف إلى التابعي فمن دونه من قول أو فعل.

ولا تلازم بين صحة المتن وصحة السند. فلا تكفى صحة السند للحكم بصحة المتن من بل إذا صح السند فللبد أن يخلو المتن من الشذوذ أو العلة حتى يحكم بصحته. كما لا

يلزم من ضعف السند ضعف المتر لاحتمال روايته من طريق آخر أصح إسناد ، أو لوجود شواهد له تقويه وترضعه من الضعف إلى الحسن أو الصحة.

والمتن هو مادة عمل الفقهاء ومحل بحثهم: إذ منه تستنبط الأحكام الشرعية.

أ. د/ عبد الرحمن عبد الحميد البر

المجوّد من الأحساديث

المُجُود، اسم معضول من التجويد، وهو التحسين، والجسيد عكس الردىء، وأجاد الشيء وجوده: أحسن فيما فعل.

والمُجود من الأحماديث: ما أتى به راويه على الوجه الأكمل أو على الوجه الصحيح، ولم يقصر فيه كما قصر غيره.

وشرح ذلك: أن الرواة قد يروون الحديث فيسقط من روايتهم راو لا يذكرونه، فيأتى أحدهم بالإسناد على وجهه الصحيح بذكر ذلك الراوى.

مثال ذلك: ما أخرجه البيهقى فى السنن 107/٧ بسنده إلى بشر بن بكر، نا الأوزاعى، عن عطاء عن عبيد بن عمير، عن ابن عباس عن عطاء عن عبيد بن عمير، عن ابن عباس والله على عن أمستى الخطأ والنسسيان ومسالى عن أمستى الخطأ والنسسيان ومسالستكرهوا عليه». قال البيهقى: جود إسناده بشر بن بكر وهو من الثقات، ورواه الوليد بن مسلم عن الأوزاعى، فلم يذكر فى إسناده عبيد بن عمير، ثم ساقه البيهقى بسنده إلى الوليد بن عميرا.

وريما كان الاسم الساقط صحابي، والحديث من راوية صحابي عن صحابي، فيقصر بعضهم فيرويه عن الصحابي الأول فقط، ويجوده بعضهم فيرويه على وجهه، كالحديث الذي أخسرجه البزار (٢٤١/١) بسنده إلى سليمان بن المغيرة عن ثابت عن أنس رَوِّتُهُ قال: تراءينا الهلال، وكنت رجلاً ألا تراه؟ قال. أرجو أن أراهُ وأنا على فراشي، ألا تراه؟ قال. أرجو أن أراهُ وأنا على فراشي، ثم أنشأ يحدثنا، فقال: جعل رسول الله رينا مصمرع فلان غدًا إن شاء الله، وهذا مصمرع فلان غدًا إن شاء الله، فما أماط أحد منهم عن المصرع الذي قال رسول الله عليه المسرع الذي قال رسول الله عليه المسرع الله عن غدًا إن شاء الله، فما أماط أحد منهم عن المصرع الذي قال رسول الله المسرع الدي قال المسرع الدي قال المسرع الذي قال المسرع الدي قال المسرع المسرع الدي قال المسرع المسرع المسرع المسرع المسرع المسرع الدي قال المسرع المسرع المسرع الدي قال المسرع المسرع

وربما كان الساقط أكثر من واحد، كالحديث الذي سئل عنه الدارقطني في العلل عنه الدارقطني في العلل عن أبي صرمة عن النبي علي قال:

«ما على أحدكم إذا كانت له سعة أن يتخذ ثوبين لجمعته سوى ثوبى مهنته». فقال الدارقطنى: يرويه الدراوردى (عبد العزيز بن محمد) عن يحيى بن سعيد، عن محمد بن يحيى بن حبان، عن لؤلؤة عن أبى صرمة. ورواه ابن عيينة وابن المبارك وأبو معاوية عن يحيى بن سعيد أنه بلغه أن رسول الله على والدراوردى جود إسناده.

ولا يلزم من تجويد الإسناد أن يكون صحيحًا؛ لأن الراوى الذى أسقط قد يكون ثقة، وقد لا يكون كذلك، بل قد يكون مجهولاً. كما فى الحديث الذى أورده ابن كثير فى التفسير (٣/٨٥) عن ابن أبى حاتم قال: حدثنا أبى، حدثنا هشام بن عمار، حدثنا إسماعيل بن عياش، حدثنا ضمضم بن زُرَعَة، عن شريح بن عبيد، عن عقبة بن عامر رَوَقَى أنه سمع رسول الله علم يقول: «إن أول عظم من الإنسان يتكلم يوم يختم على الأفواه فخذه من الرجل اليسرى».

قال ابن كثير: وروى ابن جرير على محمد ابن علوف عن عليه الله بن المبارك عن إسماعيل بن عياش مثله.

وقد جوَّد إسناده الإمام أحمد رحمه ـ الله ـ (١٥١/٤) فقال: حدثنا الحكم بن نافع، حدثنا إسماعيل بن عياش، عن ضمضم بن زرعة، عن شريح بن عبيد الحضرمى، عمن حدثه، عن عمبة بن عامر مَوْقَعُهُ أنه سمع النبى عَقِيدً يقول: «إن أول عظم...» الحديث.

فهذا الذى ذكر ابن كثير أن الإمام أحمد جود إسناده فيه راو مبهم، والرواية بذكر المبهم أصح من الرواية بإسقاطه كما نقل ابن أبى حاتم فى العلل (٨٧/٢) عن أبى زرعة حين سئل عن هذا الحديث.

وعلى كل حال فالتجويد إنما يكون من الراوى الذى ضبط ما لم يضبط غيره، ووصل ما قصر فيه غيره بإرسال أو انقطاع، والذين يجودون غالبًا هم الثقات المتقنون.

ولم أر من تكلم فى التجويد والحديث المجود فى شىء من كتب المصطلح، وما قدمته إنما هو من النظر والمراجعة فى صنيع العلماء، والله تعالى أعلى وأعلم،

1. د/ عبد الرحمن عبد الحميد البر

المجهول من الرواة وحكمه

تعريف المجهول لغة : ما ليس معروفًا.

المجهول اصطلاحاً على ثلاثة أنواع:

١ - مجهول العين : وهو من عُرف اسمه.
 ولكن لم يرو عنه إلا راو واحد. ولم يُذكر
 بجرح ولا تعديل.

۲ - مجهول الحال ظاهرًا وباطنًا: وهو من عُرف اسمه وروى عنه أكثر من واحد، ولكن لم يُذكر بجرحٍ ولا تعديل.

٣ - مجهول الحال باطنًا وهو ما يسمى
 بالمستور.

يقول ابن الصلاح ـ رحمه الله ـ عن مجهول العدالة الباطنة وهو عدل في الظاهر: وهو المستور فقد قال بعض أئمتنا: المستور: من يكون عدلاً في الظاهر ولا تعرف عدالته باطناً.

يقول الحافظ العراقى: وهذا الذى نقل كلامه آخرًا ولم يُسمِّه هو: البغوى فهذا لفظه بحروفه فى «التهذيب» وتبعه عليه الرافعى.

والمراد بكونه عسدلاً في الظاهر، أنه مستقيم السيرة، غير مذكور بجرح.

• حكم الاحتجاج به:

المجهول عينا وحالاً ضعيف بمفرده ويرتقى للحسن لغيره بمتابع أو شاهد، وأما المستور فإنه يحتج به بعض من رد الاحتجاج بمجهول الحال ظاهرًا وباطنًا.

وبه قطع الإمام سليم بن أيوب الرازي.

قال: لأن الإخبار مبنى على حسن الظن بالراوى.

ولأن رواية الأخبار تكون عند من تتعذر عليه معرفة العدالة في الباطن، فاقتصر فيها على معرفة ذلك في الظاهر.

وتفارق الشهادة فإنها تكون عند الحكام ولا يتعذر عليهم ذلك.

فاعتبر فيها العدالة في الظاهر والباطن.

يقول ابن الصلاح ـ رحمه الله ـ: ويشبه أن يكون العمل على هذا الرأى فى كثير من كتب الحديث المشهورة فى غير واحد من الرواة الذين تقادم العهد بهم، وقد تعذرت الخبرة الباطنة بهم.

لكنه لما جاء إلى تعريف الحسن لغيره،

جعل المستور ضعيفًا بمضرده، ويرتقى إلى الحسن لغيره بما يعضده من متابع أو شاهد^(۱)، وقال الحافظ ابن حجر: وجمهور المحدثين لا يقبلون رواية المستور،

وهو قسم من المجهول، فروايته بمفردها ليست بحجة عندهم (٢).

والله أعلم.

أ. د/ماهر منصور عبد الرازق

مراجع للاستزادة:

الكفياية ص ١١١، عنوم الحديث ص١٠٠، احتصار علوم الحديث ٢٩٢/١، نزهة لبطر ص ١٣٥، فتع المعيث بلسحاوي ٤٣/٢، تدريب الراوي ٣١٦/١، توصيع الأفكار ١٩١/٢.

الهو امش

- (۱) ينظر تدريب الراوي ١٧١/١.
- (٢) ينظر النكث على اس الصلاح للحافظ أمن حجر ١٨٠٨٠،

المُحَرّف من سند الحديث أو متنه

تعد معرفة «المُصَحَف والمُحرَف» من المتون والأسانيد، من أهم علوم الحديث وأجلها؛ ولذلك لا يتصدى لها إلا الحفاظ الأفذاذ المتقنون.

فأما المُصَحَّف:

فالتصحيف لغة: التبديل والتغيير، أو الخطأ في الصحيفة (١).

والمُصَحَف اصطلاحاً: ما حدث فيه تغيير حرف أو أكثر من حروفه، بتغيير النقط، مع بقاء صورة الخط كما هي، كتغيير حرف الجيم بحرف الحاء مثلاً.

وأما المُحَرَّف :

فالتحريف في اللغة هو: تغيير الكلام عن مواضعه، ويقال: انحرف أي: مال وانعدل(٢).

والمُحرَّف اصطلاحاً: ما يكون التغيير فيه في حركات الضبط وعلامات الشكل، كتغيير الضم إلى فتح أو نحو ذلك: مما يترتب عليه اختلاف في المعنى (٢).

وعامة المتقدمين من علماء الحديث لا يضرقون بين المُصَحَفّ والمُحَرَّف، وإنما يدرجون النوعين تحت مسمى «التصحيف»، وفي هذا نوع من المجاز⁽¹⁾.

وأول من عرف بالتفريق بينهما من المتأخرين، هو الحافظ شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن على بن حجر العسقلانى (ت ٨٥٢هـ)، ٥).

ويقع التصحيف والتحريف في السند
 والمتن :

• فأما ما يقع في السند، فمثاله:

۱ - حدیث شعبة، عن العوام بن مراجم.
 عن أبى عثمان النهدى، عن عثمان ابن عفان.
 قال: قال رسول الله ﷺ: (لتؤدن الحقوق إلى أهلها... الحدیث)^(۱).

صَحَّف فيه يحيى بن معين فقال: (ابن مزاحم) بالزاى والحاء، فَرُدَّ عليه، وإنما هو (ابن مراجم) بالراء المهملة والجيم.

٢ قـال الحـافظ أبو يعلى الخليلي في
 «الإرشاد»:

"سمعت أبا القاسم ابن ثابت الحافظ يقول: أملى علينا أبو الحسن بن حرارة الحافظ بأردبيل حديثًا، عن أبيه، عن عبيد ابن عبد الواحد بن شريك البزار، عن سليمان بن عبد الرحمن، عن سعيد بن يحيى، عن يحيى بن سعيد، عن علقمة بن يحيى، عن أبى عبد الرحمن السلمى، عن مرثد، عن أبى عبد الرحمن السلمى، عن عثمان، قال: قال رسول الله على: (خيركم من تعلم القرآن وعلمه)(٧).

وقال: هذ حديث غريب من حديث يحيى بن سعيد الأنصاري، عن علقمة.

فلما خرجت إلى الدِّينَور وعرضتُهُ على عمر بن سهيل، فقال: ويحكَ اغَلطَ شيخُك، مع حفظه، وشيخُ شيخك: حدثناه عبيد بن عبد الواحد، وإنما هذا (يحيى بن شعيب) أبو اليسع، وصحفٌ من قال (يحيى بن سعيد)، فكتبت ذلك إلى ابن حرارة، فقال: جـزاك الله يا أبا حـفص خيراً، ورجع إلى قوله (^^).

• وأما ما يقع في المتن، فمثاله:

۱ – ما رواه الخطيب البغدادى (۹)، بسنده الى يحيى بن بكير، قال: «جاء رجل إلى الليث ابن سعد، فقال: كيف حدثك نافع عن النبى في الذي نشرت في أبيه القصة؟

فقال: ويحك! إنما هو: (فى الذى يشرب فى آنية الفضة يجرجر فى بطنه نار جهنم)(۱۰).

۲ – ما رواه أبو أحمد العسكرى، بسنده إلى زكريا بن مهران، قال: "صحفّ بعضهم: (لا يُورَّ حَميلٌ إلا بِبَينَةٍ) فقال: (لا يرث جميلٌ إلا بثينة). والحميل: ما يحمل من بلاد الروم وغيرها، من السبى، وهم صغار، فيدعى بعضهم أنساب بعض، فلا يقبل ذلك منهم إلا ببينة "(١١).

• ثم إن التصحيف بعد ذلك ينقسم إلى:

١ - تصحيف بصر، وهو الأكثر، ومثاله ما معبق.

٢ - تصحيف سمع، ومثاله:

• ما جاء فى حديث عن عاصم الأحول، رواه بعضهم، فقال: عن واصل الأحدب، فذكر الدارقطنى أنه من تصحيف السمع، لا من تصحيف السمع، لا من تصحيف البصر. قال ابن الصلاح: «كأنه ذهب – والله أعلم – إلى أن ذلك مما لا يشتبه. من حيث الكتابة، وإنما أخطأ فيه سمع من رواه (١٢).

• وينقسم أيضاً إلى:

١ - تصحيف لفظ، وهو الأكثر، وما سبق فهو مثاله.

٢ تصحيف معنى، ومثاله:

ما حكاه الخطابي عن بعض شيوخه، أنه لما
 روى حديث النهي عن التحليق يوم الجمعة

قبل الصلاة (۱۳)، قال: منذ أربعين سنة ما حلقت رأسى قبل الصلاة. ففهم منه حلق الرؤوس، وليس هذا بمراد، وإنما المراد هو تحليق الناس حلقاً، يعنى جلوسهم على هيئة حلقات (۱۶).

• قال ابن الصلاح:

«وكثير من التصحيف المنقول عن الأمابر الجلَّة، لهم فيه أعذار ينقلها ناقلوه»(١٥).

وأقول: ولا يطعن في الرجل إذا صحف مرة أو مرتين أو أكثر من ذلك، ما دام بعيدًا عن الإكثار منه، وإلا فما يسلم من زلة وخطأ إلا من عصم الله، والسعيد من عدت غلطاته، وقد قال الإمام أحمد رَوِيْقَكُ : «ومن يعرى عن الخطأ ولتصحيف»(١٦). والله عديدانه العاصم.

ولأهمية هذا الفن، نجد أن سلفنا الصالح قد اهتموا اهتماماً كبيراً بضبط ألفاظ الحديث، وكذلك اهتموا بالأسماء المتشابهة، ونجدهم أيضاً اهتموا بأخذ العلم عن المشايخ مشافهة، حتى لا يقعوا في التصحيف أو التحريف، فلذلك عقدوا مجالس الإملاء وجالسوا ولازموا الشيوخ، بل رحلوا إلى كثير من الأماكن ليأخذوا العلم مشافهة، حتى

لا يقعوا في هذه الأخطاء، ولكى يحافظوا على ألفاظ حديث رسول الله عَلَيْ (١٧).

المصنفات في هذا الفن:

صنف فيه أبو أحمد العسكرى، وأبو الحسن الدارقطنى، وأبو سليمان الخطابى، وأبو الفرج ابن الجوزى، وغيرهم - رحمهم الله جميعاً -.

والمتداول من هذه التصانيف، ما صنفه أبو أحمد العسكرى (ت ٣٨٢ هـ) - رحمه الله تعالى وقد صنف في هذا الفن ثلاثة مصنفات:

«تصحیفات المحدثین»، وقد نشره الدکتور محمود أحمد میرة بمصر سنة ۱٤٠٢هـ/ ۱۹۸۲م.

۲ - «شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف» ونشره الأستاذ عبد العزيز أحمد، وطبعته مطبعة مصطفى الحلبى بمصر، سنة ١٣٨٣هـ/ ١٩٦٣م.

٣ - «أخبار المُصَحِّفين» نشره الأستاذ
 مسعد عبد الحميد السعدني، بمكتبة القرآن،
 بمصر، بدون تاريخ.

أ. د/ محمد محمود أحمد هاشيم

الهوامش:

- (١) تيسير مصطلع الحديث للدكتور محمد محمود هاشم ص ١٤٢٠.
 - (٢) محتار الصحاح ص ٥٥.
 - (٣) تيسير مصطلع الحديث ص ١١٤٠.
 - (٤) راجع مقدمة ابن الصلاح ص ٢٨٤.
- (٥) انظر اشرح بحبة الفكر لابن حجر ص ٩٢. وفتح المعيث لمسحاوي ١٤/٤، وتدريب الراوي للسيوصي ١٩٥/٢.
 - (٦) العلل الدارقطس ٢/٣٠، حديث (٢٨٧)٠
- (٧) صعيح البحاري. كتاب فصائل القرآن حديث (٥٠٢٧)، وسش اسرمدي. كتاب قصائل القرآن، حديث (٢٩٠٧)،
 - (٨) الإرشاد للحليلي ١٢٩/٢.
 - (٩) الجامع لأخلاق الراوى وآداب لسامع ٢٩٤/١
 - (١٠) صعيح مسلم كتاب اللياس والزيمة. حديث (٢٠٦٥) وموطأ ملك. كتاب الحامع حديث (١٧١٧)٠
 - (١١) تصحيفات المحدثين ١٧٦١ ، 13. وأحبار المصحفين ص ٢١ كلاهما لأبي أحمد العسكري
 - (١٢) مقدمة ابن الصلاح ص ٢٧٩، والتصحيف والتحريف ص ٣٠٥ للدكلور محمود الطباحي
- (١٣) سنن الترمذي. كتب الصلاة. حديث (٣٢٢)، وسس الل ماحه. كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها. حديث (١١٣٣).
 - (12) عريب الحديث ٢٢٦/٢، ومعالم استن ٢٤٧/١، كلاهم للحطابي، وفتح لمعيث للسخاوي ٦٣/٤.
 - (١٥) مقدمة ابن الصلاح ص ٢٨٤.
 - (١٦) مقدمة ابن الصلاح ص ٢٧٩.
 - (۱۷) كتاب، تيسير مصطلح الحديث ص ۱۵۵ ۱٤٥، بتصرف،

المحفوظ من الحديث

تعريف الحديث المحفوظ اصطلاحاً:

هو الحديث المقبول المعمول به الذى خالف راويه الشقة أو الصدوق رواية من هو دونه، سواء كان ذلك بالحفظ أو العدد، ولم يمكن الجمع بينهما بوجه من وجوه الجمع المعروفة.

ويقابل الحديث المحفوظ الحديث الشاذ. بيان ذلك: إذا وقع تعارض بين حديثين ولم يمكن الجمع بينهما بوجه من وجوه الجمع: فإن العلماء يبحثون عن تاريخ كل منهما، فإن عُرف المتقدم من المتأخر صار الحديث المتأحر ناسخاً للحديث المتقدم.

- أمسا إذا لم يمكن الوقسوف على تواريخ النصوص ولم يعرف المتقدم من المتأخر -

صار العلماء إلى الترجيح بين النصين المتعارضين بوجه من وجوه الترجيح المعروفة.

فإذا أمكن الترجيح بين النصين المتعارضين بوجه من وجوه الترجيح قُبل الراجح وعُمل به، وتُرك المرجوح ولم يُعمل به ويقال للراجح: المحفوظ، وللمرجوح؛ الشاذ(١).

وقيل لهذا النوع: المحفوظ: لأن الغالب أنه محفوظ عن الخطأ. (٢

وينظر مثال المحفوظ، في مبحث: الشاذ من الأحاديث،

أ.د/ الخشوعي الخشوعي محمد

الهوامش:

⁽۱) الحديث الشاد؛ هو الحديث الذي حالف راويه الثقة أو الصدوق رواية من هو أولى منه، سوء كان ذلك بالحفظ أو العدد ولم يمكن الجمع بين الروايتين التعارضاتين بوحه من وجوه الحمع، وراجع منحث الشاد.

⁽٢) شرح شرح بحية الفكر ص ٣٣.

المحكم من الحديث

هو الحديث المقبول الذي سلم من معارضة غيره من الأحاديث له.

قال الحاكم ـ رحمه لله تعالى.

«هذا النوع من هذا العلم معرفة الأخبار التي لا معارض لها بوجه من الوجوم»(١).

وهو أكثر السنة، والغالب على الأحاديث النبوية، والقليل هو الذى وقع فيه التعارض عند بعض الناس، وقد وفق الجهابذة الحفاظ بين ما كان ظاهره التعارض في ما أسموه بمختلف الحديث أو مشكل الحديث، وسيأتى بيانه إن شاء الله تعالى.

وأمثلته كثيرة (٢)، وقد ضرب الحاكم رحمه الله تعالى أمثلة لهذا النوع من علوم الحديث، فمنها:

۱ – حدیث الزهری، قال: أخبرنی القاسم ابن محمد أن عائشة - رضی الله عنها -أخبرته: أن رسول الله وهی مستترة بقرام فیه صورة تماثیل، فتلون وجهه، ثم أهوی إلی القرام فهتکه بیده، ثم قال: (إن أشد الناس عذاباً یوم القیامة الذین یشبهون بخلق الله عز وجل)(۲).

ثم قال: هذه سنة صحيحة لا معارض لها.

٢ - حـديث الزهرى، عن أنس وَقِيْنَ أن
النبى وَقَيْنُ قال. «إذا وضع العَشاء وأقيمت
الصلاة. فابدؤوا بالعَشاء»(٤).

ثم قال: هذه سنة صحيحة لا معارض لها.

مديث الزهرى، عن عروة، عن عائشة ورضى الله عنها ـ قالت: جاءت امرأة رفاعة إلى النبى على فقالت: إن رفاعة قد طلقنى فأبت طلاقى، فتروجت عبد الرحمن بن الزبير، وإنما معه مثل هدبة الثوب، فقال: (اتريدين أن ترجعى إلى رفاعة؟ لا، حتى تنوقى عسيلته، ويذوق عسيلتك)، وأبو بكر عند النبى على وخالد بن سعيد ينتظر أن يؤذن له، فقال يا أبا بكر، ألا تسمع ما تجهر به عند رسول الله على الله عند رسول الله عند رسول الله على الله عند رسول الله عند رسول الله على الله عند رسول الله الله عند رسول الله عند رسول الله عند رسول الله عند رسول الله الله عند رسول الله عند رسول الله عند رسول الله الله عند رسول الله ال

ثم قال: هذه سنة صحيحة لا معارض لها.

المصنفات في هذا النوع:

وقد صنف عثمان بن سعید الدارمی فیه کتاباً کبیراً(۱). ولکنه للأسف - لم یصلنا بعد.

ولم يفرده غالب من تكلم في علوم الحديث بالذكر، واكتفوا بمقابلة «مختلف الحديث».

والذى ذكره مستقلاً الحاكم في «معرفة

علوم الحديث»، وابن حجر في «النخبة» و«شرحها» له (۷).

أ. د/ محمد محمود أحمد هاشم

الهوامش:

- (١) معرفة عنوم الحديث لنحاكم ص ١٢٩.
 - (٢) شرح بحية المكر لابن حجر ص ٥٨
- (٣) صحيح مسلم. كتاب اللماس والرينة. حديث (٢١٠٧)، وسنن السائي، كتاب الزينة. حديث (٥٣٥٧).
- (٤) صعيح التجارى كتاب الأطعمة، حديث (٤٠ُ٤٥)، وكتاب الأدان، حديث (٦٧١) من حديث عششة رصى الله عنها، وسس ابن ماحه كتاب إقامة الصلاة والمنة فيها حديث (٩٣٢).
- (٥) صحيح البخاري، كتاب الشهادات، حديث (٢٦٣٩)، وكتاب الطلاق، حديث (٥٣١٧) وكتاب الأدب. حديث (٦٠٨٤)، وصحيح مسلم. كتاب النكاح حديث (١٤٢٣).
 - (٦) معرفة علوم الحديث ص ١٣٠
 - (۷) تدریب الراوی ۲۰۳/۱.

مخالفة الثقة لغيره

مخالفة الثقة لغيره، إما أن يكون هذا الغير ثقة آخر أوثق من الثقة الأول، أو أكثر عدداً منه. وإما أن يكون ذلك الغير ضعيفاً.

فإن كان ذلك الغير ثقة، أوثق من الأول أو كانوا ثقات أكثر عدداً: وخالفهم الثقة الأول: فذلك هو الشاذ.

وإن كان هذا الغير ضعيضاً. فذلك هو المنكر.

وهاك البيان:

أولاً: الشاذ:

قهو فى اللغة: التفرد قال الجوهرى: شذ يشد - بضم الشين وكسرها - أى تفرد عن الجمهور(١).

وأما عند أهل الاصطلاح: فهو ما رواه مخالفًا به من هو أوثق منه لإتقانه أو كثرة عدده أو غير ذلك.

قال الشافعى - رحمه الله تعالى -: «ليس الشاذ من الحديث أن يروى الثقة ما لا يروى غيره. إنما الشاذ أن يروى الثقة حديثاً يخالف ما روى الناس»(٢).

وهذا الذى ذهب إليه الشافعي في «الشاذ» هو الذي ارتضته الجماهير من أهل الحديث.

وذهب الحافظ أبو يعلى الخليلى إلى أن الشاذ هو: «ما ليس له إلا إسناد واحد يشذ بذلك شيخ ثقة كان أو غير ثقة، فما كان غير ثقة فمتروك لا يقبل، وما كان عن ثقة يتوقف فيه ولا يحتج به (٣).

وذهب الحاكم إلى أن الشاذ هو: «حديث يتفرد به ثقة من الثقات، وليس للحديث أصل متابع لذلك الثقة»(1).

مثال الشذوذ في السند :

ا ما رواه الترمذى وأبو داود وابن ماجه، من طريق ابن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن عوسجة، عن ابن عباس ـ رضى الله عنهما ـ: (أن رجلاً توفى على عهد رسول الله رسول الله على عدم وارثاً إلا مولى هو أعتقه... الحديث)(٥).

فإن حماد بن زيد رواه، عن عمرو، مرسلاً بدون ابن عباس،

ولكن قد تابع ابن عيينة على وصله ابن جريج وغيره.

ولذا حكم الحفاظ على رواية حماد بن زيد بالشذوذ، وجعنوا رواية سفيان بن عيينة ومن معه هي المحفوظة،

فقال أبو حاتم الرازى: «المحفوظ: حديث ابن عيينة هذا». مع كون حماد من أهل العدالة والضبط، ولكنه رجح رواية من هم أكثر عدداً منه(1).

۲ – وسئل الدارقطنى عن حديث على بن الحسين، عن عمر يَوْقَعَ، عن النبى عَقِيد: «كل سبب ونسب منقطع يوم القيامة؛ إلا سببى ونسبى (۷).

فقال: هو حديث رواه محمد بن إسحاق، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جده، عن عمر،

وخالفه: التورى، وابن عيينة، ووهيب، وغيرهم: فرووه عن جعضر، عن أبيه، عن عصر، ولم يذكروا بينهما جده على بن الحسين، وقولهم هو المحفوظ، (^).

ومثاله في المتن:

ا يادة (يوم عرفة) في حديث: «أيام التشريق أيام أكل وشرب» (٩).

فإن الحديث من جميع طرقه بدونها،

وإنما جاء بها موسى بن عُلى بن رباح، عن أبيه عن عقبة بن عامر كما أشار إليه ابن عبد البر(١٠).

۲ – ما رواه أبو داود والترمذى. من حديث عبد الواحد بن زياد، عن الأعمش، عن أبى صالح، عن أبى هريرة مرفوعاً: «إذا صلى أحدكم ركعتى الفجر، فليضطجع عن يمينه»(۱۱).

فتكون رواية عبد الواحد شاذة، ورواية من خالفه، وهم الأكثر هي المحفوظة.

أما عن «المنكر» فسيأتى الكلام عنه في موضعه.

أ.د/ محمد محمود أحمد هاشم

الهو امش.

- (١) مغتار المتحاح من ٣٥٥
- (٣) الإرشاد لنخليلي ١٧٦/١.

(٤) معرفة عنوم لحديث ص ١١٩.

(٢) مقدمة اس الصلاح ص ٧٦

- (۵) سعى الترمدي. كتاب المرائض. حديث (٢١٠٦)، وسان أبي داود، كتاب المرائض. حديث (٢٩٠٥)، وساس الل ماحه كتاب المرائض. حديث (٢٧٤١). (٦) العلل لابن أبي حاتم ٢٠/٢، فتح المغيث. للسخاوي ٢٣٠/١ ٢٣١
 - (٧) العلل للدارقطني ٢/١٨٩، ومسيد أحمد ٣٢٢/٤ من حديث المبور من محرمة للمعله «وإن الأنساب يوم القيامة تنقطع غير نسبي وسبني وصهري .»
 - (٨) العلل للدارقطني ١٨٩/٢.
 - (٩) صحيح مسلم. كتاب الصيام حديث (١١٤١). ومسند أحمد ٢/٠٢٠.
 - (۱۰) فتح المغيث، للسحاوي ۲۳۰/۱ ۲۳۱.
 - (١١) سبن أبي داود. كتاب الصلاة، حديث (١٢٦١)، وسنن الترمدي في كتاب الصلاة، حديث (٤٢٠)، وصحيح ابن خريمة ١٦٧/٢ حديث (١١٢٠)
 - (١٢) صعيع البعاري، كتاب الحمعة. حديث (١١٦٠)، وسس الترمدي، كتاب الصلاة حديث (٢٠).
 - (۱۳) تدریب الراوی للسیوطی ۲۳۵/۱

المختلطون من رواة الحديث وحكم روايتهم

الاختلاط لغة: خَلَطَ الشيء بغيره - من باب ضرب فاخ تَلَطَ وخَالَطَهُ مُخَالَطَةً وخِلَطً مُخالَطَةً وخِلاطاً بالكسر، واخ تَلَط فلان أي: فسد عقله، والتَّخَلِيطُ في الأمر: الإفساد فيه(١).

وأما في الاصطلاح:

«فحقيقته: فساد العقل، وعدم نتظام الأقوال والأفعال: إما بخرف أو ضرر أو مرض كذهاب بصر، أو عَرضٍ من موت ابن وسرقة مال كما جرى للمسعودي، أو ذهاب كتب كما حدث لابن لهيعة، أو احتراقها كما وقع لابن الملقن (٢).

وقد ذكر العلائى أقسام الرواة المختلطين فقال:

«أما الرواة الذين حصل لهم الاختلاط في آخر عمرهم فهم على ثلاثة أقسام:

أحدها: من لم يوجب ذلك له ضعفاً أصلاً، ولم يحط من مرتبته: إما لقصر مدة الاختلاط وقلته، كسفيان بن عيينة، وإسحاق ابن إبراهيم بن راهوية، وهمسا من أئمة الإسلام المتفق عليهم، وإما لأنه لم يرو شيئاً

حال اختلاطه، فسلم حديثه من الوهم، كجرير بن حازم، وعفان بن مسلم ونحوهما.

والثانى: من كان مُتكلّمًا فيه قبل الاختلاط، فلم يحصل من الاختلاط إلا زيادة في ضعفه كابن لهيعة، ومحمد بن جابر السحيمي ونحوهما.

والثالث: من كان محتجا به ثم اختلط، أو عمر فى آخر عمره، فحصل الاضطراب فيما روى بعد ذلك، فيتوقف الاحتجاج به على التمييز بين ما حدث به قبل الاختلاط عما رواه بعد "(۱۳.

حكم روايتهم:

أن ما رواه الراوى المختلط قبل هذا الاختلاط فإنه مقبول منه، وما يرويه بعد الاختلاط فمردود عليه، وما لم يعرف أرواه قبل أم بعد فإنه يتوقف فيه، ولا يعمل به حتى يظهر أحدَّث به قبل أم بعد.

إلا فى حالة واحدة نقلها ابن معين عن وكيع، وهى إذا حدث بحديث بعد الاختلاط وكان قد حدث به قبل الاختلاط، ولم يغير فيه شيئًا: فإنه يقبل.

والسؤال الآن: كيف نعرف أن هذا الحديث رواه قبل اختلاطه أم بعده؟

والجواب عن هذا السؤال: أن هذا الأمر يمكن معرفته بواسطة الرواة الذين رووا هذا الحديث عن الراوى المختلط، فإذا كان هؤلاء الرواة التلاميذ رووا عن هذا الشيخ المختلط قبل أن يختلط فكل أحاديثهم عنه تكون مقبولة من هذه الجهة، وإذا كانوا قد رووا عنه بعد الاختلاط فحديثهم كله عنه يكون ضعيفاً مردوداً، وإذا لم يعرف أحَدَّثوا عنه قبل أم بعد؟ توقف حتى يظهر الأمر(٤).

ولذلك ترى الكتب المؤلفة فى هذا الفن من فنون الحديث الشريف، تعتنى بذكر الراوى المختلط، وتعيين من روى عنه قبل اختلاطه، ومن روى عنه بعد اختلاطه، وتسرد هؤلاء وهؤلاء سرداً دقيقاً مستوعباً ما أمكن الاستيعاب.

أمثلة للرواة المختلطين:

١ - عطاء بن السائب الثقفى الكوفى، أحد التابعين.

فقد صرح جماعة من الأئمة باختلاطه منهم: ابن معين، ووصفه بعضهم بالاختلاط الشديد، لكن قال ابن حبان: «إنه اختلط بآخرة، ولم يفحش حتى يستحق أن يعدل به عن مسلك العدول».

وممن سمع منه قبل الاختلاط فقط:
أيوب السختياني، وحماد بن زيد، وسفيان بن
عيينة، والثورى، وشعبة، وغيرهم، فهؤلاء
يحتج بحديثهم عنه وممن سمع منه بعده
فقط: إسماعيل بن علية، وجرير بن عبد
الحميد، وخالد بن عبد الله الواسطى، وابن
جريج، وعلى بن عاصم، ومحمد بن فضيل
ابن غروان، وهشيم، وهؤلاء لا يحتج
بحديثهم عنه.

وهناك من سمع منه فى الوقتين معاً: كأبى عوانة، وحماد بن سلمة، وهؤلاء يتوقف فى حديثهم عنه.

تنبيسه: من وجسد من هؤلاء الرواة المختلطين في الصحيحين أو أحدهما محتجًا بهم في الأصول، فنحن نحسن الظن، ونعتقد أن ما أخرجه الشيخان أو أحدهما من حديث المختلطين فإنما كان قبل أن يختلطوا، وإن لم نقف نحن على تمييز ذلك، فيصير ذلك كان قبل كانتس من الشيخين على أن ذلك كان قبل الاختلاط. والله أعلم.

الكتب المصنفة في هذا الفن:

ا أول من نعرفه في هذا النوع مفرداً إياه بتصنيف مستقل هو: أبو بكر الحازمي (ت ١٥٨٤) قال السيوطي في التدريب (٣٧٢/٢): قد ألف فيه الحازمي تأليفاً

رأيته. وكذا ذكره السخاوى فى فتح المغيث (٣٧٢/٤). ولم يقف عليه ابن الصلاح^(٥). وكذا لم يصلنا منه شيء، والله المستعان.

۲ - ثم تلاه: صلح الدین العلائی (ت ۱۹۷۸) فلصنف کشاب «المختلطین»، وهو مطبوع بتحقیق الدکتور رفعت فوزی عبد المطلب وعلی عبد الباسط، بمکتبة الخانجي سنة ۱۶۱۷هـ، ۱۹۹۲م.

٣ – وبعــده: برهان الدين الحلبى (ت ١٤٨هـ) وكتابه «الاغتباط بمعرفة من رمى بالاختلاط»، وقد طبعه العلامة الشيخ محمد راغب الطباخ في مطبعته العلمية بحلب سنة

١٣٥٠هـ، ١٩٣٢م، وأعاد طبعه علاء الدين على رضا مع دراسة عليه أسماها «نهاية الاغتباط» بدار المعرفة سنة ١٤٠٨هـ/

٤ - وبعده: أبو البركات ابن الكيال (ت٩٣٩هـ) وكتابه «الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات»، وقد طبع بتحقيق الشيخ حمدى السلفى البغدادى، وأحسن طبعاته نشرة الدكتور عبد القيوم عبد رب النبى، بدار المأمون للتراث سنة عبد رب النبى، بدار المأمون للتراث سنة (١٩٨١هـ/ ١٩٨١م.)

أ.د/ محمد محمود أحمد هاشيم

الهوامش:

⁽۱) معتار الصحاح ص ۷۷.

⁽٢) فتح المعيث للسخاوي ٢٧١/٤ بتصرف.

⁽٣) كتاب المختلطين للعلائس ص ٣.

⁽٤) فتح المعيث للسخاوي ٢٧١/٤.

⁽٥) مقدمة ابن الصلاح ص ٣٩١.

مختلف الحديث

هذا فن من أهم الأنواع ويضطر إلى معرفته جميع العلماء من الطوائف، وهو: أن يأتى حديثان متضادان في المعنى ظاهراً فيوفق بينهما، أو يرجح أحدهما فيعمل به دون الآخر(1).

ولذا لا يقوم بأعبائه إلا الأئمة الجامعون بين صناعتى الحديث والفقه، والأصوبون الغواصون على المعانى الدقيقة (٢).

وهو ينقسم إلى قسمين:

أحدهما: ما يمكن الجمع فيه بين الحديثين، ولا يعسر إبداء وجه يزيل تعارضهما، وعندئذ يجب الجمع بينهما والعمل بهما معاً.

ومثال هذا القسم:

حديث «**لا عدوى ولا طيرة**»^(٣)، فظهره أن معناه نفى العدوى والتشاؤم.

مع حسديث «لا يُورد ممرض على مصح» (1). وحديث «فر من المجدوم فرارك من الأسد» (٥)، وظاهرهما إثبات العدوى، ولذلك أمر الصحيح أن يفر من المجذوم.

فهما من حيث الظاهر متعارضان، ولكن في حقيقة الأمر، لا تعارض بينهما.

ووجه الجمع بينهما ما ذهب إليه أبو عبيد وجماعة كابن خزيمة والطحاوى، واختاره ابن حجر فقال في توضيح النخبة:

والأولى في الجمع بينهما أن يقال: إن نفيه وقله على عمومه، وقد صح قوله وقله هذه وقد صح قوله وقله وقله وقله وقله وقله وقله على الأجرب يكون في الإبل عارضه بأن البعير الأجرب يكون في الإبل الصحيحة فيخالطها فتجرب، حيث رد عليه بقوله: «فمن أعدى الأول»(١): يعنى أن الله سبحانه وتعالى ابتدأ ذلك في الثاني كما ابتدأ في الأول.

وأما الأمر بالفرار من المجدوم، فمن باب سد الذرائع لئلا يتفق للشخص الذى يخالط هذا المريض، شىء من ذلك المرض – بتقدير الله تعالى ابتداء لا بالعدوى المنفية – فيظن أن ذلك بسبب مخالطته لهذا المريض، فيعتقد صحة العدوى، فيقع فى الحرج فأمر بتجنبه حسماً للمادة (^).

القسم الثاني:

أن يتضادا بحيث لا يمكن الجمع بينهما، وذلك على ضربين:

أحدهما: أن يظهر كون أحد هذين الحديثين المتضادين ناسخاً والآخر منسوخاً. وعندئذ يعمل بالناسخ ويترك المنسوخ.

مثاله:

ما رواه عبد الرزاق في المصنف (٩٥٧)، وابن شاهين في الناسخ والنسوخ (١٦)، من حديث أبي بن كعب رَبِي عن النبي والنبي والنبي والنبي والنبي المناه المناه المناه منه، وليتوضأ».

فهذا الحديث فيمن جامع زوجه ولم ينزل، وأنه يكفيه أن يغسل فرجه ويتوضأ، ولا يجب عليه الغسل.

وهو معارض ظاهراً لحديث أبى موسى وسؤاله لعائشة ـ رضى الله عنهما: إنى أريد أن أسالك، وأستحى، فقالت: لا تستحى، فإنما أنا أمك، قال: الرجل يجامع ولا يُنزل؟ قالت عائشة: على الخبير سقطت، سمعت والله على الخبير سقطت، سمعت رسول الله على الخبير المقطت، الشعب الأربع، ثم ألزق الختان بالختان، فقد وجب الغسل، (٩)، وهذا الحديث صريح في أن من جامع زوجه فعليه الغسل سواء أنزل أم لم ينزل. فإذا علمنا أن الحديث الثاني الذي

يوجب الغسل ناسخ للأول الذى لا يوجبه، انتهى الإشكال وزال هذا التعارض(١٠٠).

والثاني: أن لا تقوم دلالة على تعيين الناسخ من المنسوخ منهما، وحينئذ يفزع إلى الترجيح ويعمل بالأرجح منهما والأثبت، كالترجيح بكثرة الرواة، أو بالإتقان، أو بالفقه في مرجحات كثيرة تتجاوز المائة مرجح، على ما فصل العراقي في نكته على ابن الصلاح(١١).

المصنفات في هذا الفن:

۱ - أول من صنف فيه الإمام الجليل أبو عبد الله بن إدريس الشافعي (۲۰۶هـ)، وكتابه «اختلاف الحديث» مطبوع مع كتاب «الأم» بمطبعة بولاق، ونشره قريباً الدكتور رفعت فوزى نشرة موثقة بدار الوفاء.

٢ ـ كتاب «تأويل مختلف الحديث» لابن قتيبة الدِّينَورِيِّ (ت ٢٧٦هـ)، وهو مطبوع متداول، بدار الكتب الإسلامية، بتحقيق عبد القادر عطا سنة ١٤٠٢هـ، ١٩٨٢م.

قال ابن الصلاح فیه: إن یکن قد أحسن فیه من وجه، فقد أساء فی أشیاء منه قصر باعه فیها، وأتی بما غیره أولی وأقوی(۱۲).

٣ ـ كتاب «مشكل الآثار» لأبى جعفر
 الطحاوى (ت ٣٢١هـ)، وهو أوسع كتب هذا
 الفن، وهو مطبوع متداول، طبعة دائرة

المعارف العثمانية بحيدر اباد، الهند سنة ١٣٣٣ طبعة ناقصة جدا، ثم طبعته مؤسسة الرسالة ببيروت مؤخراً طبعة كاملة بتحقيق الشيخ شعيب الأرنؤوط في (١٦) مجلداً.

٤ - كتاب «مشكل الحديث وبيانه» لأبى
 بكر بن فورك (ت ٤٠٦هـ). طبعة موسى
 محمد على، بدار الكتب الحديثة بالقاهرة.

أ.د/ محمد محمود أحمد هاشيم

الهو امش.

- (۱) تدریب الراوی ۱۹٦/۲.
- (٢) مقدمة ابن الصلاح ص ٢٨٥
- (٣) صعيح النعاري، كتاب الطب، حديث (٥٧٠٧، ٥٧٠٥، ٥٧٧٦). وصعيح مسلم. كتاب السلام، حديث (٢٢٢٠).
 - (٤) صحيح النجاري، كتاب الطب. حديث (٥٧٧١ ، ٤٧٥٥).
 - (٥) صحيح النجاري، كتاب الطب، حديث (٥٧٠٧).
 - (٦) سنس الترمدي، كتاب القدر، حديث (٢٢٢٠) ومسد أحمد ٢٢٧/٢ ٢٢٧/٢
 - (۷) صحيح البخاري، كتاب الطب، حديث (۵۷۷، ۵۷۷۰). ومسند أحمد ۲۲۷/۱، ۲۲۲/۲
 - (٨) فتح المفيث (٦٧) بتصرف.
 - (٩) سس أبي داود، كتاب الطهارة، حديث (٢١٦) ومسند أحمد ٢/٧٤. ١١٢
 - (١٠) باسخ الحديث ومستوخه لاس شاهير؛ ص ٤٧
 - (١١) مقدمه ابن الصلاح ص ٢٨٥، والتقييد والإيصاح ص ٢٨٦.
 - (۱۲) المقدمة ص ۲۸۵.

المخضرمون

المخصرم عند المحدُّثين: هو الذي أدرك الجاهلية وزمن النبي على وأسلم ولم يره، ولا صحبة له (۱).

والمخضرم على هذا يعد من التابعين.

أما المخضرم في اصطلاح أهل اللغة: فهو الذي عاش نصف عمره في الجاهلية، ونصفه في الإسلام سواء أدرك الصحبة أم لا.

فبين الاصطلاحين عموم وخصوص من وجه، فحكيم بن حزام وَ الله مخصص من باصطلاح أهل اللغة لا أهل الحديث، وبشر بن عمرو مخضرم باصطلاح أهل الحديث لا اللغة (٢).

وقد نقل الحاكم عن مسلم بن الحجاج: من هؤلاء المخضرمين:

أبو عمرو الشيبانى، وسعد بن إياس، وسعيد بن إياس، وسعيد بن غفلة الكندى، وأبو أمية، وشريح ابن هانئ الحارثى، ويُسيّر بن عمرو ويقال: أسير بن عمرو، وأهل البصرة يقولون: ابن جابر، وعمرو بن ميمون الأودى أبو عبد الله، والأسود بن يزيد النخعى أبو عمرو، والأسود ابن هلال المحاربي من ساكنى الكوفة،

والمعرور ابن سويد، وعبد خير بن يزيد الخيوانى أبو علمارة، وشبيل بن عوف الأحمسى، ومسعود ان حراش، ومالك بن عمير، وأبو عثمان النهدى عبد الرحمن بن ملّ، وأبو رجاء العطاردى عمران بن تميم، وغنيم بن قيس أبو العنبر، وأبو رافع الصائغ، وأبو الخلال العتكى ربيعة بن زرارة، وخالد بن عمير العدوى، وثمامة بن حزن القشيرى، وجبير بن نفير الحضرمى(٢).

وزاد ابن الصلاح: أبا مسلم الخولاني عبد الله بن ثُوَب، والأحنف بن قيس⁽¹⁾.

وذكر مسلم لبعض هؤلاء يدلُّ على أنه لا يشترط إسلام المخضرم في حياة رسول الله وَالله عَدَّ في المخضرمين - كما رأينا - جُبُيّر بن نُفَيّر، وإنما أسلم في خلافة أبي بكر رَوَاتِهَا أسلم في خلافة أبي بكر

وذِكُرُ مسلم يُسنير بن عمرو، وإنما ولد بعد زمن الهجرة، وكان له عند موت النبى على دون العشر سنين، يدل على أنه لا يشترط أن يكون المخضرم قد عاش قبل بعثة رسول الله

وكما يقول العراقي: «الظاهر أن المراد

بإدراك المخضرم الجاهلية إدراك قومه، أو غيره على الكفر قبل فتح مكة، فإن العرب بادروا إلى الإسلام بعد فتح مكة، وزال أمر الجاهلية، وخطب رسول الله ﷺ في الفتح بإبطال أمور الجاهلية إلا ما كان من سقاية الحاج وسدانة الكعبة».(°)

وكأن العراقي يتعقب بذلك النووى الذي فهم من كلامه أن إدراك الجاهلية معناه الجاهلية التي قبل بعثة النبي عَلَيْقُ (٦).

هذا وقد زاد العراقي على ما ذكره مسلم وابن الصلاح:

أسلم مولى عمر، وأويس بن عامر القرني، وأوسط البجلي، وجبير بن الحويرث، وحابس اليماني، وحجر بن عنبس، وشريح بن الحارث القاضى، وأبو وائل شقيق بن سلمة. وعبد الله بن عُكَيْم، وعبد الرحمن بن عسيلة الصنابحي، وعسبد الرحمن بن غنهم، وعبد الرحمن بن يربوع، وعبيدة بن عمرو السلماني، وعلقمة بن قيس، وقيس بن أبي حازم، وكعب الأحبار، ومرة بن شراحيل الطبيب، ومسروق بن الأجدع، وأبو عنبة

الخولاني، وأبو فالج الأنماري، ولا يعرف اسم واحد منهما^(٧).

قال العراقي: «قال أبو أحمد الحاكم: وقيل اسم أبى عنبة عبد الله، وقيل: اسمه عمارة، وأبو عنبة وأبو فالج كلاهما أكل الدم في الجاهلية، وكلاهما مختلف في صحبته، وكذلك اختلف في صحبة بعض من تقدمهما، والصحيح أنه لا صحبة لمن ذكرناه، وفي سنن ابن ماجه التصريح بسماع أبي عنبة من النبي عَيَّكِيُّ وأنه ممن صلى معه القبلتين، لكن بإسناد فيه جهالة»(^).

قال العراقي: «هؤلاء عشرون نفرًا من المختضرمين لم يذكرهم مسلم ولا ابن الصلاح».

وقد ذُكر أن مغلطاى أوصلهم إلى أزيد من مائة ^(٩).

وممن ألف في المخضرمين برهان الدين الحلبي سبط ابن العجمي (٧٥٣–٨٤١هـ) ألف كتاب «تذكرة الطالب المعلم لمن يقال: إنه مخضرم» وهو مطبوع.

أ. د/ رفعت فوزى عبد المطلب

- (١) معرفة علوم الحديث للحاكم (ص ٤٤)، ومقدمة ابن الصلاح (ص ٥١٢).
 - (۲) تدریب ابراوی للسیوطی (۱/۷۰۵–۲۰۹).
- وراجع كلامًا كثيرًا في المصى «للغوى في الشدا الفياح للأسسى (٢٦/٢ه-٥٢٧) .
 - (٢) معرفة علوم الحديث للحاكم (ص ٤٤)
- (٤) مقدمة ابن الصلاح (ص ٥١٤)

(٥) التقييد والإيصاح (ص ٣٢٤). (٧) التقييد والإيصاح: (ص٣٢٤-٣٢٥).

- (٦) صنحيح مسلم وشرحه (١٣٨/١) بشرة إداراة البحوث العلمية بالسعودية
- (٨) المصدر السابق (ص ٣٢٥).
- (٩) فتح البافي شرح ألفية العراقي للأنصاري (٥٩/٣) طبعة فاس.

المدبج من الرواة

المدبج - بضم الميم، وفتح الدال المهملة، وتشديد الباء الموحدة ـ في اللغة: المزين.

واصطلاحاً: رواية القرينين كل منهما عن الآخر، والقرينان هما المتقاربان في السن والإسناد أي الشيوخ.

فشرطه إذن حتى يصير مدبجاً:

١ - أن يكونا قرينين.

٢ - أن يروى كل منهما عن الآخر.

فإذا لم يكونا قرينين، فلا يكون مدبجًا، وكذا إذا كانا قرينين وانفرد أحدهما بالرواية عن الآخر،

واكتفى الحاكم بالتقارب فى الإسناد وإن لم يتقاربا فى السن. ولا مشاحة فى الاصطلاح.

وأول من سماه بذلك الدارقطنى فيما نعلم. ولكنه لم يقيده بكونهما قرينين، بل كل الثين روى كل منهما عن الآخر يسمى بذلك، وإن كان أحدهما أكبر.

وجه التسمية بذلك:

قال العراقى: الظاهر أنه سمى به لحُسنَه، لأنه لغةً: المزين، والرواية كذلك إنما

تقع لنكتة لطيضة يعدل فيها عن العلو إلى المساواة أو النزول فيحصل للإسناد بذلك تزيين.

قال: ويحتمل أن يكون سمى بذلك لنزول الإسناد فيكون ذماً، من قولهم: رجل مدبج أى قبيح الوجه والهامة. حكاه صاحب المحكم، وقد قال ابن المدينى والمستملى: النزول شؤم، وقال ابن معين: الإسناد النازل حدرة (قبح) في الوجه.

قال: وفيه بُعد، والظاهر الأول - يعنى أنه من التزيين،

قال: ويحتمل أن يقال: إن القرينين الواقعين في (المدبج) في طبقة واحدة بمنزلة واحدة. شبها بالخدين، إذ يقال لهما: الديباجتان. كما قاله الجوهري، وغيره(١).

مثاله:

فى الصحابة: أبو هريرة وعائشة ـ رضى الله عنهما ـ فقد روى كل منهما عن الآخر.

وفى التابعين: الزهرى وأبو الزبير، وفي أتبعهم: مالك والأوزاعي،

وفى أتباع الأتباع: أحمد وابن المديني، مع نزاع في كونهما قرينين.

وفى المتأخرين: المزى والبرزالي، وكدا ابن حجر والتقى الفاسى، وغيرهم (٢).

فائدة هذا النوع :

ودراسة هذا النوع من علوم الحديث لها أهميتها، وذلك لأنه عندما يروى قرين عن قرينه أو مجموعة من الأقران عن بعضهم، فقد يظن من لا دراية له بهذا العلم الشريف أن في الإسناد زيادة وقعت من الناسخ مثلاً، أو أخطأ الناسخ فأبدل (عن) بـ (الواو)، لأن الإسناد يجيء مثلاً؛ الزهرى عن عطاء، وهما قرينان فيظن القارئ أن الصواب الزهرى وعطاء، وأن الأصل في الإسناد الواو وقد

كتبها الناسخ خطأ (عن)، فإذا أحاط علمًا بهذا النوع زال هذا اللبس، واتضح الحق^(٢).

المصنفات فيه:

۱ - أول من صنف فيه وسماه بهذا الاسم،
 هو الحافظ أبو الحسسن الدارقطني (ت ٣٨٥هـ)، وكتابه حافل في مجلد على حد قول السخاوي.

٢ – الحافظ ابن حجر (ت ٨٥٢ هـ)،
 وكتابه تلخيص لكتاب الدارقطنى وقد سماه
 «التعريج عبى التدبيج»، ويسمى أيضاً «المخرج
 على المدجج».

وللأسف فكلا الكاتبين حسب معرفتى لم يطبعا بعد، إن كانا موجودين أصلاً.

أد/ محمد محمود أحمد هاشم

الهو امش.

⁽۱) تدریب الراوی ۲۲۷/۲، بنصرف،

⁽٢) فتح المعيث للسحاوي ١٦٩/٤ . بتصرف.

⁽٢) تيسير مصطلح الحديث للدكتور محمد محمود هاشم ص ١٨٧ . بتصرف،

المسدرج

لغة: اسم مفعول من أدرجه بمهملتين وجـــيم، والإدراجُ: لف الشيء في الشيء، وأدرَجْتُ الكتـابَ: طويتـه، أَدرَجَ الكتـابَ في الكتـاب: أدخله، وجـعله في درجّبه أي في طيّه. (۱)

وهو عند علماء هذا الفن: ما كانت فيه زيادة ليست منه.(۲)

والإدراج أقسام أربعة:

قسمه في المتن، وثلاثة في الإسناد، هكذا قسمه ابن الصلاح، وتبعه الزين العراقي.

وقال الحافظ ابن حجر: قد قسمه الخطيب الذي صنف فيه إلى سبعة أقسام.

القسم الأول : مدرج المتن :

وقـــد يقع الإدراج فى أول المتن، أو فى آخره، أو فى وسطه.

الأول: المدرج في أول الحديث:

قال الحافظ ابن حجر: وهو نادر جدًا.

مثاله: أن يتكلم الصحابى برأى يذهب إليه، ثم يحتج عليه بلفظ حديث، ثم يقول: هكذا قال رسول الله وسي وهو يعنى الحديث لا الرأى الذى يذهب إليه، فيتوهم السامع أن الجسميع - أعنى الرأى الذى يذهب إليه الصحابى، والحديث الذى استدل به - مرفوع.

وقد يقع ذلك الإدراج فى الأول مع فصل الصحابى لكلامه على جهة الوهم من السامع، مثل حديث أبى هريرة: «أسبغوا الوضوء، وويل للأعقاب من النار».

رواه الخطيب من رواية أبى قطن وشبابة، فَرَقَهُما، عن شعبة عن محمد بن زياد عن أبى هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «أسبغوا الوضوء، وويل للأعقاب من النار».

فقوله: (أسبغوا الوضوء) من قول أبى هريرة وصله بالحديث فى أوله؛ فإن البخارى رواه عنه – أى عن أبى هريرة فى صحيحه عن آدم بن أبى إياس عن شعبة عن محمد بن زياد عن أبى هريرة قال: «أسبغوا الوضوء»،

فإن أبا القاسم ﷺ قال: «ويل للأعقاب من النار».(٢)

قال الخطيب: وَهم أبو القطن عمرو بن الهيثم وشبابة بن سوار في روايتهما هذا الحديث عن شعبة على ما سقناه. وذلك أن قوله (أسبغوا الوضوء) كلام أبي هريرة، وقوله (ويل للأعقاب من النار) كلام النبي وقوله (ويك للأعقاب من النار) كلام النبي وخعلوا الكلام الأول كلام أبي هريرة والكلام وجعلوا الكلام الأول كلام أبي هريرة والكلام الثاني مرفوعًا.

قال الحافظ: وفتشت ما جمعه الخطيب في (المدرج) ومقدار ما زدت عليه، فلم أجد له مثالاً أخر؛ إلا ما جاء في بعض طرق حديث بسرة الآتي من رواية محمد بن دينار عن هشام بن حسان.

الثانى: ما أدرج فى آخر الحديث من قول بعض رواته إما الصحابى أو مَنْ بعده، موصولاً بالحديث من غير فصل، تأكيدًا لما قبله، فيلتبس على من لا يميز الكلام النبوى من غيره، فيحسب الجميع موصولاً من كلام النبى على .

مشاله: وذلك كحديث ابن مسعود، وقوله بعد التشهد: «فإذا فعلت ذلك فقد تمت صلاتك، إن شئت أن تقعد فاقعد».

أخرجه أبو داود (٤) ومن قوله (فإذا فعلت) إلى آخره موقوف على الصحيح، وهو من كلام ابن مسعود، وقد أدرجه بعضهم في الحديث، وهو زهير بن معاوية أبو خيثمة، فإنه وصله بالمرفوع في رواية أبي داود هذه.

قال الحاكم: قوله (إذا فعلت هذا) مدرج في الحديث من كلام عبد الله بن مسعود، وكذا قال البيهقي في «المعرفة»، وكذا قال الخطيب في كتابه الذي جمعه في المدرج: إنها مدرجة، وقال النووي في «الخلاصة»: اتفق الحفاظ على أنها مدرجة.

والدليل على إدراجها رواية شبابة بن سوار عنه، فقد بَيَّن أنه من قول ابن مسعود فقال: قال عبد الله: «فإذا فعلت ذلك فقد قضيت ما عليك من الصلاة. فإن شئت أن تقوم فقم، وإن شئت أن تقعد فاقعد» رواه الدارقطني (٥) وقال: شبابة ثقة. وقد فصل الحريث، جعله من قول ابن مسعود وهو أصح من رواية من أدرج آخره. ورواه غير شبابة وفصله وبيَّن أنه من قول ابن مسعود؛ فاحتجت به الحنفية على أن السلام لا يجب فاحتجت به الحنفية على أن السلام لا يجب بناء منهم على عدم إدراج هذه الزيادة، وهو خلاف ما قاله الأئمة الحفاظ، كما عرفت. خلاف ما قاله الأئمة الحفاظ، كما عرفت.

الثالث: الإدراج فى وسط الكلام، مثل أن يُروى حديث ومَذُهَب، فيسمعهما سامع فيحسبهم حديثين فيرويهما على هذه الصورة.

مثاله: ما رواه الدارقطنى فى سننه (٢) من رواية عبد الحميد بن جعفر - أى ابن عبد الله ابن الحكم الأنصارى المدنى - عن هشام بن عروة بن الزبير، عن أبيه عروة عن بسرة - بضم الموحدة وسكون السين المهملة - بنت صفوان مرفوعًا : «من مس ذكره أو أنثييه أو رفغيه فليتوضأ».

قال الدار قطنى: كذا رواه عبدالحميد عن هشام، ووهم فى ذكر الأنثيين والرفغ فجعلهما من المرفوع، والمحفوظ أن ذلك من قول عروة، وكذلك رواه الشقات عن هشام، منهم: أيوب السختيانى وحماد بن زيد وغيرهما، ثم رواه - أى الدارقطنى - من طريق أيوب السختيانى بلفظ: «من مس ذكره فليتوضأ» - قال أيوب: وكان عروة يقول: «إذا مس رفغيه أو أنثييه أو ذكره فليتوضأ» فبين أن ذلك من قول عروة، لا أنه من المرفوع، وقد ثبت أن أيوب أثبت من عبد الحميد، وقد وافقه غيره فكانت روايتهم دليلاً على إدراج عبد الحميد لتلك الزيادة.

ومنها: حدیث عروة عن عائشة فی حدیث بدء الوحی فی قولها: «وکان یخلو بغار حراء یتحنث فیه - وهو التعبد - اللیالی ذوات العدد» فقوله: (وهو التعبد) مدرج من کلام الزهری فی وسط الحدیث کما بینه فی فتح الباری(^).

واعلم أن الطريق إلى معرفة المدرج من وجوه:

الأول: أن يستحيل إضافة ذلك إلى النبي عَيْدُ وذلك مثل حديث ابن المبارك عن يونس عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة قال: قال رسول الله عنه: «للمملوك أجران، والذي نفسي بيده لولا الجهاد في سبيل الله والحج وَبِرُّ أُمي لأحببت أن أموت وأنا مملوك» رواه البخاري.(١) فهذا الفصل الذي في آخر الحديث لا يجوز أن يكون من قول النبي ﷺ إذ يمتع أن يتمنى أن يصير مملوكًا، وأيضًا فلم يكن له أم يبرها، بل هذا من قول أبى هريرة أدرجه في المتن، وقد بينه حبان بن موسى عن ابن المبارك فساق الحديث إلى قوله: «أجران» ثم قال: والذي نفس أبى هريرة بيده إلى آخره، وكذا هو في رواية ابن وهب عن يونس عند مسلم (۱۱).

الثاني من الوجوه: أن يصرح الصحابي

بأنه لم يسمع تلك الجسملة من النبي عَيْدُ كحديث ابن مسعود عنه ﷺ: «من مات لا يشرك بالله شيئًا دخل الجنة. ومن مات يشرك بالله شيئًا دخل النار» هكذا، رواه أحمد بن عبد الجبار العطاردي عن أبي بكر ابن عياش بإسناده، ورواه غيره عن أبي بكر ابن عياش بلفظ: سمعت رسول الله عليه يقول كلمة: «من جعل لله ندا دخل النار». وأخرى أقولها ولم أسمع به على «من مات لا يجـعل لله ندًا دخل الجنة»، والحـديث في صحيح مسلم(١١) عن ابن مسعود بلفظ: قال رسول الله ﷺ كلمة وقلت أخرى فذكره، فهذا يجنزم بكونه مدرجًا، لكن لا يجنزم بتعيين الجملة المدرجة هل هي دخول الجنة لمن لم يجعل لله ندا أو دخول النار فيمن جعل لله ندا، لاختلاف الرواية.

الثالث: أن يصرح بعض الرواة بتفصيل المدرج فيه عن المتن المرفوع بإضافته إلى قائله، ومثاله حديث ابن مسعود (فإذا قلت هذا فقد قضيت صلاتك) تقدم، وله أمثلة كثيرة، قال الحافظ ابن حجر: والحكم على هذا القسم الثالث بالإدراج يكون بحسب غلبة ظن المحدث الحافظ الناقد، ولا يوجب القطع بذلك، بخلاف القسمين الأولين، وأكثر هذا القسم الثالث يقع تفسيرًا لبعض الألفاظ الواقعة في الحديث كما في أحاديث الشغار الواقعة في الحديث كما في أحاديث الشغار

والمحاقلة والمزاينة ونحوها، والأمر في ذلك سهل؛ لأنه إن أثبت رفعه فذاك، وإلا فالراوى أعرف بتفسير ما روى من غيره. وفي الجملة إذا قام الدليل على إدراج جملة معينة بحيث يغلب على الظن ذلك فسواء كان في الأول أو الوسط أو الآخر فإن سبب ذلك الاختصار من بعض الرواة بحذف أداة التفسير، أو التفصيل فيجيء من بعده فيرويه مدمجًا من غير تفصيل فيقع ذلك، ثم ذكر بسنده إلى أبي حاتم بن حبًّان أنه قال: قال أحمد بن حنبل: كان وكيع يقول في الحديث: يعنى كذا، وكذلك كان الزهرى يفسسر الأحاديث كثيرًا، وريما أسقط أداة التفسير، وكان بعض أقرانه يقول له: افصل كالامك من كالام النبي عَيَّا ، ذكره الحافظ ابن حجر، ثم قال: وقد ذكرت كثيرًا من هذه الحكايات وكثيرًا من أمثلة ذلك في كتاب اسمه «تقريب المنهج لترتيب المدرج».

القسم الثاني من أقسام المدرج:

أن يكون الحسديث عند راويه بإسناد إلا طرفًا منه فإنه عنده بإسناد آخر، فيجمع الراوى عنه طرفى الحديث بإسناد الطرف الأول تاركًا إسناده للطرف الآخر،

مثاله:

حديث رواه أبو داود (۱۳) من رواية زائدة وشريك فرقهما ورواه النسائي (۱۳) من حديث

سفيان بن عيينة كلهم – أى زائدة وشريك وسفيان – رووه عن عاصم بن كليب عن أبيه عن وائل بن حجر فى صفة صلاة رسول الله عن وائل بن حجر فى صفة صلاة رسول الله عنية وقال فيه: «ثم جئتهم بعد ذلك فى زمان فيه برد شديد، فرأيت الناس عليهم جل الثياب» وفى لفظ لأبى داود (١٤) عن شريك عن عاصم «ثم أتيتهم فرأيتهم يرفعون أيديهم إلى صدورهم فى افتتاح الصلاة، وعليهم أكسية وبرانس تحرك أيديهم تحت الثياب». أى لأجل رفعها عند التكبيرة الأولى،

قال موسى بن هارون الحمال: وذلك عندنا وهم، فقوله (ثم جئت) ليس هو بهذا الإسناد، وإنما أدرج عليه، وهو من رواية عاصم عن عبد الجبار بن وائل عن بعض أهله عن وائل، وهكذا رواه مُبينًا زهير بن معاوية وأبو بدر شجاع بن الوليد عن عاصم بن كليب عن أبيه عن وائل، فهذه رواية مضبوطة اتفق عليها زهير وشبر وشباع، وقال ابن الصالح: إنه الصواب.

القسم الثالث من أقسام المدرج:

أن يدرج بعض حديث في حديث آخر مخالف له في السند.

مثاله:

حديث سعيد بن أبى مريم. عن مالك عن

الزهرى عن أنس مرفوعًا: «لا تباغضوا، ولا تحاسدوا، ولا تدابروا، ولا تنافسوا».

فقوله (ولا تنافسوا) مدرجة في هذا الحديث. أدرجها ابن أبي مريم فيه من حديث آخر، لمالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة مرفوعًا: «إياكم والظن، فإن الظن أكذب الحديث، ولا تجسسوا، ولا تنافسوا، ولا تحاسدوا»، وكلا الحديثين مخرج في الصحيحين(١٠) متفق عليه من طريق مالك وليس فيه (ولا تنافسوا) وهي في الثاني، مكذا الحديثان عند رواته في الموطأ(١٠).

القسم الرابع من أقسام المدرج:

أن يروى بعض الرواة حديثًا عن جماعة وبينهم في إسناده أو متنه اختلاف، فيجمع الكل على إسناد واحد مما اختلفوا فيه، ويدرج رواية من خالفهم معهم على الاتفاق.

ومثاله :

حديث الترمدنی (۱۷) عن بندار عن ابن مهدی عن سفيان الثوری عن واصل ومنصور والأعمش عن أبی وائل عن عمرو بن شرحبيل عن عبد الله قال: قلت يا رسول الله أی الذنب أعظم؟ ... الحدیث،

فرواية واصل هذه مدرجة على رواية

منصور والأعمش، لأن واصلاً لا يذكر فيه عمرًا؛ بل يجعله عن أبي وائل، عن عبد الله. هكذا رواه شعبة ومهدى بن ميمون ومالك بن مغول وسعید بن مسروق عن واصل، کما ذکره الخطيب، وقد بيَّن الإسنادين معًا يحيى بن سعيد القطان في روايته عن سفيان وفصل أحدهما من الآخر، رواه البخاري في صحيحه(١٨) عن عمرو بن على عن يحيى عن سفيان عن منصور والأعمش كلاهما عن أبي وائل عن عمرو عن عبد الله، وعن سفيان عن واصل عن أبي وائل عن عبد الله من غير ذكر عمرو.

حكم الإدراج: وإدراج ما هو من تضاسير الألفاظ لا يحرم، وإدراج ما هو من غيرها مما فيه حكم شرعى وإيهام أنه مرهوع هو الذي لا يجوز.

أد/ محمد محمود أحمد هاشم

الهوامش:

- (١) لسال العرب (٢/٢٦٩) مادة (درج).
- (٢) هامش ص ٥١ من تحقيق الشيخ محيى الدين عبد الحميد على توصيح الأفكار (٥١/٢).
- (٣) صعيح البحاري، كتاب الوصوء، حديث (١٦٥) وصحيح مسلم، كتاب الطهارة. حديث (٢٤٢).
 - (٤) سبن أبي داود، كتاب الصيلاة، حديث (٩٧٠) (١) سبن الدارقطني كتاب الطهارة ١٤٨/١

(٥) سنن الدارقطني، كتب الصلاة ١/٣٥٣.

(٩) صحيح البحاري، كتاب العثق حديث (٢٥٤٨).

(۱۱) صحيح مسلم، كتاب الإيمان. حديث (۱۵۰)

(۱۳) سنن السائي، كتاب الافتتاح ١٢٦/٢.

- (٧) تشية رفع مضم الراء وتفتح وسكون الفاء فعين معجمة وهو واحد الأرهاع. وهو أصون المعانن كالإبط والحوالب وعيرهما من مطاوى الأعصاء، وما يجتمع فيه سوسح والعرق قاله هي «النهاية».
 - (٨) فتح الباري لابن حجر العسقلاني ٢٢/١.
 - (١٠) صحيح مسلم، كتاب الأيّمان، حديث (١٢٨٤).
 - (۱۲) سش أبي داود، كتاب الصلاة. حديث (۷۲۱, ۷۲۷)
 - (۱٤) سنس أبي داود، كتاب الصلاة حديث (٧٢٨).
- (١٥) صحيح البحاري، كتاب النكاح، حديث (٥٧٤٣) وكتاب الأدب، حديث (٦٠٦٠ ،٦٠٦٥, ٦٠٦٦) وكتاب الفرائض ، حديث (٦٧٢٤). وصحيح مسلم ، كتاب البر، حديث (٢٥٥٩، ٢٥٦٣. ٢٥٦٤).
 - (١٦) موطأ مالك. كتاب حسن الخلق، حديث (١٥ ١١). (١٧) سبس الترمدي كتاب التفسير، حديث (٣٢٣٢).
- (١٨) صحيح البحاري ، كتاب التفسير، حديث (٤٤٧٧) وكتاب ،لأدب، حديث (١٠١) وكتاب الحدود، حديث (٦٨١١) وكتاب الديات، حديث (٦٨٦١) وكتاب التوحيد، حديث (٧٥٢٠,٧٥٢٠).

١ - قـد صنف فيه أبو بكر الخطيب البغدادي كتابه (الفصل للوصل المدرج في النقل)، وهو مطبوع طبع تين، إحداهما بتحقيق عبد السميع محمد الأنيس بدار ابن الجوزى، سنة ١٤١٨هـ / ١٩٩٨م. والأخرى في نفس العام عن دار الهجرة بتحقيق محمد مطر الزهرائي.

٢ - قال الحافظ ابن حجر: وقد لخصته - أى كتاب الخطيب - ورتبته على الأبواب والمسانيد وزدت على ما ذكر الخطيب أكثر من القدر الذي ذكره، وسماه الحافظ (تقريب المنهج بترتيب المدرج)، وذكر أنه سال الله تعالى الإعانة على تمامه.

مراتب الحديث الحسن وحجيته

مراتب الحديث الحسن:

الحديث الحسن ليس كله في مرتبة واحدة بل تتفاوت مراتبه كما تتفاوت مراتب الحديث الصحيح، وذلك إنما يرجع إلى مدى تمكن الحديث الحسن من شروطه، فلا نستطيع التسوية بين حديث تحققت فيه كل شروط القبيول، غير أن في إسناده راو واحد موصوف بخفة الضبط، وحديث آخر كل رواته وصفوا بخفة الضبط.

فالحديث الأول «حسن» والحديث الثاني «حسن» أيضاً إلا أن بينهما تفاوتًا كبيرًا.

- فأعلى مراتب الحديث الحسن ما اختلف العلماء في الحكم عليه هل هو «صحيح» أم «حسن».
- مثال ذلك: حديث بهز بن حكيم عن أبيه عن جده، وحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن حده،
- فالعلماء مختلفون فى الحكم على هذين الإسنادين، فجمع من العلماء ذهبوا إلى تصحيح ما روى بهذين الإسنادين.

- وبعض العلماء يحسن ما روى بهذين الإسنادين.
- ثم ما اتفق العلماء على تحسينه ولم يختلفوا في تصحيحه أو تحسينه.
- أدنى مراتب الحديث الحسن: ما اختلف العلماء في تحسينه وتضعيفه.
- مثال ذلك: حديث الحارث بن عبد الله وحديث عاصم بن ضمرة وحديث حجاج ابن أرطاة ونحوهم.

ف ه ولاء اختلف العلماء فى تحسين أحاديثهم وتضعيفها، فبعض العلماء يحسنون أحاديث هؤلاء، وبعض العلماء يضعفون حديثهم.

- حجية الحديث الحسن: يجب العمل بالحديث بالحديث الحسن كما يجب العمل بالحديث الصحيح.

سبق أن ذكرنا أن الحديث الحسن يشارك الحديث الصحيح فى جميع شروطه إلا فى شرط الضبط فراوى الحديث الصحيح يشترط فيه أن يكون تام الضبط، وراوى الحديث الحسن خفيف الضبط.

- كما أن الحديث الحسن يشارك الحديث الصحيح في وجوب العمل به وإن كان دونه في المرتبة.

لذلك أدرجه بعض العلماء فى قسم الصحيح باعتبار صلاحيته للعمل به، من هؤلاء العلماء:

١ - الإمام أبو بكر محمد بن إسحاق بن خــزيمة (المتـوفى سنة ٣١١هـ) صـاحب
 الصحيح.

۲ - الإمام أبو حاتم محمد بن حبان
 البستى (المتوفى فى سنة ٣٥٤هـ) صاحب
 الصحيح.

٣ - الإمام أبو عبد الله محمد بن عبد
 الله الحاكم النيسابورى صاحب المستدرك
 على الصحيحين (المتوفى في سنة ١٠٥هـ).

وقد ذكر الحافظ ابن حجر قولاً لابن القطان الفاسى، بأن الحسن لغيره يعمل به فى فضائل الأعمال، ويتوقف الاحتجاج به فى بقية الأحكام، حتى يوجد له عاضد آخر مثل كثرة الطرق، أو تتابع أهل العلم على العمل به أو وجود شاهد صحيح له، أو موافقة ظاهر القرآن له، ثم قال الحافظ: والقلب إلى ما حرره ابن القطان أميل.(١)

ولكن من يراجع كتب أحاديث الأحكام وشروحها، مثل «منتقى الأخبار» لابن تيمية (الجد) وشرحه «نيل الأوطار» للشوكانى، يجد أن المعمول به هو الاحتجاج عموما بالحديث الحسن لغيره، سواء فى الفضائل أو غيرها من الأحكام.

أ. د/الخشوعي الخشوعي محمد

الهوامش :

⁽١) نكت الحافظ ابن حجر على ابن الصلاح ٤٠٢/١ ٤٠٣.

مراتب الحديث الضعيف

تعريف الحديث الضعيف:

 الحديث الضعيف: ما نقص أو ما قصر عن درجة الحسن، أو: كل حديث لم تجتمع فيه صفات القبول.

وشروط لقبول ستة، وهي شروط الصحيح، والحسن، وهذه الشروط هي:

١ ـ اتصال السند،

٢ _ عدالة الرواة،

٣ ـ السلامة من كثرة الخطأ والغفلة، أو اشتراط الضبط.

٤ ـ مجىء الحديث من وجه آخر حيث ١٠٠ فى الإسناد «مستور» لم تعرف أهبيته، وليس منهمًا كثير الغلط، وكذا إذا كان فيه ضعيف بسبب سوء الحفظ، أو كان فى الإسناد انقطاع خفيف أو خفى، أو كان مرسلاً.

ه _ السلامة من الشذوذ.

٦ _ السلامة من العلة القادحة.

وعلى ضوء ماسيق:

فيتفاوت ضعف الحديث بسبب شدة ضعف رواته وخفته، كصحة الصحيح، فمنه أوهى، كما أن من الصحيح أصح، وقد سبق ذكر «أوهى الأسانيد» في موضعها. وقال الحافظ ابن حجر: إن من الضعيف ما يفقد شرطا واحدًا ويكون أضعف مما فقد باقى الشروط مثل فقد شرط الصدق.(١)

وأيضا ما كان ضعفه لجهالة الراوى أو إرسال السند، أخف مما ضعفه لأجل فسق الراوى، فضعفه أشد فلا يتقوى بمثله لدرجة الحجية (٢).

• وفائدة معرفة ذلك:

ترجيح بعض الأسانيد على بعض، وتمييز مايصلح للاعتبار مما لايصلح.

أ. د/ماهر منصور عبد الرازق

مراجع للاستزادة :

الهوامش .

(۱) انتدریب ۱۹۹۱،

(۲) ینظر فتدریب ۱۹۵/۱ ۱۹۵

المردود من الروايات

ذكر العلماء أن سبب ضعف الحديث يعود إلى واحد من أمرين:

الأول: السقط في الإسناد.

الثاني: الطعن في الراوي.

• والسقط في الإسناد ينقسم إلى قسمين:

(أ) ســـقط واضح أو جلى. بمعنى أنه يدرك بسهولة ويسر.

ككون الراوى مثلاً لم يعاصر من روى عنه.

(ب) سقط خفى: لايدركه إلا الأئمة الحديث وعلل الحداق المطلعون على طرق الحديث وعلل الأسانيد.

وينتج عن النوع الأول:

١ – المعلق.

٢ – المرسل.

٣ - المنقطع.

٤ - المعضل.

أما النوع الثاني فينتج عنه نوعان:

١ - المدلس أو التدليس.

٢ - المرسل الخفي.

● أما الطعن في الراوي:

فيكون بعشرة أشياء بعضها أشد في القدح من بعض.

هذا وقد حصر العلماء من هذه الطعون مايتعلق منها بالعدالة، ومايتعلق منها بالضبط.

فما يتعلق بالطعن في العدالة:

١ - الكذب.

٢ - التهمة بالكذب.

٣ – الفسىق.

٤ -- البدعة.

٥ - الجهالة.

وما يتعلق بالطعن في الضبط:

١ - فعش الغلط.

٢ - سوء الحفظ.

٣ - الغفلة.

٤ - كثرة الأوهام.

٥ - مخالفة الثقات.

وبعض هذه الطعون قد يتداخل مع البعض الآخر ، وبعضها ليس له اسم خاص من الضعيف يعرف به.

ونتيجة لما سبق:

فالطعن إما أن يكون:

لكذب الراوى، أو تهمته بذلك، أو فحش غلطه، أو غفلته، أو فسته، أو وهمه، أومخالفته، أو جهالته، أو بدعته، أو سوء حفظه.

فالأول: الموضوع.

والثاني: المتروك.

والثالث: المنكر _ على رأى،

وكذا: الرابع، والخامس.

ثم الوهم:

إن اطلع عليه بالقرائن وجمع الطرق فالمعل.

ثم المخالفة:

إن كانت بتغيير السياق فمدرج الإسناد.

أو بدمج موقوف بمرفوع فمدرج المتن.

أو بتقديم وتأخير فالمقلوب،

أو بزيادة راوٍ فالمزيد في متصل الأسانيد،

أو بإبداله - ولا مرجح - فالمضطرب،

أو بتغيير مع بقاء اسياق فالمصحف والمحرف.

ولكل نوع من هذه الأنوع أحكام تتعلق به.

أ. د/ماهر منصور عبد الرازق

مراجع الإستز *دة* :

(۱) نزهة النظر شرح نحبة الفكر ص ۱۰۸ وما بعدها.

المرسيل الخفي

تعریضه :

أن يروى الراوى عـمن سـمع منه مـا لم يسمعه منه، أو عمن لقيه ولم يسمع منه، أو عمن عاصره ولم يلقه.

• أهمية معرفته :

هذا العلم عظيم الفائدة، وقد يخفى على كثير من أهل الحديث لكون الراويين قد جمعهما عصر واحد.

وكان الحافظ أبو الحجاج المزى إمامًا في معرفة هذا النوع.

• كيف يعرف الإرسال الخفي ؟

يعرف الإرسال الخفى بأمور منها:

(أ) أن يعرف عدم اللقاء بين الراوى ومن روى عنه بنص بعض الأئمــة على ذلك، أو يعرف ذلك بوجه صحيح.

(ب) أن يعرف عدم سماع الراوى لذلك الحديث فقط، وإن سمع من الراوى غيره، إما بنص إمام، أو إخباره عن نفسه بذلك في بعض طرق الحديث، أو نحو ذلك.

(ج) أن يرد فى بعض طرق الحدديث زيادة اسم راو بينهما وهذا محل نظر لايدركه إلا الحفاظ النقاد، ويشتبه على كثيرين من أهل الحديث، لأنه ربما كان الحكم للزائد، وربما كان الحكم للزائد وهم، فيكون من نوع المزيد فى متصل الأسانيد.

• مثال المرسل الخضى:

مثل لهذا النوع ابن الصلاح بما روى العوام بن حوشب، عن عبدالله بن أبى أوفى مَوْقَى قال: «كان رسول الله عَقِيم إذا قال بلال: قد قامت الصلاة نهض وكبر «(١).

فقد روى الإمام أحمد أن العوام لم يلق ابن أبى أوفى،

• الضرق بين المدلس والمرسل الخضى:

والفرق بينهما هو أن:

التدلیس یختص بمن روی عمن عرف لقاؤه إیاه.

فأما من عاصره ولم يعرف أنه لقيه فهو المرسل الخفي.

• حكم المرسل الخفى:

المرسل الخفى حديث ضعيف، وذلك للسقط الواقع فى السند حيث إن الراوى روى عمن عمن سمع منه، أو عمن عاصره ولم يلقه.

فإن تبين الساقط من طريق آخر، حكم على الإسناد بما يستحقه من قبول أو رد.

• أشهر المصنفات في المرسل الخفي:

۱ - التفصيل لمبهم المراسيل - للحافظ
 أبى بكر أحمد بن على المعروف بالخطيب
 البغدادى ت ٤٦٣ هـ.

والله تعالى أعلم.

أ. د/ماهر منصور عبد الرازق

مراجع للاستزادة:

عنوم الحديث (مقدمة أبن الصلاح) ص ٢٦٠، وانتقييد والإيصاح ص ٢٩١، وفتح المفيث للعراقي ص ٢٣٩، واحتصار علوم الحديث ٤٨٧/٢، ونرهة النظر شرح نخبة الفكر ص ١١٤، وفتح المعيث للسحاوي ٦٩/٤ وتدريب الراوي ٢٠٥/٢

الهوامش:

ر ١) أحرجه البيهقي في السبن الكبرى كتاب الصلاة - بات من رغم أنه يكبر قبل قراع المؤدن من الإقامة ٢٢/٢، وابن عدى في الكامل ١٥٠/٢. وذكره الهيثمي في المحمع ٨/٢ وقال رواه الطبرائي في الكبير من طريق حجاج بن فروح وهو صنعيف حدا .

مرسل الصحابي

• تعسريفه :

فأحداث الصحابة:

مثل : عبد الله بن عباس، وعبد الله بن الزبير - رضى الله عنهم - وغيرهما.

ومن تأخر إسلامه:

كأبى هريرة، وجرير بن عبدالله البجلى ـ رضى الله عنهما . وغيرهما.

فليس كل الصحابة قد سمع الحديث من رسول الله على وإنما كانت لهم ضيحة وأشغال ولم يكن الناس يكذبون يومئذ وكان الشاهد يحدث الغائب.

• مثال مرسل الصحابي:

ما روته عائشة أم المؤمنين ـ رضى الله عنها ـ قالت: «أول مابدئ به رسول الله عَلَيْ من الوحى الرؤيا الصالحة في النوم... الحديث (١).

فهذا الحديث من مراسيل الصحابة _

رضى الله عنهم، فإن عائشة ـ رضى الله عنها ـ لم تدرك هذه القصية فتكون قد سمعتها من النبى على أى بعد فترة، أو من الصحابة.

• حكم مرسل الصحابي:

ما عليه جمهور العلماء من المحدثين وغيرهم أن مراسيل الصحابة كلهم مقبولة لكون جميعهم عدولاً مرضيين، وأن الظاهر فيما أرسله الصحابى ولم يبين السماع فيه، أنه سمعه من رسول الله عليه، أو من صحابى سمعه من النبى النبي السمعة من النبي النبي السمعة من النبي النبي السمعة من النبي النبي الله النبي ا

وأما من روى منهم عن غير الصحابة فقد بين فى روايته ممن سمعه، وهو أيضنًا قليل نادر فلا اعتبار به.

الحكمية في عيدم جيعل «مسرسل الصحابي» من نوع المرسل:

والجواب عن ذلك:

يقول ابن الصلاح: ثم إنا لم نعد في أنواع المرسل ونحوه مايسمي في أصول الفقه مرسل الصحابي»، مثل مايرويه ابن عباس ـ

رضى الله عنه ما وغيره من أحداث الصحابة عن رسول الله على ولم يسمعوه منه، لأن ذلك في حكم الموصوب المسند؛ لأن رويتهم عن الصحابة، والجهالة بالصحابة غير قادحة؛ لأن الصحابة كلهم عدول.

ويقول الإمام النووى: والصواب المشهور أنه يحتج به مطلقًا لأن روايتهم عن غير الصحابة نادرة، وإذا رووها بينوها.

1. د/ ماهر منصور عبد الرازق

مراجع للاستزادة :

علوم الحديث ص ٥١. والكفاية ص ٤٢٤، وإرشاد طلاب الحقائق ١٧٣/١، والتقييد والإبصاح ص ٧٥، وتدريب الراوى ٢٠٧/١

النفو امشي

⁽۱) متفق عليه. أخرجه البخارى في الصحيح؛ كتاب بدء الوحي باب (٣) ٣٠/١ رقم ٢ كما أخرجه في غير موضع من صحيحه. ومسلم في الصحيح. كتاب الإيمان - باب بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ ١٣٩/١ رقم ٢٥٣،

المرسل من الصديث

تعریضه:

المرسل في اللغة اسم مفعول، مشتق من الإرسال.

والجمع: مراسيل، ومراسل بإثبات الياء وحذفها.

وأصل اشتقاقه من عدة معان لغوية.

فقيل: مأخوذ من الإطلاق وعدم المنع، كأن المرسل أطلق الإسناد ولم يقيده براو معروف.

وقيل مأخوذ من قولهم: «جاء القوم أرسالاً» أى متفرقين، لأن بعض الإسناد منقطع عن بقيته.

وقيل: مأخوذ من قولهم «ناقة مرسال» أى سريعة السير، كأن لمرسل أسرع فيه فحذف بعض إسناده.

وقيل: من الاسترسال وهو الطمأنينة إلى الإنسان والثقة به فيما يحدِّث.

• المرسل في الاصطلاح:

للعلماء في تعريفه أقوال أربعة:

الأول: هو ما أضافه التابعي الكبير إلى النبي الم

الثانى: هو ما أضافه التابعى إلى النبى عليه من غير تقييد بالكبير أى كبيرًا كان أم صغيرًا.

الثالث: ما سقط منه راو.

وعلى هذا فالمرسل والمنقطع سواء،

والراجح هو التعريف الثاني.

• مثال للحديث المرسل:

ما رواه الإمام مالك بسنده عن سعيد بن المسيب «أن النبى ﷺ نهى عن بيع اللحم بالحيوان»(۱).

فهذا الحديث مرسل، أرسله سعيد بن المسيب وهو تابعي، لم يدرك رسول الله عَلَيْهُ.

• أكثر من تروى عنهم المراسيل:

وأكثر ما تروى المراسيل:

- من أهل المدينة: عن سعيد بن المسيب (ت ٩٤ هـ).

ومن أهل مكة : عن عطاء بن أبى رياح (ت ١١٤ هـ).

- ومن أهل مصر: عن سعيد بن أبى هلال (مات بعد الثلاثين ومائة وقيل قبلها، وقيل غير ذلك).
- ومن أهل الشام: عن مكحول الدمشقى (ت ١١٣ هـ).
- ومن أهل البصرة: عن الحسن بن أبى الحسن البصرى (ت ١١٠ هـ).
- ومن أهل الكوفة: عن إبراهيم بن يزيد النخعى (ت ٩٦ هـ).

• فائدتان :

- الأولى: من سمع من النبى وَ وهو كافر ثم أسلم بعد موته فهو تابعى اتضاقًا، وحديثه ليس بمرسل بل هو موصول، لا خلاف في الاحتجاج به كالتنوخي رسول هرقل وفي رواية قيصر فقد أخرج حديثه الإمام أحمد، وأبو يعلى في مسنديهما، وساقاه مساق الأحاديث المسندة.
- الشانية. من رأى النبى على غير مميز كم حمد بن أبى بكر الصديق، فإنه صدابى، وحكم روايته حكم المرسل لا الموصول، ولا يجىء فيه ما قيل في مراسيل الصحابة.

• أسباب الإرسال:

من الرواة من كان لا يرسل إلا عن ثقة.

ومنهم من كان يرسل عن كل أحد.

ولكل واحد منهما أسباب:

أولاً: أسباب من كان لا يرسل إلا عن ثقة:

- (أ) أن يكون سمع الحديث عن جماعة ثقات وصح عنده فيرسله اعتمادًا على صحته عن شيوخه.
- (ب) ومنها أن يكون نسى من حدثه به وعرف المتن فذكره مرسلاً، لأن أصل طريقته أنه لا يحمل إلا عن ثقة.
- (ج) ومنها أن لا يقصد التحديث، بأن يذكر الحديث على وجه لمذاكرة أو على جهة الفتوى فيذكر المتن.

ثانيًا: أسباب من كان يرسل عن كل أحد:

وأما من كان يرسل عن كل أحد فريما كان الباعث له على الإرسال ضعف حديثه،

لكن هذا يقتضى القدح فى فاعله لما يترتب عليه من الخيانة.

• حكم الاحتجاج بالحديث المرسل:

اختلف الأئمة فى حكم الاحتجاج بالمرسل إلى أقوال كثيرة أوصلها الحافظ السيوطى إلى عشرة أقوال.

وقد تلخصت هذه الأقوال في ثلاثة مذاهب:

• المذهب الأول: لا يحتج بالمرسل:

وهو قول جماهير المحدثين وغيرهم.

ووجهة نظرهم:

الجـهل بحـال المحــذوف فــهــو - أى المحذوف - قد يكون غير صحابى ، وإذا كان كذلك فقد يكون ضعيفًا، وقد يكون ضعيفًا، وقد يروى التابعى عن تابعى مثله وهكذا.

• المذهب الثاني : يحتج بالمرسل :

وهو مذهب الأئمة : مالك، وأبى حنيفة، ورواية عن أحمد، وغيرهم _ رحمهم الله _.

وجهة نظرهم:

أن احتمال الضعف في الواسطة إذا كان المرسل تابعيًا - لاسيما الكذب - بعيد جدًا.

فإن النبى عَلَيْ اثنى على عصر التابعين، وشهد له بعد الصحابة بالخيرية بحيث استدل بذلك على تعديل أهل القرون الثلاثة وإن تفاوتت منازلهم في الفضل.

بل بالغ بعض من شبل المرسل فقواه على المسند، وقال: من أسند فقد أحالك، ومن أرسل فقد تكفل لك.

• المذهب الثالث: التفصيل:

والقائلون بالتفصيل في القبول والرد لهم أقوال:

أحدها: الفرق بين من عُرف من عادته أنه لايرسل إلا عن ثقة فيقبل مرسله، وبين من عرف أنه يرسل عن كل أحد سواء كان ثقة أم ضعيفًا فلا يقبل مرسله.

ثانيها: إن كان المرسل من الأثمة المرجوع إلى قولهم في الجرح والتعديل قبل ما أرسله إذا جزم به، وإن لم يكن كذلك فلا.

ثالثها: مذهب الإمام الشافعي في المرسل، حيث يقبل مراسيل كبار التابعين بشروط وهي:

١ - أن يرد المرسل من وجه آخر مسندًا.

٢ - أن يجىء - المرسل - من وجه آخر
 مرسلاً عن غير رجال الإسناد الأول.

٣ - أن يكون المرسل إذا سمى لا يسمى
 إلا ثقة.

٤ - إذا شاركه الحضاظ المأمونون لم
 يخالفوه.

٥ - أن يوافق المرسل قول صحابي.

٦ - أو يفتى به أكثر العلماء.

يقول الإمام الشافعى: وأما مراسيل غير كبار التابعين فلا أعلم أحدًا قبلها.

• أشهر المصنفات في المراسيل:

١ - كتاب المراسيل: لأبى داود سليمان بن
 الأشعت السجستاني (ت ٢٧٥ هـ).

۲ - كستاب المراسسيل : لأبى مسحمد
 عبد الرحمن بن أبى حاتم (ت ٣٢٧ هـ).

٣ - جامع التحصيل في أحكام المراسيل ٠

للحافظ صلاح الدین أبی سعید بن خلیل بن کیکلدی العلائی ت (۷٦۱ هـ).

٤ - تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل: لأبى زرعة أحمد بن عبد الرحيم العراقي ت (٨٢٦ هـ).

والله تعالى أعلى وأعلم.

أ. د/ ماهر منصور عبد الرازق

مراجع للاستزادة :

معرفة علوم الحديث ص ٢٥، والكفاية في علم الرواية ص ٢٢، وعلوم الحديث ص ٤٧، وجامع التعصيل ص ٢٣. وفتح المفيث للعرائي ص ٦٣. والتقهيد والإيضاح ص ٧٠، والنكث على كتاب ابن الصلاح ٥٤٠/٢، وفتح المفيث لنسحاوي ١٥٥/١، وتدريب الراوي ١٩٥/١، وتوضيح الأفكار ٢٨٢/١، والرسانة للإمام الشافعي ص ٤٦، ومابعدها.

الهوامش:

(١) أحرجه مالك في الموطأ . كتاب البيوع - ياب بيع اللحم بالحيوان ٢٥٥/٢ رقم ٦٤ ٦٦.

المرفوع من الأحاديث

تعریضه ،

المرفوع في اللغة : اسم مفعول من «رفع» ضد «وضع»، والمراد به: الرفعة وعلو المنزل:.

وسمى بذلك : لارتفاع منزلته، وإضافته إلى النبي ﷺ.

وفى الاصطلاح: هو ما أضيف إلى النبى على النبى على النبى على الله ع

فيدخل في التعريف:

المتصل، والمرسل، والمنقطع، والمعضل، والمعلق.

ويخرج من التعريف: الموقوف، والمقطوع.

• رأى الخطيب البغدادي:

عرف الخطيب البغدادى المرضوع بأنه: ما أخبر فيه الصحابى عن قول الرسول والمعلمة أو فعله.

فعلى رأيه: يخرج من التعريف «المرسل» لسقوط الصحابي منه.

والظاهر أن الخطيب البغدادي لم يشترط

ذلك، وأن كلامه خرج مخرج الغالب كما دكر الحافظ ابن حجر العسقلاني.

• مثال للحديث المرفوع:

ما رواه الشيخان من حديث عبد الله بن عمرو ـ رضى الله عنهما ـ عن النبى على قال: «أربع من كن فيه كان منافقاً خالصاً، ومن كانت فيه خصلة كانت فيه خصلة منهن كانت فيه خصلة من النفاق حتى يدعها: إذا ائتمن خان، وإذا حدث كذب، وإذا عاهد غدر، وإذا خصم فجر»(۱).

فهذا الحديث قد رفعه عبد الله بن عمرو ـ رضى الله عنهما ـ إلى النبى علم فهو حديث مرفوع.

أنواع الحديث المرفوع :

قلنا: إن المرفوع هو: ما أضيف إلى النبى عَلَيْ خاصة من قول أو فعل أو تقرير أو صفة. وعلى ضوء التعريف:

يتضح أن للمرفوع أنواعًا متعددة هى: (أ) المرفوع القولى تصريحًا.

(ب) المرفوع القولى حكمًا التصريحًا.

- (ج) المرفوع الفعلى تصريحًا.
 - (د) المرفوع الفعلى حكمًا.
- (هـ) المرفوع التقريري تصريحًا.
 - (و) المرفوع التقريري حكمًا.
 - (ز) المرفوع الصحابي.

حكم الحديث المرفوع من حيث القبول والرد:

المرفوع لايعطى للحديث سمة القبول من عدمه.

وعلى ضوء ذلك:

إن كان الحديث المرفوع قد رواه الشيخان أو أحدهما فالعزو إليهما مؤذن بالصحة.

وكذا إن نص على صحة الحديث أو حسنه أو ضعفه إمام معتمد، أما إذا لم يكن الأمر كذلك فيبحث عن حال إسناده لمعرفة درجته من حيث القبول أو الرد.

فيدخل فيه: الصحيح، والحسن، والضعيف، بل والموضوع. والشعيف، عالى أعلى وأعلم.

أ. د/ماهر منصور عبد الرازق

مراجع للاستزادة:

الهوامش

⁽۱) متمق عليه أخرجه النخاري في الصحيح · كتاب الإيمان - باب علامة المنافق ۸۹/۱ رفم ۳٤، وكتاب المطالم - باب إذا حاصم فحر ١٠٧/٥ رقم ٢٤٥٩ وكتاب المطالم - باب إذا حاصم فحر ١٠٧/٥ رقم ٢٤٥٩ وأحرجه مسلم في الصحيح كتاب الإيمان - باب بيان حصال لمنافق ٧٨/١ رقم ٥٨.

المزيد في متصل الأسانيد

• تعسريضه :

أن يزيد الراوى في إسناد الحديث راويًا أو أكثر مع أن ظاهره الاتصال.

أو أن يزيد الراوى الثقة رجلاً فى الإسناد لم يوجد عند غيره من الثقات الآخرين الذين رووا الحديث ويكون ظاهره الاتصال.

• شرط وقوعه :

يشترط لوقوع المزيد في متصل الأسائيد شرطان:

الأول: أن يكون الراوى الزائد ثقة، هلو لم يكن كذلك هروايته الزائدة منكرة.

الشياني: أن يكون ظاهر الرواية التي لا زيادة فيها الاتصال.

بمعنى أنه قد أمكن سماع الراوى من شيخه، أما إن تعذر السماع فتكون الرواية منقطعة والرواية الأخرى متصلة، ولا يكون ذلك من باب المزيد في متصل الأسانيد.

• مثاله:

ما روام عبد الله بن المبارك قال: حدثا سفيان، عن عبدالرحمن بن يزيد، حدثتى بُستر بن عبد الله قال: سمعت أبا إدريس

الخولاني قال: سمعت واثلة (ابن الأسقع) يقول: سمعت أبا مرثد الغنوى يقول: سمعت رسول الله على يقول: «الاتجلسوا على القبور والاتصلوا عليها».

فالزيادة في هذا المثال في موضعين:

الأول: في الراوى (سفيان).

والثاني: في الراوى (أبي إدريس).

وسبب الزيادة في الموضعين هو الوهم.

لأن عددًا من الثقات رووا الحديث عن ابن المبارك عن عبدالرحمن بن يزيد ومنهم من صرح فيه بالإخبار^(۱).

وأما زيادة «أبى إدريس» فالوهم فيها من عبدالله بن المبارك، لأن عددًا من الثقات رووا الحديث عن عبد الرحمن بن يزيد ولم يذكروا فيه (أبا إدريس) ومنهم من صرح بسماع بُسْر ابر عبد الله من واثلة.

حكم المزيد في متصل الأسانيد:

للأئمة أقوال ثلاثة:

الأول : قبول الزيادة على إطلاقها دون قيد أو شرط.

الثاني : رد الزيادة مطلقًا .

الثالث: التفصيل، ويعنى قبول الرواية المزيدة بشروط وهي:

(أ) أن يكون من زادها أكثر عددًا ممن لم يزدها.

(ب) أن تكون رواية من زادها أتقن ممر لم يزدها.

(ج) التصريح بالسماع في الزائدة والناقصة على حد سواء.

لاحتمال أن يكون الراوى سمعه مرة

بالزيادة، ثم سمعه من الشيخ الأعلى، فطلب منه علو الإسناد فروى عنه مباشرة.

أما إذا كانت الرواية الناقصة بلفظ الايحتمل السماع المباشر «كعن» قبلت الزيادة وردت الناقصة: لأن الناقصة تعل حينتًذ بالمتصلة.

• من المؤلفات في هذا النوع:

تمييز المزيد في متصل الأسانيد- للخطيب البغدادي أحمد بن على (ت ٤٦٣ هـ).

أ. د/ماهر منصور عبد الرازق

مراجع للاستزادة :

علوم الحديث ص ٢٥٩. ٢٦٠، واختصار علوم الحديث ص ١٤٩، و لعلل لاس أبي حاتم ٢/٩٥١، وفتح المعيث للسحاوي ٢/٩٧، تدريب الراوي ٢٠٣/٢.

الهوامش:

. (١) نظر الحديث في صحيح الإمام مسلم كتاب الجنائر، بات النهي عن الجلوس على القير والصلاة عليه ١٦٨/٢ رقم ٩٨.٩٧.

المسانيد والمنهج العام في تأليفها

تعريف المسانيد:

المسانيد لغة: «جمع مسند، وفعلا سند وهو يأتى بمعنى انضمام الشيء إلى الشيء يقال أسندت إلى الشيء سندًا وسنودًا، وتأتى بمعنى فلان سند أى معتمد، وبمعنى الرقى والارتفاع، يقال أسند الحديث، أى رفعه إلى قائله (۱).

وهذه المعانى منظورة فى تسمية المسند الاصطلاحية، فهو انضمام رجل إلى رجل: ليكون سلسلة توصل إلى المتز. وهو معتمد المتن الذى لا يقوم إلا به، وهو الذى يرفع من خلاله الحديث إلى رسول الله

واصطلاحاً: هو «الكتاب الذى جمعت فيه أحاديث كل صحابى على حدة من غير نظر إلى موضوعات الأحاديث أو درجتها «(۲).

وقد يطلق المسند على كتاب مرتب على الأبواب لكون أحاديث مسندة كصبحيح البخارى، فإنه يسمى بالمسند الصحيح، وكذا سنن الدارمي «وإن في بعضها التعليق والإرسال، وكمسند بقى بن مخلد الأندسي، قال ابن حزم: روى فيه عن ألف وثلاثمائة

صحابی ونیف، ورتبه علی أبواب الفقه فهو مسند ومصنف (۳).

ومسند أبى العباس السراج «فإنه مرتب على الأبواب^(٤).

طريقة ترتيب كتب المسانيد :

للعلماء فى ترتيب المسانيد ثلاث طرق:

الأولى: ترتيب أسماء الصحابة على حروف المعجم من أوائل الأسماء فيبدأ مثلاً بأبى بن كعب، ثم أسامة بن زيد، ثم أنس بن مالك _ رضى الله عنهم _ وهكذا إلى آخر الحروف.

الثانية: الترتيب على القبائل، فيبدأ ببنى هاشم، ثم الأقرب إلى رسول الله على في النسب ثم من يليهم.

الثالثة: الترتيب على قدر سوابق الصحابة فى الإسلام ومحلهم من الدين في الإسلام ومحلهم من الدين فيبدأ بالعشرة - رضوان الله عليهم ثم يتبعهم بالقدمين من أهل بدر، ويتلوهم أهل الحديبية، ثم من أسلم وهاجر بين الحديبية

والفتح، ثم من أسلم يوم الفتح، ثم الأصاغر الأساغر الأسنان الذين رأوا رسول رضي وهم أطفال - رضى الله عن الجميع --

قال الخطيب: وهذه الطريقة ـ الأخيرة ـ أحب إلينا في تخريج المسند»(٥).

منزلة المسانيد بين كتب الحديث:

المسانيد تأتى منزلتها بين كتب الحديث بعد الصحيحين والسنن الأربعة، وهذا ما قرره جميع العلماء.

قال الإمام الدهلوى: «كتب الحديث على طبقات مختلفة ومنازل متباينة، فهى باعتبار الصحة والشهرة على أربع طبقات:

فالطبقة الأولى: منحصرة بالاستقراء فى ثلاثة كتب «الموطأ» و «صحيح البخارى» و «صحيح مسلم».

والطبقة الثانية: كتب لم تبلغ مبلغ الموطأ والصحيحين ولكنها تتلوها، كان مصنفوها معروفين بالوثوق والعدالة والحفظ والتبحر في فنون الحديث، ولم برضوا في كتبهم هذه بالتساهل فيما اشترطوا على أنفسهم فتلقاها من بعدهم بالقبول، واعتنى بها المحدثون والفقهاء طبقة بعد طبقة، واشتهرت فيما بين الناس وتعلق بها القوم: شرحًا لغريبها، وفحصًا عن رجالها، واستنباطًا لفقهها، وعلى

تلك الأحاديث بناء عامة العلوم ك «سنن أبى داود». و «جامع الترمدنى»، و «مجتبى النسائى...»، و «مسند أحمد»، يكون من جملة هذه الطبقة فإن الإمام أحمد جعله أصلاً يعرف به الصحيح والسقيم قال: ما ليس فيه فلا تقبلوه.

والطبقة الثالثة: مسانيد وجوامع ومصنفات ـ صنفت قبل البخارى ومسلم فى زمانهما وبعدهما ـ جمعت بين الصحيح والحسن والضعيف والمعروف والغريب والشاذ والمنكر والخطأ والصواب والثابت والمقلوب، ولم تشتهر فى العلماء ذلك الاشتهار كه «مسند أبى بعلى»، و «مصنف عبد الرزاق»، و «مصنف ابن أبى شيبة»، و «مسند عبد بن حميد»، و «الطيالسي»، وكتب البيهقي، والطحاوى، والطبراني، وكان قصدهم جمع ما وجدوه لا تلخيصه وتهذيبه وتقريبه من العمل»(٢).

من خلل هذا النص نلحظ أن الإمام الدهلوى جعل كتب الحديث على طبقات، والمسانيد تأتى في الطبقة الثالثة بعد الصحيحين و لسنن، وهذا ما قرره من قبل الخطيب البغدادي وابن الصلاح.

قال الخطيب: «ومما يتلو الصحيحين سنن أبى داود السجستاني وأبى عبد الرحمن

النسوى وأبى عيسى الترمذى وكتاب محمد ابن إسحاق بن خزيمة النيسابورى، الذى شرط فيه على نفسه إخراج ما اتصل سنده بنقل العدل عن العدل إلى النبى على ثم كتب المسائيد الكبار مثل مسند أبى عبد الله أحمد ابن محمد بن حنبل......»(٧).

وقال ابن الصلاح: «كتب المسانيد أير ملتحقة بالكتب الخسم سبة التي هي: الصنعيحان، وسنن أبي داود، وسنن النسائي، وجامع الترمذي، وما جرى مجراها في الاحتجاج بها والركون إلى ما يورد فيها مطلقاً، كمسند أبي داود الطيالسي، ومسند عبيد الله بن موسى، ومسند أحمد بن حنبل. ومسند إسحاق بن راهويه، ومسند عبد بن حميد، ومسند ألى يعلى حميد، ومسند الدارمي، ومسند أبي يعلى الموسلي، ومسند الدارمي، ومسند أبي يعلى البزار أبي بكر وأشباهها، فهذه عادتهم فيها: أن يخرجوا في مسند كل صحابي ما رووه أن يخرجوا في مسند كل صحابي ما رووه من حديثه، غير متقيدين بأن يكون حديثاً من حديثه، غير متقيدين بأن يكون حديثاً

قال ابن حجر معقبًا على كلام ابن الصلاح: «قلت: هذا هو الأصل في وضع هذين الصنفين فإن ظاهر حال من يصنف على الأبواب أنه ادعى على أن الحكم في المسألة التي بوّب عليها ما بوب به فيحتاج إلى مستدل لصحة دعواه، والاستدلال إنما ينبغى أن يكون بما يصلح أن يحتج به.

وأما من يصنف على المسانيد فإن ظاهر قصده جمع حديث كل صحابى على حدة سواء كان يصلح للاحتجاج به أم لا. وهذا ظاهر من أصل الوضع بلا شك. لكن جماعة من المصنفين في كل من المصنفين خالف أصل موضوعه، فانحط أو ارتفع فإن بعض من صنف الأبواب قد أخرج فيها الأحاديث الضعيفة بل والباطلة، إما لذهول عن ضعفها، وإما لقلة معرفة بالنقد.

وبعض من صنف على المسانيد انشقى الماديث كل صحابى، فأخرج أصح ما وجد من حديثه، كما روينا عن إسحاق بن راهويه أنه انشقى فى مسنده أصح ما وجده من حديث كل صحابى إلا أن لا يجد ذلك المتن إلا من تلك الطريق فإنه يخرجه، ونحا بقى ابن مخلد فى «مسنده» نحو ذلك، وكذا صنيع أبو بكر بن البزار قريبًا من ذلك، وقد صرح بسعض ذلك فى عدة مواضع من مسنده فيخرج الإسناد الذى فيه مقال، ويذكر علته. ويعتذر عن تخريجه بأنه لم يعرفه إلا من ذلك الوجه.

وأما الإمام أحمد فقد صنف أبو موسى المدينس جزءًا كبيرًا ذكر فيه أدلة كثيرة تقتضى أن أحمد انتقى مسنده، وأنه كله صحيح عنده، وأن ما أخرجه فيه عن الضعفاء إنما هو في المتابعات، وإن كان

أبو موسى ينازع فى بعض ذلك، لكنه لا يشط مصنف أن مسنده أنقى أحاديث وأتقن رجالاً من غييره، وهذا يدل على أنه انتخبه... وظاهر كلام المصنف - ابن الصلاح - أن الأحاديث التى فى الكتب الخمسة وغيرها يحتج بها جميعها، وليس كذلك فإن فيها شيئًا كثيرًا لا يصلح للاحتجاج به، بل و فيها ما لا يصلح للاستشهاد به من حديث المتروكين، وليست الأحاديث الزائدة فى مسند أحمد وليست الأحاديث الزائدة فى مسند أحمد على ما فى الصحيحين بأكثر ضعفاً من الأحاديث الزائدة على الصحيحين من سنن أبي داود وجامع الترمذي (٩).

أهم المؤلفات في المسانيد :

الكتب المؤلفة في المسانيد كثيرة جدًا فقد أورد الكتاني في رسالته أكشر من شمانين مسندًا، ثم قال ، «والمسانيد كشيرة سوى ما ذكرناه»("").

وأهم هذه المسانيد :

۱ - مسئد الطهالسي لأبي داود سليمان ابن داود بن الجارود الطهالسي (ت ٢٠٤ هـ) ومسئده ليس من جسمه، وإنما من جمع تلميذه يونس بن حبيب العجلي (ت ٣٦٧ هـ). وقد بلغ عدد مسانيد الصحابة فيه أكثر من ثلاثمائة من الصحابة والمحابيات، وبلغت

أحاديثه (٣٨٩٠) حديثًا، وقد رئب الأحاديث على مسانيد الصحابة، وبدأ بالعشرة المبشرين بالجنة، ثم مسانيد بقية الصحابة، وإذا كان الصحابي مكثرًا من الرواية قسم أحاديثه على حسب الرواة عنه من الصحابة أو من التابعين مثل مسند أبي هريرة كَوْتُقَاءَ.

والكتاب مطبوع فى أريعة مجلدات بتحقيق الدكتور محسد عبد المحسن الشركى. وله طبعات أخرى.

٢ - مسند الحميدي لأبي بكر عبد الله بن الزبير الحميدي (شيخ البخاري) (ت ٢١٩ هـ) ويشتمل الكتاب على (١٣٠١) صديث، وهو مرتب على مسانيد المسماية، وقد بلغ عدد الصحابة ضيه (١٨١) صحابيًا، ولم يرتب مسانيد الصحابة على حروف الهجاء، وإنما بدأ بالخلصاء الأربعة الراشدين ثم بشية المشرة المبشرين إلا طلحة بن عبيد الله -رضي الله عنهم ١٠ لأنه لم يرو له أي حديث، ثم ذكر مسانيد جمع من الصحابة، ثم مسانيد أمهات المؤمنين ثم مسانيد الصبحابيات، ثم قال: أحاديث رجال هن الأنسار، ثم باقى الصحابة. والكتاب مطبوع في مسجلدين بشحشيق حبيب الرضعن الأعظمى، وطبع طبعة ثانية بتحقيق حسين سليح أست.

٣ - مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيبانى (ت ٢٤١هـ) وقد اشتمل على (٩٠٤) مسند من مسانيد الصحابة وبلغ مجموع أحاديثه (٢٧٦٤٧) حديثًا، ولم يرتب الإمام أحمد مسانيد الصحابة على حروف المعجم، وإنما راعى في ذلك أمورًا متعددة مثل أفضلية الصحابة كالعشرة المبشرين بالجنة، أو موقع بلدانهم التي نزلوها أو على قبائلهم. وقد بدأ بلدانهم التي نزلوها أو على قبائلهم. وقد بدأ الكتاب بذكر مسانيد العشرة المبشرين بالجنة، مبتدئًا بأبي بكر، ثم، عمر، ثم على بالجنة، مبتدئًا بأبي بكر، ثم، عمر، ثم على رضى الله عنهم -، ووضع مسانيد النساء في رضى الله عنهم -، ووضع مسانيد النساء في ذكر بعد مسانيد النساء مسانيد أربعة من ذكر بعد مسانيد النساء مسانيد أربعة من الرجال.

وقد طبع الكتاب فى المطبعة الميمنية فى ست مجلدات، وطبع أخيرًا بتحقيق الشيخ شعيب الأرناؤوط وأخسرين فى خمسين محلدًا.

٤ - مسند أبى يعلى الموصلي، لأبى يعلى أحمد بن على بن المثنى الموصلي (ت ٣٠٧هـ)،
 وقد اشتمل على مسانيد (٢١٠) صحابيًا،
 وبلغ عدد أحاديثه (٧٥٥٥) حديثًا.

بدأ مسنده بمرويات العشرة المبشرين بالجنة إلا عثمان روعي فمسنده مفقود، ثم بمرويات مجموعة من الصحابة المقلين، ثم المكثرين من الصحابة، ثم بمجموعة من قرابة النبى على ثم بمجموعة من الصحابة المقلين، النبى على ثم مسانيد النساء وبدأهن بأمهات المؤمنين، وقد رتبت مرويات المكثرين بحسب الرواة عنهم، ووضع مسند عائشة ـ رضى الله عنها في مسند المكثرين، وقد طبع الكتاب في ست مجلدات بتحقيق إرشاد الحق أثرى، وطبع طبعة ثانية في ثلاثة عشر مجلداً بتحقيق طبعة ثانية في شين سليم أسد.

أ. د/ ياسر شحاتة محمد دياب

الهوامش :

⁽١) مقاييس اللغة ص٤٧١ . لسان الغرب مادة «سند».

⁽٢) الحامع لأحلاق الراوي ٢٠/٢ - الرسابة المستطرفة ص٦٠

⁽٣) الرسالة المنتظرفة ص٧٧، ٥٧

⁽٤) المصدر استابق.

⁽٥) الحامع للخطيب ٢ / ٤٤٥ - ٤٤٧ .

⁽٦) حجة الله البالعة ٤١١/١ – ٤١٦ بتصرف.

⁽٧) الجامع ٢٤٤/٢ .

⁽٨) المقدمة ص ١٨. ١٩ .

⁽٩) النكت على كتاب من الصلاح لاس حجر ١٤٦١ - ١٤٩ بتصرف.

⁽۱۰) الرسالة المنظرفة ص٦٠ - ٧٦.

المستخرجات والمؤلفات فيها

المُستَخْرَجُ عند المحدثين: هو أن يأتى مُصنَفّه إلى كتاب - كصحيح البخارى، أو صحيح مسلم - في خرج أحاديثه بأسانيه لنفسه من غير طريق صاحب الكتاب، فيجتمع معه في شيخه، أو فيمن فوقه ولو في الصحابى، مع رعاية ترتيبه ومتونه وطرق أسانيده الله الكالى الماليده الكالى الماليده الكالى الماليده الكالى الماليده الكليده الكل

وشرطه: ألا يصل مصنفه إلى شيخ أبعد حتى لايضقد سندًا يوصله إلى الأقرب، إلا لعذر من علو في الإسناد، أو زيادة هامة.

وربما أسقط المستخرج أحاديث لم يجد له بها سندًا يرتضيه، وربما ذكرها من طريق صاحب الكتاب (٢).

وقد يطلق المستخرج عندهم على كتاب استخرجه مؤلفه، أى جمعه من كتب مخصوصة كمستخرج ابن منده الذى جمعه من كتب الناس، واستخرجه للتذكرة.

ومرادنا لنوع الأول الذى عنى المحدثون به وما يعطيه من فوائد،

وطبعى أنه وقد اختلف الإسناد إلى حدًّ ما، أن يختلف لفظ المستخرج عن الكتاب

الأصل، ولهذا قال ابن الصلاح: «لم يلتزم مصنفوها فيها موافقتهما في ألفاظ الأحاديث بعينها من غير زيادة ولا نقصان؛ لكونهم رووا تلك الأحاديث من غير جهة البحاري ومسلم» (٢) أي في الكت المخرجة على البخاري ومسلم.

وعلى هذا فلل ينبغى أن نقول على الحديث فى المستخرجات على الصحيحين أو أحدهما: أخرجه البخارى ومسلم أو أحدهما: لاحتمال التفاوت فى بعض المعنى، وبين ابن الصلاح أنه وجد بعض ذلك التفاوت (1).

ثم قال ابن الصلاح: «وإذا كان الأمر في ذلك على هذا فليس لك أن تنقل حديثًا منها وتقول: هو على هذا الوجه في كتاب البخاري أو كتاب مسلم، إلا أن تقابل لفظه، أو يكون الذي خرجه قال: «أخرجه البخاري بهذا اللفظ (٥).

ولكن هل أحاديث المستخرجات على الصحيحين في حكم أحاديث الصحيحين

والجـــواب: أن الحكم على أحــاديث المستخرحات يتوقف على رجال أسانيدها

وعلى ثبوت الصفات المشترطة فى الصحيح للرواة الذين هم بين صاحب المستخرج، وبين من اجتمع مع صاحب الأصل الذى استخرج عليه، وكلما كثر الرواة بينه وبين من اجتمع مع صاحب الأصل فيه افتقر إلى زيادة مع صاحب الأصل فيه افتقر إلى زيادة التقير، وكذا كلما بعد عصر المستخرج من عصر صاحب الأصل طال الإسناد وكثر رجاله، وكلما كثر رجاله احتاج الناقد له إلى كثرة البحث عن أحوالهم.

فإذا روى البخارى مشلاً عن على بن المدينى، عن سفيان بن عيينة، عن الزهرى حديثًا، ورواه الإسماعيلى فى مستخرجه على صحيح البخارى، عن بعض مشايخه، عن الحكم بن موسى، عن الوليد بن مسلم، عن الأوزاعى، عن الزهرى، واشتمل حديث الأوزاعى على زيادة على حديث ابن عيينة توقف الحكم بصحتها على تصريح الوليد بسماعه من الأوزاعى، وسماع الأوزاعى من الزهرى؛ لأن الوليد بن مسلم من المدلسين على شيوخه، وعلى شيوخ شيوخه.

وكذا يتوقف على ثبوت صفات الصحيح لشيخ الإسماعيلي.

وكذا الحكم في باقى المستخرجات.

قال ابن حجر ـ رحمه الله تعالى ـ: «فقد رأيت بعضهم حيث يجد أصل الحديث اكتفى بإخراجه، ولو لم تجتمع الشروط في رواته «^(۱).

ومن خلال تجرية بن حجر يتبين أنه رأى في مستخرج أبى نعيم وغيره الرواية عن جماعة من الضعفاء.

وبين العلة فى ذلك أن أصل مقصودهم بهذه المستخرجات أن يعلو إسنادهم، ولم يقصدوا إخراج هذه الزيادات، وإنما وقعت اتفاقًا().

فوائد المستخرجات:

وللمستخرجات فوائد ذكرها العلماء. ومنها:

١ - الفائدة الأولى ؛ علو الإسناد(^) :

ولعلو الإسناد فائدة الاقتراب من رسول الله على في رواية حديثه على أيضًا سهولة تتبع رواة الحديث، والحكم على الإسناد، وبالتالي على المتن في غالب الأمر.

وبتحقق علو الإسناد في المُسنَة خَرَج؛ أن المُسنَة خَرَج؛ أن المُسنَة خَرِج لو روى حديثًا من طريق البخارى لوقع أنزل من طريقه.

فإن أبا نعيم سمع مسند الطيالسى على ابن فارس بسماعه من يونس بن حبيب بسماعه من الطيالسى، هذا مع أن البخارى لم يرو عن أصحاب أبى داود عنه^(٩).

وكندلك الحال في حديث أبى داود الطيالسي عند مسلم (١٠٠).

وضرب السيوطى مثلاً آخر، وهو أن أبا نعيم لو روى حديثًا عن عبد الرزاق من طريق البخارى، أو مسلم، لم يصل إليه إلا بأربعة، وإذا رواه عن الطبرانى، عن الدَّبرى -راوى المُصنَّف - وصل إليه باثنين (١١).

٢ - الضائدة الثانية : الزيادة فى قدر الصحيح:

وذلك لما يقع فى المستخرجات من ألفاظ زائدة، وتتمَّات فى بعض الأحاديث تَثُ بُتُ صحتها بهذه التخاريج: لأنها واردة بالأسانيد الثابتة فى الصحيحين أو أحدهما، وخارجة من ذلك المخرج الثابت(١٢).

وهذا - كما قال ابن حجر - مُسلّم فى الرجل الذى التقى فيه : إسناد المُستَخُرِج وإسناد مصنف الأصل وفيمن بعده، وأما مَنْ بين المُستَخْرِج، وبين ذلك الرجل فيحتاج إلى نقد: لأن المُستَخْرِج لم يلتزم الصحة فى ذلك، وإنما جل قصده العلو، فإن حصل وقع على غرضه، فإن كان مع ذلك صحيحًا أو فيه زيادة فزيادة حسن حصلت اتفاقًا(١٣).

٣ - الضائدة الثالثة : القوة بكثرة الطرق للترجيح عند المعارضة :

قال السيوطى ـ رحمه الله تعالى ـ : ذكره ابن الصلاح في مقدمة شرح مسلم (12).

وذلك بأن يضم المُسنَة خُرِج شخصًا آخر فأكثر مع الذى حَدَّث مصنف الأصل عنه، وربما ساق له طرقًا أخرى إلى الصحابى بعد فراغه من استخراجه، كما يصنع أبو عوانة (١٥).

٤ - الضائدة الرابعة : التصريح بسماع المدلس:

وذلك أن يروى فى الأصل عن مدلس بالعنعنة فيرويه المُسَتَخُرِج بالتصريح بالسماع(١٦).

قيل للحافظ المزى : هل وجد لكل ما رواه الشيخان بالعنعنة طرق صرح فيها بالتحديث؟ فقال: إن كثيرًا من ذلك لم يوجد، وما يسعنا إلا تحسين الظن(١٧).

الضائدة الخامسة : بيان الرواية عن المختلطين:

وذلك أن يكون مصنف الصحيح روى عمن اختلط، ولم يبين هل سماع ذلك الحديث فى هذه الرواية قبل الاختلاط أو بعده، فيبينه المُستَخرج؛ إما تصريحًا أو بأن يرويه عنه من طريق من سمع قبل الاختلاط(١٨).

٦ - الفائدة السادسة: بيان المبهمين:

وذلك بأن يروى في الكتاب الأصل عن مبهم كحدثنا فلان، أو رجل، أو غير واحد، فيعينه المُستَخرج، ومثل ذلك ما إذا وقع في الإسناد: عحدثنا محمد» مثلاً من غير ذكر ما يميزه عن غيره، فيميزه المُستَخرج(١٩٠).

الفائدة السابعة: مخالفة اللغة فى الأصل:

وذلك أن يكون فى الحديث مخالفة لقاعدة من قواعد اللغة فيتكلَّف لتوحيهه ويتحملً لتخريجه، فيجىء فى رواية المُستَخْرِج موافقًا للقاعدة فيعرف بأنه هو الصحيح، وأن الذى فى الأصل قد وقع فيه الوهم من الرواة (٢٠).

٨ - الفسائدة الشسامنة : مسايشع في المُستُخْرجات من التمييز للمتن المحال به على المتن المحال عليه: (٢١)

وذلك فى كتاب مسلم كثير جدا، فإنه كثيرًا ما يحيل الحديث على ما قبله فى إسناده ومتنه، ولا يذكر المتن، ويكتفى بقوله: «مثله» فيحمل على أنه نظيره، وتارة يقول: نحوه أو معناه، فيحمل على أن فيهما مخالفة بالزيادة والنقص، فيأتى صاحب المُسنَّخُرج ويذكر لفظ الحديث المحال الذى لم يذكره الأصل. وفى هذا استبانة للفروق بين

الحديث المحال، والمحال عليه، سواء كان ذلك في الإسناد أم في المتز^(٢٢).

٩ الفائدة التاسعة: ما يقع فى النستخرجات من الفصل للكلام المدرج فى الحديث مما ليس من الحديث، ويكون فى الأصل غير منفصل (٢٣).

۱۰ الفسائدة العساشسرة : مسايقع فى المستخرجات من الأحاديث المصرح برفعها وتكون فى أصل الصحيح موقوفة. أو كصورة الموقوفة (٢٠).

۱۱ الفائدة الحادية عشرة : عدالة من أخرج له في المُستَخرج على الصحيح، لأن المُخرج على شرط الصحيح يلزمه ألا يخرج إلا عن ثقة عنده.

فمن هؤلاء الذين خرج لهم مَنَ لا يعرف لأحد قبل هذا المخرج فيه توثيق ولا تجريح، فتخريج من يشترط الصحة لهم ينقلهم عن درجة من هو موثق، درجة من هو موثق، فيستفاد من ذلك صحة أحاديثهم التي يروونها بهذا الإسناد، ولو لم تكن في ذلك المُستَخْرج(٢٠٠).

الكتب التي ألفت في هذا المجال:

أكثر الكتب التي ألفت في هذا المجال إنما هي استخراج على الصحيحين، ومنها:

١ - مستخرج أبي بكر الإسماعيلي (ت٣٧١هـ) على صحيح البخاري.

٢ - مستخرج أبى نعيم الأصبهاني (ت٤٣٠هـ) على صحيح البخاري.

٣ - وله مستخرج أيضًا على مسلم (٢٦).

٤ - مستخرج أبى بكر البَرْقَانى (ت٤٢٥هـ) على صحيح البخاري.

٥ - مستخرج أبي عوانة يعقوب بن إسحاق الإسفرائيني (ت٢١٦هـ) وهو على مسلم^(۲۷)،

وقد ذكر صاحب الرسالة المستطرفة فيها خمسة وعشرين مستخرجًا عليهما أو على أحدهما(۲۸).

ولا تقتصر المُستَخْرجات على الصحيحين، وإنما هناك مستخرجات على كتب أخرى كمستخرج أبي على الحسن بن على الطوسي (ت٢١٢هـ) على الترمذي(٢١).

أ. د/ رفعت فوزى عبد المطلب

الهوامش

(١) الرسالة المستطرفة. (ص٣١) لحمد س جعمر الكتابي - دار البشائر الإسلامية (١٤٠٦هـ/١٩٨٦م). وانبكت عني س الصلاح للزركشي (٢/٩/١) طبعة أصواء السنف (٢٢٩/١)،

(٢) المصدر السابق (ص٢٦)،

(٣) مقدمه الله الصلاح (ص١٦٥) تحقيق د/ عائشة عبد الرحمن، دار المعرف - الطبعة الثانية. (٥) لمصدر لسابق الموصع نفسه

(١) المصدر السابق (ص ١٦٦).

(۷) المصدر استابق (۲۹۳/۱) (١) النكث على بن لصلاح ٢٩٢/١)

(٨) مقدمة اس المسلاح (ص١٦٦).

(١) الشدا المياح للأشاسي (٩٣/١) مكتبة الرشد (١٤١٨هـ/١٩٩٨م).

(١٠) توحيه لبطر لطاهر الحراثري (٢٤٧/١) مكتب لمطبوعات لإسلامية بحلب (١٤١٦هـ/١٩٩٥م).

(١١) تدريب أمر وي (١٢١/١) للسيوطي تحقيق نظر محمد الفارياس، دار طيبة (١٤٢٢هـ). فتح المعيث للسحاوي (٤٦/١)، مكتبة السنة (١٤١٥هـ/١٩٩٥م) تحقيق على حسين على.

(۱۲) معدمة اس الصلاح (ص١٦٦-١٦٧)،

(۱۲) تدریب لراوی (۱۲۱/۱)، وقد نقل کلام این حجر نمعناه من النکت له (۱۲۱۲-۲۹۲)

(١٤) صيابة صحيح مستم من الإحلال والسقط لابي عمرو بن الصلاح

(١٦) المصدر السابق (١٦٢/١) (۱۵) تدریب الروی (۱۲۲/۱)

(۱۸) تدریب امر وی (۱/۳۱۷–۳۲۸) (۱۷) توحیه النظر (۲٤۸/۱).

(۲۰). (۲۱) توحیه لنظر (۳۵۸/۱) (۱۹) تدریب الراوی (۱۲۳/۱)

(٢٢) توصيح الأفكار للأمير الصنعاني (٧٣/١). مكتبة الحالحي بمصر (١٣٦٦هـ)

(۲۷) المصدر السابق (۲۱/۲۲) (٢٣) المصدر السابق (٢/١)،

(٢٥) المصدر السابق (٢١/١)

(٢٦) طبع قسم منه في دار الكتب العلمية، بيروت، سنال، (١٤١٧هـ/١٩٩٦م) في أربعة أجراء،

(٢٧) طبع في حمسة أحراء في دار المعرفة، بيروت، (١١٤١هـ/١٩٩٨م) وانظر ما ألف في الاستخراج في تدريب الراوي (١١٧/١).

,۲۸) الرسابة لمنظرفة (ص ۲۱ ۳۰)

(٢٩) طبع قسم منه في أربعة أحزاء في مكتبة العرباء الأثرية بالمدينة المورة (١٤١٥هـ)، و نظر في الكتب التي أنفت في الاستحراج على عير الصحيحين تدريب الروى (١/ ١٢٢)، و ترساله المستطرفة (ص٠ ٢٠ ٢١).

المستدركات

معنى الاستدراك عند المحدّثين : هو أن يتبع إمام من الأئمة إمامًا آخر في أحاديث فاتته، ولم يذكرها في كتابه، وهي ، للي شرطه، وقد أخرج عن رواته في كتابه أو عن مثلهم، فيحصى المستدرك هذه الأحاديث المتروكة ويذكرها في كتابه. وهذا الكتاب هو المستدرك، سواء سمى بذلك أم لا.

ومن هذه المستدركات:

١ المستدرك (١):

لأبى عبد الله محمد بن عبد لله بن محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدویه الحاکم النیسابوری المعروف بابن البَیِّع (۳۲۱-۴۰۵هـ).

وهو أشهر المستدركات، وأهمها، وتناوله العلماء بالدرس والنقد، ولهذا سنتناوله كنموذج جيد للمستدركات، وما يقال عنها وفيها.

٢ - كتاب الإلزامات: (٢)

لأبى الحسن على بن عمر الدارقطنى (ت٣٥٥هـ).

وهو كالمستدرك على الصحيحين، جمع فيه ما وجده على شرطهما من الأحاديث وليس بمذكور في كتابيهما، وألزمهما ذكره.

وهو يستدرك عليهما أو على أحدهما أسانيد أخرجا لها متونًا وتركا أو أحدهما بعضًا من أحاديثها.

يمول فى بدايته: «ذكر ما حضرنى ذكره مما أخرجه البخارى ومسلم أو أحدهما من حديث بعض التابعين، وتركا من حديثه شبيهًا به ولم يخرجه، أو من حديث نظير له من التابعين الثقات ما يلزم إخراجه على شرطهما ومذهبهما» (٢).

٣ المستدرك على الصحيحين:

لأبى ذر عَبِّد بن أحمد الهروى (ت٤٣٤).

قال الكتانى: وهو كالمستخرج على كتاب الدارقطنى، أى الإلزامات (١).

٤ - الأحاديث الجياد المختارة (٩) مما
 ليس فى الصحيحين أو أحدهما:

لضياء الدين أبى عبد الله محمد بن عبد الواحد المقدسي (٥٦٧-ع١٤هـ)، وهو مرتب

على المسانيد على حروف المعجم، النزم فيه الصحة، وذكر فيه أحاديث لم يسبق إلى تصحيحها، وقد سلم له فيه إلا أحاديث يسيرة جدًا تعقبت عليه.

وذكر ابن تيمية والزركشى ـ رحمهما الله تعالى ـ وغيرهما أن تصحيحه أعلى مزية من تصحيح الحاكم، وأنه قريب من تصحيح الترمذي وابن حبن ـ رحمهما الله ـ.

وذكر ابن عبد الهادى ـ رحمه الله ـ فى «الصارم المنكى» نحوه، وزاد: فإن الغلط فيه قليل ليس هو مثل صحيح الحاكم (٢).

ه - خاتمة كتاب «الاقتراح في بيان الاصطلاح» (٧):

لتقى الدين ابن دقيق العيد (٣٠٢).

وهذا الكتاب ليس من الاستدراك، ولكنه خصص أقسامًا لأحاديث رواها من أخرج له الشيخان في صحيحيهما، ولم يخرحا تلك الأحاديث.

وأحاديث رواها قوم خرج عنهم البخارى في الصحيح، ولم يخرج عنهم مسلم مرحمه ما الله، وأحاديث أخرج مسلم عن رجالها في الصحيح ولم يحتج بهم البخارى (^).

وفى هذه الأقسام الثلاثة مائة وعشرون. ومراده من هذه الأقسام الأحاديث التي لم

يخرجاها وهى على شرطهما بدليل أنه أورد قسمًا آخر لأحاديث يصححها بعض الأئمة، وليست من شرط الشيخين (٩).

المستدرك للحاكم:

ولنفرغ لمستدرك الحاكم الذى هو مثال جيد للمستدركات، وتنصرف الكلمة إليه عند الإطلاق.

يقول الحاكم في مقدمة الكتاب: «وقد سألنى جماعة من أعيان أهل العلم بهذه المدينة وغيرها أن أجمع كتابًا يشتمل على الأحاديث المروية بأسانيد يحتج محمد بن إسماعيل، ومسلم بن الحجاج بمثلها ...

وأنا أستعين الله تعالى على إخراج أحاديث رواتها ثقات قد احتج بمثلها الشيخان ـ رضى الله عنهـما ـ أو أحـدهما، وهذا شرط الصحيح عند كافة فقهاء أهل الإسلام أن الزيادة في الأسانيد والمتون من الشقات مقبولة (١٠٠).

ما المراد بالمثلية هنا في الموضعين؟

قال بعض العلماء: المراد «بمثلها» الرواة انفسهم. أى أن يكون رواة هذه الأحاديث ممن احتج بهم الشيخان، وإن لم يخرجا هذه الأحاديث.

وهذا تفسير أغلب الذين تكلموا على المستدرك، وعليه سار الذهبي في تلخيصه

للمستدرك، وابن دقيق العيد، كما رأينا في أقسامه في الاقتراح، وممن ذهب إلى هذا التفسير ابن الصلاح^(۱۱)، والحافظ ابن حجر - رحمهما الله تعالى - (۱۲).

ويؤيد ذلك أن الحاكم في باب التوبة لما أورد حديث أبي عشمان مولى المغيرة بن شعبة، عن أبي هريرة رَحِيَّكُ مرفوعًا: الا تنزع الرحمة إلا من شقى».

قال الحاكم ـ رحمه الله ـ: «هذا حديث صحيح الإسناد، و"أبو عثمان" هذا ليس هو النهدى، ولو كان هو النهدى لحكمت بالحديث على شرط الشيخين ((۱۳)).

«فدل هذا على أنه إذا لم يخرجا لأحدر واة الحديث لا يحكم به على شرطهما، وهو عين ما ادعى ابن دقيق العيد وغيره (11).

وخالف بعض العلماء هذا، وقالوا: إن المراد مثل الرواة في صفاتهم بأن يكون من لم يخرج عنه الشيخان في الصحيحين مثل من خرجا عنه فيهما أو أعلى منه.

وممن ذهب إلى ذلك الحافظ العراقى ـ رحمه الله ـ حيث قال: «فقول الحاكم بمثلهما – أى بمثل رواتهما لا بهم أنفسهم» (١٥٠).

ولكن ابن حجر ـ رحمه الله تعقب شيخه وقال: «لكن تصرف الحاكم يقوى غير هذا،

فإنه إذا كان عنده الحديث قد أخرجا أو أحدهما لرواته قال: صحيح على شرط الشيخين أو أحدهما، وإذا كان بعض رواته لم يخرجا له، قال: صحيح الإسناد حسب (٢٦).

والحق أن ما ذهب إليه العراقى يقويه أن الحاكم يصحح على شرطهما بعض ما م يخرجا لبعص رواته.

ولكن رد الحافظ على ذلك بقوله: «فيحمل ذلك على السهو والنسيان ويتوجه به حينئذ عليه الاعتراض «١٧٠).

وهذا ما فعله الذهبي في المختصر،

وممن ذهب إلى ما ذهب إليه العراقى الزركشى (ت٤٩٧هـ) حيث قال: «بم يشترط – أى الحاكم نفس الرجال المخرج لهم في الصحيح، بل اشترط رواة احتج بمثلهم الشيخان أو أحدهما، وإنما ينبغي منازعته في تحقيق الماثلة بين رجاله ورجال الصحيحين (١٨).

ومهما يكن من أمر فقد خالف الحاكم التفسيرين في أثناء كتابه، ومما أوقعه في المخالفة أنه قد يرى رجلاً قد وثق وشهد له بالصدق والعدالة، أو حديثه في الصحيح، في حما رواه هذا الراوى على شرط الصحيح، فإنه إنما يكون على شرط الصحيح إذا انتفت عنه العلل والشذوذ والنكارة، وتوبع

عليه، فأما وجود ذلك أو بعضه فلا يكون صحيحًا، ولا على شرط الصحيح (١٩١٠).

ومن هنا أحد النقاد عليه أحاديث ليست على شرط الشيخين أو أحدهما.

هذا، وقد اعتذر ابن حجر للحاكم - رحمهما الله - أنه سود الكتاب لينقحه فعاجلته المنية ولم يتيسر له تحرير، وتنقيحه (٢٠).

ومهما يكن من أمر، فقد قسمت أحاديث الحاكم إلى أقسام:

القسم الأول: أن يكون إسناد الحديث الذي يخرجه محتجًا برواته في الصحيحين أو أحدهما على صورة الاجتماع. سالمًا من العلل.

وهذا القسم يوصف بكونه على شرطهما أو على شرط أحدهما.

القسم الثانى: أن يكون إسناد الحديث قد أخرجا لجميع رواته لا على سبيل الاحتجاج: بل فى الشواهد والمتابعات والتعاليق، أو مقرونًا بغيره،

فما كان بهذه المثابة لا يلتحق أضراده بشرطهما.

ولا شك فى نزول أحاديثهم عن درجة الصحيح، بل ربما كان فيها الشاذ والضعيف. لكن أكثرها لا ينزل عن درجة الحسن.

قال ابن حجر - رحمه الله -: وهذا القسم هو عمدة الكتاب،

القسم الثالث: أن يكون الإسناد لم يخرجا له. لا في الاحتجاج ولا في المتابعات. وهذا قد أكثر منه الحاكم - رحمه الله -، فيخرج أحاديث عن خلق ليسسوا في الكتابين ويصححها، لكن لا يدعى أنها على شرط واحد منه منه ما، وربما ادعى ذلك على سبيل الوهم، وكثير منها يعلق القول بصحتها على سلامتها من بعض رواتها.

قال ابن حجر - رحمه الله -: "ومن هنا دخلت الآفة كثيرًا فيما صححه، وقُلَّ أن تجد حديثًا في هذا لقسم يلتحق بدرجة الصحيح فضلاً عن أن يرتفع إلى درجة الشيخين، والله أعلم (٢٠).

وهناك قسم رابع، وهو تلك الأحاديث التى يقول فيها الحاكم - رحمه الله -: على شرط الشيخين أو أحدهما، ويكون الحديث بذلك اللفظ فيهما أو فى أحدهما، وقد وقع له ذلك فى أحاديث، وعدد منها الزركشي عشرة أحاديث،

كما أن هناك بعض الأحاديث التى ذكر الحاكم أنها على شرط ابخارى - رحمهما الله - مع أن الأخير بين ما يتعارض مع تصحيحه لها (٢٣).

وعلى هذا، فينبغى أن توضع أحاديث الحاكم - رحمه الله - في ميزان النقد كما فعله الذهبي - رحمه الله - في التلخيص.

وكل هذا النقد الذى وجه إلى الصاكم فى المستدرك لا يحجب ذلك الجهد الكبير الذى بذله الحاكم فى كتابه، قال الذهبى: «ففيه جملة وافرة على شرطهما، وجملة كثيرة على شرط أحدهما، ولعل ذلك نحو نصف الكتاب،

وفيه نحو الربع مما صحَّ سنده، وفيه بعض الشيء، وما بقى وهو نحو الربع فهو مناكير واهيات لا تصح (٢١).

والقدر الصحيح على هذا كثير يُضاف إلى الأحاديث الصحيحة في الصحيحين، فهما لم يستوعبا الصحيح كما هو معلوم عند العلماء.

أ. د/ رفعت فوزى عبد المطلب

الهوامش:

- (١) طبع كتاب المستدرك أكثر من طبعة. ومنها طبعة حيدر عاد بالهبد
- (٢) طبع كتاب الإلزامات بتحقيق مقبل بن هادي بن مصل بالمكتبه السنميه بالمدينة المنورة .
 - (٣) الإلزامات والتتبع ص ٧٢-٧١ .
 - (٤) المرسالة المستطرفة للكتالي الطبعة دار المشائر ببيروت، ص (٢٣)
- (٥) طبع أجراء منه باسم «المحترة أو المستحرح من الأحادث المحتارة مما لم تحرجه التحاري ومسلم في صحيحتهما» لتحقيق دار عبد الملك بن عبد الله بن دهيش - مكتبة النهصة الحديثة، مكة المتارمة ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.
 - (٦) سرسالة المستطرقة، ص ٢١ .
 - (٧) طبع الاقتراح لتحقيق قحطال عبد الرحمن الدوري بغداد وررة الأوفاف ١٩٨٢هـ ١٩٨٨م
 - (٨) لاقتراح.ص ٢٨، ٢٠٥
 - (٩) المصدر لسابق ص ٥٣١-٥٧٤ .
 - (۱۰) المستعرف (۱/۲۱)
 - (١١١) مقدمة اس الصلاح تحفيق عائشة عند الرحمر (ص ١١٤).
 - (١٢) اسكت على كتاب اس الصلاح لابن حجر- طبعة الحامعة الإسلامية بالمدينة المنورة (١ ٣١٩- ٣٢٠)
 - (۱۳) المستدرك (۱ (۲۲۹)
 - (۱۵) المكت لاس حجر (۲۲۰/۱).
 - (١٥) انتقييد (الإيصاح لرس لدين العراقي طبعة المدينة لمورة المكتبة استفية (ص ٣٠).
 - (١٦) البكت على كتاب ابن مصلاح (٢٢٠/١).
 - (۱۷) المصدر لسابق (۱۱٫۲۳۱).
 - (١٨) اسكت على مقدمة ابن الصلاح لندر الدين الركشي (٧٩٤هـ) طبعة أصواء السلف تحقيق دا رين العابدين بن بلافريح (١٩٨/١).
 - (١٩) المصدر السابق (١٩/١) ٢٠٠
 - (۲۰) تدریب الروای للسیوطی طبعة دار طبعة تحقیق أس فتیهة نظر محمد اتفاریاسی (۲۲۰٫۱)
 - (٢١) اللكت لاس حجر (١ ٢١٤-٣١٨) والطر مريدً، من التقصيل فيه مما لم تتبلغ له هذه العجالة.
 - (۲۲) النکت طررکشی (۲۰۰٫ ۲۰۰۰).
 - (۲۲) المصدر السابق (۲۱۰–۲۱۱).
 - (Y1) تدریب لراوی(۲۱/۱)

المسلسل من الأحاديث

المسلسل لغة: اسم مفعول من سلسلت الشيء أي جعلته مسلسلاً، وهو في اللغة: اتصال الشيء بعضه ببعض على نسق واحد متناسب، ومن سلسلة الحديد فإن حلقاتها متاسبة متصل بعضها ببعض (١).

واصطلاحًا : ما تتابع فيه الرواة كلهم واحداً فواحدًا، على صفة واحدة أو حالة واحدة للرواة تارة، وللرواية تارة أخرى (٢).

أنواع المسلسل:

من خلال تعريف المسلسل السابق يتضح أن أنواعه ثلاثة هى : المسلسل بأحوال الرواة، والمسلسل بصفات الرواة، والمسلسل بصفات الرواية، وإليك فيما يلى بيان هذه الأنواع :

١ - المسلسل بأحوال الرواة :

وأحوال الرواة إما أقوال أو أفعال أو أقوال وأفعال معًا:

(أ) المسلسل بأحوال الرواة القولية: مثل ما رواه محمد الأيوبى من طريق حيوة بن شريح قال، أخبرنى عقبة بن مسلم عن أبى عبد الرحمن الحبلى عن الصنابحى عن

معاذ بن جبل رَوْقَيَّ أن رسول الله قال: «يا معاذ والله إنى أحبك فقل: اللهم أعنى على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك». قال الصنابحى: قال لى معاذ: وأنا أحبك فقل.... إلخ، وقال عقبة بن مسلم: قال لى أبو عبد الرحمن يعنى الصنابحى: وأنا أحبك فقل.... إلخ، وقال حيوة بن شريح: قال لى عقبة بن مسلم وأنا أحبك فقل.... إلخ، وقال حيوة بن شريح: قال لى عقبة بن مسلم وأنا أحبك فقل.... إلخ،

فهذا تسلسل بقول كل من رواته «وأنا أحبك فقل».

(ب) المسلسل بأحوال الرواة الفعلية: مثل ما رواه الحاكم أبى عبد الله قال: شبك بيدى أحمد بن الحسين المقرئ وقال شبك بيدى أبو عمر عبد العزيز بن عمر بن الحسن ابن بكر بن الشرود الصنعانى، وقال: شبك بيدى أبى، وقال: شبك بيدى أبى، وقال: شبك بيدى أبراهيم بن يحيى، وقال إبراهيم: شبك بيدى صفوان بن سليم، وقال صفوان: شبك بيدى أيوب بن خالد الأنصارى، وقال أبوب: شبك بيدى أبود، وقال أبوب بيدى عبد الله بن رافع، وقال عبد الله: شبك بيدى عبد الله بن رافع، وقال أبو هريرة وقال أبو

شبك بيدى أبو القاسم والمجيال وقال: «خلق الله الأرض يوم السبت، والجبال يوم الأحد، والشجر يوم الاثنين، والمكروه يوم الثلاثاء، والنور يوم الأربعاء، والدواب يوم الخميس وآدم يوم الجمعة (أ). فهذا الحديث قد تسلسل بتشبيك كل من رواته بيد من رواه عنه.

(ج) المسلسل بأحبوال الرواة القبولية والضعلية معًا: مثل ما رواه الحاكم أبو عبد الله قال : «حدثني الزبير بن عبد الواحد حدثني أبو الحسن يوسف بن عبد الأحد القمنى الشافعي بمصر قال: حدثني سليم بن شعيب الكسائي حدثني سعيد الآدم حدثني شهاب بن خراش الحوشبي، قال: سمعت يزيد الرقاشي يحدث عن أنس بن مالك يَوْتِيَّكُ قال: قال رسول الله عَلَيْ «لا يجد العبد حلاوة الإيمان حتى يؤمن بالقدر خيره وشره وحلوه ومره قال: وقبض رميول الله على لحيته فقال: «آمنت بالقدر خيره وشره وحلوه ومره» قال: وقبض أنس على لحيته فقال: آمنت بالقدر خيره وشره وحلوه ومره، قال: وأخذ يزيد بلحيته فقال: آمنت بالقدر خيره وشره وحلوه ومره قال: وأخذ شهاب بلحيته فقال: آمنت بالقدر خيره وشره وحلوه ومره، قال، وأخذ سعيد بلحيته فقال: أمنت بالقدر خيره وشره وحلوه ومره قال:

وأخذ سليمان بلحيته فقال: أمنت بالقدر خيره وشره وحلوه ومره. قال وأخذ يوسف بلحيته فقال: آمنت بالقدر خيره وشره وحلوه ومره. قال: وأخذ شيخنا الزبير بلحيته، فقال: آمنت بالقدر خيره وشره وحلوه ومره قال لنا آمنت بالقدر خيره وشره وحلوه ومره قال لنا الشيخ أبو بكر الشيرازى: قال لنا الحاكم أبو عبد الله: وأنا أقول عن بية صادقة وعقيدة صحيحة، آمنت بالقدر خيره وشره وحلوه ومره، وأخذ بلحيته، وأخذ الشيخ أبو بكر بلحيته، فقال: آمنت بالقدر خيره وشره وحلوه بلحيته، فقال: آمنت بالقدر خيره وشره وحلوه ومره» (6).

فهذا الحديث تسلسل بقبض كل راو من رواته على لحيته، وقوله ، آمنت بالقدر خيره وشره...».

٢ المسلسل بصفات الرواة:

وصفات الرواة إما قولية أو فعلية.

(أ) المسلسل بصفات الرواة القولية: ما أخرجه الترمذي في سننه قال: «حدَّثنَا عَبْد اللَّه بن عَبْد الرحْمَن أخْبَرنا مُحمَّدُ بنُ كثيرٍ عَنْ الأَوْزَاعِيَّ عَنْ يَحْيَى بن أبي كثيرٍ عَنْ أبي سلَمَة عَنْ عَبْد الله بن سلَامٍ قَالَ:

«قعدنًا نفراً من أصحاب رسُولِ اللَّه ﷺ فَتَذَاكرنَا فَقُلْنَا: لو نعلمُ أيَّ الأعمالِ أحبَّ إلى اللَّه للم ما في اللَّه لعملنَاهُ، فأنْزَلَ اللَّه: ﴿سَبِعَ لله ما في السَّمَاواتِ وما في الأَرْضِ وهوَ العَريْزُ

قال العراقى · «وصفات الرواة القولية وأحوالهم القولية متقاربة بل متماثلة «^).

(ب) المسلسل بصفات الرواة الفعلية، كاتفاق أسماء الرواة كالمسلسل بالمحمدين، أو اتفاق أوصافهم كالمسلسل بالفقهاء أو الحفاظ، أو اتفاق نسبتهم كالمسلسل بالمصريين أو الدمشقيين.

ومن أمثلة ذلك : ما رواه الأيوبى من طريق الفيضل بن زياد القطان صاحب أحمد بن حنبل. قال: نا زهير حنبل. قال: نا أحمد بن حنبل. قال: نا زهير ابن حرب. قال: نا يحيى بن معين. قال: نا على بن المدينى، قال: نا عبيد الله بن معاذ. قال: نا أبى: نا شعبة عن أبى بكر بن حفص عن أبى سلمة عن عائشة ـ رضى الله عنها ـ قالت : «كان أزواج رسول الله عنها يأخذن من رؤوسهن حتى تكون كالوفرة، (٩).

فهذا الحديث تسلسل برواية الأئمة

الحفاظ، قال ابن الطيب : «الحديث صحيح كما في الجياد وغيره، وقال السخاوى في الجواهر : هذا حديث صحيح عجيب التسلسل بالأئمة الحفاظ، ورواية الأقران بعض، فأحمد والأربعة بعده خمستهم أقران (١٠).

٣ المسلسل بصفات الرواية:

صفات الرواية إما أن تتعلق بصيغ الأداء، أو بزمن الرواية، أو مكانها،

(أ) المسلسل بصيغ الأداء: مثل ما رواه الحاكم أبو عبد الله قال: سمعت أبا الحسين ابن على الحافظ يقول: سمعت على بن سالم الأصبهاني يقول: سمعت أبا سعيد يحيى بن حكيم يقول: سمعت عبد الرحمن بن مهدى يقهل: سمعت عبد الرحمن بن مهدى يقهل: سمعت سفيان الثورى يقول: سمعت أبا عون الثقفي يقول: سمعت عبد الله بن شداد يقول سمعت أبا هريرة يقول: الوضوء مما مست النار. قال: فذكرت ذلك لمروان أو ذكر له فأرسل أو أرسلني إلى أم سلمة. فحدثتني «أن رسول الله يَهِ كان يخرج إلى الصلة فانتشل عظمًا أو أكل كتفًا ثم صلى ولم يتوضأ». فهذا الحديث تسلسل بقول كل واحد من رواته مسمعت» (١١).

(ب) المسلسل بزمان الرواية : مثل ما رواه الأيوبي من طريق بشر بن عبد الله

الأموى قال: حدثنا وكيع بن الجراح في يوم عيد حدثنا ابن عيد حدثنا الثورى في يوم عيد حدثنا ابن جريج في يوم عيد حدثنا عطاء بن أبي رباح في يوم عيد ثنا ابن عباس في يوم عيد قال: شهدت مع رسول الله وسلام أقبي يوم عيد فطر أو أضحى فلما فرغ من الصلاة أقبل علينا بوجهه فقال: «أيها الناس قد أصبتم خبراً فمن أحب أن ينصرف فلينصرف، ومن أحب أن ينصرف فلينصرف، ومن أحب أن يقيم حتى يسمع الخطبة فليقم»(١٠). فهذا الحديث قد تسلسل بذكر كل راو من رواته زمن الرواية وهو يوم العيد.

(ج) المسلسل بمكان الرواية: مثل ما رواه الأيوبى من طريق أبى بكر محمد بن إدريس بن عمر المكى وهو وراق الحميدى قال: سمعت عبد الله بن الزبير الحميدى، سمعت سفيان بن عيينة يقول: سمعت عمرو ابن دينار يقول: سمعت عبد الله بن عباس يقول: سمعت النبى يقول: «الملتزم موضع يستجاب فيه الدعاء وما دعا الله فيه عبد دعوة إلا استجاب».

قال ابن عباس: فوالله ما دعوت الله عز وجل فيه قط منذ سمعت هذا الحديث إلا استجاب لى، وقال عمرو بن دينار: «وأنا والله ما أهمنى أمر فدعوت الله فيه منذ سمعت هذا الحديث إلا أجابنى، وقال سفيان كذلك، وقال الحميدى كذلك، وهكذا كل

واحد من الرواة إلى أن وصل إلينا. قلت: وأنا ما دعوت الله فيه بمهم منذ مسمعته إلا استجاب لى «(۱۳).

هذه أنواع المسلسل التي عددناها ومثلنا لها، لكن مما ينبغي أخذه في الاعتبار أن التسلسل قد يقع في معظم الإسناد وينقطع في بعضه كالحديث لمسلسل بقول كل راو من رواته: «وهو أول حديث سمعته منه» وهو حديث عبد الله بن عمرو بن العاص ـ رضي الله عنهما ـ: «الراحمون يرحمهم الله».

قال الحافظ ابن حجر - رحمه الله - : فإن السلسلة تنتهى فيه إلى سفيان بن عيينة فقط، ومن رواه مسلسلاً إلى منتهاه فقد وهم (12).

أفضل أنواع الحديث المسلسل:

المسلسل الدال على الوصف المنبئ عن الاتصال في السماع وعدم التدليس، وذلك كما سمعت في الحديث المسلسل بقراءة سورة الصف، ألا ترى أن فيه «وقرأها علينا». قال الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ : «بنه من أصح مسلسل يروى في الدنيا»، وأفضل أنواعه أيضًا الحديث المسلسل بالحفاظ مع الفقهاء، فقد ذكر الحافظ ابن حجر أن هذا النوع مما يفيد العلم القطعي (١٥).

ما الذي يوصف بالتسلسل ؟

اللقب الحديثى قد يكون وصفًا للمتن فيقط وذلك كالمرفوع، وقد يكون وصفًا للإسناد والمتن جميعًا وذلك كالصحيح والحسن، والمسلسل وصف للإسناد وحده فإن المتن لا يوصف به،

فوائد التسلسل:

للحديث المسلسل فوائد منها:

١ - الدلالة على زيادة ضبط الرواة.

٢ - الاقتداء بالنبى عَلَيْهُ فى ضعله وقوله
 كالقبض على اللحية والتشبيك باليد.

٣ – بعده عن التدليس والانقطاع.

حكم الحديث المسلسل:

الحديث المسسل قد يكون صحيحًا، وقد يكون حسنًا، وقد يكون ضعيفًا تبعًا لحال رواته، وقد بين العلماء كل ذلك، فالتسلسل وصف لبعض الأسانيد، ولا يدل هذا الوصف على الصحة أو الضعف.

أشهر المصنفات في المسلسل:

١ – المسلسلات الكبرى للسيوطى، وقد
 اشتملت على (٨٥) حديثًا.

٢ المناهل المسلسلة في الأحساديث المسلسلة لمحمد عبد الباقي الأيوبي، وقد اشتملت على (٢١٢) حديثًا.

أ. د/ ياسر شحاتة محمد دياب

الهوامش :

- (١) المعجم الوسيط ص٤٤٢، ٤٤٣ فتح المعيث للسحاوي ٢٧/١
- (٢) مقدمة بن الصلاح ص١٣٨ إرشاد طلاب الحقيق لينووي ص١٨٣ تدريب الراوي ٢ ،٦٤٠ .
- (٣) المناهل المسلسلة للأيوسي ص٢٥٠ . والحديث أحرجه أبواد ودا في كتاب الوتر، حديث رقم ١٥٢٢
- (٤) معرفة علوم الحديث للحاكم ص٣٣، ٣٤ . والحديث أحرجه مسلم في كتاب صفة القيامه والحبة و لنار حديث رقم ١٢٣١
 - (٥) لسابق ص ٣١، ٣٢ .
 - (٦) سورة الصنف آية ١. ٢.
- (۷) سس الترمدي كتاب التمسير باب ومن سورة الصف رقم (۳۳۰۹) قال الن الطيب هذا حديث صحيح متصل الإستاد والتسلسل ورجال أساليده ثقات، بل قال بعض الحفاط ، هو أصح حديث وقع لنا مسلسلا، وأصبح مسلسل يروي في الدب ، المناهل المسسلة ص ١٦٢
 - (٨) التنصيرة للعراقي ٢٨٧/٢ .
 - (٩) المناهل المسلسمة ص٧٤٧ ، والحديث أخرجه مسلم في كتاب الحيض، حديث رقم ٧٥٤.
 - (۱۰) المصدر الد ابق
 - (١١) معرفة علوم الحديث ص٢٩، ٣٠ . والحديث أحرجه مسلم في كتاب الحيض، حديث رقم ٨٢١
 - (١٢) المناهل السالسلة ص١٢ ١٤ وقال السيوطي عريب بهذا السياق وأخرجه الدينمي في مستد الفردوس مسلسلا
 - (١٣) المناهل المسلسلة صر١٩ ٢١ ،
 - (١٤) بزهة النظر ص٦٢. فتح المعيث ٤١/٤، توصيح الأفكار ٤١٥/٢ ، هامش ،
 - (١٥) توضيح الأفكار ١٥/٢ .

المُسنْنَدُ من الحديث

(أ)تعريضه:

المسند - بالفتح - لغة : اسم مفعول من الإسناد، بقال : أسنده إذا جعله يستند الى شيء من جدار أو غيره، وأسند الكلام : رفعه إلى قائله (١).

واصطلاحًا: اختلف العلماء في تعريفه على أقوال ثلاثة:

القول الأول: هو ما اتصل إسناده إلى رسول الله على المرفوع المتصل.

وهو ما ذهب إليه الحاكم النيسابورى، وجنزم به الحافظ ابن حجر، وأبو عمرو الدانى، وابن دقيق العيد، ونسبه ابن عبد البر إلى قوم من أهل الحديث ـ رحمهم الله ـ ١٠.

وإنما يكون ذلك - كما قرر الحاكم - بأن يروى المحدث عن شيخ يظهر سماعه منه لسن يحتمله، وكذلك سماع شيخه من شيخه الى أن يصل الإسناد إلى صحابى مشهور إلى رسول الله يهية.

وعلى هذا يكون المسند أخص من المرفوع. لأن كل مسند مرفوع، وليس كل مرفوع مسنداً، فقد يكون المرفوع منقطعاً أو معضلاً إلخ. وهكدا فلابد للمسند من توفر شرطى الرفع والاتصال، فإذا لم يكن المرفوع متصل

الإسناد لا يسمى مسندًا؛ ولذلك ذكر الحاكم أن من شرائط المسند: أن لا يكون موقوفًا ولا مرسلاً ولا معضلاً، ولا في روايته مدلس(٢).

القول الثانى: أن المسند: هو الحديث الذى اتصل إسناده من راويه إلى منتهاه، وهذا ما دكره الخطيب البغدادى، وتبعه ابن الصباغ فى كتاب «العدة»(1).

والمسند بهذا التعريف يشمل المرفوع، والموقوف، والمقطوع إذا توفر له اتصال السند، إذ قد ينتهى الحديث إلى النبي في العرفف به عند الصحابي، أو يضاف إلى التابعي أو من دونه، لذا قال العراقي - رحمه الله ـ : وكلام أهل الحديث يأباه أو).

ولكن مع هذا الشهول الذي يعطيه التعريف ذكر الخطيب رحمه الله - أن أكثر استعمال المحدثين لعبارة «المسند» فيما أسند عن النبي سي الله المحدثين العبارة «المسند» فيما أسند

القول الثالث: ما ذهب إليه ابن عبد البر - رحمه الله ـ فى كتابه «التمهيد» من أن المسند: هو الحديث المرفوع إلى العبى على المنفي المنفية عن أبن سواء كان متصلاً، كمالك عن نافع عن أبن عمر رضى الله عنهما ـ عن رسول الله على أم أم كان منقطعًا كمالك عن الزهرى عن

ابن عباس ـ رضى الله عنهما ـ عن رسول الله عَلَيْ . قال ـ رحمه الله ـ : فهذا مسند لأنه قد الزهرى لم يسمع من ابن عباس رَوْقَ (٧).

وعلى هذا : فإن المسند حسب هذا الاتجاه يرادف المرفوع. «ولقد أبعد ابن عبد البر ـ رحمه الله ـ في ذلك ـ كما قال الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ لأن المسند كما رآه هو، ينطبق على كل من المرسل والمعضل والمنقطع إذا كان مرفوعًا ولا قائل بذلك(^).

القول الراجح: الدى تطمئن إليه النفس ترجيح القول الأول الذى يعتبر رفع الحديث إلى النبي ﷺ بالإسناد المتصل، ودلك كـمــا يبدو هو استعمال جمهرة المحدثين، وذلك ما أقره الخطيب البغدادى ـ رحمه الله ـ نفسه حين قرر أن المسند أكثر ما يستعمل فيما أسند إلى النبي عَلَيْهُ. ناهيك عن أن التحديد على هذه الشاكلة يجعل المسند نوعًا من الحديث يمكن تمييزه عن غيره من الأنواع دون تداخل أو التباس، ولذلك صبرح السيوطى ـ رحمه الله ـ باعتبار أصح الأقوال $(^{^{(1)}})$.

(ب) أمثلة للحديث المسند:

أخرج البخاري في صحيحه في كتاب الجهاد والسير، باب فضل من جهز غازيًا أو خلفه بخير رقم (٣٨٤٣) قال : حدثنا أبو معمر حدثتا عبد الوارث حدثتا الحسين قال: حدثني يحيى قال: حدثني أبو سلمة قال: حدثني بسر بن سعيد قال: حدثني زيد بن خالد روش : أن رسول الله على قال: «من جهز غازياً في سبيل الله فقد غزا، ومن خلف غازياً في سبيل الله بخير فقد غزا».

وأخرج البخاري أيضًا في صحيحه في كتاب التوحيد، باب ﴿وكان عرشه على الماء﴾ رقم (٧٤٢١). قال: حدثنا خلاد بن يحيى حدثنا عيسى بن طهمان قال: سمعت أنس بن مالك رَبُونِينَ يقول: «نزلت آية الحجاب في زينب بنت جحش، وأطعم عليها يومئذ خبزاً ولحماً. وكانت تفخر على نساء النبي ﷺ، وكانت تقول: إن الله أنكحنى في السماء».

حكمه: المسند قد بكون صحيحًا، وقد يكون حسنًا، وقد يكون ضعيفًا، حسب استيفائه لشروط القبول.

(٢) معرفة علوم الحديث ص١٧، ونزهة النظر ص٥٧، وتدريب الراوى ٢٠٠/١ -

أ. د/ ياسر شحاتة محمد دياب

الهوامش :

- (١) المعجم الوسيط (مادة سند) ٤٥٢ .
 - (٢) معرفة علوم الحديث ص١٨
- (٦) الكماية ص٨٥ (٥) التنصرة والتذكرة ١٢٠/١ ،
- (٨) نرهة النظر ٥٨. ولحات في أصول الحديث للدكتور محمد أديب صالح ص ٢٧٧. (۷) الثمهيد لابل عبد البر ۲۱/، ۲۲ ،

(٤) الكماية ص٥٨، تدريب الراوي ١٩٩/١ ،

(٩) المكت على أس الصبلاح لابن حبحسر ٥٠٥/١ - ٥٠٩، وتوصيح الأهكار ٢٥٨/١، ٢٥٩، وتدريب الراوي ٢٠٠/١، ولمحسات في أصبول الحبديث

المُسننِدُ من المحدثين

المسند ـ بالكسـر ـ لقب من ألقـاب المشـتغلين بالحـديث، وقد عـرفه علماء الحديث فقالوا : هو كل من يروى الحـديث بإسناده، سـواء أكـان عـالما بما يرويه مـثل البـخـارى ومـسلم وهكذا أو ليس له إلا مـجـرد الرواية والنقل ولا علم له بما يرويه مثل إسناد كثير من الطلاب وهم كثير(۱).

قال الكتانى: وقد صار اليوم يطلق على من توسع فى الرواية، وحصل الكثير من المسانيد والفهارس، واتصل بها عن أئمة المشرق والمغرب من أهل هذا الشأن(٢).

وقد يسمى المسند بالراوى، وقد نظمه الشيخ الشنقيطي في كتابه «هدية المغيث» فقال:

وناقل الحسديث بالإسناد

یدعی بمسند بلا انتقاد کان له علم به أو لیس له إلا روایة الحسدیث مکمله وذا هو الراوی لدیهم أیضا

كطالب لم يك حياز فيضيا(٣)

أمثلة لمن لقب بالمسند:

۱ - الحافظ المسند مسلم بن إبراهيم
 أبو عسمرو الأزدى الفراهيدى مولاهم
 البصرى.

روى عن : وهيب، وشعبة، ومالك بر مغول وغيرهم.

وروى عنه : البخارى، وأبو داود، والدارمى وغيرهم.

قال ابن معين: ثقة مأمون، وقال أبو داود: ما رحل مسلم إلى أحد، وكان يحفظ حديث قرة بن خالد، وحديث هشام الدستوائي، وحديث أبان بن يزيد يهزه هزّا.

مات فى صفر سنة اثنين وعشرين ومائتين رحمه الله^(٤).

۲ الإمام الشقة المسند، محدث البصرة شيبان بن فروخ أبو محمد بن أبى شيبة الحبطى مولاهم الأبلى البصرى. روى عن: جرير بن حازم، وحماد بن سلمة، وأبان بن يزيد وغيرهم.

روى عنه : مسلم، وأبو داود، والبغوى، وأبو يعلى الموصلي وغيرهم.

قال عبدان: كان عنده خمسون ألف حديث، وهو عندهم أثبت من هدبة. مات سنة ست وثلاثين ومائتين، وله ست وتسعون سنة ـ رحمه الله(٥).

۳ – الحافظ المسند أبو عبد الله محمد
 ابن أيوب بن يحيى بن الضيريس البيجلى
 الرازى مصنف كتاب «فضائل القرآن». روى
 عن : القعنبى، ومسلم بن إبراهيم، وأبى داود
 الطيالسى وغيرهم.

روى عنه : أحمد بن إسحاق بن نيجاب، وإسماعيل بن نجيد، وعبد الله بن محمد بن عبد الوهاب الرازى وغيرهم، وثقه ابن أبى حاتم، والخليلى وقال : هو محدث ابن محدث.

مات بالرى فى يوم عاشوراء سنة أربع وتسعين ومائتين ـ رحمه الله تعالى (١).

٤ - الحافظ المسند أبو محمد عبد الله
 ابن محمد بن ناجية بن نجبة البربرى ثم
 البغدادى.

روى عن : سويد بن سعيد، وأبى معمر الهندى، وأبى بكر بن أبى شيبة وغيرهم.

روى عنه : أبو بكر الشاهـعى، وابن الجعابى، وأبو بكر الآجرى وغيرهم.

قال الخطيب: كان ثقة، ثبتًا، عارفًا بهذا الشأن، له «مسند» كبير، مات في رمضان سنة إحدى وثلاثمائة ـ رحمه الله تعالى «(٧).

٥ - الإمام الحافظ المسند محدث العراق
 أبو محمد عبد العزيز بن محمود بن المبارك
 الجنابذى ثم البغدادى المعروف بابن الأخضر.
 روى عن : الأرموى، وابن ناصر، وأبى الوقت،
 وابن البطى وغيرهم.

روى عنه: ابن الدبيث، وابن نقطة، وابن النجار، وابن خليل وغيرهم.

قال ابن نقطة : كان ثقة ثبتًا مأمونًا، كثير السماع، واسع الرواية، صحيح الأصول، منه تعلمنا واستضدنا، ما رأينا مثله، مات في شوال سنة إحدى عشرة وستمائة ـ رحمه الله(^).

أ. د/ ياسر شحاتة محمد دياب

الهوامش :

⁽١) تدريب الراوي ٢٩،١٦، ٣٠ ، والوسيط في علوم ومصطلح لحديث ص ١٩ -

⁽٢) فهرس المهارس نعبد الحي الكتاس ١/١٧ .

⁽٣) محاصرات في علوم الحديث ص ٤٠، ٤١ ،

⁽٤) طبقات علماء الحديث ٢/ ٢٣، وقوله «يهره هزا» يعنى يسرده سردا،

⁽٥) طبقات علماء الحديث لابن عبد الهادي ٩٨/٢ .

⁽٦) المصدر اسابق ٢٥٠/٢ .

⁽٧) المصدر السابق ٢/١٧/٠ .

⁽٨) المصدر السابق٤/ ١٦٣ - ١٦٥ .

المشبه من الحديث

تعريف المشبيه لغة : مِنْ أَشُبَهُ الشيءُ الشيءُ الشيء الشيء إذا ماثله.

تعريفه اصطلاحا:

يطلق المشبه اصطلاحًا على الحديث الحسن وما يقاربه، فهو بالنسبة للحديث الحسن كنسبة الحديث الجيد إلى الحديث الصحيح.

قال الحافظ السيوطى: قال أبو حاتم: أخرج عمرو بن حصين الكلابى أول شىء أحاديث مشبهة حساناً، ثم أخرج أحاديث موضوعة فأفسد علينا ما كتبنا(١).

أ.د/ الخشوعي الخشوعي محمد

الهو امش:

(١) تدريب الراوي ١٧٧/ - ١٧٨، والبحر الذي رحر في شرح أنفية الأثر للسيوطي ١٢٦٦/٣، والمعجم الوسيط مادة «شبه».

المشتبه المقلوب من أسماء الرواة

تعريضه: المشتبه المقلوب: هو علم من علوم الرواة يقع فيه الاشتباه في الذهن لا في الخط.

والمراد به: الرواة المنشابهون في الاسم والنسب، المتمايزون بالتقديم والتأخير في الابن والأب(۱).

وقال الدكتور نور الدين عتر: «هو أن يكون اسم أحد الراويين مثل أب الآخر خطًا ولفظًا، واسم الآخر مثل أبى الأول»(٢).

وسمى بالمقلوب، لأنه لما كان اسم أحد الراويين كاسم أبى الآخر خطًا ولفظًا، واسم الآخر خطًا ولفظًا، واسم الآخر كاسم أبى الأول، فإنه يشتبه على المحدثين، فينقلب على بعضهم.

قال الإمام السخاوى: «وفائدة ضبطه الأمن من توهم القلب، خصوصًا وقد انقلب على بعض المحدثين، بل نسب شيء من ذلك لإمام الصنعة البخارى «(٢).

أمثلته: أمثلة المشتبه المقلوب كثيرة فمنها:

١ - قال ابن الصلاح: «مثاله: يزيد بن
 الأسود، والأسود بن يزيد:

فالأول: يزيد بن الأسود الصحابى الخزاعى، ويزيد بن الأسود الجرشى، أدرك الجاهلية، وأسلم، وسكن الشام، وذكر بالصلاح، حتى استسقى به معاوية فى أهل دمشق، فقال: اللهم إنا نستشفع إليك اليوم بخيرنا وأفضلنا. فسقوا للوقت، حتى كادوا لا يبلغون منازلهم، والثانى: الأسود بن يزيد النخعى، التابعى الفاضل، (1).

Y – ومن ذلك الوليد بن مسلم، ومسلم بن الوليد. فمن الأول: الوليد بن مسلم البصرى التابعى، الراوى عن جندب بن عبد الله البَجلى، والوليد بن مسلم الدمشقى المشهور، البَجلى، والوليد بن مسلم الدمشقى المشهور، صاحب الأوزاعى، روى عنه أحمد بن حنبل والناس، والثانى: مسلم بن الوليد بن رباح المدنى، حدث عن أبيه وغيره، روى عنه عبد العزيز الدراوردى وغيره، وذكره البخارى فى العزيز الدراوردى وغيره، وذكره البخارى فى تاريخه فقلب اسمه ونسبه، فقال: الوليد بن مسلم، وأخذ عليه ذلك(٥).

قال السخاوى: «نبه ابن أبى حاتم فى كتاب أفرده لخطأ البخارى فى تاريخه حكاية عن أبيه على أن البخارى جعل أولهما الثانى، ولكن هذه الترجمة لا توجد فى بعض نسخ التاريخ»(1).

7 - عسبد الله بن يزيد ـ ويزيد بن عبد الله بن يزيد عبد الله ف من الأول : عبد الله بن يزيد الأنصارى الخطمى، صحابى صغير، ولى الكوفة لابن الزيير، وعبد الله بن يزيد المعافرى، من الطبقة الوسطى من التابعين، مات سنة مائة بإفريقية. وعبد الله بن يزيد المخزومى المدنى المقرئ، موسى الأسود بن سفيان، من شيوخ مالك(٧).

والثانى: يزيد بن عبد الله بن الشخير العامرى، من كبار التابعين. ويزيد بن عبد الله الشيبانى، من كبار أتباع التابعين (^).

قال السخاوى: وقد يقع التقديم والتأخير مع ذلك فى بعض حروف الاسم المشتبه كأيوب بن يسار، ويسار بن أيوب (٩).

المؤلفات فيه : صنف الخطيب البغدادي

فى هذا النوع كتاباً سماه «رافع الارتياب فى المقلوب من الأسماء والأنساب». ولم أقف عليه مطبوعًا.

وقال ابن كثير: «واعتنى شيخنا الحافظ المزى فى تهذيبه ـ يقصد تهذيب الكمال ـ بيان ذلك، وميز المتقدم والمتأخر من هؤلاء بيانًا حسنًا، وقد زدت عليه أشياء حسنة فى كتابى «التكميل» ولله الحمد «(١٠).

ومما ينتفع به فى هذا الباب كتب الرجال خاصة «الجرح والتعديل» لابن أبى حاتم، و «تهذيب التهذيب» لابن حجر، و «تقريب التهذيب» لابن حجر، وكلها مطبوعة بحمد الله.

أ. د/ ياسر شحاتة محمد دياب

الهوامش

- (١) فتح المعيث للمنخاوي ٢٩٠/٤، تدريب الراوي ٨٤٣/٢ ط مكتبة الكوثر.
 - (٢) منهج النقد في علوم الحديث ص١٨٦ .
 - (٣) فتح المفيث ٤/٢٩٠ .
 - (٤) مقدمة الله الصلاح ص١٨٥. فتح المعيث ٢٩١/٤
 - (٥) مقدمة ابن الصبلاح ص١٨٥ .
- (٦) فتح المعيث ٤/ ٢٩٠، ٢٩١، التاريخ الكبير ١٥٢/٨، الجرح والتعديل ٨/١٩٧ .
 - (۷) تقریب التهدیب ص۲۲۹، ۳۳۰ .
 - (۸) السابق ص ۲۰۲، ۲۰۳ .
 - (٩) فتح المغيث ٢٩١/٤.
 - (۱۰) الناعث الحثيث ص ٢٣١

مشكل الحديث

تعريضه:

المشكل لغة: المشكل لغة اسم فاعل من أشكل، ويأتى في اللغة بمعنى المختلط، والملتبس. وكل ما لا يبين، يقال: أشكل على الأمر إذا اختلط، وأشكل الأمر: التبس، والمشكل: الماتبس، وشاكله: شابهه وماثله، والإشكال: الأمر يوجب التباساً في الفهم (۱).

واصطلاحاً : هو حديث صحيح أخرج فى الكتب المعتبرة المشهورة، ولكنه عورض بقاطع من عقل أو حس أو علم أو أمر مقرر فى الدين، ويمكن تخريجه على وجه التأويل(٢).

وعرفه الدكتور أسامة خياط بقوله:
«أحاديث مروية عن رسول الله ﷺ بأسانيد
مقبولة يوهم ظاهرها معانى مستحيلة أو
معارضة لقواعد شرعية ثابتة (٢).

والمتأمل في التعريفين السابقين يخرج بهذه الملاحظات :

أولاً: أن الإشكال مرتبط بوجود شيئين متماثلين، وهذا يعنى أن حصول الالتباس لابد فيه من وجود قضيتين، إما نص وآخر، وإما نص وقضية نشأت عن مقتضى الشرع، أو عن العقل، أو الحس، أو قاعدة مبتناة.

ثانبًا : نتيجة لهذا التماثل والتداخل يحصل الالتباس.

ثالثاً : أن المخرج من الإشكال هو التأويل، ولأجل هذا كان مجال النظر في هذا أكثر من غيره كما قال الحافظ ابن حجر (1).

الموازنة بين مشكل الحديث ومختلف الحديث :

كثيرًا ما يقترن مشكل الحديث بمختلف الحديث، بل إنه يختلط به في كتير من المصنفات وعلى ألسنة العامة وبعض الخاصة، من أجل ذلك لزم تبيان العلاقة بينهما، وقبل تبيان هذه العلاقة لابد من التعريف بمختلف الحديث كما عرفنا بمشكل الحديث لتتشكل ملامح هذه العلاقة.

تعريف مختلف الحديث : هو علم يبحث فيه عن التوفيق بين الأحاديث المتنافضة ظاهرًا(٥).

ومما سبق يتضح أن بين مختلف الحديث ومشكل الحديث فروقًا ظاهرة يتميز بها كل واحد منهما عن الآخر ويزول بها اللبس والتداخل، وفيما يلى ذكر هذه الفروق:

۱ - أن مدار مختلف الحديث قائم على وجود معنى التعارض والاختلاف بين الحديثين، أى أنه إذا لم يوجد تعارض بينهما فلا يتحقق معنى مختلف الحديث.

أما مشكل الحديث فلا يقتصر إشكاله على وجود تعارض بين حديثين أو أكثر فحسب، وإنما ينشأ الإشكال فيه عن أسباب أخرى كثيرة مع ذلك.

أى أن لتعارض بين الحديثين هو سبب من الأسباب التى ينشأ عنها مشكل الحديث غير أن للإشكال أسبابًا أخرى كذلك.

٢ - أن مختلف الحديث مقصور على ما قد يقع من تعارض بين الأحاديث دون غيرها من أدلة الشرع.

أما مشكل الحديث فلا يقتصر على هذا النوع من أنواع التعارض فقط بل يتجاوز ذلك إلى أنواع أخرى.

ف من مشكل الحديث ما يكون إشكاله بسبب معنى الحديث نفسه بغير معارضة.

ومن مـشكل الحـديث مـا يكون إشكاله بسبب، تعارض آية وحديث.

ومن مستكل الحديث ما يكون إشكاله بسبب تعارض الحديث مع الإجماع.

ومن مستكل الحديث ما يكون إشكاله بسبب تعارض الحديث مع القياس.

ومن مـشكل الحـديث مـا يكون إشكاله بسبب مناقضة الحديث للعقل.

٣ - أن دفع التعارض الواقع بين الحديثين
 لا يأتى إلا بإعمال قواعد محددة، جعلها
 العلماء سبيلاً يسلك لدرء التعارض^(٦).

أى أن الاعتماد إلى العقل وحده لا يؤدى إلى إزالة التعارض ورفعه، بخلاف الحال في المشكل فإن المراد به لا يدرك _ غالبًا _ إلا بلعقل أى أنه يحتاج في إدراكه إلى تأمل.

٤ - أن صنيع بعض من صنف في مختلف الحديث ومشكل الحديث وجعلهما في مؤلف واحد كابن قتيبة في كتابه «تأويل مختلف الحديث، يشعر بوجود معنى المفارقة والمفاصلة بين هذين النوعيين؛ حيث إنه حين يورد قضية من قضايا «مختلف الحديث»، ويذكر وجه المعارضة فيها يعقب ذلك بقوله: «وهنا تناقض واختلاف»، أو مقالوا: هذا تناقض واختلاف». أو «هذا مختلف لا يشبه بعضه بعضيًا»، ونحو ذلك من العبارات، أما حين يورد قضية من قضايا «مشكل الحديث»، فإنه لا يذكر هذه العبارات وأمتالها، فذلك من الدليل على تميز كلا النوعين واختلافه عن الآخر _ ويمكن _ بعد كل ما تقدم بيانه من فوارق بين مختلف الحديث ومشكل الحديث القول: إن مشكل الحديث هو في الواقع أعم من مختلف

الحديث، حيث إن المشكل يشمل المختلف كما يشمل غيره، والمختلف نوع من أنواع مشكل الحديث.

فالعلاقة بينهما _ إذن _ علاقة عموم وخصوص، لأن كل مختلف مشكل، وليس كل مشكل مختلف (٧).

أمثلة لمشكل الحديث:

۱ – قال ابن قتيبة في كتابه «تأويل مختلف الحديث» : «قالوا: حديث ينقضه القرآن : رويتم عن النبي في أنه قال : «صلة الرحم تزيد في العمر»، والله تبارك وتعالى يقول: ﴿فإذا جاء أجلهم لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون﴾ (٨)، قالوا: فكيف تزيد صلة الرحم في أجل لا يتأخر عنه ولا يتقدم. قال أبو محمد : ونحن نقول إن الزيادة في العمر تكون بمعنيين :

أحدهما: السعة والزيادة في الرزق وعافية البدن، وقد قبل: الفقر هو الموت الأكبر، وجاء في بعض الحديث: إن الله تعالى أعلم موسى عليه أنه يميت عدوه، ثم رآه بعد يسف الخوص فقال: يا رب وعدتنى أن تميته قال قد فعلت قد أفقرته، وقال الشاعر:

ليس من مات فاستراح بميت

إنما الميت ميت الأحياء

يعنى: الفقير فلما جاز أن يسمى الفقر موتًا ويجعل نقصًا من الحياة جاز أن يسمى فلهذا حياة ويجعل زيادة في العمر.

والمعنى الآخر: أن الله تعالى يكتب أجل عبده عنده مائة سنة ويجعل بنيته وتركيبه وهيئته لتعمير ثمانين سنة، فإذا وصل رحمه زاد الله تعالى فى ذلك التركيب وفى تلك البنية، ووصل ذلك النقص، فعاش عشرين أخرى حتى يبلغ المائة؛ وهى الأجل الذى لا مستأخر عنه ولا متقدم (٩).

۲ - روى الطحاوى فى كتابه «شرح مشكل الآثار» بسنده عن رسول الله ﷺ أنه قال: «مع الغلام عقيقة، فأهريقوا عنه دماً وأميطوا عنه الأذى» (١٠٠).

ثم قال: فكان فيما روينا أمر رسول الله وينا أمر رسول الله وينه أن يماط عن المولود الأذى وذلك مما أشكل على من قبلنا: منهم محمد بن سيرين، حتى لقد روى عنه فى ذلك ما قد حدثنا محمد بن منهال، ثنا يزيد بن إبراهيم حدثنا محمد بن سيرين عن سليمان بن عامر أن رسول الله واله والمناه الغلام عقيقة فأهرقوا عنه دما وأميطوا عنه الأذى، قال محمد: فحرصت أن أعلم معنى «أميطوا عنه» فلم يخبرنى أحد قال أبو

جعفر: ثم تأملنا نحن ذلك الأذى، فوجدنا فى حديث قد روى عن عائشة فى هذا لمعنى - ثم روى بسنده عنها - قالت: «عق رسول الله عن حسن وحسين يوم السابع، وسماهما، وأمر أن يماط عن رأسه الأذى يعنى عن رأسيهما.

قال أبو جعفر: فقانا بذلك الإماطة ااتى أرادها رسول الله على الإماطة عن رأس الصبى المذبوح عنه، ما قد زاد فى الدلالة على الإماطة المراد فى ذلك ما هى. ثم روى الطحاوى عن عبد الله بن بريدة عن أبيه قال: «كنا فى الجاهلية إذا ولد لنا غلام ذبحنا عنه شاة ولطخنا رأسه بدمها. ثم كنا فى الإسلام إذا ولد لنا غلام ذبحنا عنه شاة، ولطخنا رأسه بالزعفران». فعقلنا بذلك أن ولطخنا رأسه بالزعفران». فعقلنا بذلك أن الذى الذى أمر بإماطته عن رأس المولود هو الله أعلى.

ثم روى بسنده عن الرسول ﷺ أنه «أمر أن يعق عن الغلام، ولا يمس رأسه بدم» فكان هذا الحديث أكثر كشفًا عما يماط.

قال أبو جعفر: وقد يحتمل أن يراد بإماطة الأذى: حلق الشعر الذى عليه كقوله تعالى: ﴿فمن كان منكم مريضًا أو به أذى من رأسه ففدية من صيام أو صدقة أو نسك﴾(١١).

يريد بذلك المحصورين عن البيت فى العمرة التى توجهوا لها مع رسول الله عَلَيْ عام الحديبية والله أعلم بمراد رسول الله عَلَيْ في فيما ذكرنا وإياه نسأل التوفيق (۱۲).

" - روى الطحاوى بسنده قول رسول الله عناقًا المؤذنين : «إنهم أطول الناس أعناقًا المثال. وهذا معارض للمشاهد من أن أعناق المؤذنين كأعناق سائر الناس. ورد أبو جعفر الإشكال عن الحديث بعبارة أنيقة مؤداها : «أن المؤذنين يؤدون طاعة عظيمة برمع عقيرتهم بالدعاء إلى الله، فتتطاول أعناقهم إلى الثواب فتكون في العلو بذلك أضدادًا لأعناق آخرين وصفهم الله بقوله : أضدادًا لأعناق آخرين وصفهم الله بقوله .

ثم يقول: «ولم نجد في تأويل هذا الحديث مما قال الناس فيه أحسن من هذا التأويل الذي ذكرناه فيه، والله أعلم بما أراده رسوله في ذلك، وإياه نسأله التوفيق (١٥٠).

المؤلفات في مشكل الحديث:

من أهم المؤلفات في مشكل الحديث:

۱ - تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة
 الدينورى (ت ۲۷٦ هـ) مطبوع.

۲ - شرح مشكل الآثار لأبى جعفر أحمد
 ابن محمد بن سلامة الطحاوى (ت ۳۲۱ هـ)

٤ - مشكلات الأحاديث النبوية لعبد الله

ابن على النجدي. مطبوع.

أ. د/ ياسر شحاتة محمد دياب

وقد طبع طبعة محققة في خمسة عشر مجلدًا بتحقيق الشيخ شعيب الأرناؤوط.

٣ -- مشكل الحديث وبيانه للإمام أبى بكر

ابن فورك (٤٠٦ هـ) وهو مطبوع،

الهوامش

- (١) لسان العرب مادة شكل وكدا القاموس المحيط .
- (٢) المنهج الحديث في علوم الحديث للشيخ السماحي، قسم الرواية ص١٥٢
 - (٣) محتلف الحديث بين المحدثين والأصوبين المقهاء ص٣٦٠.
 - (٤) الملكت ص٧٧٨ .
- (٥) تدريب الراوي ١٩٦/٢ توصيح الأفكار ٢٣/٢ علوم الحديث ومصطبحه ص١٠٩٠ .
- (٦) المقصود بالقو عد التي بعمل بها في دفع التعارض . قاعدة الجمع، قاعدة النسخ، قاعدة الترحيح،
 - (٧) مختلف الحديث بين المحدثين والأصوليين المقهاء سدكتور أسامة الخياط ص٣٣، ٣٨ بتصرف
 - (٨) سورة الأعراف آية ٣٤ ، والحديث أخرجه انطبراني في المعهم الأوسط ٢٨٩/١
 - (٩) تأويل محتلف الحديث ص١٣٦ ١٣٧
 - (۱۰) وأحرجه أيصا سيهقى في سنعه ٢٩٩/٠.
 - (١١) سورة المعره آية ١٩٦ .
 - (۱۲) شرح مشكل الآثار ٤٥٩/١ ٤٦١ با متصار
 - (١٣) وأخرجه أيصا مسلم في كتاب الصلاة حديث رقم ٨٧٨.
 - (١٤) سورة الشعراء آية ٤ .
 - (١٥) شرح مشكل الآثار ١/١٨ ٨٢ .

المشهور من الأحاديث

تعریفه:

المشهور لغة : اسم مضعول من الشهرة، وهي ظهور الشيء وذيوعه وانتشاره ووضوحه، يقال : شهر الأمر شهرًا : أعلنه وأذاعه، واشتهر الأمر : انتشر(۱).

واصطلاحاً: يطلق بإطلاقين، يطلق تارة ويراد به اصطلاح أهل الحديث، وهو المراد عند الإطلاق، ويطلق تارة ويراد به معناه اللغوى. وهو لا يراد عند الإطلاق، بل لابد من ذكره مقيداً بما يدل على أن المراد به معناه اللغوى، بأن يقال: حديث مشهور على ألسنة العامة أو عند أهل الفقه أو نحو ذلك، وإليك بيان كل من الإطلاقين.

المشهور في اصطلاح المحدثين:

قال الحافظ ابن حجر: ما له طرق محصورة بأكثر من اثنين (٢).

وقوله: «ماله طرق محصورة» خرج به المتواتر إذ لا يحصر في طرق، بل ما كان من رواية جمع عن جمع تمنع العادة تواطؤهم على الكذب، أو وقوعه منهم اتفاقًا، وأفاد العلم ضرورة.

وقوله «بأكثر من اثنين» خرج به الغريب،

وهو ما انفرد بروایته واحد فی أی طبقة من طبقات السند، وخرج به العزیز، وهو ما لم یقل رواته عن اثنین فی أی طبقة من طبقات السند.

وقال السيوطى وغيره: المشهور: هو ما رواه ثلاثة فصاعدًا، ولم يصل إلى حد التواتر(٢).

علاقة المشهور بالمستفيض:

المشهور عند المحدثين وبعض أئمة الفقه والأصول هو نفسه المستفيض، فهما لفظان مسترادفان على معنى واحد، سمى مرة مشهورًا لوضوحه، وسمى مرة أخرى مستفيضًا لانتشاره.

ويرى بعض آخر من أهل الفقه والأصول أن المستفيض غير المشهور، ويعرفون المستفيض بأنه: ما رواه ثلاثة أو أكثر في كل طبقة من طبقات رواته بحيث لا يحيل العقل تواطؤهم على الكذب أو صدوره منهم اتفاقًا، واتحد عدد رواته في كل طبقاته من ابتداء السند إلى انتهائه.

وعلى هدا القول بالمغايرة تكون النسبة بينهما العموم والخصوص المطلق، فالمشهور

أعم والمستفيض أخص، فكلما وجد الأخص وهو المستفيض وجد الأعم؛ وهو المشهور للنطباق مفهوم المشهور عليه، وليس كلما وجد الأعم؛ وهو المشهور وجد الأخص؛ وهو المستفيض لاشتراط اتحاد عدد الرواة فى جميع طبقات المستفيض دون المشهور.

وهناك من عرف المستفيض بتعريف آخر، فقال : هو الحديث الذي تلقته الأمة بالقبول دون اعتبار لعدد رواته، وهذا التعريف ليس بشيء؛ إذ ليس فيه ما يضبط أفراده، فهو لا يمنع من دخول كثير غيره فيه، ولذلك علق على هذا التعريف أبو بكر الصيرفي فقال النه هو والتواتر بمعنى واحد (1).

أمثلة للمشهور باصطلاح المحدثين:

۱ – ما رواه الشيخان والترمذي عن عبد الله بن عمرو بن العاص ـ رضى الله عنهما ـ قال: قال رسول الله ﷺ: «إن الله لا يقبض العلم انتزاعاً ينتزعه من الناس، ولكن يقبض العلم بقبض العلماء، حتى إذا لم يترك عالماً اتخذ الناس رؤوساً جهالاً، فأسئلوا، فأفتوا بغير علم، فضلوا، وأضلوا».

فهذا الحديث رواه عن النبى على ثلاثة من الصحابة هم : عبد الله بن عمرو، وعائشة، وزياد بن لبيد ـ رضى الله عنهم، قال الترمذى بعد أن روى حديث عبد الله بن عمرو السابق: وفى الباب عن عائشة، وزياد بن لبيد».

٢ - ما رواه أحمد وغيره عن أبى هريرة وَعِنْ أن رسول الله وَ الله عَلَيْ قال : «المؤمن يألف ويؤلف، ولا خير فيمن لا يألف ولا يؤلف»(١).

فهذا الحديث روى عن أبى هريرة، وجابر ابن عبد الله، وسهل بن سعد الساعدى، ورواه عن أبى هريرة : أبو صالح ذكوان السمان، والحسن البصرى، وابن سيرين، ثم انتشر فى بقية الطبقات.

المشهور بمعناه اللغوى: ويعرف بأنه: الحديث الذى اشتهر على ألسنة الناس دون قيد أو شرط، سواء كان له سند واحد أو أكثر، أو لا إسناد له ولا أصل، وقد يكون من المتواتر، أو الحسن، أو الضعيف، بل قد يكون من الموضوع والمتروك.

وهذا النوع من المشهور ينقسم إلى عدة أقسام بحسب الوسط الذى انتشر فيه، منها ما يلى :

ا المشهور بين المحدثين : كحديث أنس يَعْيَّهُ «أن النبى عَنِّهُ قنت شهراً يدعو على رعل وذكوان «(۲).

فهذا الحديث من رواية سليمان التميمى، عن أبى مسجلز عن أنس رَوَيَّكَ، ووجسه اختصاص المحدثين باشتهاره دون غيرهم أن سليمان التميمى من تلاميذ أنس بن مالك، ومعروف بالأخذ عنه مباشرة، فإذا وقف الناظر على هذه الرواية استغرب كون سليمان يرويها عن أنس بواسطة أبى مجلز، ولكن هذا معروف بين المحدثين مشهور متداول.

٢ - المشهور بين الفقهاء : كحديث «أبغض الحلال عند الله الطلاق»(^).

٣ - المشهور عند الأصوليين · كحديث «رفع عن أمـــتى الخطأ والنســيان ومــا استكرهوا عليه (٩).

٤ - المشهور بين الأدباء : كحديث «أدبنى ربى فأحسن تأديبي».

قال ،بن تيمية : لا يعرف له إسناد ثابت، وقال في اللآلئ : معناه صحيح، لكن لم يأت من طريق صحيح (١٠).

٥ - المشهور على ألسنة النحاة : كحديث:
 «أنا أف صح من نطق بالضاد بيد أنى من قريش».

قال فى اللآلى: معناه صحيح، ولكن لا أصل له، كما قال ابن كثير وغيره من الحفاظ، وأورده أصحاب الغريب ولا يعرف له إسناد(۱۱).

وكحديث: «نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه».

قال السيوطى: «لا أصل له، وقال الشيخ بهاء الدين السبكى: لم أر هذا الكلام فى شىء من كتب الحديث، لا مرفوعًا ولا موقوفًا، لا عن عمر ولا عن غيره من شدة التفحص عنه»(١٢).

٦ - المشهور بين العوام : كحديث «من دل على خير فله مثل أجر فاعله»(١١٢).

وكحديث : «السفر قطعة من العذاب»(١١). وكحديث : «الحرب خدعة»(١٥).

وكحديث : «ما وسعنى أرضى ولا سمائى ولكن وسعنى قلب عبدى المؤمن».

وقال العراقى : لم أر له أصلاً(١٦).

وكحديث : «كنت كنزًا لا أعرف، فأحببت أن أعرف فخلقت خلقًا فعرفته بي».

قال بعض الحفاظ: ليس هذا من كلام النبى علم النبى علم ولا يعرف له إسناد صحيح، ولا ضعيف (١٧).

وكحديث : «علماء أمتى كأنبياء بنى إسرائيل».

فال الزركشى وابن حجر والمديوطى وغيرهم : الا أصل له، ولا يعرف فى كتاب معتبر «١٨١).

وكحديث: «من عرف نفسه فقد عرف ريه». قال النووى: يس بثابت (١٩١).

وكحديث: «من جمع مالاً من نهاوش أذهبه الله في نهابر». معنى نهاوش: حرام أو غصب وسرقة، ونهابر: جهنم أو مهالك.

قال الإمام السبكى: لا أصل له، وهو في كتب الغريب (٢٠).

حكم الحديث المشهور:

من تعريف المشهور وتعدد أنواعه يتبين أن المشهور قد يكون صحيحًا، وقد يكون حسنًا،

وقد يكون ضعيفًا، وقد يكون موضوعًا، وقد يكون لا إسناد له، أو له أكثر من إسناد، وكل ذلك لا ينافى الشهرة: إذ ليس كل مشهور يعمل به، إنما يعمل بالمشهور إذا استوفى شروط القبول.

أهم المؤلفات في المشهور:

اعتنى المحدثون بالتصنيف في هذا النوع وبيان الأحاديث المشهورة على الألسنة مع الحكم عليها بما يليق بحالها، ومن هذه المصنفات:

١ - التذكرة في الأحاديث المشتهرة لبدر الدين الزركشي المتوفى سنة (٧٩٤ هـ)، وهو مطبوع طبعته دار الكتب العلمية سنة (۱۲۰۱هـ – ۱۹۸۱ م) بتحقیق : مصطفی عبد القادر عطاء

٢ - المقاصد الحسنة في الأحاديث المشتهرة، لشمس الدين السخاوي (ت ٩٠٢هـ) وهو مطبوع بمكتبة الخانجي بمصر.

٣ - الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة، للإمام السيوطي، المتوفى سنة (٩١١ هـ) وهو مطبوع، طبعته مكتبة دار العروبة بالكويت، بتحقيق: محمود الأرناؤوط، ومحمد بدر الدين قهوجي.

٤ تمييز الطيب من الخبيث فيما يدور على ألسنة الناس من الحديث، لابن الديبع الشيباني (ت ٩٤٤ هـ). وهو مطبوع طبعته مكتبة ابن سينا بتحقيق محمد عثمان الخشت.

٥ - كشف الخف اومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس، لإسماعيل بن محمد العجلوني (١١٦٢ هـ) وهو من أومع هذه الكتب وأهم ها، وهو مطبوع، طبعته دار إحياء التراث العربي ببيروت.

أ. د/ ياسر شحاتة محمد دياب

الهوامش :

(۲) شرح شرح النعبة للقاري ص١٩١ (١) المعجم الوسيط ص٥٩٨ .

(٣) المية السيوطي ص٣٤ وتدريب الراوي ٢٢١/٣ (الوسيط للدكتور أبو شهية ص١٩٨، وأصول الحديث للدكتور محمد عجاح الخطيب ص ٢٦٥.

(٤) شرح شرح البخبة مر١٩٢ - ١٩٤، ومعاضرات في علوم الحديث للتاري ص٣٩، ٤٠ . (٥) صحيح البحاري، كتاب العلم عال كيف يقبض العلم (١٠٠). ومسلم كتاب العلم، بالدرفع العلم وقبضه رقم (٦٧٩٦)، وسنن الترمدي كتاب العلم، باب من حاء في دهات العلم رهم (٢٦٥٢) وقال حسن صحيح ،

(٦) مسيد أحمد ٢٣٥/٥، و سيس لكبرى بليهقي ٢٢٦/١٠، ٢٢٧، كشف الأستار عن زوائد البرار رقم (٣٥٩١) -

(٧) أحرجه البحاري في صحيحه، كتاب الوتر، باب القبوت قبل الركوع وبعدم رقم (٩٥٨). ومسلم في صحيحه. كتاب المساحد باب استحباب نقنوت في جميع انصلاة رقم (٢٩٩)، (٩) أخرحه اس ماحه، كتب بطلاق، باب طلاق المكره والناسي.

(٨) أخرحه أبو داود في سنيه، كتاب لطهارة باب كرهبة الطلاق،

(١٠) كشف الخص للعجلوني ١/٧٠ .

(١١) السابق ٢٠٠١ .

(١٢) السرر المنتثرة لعبيوطي ص٤٠٠ وكشف لخما ٢٣٣/٢ (١٣) أحرجه مسلم في صحيحه. كتاب الإمارة، باب فضل إعانة القاري في سبيل الله بمركوب وغيره (٤٨٩٩)

(١٤) أحرجه البحاري في صحيحه، كتاب العمرة، بات السفر قطعة من الفذات (١٧١٠). ومسلم، كتاب الإمارة، باب السفر فطعة من العدات (١٩٦١)،

(١٥) أحرجه البخاري، كتاب الجهاد، باب الحرب خدعة رقم (٢٨٦٦). ومسلم كتاب الجهاد والسير باب حوار الحدع في الحرب،

(١٦) التذكرة في الأحاديث المشتهرة للزركشي ص١٣٥، وحياء عنوم الدين ١٤/٣ .

(١٨) كشف الحقا ٢٦٢/٢ ، (١٧) التدكرة ص١٦٧، كشف الحفا ٢٤/٢ .

(١٩ كشف الخما ٢٤٤/٢ والتدكرة ص٢٢٤ ،

(۲۰) كشف الحفا ٢/٩٥/١ ٢١٩

مشيخات المحدثين

معناها في اللغة :

المشيخات مفردها شيخ، ويجمع أيضًا على أشياخ وشيوخ وشيخة، ومشيخة ومشيخة وغير ذلك.

والشيخ: الذي استبانت فيه السن وظهر عليه الشيب، وشيخته: دعوته شيخًا للتبجيل^(۱)، وهذا المعنى الثاني هو المقصود عند المحدثين وعند إطلاقه على المعلمين حيث يدعون شيوخًا لتبجيلهم وإن لم يكونوا مسنن .

اصطلاحاً :

كتب المشيخات هى التى تشتمل على ذكر الشيوخ الذين لقيهم المؤلف وأخذ عنهم أو أجازوه وإن لم يلقهم (١). وفى الغالب يرتب أسماءهم على الحروف ولا يترجم لهم، وقد يرتبهم على البلدان ولكن ذلك نادر (١).

أشهر المصنفات في ذلك:

۱ – مشیخة أبی یوسف یعقوب بن سفیان ابن جوان - بضتح الجیم والواو المثقلة آخره نون – الفارسی، الفسوی، نسبة إلی فسا مدینة بفارس، الحافظ المصنف المكثر الثقة صاحب التاریخ الکبیر المتوفی سنة سبع وسبعین ومائتین (۱)، وهی مرتبة علی البلاد.

۲ - مشیخة القاضی عیاض الیحصبی المتوفی سنة أربع وأربعین وخمسمائة^(۵)، ذکر فیها مائة ترجمة من تراجم شیوخه وبعض مرویاته عنهم.

٣ ومشيخة شهاب الدين أبى حفص عمر بن محمد بن عبد الله بن محمد البكرى السهروردى، نسبة إلى سهرورد بضم الراء الأولى وفتحها، الشافعي الصوفي، صاحب كتاب عوارف المعارف، المتوفى ببغداد سنة اثتين وثلاثين وستمائة (١).

أ. د / ياسر شحاته محمد دياب

الهوامش

- (١) سيان العرب ٢٣٧٢/٤ ـ ٢٣٧٤ مادة شيخ
- (٢) الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة للكتائي، صد ١٤٠ .
 - (۲) بحوث هي تاريخ استية، صد ١٥٦

(٤) ترجمته في تهديب التهديب ٢٨٥/١١ .

- (٥) برحمته في سير أعلام السلاء ٢١٢/٢٠ .
- (٦) ترحمته في سير أعلام البلاء ٣٧٢/٢٢، وانظر الرسالة المستطرفة ١٤٠ ـ ١٤٢ .

المصافحات في الرواية

معناها في اللغة:

المصافحة: الأخذ باليد، والتصافح مثله، والرجل يصافح الرجل إذا وضع صفح كفه في صفح كفه في صفح كفه، فالمصفاحة: مفاعلة من إلصاق صفح الكف بالكف، وإقبال الوجه على الوجه الوجه

واصطلاحاً :

هى أحد أنواع العلو فى الإسناد والذى يقصد به المحدثون: قلة رجال سند الحديث بالنسبة إلى سند آخر يأتى به ذلك الحديث ولكن بعدد أكثر من الأول، فالسند الذى قل عدده يسمى عاليًا والثانى يسمى نازلاً.

وقد قسم ابن الصلاح والنووى العلو إلى خمسة أقسام:

الأول: القرب من رسول الله عَلَيْ بإسناد

صحيح خال من الضعف، وذلك من أجل أنواع العلو.

الشائي: العلو بالقرب من إمام من أئمة
الحديث كالأعمش وابن جريج ومالك
وأمثالهم.

الثالث: العلو بالنسبة إلى كتاب من الكتب المعتمدة المشهورة كالكتب الستة وغيرها.

وصورته: أن تأتى لحديث رواه البخارى مثلا فترويه بإسنادك إلى شيخ البخارى، أو شيخ شيخه، وهكذا، ويكون رجال إسنادك في الحديث أقل عددًا مما لو رويته من طريق البخارى ... وهذا القسم جعلوه أنواعًا أربعة:

1 - الموافقة: وهى أن يروى الراوى حديثًا فى أحد الكتب الستة مثلاً بإسناد لنفسه من غير طريق صاحب الكتاب بحيث يجتمع معه فى شيخه مع علو هذا الطريق على ما لو رواه من طريق أحد أصحاب هذه الكتب.

٢ - البدل: وهو الوصول إلى شيخ شيخ
 أحد المصنفين. كذلك يعنى بعلو درجة أو أكثر
 عما إذا رواه من طريقه.

٣ - المساواة: وهى استواء عدد رجال
 الإسناد من الراوى إلى آخر الإسناد مع رجال
 إسناد أحد أصحاب هذه الكتب.

٤ - المصافحة: أن تقع هذه المساواة لشيخك فيكون ذلك مصافحة: لأن العادة جرت بالمصافحة بين من تلاقيا، فكأنك لقيت المصنف صاحب الكتاب، فكأنك لقيت مسلماً مشلا في ذلك الحديث، لكونك قد لقيت المساواة شيخك المساوى لمسلم، فإن كانت المساواة

لشيخ شيخك كانت المصافحة لشيخك، فتقول: كأن شيخى سمع مسلماً وصافحه.

وهذان النوعان _ المساواة والمصافحة _ لا يمكنان في زماننا هذا لبعد الإسناد بالنسبة إلينا.

ثم ذكر المحدثون نوعًا رابعًا من أنواع 'لعلو وهو: العلو بتقدم وهاة الشيخ الذى تروى عنه عن وهاة شيخ آخر وإن تساويا في عدد الإسناد.

وذكروا نوعًا خامسًا وهو العلو بتقدم

السماع فمن سمع من الشيخ قديمًا كان أعلى ممن سمع منه أخيرًا، كأن يسمع شخصًا من شيخ واحد أحدهما سمع منه منذ ستين سنة مشلاً والآخر منذ أربعين فالأول أعلى من الثاني.

وقد بان مما سبق أن المصافحة حالة من حالات القسم الثالث من أقسام علو الإسناد، وهو العلو بالنسبة إلى كتاب من كتب الأئمة (٢). وينظر مبيحث «العالى من الأسانيد».

أ. د/ عمر نجار على عبد الحافظ

الهوامش :

⁽١) لسان العرب ٢٤٥٦/٤

⁽٢) راجع ، مقدمة ابن الصلاح. صد ١٣٠ ـ ١٣٥، الباعث الحثيث ، صد ١٣٥ ـ ١٤٠ ، الوسيط د/ محمد أبو شهية، صد ١١٩ ـ ١٢٣ ،

المُضعَدَّ

لغة:

اسم مفعول من ضعَّف.

اصطلاحًا :

هو الذى لم يجمع العلماء على ضعفه، بل فيه تضعيف لبعض أهل الحديث وتقوية لآخرين منهم، وقد يكون هذا في السند أو المتن.

وأول من أفرد هذا النوع ابن الجوزى، وهو أعلى مرتبة من الضعيف المجمع عليه.

ومما لا شك فيه أنه خاص بما لم ينرجح فيه أحد الأمرين، فإذا ما ترجح رأى المقوين للحديث فليس مضعفًا، وإذا ما ترجح رأى المضعفين فكذلك، وقد رأى صاحب «توجيه النظر» أنه إذا ترجح رأى المضعفين يكون مضعفًا أيضًا (١).

أ. د/ عمر نجار على عبد الحافظ

الهوامش .

⁽۱) انظر توصيه البظر إلى أصبول الأثر للشبيح طاهر الحار ثرى صد ٣٣٩ ، منهج القند في علوم الحديث د/ نور الدين عشر صد ٢٩٨، أصبول الحديث د/ محمد عجاج الحطيب صد ٢٢٦

المطروح من الأحاديث

معناه في اللغة:

اسم مفعول من طرح، وأصل الطرح الإبعاد والرمى والإنقاء (١).

اصطلاحاً:

لم يفرد هذا النوع عند المتقدمين، وإنما غاية ما نجده في كلامهم: فلان مطروح الحديث، أما الذي أفرده فهو الحافظ الذهبي وعرفه بأنه: «ما نزل عن الضعيف وارتفع عن الموضوع»، فكأنه هذا الذي نطلق عليه الآن: ضعيف جدا، فليس ضعفه خفيفًا ينجبر، وفي الوقت نفسه لم يتبين لنا أنه مكذوب أو موضوع يقينًا.

ومثَّل له الذهبى بحديث جويبر بن سعيد عن الضحاك عن ابن عباس.

وهى سلسلة يروى بها بعض الأحاديث، وجويبر بن سعيد هذا قال فيه ابن معين: ليس بشىء، وقال الجورجانى : لا يشتغل به، وقال النسائى والدارقطنى وغييرهما : متروك(٢).

وأشار الشيخ طاهر الجزائرى إلى أن بعض العلماء لم ير فرضاً بين المطروح والمتروك فقال: «وقد أدى نظر بعضهم إلى أنه هو الحديث المتروك، فيكون هذا القسم مما له اسمان»(٣).

أ. د/ عمر نجار على عبد الحافظ

الهوامش :

⁽١) انظر ، القاموس لمحيط ٢٣٥/١ مادة طرح

⁽٢) ميران الأعتدال ١/٢٢٧.

⁽٣) توحيه اشظر، صد ٢٥٣، وراجع في هذا النوع منهج النقد في علوم الحديث . د/ نور الدين عثر، صد ٣٠٠، أصول الحديث، د/ محمد عجاج الخطيب، صد ٢٣٠

معاجم الشيوخ(١)

معناها اصطلاحاً:

كتب المعاجم هى التى تذكر فيها الأحاديث على ترتيب الصحابة أو الشيوخ أو البلدان أو غير ذلك، والغالب أن يكونوا مرتبين على حروف الهجاء(٢)، ثم تساق أحاديث كل واحد منهم بعد ذكر اسمه.

تدريس الحديث حسب معاجم الشيوخ:

من أقدم طرق تدريس الحديث والتى عدرفت عند المحديث الأوائل: تدريس الحديث حسب الشيوخ، ومما يدل على ذلك ما ذكره الحافظ ابن حجر من قول الفلاس: «قال لى يحيى بن سعيد: «من أين جئت ؟ قلت: من عند معاذ، فقال: في حديث من هو؟ قلت في حديث ابن عون»(").

قال الدكتور / محمد مصطفى الأعظمى · «ويمكن أن يستنتج من هذه المحادثة أن المحدثين كانوا يدرسون حسب الشيوخ، وهذا في الواقع شيء طبيعي من جهة، وميسور من جهة أخذى، لأن الأغلب أن المحدثين الأوائل عندما كتبوا الأحاديث عن الصحابة والتابعين

احــــــفظوا بحــديث كل واحــد منهم على حدة (٤).

ثم ساق بعض الأسئلة لتوضيح اعتماد المحدثين الأوائل على هذا الترتيب منها :

۱ – قول مجاهد : قلت لحماد بن عمرو : «أخرج إلى كتاب خصيف. فأخرج إلى كتاب حصين. فإذا هو ليس يفصل بين خصيف وحصين فتركته (٥).

۲ - قول الحسين بن حفص : قال سفيان الشورى : «أخرج إليكم كتاب خير رجل بالكوفة، فقلنا : يخرج إلينا كتاب منصور، فأخرج إلينا كتاب محمد بن سوقة "(٦).

أشهر المصنفات في ذلك:

ا - المعجم الكبير لأبى القاسم سليمان ابن أحمد الطبرانى المتوفى سنة ستين وثلاثمائة، قال صاحب الرسالة المستطرفة:

«معجم الطبرنى الكبير المؤلف فى أسماء الصحائة على حروف المعجم، عدا مسند أبى هريرة، فإنه أفرده فى مصنف، يقال إنه أورد فيه ستين ألف حديث فى اثنى عشر مجلدًا، وفيه قال ابن دحية : هو أكبر معاجم مجلجم،

الدنيا، وإذا أطلق في كلامهم المعجم فهو المراد، وإذا أريد غيره قيد»(٧).

۲ – المعجم الأوسط للطبرانى أيضًا، ألفه فى أسماء شيوخه، وهو قريب من ألفى رجل، حتى إنه روى عمن عاش بعده لسعة روايته وكثرة شيوخه، وأكثر من غرائب حديثهم.

٣ - المعجم الصغير للطبراني أيضًا، خرج فيه عن ألف شيخ يقتصر فيه غالبًا على حديث واحد عن كل واحد من شيوخه.

وينظر مبحث «ثبت المحدث».

أ. د/ عمر نجار على عبد الحافظ

الهوامش :

⁽١) انظر تعريمه نغة في بحث معاجم أنفاط الحديث

⁽٢) الرسانة المستطرقة صد ١٣٥.

⁽٣) تهديب البهديب /٣٥٨١

⁽٤) دراسات في الحديث النبوي /٣٢٦٢.

⁽٥) تاريخ بعداد ٨/١٥٤.

⁽١) الحرح والتعديل ٢٨١/٧

⁽٧) الرسالة المستطرفة صد ١٣٥، وانظر : محوث في تاريخ السنة المشرفة صد ١٥٦ ـ ١٦٠

معاجم الصحابة

اعتنى المحدثون بمعرفة الصحابة ـ رضى الله عنهم ـ لما يترتب على ذلك من معرفة الحديث المسند من المرسل، فراوى المرسل تابعى، وراوى المسند صحابى، وعد المحدثون معرفة الصحابة من آكد علوم أهل الخبر، التى لا يعنذر أحد ينسب إلى علم الحديث بجهله.

وبدأ التصنيف في معرفة الصحابة مبكرًا، وتتابع عليه المحدثون في كل العصور ومن أشهر المؤلفات فيها:

۱ - معرفة من نزل من الصحابة سائر
 البلدان، لعلى بن المدينى ت ٢٣٣هـ.

۲ - تاریخ الصحابة، لمحمد بن إسماعیل
 البخاری ت ۲۵۱هـ.

۳ – المعرفة والتأريخ، ليعقوب بن سفيان الفسوى ت ٢٧٧هـ، فقد خصص الفسوى القسم الأول من تأريخـه لسرد الأحداث السياسية مرتبًا ذلك على الحوليات، ومعظم هذا القسم مفقود، أما القسم الآخر فهو في معرفة الرجال، وقد وصل إلينا كاملاً، ويبدأ بالصحابة حيث خصص لهم ٨٤ صفحة، وهو يقتصر على ذكر اسم الصحابي ونسبته،

وأحيانًا يذكر نسبه ويسرد لكل منهم حديثاً، وقد راعى فى ترتيبه لهم اشتراكهم فى الاسم الأول، فجمع بين العبادلة ـ أى من اسمهم عبد الله ـ ومن يسمون بعبد الرحمن ـ وهكذا.

٤ تسمية أصحاب رسول الله ﷺ،
لأبى عيسى محمد بن عيسى بن سورة
الترمذى ت ٢٧٩ هـ.

٥ - معجم الصحابة، لأبى الحسين عبد الباقى بن قانع بن مرزوق الأموى البغدادى ت ٣٥١ هـ، وقد رتبهم على حروف المعجم، وهو يذكر أسماءهم ونسبهم ثم يخرج لهم حديثًا أو حديثين بإسناده إليهم ولا يذكر وفياتهم ولا أخبارهم. وقد طبع الكتاب أكثر من مرة.

7 - معرفة الصحابة، للحافظ أبى عبد الله محمد بن إسحاق بن منده الأصبهاني ت٥٩٥ هـ، الذي يزيد على أربعين جزءًا فلم يصل إلينا منه إلا الجزءان السابع والثلاثون والثاني والأربعون.

٧ - جزء فيمن عاش من الصحابة مائة وعشرين.
 لأبي زكريا يحيى بن عبد الوهاب ت١١٥ هـ.

۸ - معرفة الصحابة، لأبى نعيم الأصبهانى ت ٤٣٠ هـ. وقد وصفه ابن الأثير بأنه يكثر ذكر الأحاديث وعللها ولا يطيل نسب الشخص وأخباره وأحواله.

۹ - الاستيعاب في معرفة الأصحاب. لابن عبد البر القرطبي ت ٤٦٣ هـ وقد أفاد من كتب السابقين، وذكر في مقدمة كتابه مصادره التي اعتمد عليها واستقى منها مادة كتابه، ورتب الأصحاب على حروف المعجم.

۱۰ - أسد الغابة فى معرفة الصحابة، لابن الأثير الجرزى ت ٦٣٠ هـ جمع فيه مؤلفه بين كتب معرفة الصحابة لابن منده وأبى نعيم الأصبهانى وأبى موسى محمد بن أبى بكر الأصبهانى وابن عبد البر، وذكر أنه اختار من كلام كل واحد منهم أجوده وما

تدعو الحاجة إليه، ولم يقتصر على مادة هذه الكتب الأربعة، بل أضاف إليها مواداً من كتب أخرى عدد بعضها في مقدمة كتابه كما استدرك عليهم بعض الأغلاط.

السلطة في تمييز الصحابة، للحافظ أحمد بن على بن حجر العسقلاني ت ٨٥٢ هـ، استخلص الحافظ مادته من كتب معرفة الصحابة التي ألفت قبله وعددها كبير جدًا، كم أفاد من كتب الجرح والتعديل وتواريخ الرجال والمدن وكتب ضبط الأسماء وكتب الحديث والتفسير والرقائق والأنساب واللفة والأدب، وعدد تراجم الكتاب ١٢٢٦٧ ترجمة(١).

أ. د/ عمر نجار على عبد الحافظ

الهوامش

⁽١) راجع بحوث في تاريح السنة المشرفة د/ أكرم صياء العمري. صد ١٤ ـ ٧٤ .

معاجم ألفاظ الحديث

المعاجم: جمع معجم، والعَجْم: النقط. كالتاء نقطتان، وقيل: حروف المعجم أى من شانها أن تعجم، قال ابن الأثير: حروف المعجم حروف أب ت ث. سميت بذلك من التعجيم، وهو إزالة العجمة بالنقط(١١، فكأن الكتاب سمى بذلك: لأنه رتب على حروف المعجم.

لقد عرف علماء الأمة المتقدمون ترتيب مفردات اللغة العربية على حروف المعجم، وسبقوا إلى ذلك سائر الأمم، وشاعت معاجم اللغة العربية، واعتمدت عليها الأجيال المتلاحقة.

وقد صنع المحدثون مثل ذلك في ألفاظ متون الأحاديث، للمساعدة على الوصول إلى الحديث في مصدر أو أكثر من مصادره.

ومن أقدم المؤلفات في ذلك : كتاب «شهاب الأخبار في الحكم والأمثال والآداب» تأليف: محمد بن سلامة القضاعي المتوفى سنة ٤٥٤هـ. وقد رتب فيه عدة أبواب على الحرف الأول والثاني من أول لفظة في متن الحديث مثل باب: «من». و باب «ما»، وباب «خير» وهكذا، وهو مطبوع متداول مع

شرحه للشيخ أبى الوفاء المراغى ـ رحمه الله ـ باسم «اللباب في شرح الشهاب».

ثم صنع الحافظ جلال الدين السيوطى نوعًا آخر من الفهارس لكتب الحديث فرتب الأحاديث على حروف المعجم باعتبار أوائل اللفظ النبوى الكريم، وعمل فى ذلك كتابيه المشهورين (الجامع الكبير أو جمع الجوامع)، و (الجامع الصغير)،

وفى العصر الحديث صنع محمد الشريف ابن مصطفى التوقادى من علماء الأستانة كتابين هما: مفتاح صحيح البحارى، ومفتاح صحيح مسلم، رتب فى كل منهما الأحاديث على أوائل اللفظ النبوى الكريم.

ثم ظهرت جهود المستشرقين في صنع فهارس الأحاديث فكان منها كتاب:

(مفتاح كنوز السنة) د/ أ. ى فنسنك، والذى ترجمه إلى اللغة العربية المحقق الأستاذ / محمد فؤاد عبد الباقى - رحمه الله.

وهذا الكتاب جعله مؤلفه فهرسًا لثلاثة عشر كتابًا من أمهات كتب الحديث وهى : مسند الإمام أحمد بن حنبل، صحيح البخارى، صحيح مسلم، سنن الدارمى، سنن أبى داود السجستانى، سنن الترمذى. سنن النسائى، سنن ابن ماجه، موطأ مالك، مسند أبى داود الطيالسى، سيرة ابن هشام، المفازى للواقدى، طبقات ابن سعد، مسند زيد ابن على.

وقد رتب الأستاذ فنسنك كتابه على المعانى والمسائل العلمية والأعلام التاريخية وقسم كل معنى أو ترجمة إلى الموضوعات التفصيلية المتعلقة بذلك. ثم رتب عناوين الكتاب على حروف المعجم، واجتهد في جمع

ما يتعلق بكل مسئلة من الأحاديث والآثار الواردة في هذه الكتب^(٢).

ومما ظهر أيضا من معاجم لألفاظ الحديث كتاب (المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوى) للأستاذ فنسنك صاحب الكتاب السابق. مع جماعة من المستشرقين، والكتاب فهرس لكلمات الكتب الآتية :

البخارى، ومسلم، وأبو داود، والترمذى، والنسائى، وابن ماجه، ومسند أحمد، وموطأ مالك، وسنن الدارمي.

أ. د/ عمر نجار على عبد الحافظ

الهوامش:

⁽١) لسيان الغرب ٢٨٢٦/٤ .

⁽٢) راجع ما كتبه الشيخ / "حمد محمد شاكر هي تقديم ممتاح كبور السبة. صد ١٥ ـ ٢٧

المعروف من الأحاديث

معناه في اللغة:

هو اسم مفعول من عرف، والمعروف ضد المنكر، والعرف ضد النكر، والعرف ضد النكر، يقال : أولاه عرفًا أي معروفًا، والمعروف والعارفة : خلاف النكر^(۱).

اصطلاحاً:

جعله الحافظ ابن حجر مقابلاً للمنكر فيعرف بأنه: ما رواه الراجح مخالفًا للضعيف.

قال الحافظ ابن حجر: مثاله: ما رواه ابن أبى حاتم من طريق حبيب بن حبيب ـ وهو أخو حمزة بن حبيب الزيات المقرئ ـ عن

أبى إسحاق عن العيازار بن حريث عن ابن عباس وضى الله عنهما عن النبى عليه النبى عليه النبى النبي الذي الزكاة وحج قال: «من أقام الصلاة وآتى الزكاة وحج وصام وقرى الضيف دخل الجنة».

قال أبو حاتم: هو منكر: لأن غيره من الشقات رواه عن أبى إسحاق موقوفًا وهو المعروف(٢).

فالمعروف وقفه على ابن عباس، أما رفعه ضمنكر، والمعروف من الأنواع التى أهملها العلامة ابن الصلاح واستدركها الحافظ ابن حجر(٣).

أ. د/ عمر نجار على عبد الحافظ

الهوامش .

⁽۱) لسان انعرب ۲۸۹۹/۱ .

⁽٢) راحع الوسيط في علوم ومصطلح لحديث للدكبور / محمد أني شهنة، صد ٢٠٤ ـ ٢٠٥، منهج النقد في علوم الحديث، صد ٤٣٠ ـ

المعضل من الأحاديث

تعريفه لغة:

المعضل بفتح الضاد: اسم مفعول من أعضله بمعنى أعياه، وهو متعد، فكأن المحدث الذى حدث به على ذلك الوجه أعضله حيث ضيق المجال على من يوفيه إليه وحال بينه وبين معرفة روايته بالتعديل أو الجرح وشدد عليه الحال، ويكون ذلك الحديث معضلاً لإعضال الراوى له(۱).

واصطلاحًا :

الناظر فى تعريفات المحدثين قديمها وحديثها لهذا النوع يرى أنها تجمع على أن المعضل ما فقد فيه أكثر من حلقة فى الإسناد على التوالى.

ومن أقدم ما نقف عليه فى ذلك قول على ابن المدينى: إن المعضل من الروايات أن يكون بين المرسل إلى رسول الله عَلَيْ أكثر من رجل (٢).

وقال الخطيب البغدادى: «وأما ما رواه تابع التابعى عن النبى رواه في سمونه المعضل».(٣)

ففى هذبن التعريفين الاتضاق على أن الساقط أكثر من واحد، وهو مصرح به في

قول ابن المديني، ويفهم من كلام الخطيب إذ جعل المعضل من رواية تابع التابعي فيكون الساقط اثنان: الصحابي والتابعي.

ويفهم من التعريفين أيضًا شرط التوالى كما هو واضح فى قول ابن المدينى وكلام الخطيب. وعرَّفه ابن الصلاح بقوله : هو عبارة عما سقط من إسماده اثبان فصاعدًا(1).

ويلاحظ على تعريف ابن الصلاح أنه لم يشترط توالى السقوط، ولم يفرق بين أن يسقط ذلك من موضع واحد أو من موضعين، إلا أن هذا الشرط يفهم من الأمثلة التى سافها بعد ذلك، فقد قال : «ومثاله: ما يرويه تابع التابعى قائلاً فيه : قال رسول الله رسول الله وكذلك ما يرويه من دون تابع التابعى على رسول الله وغيرهما، غير ذاكر للوسائط بينه وبينهم، وقول المصنفين من الفقهاء وغيرهم : قال رسول الله عني، كذا وكذا، ونحو ذلك كله من وقول المعضل "(ق). فالقدر المتفق عليه في التعريفات السابقة أن المعضل هو ما سقط التعريفات السابقة أن المعضل هو ما سقط من إسناده اثنان فصاعدًا على التوالى، وبهذا

يفترق عن المنقطع الذى سقط منه راو واحد أو أكثر لا على التوالى.

ومن العلماء من يسمى المعضل مرسلاً، فكل حديث لم يتصل سنده عندهم فهو مرسل، ويسمى منقطعًا بهذا الاعتبار أيضًا، لكن الأشهر والذى استقر عليه الاصطلاح ما ذكرنا.

مثاله:

ما ذكره الإمام مالك ـ رحمه الله ـ فى «الموطأ»(١) أنه بلغه أن أبا هريرة قال : قال رسول الله عليه الله عليه الله عليه الله عليه وكسوته بالمسروف، ولا يكلف من العسمل إلا مسايطيق». فقد سقط فى هذا الحديث ـ فى «الموطأ» ـ راويان على التوالى بين الإمام مالك وأبى هريرة مَوْقَى ـ هما محمد بن عجلان ووالده.

وكما هو واضح من التعريف والمثال أن المعضل أدنى حالاً من المنقطع، وهذا ما صرح

به الجوزجانى هى قوله : «المعضل أسوأ حالاً من المنقطع، والمنقطع أسوأ حالاً من المرسل، والمرسل لا تقوم به حجة «(٧). إلا أن الحافظ ابن حجر قيد هذا الإطلاق فى المقارنة بين المعضل والمنقطع فقال : «إنما يكون المعضل أسوأ حالا من المنقطع إذا كان الانقطاع فى موضع واحد من الإسناد، وأما إذا كان فى موضعين أو أكثر فإنه يساوى المعضل فى سوء الحال»(^).

فائدتان :

الأولى: قال السيوطى: «قال شيخنا الإمام الشمسى: خص التبريزى المنقطع والمعضل بما ليس فى أول الإسناد، فأما ما كان فى أوله فمعلق وكلام ابن الصلاح أعم».

الشانية: من مظان المعضل والمنقطع والمرسل كتاب السنن لسعيد بن منصور ومؤلفات ابن أبى الدنيا^(٩)،

أ. د/ عمر نجار على عبد الحافظ

الهوامش ٠

⁽١) رحع ١ القاموس المحيط ١٦١٤، فتح المغيث للسحاوي ١٥٩/١ -

⁽٢) معرفة عنوم الحديث للحاكم، صد ٢٦ .

⁽٣) الكفاية في علم الرواية، صد ٢١ ،

⁽٤) مقدمة ابن الصلاح، صـ ٢٨ .

⁽٥) مقدمة ابن الصلاح، صد ٢٨، بتصرف،

⁽٦) في كتاب الاستئدان باب الأمر بالرفق بالمموك ٩٨٠/٢، أما الحديث فقد حاء موضولاً من طريق مالك في غير الموطأ وقد وصله مسلم في الصحيح من غير طريق مانك

 ⁽٧) النكت على كتاب بن الصلاح لتعافظ اس حجر، صـ ٢٢٣ .

⁽٨) النكت على كتاب ابن الصلاح للحافظ ابن حجر، صد ٢٢٢

⁽٩) انظر تدريب سروى للسيوطي ٢١٤/١ .

المعلق من الأحاديث

التعليق في اللغة: «أن يناط الشَّيء بالشيء المنال المَّيء بالشيء العالى: تقول: عَلَّقَتُ الشيء أعلَّقه تعليقًا، وقد علق به إذا لزمه ، والقياس واحد (١).

والتعبيق في الحديث ماخوذ من تعليق الجدار أو الطلاق بجامع قطع الاتصال. على أن البعض كالبلقيني ذهب إلى أن أخذه من تعليق البحدار ظاهر بخلاف تعليق الطلاق؛ لأن الطلاق ليس فيه قطع بل هو تعليق أمر على أمر. في حين ذهب البعض الآخر إلى أن أخذه من تعليق الطلاق أقرب: للسببية لأنهما أخذه من تعليق الطلاق أقرب: للسببية لأنهما معنويان . وهو ما ذهب إليه الإمام ابن حجر في «تغليق التعليق» وتبعه عليه السخاوي في «فتح المغبث» (٢) وعلى القاري في شرح : شرح النخبة (٢).

المعلق في اصطلاح المحدثين:

«ما حذف من مبتدأ إسناده واحد أو أكثر على التوالى من غير تدليس وقد يحذف الإسناد كله ويعزى الحديث إلى من ضوق المحذوف بصيغتى الجزم أو التمريض».

أمثلة للحديث المعلق:

١ - قال البخاري في صحيحه كتاب

البيوع باب بيع الثمار قبل أن يبدو صلاحها . وقال الليث ، عن أبى الزناد: كان عروة بن الزبير يحدث عن سهل بن أبى حشمة الزبير يحدث عن سهل بن أبى حشمة الأنصارى ، من بنى حارثة: أنه حدثه عن زيد ابن ثابت على قال:كان الناس فى عهد رسول الله على يتبايعون الثمار، فإذا جد الناس وحضر تقاضيهم، قال المبتاع :إنه أصاب الثمر الدمان، أصابه مراض ، أصابه قشام ، الشمر الدمان، أصابه مراض ، أصابه قشام ، كثرت عنده الخصومة فى ذلك: «فإما لا. فلا كثرت عنده الخصومة فى ذلك: «فإما لا. فلا تتبايعوا حتى يبدو صلاح الثمر». ومعلوم أن البخارى لم يدرك الليث ولا سمع منه. لأن البخارى لم يدرك الليث ولا سمع منه. لأن الليث مات سنة (١٧٥ هـ) وولد البخارى

۲ - وقال مسلم في صحيحه كتاب العلم باب إتباع سنن اليهود والنصاري من حديث أبي سعيد الخدري وَعِثَ أن رسول الله عَلَيْ قال : «لتتبعن سنن الذين من قبلكم شبراً بشبر وذراعًا بذراع الحديث».. قال مسلم : وحدثنا عدة من أصحابنا عن سعيد بن أبي مريم أخبرنا أبو غسان وهو محمد بن مطرف عن زيد بن أسلم بهذا الإسناد نحوه.

التعليق في الصحيحين:

أولا: الأحساديث المعلقسة في صسحسيح مسلم:

الأحاديث المعلقة في صحيح مسلم قليلة بلغ بها العراقي أربعة عشر موضعًا ذكر منها موضعًا في التيمم حيث قال مسلم: روى الليث بن سعد فذكر حديث أبي الجهم بن الحرث بن الصمة أقبل رسول الله على من نحو بئر جمل ... الحديث . ثم ذكر حديثين أحدهما في البيوع والثاني في الحدود رواهما متصلين ثم رواهما معلقين.

قال العراقى: «فعلى هذا ليس فى كتاب مسلم بعد المقدمة حديث معلق لم يصله إلا حديث أبى الجهم المذكور وفيه بقية أربعة عشر موضعًا رواه متصلاً ثم عقبه بقوله: ورواه فلان وقد جمعها الرشيد العطار فى غرر الفوائد وقد تبينت ذلك كله فى كتاب جمعته فيما تكلم فيه من أحاديث الصحيحين بضعف أو انقطاع، والله أعلم»(1).

وقد وضح ابن حجر كلام العراقى فى إحصائه وحكمه فقال بعد أن ذكرها جميعًا: «فهى اثنا عشر حديثًا فقط ستة منها بصيغة التعليق وستة منها بصيغة الاتصال – أى حدثنى وحدثت - لكن أبهم فى كل واحد منهما اسم من حدثه، فإن الشيخ يرى أنها منقطعة كما يقول الجيانى ومن تبعه (٥).

ثانيا: الأحاديث المعلقة في البخاري وبيان حكمها:

بلغ عدد الأحاديث المعلقة في صحيح البخاري (١٣٤١) حديث. وقد عقد العلامة الخبير بصحيح البخاري الحافظ ابن حجر فصلاً في «هدى السارى» مقدمة فتح الباري فصلاً في «هدى السارى» مقدمة فتح الباري وهو الرابع منها جعله في: «بيان السبب في أيراد البخاري للأحاديث المعلقة مرفوعة وشرح أحكام ذلك» حيث بين أن الأحاديث المعلقة في صحيح البخاري جاءت على صورتين:

الصورة الأولى: ما أورده البخارى بصيغة الجزم كقال، ورُوَى، وأَمَر، وفعل، وذَكَر فلان.

وهذه الصيغ محكوم بصحة الحديث المستعملة فيه عن المضاف إليه لأنه لا يستجيز أن يجزم بذلك عنه إلا وقد صح عنده عنه. لكن لا يحكم بصحة الحديث مطلقًا بل يتوقف على النظر فيمن أبرز من رجاله. وتلك الصورة أنواع:

النوع الأول : ما يلتحق بشرطه : والسبب في عدم إيصاله :

١ – إما الاستغناء بغيره عنه مع إفادة
 الإشارة إليه وعدم إهماله بإيراده معلقًا
 اختصارًا.

٢ - وإما كونه لم يسمعه من شيخه أو

سمعه مذاكرة أو شك في سماعه فم رأى أنه يسوقه مساق الأصول.

ومن أمثلة ذلك قوله فى الوكالة قال عثمان ابن الهيثم: حدثنا عون حدثنا محمد بن سيرين عن أبى هريرة قال: وكلنى رسول الله عن أبى هريرة قال: وكلنى رسول الله عن أبات الحديث وأورده فى فضائل القرآن وذكر إبليس ولم يقل فى موضع منها حدثنا عثمان فالظاهر عدم سماعه له منه .

قال ابن حجر: وقد استعمل هذه الصيغة فيما لم يسمعه من مشايخه في عدة أحاديث فيوردها منهم بصيغة قال فلان ثم يوردها في موضع آخر بواسطة بينه وبينهم كما قال في التاريخ قال إبراهيم بن موسى حدثنا هشام ابن يوسف فذكر حديثًا ، ثم قال حدثوني بهذا عن إبراهيم، ولا يلزم في ذلك أن يكون مدلسًا، لأن لفظ " قال " لا يحمل على السماع إلا ممن عرف عن عادته أنه لا يطلق ذلك إلا فيما سمع .

النوع الشانى : ما لا يلتحق بشرطه . وهذا النوع يدور بين أحوال ثلاثة :

(۱) إما أن يكون صحيحًا على شرط غيره: كقوله في الطهارة: وقالت عائشة - رضى الله عنها - «كان النبي الله ينكر الله على كل أحدانه». أخرجه مسلم في صحيحه.

(٢) وإما أن يكون حسنًا صالحًا للحجة : كقوله فيه وقال بهز بن حكيم عن أبيه عن جده : «الله أحق أن يستحيى منه» وهو حديث حسن مشهور أخرجه أصحاب السن.

(٣) وإما أن يكون ضعيفًا لا من جهة قدح في رجاله بل من جهة انقطاع يسير في إسناده .

ومثاله: قوله في الزكاة: «وقال طاوس قال معاذ بن جبل لأهل اليمن: ائتوني بعرض ثياب الحديث» فإسناده إلى طاوس صحيح إلا أن طاوسًا لم يسمع من معاذ.

الصورة الثانية: وهى صيغة التمريض مثل ويُذْكَرُ عن فلان. ويروى وهكذا.

وهذه الصيغة لا يستفاد منها الصحة إلا من علق عنه لكن ما ورد في البخاري منها على أوجه: منها:

ا ـ ما هو صحیح علی شرط البخاری وهو نادر جدًا ولا یستعمل ذلك الآ حیث یورد ذلك الحدیث المعلق بالمعنی كقوله فی الطب: ویذكر عی ابن عباس عن النبی شخ فی الرقی بفاتحة الكتاب فإنه أسنده فی موضع آخر من طریق عبید الله بن الأخنس عن ابن أبی ملیكة عن ابن عباس ـ رضی الله عنهما ـ أن نفرًا من أصحاب النبی شخ مروا بحی فیهم لدیغ فذكر الحدیث فی رقیتهم للرجل

بفاتحة الكتاب وفيه قول النبى على الخبروه بذلك: «إن أحق ما أخدتم عليه أجراً كتاب الله». فهذا كما ترى لما أورده بالمعنى لم يجزم به إذ ليس فى الموصول أنه على ذكر الرقية بفاتحة الكتاب إنما فيه أنه لم ينههم عن فعلهم فاستفيد ذلك من تقريره.

٢ ـ ومنها ما هو صحيح إلا أنه ليس على شرطه ولكن على شرط غيره.

ومثاله: ما قاله البخارى في الصلاة: «ويذكر عن عبد الله بن السائب قال: قرأ النبي على المؤمنون في صلاة الصبح حتى إذا جاء ذكر موسى وهارون أو ذكر عيسى أخذته سعلة فركع، وهو حديث صحيح على شرط مسلم أخرجه في صحيحه إلا أن البخارى لم يخرج لبعض رواته.

٢ - ومنه ما هو حسن.

ومثاله: قوله فى البيوع ويذكر عن عثمان ابن عفان ـ رضى الله عنه ـ آن النبى على قال له: «إذا بعت فكل ، وإذا ابتعت فاكتل وهذا الحديث قد رواه الدارقطنى من طريق عبد الله بن المغيرة وهو صدوق عن منقذ مولى عثمان وقد وثق عن عثمان به، وتابعه عليه سعيد بن المسيب ومن طريقه أخرجه أحمد فى المسند إلا أن فى إسناده ابن لهيعة. ورواه ابن أبى شيبة فى مصنفه من حديث عطاء عن عثمان وفيه انقطاع فالحديث عطاء عن عثمان وفيه انقطاع فالحديث

٤ ومنها ما هو ضعیف لا عاضد له
 إلا أنه على وفق العمل.

ومثاله: قوله فى كتاب الوصايا باب تأويل قول الله تعالى: ﴿من بعد وصية يوصى بها أو دين﴾ ويذكر عن النبى ﷺ: «أنه قصص بالدين قبل الوصية» وقد رواه الترمذي موصولاً من حديث أبى إسحاق السبيعى عن الحارث الأعور عن على والحارث ضعيف. وقد عده الترمذي غريبًا، ثم حكى إجماع أهل العلم على القول به.

٥ - ومنها ما هو ضعيف لا عاضد له وهو
 فى الكتاب قليل جدًا وحيث يقع ذلك فيه
 يتعقبه المصنف بالتضعيف بخلاف ما قبله .

ومن أمثلته: «قوله فى كتاب الصلاة»: ويذكر عن أبى هريرة رفعه «**لا يتطوع الإمام** فى مكانه» ولم يصح وهو حديث أخرجه أبو داود من طريق ليث بن أبى سليم عن الحجاج ابن عبيد عن إبراهيم بن إسماعيل عن أبى هريرة، وليث بن أبى سليم ضعيف وشيخ شيخه لا يعرف وقد اختلف عليه فيه (٢).

حكم المعلق من الأحاديث :

الحديث المعلق من أنواع الضعيف، وذلك للجهل بحال الراوى أو الرواة الساقطين من إسناده، ويستثنى من ذلك ما جاء منه في

الكتب التى التـزم أصـحـابها الصـحـيح كالصحيحين فما كان منه بصيغة الجزم فهو حكم بصحته عن المضاف إليه، على أن ابن الصـلاح اشـتـرط فى مثل هذا النوع اتصـال الإسناد وما كان بصيغة التمريض فليس فى شىء منه حُكّم بصحة ذلك عمَّن ذكره عنه؛ لأن مثل هذه العبارات تستعمل فى الحديث الضعيف أيضا. إلا أن ابن الصـلاح صرح بأن إيراده له ـ أى «صـاحب الصـحيح» ـ فى أثناء الصحيح مشعر بصحة أصله إشعاراً يؤنس به ويركن إليه(٧).

ويُفِّهـم هـذا الكـلام على أن العلماء

لا يلحقون المعلق في الصحيحين برتبة الأحاديث الموصولة. والله أعلم،

أهم المؤلفات في الأحاديث المعلقة :

١ - غرر الفوائد المجموعة في الأحاديث
 المقطوعة للرشيد العطار طبع في جزء،
 طبعة دار العلوم والحكم بتحقيق محمد
 خرشافي.

٢- تغليق التعليق لابن حجر طبع، في أربع مجلدات طبعته دار المكتب الإسلامي بتحقيق.

أ. د/ علاء عنتر محمد مصطفى

الهوامش :

⁽١) مقاييس اللعة ١٢٥/٤ .

⁽٢) فتح المعيث ١/١١ .

⁽٢) شرح شرح نحبة المكر ورقة ٢٠٨

⁽٤) التقييد والإيصاح ٣٣

⁽٥) المكت لابن حجر ٢٤٤/١ وما بعدها

⁽۱) هدی الساری مقدمة فتح لباری صد ۱۷ - ۱۹ .

⁽٧) مقدمة أبن الصلاح صد ٢٥

المعلل من الأحاديث

المعل: اسم مضعول من «أعل» ويقع كثيرًا في كلام المتقدمين بلفظ «المعلول» والعلة في اللغة جاءت بمعان متعددة. الموافق منها لاستعمال المحدثين ما كان بمعنى: المرض يقال: عَلَّ يَعِلُّ واعتَلَّ أَى مَرض، فهو عَليلٌ، وأعلَّه اللهُ، ولا أعلَّك اللهُ أي لا أصلابك بعلَّة (۱).

العلة فى الاصطلاح: عبارة عن سبب خفى غامض يطرأ على الحديث فيقدح فى صحته مع أن الظاهر السلامة منه.

الحديث المعل: هو الحديث الذى اطلع فيه على علة تقدح في صحته مع أن ظاهره السلامة منها(٢).

أهمية معرفة الحديث المعل:

هذا النوع من أجل أنواع علوم الحديث وأشرفها وأدقها ولا يتمكن منه إلا أهل الحفظ والخبرة والفهم الثاقب، وذلك لما له من وظيفة غاية في الدقة والأهمية وهي الكشف عما يعترى الثقات من أوهام لذا فلا يقوم به إلا من تهيأ له وتوفرت فيه أسباب معرفته.

قال ابن حجر: المعل من أغمض علوم

الحديث وأدقها، ولا يقوم به إلا من رزقه الله تعالى فهمًا ثاقبًا وحفظًا واسعًا، وملكة قوية بالأسانيد والمتون، ولهذا لم يتكلم فيه إلا القليل من أهل هذا الشأن كعلى بن المديني، وأحمد بن حنبل، والبخاري، ويعقوب بن أبي شيبة، وأبي حاتم، وأبي زرعة، والدار قطني وقد تقصر عبارة المعل عن إقامة الحجة على دعواه كالصيرفي في نقد الدينار والدرهم،(٣).

أنواع العلة:

أنواع العلة التى يعل بها المحدثون الأحاديث كثيرة: مثل الانقطاع فى الموصول، والوقف فى المرفوع، والإرسال، أو إدراج حديث فى حديث، أو غير ذلك مما يغلب على ظن الناقد، فيحكم به، أو يتردد فيتوقف فيه. وكل ذلك مانع من الحكم بصحة ما وجد ذلك فيه.

قال الحاكم النيسابورى: «وإنما يعلل الحديث من أوجه ليس للجرح فيها مدخل فإن حديث المجروح ساقط واه، وعلة الحديث يكثر في أحاديث الثقات أن يحدثوا بحديث

له علة فيخفى عليهم علمه فيصير الحديث معلولاً، والحجة فيه عندنا الحفظ والفهم والمعرفة لا غير 110%.

كما قد يطلق اسم العلة على غير الأسباب التي تقدح في صحة الحديث، قال ابن الصلاح: «ثم اعلم أنه قد يطلق اسم العلة على غير ما ذكرناه من باقى الأسباب القادحة في الحديث، المخرجة له من حال الصحة إلى حال الضعف، المانعة من العمل به على ما هو مقتضى لفظ العلة في الأصل. ولذلك تجد فى كتب علل الحديث الكثير من الجرح بالكذب، والغفلة، وسوء الحفظ، ونحو ذلك من أنواع الجرح، وسمى الترمذي النسخ علة من علل الحديث، ثم إن بعضهم أطلق اسم العلة على ما ليس بقادح من وجوه الخلاف، نحو إرسال من أرسل الحديث الذي أسنده الثقة الضابط، حتى قال: من أقسام الصحيح ما هو صحيح معاول، كما قال بعضهم من الصحيح ما هو صحيح شاذ، والله أعلم "٥٠).

أقسام الحديث المعل:

ينقسم الحديث المعل بحسب موقع العلة إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: المعل في السند:

وهو الأكثر كما قال ابن الصلاح وهذا القسم قد تكون العلة قادحة في صحة

الإسناد والمتن جميعاً. كما في التعليل بالإرسال والوقف، وقد يقدح في صحة المتن. الإسناد خاصة من غير قدح في صحة المتن.

فمن أمثلة المعل في السند، وتكون العلة قادحة في المتن كذلك: ما أخرجه الترمذي في كتاب الدعوات باب ما يقول إذا قام من مجلسه: «من طريق ابنُ جُريج أخبرني مُوسَى ابنُ عُقبةَ عَن سُهَيلِ بنِ أبى صالح عَن أبيهِ عَن أبي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّه ﷺ: «مَنْ جَلُسَ في مجلس فكَثُر فيه لَغُطُهُ فَقَالَ قبلَ أنْ يقومَ من مجلسه ذَلِكَ: سُبحانَكَ اللَّهُمَّ ويحمدكَ أشهدُ أنْ لا إلهَ إلاَّ أنتَ، أستغفرُكَ وأتوبُ إليكَ إلا عُضرَ لهُ ما كَانَ في مجلسه ذلكَ، فهذا الحديث بهذا السند رواه الإمام الترمذي في سننه وقال حسن صحيح، وابن حبان والحاكم في مستدركه وصححه، وقد تم منهم ذلك بناء على ظاهر سلامة السند، وعدالة رجاله، إلا أن في سند الحديث علة دقيقة قادحة.

قال السخاوى: «إن موسى بن إسماعيل أبا سلمة المنقرى رواه عن وهيب بن خالد الباهلى عن سهيل المذكور فقال عن عوف بن عبد الله بن عتبة بن مسعود التابعي وحعله من قوله، وبذلك أعله البخارى وقضى لوهيب مع تصريحه بأنه لا يعرف في الدنيا بسند ابن جريح بهدذا إلا هذا الحديث وقال:

لا نذكر لموسى سماعًا من سهيل، وكذا أعله أحمد وأبو حاتم وأبو زرعة، والوهم فيه من سهيل فإنه كان قد أصابته علة نسى من أجلها بعض حديثه، ووهيب أعرف بحديثه من ابن عقبة على أن هذه العلة قد خفيت على مسلم حتى بينها له إمامه وكذا اغتر غير واحد من الحفاظ بظاهر هذا الإسناد وصححوا حديث ابن جريج(١).

- ومن أمثلة ما وقعت العلة في إسناده من غير قدح في المتن: ما رواه الثقة يعلى بن عبيد، عن سفيان الثورى عن عمرو بن دينار، عن ابن عمر، عن النبي قال: «البيعان بالخيار» الحديث. فهذا إسناد متصل بنقل العدل عن العدل، وهو معلل، والمتن على كل حال صحيح، والعلة في قوله عن عمرو بن دينار، إنما هو عن عبد الله ابن دينار، عن ابن عمر، هكذا رواه الأئمة من أصحاب سفيان عنه، فوهم يعلى بن عبيد، وعدل عن عبد الله، إلى عمر بن دينار وهي علة لا تؤثر في صحة المتن لأن كليهما ثقة (٧).

القسم الثاني : العلة في المتن:

ما انفرد مسلم بإخراجه فى حديث أنس رَوْسَيْ ، من اللفظ المصرح بنفى قراءة بسم الله الرحمن الرحيم، فعلل قوم رواية اللفظ

المذكور لما رأوا الأكثرين إنما قالوا فيه: فكانوا يستفتحون القراءة بالحمد لله رب العالمين من غير تعرض لذكر البسملة، وهو الذي اتفق البخاري ومسلم على إخراجه في الصحيح، ورأوا أن من رواه باللفظ المذكور رواه بالمعنى الذي وقع له. في هم من قوله: كانوا يستفتحون بالحمد لله، أنهم كانوا لا يبسملون، فرواه على ما فهم، وأحطأ، لأن يبسملون، فرواه على ما فهم، وأحطأ، لأن معناه أن السورة التي كانوا يفتتحون بها من السور هي الفاتحة، وليس فيه تعرض لذكر التسمية، وانضم إلى ذلك أمور منها، أنه ثبت عن أنس رَوْنَيَّةُ: أنه سئل عن الافتتاح بالتسمية فذكر أنه لا يحفظ فيه شيئاً عن رسول الله فذكر أنه لا يحفظ فيه شيئاً عن رسول الله في الله شيئاً عن رسول الله في النه شيئاً عن رسول الله في الله فيه شيئاً عن رسول الله في الله فيه شيئاً عن رسول الله في في الله ف

القسم الثالث : المعل في السند والمتن معا:

قال ابن أبى حاتم: «سألت أبى عن حديث رواه بقية عن يونس عن الزهرى عن سالم عن ابن عمر عن النبى على قال: «من أدرك ركعة من صلاة الجمعة وغيرها فقد أدرك».

قال أبى: «هذا خطأ المتن والإسناد إنما هو الزهرى عن أبى سلمة عن أبى هريرة عن النبى على النبى على النبى على الدرك من صلاة ركعة فقد أدركها». وأما قوله «من صلاة الجمعة» فليس هذا في الحديث فوهم في كليهما»(٩).

كيف تعرف العلة:

قال الخطيب: «السبيل إلى معرفة علة الحديث أن يجمع بين طرقه، وينظر في اختلاف رواته، ويعتبر بمكانهم في الحفظ ومنزلتهم في الإتقان والضبط»(١٠٠).

وقال ابن الصلاح: «ويستعان على إدراكها بتفرد الراوى ويمخالفة غيره له ، مع قرائن تنضم إلى ذلك، تتبه العارف بهذا الشأن (١١).

كما يستعان على معرفة العلة بأن ينص إمام من أئمة الحديث المعروفين بالغوص فى هذا الشأن.

المصنفات في العلل:

ا ـ علل الحديث ومعرفة الرجال لابن المديني وهو مطبوع في جزء طبعه المكتب الإسلامي بتحقيق محمد مصطفى الأعظمي.

٢ - علل الحديث لابن أبى حاتم وهو مرتب عبى أبواب الفقه طبع فى جزءين طبعته دار المعرفة بتحقيق محب الدين الخطيب.

٣ ـ العلل الواردة في الأحاديث النبوية
 للإمام الدارقطني وهو أجمع ما صنف في
 هذا الفن طبع في تسعة أجزاء طبعته دار

طيبة بتحقيق محفوظ الرحمن زين الله السلفى.

٤ ـ العلل الكبير للترمذى طبع فى جزء طبعته عالم الفكر بتحقيق صبحى السامرائى وآخرون .

۵ - العلل الصغير للترمذى طبع فى جزء طبعته دار إحياء التراث العربى بتحقيق أحمد محمد شاكر.

٦ ـ العلل ومعرفة الرجال للإمام أحمد ابن حنبل طبع فى أربعة أجزاء طبعه المكتب الإسلامى بتحقيق وصى الله بن محمد عباس.

٧ ـ العلل المتناهية الأبن الجوزى طبع فى جزءين طبعته دار الكتب العلمية بتحقيق خليل المس.

٨ ـ الزهر المطول في الخبر المعلول البن
 حجر مخطوط.

بجانب ما بينه أصحاب كتب التخريج أثناء تخريجهم للأحاديث مثل الزيعلى في نصب الراية، والشوكاني في نيل الأوطار، وابن القيم في تهدنيب سنن أبى داود، وابن حـجـر في الهداية وفتح البارى وغير ذلك.

أ. د/ علاء عنتر محمد مصطفى

الهوامش.

- (۱) انظر لمادة «علل» تاح العروس ۲۲٫۸ انصحاح ۱۷۷۶٫۵ لسال العرب ۶۹۷/۱۱ انقاموس المحیط ۲۰/۵ محتار الصحاح ۱۸۹ البهایة فی عریب لحدیث ۲۹۱/۳
 - (٢) مقدمة اس الصلاح ٨١ تدريب الروى ٢٥١/١
 - (٣) برهة النظر ١١٠
 - (١) معرفة علوم الحديث ١٤٠ .
 - (٥) مقدمة ابن الصلاح ٨٤
 - (٦) فتح لمعيث ١/٢٢٧ .
 - (٧) مقدمة ابن الصلاح ٨٤ ،
 - (٨) صحيح مسلم كتاب الصلاة ، بات حجة من قال لا يجهر بالسملة رقم ٢٩٩ .
 - (١) علل الحديث ١٧٢/١
 - (۱۰) مقدمه بن الصلاح ۸۲ ،
 - (۱۱) المصدر اسابق

المفردات من الأسماء والألقاب والنسب والكني

المراد بالمفردات:

أن يكون لشخص من الصحابة أو الرواة عامة أو أحد العلماء اسم أو كنية أو لقب لا يشاركه فيه غيره من الرواة أو العلماء، وغالبًا ما تكون تلك المفردات أسماء غريبة يصعب النطق بها.

فائدة معرفته:

عدم الوقوع في التصحيف والتحريف في تلك الأسماء المفردة الغريبة، والتمييز بين الرواة.

أمثلته:

(أ) الأسماء:

۱ - من الصحابة : صُدرٌ بن عجلان أبوعُ جَيَّان أمامة، أَجْمد ـ بالجيم ـ ابن عُجيَّان، على وزن سُفْيَان أو عُلَيَّان، وجُبيَب بالجيم ـ بن الحارث، شكَلُ ـ بفتحهما وضم اللام ـ ابن حميد العبسى، من رهط حذيفة، وابصَة ـ بكسر الموحدة ومهملة ـ ابن معبد ـ رضى الله عنهم أجمعين.

٢ ومن التابعين: «أوسط» بن عمرو، و«جيلان بن أبى فَرَوة» بكسر الجيم، و«جيلان بن أبى فَرَوة» بكسر الجيم، وأبو الجلّد الإخبارى تَدُومُ ـ بفتح المثناة من فوق، وقيل: من تحت ويضم الدال ـ ابن صبح الكلاعى، سُعَيّرُ ـ مصغر بمهملتين ـ ابن الخِمْسِ ـ بكسر المعجمة.

(ب) الكنسى :

ا من الصحابة: أبو الحمراء مولى رسول الله عَلَيْ (واسمه هلال بن الحارث رسول).

٢ – ومن التابعين : أبو العبيدين واسمه معاوية بن سبرة، أبو العُشراء واسمه أسامة ابن مالك، أبو مُراية _ بالمثناة من تحت وضم الميم وتخفيض الراء _ واسمه عبد الله ابن عمرو.

· (ج) الألقاب:

١ - من الصحابة «سفينة رَبُّينَة» مولى النبى عَبِينة واسمه مهران.

٢ - من غير الصحابة : مُطَين واسمه
 محمد بن عبد الله الحضرمي الحافظ، ولقب

بمطين، وسُعنَون بفتح السين وضمها عبد الله بن عبد السلام بن سعيد، ولقب بسحنون وهو اسم طائر لحدته في المسائل العلمية، والمدونة من أهم الكتب في فقه المالكية.

أشهر المصنفات في هذا الفن:

ما ألفه الحافظ أبو بكر أحمد بن هارون

البرديجي حيث صنف كتابًا سماه «الأسماء المفردة».

كما يوجد منه كثير فى أواخر كتب التراجم كتهذيب الكمال، وتهذيب التهذيب، وتقريب التهذيب الكانى والألقاب وما شابه ذلك،

أ. د/ علاء عنتر محمد مصطفى

الهو امش.

⁽۱) راحع في ذلك مقدمة ابن بصلاح ٢٢٥ . تدريب الروى ٢/١٧٢ فتح الباقي ٥٧٣ .

المقبول من الأحاديث

هناك تقسيمات متعددة للحديث عند المحدثين باعتبار قبوله أو رده، فمنهم من قسمه إلى صحيح وضعيف وجعل الحسن المحتج به من جملة الصحيح، ومنهم من جعل الحسن قسمًا مستقلا فتكون القسمة ثلاثية الحسن قسمًا مستقلا فتكون القسمة ثلاثية (صحيح، حسن، وضعيف) وهذا ما استقر عليه العمل عند المحدثين مع جعل «الموضوع» شر أنواع الضعيف ومنهم من جعله نوعا مستقلا عن الضعيف لكونه في الواقع ليس حديثا إلا في زعم واضعه.

ومنهم من يقسم الحديث إلى (مقبول ومردود) ويقصد بالمقبول الذي يحتح به جعله ابن حجر من أقسام الآحاد، ثم وضع له تعريفًا اصطلاحيا في شرح النخبة فقال: المقبول: هو ما يجب العمل به عند الجمهور⁽¹⁾ وفصل ذلك في موضع آخر فقال: المقبول ما اتصل سنده، وعُدِّلت رجاله، أو اعتضد بعض طرقه ببعض حتى تحصل القوة المناصورة المجموعة، ولو كان كل طريق منها، لو انفردت لم تكن القوة فيها مشروعة (¹⁾؛ وعلى هذا التعريف فإن المقبول يشمل الصحيح لذاته، واصحيح لغيره، والحسن لذاته،

والحسن لغيره، وقد قسمه ابن حجر فعلاً إلى هذه التقسيمات الأربعة في كتابه «شرح نخبة الفكر».

على أنهم استعملوا ألفاظًا كثيرة أخرى وكلها تدل على أن الحديث فى دائرة القبول منها: الجيد، والقوى، والصالح، والمعروف، والمحفوظ، والمجود، والثابت، نص على ذك السيوطى فى التدريب وأيضًا القاسمى فى قواعد التحديث وغيرهما.

على أن هذه الألفاظ ليست متطابقة فى معانيها تمامًا: إذ لها دلالات متعددة تدل فى نهاية الأمر على أن الحديث فى دائرة المفبول.

يقول القاسمى: بين ألقاب للحديث تشمل الصحيح والحسن وهى «الجيد والقوى، والصالح، والمعروف والمحفوظ، والمجود، والثابت، والمقبول» هذه الألفاظ مستعملة عند أهل الحديث فى الخبر المقبول، والفرق بينهمما أن الجودة قد يعبر بها عن الصحة، فيتساوى حينتذ الجيد والصحيح، إلا أن المحقق منهم لا يعدل عن الصحيح إلى جيد إلا لنكتة كأن يرتقى الحديث عنده عن

الصحيح والحسن، لصلاحيتهما للاحتجاج، ويستعمل أيضًا في ضعيف يصلح للاعتبار^(۲). أ.د/ علاء عنتر محمد مصطفى

الحسن لذاته ويتردد في بلوغه الصحيح فالوصف به حينتذ أنزل رتبةً من الوصف بصحيح وكذا القوى. وأما الصالح فيشمل

الهو امش :

⁽۱) شرح بحبه الفكر ۱۹

⁽٢) ينظر قوة الحجاج في عموم المغفرة للحجاج لاس حجر ص ٨٦٠.

⁽٣) فو عد التحديث ١٠٨ وراجع تدريب الراوي للسيوطي وفتح المعيث للسحاوي ـ وتوحيه لنظر.

المقطوع من الأحاديث

تعریفه:

المقطوع لغة: اسم مفعول من قطع ضد وصل، ويجوز في جمعه: المقاطيع والمقاطع. بإثبات الياء وحذفها.

اصطلاحاً: ما جاء عن التابعين موقوقاً عليهم من أقوالهم وأفعالهم، وألحق ابن حجر بالمقطوع ما جاء عن دون التابعين كأتباع التابعين فمن بعدهم فيسمى كل ذلك مقطوعاً وإن شئت قلت موقوفاً على فلان (۱).

الفرق بين المقطوع والمنقطع:

أطلق بعض المحدثين كالشافعي والطبراني والحميدي وغيرهم اسم المقطوع على المنقطع..

وفرق أبو زكري الأنصارى بينه ما بأن المقطوع من مباحث المتن ، والمنقطع من مباحث المتن ، والمنقطع من مباحث الإسناد^(۲) ، أما عن استعمال الشافعى له فقد أجاب عنه السيوطى بقوله : «أن ذلك منه قبل استقرار الاصطلاح^(۲). أما الطبراني وغيره فيمن باب التجوز عن الاصطلاح.

أمثلة للحديث المقطوع :

۱ - أخرج البخارى فى صحيحه كتاب
 الجماعة والإمامة باب إمامة المفتون والمبتدع
 قول الحسن : «صل وعليه بدعته».

٢ - أخرج مسلم في صحيحه من المقدمة باب بيان أن الإسناد من الدين بسنده إلى عبدان بن عثمان، قال سمعت عبد الله بن المبارك يقول : «الإسناد من الدين. ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء».

حكم الحديث المقطوع:

اختلف العلماء في حكم الحديث المقطوع هل هو حجة يعمل به 'و لا ؟

والصحيح من أقوالهم أن المقطوع لا يحتج به فى شىء من الأحكام الشرعية أى ولو صحت نسبته إلى قائله لأنه كلام أو فعل أحد المسلمين ، إلا إن كانت هناك قرينة تدل على رضعه فيكون عندئذ حكمه حكم المرضوع المرسل (1).

وتفسير ابن جرير الطبرى، وابن أبي حاتم وغيرها.

مظان المقطوع:

أ.د/ علاء عنتر محمد مصطفى

مصنف عبد الرزاق، ومصنف ابن أبي شيبة ،

الهوامش :

(۱) بحمة المكر ۱۱۹ - النكت على مقدمة ابن الصلاح للرركشي ۲۲۰٫۱

(۲) فتح الناقي ۱۲۸

(۲) تدریب الراوی ۱۹۶/۱

(٤) منهج اسقد في عنوم الحديث ٣٣١ .

المقلوب من سند الحديث ومتنه

تعريضه:

المقلوب لغة: اسم مفعول من القلب بمعنى تحويل الشيء عن وجهه أو إبداله(١).

اصطلاحاً: الحديث الذي أبدل فيه راويه شيئًا بآخر في السند أو المتن سهوًا أو عمدًا(٢).

- أقسام الحديث المقلوب:

ينقسم الحديث المقلوب إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: مقلوب السند : وهو ما وقع الإبدال في سنده وله صورتان :

الأولى: أن يقدم الراوى ويؤخر فى اسم أحد الرواة واسم أبيه على سبيل الخطأ لا التعمد كحديث مروى عن «مسلم بن الوليد» بجعله «عن الوليد بن مسلم» وكأن يقول كعب بن مرة بدل مرة بن كعب «^(۱۲).

الثانية: أن يبدل الراوى شخصًا بآخر عمدًا بقصد الإغراب كحديث مشهور عن سالم فيجعله الراوى عن نافع، وعن مالك يجعله عن عبيد الله بن عمر وممن كان يفعل ذلك من الوضاعين حماد بن عمرو

النصيبي، وأبو إسماعيل إبراهيم بن أبي حية، وبهلول ابن عبيد الكندى : قال ابن دقيق العبيد وهذا هو الذي يطلق على راويه أنه يسرق الحديث. ومثاله حديث رواه عمرو بن خالد الحراني عن حماد النصيبي عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعًا: «إذا لقيتم المشركين في طريق فلا تبدؤوهم بالسلام الحديث» فهذا حديث مقلوب قلبه حماد فجعله عن الأعمش، بينما هو معروف بسهيل بن أبي صالح عن أبيه. هكذا أخرجه مسلم في كتاب السلام باب هكذا أخرجه مسلم في كتاب السلام باب النهي عن ابتداء أهل الكتاب بالسلام!

القسم الثانى: مقلوب المتن وهو ما وقع الإبدال فى متنه بتقديم كلمة أو جملة وتأخيرها عن موضعها

ومن أمثلته: ما قدم فيه الراوى كلمة عن موضعها وأخر أخرى: حديث مسلم فى لسبعة الذين يظلهم الله فى ظله يوم القيامة فقد جاء فيه: «ورجل تصدق بصدقة أخفاها حتى لا تعلم يمينه ما تنفق شماله». وهذا مقلوب على أحد الرواة، وإنما

صحیح البخاری من طرق أخری «حتی لا تعلم شماله ما تنفق یمینه»(۵).

ومن أمثلة ما قدمت فيه جملة عن موضعها وأخرت أخرى : ما رواه الطبرانى من حديث أبى هريرة: «إذا أمرتكم بشىء فأتوه ، وإذا نهيتكم عن شىء فاجتنبوه ما استطعتم». فقد انقل هذا الحديث على بعض الرواة، وإنما أصله المعروف كما فى الصحيحين: «ما نهيتكم عنه فاجتنبوه، وما أمرتكم به فأتوا منه ما استطعتم».

القسم الشالث: قلب الإسناد والمتن معًا وقد يفعل ذلك إما بقصد الإغراب، وهذا يكون كالوضع، وإما بقصد الاختبار والامتحان لأحد الحفاظ.

ومن أميثلة ذلك : ميا حكاه أبو حياتم البستى: أنه دخل مسجدًا فقام بعد الصلاة شاب، فقال : حدثنا أبو خليفة، حدثنا الوليد عن شعبة عن فتادة عن أنس قال : قال رسول الله عن شعبة عن فتادة عن أنس قال : قال رسول الله عن همن قضى لمسلم حاجته فعل الله به كذ وذكر كلامًا طويلاً » قال أبو حاتم : فلما فرغ دعوته ، قلت : رأيت أبا خليفة ؟ قال : لا، قلت : كيف تروى عنه ولم تره؟ قال قال : لا، قلت : كيف تروى عنه ولم تره؟ قال : إن المناقشة معك من قلة المروءة ! أنا أحفظ هذا الإسناد، فكلما سمعت حديثًا ضممته إلى هذا الإسناد ، فكلما سمعت حديثًا ضممته إلى هذا الإسناد ، أله المورد الإستاد ، أله المورد الإستاد ، أله المورد المورد المورد الإستاد ، أله المورد المورد

- الأسباب الحاملة على القلب:

١ - قصد الامتحان والتأكد من حفظ
 المحدث وتمام ضبطه،

٢ - الوقوع في الخطأ والغلط من غير قصد.

٣ - قصد الإرغاب ليرغب الناس فى
 رواية حديثه والأخذ عنه.

حكم القلب:

إن كان القلب بقصد الإرغاب فلا شك فى أنه لا يجوز: لأن فيه تغيير للحديث وهذا من عمل الوضاعين، وإن كان بقصد الامتحان فهو جائز للتثبت بشرط أن يبين الصحيح قبل انقضاء المجلس.

مع ملاحظة أن الحديث المقلوب نوع من أنواع الضعيف المردود^(٨).

أشهر المصنفات في الحديث المقلوب:

۱ كتاب رافع الارتياب فى المقلوب من الأسماء والألقاب للخطيب البغدادى، وهو خاص بما وقع فى الإسناد فقط.

٢ - جـ الداعد القلوب في معرفة المقلوب
 الحافظ ابن حجر.

أ. د/ علاء عنتر محمد مصطفى

الهوامش:

- (١) سنن العرب مادة قلت ٣٧١٢/٥ ، القاموس المحيط ١٢٣/١
 - (٢) منهج النصر في علوم الحديث ٢٥٥ .
 - (٣) برهة النظر ٤٧
 - (٤) تدریب ادراوی ۲۹۱/۱ .
- (٥) الحديث أحرجه التحاري هي كتاب المحاربين من أهل الكفر والردة باب فضل من ترك القواحش، ومسلم في كتاب البركاه سب إحفاء الصدفة
- (٦) الحدث أحرجه التحاري في كتاب الاعتصام بالكتاب والسنَّة «أب الاقتداء بسش رسول الله صلى الله عليه وسلم، ومسلم في كتاب الإمارة باب فصل الرمي والحث عليه .
 - (٧) المحروحين لاس حيان ٨٥/١.
 - (٨) فتح المعيث ٢٥٦/١، تيسير علوم الحديث ٨١

·

المكاتبة بين الراوى والمروى عنه

والمراد بها أن يكتب الشيخ لتلميذه بعض حديثه والتلميذ حاضر عنده. أو يكتبه لمن غاب عنه ويرسله إليه أو يكلف غيره بالكتابة للتلميذ.

أنواع المكاتبة : للمكاتبة نوعان :

الأول: الكتابة المقرونة بالإجازة وصورتها «أن يكتب الشيخ في أول الكتاب أو في آخره أجزت لك رواية ما في هذا الكتاب عنى أو نحو ذلك من عبارات الإجازة.

وهذه فى الصحة والقوة شبيهة بالمناولة المقرونة بالإجازة ، ولم يختلفوا فى صحة وجواز الرواية بها ، وإنما اختلفوا فى مقارنتها بالسماع، فمنهم من جعله أعلى من السماع، ومنهم من سوى بينهما ، ومنهم من جعله دون السماع ، وهو الأصح .

الشائى: الكتابة المجردة من الإجازة: وهذا النوع قد اختلف العلماء فى جوازه: فـنهب الماوردى والآمدى وابن القطان إلى عدم جوازها عدم بينما أجاز الرواية بها كثير من المتقدمين والمتأخرين ، منهم أيوب السختيانى، ومنصور، والليث بن سعد ، وقاله غير واحد من الشافعيين ، وجعلها أبو المظفر السمعانى منهم أقوى من الإجازة ، وإليه صار غير واحد من الأصوليين .

وقد صحح ابن الصلاح ـ رحمه الله ـ القول بالجواز، وقال عنه أنه : «هو الصحيح المشهور بين أهل الحديث، وكثيراً ما يوجد في مسانيدهم ومصنفاتهم قولهم (كتب إلى فلان قال : حدثنا فلان) والمراد به هذا وذلك معمول به عندهم، معدود في المسند الموصول، وفيها إشعار قوى بمعنى الإجازة ، فهي وإن لم تقترن بالإجازة لفظاً فقد تضمنت الإجازة معنى ..

صيغ الأداء لهذا القسم:

أعلى هذه الصيغ أن يقول: كتب إلى فلان قال: حدثنا فلان أو أخبرنى فلان مكاتبة أو كتابة أو نحو ذلك من الألفاظ، وأجاز بعضهم أن يعبر بألفاظ السماع مقيدة بما يدل على الكتابة المقرونة بالإجازة مثل حدثنى فلان فيما كتب به إلى أو أخبرنا وهكذا.

وأضعف هذه الصيغ أن يعبر بألفاظ السماع غير مقيدة بما تفيد الكتابة كأن يقول: حدثنا فلان، وهذه الصيغة ممنوعة عند كثير من المحدثين ولعل ذلك هو الصواب، والله علم.

أ. د/ علاء عنتر محمد مصطفى

من اتفق اسم شیخه واسم الراوی عنه

وفائدة معرفة هذا النوع: هو رفع اللبس عمن يظر أن فيه تكراراً أو انقلاباً.

ومن أمثلته: أن البخارى روى عن مسلم وروى عنه مسلم.

فالشيخ الذي روى عنه البخاري هو: مسلم بن إبراهيم الأزدى الفراهيد دي البصري. والراوى عن البخاري هو مسلم بن الحجاج القشيري صاحب الصحيح. وقد روى مسلم بن الحجاج في صحيحه حديثاً بهذه الترجمة بعينها.

وكذا أيضاً وقع ذلك لعبد بن حميد، فقد روى عن مسلم بن إبراهيم، وروى عنه مسلم ابن الحجاج في صحيحه.

ومنها: یحیی بن أبی كثیر الطائی، فقد روی عن هشام، وروی عنه هشام.

فشیخه هو : هشام بن عروة، وهو من أقرانه.

والراوى عنه هو : هشام بن أبى عبد الله الدستوائي.

ومنها: ابن جریج، فقد روی عن هشام، وروی عنه هشام.

فشیخه هو : هشام بن عروة، والراوی عنه هو : هشام بن یوسف الصنعانی.

ومنها: الحكم بن عتيبة الكوفى، فقد روى عنه ابن أبى ليلى. ليلى.

فشیخه هو: عبد الرحمن بن أبی لیلی، والراوی عنه هو: محمد بن عبد الرحمن بن أبی لیلی.

مراجع الاستزادة.

⁽١) برهه النظر في شرح بحثه الفكر في مصطلح أهل الأثر، للعافظ أحمد بن على بن حجر العسقلاني التحقيق عبد بكريم الفصيلي. بشر الدار الثقافية بالقاهرة سنة ١٩٩٨ ص ١٢٥.

⁽۲) بدریب انزاوی هی شرح تقریب البو وی، للحافظ خلال اندین عبد اسرحمن س ^انی بکر السیوطی، بتحمیق عبد انوهاب عبد الطیف، طبعه دار الفکر نیروت منفه ۱۹۸۸, ۳۹۲/۲

من اتفق اسمه واسم أبيه وجده

وهو: كالحسن بن الحسن بن الحسن بن على بن أبى طالب ـ رضى الله عنهم.

وقد يقع أكثر من ذلك، وهو من ضروع المسلسل.

وقد صنف أبو الفتح الأزدى كتاباً فيمن وافق اسمه اسم أبيه :

كالحجاج بن الحجاج الأسلمي. به صحبة.

وعدى بن عدى الكندى، وهند بن هند بن أبى هالة، وحجر بن حجر الكلاعي، وهاشم ابن هاشم بن عتبة، وعباد بن عباد المهلبي، وصالح بن صالح بن حي الهمداني، وسعيد ابن سعيد بن العاص، وغيرهم.

وقد يتفق الاسم مع اسم الجد، واسم الأب مع اسم أبى الحد: وهكذ فصاعدًا : كأبى اليمن الكندى، هو زيد بن الحسن بن زيد بن الحسن بن زيد بن الحسن.

وقسريب من هذا النوع أيضساً : من اتفق اسمه وكنيته.

وفائدته: نفى الغلط عمن ذكره من الرواة بأحدهما دون الآخر.

ومن أمثلته: ابن الطليسان الحافظ محدث الأندلس.

اسمه: القاسم. وكنيته: أبو القاسم.

أ. د/ محمود رشاد خليفة

مراجع الاستزادة

⁽١) شرح لحية المكر في مصطنح أهل الأثر اللحافظ أحمد بن على بن حجر العسقلالي، طبعة مصطفى الحلبي سنة ١٩٣٤ ص ١٤٠٠

رًا) تدريب براوي في شرح نقريب اللووي التحافظ خلال الدين السيوطي، بتحقيق عند الوهاب عند اللطيف، طبعة دار الفكر بيروت سنة ١٩٨٨ ٢٩١/٢ و ٢٩٢

من اتفق اسمه واسم شيخه وشيخ شيخه

ومثاله: عمران، عن عمران، عن عمرن. فالأول هو: عمران بن مسلم المنقرى القصير.

والثانى هو: عمران بن ملحان العطاردى أبو رجاء لبصرى.

والثالث هو : عمران بن حصين الصحابي الجليل.

وكسليمان، عن سليمان، عن سليمان.

فالأول هو: أبو أحمد بن أيوب الطبرائي. والثاني هو. أبو أحمد الواسطي.

والثالث هو: ابن عبد الرحمن الدمشقى المعروف بابن بنت شرحبيل.

وأيضاً: خلف، عن خلف، عن خلف، عن خلف. عن خلف.

فالأول هو: الأمير خلف بن أحمد السجزى.

والثاني هو : أبو صالح خلف بن محمد البخاري.

والشالث هو: خلف بن سليمان السلفى صاحب المسند.

والرابع هو: خلف بن محمد الواسطى كردوس.

والخامس هو: خلف بن موسى بن خلف.

ومن هذا النوع أيضاً الحديث المسلسل بالأسماء كالمحمدين، والأحمدين.

والسلسل بإبراهيم وأسامة وعبد الرحمن وهشام وغيرهم.

ومنه المسلسل بفاطمة من النساء، والمسلسل بالكنى كأبى إسحاق وأبى جعفر وأبى بكر.

فمثال المسلسل بالمحمدين: ما رواه السيوطى قال: «أخبرنى محمد بن إبراهيم المالكى الأديب إجازة عن محمد بن أحمد المهدوى. أن محمد بن زين مشرف أخبره، عن الزكى محمد بن يوسف البرزانى الحافظ، ثنا محمد بن أبى الحسين الصوفى، ثنا محمد ابن عبد الله بن محمود الطائى، ثنا الحافظ أبو عبد الله محمد بن عبد الواحد الدقاق، ثنا محمد بن عبد الله محمد بن عبد الواحد الدقاق، ثنا محمد بن عبد الله محمد بن عبد الواحد الدقاق، ثنا محمد بن عبد الله محمد بن عبد الواحد الدقاق، ثنا محمد بن عبد الله محمد بن المحمد بن المحمد بن المحمد بن المحمد بن المحمد بن سعد بن العبدى، ثنا أبو منصور محمد بن سعد يحيى العبدى، ثنا أبو منصور محمد بن سعد

الباوردى، ثد محمد بن عبد الله الحضرمى، ثنا أبو بكر محمد بن عبد الله بن المثنى، ثنا محمد بن جحش عن محمد بن بشر، ثنا محمد بن جحش عن رسول الله على أنه مر بالسوق على رجل وفخذاه مكشوفتان فقال له : ﴿غط فخذيك فإن الفخذين عورة ﴿).

قال شیخ الإسلام ابن حجر: «هذا حدیث عجیب التسلسل ولیس فی إسناده من ینظر فی حاله سوی محمد بن عمرو، واسم جده سهل، ضعفه یحیی القطان، ووثقه ابن حبان، وله متابع رواه أحمد وابن خزیمة من طریق العلاء بن عبد الرحمن عن أبی کثیر أتم منه، وذكره البخاری فی صحیحه معلقًا».

ومثال المسلسل بالفواطم من النساء:

وهذا الحديث مسلسل من وجه آخر، فهو أن كل واحدة من الفواطم تروى عن عمة لها، فهو رواية خسمس بنات أخ، كل واحدة منهن عن عمتها.

ومثال المسلسل بالكنى:

ما رواه أبو بكر محمد بن عبد الله بن شاران الأديب، أنبأنا أبو بكر عبد الله بن محمد بن فورك القباب المقرئ، أنبأنا أبو بكر أحمد بن عمرو بن أبى عاصم النبيل القاضى، حدثنا أبو بكر هو : عبد الله النبيل القاضى، حدثنا أبو بكر هو : عبد الله ابن محمد بن أبى شيبة، حدثنا أبو بكر بن عياش، عن عبد العزيز بن رفيع، عن تميم بن طرفة. عن عدى بن حاتم على يمين قرأى رسول الله على يمين قرأى خيروليكفريناً.

وقد يقع الاتفاق أيضًا في اسم الراوى وشيخه معًا، كأبى العلاء الهمذاني العطار، المشهور بالرواية عن أبى على الأصبهاني الحداد، وكل منهما اسمه: الحسن بن أحمد ابن الحسن بن أحمد، والمناعة، وافترقا في الكنية والنسبة إلى البلد والصناعة،

أ. د/ محمود رشاد خليفة

مراجع الاستزادة .

- (١) برهه الحفاظ الأبي موسى محمد بن عمر الأصبهائي المديني تحقيق عبد الراضي محمد عبد الحسن، طبعة موسسة الكتب الثقافية بيروت
- (٢) برهة انتظر في شرح بحنة الفكر في مصطنح أهل الأثر المعافظ أحمد بن على بن حجر العسقلاني التحقيق عبد الكريم القصيبي، بشر اندار التفافية بالقاهرة
 - (٣) تدريب الراوى في شرح تقريب البواوي الحلال بدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق عبد الوهاب عبد النطيف

الهوامش

- - (٢) ستى الترمدي أبوات المناقب حديث (٣٢٩٧)، ومستد أحمد ١ ،٨٤ ١١٨ ١١٨ ١٥٢.
 - (٣) صحيح مسلم كتاب فصائل الصحابة حديث (٢٤٠٤) وسس الترمدي كتاب أبوات المناقب حديث (٣٨٠٣) ٢٨١٤)
 - (٤) صحيح مسلم كتاب لإيمان حديث (١٥.١٥، ١٨) ومسند أحمد ١٥٦/، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩

من اتفق اسمه وكنيته

عنى أئمة الحديث النبوى بتوضيح من اتفق اسمه وكنيته، فذكر هذا النوع من علوم الحديث شيخ الإسلام ابن حجر فى أول نكته على ابن الصلاح، ولم يذكره فى النخبة، وصننَّف فى هذا النوع أيضاً الإمم الخطيب البغدادى، وفائدة معرفة من اتفق اسمه وكنيته التمييز ونفى الخطأ عمن ذكره بأحدهما.

ومن أمثلة ذلك: ابن الطّيلسان الحافظ

محدث الأندلس، اسمه : القاسم، وكبيته : أبو القاسم.

ولا شك أن الوقوف على معرفة أنه اتفق اسمه مع كنيته يكون فيه تمييز للراوى، وحتى لا يظن أحد أنهما شخصان متغايران، وحتى لا يكون هناك ببس فى تحديد الراوى، وهذا من دقة أئمة الحديث النبوى فى تعيين الرواة والوقوف على أسمائهم وكُنَاهم.

أ. د/ أحمد عمر هاشيم

من أسند الحديث من الصحابة وتوفى في حياته عليها

تعريضه : معنى إسناد الحديث بالنسبة للصحابى أن ينسبه إلى الرسول عَيْنَا .

وفائدة معرفته : الحكم بإرساله إذا كان الراوى عنه تابعياً.

ومن ذلك : أبو سلمــة زوج أم سلمــة رضى الله عنهما . توفى مرجع رسول الله

رواه الترمذى والنسائى وابن ماجه من طريق عمر بن أبى سلمة أن أبا سلمة أخبرها أنه سمع النبى علي يقول: فذكره.

ومن ذلك أيضاً: جعفر بن أبى طالب عنده روى له أحمد بن حنبل في مسنده حديث الهجرة(٢).

ومن ذلك : حمزة عم رسول الله رسي . روى له الطبراني حديثاً في الحوض (٢).

ومنه أيضاً : خديجة زوج النبي ﷺ.

أ. د/ محمود رشاد خليفة

مراجع الاستزادة:

الهوامش .

تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي اللحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر استيوطى اتحقيق عبد الوهاب عبد النطيف طبعة دار لفكر بيروت ٢٩٨/٢

⁽۱) سبس الترمذي كتاب لدعوات، حديث (۳۵۱۱)، والسباس لكبرى، لسسائى، كتاب عمل اليوم والليلة احديث (۱۰۹۱۱ ۱۰۹۱۱)، وسبس اين ماحه. كتاب الحديثر احديث (۱۵۹۸).

⁽۲) مستد أحمد ۲۰۱/۱.

⁽٣) المعجم الكبير ططسراس ١٥١/٣. حديث (٢٩٦٠).

من تعددت أسماؤهم أو ألقابهم أو أنسابهم أو كناهم

هذا النوع لبيان من ذكر من الرواة بأنواع من التعريفات، من الأسلماء أو الكنى أو الألقاب أو الأنساب. إما من جماعة من الرواة عنه يعرفه كل واحد بغير ما عرفه الآخر، أو من راو واحد عنه فيعرفه مرة بهذا ومرة بذلك، فيلتبس ذلك على من لا معرفة عنده على كثير من أهل المعرفة والحفظ، ويظن من لا خبرة له بها أن تلك الأسلماء أو النعوت لجماعة متفرقين.

وهو فن عويص، والحاجة إليه مُلِحَة، لإظهار تلبيس الملبسين ومعرفة تدليس المدلسين، فإن أكثر ما وقع من ذلك إنما نشأ من تدليسهم، وهو أحد أنواع التدليس ويسمى بتدليس الشيوخ،

ومثال هذا النوع: ما ضعله الرواة على «محمد بن السائب الكلبى» العلامة في الأنساب أحد الضعفاء، فقد روى عنه أبو أسامة حماد بن أسامة فسماه: «حماد بن السائب».

وروى عنه محمد بن إسحاق بن يسار فسماه مرة وكناه مرة بد «أبى النضر» ولم يسمه.

وروى عنه عطية العوفى فكناه برأبى سعيد» ولم يسمه، وإنما فعل ذلك ليوهم الناس أنه يروى عن أبى سعيد الخدرى الصحابى الجليل،

ومما دُلِّس به الكلبى أيضاً تكنيت بأبى هشام، وكان له ابن يقال له: هشام، فكناه به القاسم بن الوليد في روايته عنه.

ومثال هذا النوع أيضاً: «سالم» الراوى عن أبى هريرة وأبى سعيد الخدرى وعائشة - رضى الله عنهم - فهو: «سالم أبو عبد الله المدينى»، وهو: «سالم مولى مالك بن أوس بن الحدثان النصرى»، وهو . «سالم مولى شداد ابن الهاد النصرى»، وهو فى بعض الروايات مسمى بـ «سالم مولى النصريين»، وفى بعضها: «سالم مولى المهرى»، وفى بعضها: «سالم مولى المهرى»، وفى بعضها: مسالم سبكلان، وفى بعضها: «أبو عبد الله مولى شداد بن الهاد ،، وفى بعضها: «سالم مولى دوس»، وهو أيضاً : «أبو عبد الله الذى مولى دوس»، وهو أيضاً : «أبو عبد الله» الذى روى عنه بكير الأشج،

وقد استعمل الخطيب البغدادي كثيراً من هذا في شيوخه، فروى في كتبه عن :

«أبى القاسم الأزهرى»، وعن «عبيد الله بن أبى الفتح الفارسى»، وعن «عبيد الله بن أحمد بن عثمان الصيرفى» والكل شخص واحد من مشايخه.

وكنذلك أيضاً يروى عن: «الحسن بن محمد الخسلال»، وعن «الحسن بن أبى طالب»، وعن «أبى محمد الخلال»، والجميع عبارة عن شخص واحد.

ويروى الخطيب أيضاً عن: «أبى القاسم التنوخى»، وعن «على بن المحسن التنوخى»، وعن «القاضى أبى القاسم على بن المحسن التنوخى»، وعن «على بن أبى على المعدل» والجميع شخص واحد، وله من ذلك الكثير.

وقد تبع الخطيب فى هذا بعض المحدثين - خصوصاً المتأخرين - وآخرهم شيخ الإسلام الحافظ أبو الفضل أحمد بن على بن حجر، وأما الحافظ العراقى فلم يصنع شيئاً من ذلك فى أماليه.

ومثال هذا النوع أيضاً: «محمد بن قيس الشامى» المصلوب فى الزندقة. كان يضع الحديث. وقد قلبوا اسمه على مائة اسم وزيادة.

فقيل فيه: «محمد بن سعيد»، وقيل «محمد مولى بنى هاشم»، وقيل: «محمد بن قيس»، وقيل: «محمد بن الطبرى»، وقيل: «محمد بن حسان»، وقيل: «أبو عبد الرحمن الشامى»، وقيل: «محمد بن سعيد بن حسان بن قيس»، وقيل: «محمد بن سعيد بن حسان بن قيس»، وقيل: «أبو عبد الله «محمد بن سعيد الأسدى»، وقيل: «أبو عبد الله الأسدى»، وقيل: «أبى حسان»، وقيل: «محمد بن أبى سهل»، وقيل: «محمد بن أبى سهل»، وقيل: «محمد بن أبى سهل»، وقيل: «محمد بن أبى سعلى، وقيل: «محمد بن أبى سعيد»، وقيل: «محمد بن أبى الحمن»، وقيل: «محمد بن أبى الحمن»، وقيل: «محمد بن أبى سعيد»، وقيل: «محمد بن أبى سعيد»، وقيل: «محمد بن أبى على وقيل: «عبد الرحمن»، وقيل: «عبد الرحمن»، وقيل: «عبد الرحمن»، وقيل غير ذلك.

وممن صنف في هذا العلم: الحافظ عبد الغنى بن سعيد الأزدى، صنف كتاباً نافعاً وسماه: (إيضاح الإشكال).

وصنف فيه الخطيب البغدادى كتاباً كبيراً سماه : (الموضح الأوهام الجمع والتضريق).

أ. د/ محمود رشاد خليفة

مراجع الاستزادة:

⁽١) موضع أوهام الحمع والتمريق، للحافظ أحمد بن على بن ثابت الخطيب البغدادي، تحقيق د/ عبدالمعطى فلعجي، بشر دار المعرفة ببروت

⁽٢) علوم الحديث، لأس عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرروري المعروف بابن الصلاح، تحقيق بور الدين عتر، بشر المكتبه العلمية بيروت

⁽٣) فتح المعيث بشرح أنفية الحديث، للحافظ أنى الفصل رين الدين عبد الرحيم بن الحسين الفراقي، تحقيق أحمد محمد شاكر نشر عالم الكتب بيروت.

⁽٤) تدريب الراوى في شرح تقريب النواوى، للحافظ جلال النين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي اتحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف، نشر دار المكر بيروت.

من حدث ونسى ما حدث به

إذا روى ثقة عن ثقة حديثًا فكذبه الشيخ المروى عنه صريحاً كقوله: (كذب عَلى) أو بأى نفى جازم فقد تعارض قولهما، فَيُردُّ ما جحده الشيخ: لأنه هو الأصل والراوى عنه فرعه.

ولكن لا يثبت كذب الراوى الفرع بتكذيب الشيخ له في غير هذا الحديث الذي نفاه، بحيث يكون ذلك جرحاً للراوى الفرع، لأنه أيضاً مكذب لشيخه في نفيه للحديث الذي يرويه عنه، وليس قبول جرح كل منهما بأولى من الآخر،

أما إذا لم يكذبه الشيخ صريحاً، ولكن قال: (لا أذكره أو لا أعرفه) ونحو ذلك مما يقتضى جواز أن يكون نسيه، فجمهور أهل الحديث وجمهور الفقهاء والمتكلمين ذهبوا إلى قبول هذه الرواية، وأما نسيان الشيخ المروى عنه للرواية لا يسقط العمل بما نسيه.

وذهب بعض أصحاب أبى حنيفة إلى إسقاط العمل بخبر الناسى، وبنوا عليه ردّ حديث رواه أبو داود والترمذى وابن ماجه من رواية ربيعة بن أبى عبد الرحمن، عن سهيل

ابن أبى صالح، عن أبياء، عن أبى هريرة وان رسول الله وعلى قصى باليامين مع الشاهد الساهد الساهد الله والله والله والله والله الشاهد العزيز الدراوردى قال : فذكرت ذلك لسهيل فقال : أخبرنى ربيعة وهو عندى لسهيل فقال : أخبرنى ربيعة وهو عندى عبد العزيز : وقد كان سهيل أصابته علة أذهبت بعض عقله ونسى بعض حديثه. فكان سهيل بعد يحدثه عن ربيعة عنه عن أبيه ورواه أبو داود أبضاً من رواية سليامان بن بلال عن ربيعة قال: سليمان : فلقيت سهيلاً فسألته عن هذا الحديث؟ فقال : ما أعرفه فإن كان ربيعة أحبرنى به عنك. قال : فإن ربيعة أخبرك عنى فحدت به عن ربيعة عنى ربيعة عنى وربيعة عنى وربية وربيعة عنى وربيعة عنى وربية ور

فإن قيل: إن كان الشيخ معرضًا للسهو والنسيان، فالفرع الراوى عنه أيضاً كذلك، فينبغى أن يسقطا، أجيب: بأن الشيخ ليس بناف لوقوعه، بل هو غير ذاكر له، والراوى عن الشيخ جازم مثبت، فقدم عليه في قبول روايته.

وقد روى كثير من الأكابر أحاديث نسوها بعدما حدثوا بها، وكان أحدهم يقول : حدثنى فلان، عنى، عن فلان بكذا.

وقد روى عن الأعمش أنه قال: سمعت من أبى صالح ألف حديث ثم مرضت فنسيت بعضها.

وروى أن رياح بن خالد قال لسفيان بن عيينة فى المسجد الحرام: يا أبا محمد، أبو معاوية يحدث عنك بشىء ليس تحفظه، فقال: ووكيع يحدث عنك بشىء ليس تحفظه، فقال: صدقهم، فإنى كنت قبل اليوم أحفظ منى اليوم.

وقد صنف الخطيب البغدادى كتاباً فى هذا النوع وسماه : (أخبار من حدث ونسى). وكذلك الدارقطنى. ومن ذلك :

- ما رواه الخطيب من طريق حماد بن سلمة، عن عاصم، عن أنس قال : حدثت ابناى عنى عن النبى عن النبى الله الله كان يكره أن يجعل فص الخاتم مما سواه (٢).
- وما رواه الخطيب من طريق بشر بن الوليد. قال: حدثنا محمد بن طلحة، حدثنى روح

أنًى حدثته بحديث عن زبيد، عن مرة. عن عبد الله أنه قال: «إن هذا الدينار والدرهم أهلكا من كان قبلكم، وهما مهلكاكم (").

- وروی الترمذی عز محمد بن حمید قال:
حدثتا جریر قال: حدثتیه علی بن
مجاهد، عنی (وهو عندی ثقة)، عن ثعلبة،
عن الزهری فال: «إنما كره المندیل بعد
الوضوء لأن الوضوء یوزن ((3)).

ولأجل أن النسيان غير مأمون على الإنسان فيبادر إلى جحود ما روى عنه وتكذيب الراوى له. كره من كره من العلماء التحديث عن الأحياء. فقد روى عن الشعبى أنه قال لابن عون : لا تحدثنى عن الأحياء. وعن معمر أنه قال لعبد الرزاق : إن قدرت ألا تحدث عن رجل حى فافعل. وعن الشافعى أنه قال لابن عبد الحكم : إياك الشافعى أنه قال لابن عبد الحكم : إياك والرواية عن الأحياء. وفي رواية البيهقى في المدخل : لا تحدث عن حى، فإن الحى لا يؤمن عليه النسيان. قاله له حين روى عن الشافعى حكاية فأنكرها ثم ذكرها.

أ. د/ محمود رشاد خليفة

مراجع الاستزادة

⁽۱) الكفاية في علم الرواية الإمام الحافظ أبي بكر أحمد بن على المعروف بالخطيب التعدادي تحقيق د/ أحمد عمر هاشم نشر دار الكتاب العربي بيروت. طبعة سنة ۱۹۸۵.

⁽٢) التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح. للحافط رين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقى. تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان. نشر المكتبة السلفية بالمدينة المورة. الطبعة الأولى سنة ١٩٦٩م.

- (٣) فتح المعيث نشرح ألفية الحديث. لنحافظ رين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقى اتحقيق الشيخ/ أحمد معمد شاكر، نشر عالم الكتب بيروت. الطبعة الثانية نسبة ١٩٨٨م.
- (٤) اختصار علوم الحديث. للحافظ ابن كثير الدمشقى، تعليق صلاح محمد عجمد عويصة، بشر دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٩٨٩م،
- (٥) تدريب الراوى في شرح تفريب النواوى المحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطى تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف نشر دار الفكر بيروت طبعة سنة ١٩٨٨م.

الهوامش .

- (۱) سس أبي داود كتاب الأقضية حديث (٣٦١٠)، وسس اشرمدي كتاب الأحكام حديث (١٣٤٣)، وسس الن ماهه كتاب الأحكام حديث (٢٣٦٨).
 - (٢) تاريخ بعداد، للحطيب النقدادي، ترجمة محمد بن جعفر ١٣٤/٢/ ترحمة (٥٣١).
 - (٣) لمصلم، لأبي بكر عبد الله بن أبي شيبة، كتاب الزهد ١٥٤/٧، حديث (٣٤٨٠٢).
 - (٤) سال الترمدي كتاب انطهارة حديث (٥٤).

من روى عن أبيه عن جده

من المهم في هذا النوع ما إذا أبهم اسم الأب أو الجد فلم يسم: بل اقتصر على كونه أباً للراوى أو جداً له، فيحتاج حينتاذ إلى معرفة اسمه: لئلا يستغلق الأمر على أحد.

وينقسم ذلك إلى قسمين:

أحدهما: أن تكون الرواية عن أبيه فقط دون جده، وهو كثير: كرواية أبى العشراء الدارمي، عن أبيه، عن النبي رابية، وهي عند أصحاب السنن الأربعة، فإن أباه لم يسم في طريق الحديث، واختلف في اسم أبى العشراء واسم أبيه على أقوال، والأشهر أن اسمه: أسامة بن مالك بن فهطم ـ بالهاء ـ أو بالحاء المهملة موضع الهاء، وقيل اسمه: عطارد بن برز، أو بلز ـ باللام مكان الراء المهملة.

والقسم الثانى: أن تكون الرواية عن أبيه عن جده، ثم تارة يراد بالجد أبو الأب، وتارة يراد بالجد أبو الأب، وتارة يراد به الجد الأعلى، فمنه ما يعود الضمير في قوله «عن جده» على الراوى نفسه. رمنه ما يعود الضمير فيه على أبيه.

فمثال ما يعود الضمير فيه على الراوى: رواية بهز بن حكيم، عن أبيه، عن جده، عن النبى ﷺ، فحكيم هو ابن معاوية بن حيدة

القشيرى، فالصحابى هو معاوية وهو جد بهز وأبو حكيم، وله بهذا الإسناد نسخة كبيرة حسنة.

ومثال ما يعود الضمير فيه على أبيه: رواية عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، عن النبى على النبى على فشعيب هو ابن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص، فالصحابى هو عبد الله بن عمرو وهو جد شعيب، فالمراد بالجد هنا: الجد الأعلى أى جد الأب. وله بهذا الإسناد نسخة كبيرة أكثرها فقهيات جياد، واحتج بها أكثر أهل الحديث؛ حملاً لمطلق الجد فيه على الصحابى عبد الله بن عمرو بن العاص دون ابنه محمد والد شعيب، لما ظهر لهم من إطلاقه ذلك.

ومن الطرائف في هذا: رواية أبي الفرج عبد الوهاب التميمي الفقيه الحنبلي، وكانت له ببغداد في جامع المنصور حلقة للوعظ والفتوى عن أبيه في تسعة من أبائه نسقاً.

قال الحافظ أبو بكر أحمد بن على:
«حدثنا عبد الوهاب بن عبد العزيز بن
الحارث بن أسد بن الليث بن سليمان بن
الأسود بن سفيان بن يزيد بن أكينة بن

عبد الله التميمى من لفظه قال: سمعت أبى يقول: سمعت على بن أبى يقول: سمعت على بن أبى طالب وقد سئل عن «الحنان المنان» فقال: «الحنان»: الذى يقبل على من أعرض عنه. و «المنان»: الذى يبدأ بالنوال قبل السؤال»(۱). وآخر الرواة هو أُكينَة ـ بالنون ـ وهو الذى سمع عليًا رَوْقَيَة.

قال العراقى: «وأكثر ما وقع لنا بتسلسل رواية الأبناء عن الآباء أربعة عشر رجلاً من رواية أبى محمد الحسن بن على بن أبى طالب: وهو الحسن بن عبد الله بن محمد ابن عبد الله بن الحسين المعتد الله بن عبد الله بن الحسين المعتد الله بن على بن الحسين المعتد بن البن جعفر بن عبد الله بن حسن الأصغر بن ابن جعفر بن عبد الله بن حسن الأصغر بن على زين العابدين بن الحسين بن على بن أبى طالب رَوْقَيَّةَ. رواها الحسين عن آباته نوعاً مرفوعاً بأربعين حديثاً منها «المجالس مرفوعاً بأربعين حديثاً منها «المجالس بالأمانة»(٢). وفي آبائه من لا يعرف حاله.

قال أبو القاسم منصور بن محمد العلوى: الإسناد بعضه عوال وبعضه معال، فقول الرجل «حدثنى أبى عن حدى» من المعالى.

من المؤلفات في ذلك:

۱ - من روى عن أبيه عن جده البن أبى خيثمة وهو جزء صغير (٣).

۲ - من روى عن أبيه عن جده الحافظ
 قاسم بن قطلوبغا الحنفى المتوفى سنة
 ۸۷۹هـ، وهو مطبوع متداول فى مجلد.

ومما يلتحق بهذا النوع أيضاً : رواية المرأة عن أمها عن جدتها. وهو نوع عزيز جداً.

فمن ذلك : ما رواه أبو داود في سننه عن بندار قال: حدثنا عبد الحميد بن عبد الواحد قال: حدثتني أم جنوب بنت نميلة، عن أمها سويدة بنت جابر، عن عقيلة بنت أسمر ابن مضرس، عن أبيها أسمر بن مضرس قال: أتيت النبي على فبايعته فقال : «من سبق إلى ما لم يسبق إليه مسلم فهو له»(٤).

أ. د/ محمود رشاد خليفة

مراجع الاستزادة

الهوامش

⁽١) علوم الحديث. لأس عمرو عثمان من عبد الرحمن الشهرزوري المعروف بابن الصلاح. تحقيق أور الدين عتر المكتبة العلمية بيروت،

⁽٢) التقييد والإيصاح شرح مقدمة من لصلاح. للحافظ رين لدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي، تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان، بشر لمكتبة السلفية بلدينة المورة الطبعة الأولى سنة ١٩٦٩م

⁽٣) فتح المعيث مشرح ألفية الحديث الحافظ رين الدين عند الرحيم بن الحسين العراقي، تحقيق الشيخ أحمد محمد شاكر الشر عالم الكتب اليروث.

⁽۱) تاريخ بعداد، للحطيب البغدادي، ترجمة عبد الوهاب بن عبد العرير بن الحارث ۲۲/۱۱/ترجمة (۵۷۰٤)،

⁽٢) سنن أبي داود كتاب الأدب، حديث (٤٨٦٩)، ومسند الصردوس للديدمي ٤٩١/٤، حديث (٢٩٢٦).

⁽٣) الرسابة المستطرفة للكتاس / ١٦٣.

⁽٤) أحرجه أبو داود في سبنه في كتاب الخراج والإمارة والفيء. حديث ٢٠٧١.

من لم يرو إلا حديثًا واحدًا

هذا النوع مما زاده السيوطى على ابن الصلاح فى علوم الحديث، وهو نظير ما ذكروه فيمن لم يرو عنه إلا واحد، وبينه وبين الوحدان فرق:

- فيانه قيد يكون روى عنه أكثر من واحيد، وليس له إلا حديث واحد.

وقد يكون روى عنه غير حديث، وليس له إلا راو واحد.

فمن أمثلة من لم يرو من الصحابة إلا حديثاً واحداً :

- ابن أبى عمارة المدنى مُؤَلِّكَة ، له حديث واحد في المسح على الخصفين (١) رواه أبو داود وابن ماجه.
- آبى اللحم الغفارى مَوْقِيَّة، له حديث واحد في الاستسفاء. (۱) رواه الترمذي والنسائي.
- أحمر بن جزء اسسرى عَنْهُ، له حديث واحد أن رسول الله عَنْهُ كان إذا سجد جافى عضديه عن جنبيه (٢). رواه أبو داود وابن ماجه، تفرد به عنه الحسن البصرى.
- أدرع السلمى يَوْقِي، له حديث : جئت ليلة:

- أحرس النبى ﷺ فإذا رجل قراءته عالية. رواه ابن ماجه (٤).
- بسر بن جحاش القرشى يَوْتَكَ ـ ويقال:
 بشر ـ له حديث واحد أن رسول الله وَ الله وَالله وَ الله وَالله وَالله
- حدرد بن أبى حدرد السلمى يَوْقَيْهُ، روى عن رسول الله يَوْقِيْهُ : «من هجر أخاه سنة فهو كسفك دمه». رواه أبو داود (٢٠).
- ربيعة بن عامر بن الهاد الأزدى رَوَّقَهُ، له حديث واحد عن النبي رَقِّقُ : «ألظوا بياذا الجلال والإكرام، رواه النسائي الله.
- أبو حاتم (صحابی) رضي ، روی عنه محمد وسعید ابنا عتبة حدیث : «إذا جاءكم من ترضون دینه وخلقه فأنكحوه، إلا تفعلوه تكن فتنة في الأرض وفساد عریض، (^).

ومن أمثلة من لم يرو من غير الصحابة إلا حديثاً واحداً:

- إستحاق بن يزيد الهندلي المدني. روى عن عون بن عبد الله، عن ابن مستعود روسية

حدیث · «إذا رکع أو سجد فلیسبح ثلاثاً. وذلك أدناه «^(۱). رواه الترمذی وأبو داود.

- إسماعيل بن بشير المدنى، روى عن جابر ابن عبد الله، وأبى طلحة زيد بن سهل الأنصاريين - رضى الله عنه ما - قالا . ممعنا رسول الله عنها من امرئ يقول : «ما من امرئ يخذل امرءاً مسلماً في موضع تنتهك في موضع تنتهك في ه حرم ته ... الحديث، رواه أبو داود (۱۰).

- الحسن بن قيس، روى عن كرز التميمى :
دخلت على الحسين بن على أعوده في
مرضه فبينما أنا عنده إذ دخل علينا على ابن أبي طالب رضى الله تعالى عنه ...
الحديث في فضل عيادة المريض. رواه
النسائي في مسند على، وقال المزى : ليس
له ولا لشيخه إلا هذا الحديث.

أ. د/ محمود رشاد خليفة

مراجع الاستز دة.

الهوامش

- (١) منين أبي داود كتاب الطهارة، حديث (١٥٨)، وسنن أبن منحه كتاب الطهارة وسننها، حديث (٥٥٧)،
 - (٢) سبس الترمذي. كتاب الحمعة حديث (٥٥٧) وسس السبائي، كتاب الاستسقاء، حديث (١٥١٤)
- (٣) سبر أبي داود كتاب الصلاة حديث (٩٠٠) وسنر اس ماحه. كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها حديث (٨٨٦)،
 - (٤) سنن مين ماحه كتاب ما حاء في الحمائر حديث (١٥٥٩)
 - (٥) مسند أحمد ٢١٠/٤، وسنين بن ماجه كتاب الوصايا، حديث (٢٧٠٧)،
 - (٦) سمس أبي داود كتاب الأدب، حديث (٤٩١٥).
 - (٧) السبن الكمرى لنسائي كتاب التمسير . حديث (١١٥٦٣)، وكتاب سعوت . حديث (١١٥٦٣).
 - (۸) سس انترمدی کتاب النکاح حدیث (۱۰۸۵)
 - (٩) سيس الترمدي كتاب الصلاة حديث (٢٦١) وسين أبي د ود، كتاب لصلاة، حديث (٨٨٦)،
 - (۱۰) سس اسي د ود كتاب الأدب، حديث (٤٨٨٤).

⁻(۱) تدریب الراوی فی شرح تقریب النواوی، لتحافظ حلال الدین لسیوط**ی، بتح**فیق عبد الوهاب عبد اللطیف، طبعة دار انفکر بیروت سنة ۱۹۸۸م

مَنْ وافق اسم شيخه اسم أبيه

ذكر هذا النوع من أنواع علوم الحديث الإمام شيخ الإسلام ابن حجر في كتاب «النخبة» ومَثَل لهذا النوع بمثال الربيع بن أنس عن أنس يَوْلِيَّهُ.

هكذا يأتى الاسم فى الروايات ويذكر اسمه واسم أبيه واسم شيخه، فيظن البعض أن الربيع يروى عن أبيه، وهذا اللبس يأتى من اتفاق اسم والد الراوى مع اسم شيخه فكلاهما اسمه «أنس». فحين يُعلَم أن اسم أبيه متفق مع اسم شيخه يتميز الأمر ويعرف.

وهدا عكس ما وقع فى الصحيح وهو: عامر بن سعد عن سعد وهو أبوه، وليس أنس شيخ الربيع والده، بل هو أنس بن مالك مَوْقَيَّهُ الصحابى المشهور وأبوه بكرى.

وهكذا نرى عناية أئمة الحديث النبوى ودقتهم فى معرفة الرواة وأبائهم وشيوخهم وتمييزهم، حتى لا يكون هناك خطأ أو خلط بينهم.

أ. د/ أحمد عمر هاشم

مَنْ وافقت كنيته اسم أبيه وعكسه

ذكر شيخ الإسلام الحافظ ابن حجر فى «نخبة الفكر». من وافقت كنيته اسم أبيه كنيته.

و صننَّف الخطيب البغدادى فى النوع الأول وهو «مَنْ وافقت كنيته اسم أبيه» كتاباً قال فيه:

«جُلّتُ فى أسماء رواة الحديث فوجدت جماعة منهم واطأت كُنهم أسماء آبائهم، أى وافقتها.

«ولبعضهم نظر لخلاف ذلك، فريما جاءت رواية عن بعضهم باسمه وكنيته مُضاهياً لآخر في اسمه وكنيته، وهما اثنان فلا يؤمن وقوع الخطأ فيها».

وقال شيخ الإسلام : «فائدة معرفة ذلك نفى الغلط عمن نسبه إلى أبيه».

وصنَنَّف أبو الفتح الأزدى في النوع الثاني كتاباً.

ومن أمثلة الأول في المصحابة وفي غيرهم أبو مسلم الأغر بن مسلم المدنى، روى عن أبي هريرة يَوْتَكُ وغيره، وأبو خالد البصرى، روى عن أبي عن أبي هريرة رَوْتُكُ وسـمرة، وأبو إسـحاق إبراهيم بن إسحاق المديني من أتباع التابعين، وأبو إسـماعيل الكوفي وأبو إسـماعيل الكوفي روى عن الأعـمش وطلحة بن مصـرف، وأبو زياد أيوب بن زياد الحمصي روى عن عبادة بن الوليد بن عبادة. وأبو الجواب الأحوص بن خواب الكوفي الضـبي روى عن أسـباط بن ضر وغيره.

ومن أمثلة الثانى فى الصحابة · أوس بن أوس، وسنان بن أبى سنان الأسدى، ومعقل ابن أبى معقل ـ رضى الله عنهم ـ ·

وفى غيرهم: الحسن بن أبى الحسن البصرى، وإسحاق بن أبى إسحاق السبيعى، وعامر بن أبى عامر الأشعرى،

أ. د/ أحمد عمر هاشم

مَنْ وافقت كنيته كنية زوجته

ألَّف في هذا النوع شيخ الإسلام ابن حجر في كتابه «النخبة»، وصنَفَّ فيه أبو الحسن بن حيويه جزءاً خاصاً بالصحابة، ثم الحفظ أبو القاسم ابن عساكر، مثاله:

أبو أسيد الساعدى مالك بن ربيعة الأنصارى وزوجه أم أسيد الأنصارية، وأبو أيوب أيوب الأنصارى خالد بن زيد وزوجه أم أيوب بنت قيس بن أسد الأنصارية، وأبو بكر الصديق وزوجه أم بكر في الجاهلية لم يصح السلامها، وأبو الدحداح وزوجه أم الدحداح. وأبو الدرداء وزوجه أم الدرداء الكبرى خيرة بنت أبي حدرد صحابية، وأم الدرداء الصغرى بنت أبي حدرد صحابية، وأم الدرداء الصغرى مجيمة تابعية، وأبو ذر وزوجه أم ذر، وأبو رافع أسلم مولى النبي في وزوجه أم رافع سلمى مولاته أيضاً _ رضى الله عنهم _ .

وأبو سلمة عبد الله بن عبد الأسود وزوجه أم سلمة هند بنت أبى أمية، تزوجها بعده النبى على وأبو الفضل العباس بن عبد المطلب وزوجه أم الفضل لبابة بنت الحارث، وأبو معقل الأسدى هيثم بن أبى معقل وزوجه أم معقل الأسدى هيثم بن أبى معقل وزوجه أم معقل الأسدية ـ رضى الله عنهم ـ، هذا ما ذكره ابن حيويه، وقد روى عن كل من المذكورين حديثاً.

ومن ذلك أيضاً:

أبو معبد وأم معبد، وأبو رعلة وأم رعلة _ رضى الله عنهم _(١) ا هـ.

أ. د/ أحمد عمر هاشم

الهوامش.

⁽١) تدريب الراوي ٣٩/٢ تحقيق د أحمد عمر هاشم.

المنسوبون إلى غير آبائهم من الرواة والمحدثين

ويقصد بذلك :

معرفة من اشتهر نسبه إلى غير أبيه من قريب كالأم أو الجد، أو غريب كالمربى ونحوه ثم معرفة اسم أبيه.

فائدته:

تمييز معرفة الرواة حتى نعرف كل راو على وجه التحديد، وحتى لا نتوهم تعدد الرواة حين ينسب مرة إلى أبيه، ومرة إلى غير أبيه.

أقسام هذا النوع:

من نسب إلى غير أبيه من الرواة والمحدثين يأتى على أنواع.

الأول : من نسب إلى أمه : كمعاذ ومُعودٌ وعودٌ ويقال عوف - بالفاء - ابنى عفراء بنت عبيد بن ثعلبة من بنى النجار وأبوهم الحارث ابن رفاعة بن الحارث من بنى النجار أيضا وشهد بنو عفراء بدرا فقتل بها مُعودٌ وعوف وبقى معاذ إلى زمن عثمان، وقيل إلى زمن على فتوفى بصفين . وشُرحَبيل بن حَسنة، أبوه عبد الله بن المطاع . وحسنة التى ينسب إليها: جزم كثير من العلماء كابن الصلاح

بأنها أمه، وقال الزبير بن بكار ليست أمه وإنما تبنته.

الثانى: من نسب إلى جدته كيَعلَى بن مُنيَة، فمنية هذه قالوا أنها جدته، وذهب العراقى إلى أنها أمه، وكبشير ابن الخصاصية أبوه معبد والخصاصية أم جده الثالث.

الثالث: من نسب إلى جده كما فعل النبى لا كذب ويوم حنين حيث قال: "أنا النبى لا كذب أنا ابن عبد المطلب" وكأبى عبيدة بن الجراح، عامر بن عبد الله بن الجراح وَالله أحد العشرة المبشرين بالجنة. ومن غير الصحابة ابن جريج وهو عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج، والإمام أحمد بن حنبل لأنه أحمد بن محمد بن حنبل فنسب إلى جده.

الرابع: من نسب إلى أجنبى عنه كالمقداد ابن الأسود - رضى الله عنه - من الصحابة فإنه المقداد بن عمرو بن ثعلبة الكندى البهرانى، والأسود هو ابن عبد يغوث الزهرى وكان زوج أم المقداد، والمقداد تربى في بيته فقام على تربيته فنسب إليه(١).

أ. د/ علاء عنتر محمد مصطفى

الهوامش:

[.] (۱) رحع في دلك علوم الحديث لابن الصلاح ٣٧٠ - تدريب الراوى ٣٣٦/٢ وما بعدها - فتح المعيث للسحاوى ٣٩٢/٣ - فتح الماقي ٦٣٤

المنقطع من الأحاديث

تعريفه:

المنقطع لغة : اسم فاعل من الانقطاع ضد الاتصال .

اصطلاحاً: اختلفت أقوال العلماء في هذا المصطلح الحديثي من حيث التعريف . فكانوا في ذلك على ثلاثة مذاهب :

المذهب الأول: ما ذهب إليه الفقهاء والخطيب البغدادى وابن عبد البر وغيرهم من المحدثين أن المنقطع: ما لم يتصل إسناده على أى وجه كان انقطاعه سواء كان الساقط منه الصحابى أو غيره، وسواء كان السقط فى أول السند أو وسط أو آخره وزعم النووى أن هذا التعريف هو الصحيح . مع ملاحظة أنه من حيث الاستعمال يكون فى رواية من دون التابعى عن الصحابى كمالك عن نافع عن ابن عمر .

المنهب الثانى: وهو ما ذهب إليه الحاكم وعبر به ابن الصلاح فى مقدمته وجزم به العراقى وشيخ الإسلام ابن حجر والسخاوى – وهو الراجح – أنه الحديث: الذى سقط من إسناده راو قبل الصحابى أو ذكر فيه رجل

مبهم . ويشترط أن يكون الساقط واحداً في قط ، أو اثنين لا على التوالى ويكون في الحالة الثانية منقطعًا في موضعين . وهذا التعريف جعل المنقطع مباينًا لسائر أنواع الانقطاع حيث خرج المعضل والمرسل والمعلق . وهو الذي استقر عليه اصطلاح المحدثين .

المذهب الثالث: ما حكاه الخطيب أبو بكر عن بعض أهل العلم بالحديث: أن المنقطع ما روى عن التابعى أو من دونه موقوفاً عليه، من قوله أو فعله، قال ابن الصلاح: "وهذا غريب بعيد".

وهذا المذهب في تعريف المنقطع هو الذي اصطلحوا عليه بعد ذلك في تعريف المقطوع(١).

أمثلة الحديث المنقطع:

۱ - ما أخرجه أبو داود في سننه كتاب القنوت باب القنوت في الوتر قال: "حدثنا شجاع بن مخلد ثنا هشيم أخبرنا يونس بن عبيد عن الحسن ثم أن عمر بن الخطاب جمع الناس على أبي بن كعب فكان يصلى لهم عشرين ليلة ولا يقنت بهم لا في النصف

الباقى فإذا كانت العشر الأواخر تخلف فصلى في بيته فكانوا يقولون أبق أبي»^(٢).

فهذا إسناد منقطع الحسن البصرى ولد سنة (٢١ هـ) ومات عمر في أواخر سنة (٢٣هـ) أو في أول المحرم سنة (٢٤ هـ) فأني يمكن للحسن أن يسمع عمر .

٢ – ما أخرجه الترمذي في العلل الكبير: فيما جاء في المرأة إذا استكرهت على الزنا قال: حدثنا على بن حجر حدثنا معمر بن سليمان الرقى عن الحجاج بن أرطاة عن عبد الجبار بن وائل عن أبيه قال: «استكرهت امرأة على عهد رسول الله على فدرأ عنها الحد وأقامه على الذي أصابها ولم يذكر أنه جعل لها مهرًا (٢) هذا الحديث منقطع من موضعين قال الترمذي: سألت محمدًا عن هذا الحديث فقال الحجاج بن أرطاة لم يسمع من عبد الجبار بن وائل وعبد الجبار لم يسمع من أبيه حيث ولد بعد موت أبيه.

بما يعرف الانقطاع:

۱ - عدم ملاقاة الراوى لمن روى عنه،
 ويعرف عدم الملاقاة بإخبار الراوى عن نفسه
 أو بجزم إمام مُطلع .

۲ - مجىء الحديث من طريق آخر وفيه
 زيادة رجل أو أكثر سواء كان هذا الطريق فى
 نفس المصدر، أو فى مصدر آخر من كتب
 السنة .

٣ - أن ينص على الانقطاع إمام معتمد
 من أهل المعرفة والخبرة بهذا الشأن .

حكم الحديث المنقطع:

الحديث المنقطع ضعيف لفقده شرطًا من شروط القبول وهو اتصال السند، ولجهالة حال الراوى الذى منقط منه.

أ. د/ علاء عنتر محمد مصطفى

الهوامش:

⁽١) مقدمة ابن الصلاح

⁽۲) سبس أبي داود ـ كتاب الفنوت باب لوتر في الفنوت ٢٥/٢

⁽٣) علل الترمدي ٢٣٥. وأخرجه هي سننه، كتاب الحدود بات في الرأة إذا استكرهت على الرب ٤٥٥/٤.

المنكر من الأحاديث

تعریضه: المنکر لغة: اسم مفعول من أنكره بمعنی جحده أو لم يعرفه (۱) .

اصطلاحاً: تعددت أقوال علماء الحديث في تعريفه إلى الأقوال الآتية:

الأول: أنه الحديث الذى تفرد به الراوى الضعيف ولم يكن ثمة ثقة خالفه، وهذا ما دهب إليه الترمذي في تعريفه (٢).

مثاله: ما أخرجه الترمذى في سننه قال: «حدثنا الفضل بن الصباح، أخبرنا سعيد بن زكريا، عن عنبسة بن عبد الرحمن عن محمد ابن زاذان عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله قال: قال رسول الله على «السلام عبد الله قال: قال رسول الله على «السلام قبل الكلام». وبهذا الإسناد عن النبي على قال: «لا تدعوا أحداً إلى الطعام حتى يسلم». قال أبو عيسى: هذا حديث منكر لا يسلم». قال أبو عيسى: هذا حديث منكر لا نعرفه إلا من هذا الوجه، سمعت محمداً يقول: عنبسة بن عبد الرحمن ضعيف في يقول: عنبسة بن عبد الرحمن ضعيف في الحديث ذاهب، ومحمد بن زاذان منكر الحديث المحديث الحديث المحديث الحديث المحديث المحد

الشانى: المنكر هو الذى يحدث به الرجل عن الصحابة أو عن التابعين عن الصحابة لا يعرف ذلك الحديث وهو متن الحديث إلا

عن طريق الذي رواه فيكون منكرًا، وهذا ما ذهب إليه في تعريفه الإمام أبو بكر البرديجي (٤) . قال الحافظ ابن رجب معلقًا على كلام البرديجي : «وهذا كالتصريح بأنه كل ما ينفرد به الثقة، ولا يعرف المتن من غير ذلك الطريق فهو منكر»، كما قال الإمام أحمد في حديث مالك عن الزهري عن عائشة ٠ «إن الذين جمعوا الحج والعمرة طافوا حين قدموا لعمرتهم، وطافوا لحجهم حين رجعوا من منى ". قال : لم يقل هذا أحد إلا مالك، وقال: وما أظن مالكًا إلا غلط فيه لم يجيء به أحد غيره، وقال غيره: لم يروه إلا مالك، ومالك ثقة، ولعل أحمد إنما استنكره لمخالفته للأحاديث في القادم يطوف طوافًا واحدًا $x^{(0)}$. الثالث: أنه مثل الشاذ في التفرد، غير أن المتضرد المخالف في الشاذ ثقة وفي المنكر ضعيف، وقد ألمح إلى ذلك ابن الصلاح في مقدمته حيث قسمه إلى قسمين:

أحدهما: الفرد المخالف لما رواه الثقات. ومعلوم أنه لم يشترط كون المخالف ثقة بل هو على الأرجح ضعيف حتى يتميز عن الشاذ. ويؤكد ذلك ما قاله في القسم الثاني.

ثانيهما: الفرد الذي ليس في راويه من الثقة والإتقان ما يحتمل معه تفرده.

وهذا القسم يختلف حكمه من حال إلى حال، كما فصله أثناء كلامه على الحديث الشاذ. وقد تبعه على هذا التعريف من العلماء النووي⁽¹⁾، وابن كثير^(۷) ، والعراقي^(۸).

الرابع: ما رواه الراوى الضعيف مخالفًا للثقات وهو ما ذهب إليه الحافظ ابن حجر ، وعليه كثير من المحدثين ، واستقر عليه العمل عند المتأخرين^(۹).

وقد مثّل الحافظ ابن حجر للمنكر هذا فى شرح النخبة بما رواه ابن أبى حاتم من طريق حُبيب بن حبيب عن أبى إسحاق عن العيزار بن حريث عن ابن عباس عَرَقَى عن النبى عَلَيْ قال : «من أقام الصلاة ، وأتى الزكاة ، وصام، وقرى الضيف، دخل الجنة».

- وقد تفرد حبيب بن حبيب برضعه، وقد ضعف «حبيبًا» غير واحد (١٠٠) .

وعليه قبال أبو حباتم عن الحديث: «هو منكر الأن غييره من الشقبات رواه عن أبى إسحاق موقوفًا وهو المعروف» (١١) .

حكم الحديث المنكر:

الحديث المنكر بالتعريف الذى استقر عليه المتأخرون، وما عرفه به ابن حجر ضعيف جدًا: لأن راويه ضعيف، وزاد بالمضالفة ضعفًا.

الفرق بين قول الجمهور: فلان منكر الحديث وقول الإمام أحمد ذلك:

قال المحدث التهانوى : وكذا فرق بين قول الجمهور : فلان منكر الحديث وبين قول أحمد ذلك، فإن الجمهور يطلقونه على ضعيف يخالف الثقات في روايته، وأحمد يطلقه على من يغرب على أقرانه بالحديث (١٠٠).

أ. د/ علاء عنتر محمد مصطفى

الهوامش:

⁽١) لمعجم الوسيط مادة «بكر» ٢ / ٩٨٩ -

⁽۲) أسباب حتلاف لمحدثين ١/٣٧٨ ، ٢٧٨

⁽٣) سمن الترمدي، كتاب الاستثدال عب ما حاء في السلام قبل الكلام ٥٩/٥

⁽٤) شرح على الترمدي لاس رحب ٢٢ .

⁽٥) المصدر السابق مد ٢٥٢

⁽٦) انتقریب نشرح تدریب الراوی ۲۲۹/۱ -

⁽٧) الباعث الحثيث ٦٣

⁽٨) فتح المعيث لنعر في صد ٨٨ ،

⁽٩) شرح النحبة ٢٥ . ٣٦ .

⁽١٠) بنظر ميران لاعتدال ٢/ ترجمة (٢٣٢٢)

⁽١١) شرح النصة ٣٥

⁽١٢) قواعد في علوم الحديث ٢٥٨ . ٢٥٩

المهمل من الرواة

- تعريف المهمل: هو من دكر في إسناد الحديث أو متنه (الباسم لا يميزه عن غيره ممن يشاركه في هذا الاسم، كأن يقال: عن محمد أو عن أحمد ونحو ذلك.
- كيف يعرف المهمل؟ : يعرف المهمل الواقع في إعساد الحديث أو متنه بالآتي:
- ا ورود المهمل مسمى في بعض الروايات، ويلزم لذلك تخريج الحديث وجمع طرقه حتى نستطيع الوقوف على اسم هذا المهمل.
- ٢ الترجمة لشيوخ هذا المهمل وتلاميذه، فقد نستطيع أن نتعرف على هذا المهمل ونقف على السمه كاملاً من خلال هذه التراجم.
- معرفة اصطلاح الأئمة فى ذلك. فالإمام البحارى رحمه الله تعالى مثلاً إذا قال: حدثنا محمد بدون ذكر ما يميزه عن غيره من المحمدين فالمراد به محمد بن يحيى الذهلى، غير أنه لا يذكره بما يميزه لما وقع بينهما بسبب مسألة اللفظ بالقرآن الكريم.
- ٤ الرجوع إلى كتب شروح السنة، فلعل

- الشراح وقفوا على اسمه وميزوه عن غيره في أثناء شرحهم للحديث الذي وقع فيه المهمل.
- ٥ الرجوع إلى المستخرجات على كتب السنة: لأن المستخرج ربما عين المبهم وميز المهمل وهذا واقع بكثرة.
- حكم الحديث الذى فى إسناده أو متنه راوِ مهمل :

أولاً: حكم الحديث الذي في إسناده راور مهمل: إذا لم نستطع أن نميز المهمل الذي في إسناد الحديث من غيره ممن يشاركه في هذا الاسم فإننا نتوقف في قبول حديثه؛ لأنه كما يحتمل أن يكون هذا المهمل ثقة يحتمل أن يكون ضعيفاً، بل يحتمل أن يكون كذاباً، هذا إذا كان المهمل من غير الصحابة.

أما إذا كان المهمل من الصحابة كأن يقول أحد التابعين الثقات: حدثتى «محمد» من أصحاب النبى على ولم نستطع تمييزه عن غيره، فإن ذلك لا يضر بصحة الحديث من قريب أو بعيد، وذلك لأن المهمل صحابى والصحابة جميعاً عدول بتعديل الله عز وجل ورسوله وهي لهم، فلا يضر الإهمال أو

انجهالة العينية بالصحابى؛ لأن حالهم جميعاً ـ رضى الله عنهم ـ معروف، وإنما يبحث عن الراوى لمعرفة حاله.

ثانياً: حكم الحديث الذي في منتنه راوٍ مهمل:

إذا لم نستطع أن نميز المهمل الذى فى متن الحديث فإن ذلك لا يؤثر فى الحكم على الحديث صحةً أو ضعفًا، وذلك لأنه لا دخل له برواية الحديث.

أ.د/ الخشوعي الخشوعي محمد

البهو امش:

⁽١) الإسماد . هو الطريق الموصل إلى مش الحديث، و لمش ، هو مص الحديث

الموصول من الأحاديث

۱ - كلمة موصول في معنى متصل، وقد جرت تلك الكلمة على سيان المحدثين. ويعنون بها أن هذا حديث متصل السند، فالاتصال من أوصاف السند.

وأصل الاتصال: اتحاد الأشياء بعضها بالبعض، كاتحاد طرفى الدائرة، والاتصال نقيض الانفصال.

ويستعمل الوصل في الأعيان المحسوسة. وفي المعانى المعقولة، يقال: وصلت فلانًا.

ومن هذا قول الله تعالى: ﴿ويقطعون ما أمر الله به أن يوصل﴾(١).

وإذا قيل: فلان متصل بفلان، فمعناه: بينهما نسب أو مصاهرة.

وفى قول الله سبحانه: ﴿ولقد وصلنا لهم القول﴾(٢)، أى أكثرنا لهم النصيحة والقول موصولاً بعضه ببعض.

۲ - تعریف المتصل اصطلاحًا: قال ابن الصلاح: هو الذی اتصل إسناده، فكان كل واحد من رواته قد سمعه ممن فوقه حتی ینتهی إلی منتهاه(۲).

قال: ومطلقه يقع على المرفوع والموقوف.

وبالتأمل في نعريف ابن الصلاح نلحظ أمورًا:

أ - أنه جعل الاتصال من أوصاف السند، فإذا قيل: هذا حديث متصل، أى سند متصل، وبناء على هذا القيد يخرج المرسل، والمنقطع، والمعضل، والمعلق، فهذه الأنواع لا تسمى متصلة.

ب - قيد رواية كل راو عمن فوقه بالسماع فقط، وعليه فلا تدخل العنعنة في الاتصال.

ج - خصَّ المتـــصل - عند الإطلاق - بالمرفوع والموقوف فقط، وعلى هذا فلا يطلق على أقوال التابعين التي تسمى (مقطوعة) أنها متصلة حتى لو كانت موصولة الإسناد.

قال ابن الصلاح: ومثال المتصل المرفوع: مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن أبيه عن رسول الله عَلَيْ . ومثال الموقوف المتصل: مالك عن نافع عن ابن عمر قوله.

فأنت ترى أن ابن الصلاح ذكر العنعنة فى المثالين، مما يفيد عدم اشتراط السماع فى الاتصال كما يتوهم من التعريف السابق، وفى هذا رد على النبهاني في «شرح المنظومة البيقونية» حيث قيد الاتصال بالسماع فقط.

ولكنا نرى أن عنعنة ،لمدلس قبل بيان ساماعه لا توصف بالاتصال، وحيث إن المثالين اللذين ذكرهما ابن الصلاح لم يوصف أحد من الرواة بالتدليس، فلا مانع من الوصف بالاتصال حينتذ.

۳ أقوال التابعين: ظاهر كلام ابن الصلاح عدم دخولها في الموصول، حتى لو اتصلت الأسانيد إلى أصحابها لا يسمونها متصلة. بل يسمونها مقطوعة.

وهناك كما نعلم تنافر بين الوصل والقطع، لكن إذا قيدت فهذا جائز وواقع من كلام أهل هذا الشأن فيقولون: هذا متصل إلى سعيد ابن المسيب، أو موصول الإسناد إلى الزهرى، أو بلى مالك ونحو ذلك(٤٠.

وتعليلهم بعدم إطلاق لفظة متصل على المقطوع؛ لأن المقطوع ضد الموصول، فكرهوا أن يطلقوا الاسم الواحد على الشيء وضده.

أقول: هذا تعليل غير مسلم: لأن اللغة العربية تجيز إطلاق الاسم على الشيء ونقيضه، ولذا كان تعريف النووي يشمل المقطوع حيث قال: إن المتصل هو ما اتصل إسناده مرفوعاً كان أو موقوفاً على من كان (٥).

فقوله: (على من كان) يوحى بدخول المقطوع وهى أقوال التابعين فمن بعدهم، وهذا رأى النووى وابن جماعة الذى زاد: أو إجازته إلى منتهاه⁽¹⁾.

العلاقة بين المتصل والمسند: ظاهر تعريف المتصل أنه يتداخل مع المسند، لكن لكى تتضح العلاقة بينهما – لابد من الرجوع إلى مصطلح المسند – فسترى أن المسند أعم من المتصل، لما سبق أن المتصل لا يدخله المرسل، بخلاف المسند فهو المرفوع خاصة سواء كان متصلاً أم منقطعاً.

- وقيل: هما سواء وأن المسند: هو المتصل إسناده سواء كان مرفوعًا أو موقوفًا أو مقطوعًا؛ لكن يفترقان من جهة أن استعمال المتصل في المرفوع والموقوف على حد سواء، والمسند استعماله في المرفوع أكثر من الموقوف والمقطوع.

- وقيل المسند: هو المرفوع المتصل إلى النبى عليه خاصة.

ورجح بعضهم هذا الرأى حتى يتميز به عن المرفوع فقط، أو المتصل فقط، حيث إن المرفوع ينظر فيه إلى حال المتن مع قطع النظر عن الإسناد اتصل أو لا، والمتصل ينظر فيه إلى حال السند مع قطع النظر عن المتن ممرفوعًا أو موقوفًا، بخلاف المسند ينظر فيه إلى الحالين معًا فيجمع بين شرطى الرفع والاتصال والاتصال، فيكون بينه وبين الرفع والاتصال عموم وخصوص مطلق.

والله أعلم

أ. د/ مصطفى محمد أبو عمارة

الهوامش.

- (١) سورة المقرة، اية ٢٧.
- (٢) سورة لقصص، آية ٥١.
- (٣) مقدمة ابن الصلاح، النوع الحامس، ص ٤٤.
 - (٤) التيصرة والتدكرة للعراقي ١٢١/١.
 - (٥) التدريب شرح التقريب للسيوطى ٢٠١/١
 - (٦) المنهل لروى لابن حماعة، ص ٤٧.

الموقوف من الحديث

تعريضه لغة: اسم مفعول من - الوقف - كأن الراوى وقف بالحديث عند الصحابى، ولم يرفعه إلى رسول الله عليه الله المسلم

ثم هو إذا كان متصل الإسناد إلى الصحابي فيكون من الموقوف المتصل ومنه ما لا يكون متصل الإسناد فيكون من الموقوف غير الموصول، وشأنه في ذلك شأن الحديث المرفوع إلى رسول الله وشيخ متصلاً كان أو غير متصل، ثم إذا أطلق الموقوف فالمراد به ما ذكرنا من تخصيصه بالصحابة، أما إذا استعمل في غير الصحابي فينبغي استعماله مقيداً، فيقال بحديث كذا وكذا وقفه فلان على عطاء، أو على طاووس أو نحو هذا من غير الصحابي.

أهمية هذا النوع :

وتظهر أهميته: في معرفة من أسند إليه الحديث، هل هو من المرفوع إلى رسول الله على أو من الموقوف على الصحابي، أو من

المقطوع الذى أضيف إلى التابعى، وفى ذلك فائدة عظيمة فى التمييز بينهم، والوقوف على ما يحتج به من عدمه،

أمثلة للحديث الموقوف:

منها: قول ابن مسعود ﷺ: ﴿إِن أحسن الحديث كتاب الله، وخير الهدى هدى محمد ﷺ، وشر الأمور محدثاتها، وإن ما توعدون لآت وما أنتم بمعجزين ﴿(١).

ومنها قول أبى بكر وابن عباس ـ رضى الله عنهم : «الجد أب»(٢) .

ومنها قول ابن عباس ـ رضى الله عنهما: «شرعة ومنهاجاً»: «سبيلاً وسنة»(١٠) .

وقال أبو هريرة رَبِّقَهُ: «لولا آيتان في كتاب الله تعالى ما حدثت حديثًا (٥) .

حكم الحديث الموقوف:

الموقوف: يدور بين الصحة والحسن والضعف، فهو من الأنواع التى تشترك بين الأقسام الشلاثة وذلك بحسب حال الإسناد إلى الصحابى الجليل الذى وقف عليه هذا القول، ودرجته تتضح بعد دراسة إسناده.

الحالات التي يأخذ فيها الموقوف حكم المرفوع إلى النبي علي :

يأخذ الموقوف حكم المرفوع في حالات:

- منها : (أ) : قول الصحابى أمرنا بكذا أو نهينا عن كذا، مثل قول أم عطية ـ رضى الله عنها : نهينا عن اتباع الجنائز، ولم يعزم علينا «(1).

وقول أنس يَوِيْقِهُ: «أمر بلال أن يشفع الأذان ويوتر الإقامة»(٧).

(ب) إذا تكلم عن حكم شرعى لا يحتمله إلا أن يكون مأخوذًا من الوحى، مثل قول عائشة - رضى الله عنها : «فرض رسول الله الصلة حين فرض ركعتين ركعتين في الحضر والسفر، فأقرت صلاة السفر، وزيد في صلاة الحضر "^/.

وقول ابن عمر - رضى الله عنهما : «كنا

أ. د/ مروان محمد مصطفى شباهين

نُخُيِّر بين الناس في زمن النبي يَعِيرُ فنخير

أبا بكر، ثم عمر بن الخطاب، ثم عثمان بن

(د) إذا ورد في الرواية ما يفيد أن

الصحابي يبلغ به إلى النبي ع كقولهم

«يرفعه، أو ينميه، أو يبلغ به النبي ﷺ، مثل

حديث : «الناس تبع لقريش في هذا الشأن

مسلمهم لسلمهم، وكافرهم لكافرهم،(🗥

ففي بعض روايات الحديث عن أبي هريرة

يَوْكُ قُـولهم : «يبَلُغ به النبي عَنْهُ ، أي أبو

هريرة وفى كثير منها التصريح بإضافته إلى

(هـ) قول الصحابي من السنة كذا إلخ

مثل قول على يَّوِّكُهُ من السَّنة : «وضع الكف

(و) تفسير الصحابي لآية لها تعلق بسبب

النزول كقول جابر مِوْكَتَهُ : كانت اليهود تقول :

من أتى امرأته من دبرها في قبلها جاء الولد

أحول(١٢) فأنزل الله تعالى : ﴿نساؤكم حرث

على الكف في الصلاة تحت السرة»(١٢٠).

النبي يَشَيْكُ.

لكم﴾(١٤).

عفان ـ رضى الله عنهم ١١٠٣.

مقبل المعادي والمعادية المعادية

مراجع للاستزادة .

فتح لناقى بركريا الأنصاري

مقدمة اس الصلاح ، التقييد والإيصاح للعرافي البكت على مقدمة اس الصلاح لاس حجر، فتح المعيث للسحاوي تدريب الراوي للسيوطي

الهوامش :

- (١) تدريب الراوي ١٥٧/١ تيسبر مصطلح الحديث د/ الطحال، ص ١٣٠
- (٢) التحاري كتاب الاعتصام باب الاقتداء بسين رسول الله ﷺ حديث رقم ٧٢٧٧.
 - (٣) المحاري كتاب المرائض بات ميراث الحد مع الآب والإحوة
 - (٤) لبحاري كتاب لإيمان باب سي الإسلام على خمس
 - (٥) رو ه البحاري في كتاب العلم باب حفظ العلم حديث رقم ١١٨
 - (٦) التجاري كتاب تحديثر بات اتباع السباء الجديثر حديث رقم ١٢٧٨
 - (۷) البحاري كتاب الأدار باب الأدار مثني مثني حديث رقم ١٠٣.
- (٨) التحاري كتاب تصلاة باب كيف فرضت الصلاة حديث رقم ٣٥٠، ومسلم في أول كتاب صلاة المسافرين وقصرها حديث رقم ١٦٠٢.
 - (٩) اسحاري كتاب عكام نات العزل حديث رقم ٥٢٠٧
 - (۱۰) سبخاری کتاب فصائل الصحابة بات فضل أبي بكر بعد النبي على حديث رقم ٣٦٥٥
 - (١١) مسلم كتاب الإمارة باب الحلافة في قريش حديث رقم ١٨٠٤
 - (١٢) روه أبو داود هي رواية ابن داسة وابن الأعربي لسبن أبي داود كتاب لصلاة حديث رقم ٧٥٦
- (۱۳) أحرجه مسلم في صحيحه كتاب لنكاح باب جو رحماع مرأته في قبلها من قدامها ومن ورئها من غير تعرض للدبر ١٩٥/٢ رقم الحديث ١٤٥٥، و لأية ٢٢٣ من سورة البصرة
 - (١٤) تيسير مصطلح الحديث ص ١٣٢.

النازل من الأسانيد

النزول: ضد العلوّ، فهو كثرة الوسائط فى السند، أو تأخر سماع الراوى، أو تأخر وفساته، وإذا كان العلو المطلوب فى الحديث الشريف على خمسة أقسام، كما وضحها الأئمة، فإن النزول على خمسة أقسام أيصاً، كل قسم من أقسام العلوّ ضده قسم من أقسام النزول. فتكون على هذا النحو:

البعد من رسول الله ﷺ من حيث العدد.

٢ - البعد من إمام من أئمة الحديث أيضًا من حيث العدد، وإن قلّ العدد من ذلك الإمام إلى رسول الله عَنْهُ.

۳ - النزول إلى رواية البخارى ومسلم. أو أحدهما في صحيحه، أو غيرهما من أصحاب الكتب المُعَتَمَدة، مثل سنن أبى داود والترمذى والنسائى وابن ماجه ونحوها.

أبى عبد الله. لتقدم وهاة البيهقى على وهاة ابن خلف بنحو تسع وعشرين سنة .

٥ - النزول بتأخر السماع من الشيخ، فمن سمع منه متأخرًا كان أنزل ممن سمع منه قبله. وهذا القسم يفيد في بيان مدى صحة رواية المختلط بأخرة، فتترك رواية من سمع منه متأخرًا، وتقبل رواية من كان سماعه منه متقدمًا قبل أن يختلط.

قال ابن الصلاح: «ثم إن النزول مضضول مرغوب عنه، والفضيلة للعلود!!)، وحكى ابن خلاد عن بعض أهل النظر آنه قال: «التنزيل في الإسناد أفضل، واحتج له بما معناه أنه يجب الاجتهاد والنظر في تعديل كل راو وتجريحه، فكلما زادوا كان الاجتهاد أكثر «١٠). قال ابن الصلاح معقبًا: «وهذا مذهب ضعيف الحجة «١٠).

وقد حرص الأثمة على الإسناد العالى، وذمسوا النسزول فقسال على بن المدينى، وأبو عمرو المستملى النيسابورى: النزول شؤم⁽¹⁾، وقال ابن معين: الإسناد النازل قرحة في الوجه⁽¹⁾.

قال ابن دقيق العيد: «لأن كثرة المشقة

ليست مطلوبة لنفسها، ومراعاة المعنى المقصود من الرواية - وهو الصحة - أولى».

فإن تميز الإسناد انازل بفائدة ـ كنيادة الشقة في رجاله ـ على العالى، أو كونهم أحفظ أو أفقه أو كونه متصلاً بالسماع، وفي العالى حضور أو إجازة أو مناولة أو تساهل بعض رواته في الحمل ونحو ذلك، فهو المختار، ويكون العدول حينتُذ إلى النزول ليس بمذموم ولا مفضول.

قال وكيع لأصحابه: «الأعمش أحب إليكم عن أبى وائل عن عبد الله، أم سفيان عن منصور عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله؟ فقال الأعمش عن أبى وائل أقرب، فقال: الأعمش شيخ، وسفيان عن منصور عن إبراهيم عن علقمة، فقيه، عن فقيه، عن

فقيه، عن فقيه».

وقال ابن المبارك: «ليس جودة الحديث قرب الإسناد بل جودة الحديث صحة الرجال».

وقال السلّفى: «الأصل الأخذ عن العلماء، فنزولهم أولى من العلو عن الجسهلة، على مذهب المحققين من النقلة، والنازل حينئذ هو العالى في المعنى عند النظر والتحقيق».

وق ال الوزير نظام الملك: «عندى أن الحديث العالى ما صح عن رسول الله وَ عَنْ الله وَ الله وَ الله وَ الله وَ الله والله الله والله المعت رواته مائة (١). قال ابن الصلاح معلقا: «فهذا ونحوه ليس من قبيل العلو المتعارف إطلاقه بين أهل الحديث، وإنما هو علو من حيث المعنى فحسب، والله أعلم (٧).

أ. د/ على عبد الباسط مزيد

مراجع للاستزادة

(۱) هذا البحث مستماد من مقدمة ابن الصلاح (ص۱۳۰ ۱۳۰) في البوع ابتاسع وانفشرين معرفة الإسماد انفاني وأسارل، وتدريب لراوي (۲۲۹/۲۰ ۲۲۵)، وفتح المغيث للفراقي (ص۳۱۸ ۳۱۸) مكتبة السنة بالقاهرة، وللسحاوي (۲۲۱/۳ ۳۲۵) مكتبة السنة والتنصرة والتدكره للفراقي (۲۲۹/۳۳)، المطبعة الجديدة (۱۳۵۵هـ)

الهوامش .

- (١) المقدمة لابن الصلاح (ص ١٣٤) دار الكنب العنمية سيروب (ص١٣٤)
 - (٢) بقلاً عن المقدمة لابن الصلاح (ص ١٣٤).
 - (٣) المقدمة لاس الصلاح (ص ١٣٤).
 - (٤) المقدمة (ص ١٣٤)، وفتح المعيث للعراقي (ص ٣١٦).
 - (٥) فتح لمغبث طعراقي (ص ٢١٦).
 - (٦) ما سعق في فتح المغيث للعراقي (ص ٢١٦). المقدمة (ص١٣٣)
 - (٧) المقدمة لابن الصلاح رص ١٣٣).

ناسخ الحديث ومنسوخه

من الأسم التى بنى التشريع الإسلامى عليها: التدرج فى تشريع الأحكام حتى تتهيأ النفوس لتقبلها ولا تفاجأ بها فيسق عليها. وهذا التدرج يقتضى تشريع بعض الأحكام لتكون علاجاً لحالات اقتضتها الظروف والملابسات، ثم تنتهى هذه الأحكام بعد ذلك بالنسخ لزوال مقتضياتها، حتى إذا تم شرع الله تعالى نزولاً؛ بقيت محكمة إلى يوم الدين. وشريعتنا الإسلامية قد تمت بنزول قوله تعالى: ﴿اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتى ورضيت لكم الإسلام دينا﴾(١) فبعد نزول هذه الآية الكريمة الدالة على تمام الشريعة وكمالها؛ لا يكون هناك تبديل ولا تغيير.

والنسخ قد يقع بين الشرائع السماوية وبعضها، أو يقع فى الشريعة الواحدة، إذ قد يشرع الحكم لتحقيق مصلحة وقتية تقتضيه أسباب خاصة، فإذا زالت هذه الأسباب زالت تلك المصلحة التى شرع الحكم من أجلها، فيصبح الحكم لا فائدة من بقائه.

ومن أمثلة هذا: نهى النبى على عن ادخار لحوم الأضاحى حين وفدت طائفة من فقراء

المسلمين على المدينة أيام عيد الأضحى، وعلة هذا النهى هو التوسعة على هذه الطائفة، فلما رائت العلة التي من أجلها شُرع الحكم، جاء النسخ بقول رسول الله عَلَيْهِ:

رانما نهييتكم من أجل الدافَّة (٢) التي دُفْت عليكم، فكلوا وتصدقوا وادخروا(٢)»،

والنسخ في اللغة يطلق على معان :

١ - بمعنى الرفع والإزالة: والإزالة نوعان: إزالة إلى بدل، وإزالة إلى غير بدل.

(أ) فالإزالة إلى بدل: وهى عبارة عن ابطال شيء وإقامة آخر مكانه: كنسخت الشمس الظل، بأن أذهبته وحلت محله. وكنسخ الشيب لشباب.

(ب) والإزالة إلى غير بدل: وهي عبارة عن رفع الحكم وإبطاله من غير تعويض عن المنسوخ، كنسخت الريح أثر القوم، بأن أبطلتها وعفت عليها(1). ومن هذا النوع قوله تعالى: ﴿فينسخ الله ما يلقى الشبطان ثم يحكم الله آياته ...﴾ الآية(1).

٢ - أو بمعنى النقل والتحويل: وهو إما
 نقل مع بقاء الأول. كنسخت الكتاب إذا نقلت

ما فيه وبقى الأصل. ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَا كُنَا نَسْتَنْسُخُ مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾(١). وإما تحويل مع بقاء الشيء في نفسه، ومنه تحويل المناسخات في المواريث، فإنها تنقل من قوم إلى قوم مع بقائها في نفسها.

والنسخ في الاصطلاح له عـــدة تعريفات: منها:

- أنه بيان انتهاء حكم شرعى بطريق شرعى متراخ عنه.
- أو أنه رفع حكم شرعى بدليل شرعى متراخ عنه.

والفرق بين التعريفين يرجع لكلمتى «بيان» و «رفع» مع اتفاق باقى القيود، وهذا يرجع إلى أن النسخ فيه جهتان:

- أحدهما: بالنسبة إلى الله تعالى، فمن راعى هذه الجهة عبَّر بالبيان، لأن النسخ فى حقه تعالى بيانُ محضِ انتهاء مدة الحكم الأول، وليس فيه معنى الرفع؛ لأنه كان معلوماً عند الله تعالى أنه ينتهى فى وقت كذا بالنسخ.
- ثانيهما : بالنسبة إلى البشر، فمن راعى هذه الجهة عبر بالرفع: لأنه زال عنهم ما كان ظاهر الثبوت وخلفه شيء آخر(١٠).

فهو تبديل أو رفع للحكم بالنظر إلى علم الله تعالى.

وتعلَّم علم الناسخ والمنسوخ فرض كفاية لتوقف بعض الأحكام عليه، وقد تكلم فيه النبى وَيُوْفِي أنه مر النبى وَيُوْفِي أنه مر بأبى عبد الرحمن صاحب أبى موسى وهو يقص على الناس، فقال: «أتعرف الناسخ والمنسوخ؟» قال: لا. قال: «هلكت وأهلكت». وقال الزهرى: «من لم يعلم الناسخ والمنسوخ خلط في الدين» (^).

وللنسخ شروط منها:

ا أن يكون المنسوخ حكمًا شرعيا، فـــلا يدخل النسخ الأحكام العـــقليــة والاعتقادية، كوحدانية الله تعالى ووجوب الإيمان به،

ولا يدخل النسخ الأحكام الحسية، كإحراق النار.

ولا يدخل النسخ أبضاً الأحكام المؤبدة بالنص أو بدلالته، كقوله تعالى في بيان حكم قاذف المحصنات: ﴿ولا تقبلوا لهم شهادة أبداً ﴾(٩). وكقوله ﷺ: «الجهاد ماضر إلى يوم القيامة ﴿(١٠).

ومثال المؤبد بالدلالة : كالشريعة التى توفى رسول الله عنها، فإنها مؤبدة إلى يوم القيامة بدلالة أنه عنها خدم الأنبياء ولمرسلين.

ولا يدخل النسخ أيضاً في الإخسار عن الأمور الماضية أو المستقبلة أو الحاضرة،

كـقـوله تعـالى: ﴿فَامَا عُمَا تُمَـود فَاهَلَكُوا بِالطَاعْيَة • وأما عاد فأهلكوا بريح صرصر عاتية﴾(١١).

أما الأخبار التى تتضمن حكمًا شرعيا فهى محل للنسخ باعتبار ما تصمينه من حكم شرعى.

٢ – ومن شروط النسخ أن يكون الناسخ منفصلاً عن المنسوخ متأخراً عنه، فإن المقترن بالحكم كالشرط والصفة والاستشاء لا يسمى نسخاً بل تخصيصاً.

٣ - وأن يكون النسخ بشرع، فلا يكون
 ارتفاع الحكم بالموت نسخاً بل سقوط تكليف.

٤ - ألا يكون المنسوخ مقيداً بوقت، وإلا فلا يكون انقضاء ذلك الوقت نسخاً له، كقوله تعالى : ﴿وكلوا واشريوا حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر﴾(١٢).

٥ - وأن يكون الناسخ مـثل المنسوخ في
 القوة أو أقوى منه.

٦ وأن يكون المقتضى للمنسوخ غير
 المقتضى للناسخ حتى لا يلزم البداء ١١٢٠٠.

وللنسخ علامات يعرف بها، فمن طرق معرفته:

ان یکون لفظ اننبی ﷺ صریحاً
 بالنسخ، نحو قوله ﷺ :

«نهيبتكم عن زيارة القبور، فنزوروها، ونهيبتكم عن لحوم الأضاحى فوق ثلاث، فأمسكوا ما بدا لكم، ونهيتكم عن النبيذ إلا في سقاء، فاشربوا في الأسقية كلها، ولا تشربوا مسكراً «(١٠).

٢ - أو يكون لفظ الصحابي ناطقاً به.
 نحو حديث على بن أبى طالب عَوْقَيْد :

«كان رسول الله ﷺ أمرنا بالقيام في الجنازة، ثم جلس بعيد ذلك وأميرنا بالجلوس» (١٥٠). وعنه أيضاً أنه قال في شأن الجنازة. «إن رسول الله ﷺ قام ثم قعد» (١٦٠).

۳ – أو يكون التاريخ معلوماً . كحديث شداد ابن أوس وغيره أن رسول الله على قال ، «أفطر الحاجم والمحجوم» (۱۷) . وروى في حديث ابن عباس ـ رضى الله عنهما : «أن النبى على احتجم وهو محرم، واحتجم وهو صائم (۱۸).

بَيَّن الشافعي أن الحديث الثاني ناسخ للأول، من حيث إنه روى في حديث شداد أنه كان مع النبي بي (مان الفتح، فرأى رجلاً يحتجم في شهر رمضان فقال: «أفطر يحتجم في شهر رمضان فقال: «أفطر الحاجم والمحجوم». وروى في حديث ابن عباس أن النبي بي «احتجم وهو محرم صائم» فظهر بهذا أن الأول كان زمن الفتح سنة ثمان. وأن الثاني كان في حجة الوداع سنة عشر من الهجرة.

٤ - أو يعرف بالإجماع. كحديث قتل شارب الخمر في المرة الرابعة، فإنه منسوخ. وعرف نسخه بانعقاد الإجماع على ترك العمل به، والإجماع لا يُنسخ ولا يُنسخ، ولكن يدل على وجود ناسخ غيره. فقد جاء عن رسول الله ﷺ من حديث معاوية : «من شرب الخسمر فاجلدوه، فإن عاد في الرابعة فاقتلوه «۱۱۹». وحكى الترمذي في آخر جامعه الإجماع على ترك العمل به (٢٠). ونحوه أيضاً قال الماوردي: «انعقد الإجماع من الصحابة على أنه لا يقتل. ولا يخدش الإجماع ما جاء من روايات تؤكد على القتل في الرابعة، لأن تلك الروايات فيها مقال، ولو ثبتت لكان العذر عنهم أنه لم يبلغهم النسخ»، وعُـدُّ ذلك من ندرة الخلاف، وممن حكى الإجماع أيضاً النووى حيث قال: «والقول بالقتل قول باطل مخالف لإجماع الصحابة فمن بعدهم. والحديث الوارد فيه منسوخ، إما بحديث: «لا يحل دم امسرئ مسسلم إلا بإحسدى ثلاث ...» ^{۲۱} ولم يذكر في الشلاث شارب الخمر، وإما بأن الإجماع دَلَّ على نسخه،(٢٢). اتفق العلماء على جواز نسخ القرآن بالقرآن، وجواز نسخ السنة بالسنة. واختلفوا

هل تنسخ السنة بالقرآن والقرآن بالسنة؟ فأجازت طائفة كل ذلك، وقال ابن حزم:

«كل ذلك ينسبخ بعضه بعضاً . وبرهان ذلك ما

جاء من وجوب الطاعة لما جاء عن النبي عليه كوجوب الطاعة لما جاء في القرآن، ولا فرق، وأن كل دلك من عند الله تعالى، قال سبحانه: ﴿وما ينطق عن الهوى • إن هو إلا وحي **يوحى﴾**(٢٢) فإذا كان كلامه وحياً من عند الله عز وجل، والقرآن وحي، فنسخ الوحي بالوحي حائز ».

واحتج من منع ذلك بقوله تعالى : ﴿قُلْ مَا يكون لى أن أبدله من تلقاء نفسى المناه فال ابن حزم: «وهذا لا حجة لهم فيه، لأننا لم نقل أن رسول الله ﷺ بدله من تلقاء نفسه، وإنما نقول إنه عَلَيْ بدله بوحى من عند الله تعالى. امتثالاً لأمره سبحانه وتعالى بعد بقوله: ﴿إِنْ أتبع إلا ما يوحي إليُّ ﴿ (٢٥).

واحتجوا أيضاً بقوله تعالى : ﴿ما ننسخ من آية أو ننسها نأت بخير منها أو مثلها (٢٦) فقالوا: إن السنة ليست مثل القرآن ولا خيراً منه، قال ابن حزم: «وهذا أيضاً لا حجة لهم فيه: لأن القرآن أيضاً ليس بمضه خيراً من بعض، وإنما المعنى: نأت بخير منها لكم، أو مثلها لكم، أي في الأجر والثواب، فمعنى «خير منها» أي أنفع منها، لأن الناسخ لا يخلو من أحد النعمتين: إما أن يكون أثقل في الحكم فيكون أوفر في الأجر. وإما أن يكون أخف في الحكم فيكون أيسر في العمل»(۲۷).

وأيضا فإن السنة مثل القرآن في وجهين: أحدهما: أن كلاهما وحى من عند الله تعالى.

والثانى: استواؤهما فى وجوب الطاعة لقوله سبحانه: ﴿من يطع الرسول فقد أطاع الله﴾(٢٨). ولا شك أن العمل بالحديث الناسخ أفضل وخير من العمل بالآية المنسوخة وأعظم أجراً.

ومثال هذا قوله تعالى : ﴿... فإن شهدوا فأمسكوهن في البيوت حتى يتوفاهن الموت أو يجعل الله لهن سبيلاً ﴾(٢٩). فقد قال رسول الله ﷺ : «خذوا عنى، خذوا عنى، قد

جعل الله لهن سبيلاً. البكر بالبكر جلد مائة مائة ونفى سنة، والثيب بالثيب جلد مائة والرجم»(٢٠). فهذا الحديث قيل بنسخه، وأن المعمول به هو الجلد للبكر، والرجم للزانى،

واحتجوا أيضاً بعدم نسخ السنة للقرآن بقوله تعالى: ﴿يمحوا الله ما يشاء ويثبت وعنده أم الكتاب﴾(٢). قال ابن حزم «وهذا لا حجة لهم فيه، لأن كل ما جاء عن النبى على فسالله ـ عسز وجل ـ هو المشبت له، وهو سبحانه وتعالى الماحى به لما شاء أن يمحو من أوامره، وكلٌّ من عند الله سبحانه وتعالى».

أ. د/ محمود رشاد خليفة

الهوامش ،

- (١) سورة المائدة. من الأية (٣)
- (٣) دف الناس: أي حاءوا، والمراد هنا ٢ من ورد من الطائمة المقراء،
- (٣) صحيح مسلم كذب لأضاحى حديث (١٩٧١). سس أبي داود . كتاب الأصاحي حديث (٢٨١٢).
 - (٤) لسان أنعرب ١٣٤/٣، والمصباح المنير ص ١٠٢، ومحدر الصحاح ص ١٠٦.
 - (٥) سورة الحج من الآية (٥٢).
 - (٦) سورة الحاثية من الآية (٢٩)
 - (٧) انظر التعريمات، للحرجاني ص ٢٤٠
 - (٨) الناسخ والمسوح، لأبي حفض عمر بن أحمد بن شاهين ص ٨.
 - (٩) سورة النور . من الآية (٤).
 - (١٠) انظر الصب الرابة لأحاديث الهداية. لأبي محمد عبد الله بن يوسف الربعي ٣٧٧,٣.
 - (١١) سبورة الحاقة الآيتان (٥،٦)
- (۱۲) سورة النقرة. من الآية (۱۸۷) (۱۳) الاعتبار في النسخ والمسوح من لآثار. لأبي بكر محمد بن موسي الحارمي صن في والإحكام في أصول الأحكام، لأبي محمد على بن أحمد بن سعيد بن حرم انظاهري ٤٨١/٤ - ٥٣١
 - (١٤) صحيح مسلم كتاب الحبائر حديث (٩٧٧)، وكتاب الأصاحي حديث (١٩٧٧)
 - (١٥) مستد أحمد ٨٢/١
 - (١٦) صحيح مستم كتاب الحيائر حديث (٩٦٢).
- ر) --- بي المسلم المستحدة على كتاب الصوم، من الحجامة والقيء للصنائم، وسنى الشرمدي، كتاب الصوم، حديث (٧٧٤). وسنن (١٧) أخرجة البحاري معتقاً في صنعيحة، في كتاب الصوم، من الحجامة والقيء للصنائم، وسنى الشرمدي، كتاب الصوم حديث أبي داود كتاب الصوم حديث (٢٣٦٧، ٢٣٦٩، ٢٣٧٠). وسنى الله ماحة كتاب الصيام حديث (١٦٨٩، ١٦٨٠)
 - (۱۸) صحيح البحاري. كتاب الصوم. حديث (۱۹۲۸، ۱۹۲۹)، وسنن اسرمدي، كتاب نصوم حديث (۷۷۵).

```
(۱۹) سبل بي داو. كتاب الحدود حديث (۱۸۱۶) سبل انترمدي كتاب الحدود حديث (۱۲۱۶)
(۲۲) كتاب العبر من سبل انترمدي (۱۸۲۵).
(۲۲) صحيح محاري. كتاب الديات حديث (۱۸۰۸).
(۲۲) مطر الناسخ والمستوح الابر شاهال ص ۲۵، والاعتبار في الناسخ والمستوح من الآثار ص ۲۱، وفتح المعيث للسخاوي ۲ ۱۲، ۱۵، والتقييد والإيصاح العروقي ص ۲۸۰
(۲۳) سورة العرم الآبتال (۲ ٤)
(۲۷) سورة الأمعام الآبة (۱)
(۲۱) سورة الشمام الآبة (۱)
(۲۷) الناسخ والمستوح الأبي شاهام من الآبة (۱)
(۲۸) سورة الشاء من الآبة (۱)
(۲۸) سورة الساء، من الآبة (۱)
(۲۸) سورة الساء، عن الآبة (۱)
(۲۸) سورة الساء، كات احدود حديث (۱۱۹)
```

نسب الرواة التي على خلاف ظاهرها

المراد بهذا النوع:

هناك عدد من الرواة نسبوا إلى مكان أو غزوة أو قبيلة أو صنعة ولم تكن النسب مرادة، فنجد أنهم نسبوا إليها لأمر عارض فصارت لها لغلبة على نسبهم، كنزول في بلدة أو مجالستهم لأهل صنعة أو نحو ذلك....

فائدته:

۱ - معرفة أن هذه النسبة ليست حقيقية
 وإنما نُسب إليها صاحبُها لأمرٍ عارض،
 وبالتالى يعرف ذلك العارض أو السبب الذى
 من أجله نسب الراوى إلى تلك النسبة.

۲ - دفع توهم التعدد إذا نسب مرة إلى نسبة حقيقية وأخرى إلى غير ظاهر تلك
 النسبة فيظن أنهما اثنان وهما فى الحقيقة واحد.

٣ - كـشف المدلسين، وينظر الأمـثلة من
 الثالث عشر وحتى الخامس عشر.

أمثلته:

۱ - أبو مسعود البدرى والله : اسمه عقبة بن عمرو الأنصارى لم يشهد بدرًا على دأى الأكثرين إنما نزل فيها فنسب إليها.

۲ سليمان بن طرخان : هو أبو المعتمر نزل في بنى تميم فقيل له: التيمي وليس منهم.

۳ - أبو خالد الدالاني : دالان بطن من همدان وليس منهم إنما هو أسدى مولاهم.

٤ - إبراهيم بن يزيد الخوزى : وليس من
 الخوز إنما نزل شعبهم بمكة فنسب إليهم.

٥ - عبد الملك بن سليمان العرزمى:
 وعرزم قبيلة من فزارة بالكوفة وهذا ليس
 منهم وإنما نزل جبانة عرزم فنسب إليها.

٦ - محمد بن سنان العوقى : نسبة إلى
 العوقة بطن من عبد القيس ومحمد هذا ليس
 منهم وإنما هو باهلى نزل بهم فنسب إليهم.

٧ - أحمد بن يوسف السلمى : من شيوخ
 مسلم أمـه هى السلمية وأمـا هو فأزدى،
 فنسب إلى قبيلة أمه.

۸ - أبو عمرو بن نجيد السلمى : كذلك
 فإنه حفيد سابقه أى ولد ولده.

۹ أبو عبد الرحمن السلمى الصوفى: كذلك فإن جده ابن عم أحمد بن يوسف السلمى السابق وأمه بنت أبى عمرو بن نجيد المذكور.

١٠ - مقسم مولى ابن عباس: والحق ليس مولى ابن عباس إنما هو مولى لعبد الله ابن الحارث واشتهر بأنه مولى لابن عباس لللازمته إياه.

11 يزيد الفقير: المتبادر إلى الذهن أنه نسبة إلى الفقر ضد الغنى، وليس كذلك: وإنما أصيب فى فقار ظهره فكان يشكو منه فقيل له ذلك.

۱۲ - خالد الحداء: المتبادر إلى الذهن أنه نسبة إلى صناعة الأحذية وليس كذلك وإنما اختلف فيه على قولين:

(أ) قيل: كان يكثر الجلوس معهم.

(ب) وقيل : ليس الأمر من تلك الصنعة أو الحرفة وإنما كان من قوله: احدن على هذا النحو فلقب بذلك (١٠).

۱۳ ومن هذا الباب من بنسب إلى بلدة من أعمال قرية بمصر تسمى الحسينية فيقال له: الحسينى لسكناه بها فيظر أنه من ذرية الحسين سبط رسول الله على.

١٤ - وكذلك الزبيرية وكانت تقع بالوجه

البحرى بمصر واندثرت الآن بسبب جريان النيل وامتداده فكان من ينسب إليها يقال له: زبيرى فيظن أنه من ذرية الزبير بن العوام حوارى رسول الله ﷺ.

10 كذلك الجعفرية وهى محلة مشهورة فى الجانب الشرقى من بغداد وهناك قريتان فى مصر بهذا الاسم فمن نسب إلى واحدة منها قيل له: الجعفرى فيظن أنه من ذرية جعفر بن أبى طالب را

قال السخاوي: وفي أشباه ذلك عُمَّ الغرر.

أشهر المصنفات فيه (٢):

۱ – الأنساب للسمعاني، ويبين خلاله ما هو على غير ظاهره.

۲ اللباب في تهديب الأنساب لابن
 الأثير، وهو تلخيص للأول مع بعض الزيادات.

٣ - لب اللباب للسيوطي، وهو تلخيص
 التلخيص مع بعض الزيادات.

أ. د / محمد محمود بكار

الهوامش .

⁽¹⁾ تدريب الراوى ٢٤٠/٢، الغاية شرح الهداية للسحاوى ٥٣٦/٢، مقدمة الله الصلاح مع التقييد والإيصاح للعراقى ص ٤٢٦، المقنع لابن المقل ٢٣٠/٢، الوسيط لمحمد محمد أبو شهية ص ٦٤٢، طفر الأمالي للإمام أبى الحسنات محمد عبد الحي النكبوي ص١١٤، توصيح الأفكر للصنعاني ٤٩٦/٢ ٤٩٤، فتح المعيث للسحاوي ٢٩٦/٤، ٢٠٠.

⁽٢) يمكن مراجعة مقدمة تحمَّة الأحودي ص ٢٣٤ فقد ذكر حملة من دلك

النُّسنَخ والصحف الحديثية

يطلق علماء الحديث لفظ النسخة أو الصحيفة على مجموعة من الأحاديث لصحابى أو تابعى ينتهى إسنادها إليه، ويشتهر بروايتها عنه شخص يكون مدارها عليه. فتعرف لدى علماء الحديث بصحيفة فلان أو نسخة فلان نسبة إلى راويها.

وهذه هى الصورة الأولى لتدوين السنة وكتابتها، وهى تدل فى مجموعها على أن كثيرًا من الأحاديث قد كُتِبَ فى وقت مبكر جدًا، وبالتحديد: فى عهد رسول الله على وصحابته.

ولهذا أطلقت غالبًا على ما كتب في عهد الصحابة والتابعين، وبعد إيداع الحديث في المصنفات والمسانيد أُدخل فيها كشير من النسخ والصحف بعد أن كانت مفردة، مثل صحيفة همام بن منبه فقد روى الإمام أحمد نسخة منها في مسنده، ونسخة على بن حُجر، فقد روى الإمام الترمذي أحاديث منها في جامعه.

وهذه النسخ أو الصحف قد توصف بالصحة كصحيفة معمر عن أنس، وصحيفة

همام بن منبه عن أبى هريرة رَوَّقَيَّهُ، ونسخة عبد الرحمن الأعرج عن أبى هريرة رَوَّقَيَّهُ، ونسخة وصحيفة على بن أبى طالب رَوِقَيَّهُ، وصحيفة أبى بكر في الصدقات، ونسخة عبد العزيز ابن المختار، عن سهيل بن أبى صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة رَوَّقَيَّهُ.

وقد توصف بالصحة لتناول العلماء لها بالقبول وشهرتها كصحيفة عمرو بن حزم التى كتبت في عهد رسول الله ﷺ.

وقد توصف هذه النسخ بالوضع كصحيفة وصية على مُوثِّقَهُ التي اختلقها واضعها، وزعم أن النبي عَلَيْهُ وصلى بها عليّا مُوْثِقَهُ.(١)

وهذه الصحف في موضوعات شتى وغير مرتبة، والتي بأيدينا الآن منها تدل على ذلك، فمثلاً صحيفة على مُنْقَةً (⁷⁾ تشتمل على موضوعات شتى.

فقد روى الأعمش، عن إبراهيم التيمى، عن أبيه قال: قال على عَوْقَيْهُ: «ما عندنا كتاب نقرؤه إلا كتاب الله غير هذه الصحيفة». قال: فأخرجها. فإذا فيها أشياء من الجراحات وأسنان الإبل.

وفى الصحيفة حرم المدينة وبعض الكبائر، وأمان المسلمين، وكل هذا بعضه بجوار بعض.

ومثل هذه الظاهرة فى صحيفة همام^(۲). وصحيفة عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، كما رواها الإمام أحمد فى مسنده^(٤). وكل الصحف التى كتبت فى عهد رسول الله عنهم^(٥).

وقد اهتم العلماء بهذه النسخ باعتبارها المادة الأولى للتصنيف في السنة.

قال ابن تغرى بردى فى «النجوم الزاهرة»:

«وقبل هذا العصر – أى عصر تدوين السنة
والتصنيف فيها – كان سائر العلماء يتكلمون
عن حفظهم، ويروون العلم عن صحف
صحيحة غير مرتبة، فسهل، ولله الحمد،
تتاول العلم»(١).

ومن مظاهر اهتمام العلماء بهذه الصحف أنهم بينوا كيف تروى أحاديث هذه الصحف إذا كانت الصحيفة بإسناد واحد، وهو الذى فعله البخارى، ومسلم (٧).

الكتب التي ألفت في هذا المجال:

من هذه الكتب:

١ - معرفة النسخ والصحف الحديثية:
 للدكتور بكر بن عبد الله أبو زيد(١).

٢ - صحائف الصحابة : الأحمد عبد الرحمن الصويًان (٩).

۳ وفى كتاب د/ محمد مصطفى
 الأعظمى: دراسات فى الحديث النبوى كثير
 من النسخ الحديثية.

أ. د. رفعت فوزى عبد المطلب

الهوامش :

⁽١) الوضع في الحديث، لعمر بن حسن فلابة. مكتبة العزالي. دمشق (٨٧/١).

⁽٢) صحيفة على رَبِيْقَ، عن رسول الله ﷺ د/ رفعت فوزي- دار السلام بالقاهرة (ص ١١-١٧) وهي تحتوي على ١٣٩ حديثًا.

⁽٣) طبعت اكثر من طبعة ومنها الطبعة التي حققها د/ رفعت فوزي، ونشرت في مكتبة الحالجي بالقاهرة ١٤٠٦هـ/١٩٨٥م.

⁽٤) انظر، مسند أحمد من (١١/ ٢٤٠-٣٦) الأرقام من (٦٦٥٨ ١٧٤٨).

⁽٥) ومنها تستحة سنهيل بن أبي صنايح، عن أبيه، عن أبي هريزة ﴿ ﴿ وَهِي تَحْتُونَ عَنِي نَسْعَةَ وَأَرْبِعِينَ حَدِيثًا ﴿ وَتَشْرُهَا لَـ / مَتَحَمَدُ مُصَطِّمِي الْأَعْطِمِي فِي آخْرِ كَتَابِهِ «دراسنات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه» ونشر بجامعة الرياض (١٨٩ ٤٨٠)

⁽٦) البجوم الراهرة (١/ ٢٥١).

⁽۷) تدریب الراوی (۱/۵۵-۵۵۰)

⁽٨) مشر بدار الراية بالمملكة العربية السعودية ١٤١٢هـ/١٩٩٢م.

⁽٩) الطبعة الأولى ١٤١٠هـ/١٩٩٠م، ولم يبين دارًا للنشر

نقد المتن

متن الحديث هو: ألف اظه التي تشتمل على معانيه (١).

والمراد بنقد المتن: تمييز المقبول منه من المردود على ضوء القواعد النقدية المعتبرة عند أئمة الحديث ونقاده، والتي تأسوا في أصولها بما ثبت عن الصحابة ـ رضى الله عنهم ـ، وعـمن بعـدهم من سلف الأمـة الصالح.

ومن أهم تلك القواعد:

1 - عرض روايات الحديث الواحد بعضها على بعض لبيان ما فيه من إدراج في المتن، أو قلب، أو اضطراب، أو تصحيف، أو تحريف، أو زيادة قام الدليل على وهم الثقة فيها. وقد خصص المحدثون لكل نوع من هذا مبحثاً خاصاً في علم مصطلح الحديث(٢).

عرض الأحاديث على ما يعارضها أو يشكل عليها فى الظاهر من أحاديث أخرى ثابتة، وبيان إمكان الحمع أو الترجيح أو النسخ وقد خصص المحدثون لذلك أيضًا مباحث فى علم مصطلح الحديث كما ألفوا فى ذلك مؤلفات(٣).

٣ - عرض متن الحديث على ما يتعلق به
 من الوقائع والحقائق التاريخية المتفق على
 ثبوته(٤٠٠).

٤ - مخالفة الحديث للأصول والقواعد الشرعية المقررة (٥).

٥ - ركاكة أسلوب الحديث ومعانيه، بحيث يتفق أهل الاختصاص والأهلية على منافرتها لفظاً ومعنى لخصائص الأسلوب النبوى الرصين ومعانيه السامية الحكيمة (٦٠).

ورغم هذا فقد وُجِدَ من المعاصرين غير المختصين بعلوم الشريعة فضلاً عن علوم الحديث، من عاب على لمحدثين عنايتهم بنقد المتن، يقول بنقد السند أكثر من عنايتهم بنقد المتن، يقول الأستاذ أحمد أمين: ولكنهم - أى علماء الحديث - عنوا بنقد الإسناد أكثر مما عنوا بنقد المتن، فقل أن تظفر منهم بنقد من ناحية أن ما نسب إلى النبي في لا يتفق والظروف التي قيلت فيه، أو أن الحوادث التاريخية الثابنة تنقضه، أو أن عبارة الحديث نوع من التعبير الفلسفي يخالف المألوف في تعبير النبي في أو أن الحديث أو أن مروطه النبي في أو أن الحديث أشبه في شروطه وقيوده بمتون الفقه، وهكذا،

ثم قال نرى البخارى نفسه على جليل قدره بثبت أحاديث دلّت الحوادث الزمنية والمشاهدة التجريبية على أنها غير صحيحة لاقتصاره على نقد الرجال، كحديث: (من اصطبح كل يوم سبع تمرات من عجوة لم يضره سم ولا سحر ذلك اليوم إلى الليل)

ومن قبله بقرون طعن بعض الناس فى المحدثين بما يدل على بعدهم عن فهم المتن وما يشتمل عليه، ومنهم من امتد طعنه إلى روايات الصحابى وادعى أنها متعارضة أو محتناقضة، وقد ألف فى الرد على ذلك تفصيلاً أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة كتابه تأويل مختلف الحديث (١/١).

وفى مجال الحديث وعلومه ننبه إلى أن:
المقصد الأصلى لمحدثين تحرير ما روى عن
رسول الله على الفظا لفظا بقدر الطاقة
الإنسانية باستعمال أدق المناهج العلمية لهذا
التحرير، والفصل بينه وبين ما وضع عليه أو
أضيف إليه من غير ما ثبت عه والمحدثون لا يمانعون في أن يذكر أهل
التخصص في كل مجال تحدثت عنه السنة
ما عندهم مما يوافق الحديث أو يعارضه ما عندهم مما يوافق الحديث أو يعارضه لكنهم يرفضون رفضاً قاطعاً رد الحديث الصحيح بمعارضة ما يراه المتخصصون في غير المجالات الدينية: لأن الحديث يشمل

يشمل كل مكان على الأرض أما ما ينتهى إليه المتخصص ون فى دراساتهم مما يتعلق بالأمور المتغيرة فمقيد بحدود الزمان والمكان، وقابل للتغير إذا اتسع مجال البحث، أو توافرت وسائل التعرف على الكائنات.

من هنا كان نقد المتن على أساس القواعد الحديثية التى اعتمدها المحدثون هو أساس البحث فى هذا الجانب للوصول إلى المتن السالم من العلل وموانع القبول، ولا يكون ذلك إلا بعد دراسة السند واعتماد قبوله، وكذلك دراسة المتن على حسب ما قدمته من قواعدهم وغيرها. وقد أوهم كلام بعض قواعدهم وغيرها. وقد أوهم كلام بعض المؤلفين فى الحديث، أن فيم ثبت سنده ما يرد على غير أساس القواعد الحديثية لنقد يرد على غير أساس القواعد الحديثية لنقد المتن: وهى عدم مخالفته صراحة كما ثبت بما هو أقوى منه، مع عدم وجود دليل على النسخ، ومع العجز عن الجمع أو التوفيق بينه وبين غيره من النصوص.

فمن ذلك قول ابن الجوزى: ما أحسن قول القائل: كل حديث تخالفه العقول، وتناقضه الأصول، وتباينه النقول، فاعلم أنه موضوع.

ومن ذلك قول ابن القيم: حديث (إذا عطس الرجل عند الحديث فهو صدق؟ هذا وإن صحح بعض الناس إسناده فالحس يشهد بوضعه(٩).

فهذا الكلام لا ينطبق على حديث يعتمد المحدثون صحته أو بعض أتمتهم، وإنما ينطبق على كلام ليس له سند يقبل.

وظن بعض الناس أن كل حديث صحح سنده قابل للنقد بما يراه الناقد، فأساءوا إلى أنفسهم برد الحديث، وكشف البحث العلمى وسيكشف زيف هذا الاتجاه.

ولكى نضع القارئ أمام الموضوع مباشرة نعرض لجهود المحدثين فى هذا المجال، ونكشف خطأ الناقدين للمتن على أسس تختلف عن المناهج التى سارت عليها هذه الجهود.

من جهود المحدثين في هذا المجال:

1 - أورد يحيى بن معين في كتابه التاريخ نقداً في متون بعض الأحاديث اعتماداً على نقد السند، أو اعتماداً على دراسة المتن، فمن ذلك: رواية وكيع فيمن أخرج زكاة غنمه قال. فأعمد إلى شاة قد عرفت مكانها ممتلئة محضاً وشحماً فأخرجتها إليهما. قال يحيى محضاً إنما هو مخاضاً.. فصحح هذه اللفظة التي أخطأ فيها الراوي(١٠).

وفى حديث: (لوددت أنى غسودرت مع أصحاب حص الجبل) - قال يحيى:

أوهم وهب، إنما هو نحص الجـــبل(١١)

والنحص _ بالضم _: أصل الجبل وسفحه، كما في لسان العرب،

وذكر حديث: (أرضعتنى وإياها ثويبة)، فقال له تلميذه: الصواب وأباها .. وأصر يحيى على رأيه(١٢).

وعارضه تلميذه في روايته بسنده عن عائشة قالت: تزوجني النبي رهم على بيت قيمته خمسون درهماً، فقال: ما هو إلا على بيت يعنى متاع بيت (١٣).

وقال في رواية يحيى بن سعيد عن ابن عمر: البدنة عن واحد، والشاة عن واحد، والبقرة عن واحد، لا أعلم شكًا، أخطأ يحيى، إنما هو شركاً في الضحايا(١٤).

وقال عن حدیث: سألت رسول الله ﷺ عن نظر الفجأة فأمرنى أن أطرف بصرى - إنما هو أن أصرف بصرى (١٥).

وسئل عن حديث: أعوذ بك من الحور بعد الكور - إنما هو الحور بعد الكون (١٦)، قال فى لسان العرب: قال ابن الأثير: أى أعوذ بك من النقص بعد الجود والثبات.

وقال عن قول الصحابى: الفلق جب فى النار إذا فتح هُرَّ منه أهل النار، قال الراوى: هكذا قال يحيى: «هَرَّ منه أهل النار» لم يقل: «فَرَّ منه»، فاستفهمتُه، فقال: «هَرَّ منه» (١٧).

وفی التاریخ الصغیر للبخاری: وقال حشرج عن سعید عن سفینة أن النبی شرخ قال لأبی بكر وعمر وعثمان: هؤلاء الخلماء بعدی، هذا لم یتابع علیه لأن عمر وعلیًا قالا؛ لم یستخلف النبی شرخ ،. وهذا من رد لمتن بما یخالفه مما هو أقوی منه وأثبت (۱۸).

ورد حدیث أن النبی ﷺ أتى بنبید فصب علیه ماء، بقوله: لم یصح عن النبی ﷺ هذا، وبَیَّر من أخطأ فی روایته ومن رواه علی الصواب بسند فیه كذاب (۱۹).

ورد حدیث: (لا تصلوا إلى قبر ولا على قبر) بما هو أصح منه وهو أن النبى على صلى على على على على على قبر (٢٠).

واتهم راوياً بالكذب، واستدل بأنه قال عن عائشة _ رضى الله عنها _ كانت أدماء - أى تميل إلى المنواد - لأن غيره من الثقات قال: كانت شقراء بيضاء (٢١).

ومن روائع نقد المتن قول الجصاص في أحكامه: وقد روى عن النبى وقد خديث في بعض ألفاظه: (لا تسبوا الدهر فإن الله هو الدهر) (٢٢) ف تأوله أهل العلم على أن أهل الجاهلية كانوا ينسبون الحوادث المجحفة والبلايا النازلة والمصائب المتلفة إلى الدهر، في قولون: فعل الدهر بنا وصنع بنا ويسبون الدهر، كما قد جرت عادة كثير من الناس

بأن يقولوا. أساء بنا الدهر ونحو ذلك، فقال النبى عَلَيْ لا تسبوا فاعل هذه الأمور فإن الله هو فاعلها ومحدثها.

قال: وأصل هذا الحديث عن أبى هريرة عن النبى على النبى على النبى على قسال: «يقول الله تعالى: يؤذينى ابن آدم يسب الدهر وأنا الدهر، بيدى الأمر، أقلب الليل والنهار (٢٠٠).

قال: فقوله، وأنا الدهر، منصوب بأنه طرف للفعل، كقوله: أنا أبداً بيدى الأمر أقلب الليل والنهار، وكقول القائل: أنا اليوم بيدى الأمر أفعل كذا وكذا.. ولو كان مرفوعاً كان الدهر اسمًا لله تعالى، وليس كذلك: لأن أحداً من المسلمين لا يسمى الله بهذا الاسم(٢٠).

وقد جبرى بعض شراح الحديث على أنه بالرفع واشتغلوا بتأويله وجعله ابن العربى اسما لله تعالى - والمعتمد ما قاله الجصاص.

هذا عن نقد المتن بالأسلوب العلمى المعتبر.

٢- أما عن نقد المتن بغير هذا الأسلوب.
 فنذكر منه ما يلى:

ا - قال ابن القايم: حديث أبى هريرة يرفعه: (إذا سجد أحدكم فلا يبرك كما يبرك البعير وليضع يديه قبل ركبتيه)(٢٥) قد وقع فيه وهم من بعض الرواة، فإن أوله يخالف آخره، فإنه أى المصلى - إذا وضع يديه قبل

ركبتيه فقد برك كما يبرك البعير، فإن البعير انما يضع يديه أولاً. ولمّا علم أصحاب هذا القول ذلك قالوا: ركبتا البعير في يديه لا في رحليه، فهو إذا برك وضع ركبتيه أولاً. فهذا هو المنهى عنه، ثم ضعفه بقوله: إن البعير إذا برك فإنه يضع يديه أولاً وتبقى رجلاه قائمتين، فإذا نهض فإنه ينهض برجليه أولاً وتبقى يداه على الأرض، وهذا هو الذي نهى عنه على الأرض، وهذا هو الذي نهى عنه عنه يَعْيَ وفعل خلافه وكان يضع ركبتيه أولاً ثم يديه ثم جبهته.. وهذا عكس فعل البعير.

وتوهيم الراوى لأن روايته تخالف الواقع يستلزم فهم الواقع فهماً دقيقاً .. لكن الفهم هنا ليس موافقاً للواقع.. فالقائم بعد الركوع إذا نزل إلى السجود فاعتمد على كفيه أشبه البعير الواقف لأن الكفن للإنسان كالخفين للبعير فإذا نزل على ركبتيه بعد ذلك خالف نزول البعير عند بروكه لأن البعير ينزل على مرفقيه أو ركبتيه في رجليه الأماميتين وهو ما يوازى مرفقى الإنسان.. لكن النقد قارن ما يوازى مرفقى الإنسان.. لكن النقد قارن بين الإنسان الواقف والبعيسر، والإنسان لا يشبه البعير، إلا إذا نزل على كفيه ثم العلاقة بين سجوده وبروك البعير.

۲ – واعتراض أحمد أمين على حديث البخارى في دفع التمرات السم والسحر بأن الحوادث الزمنية والمشاهدة التجريبية تثبت عدم صحته ـ كلام من غير متخصص في

الطب أو عارف بالسحر، وقد توصلت جماعة إلى ظهور إعجاز في هذا الحديث؛ لأن لنبي عليه وافق البحث العلمي المعاصر حيث ثبت أن السكريات في التمر تساعد المعدة على مقاومة السموم، وأن الطاقة المتولدة عن تناوله لونها أزرق تنضر منه الجن وتمتع عن التأثير السحري فيمن يأكله ذلك اليوم(٢١).

۳ - أخرج البخارى وغيره عن أبى ذر قال.
كنت مع النبى على في المسجد عند غروب الشمس، فقال: يا أبا ذر، أتدرى أين تغرب الشمس؟ قلت: الله ورسوله أعلم، قال: فإنها تذهب حتى تسجد تحت العرش، فذلك قوله: ﴿والشمس تجرى لمستقر لها﴾(۲۲) - قال: مستقرها تحت العرش.).

وأخرج البخارى وغيره سبؤال أبى ذر عن قوله تعالى: ﴿الستقر لها﴾ وجواب الرسول عليه(٢٩).

وأخرج أحمد والترمذى وغيرهما حديث أبى ذر أن النبى عَلَيْ قال له حين غلياب الشمس: أتدرى أين تذهب هذه؟ إنها تذهب حتى تسجد بين يدى ربها، فتستأذن فى الرجوع فيأذن لها، وكأنها قيل لها: اطلعى من حيث جئت فتطلع من مغربها(٢٠).

قال رشيد رضا في تفسير المنار معلقاً:

حديث أبى ذريعد منته من أعظم المتون إشكالاً، ثم علله سنداً ليبطله منناً بتدليس إبراهيم التيمى عن أبيه، حيث يحتمل أن يكون حدثه عنه غير ثقة - ورأى أن هذه العلة وراء احتمال دخول الإسرائيليات - وخطأ النقل بالمعنى (٢٠).

ولم يبين الشيخ رشيد الإشكالات في الحديث، ولم ينتبه إلى الرابطة بينه وبين ما ورد في القرآن الكريم من جرى الشمس لمستقر لها ـ وإذا اتفق الحديث مع القرآن في مدلوله فكل ما يقال عن علة فيه لا يساوى شيئاً.. والبخارى إمام المعللين فلا يجرى على ما رواه مثل هذا الكلام.. ولذلك نترك الرد على على كلامه في السند لأنه تخبط أو تخبيط.

وقد استشكل قبله الألوسى فى تفسيره ما تضمنه هذا الحديث، فنقل قبول الواحدى: على هذا إذا غربت الشمس كل يوم استقرت تحت العرش إلى أن تطلع.

ونقل عن ابن حجر الهيشمى فى فتاويه الحديثية أن سجودها تحت العرش إنما هو عند غروبها، قال الألوسى بعد أن ذكر روايات عجيبة فى ذلك: وليس على صحة هذه الأخبار تعويل، وحديث أبى ذر مما لا كلام فى صحته.

قال: والأمر في ذلك مشكل، سواء قيل:

إنها تطلع من سماء إلى سماء حتى تصل إلى العرش فتسجد، أو قيل: إنها تستقر وتسجد تحسته من غير طلوع، ثم ذكر كلام إمام الحرمين وغيره بأنه لا خلاف في أنها تغرب عند قوم وتطلع عند أخرين.

قال: وأيضاً هى قائمة على أنها لا تفارق فلكها فكيف تطلع من سماء إلى سماء حتى تصل إلى العرش.. ولا يحتاج إلى بيان كونها تحت العرش دائماً بمعنى احتوائه عليها وكونها فى جوفه كسائر الأفلاك التى فوق فلكها والتى تحته.

قال: وقد سألت كثيراً من أجلة المعاصرين عن التوفيق بين ما سمعت من الأخبار الصحيحة، وبين ما يقتضى خلافها من العيان والبرهان فلم أوفق. ثم لجأ إلى التأويل بما يخالف ظواهر النصوص (٣٢).

ولابن كثير كلام فى تفسير الآية والحديث مبنى على أن العرش قبة والأرض مسطحة ساكنة وحركة الشمس بين الغُروب والشروق ("").

وقال ابن حجر فى شرحه: وظاهره مغاير لقول أهل الهيئة: إن الشمس مرصعة فى الفلك فإنه يقتضى أن الذى يسير هو الفلك، وظاهر الحديث أنها هى التى تسير وتحرى (٢٤).

ويوضح ذلك قول طنطاوى جوهرى فى تفسير ﴿يسبحون﴾ من الآية الكريمة: الفلك القديم حعل الكواكب مركوزة فى الفلك أو فى تدوير الفلك فليس للكوكب أن يسبح من تلقاء نفسه بل لابد له من حامل يحمله ويدور به.. والذى يهمنا أن جميع الكواكب تسير على الحديث فى مدارات كأنها سمك فى بحر(٥٩).

ولتوضيح الأمر وإزالة إشكاله نقول: إن الحديث لا يتحدث كما فهم الشراح عن سير الشمس في الغروب: لأن ذلك سير الأرض ودورانها حول نفسها، ولكنه تحدث عن سير الشمس في مدارها بمجموعتها الشمسية، سواء أكانت تدور حول شمس أعظم أو لا هذا المدار في نقطة منه يظهر العرش بغير عوائق للشمس كما يظهر لغيرها من الشموس في الا تتجاوز هذه النقطة إلا بالسجود والاستئذان في استمرار المسير فإذا أذن لها استمر سيرها. وإذا قيل لها ارجعي من حيث استمر سيرها. وإذا قيل لها ارجعي من حيث لمدارات لما يتبعها من السيارات ومنها الأرض، وتطلع الشموس على أهل الأرض من المغرب وتمير إلى المشرق.

والعلم قديماً كان يتخبط فى تعليل ظهور النهار والليل، وكان يُرجع ذلك إلى سير الشمس بسير الفلك حول الأرض الثابتة أو سير الشمس فيه.. فلما تكشفت العلاقة بين

مسار الأرض حول الشمس ودورانها حول نفسها ظهر مقصود الحديث.

ف الإشكال ليس فى الحديث، ولكن فى قصور العلم والعجز عن إدراك مقصود الحديث.. ولو سلَّم المتشككون أو المشككون حديث يكشف الله المراد لكان أولى بهم من الطعن على الحديث.

٤ - عقد صاحب تفسير المنار فصلاً
 كبيراً عنون له بقوله: (الإشكال والاشتباه فى
 روايات الدجال)، وركز على جانبين.

الأول: كون ابن صياد هو الدجال، ونقل قول النووى فى ابن صياد: قصته مشكلة، وأمره مشتبه.. وظاهر الأحاديث أن النبى عَيْنَ لم يوح إليه أنه هو المسيح الدجال ولا غيره، وإنما أوحى إليه بصفات الدجال، وكان فى ابن صياد قرائن محتملة، فلذلك كان النبى عَيْنَ لا يقطع بأنه الدجال ولا غيره.. ولهذا قال لعمر: إن يكن هو فلن تستطيع قتله.

وَعـد من الإشكال: أن بعض الأحـاديث يصرح بأنه على كان يرى من المحتمل ظهور الدجال في زمنه، وأنه يكفى المسلمين حينئذ شره.. وبعضها يصرح بأنه يخرج في آخر الزمان قبل نزول عيسى المنتين.

كـمـا عـد من الإشكال: أنه على وصف الدجال بصفات لا تنطبق على ابن صياد، كما قال ابن صياد لأبى سيعد الخدرى مَوْلَقَيَّة .

ونجيب على هذه الاعتراضات التى رأى أنها توجب تساقط الأحاديث لضيق المقام فنقول:

- (أ) الدجال اقتنص لقب المسيح وتخفى فيه فيه فيه في الرسول على الرسول على الله الدجال. وفي الأحاديث الصحيحة أنه يذوب إذا نزل عيسى الأحاديث الملح في الماء.. لأن الحق يدمغ الباطل ويزهقه.
- (ب) روى البخارى ومسلم أن النبى والمتعالد قال: (ما من نبى إلا قد أنذر أمته الدجال الأعبور الكذاب، ألا وإنه أعبور وإن ربكم تعالى ليس بأعور، وإنه بين عينيه مكتوب كافر)(٢٦).
- (ج) رآه الرسول على في المنام يطوف بالبيت خلف عيسى الله وكلاهما واضع يده على منكبى رجلين. فعرف صورة من صوره تحدد هيئته حال ادعائه الألوهية وخروجه في آخر الزمان.
- (د) أن له حال خروجه آخر الزمان و وادعاء الألوهية ظاهراً للناس مخاريق، تفتن غير المؤمن، وتمنعه من رؤية عَوره وما هو مكتوب على جبينه من لفظة كفر أو كافر وضعاً خاصاً عرفه الأنبياء وتكلموا حوله في ليلة المعراج والإسراء كما ثبت في بعض الروايات عند الحاكم وغيره (٢٧).

أما قبل ذلك فيطهر في صور محتلفة يفتن الناس عن الدين، وهذا ما حذر الأنبيء منه أممهم، ومنهم النبي على حيث تحدث عن أحواله بالتفصيل.

(هـ) أن الأحاديث ربطت ربطاً دقيقاً بين ابن صياد والدجال، ففى المدينة يقول الرسول للبن صياد وهو صبى قارب الحلم: تشهد أنى رسول الله، فيقول ابن صياد: أشهد أنك رسول الأميين - يقصر رسالته عليهم دون غيرهم من اناس.

وفى حديث تميم الدارى الذى استنكره بقسوة رشيد رضا يقول الدجال وهو موثق فى جزيرة بالبحر لتميم ومن معه: أخبرونى عن نبى الأميين ما فعل؟

وكانه يؤكد أنه ابن صياد من حيث الاعتقاد الخاص الذى أراد به التأثير على من كان مع الرسول على فلم يكن منهم إلا الإنكار، واستئذان عمر رَوْقِي في قتله، وقول الرسول على: إن يكنه فلن تسلط عليسه، وإن لم يكنه فلا خير لك في قتله.

(و) حلف جابر بن عبد الله أن ابن صياد هو الدجال مستنداً إلى أن عمر حلف بذلك عند رسول الله عليه فلم ينكر عليه هذا القسم، وكذلك حلف ابن عمر وأبو ذر بأنه كذبك.

(ز) رأى عبد الله بن عمر ابن صياد وقد برزت عينه فضربه بعصاه حتى تكسرت، ولم يشعر بأنه ضربه، ولم ير من كان معه ما رآه ابن عمر ، ورآه مرة ثانية وأغضبه بكلام فانتفخ ابن صياد حتى ملأ الطريق.

(ح) قال لأبى سعيد الخدرى بعد أن لَبَّس عليه بأن الدجال بعد خروجه آخر الزمان لا يولد له ولا يدخل مكة والمدينة. إنى لأعلم مولد الدجال ومكانه وأين هو .. وقال. لو عرض على أن أكون هو ـ أى الخارج فى آخر الزمان ـ ما كرهت.

والقول بأن الدجال شيطان يظهر فى صور مختلفة لشباب ورجال يفتن الناس عن الدين الصحصيح هو الجامع لكل ما ورد من الأحاديث.

من هنا كان قول الرسول و فيما رواه مسلم وأبو داود والترمدى (إن بخرج وأنا فيكم فأنا حجيجه دونكم، وإن يخرج ولست فيكم فأمرؤ حجيج نفسه والله خليفتى على كل مسلم) وأمره من أدرك زمان خروجه قبل يوم القيامة بقراءة أول سورة الكهف، فإنها جواركم من فتنته (٢٨).

(ط) أن ضرح الرسول رَهُ بحديث تميم الدارى وربطه بين ما جاء فيه وما أخبر عنه، يدل على أن كلام تميم كان مؤكّداً، وليس

أصلاً فى الحديث عن الدجال.. فالتشكيك فيما حكاه تميم تشكيك فيما قاله الرسول وَيُكُمِّ عن الدجال وما ذكّر به أصحابه، وهذا لا يجوز.

(ك) أما إخفاء الرسول رَبِي مكان وجوده وإشارته إلى عدة اتجاهات: فلأنه يتقلب فى الصور ويغيّر أماكن وجوده إذا أطلق، وإذا قُيّد يكون فى المكان الذى يقيده الله ـ تعالى ـ فيه.

وأسوأ ما فى كلام رشيد رضا أنه يقول عن حديث تميم: إنه مصنوع، وعلى تقدير صحته ليس له كله حكم المرفوع، وكذلك قال فى سائر أحاديث الدجال المشكلة.

وكأن ما أشكل عليه لا يمكن أن يكون له مخرج صحيحة عند غيره، وهذا من ضيق التَّصَور، وقصور البحث، والاجتراء على نقد المتون الصحيحة بمجرد الظن والتوهم، وهو ما لا يصلح في التعامل مع النصوص الصحيحة المتواترة فيما تشترك فيه من المعانى والنقول، والثابتة بالأسانيد الصحيحة المعتمدة (٢٩).

٥ - حدیث السحر، وهو ما رواه البخاری ومسلم بسندیهما عن هشام بن عروة عن أبیه عن عائشة واللفظ للبخاری قالت: سَحَرَ رسول ﷺ رجلٌ من بنی زریق. یقال له: لبید

ابن الأعصم حتى كان رسول الله ﷺ يُخَيُّل إليه أنه يفعل الشيء وما فعله، حتى إذا كان ذات يوم أو ذات ليلة وهو عندي.. لكنه دعــا ودعا ثم قال: يا عائشة، أشعرت أن الله أفتاني فيما استفتيته، أتاني رجلان فقعد أحدهما عند رأسى والآخر عند رجلي، فقال أحدهما لصاحبه: ما وجع الرجل؟ قال: مطبوب.. قال: من طبه؟ قال: لبيد بن الأعصم.. قال: في أي شيء؟ قال في مشط ومشاطة وجف طلع نخلة ذكر . قال: وأين هو؟ قال: في بئر ذروان، فأتاها رسول الله وَ الله عَلَيْهُ في ناس من أصحابه، فجاء فقال: يا عائشة، كأن ماءها نقاعة الحناء، أو كأن رءوس نخلها رءوس الشياطين.. قلت: يا رسول الله، أفلا أستخرجه؟ قال: قُد عَافَاني الله فكرهت أن أثوِّر على الناس فيه شراً. فأمر بها فدفنت (٤٠٠).

قال الرازى: واعلم أن المعتزلة أنكروا ذلك بأسرهم، وقال قائلهم: هذه الرواية باطلة، وكيف يمكن القول بصحتها، والله تعالى يقول: ﴿ولا ﴿والله يعصمك من الناس﴾(١٤) وقال: ﴿ولا يفلح الساحر حيث أتى﴾(٤١) والأن ولأن تجويزه يفضى إلى القدح في النبوة، ولأنه لو صح ذلك لكان من الواجب أن يصلوا إلى الضرر لجميع الأنبياء والصالحين، ولَقدروا على تحصيل الملك العظيم لأنفسهم، وكل ذلك

باطل.. ولأن الكفار كانوا يعيِّرونه بأنه مسحور، فلو وقعت هذه الواقعة: لكان الكفار صادقين في تلك الدعوى، ومعلوم أن ذلك غير جائز.

وقد حاول الرازى الجواب عن ذلك، وقال: كان الكفار يريدون بكونه مسحوراً أنه مجنون أزيل عقله بواسطة السحر، فأما أن يكون مسحوراً بألم يجده في بدنه فذلك مما لا ينكره أحد (٢٠).

وقد تلقف هذه الشبهات أو الأقاويل بعض المفسرين المتأخرين، فقال الشيخ رشيد رضا: زعموا أن النبى على سُحر، وأن السحر عمل فيه حتى أتاه جبريل فأخبره فاستخرج السحر وزال عن النبى على ذلك العارض. وقد قال الله تعالى مكذبًا للكفار فيما ادعوه من ذلك للرسول على أهم وراً الظالمون إن مسحوراً الظالمون الله تتبعون إلا رجلاً مسحوراً المنا.

قال: ومثل هذه الأخبار من وضع الملحدين تلعباً واستجراراً إلى القول بإبطال معجزات الأنبياء والقدح فيها.

قال: والعجب ممن يجمع بين تصديق الأنبياء ـ عليهم السلام ـ وإثبات معجزاتهم. وبين التصديق بمثل هذا من فعل السحرة، مع قوله تعالى: ﴿ولا يُفُلحُ الساحر حيث أتى﴾.. فصدق هؤلاء من كذبه الله وأخبر ببطلان دعواه وانتحاله(٥٠٠).

وتلقف ذلك وغيره صاحب «أضواء على السنة المحمدية» ونقل عن الشيخ محمد عبده وهو يتكلم عن سحر النبى على ما يلى: قال كثير من المقلدين الذين لا يعقلون ما هي النبوة ولا ما يجب لها: إن الخبر بتأثير السحر في النفس الشريفة قد صح: فيلزم الاعتقاد به وعدم التصديق من بدع المبتدعين؛ لأنه ضرب من إنكار السحر، وقد حاء القرآن بصحة السحر.

قال: فانظر كيف ينقلب الدين الصحيح والحق الصريح في نظر المقلدين بدعة؟ نعوذ بالله - يحتج بالقرآن على ثبوت السحر، ويعرض عن القرآن في نفيه السحر عنه على وعده من افتراء المشركين عليه، ويؤول في هذه ولا يؤول في تلك، مع أن الذي قصده المشركون ظاهر: لأنهم كانوا يقولون إن الشيطان يلابسه عليه الشيطان تعرف بالسحر عندهم وضرب من ضروبه، وهو بعينه أثر السحر الذي نسب إلى لبيد فإنه قد خالط عقله وإدراكه في زعمهم ٠٠٠ والذي يجب اعتقاده أن القرآن مقطوع به يجب الاعتقاد بما يثبته وعدم الاعتقاد بما ينفيه.. وأما الحديث فعلى فرض صحته هو حديث آحاد، والآحاد لا يؤخذ بها في باب العقائد، وعصمة النبي من تأثير السحر في عقله عقيدة من العقائد، لا يؤخذ في نفيها

عنه إلا باليقين، ولا يجوز أن يؤخذ فيها بالظن والمظنون.. على أن الحديث الذى يصل إلينا من طريق الآحاد إنما يحصل الظن عند من صح عنده.. أما من قامت له الأدلة على أنه غير صحيح فلا تقوم به عليه حجة (٢١).

وقد رد علماء الحديث هذا الهجوم على الحديث واختاروا ما ذكره الرازى فى تفسيره من أن أثر السحر كان جسمانياً من نوع الأمراض ولا أثر له فى علمه ولا فكره (٤٧).

والذى يظهر من الحديث أن السحر لم يؤثر فى الرسول رضي تأثيراً جسمانياً أو عقلياً.. وإنما أظهر أمامه أشياء تقتضى التأمل، فرغب فى معرفة سببها.

وأصل ذلك في القرآن الكريم في قصة موسى - عليه السلام، قال تعالى: ﴿فَإِذَا حَبِالُهُمْ وعصيتُهُم يُخَيَّلُ إليه من سحرهم أنها تسعى • فأوجس في نفسه خيفة موسى ﴾(١٤).

وفى الحديث: (يخيل إليه أنه كان يضعل الشيء وما فعله).

والتخييل: رؤية ما يشبه الحقيقة وليس حقيقة. وذلك بفعل الشياطين، فإذا وجِّهت بما يدفعها إلى الفرار فرت، وزال ما كانت تظهره من الأشياء.

ففى قصة موسى أظهر الجن الحبال تتحرك فى صورة الحيات، فلما ألقى موسى عصاه فرت الجن وبقيت الحبال والعصى كما هى، وفى القسرآن الكريم: ﴿تَلْقَفُ مَا صَنَعُوا﴾ (١٠٠). ﴿ولو صَنَعُوا﴾ (١٠٠). ﴿ولا عصى لظن الناس أنه سحر أكبر وليس معجزة.

وأخطأ من قال: إن ذلك كان حيلة صناعية باستخدام الزئبق؛ لأن الأعمال الصناعية تعارض بصناعات مثلها.. وإطلاق السحر على ما خفى من أمور الكيمياء وضروب الخداع العملى إطلاق مجازى كإطلاقه على البيان الحسن (٥١).

قال الشيخ محيى الدين في الفتوحات: خيلت السحرة للعامة أن الحبال والعصى حيات ولم تكن كذلك، فأخفى تعالى العصا في روحانية الحية البرزخية، فتلقفت جميع حيات السحرة المتخيلة في عيون الحاضرين، فأبصرت السحرة والناس حبال السحرة والناس حبال السحرة وعصيهم التي ألقوها حبالاً وعصياً، فهذا كان تلقفها لا أنها انعدمت الحبال والعصى، إذ لو انعدمت لدخل عليهم التلبيس في عصا إذ لو انعدمت لدخل عليهم التابيس في عصا موسى، وكانت الشبهة تدخل عليهم، فلما رأى الناس الحبال حبالاً علموا أنها مكيدة (٢٥).

فالتخييل بالسحر يتحقق إذا ظهرت الجن بصورة أحد الناس أو الخلق في حال غيابه

للتلبيس، أو أظهرت الشيء بصورة غيره بإخضائه وظهورها بصورة ذلك الشيء، فإذا استعمل الدواء الإيماني الطارد للجن، بطل السحر وظهرت حقائق الأشياء.

وكان الرسول رضي يضع الشيء في موضع، ثم ينظر بعد فترة فيجده في غير موضعه، فيتردد خاطره هل فعل ذلك أو لا؟ وإذا لم يكن فعله فمن فعله؟ وكذلك يدخل حجرته فيرى إحدى نسائه، ثم يخرج فيراها قادمة من حجرة أخرى فيتردد في خاطره هل خرجت ثم عادت أو لم تخرح؟

وهذه الخواطر لم تؤثر إلا تفكيراً فى مصدر حدوثها .. لكنه لم يتجه إلى الله تعالى فى دفعها إلا بعد أن استمرت فترة . فكشف الله له سبب ذلك وأنه بسبب ما فعله ذلك الرجل من السحر .. وفى مسند أحمد : استمر ذلك ستة أشهر (٥٢).

وقد واجه الرسول وقد عليه عفريت من ذلك في صلاته حينما هجم عليه عفريت من الجن بشعلة ضخمة من النيران.. وهي نرخيالية لا حقيقة لها في التأثير.. روى مسلم أن رسول الله وقل قال: "إن عدو الله إبليس جاء بشهاب من نار ليجعله في وجهي، فقلت: أعوذ بالله منك، ثلاث مرات، ثم قلت: ألعنك بلعنة الله التامة. فلم يستأخر ثلاث مرات، ثم أردت أن آخذه، والله لولا

دعوة أخينا سليمان لأصبح موثقاً يلعب به صبيان أهل المدينة (10) وما كان خوف موسى أو اشتغال الرسول والله بما رآه اعتقاداً بأحقية ما يراه، ولكنه كان خوفاً من السبب الذي أظهر الله به أفعال الشياطين أمامه، وهل ينكشف التخيل عن الحقيقة فتزول الغمة، أو يحدث بسببه من الفتنة ما يحدث فالخوف أو الاهتمام لم يكن بسبب السحر بل بسبب ظهوره للأنبياء.. أما القول بوجود آثار السحر في جسمه أو عقله فبعيد عن جو الحديث، إنه والله بقول: با عائشة، أشعرت أن الله أفتاني فيما استفتيته فيه؟ لقد كان في الله أفتاني فيما استفتيته فيه؟ لقد كان في ما سببه؟ وإلام ينتهي؟ فكشف الله له ذلك ما سببه وإلام ينتهي؟ فكشف الله له ذلك على أوضح ما يكون..

وفى الحديث عن عائشة: قلت: أفلا استخرجته؟ قال: قد عافاني الله.

لقد كشف السبب فزال تأثيره عند من لم يكن يعرفه، كما ألقى موسى العصا فبطل السحر والساحر.

اما التوجس من أضراره على النفس، فلا يقبل أن يخطر ببال الرسول ربي قال تعالى: ﴿وما هم بضارين به من أحد إلا بإذن الله﴾(٥٥).. وقال لنبيه: ﴿والله يعصمك من الناس﴾(٢٥).

وقد أدى التخبط في فهم الحديث إلى

استمرار التشكيك فيما ورد فيه، وهو ما لا يعذر فيه الباحثون عن مقاصد الحديث. أما حـملهم رواية: «حـتى كـان يرى أنه يأتى النساء ولا يأتيهن» على الجماع فغريب جدًا لأن الإتيان أصله القدوم، وحمله على الجماع يحـتاج إلى قـرينة، وقـد قـال الحـاكم عن الحديث بهذه الرواية: وهو شاذ بمرة مخرج في الصحيح(٥٠) فالاشـتغال بتأويل هذه الرواية فيما انفردت به من ذكر إتيان النساء غير مطلوب؛ لأن ما انفردت به غير معتبر في القبول.

وينتهى من هذا البحث إلى أن نقد المحدثين يتجه إلى رواية من روايات الحديث أخطأ الراوى في عبارة رواها بالمعنى وخالف الثقات، أو عبارة انفرد بها تردها الأصول.

أما الطعن في حديث ورد كاملاً في الصحيح، أو في باب يشتمل على عدة أحاديث: فهذا لا يُعرف عند المحدثين في نقد ما تبت من الأحاديث.

وإن نقد السنة بالعلم القاصر، أو الوهم الكاذب، أو البحث الناقص، لا يهز السنة ولكنه يهز الناقد ويضعه في الموضع الذي ينبغي أن يجاوزه ويخرج منه ليحسب له من العلم نصيب. والله أعلم.

أ.د/ عزت عطية

الهوامش

- (١) الحلاصة في أصول الحديث للطيبي/ ٣٠.
- (٢) ينظر التووى مع التدريب للسيوطي ٢١٤/١ (المدرج) و٢٥٢/١ (المقنوب) و٣٠٨ المضطرب) و٩١٥/٦٤٨/٢ (المصحَّف والمحرف)، وترهة النظر مع شرحها للمارئ/ ١٨٨-٤٩ وريادات الثقات, التقريب مع التدريب ٢٨٥/١.
- (٣) ينظر التقريب مع العدريب ٢٥١/١ (مختلف الحديث) و٦٤٣ (باسخ الحديث ومنسوحة). وشرح مشكل الآثار بلطحاوي وغيره من المؤلفات في مشكل الحديث.
- (٤) ينظر: سس الترمدي مع شرحه تحمة الأحوذي، كتاب الأدب، باب ما حاء في إنشاد الشعر حديث أنس أن اثني ﷺ دحل مكة في عمرة القصاء، وعبد الله بن رواحة من يدبه (الحديث) برواياته مع تعييق الشارح عليه ١٣٨/٨ الدا، وينظر مقاييس نقد متون السنة الأست الدكتور مسطر الدميني/ ١٨٨-١٩١.
- (٥) ينظر الموصوعات لابن الحوزي ٣٢٧/٣ ٣٢٠، كتاب دم المعاصى وهيه ما أحرجه من حديث أبي هريرة مرفوعاً لا يدخل الحنة ولد زماً ولا ولده ولا ولده ولده، وأحرجه للحوه من طريمين خرين عن أبي هريرة، وبعد لقدها من جهة الإسباد، قال ثم أي دنب لولد الرباحتي يمنعه من دخول الحنة؟ ههده الأحاديث تحالف الأصول وأعظمه، قوله تعالى ﴿ولا تزر وارزة ورر أخرى﴾.
- (۱) فمن ذلك ما أحرجه الله الحوري من حديث آبي بن كتب التي في ذكر فصائل القران سورة سورة وقد نقده من جهة السند، ثم قال التفسين الحديث يدل على أنه مصنوع، فإنه قد استقرأ السور، وذكر في كن واحدة ما يناسبها من الثواب بكلام ركيك في نهاية البرودة، لا يناسب كلام الرسول على الموسوعات الكبري لابن الحوري، كتاب العلم أبواب تتعبق بالقرآن باب في فصائل استور ٢٩٠/١ طبعة أصنواء السنف بالرياض

ومن دلك حديث صحر بن قدامة قال: قال رسول بله يله «لا يون بعد المائة سنة مولود لله فيه حاجة، أحرجه ابن قتيمة نسنده إلى صحر ص ١٠٠ وأورده ابن الحورى في الموضوعات ٢٦٢/٥٤ كتاب الملاحم والفش. وذكر قول الإمام أحمد فيه ليس نصحيح، ثم قال فإن قيل فإسناده صحيح. قالجواب أن العنفلة بحتمن أن يكون أحدهم سمعه من صعيف أو كذات فأسقط اسمه، ودكر من رواه عنه المفظ عن عن ثم قال وكيف يكون صحيحاً وكثير من لأئمة والسادة، ولد بعد الماثة؟ وقد وافقه على هذا من حاء بعده، ينظر المال المنه لابن لقيم/ ٢٤٥/١ والمذلك المصنوعة لسيوطي ٢٨٩/٣، وتنزيه الشريعة ٢٤٥/٢

- (٧) فحر الإسلام ص٢١٧. ٢١٨ بتصرف ط ١١ سنة ١٩٧٥ مكتبة البهصية.
- والحديث في صعيع البحاري، كتاب الأطعمة، حديث (٥٤٤٥). وفي كتاب الطب، حديث (٥٧٦٨، ٥٧٦٩، ٥٧٧٥).
 - وهي صحيح مسلم، كتاب الأشربة حديث (٢٠٤٧).
 - (٨) راجع مقدمته المستميضة في دلك.
 - (٩) دفاع عن السنة بلشيخ محمد أبي شهبة. ص ٤٢.
 - (١٠) التاريح جـ١ ط أولى تحقيق د/ أحمد نور سيف ط- مكة المكرمة
 - (١١) بلصير السابق ص ٢٥٠.
 - (١٢) المصدر السابق ص ٢٥٦.
 - (١٣) للصدر السابق ص ٢٦٠.
 - (١٤) المصدر اسابق ص ٢٧٦.
 - (١٥) المصدر السابق ص ٢٨٧.
 - (١٦) المصدر السابق من ٢٩٧.
 - (۱۷) المصدر انسابق ص ۹ ۳
 - (١٨، ١٩، ٢٠، ٢١) التاريخ الصغير، ص ٩٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٧١ ط باكستان
 - (٢٢) صحيح مسلم، كتاب الألفاط، حديث (٢٢٤٦).
- (٢٣) صحيح النجاري، كتاب التمسير، حديث (٤٨٢٦).. وكتاب الأدب، حديث (٦١٨١) وكتاب التوحيد، حديث (٢٢٩١)
 - (٢٤) أحكام القرال لابن العربي (سورة الحاثية).. ومال إليه ابن حجر في شرح الحديث.
- (٢٥) سس أبي داود، كتاب مصلاة، حديث (٨٤٠) . ومشكل الآثار بلطحاوي، حديث (١٣٤) . وسنن الدارقطني ٢٤٥/١. وسس البيهقي ٩٩/٢. وداجع راد المعاد ٥٦/١ ٥٧ (ط. المصرية).
 - (٢٦) حوار تلفزيوني نقلا عن حمعية إعجاز السنة بندن في عام ٢٠٠١م بقناة البيل الثقافية.
 - (۲۷) سورة يس، أية ۲۸.
 - (٣٨) صحيح البخاري، كتاب بدء الحلق. حديث (٣١٩٩). وكتاب التفسير، حديث (٤٨٠٢). وكتاب التوجيد، حديث (٢٤٢٤).
 - (٢٩) صحيح البخاري، كتاب التفسير، حديث (٤٨٠٣).
 - (٣٠) سنى الترمذي، كتاب الفش، حديث (٢٢٨١) وكتاب التفسير، حديث (٣٢٨٠).. ومسند أحمد ٥٥/٥.

- (٣١) تهسير المثار، ج٨، ص ١٨٦
- (٣٢) روح المعالى، حـ٣٣، ص ١٣. طا/دار إحياء التراث العربي سنال عند تفسير قوله تعالى ﴿والشمس تحرى لمستقر لها﴾ .
 - (٣٣) تفسير ابن كثير، عند تفسير قوبه تعالى ﴿والشَّمِس تَحْرَى مَسْتَقْرُ لَهَا﴾
 - (۳٤) فتح الباري، شرح حديث رقم ٣١٩٩
 - (٣٥) تفسير الجواهر حا٧٠، ص ١٤٤، ١٤٥
- (٣٦) صحيح المحارى، كتاب الفش، حديث (٧١٣١)، وكتاب التوحيد، حديث (٧٤٠٨)، وصحيح مسلم، كتاب الفش وأشر ط الساعة، حديث (٢٩٢٣).
 - (٣٧) مستدرك الحاكم كتاب الفائل والملاحم ٤٨٨/٤.
- (٣٨) صبحيح مسلم، كتاب الفتن وأشراط الساعة، حديث (٢١٣٧) وسس أبي داود، كناب الملاحم، حديث (٤٣٢١)، وسنى الترمذي، كتاب المتن، حديث (٢٣٤١).
- (٣٩) راجع تمسير المار. حـ٩. ص٤٠٨ ٤١٦، والنهاية لابن كثير، وفتح النارى، وشرح النووى وغيرها مع مراحمة الأحاديث الصحيحة والربط بينها في صوء ما ذكرناه
- (٤٠) صحيح البخاري. كتاب بدء الحبق حديث (٢٢٦٨). وكتاب ابطب، حديث (٥٧٦٣، ٥٧٦٥، ٥٧٦٦) وصحيح مسلم، كتاب اسبلام، حديث (٤٠). (٢١٨٩).
 - (٤١) سورة المائدة، أية ٦٧
 - (٤٢) سورة طه، آية ٦٩
 - (٤٣) التفسير الكبير للرارى، تفسير المعوذتين.
 - (٤٤) سورة الفرقال، الله ٨
 - (٤٥) تفسير المنار. حـ٩، ص٥١، ٥٢ بقلاً عن أحكام الفرآن لتحصاص، حـ١، ص ٥٦٠
 - (٤٦) الأصواء لأبي ريه، ص ٣٧٧، ٣٧٨
 - (٤٧) راجع دفاع عن السنة للشيخ أبي شهبة. ص ٢٦١-٢٦٤
 - (٤٨) سورة طه الآيتان ٦٢, ٦٧.
 - (٤٩) سورة طه آية ٦٩.
 - (٥٠) سورة الأعراف. اية ١١٧.
 - (٥١) راجع تفسير المار عند قوله تعالى ﴿سحروا أعين الناس واسترهبوهم﴾ (سورة الأعراف، آية ١١٦)٠
 - (٥٢) السوحات المكية، جـ١، ص ١٥٨.
 - (٥٣) مسند أحمد ١٣/٦ عن عائشة
 - (٥٤) صحيح مسلم، كتاب لمساحد ومواضع الصلاة، حديث (٥٤٢).
 - (٥٥) سورة البقرة، آية ١٠٢.
 - (٥٦) سورة المائدة، اية ٦٧
 - (٥٧) المدخل إلى الإكليل للحاكم ص ٣٩

نقل الحديث من المصادر .. حكمه وضوابطه

انتهى عصر الرواية واستقرت الأحاديث بأسانيدها في بطون الكتب والواجب على من أراد أن ينقل حديثاً من المصادر المعتمدة للاحتجاج به أن يحرص على :

- (أ) صحة نسبتها إلى مؤلفيها بالتو تر أو الشهرة التى تغنى عن الإسناد كالكتب الستة وغيرها من الكتب المؤلفة.
- (ب) أن يأخذ من نسخة معتمدة موثوق بصحتها.

فمتى تحقق هذان الشرطان جاز له أن يروى الحديث ويحتج به وينسبه إلى قاتله.

والصحيح أنه لا يشترط أن تكون له رواية للحديث ولا إسناد متصل إلى صاحب الحديث أو إلى مؤلف الكتب المدونة.

وحكى عن بعض العلماء أنه لا يحل الجزم بنقل الحديث من المصادر الأصلية إلا لمن له رواية ولو على أقل وجوه الروايات.

والصحيح خلاف ذلك، وأن العمل بالحديث ونقله من المصادر لا يتوقف على سماعه بل إذا صحت عنده النسخة وتأكد من نسبتها لمؤلفها جاز له الرواية منها والعمل

بها، وإن لم يسمع لحديث: لأن الثقة قد حصلت بها كما تحصل بالرواية، ولذلك أعتمد الناس على الكتب المشهورة في النحو واللغة والطب وسائر العلوم لحصول الثقة بها وبُعَّد التدليس، ومن زعم أن الناس اتفقوا على الخطأ في ذلك فهو أولى بالخطأ منهم، ولولا جواز الاعتماد على ذلك لتعطل كثير من المصالح المتعلقة بها، وقد رجع الشارع إلى قول الأطباء في صور وليست كتبهم مأخوذة في الأصل إلا عن قوم كفار ولكن لما بعد التدليس فيها اعتُمد عليها كما اعتُمد في اللغة على أشعار العارب وهم كفار لبُعد التدليس، وكتب الحديث أولى بذلك من كتب الفقه وغيرها لاعتنائهم بضبط النسح وتحريرها واعتمادها في الرواية على المسلمين الثقات، فمن قال إن شرط التخريج من كتاب يتوقف على اتصال السند إليه فقد خرق الإجماع.

قال ابن برهان: ذهب الفقهاء كافة إلى أنه لا بتوقف العمل بالحديث على سماعه بل إذا صبحت عنده النسخة من السنن جاز العمل بها وإن لم يسمع.

وقد حكى الأستاذ أبو إسحاق الإسفراييس

الإجماع على جواز نقل الحديث من الكتب المعتمدة دون اشتراط اتصال السند إلى مصنفيها.

وقال الطبرى: من وجد حديثاً فى كتاب صحيح جاز له أن يرويه ويحتج به، وقال فوم من أصبحاب الحديث لا يجوز له أن يرويه؛ لأنه لم يسمعه، وهذا غلط.

وقد عللوا ذلك بفوات الاهتمام بالشروط المقررة في الإسناد لاسيما في الأعصار المتأخرة، فإن شدد فيها بطلب الإسناد في كل أمر فات المراد وتعطلت الأحكام.

وغاية المُخَرِّج أن ينقل الحديث من أصل موثوق بصحته، وينسبه إلى من رواه، ثم يتكلم على علنه وغريبه وفقهه، والذي ينبغي على من ينقل حديثاً من مصدره الأصلى المعتمد أن ينسبه إلى مصدره فيقول: أحرجه البخاري مثلاً في كتاب كذا في باب كذا، ثم يذكر رقم الجزء إن وجد، ورقم الصفحة ورقم الحديث إن وجد، ثم يذكر طبعة الكتاب الذي أخرج منه وهكذا مع بقية المصادر.

أ. د/ أيمن محمود مهدى

مراجع للاستزادة:

[•] فتح المعيث للسحاوي ٢٧٣/١.

[•] تدریب ابر وی ۱۵۲/۱.

[•] توجيه النظر ٢/٧٦٣.

الوحدان

المراد بالوحدان : من لم يرو عنه إلا راو واحد من الصحابة أو التابعين فمن بعدهم (١٠).

وهو غير من لم يرو عنه إلا حديث واحد، فهذا قد يروى عنه أكثر من واحد هذا الحديث.

وفى هذا الأخير صنف الإمام البخارى: محمد بن إسماعيل (ت٢٥٦هـ) كتاب الوحدان، ذكر فيه أسماء الصحابة الذين لهم حديث واحد، لا الذين لهم راو واحد، وهذا خارج عن موضوعنا.

من فوائد معرفة الوحدان :

وتفيد معرفة الوحدان من غير الصحابة في معرفة المجهولين، فالمجهول عند المحدثين من لم يرو عنه إلا راو واحد.

من أمثلة الوحدان :

وضرب ابن الصلاح أمثلة، ولكنه نوزع فى كون بعضها من الوحدان (٢)، ولذلك سنقتصر على ما لم ينازع فيه، فمن الصحابة:

محمد بن صفوان الأنصارى، ومحمد بن صيفى الأنصارى ـ رضى الله عنهما ـ لم يرو عنهما غير الشعبى.

وانفرد قيس بن أبى حازم بالرواية عن أبيه، وعن دكين بن سعيد المزنى، ومرداس بن مالك الأسلمى.

وقدامة بن عبد الله الكلابي منهم لم يرو عنه غير أبمن بن نابل.

وفى الصحابة جماعة لم يرو عنهم غير أبنائهم منهم شكل بن حميد لم يرو عنه غير ابنه شتير، ومنهم المسيب بن حزن القرشى لم يرو عنه غير ابنه سعيد بن المسيب، وقرة بن إياس لم يرو عنه غير ابنه معاونة (").

هذا، وقد ذكر الحاكم في المدخل إلى كتاب الإكليل بأن أحدًا من هذا القبيل لم يخرج عنه البخاري ومسلم في صحيحيهما.

فحديث عروة بن مُضرَرِّس الطائي المشهور في الحج: «من صلى معنا هذه الصلاة وقد أتى عرفة قبل ذلك بيوم أو ليلة فقد تم حجه وقضى تفثه»(1).

قال الحاكم فيه: «هذا حديث من أصول الشريعة مقبول متداول بين فقهاء الفريقين، ورواته كلهم ثقات، ولم يخرجه البخارى

ولا مسلم فى الصحيحين إذ ليس له راو عن عروة بن مُضرِّس غير الشعبى، وشواهد هذا كثيرة فى الصحابة،(٥).

هذا، وينقل عن الحاكم خلاف هذا، قال في «المستدرك»: «إن الصحابي المعروف إذا لم نجد له راويًا غير تابعي واحد معروف احتججنا به وصححنا حديثه؛ إذ هو صحيح على شرطهما جميعًا، فإن البخارى قد احتج بحديث قيس بن أبى حازم، عن مرداس الأسلمى عن النبس على الشهد الصالحون «⁽¹⁾، واحتج بحديث قيس عن عدى بن عميرة، عن النبي ﷺ : «من استعملناه على عمل (١) وليس لهما راو غير قيس بن أبي حازم. وكذلك مسلم قد احتج بأحاديث أبي مالك الأشجعي عن أبيه، وأحاديث مجزأة بن زاهر الأسلمي. عن أبيه، فلزمهما جميعًا على شرطهما الاحتجاج بحديث شريح عن أبيه، فإن المقدام وأباه شريحًا من أكابر التابعين»^(^).

وكان هذا عقب حديث هانى بن يزيد ولم يرو عنه غير ابنه يزيد، وكما يقول السخاوى:
«لعله رجع إلى ما قاله في المستدرك، (١).

ومهما يكن من أمر فقد أُنْكِر على الحاكم قوله، فقد أخرجا حديث المسيب بن حزن في وفاة أبى طاب.

وأخرج البخاري حديث الحسن البصري

عن علم برو بن تغلب، ولم يرو عنه غلير الحسن.

وأخرج مسلم حديث أبى رفاعة العدوى، ولم يرو عنه غير حميد بن هلال العدوى (١٠٠).

ومثال الوحدان من التابعين: ما ذكر عن تفرد الزهرى عن نيف وعشرين رجلاً من التابعين لم يرو عنهم غيره، وكذلك عمرو بن دينار تفرد عن جماعة من التابعين، وكذلك يحيى بن سعيد الأنصارى، وأبو إسحاق السبيعى، وهشام بن عروة وغيرهم (١١).

وفى أتباع التابعين تفرد مالك عن زهاء عشرة من شيوخ المدينة (١٢).

وكما نفى الحاكم فى (المدخل إلى الإكليل) أن يكون البخارى أو مسلمًا أخرجا لصحابى ليس له إلا راو واحد، كنذلك نفى أن يكون التابعون الذين روى لهم راو واحد قد أخرج لهم الشيخان أو أحدهما(١٣).

قال ابن حجر: «والشرط الذي ذكره الحاكم، وإن كان منتقضًا في حق الصحابة الذين أحرج لهم، فإنه معتبر في حق من بعدهم، فليس في الكتب حديث أصل من رواية من ليس له إلا راو واحد قط»(١٤).

المصنفون في هذا النوع:

١ - صنف الإمسام مسلم: «المنفردات والوحدان» (١٥).

وقال في مقدمته: «تسمية من روى عنه

رجل أو امرأة حَفِظ أو حَفِظت عن رسول الله وَجَل أو امرأة حَفِظ أو فعل، ولا يروى عن كل واحد منهم إلا واحد من مشهور التابعين لا ثانى معه في الرواية عنه في ما حفظ».

وهو في الصحابة والتابعين ومن بعدهم. ولكنه ابتدأ بالصحابة، ومن روى عنهم.

٢ - وبلنسائي جزء ذكر فيه بعض الرواة
 الذين لم يرو لهم إلا راو واحد (١٦).

٣ - كتاب المخزون : لأبى الفتح محمد بن الحسين الأزدى (ت٣٧٤هـ).

وقد اکتفی فیه بذکر أسماء الصحابة فقط ممن روی عنهم واحد فقط، وقد ذکر فیه (۳۵۰) راویًا (۱۷۱).

وهناك كتب أخرى ألفت فى الوحدان لا تتسع لها هذه العجالة.

أ. د/ رفعت فوزى عبد المطلب

الهوامش :

- (١) ابرسانه المستطرفة بلكتابي (ص ٨٦).
 - (٢) التقييد والايصاح (ص. ٣٥١-٣٥٧)
- (٣) مقدمة ابن الصلاح (ص ٥٥٢ ٥٥٥).
- (٤) أخرجه أبو داود ـ كتاب الماسك حديث رقم ١٩٥٠ والترمدي كتاب الحج، حديث رقم ٩٠٠، والسنائي ـ كتاب مناسب الحج، حديث رقم ٣٠٤١
 - (٥) المدخل بي معرفة كتاب الإكليل للحاكم (ت ٤٠٥) تحقيق معتر عبد اللطيف الخطبب دار المبحاء دمشق (ص ٥٦-٥٧)
 - (٦) أحرجه البخارى كتاب الرفاق، حديث رقم ٢٤٢٤.
 - (١) أخرجه أبو د ود ـ كتاب الخراح، حديث رقم ٢٩٤٣ وأحمد في المسيد، حديث رقم ١٨١٨٩
 - (٨) المستدرك الحاكم الطبعة الهندية (١/ ٢٣).
 - (٩) عنج المعيث للسحاوي (١/١١) طبعة دار الكتب العلمية.
 - (١٠) مقدمة ابن الصلاح (ص ٥٥٥ ٥٥٥).
- وانظر شروط الأئمه السنة لأبي المصل محمد بن طاهر المقدمين (ص ١٥-١٥) وشروط الأئمة الحمسة بلحازمي (ص: ٣٦ ٣١). ويشر الكتابين في مكتمة القدسي بالقاهرة
 - (۱۱) مقدمة ابن الصلاح (ص ٥٥٤ ٥٥٥).
 - (۱۲) المصدر السابق (ص ۵۵۸).
 - (١٣) المدحل إلى كتاب الإكليل (ص٠٦٠)
 - (١٤) هدى لسارى (ص ٩) طبعة المكتبة السلفيه بالقاهرة
 - (١٥) طبع هذا الكتب في دار الكتب العلمية بيروت، بينان، ١٤٠٨ه /١٩٩٨م.
 - (١٦) طبع مع كتاب الضعفاء الصعير للبحاري في دار الوعي بنعلب ١٣٩٦هـ.
 - (۱۷) وطبع لتحقيق محمد إعبال السلمي بالدار العلمية بالهند ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م

الوصيةُ بكتبِ الحديثِ وروايةُ المُوصنَى له بها

وهى إحدى الطرق التى يأخذ بها الراوى الحديث عن شيخه. ويتعلمه منه، ويتحمله عنه. وهذه هى الطريقة الثامنة من طرق الأداء والتحمل وصورتها: أن يُوصِي الشيح عند موته أو سفره لشخص بكتاب من كتبه التى يرويها(۱)، وقد يقرنها بالإذن للمُوصى له بالرواية عن الموصى.

حكم الرواية بالوصية :

أجازها من المتقدمين: القاضى عياض فى كنابه الإلماع (٢)، لأن فى دفع الوصية إلى الموصى له نوعًا من الإذن، وشبهًا بالعرض والمناولة، وهو قريب من الإعلام.

كما أجاز الرواية بالوصية في العصر الحاضر: الشيخ أحمد محمد شاكر في كتابه: الباعث الحثيث ص ١٢٢، حيث قال: (وهذا النوع من الرواية نادر الوقوع، ولكنا نرى: أنه إن وقع صبحت الرواية به، لأنه نوع من الإجازة، إن لم يكن أقوى من الإجازة المبددة، لأنه إجازة من الموصي للموصي للموصي للمبرواية شيء معين مع إعطائه إياه، ولا نرى برواية شيء معين مع إعطائه إياه، ولا نرى

وجهً التضرفة بينه وبين الإجازة. وهو في معناها، أو داخل تحت تعريفها، كما يظهر ذلك بأدنى تأمل).

وحجتهم فى ذلك ما رواه أبن سعد بسند صحيح قال: أخبرنا عارم بن الفضل قال: حدثنا حماد بن زيد قال: أوصى أبو قلاًبة قال: ادفعوا كتبى إلى أيوب إن كان حيًا، وإلاً فاحرقوها (٢).

وهذه الرواية قد تناقلها المُحدِّدُون بأسانيدهم، ومنهم 'خطيب البغدادی فی کتابه: الکفاية من طرق إلی أیوب، أطول من هذا، وفی بعضها أن أیوبًا سأل محمد بن سیرین: جاءنی کتب أبی قلاَبة ا فأُحدِّثُ منها؟ قال، نعم، ثم قال: لا آمرك، ولا أنهاك.

ثم عقب الخطيب البغدادى على ذلك بقوله: (يقال إن أيوبًا كان قد سمع تلك الكتب، غير أنه لم يحفظها، فلذلك استفتى محمد بن سيرين عن التحديث منه، ولا فرق بين أن يوصي العالم لرجل بكتبه وبين أن يشتريها ذلك الرجل بعد موته: في أنه لا

يجوز له الرواية منها إلا على سبيل الوِجادة. وعلى ذلك أدركنا كافة أهل العلم)(11.

كيف يروى المُوصَى له بالوصية :

على الراوى أن يذكر صيغة الأداء التى تدل دلالة واضحة على الطريقة التى تحمّل بها المروى عن شيخه، كى يظهر من خلالها قبول المروى أو رده، وقوته من ضعفه، فيقول مثلاً: أوصنى إلى فللان بكتاب فيه كذا وكذا، أو: أوصى إلى فلان بكتاب فيه كذا وكذا، وأذن لى بروايته عنه ... وهكذا.

فحينتُذ إلا بأس من الترخص في الرواية بالوصية عند من أجازها.

وأما جمهور الأئمة فلم يُجوزوا الرواية بالوصية.

قال السخاوى: والحق المتعين: أن الوصية ليست بتحديث لا إجمالاً ولا تفصيلاً، ولا يتضمن الإعلام لا صريحًا ولا كناية، على أن ابن سيرين المفتى بالجواز كما تقدم: توقف بعد وقال للسائل نفسيه: ولا آمرك، ولا أنهاك(٥).

بل ذهب ابن الصلاح إلى أبعد من ذلك، حيث عد القول بجواز الرواية بالوصية: زلة عالم، أو متأوّل (1).

وتعقيب الخطيب على وصية أبى قبلابة لأيوب السّغتيانيِّ يؤكد ذلك حيث قال: «اللهم إلا أن يكون تقدمت من العالم إجازة لهذا الذي صارت الكتب له، بأن يروى عنه ما يصح عنده من سماعاته، فيجوز أن يقول فيما يرويه من الكتب أخبرنا أو حدثنا، على مذهب من أجاز أن يقال ذلك في أحاديث الإجازة. مع أنه قد كره الرواية عن الصحف التي ليست مسموعة: غير واحد من السلف».

ثم ذكر بسنده آثارًا تدل على أن السلف يكرهون أن تقع كتبهم في يد من ليس له علم بها(٧).

وقد رجح بعض المحققين جواز الرواية بالوصية، كما قال السيوطى وغيره: الوصية أرفع رتبسة من الوجادة بلا خلاف، وهي معمول بها عند الشافعي وغيره، فهذه أولى (^).

ومع هنذا يبقى الضسعف فى الرواية بالوصية لما فيها من الجهل بالوسائط بين الموصى له، والله أعلم.

أ.د/ سعيد محمد صالح صوابي

مراجع للاستزادة :

- (١) المحدث الصاصل للرامهرمزي ص ٤٥٩ ، ٤٦٠ .
 - (٢) التذكرة والتنصرة للعراقي ١١٠٠، ١٠٩/٢
- (٣) أصول الحديث علومه ومصطلحه للدكتور محمد عجاح لحطيب. ص ٢٤٢، ٢٤٤، ط دار الفكر بيروت لينان ١٩٨٩هـ ١٩٨٩م

الهوامش :

- (١) اللقبع في عنوم الحديث، ص ٢٢٣، ٢٣٤.
- (٢) الإلماع إلى معرفة 'صول الرواية وتقييد السماع لنقاضى عباص البحصبى ـ تحقيق الدكتور. اسبيد أحمد صقر طا لثانية، دار التراث ١٩٧٨. لضرت السام الوصية بالكتب، من أبواع الأخد وأصول الرواية عن ص ١٦٠٠.
 - (٣) انطبقات الكبرى لابن سعد ١٢٨/٧. ط الأونى دار الكنب العلمية ١٤١٠ هـ ١٩٩١م
 - (٤) الكماية في علم الرواية لتخطيب البغدادي، ص ٣٥٢، طا دار الكتب لعنمية بيروث ١٤٠٩هـ ، ١٩٨٨م، مصورة عن طا الهند-
 - (٥) فتح المعيث ٢ / ١٣٤.
 - (٦) مقدمة عنوم الحديث لابن الصلاح، ص ١٧٧
 - (٧) لكماية في علم الرواية، ص ٣٥٢ ٣٥٣
 - (۸) تدریب لراوی ۲۰/۲.

مناهج المحدثين

	,	

مناهج المحدثين «تعريفها، وطريقة معرفتها، وأهمية دراستها»

تعريف مناهج المحدثين لغة واصطلاحاً المقدمة:

المناهج لغة: جمع منهج وهو الطريق الواضح كالمنهاج قال تعالى: ﴿لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجًا ﴾(١)، والشرعة هي النصوص المقدسة، والمنهاج هو تطبيق هذه النصوص والأسلوب الذي يسير عليه هذا التطبيق (٢).

والمنهج خطوات منظمة يتخذها الباحث لمعالجة مسألة أو أكثر ويتتبعها للوصول إلى نتيجة. أو الطريق الواضح في التعبير أو العمل أو التعليم طبقاً لمبادئ معينة بنظام معين بغية الوصول إلى غاية معينة.

ويراد بمناهج المحدثين اصطلاحًا: الطرق التى استعملوها فى جمع الحديث وتدوينه وتداوله، والشروط التى وضعوها لذلك، والأساليب المستخدمة فى التصنيف والتأليف، والعلوم التى جعلوها خادمة لذلك، وطريقتهم فى عرض ذلك بعد استنباطه واستخراجه، وما نتج عن ذلك من تقسيم الأحاديث

باعتبارات مختلفة كعدد الرواة فى طبقات السند، ودرجة الحديث من حيث القبول والرد.. كما قسنموا الحديث إلى سند ومتن وتعددت الدراسات والتاليف المتصلة بكل منهما.

وفى ضوء مناهج البحث الحديثة يمكن تقسيم مناهج المحدثين إلى المنهج التجريبي أو الاستقرائي أو التاريخي، مع المقارنة بين الست مالهم هذه المناهج في مؤلفاتهم الخاصة.

الطريق إلى معرفة مناهج المحدثين:

والطريق إلى معرفة مناهج المحدثين، تتبع طرقهم فى جمع الحديث وروايته والحكم عليه، والاستفادة منه، وعنايتهم بسنده ومتنه قرنًا بعد قرن، مع تسجيل مزايا المناهج فى كل قرن، وما يحتاج إليه المنهج فى قرن مما تم استدراكه فى قرون تالية أو مما لايزال فى حاجة إلى استدراك. كما ينبغى تسحيل ما دخل فى هذه المناهج مما لا حاجة إليه أو مما السير فى المناهج على أساس مما يعوق السير فى المنهج على أساس مستقيم.

ويتيسر ذلك بدراسة منهج راو أو مصنف في كتاب معين، ثم في سائر مؤلفاته، ثم المقارنة بينه وبين غيره من أهل عصدره لتحديد السمات المشتركة ومواطن التفرد أو الانحــراف، للوصــول إلى تحــديد منهج المحدثين في القرن المعين.. وباستكمال مناهج المحدثين في القرون المتتابعة، يمكن الوصول إلى مناهجهم في كل مجموعة من القرون

المشتركة في سمات غالبة..

أهم الفوائد العلمية لدراسة المناهج:

أما الضوائد العلمية لدراسة مناهج المحدثين فهي تأصيل قواعد علوم الحديث. والحكم على الرواة، ثم الحكم على الحديث على وجه العموم، والفصل بين المنهج الميسر

الذي يتساهل في قبول الحديث، والمنهج المتشدد الذي لا يعتمد من الحديث إلا ما لا شبهة في قبوله. واستخدام كلا المنهجين فيما يناسب كل منهما.

ويمثل منهج الإمام البخاري في صحيحه أشد المناهج احترازًا في قبول الحديث. ويمثل منهج الإمام مسلم في صحيحه عدم التشدد والاحتراز في الحكم بصحة الحديث.. ويليه كتب الصحاح الأخرى كابن خزيمة وابن حبان ومستدرك الحاكم وما صححه الترمذي وغيرهم من العلماء.. وتساهل المتأخرون في اعتماد الأحاديث بمج مصوع الطرق الواردة وإن لم تصل بمجموعها إلى التصحيح بل والتحسين...

الدور الأول

منهج المحدثين في عصر الرسول رضي وصحابته الكرام حتى نهاية القرن الأول الهجري

١ - منهج تلقى الحديث من رسول الله ﷺ:

تلقى الصحابة الحديث عن رسول الله على سماعًا للقول، ومشاهدة للفعل، وتعرفًا على الإقرار، وتثبتًا من الصفات..

وكان النبى وكل المنطو في ساعات خروجه من بيته من جليس يجالسه أو رفيق يرافقه في مشيه وسيره، أو متعلم يلتمس علمًا، أو مستفت يستفتيه في مسألة.. كما كانت تعرض القضايا العامة أو الخاصة فيبدى فيها رأيه، ويصدر فيها حكمه.. وكان يوصى من يوفده أو يؤمره على سرية أو يستنيبه في إمارة أو قضاء، فجمع الصحابة حكل بحسب ما تيسر له حفظه - كل ما صدر عنه وي خارج بيته..

أما ما كان منه فى داخل بيته فتكفلت به أمهات المؤمنين، ومن كان يخدم بالبيت، ومن كان يزوره فى بيته بتسجيل ذلك كله وروايته..

واقف فى الموقف فسشسرب منه والناس ينظرون (٣).

وروی مسلم بسنده عن ابن عباس وروی مسلم بسنده عن ابن عباس وروی مسلم النبی میمونة، فقام النبی قاتی حاجته، ثم غسر وجهه ویدیه، ثم نام ثم قام فأتی القربة فأطلق شنافها، ثم توضا وضوءً بین الوضوءین ولم یکثر وقد أبلغ، ثم قام فصلی... فتتامت صلاة رسول الله ور من اللیل ثلاث عشرة رکعة، ثم اضطجع فنام حتی نفخ، وکان إذا نام نفخ، فأتاه بلال فآذنه بالصلاة، فقام فصلی ولم یتوضاً، وکان فی دعائه: «اللهم اجعل فی یتوضاً، وکان فی دعائه: «اللهم اجعل فی نوراً، وفی سمعی نوراً، وفی بصری نوراً، وفی سمعی نوراً، وغن یمینی نوراً، وغن یساری نوراً، وغن یمینی نوراً، وغن یساری نوراً، وغن یمینی نوراً، وخلفی نوراً، وخطم لی نوراً،

وكان ابن عباس صبيًا لم يبلغ الحلم، وهو ما يدل على اشتراك الصبيان مع النساء ـ في ضللاً عن الرحال ـ في تحمل الحديث وروايته.

وتعددت الوسائل التي يسسرت لهم تلقى الحديث، ومنها:

۱ – مجالس العلم النبوى وكانت بحسب مقتضيات الحاجة، واستعداد الحاضرين للتلقى والسماع، قال ابن مسعود رَوِّهُ فيما رواه البخارى: كان النبى وَ الله يَشِهُ يتخولنا بالموعظة في الأيام كراهة السآمة علينا(٥).

وكانت خطبة الجمعة وسيلة للتعليم على نظام ثابت لا يتخلف.

وكان وكان وخص النساء ببعض مجالس العلم، مع أنهن كن يستمعن لخطبة الجمعة وكثير من مجالس العلم عقب الصلوات، روى البخارى بسنده عن أبى سعيد الخدرى وكان قال: قالت النساء للنبى والمناه عليك الرجال فاجعل لنا يومًا من نفسك، فوعدهن يومًا لقيهن فيه فوعظهن وأمرهن، فكان فيما قاله لهن: «مامنكن امرأة تقدم ثلاثة من ولدها إلا كان لها حجابًا من النار». فقالت امرأة: واثنتين، فقال: «واثنتين».

7 - أسئلة ترد عليه فيجيب عليها، روى الشيخان بسنديهما عن أبى موسى الأشعرى وَالله على الله عليه الله على الله على الله على الله النبى الله في الله في الله الله في الله الله في الله في الله في الله الله في ال

تصحیح أخطاء وقعت منهم بإرشادهم إلى الصواب، روى الشیخان عن عبد الله بن عمرو رضى الله عنهما – قال : تخلف عنا النبى على في سفرة سافرناها، فأدركنا وقد أرهقتنا الصلاة ونحن نتوضأ .. فجعلنا نمسح على أرجلنا، فنادى بأعلى صحوته: «ويل للأعقاب من النار» مرتين أو ثلاثًا(^).

وروی البخاری بسنده عن أبی هریرة رَحِیًهٔ قال: قام أعرابی فبال فی المسجد فتناوله الناس، فقال لهم النبی رَحِیًهٔ: «دعوه وهریقوا علی بوله سجُلاً من ماء (أی دلوًا)، فإنما بعثتم میسرین ولم تبعثوا معسرین (۱۰).

وتعاون الصحابة فى تلقى الحديث وتبليغه. فما فات واحدًا أخذه عن طريق من طرق تلقى الحديث. فقد ثبت عن أبى بكر وعمر وغيرهما طلب سنة رسول الله عمن هى عنده وتثبتهم فى ذلك، وكان لعمر صاحب، وكانا يتناوبان السماع من رسول الله عضر هذا يومًا وذاك يومًا. ومن حضر يخبر صاحبه عما فاته من حديث رسول الله يخبر صاحبه عما فاته من حديث رسول الله

وروى الحاكم بسند صححه على شرط الشيخين وتابعه الذهبى عن البراء مِرْقَيْهُ قال: ليس كلنا سمع حديث رسول الله وَ كانت لنا ضيعة وأشغال، ولكن الناس كانوا لا يكذبون يومئذ في حدث الشاهد عن الغائب (١١).

وكيف يكذب راو عن رسول الله و في عهده، والوحى ينزل يكشف كل كذب، ويذكر كل نفاق.. والسامع يستطيع أن يتشبت من مصدر الحديث وهو الرسول و المديث و ا

من هنا كانت السنة تنتشر عن طريق الرسول على وعمن يبلغ عنه، حتى إن بعض من أسلم من الصحابة وغيرهم روى ما تحمله من الحديث حال كفره مما تثبت من حفظه وقت روايته، وذلك كثير في السنة.

وساعدهم على حفظ الحديث عدة عوامل منها:

ا – أسلوب الرسول وَ الشيار في التعليم والإلقاء.. فقد كان يعيد الحديث ثلاثًا.. وكان كلامه فصلاً يفقهه كل أحد، لم يكن يسرده سردًا.. وقد علم أصحابه التشهد كما كان يعلمهم السورة من القرآن.. وكان يجذب الانتباه بالسؤال، ويتيح للسامع أن يسأل، ويستخدم وسائل التوضيح كالعد على الأصابع أو عقد الأصابع بما يدل على العدد، أو الرسم بعصا على الأرض رسمًا يبين ما يتحدث عنه بصورة محسوسة، كما استعمل أسلوب التوضيح بالتشبيه والقصص وبيان أسلوب التوضيح بالتشبيه والقصص وبيان والمقارنة بين الناس في أحوالهم المختلفة.

٢ - حبهم للرسول ﷺ وحرصهم على ما

يصدر منه، روى البخارى بسنده أن عروة ابن مسعود الثقفى قال عنه وعن أصحابه لقريش وقد كان وافدهم: إذا أمرهم بأمر ابتدروا أمره، وإذا توضأ كادوا يقتتلون على فضل وضوئه، وإذا تكلم خفضوا أصواتهم عنده، وما يحدون إليه النظر تعظيمًا له - وهي شهادة من كافر ليس فيها مبالغة (١٢).

وقال عمرو بن العاص رَحَّى: وما كان أحد أحب إلى من رسسول الله ولا أجل في عيني منه، وما كنت أطيق أن أملاً عيني منه إجلالاً له، ولو سئلت أن أصفه ما أطقت لأني لم أكن أملاً عيني منه.

٣ - بساطة الحياة وضعف الشواغل عن
 الحفظ .. قال ابن عبدالبر: كان العرب قد
 طبعوا على الحفظ، وكان كثير من الصحابة
 يكتفى بالسماع مرة واحدة (١٤).

3 - منزلة السنة من الدين؛ فهى المبينة القرآن الكريم، بينت كيفية الصلاة، ومقادير الزكاة، وأعمال الحج، وكيفية المعاملات الشخصية والاقتصادية والاجتماعية.. قال تعالى: ﴿وما آتاكم الرسول فخنوه وما نهاكم عنه فانتهوا﴾(١٥)، ﴿وإن تطيعوه تهتدوا ﴾(١٦).

فالدين قرآن وسنة، وضياع شيء من السنة ضياع من الدين.. قال تعالى: ﴿إِن علينا

جمعه وقرآنه • فإذا قرأناه فاتبع قرانه • ثم إن علينا بيانه ﴾(١٢).

وأجمع العلماء على أن السنة دين كالقرآن سيواء بسواء مع اختلافهما في بعض الخصائص والمراتب.

٥ - اتصال السنة بحياتهم وسريانها في كل شئونهم: فهي تنظم علاقة المؤمن مع ربه وعلاقته مع غيره من الخلق.. وهي مع القرآن تمثل الرسالة التامة العامة التي تشمل العقيدة والشريعة، والقول والعمل، والظاهر والباطن يستشعر الناس حاجتهم إليها وعدم استغنائهم عنها. ويرون ارتباطها بحياتهم في جميع المجالات.

ومن ذلك أن «كعب بن مالك وصاحبيه تخلفوا عن غزوة تبوك واعترفوا بعدم العذر الدافع لهم إلى ذلك، فنهى النبى الناس عن مكالمتهم ومعاملتهم، فاجتنبهم الناس خمسين ليلة حتى ضاقت عليهم الأرض بما رحبت، وضاقت عليهم أنفسهم. ثم نزل القرآن بالتوبة عليهم (١٨).

واستشفع كبار من قريش فى دفع الحد عن سارقة فقال ﷺ: «والذى نفسى بيده لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها، ثم أمر بتلك المرأة فصقطعت يدها»(١٩).

7 - وجوب تعلم السنة وتعليمها ونشرها وتبليغها: فلم يكن أمر حفظ السنة ونشرها موكولاً إلى اختيارهم بل كان تكليفًا دينيًا لازماً لهم، قال تعالى: ﴿كما أرسلنا فيكم رسولاً منكم يتلوا عليكم آياتنا ويزكيكم ويعلمكم الكتاب والحكمة ويعلمكم ما لم تكونوا تعلمون ﴾(٢٠).

والتعليم إلزام للمتعلم وتحميل لمسئولية التبليغ.

من هذا لزم من عنده فراغ من الصحابة أن يجالس الرسول و لي لي سمع العلم ويتحمله. قال تعالى: ﴿فلولا نضر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين ولينذروا قومهم إذا رجعوا إليهم لعلهم يحذرون ﴿(٢١).

قال ابن عباس ـ رضى الله عنهما ـ كما فى الدر المنثور (٢٢): ماكان المؤمنون لينفروا جميعًا ويتركوا النبى على وحده، ﴿فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ﴾ يعنى عصبة، فإذا رجعت وقد نزل قرآن (أو صدر عن النبى على حديث) تعلمه القاعدون من النبى وقيه ، يتعلمون ما أنزل على نبيه (وما صدر منه) ويعلمونه السرايا إذا رجعت إليهم..

وقد يتفرغ أناس لطلب العلم ثم يعودون إلى قومهم بما تعلموه، كما حدث من الوفود التي كانت تفد إلى رسول الله ﷺ.

إن العلم الديني ليس لحامله بل لكل من يمكن أن يصل إليه، وكتمانه شر وظلم، قال تعالى: ﴿إن الذين يكتمون ما أنزلنا من البينات والهدى من بعد مابيناه للناس في الكتاب أولئك يلعنهم الله ويلعنهم اللاعنون • إلا الذين تابوا وأصلحوا وبينوا ﴾(٢٢).. وقال: ﴿وإذ أخذ الله ميشاق الذين أوتوا الكتاب لتبيننه للناس ولاتكتمونه ﴾(٢١).

وفى حديث صحيح: «من سئل عن علم فكتمه ألجم بلجام من نار $^{(7)}$.

وقال عِنَّهِ - فيما رواه البخارى: «ألا ليبلغ الشاهد منكم الغائب» (٢٦).

وقال أيضاً - فيما رواه البخارى : «بلغوا عنى ولو آية» (٢٧).

وقال لوفد الشباب - فيما رواه البخارى: «ارجعوا إلى أهليكم فعلموهم»(٢٨).

وقال - فيما رواه أبو داود، والشرمذى وقال: حسن صحيح، وابن ماجه : «نضر الله امرءاً سمع منا شيئاً فبلغه كما سمعه، فرب مبلغ أوعى من سامع «٢٩).

وانتشرت السنة إلى الآفاق فى عهد رسول الله على عن طريق ولاته ورسله وقادة جيوشه ومن وفيد عليه، ثم اتسع ذلك بعده على يد الصحابة فى جميع الأقطار، قال الحاكم

النيسابورى: فمن مشاهير الصحابة بمكة عبد الله بن السائب، وعثمان بن طلحة، وابن عباس.. وكان بالكوفة على، وابن مسعود، وعمار بن ياسر، وسلمان الفارسى والنعمان ابن بشير، وكان بمصر عبد الله بن عمرو بن العاص، وعقبة بن عامر الجهنى،. وكان بالبصرة أنس بن مالك، وعمران بن حصين، وأبو برزة الأسلمى.. وكان بالشام معاذ بن جبل، وعبادة بن الصامت، وشرحبيل بن حسنة _ رضى الله عنهم أجمعين (٢٠).

هذا وكانت المدينة مجمع الصحابة فى عهد عمر بن الخطاب وما تلاه واشتهر بها عبد الله بن عمر وجابر بن عبد الله وأبو سعيد الخدرى ـ رضى الله عنهم ـ .

وكان الاتصال بين هذه المدارس ميسورًا، وكان أهل العلم إذا نزلوا ببلد رجعوا إلى الصحابة للتثبت والاستزادة مما عندهم من العلم.

ومن نماذج ذلك ماذكره الحاكم في "معرفة علوم الحديث"، عن أبى أيوب الأنصارى أنه رحل من المدينة إلى عقبة بن عامر بمصر.. فقال له عقبة: ما جاء بك يا أبا أيوب؟. فقال. حديث سمعته من رسول الله على لم يبق أحد ممن سمعه من رسول الله عقبة: غيرى وغيرك في "ستر المؤمن".. قال عقبة:

نعم، سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من ستر مؤمنًا في الدنيا على خزية ستره الله يوم القيامة».

قال الحاكم: فهذا أبو أيوب، على تقدم صحبته وكثرة سماعه من رسول الله وَهُمُ. رحل إلى صحابى من أقرانه في حديث واحد، لو اقتصر على سماعه من بعض أصحابه لأمكنه (٢١).

ونتساءل: أكانت رحلة أبى أيوب ليستوثق من حفظه الحديث، أم ليتأكد من حفظ رفيقه ليكون كل منهما سندًا لأخيه عند التثبت؟..

وقال مسروق: جالست أصحاب محمد على فوجدتهم كالإخاذ (الغدير)، فالإخاذ يروى الرجلين، والإخاذ يروى الرجلين، والإخاذ يروى المائة، والإخاذ لو يروى العشرة، والإخاذ يروى المائة، والإخاذ لو نزل به أهل الأرض لأصدرهم، وكان مسروق رحالة في طلب العلم.

وقال أحمد: كان علقمة والأسود يبلغهما الحديث عن عمر فلا يقنعهما حتى يخرجا إليه فيسمعانه منه..

وكان للرحلة أثر كبير فى التثبت من الروايات وبخاصة عند التشكك فى لفظة أو جملة.

رهي مواجهة البدع والانصرافات، روي

مسلم بسنده عن يزيد الفقير قال: كنت قد شغفنى رأى من رأى الخوارج، فخرجنا فى عصابة ذوى عدد نريد أن نحج ثم نخرج على الناس، فمررنا بالمدينة فإذا جابر بن عبد الله رضى الله عنهما - يحدث عن رسول الله في فإذا هو قد ذكر الجهنميين (الذين يخرجون من جهنم بالشفاعة من المسلمين) فقلت له: يا صاحب رسول الله فقلت له: يا صاحب رسول الله في عندا الذي تحدثون؟ والله يقول: ﴿إنك من تدخل النار فقد أخزيته﴾(٢٢) ويقول: ﴿كلما أرادوا أن يخرجوا منها أعيدوا فيها ﴾ ٢٢). فما هذا الذي تقولور؟.

فقال: أتقرأ القرآن؟ قلت: نعم.، قال: فهل سمعت بمقام محمد على المقام المحمود)..؟ قلت: نعم..

قال: فإنه مقام محمد عَلَيْ المحمود الذي يخرج الله به من يخرج، وذكر حديث الشفاعة..

قال: فرجعنا فقلنا: ويحكم، أترون الشيخ يكذب على رسول الله يَثْبِيرُ؟ فلا والله ما خرج منا غير رجل واحد (٢٤).

ووقع من ابن عمر ما يشبه ذلك عن القدرية، حيث قال: إذا لقيت هؤلاء عأخبرهم أنى برىء منهم، وأنهم براء منى، والذى بحلف به عبد الله بن عمر لو أن لأحدهم متل أحد

ذهبًا فأنفقه ما قبل الله منه، حتى يؤمن بالقدر، وروى حديث الإيمان.. وكانوا يقولون: لا قدر، وأن لأمر أُنُفُ (°°).

وأثمرت مدارس الحديث أئمة الحديث من التابعين فمن بعدهم إلى الآن.

كتابة الحديث وتدوينه: لم يقتصر تحمل الصحابة على السماع والمشاهدة بل كتبوا الحديث ليحفظوه بالسطور كما حفظوه في الصدور. يقول الأستاذ أحمد أمين في مفجر الإسلام»: يروى البلاذري في مفتوح البلدان، أن الإسلام دخل وفي قريش سبعة عشر رجلاً كلهم يكتب: عمر بن الخطاب، وعلى بن أبي طالب وعثمان بن عفان، وأبو عبيدة بن الجراح، وطلحة، ويزيد بن أبى سفيان، وأبو حذيفة عتبة بن ربيعة، وحاطب ابن عمر وأبو سلمة بن عبد الأسد المخرومي، وأبان بن سعيد بن العاص، وأخوه خالد، وعبد الله بن سعد بن أبي السرح، وحويطب بن عبد العزى. وأبو سفيان بن حرب، وابنه معاوية، وجهم بن الصلت، ومن حلفاء قريش العلاء بن الحضرمي.

وقليل من نسائهم كن يكتبن كحفصة. وأم كلثوم والشفاء بنت عبد الله العدوية. وكانت عائشة تقرأ ولاتكتب وكدلك أم سلمة (٢٦).

لكن صبحى الصالح يقول: إنا لنستبعد ألا يكون في ذلك الحين بمكة إلا بضعة عشر يقرءون ويكتبون.. إذ ليس في هذا الخبر إلا دلالة ظنية غامضة (٢٠٠).

ونصيف إلى ما قاله.. استبعاد توقف التعلم على هذه الطبقة، بل نرجح أن من يليهم من الصحابة تعلم منهم ومن غيرهم الكتابة لظهور الحاجة إليها في تدوين القرآن والسنة وشئون الأمة، وناسب الإقبال على التعليم مع وضع المسلمين وقت انتشار الإسلام وظهوره..

قال أحمد 'مين: أما الكتابة بالعربية فى الأوس والخررج فكانت قليلة، وكان بعض اليهود قد علم كتابة العربية، وكان يعلمه الصبيان بالمدينة فى الزمن الأول، فجاء الإسلام وفى الأوس والخزرج عدة يكتبون، بل ورد فى السير أنه كان من وسائل فداء الأسرى من مشركى بدر تعليم أطفال المسلمين الكتابة.. وكان الصبيان يتعلمون فى المسلمين الكتابة.. وكان الصبيان يتعلمون فى كتاتيب فى الجاهلية الكتابة والشعر وأيام العرب، ويشرف عليهم معلمون ذوو مكانة أمثال أبى سفيان بن أمية بن عبد شمس، وعمرو بن زرارة، وبشر بن عبدالملك السكس وغيرهم (٢٨).

من هنا توافر كُتَّابِ الوحي اغر سي، وك

هناك كُتَّاب لشئون الدولة من الصدقات والمداينات والمعاملات والعهود والرسائل.. ولمن لا يعرف الكتابة إذا طلب ذلك.. قال زيد ابن ثابت: «كنا عند رسول الله عنه نؤلف القرآن من الرقاع». أى نجمعه في مكان واحد. رواه الحاكم. وقال حسن صحيح على شرط الشيخين. وأقره الذهبي. واستدل به الحاكم على جمع القرآن في عصر الرسول الحاكم على جمع القرآن في عصر الرسول

ومن كُتّاب الرسول رَحِيْ فيما جمع ابن كثير: الخلفاء الأربعة، وأبان بن سعيد بن العاص، وأبى بن كعب، والأرقم بن أبى الأرقم، وثابت بن قيس بن شماس، وزيد بن ثابت، والزبير بن العوام، وخالد بن الوليد، ومعاوية..

وذكر ابن حجر من هؤلاء: حنظلة بن الربيع، وشرحبيل بن حسنة، وعبد الله بن رواحة، قال المسعودى: وإنما ذكرنا من أسماء كُتّابه على من ثبت على كتابته، واتصلت أيامه فيها، وطالت مدنه، وصحت الرواية على ذلك، دون من كتب الكتاب والكتابين والثلاثة، إذ لا يستحق بذلك أن يسمى كاتبًا ويضاف إلى جملة كُتّابه (1).

وننتهى من ذلك كله إلى انتشار الكتابة فى عصر الرسول على واشتهار بعض الصحابة بها لتفرغهم لها وحاجة أعمالهم إليها كالأمراء والرسل وكُتَّب القرآن..

كما استعمل من يعرف الكتابة خبرته فى حفظ الحديث فى السطور، وهو ما أضاف ركناً مهما فى حفظ حديث رسول الله عند تدوين الحديث.

وقد أثيرت شُبه حول ذلك اعتمدت على بعض الروايات، ومنها ما رواه مسلم في صحيحه عن أبى سعيد الخدرى يَعِيِّكُ أن رسول الله عَلَيُهُ قال: «لا تكتبوا عنى، ومن كتب عنى غير القرآن فليمحه»(انا).

والنهى هنا موجه لكتاب الوحى لئلا يختلط القرآن بغيره، وهو المناسب لقوله رومن كتب عنى غير القرآن فليمحه».

وليس هناك كما قال بعض الباحثين ما يمنع من افتراض كون الصحابة ومن بعدهم قد قاموا بكتابة السنة بقدر وسعهم خوفًا عليها من الضياع، في مجتمع كانت الأقوال المأثورة للبشر العاديين تحفظ بالتدوين (٢٠٠٠)..

الأحاديث»، وحتم بحديث ابن عباس ـ رضى الله عنه ما ـ: «أنه وَ الله عنه ما ـ: «أنه وَ الله عنه ما للختلاف الأمن من الاختلاف الناد.

وقد قال عبد الله بن عمرو لرسول الله وقد قال عبد الله بن عمرو لرسول الله وقي يقولون: تكتب كل شيء تسمعه، ورسول الله وقي يتكلم في الرضا والغضب. فقال له الرسول وقي «اكتب فوالذي نفسي بيده مايخرج منه إلا الحق» وأشار إلى فيه (12).

ومن كتبه رضية المناب الصدقة، وفيه تحديد مقادير الزكاة من الإبل والبقر والغنم وتفصيل ذلك، وكتب به أبو بكر إلى أنس رَحِقَهُ لما وجهه إلى البحرين (٢٦).

وكتب إلى ملوك الأرض(١١).

وقد اشتهرت صحف دوّنها الصحابة ورواها عنهم تابعون منها:

الصحيفة الصادقة لعبد الله بن عمرو بس العاص ـ رصى الله عنهما، ويظهر لى أنها أحاديث انتقاها مما كتبه.. وفي مسند أحمد عنه أحاديث تظهر عنايته بها لأنها في مواضيع خاصة اشتدت الحاجة إليها، وكانت فاصلة في قضايا مهمة.. قال ابن الأثير كانت ألف حديث..

وصحيفة سمرة بن جندب رَحِيْقَ قال عنها ابن سيرين: فيها علم كثير.. وما رواه الحسن البصرى عنه قيل إنه من صحيفته، وأثبت بعض العلماء سماعه لبعض ما روه..

ومنها صحيفة جابر بن عبد الله وصلى الله عنهما – وكان قتادة يحفظها كما يحفظ سورة البقرة.. وحديث الحج الطويل في صحيح مسلم يمثل صحيفة خاصة دونها جابر، وضصل فيها حجة الوداع من بدايتها إلى نهايتها منذ الخروج من المدينة إلى العودة إليها.

قال أبو حاتم الرازى: جالس سليمان اليشكرى جابرًا فسمع منه وكتب عنه صحيفة فتوفى وبقيت الصحيفة عند امرأته، فروى أبو الزبير وأبوسفيان والشعبى عن جابر، وهم قد سمعوا من جابر وأكثره من الصحيفة، وكذلك قتادة (١٨).

ومنها صحيفة همام بن منبه عن أبى هريرة، وفى مسند أحمد سرد لها، وفى تحقيق الشيخ أحمد شاكر للمسند مقدمة مستفيضة عنها(24).

أما ما ورد من تحرج بعض الصحابة من كتابة الحديث فذلك لئلا تشغل عن القرآن، في وقت كانت العناية مركزة في تحفيظ القرآن ونشره في الآفاق.

ولئلا يشتغل المسلمون بالتوفيق بين الأصاديث والترجيح قبل ثبات الإسلام في القلوب، وانتشاره بين الجماهير..

ولئلا يدعى العلم من ليس من أهله فيضلل الجماهير ..

وكان ذلك لبعضهم منهجًا خاصًا لقدرته على الحفظ، واعتماده على حفظ غيره للحديث، وبمجموع الأمرين كتابة السنة وعدم الإلزام بهذه الكتابة، والتوقف عن التشجيع على الاعتماد عليها زادت العناية بالحديث حفظًا وتلقينًا ومراجعة وتصحيحًا ونقدًا ونحليلاً، كما أن من كتب استمر في الكتابة، وكانت كتابته فيصلاً في الترجيح بين روايات الرواة..

أما التدوين العام فَهُمَّ به أبو بكر وتركه، ثم عمر وتركه، ثم حاوله غيرهم الماليث بن سعد قال: طبقات ابن سعد عن الليث بن سعد قال: حدثنى يزيد بن أبى حبيب أن عبد العزيز بن مروان كتب إلى كثير بن مرة الحضرمى – وكان قد أدرك بحمص سبعين بدريًا من أصحاب رسول الله على من أصحاب رسول الله عندنا، وكثير ذكره البخارى هيمن مات من السبعين إلى الثمانين البخارى هيمن مات من السبعين إلى الثمانين من الهجرة (۱۵).

وألف أبو رافع مولى رسول الله عَلَيْ كتابًا أسماه السنن والأحكام والقضايا»، وكانت وفاته سنة ٣٥ من الهجرة، نقل ذلك السيد حسن الصدر..

واعتنى الأستاذ سيد صقر في مقدمة

«هدى السارى» لابن حجر بسرد الصحف المدونة فى عصر الصحابة - رضى الله عنهم..

الإقلال من الرواية :

ومن المناهج في هذا العصر منهج الإقلال من رواية الحديث، وقد است غل بعض المتكلمين ذلك في الطعن فيمن أكثر من رواية الحديث.. مع أن هذا المنهج كان يمثل انجاه الدولة لتركيز اهتمام الجمهور على العناية بالقبرآن الكريم.. روى الحاكم في المستدرك عن قرظة بن كعب قال: خرجنا نريد العراق فمشى معنا عمر بن الخطاب يَعْ عَيْهِ إلى صرار، فتوضأ، ثم قال أتدرون لم مشيت معكم؟ قالوا: نعم، نحن أصحاب رسول الله عَلَيْهُ مشيت معنا.. قال: إنكم تأتون أهل قرية لهم دوى بالقرآن كدويّ النحل فلا تبدءوهم بالأحاديث فيشغلونكم، جردوا القرآن، وأقلوا الرواية عن رسول الله ﷺ وامضوا، وأنا شريككم .. فلما قدم قرظةُ قالوا حدثنا .. قال: نهانا ابن الخطابا^{٢٥٢}.

قال الحاكم: وإنكار عمر أمير المؤمنين على الصحابة كثرة الروابة عن رسول الله على فيه سنة، ولم يخرجاه - أي في الصحيحين...

وروى الحاكم عن سعد بن إبراهيم عن أبيه أن عمر موشية قال لابن مسعود ولأبي

الدرداء ولأبى ذر - وضى الله عنهم: ما هذا الحديث عن رسول الله عَنْ وأحسبه حبسهم بالمدينة حتى أصيب (٥٢).

وأوضح الرامهرمزى في روايته المراد بالحبس، فنقل عن شيخه أبي عبد الله بن البرى: أن حبسهم بالمدينة يعنى منعهم البرى: أن حبسهم بالمدينة يعنى منعهم الحديث وكان دلك في أخريات حياته، وقد انتشر الحديث عنهم وكان الناس يفدون إلى المدينة فيسمعون منهم، ولم يبقل أنه منعهم من رواية الحديث بالمدينة على الإطلاق، بل المراد أحاديث معينة كانت تثير بين الناس اختلافًا، أو يعجزون عن معرفة ما يراد بها بين مجموع الأحاديث.

واستنكار ابن حزم لهذه الرواية محمول على المنع بإطلاق، وهو ما لايتصور من عمر روسية، ولكنه منع في وقت خاص لظروف خاصة يتصل بأحاديث معينة يحملها بعض الناس على غير وجهها، أو يثير بها مشاكل بين الناس!٥٥٩.

وأقَلَّ بعضهم رواية الحديث لأن غيره من الصحابة رواه.

وكان بعضهم يخشى من الرواية بالمعنى للفظ من الألفاظ فيقول عن رسول الله على ما لم يقل: روى أحمد، وأبو يعلى عن عثمان رسول في قال: ما يمنعنى أن أحدث عن رسول

الله ﷺ أن لا أكون أوعى أصحابه عنده، ولكن أشهد لقد سمعته يقول: «من قال على ما لم أقل فليتبوأ مقعده من النار»(٥٦).

وقد ذكر صفة الوضوء تحرجًا من أن يكتم علمًا عنده عن رسول الله عليه الله المالة المالة

وروى البخارى وابن ماجه والحاكم عن أبى هريرة رَبِيْكَ قال: لولا آيتان من كتاب الله ماحدثت شيئًا أبدًا (٥٠) ﴿إن الذين يكتمون ما أنزلنا من البينات والهدى من بعد ما بيناه للناس في الكتاب أولئك يلعنهم الله ويلعنهم الله ويلعنهم اللاعنون • إلا الذيبن تابوا وأصلحوا وبينوا فأولئك أتوب عليهم وأنا التواب الرحيم ﴿ ٥٠ .

وروى أحمد، وابن عدى عن أسلم قال: كنا إذا قلنا لعمر: حدثنا عن رسول الله على قال: أخاف أن أزيد حرفًا أو أنقص حرفًا الله على متعمدًا رسول الله على متعمدًا فليتبوأ مقعده من النار الله الله النار النار

فكان من أقر رواية الحديث وحُثَ عليه يخاف من الزيادة أو النقصان في لفظ أو اكثر، ويتثبت من رواية الحديث كأبي بكر وعمر - رضى الله عنهما - حيث طلبا شاهدًا للحديث، وكان عمر رَوِيَّ عليه يستحلف الرواى فإذا حلف صدقه (أي مع مراعاة جوانب الاحتياط الأخرى لقبول الحديث) وكان عمر يأمر بالتقليل من الرواية.

ومَن أَكثَر من الروايات كأبي هريرة وَيَّكَ كان متمكنًا مما رواه مستحضرًا جوانب الاحتياط التي عند مَنْ أقلَّ رواية الحديث روى البخارى في كتاب اللباس بسنده عن أبي هريرة وَيُكَ قال: أتى عمر يَوْكَ بامرأة تشم فقال: أنشدكم الله من سمع من النبي يَكِيُّ في الوشم .. فقال أبو هريرة: يَوْكَ سمعت رسول الله يَقَيْ يقول: «لا تشمن ولاتستوشمن» (١١).

قال ابن حجر: فائدة ذكر أبى هريرة قصة عمر إظهار ضبطه، وأن عمر يستثبته فى الأحاديث مع تشدد عمر، ولو أنكر عليه عمر ذلك لنقل(٦٢).

والمقصود أن الخلفاء كانوا يدعون الرواة إلى التثبت والإقسلال من الرواية، وكانوا يطلبون إلى جانب الرواية ما يؤكد الحفظ أحيانًا .. وفي بعض الأحيان كانوا يقبلون رواية الواحد، بل ويروى الواحد منهم الحديث.

كما كانوا بسؤالهم عن السنة ومذاكرتهم لها يشجعون على جمع الحديث والإكثار من هذا الجمع، ونَقَل ذلك بين العلماء، لأن العامة قد لا يتسمع إدراكسهم لما جاء في بعض الأحاديث قال على رَوَّتُهُ فيما رواه البخارى: (حدثوا الناس بما يعرفون، أتحبون أن يُكذّب الله ورسوله)(٦٣).

فمنهج الإقلال من الرواية والتحذير من كثرة الحديث، محمول على المجالس العامة، ومخصوص بمن لا يبالى بالجو الذى يروى فيه الحديث.

ومنهج الإكثار من الرواية محمول على من يتخصص لرواية الحديث وجمعه في مدارس الحديث، وبين المتفرغين لدراسته وروايته..

هذا عن الإقلال والإكثار،

أما عن مجموع ما روى عن الراوى فله عوامل أخرى، منها تقدم وفاة الراوى فكان ما رواه موجودًا عند من سمعه من الصحابة عن رسول الله على فلم يروه عنه لئلا ينزل في الرواية فَقَلَّ ما خلص من حديثه بين الروة. كما حدث لأبى بكر وعمر وعثمان وعلى رضى الله عنهم وغيرهم من كبار الصحابة ممن مات في عهده على وعهد الخلفاء لراشدين.

أما من عاش بعد ذلك فكثرت روايته عن النبى عَلَيْ وعن أصحابه الكبار، كأبى هريرة وأبى سعيد الخدرى وجابر وابن عمر وابن عباس وعائشة - رضى الله عنهم - والمكثرين من الصحابة.

ومن أسباب كثرة الرواية تفرد الصحابى فى قطر من الأقطار بالإمامة، كابن مسعود وأبى موسى الأشعرى وحذيفة بن اليمان -

رضى الله عنهم - ومشاهير الصحابة بالأمصار.

وبالجملة: فكل صحابى روى بقدر الحاجة إلى روايته، وما هيأ الله له من تلاميذ، وما واجهه من أجواء اقتضت الرواية.. وكان عند أكثرهم علم كثير، وكان عند بعضهم علم قليل كما بين مسروق - رحمه الله.

التثبت في الرواية:

ومن المناهج فى هذا العصر التثبت فى الرواية، والبحث عن مصادرها من حيث التحمل، والكشف عن حال الراوى وقت الأداء.. ونذكر من ذلك ما يلى:

روى الترمذي واحمد، أن أبا بكر كَوْتَكَةً كان يتوقف في ميراث الجدة لعدم علمه فيه شيئًا عن رسول الله وَيَّا ثم يسأل الناس بعد صلاة الظهر.. فيقول المغيرة: وَالله المعت رسول الله وَالله والله والله والله والله والله والله والله والله المعت بكر رَوْقَكَ الله والله المعت المداد الله المعت المداد الله والله والله والله المعت المداد والله والله المعت المداد والله و

وقصة عمر مع أبى موسى الأشعرى - رضى الله عنهما -حينما استأذن ثلاثًا فلم يؤذن له فرجع، وقال لعمر: قال رسول الله عليه: «إذا استأذن أحدكم ثلاثًا فلم يؤذن له

فليرجع (١٥) فقال له عمر: أقم عليه البيئة.. فشهد أبو سعيد الخدرى معه بالسماع.. فقال عمر: أما إنى لم أتهمك. ولكن خشيت أن يتقول الناس على رسول الله

لقد كان التثبت للتأكد من الضبط التام، وعدم الخطأ في فهم المراد، ولجمع الخبر من أكثر من واحد زيادة في التأكد، في وقت كان الصحابة متوافرون، والعهد برسول الله وَ المحديث قريب. فلما بعد العهد كان ثبوت الحديث عن صحابي كافيًا عن البحث عن غيره، ما لم يرد ما يحوج إلى التثبت في رواية الحديث.

مشروعية الجرح والتعديل ، ونماذجه إجمالاً:

ثبتت مشروعية الجرح والتعديل للرواة وجوازه، بأدلة من الكتاب والسنة والإجماع، أما الكتاب فمنه قوله تعالى: ﴿ياأَيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا﴾(١٦).

وأما السنة فمنها نهيه عن الكذب عليه وعيده الشديد على ذلك، كما فى حديث على غيسة على عند البخارى أن النبى على فال: «لا تكذبوا على فيانه من كنب على فليلج النار»(١٧).

وفي حديث أنس يَغِطُّهُ قال: إنه ليمنعني أن

أحدثكم حديثًا كثيرًا أن النبى ﷺ قال: ممن تعمد على كنبًا فليتبوأ مقعده من النار»(١٨).

وعندما وقعت حادثة الإفك سأل رسول الله يَعِيدُ بريدة عن مولاتها عائشة رضى الله عنها فزكتها، وكذلك زكّاها أسامة بن زيد مَعِيدٌ، وأيد عَيْدُ تزكيتها فقال: «والله ما علمت من أهلى إلا خيراً ((١٩)).

ولما وقعت الفتنة الكبرى ومقتل عثمان بن عفان رَوْا في الخليفة الراشد، ظهرت بوادر الفرق، وانتصار كل منها لما هي عيه بالأحاديث النبوية فباشر الصحابة والتابعون النقد للرواة عمليًا، فقد أخرج مسلم في مقدمة صحيحه عن محمد بن سيرين قال: لم يكونوا بسألون عن الإسناد، فلما وقعت

الفتنة قالوا: سموا لنا رجالكم، فينظر إلى أهل أهل السنة فيؤخذ حديثهم، وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم (٧).

وعليه فقد أجمع الصحابة فمن بعدهم على مشروعية الجرح والتعديل للرواة وجوازه، وعدم اعتباره من الغيبة المنهى عنها، بل إن لخطيب البغدادى بوّب بقوله: باب وجوب لبحث والسوال للكشف عن الأمور والأحوال (۱۷)، وبوّب بعده أيضًا بقوله: باب وجوب تعريف المزكى ما عنده من حال المسئول عنه (۱۷۲)، وفصل الأدلة والأمثلة على ذلك بأزيد مما قدمته.

واللّه أعلم.

أ. د/ عزت عطية

الهو امش:

- (١) سورة المائدة أية (٤٨)
- (۲) سيال العرب مادة (بهج) ۲۸۲/۲
- (۲) صحیح سحاری کتاب انصوم حدیث (۱۹۸۹).
- (٤) صحيح مسلم كتاب صلاة الساهرين وقصرها حديث (٣٦٢).
 - (٥) صحیح التجاری کتاب انعلم حدیث (۱۸)
 - (٦) صحيح البخاري كتاب العلم حديث (١٠٢).
- (٧) صحيح النجاري كتاب لعلم حديث (١٢٣)، وصحيح مسلم كتاب الإمارة حديث (١٩٠٤)
 - (٨) صحیح البخاری کتاب العلم حدیث (٦٠)، وضعیح مسلم کتاب الطهارة حدیث (٢٤١)
 - (۹) صحیح البحاری کتاب الوصوء حدیث (۲۲۰)
 - (۱۰) صحیح البحاری کتاب العلم حدیث (۸۹).
 - (۱۱) مستدرك الحاكم كتاب العلم ١٢٧/١.
 - (۱۲) صحیح بخاری کتب الشروط حدیث (۲۷۲٤)
 - (۱۳) صحیح مسلم کتاب الایمان حدیث (۱۲۱).
 - (١٤) حامع بيان العلم وقصله، لابن عبد أسر ١٩/١.
 - (١٥) سورة الحشر ابة (٧)
 - (١١) سوره اليور ية (٥٤)

```
(۱۷) سورة الفيامة - لايات (۱۷–۱۹).
                                                                          (۱۸) صحيح النجاري كتاب المعاري حديث (۱۲۱۸)
                                  (١٩) صعيح التحاري كتاب المغاري حديث (١٣٠٤)، وصعيح مسلم - كتاب الحدود حديث (١٦٨٨)
                                                                                              (٢٠) سورة البقرة ابة (١٥١)
                                                                                              (۲۱) سورة التولة اية (۱۲۲)
                                                                                          (۲۲) ، سر المثور السيوطي ٢٢/٥
                                                                                      (٢٢) سوره النقرة الأيتان (١٥٩ ١٦٠).
                                                                                          (۲٤) منورة ل عمران - آية (۱۸۷)
(٢٥ سس الترمدي - كتاب العلم الاكاكام، وسس اس ماجه المقدمة - حديث (٢١٠)، ومستدرث الحاكم كتاب العلم ١٠١١، والمعجم
                                                                            لكبير للطبراني ١٤٥/١١ - حديث (١١٣١٠).
                                                                            (٢٦) صحيح البعاري - كتاب العلم - حديث (١٠٥).
                                                                   (۲۱) صحیح النجاری کتاب حادیث الأسیاء حدیث (۲۶۱۱)
                                                                           (۲۸) صحیح التحاری - کتاب الأدب - حدیث (۲۰۰۸)
(٢٩) سس أبي داود - كيتاب العلم - حديث (٢٦٦٠)، وسس الشرمادي كتاب العلم حديث (٢٦٥٧)، وسان ابن ماجه - المفادمة حديث
                                                                                    (۲۲۱)، ق جع المستدرك ١/٨٧, ٨٨.
                                                (٣٠) معرفه علوم الحديث ، للحاكم البيسابوري ص ١٩٤ ،١٩٤ ، واقتصرنا على من ذكر
                                                    (٣١) المرجع السابق ص ٩ وراجع حامع بيان لعلم وقصله الاس عبد سر ٩٤/١
                                                                                          (٣٢) سوره ل عمران أية (١٩٢)
                                                                                             (٣٣) سورة السعدة - بة (٢٠)
                                                                            (٣٤) صحيح مسلم - كتاب الإيمان حديث (١٩١).
                                                                             (٢٥) صعيح مسلم كتاب الإيمال حديث (٨)
                                                                                       (۲۹) فتوح لبلدان السلادري ص ۵۸۰.
                                                                              (٣٧) علوم الحديث الصبحى الصالح ص ١٥ ١٥
                                                                                    (٣٨) فحر لإسلام لأحمد أمين ص ١٤١.
                        (٣٩) مستدرك الحاكم – كتاب تتفسير ٢/٢٩٠، وطن أنه جمع بعض القران، والذي نزاه أنه جمع كنه في عهده ﷺ.
                                                                        (٤٠) السبة قبل التدويل ، لمحمد عجاج الخطيب ص ٢٩٨
                                                                     (٤١) صحبح مسلم كتاب سرهد و برقائق - حديث (٢٠٠٤)
                                                                                     (٤٢) تاريخ التراث لعربي المؤاد سلوكين،
                                                                           (٤٢) صحیح بحاری ـ کتب اندیات ، حدیث ( ۱۸۸۰)
                                                                        (٤٤) صعیح انبخاری نشرح انن حجر انعسقلانی ۲۱۰,۱
              (20) مسيد أحمد ١٦٢,٢ وسيس الدرمي - المقدمة - حديث (٤٨٤). ومستدرك الحاكم - كتاب العلم ١٩٥/١، وصحعه الدهبي
                                                                          (٤٦) صحيح اعجاري كتاب الركاة - حديث (١٤٥٤).
                                                                                (٤٧) صحيح البحاري كتاب العلم، حديث ١٥
                                 (٤٨) الجرح والتعديل الابن أبي حاتم الراري ،ترحمة سليمان بن قيس (بيشكري ٤ ,١٣٦/ ترحمة (٥٩٦)-
                               (٤٩) مسند أحمد بتحقيق الأستاد العلامة/ أحمد شاكر حـ ١٦، وراجع السنة على التدوين ص ٣٤٨ - ٣٥٧.
                                                 (٥٠) راجع تقييد العلم ، للحطيب ببعدادي ص ٤٩، وتذكرة الحفاط ، لندهني ١/ ٥
                                                                                            (٥١) استة قبل التدوير ص ٢٧٢
                                            (٥٢) مستدرك الحاكم - كتاب العلم ١٠٢/١، وقال الحاكم وتابعه الدهبي صلحيح له طرق.
                                                       (٥٣) مستدرك الحاكم - كتاب العلم ١١١١، وقال الحاكم على شرط مسلم،
                                                                (٥٤ لحدث الفاصل بين ايراوي وابو عنى ، ليز مهرمزي ص ٥٥٣.
                                                                                (٥٥)ر جع السنة قبل بتدوير ص١٠١ - ١١٠
                                                                             (٥٦) مستد أحمد ١/٥١، ومستد أبي يعلى ١ ١٥٢
                                                                            (٥٧) صحيح مستم كتاب لطهارة - حديث (٢٢٦)
(٥٨) صبعيع البخاري - كتاب المرازعة الحديث ( ٣٥٥)، وسنس الن ماحه المقدمة - حديث (٢٥٨)، ومستدرك الحاكم - كتاب سفسير ٢/ ٢٧١.
                                                                                     (٥٩) سوره النقرة ﴿ يَبَالَ (١٥٩ ، ١٦٠).
```

```
(٦٠) مسيد أحمد ١/١٤، والكامل في صعفاء الرجال لابن عدى ١/٤٨٥ ترجمة (٦٤١).
```

(٦١) صحيح البخاري ـ كتاب اللماس ـ حديث (٦٩٤٦).

(٦٢) فتح ساري لابن حجر ٢٧٥/١٥.

(٦٢) صحيح البحاري - كتاب لعلم حديث (١٢٧).

(٦٤) سنتن أشرمدي كتاب المراقص حديث (٢١٠٠)، ومسند أحمد ٢٢٥/٤.

(٦٥) صحيح «مخاري - كتب الاستئذان - حديث (٦٢٤٥)، وسنى أبي د،ود - كتاب الأدب - حديث (٥١٨١).

(٦٦) سورة الحجرات - اية (٦).

(٦٧) صحيح البحاري - كتاب العلم - حديث (١٠٦).

(۱۸) صحیح النجاری - کتاب انعلم - حدیث (۱۰۸)

(٦٩) صحيح البخاري - كتاب الشهادات - حديث (٢٦٣٧).

(۷۰) صنحیح مسلم بشرح النووی ۱۲۹/۱.

(٧١) الكماية في علم الرواية. للحطيب البغدادي ص ٣٤

(٧٢) المرجع انسابق ص ٢٧

السدور الثانسي مناهج المحدثين في عصر التابعين وأتباعهم

ولا يمارى عاقل فى فيضل الصحابى ومنزلته، والتابعى يلى الصحابى فى الدرجة والفضل، وقد أشارت إلى ذلك نصوص كثيرة منها قوله سبحانه: ﴿والسابقون الأولون من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان رضى الله عنهم ورضوا عنه وأعد لهم جنات تجرى تحتها الأنهار خالدين فيها أبداً ذلك الفوز العظيم﴾(١).

وقوله سبحانه بعد بيان نصيب الفقراء من المهاجرين والأنصار من الفيء والثناء عليهم وتعديد مناقبهم : ﴿والذين جاءوا من بعدهم يقولون ربنا اغضر لنا ولإخواننا الذين سبقونا بالإيمان ولا تجعل في قلوبنا غيلا للذين آمنوا ربنا إنك رؤوف رحيم﴾(٢).

ولا يقال: ليس في الآية مدح أو ثناء؛ وإنما هي حكاية لما صدر عنهم من التضرع والدعاء

- لا يقال ذلك - لأن الآية مصدرة بواو العطف المقتضية التشريك في الحكم، فهم داخلون في عموم المدح والثناء، وتضرعهم بهذا الدعاء برهان تمكنهم في الفضل.

وقد جاء فى السنة أيضًا ما يشعر بعلو مكانتهم وارتفاع منزلتهم ، منها ما أخرجه البخارى فى صحيحه (٢) من حديث عمران بن حصين ـ رضى الله عنهما ـ قال : قال رسول الله عنهما يقير: «خير أمتى قرنى، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم».

فأشعر هذا بامتداد الفضل وتتابعه، ومما يشعر بذلك أيضًا قوله على قيدما رواه أبو داود (ن) وغيره من حديث ابن عباس - رضى الله عنه ما - قال : قال رسول الله في : «تسمعون ويسمع منكم، ويسمع ممن سمع منكم».

وليس هناك حد زمنى يفصل الصحابة عن التابعين، وبعبارة أخرى ليست هناك حقبة زمنية يمكن اختصاص هؤلاء أو أولئك بها، فيقد يدرك التابعي زمن النبي ولي الكن لا

يلقاه أو لا يؤمن به إلا بعد انتقاله إلى الرفيق الأعلى، فلا يعد صحابيًا، وإنما يقال له تابعي، ويوصف بأنه مخصرم.

وعليه فالتابعون يلتقون مع الصحابة فى بكرة الأمر، وأيصًا يعايش الصحابة التابعين إلى نهاية القرن الهجرى الأول. بل وربما فاتحة القرن الثانى كما حدث مع أبى الطفيل عامر بن واثلة الليثى عوصي ، مات سنة مائة من الهجرة، وقيل: إنه نأخر بعد المائة، وفيل: سنة اثتتين، وقيل: سنة اثتتين، وقيل: سنة سبع، وقيل: سنة عشر ومائة.

هكذا يمتد وجود الصحابة إلى أول القرن الثانى، وربما شاركهم التابعون بعض حياته على فيلا سبيل إلى تمايز بين الصحابة والتابعين من حيث الزمان، وان كان التمايز محققًا من حيث تحديد المراد بالصحابى والتابعى، ويبقى اعتبار الكثرة لمن اعتبر.

فإذا كان النبى بين قد انتقل إلى الرفيق الأعلى، ومن رآه بين يزيد على مائة ألف وأربعة عشر ألفًا كما قال أبو زرعة. فإننا باعتبار الكثر، ومراعاة الأغلبية نستطيع أن نطلق على فترة الخلافة الراشدة (زمن الصحابة)، وننسب إليهم التحكم في أكتر الأحداث والإمساك بأزمة الأمور. كن بعد أن يرى كلَّ واحد من الصحابة أخرون عديدون

من التابعين؛ فالمنطق نفسه يحتم علينا أن نحمى الزمان (زمن التابعين) وأن نضيف الأحداث إليهم، وإذا كان الأمر قد استقر عند المحدثين على أن الصحابى هو من لقى النبى على أن الصحابى هو من لقى النبى على أن المعدنية مؤمنا به، ومات على إسلامه، فمن هو التابعى؟

التابعون: جمع تابعی أو جمع تابع، اسم فاعل من تبع والنسبة إلیه تابعی، وتبعه بمعنی: قفا أثره ونهج نهجه وجاء بعده، ولعل مأخذه من قوله تعالى: ﴿والذین اتبعوهم بإحسان﴾(٥).

والتابعي في اصطلاح المحدثين هو: (من لقى الصحابي وإن لم تطل صحبته)، وهو رأى الحاكم وابن حجر - رحمهما الله - وغيرهما، وقيل: هو من صحب الصحابي ولا يكتفى فيه بمجرد اللقاء بل لابد من طول الصحبة والرواية عنه، وهو رأى الخطيب السغدادى - رحمه الله تعالى - (1).

ولكن الراجح والذى يدل عليه عمل أئمة الحديث هو الاكتفاء بمجرد الرؤية دون اشتراط الصحبة كما قال الحافظ العراقى رحمه الله تعالى _(١).

والتابعون ليسوا جميعًا عدولاً كالصحابة، وليسوا أيضا في طبقة واحدة (^).

جهود التابعين في المحافظة على الحديث ومقاومة الضالين:

على طريق الصحابة ومع بعضهم، سار التابعون لهم بإحسان يمثلون الكثرة وينهضون بهذه المهمة. المحافظة على الحديث وتبليغه سالمًا من الدس والتدليس نقيبًا من الهوى بعيدًا عن التعصب.

مضى جمهور التابعين غير منخدع بترويج أهل البدع والأهواء لآرائهم الفاسدة، وإنما تمسك بالسنة لا يهتز، واحتياط فى الرواية وتثبت من الأخبار، فهم يوقنون أن الحديث دين، فلينظروا عمن يأخذون دينهم، وهم يدركون اختلاط الغث بالسمين، فلابد من المباغة فى التأمل والتبصر بما ينقلون.

وما كان التابعي ليقبل أن يكون حاطب ليل ربما يحتطب أو يجمع إلى الحطب الأفاعي والشعابين وهو لا يدرى بل لابد وأن يحاط خبرًا بما يرويه.

كان ولابد أن يسالوا وأن يتحروا، والعلة في ذلك يوضحها لنا أحدهم : محمد بن سيرين ـ رحمه الله ـ(^). إذ يقول : "إن هذا العلم دين فانظروا عمن تأخذون دينكم"(')، وقال أيضًا: "لم يكونوا يسالون عن الإسناد ظما وقعت الفتنة قالوا : سموا لنا رجالكم، فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم، وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم، وينظر

هكذا نستطيع أن نقول: إن شطط أهل البدع والأهواء واجستراءهم على الحديث بالوضع والدس فيه أو محاولة النيل منه بانتقاص راويه، هذا الشطط والاجتراء كما أثمر جانبًا سلبيًا من خلال المجابهة والمضادة بين أصحاب الأهواء، أثمر أيضًا جانبًا وشحد عزائمهم: ليشتد تمسكهم بالحق ويقوى بحثهم عن اليقين، ويزدادوا تثبتًا إلى وتباطهم.

رأى التابعون وأتباعهم رأى العين أن الناس ركبوا الصعب والذلول فلم يقبلوا من كل أحد،

استأمنوا على الذهب والفصصة واؤتمنوا عليهما، ولم يأتمنوا على الحديث أن يأخذوه إلا ممن يثقون فيه، ها هو ذا أبو الزند(١٦) يقول: «أدركت بالمدينة مائة كلهم مأمور، ما بؤخذ عنهم الحديث، يقال: ليس من أهله»(١٠).

وكان الإمام مالك - رحمه الله - يقول:
«ربما جلس إلينا الشيخ، فيحدث جل نهاره،
ما نأخذ عنه حديثًا واحدًا، وما بنا أن نتهمه،
ولكن لم يكن من أهل الحديث،(١٨).

على هذا النحو كان احتياط التابعين وتثبتهم فيما يروون، واستيثاقهم ممن عنه ينقلون، على أنهم قد حاكوا الصحابة وقلدوهم هى التقلل من الحديث والتخفف منه، فلا يروى الواحد منهم إلا قدر ما تلح عليه الضرورة ويحناج إليه البيان.

جالس الشعبى (۱۹) ابن عمر ـ رضى الله عنهما ـ سنة فلم يسمعه يحدث عن رسول الله وَيَ شيئًا (۲۰)، وقال السائب (۲۱) : صحبت سعد بن مالك (۲۲) من المدينة إلى مكة فما سعد بن مالك (۲۲) من المدينة إلى مكة فما سعد بن مالك (۲۲).

ومن هنا نستطيع أن نقول: إن التابعين يعدون بحق امتدادًا للصحابة في كل شيء وهم بنص المعصوم علي خير القرون، ولا يجانب الصواب من يقول: إن دور التابعين

كان أدق، وموقفهم كان أصعب وأشق، إذ كان عليهم أن يواجهوا الخطر المحدق، وأن يتصدوا للمحاولات التى بذلت عبثًا للنيل من الحديث والمحدثين.

التدوين العام للسنة بأمر الخليفة الراشد عمر بن عبد العزيز ـ رحمه الله تعالى ـ :

كان ولابد أن تثمر تلك الجهود الضخمة التى بذلت إبان القرن الأول أينع الشمار، وأن تؤتى أكلها ضعفين بإذن ربها ثم بإخلاص باذليها، فما إن بدت أضواء القرن الثانى تلوح حتى كان الحديث والمحدثون فى طور جديد، وشهدت فاتحة القرن الهجرى الثانى نهضة كبيرة على طريق تدوين الحديث وشيوع التصنيف فيه، فبأمر عمر بن عبد العزيز رحمه الله ـ دون أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، وبن شهاب الزهرى ـ رحمهما الله ـ دؤن، وورعت على الأمصار لتكون للناس موئلاً ومرجعاً.

وفى التأريخ لهذا العمل العمرى المبارك والتعليل له يروى البخارى ـ رحمه الله ـ هى كتاب العلم باب كيف يقبض العلم : وكتب عمر بن عبد العزيز إلى أبى بكر بن حزم (٢١) : انظر ما كان من حديث رسول الله

فاكتبه، فإنى خفت دروس العلم وذهاب العلماء، ولا تقبل إلا حديث النبى الله ولا تقبل ولا تقبل الله ولا علم من لا ولتفشوا العلم، ولتجلسوا حتى يعلم من لا يعلم، فإن العلم لا يهلك حتى يكون سرًا(٢٥).

وكأننا بالورع الزاهد العالم العابد الخليفة الراشد وهو يضع معالم مناهج المحدثين، فهو ينبه على ضرورة استقلال الحديث وتخليص الألفاظ النبوية من أقوال الصحابة وفتاوى السابعين، ثم على المحسدثين أن يواصلوا مجالس التحديث فلا يتكلوا على الكتابة أو التدوين، فلابد من المشافهة، ويتحتم تضافر كل الجهود حتى لا يندرس العلم ويفشو الجهل.

والحق الثابت الذي لا تردد فيه هو أن تدوين الحديث وكتابته يرجع إلى عصر مبكر ربما إلى عصر النبوة، فقد كان لبعض الصحابة صحف كصحيفة على بن أبى طالب يَرْتِيْكَ. وكالصادقة لعبد الله بن عمرو - رضى الله عنهما - ، وغيرها، أو إلى العصر الذي بعده مباشرة، وأما ما كان في فاتحة القرن الهجري الثاني على أيدى النبهاء كابن حزم وابن شهاب - رحمهما الله - من اشتهار التدوين وانتشاره فإنه يرجع إلى ما يأتى :

١ - اتخاذ التدوين طابعًا رسميًا فقد كان
 بأمر الخليفة وتنفيذًا لرغبته.

٢ - ظهـور الوضع والوضاعين، ذلك أن

أعداء الدين أحكموا كيدهم المتين، وأرادوا طعن الإسلام من الخلف بعد أن عجزوا عن النيل منه وضعفوا عن مواجهته كفاحًا، فلبسوا مسوحه، وتزيوا بمظهره، وانطوت قلوبهم على حقد دفين، فراحوا يؤججون نار الفتنة ويسعرون أوارها، ويلهبون الخلافات ويغذونها ببدور الشقاق والفرقة، وظنوا أن في السنة مرتمًا خصبًا يتخذون منه هدفًا لسهامهم المسمومة، ضراحوا يدسون ويكذبون، كل ذى رأى يدعى أنه على الحق ويلتمس دليلاً لمدعاه، وهيهات أن يجد في كتاب الله ما يوافق هواه. لكن ماذا عساه أن يفعل أكثر من أن يقول في القرآن بغير علم ويؤوله على وفق متمناه، ويعجز عن أن ينقص أو يزيد فيه، أما السنة فبحارها تتلاطم أمواجًا، والناس يدخلون فيها أفواجًا، ويسلكون إليها سبلا فجاجًا، مما يزين لأصحاب العقول الضعيفة أنه بوسعهم أن يختلقوا وأن يأفكوا من غير أن يتنبه أحد لإفكهم واختلاقهم، لكن الله عز وجل هيأ للسنة رجالاً أكفاء يذودون عنها كل خطر، ويدفعون كل شر، ويذبون كذب الكاذبين.

٣ - تفرق الصحابة والتابعين من بعدهم، على الأمصار، كل يحدث بما سمع ويبلغ ما وعى، مما دعت الحاجة معه إلى جمع ما تفرق، وتأليف ما توزع.

السالامية وانشغال الناس بالدنيا، وانغماس الكثيرين فى طلب تحصيلها، أدى ذلك إلى ضعف ملكة الحفظ شيئًا ما. مما جعل الحاجة ماسة إلى تدوين الحديث مخافة أن يضيع.

كل ذلك وأكثر منه كان وراء نشاط حركة الجمع والتصنيف، تلك الحركة التى لم تنشأ من فراغ، وإنما اعتمدت على زاد ضخم وحصاد عظيم كان ثمرة جهد وكد السابقين، الذين ذهب بعضهم قبل بدء القرن الثانى، وبقى تراثهم يواصل إحياء ذكرهم.

وهناك كثيرون ممن كانت لهم اليد الطولى في حفظ السنة في القرن الأول، واصلوا جهدهم في القرن الثاني، ولم يسلموا الراية إلا عند إسلام أرواحهم إلى بارتها، ولم يسلموها إلا لمن يجيد حملها والذود عنها.

والناظر إلى القرن الهجرى الثانى يبهره صنيع المحدثين فيه، ويه وله ذلك الجهد المضنى الذى بذل بسخاء لخدمة السنة اللهوية المطهرة.

وتلمع نجوم حديثية فى هذا القرن وتسطع أضواؤها، فنرى من عمالقة الحديث فى هذا القرن الأئمة الأربعة - رحمهم الله تعالى -، وإن كان رابعهم عاش أكثر من نصف عمره فى القرن الثالث، ونلمح سفيان بن عيينة -

رحمه الله ـ المولود سنة سبع ومائة، والمتوفى سنة ثمان وتسعين ومائة، وكذلك نلمح ابن اسحاق، وموسى بن عقبة، وشعبة، والثورى، كلهم جدير بلقب (أميير المؤمنين فى الحديث)، والذى يطالع كتب الصحاح يدرك ما لهؤلاء من أثر.

طرق التسابعين وأتبساعــهم في التصنيف:

تنوعت طرق هؤلاء الأعلام، ف منهم من اكتفى بتصدر مجالس التحديث يروى للناس السنز، ومنهم من يتكلم فى الرواية وما يتصل بها من أحكام الدراية، ومنهم من جمع إلى التحديث التأليف والتصنيف.

وتعددت مناحيهم في التصنيف فمنهم من اعتنى بالمباحث الفقهية وركز كل اهتمامه على الأحكام، وجمع من الرواية اجتهاد بعض الأئمة، ومع ذلك كله اعتبر صنيعه توطئة ليحديث وتمهيدًا للدخول فيه فسمى (موطأ). ومنهم من نظر إلى السنة خلال أخذها عن رسول الله على مباشرة، فعنى بجمع مرويات الصحابي وسماها مسنداً، وأضافها إلى الصحابي، ولم يراع في ترتيبها إلا أنها من الصحابي، ولم يراع في ترتيبها إلا أنها من مرويات ذلك الصحابي الله عن رسول الله

ثم يرتب الصحابة إما على السبق للإسلام

وإما على مراتبهم ودرجات تفضيلهم ككون الواحد منهم من العشرة المبشرين بالجنة، أو ممن شهد بدراً أو بيعة الرضوان، وإما أن يراعى فى الترتيب حروف المعجم، وعرفت هذه الطريقة بالمبانيد.

وكما اشتهر فى الكتب المرتبة على الأبواب (موطأ مالك) و (موطأ ابن أبى ذئب) اشتهر أيضًا فى الكتب المرتبة على المسانيد (مسند أبى داود الطيسالسى)، و (مسسند ابن أبى شيبة)، وكان أجمع المسانيد وأنفعها (مسند الإمام أحمد بن حنبل).

وهناك من رتب تصنيف على الأطراف بأن ذكر طرف الحديث فقط اعتمادًا على الذاكرة ومن هؤلاء (عبد بن حميد العبدى ـ رحمه الله ـ) كتب أطراف الحديث عن النبى عن النبى المحديث عن النبى المحديث الحمد العبدى ـ رحمه الله ـ عن النبى

وتعددت الأسماء اللامعة فى التصنيف، ولا يكاد يخلو بلد من علم من أعلام الحديث والمحدثين، وقد اتسمت مصنفات هذا القرن بالسمات الآتية:

الذين صنفوا على الأبواب جسمعوا حديث كل باب على حدة، ثم أدرجوا الأبواب تحت الكتب فنرى أحاديث الصلاة موزعة على أبوابها مجموعة تحت كتاب الصلاة.
 وكذا الزكاة.

۲ يلاحظ أن مصنفى هذا القرن لم يقتصروا فى مصنف اتهم على الصحيح فحسب، بل وجد فى كتبهم الصحيح والضعيف لكنهم تجنبوا الموضوع.

۳ عنى هؤلاء بجــمع طرق الحــديث الواحد وسوقه من عدة روايات، ولهذا أهميته القـصـوى عند جـهـابذة الحـديث والعـارفين بمواطن النقد والتمحيص.

٤ - مزج مصنفوا هذا العصر الأحاديث النبوية بأقوال الصحابة وفتاوى التابعين، وفي العقدين الأخيرين من هذ القرن رأى بعض أهل الحديث أن يفصلوا أحاديث رسول الله على مؤلفات خاصة.

وفيما يلى سنعرض لبعض النماذج من مصنفاتهم ونقف على مناهجهم فيها.

نسخة همام بن منبه:

همام بن منبه بن كامل الصنعانى، روى عن أبى هريرة ومعاوية وابن عباس وابل عمر وابن الزبير - رضى الله عنهم -، وعنه : أخوه وهب، ومعمر بن راشد، وآخرون.

وثقة ابن معين وغيره، توفى سنة إحدى أو اثتتن وثلاثين ومائة (٢٦).

وقد عرف عن همام مجالسته لأبى هريرة مُوضَى بالمدينة والكتبابة عنه، فكتب عنه الصحيفة التى عرفت باسمه (صحيفة همام

ابن منبه) والتى أطلق عليها الصحيفة الصحيحة، والتى تعد من أقدم التدوين للحديث النبوى، فقد كتبت فى منتصف القرن الهجرى الأول. لأن ممليها الصحابى الجليل أبا هريرة رَوَقِي توفى سنة تسع وخمسين، فالصحيفة بلا شك كتبت قبل ذلك.

وقد تحدث عن هذه الصحيحة وعدد أحاديثها من ترجموا لهمام، يقول الذهبى ـ رحمه الله ـ وهو يعرف به · «صاحب تلك الصحيفة التي كتبها عن أبي هريرة وهي نحو من مائة وأربعين حديثًا» (۲۷)، وكذلك ذكر الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ (۲۸).

وقد وصلت إلينا هذه الصحيفة كاملة، رواها عن همام معمر وعنه عبد الرزاق بن همام، وقد رواها الإمام أحمد عن عبد الرزاق في مسنده، وقد روى البخارى ومسلم كثيرًا من أحاديثها، وقد روى أكثر أحاديث الصحيفة الحافظ أبو مسعود البغوى في كتابه شرح السنة.

وقد طبعت هذه الصحيفة بتحقيق الدكتور محمد حميد الله عن مخطوطتين في دمشق وبرلين، وأعيدت طباعتها بتحقيق الدكتور / رفعت فوزى، وقد ذكر أسباب إعادة إخراجها مرة أخرى، وهي :

١ - وجود مخطوطة ثالثة لها في دار
 الكتب المصرية، وأن المقارنة بين هذه

المخطوطة وبين ما نشره الدكتور حميد الله يفيد إلى حد كبير، من هذه الإفادة وجود حديث فى مخطوطة دار الكتب ليس فى نشرة الدكتور حميد الله، والحديث موجود فى مسند أحمد وفى غيره عن عبد الرزاق عن معمر عن همام، وبذلك تأكد كونه من الصحيفة.

٢ – أن أحاديث الصحيفة فى حاجة إلى
 تخريج، ففيه زيادة تحقيق وتوثيق لأحاديثها.

٣ - أن الدكتور / محمد حميد الله وقع في وهم ريما قلل من شأن رواية الصحيفة، وذلك أن بعض الناس قد أرسل إليه بعد ما نشر الجزء الأول من الصحيفة، ما يفيد أن هناك انقطاعًا في سند الصحيفة في المخطوطتين بين محمد بن إسحاق بن منده الذي ولد في سنة ٣١٠ هـ: ومـحـمـد بن الحسين القطان الذي توهي سنة ٣٠٢ هـ؛ كما ذكر في أنساب السمعاني فمحال على هذا لقاؤهما: وقد سلم د/ حميد الله بهذا دون بحث أو تمحيص ، بل ذهب إلى أبعد من هذا حين تخيل أن بين الاثنين إبراهيم بن القطان الذي سمع الصحيفة على والده محمد بن الحسين القطان، وأن السند هو محمد بن إسحاق عن إبراهيم القطان عن والده محمد ابن الحسس القطان، وأن إبراهيم سقط سهوًا .

ثم ذكر بناء على ذلك أن هذا لا ينقص من قدر الصحيفة وروايتها، لأنه قد رواها من قبل الإمام أحمد بن حنبل قبل ابن منده، الذي حدث عنده الانقطاع ـ بقرون.

ولكن د/ رفعت فوزى رأى أن الأمر لم يكن بحاجة إلى كل هذا لأن السند متصل، وابن منده التقى بمحمد بن الحسين وسمع منه الصحيفة، إذ كل المصادر تقريبًا تذكر أن محمد بن الحسين القطان توفى عام ٣٣٢هـ لا عام ٢٠٢هـ، كما ذكرت نسخة غير محققة للأنساب، وفي النسخة المحققة ما يتفق ما للأنساب، وفي النسخة المحققة ما يتفق ما سائر المصادر، فبين ولادة ابن منده ١٠٣هـ، ووفاة القطان ٣٣٢هـ، اثنتان وعشرون سنة وهي مدة كافية للقاء والسماع.

وقد ذكر د/ رفعت إسناد الصحيفة؛ لأنها مروية بإسناد واحد في مقدمة التحقيق وقام بترجمة رجاله وبيان توثيقهم، ثم شرع في تحقيق الأحاديث وتخريجها وشرحها، وقد بلنت أحاديث الصحيفة حسب تحقيقه تسعة وثلاثين ومائة حديث أخرجها في مجلد ضخم زاد على السبعمائة وخمسين صحيفة.

ومن النسخ التى دونت فيها الأحاديث فى هذه الحقبة نسخة وكيع عن الأعمش؛ وكذلك نسخة إسحاق بن أبى فروة.

ثم المسانيد :

طريقة التصنيف على المسانيد طريقة مشهورة عند المحدثين يعنى فيها سالكها بالتصنيف على المسانيد، ويهتم بترتيب كتابه عليها، والمسانيد: جمع (مسند) بفتح النون. جمعًا سماعيًا، إذ قياس جمع هذه الكلمة: مساند، كمصحف ومصاحف، ومتحف ومتاحف، ومسجد ومساجد، ولم يسمع لهذه الكلمات جمع على مضاعيل كما سمع في مسانيد ومراسيل.

وتطلق كلمة مسند في اصطلاح المحدثين على أربعة معانٍ:

أولها: إرادة المعنى المصدرى منها فيقال: (المسند) ويقصد إسناد الحديث وروايته بسنده، والكلمة على هذا مستعملة على أنها مصدر ميمي.

الاستعمال الثانى: تستعمل على أنها اسم مفعول من أسند الرجل الحديث إذا رواه بإسناده، فالراوى للحديث بالإسناد يقال له: (مسند) بكسر النون، والحديث المروى هكذا يقال له (مسند) بفتحها، وهو الحديث الذى روى مسنداً غير مرسل.

الاستعمال الشالث: جعل السند في مقابلة الانقطاع، فالمسند ما اتصل إسناده إلى النبي عَلَيْ فلا يكون إلا مرفوعاً، أو ما

اتصل إسناده إلى منتهاه فيكون مرفوعًا ومقطوعًا، وربما قصره بعضهم على ما جاء عن النبى على دون غيره، وهو على هذا الاستعمال نوع من أنواع علوم الحديث الخمسة والستين التي عدها ابن الصلاح. وتبعه النووي وابن كثير والعراقي ـ رحمهم الله ـ وعيرهم.

الاستعمال الرابع: هو الكتاب الذى ألف على طريقة خاصة، والمصنف على هذه الطريقة لا تهمه المعانى التى يشير إليها الحديث، ولا تشغله الأحكام المستبطة منه، وإنما يعنى بجمع مرويات الصحابى الواحد في الموضع الواحد دون ترتيب لها على أبواب الفقه أو على أبج ديتها، وإنما المهم في الترتيب أنها من مرويات هذا الصحابى، فالذي يجمع مثلاً مرويات عبد الله بن عمر فالذي يجمع مثلاً مرويات عبد الله بن عمر رضى الله عنهما - يعنون لذلك بهذا العنوان رضى الله عنهما - يعنون لذلك بهذا العنوان العنوان حديثاً في فضل الصيام بجواره آخر في الأحكام، وثالث في الدماء، ورابع في الفضائل ... إلخ.

وهم يتفاوتون فى ترتيب أصحاب المسانيد الذى يجمعون مروياتهم وتختلف اعتباراتهم فى هذا الترتيب، فهناك من يرتب أسماء الصحابة على القبائل فيقدم بنى هاشم ثم الأقرب فالأقرب إلى رسول الله على وهناك

من يرتب على السبق فى الإسلام فيقدم العشرة المبشرين بالجنة، ثم من بعدهم كما فعل الإمام أحمد، وهناك من رتب أسماء الصحابة على حروف المعجم.

أشهر المصنفات على هذه الطريقة في القرن الثاني الهجرى:

المسند لأبي داود الطيالسي:

إنه الحافظ الكبير أبو داود وتلك كنيته التى اشتهر بها مع لقبه الطيالسى (۲۹)، واسمه سليمان بن داود بن الجارود البصرى، ولد سنة أربع وعشرين ومائة، وذكروا أنه توفى سنة أربع ومائتين، فهو من أعلام القرن الثانى اللذى استغرق أكثر عمره ـ رحمه الله ـ.

لقى نجوم الرواية فى عصره وأخذ عنهم فأخذ عن عماد بن سلمة. فأخذ عن عماد بن زيد، وحماد بن سلمة. وسفيان الثورى، وشعبة بن الحجاج - رحمهم الله -، وآخرين.

وروى عنه من الأعلام : الإمام أحمد. وعلى بن المديني ـ رحمهما الله ـ. وعدة.

قال عن نفسه : «أسرد ثلاثين ألف حديث ولا فخسر»، وقال عنه على بن المدينى : «ما رأيت أحفظ منه»، وقال الحافظ ابن حجر رحمه الله - : «ثقمة حافظ، غلط فى أحاديث (٢٠٠).

منهج أبى داود في مسنده :

يعد هذا المسند من أقدم المسانيد باعتبار الحقبة الزمنية التي عاش فيها من نسب إليه. وليس هو ولا مسند الشافعي ولا مسانيد أبي حنيفة من جمع هؤلاء الأئمة، وإنما هي من جمع أناس جاءوا بعدهم، ولذا نقل السيوطي عن العراقي قوله: يقال: إن أول مسند صنف مسند الطيالسي، قيل: والذي حمل قائل هذا القول عليه تقدم عصر أبى داود على أعصار من صنف المسانيد وظن أنه هو صنفه وليس كذلك، فإنما هو من جمع بعض الحفاظ الخراسانيين. جمع فيه ما رواه يونس بن حبيب خاصة عنه، وشد عنه كثير منه، ويشبه هذا مسند لشافعي، فإنه ليس تصنيف، وإنما لقطه بعض الحفاظ النيسابوريين من مسسموع الأصم من الأم وسمعه عليه، فإنه كان سمع الأم أو غالبها على الربيع عن الشافعي^{(٢١}).

والواقف على الكتاب يجده صغير الحجم لا يمثل ما قيل عن حفظ صاحبه، وهو مطبوع في أحد عشر جزءًا صغيرًا جدًا وهي في مجلد واحد _ طبعته دائرة المعارف النظامية بمدينة حيدر آباد الدكن بالهند سنة ألف وثلاثمائة وإحدى وعشرين من الهجرة، وعدد أحاديثه حسب الترقيم الوارد في هذه النسخة، ألفان وسبعمائة وسبعة وستون حديثًا.

وقد رتب الكتاب على أساس السبق إلى الإسلام. فقدم مسانيد العشرة المبشرين بالجنة. ثم أعقب العشرة بمسند ابن مسعود بالجنة. ثم أعقب العشرة بمسند ابن مسعود الأربعين قبل أن يتم. ثم أكمل في الجزء الأول في البيمان الثاني، وجاء بعده مسند حديفة بن اليمان الثاني، وجاء بعده مسند حديفة بن اليمان موسى الأشعري يَخِيَّكُ، فمسند أبي موسى الأشعري يَخِيَّكُ، فمسند أبي بن كعب موسى الأشعري يَخِيَّكُ، فمسند أبي معاذ بن جبل يَخِيَّكُ، وهكذا إلى أن يصل إلى الجنزء السادس ويذكر فيه أن يصل إلى الجنزء السادس ويذكر فيه جماعة من غير المشاهير كعبد الله بن حوالة، وعرفجة بن أسعد، وهلال المازني ـ رضي الله عنهم ـ وغيرهم.

ثم بدأ الجزء السابع بمسند عائشة فام فحفصة فزينب فأم حبيبة فأم سلمة فأم هانئ وضى الله عنهن وهكذا يسترسل مع مسانيد هؤلاء الفضليات: إلى أن يصل إلى أم عمارة وضى الله عنها والتى أنهى بحديثها مسانيد النساء، فمسند جابر روسي الله بن أكمله فى الجزء الثامن، فمسند عبد الله بن عمر ورضى الله عنهما وفصيند أنس بن مالك روسي الله عنهما وفصيند أنس بن مالك روسي الله عنهما ومسند أبى سعيد الخدرى مالك روسي الله عنهما ومسند أبى سعيد الخدرى عنهما ومسند عبد الله بن عمرو ورضى الله عنهما ومسند أبى هريرة روسي الله عنهما ومسند أبى هريرة روسي الله المن عباس ومنى الله عنهما والذى ختم به الكتاب.

ولك على هذا الترتيب الملاحظات الآتية : ١ - روعى فيه السبق إلى الإسلام أولاً. ثم بعد ذلك تعى عن لتماس أى مبرر للترتيب.

٢ - ذكر المغمورين قبل المشهورين.

٣ - قد يذكر المسند ولا يذكر تحقه إلا
 الحديث الواحد والحديثين.

٤ - قد يتكرر عنده اسم الصحابى
 الواحد، كما حدث فى الشريد بن سويد رَوْقَيْنَ
 وغيره.

٥ – أفرد النساء بالذكر من غير مراعاة ترتيب بينهن فى الضضل أو كشرة الرواية، والأعجب إقحام جماعة منهن بين أمهات المؤمنين.

7 - لا ندرى على أى أساس تأخر ذكر المكثرين، وتركت الرواية عن بعض اللامعين كسعد بن معاذ. وسعد بن عبادة، ومعاوية بن أبى سفيان، وعمرو بن العاص، وزينب بنت أبى سلمة، وأم عطية الأنصارية ـ رضى الله عنهم ـ، فإن قيل : أهملت الرواية عن هؤلاء لقلة حديثهم قلنا : ربما ذكر من يروى له حديثًا واحدًا، ومهما يكن من أمر فمسند أبى داود الطياسى أحد الكتب المؤلفة على داود الطياسي أحد الكتب المؤلفة على المسانيد، ومؤلفه المنسوب إليه حافظ كبير له فيه الرواية والنقل، ولمن جاء بعده من الخراسانيين الجمع والترتيب وقد حصل الكتاب من الشهرة على أكبر نصيب.

ومن المسانيد أيضًا مسند أسد بن موسى بن ابراهيم القرشى الأمورى المعروف بأسد السنة المتوفى سنة اثنى عشرة ومائتين ٢٢١١.

ثالثاً : الموطات :

الإمام مالك وكتابه الموطأ:

إمام دار الهجرة وعالمها ومحدثها وفقيهها أبو عبد الله مالك بن أنس بن مالك الأصبحى الحميرى، من ذرية ملوك حمير، وهو عربى أصيل، ولم يختلفوا في أنه من ولد قحطان، ولد رَجَوْتُهُ بالمدينة سنة ثلاث وتسمعين على الأصح، وقيل: سنة أربع أو خمس وتسعين.

وبعد حياة مباركة طيبة فياضة بالخير والبركة قضى الإمام نحبه ولقى ريه فى الحادى عشر أو الرابع عشر من ربيع الأول سنة تسع وسبعين ومائة، فرضى الله عن الإمام مالك وأرضاه وطيب ثراه، وجعل الجنة مثواه (٣٣).

الموطأ:

فى سبب تسميته بهذا الاسم ذكر السيوطى (٢٠) عن مالك قال : عرضت كتابى هذا على سبعين فقيهًا من فقهاء المدينة فكلهم واطأنى عليه فسميته، (الموطأ)، ولفظة الموطأ بمعنى المهد المنقح.

والموطأ من أشهر المصنفات الحديثية، ورتبته تجىء بعد رتبة الصحيحين عند أكثر المحدثين، ومنهم من يرى أنه بالتقديم عليهما قمين.

وقد نقل السيوطى عن الشافعى - رحمهما الله - قوله : ما ظهر على الأرض كتاب بعد كتاب الله أصح من كتاب مالك، ونقل أيضًا عن ابن العربى المالكى - رحمه الله - صاحب عرضة الأحوذى والمتوفى سنة ثلاث وأربعين وخمسمائة، نقل عنه السيوطى - رحمه الله - قوله : الموطأ هو الأصل واللباب، وكتاب البخارى هو الأصل الثانى فى هذا الباب، وعليهما بنى الجميع كمسلم والترمذى.

ثم قال السيوطى - رحمه الله - : وقال الحافظ مغلطاى: أول من صنف الصحيح مالك. وقال الحافظ ابن حجر - رحمه الله - : كتاب مالك صحيح عنده وعند من يقلده على ما اقتضاه نظره من الاحتجاج بالمرسل والمنقطع وغيرهما. قلت - لقائل هو السيوطى - : ما فيه من المراسيل فإنها مع كونها حجة عنده بلا شرط وعند من وافقه من الأئمة على الاحتجاج بالمرسل فهى أيضًا من الأئمة على الاحتجاج بالمرسل فهى أيضًا عندنا حجهة، لأن المرسل عندنا حجهة إذا عاصر مرسل في الموطأ إلا وله عاضد أو عواضد، فالصواب إطلاق أن الموطأ صحبح لا يستثنى منه شيء.

وقد صنف ابن عبد البر كتابًا فى وصل ما فى الموطأ من المرسل والمنقطع والمعضل، قال: وجميع ما فيه من قوله: بلغنى، ومن قوله: عن الشقة عنده مما لم يسنده أحد وستون حديثًا كلها مسندة من غير طريق مالك إلا أربعة أحاديث لا تعرف:

أحدها: «إنى لا أنسى، ولكنى أنسى لأسن».

الشانى : «أن رسول الله على أرى أعمار الناس قبله أو ما شاء الله من ذلك، فكأنه تقاصر أعمار أمته أن لا يبلغوا من العمر مثل الذي بلغ غيرهم في طول العمر، فأعطاه الله ليلة القدر خير من ألف شهر».

الثالث : قول معاذ رَبِيْكَ : آخر ما أوصانى به رسول الله عَلَيْ وقد وضعت رجلى فى الغرز أن قال : «حسن خلقك للناس».

الرابع: «إذا أنشأت بحرية ثم تشاءمت فتلك عين غديقة» (٢٥).

وقد دافع العلماء عن هذه الأحاديث الأربعة بأن معانى هذه الأحاديث صحيحة والستشهدوا لها بما فى كتب السنة، ولكن الشيخ الشنقيطى - رحمه الله - فى كتابه (إضاءة الحالك) نقل عن ابن الصلاح - رحمه الله - أنه وصل هذه الأحاديث الأربعة(٢٦).

منهج الإمام مالك في الموطأ:

ألف الإمام مالك - رحمه الله - كتابه على الأبواب، ولم يتقيد فيه بالأحاديث المرفوعة إلى رسول الله على أيضًا أقوال الصحابة وفتاوى التابعين.

وطريقته فيه: أن يذكر فى مقدمة الموضوع ما ورد فيه من حديث رسول الله يه من ورد من أقوال الصحابة، ثم ما ورد من فتاوى التابعين، وقل أن يكونوا من غير أهل المدينة.

وأحيانًا يذكر ما عليه العمل أو الأمر المجمع عليه بالمدية، وقد يذكر بعض الآراء الفقهية له.

ولم يتقيد الإمام في الموطأ بالمسند المتصل بل ذكر فيه المرسل والمنقطع والبلاغات. وهي التي يقول فيها الإمام مالك بلغني أو نحوه من غير أن يبين من روى عنه، كقوله: بلغني عن أبي هريرة عن رسول الله على أنه قال: «للمملوك طعامه وكسوته».

ولقد اعتنى الإمام مالك بالحديث رواية ودراية، ولذلك كانت أحاديثه فى الموطأ منتقاة، ووصف ابن عبد البر مالكًا فى روايته وصفًا موجزًا محكمًا فقال: «إن مالكًا كان من أشد الناس تركًا لشذوذ العلم وأشدهم انتقادًا للرجال، وأقلهم تكلفًا، وأتقنهم حفظًا.

ولذلك صار إمامًا «(۲۷). هذا شأن الموطأ في أحاديثه.

أما فقه ه: فقد كان بعضه تخريجًا للأحاديث، وبعضه بيانًا للأمر الذي كان مجمعًا عليه بالمدينة، وبعضه بيانًا لما كان عليه التابعون الذين التقى بهم، وبعضه رأيًا اختاره الإمام مالك من مجموع آرائهم، وبعضه رأيًا رأه قد قاسه على ما علم فهو شبيه بما علم من كتاب الله وسنة رسوله على ما أهل العلم من الصحابة والتابعين.

عدد كتبه وأبوابه وأحاديثه، وتقييمه:

قام الأستاذ الكبير محمد فؤاد عبد الباقى - رحمه الله - بتحقيق كتاب الموطأ فأتقن وأجاد وأحسن وأفاد، وبلغ عدد كتبه واحدًا وستين كتاباً تشتمل على سبعمائة وثلاثة أبواب، وقد رقم الكتب مجتمعة ثم أفرد كل كتاب بترقيم يخصه في الأبواب والاحاديث.

وقد تضاوتت عبارات العلماء في عدد أحاديث الموطأ، قلة وكثرة تبعًا لتفاوت رواياته زيادة ونقصاً.

قال أبو بكر الأبهرى: جملة ما فى الموطأ من الآثار عن النبى وعن الصحابة والتابعين ألف وسبعمائة وعشرين حديثًا، المسند منها ستمائة حديث، والمرسل مائتان

واثنان وعشرون حديثًا، والموقوف ستمائة وثلاثة عشر، ومن قول التابعين مائتان وخمسة وثمانون.

وقال ابن حزم فى كتاب مراتب الديانة: أحصيت ما فى موطأ مالك فوجدت فيه من المسند خمسمائة ونيفًا، وفيه ثلاث مائة ونيف مرسلاً، وفيه نيف وسبعون حديثًا قد ترك مالك نفسه العمل بها، وفيه أحاديث ضعيفة وهاها جمهور العلماء.

ومن هنا يتبين لنا تجاوز الذين قدموا الموطأ على الصحيحين واعتبروه اللباب، واعتبروا صحيح البخارى الأصل الثاني في هذا الباب كابن العربي وغيره.

وأما اعتبار الشافعى الموطأ أصح شىء بعد كتاب الله فمرد ذلك وتأويله إلى أنه قاله قبل أن تشرق شمسا الصحيحين، ولو قدر له أن يعيش إلى زمنهما وأن يقف عليهما لما قدم عليهما شيئًا.

وقد عد ابن الأثير ـ رحمه الله ـ (المتوفى سنة ست وستمائة) فى كتابه «جامع الأصول من أحاديث الرسول» الموطأ سادس الكتب الستة، ورأى أنه أحق من سنن ابن ماجه بذلك، ولم يوافقه أكثر المحدثين على ما ذهب إليه، وقد مال ابن الصلاح ـ رحمه الله ـ وغيره إلى جعل الموطأ فى الدرجة التى تلى الصحيحين.

والحق أن ما فيه من الأحاديث الموصولة المرفوعة إلى رسول الله وهي صحاح كلها وهي في الصحيحين، وأما ما فيه من المراسيل والبلاغات وغيرها فيعتبر فيه من المراسيل والبلاغات وغيرها فيعتبر في أمثالها مما تحويه الكتب الأخرى، وإنما لم يعده أكثر العلماء في الكتب الصحاح لكثرة ما فيه من المراسيل والبلاغات والمنقطعات وكثرة الآراء الفقهية فيه لمالك وغيره.

هذا وقد ذكر ابن عبد البر ـ رحمه الله ـ أن عدة أحاديث الموطأ من رواية يحيى بن يحيى ثمانمائة حديث وثلاثة وخمسون حديثًا، وقد راجعت أنا النسخة المحققة فوجدت عدد الأحاديث الموصولة والمرسلة ألفًا وثمانمائة وأربعة عشر عدا الموقوف والآراء الفقهية.

وقد ذكر فضيلة الأستاذ الدكتور أبو شهبة، أنه راجع عد ابن عبد البر فوجده دقيقًا جدا(٢٨).

روايات الموطأ وأشهر رواته :

قد روى الموطأ بروايات مختلفة تتفاوت فى ترتيب الأبواب وعدد الأحاديث، وقد ذكر القاضى عياض أن الذى اشتهر من نسخ الموطأ نحو عشرين نسخة، وذكر بعضهم أنها ثلاثون.

وقال أبو القاسم بن محمد بن حسين الشافعى: الموطآت عن مالك أحد عشر معناها متقارب، والمستعمل منها أربعة: موطأ يحيى، وموطأ ابن بكير، وموطأ أبى مصعب، وموطأ ابن وهب، ثم ضعف الاستعمال في الأخيرين.

وقال الشيخ عبد العزيز الدهلوى ـ رحمه الله ـ (المتوفى سنة ١١٣٩هـ) فى كـتابه: «بستان العارفين» المؤلف بالفارسية: إن نسخ الموطأ التى توجد فى بلاد العرب فى هذه الأيام متعددة، عد منها ست عشرة نسخة، كل نسخة عن راو حاص(٢٩).

ومن الروايات المشهورة المشروحة التى تدور فى أيدى الناس الآن، رواية يحيى بن يحيى الأندلسي، ورواية محمد بن الحسن الشيباني، ولا يعترض على الموطأ بما بين رواياته من تضاوت بالزيادة أو النقصان، أو بالتقديم والتأخير فى الأبواب، لأن مالكًا بوقية ظل يرتب فيه ويحذف منه إلى قرب وفاته.

وقد كان ا، وطأ يشتمل على عشرة آلاف حديث، فما زالت معالجته إلى أن آل حاله إلى ما هو عليه، وليس بلازم أن يتحد الناس في زمان سماعه، فتتحد الروايات عددًا وتنظيمًا، وإنما الذي حدث تتابع السماع على

الإمام، فروى كل ما سمع فى زمانه، فتتفاوت النسخ لذلك، ولا يضير الموطأ هذا التفاوت، فالمعول عبيه صبحة السماع وانضباط النقل، على أن الأئمة الشراح تعرضوا لبيان تلك الزيادات فى بعض النسخ عن بعض، كما فعل ابن عبد البر ـ رحمه الله ـ فى آخر كتابه «التقصى». حيث أشار إلى زيادات (يحيى) ورتبها على حروف المعجم.

أشهر شروح الموطأ:

التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر القرطبي - رحمه الله - (المتوفى سنة ثلاث وستين وأربعمائة).

۲ - الاستذكار في شرح مذاهب علماء الأمصار مما رسمه مالك في موطئه من الرأى والآثار، وهو لابن عبيد البر أيضًا ومادته هي التي في التمهيد ولكن الاختلاف في الترتيب والتنسيق.

٣ تنوير الحوالك، شرح على موطأ مالك لجلال الدين أبى عبد الرحمن السيوطى - رحمه الله - (المتوفى سنة إحدى عشرة وتسعمائة).

ومن الموطآت موطأ عبد الله بن وهب بن مسلم الفهرى، (المتوفى سنة سبع وتسعين ومائة).

رابعًا : الجوامع :

من المصنفات التي ظهرت في القرن الثاني الهجرى ما عرف باسم الجوامع، والجامع في اصطلاح المحدثين كتاب الحديث المرتب على الأبواب، والذي يوجد فيه أحاديث في جميع موضوعات الدين وأبوابه وعددها ثمانية أبواب رئيسة، وهي : العقائد، الأحكام، السير، الآداب، التفسير، الفتن، أشراط الساعة، المناقي (12).

الجامع لعمر بن راشد من أشهر هذه الجوامع :

مؤلفه معمر بن راشد أبو عروة بن عمرو الأزدى الإمام الحافظ، ولد سنة خمس أو ست وتسعين، شهد جنازة الحسن البصرى وطلب العلم وهو حدث.

حدث عن : قتادة. والزهرى، وهمام بن منبه، وطبقتهم، وعنه : السفيانان، وابن المبارك، وعبد الرزاق بن همام، وخلق،

قال الإمام أحمد بن حنبل ـ رحمه الله ـ : «لست تضم معمراً إلى أحد إلا وجدته فوقه»(١٤)، وقال الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ : «ثقة ثبت فاضل»(٢٤)، وقال صاحب شدرات الذهب : «وله الجامع المشهور في السير أقدم من الموطأ»(٢١)، توفي سنة اثنتين وخمسين ومائة.

وقد روى عنه الجامع تلميذه الحافظ أبو بكر عبد الرزاق بن همام الصنعانى المولود سنة ست وعشرين ومائة، والمتوفى سنة إحدى عشرة ومائتين.

ولقد لزم عبد الرزاق شيخه معمر بن راشد وأكثر في الأخذ عنه، يقول عبد الرزاق: «كتبت عن معمر عشرة آلاف حديث (14).

وكتاب الجامع لمعمر بن راشد مطبوع بآخر مصنف عبد الرزاق يبدأ بالحديث رقم ١٩٤١٩ وينتهى بالحديث رقم ٢١٠٣٣ ويبدأ بباب وجوب الاستئذان، ثم يتبعه بأبواب فى الاستئذان والسلام، ثم بابين فى الخاتم والتختم، ثم آخرين فى ركوب الدابة، ثم باب كم الشهر، ثم باب الطيرة، ثم بابين فى المجذوم، ثم عود إلى الطيرة، ثم أبواب فى الأكل والأطعمة، ثم باب قتل الكلاب والحية والعقرب، ثم باب حب المال، ثم باب الدعاء، ثم باب فى أسماء الله تعالى، وأسماء النبى ثم باب فى أسماء الله تعالى، وأسماء النبى الجامع إلى أن ينتهى بباب بر الوالدين.

وقد ترى التناسق بين أبوابه فى بعض الأحيان مما يصلح أن تكون تحت كتاب واحد، وفى أحيان أخرى تعجز أن تؤلف بينها.

والملاحظ على موضوعات الجامع أنها ليست قاصرة على السير كما قال صاحب الشذرات. والملاحظ أيضًا أن عبد الرزاق راوى الجاه ع أدخل فيه بعض الروايات من غير طريق معمر، وإن كانت هذه الروايات قليلة وذلك مثل الحديث رقم ١٩٤٤ قال فيه عبد الرزاق : عن ابن طاووس عن أبيه قال : قال رسول الله ﷺ: "والذي نفس محمد بيده لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا، ولا تؤمنوا حتى تحابوا. ألا أخبركم بما تحابون عليه : أفشوا السلام بينكم (٥٤).

وابن طاووس هذا الذي روى عنه عـبـد الله الرزاق عنعنة هو شيخ معـمر، وهو عبد الله ابن طاووس بن كيه ان اليماني وروايته عن النبي ﷺ مرسلة.

ومثل حديث رقم ١٩٤٨٢ قال فيه عبد الرزاق : عن أيوب عن عكرمة قال : ركب النبى على دابة وحمل قثم بين يديه، وأردف الفضل بن عباس خلفه(٢٤).

وكذلك أيوب الذى روى عنه عبد الرزاق عنعنة هو السختيانى شيخ معمر، والزهرى في المثال الثالث شيخ معمر أيضًا. وهذه الأمثلة الثلاثة تجاوز فيها عبد الرزاق شيخه

معمراً وروى عن شيوخه عنعنة، والقاسم المشترك بينها أنها بعد معمر غير متصلة فالمثالان الأولان مرسلان والثالث فيه مبهم. وهو الراوى عن أبى هريرة مَوْقَى، فلعل عبد الرزاق اختصر الإسناد وأسقط شيخه إشارة إلى انقطاع الإسناد فوقه.

الجامع لعبد الله بن وهب:

عبد الله بن وهب بن مسلم أبو محمد الفهرى المصرى الحافظ، ولد سنة خمس وعشرين ومائة. روى عن : ابن جريج، وحيوة ابن شريح، ومالك، والليث، وابن لهيعة، وخلق، وروى عنه : شيخه الليث، وابن مهدى، وحرملة بن يحيى، وعدة.

قال عنه الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ:
«ثقة حافظ عابد من التاسعة (129 مات سنة سبع وتسعين ومائة ـ رحمه الله ـ.

اعتنى عبد الله بن وهب بتدوين الحديث وكتابته فى مؤلفات عَدَّ منها الحافظ الذهبى (٥٠): الموطأ، والجامع، والبيعة، والمناسك، والمغازى، والردة، وكتاب تفسير غريب الموطأ،

وكما نرى فى هذه النماذج التى ذكرها الذهبى أن مصنفات ابن وهب تتعدد وتتنوع، ويوجد بينها التأليف الموضوعى فى الحديث.

وقد طبع كتاب الجامع بتحقيق الدكتور/

مصطفی حسن حسین محمد أبو الخیر، حققه فی رسالته: العالمیة (الدکتوراه)، وقد وجدت مخطوطته فی مدینة أدفو بأسوان، ویرجع تاریخ کتابتها إلی القرن الثالث الهجری، وهی مسجلة بدار الکتب المصریة.

وقد اشتمل الجامع على أحاديث بلغت سبعة عشر وسبعمائة، وهي مروية بالأسانيد كل حديث بإسناد على حدة، وبعضها متصل مسند، وبعضها مرسل أو معضل، وفيها ما هو بلاغ بلا إسناد يقول فيه ابن وهب : بلغني عن أبي هريرة أن رسول الله على قال ... كما في الحديث رقم ١٦٩.

واحتوى الجامع على الكتب الآتية: الأنساب ... الصمت ... الخاتم ... الطيرة والعدوى والهام والصفر والغول.

ومن الجوامع أيضًا الجامع الكبير والصغير لسفيان الثورى ـ رحمه الله ـ.

خامسًا : التصنيف في السيرة النبوية والمغازي :

السيرة النبوية والمغازي لمحمد بن إسحاق :

من الأسماء التى لعت فى عالم الرواية العلامة الحافظ الأخبارى محمد بن إسحاق ابن يسار القرشى المطلبى مولاهم المدنى، صاحب السيرة النبوية على ما وصفه

الذهبى _(۱۵) كنيــتــه أبو بكر، وقــيل: أبو عبد الله.

ولد سنة ثمانين، ورأى أنس بن مالك رَمَوْعَيَهُ بالمدينة، وسعيد بن المسيب، وروى عن جمع من التابعين منهم أبوه وعمه موسى بن يسار وأبان بن عثمان وغيرهم.

روى عنه من الأئمة الكبار: يزيد بن أبى حبيب وهو من شيوخه، وشعبة والثورى والحمادان، وخلق كثير.

وقد استفاض ثناء الأئمة عليه ومدحهم له من ذلك قول الزهرى ـ رحمه الله ـ : «لا يزال بالمدينة علم ما بقى هذا (يعنى ابن إسحاق)»، وقال الإمام الشافعى ـ رحمه الله ـ : «من أراد أن يتبحر في المغازى فهو عيال على محمد بن إسحاق».

فابن إسحاق علم المغازى والسير، وأمير المؤمنين فيها، ومحدث يجيد كل فن، يروى له أصحاب السنن، وهو صدوق عند أكثر أئمة الجرح والتعديل، تقبل روايته إلا إذا دلس، ومع ذلك فأكثر عنعنته صرح فيها بالسماع من طرق أخرى.

مات ـ رحمه الله ـ سنة خمسين ومائة، وقيل: بعدها (٥٢).

التعريف بكتابه :

كتاب ابن إسحاق في السيرة والذي جاء

على ثلاثة أجزاء، جزء كان فى الابتداء، فعن سرد قصص الأنبياء، وحكاية ما جرى منذ أن كانت الخليقة على وجه البسيطة إلى عهد النبوة الخاتمة، ثم كان الجزء الثانى سردًا تفصيليًا لوقائع السيرة، وكان الجزء الثالث فى سيرة الخلفاء الراشدين، ثم فى تاريخ الأمويين.

كتاب ابن إسحاق على هذا الترتيب لم يصلنا ولم نقف عليه، وإنما وصلنا بدقة وتهذيب وحسن وترتيب ما يخص السيارة النبوية بواسطة راوية ابن إسحاق النجيب: ابن هشام.

فابن هشام هو الذى أشهر سيرة ابن اسحاق وهذبها، ولم يتتلمذ ابن هشام على ابن إسحاق، ولم يأخذ عنه السيرة مشافهة، وإنما رواها عنه بوسائط وأكتر من دارت عليه رواية ابن هشام : أبو محمد زياد بن عبد الله البكائى - بفتح أوله وتشديد ثانيه مسبة إلى البكاء صيغة مبالغة من البكاء على ما ضبطه السمعانى (٥٠)، وهم جماعة من بنى عامر بن صعصعة.

وقد نزل زياد الكوفة وأقام بها ونسب إليها وأكثر الأخذ عن ابن إسحاق وأطال ملازمته حتى إنه قيل: إنه باع داره وخرج يدور مع ابن إسحاق، وقد أخرج البخارى ومسلم للبكائي، وقد وثق لا سيما في ابن إسحاق.

كما قال ابن معين وغيره، توفى سنة ثلاث وثمانين ومائة (٥٠).

أما ابن هشام راوى السيرة ومهذبها فهو: عبد الملك بن هشام بن أيوب، لعلامة النحوى الأخبارى أبو مجد الذهلى وقيل: العميرى، المتوفى سنة ثمان عشرة ومائتين(٥٥).

منا الذي أخنذ ابن هشنام ومنا الذي ترك؟

أسفر ابن هشام عن منهجه، وأبان الذي أخذ من كتاب ابن إسحاق وأشار إلى الذي ترك: حيث قال: وأنا _ إن شاء الله _ مبتدئ هذا الكتاب بذكر إسماعيل بن إبراهيم، ومن ولد رسول الله - عَلَيْ _ من ولده، وأولادهم لأصلابهم: الأول فالأول، من إسماعيل إلى رسول الله ﷺ وما يعرض من حديثهم، وتارك ذكر غيرهم من ولد إسماعيل على هذه الجهة للاختصار، إلى حديث سيرة رسول الله يَنْ وتارك بعض ما ذكره ابن إسحاق في هذا الكتاب، مما ليس لرسول الله عَلَيْهُ فيه ذكر، ولا نزل فيه من القرآن شيء وليس سببًا لشيء من هذا الكتاب، ولا تفسيرًا له، ولا شاهداً عليه، لما ذكرت من الاختصار، وأشعارًا ذكسرها لم أر أحبدًا من أهل العلم بالشعر يعرفها، وأشياء بعضها يشنع الحديث يه، وبعض يسوء بعض الناس ذكره، وبعض لم

يقر لنا البكائى بروايته، ومستقص _ إن شاء الله تعالى _ ما سوى ذلك منه بمبلغ الرواية له، والعلم به (٥٦).

هكذا أعرب بيانه ما خط بنانه، وهاك تلخيص هذا المنهج الدقيق العميق :

أولاً: بدأ الكتاب بذكر إسماعيل بن إبراهيم - عليهما أفضل الصلاة وأتم التسليم، فإبراهيم أبو الأنبياء وأبي وإسماعيل أبو العرب الذين بعث فيهم نبينا وأبي، ثم يستطرد ابن هشام فيتابع الكلام عن ولد إسماعيل ابن هشام فيتابع الكلام عن ولد إسماعيل الآباء المباشرون، الذين تسلسل منهم، وجاء من أصلابهم سيد ولد آدم ولد أله مرتبًا لهم الأول فالأول إلى أن يصل إلى عبد الله بن عيد المطلب.

ثانياً: ترك ابن هشام الكلام عن غير آباء النبى على الله النبى على المباشرين من ولد إسماعيل طلبًا للاختصار، وقاصدًا مباشرة إلى سرد أحداث السيرة العطرة.

ثالثًا : ترك ابن هشام من كلام ابن إسحاق ما ليس لرسول لله على ذكر فيه.

رابعًا: ترك الذي لم ينزل فيه شيء من القرآن.

خامساً: ترك كل ما ليس له اتصال بهذا الكتاب، وكل ما لم يعش على بيانه أو يقرب منه.

سادساً: ترك كثيراً من الأشعار التى ذكرها ابن إسحاق غير منسوبة فظلت مبهمة حتى على ذوى الرواية والدراية للشعر وبه، وكأنه يؤسس لما ذكر بعد ابن النديم فى المقالة الثالثة من أن هناك أسفاراً انتحلت لابن إسحاق وذكرها.

سابعًا: ترك الكلام على أشياء رأى أن ذكرها يشنع. وسردها يستبشع.

ثامناً: ترك ابن هشام ما رأى أن ذكره يسوء بعض الناس، وقد سمح بذلك لبعض الأيدى أن تشير إليه بأصابع الاتهام تزعم أنه جامل بعض الخلفاء بترك هذه الأشياء وتجنب إغضابهم.

تاسعًا: ترك ابن هشام من كلام ابن إسحاق ما لم يقر له البگائى بروايته، ولعله رأى أن البكائى أوثق من نقل كتاب ابن إسحاق. والعجب قائم منه لسرده أخبارًا من غير طريق زياد البكائى على ما يبين لك فى الكتاب.

عاشراً: أفاد ابن هشام تحريه استقصاء كلام ابن إسحاق في ما عدا هذه الأمور التي تركها، وانظر إلى دقته، إنه مستقص في ذكر الخبر بمبلغ الرواية له، والعلم به.

ومعنى هذا أنه يدقق فيما ينقل، ويستيقن مما يثبت.

المغازى لأبان بن عثمان :

يرى المصنفون فى السيرة أن من أوائل المتكلمين فيها التابعى الجليل: أبان بن عشمان بن عشان، وكان أبان امتدادًا لأبيه (الخليفة الثالث رَوْكَيْنُ) فى صلاحه وورعه.

ترى هل أفرد أبان هذا الكلام عن السيرة، من حيث الاصطلاح الشائع، أم أنه كبقية جيله من التابعين بإحسان اشتغل بالرواية، فعده الكثير من المشتغلين بالسيرة ومن أوائل المتكلمين فيها.

قال الأستاذ الدكتور / أبو شهبة ـ رحمه الله ـ : "وأول من عرف بالمغازى والسيرة جماعة، منهم أبان بن عثمان بن عفان ابن الخليفة الثالث ـ يَجْتَكَ ـ وكان أبان والياً على المدينة لعبد الملك بن مرو ن سبع سنين، وعرف بالحديث والفقه، والظاهر أن سيرته التى جمعت لم تكن إلا صحفاً فيها أحاديث عن وفاة رسول الله عَنْ وأيامه ومغازيه، وقد فقدت فيما فقد من كتب المسلمين (٧٥).

وعلى هذا أيضًا الأستاذ الدكتور / عبدالموجود محمد عبد اللطيف(٥٨).

وقد حقق أ . د/ بشار عواد في سنة وفاة أبان، وفي كـــونه من أوائل المتكلمين في السيرة، تحقيقًا طيبًا دقيقًا فقال :

«هكذا قال المزى : إن خليضة _ يعنى ابن

خياط ـ ذكر وفاته سنة ١٠٥هـ، وهو وهم تابعه عليه الناس مثل الذهبي في بعض كتبه وغيره، في حين أن الذي قاله خليفة هو ما قاله ابن سعد أيضًا، وهو أنه توفى في خلافة يزيد بن عبد الملك (تاريخه: صـ ٣٣٦ من الطبعة العمرية الثانية). وكان ذكر قبل هذا أن يزيد بن عبد الملك مات سنة ١٠٥هـ (صد ٣٣١)، ونقل العلامة مغلطاي عن كتاب «التعريف بصحيح التاريخ» لأبي جعفر بن أبي خالد أنه توفى سنة ١٠٢ بالمدينة (إكـمـال ٤٣/١) قال بشار: وكانت ولاية يزيد بن عبد الملك بعد وفاة عمر بن عبد العزيز في أواخر رجب ١٠١هـ، فتكون وفاته بعـد هذا التاريخ، ولا عبرة بعد ذلك بقول من قال بوفاته قبل هذا التاريخ (انظر مثلاً: الوافي للصفدي ٣٠١/٥) وتوهم جملة من الباحثين فنسبوا تأليفاً وعناية بالمغازى لأبان بن عثمان بن عفان هذا (انظر مثلاً بحث في نشأة علم التاريخ لأستاذها الدورى : ٢٠ ـ ٢١). ولم تكن له عناية بها، إنما ذاك شخص آخر هو أبان ابن عثمان بن زكريا اللؤلؤي البجلي مولاهم، أبو عبد الله المعروف بالأحمر، اتهمه العقيلي، وقال الإمام الذهبي في ديوان الضعفاء والمتروكين: تكلم فيه، وقال في الميزان: ولم يترك بالكلية، وقد ذكره الطوسى في فهرسنه وغيره. وقال الصفدى: وما عرف من

مصنفاته إلا كتاب جمع فيه المبتدأ والمبعث والمغازى والوفاة والسقيفة والردة، فليصحح هذا الوهم «(٩٥).

فالصفدى يجزم بأن للؤلؤى كتاباً فى السيرة، ويكون لسميه أبان عثمان بن عفان كلام فى السيرة بمعنى السنة واشتغال بالرواية، ثم إن المترجمين له لم يشيروا من قريب أو من بعيد إلى اختصاصه أو شهرته بالكلام فى السيرة، وانطر ترجمته عند ابن بالكلام فى السيرة، وانطر ترجمته عند ابن سعد(۱۲)، وخليفة بن خياط(۱۲)، وابن قتيبة(۲۲)، ووكيع(۳۲)، وابن أبى حاتم(۱۲)، وابن وابن كثير(۲۲)، وابن العماد(۲۲)، وابن عماكر(۲۲)، وابن عماكر(۲۲)، وابن عماكر(۲۲)،

سابعًا: التأليف في أحد الأبواب بخصوصه:

كتاب الجهاد والزهد لعبد الله بن المبارك :

أحد أعيان القرن الثانى الهجرى، علم من أعلام الرواية فيه، أبو عبد الرحمن عبد الله ابن المبارك بن واضح، فخر المجاهدين وقدوة الزاهدين، ولد سنة ثمانى عشرة ومائة. سمع: سليمان التيمى، وعاصم الأحول، وحميد الطويل، وأمماً سواهم، وحدث عنه: عبد الرحمن بن مهدى، ويحيى بن معين، وخلق كثير.

وقد منح الله ابن المبارك التقوى والعبادة والإخلاص والجهاد، وسعة العلم والإتقان والمواساة وما لا يحصى من الصفات الحميدة، قال ابن مهدى : الأئمة أربعة : مالك، والتورى، وحماد بن زيد، وابن المبارك، وقال ابن معين : كان ثقة متثبتًا، وكانت كتبه التى حدث بها نحوًا من عشرين ألف حديث، توقى ـ رحمه الله ـ سنة إحدى وثمانين ومائة(۲۷).

وقد وصف الذهبى عبد الله بن المبارك بأنه (صاحب التصانيف النافعة)(۲۳) عد منها محقق كتاب الجهاد تسعة مصنفات، سنقف على كتابين منها مؤلفين في باب خاص وهما:

١ - كتاب الجهاد :

وقد طبعه المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بتحقيق الدكتور / نزيه حماد ... الأستاذ بجامعة الملك عبد العزيز بمكة المكرمة سابقًا (أم القرى حاليًا) وقد ذكر محقق الكتاب مقدمة ترجم فيها لعبد الله بن المبارك، ثم ذكر كلمة عن الجهاد (موضوع الكتاب) تحدث فيها عن المؤلفات في هذا الموضوع. ثم تحدث عن توثيق نسبة الكتاب لعبد الله بن المبارك من خلال جريان ذكره في كتابات الأئمة المتقدمين، ثم تحدث عن نسخة الكتاب في كتابات الأئمة المتقدمين، ثم تحدث عن نسخة الكتاب التي اعتمد عليها، وعن رواة

الكتاب عن عبد الله بن المبارك، ثم عن منهجه في تحقيق الكتاب.

والكتاب احتوى على مائتين واثنتين وستين رواية بعضها مرفوع وبعضها موقوف على الصبحابة أو التابعين، وهي كلها تدور حول عرضوع الجهاد، فالعنوان مطابق للمعنون، وليس لعبد الله بن المبارك في هذا الكتاب إلا الرواية، فلم نقف له فيه على شيء من أعمال الدراية أو التعليق على الحديث.

٢ - كتاب الزهد :

نشر هذا الكتاب في الهند باسم كتاب الزهد والرقائق بتحقيق الأستاذ / حبيب الرحمن الأعظمي سنة ١٣٨٥هـ - ١٩٦٦م.

وقد قدم له محققه بمقدمة ذكر فيها كلمة عن الزهد (موضوع الكتاب)، وأجاب عن تساؤل ما هي الدنيا المذمومة والمأمور بالزهد فيها؟ ثم تحدث عن درجات الزهد

وأقسامه، ثم عن المؤلفات في الزهد. ثم تحدث عن نسخ الكتاب التي اعتمد عليها، ثم ترجم لأصحاب سماعات هذه النسخ، ثم ترجم للمصنف عبد الله بن المبارك.

أما الكتاب فمشتمل على حشد من الروايات وتكثر فيه الروايات المرسلة ويستمر ترقيم ترقيم الروايات حتى نصل إلى رقم ألف وستمائة وسبع وعشرين، ثم يبدأ ترقيم جديد كتب أعلاه: ما رواه نعيم بن حماد في نسخته زائداً على ما رواه المروزي عن ابن المبارك في كتاب الزهد، ويستمر هذا الترقيم الجديد لهذه الزيادات حتى يصل إلى رقم أربعمائة وست وثلاثين، وعنده تتهى روايات الكتاب.

ومن المؤلفات فى باب خاص كتاب المناسك الفرائض لسفيان الثورى، وكتاب المناسك للضحاك بن مزاحم.

الهوامش :

- (١) صورة الثوبة، الآية (١٠٠).
- (٢) سورة الحشر، الآية (١٠).
- (٣) عي كتاب فضائل الصحابة، بب قصائل أصحاب النبي ﷺ، ٥/٧ مع شرحه فتح الباري.
- (٤) في كتاب العلم، باب قصن نشر العنم ٣٢٠/٣ برهم ٣٦٥٩. وأخرجه الحاكم في المستدرك كتاب انعلم ٩٥/١، وقال · صحيح على شرط الشيخين وليس له علة، وأخرجه ابن حيان في الصحيح، وهو في الإحسان كتاب انعلم ـ ذكر الإحبار عن سماع المسلمين اسبس ١٦٣/١ وصحح المحقق إسناده.
 - (٥) سنورة التونة. من الآية (١٠٠).
 - (٦) انظر شرح بخبة الفكر لتحافظ ابن حجر، صد ۱۱۸ وتدريب الراوي في شرح تقريب النواوي للحافظ السيوملي ٢٣٤/٢
 - (٧) التقييد والإيصاح شرح معدمة ابن الصلاح للحافظ العراقي. صد ٣١٧.
 - (٨) راجع معرفة عنوم الحديث للعنكم، صد ٤١ ـ ٤١ .
- (٩) كنيته أبو بكر، ونسب إلى الأنصار لكونه مونى أنس، لقى ثلاثين صحابيا، وأحمعوا على ثقبه وورعه وإمامته، توفى سنة عشر ومائة. انصر ترحمته في تهذيب التهديب ٢١٤/٩ .

- (۱۱) مقدمة صحيح مسلم لتحقيق محمد فؤ د عبد الباقي ١١٤/١.
 - (١١) السابق ١٥/١
- (١٢) في مقدمة صحيحه بب البهي عن الرواية عن الصعفاء ١٣/١ .
- (١٣) هو محاهد بن جبر المكي، اشتهر بالتصبير وعرض القبر ل على ابن عباس ـ رصى الله علهما ـ ثلاثين مرة. توفي سنة إحدى أو اشتين أو ثلاث ومائة الظر . تدكرة الحماط ٩٢/١
- (10) الصبعب والدبول: أصلهما في الإبل، فالصبعب العسير المرغوب عنه والدلول سنهل الطيب المحبوب المرغوب فيه، هالمعنى اسلك الناس كل مسلك مما يحمد ويدم،
- (١٦) أبو الرباد مو عبد الله بن ذكوان كان ينقب بأميار المؤمنين في الحديث، وهو من أعلم «تابعين ومن أرواهم، توظى سنة إحدى أو اشتين وثلاثين ومائة عن ست وستين سنة انظر تدكرة لحماط ١٣٤/١ .
 - (۱۷) مقدمة صحيح مسلم ١٥/١
 - (١٨) سير أعلام السلاء للدهسي ٢٢/٨
- (۱۹) هو عامر بن شراحبیل، ولد لست مصب من خلافة عمر ، وأدرك خمسمائة صحابي، قال عن نفسه ما حدثني رجل بحديث إلا حفظته، توفي سنة ثلاث ومائة، وقيل بعدها، انظر • تهديب التهديب ٥/٥٦
 - (٢) سبس أس ماحه المقدمة، باب التوقي في الحديث ١١/١ .
- (٣١) اسمائب هو ابن يريد بن سعيد، به ولأبيه صحبة. وهو من صعار الصحابة . توفي سنة إحدى أو اثنتين وثمانين ﴿عَنَى انظر الإصابة في تميير الصحابة لابن حجر ١٢/٢ .
- (٣٢) هو سعد بن أبي وقاص، أحد السابقين، وأحد العشرة المشارين بالحقة، وأول من رمي نسهم في سبيل الله، كن مستجاب الدعوة، توفي سبية حمسة وحمسين على لراحج رضيحة الطرا الاستيعاب لابن عبد لبر ١٨/٢، والإصابة ٣٤,٢ .
 - (٢٣) سم أنن ماجه المقدمة، بأب التوقي في الحديث ١٢/١
- (۲۷) أبو بكر بن محمد س عمرو بن حزم الأنصاري. لحده عمرو صحبة ولأنيه محمد رؤية. وأبو بكر تابعي فقيه استعمله عمر بن عبد العريز على إمرة المدينة وقصائها، ولهذه كتب إنيه، ولا يعرف له اسم سوى أبي بكر انظر تقريب التهذيب ۲۹۹/۲، وفتح الباري ۲۲۱/۱ .
 - (٢٥) صبحيح المغاري كتاب العلم، بات كيف يقبض العلم ٢ ٢٣٤ مع شرحه فتح الناري ،
 - (٢٦) انظر ترجمته في سير أعلام النبلاء ٢١١/٥. وتهديب البهديب ١٧/١١ .
 - (٢٧) سير الأعلام ٣١١/٥ .
 - (۲۸) تهدیب التهدیب ۲۱/۲۱ ،
- (٢٩) الطيالسي المتح الطاء والياء وسكون الألف وكسر للام . هذه النسبة إلى الصيالمية التي تجعل على العمائم، اللباب هي تهديب الأسباب لاس الأثير ٢٩٣/٢ .
 - (٣٠) انظر . تاريخ بغداد ٢٤/٩، وتدكرة الحصاط ٢٥١/١، وتهديب التهديب ١٨٢/٤ .
 - (٣١) تدريب الراوي، ص ١٧٤ ـ ١٧٥
 - (٣٢) مطر ترجمته في الحرح والتعديل ٢٣٨/٢. وسير أعلام للبلاء ١٦٢/١٠ .
- (٣٣) انظر ترجمته في الطبقات الكبرى لابن سعد 20/0 ، ومقدمة الجرح و تعديل لاس أبي حاتم 11/1 ـ ٣٣ ، وصعة الصعوة لابي الحوري 17/٢ ـ ١٥٠١ . وفيات الأعيال لاس خلكال ١٣٥/٤ ـ ١٣٩ ، وتذكرة الحساط ٢٠٧/١ ـ ٢١٣ ، والبداية والمهاية ١١٧٤٠ ـ ١٧٥ ، وتهذيب المراد على التهديب 20/١ ـ ٩٠ ، وهي محند كامل يقارب الأربعمائة صفحة بعنوال (مالك حياته وعصره، آراؤه وفقهه) لأبي زهرة، والحديث والمحدثون لأبي رهو، صد ٢٨٧ ـ ٢٩٠ .
 - (٣٤) تتوير الحوالث ١/٧
 - (٣٥) السابق ١/٦ ـ ٩ بتصرف،
 - (٣٦) السنة ومكانتها هي التشريع د/ السباعي، صد ٤٣٢ .
 - (۲۷) معاقب مانك للرواوي صد ٣٣، مطبوع قبل المدولة
 - (٣٨) أعلام المحدثين د/ محمد أبو شهبة، صد ٥٨
 - (٣٩) انسابق، صد ٥٦ ـ ٥٧ .
 - (٤٠) منهج النقد في علوم الحديث د/ نور الدين عتر، صد ١٩٨ ـ ١٩٩
 - (٤١) سير أعلام النبلاء ١٠/٧ .
 - (٤٢) تقريب التهديب ٢٦٦/٢
 - . YTO/1 (2T)
 - (٤٤) سير أعلام البيلاء ١١/٧ .
 - . ۲۸٦/۱۰ لصنص ۲۸٦/۱۰

- (٤٦) السابق ۲۹۷/۱۰ .
- (٤٧) السابق ٤٤١/١ . ٤٤٢ .
- (٤٨) المهرى ، بكسر الماء وسكون الهاء وفي اخرها راء، سنة إلى فهر بن مالك البات في تهذيب الأسباب ٢٤٤٨/٢ .
 - (٤٩) تقريب لنهديب ٢١٠/١ . ومطر ترحمته في سير الأعلام ٢٢٢٢، وتهديب التهديب ٢١/١ .
 - (٥٠) سير الأعلام ٢٢٥/٩ .
 - (٥١) في سير علام البلاء ٣٣/٧.
- (۵۲) منظر ، الجرح واسعديل ۱۹۱/۷، وتاريخ مفداد ۲۱٤/۱، ووفيات الأعيان ۲۷٦/٤، وتذكرة الحفاط ۱۷۲/۱، وتهديب التهديب ۲۸٫۹ ،
 - (٥٣) الأسباب ١/٢٨٢ .
- (٥٤) انظر : سبر أعلام لبيلاء ٥/٩ وطبقات من سعد ٢٩٦/٦، ووفيات لأعيان ٨٦/١، وتهديب الكمال ٤٨٥/٩، وتهديب لتهديب ٣ ٣٧٥
 - (٥٥) انظر ترحمته في سير أعلام الببلاء ٤٣٨,١٠ ووفيات لأعيان ١٧٧/٣. وحسن لمحاصرة ٢١/١٥ .
 - (٥٦) سيرة الن هشام ٢/١ .
 - (٥٧) السيرة السوية في ضوء القرآن والسنة ١٨/١ .
 - (٥٨) المصول الركية في سيرة حير البرية ﷺ صد ١٢.
 - (٥٩) افرأ تعبيقات د/ نشار عواد على تهذيب الري ١٩/٢ .
 - (٦٠) الطبقات ٥/١١٢ .
 - (٦١) ،سابق صد ٢٤٠
 - (٦٢) بلعارف، ص ٢٠١
 - (٦٣) أخبار القصاة ١٢٩/١ .
 - (٦٤) مقدمة الجرح والتعديل ٢٩٥/١،١ .
 - (٦٥) تهديب الأسماء واللعات ١/٩٧
 - (٦٦) تهدیب نکمال ۱٦/۲ .
 - (٦٧) البداية ومنهاية ٢٦٢/٩ .
 - (۱۸) تهذیب التهدیب ۱/۹۷ .
 - (٦٩) النجوم الراهرة ١/٢٥٣
 - (۷۰) شذرات الدهب ۲۵/۲ .
 - (۷۱) تهدیب تاریخ دمشق ۲۲۱/۳ .
 - (٧٢) انظر ترحمته في تاريخ بعداد ١٥٢/١٠، ووفيات الأعيال ٢٣٣/٢، وتدكرة الحفاط ٢٧٤/١، وتهذيب التهديب ٣٨٢/٥ .
 - (۷۳) تذكرة الحماط ۲۷۵/۱

السدور الثالسث

السنة فى القرن الثالث الهجرى والنصف الأول من القرن الرابع الهجرى

قد اتضح من خلال الدورين السابقين أن السنة ـ بفضل الله ـ قد سارت فى رحلة من الصيانة والحفظ من لدن قالها وفعلها رسول الله عَلَيْ حتى حطت رحالها فى بطون كتب السنة الموجودة بين أيدينا الآن.

لقد بدأت العناية بالسنة المطهرة من عصر النبى وبأمر منه، فتعاهدها الصحابة بجهودهم المتتابعة، وأسلموها إلى الجيل الذى بعدهم نقيةً واضحةً لا شبهة فيها، وتتابعت الأجيال على ذلك، حفظوها في الصدور، وونوها في السطور، ووضع وا القواعد الضابطة لدراسة أسانيدها ومتونها، وأسسوا المدارس العلمية للحفاظ عليها، وقاموا بالرحلات العلمية لصيانتها، وبذلوا من الجهود ما هو فوق قدرة البشر، ولعل هذا من باب حفظ الله . تبارك وتعالى ـ للسنة المطهرة، أن هيأ لها تلك الجهود المخلصة من هؤلاء العلماء الأفذاذ الذين قاموا بصيانتها ورعايتها. حتى أطل علينا القرن الثالث الهجرى، الذي نعتبره كما اعتبره كل العلماء الهجرى، الذي نعتبره كما اعتبره كل العلماء

أنه العصر الذهبي للسنة المباركة، فيه استقرت السنة في بطون الكتب المعروفة لدينا الآن، وفيه تم وضع المناهج بشكل متكامل لدراسة الإسناد والمتن، وفيه تعددت وجوه خدمة السنة، من جمع للأحاديث على سبل متعددة من مسانيد ومصنفات رتبت على الكتب والأبواب الفقه ية، ومعاجم، ومستخرجات، وأجزاء حديثية، وغير ذلك.

وفيه وجدت الشروح الحديثية التى تعنى بشرح الأحاديث، واستنباط ما فيها من أحكام وفوائد، وفيه أُلفت المستخرجات على كتب السنة، وفيه ظهرت كتب غريب الحديث، وفيه ظهرت كتب الرجال التى ألفت على طرق متعددة ما بين كتب تعنى بالصحابة، وكتب تختص بالثقات، وأخرى تختص بالضعفاء، وثالثة تتكلم عن الرواة جميعًا.

وهكذا تكاملت جهود العلماء في صيانة السنة الشريفة على الوجه الذي سنحاول إيضاحه في الصفحات القادمة. فنقول وبالله التوفيق:

إن التأليف في هذا الفن قد أخذ صورًا متعددة :

أولاً: المسانيسد:

كلمة المسند لها دلالات معينة عند المحدثين، ومن بين ما تعنيه فيما يتعلق بالتصنيف في السنة :

أنه الكتاب الذى جمع أحاديث كل صحابى على حدة بصرف النظر عن موضوع الحديث، فالوحدة التى تجمع بين الأحاديث أنها من رواية ذلك الصحابى.

فيعمد صاحب المسند إلى جمع أحاديث أبى بكر رَوِّ مَنها انتقل إلى أحاديث عمر رَوْقَ وهكذا حتى يفرع من أحاديث عمر رَوْق وهكذا حتى يفرع من جميع الصحابة الذين يخرج لهم في مسنده.

وفى المسند تجد حديثًا فى الصلاة بجوار حديث فى الحج يليه فى الجهاد أو الإيمان أو الحدود، والرابط بينها كما ذكرنا أنها من رواية صحابى واحد. بعكس الترتيب على الكتب الفقيهة مثل الكتب الستة. فإنها تضع احاديث الصلاة مع بعضها البعض، وكذلك أحاديث الصلاة مع بعضها البعض، وكذلك الإيمان والجهاد والحدود، لأن الرابط بينها هو الترتيب الفقهى ، ومع نهاية القرن الثانى الهجرى وطوال القرن الثالث ألف كثير من المسانيد، جَمَع فيها أصحابها أحاديث كل المسانيد، جَمَع فيها أصحابيا واحد .

وقد ألف على هذه الطريقة مجموعة من العلماء منهم:

- أبو داود الطيالسي (ت ٢٠٤ هـ).
- أسد السنة أسد بن موسى بن إبراهيم (ت ٢١٢هـ).
 - عبيد الله بن موسي (ت ٢١٣ هـ).
 - مسدد (ت ۲۲۸ هـ).
 - يحيى الحِمَّاني (ت ٢٢٨ هـ).

وأعظم هذه المصنفات المؤلفة على المسانيد «مسند الإمام أحمد» - رحمه الله -.

الإمام أحمد بن حنبل ومسنده

ترجمة الإمام أحمد . رحمه الله تعالى:

شيخ الإسلام، وإمام أهل السنة، وأحد أصحاب المذاهب الفقهية المتبوعة، أبو عبد الله أحمد بن حنبل بن هلال بن أسد الذهلي الشيباني المروزي ثم البغدادي.

توفى ــ رحمه الله تعالى ـ ضحى يوم ١٢ ربيع الأول سنة (٢٤١هـ)^(١).

فجزاه الله عن الإسلام وسنة رسول الله عن الإسلام وسنة رسول اله

منهج الإمام أحمد في المسند:

١ - جسمع الإمام أحمد مستنده على
 الصحابة، فهو من كتب المسانيد كما ذكرنا.

٢ - رتب الصحابة في مسنده على اعتبارات عديدة منها: أفضلية الصحابة، ومنها السبق إلى الإسلام، وشرف النسب، وكثرة الرواية.

فبدأ مسنده بالخلفاء الأربعة، ثم بقية العشرة المبشرين بالجنة، ثم مسانيد أهل البيت، ثم مسانيد المكثرين من الصحابة، ثم مسند المكيين، ثم المدنيين، ثم الشاميين، ثم الكوفيين، ثم لبصريين، ثم مسند الأنصار ثم مسند النساء.

وقد وضع الحافظ بن عساكر فهرسا هجائيا رتب فيه الصحابة الذين أخرج لهم الإمام أحمد فى المسند على حروف الهجاء، فبلغ عددهم (١٠٥٦) صحابيا من الرجال والنساء، وهو مطبوع متداول، ويعد أدق فهرس لمسانيد الصحابة في هذا المسند.

٣ - بلغ عدد شيوخه في المسند كما ذكرنا
 قبل، ثلاثة وثمانين ومائتي شيخ.

٥ - لم يكن هدف في مرحلة الجمع تمحيص الأحاديث ودراستها وبيان الصحيح من الضعيف منها، فإن تلك مرحلة تلى مرحلة الجمع، ولذلك وجد في المسند بعض الأحاديث الضعيفة لهذا السبب.

آ وجود بعض الأحاديث الضعيفة فى هذا السفر العطيم الذى يعتبر أكبر دواوين الإسلام التى عنيت بجمع سنة رسول الله عني وحفظها، لا يغض أبدًا من قيمة هذا العمل العظيم، فإن الإمام أحمد بنفسه قد ضرب على بعض أحاديثه، كما أن جهود العلماء ما زالت متواصلة فى هذا الميدان.

وقد قام بعض من اعتوا بدراسة المسند بتقديم دراسة إحصائية تُبين نسبة الصحيح إلى اضعيف، وأنها قليلة بالنسبة للصحيح. قال العلامة الشيخ أحمد شاكر – رحمه الله قال العلامة الشيخ أحمد شاكر – رحمه الله لأحاديث المسند وبيان درجتها : وهذه الأجزاء التسعة، وكان مجموع ما فيها من الأحاديث بالإحصاء الدقيق 101، الصحيح منها : (٧٧٣) حديثًا، والضعيف (٧٧٨) حديثًا، والضعيف إلى مجموع ما فالأحاديث أقل من (٢١٪) وهي نسبة ضئيلة محديثًا، أي نسبة الضعيف إلى مجموع مع المنا أن أكثر الأحاديث أقل من (٢١٪) وهي نسبة ضئيلة محتملة، خصوصًا إذا لاحظنا أن أكثر الضعيف منها ضعف محتمل، غير بالغ الدرجة القصوي، إلا في القليل النادر الذي لا يذكر "(٢) .اهد.

٧ - يقترب مسند الإمام أحمد من ثلاثين ألف حديث، منها ما هو في أعلى درجات الصحة. ومنها الصحيح لغيره، ومنها الحسن بقسميه لذاته ولغيره، ومنها الضعيف كما أشرنا.

۸ – كان الإمام أحمد شديد الحرص على ذكر ألفاظ التحمل كما سمعها من شيوخه، مثل: سمعت، وحدثنا، وحدثنى، وأخبرنا ونحوها، وخصوصًا إذا كان قد سمع الحديث من أكثر من شيخ، فيؤدى عن كل شيخ باللفظ الذي سمع منه، وهذا في غاية الدقة.

٩ - الذي روى المسند عن الإمام أحمد ابنه عبد الله، ومع أنه قد سمع المسند من الإمام أحمد كثيرون إلا أن ابنه عبد الله قد انفرد بروايته عنه سماعا لمعظمه، وقد أدى للمسلمين المسند كما سمعه من أبيه، وزاد عليه أحاديث من عوالي شيوحه، وبلغ عددهم ثلاثة وسبعين ومائة شيخ، والمطبوع من المسند بين أيدى الناس يتميز فيه زيادة عبد الله عن أبيه، وهي التي يرويها عبد الله عن غير أبيه.

وعبد الله بن الإمام أحمد هذا ولد سنة (٢٩٣ هـ). وكان ثقة.

وقد روى المسند عن عبد الله: أبو بكر القطيعى المولود سنة (٢٧٤ هـ) والمتوفى سنة (٣٦٨ هـ) ورواه عن القطيعى أبو على الحسن ابن على بن المذهب (ت ٤٤٤ هـ)، ورواه عن ابن المُذهب أبو القاسم هبة الله بن محمد بن عبد الواحد الشيبانى البغدادى (ت٥٢٥ هـ) وتلك النسخة بهذا الإسناد هي التي انتشرت بين الناس.

وقد قام العلماء بجهود كثيرة في خدمة المسند ما بين مختصر له، وما بين شارح له، وهناك من اعتنى بدراسة رجاله، ومن اهتم بترتيبه على الكتب والأبواب الفقهية، ويوجد تتبع لبعض هذه الجهود في الدراسة التي أعدها محققو مسند الإمام أحمد، فضيلة الشيخ شعيب الأرنؤوط وأخرون، ١/٦٨ وما بعدها، ط مؤسسة الرسالة . رحم الله الإمام أحمد، وجزاه الله عن الإسلام والمسلمين أحمد، وجزاه الله عن الإسلام والمسلمين

ومن هذه المسانيد أيضنًا:

مسند الإمام أبي يعلى الموصلي.

ترجمة الإمام أبى يعلى:

الإمام الكبير أبو يعلى أحمد بن على بن المثنى بن يحيى التميمى الموصلى، محدث الموصل. ولد سنة (٢١٠هـ) في أسرة تحب العلم وتعنى به، ولذلك نشأ محبًا للعلم، شغوفًا به، مجتهدًا في طلبه.

وقد مات - رحمه الله - سنة (٣٠٧ هـ) وعاش ٩٧ سنة ٢٠٠٠.

رحمه الله وغضر له، وجزاه عن الإسلام وسنة رسول الله علي خير الجزاء.

وقد طبع مسنده أكثر من طبعة.

منهج الإمام أبي يعلى في مسنده :

صنف الإمام أبو يعلى مسنده على طريقة المسانيد المعروفة عند المحدثين، والتى أشرنا اليها، وهي جمع أحاديث كل صحابي على حده.

وكان منهجه فيه على الوجه التالي :

ا - يروى الحديث بإسناده إلى رسول الله

٢ - بدأ بأحاديث العشرة المبشرين
 بالجنة، عدا سيدنا عثمان مَرْقَعَ فلم يذكر له فيه مسندا.

٣ - بعد ذلك ذكر بقية الصحابة بغير
 ترتيب مقصود.

٤ - له أسانيد عالية كثيرة نظرًا لأنه سمع من الكبار، من أمثال أحمد بن حاتم الطويل (ت ٢٢٥ هـ)، ولذلك كان بينه وبين رسول الله رقى بعض روايات الأحاديث ثلاثة أنفس، كما ذكر ذلك تلميذه ابن حبان - رحمه الله تعالى - في " الثقات " من ترجمته (٤).

ولذلك قال عنه الذهبى - رحمه الله - :
"وانتهى إليه علو الإسناد، وازدحم عليه
أصحاب الحديث، وعاش سبعًا وتسعين
سنة"(٥).

ومن ثلاثياته ما رواه بسنده رحمه الله

حيث قال: "حدثنا عبد الله بن بكار حدثنا عكرمة بن عمار عن الهرماس بن زياد رَوَّتُ قَالَ الله على الله على الله على الله على بعير". وهذا الحديث رواه الذهبي في السير بإسناده هو، وذكره ابن حبان، ورواه أبو يعلى في مسنده.

٥ - يحافظ على ألفاظ الأداء بدقة فمثلاً يقول : حدثنا شيبان حدثنا جرير بن حازم قال : سمعت عبد الملك بن عمير يحدث عن جابر بن سمرة السّوائي فقال : «خطبنا عمر ابن الخطاب رَوْقَيُ بالجابية فقال : «خطبنا مرالحديث المناب رَوْقَيْنَ بالجابية فقال ...»

فنلاحظ أنه حافظ على لفظ الأداء الذي استعمله كل راوٍ من الرواة وهكذا في مسنده كله.

٦ - روى عن نحو أحد عشر ومائتى
 مىحابى تقريبًا ،

٧- بلغ عدد أحاديث المسند وفق ترقيم
 المحقق (٧٥٥٥) حديثًا.

۸ - أجرى المحقق جزاه الله خيرا - دراسة للألف حديث الأولى من مسنده، فوجد فيها ثلاثة وخمسين ومائة حديث ضعيفة لا تصلح للاحتجاج، وهي نسبة تساوى ١٥٪ تقريب، والباقي يدور بين الصحيح والحسن بقسميهما، وكلها - من

وجهة نظر المحقق - صالحة للاحتجاج، مما يقطع بسلامة هذا المسند العظيم في الأعم الأغلب، جزى الله الإمام أبا يعلى عن الإسلام وسنة رسول الله على خيرًا.

ثانيًا: جمع الأحاديث على الكتب الكتب الفقهية:

وهى طريقة يجمع فيها مؤلفوها الأحاديث مرتبة على الكتب والأبواب الفقهية، فيضع الأحاديث المتعلقة بموضوع واحد في مكان واحد، فمثلاً يجمع الأحاديث المتعلقة بالصلاة تحت كتاب الصلاة، ثم يقسمها إلى أبواب، مثل باب مواقيت الصلاة، باب فضل صلاة الجماعة، وهكذا.

وخير مثال لهذه الطريقة ما عرف عند المحدثين بالكتب الستة وهي : صحيح البخارى، وصحيح مسلم، وسنن أبي داود، وسنن الترمذي، وسنن النسائي، وسنن ابن ماجه، وهناك كتب كثيرة غيرها مرتبة على هذه الطريقة مثل موطأ الإمام مالك، وصحيح ابن خزيمة، وسنن البيهقي وغيرها.

ومن أصحاب هذه الكتب من التزم بألا يضع في كتابه حديثًا إلا إذا كان صحيحًا، مثل: البخارى ومسلم ـ رحمهما الله تعالى ـ.

وقد أجمعت الأمة على تلقى هذين الكتابين بالقبول، وأن كل ما فيهما صحيح

مما هو من أصبول الكتاب، وهناك من لم يلتزم بهذا الأمر، بل كان كل همه أن يجمع حديث رسبول الله وَيَعْمَ أَمْ تأتى بعد ذلك مرحلة التمحيص والتمييز، والسنن الأربعة قد جمعها أصحابها على ذلك الوجه.

وهناك من التزم أيضًا بألا يضع حديثًا إلا إذا كان صحيحًا، لكن لم يسلم له العلماء بذلك. ويعتبر صحيحًا من وجهة نظر مؤلفه، وفقًا للشروط التي وضعها في كتابه، ومثال ذلك صحيح ابن خزيمة، وابن حبان.

وسنحاول أن نقدم دراسة موجزة عن بعض هذه الكتب أنموذجا لذلك.

الإمام البخارى وكتابه الصحيح

هو محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة ابن بردزبة أبو عبد الله الجعفى البخارى، من بخارى، ولد سنة (١٩٤هـ). رحل في طلب العلم إلى سائر الأمصار ومنها خراسان، والعراق، والحجاز، والشام، ومصر وكثير غيرها.

مات ـ رحمه الله سنة (٢٥٦ هـ).

صحيح البخاري ومنهجه فيه :

سبب تأليف البخارى لصحيحه: قال السيوطى: «السبب في ذلك ما رواه

عنه إبراهيم بن معقل النسفى قال: كنا عند إسحاق بن راهويه فقال: لو جمعتم كتاباً مختصراً لصحيح سنة النبى عَنَيْ قال: فوقع ذلك في قلبى، فأخذت في جمع الجامع الصحيح».

وعنه أيضاً قال: «رأيت رسول الله عَلَيْهُ، وكأننى واقف بين يديه، وبيدى مروحة أذُب عنه، فسألت بعض المعبرين فقال لى: أنت تذب عنه الكذب، فهو الذى حملنى على إخراج الجامع الصحيح، قال: وألفته في بضع عشرة سنة «(٧).

اسم الكتاب:

سسمى الإمام البخارى كتابه بـ الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله عليه وسننه وأيامه".

وقد اشتهر عند أهل العلم والناس جميعًا باسم "صحيح البخارى".

كيف جمع البخاري صحيحه؟

اتبع البخارى ـ رحمه الله تعالى ـ فى صحيحه المنهج العلمى الدقيق، فقد طبق مقاييس الصحة على أحاديث كتابه، ولم بضع فيه إلا ما صح عنده، وبالإضافة إلى ذلك فإنه كان يطبق منهجاً إيمانياً رائعاً. يتجلى فيه إيمان البخارى القوى، وقوة صلته بالله ـ عـز وجل ـ وكان يستلهم منه الهداية والتوفيق والعون.

فقد صحت الروايات عنه أنه كان لا يضع حديثاً إلا بعد أن يغتسل ويصلى.

قال الفربرى: «سمعت البخارى يقول: ما وضعت فى كتاب الصحيح حديثاً إلا اغتسلت قبل ذلك وصليت ركعتين».

وكان يقول: «صنفت كتابى الجامع فى المسجد الحرام، وما أدخلت فيه حديثاً حتى استخرت الله تعالى، وصليت ركعتين، وتيقنت صحته».

وفى بعض الروايات أن البخارى كتب تراجم كتابه بين قبر النبى وَيَهِ ومنبره، ولا تعارض بين هذه الروايات جميعها، فالمقصود أنه بدأ تصنيفه فى المسجد الحرم، ووضع تراجم أبوابه بين قبر النبى ومنبره، ثم مكث بعد ذلك ستة عشر عامًا يجمع فيه الأحاديث أثناء طوافه بين بلدان العالم المختلفة وسماعه من شيوخها.

طريقة تأليف الكتاب :

۱ - رتب البخارى كتابه على الكتب والأبواب الفقهية، فكانت عدة كتبه سبعة وتسعين كتاباً تقريباً، بدأها بكتاب كيف كان بدء الوحى، ثم كتاب الإيمان، ثم كتاب العلم، وهكذا، وختمه بكتاب التوحيد.

واشتمل صحيحه على كتب في الصلاة، والصيام، والزكاة، وسائر المعاملات، والجهاد

والمغازى، والسير، والطب، والأطعمة، والأشربة، والأدب، والرقاق، وغيرها.

٢ - قسم كل كتاب إلى عدة أبواب، فكان مجموع أبوابه اثنين وثمانين وثمانمائة وثلاثة آلاف (٣٨٨٢) بابًا(٨).

٣ - جعل لكل باب - غالبًا - ترجمة
 تتلاقى - فى الفالب - مع مضمون ما فى الباب من أحاديث.

وهذه التراجم تدل على فقه البخارى، ودقة فهمه، وحسن استنباطه، ولذلك قال العلماء: «فقه البخارى في تراجمه» والمقصود بالتراجم عناوين الأبواب.

٤ - تقرر أنه الترم الصحة فيه. وأنه
 لا يورد فيه حديثاً إلا إذا كان صحيحاً. هذا
 أصل موضوعه.

٥ - لم يستوعب كل الأحاديث الصحيحة
 ولم يلترم بذلك.

٦ - لابد عند البخارى من ثبوت اللقاء بين
 الراوى والمروى عنه.

٧ - رأى ألا يخليه من الفوائد الفقهية، والنكات البديعة، فاستخرج بفهمه من المتون معلومات كثيرة، فرقها في أبواب الكتاب بحسب تناسبها، واعتنى بآيات الأحكام فانتزع منها الدلالات البديعة، وسلك في الإشارة إلى تفسيرها السبل الوسيعة(٩).

ولقد كانت لهذه التراجم دلالتها على حسن الاستتباط من أحاديث رسول الله وهذا أمر لم يسبق إليه أحد قبل البخارى _ رحمه الله تعالى _، قال القسطلانى : وبالجملة فتراجمه حيرت الأفكار والعقول والأبصار، ولقد أجاد القائل: «أعز فحول العلماء حل رموزها، ما أبداه فى الأبواب من أسرار".

ولدقة هذه التراجم واحتوائها على المعانى الدقيقة الرائعة، عنى العلماء بها قديماً وحديثاً، وأفردوا لها التأليف خاصة مستقلة عن شرح أحاديث الكتاب، واجتهدوا في بيان مناسباتها للأحاديث واستنباط ما فيها من فيوائد، ومن هذه المؤلفات على تراجم الأبواب:

«المتوارى على تراجم البخارى» للإمام ناصر الدين على بن محمد، المعروف بابن النُنيِّر الإسكندراني (ت ٦٨٣ هـ).

۸ - يكرر الحديث في الصعيح عدة مرات أحيانًا لمنسبات تقتضى ذلك.

٩ - يورد الحديث أحيانًا مختصرًا،
 وأحيانًا يقتصر على جزء منه وذلك لفوائد.

العلقات فيه كثيرة، وكثير منها جاء موصولاً في كتابه، وما بقى فيه بعد ذلك مما لم يصله في كتابه وصله العلامة ابن حجر في كتاب له سماه "تغليق التعليق" وهو مطبوع

فى خمسة أجزاء ، هذه أهم ملامح منهج البخارى فى صحيحه.

عدد أحاديث صحيح البخارى:

الذى ذكره ابن حجر فى مقدمة فتح البارى أن عدة ما فى البخارى من المتون الموصولة بلا تكرار اثنان وستمئة وألفان (٢٦٠٢).

وجملة ما فيه من النعاليق ألف وثلاثمائة وواحد وأربعون حديثًا (١٣٤١)، وأكثرها مخرج في الكتاب في أصول متونه.

ومن المتون المعلقة غبر الموصولة فى كتابه تسع وخمسون ومائة (١٥٩)، وقد وصلها ابن حجر فى كتاب مستقل كما سبق ذكره.

وأن عدد أحاديثه بالمكرر وبما هيه من التعليقات والمتابعات واختلاف الروايات اثنان وثمانون وتسعة آلاف (٩٠٨٢).

وعدد أحاديثه بالمكرر سوى المعلقات والمتابعات تسعة وتسعون وثلاثمائة وسبعة آلاف (٧٣٩٧).

ولا شك أن إحصاء ابن حجر يتميز بالدقة، لأنه عايش الكتاب معايشة تامة، وشرحه شرحاً نفيسًا، فجاء شرحه للبخارى سيد شروحه جميعاً. وسيأتى ذكر الشروح في مواضعها.

أهم شروح البخارى :

قد حظى صحيح البخارى بعناية فائقة من العلماء الأجلاء، فشرعوا يدرسونه، ويشرحونه، ويلخصونه، ويتكلمون عن رجاله، وتراجمه وفقهه وغير ذلك مما يتعلق به .

ولم يحظ كتاب فى الدنيا بمثل ما حظى به ذلك الصحيح وهو جدير بكل هذا، بل وبأكثر، وسيأتى ذكر عدد منها بحسب موقعه التاريخي،

نماذج من صحيح البخارى:

قال الإمام البخارى - رحمه الله - فى كتاب الإيمان باب "قول النبى بَنِيْ الدين النصيحة : حدثنا مسدد قال حدثنا يحيى عن مسماعيل قال حدثنى قيس بن أبى حازم عن جرير عن عبد الله مَرْثِيَ قال : "بايعت رسول الله عن على إقام الصلة، وإيتاء الزكاة، والنصح لكل مسلم".

وقال فى كتاب المناقب باب كان النبى ﷺ تنام عينه ولا ينام قلبه إلخ.

حدثنا عبد الله بن مسلمة عن مالك عن سعيد المقبري عن أبى سلمة بن عبد الرحمن أنه سأل عائشة – رضى الله عنها – كيف كانت صلاة رسول الله ولا في رمضان ولا غيره قالت : «ما كان يزيد في رمضان ولا غيره على إحدى عشرة ركعة يصلى أربع ركعات،

فلا تسأل عن حسنهن وطولهن، ثم أربعًا فلا تسأل عن حسنهن وطولهن، ثم يصلى ثلاثًا. فقلت: يا رسول الله، تنام قبل أن توتر ؟ قال: «تنام عينى، ولا ينام قلبى».

أخر حديث عند البخارى في صحيحه في كتاب لتوحيد، باب قول الله تعالى ﴿ونضع الموازين القسط ليوم القيامة ﴾ بسنده إلى أبي هري قي قال : قال النبي في : «كلمتان حبيبتان إلى الرحمن، خفيفتان على اللسان، ثقيلتان في الميزان سبحان الله وبحمده، سبحان الله العظيم».

الإمام مسلم وكتابه الصحيح ترجمة الإمام مسلم :

مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيرى أبوالحسين النيسابورى، ولد سنة (٢٠٤ هـ).

رحل فى طلب العلم إلى كثير من اسلاد منها العراض العراض ومكة، والمدينة، وخراسان وغيرها.

صحيح مسلم ومنهجه فيه:

قال النووى فى مقدمة شرح مسلم:
(صحيح مسلم - رحمه الله فى نهاية
الشهرة. وهو متو تر عنه من حيث الجملة،
فالعلم القطعى حاصل بأنه تصنيف أبى
الحسين مسلم بن الحجاج).

قال الإمام مسلم في ما رواه الخطيب البغدادي بإسناده إليه: «صنفت المسند الصحيح من ثلاثمائة ألف حديث مسموعة».

وقال الإمام النووى: بلغنا عن مكى بن عبدان أخد حفاظ نيسابور قال: سمعت مسلم بن الحجاج مَوْقَيَّهُ يقول: «لو أن أهل الحديث يكتبون الحديث مائتى سنة فمدارهم على هذا المسند يعنى الصحيح».

قال : وسمعت مسلماً يقول : «عرضت كتابى هذا على أبى زرعة، فكل ما أشار أن له علة تركته، وكل ما قال أنه صحيح وليس به علة خرَّجتُه ((۱۰).

منهجه في صحيحه :

ا - رتب مسلم كتابه على الكتب الفقهية ثم قسمها إلى أبواب، ولكنه لم يضع تراجم كما فعل البخارى وإنما الذى فعل ذلك هم شراحه فى الغالب، يقول النووى أثناء شرحه له: «شم إن مسلماً - رحمه الله - رتب كتابه على أبواب، فهو مبوب فى الحقيقة، ولكنه لم يذكر تراجم للأبواب فيه لئلا يزداد بها حجم الكتاب أو غير ذلك، وقد ترجم جماعة أبوابه بتراجم بعضها جيد، وبعضها ليس بجيد، إما لقصور فى عبارة وبعضها ليس بجيد، إما لقصور فى عبارة الترجمة، وإما لركاكة لفظها، وإما لغير ذلك، وأنا - إن شاء الله - أحرص على التعبير عنها

بعبارات تليق بها في مواطنها، والله أعلم»(١١).

٢ - وضع لصحيحه مقدمة - ولم يفعل ذلك البخارى - تحدث فيها مسلم عن مجموعة من المعارف منها تقسيمه للرجال، وكيفية روايته عنهم، وحكم رواية الحديث بالمعنى، وحال بعض الرواة، وحجية خبر الواحد ووجوب العمل به، وبيان تغليظ الكذب على رسول الله على أوالنهى عن الرواية عن الرواية عن الرواية عن الضعفاء، وغير ذلك من المباحث القيمة.

٣ - يضع الأحاديث المتعلقة بموضوع واحد في مكان واحد في الا يقطعها، ولا يكررها في أماكن متعددة من صحيحه، كما أنه يكاد يخلو من الأحاديث المعلقة، وقد أشار العراقي إلى تلك المعلقات في صحيح مسلم في كتابه المسمى : «بالتقييد والإيضاح» وذكر مواطنها(١٢).

عنف صحیحه فی بلده، ومعه أصوله، وفی حیاة كثیر من مشایخه الدین تلقی عنهم.

٥ - يمتاز بالحرى فى الألفاظ، ويضرق بين حدثنا واخبرنا، فالتحديث ما أخذ من لفظ الشيخ والإخبار مختص بالقراءة على الشيخ.

٦ كما يمتاز صحيحه بسهولة تناوله:

لأنه كما قلنا قد وضع الأحاديث المتعلقة بموضوع واحد في مكان واحد ذاكراً اختلاف ألفاظها، وتعدد أسانيدها.

٧ -عدد كتبه أربعة وخمسون كتاباً بعد المقدمة - بدأها بكتاب الإيمان، وأنهاها بكتاب الإيمان، وأنهاها بكتب التفسير، وعدد أبواب كتابه تسعة وعشرون وثلاثمائة وألف (١٣٢٩) بحسب ترقيم الشيخ محمد فؤاد عبد الباقى - رحمه الله -.

٨ - اشترط مسلم المعاصرة بين الرواة، مع إمكانية اللقاء.

٩ يضع الأحاديث الصحيحة في أصل
 الباب، ثم يأتى بعد ذلك بالمتابعات والشواهد.

عدد أحاديث صحيح مسلم:

قال العراقى فى «التقييد والإيضاح». عن عدد أحاديث صحيح مسلم: «وقد ذكر النووى من زياداته فى التقريب والتيسير، فقال: إن عدد أحاديثه نحو أربعة آلاف بإسقاط المكرر، ولم يذكر عدته بالمكرر، وهو يزيد على عدة كتاب البخارى لكثرة طرقه، وقد رأيت عن أبى الفضل أحمد بن سلمة أنه اثنا عشر ألف حديث»("۱").

وقد أحصى العلامة محمد فؤاد عبد الباقى - رحمه الله - عدد أحاديث صحيح مسلم، فبلغ بها ثلاثة وثلاثين

وثلاثة آلاف بغير المكرر (٣٠٣٣) النا. ولكنه لم يجر فيها على اصطلاح المحدثين.

أهم شروح صحيح مسلم:

۱ – المعلم بفوائد كتاب مسلم، لأبى عبدالله محمد بن على المازرى (ت ٥٣٦ هـ)،
 طبع فى ثلاثة أجزاء.

۲ - إكمال المعلم بضوائد مسلم، للإمام القاضي عياض بن موسى بن عياض اليحصبي (ت ٥٤٤ هـ)، طبع في تسعة أجزاء بتحقيق الأستاذ الدكتور يحيى إسماعيل.

٣- المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، للإمام الحافظ أبى العباس أحمد بن عمر بن إبراهيم القرطبى (ت ٦٥٦ هـ)، وقد لخص صحيح مسلم أولاً، ثم شرح ذلك التلخيص، وقد طبع في ثمانية مجلدات.

المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، للإمام الورع الصالح شيخ الإسلام محيى الدين بن شرف النووى المتوفى سنة ١٧٦هـ، وهو شرح مشهور. وقد طبع فى ثمانية عشر جزءًا.

٥ – إكمال المعلم. لأبى عبد الله محمد بن خليف الوسنانى المالكى الشهير بالأبى (ت٨٣٧هـ).

٦ - فتح المنعم شرح صحيح مسلم.
 لشيخنا فضيلة الأستاذ الدكتور موسى شاهين لاشين، وقد صدر الكتاب كام لاً في عشرة أجزاء، طبعته دار الشروق.

نماذج للأحاديث من صحيح مسلم:

- قال فى كتاب الإيمان باب «بيان خصال من اتصف بهن وجد حلاوة الإيمان»:

حدثنا إسحاق بن إبراهيم، ومحمد بن يحيى بن أبى عمر، ومحمد بن بشار جميعاً عن الشقفى ، قال ابن أبى عمر : حدثنا عبد الوهاب عن أيوب عن أبى قال به قال عن أنس عربي عن أنس عربي عن النبى عن أنالات من كن أنس عربي عن النبى عن أناله عن كان الله فيه وجد بهن حلاوة الإيمان. من كان الله ورسوله أحب إليه مما سواهما، وأن يحب المرء لا يحبه إلا لله، وأن يكره أن يعود في الكفر بعد أن أنقذه الله منه كما يكره أن يقذف في النار».

- وقال في كتاب الصلاة باب «الأمر بشفع الأذان وإيتار الإقامة»:

حدثنا خلف بن هشام حدثنا حماد بن زيد ح وحدثنا يحيى بن يحيى، أخبرنا إسماعيل ابن علية جميعاً عن خالد الحذاء عن أبى قلابة عن أنس مَرْافِيُ قال : "أمر بلال أن يشفع الأذان، ويوتر الإقامة". زاد يحيى فى حديثه عن ابن عليه : فحدثت به أيوب. فقال: إلا الإقامة.

والمقصود بقول أيوب «إلا الإقامة». أى إلا قوله: "قد قامت الصلة"، فإنه يثنيها، أى يذكرها مرتين.

- وقال فى كتاب الحج باب «ما بين القبر والمنبر روضة من رياض الجنة» :

حدثنا قتيبة بن سعيد عن ماك بن أنس فيما قرئ عليه عن عبد الله بن أبى بكر عن عباد بن تميم عن عبد الله بن يزيد المازنى وَيَّا أَن رسول الله وَالله وَالل

أصحاب السنن:

الإمام أبو داود وكتابه السنن ترجمة الإمام أبى داود :

سليمان بن الأشعث بن شداد الأزدى السجستاني، وكنيته أبو داود واشتهر بها، ولد سنة اثنتين ومائتين (٢٠٢ هـ).

مات سنة (٢٧٥ هـ) بالبصرة (١٥).

منهج الإمام أبي داود في سننه :

وضح الإمام أبو داود منهجه فى سننه من خلال رسالته لأهل مكة، ومن خلال ما نقله العلماء عنه فى كتبهم. ومن ملامح هذا المنهج:

ا - أنه انتخب هذه السنن من حوالى خمسمائة ألف حديث : يقول فى ذلك: كتبت عن رسول الله عَلَيْ خمسمائة ألف حديث انتخبت منها ما ضَمّنتُه هذا الكتاب، يعنى

«كتاب السنن» جمعت فيه أربعة آلاف وثمانمائة حديث ذكرت الصحيح وم يشبهه ويقاربه.

٢ - اقتصر على أحاديث الأحكام: قال أبو داود فى رسالته لأهل مكة: «وإنما لم أصنف فى كتاب السنن إلا الأحكام، ولم أصنف كتب الزهد، وفضائل الأعمال، وغيرها (١٦) فقد اقتصر على الأحكام فقط، وهو من أجمع الكتب فى ذلك.

٣ - أنه قد رتبه على الكتب والأبواب الفقهية.

٤ - أبو داود ـ رحمـ الله تعـالى ـ يروى
 الأحـاديث بإسناده إلى رسـول الله وقـ وقـ دحدث فى كتابه هذا عن شيوخ كثيرين .

ه لم يلتزم أبو داود - رحمه الله - بإيراد الصحيح فقط، بل ذكر فيه الصحيح وما يقاربه كم ذكر سابقًا.

٦ - ما كان فيه ضعف شديد بينه، ولذلك نجد له أحيانًا كلامًا على بعض الرجال، وبعض الأحاديث،

۷ للعلماء تعقیبات علی هذا المنهج لأبی داود فی سننه، ومن أجمع ما ذكر فی ذلك قول الذهبی ـ رحمه الله : «فقد وفی ـ رحمه الله ـ بذلك بحسب اجتهاده، وتبین ما ضعفه شدید، ووهنه غیر محتمل، وكاسر (أی غض) عما ضعفه خفيف محتمل فلا بلزم من سكوته والحالة هذه عن الحديث أن يكون حسنًا عنده... إلى أن قال: "فكتاب أبى داود أعلى ما فيه من الثابت ما أخرجه الشيخان. وذلك نحو من شطر الكتاب. ثم يليه ما أخرجه أحد الشيخين، ورغب عنه الآخر، ثم يليه ما رغبا عنه، وكان إسناده جيدًا...(١١).

نماذج من سنن أبي داود:

قال في كتاب الصلاة، باب «السعى إلى الصلاة»: حدثنا أحمد بن صالح، ثنا عنبسة، أخبرني يونس، عن ابن شهاب، أخبرني سعيد ابن المسيب، وأبو سلمة بن عبد الرحمن، أن أبا هريرة على قال : سمعت رسول الله على يقول: «إذا أقيمت الصلاة فلا تأتوها تسعون، وأتوها تمشون وعليكم السكينة، فما أدركتم فصلوا، وما فاتكم فأتموا ..

وقال فى كتاب الزكاة، باب «ما تجب فيه الزكاة»: حدثنا أيوب بن محمد الرقى، حدثنا محمد بن عبيد، حدثنا إدريس بن يزيد الأودى، عن عمرو بن مرة، عن أبى البخترى الطائى، عن أبى سعيد الخدرى عَرَّفَ يُن يرفعه إلى النبى عَرَّفُ اليس فيما دون خمسة أوسق زكاة». قال أبو داود: أبو البخترى لم يسمع من أبى سعيد مَرْقَ ، فهو هنا قد بين علة الحديث، وأن فيه انقطاعًا.

أهم شروح سنن أبي داود :

- عون المعبود شرح سنن أبى داود للعلامة أبى الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادى، طبعته دار الفكر ومعه شرح الحافظ ابن قيم الجوزية، بتحقيق عبد الرحمن محمد عثمان الطبعة الثالثة عبد الرحمن محمد عثمان الطبعة الثالثة 1۳۹۹هـ ۱۹۷۹م.
- بذل المجهود فى حل أبى داود، للعلامة الشيخ خليل أحمد السهارنفورى (ت ١٣٤٦هـ)، طبعته دار الكتب العلمية.

الإمام الترمذي وكتابه السنن ترجمة الإمام الترمذي:

محمد بن عيسى بن يزيد بن سورة بن مـوسى بن الضـحـاك بن السكن السلمى الترمذى الضرير الحافظ، ينسب إلى مدينة ترمذ ـ بفتح التاء والميم وكسـرهما وضمهما وهى مدينة مشهورة هى ناحية ما وراء النهر، ولد سنة (٢٠٩ هـ). وارتحل فسـمع بخراسان، والعـراق، والحـرمين، ولم يرحل إلى مـصـر والشام.

توفى رحمه الله سنة (٢٧٩ هـ)(١١٨).

منهج الترمذي في جامعه:

قال الشيخ أحمد شاكر: كتاب الترمذي يمتاز بأمور ثلاثة:

أولاً: أنه بعد أن يروى حديث الباب يذكر أسماء الصحابة الذين رويت عنهم أحاديث فيه، سواء كانت بمعنى الحديث الذى رواه، أم بمعنى آخر، أم بما يخالفه، أم بإشارة إليه ولو من بعيد.

ثانيًا: أنه فى أغلب أحيانه يذكر اختلاف الفقهاء، وأقوالهم فى المسائل الفقهية، وكثيرًا ما يشير إلى دلائلهم مع ذكر الأحاديث المتعارضة فى المسألة.

ثالثاً: أنه عنى كل العناية فى كتابه بتعليل الحديث، فيذكر درجة الكثير من الأحاديث من الصحة أو الحمين أو الضعف، ويفصل القول فى التعليل والرجال تفصيلاً جيداً.

رابعًا: رتب كتابه على الكتب والأبواب الفقهية، فيذكر تحت كل كتاب ما يتعلق به من أبواب، فمثلاً تحت كتاب: أبواب الطهارة يذكر ما يتعلق به من أبواب الوضوء، والغسل، والتيمم، ونحو ذلك، وتحت كتاب الصلاة يذكر ما يتعلق به من أبواب مثل مواقيت الصلاة، والأذان، والإقامة وغيرها.

خامسًا: لم يلنزم بذكر الصحيح فقط، بل اعتنى بالأحاديث الحسنة لذاتها ولغيرها حتى اعتبره العلماء مظنة أساسية للحسن واعتبروه أول من شهر نوع الحديث الحسر بنوعيه وعرف الحسن لغيره وتابعه على ذلك

عامة من جاء بعده، ولذلك نجد في سننه الصحيح وغيره .

نماذج من سنن الترمذي :

- قال فى كتاب الطهارة، باب «فى الوضوء بالمد»:

حدثنا أحمد بن منيع وعلى بن حجر قالا حدثنا إسماعيل بن علية عن أبى ريحانة عن سفينة «أن النبى وسلام كان يتوضأ بالمد، ويغتمل بالصاع». قال : وفي الباب عن عائشة، وجابر وأنس بن مالك ـ رضى الله عنهم.

قال أبو عيسى : حديث سفينة حديث حسن صحيح. وأبو ريحانة اسمه «عبد الله ابن مطر»، وهكذا رأى بعض أهل العلم الوضوء بالمد، والغسل بالصاع، وقال الشافعى وأحمد وإسحاق : ليس معنى هذا الحديث على التوقيت: أنه لا يجوز أكثر منه ولا أقل منه وهو قدر ما يكفى.

- وقال في كتاب الصلاة. باب "ما جاء في الرجل يصلي ومعه رجل:

حدثنا قتيبة حدثنا داود بن عبد الرحمن العطار عن عمرو بن دينار عن كريب مولى ابن عباس ـ رضى الله عنهما ابن عباس عن ابن عباس ـ رضى الله عنهما ـ قال: «بت مع النبى على ذات ليلة، فقمت عن يساره، فأخذ رسول الله على برأسى من

ورائى فجعلنى عن يمينه». قال أبو عيسى:
وفى الباب عن أنس، قال أبو عيسى:
وحديث ابن عباس ـ رضى الله عنهما ـ
حديث حسن صحيح، والعمل على هذا عند
أهل العلم من أصحاب النبى على ومن بعدهم
قالوا: إذا كان الرجل مع الأيام يقوم عن يمين
الإمام.

- وقال فى كتاب الجنائز، باب "ما جاء فيمن مات يوم الجمعة":

حدثنا محمد بن بشار، حدثنا عبد الرحمن بن مهدى وأبو عامر العقدى قال : حدثنا هشام بن سعد عن سعيد بن أبى هلال عن ربيعة بن سيف عن عبد الله بن عمرو عن ربيعة بن سيف عن عبد الله بن عمرو رضى الله عنهما - قال : قال رسول الله عنهما "ما من مسلم يموت يوم الجمعة أو ليلة الجمعة إلا وقاه الله فتنة القبر". قال أبو عيسى: هذا حديث حسن غريب.

قال: وهذا حديث ليس إسناده بمتصل، ربيعة بن سيف، إنما يروى عن أبى الرحمن الحبلى، عن عبد الله بن عمرو - رضى الله عنهما -، ولا نعرف لربيعة بن سيف سماعاً من عبد الله بن عمرو - رضى الله عنهما -،

أهم شروح سنن الترمذي :

- عارضة الأحوذى بشرح صحيح الترمذى للعلامة الحافظ أبى بكر بن العربى المالكى (ت ٥٤٣ هـ) طبعته دار الوحى المحمدى.

- تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذى للعلامة أبى المعالى محمد بن عبد الرحمن المباركفورى (ت ١٣٥٣ هـ)، طبعته دار الفكر، بتحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف.

الإمام النسائى وكتابه السنن ترجمة الإمام النسائى :

الإمام الحافظ الثبت أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن على بن سنان بن بحر الخراسانى النسائى، ولد بنسا سنة (٢١٥ هـ) وطلب العلم فى صغره، وارتحل إلى قتيبة بن سعيد سنة (٢٣٠هـ)، وجال فى طلب العلم بخراسان والحجاز ومصر والعراق والجزيرة والشام والثغور ثم استوطن مصر.

توفى ـ رحمه الله ـ سنة (٣٠٣ هـ) بالرملة من فلسطين (١٩).

منهج الإمام النسائي في كتابه السنن الكبرى :

يعتبر كتاب السنن الكبرى للإمام النسائى منهجًا شاملاً للأحاديث التى جمعها، لكونها تحتوى على أسانيد متعددة للحديث الواحد، وهو بحق كــتــاب من كــتب الجــوامع التى اشتملت على ثمانية أنواع للحديث النبوى.

وقد كان منهج الإمام النسائى فى كتابه على النحو لتالى:

١ - رتب الكتاب على الكتب والأبواب الفقهية وغيرها.

٢ - حرص النسائى ـ رحمه الله تعالى ـ على إيراد الأحاديث كلها فى المسألة، وأطراف أسانيدها، مع التبيه على فقه الحديث، وبيان مواضع الاختلاف، وعللها.

٣ - أنه يذكر المتابعات تفصيلاً كطرق مستقلة بأسانيدها، ومتونها، فلا يذكرها إجمالاً كما يفعل الإمام البخارى مثلاً، وهذه المتابعات التي يذكرها تفصيلا، تدل على كثرة الطرق للحديث الواحد.

٤ - ضمن كتابه بعض المسائل الفقهية. والأصولية، مثل التنبيه على النسخ، ولذلك نجده يورد أحيانًا بابً فقهيًا معينًا، ثم يتبعه بباب يقول فيه: "نسخ ذلك".

۵ - يزيد في أصل تراجم الأبواب في
 الكبرى عن الصغرى.

٦ - تعليقاته على الأحاديث فى الكبرى
 أكثر من الصغرى.

نماذج من سنن النسائي الكبرى :

- روى فى كتاب آداب الشرب، باب «متى يشرب ساقى القوم»، قال: أخبرنا قتيبة بن سعيد قال حدثنا حماد عن ثابت عن عبد الله ابن رباح عن أبى قتادة رَوْعُيُّ قال: قال رسول الله عَلِيًّ : «ساقى القوم آخرهم».

- في كتاب البيعة، باب « وزير الإمام»:

أخبرنا عمرو بن عثمان قال حدثنا بقية قال حدثنا ابن المبارك عن ابن أبى حسين عن القاسم بن محمد قال سمعت عمتى تقول : قال رسول الله على : من ولى منكم عملاً فأراد الله به خيراً ، جعل له وزيراً صالحاً ، إن نسى ذكره وإن ذكر أعانه ».

- فی کتاب العلم، باب «دکر قول النبی البانی رسید الله بن سعید قال حدثنا أبو عامر عبید الله بن سعید قال حدثنا أبو عامر قال حدثنا قرة بن خالد عن محمد بن سیرین قال حدثنا عبد الرحمن بن أبی بکرة ورجل فی نفسی أفضل من ابن عبد الرحمن. کالهما عن أبی بکرة قال الرحمن. کالهما عن أبی بکرة قال خطبنا رسول الله الله المحمد حرام حرمة دماءکم وأموالکم بینکم حرام حرمة یومکم هذا، فی شهرکم هذا، فی بلدکم هذا، إلی یوم تلقون ریکم، ألا هل بلغت! قالوا: نعم. قال: «اللهم اشهد، یبلغ قالوا: نعم. قال: «اللهم اشهد، یبلغ من سامع».

الإمام ابن ماجه

ترجمة الإمام ابن ماجه:

الحافظ الكبير المفسر أبو عبد الله محمد ابن يزيد القزويني ابن ماجه الربعي، صاحب

السنن، والتفسير، والتاريخ، ولد سنة (٢٠٧هـ) وقيل سنة (٢٠٩هـ).

مات ـ رحمه الله ـ سنة (٢٧٣هـ) على الراجح^(٢٠).

منهج ابن ماجه في كتابه السنن:

١ - رتبه على الكتب والأبواب الفقهية.

٢ - لم يحكم أو يعلق على أحاديث الكتاب
 إلا في القليل النادر.

٣ - لا يذكر الآراء من الأقوال الفقهية
 عقب الأحاديث.

٤ - لم يكرر الحديث فى كتابه إلا نادرًا
 حدا لحاحة.

٥ - اشتمل الكتاب على اثنين وثلاثين
 كتابًا وألف وخمسمائة باب، وعلى أربعة آلاف حديث.

درجة أحاديث الكتاب:

قال الذهبي في السير : «قلت : قد كان ابن ماجه حافظًا ناقدًا صادقًا، واسع العلم، وإنما غض من رتبة سننه ما في الكتاب من المناكير، وقليل من الموضوعات».

وقال الحافظ ابن حجر فى ترجمة ابن ماجه من تهذيب النهذيب: «كتابه فى السنن جامع جيد، كثير الأبواب والغرائب، وفيه أحاديث ضعيفة جدا، حتى بلغنى أن السرى

كان يقول . مهما انفرد بخبر فهو فيه ضعيف غالبًا وليس الأمر في ذلك على إطلاق باستقرائي في الجملة ففيه أحاديث كثيرة منكرة».

وقد أجرى العلامة الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقى ـ رحمه الله ـ دراسة حول السنن، وبين أن عددها واحد وأربعون وثلاثمائة وأربعة آلاف (٤٣٤١)، وأن بها اثنين وثلاثة آلاف حديث (٣٠٠٢) أخرجها أصحاب الكتب الخمسة أو بعضهم ؛ وانفرد ابن ماجه بتسعة وثلاثين وثلاثمائة وألف (١٣٣٩) هي زوائد على الكتب الخمسة.

وتف صيل هذه الزوائد حسب دراسة لإسناد لمحمد فؤاد عبد الباقى كما يلى :

(٤٣٨) ثمانية وثلاثون وأربعمائة حديثًا رجالها ثقات؛ وصحيحة الإسناد.

(١٩٩) تسعة وتسعون ومائة حديثًا حسنة الإسناد.

(٦١٣) ثلاثة عشر وستمائة حديثًا ضعيفة الإسناد.

(٩٩) تسعه وتسعول حديثًا راهية الإستاد أو منكرة أو مكذوبة .

وهكذا نرى أن ابن ماجه قد التقى في معظم أحاديث سننه مع الأصول الخمسة

وغيرها: والذى انفرد به معظمه صحيح الإسناد أو حسس الإسناد ، والضعيف والواهى عنده يزيد على سبعمائة حديث إلا قليلاً، والله أعلم.

ثالثًا : كتب اشترط أصحابها الصحة:

هناك كتب اشترط أصحابها الصحة - أى أنهم لم يضعوا فيها حديثًا إلا إذا كان صحيحًا - كما التزم البخارى ومسلم، إلا أن العلماء لم يسلموا لهم بذلك كما سلموا للبخارى ومسلم، ومن الممكن أن يقال: إن ما فيه صحيح على شرط أصحابها، لكن لم يلق الإجماع على ذلك كما وقع لصحيح البخارى ومسلم، ومن هذه الكتب، صحيح ابن خزيمة، وصحيح ابن حبان - رحمهما الله تعالى.

وسنكتفى بتقديم دراسة موجزة عن ابن خزيمة وصحيحه.

صحیح ابن خریمة ـ رحمه الله تعالی ـ :

ترجمة ابن خزيمة :

محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة بن صالح بن بكر أبو بكر السلمى النيسانورى الشافعى، ولد سنة ثلاث وعشرين ومائتين (٢٢٣ هـ) . طاف البلاد ورحل إلى الآفاق فى الحديث فرحل إلى الرى، وبغداد، والبصرة.

مات سنة (۳۱۱ هـ)(۲۲۱.

رحمه الله تعالى وجزاه الله خيرًا عن الإسلام وسنة النبي في خير الجزاء.

صحيح ابن خزيمة

أسماه ابن خزيمة (مختصر المختصر من المسند الصحيح)، وقد أشار ابن خزيمة فى كثير من كتبه إلى أن له كتاب المسند الكبير، وله كتاب المختصر، فيقول فى كتاب التوحيد ص ٢٠ مثلاً : "وسأبين هذه المسألة بتمامها فى كتاب الصلاة من المسند الكبير لا المختصر».

فابن خزيمة له المسند الكبير وله المختصر الذى نتحدث عنه. وقد تحدث عن هذا المختصر في كتاب الصحيح المطبوع بين أيدى الناس. فمثلاً يقول في بداية كل كتاب من صحيحه : «المختصر من المختصر المسند»، مثال ذلك قال في أول كتاب الوضوء: «مختصر المختصر من المختصر المحيح عن «مختصر المختصر من المسند الصحيح عن رسول الله عليه وعلى هذه التسمية «مختصر المختصر» جرى صنيع كثير من العلماء منهم الخليلي في الإرشاد، والبيه قي في مننه الكبرى المحرى والذهبي في السير المحرى.

و في العصور المتأخرة أطلق عليه اسم

الصحيح حتى غلب عليه، و ممن استعمل ذلك المنذرى المتوفى سنه (١٥٦هـ). حيث قال: رواه ابن خزيمة في صحيحه نحو هدا ١٣٢٤ . وأطلق عليه اسم الصحيح الزيلعي، وابن حجر، والسيوطي في تآليفهم، و على ذلك فاسم الكتاب «مختصر المختصر من المسند الصحيح عن النبي عن النبي عن النبي أشهر، واشته ر أخيراً واستقر على هذه الشهرة - باسم أخيراً واستقر على هذه الشهرة - باسم مصحيح ابن خزيمة »، و الله أعلم بالصواب.

منهج ابن خزيمة في الكتاب:

١ - يروى الأحاديث بأسانيدها إلى الرسول ﷺ.

٢ - رتبه على الكتب والأبواب الفقهية. فبدأ بكتاب الوضوء. ووضع تحته أبوابًا. ثم كتاب الصلاة. ثم كتاب الإمامة. ليبين فضل صلاة الجماعة. ثم كتاب الجمعة. ثم الصيام، ثم الزكاة. ثم المناسك.

٣ - اشترط الاقتصار على الصحيح، وفقًا وعلى ذلك فكل ما أورده صحيح عنده، وفقًا لهذا الشرط، ولا يشترط أن ينص على صحة كل حديث مدام قد التزم بذلك، وكل كتب المصطلح اعتبرت أن من مصادر الصحيح بعد الصحيحين، صحيح ابن خزيمة، وابن حبان، وفقًا لشرطهما (٢٢).

٤ - من منهج ابن خزيمة رحمه الله

فى صحيحه أن جهالة العين ترتفع برواية واحد مشهور، وقد ذكر ذلك ابن حجر رحمه الله حيث قال بعد أن ذكر مذهب ابن حبن فى تلك المسألة : "وكان عند ابن حبان جهالة العين ترتفع برواية واحد مشهور، وهو مذهب شيخه ابن خزيمة و لكن جهالة حاله باقية عند غيره "").

0 - اشترط ابن خزيمة ـ رحمه الله ـ ألا يروى إلا عن الثقات العدول عن مثلهم، من غير جرح في ناقلي الأخبار من أول السند إلى منتهاه وبدون انقطاع في الإسناد، فيقول - رحمه الله في ص ٣ من ج١ : «كتاب الوضوء مختصر المختصر من المسند الصحيح عن النبي في بنقل العدل عن العدل موصولاً إليه في من غير قطع في أثناء الإسناد، و لا جرح في ناقلي الأخبار التي نذكرها بمشيئة الله تعالى،

٦ يعلق كشيرًا على المشون بشوضيح،
 وكذلك على الأسانيد.

نماذج من صحيح ابن خزيمة ؛

قال فى صحيحه: جماع أبواب التيمم باب ذكر ما كان من إباحة الصلة بلا نيمم، ثم عدم الماء قبل نزول آية التيمم، أخبرنا أبو طاهر نا أبو بكر نا محمد بن العلاء بن كريب نا أبو أسامة عن هشام يعنى ابن عروة

- وقال في صحيحه جماع أبواب الأذان والإقامة باب في بدء الأذان والإقامة: أخبرنا أبو طاهر نا أبو بكر نا الحسن بن محمد وأحمد بن منصور الرمادي قالا حدثنا حجاج بن محمد قال : قال ابن جريج ح وحدثنا عبد الله بن إسحاق الجوهري نا أبو عاصم عن ابن جريج ح وحدثنا محمد بن الحسن بن تسنيم نا محمد بن بكر أخبرنا ابن جريج أخبرنى نافع عن ابن عمر ـ رضي الله عنهما ـ قال: «كان المسلمون حين قدموا المدينة يجتمعون فيتحينون الصلاة، وليس ينادى بها أحد، فتكلموا يومًا في ذلك، فقال بعضهم: اتخذوا ناقوسًا مثل ناقوس النصاري، وقال بعصهم: بل قرنًا مثل قرن اليهود، فقال عمر: أفلا تبعثون رجلاً ينادى بالصلاة؟ فقال رسول الله ﷺ: «قم يا بلال فناد بالصلاة».

وقال في صحيحه: جماع أبواب صلاة التطوع في السفر على الدواب، باب إباحة الوتر على الراحلة في السفر، حيث توجهت بالمصلى الراحلة ضد قول من زعم أن حكم الوتر حكم الفريضة، وأن الوتر جائز كصلاة الفريضة: حدثنا يونس بن عبد الأعلى نا ابن وهب أخبرني يونس عن ابن شهاب عن سالم ابن عبد الله بن عمر عن أبيه قال: «كان رسول الله بن عمر عن أبيه قال: «كان وجه توجه، ويوتر وأنه لا يصلي عليمها المكتوبة».

رابعاً : المصنفات :

المصنف: كتاب يجمع فيه صاحبه بأسانيده أحاديث رسول الله وَ مَعْفِقُ مع أقوال الصحابة وضى الله عنهم والتابعين ومن بعدهم، ويكون مرتبًا على الكتب والأبواب الفقهية.

فالكتاب المصنف يهتم بالإضافة إلى الأحاديث الشريفة، بالآثار والأقوال الواردة عن الصحابة ومن بعدهم، ولذلك فإن هذه المصنفات هي أهم المصادر التي نستمد منها تلك الأقوال.

وقد بدأ التأليف على هذا النحو منذ مرحلة مبكرة جدا، ويوجد بين أيدينا الآن مصنفان على درجة كبيرة من الأهمية جمعا

طائفة كبيرة من الأحاديث والآثار وهما: مصنف عبد الرزاق الصنعانى (ت ٢١١ هـ). ومصنف أبى بكر بن أبى شيبة (ت ٢٣٥ هـ). قال صاحب كشف الظنون عن مصنف ابن أبى شيبة، مبينًا طبيعة المصنف: «المصنف الأبى شيبة، مبينًا طبيعة المصنف: «المصنف الكتاب كبير جمع فيه أبو بكر بن أبى شيبة أحاديث الرسول وآثار الصحابة وأقوالهم، وفتاوى التابعين، وأتباع التابعين الأئمة الأجلة المشهودين لهم بالخير، على طريقة المحدثين المشهودين لهم بالخير، على طريقة المحدثين بالأسانيد، مرتبًا على الكتب والأبواب الفقهية». ونتحدث الآن عن أحدهما.

الإمام عبد الرزاق وكتابه المصنف:

ترجمة الإمام عبد الرزاق:

عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميرى. مولاهم، أبو بكر الصنعاني، صاحب المصنف. ولد سنة (١٢٦ هـ) رحل إلى الحجاز، والشام. والعراق.

مات سنة $(111 هـ)^{(2)}$.

منهج الإمام عبد الرزاق في مصنفه:

۱ - رتبه على الكتب والأبواب الضقهية،
 فبدأ بكتاب الطهارة، ثم الحيض، ثم الصلاة،
 وهكذا.

٢ - يروى الأحاديث والآثار بأسانيدها إلى
 رسول الله ﷺ أو إلى قائليها من الصحابة
 فمن بعدهم.

٣ - فيه الصحيح وغيره، بمعنى أننا
 بحاجة إلى دراسة كل رواية فيه، والحكم
 عليها بعد تلك الدراسة.

غ - إسناد عبد الرزاق - رحمه الله من الأسانيد العالية، لأنه من المتقدمين فيكون بينه وبين الصحابي اثنان أحيانًا - كما في هذه الرواية، وقال عبد الرزاق: أخبرنا معمر عن محمد بن زياد قال: رأيت أبا هريرة عن محمد بن زياد قال: رأيت أبا هريرة من مر بقوم يتوضئون من المطهرة فقال: أحسنوا الوضوء يرحمكم الله، ألم تسمعوا ما قال رسول الله عن ويل للأعقاب من النار».

٥ – أحصى محقق المصنف عدد الروايات
 الواردة فيه من أحاديث وآثار فبلغ عددها
 (٢١٠٣٣) حديث.

٦ طبع المصنف بتحقيق الشيخ حبيب الرحمن الأعظمى، فى أحد عشر مجلدًا ما عدا الفهارس سنة ١٣٩٢ هـ. مع نقص فى أوله.

خامساً : المستخرجات وأهم المصنفات فيها :

المستخرج: هو أن يأتى المُصنف (صاحب المستخرج) إلى كتاب - من كتب الحديث فيحرج أحاديثه بأسانيد لنفسه، من غير

طريق صاحب الكتاب، فيجتمع معه في شيخه، أو في من فوقه - ولو في الصحابي -- مع رعاية ترتيبه، ومتونه، وطرق أسانيده.

فإذا اجتمع مع شيخ لمصنف للكتاب سمى هذا النوع موافقة، لأنه وافق المستخرج عليه في شيخه.

وإذا اجتمع مع شيخ شيخه فما فوق سمى هذا النوع موافقة عالية بدرجة أو أكثر حسب العلو.

ولا تقتصر المستخرجات على الأرجح بين العلماء - على الصحيحين فقط أو أحدهما، بل يمكن الاستخراج على أى كتاب أخر من كتب الأحاديث، وقد صنع أبو على الطوسى مستخرجًا على سنن الترمذي.

شرطته:

ا ألا يصل إلى شيخ أبعد مع وجود سند يوصله إلى الأقرب إلا لغرض: من علو، أو زيادة حكم أو نحيوه، وإلا فيلا يسمى مستخرجاً، قاله الحافظ ابن حجر،

۲ - کما یشترط فی المستخرج ألا یروی
 حدیث البخاری ومسلم - إذا کان مستخرجاً
 علیهما - عنهما بل یروی حدیثهما عن غیرهما سواء عن شیوخهما، أو شیوخ
 شیوخهما أو أرفع من ذلك، قاله ابن الصلاح
 فی علوم الحدیث صد ۱۹ .

٣ - كما يشترط أيضاً في المستخرج أن يروى تلك الأحاديث المستخرجة عليهما - أي الصحيحين - بالأسانيد الصحيحة، لأن ذلك شرط البخاري ومسلم في صحيحيهما.

٤ - طالب الحافظ ابن حجر بدراسة أحوال الرواة بين صاحب المستخرج، وبين الرجل الذي التقى به في سند الشيخين حتى نتأكد من صحة السند كله(٥٠).

فوائد المستخرجات :

للمستخرجات فوائد جليلة، وعظيمة ذكرها مجموعة من العلماء منهم ابن الصلاح في المقدمة والنووى في شرح مسلم وهي :

١ - علو الإسناد،

٢ - زيادة قوة الحديث بكثرة طرقه.

٣ - زيادة ألفاظ صحيحه زيادة مفيدة يستنبط منها فوائد فقهية وغيرها (٢٦).

وقد ذكر الحافظ ابن حجر فوائد أخرى نقلها عنه السيوطى فى التدريب، والصنعانى فى توضيح الأفكار منها:

١ - عدالة من أخرج له فيه، لأن المخرج على شرط الصحيح، يلزمه أن لا يخرج إلا عن ثقة عنده.

٢ - ما يقع فيها من حديث المدلسين،
 بتصريح السماع، وهو في الصحيح باعنعنة.

ما يقع فيها من حديث المختلطين، وهو في الصحيح لم يبين هل كان ذلك السماع قبل ذلك الاختلاط أو بعده، فيأتى صاحب المستخرج فيبين ذلك.

٤ - ما يقع فيها من التصريح بالأسماء
 المبهمة، والمهملة في الصحيح، في الإسناد أو
 في المتن.

ما يقع فيها من التميز للمتن المحال به على المتن المحال عليه، وذلك في كتاب مسلم كثير جداً فإنه يخرج الحديث على لفظ بعض الرواة، ويحيل باقي ألفاظ الرواة على ذلك اللفظ الذي يورده فتارة يقول "مثله" فيحمل على أنه نظيره، وتارة يقول "نحوه" أو معناه "فيحمل على أن فيهما مخالفة بالزيادة والنقص، وفي ذلك من الفوائد ما لا يخفى.

٦ - ما يقع فيها من الفصل للكلام المدرج
 فى الحديث مما ليس من الحديث، ويكون فى الصحيح غير مفصول.

٧ ما يقع فيها من الأحاديث المصرح
 برفعها، وتكون في أصل الصحيح موقوفة، أو
 كصورة الموقوفة.

أهم المستخرجات:

ألف عدد من الحفاظ مستخرجات على الصحيحين، فمنهم من استخرج على البخارى

وحده، ومنهم من استخرج على مسلم وحده، ومنهم من استخرج عليه ما، كما استخرج بعض العلماء على غيرهما ذكر ذلك السيوطى في تدريب الراوى حيث قال: «فائدة: لا يختص المستخرج بالصحيحين وقد استخرج محمد بن عبد الملك بن أيمن على سنن أبي داود، وأبو على الطوسى على الترمذي، وأبو نعيم على التوحيد لابن خزيمة (٢٧).

أولاً: المستخرجات على صحيح البخارى:

ومنها مستخرج أبى حفص عمرو بن محمد البجيرى المتوفى سنة ٣١١ هـ.

ثانياً: المستخرجات على صحيح مسلم فقط:

ومنها:

١ - مستخرج الحافظ أبى عوانة: يعقوب
 ابن إسحاق بن إبراهيم بن يزيد الإسفراييني.

۲ - مستخرج الحافظ أبى جعفر: أحمد
 ابن حمدان بن على بن عبد الله بن سنان
 الحيرى.

ثالثاً: المستخرجات على الصحيحين في كتابين منفصلين الإمام واحد:

١ - مستخرجا الحافظ أبي نعيم أحمد

ابن عبد الله بن أحمد بن إسحاق الأصفهاني الشافعي.

٢ - مستخرجا الحافظ أبى عبد الله :
 محمد بن يعقوب بن يوسف الشيبانى
 المعروف بابن الأخرم.

٣ - مستخرجا الحافظ أبى ذر: عبد الله
 ابن أحمد بن محمد بن عبد الله بن عفير
 الأنصارى الهروى.

3 - مستخرجا الحافظ أبى محمد: الحسن بن أبى طالب محمد بن الحسن بن على البغدادى المعروف بالخلال، ويوجد غير ذلك كثير.

رابعاً: المستخرجات على الصحيحين معاً في كتاب واحد لإمام واحد:

۱ - مستخرج الحافظ أبى بكر : أحمد بن عبدان بن محمد الشيرازى. (۲۸)

مثال للمستخرجات ومنهجها :

أبو عـوانة الإسـفـراييني وكــــابه المستخرج:

ترجمة أبي عوانة :

يعقوب بن إستحاق بن إبراهيم بن يزيد أبوعوانة الإسفرايينى النيسابورى، صاحب المسند، ولد بعد سنة (٢٣٠هـ). رحل في طلب العلم إلى الحرمين والشام ومصر واليمن،

والعراق والجزيرة وخراسان، وفررس، وأصبهان وأكثر الترحال،

مات سنة ٢١٦ هـ.

مستخرج أبي عوانة :

اسم الكتاب:

"مختصر المسند الصحيح"، هكذا سماه النووى في مقدمته لشرح صحيح مسلم (٢٩).

نسبة الكتاب على مؤلفه:

صحت نسبة الكتاب إلى صاحبه الإمام أبى عوانة، فقد أثبته له الإمام الذهبى فى تذكرة الحفاظ ^{٢٠})، وسير أعلام النبلاء ^(٢١)، وياقوت الحموى فى معجم البلدان ^(٢٢)، وحاجى خليفة فى كشف الظنون ^(٢٢).

موضوع الكتاب:

هو مستخرج على صحيح الإمام مسلم، أى أنه خرج أحاديث صحيح مسلم بأسانيد لنفسه.

ترتيب الكتاب:

رتب الإمام أبو عوانة كتابه المستخرج على الكتب والأبواب الفقهية.

منهج المؤلف في كتابه :

١ - مهد للكتاب بمقدمة ذكر فيها أحاديث
 عن الإيمان والجنة والنار، والكباثر، وصفة
 النبى عليه من المبعث حتى الوفاة.

٢ - رتب الكتاب على الكتب الفقهية حيث بدأها بكتاب الطهارة ثم الصلاة وهكذا ويذكر تحت الكتاب أبوابًا متعلقة بالكتاب وتحت الأبواب فصولاً.

٣ - زاد في كتابه على صحيح مسلم عدة
 زيادات في متون الأحاديث.

ومن أمثلته في صد ٢٣٥ في (باب الدليل على إيجاب الوضوء لكل صلاة).

قال: حدثنا السلمى قال ثنا عبد الرزاق قال أنبا معمر عن همام بن منبه قال هذا ما حدثنا أبو هريرة معتق عن محمد رسول الله على: «لا تقبل صلاة أحدكم إذا أحدت حتى يتوضا». قال أبو عوانة: (من هنا لم يخرجه أصحابنا).

وقال صد ٢٣٦ بعد سبعة أحاديث : حدثنا محمد بن الهيثم بسامراء قال ثنا عبد الله بن عمرو الواقعى قال ثنا زهير بن معاوية عن جابر عن الشعبى عن مسروق عن عائشة رضى الله عنها ـ قالت : سمعت أبا بكر الصديق رضى الله عنه يقول : قال رسول الله الصديق رضى الله صدقة من غلول. ولا شعير طهور، وابدأ بمن تعول»، قال أبو عوانة: (إلى هنا زدت من عندى) يقصد وابدأ بمن نعول».

٤ - بوب كتابه على أبواب متنوعة وسلك
 فيها مسلك الإمام البخارى ـ رحمه الله.

ومن أمثلة ذلك صد ٣٠، (باب بيان إباحة تأخير قيام الإمام في مقامه بعدما تقام الصلاة وتأخير المؤذن الإقامة بعد ما يؤذن لانتظار لإمام).

معد أن يسوق سند الحديث المستخرج يسوق أسانيد أخرى غير سند مسلم مما يعطى للحديث قوة بكثرة تلك الطرق.

ومن أمثلته: ١٩١/١ باب بيان الترغيب في السواك من كتاب الطهارات. قال: حدثنا الربيع بن سليمان قال أنبا الشافعي قال أنبا سفيان (ح وحدثنا) محمد ابن شاذان الجوهري قال ثنا المعلى بن منصور قال سفيان بن عيينة عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة مَوْقَعَ عن النبي محمد عن أبي مريرة مَوْقَعَ عن النبي محمد عن أبي في أمتى لأمرتهم قال: «لولا أن أشق على أمتى لأمرتهم بتأخير بالسواك عند كل صلاة ولأمرتهم بتأخير العشاء».

حدثنا إبراهيم السراج أخو أبى العباسى قال ثنا يحيى بن يحيى عن مغيرة بن عبد الرحمن عن أبى الزناد - بمثله - وقال (على الناس لأمرتهم بالسواك).

مميزات الكتاب:

یمتاز مستخرج أبی عوانة بعدة ممیزات منها :

١ - أن المصنف - رحمه الله - قد أتى

فيه بأسانيد متعددة، وروايات كثيرة، منها تحويلات لشواهده الدالة، كما أنه قارن بين المتون أيضًا.

٢ - أتى في ذيل الأبواب بمسائل مهمة.

ومن أمسئلة ذلك، صـ١٠٥: (باب بيسان الائتمام بالإمام في الصلاة، وحظر مبادرته، وحظر صلاة المأموم قائماً إذا صلى الإمام قاعداً، وإباحة الإيماء والإشارة في الصلاة، وتكبير المأموم بالجهر ليسمع الناس تكبير الإمام).

٣ - استشهد بالمتوز على المسائل الجليلة
 والدقيقة.

ومن أمثلة ذلك ١٦٠/٢: سألت جابر بن سمرة رَوَّقُ عن صلاة النبى وَ فقال : «كان يخفف ولا يصلى صلاة هؤلاء». رحم الله الإمام أبا عوانة وجزاه خيرًا.

سادساً: المعاجم:

المعاجم فى اصطلاح المحدثين: ما تذكر فيها الأحاديث على ترتيب الصحابة أو الشيوخ أو البلدان، سواء باعتبار تقدم وفاتهم، أو حسب الترتيب الأبجدى، أو الفضيلة، أو التقدم فى العلم والتقوى، والغالب عند العلماء هو الترتيب على حروف الهجاء.

يقول الكتاني ـ رحمه الله : «والمعجم ما

تذكر فيه الأحاديث على ترتيب الصحابة أو الشيوخ أو البلدان أو غير ذلك، والغالب أن يكونوا مرتبين على حروف الهجاء» .

ومن هذه المعاجم معاجم الطبراني الثلاثة الكبير، والأوسط، والصغير .

المعجم الكبير للطبرانى ترجمة الإمام الطبرانى :

الإمام الحافظ الثقة محدث الإسلام: أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمى، الشامى الطبرانى، صاحب المعاجم الشلائة، ولد بمدينة عكا سنة (٢٦٠ هـ). ومات سنة ٣٦٠ هـ(٢١٠).

منهج الطبراني في المعجم الكبير

۱ - بدأ الطبرانى معجمه الكبير بالعشرة المبشرين بالجنة، وبدأ بهم لمنزلتهم، ولأنه لا يُقَدم عليهم غيرهم.

۲ - يبدأ بذكر ترجمة للصحابى حيث يذكر اسمه، واسم أبيه، وجده، ونسبه، وقبيلته، وصفاته، ووفاته من خلال الروايات الواردة في كل ذلك، ثم يسوق ما رواه لذلك الصحابي عن رسول الله وَاللهُ وأحيانًا يذكر اسمه فقط كما فعل مع عمرو بن سهيل الأنصاري يَوْتَيَهُ.

٣ - بعد أن ذكر العشرة المبشرين بالجنة
 ذكر بقية الصحابة، مرتبين على حروف
 المعجم كما هي طريقة المعاجم.

٤ - إذا كان من المكثرين أخرج بعض
 حديثه، وإن كان من المقلين أخرج كل حديثه.

م يذكر بعض الصحابة الذين لم يذكر لهم رواية، لتقدم وفاته، أو لاستشهاده في زمن رسول الله وسي مثل عمرو بن غزية الأنصاري رَوَيْنَ .

المعدد المعدد عدة أحاديث في موضع واحد يجعل لها عنوانًا، أو بابًا مناسبًا، ومن ذلك ما جاء في مسند أسامة بن زيد ومن ذلك ما جاء في مسند أسامة بن زيد وأنها فتنة ومضرة على زوجها. لكن معجمه ليس على الترتيب الفقهي، وإنما على معاجم الصحابة كما ذكرنا، وما يصنعه من ذلك فهو نادر.

٧ - إذا اشترك مجموعة من الصحابة فى اسم واحد، أفرد لهم الطبرانى بابًا خاصا، يجمع فيه أفراد هذا الاسم، فيقول: باب من اسمه عدى، أو عمير ونحو ذلك .

۸ إذا روى عن الصحابى مجموعة من التابعين، أتى الطبرانى بأحاديث كل واحد منهم عن هذا الصحابى على حدة كما فعل مع عدى بن حاتم.

٩ لم يلتزم الطبرانى بإخراج الصحيح فقط من الحديث، بل يوجد فيه الصحيح، والحسن، والضعيف، لأن همه كان متوجهًا إلى جمع سنة رسول الله ولله على المقام الأول، ثم يأتى التمحيص بعد ذلك على يده، أو على يد غيره.

الم يحكم الطبرانى على الأحاديث، ولا على الرجال، ولم يقارن بين المتون، وأحيانًا - على قلة يعرف بالراوى إذا لم يكن من المشهورين، كما فعل فى حديث من أحاديث الضحاك بن مزاحم عن عدى بن أحاديث الضحاك بن مزاحم عن عدى بن حاتم رَوَّقَكَ، فقد جاء فى إسناده خالد بن قسيط، قال عنه الطبرانى : خالد بن قسيط هو خالد بن أبى نوف.

اا - لم يذكر فيه أحاديث أنس، وجابر، وأبو سعيد الخدرى، وعائشة رضى الله عنهم أجمعين، وهم من السبعة المكثرين بالإضافة إلى أبى هريرة مَرْقَعُهُ كما سبق، ومن ثم فإنه لم يخرج من أحاديث السبعة المكثرين، إلا أحاديث ابن عباس، وابن عمر رضى الله عن الجميع.

هذا وقد طبع قدر كبير من المعجم الكبير، بتحقيق الشيخ حمدى السلفى، فأخرج نحو عشرين مجلدًا فجزاه الله عن الإسلام وسنة رسول الله عَيْنُ خيرًا.

نماذج من المعجم الكبير للطبراني :

من أحاديث عمرو بن الحارث الخزاعى ويَعْفَدُ، روى الطبراني - رحمه الله - فقال :

حدثنا محمد بن عمرو بن حالد الحرائى ثنا أبى ثنا رهيم ثنا أبو إسحاق عن عمرو بن الحارث - ختن رسول الله و أخو امرأته جويرية بنت الحارث - قال : «والله ما ترك رسول الله و عند موته درهمًا، ولا دينارًا، ولا عبدًا، ولا أمةً، ولا شيئًا. إلا بغلته البيضاء وسلاحه، وأرضا تركها صدقة .

- أحاديث عمير بن سلمة الضّمَرى رَوَّكَ، عرَّف به الطبراني فقال:

وهو عمير بن سلمة بن منتاب بن طلعة بن جدى بن ضمرة بن بكر بن عبد مناة بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر ابن نزار بن معد بن عدنان، حدثتا بهذه النسبة أحمد بن عبد الرحيم البرقى ثنا عبد الملك بن هشام عن زياد البكائى عن محمد بن إسحاق بن يسار.

- من حديث عباد بن عبد الله بن الزبير عن معاوية رضي المرابير عن

قال الطبرانى رحمه الله: حدثنا معاذ بن المثنى ثنا على بن المدينى ثنا يعقوب بن إبراهيم حدثنى أبى عن محمد بن إسحاق عن يحيى بن عباد بن عبد الله بن الزبير عن

أبيه عباد بن عبد الله قال: «حججنا مع معاوية عام حَجّ، فصلى الظهر ركعتين ثم دخل عليه مروان بن الحكم وعمرو بن عثمان فقالا: ما هذه الصلاة؟ فقال: هذه سنة صليتها مع رسول الله عنهما، فقالا: كان ابن وعمر ـ رضى الله عنهما، فقالا: كان ابن عمك أتمها أربعًا. فقال: ما ذكرت إلا هذا".

ثانياً: المعجم الأوسط:

يقوم منهج الطبراني في الأوسط على جملة من الأسس نجملها فيما يلي :

١ رتب الكتاب على أسماء الشيوخ ترتيباً
 معجمياً.

۲ - يروى عن طريق كل شيخ عددًا من الأحاديث يزيد أو ينقص، حسب كثرة روايته عن هذا الشيخ أو قلتها، ولأجل بيان التفرد الذى يقع من بعض الرواة عن بعض.

٣ - يعقب على كل حديث بقوله : «لم يروه
 عن فلان إلا فللان»، أو قوله : «تفرد به
 فلان».

٤ - اقتصر في جمع أحاديثه على «الفرائب» أي : التي تفرد بها بعض الرواة عن بعض.

وقال الحافظ الذهبي في وصف الكتاب ومنهج الطبراني فيه : «والمعجم الأوسط في

ست مجلدات كبار على معجم شيوخه، يأتى فيه عن كل شييخ بما له من الغيرائب والعجائب، فيهو نظير كتاب الأفراد للدارقطني، بين فيه فضيلته، وسعة روايته، وكان يقول: «هذا الكتاب روحي»، فإنه تعب عليه، وفيه كل نفيس وعزيز ومنكر «(٥٠٠). ويبلغ عدد الأحاديث التي اشتمل عليها هذا المعجم عدد الأحاديث تقريباً.

ثالثاً: المعجم الصعير ومنهج الطبراني فيه:

١ - خرج فيه عن كل شيخ من شيوخه
 حديثًا أو حديثين.

٢ - رتب أسلمناء الشينوخ على حيروف
 المعجم.

٣ - يعقب على بعض الأحاديث كقوله فى الحديث الأول: «لم يروه عن مبارك بن فضالة إلا جنادة».

غ يتكلم فى الرواة جرحاً وتعديلاً، كان يقول فى الحديث الثانى: «تفرد به ابن ذى حماية، وكان من ثقات المسلمين». ويقول فى إسماعيل بن عياش: «ثقة فيما يروى عن الشاميين، وأما روايته عن أهل الحجاز، فإن كتابه ضاع فخلط فى حفظه عنهم»، و يحكم على بعض الأحاديث من حيث السند مع بيان السبب، كحكمه على حديث: «صلاة الليل

والنهار مثنى مثنى بأنه غريب، ثم قوله: لم يرو هذه اللفظة. «والنهار» عن العمرى إلا الحنينى (٢٦)، ويصحح الإسناد كما فى حديث ابن عمر رضي : قال رسول الله رضي : «صلاة الليل مثنى مثنى، فإذا خشيت الصبح فأوتر بواحدة». قال الطبرانى : لم يروه عن محمد بن عمرو عن نافع إلا عباد بن عباد تفرد به الفضل بن زياد، وقد رواه جماعة عن محمد بن عمرو عن أبى سلمة رضي . وهما محمد بن عمرو عن أبى سلمة رضي . وهما محمد بن عمرو عن أبى سلمة رضي . وهما صحيحان (٢٧).

٥ - يزيل اللبس فى معرفة بعض الرواة مثل قوله: تفرد به المعافى بن عمران وليس بالموصلى^{٢٨١}، وقد يزيد بعض الرواة تعربفًا وتحديداً. بذكر عمله. أو وظيفته كقوله: حدثنا يحيى بن إبراهيم بن إسماعيل الحمصى إمام مسجد حمص^(٢٩).

آ يشرح غريب الحديث أحياناً، كقوله في حديث عبد الله بن أبى أوفى رَوَيِّكَ : أن رسول الله وَيُّ قال : «قال لى جبريل : بشر خديجة ببيت في الجنة من قيصب. لا صخب فيه، ولا نصب» يعنى قيصب اللؤلؤ(٤٠).

وكتوله في حديث: «صلاة الأوابين إذا رمضت الفصال»، ففسر جملة: «إذ رمضت الفصال» يعنى: تأخير صلاة الضحى إلى أن يتعالى النهار وتحمى الأرض على فصلان

الإبل وهى صغارها (١١) وفصلان - بضم الفاء - جمع فصيل.

٧ - يبين نسبة بعض الرواة كأن يقول فى القردوسى": والقراديس: فخذ من الأزد (٢٠٠) ويذكر اسم من ذكر بكنيته فى الحديث كأن يقول: واسم أبى المليح عامر (٣٠٠)، ويذكر تاريخ وفاة بعض الرواة حيث يقول مشلاً: «وبشر الذي روى هذا الحديث هو بشر بن آدم الأكبر، مات قبل العشرين ومائتين (٢٠٠).

۸ – فد يذكر الزمان الذي وقعت فيه قصة الحديث ففي حديث معقل بن يسار عَرَقَكَ قال: كنا مع رسول الله على في مسير، فأتينا على مكان فيه ثوم، فأصاب ناس من المسلمين منه، وجاءوا إلى المصلى فقال: «من أكل من هذه الشجرة فلا يقربن مصلاًنا». قال: وكانت هذه القصة يوم خيبر(٥١).

9 - يذكر أحياناً الزمان والمكان الذى تحمَّل فيه الحديث كما فى حديث ابن عباس - رضى الله عنهما - : «أن رسول الله عنهما هذه الآية الكريمة ﴿اتقوا الله حق تقاته ولا تموتن إلا وأنتم مسلمون﴾ (٢١) ... الحديث، حيث قال الطبرانى : حدثنا محمد بن أسد ابن يزيد الأصبهانى بمدينة أصبهان سنة ابن يزيد الأصبهانى بمدينة أصبهان سنة (٢٩٥هـ)(٢٠).

١٠ - يذكر بعض الآراء الفقهية لبعض

الأئمة كان يقول: قال أحمد بن حنبل: لا يجوز صيد الكلب الأسود، وقاله أشعث عن الحسن (١٤٠).

۱۱ یشیر إلى وهم بعض الرواة فى بعض الكنى مثل قوله: «ووهم أبو إسحاق السبيعى فى كنية الأغر»(٤٩).

۱۲ – ينص على صحبة بعض الرواة مثل قوله: لا يروى عن يزيد بن الأخنس، وهو أبو معن بن يزيد _ رضى الله عنهما _ وهو وابنه قد صحبا رسول الله عنهما _ إلا بهذا الإسناد(٥٠).

17 يذكر الاختلاف في بعض الرواة، ثم يرجح ما يراه صوابًا، مثل قوله في عبد الرحمن بن إسحاق المدنى : وأهل المدينة يسمونه عباد بن إسحاق، وقوم بسمونه عبد الرحمين، والصواب من سماه عبد الرحمن (١٥).

۱٤ ينسب بعض الرواة مثل قوله: «تفرد به موسى بن أيمن الجزرى الحراني» (٥٢).

المقارنــة:

وبعد أن استعرضنا منهج الطبراني في معاجمه الثلاثة نستطيع أن نعقد المقارنة بينها على النحو الآتي:

١ - تشترك المعاجم الثلاثة في كونها مرتبة على حروف المعجم.

٢ - كل منها يقوم على جمع الأحاديث
 بترتيب أسماء الرجال صحابةً. أو شيوخاً.

٣ - يشتمل كل منها على الحديث
 الصحيح، والحسن، والضعيف، والواهي.

٤ - المعجم الكبير يندرج ضمن دائرة «معاجم الصحابة»، أما المعجم الأوسط، والصغير، فهما يندرجان ضمن «معاجم الشيوخ».

٥ - المعجم الكبير للطبرانى يجمع بين من
 له رواية من الصحابة، ومن ليس له رواية، أما
 فى المعجمين الأوسط والصغير، فإنه يقتصر
 على من له رواية من الشيوخ.

٦ - يلاحظ كشرة الأبواب، وتنوعها فى المعجم الكبير، رغم أن الترتيب فيه ليس على الكتب الفقهية، عنها فى المعجمين الآخرين، بل تكاد تكون معدومة فيهما.

سابعاً: الأجزاء الحديثية:

من فنون التأليف في الحديث، التأليف على الأجزاء الحديثية، والمقصود بها: الكتب التي جُمع فيها أحاديث شخص واحد من الصحابة، أو من بعدهم إلى زمن المؤلف. مثل جمع أحاديث أبي هريرة مَنْ المؤلف كتاب واحد، أو من بعده، وهذا النوع له أمثلة كثيرة منها جزء سفيان بن عيينة (ت ١٩٨ه).

بروایة أبی یحیی زکریا بن یحیی بن أسد المروزی، جمع فیه خمسین حدیثاً من روایته عن سفیان بن عیینة، وکجزء حدیث محمد ابن عاصم الثقفی الأصبهانی (ت ۲۲۲ هـ)، الذی رواه عنه محمد بن عبد الله بن جعفر ابن فارس، والأمثلة علی ذلك كثیرة.

أو جمع الأحاديث المتعلقة بموضوع واحد فى جزء واحد، مثل كتاب الزهد لابن المبارك. وابن حنبل، وكتاب الجهاد لكن منهما. والقراءة خلف الإمام للإمام البخارى، وكلها موجودة، مطبوعة طبعات متعددة (٥٠٠).

طريقة التأليف في الأجزاء الحديثية:

١ - يروى صاحب الجزء الأحاديث الواردة
 فى كتابه بإسناده إلى رسول الله ﷺ.

٢ - فى الأعم الأغلب يكون هدفها الجمع،
 وليس تمييز الصحيح من غيره، ولذلك نجد
 فى معظم الأجزاء الحديثية، الصحيح،
 والحسن، والضعيف.

7- قد لا يتكلمون عن إسناد الأحاديث إلا في القليل النادر، كما يفعل الإمام البخارى رحمه الله أحيانًا إذ تحدث عن بعض الرواة في جزء القراءة خلف الإمام، مثل حديثه عن محمد بن إسحاق.

٤ - لا يتكلمون عن الفوائد المستنبطة من
 الأحاديث.

- من فوائد الأجزاء الحديثية :

١ – أننا قد لا نجد بعض الأحاديث
 إلا فيها.

٢ - قد نجد الأحاديث فيها بطرق أخرى،
 غير الموجودة فى الكتب الأصول، فيكون ذلك
 تقوية للحديث بتكثير طرقه.

٣ - قد نجد فيها ألفاظًا في المتون غير
 موجودة في الكتب الأخرى، تفيد أحكامًا
 فقهية وغير ذلك.

ثامنًا : الشروح الحديثية :

الشروح الحديثة: كتب تُعنى بشرح أحاديث رسول الله عُنِي، فيتكلمون عن جملة من الفوائد، والمعانى المتعلقة بها، كالمعانى اللغوية، والوجوه البلاغية، والأحكام الفقهية، والعقائد وغيرها مما يؤخذ من كلام رسول الله عُنِي، كـما يتعرضون لذكر الفوائد الحديثية، ودراسة الإسناد وبيان درجة الحديث، وبالجملة فهم يدرسون كل ما يتعلق بالحديث سنداً ومتناً.

وقد بدأ التأليف في هذا الفن منذ مرحلة مبكرة، وكان لأصحاب الكتب الستة المشهورة في السنة تعليقات على أحاديثهم كصنيع

الإمام البخارى فى صحيحه، وخصوصًا فى تراجمه، والترمذى الذى أكثر من ذكر الفوائد الإسنادية والمتنية، وكذلك فعل أبو داود، والنسائى فى سننهما.

وكانت تلك الجهود هي البواكير الأولى لشرح الحديث، واستنباط الأحكام منها.

ثم استقل التصنيف في هدا الفن، بمؤلفات خاصة، ومن أوبها شرح مشكل الآثار، ومعانى الآثار للإمام الطحاوي.

كتاب شرح مشكل الآثار:

ترجمة الإمام الطحاوى:

الإمام العلامة أبو جعفر أحمد بن محمد ابن سلامة بن سلمة بن عبد الملك الأزدى، المصرى، الطحاوى. محدث الديار المصرية وفقيهها، من طحا قرية من قرى مصر، ولد سنة (٢٣٨ هـ) وقيل (٢٣٩ هـ). وذكر ابن كثير عن أبى سعيد السمعانى، أنه ولد (٢٣٩ هـ). ومات سنة (٣٢١ هـ). رحمه الله تعالى (٢٠٩٠).

منهج الطحاوى فى شرح مـشكل الآثار :

الداعى لتأليف الطحاوي كتابه:

دعاه إلى تأليف هذا الكتاب: «أنه نظر في الآثار المروية عنه عنه الله الله المقبولة

التى نقلها ذوو التثبيت فيها، والأمانة عليها، وحسن الأداء لها، فوجد فيها أشياء مما يصعب معرفتها، والعلم بها عند أكثر الناس، فمال قلبه إلى تأملها، وتبيان ما قدر عليه من مشكلها، ومن استخراج الأحكام التى فيها، ومن نفى الإحالات عنها،

۱ - رتبه على أبواب فقط، ولم يقسمه إلى
 كتب، ولو قسمه إلى كتب، وأبواب لكان أيسر
 فى التناول، كما فعل فى كتابه شرح معانى
 الآثار.

٢ ذكر تحت كل باب حديثًا أو حديثين
 من الأحاديث المشكلة التى ظاهرها التعارض.

٣ - لم يضم الأبواب المتفرقة تحت عنوان واحد، بل أودعه الأحاديث التى رآها خفية المعنى، سواء كانت متعلقة بالعقائد. أو التفسير، أو الفقه، أو الفضائل وغيرها. من غير ترتيب، ولذلك نجد مثلاً أحاديث عن الوضوء متفرقة فى مواضع متعددة من كتابه، وهذا يجعله صعب التناول.

٤ - يورد الحديث أو الأحاديث في الباب
بكل طرقها وأسانيدها، وألفاظها، ومتونها،
وذلك جهد عظيم جداً، حتى تكون كل
الأحاديث أمامه، فربما كان بعضها مطلقًا،
والآخر مقيدًا وهكذا.

٥ - اشترط في التوفيق بين الحديثين
 المتعارضين أن يكون كل منه ما في درجة

واحدة من الصحة، فإذا كان أحدهما ضعيفًا، تركه وأخذ بالأقوى، لأن الحديث الصحيح، أو الحسن، لا تؤثر فيه معارضة الضعيف له، وذلك منهج علمى رصين.

7 - بعد ذلك يبسط القول، ويطيل النفس فى شرح الأحاديث، وبيان معانيها، والتوفيق بينها، حتى يزول التعارض، وينتفى الخلاف، سواء بالقول بالنسخ، أو بأى شىء.

٧ - لم ينتصر فيه لمذهب فقهى معين،
 وهذا شان الجهابذة من العلماء، يكون
 انتصارهم لما ترجح لديهم من أدلة.

أمثلة من الكتاب:

قال الطحاوى: باب بيان مشكل ما روى عن رسول الله تعالى: ﴿ثم إنكم يوم القيم المسة عند ربكم تختصمون﴾ . الآية رقم (٣١) سورة الزمر.

حدثنا يونس أخبرنى أنس بن عياض الليثى، عن محمد بن عمرو بن علقمة، عن يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب، عن عبد الله بن الزبير. رضى الله عنهما ـ عن الزبير وقي قال: لما نزلت هذه الآية ﴿إنك ميت وإنهم ميتون﴾ إلى قوله ﴿تختصمون﴾ قال الزبير: يا رسول الله أيكرر علينا ما كان في الدنيا مع خواص الذنوب؟ قال: «نعم حتى يؤدى إلى كل ذى حق حقه».

حدثنا أبو أمية، حدثنا منصور بن سلمة الخزاعي، حدثنا يعقوب القُمّي، عن جعفر ابن أبي المغيرة عن سعيد بن جبير عن ابن عمر ـ رضى الله عنهما. قال: نزلت هذه الآية، وما نعلم في أي شيء نزلت ﴿ثم إنكم يوم القيامة عند ربكم تختصمون﴾، قال قائل: من نخاصم؟! وليس بيننا وبين أهل الكتاب خصومة فمن نخاصم؟! حتى وقعت الفتة، فقال ابن عمر ـ رضى الله عنهما ـ :

قال أبو جعفر: فتوهم متوهم أن ما فى هذين الحديثين قد أوجب تضادا، لما روى عن رسول الله وشي السبب الذى كان فيه نزول هذه الآية، فتأملنا ذلك، فوجدناه، بحمد الله ونعمته خاليًا من ذلك، لأن حديث ابن عمر رضى الله عنهما ـ منهما، إنما فيه ما كان من قـولهم عند نزول الآية، وما تبين به عند حدوث الفتة أنه المراد فيها، وكان ذلك تأويلاً منه لا حكايةً منه إياه سماعاً من رسول الله عليه الصلاة والسلام، وكان ما فى حديث الزبير ويمني، جواباً من رسول الله شي عما ذكر من سؤاله رسول الله يشي عما في حديث سأله عما ذكر من سؤاله رسول الله وجواب رسول الله في عنه ما أجابه به، ولم يضاده غيره مما فى حديث ابن عمر ـ رضى الله عنهما ـ، ولا فى حديث ابن عمر ـ رضى الله عنهما ـ، ولا

مما سواه في ما علمناه . والله نسبأله التوفية (٢٥).

تاسعاً: فن غريب الحديث:

الغريب في اللغة:

يقال في اللغة : غَرُبَت الكلمة غرابة، إذا غمضت، وخفى معناها، وعلى ذلك فإن الغريب من الكلام : هو الغامض البعيد عن الفهم.

و رسول الله عَنَّا وهو سيد البلغاء، وأستاذ الفصحاء، وهو الذى فضله الله تعالى -من بين ما فضله به حتى على الأنبياء - أنه أوتى جـوامع الكلم : هو الكلام القليل الذى يجمع في طياته معانى كثيرة ،

كما أن أسلوبه، ومعانيه بالإضافة إلى ألفاظه، كل ذلك كان واضحًا جليا، يخاطب به الصحابة - رضى الله عنهم - فيفهمون عنه، ويستوعبون مراميه،

غير أنه قد جدّت أحوال احتاج الناس - من أجلها - إلى توضيح بعض الكلمات التي وردت في أحاديث رسول الله في وذلك لما بعد العهد برسول الله في و دخل كثير من الأعاجم في الإسلام، و في ذلك يقول الإمام أبو سليمان الخطابي المتوفى سنه (٢٨٨ هـ): مثم إن الحديث لما ذهب أعلامه، بانقراض

القرون الثلاثة، واستأخر به الزمان، فتناقلته أيدى العجم، وكثرت الرواة، وقل منهم الرُّعاة، وفشا اللحن، ومرّنت عليه الألسن اللُكنُ، رأى أولو البصائر، والعقول، والذَّابُّون عن حريم الرسول على أن من الوثيقة في أمر الدين، والنصيحة لجماعة المسلمين أن يعنوا بجمع الغريب من ألفاظه، وكشف المغدف – أي الغريب من ألفاظه، وكشف المغدف – أي المستور – من قناعه، وتفسير المشكل من المستور – من قناعه، وتفسير المشكل من معانيه، وتقويم الأود من زيغ ناقليه، وأن يدونوه في كتب تبقى على الأبد، و تخلد على وجه المسند، لتكون لمن بعدهم قدوةً وإماماً ومن الضلال عصمةً وأماناً (٢٥٠).

فبدأ العلماء فى التأليف فى هذا الفن منذ مرحلة مبكرة جدا، ومنهم :

- النضر بن شميل المتوفى سنة (٢٠٣ هـ).
- قطرب واسمه محمد بن المستنير المتوفى سنة (٢٠٦ هـ).
- أبو عبيدة معمر بن المثنى المتوفى سنة (٢٢٩ هـ).

ثم جاء كتاب أبى عبيد القاسم بن سلام المتوفى سنة (٢٢٤ هـ)، وابن قتيبة أبو محمد عبد الله بن مسلم المتوفى سنة (٢٧٦هـ)، وأبو إسـحـاق إبراهيم الحـربى المتـوفى سنة (٢٨٥هـ)، و لكتب الأربعـة الأخـيـرة كلهـا مطبوعة، وتتابع التأليف فى هذا الفن،

أبو عبيد القاسم وكتابه «غريب الحديث»

ترجمة أبى عبيد . رحمه الله :

الإمام الحافظ أبو عبد الله القاسم بن سلام بن عبد الله. ولد سنة (١٥٧ هـ) بهراة.

مات رحمه الله سنه (۲۲۶ هـ) بمكة فجزاه الله عن الإسلام وأهله خيرًا(٥٠).

كتاب غريب الحديث لأبي عبيد منهج المؤلف في الكتاب :

لم أجد ترتيبًا معينًا للكتاب، وإنما يأتى مؤلفه بالحديث بدون إسناد، أو بدون أن يتكلم عن صحة الحديث، أو ضعفه فيتكلم عما فيه من غريب و يوضحه.

مثال ذلك:

کلمــة «زوی» فی قــوله ﷺ: «زویت لی الأرض، فرأیت مشارقها ومغاریها، وسیبلغ ملك أمتی ما زوی لی منها».

قال أبو عبيد: سمعت أبا عبيدة، ومعمر ابن المثنى التيمى من تيم قريش مولى لهم يقول: زُويت: جمعت، ويقال: انزوى القوم بعضهم إلى بعض: إذا تدانوا وتضامُّوا، وانزوت الجلدة من النار: أى اجتمعت وانقبضت إلخ.

مثال آخر:

كلمة «عسف» قال أبو عبيد: العسفاء: الأجراء، والواحد منها عسيف.

ومنه الحديث الآخر: «أن رجلين اختصما الله عليه فقال أحدهما: إن ابنى كان عسيفًا على هذا، أي كان أجيرًا (٥٩).

مثال ثالث:

كلمة : «دجج» قال أبو عبيد : الداج الذين يكونون مع الحجاج، مثل الأجراء، والحمالين، والخدم، وأشباههم إلخ»(٦٠).

وقد طبع كتاب غريب الحديث لأبى عبيد طبعته دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد بالدكن بالهند سنه ١٣٨٤ هـ ١٩٦٤ م. في أربعة مجلدات تحت مراقبة الدكتور محمد عبد المعيد خان.

عاشراً : علم الرجال :

انتقل لنا حديث رسول الله وسلطة حملته من الرجال الذين هم إسناد الحديث، من أول رسسول الله والى أن يبلغ هذا الحديث مستقرر، في صدور الرجال، أو في بطون الكتب التي جمعت الأحاديث، كصحيح البخاري ومسلم وغيرهما.

ومن المهم جدا أن نبحث عن أحوال هؤلاء الرجال، الذين ينقلون لنا حديث رسول الله

غير لأن هذا النقل يتعلق بأمر الدين، ومن هنا نشأ علم الرجال، الذي يدرسون فيه أحوال رواة حديث رسول الله عير فإذا توافرت فيهم العدالة والثقة قبلوا روايتهم، وإذا اختل ذلك عندهم ردوا هذه الرواية.

والصحابة كلهم عدول ثقات، وذلك بتعديل الله لهم ورسوله على الم يعرفوا غير المدق، والأمانة، فلم يتطرق إلى أحاديثهم الكذب فى حديث رسول الله على وحاشاهم أن يفعلوا ذلك وهم الذين امتدحهم الله تعالى ورسوله على وظل الأمر على ذلك حتى جاءت الفتنة التى وقعت بعد استشهاد ثالث الخلفاء الراشدين عثمان بن عفان ويهي وحاول بعض من اندس بين المسلمين أن يكيد ضد الإسلام وأهله عبالإضافة إلى بعض الفرق وأن يضعوا الأحاديث عينئذ نهض علماء السنة يضعوا الأحاديث عينئذ نهض علماء السنة يحتكمون إليها في قبول الرواة، ومروياتهم، ومن هنا نشأ علم الرجال.

ونستطيع أن نقرر أن الكلام في الرجال بدأ من عصر الصحابة وضي الله عنهم وتكلم في ذلك جماعة منهم عبد الله بن عباس، وأنس، وعبادة بن الصامت وغيرهم رضى الله عنهم من تتابعت حلقاته من بعدهم فتكلم من لتابعين بعدهم شعبة، وابن سيرين، وابن المسيب، وابن المبارك، إلى أن

دخل عصر التصنيف، وكان من أوائل من أوائل من جُمع كلامه فى ذلك كما يقول الذهبى – رحمه الله – فى مقدمة ميزان الاعتدال: «وقد ألف الحفاظ مصنفات جمة فى الجرح والتعديل، ما بين اختصار وتطويل، فأول من جمع كلامه فى ذلك الإمام الذى قال فيه أحمد بن حنبل: ما رأيت بعينى مثل يحيى ابن سعيد القطان، وتكلم فى ذلك بعده تلامذته، يحيى بن معين، وعلى بن المدينى. وأجمد بن حنبل، وعمرو بن على الفلاس. وأبو حيثمة، وتلامذتهم كأبى زرعة، وأبى وأبو حيثمة، وتلامذتهم، وأبى إسحاق وأبو حيثم، والبخارى، ومسلم، وأبى إسحاق الجوزجانى السعدى، وخلق من بعدهم، مثل الجوزجانى السعدى، وخلق من بعدهم، مثل النسائى، وابن خزيمة، والترمذى، والدولابى.

واتخذ التصنيف في علم الرجال أشكالاً متعددة :

فمنهم من عنى بالصحابة خاصة مثل كتاب: «معرفة الصحابة» لأبى بكر أحمد بن عبد الله بن عبد الرحيم المعروف بابن البرقى، و «معجم الصحابة» لابن قانع.

ومنهم من كتب في الطبقات فشملت طبقات الصحابة، والتابعين، ومن بعدهم، مثل ابن سعد، والإمام مسلم.

ومنهم من كتب في الرجال عمومًا بدأ من عصر الصحابة ومن بعدهم إلى زمن المؤلف

مثل «التاريخ الكبير» للبخارى، و «الجرح والتعديل» لابن أبى حاتم.

ومنهم من كتب فى الشقات من الرواة خاصة مثل كتاب «الثقات» للعجلى، وكتاب «الثقات» لابن حبان.

ومنهم من كتب فى الضعفاء فقط مثل الكامل لابن عدى، والضعفاء للعقيل، والمجروحين لابن حبان والضعفاء للبخارى، ومسلم والنسائى.

ومنهم من كتب فى رواة المراسيل خاصة. مثل المراسيل لأبى داود، والمراسيل لابن أبى حاتم الرازى.

ومنهم من ألف فى علل الحــديث مــثل الإمـام أحـمد، والإمـام التـرمـذى، وابن أبى حاتم الرازى.

وفيما يلى دراسة موجزة عن كل نوع مما ألف في علم الرجال :

أولاً: التصنيف في الصحابة:

معجم الصحابة لابن قانع

ترجمة ابن قانع :

الإمام القاضى أبو الحسين عبد الباقى بن قانع بن مرزوق بن واثق الأموى. مولاهم، البغدادى . ولد سنة (٢٦٥ هـ).

وتوفى فى شوال سنة (٣٥١ هـ). رحمه الله تعالى (٢٥١).

منهجه في الكتاب:

موضوع الكتاب:

ألف ابن قانع كتابه ليكون في تراجم الصحابة - رضى الله عنهم ورتبه على حروف المعجم.

۱ – الترجمة عنده مختصرة فى الغالب، فأحيانًا يورد اسم الصحابى، واسم أبيه، وأحيانًا يذكر وأحيانًا يذكر اسمه ونسبته، وأحيانًا يذكر اسمه ونسبه مطولاً، المهم أن الترجمة عنده لا تزيد عن سطر، أو سطرين على الأكثر.

٢ - يورد لصاحب الترجمة بعض لروايات مسندة من طريقه إلى رسول الله ﷺ.

٣ - ينص أحيانًا على الصحبة لصاحب الترجمة فيقول في أثنائها : «وكانت له صحبة».

٤ - يستعمل عبارة «مثله» أو «نحوه» فى الروايات إذا كان للحديث أكثر من رواية.

۵ - له كلام على الروايات كتصحيح خطأ
 فى حديث، أو تصويب شى، فى إسناد.

٦ - هذا الكناب يحتوى على ست وعشرين ومئتن وألف ترجمة من تراجم صحابة رسول الله عليها.

نماذج من كتاب معجم الصحابة لابن قانع:

۱ - أبى بن كسعب بن قسيس بن زيد بن

معاویة بن عمرو بن مالك بن تیم الله بن ثعلبة ابن الخررج بن حارثة. أخبرنا عبد الباقی حدثنا علی بن محمد بن عبد الملك أنا أبو الولید الطیالسی، نا قیس بن الربیع عن أبی إسحاق عن سعید بن جبیر عن ابن عباس حرضی الله عنهما حن أبی بن كعب عباس حرضی الله عنهما حن أبی بن كعب عباس درضی الله عنهما حن أبی بن كعب قال : «رحمة الله علینا، وعلی هود، وعلی قال : «رحمة الله علینا، وعلی هود، وعلی صالح، وعلی موسی» وذكر غیرهم.

٢ - أبي بن عمارة الأنصاري رَوْلُكُ.

حدثنا بشر بن موسى، نا يحيى بن إسحاق السالحينى، نا يحيى بن أيوب، عن عبد الرحمن بن رزين عن محمد بن يزيد بن أبى زياد، عن أيوب بن أبى قطن سنان، عن أبى ابن عمارة الأنصارى عَرَيْكَ، وكان قد صلى القبلتين، فقلت : يا رسول الله أمسح على الخفين يومًا ؟ قال: «نعم، ويومين، وما شئت».

٣ - يحيى بن عبد الرحمن،

حدثنا على بن محمد، نا مسدد، نا يحيى ابن سعيد، نا شعبة، عن محمد بن عبد الرحمن، عن سعيد بن زرارة رَوْنَ عن عمه يحيى بن عبد الرحمن: أن النبى رَوْنَ كوى أبا أمامة يعنى أسعد بن زرارة، فمات فقالت اليهود: ألا دفع عن صاحبه ؟ فقال: «ما أملك له ولنفسى من الله شيئا».

طبعة الكتاب:

وقد طبع الكتاب، طبعته مكتبة الغرباء الأثرية، بتحقيق صلاح بن سالم المصراتي، الطبعة الأولى سنة ١٤١٨ ه.

ثانياً: التصنيف في الطبقات:

الطبقة في اللغة: القوم المتشابهون في صفة من الصفات كالسن، أو الإسناد، وغير ذلك.

وفى اصطلاح المحدثين: القروم المتعاصرون، إذا تشابهوا فى السن، وفى الإسناد، أو فى الإسناد فقط، بأن يكونوا قد اشتركوا فى الأخذ عن الشيوخ بأن يكون شيوخ هذا هم شيوخ الآخر: أو يقاربوا شيخه(٦٢).

ومثال لذلك : طبقات ابن سعد.

ابن سعد وكتابه الطبقات المؤلف :

الإمام الحافظ محمد بن سعد بن منيع أبو عبد الله البصرى الزهرى، ولد بعد الستين ومائة.

وقيل مولده في سنة ستين ومائة، رحل إلى المدينة، والكوفة، وبغداد، وغيرها من المدن. مات رحمه الله سنة (ت ٢٣٠ هـ)

منهج ابن سعد في طبقاته:

ا جمع ابن سعد - رحمه الله نعالى - فى كتابه الطبقات تراجم الصحابة ؛
 والتابعين؛ فمن بعدهم إلى زمنه.

۲ جعل أكثر الجزءين الأولين في سيرة رسول الله على بدأها بذكر من انتمى إليه رسول الله على وختمها في الجزء الثاني بذكر غزواته، ثم وفاته.

٣ - بعد أن انتهى من سيرة رسول الله على أخذ يترجم للصحابة، والتابعين ضمن بعدهم، فشغل بدلك جميع الأجزاء الباقية من كتابه.

٤ - خصص الجزء الأخير من كتابه
 للنساء.

٥ - راعى ابن سعد ـ رحمه الله تعالى ـ
 فى تراجم الكتاب عنصرين : عنصر الزمان
 وعنصر المكان.

أما عنصر الزمان فقد تدخل فى بناء الطبقات من أولها إلى آخرها: وكانت السابقة إلى الإسلام هى المحور الأكبر فيه: بدأ بالهجرة إلى الحبشة، ثم بغزوة بدر، ومن ثم بدأ بالمهاجرين البدريين، ثم بالأنصار البدريين، ثم بمن أسلم قديمًا ولم يشهد بدرًا، وإنما هاجر إلى الحبشة، أو شهد أحدًا، ثم

من أسلم قبل فتح مكة وهكذا.

بعد هذا تدخل العنصر المكانى فأخذ يترجم للصحابة، ومن بعدهم على حسب الأمصار التى نزلوها، فسمى من كان بالمدينة، ومكة، والطائف، واليمن، واليمامة، ثم من نزل البصرة وهكذ.

وقد أظهر هذا التقسيم عيبًا واحدًا في كتاب ابن سعد، إذ قد يكون أحد الأشخاص داخلاً في غير موضع واحد، فقد يكون بدريا، وهو مع ذلك ممن كانوا يفتون في عهد رسول الله على: ثم هاجر إلى مصرمن الأمصار، فيلزم على ذلك ترجمته في ثلاثة مواضع من الكتاب، إلا أن ابن سعد تفادى ذلك وتنبه له حيث أنه يطيل ترجمته عي موطن واحد، ويوجزها في المواطن الأخرى.

آ - أغلب الروايات التي يوردها في طبقاته يذكرها بأسانيدها إلى النبي على كما أن له كلامًا كثيرًا في الرجال من حيث الجرح والتعديل، وقد اعتبر العلماء ذلك الكلام مقبولاً: وعدوا كتابه - الطبقات مصدرًا معتمدًا من مصادر تراجم رجال الحديث.

جزى الله ابن سعد ـ رحمه الله تعالى ـ عن الإسلام وسنة رسول الله على خير الجزاء.

ثالثًا: التصنيف في الرجال عموما:

كتاب التاريخ الكبير للإمام البخارى ـ رحمه الله ـ:

اسم الكتاب :

التاريخ الكبير.

منهج الإمام البخارى فى تاريخه الكبير لعل كتاب الإمام البخارى هو أول مصنف جامع لأسماء الرواة، فيكاد يكون أعجوبة من أعاجيب التآليف، فهو من أكبر الخزائن لتراجم حملة الحديث: ثقاتهم، وضعفائهم،

وكان منهجه فيه على النحو التالي:

۱ - أورد فيه كثيرًا من رجال الحديث،
 ودرس أحوالهم وصفاتهم حتى عصره ـ رحمه
 الله.

٢ - رتب فيه الرجال على حسب حروف المعجم من الصحابة و التابعين و من بعدهم ـ رضى الله عنهم ـ إلا أنه بدأ بمن اسمه محمد وذلك لشرف الاسم، ولم يهتم فى الترتيب الأبجدى إلا بالاسم الأول، والثانى للمترجم.

٣ - أورد فى كتابه قسمًا خاصا بالكنى
 للمترجم لهم ألحقه المحقق بالجزء الثامن من
 الكتاب.

٤ - انفرد بذكر بعض الرجال الذين لم
 يذكرهم أحد غيره.

مسير بين من تشابهت أسماؤهم
 وأسماء أبنائهم في كثير من الأحيان، فأفرد
 ترجمة لكل واحد منهم تميزه عن الآخر.

٣ عباراته فى الجرح والتعديل فى غاية
 الدقة والورع، مثل «سكتوا عنه، تركوه، تكلم
 فيه، فيه نظر».

٧ - أشاء ترجمت لبعض الرواة يورد
 أحاديث بأسانيده، وكثير من متون هذه
 الأحاديث لا نجدها في غير هذا الكتاب.

رابعًا: التصنيف في رجال كلتب معينة:

ومن أمثلة ذلك

ابن عدى وكتابه «أسامى من روى عنهم محمد بن إسماعيل البخارى من مشايخه النين ذكرهم في جامعه الصحيح».

ترجمة ابن عدى :

الإمام الحافظ الكبير، والناقد الخبير أبو أحمد عبد الله بن عدى بن عبد الله بن محمد الجرجاني ولد سنة (٢٧٧هـ). رحل إلى الشام ومصر رحلتين وغيرهما.

ومات سنة (٣٦٥هـ)(٥٠).

موضوع الكتاب:

ألف ابن عدى كتابه ليكون جامعًا لأسماء الشيوخ الذين روى عنهم البخارى في كتابه الصحيح.

ترتيب الكتاب:

رتب ابن عدى أسماء شيوخ البخارى ترتيبًا أبجديا عبى حروف المعجم، مفتتحًا بمن اسمه "أحمد" ليكون باسم النبي عَيْدُ (تيمنا به) ولم يراع المؤلف في ترتيبه إلا الاسم الأول من صاحب الترجمة، دون النظر إلى اسم أبيه أو جده.

منهج ابن عدى في كتابه :

۱ بدأ ابن عدى كتابه بترجمة البخارى فذكر فيها اسمه، ونسبه، وموده، وصفته، ومناقبه، وحفظه، وما امتحن به، ووفاته.

٢ - ثم بدأ بسرد شيوخ البخارى على حروف المعجم يذكر اسم شيخ البخارى، وكنيته، ونسبته إلى قبيلته، أو بلده، وقد يذكر ما اشتهر به الشيخ من لقب، أو نسب، أو غير ذلك، وقد يذكر سبب تلقيب الشيخ بهذا اللقب.

٣ يذكر أحيانًا مكان والادة الشيخ، وسنة وفاته.

٤ - قد يشير أحيانًا إلى بعض شيوخ
 المترجم لهم، وكذلك بعض التلاميذ.

ه يتكلم أحيانًا على بعض الشيوخ جرحًا وتعديلاً من عنده.

٦ - ينقل أحيانًا ألفاظ الجرح والتعديل

عن بعض علماء النقد، كعبد الرحمن بن مهدى، وأحمد بن حنبل، وعلى بن المدينى، وإسحاق ابن راهويه، ويحيى بن معين وغيرهم.

۷ - یتعرض لذکر طریقة البخاری فی روایته عن الشیخ فیقول مثلاً : ذکره البخاری للاستشهاد. أو البخاری استشهد به.

٨ - قد يشير في بعض الأحيان إلى حال الشيخ مثل: الإشارة إلى زهده، أو أنه كان من أهل السنة، أو أنه كان يعلم القرآن، أو أنه كان قاضيًا، أو كان مؤذئًا.

٩ - قد يذكر أحيانًا مؤلفات بعض الشيوخ
 مثل قوله في ترجمة الحلواني : «وله كتاب
 صنفه في السنة».

١٠ - يذكر الحديث الذي رواه البخاري
 عن ذلك الشيخ، وربما اكتفى بذكر الإسناد
 دون ذكر المتن.

١١ - قد يذكر مهنة الشيخ وصنعته.

خامساً: التصنيف في الثقات خاصة: ابن حبان وكتابه الثقات

ترجمة ابن حبان:

الإمام العلامة محمد بن حبان بن أحمد ابن حبان بن معاذ بن معبد، ولد سنة (۲۷۱هـ).

توفى رحمه الله - بسجستان فى شوال سنة (٣٥٤ هـ). فرحمه الله وجزاه عن الإسلام وأهله خيرًا (٢٦٠).

منهج ابن حبان في الكتاب:

ترتيب الكتاب:

بدأ ابن حبان كتابه بسيرة النبي علي وخلفائه الراشدين، ثم رتب كتابه على الطبقات، ورتب أسماء كل طبقة على حروف المعجم قال ابن حبان: " فأول ما أبدأ في كتابنا هذا ذكر المصطفى ع ومولده ومبعثه وهجرته إلى أن قبضه الله تعالى إلى جنته، ثم نذكر بعده الخلفاء الراشدين المهديين بأيامهم إلى أن قتل على لله عليه، ثم نذكر صحب رسول الله ﷺ واحدًا واحدًا على المعجم إذ هي خير الناس قرنًا بعد رسول الله عَيْنَةُ، ثم نذكر بعدهم التابعين الذين شافهوا أصحاب رسول الله عِينَ في الأقاليم كلها على المعجم، إذ هم خير الناس بعد الصحابة قرنًا، ثم نذكر القرن الثالث الذين رأوا التابعين. فأذكرهم على نحو ما ذكرنا الطبقتين الأوليين، ثم نذكر القرن الرابع الذين هم أتباع التابعين على سبيل من قبلهم، وهذا القرن ينتهي إلى زماننا هذا «^(١٧).

 ١ - لم يذكر في كتابه إلا الثقات الذين يجوز الاحتجاج بخبرهم. ۲ - حدد صفات الذین یذکرهم فی کتابه فقال: " فکل من أذکره فی هذا الکتاب الأول فهو صدوق یجوز الاحتجاج بخبره، إذا تعری خبره عن خصال خمس، فإذا وجد خبر منکر عن واحد ممن أذکره فی کتابی هذا فإن ذلك الخبر لا ینفك من إحدی خمس خصال:

إما أن يكون فوق الشيخ الذى ذكرت اسمه فى كتابى هذا فى الإسناد رجل ضعيف لا يحتج بخبره.

أو يكون دونه رجل وام لا يجوز الاحتجاج بروايته.

أو الخبر يكون مرسلاً لا يلزمنا به الحجة. أو يكون منقطعًا لا يقوم بمثله الحجة، أو يكون في الإسناد رجل مدلس لم يبين سماعه في الخبر من الذي سمعه منه، فإن المدلس ما لم يبين سماع خبره عمن كتب عنه لا يجوز الاحتجاج بذلك الخبر.

فكل من ذكرته فى كتابى هذا إذا تعرى خبره عن الخصال الخمس التى ذكرتها فهو عدل يجوز الاحتجاج بخبره".

۳ – أحيانًا يذكر التراجم مختصرة جدا،
 فلا يذكر معلومات تشفى الغلة عنهم مثل عمرو بن عثمان بن يعلى يقول : «يروى عن أبيه عن جده، روى عنه خلف بن مهران العدوى».

٤ - وأحيانًا يطيل النفس كما حدث فى
 رواية مسعر بن كدام، ومقاتل بن حيان.

٥ – أحيانًا يذكر بعض الأحاديث التى هى من رواية الرواة المترجم لهم، كما فعل فى رواية مكائيل بن أبى الدهماء، ومكرك بن كرزمة الحنفى، ومتوكل بن الليث المحاربى وغيرهم.

سادسًا : التصنيف في الضعضاء خاصة :

كتاب «الكامل في ضعضاء الرجال لابن عدي»

منهج ابن عدى في كتابه :

ا – قدم ابن عدى لكتابه بمقدمات زاخرة بالعلم، والقواعد الحديثية، منها كلامه عن عظم وهول وسوء عاقبة الكذب على رسول الله ومنها تحرى الصحابة والتابعين وأتباعهم ومن بعدهم في حمل الحديث، وروايته، وأدائه، وردهم على من أخطأ، أو كذب في الحديث، وجعل ذلك في ثلاثين بابًا.

٢ - ترجم بعد ذلك لكبار أعلام الأئمة الذين استجازوا الكلام في الرجال، ذبأ عن سنة رسول الله و و جعلهم على طبقات بدأها بطبقة من تكلم من الصحابة في الرجال. فذكر عمر، وعلى، وابن عباس، وعبد الله بن سلام، وعبادة بن الصامت، وأنس بن مالك، وعائشة ـ رضى الله عنهم ـ، ثم طبقة التابعين وذكر فيها سعيد المسيب.

وابن حبير، وعطاء بن أبى رباح، والحسن البصرى، وابن سيرين ـ رحمهم الله تعالى ـ، وهكذا ثم طبقة أتباع التابعين فذكر شعبة بن الحجاج، ثم سفيان الشورى وهكذا تتبع الطبقات حتى طبقة البخارى ـ رحمهم الله تعالى ـ.

٣ - كتابه في من تكلم في ه من الرجال. حيث وضح طريقته تلك فقال : وذاكر في كتابي هذا كل من ذُكر بضرب من الضعف. ومن اختلف في هم . وقال أيضًا : ولولا أنى شرطت في كتابي هذا أن أذكر فيه كل من تكلم فيه متكلم، لكنت أُجل أحمد بن صالح أن أذكره.

قال الذهبى فى السير: ذكر فى الكامل كل من تكلم فيه بأدنى شىء ولو كان من رجال الصحيحين، ولكنه ينتصر له إذا أمكن (١٨٠).

٤ - يورد التراجم في كتابه مرتبة على حروف المعجم، حيث التزم الحرف الأول فقط، فبدأ بأحمد ثم إبراهيم ثم إسماعيل ثم أسامة وهكذا.

٥ - يستوفى كثيرًا من عناصر الترجمة المطلوبة فيبدأ باسم صاحب الترجمة، وكنيته ولقبه، ونسبه، ويذكر أقوال أئمة الجرح والتعديل، وأحياناً يقدم حكمه على المترجم قبل ذكر الأقوال فيه.

٦ - لا يعتمد ترتيبًا معينًا في ذكره للعلماء

الذين يورد أقوالهم فى الحكم على الرجال، فمرة يقدم ابن حنبل، ومرة ابن معين، ومرة البخارى وهكذا.

٧ - يتميز بالإنصاف في الحكم على الرواة، وقد شهد له الذهبي بذلك حيث قال في ترجمته : «وهو منصف في كل الرجال بحسب اجتهاده».

٨ - يسبر أحاديث الراوى، ويحكم عليها
 فى الجملة، وأحيانًا يورد بعض الأحاديث
 التى استنكرت عليه.

جـزى الله الإمـام ابن عـدى عن الإسـلام والمسلمين خير الجزاء،

سابعاً: التصنيف في العلل:

علم العلل:

وضع العلماء شروطًا خمسة للحديث الصحيح وهى: اتصال السند، وعدالة الرواة، وضبط الرواة، وخلو الحديث من الشذوذ، وخلوه من العلة القادحة.

والعلة عند المحدثين هى: سبب خفى غامض يقدح فى الحديث مع أن الظاهر السلامة منه.

والعلة قد تكون في الإسناد، أو في المتن، أو فيهما معًا.

ومنها ما يكون قادحًا في صبحة الحديث، ومنها ما لا يكون قادحًا.

وهو علم عظيم لا يقدر عليه إلا جهابذة العلماء، الذين يحفظون متون الأحاديث وأسانيدها من كل الطرق التي وردت منها، وهو يدل على عناية الأمة بصحة الحديث، وسلامته، وتمييز صحيحه من سقيمه.

وقد ألف فيه مجموعة من العلماء منهم: على بن المديني المتوفى سنة (٢٣٤ هـ).

والإمام أحمد بن حنبل المتوفى سنة (٢٤١هـ).

والإمام ابن أبى حاتم المتوفى سنة (۱۲۷هـ) وكتابه فى العلل من أجمع الكتب فى فهم العلل، وأيسرها تناولاً.

أما عن منهجه في كتاب العلل:

١ - فــقــد رتبــه على الكتب والأبواب
 الفـقـهـيـة، فـبـدأ بعلل الحــدبث الواردة فى
 الطهارة، ثم فى الصلاة، ثم فى الوتر، وهكذا.

۲ - عدد الكتب التى جمع أحاديثها فى
 كتابه أربعة وخمصون بابًا، بدأت بالطهارة
 وانتهت بالنذر.

٣ - يذكر فيه الأحاديث بأسانيدها،
 وأحيانًا يأتى بها من أسانيد الذين يتكلم
 عنهم.

٤ - يعتمد فيه في الغالب على أقوال أبيه وأبى زرعة الرازى، فكثيرًا ما يبدأ بقوله «سألت أبى عن حديث كذا، أو سئل أبو زرعة عن حديث كذا».

۵ - يبين علة الحديث مثل قوله : «قال بين: لم يسمع عمر يعلى بن مرة، وإنما يحدث عن أبيه عن جده وعمر ضعيف الحديث « '').

وقد طبع الكتاب عدة طبعات، منها طبعة في مجلدين، طبعته دار السلام بحلب، وصدر له فهرس من إعداد الدكت وريوسف المرعشلي، صدر عن دار المعرفة ببيروت سنة المرعشلي.

ومن نماذجه :

ما جاء في علل أحاديث في الصلاة، قال ابن أبي حاتم: سألت أبي عن حديث رواه محمد بن المصفى عن ابن حمزة عن محمد ابن عمرو عن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف عن أمية عن النبي في قال: «إن الله وملائكته يصلون على الذين يصلون في الصفوف الأول».

قال أبى: هذا خطأ بهذا الإسناد، السناد، الصحيح: ما رواه الدراوردى عن ابن عجلان عن إبراهيم بن عبد الله بن حسيب عن أمية عن النبى الله .

ما جاء فی علل أخبار المناسك : قال ابن أبی حاتم : سألت أبا زرعة عن حدیث رو ه يعلی بن عبید عن سفیان الثوری عن منصور عن مقسم عن ابن عباس ـ رضی الله عنهما ـ قال : «ساق النبی علی مائة بدنة، فیها جم

لأبى جهل "فقال أبو زرعة: هذا خطأ إنما هو الثورى عن ابن أبى ليلى عن الحكم عن مقسم عن ابن عباس - رضى الله عنهما - والخطأ من يعلى (٢٠).

ثامناً: التصنيف في المراسيل:

المراسيل: جمع مرسل، والمرسل عند المحدثين: هو الحديث الذي سقط من إسناده الصحابي، بأن يرفع فيه التابعي الحديث إلى رسول الله و الله و مباشرة بدون ذكر الصحابي.

وأحيانًا يتوسعون في معنى المراسيل، فيقصدون بها كل انقطاع في الإسناد على أي وجه كان، ولا يقصرون ذلك على الإسناد الذي سقط منه الصحابي فقط.

وهذا هو الذى استقر عليه التأليف فى المراسيل، كما فعل ابن أبى حاتم، وغيره، فهم يجمعون فيها الروايات التى انقطع إسنادها، فرواها الرواة عمن لم يأخذوا عنهم مباشرة، وهذه الروايات معللة عند المحدثين، وهى من النوع الضعيف عندهم.

كتاب ابن أبي حاتم ـ رحمه الله ـ

هو كتاب ترجم فيه صاحبه للرواة المرسلين من مختلف الطبقات، وهو بهذا المعنى لم يقتصر على الذى سقط منه

الصحابى فقط، وقد بلغ عدد التراجم فيه اثنين و تسعين وأربعمائة، ميز فيها بين ما سمعه الرواة من شيوخهم، وبين ما لم يسمعوه منهم.

وقد رتب الرواة فيه على حروف المعجم.

وقد طبع عدة مرات ومنها طبعة فى مجلد واحد. صادرة عن مؤسسة الرسالة بعناية شكر الله بن نعمة الله سنة ١٤٠٢ هـ ١٩٨٢م.

أنموذج من هذا الكتاب:

قال ابن أبى حاتم: سمعت أبى - رحمه الله - يقول: الحسن - رحمه الله تعالى - لم يسمع من ابن عباس، وقوله: خطبنا ابن عباس - رصى الله عنهما - يعنى خطب أهل البصرة (۲۷٪).

مصطلح الحديث

علم مصطلح الحديث: هو علم يعرف به أحوال سند الحديث ومتنه، من حيث القبول والرد، أو هو علم يعرف به أحوال الراوى والمروى عنه من حيث القبول والرد، بمعنى أننا ندرس أحوال الرواة الذين ينقلون كلام رسول الله على وندرس المتن أيضًا في ضوء القواعد التي وضعها العلماء لدراسة الإسناد والمتن. لنصل إلى قبول الحديث أو ردم.

ولقد بدأت البواكير الأولى لهذا العلم منذ عصر النبى على وبأمر من القرآن الكريم الذى طلب منا التثبت من نقل الرواة، وذلك في قوله تعسالي (يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا) (الحجرات: آية « ٢»).

وتوالى التثبت فى عصر الصحابة ـ رضى الله عنهم ـ والتابعين من بعدهم.

وجاءت مرحلة أخرى دخل فيها هذا العلم طورًا جديدًا، وذلك بتدوين بعض مباحثه فى ثنايا الكتب كما فعل الشافعى – رحمه الله فى الرسالة، وكما فعل البخارى – رحمه الله – فى صحيحه، ومسلم – رحمه الله – فى مقدمة صحيحه حيث كانت لهم أقوال متعلقة بعلم المصطلح.

ثم دخل هذا العلم مرحلة هامة في تاريخه، وهو تدوين مباحثه في المصنفات المستقلة الخاصة به، و أول من صنف في ذلك هو القاضي أبو محمد الرامهرمزي رحمه الله تعالى.

الرامهرمزى وكتابه المحدث الفاصل: ترجمته:

الحسن بن عبد الرحمن أبو محمد الرامهرمزى القاضى، مصنف كتاب المحدث الفساصل بين الراوى والواعى في علوم الحديث.

مــات سنة (٣٦٠ هـ) - رحــمــه الله تعالى -(٢٢).

كتابه المحدث الفاصل ومنهجه فيه

اسم الكتاب:

المحدث الفاصل بين الراوى والواعى فى علوم الحديث.

أقوال العلماء فيه: قال الذهبي في السير: ما أحسنه من كتاب.

منهجه في الكتاب:

۱ – مادة الكتاب: استوفى الرامهرمزى فى كتابه البحث فى آداب الراوى، والمحدث، وطرق التحمل والأداء، واجتهاد المحدثين فى حمل العلم، كما تحدث عن الإملاء، والتلقين، والانتخاب وغيره من مسائل حمل الحديث وأدائه، كما تحدث عن صفة كتابة الحديث فتكلم عن النقط والشكل وهكذا.

٢ - جعل الكتاب على هيئة أبواب: بدأه
 بباب النية فيه - أى في طلب الحديث وباب القول في أوصاف الطالب، باب الكتاب،
 باب القراءة على المحدث وهكذا.

٣ - تحت كل باب يذكر من الكلام المنقول
 ما يوضح مسألة الباب ذاكرًا أقوال العلماء
 فيها.

٤ - يذكر أقوال العلماء بأسانيدها لنفسه.

٥ – لم يسستوف كل موضوعات علوم المولفات الحديث، ولا غرابة في ذلك، فهو من المؤلفات الأولى في هذا الفن، وقد مهد الطريق لمن بعده.

نماذج من الكتاب:

فى باب القراءة على المحدث: ذكر من قال من العلماء بجواز القراءة على المحدث، وبعد أن انتهى من أقوال المجوزين، أخذ فى عرض أقوال المانعين. ومن كلامه فى ذلك: حدثنا مهذب بن محمد بن يسار الموصلى وأصله من رامهرمز، حدثنا إسحاق بن سيار النصيبى، قال سمعت أبا عاصم قال سمعت النصيبى، قال سمعت أبا عاصم قال سمعت شفيان، وأبا حنيفة، ومالكًا، وابن جريج، كل هؤلاء سمعتهم يقولون: لا بأس بها يعنى القراءة، وأنا لا أراه، وما حدثت بحديث عن أحد من الفقهاء قراءة.

حدثنا الحسن بن عثمان ثنا بندار ثنا عبد الرحمن قال سمعت مالكًا يقول: القراءة والسماع سواء، حدثنا مهذب بن محمد ثنا إسحاق بن سيار قال سمعت أبا عاصم يقول

زعم سفيان أن القراءة جائزة،

وبعد أن فرغ من أقوال هؤلاء المجوزين قال : من قال بخلاف ذلك : أخبرنا الساجى أن الربيع حدثهم قال : قال الشافعى - رحمه الله - إذا قسرأ عليك فقل : حدثنا، وإذا قرأت: فقل أخبرنا.

حدثنا عبد الله بن أحمد الفراء ثنا يوسف ابن مسلم ثنا محمد بن كثير قال : سائلت الأوزاعى عن الرجل يقرأ على المحدث أو العالم حديثه كيف يقول فيها؟ أيقول فيها حدثنى ؟ فقال: يقول كما كان.

حدثنا عبد الله ثنا يوسف ثنا شعيب بن سليمان بن النضير الشيرازى قال: سمعت أبا قتادة يقول: كنت مع الوليد عند الأوزاعى قال: فاستقبلته يومًا وبيده درج فقال لى: يا أبا قتادة لو سبقت قليلاً كنت قد أدركت هذا، رفعت هذا إلى الأوزاعى فنظر فيه البارحة فأجازه لى اليوم فقلت: لو حضرت ذا ما قبلته.

أ. د. مروان محمد مصطفى شاهين

الهوامش :

⁽۱) طبقات ابن سعد 70٤/۷ ، التاريخ الكبسر ٢٧٥/٢، الجرح والتعنيل ٢٩٢/١، حدية الأولياء ١٦١/٩، تاريخ بغداد ٤١٢/٤، سير أعلام النبلاء 1٧٧/١١

⁽٢) الباعث الحثيث ٢٤ .

⁽٣) تدكرة الحفاظ ٧٠٧/٢، سير أعلام النبلاء ١٧٤/١٤، المداية والنهاية ١٣٠/١١، الوافي بالوفيات ٧٤١/٧

^{. 00/1 (1)}

⁽٥) السير ١٧٠/١٤ .

⁽٦) المستد ١/٢٢١ .

- (۷) تدریب الراوی ۸۸/۱ وهدی الساری صر۷ .
 - (٨) عبية القاري.
 - (۹) هدی،لساری ص۸ بتصرف یسیر .
 - (۱۰) شرح مسلم لننووی ۱۵/۱
 - (١١) المصدر استابق،
 - (١٢) التقييد والإيضاح ص ٢٢ . ٢٢ .
 - (١٣) المصدر السابق ص ٢٧ .
- (١٤) انظر صحيح مسلم بترتيب الأستاد محمد فؤاد عند بياقي
- (١٥) الحرح والتعديل ١٠١/٤، تاريخ بغداد ٥٥/٩، تدكرة الحصاظ ١٩١/٠، تهديب التهذيب ١٦٩/٤، شاغرات الدهب ٢/١٦٧، نهديب الكمال ٣٦٤/١
 - (١٦) رساله أبي داود لأهل مكة صد٣٣ . ٣٤ .
 - (١٧) سير أعلام السلاء ٢١٤/١٣ .
 - (١٨) وهيات الأعيان ٢٧٨/٤. تذكرة الحفاظ ٦٣٣/٢. ميران الاعتدال ٢ ١٦٧٨، العبر ٦٢/٢، تهديب التهديب ٢٨٨/٩، طبقات الحفاظ ٢٧٨ .
- (۱۹) المنظم ۱۳۱/۱ وفيات الأعبان ۷۷/۱، تهديب انكمال ۲۳٫۱ سير أعلام النبلاء ١٢٥/١، طبقات الشاهعية لسبكي ۱۵/۳، تهديب انهديب ۱ ،۳۳ خلاصة تدهيب التهديب ۷، شدرات الذهب ۲۳۹/۲
 - (٢٠) وهبات الأعيان ٢٧٩/، تدكرة لحفاظ ١ ,٦٣٦، الغير ١٠/٢ ، الو في بالوقيات ٢٢٠/٥، البداية والنهاية ٥٢/١١، تهديب التهذيب ٥٣٠,٩
- (۲۱) الحرج والتعديل ۱۹۹/۷ طبقات الشيرازي ۱۰۵ تهديب الأسماء والنعات ۷۸/۱ سير أعلام اللبلاء ۲۱٬۵۱۷ طبقات السبكي ۱۰۹/۳ المداية والنهاية ۱۱۹/۷۱ .
 - (٢٢) انظر تدريب الراوي ١٠٤/١، ١٠٥ توصيح الأفكار للصنعاني ٦٥٠، ٦٤/
 - (۲۲) لسن الميران / ۲۵ . ط دار الفكر.
- (٢٤) تاريح ابن معين ٢٦٢، طبقات ابن سعد ٥٤٨/٥، التاريخ الكبير ٢٠/٦، الحرح والتعديل ٣٨/٦ الكامل لابن عدى ٤/ ٦١. سير أعلام البلاء ٥٦٢ ميزان الاعتدال ٢٠٩/٦، تذكرة الحفاط (٣٦٤/، تهديب التهذيب ٢١٠,٦ .
 - (۲۵) تدریب انزاوی ۱۱۵/۱ .
 - (٢٦) علوم الحديث ٢٠ ١٩
 - (۲۷) تدریب الراوی ۱۱۵/۱
 - (٢٨) الرسالة المستطرفة ٢٤-٢٧ تدريب الراوي ١١١١/١
 - (۲۹) صد ۲۷ .
 - (۳۰) ۲/۹۷۷ م .
 - . 11/12 (71)
 - . YTA, 1 (TT)
 - . 171/7 (77)
- (٣٤) ذكر أحبار أصبهان ٣٣٥/١، طبقات الحنابلة ٤٩/٢، تذكرة الحماط ٩٢٠/٣ ميران الاعتدال ١٩٥/٢، البداية والنهاية ١١/-٢٧، لسنان الميران ٧٣/٣ .
 - (٢٥) تدكرة الحفاط ٣ .٩١٢ .
- (٣٦) المرجع السابق ٢٥/١ . فمن أبواع العريب الحديث الذي ينصرد فيه تعصهم تأمر لا يذكره فيه غيره إما في مثله وإما في إسباده . مقدمة ابن الصلاح صد ١٣٦
 - (٣٧) المرجع السابق ١٣/١ .
 - (٢٨) المعجم الصغير ١٢,١١/١
 - (٢٩) المرجع السابق ١٤١/٢ من حديث أبي هريرة را
 - (٤٠) المرجع السابق ١٥,١٠ .
 - (٤١) المعجم الصغير ١٨٨٠
 - (٤٢) المرجع السابق ٥٨،١ .
 - (٤٣) المرجع انسابق ١ ر٣٩ .
 - (٤٤) المرجع السابق ٧٨٠ ٧٥١ .
 - (٤٥) المعجم الصعير ٢٥/٢
 - (٤٦) آل عمران آية رقم (١٠٢).
 - (٤٧) المعجم الصعير ١/١٥ .
 - (٤٨) المرجع السابق ١٨٢/١
 - (٤٩) المرجع السابق ١ (٧٩ .
 - (٥١) المرجع السابق ١٩٨١

- (١١) المرجع السابق ١١٧/١ .
 - (٥٢) المرجع السابق ١٧/١
- (٥٣) مفتاح السنة ٢٤، الرسانة المستطرفة ١٤ ٥٤ ٠
- (٥٤) تاريخ ابن عساكر ٣٦٨/٧ . سير أعلام النبلاء ٢٧/١٥. اسداية و لنهاية ١٨٦/١١. الوافي بالوفيات ٩/٨، المنتظم ٢٥٠/٦ سنان الميزان ٢٧٦/١ طبقات الحماط ٣٣٧ .
 - (٥٥) كلام المحقق الشيح شعيب الأربؤوط حراء الله حيراً في مقدمة تحقيق الكتاب ١/١٠
 - (٥٦) شرح مشكل الآثار ١٢٣/١.
 - (٥٧) عريب الحديث بلحطاس ٤٧/١ حامعة أم انفرى ٠
 - (۵۸) السير ۱۰ /۲۹ و ما بعده .
 - (٥٩) عريب الحديث ٢/١
 - (٦٠) عريب الحديث ٢٠٤/٤
 - (٦١) مة .مة مير ر الاعتدال
 - (٦٢) السير ٥٢٦/١٥. ميزان الاعتدل ٣٢/٢، تدكرة الحفاظ ٢٨٨٣، النداية والنهاية ٢٤٢/١١ -
 - (٦٣) ټدريت الراوي ۲۸۰/۲ ،
- (٦٤) طبقات ابن سعد ٧/٤٦٤، الجرح والتعديل ٢٦٢/٧، تاريح بغداد ٣٣١/٥، وهيات الأعيان ٢٥١/٥، الكاشف ٢/٤٤، تدكرة الحماظ ٢٥٠/٠٠، سير أعلام، سير أعلام، سيلاء ١١٤/١٠، ميزان الاعتدال ٥٦٠/٣، تهديب التهديب ١٨٢/٩ .
- (٦٥) تاريخ جرحان ٢٢٥، الأسباب ٢٢١/٢. تدكرة الحفاط ٩٤٠/٢ سير أعلام البلاء ١٥٤/١٦. طبقات السبكي ٣١٥/٢. شذرات الدهب ٥١/٣ .
 - (٦٦) سير أعلام النبلاء ٩٢/١٦، تدكرة الحفط ٩٢٠/٢، الندية والنهاية ٢٥٩/١١، طنقات الشاهعية لسبكي ٢/ ١٢١ وما بعدها .
 - (۱۷) مثقات ۱۰/۱ .
 - (٦٨) سير أعلام النبلاء ١٥٥/١٦
- (٦٩) طبقات الحبابلة ٥٥/٢ تذكرة الحماط ٨٢٩/٢، سير أعلام لبلاء ٢٦٣/١٣ مير ل الاعتدال ٥٨٧/٢، طبقات لسبكي ٣٢٤/٣، البداية والبهاية ١٩١/١١، لسال الميرال ٤٣٢/٣ .
 - (۷۰) على اس أبي حاتم ۲۳۲/۱
 - (٧١) المرجع السابق ٢٩٥/٢ ،
 - (۷۲) مراسیل این أبی حاتم ص۳٦ ،
 - (٧٣) الأسياب ٢٠/٦، معجم الأدباء ٥/٩ ، سير أعلام ،سلاء ١٦ /٧٣. تذكرة الحفاط ٩٠٥/٣. طبقات الحفاظ ٣٦٩، شدرات الدهب ٢٠/٣ .

الدور الرابع مناهج المحدثين من منتصف القرن الرابع إلى منتصف القرن السابع من ٣٥٠ – ٣٥٠ هـ

لقد مرت السنة النبوية بأطوار متعددة منذ عهد رسول الله على إلى يومنا هذا .. وتوالت جهود المسلمين في خدمة هذا الصرح المشيد على قواعد وأسس يندر وجودها في أي علم آخر.

وفى القرن الرابع الهجرى وما بعده وجد علماء الحديث أنفسهم أمام ثروة حديثية آتت أكلها، واستوى عودها، وتعددت ينابيعها الشرية، فانكبوا على قراءتها واستخراج معادنها، وتتميم ما فات أصحابها، وظهرت على أيدى هؤلاء القوم مصنفات متعددة الاتجاهات يأتيك الحديث عنها قريبًا _ إن شاء الله تعالى _.

أولاً: التأليف في الاستدراك على الصحيحين:

۱ - مسستسدرك الدارقطني المسمى (الإلزامات):

أما الدارقطني فهو: أبو الحسن على بن

عمر بن أحمد بن المهدى الدارقطنى، ولد سنة ٢٠٥هـ/٩،٨م فى مدينة بغداد، فى حى يقال له: دار القطن، وقام برحلات واسعة. وكان اهتمامه الأكبر فى البحث العلمى منصرفاً إلى نقد الحديث، حتى إن أحكامه كانت قولاً فصلًا أمام المتأخرين من العلماء.. توفى يوم الخميس لثمان خلون من ذى القعدة سنة ٣٨٥هـ/٩٩٥.

أما كتابه فقد استدرك فيه على الصحيحين، وجمع الأحاديث التى فاتت الشيخين، وألزمهما ذكر تلك الأحاديث باعتبار أنها على شرطهما.

ولكن قد وهم الدارقطنى فى بعض تلك الأحاديث التى رأى أنها على شرط مسلم خاصة فرد عليه معاصره: أبو مسعود الدمشقى فى كتاب «الأجوبة».

نموذج من الإلزامات: قال الدارقطنى: أخرج البخارى من حديث قيس بن أبى حازم

عن مرداس الأسلمى وَفِي (يدهب المسلمى وَفِي (يدهب الصائحون..) عن يحيى بن عباد، عن أبى عوانة، عن بيان، عن قيس، عن مرداس وَفِي .

وأخرجه عن إبراهيم بن أبى موسى، عن عيسى بن يونس، عن إسماعيل، عن قيس، عن مرداس راي موقوفًا ..

وقد رفعه حفص بن غياث عن إسماعيل.

وأخرج مسلم حدیث قیس، عن عدی بن عمیرة عمیرة رمن استعملناه علی عمل) من حدیث وکیع، وابن نمیر، وابن بشر، وأبی أسامة، وفضل بن موسی، عن إسماعیل، عن قیس، عن عدی بن عمیرة موسی عن النبی

وقال مسلم بن الحجاج فى كتاب الوُحدان: وعدى بن عميرة، والصنابح بن الأعسر، ودكين بن سبعيد المزنى، ومرداس بن مالك الأسلمى، وأبو شهم، وأبو حازم، لم يرو عنهم غير قيس بن أبى حازم.

فيلزم على منهبهما إخراج حديث الصنابح بن الأعسر، ودكين بن سعيد، وأبى حازم والد قيس، إذا كانت أحاديثهم مشهورة محضوظة، رواها جماعة من الثقات، عن إسماعيل بن أبى خالد، عن قيس، وعن الصنابح، عن دكين، وعن أبيه كل واحد منهم... إلخ. (١)

هذا والكتاب مطبوع في مجلد واحد، مع كتاب «التتبع» للدارقطني أيضا، بتحقيق الشيخ/ مقبل الوادعي،

٢ مستدرك الحاكم:

أما صاحب الكتاب، فهو أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن حَمَدُويه الضَّبيِّ الحاكم النيسابورى ولد سنة ٣٢١هـ/ ٩٣٣م، وتوفى الحاكم سنة ٤٠٤هـ/ ١٠١٤م.

أما مستدركه: فيسمى المستدرك على الصحيحين في الحديث، وهو عبارة عن أربعة أجزاء من الحجم الكبير، وقد اعتنى بضبط الزائد على الصحيحين مما هو على شرطهما أو شرط واحد منهما، معبرًا عن الأول بقوله: هذا حديث صحيح الإسناد على شرط الشيخين ويعبر عن الثاني بقوله: على شرط البخاري أو على شرط مسلم، ولم يخرجاه.. ويذكر فيه قسما ثالثا وهو ما يراه هو في قوة شرطهما أو شرط أحدهما ويعبر عن ذلك بقوله : هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه. وربما ذكر فيه ما هو موجود في الصحيحين، على سبيل السهو والغفلة التي لا يسلم منها عامة البشر، وريما أورد فيه ما لم يصح عنده منبهًا على ذلك، إلا أنه متساهل في التصحيح، ومن تساهله أنه يورد بعض الأحاديث الموضوعة غفلةً منه..

بل يقال: إن السبب فى ذلك أنه صنفه فى أواخر عمره، وقد حصلت له غفلة وتغير.. أو أنه لم يتيسر له تحريره وتتقيحه، بدليل أن تساهله فى قدر الخمس الأول منه قليل جدًا بالنسبة لباقى الكتاب.

ويؤيد هذا القول أن للحاكم كتابًا يسمى:
«الضعفاء» ذكر فيه جماعة منع الاحتجاج
بهم، ثم أخرج أحاديث بعضهم في المستدرك
وحكم عليها بالصحة، ومن ذلك حديث
عبد الرحمن بن زيد بن أسلم حيث قد ذكره
في الضعفاء.(٢)

٣ - الأحاديث المختارة للضياء المقدسى:

أما الضياء المقدسى فهو محمد بن عبد الوحد بن أحمد .. الملقب بضياء الدين، والمكنى بأبى عبد الله المقدسى الجمّاعيلى ثم الدمشقى الصالحي الحنبلي.

ولد سنة تسع وستين وخمسمائة ٥٦٩هـ، وبدأ السماع في سنة ٥٧٦هـ، وبرع في علم الحديث، وأصبح يعوّل عليه في الجرح والتعليل، وكان عظيم والتعديل، والتصحيح والتعليل، وكان عظيم الشأن في الحفظ وعلم الرجال.. توفي يوم الاثين ٢٨ من جمادي الآخرة سنة ٦٤٣هـ، له مصنفات مشهورة نافعة مهذبة منها:

الأحاديث الجياد المختارة مما ليس في الصحيحين أو أحدهما:

اشترط في هذا الكتاب الصحة، وذكر فيه

أحاديث لم يسبق إلى تصحيحها، وكان مصيبًا فى تصحيحه إلا النزر اليسير الذى تعقب عليه، وقد ذكر الكتائي أن الكتاب لم يكمل، واعتبر العلماء تصحيحه أعلى من تصحيح الحاكم، وهو قريب من تصحيح الترمذي وابن حبان، إلا أنه لم يكمله.

وقد طبع معظم ما وُجد من هذا الكتاب تحت عنوان: المختارة أو المستخرج من الأحاديث المختارة مما لم يخرجه البخارى ومسلم في صحيحيهما، وحققه د. عبد الملك بن دهيش في ثلاثة عشر مجلداً.

ومنهج الكتاب يقوم على ذكر الأحاديث التى ليست منكورة فى البخارى ومسلم. اللهم إلا إدا كان الحديث معلقً فى البخارى فإنه يورده أحيانًا.. وريما ذكر حديثًا له علة. إلا أنه يشير إلى تلك العلة.. وفى ذكره للحديث يسوقه بسنده إلى المصنف.

وقد رتب الضياء كتابه على حسب مسانيد الصحابة مع ترتيبهم على حروف المعجم، وليس على حسب موضوعات الفقه، لأنه استقى معظم مادته الحديثية من كتب المسانيد السابقة عليه، وكتب معاجم الصحابة وعلل الدارقطنى، لذا رتب كتابه على حسب الصحابة، وذكرهم على حسب الأفضلية.

أما الرواة عنهم فذكرهم على حسب حروف المعجم علا الرواة عن أبى بكر مَوْقَقَ فَعَنْ أبى بكر مَوْقَقَ فَعَنْ أبى بدأ بالصحابة ثم بالتابعين.

اعتمد فى أخذ المادة العلمية على الكتب التى لم يهتم أصحابها بذكر الصحيح فقط، ولم يذكروا الحكم على الحديث، لذ كان جُلّ اعتماده على المسانيد والمعاجم والأجزاء الحديثية. ولم يعتمد على الصحيحين أو كتب السنن نظرًا لشهرتها وتداولها بين أهل العلم،

وفى نهاية ذكره للحديث، تارةً يذكر من أخرج هذا الحديث من أصحاب كتب السنة الأخرى - أعنى غير التي وردت في سياق السند.. وأحيانًا يتكلم على رجال السند.

ثم هو يذكر أحيانًا عنة الحديث معتمدًا في ذلك كلام الدارقطني في العلل، مؤيداً له، أو معارضاً.

نموذج من كتابه: قال في مسند عمر رَوْقَي: نعيم بن دجاجة الأسدى الكوفي عن عمر رَوْقَي: نعيم بن دجاجة الأسدى الكوفي عن عبد الرحيم – بأصبهان - أن الحسين بن عبد الملك أخبرهم قراءة عليه – ثنا عبد الله ثنا عبد الرحمن بن مهدى، ثنا شعبة، عن يحيى ابن هانيء، عن نعيم بن دجاجة، قال: سمعته يقول: لا هجرة بعد وفاة رسول الله عليه.

رواه النسائی عن علمر بن علی، عن این مهدی (۲)

ثانياً: التصنيف في المستخرجات:

معنى المستخرج: هو مشتق من الاستخراج، وهو بحث عن شيء يراد إخراجه. (1)

هذا ومن الأساليب التي اتبعها المحدثون في الطور الرابع للتدوين أسلوب الاستخراج وهو: أن يأتي عالم من علماء الحديث إلى أي كتاب من المصنفات الحديثية السابقة عليه، أو المعاصرة له، فيسوق أحاديث هذا الكتاب حديثًا حديثًا بأسانيد لنفسه، من غير طريق صاحب الكتاب، فيلتقي معه في شيخه، أو من فوقه، وهكذا ولو في الصحابي.. غير ملتزم ثقة الرواة، قال السخاوي: وإن شذ بعضهم فجعله شرطًا.(٥)

لكن لا يسوغ للمستخرج العدول عن الطريق التى يقرب اجتماعه مع مصنف الأجمل فيها إلى الطريق البعيدة إلا لغرض من علو، أو زيادة حكم مهم..

وإذا مشينا على القول بجواز الاكتفاء بالالتقاء عند الصحابى فلو أنهما اتفقا فى الشيخ مثلاً، ولم يتحد المسند عندهما ثم اجتمعا فى الصحابى اعتبر ذلك فى المستخرجات.

تارةً يعجز الحافظ عن إيجاد أسانيد لبعض الأحاديث فيتركها أصلاً، أو يعلقها عن

بعض الرواة، أو يسوقها عن طريق مصنف الأصل.

ولم يلتزم مصنفو المستخرجات الموافقة أو المطابقة التامة في ألفاظ الأحاديث دون زيادة أو نقصان، ولذا من الممكن أن ترى في تلك المستخرجات زيادةً في بعض الكلمات.. أو نقصًا أحيانا، لأنهم يوردون الأحاديث من غير طريق صاحب الأصل، ولأن هدفهم هو أصل الحديث لا الألفاظ ولا الحروف...

فوائد المستخرجات: والتدوين بهذا النمط المذكور آنفًا ليس من قبيل الترف الزائد، والذى لا فائدة منه. بل هناك فوائد عدة للكتب المخرجة تصل إلى عشرين فائدة تقريبًا من أهمها:

القوة بكثرة الطرق، حيث نحتاج إلى
 تلك الكثرة فى الترجيح عند المعارضة.

٢ - توضيح إبهام أو إهمال في طريق
 مصنف الأصل، فيقوم المستخرج ببيان الإبهام
 أو الإهمال.

٣ -- علو الإسناد أحيانًا..

٤ – زيادة ألفاظ صحيحة فى المستخرج،
 فإن تلك الزيادات صحيحة إذا كان بإسناد
 الأصل.

٥ - أن يكون مصنف الأصل قد روى عمن

اختلط ولم يبين هل سماع ذلك الحديث قبل الاختلاط أو بعده، فيبينه المستخرج.

٦ - التصريح بالسماع عند ذكر عنعنة
 المدلسين،

۷ – وصل معلقات حیث أفاد الحافظ ابن
 حجر من الستخراج وصل حوالی ثلاثمائة
 تعلیق من معلقات البخاری..

۸ وجود أحكام فقهية واستباطات خاصة فى نهاية إيراد الحديث.

بعض الكتب المؤلفة في هذا الشأن:

بدایة نعب أن نذکر أن المستخرجات قد تکون علی الصحیحین أو علی أحدهم... وهناك مستخرجات علی سنن أبی داود والترمذی وغیرهما.

هذا والكتب المخرجة على الصحيحين في القرن الرابع وما بعده كثيرة، من ذلك:

- مستخرج الإسماعيلى الحافظ أحمد بن إبراهيم المتوفى سنة ٣٧١هـ، وهو مخرج على صحيح البخارى،

التعريف بمستخرج أبى نعيم الأصبهاني ت ٤٣٠هـ:

يسوق أبو نعيم أحاديث الإمام مسلم بنفس الترتيب الذى عند مسلم، فبدأ بالمقدمة والتى تتضمن التحذير من الكذب على رسول الله

رَاكِنُهُ، والترغيب في تبليغ السنة، ثم أورد الكتب كتابًا كتابًا .. ويسرد الأبواب بابًا بعد باب.

لم يلتزم أبو نعيم الشروط التى وضعها مسلم فى تصنيف كتسابه، لذا روى عن مستورين وضعفاء بحجة أن غرضه العلو فى الإسناد.

مثاله: قال أبو نعيم: حدثنا أبو محمد بن حيّان، ثنا محمد بن عباس، عن أيوب، ثنا الحسن بن أحمد بن أبى شعيب، ثنا مسكين ابن بكير، ثنا شعبة عن هشام بن زيد، عن أنس بن مالك رَبِّكَ أن النبى عَلَيْ كان يطوف على نسائه بغسل واحد.

قال أبو نعيم: رواه مسلم عن الحسن بن أحمد بن أبى شعيب عن مسكين.

أقول: ذكر أبو نعيم هذا الحديث تحت باب ما ذكر أن النبى على كان يطوف على نسائه بغسل واحد، بينما هو في صحيح مسلم في كاتساب الحيض باب جواز نوم الجنب، واستحباب الوضوء له وغسل الفرج إذا أراد أن يأكل أو يشرب أو ينام أو يجامع، ورقم الحديث ٣٠٩.

وأنت ترى أن سند أبى نعيم التقى مع سند مسلم في الحسن بن أحمد،

وقال في كتاب الإيمان: باب الحياء ، وأنه

شعبة من الإيمان. قال: وحدثنا محمد بن على، ثنا أبو يعلى، ثنا أبو خيثمة، ثنا جرير، عن سهبل، عن عبد الله بن دينار عن أبى صالح عن أبى هريرة وَوَقَى قال: قال رسول الله وسبعون أو بضع الله وسبعون أو بضع وسبعون أو بضع وستون شعبة، فأفضلها قول لا إله إلا الله، وأدناها إماطة الأذى عن الطريق والحياء شعبة من الإيمان.» رواه مسلم عن أبى خيثمة عن جرير.(1)

ثالثاً: التأليف في السنن:

ومن مناهج المحدثين فى تلك الحقبة التأليف فى السنن، وذلك بجمعهم الأحاديث مرتبة على أبواب الفقه من إيمان وطهارة وزكاة...إلخ،

من هذه الكتب:

۱ سنن الدارقطني : ت سنة ۳۸۵هـ:

و لدارقطنى هو أبو الحسن على بن عمر الدارقطنى البغدادى، سبق التعريف به.

أما كتابه فيسمى سنن الدارقطنى، وهو يشتمل على أحاديث الأحكام ومرتب على حسب الأبواب الفقهية بدءًا من كتاب الطهارة.. وانتهى بالأحاديث المتعلقة بالصيد والذبائح والأطعمة وغير ذلك؛ وفي آخره أحاديث متعلقة بالسبق بين الخيل.. وقد علق

الدارقطنى نفسسه على الأحساديث التى يسوقها، وتكلم على أسانيدها ومتونها صحةً. وضعفاً، وهيه بعض الأحاديث الموضوعة لكنها نادرة جدا.

مثال ذلك: نا على بن إبراهيم بن حماد، نا أحمد بن على الحلواني، نا على بن الجعد، نا أبو كرز القرشي، عن نافع، عن ابن عمر لله عنه ما له أن النبي على قال: «دية دمى دية مسلم».

لم يرفعه عن نافع غير أبى كرز وهو متروك، واسمه: عبد الله بن عبد الملك الفهرى (٧). وهو كتاب يدل على مدى معرفته الواسعة بمداهب الفقهاء.. وعلى سبره اختلاف الأحكام.

۲ السنن الكبرى للبيهقى: المتوفى سنة ٣٥٨هـ:

يعتبر هذا الكتاب موسوعة حديثية شاملة في الأحكام والمسائل الشرعية خلال واحد وسبعبن كتابًا منثورة في كتابه مشتملة على مئات الأبواب.

وقد بلغت أحاديثه ستة وعشرين ألف حديث وأربعمائة وتسعين، (٢٦٤٩٠) وجمع البيهقى بين علم الحديث والفقه، وبيان علل الحديث، ووجه الجمع بين الأحاديث التى ظاهرها التعارض.

وأكد الذهبي أيضًا هذا المعنى في سير أعلام النبلاء(^)

أما عناصر منهجه في كتابه.. فتظهر من خلال المصادر التي كوّن منها كتابه، حيث اعتمد في كتابه على مصادر تتعلق بالحديث.. وعلوم القرآن، وكتب الفقه والأصول.. والمغازى والسير.. واللغة.. وغير دلك، واعتمد في كتبه على مصنفات الإمام الشافعي حاصة.

هذا وقد ألف البيه قى كتابًا سماه (المدخل إلى كتاب السنن الكبرى) تكلم فيه على القواعد التى اتبعها فى تصنيفه للسنن الكبرى، وقد طبع الجزء الموجود من الكتاب محققًا للدكتور ضياء الرحمن الأعظمى.

وهو يذكر النصوص بأسانيدها إلى أصحابها سواء كانوا من علماء التفسير أو الحديث أو الفقه أو اللغة.. إلخ. ولذا يمكن اعتبار كتابه السنن مستخرجًا على الكتب السنة وغيرها . لكن ذكر الذهبى أنه لم يكن عنده سنن النسائى ولا سنن ابن ماجه، ولاجامع أبى عيسى.اه.

مثال ذلك : قال البيهقى : أخبرنا أبو عبد الله الحافظ (يقصد الإمام الحاكم النيسابورى) وأبو زكريا بن أبى إسحاق، قالا:

ثنا أبو العباس محمد بن يعقوب ، أنا الربيع ابن سليمان قال : أنبأ الشافعي، ثنا ابن عيينة، عن الزهوى، عن سالم، عن أبيه، عن النبي في المحرم: «لا يلبس خفين إلا لمن لا يجد النعلين فليقطعهما حتى يكونا أسفل من الكعبين». مخرج في الصحيحين؛ أضفل من الكعبين». مخرج في الصحيحين؛ أخبرنا أبو عبد الله قال: قال أبو الوليد الفقيه فيه : دلالة على أن الخف إذا لم يغط جميع القدم فليس بخف يجوز المسح عليه. (١) فأنت ترى أنه ساق سنده إلى الشافعي، ثم خرج الحديث وعزاه إلى الصحيحين، ثم ذكر خرج الحديث وعزاه إلى الصحيحين، ثم ذكر كلام أبي الوليد الفقيه.

السنن الصغرى للبيهقى أيضًا: والكتاب مطبوع بتحقيق د. عبد المعطى قلعجى فى أربعة أجزاء.

وذكر الكتانى أن السنن الكبرى والصغرى على ترتيب مختصر المزنى لم يصنف فى الإسلام مثلهما.

رابعاً: التأليف في موضوعات معينة:

وفى هذا الطور أقدم بعض المحدثين على نوع من التأليف يتمثل فى إفراد أحداديث لموضوع معين؛ مثل الزهد للإمام البيهقى، والبعث والنشور، والآداب له أيضًا، والترغيب والترهيب للأصبهانى، والناسخ والمنسوخ للحازمى وغير ذلك،

۱ التعريف بكتاب الزهد للبيهقى ته ٤٥٨هـ: وهو كتاب جمع فيه الإمام البيهقى الأحاديث والآثار التى تتعلق بموضوع الزهد، حيث قسم كتابه إلى أجزاء تشبه الكتب والأبواب وهى عبارة عن سنة فصول:

الفصل الأول: حقيقة الزهد وأنواعه، ومن الجدير باسم الزهد؟

الفصل الثاني : العزلة والخمول،

الفصل الثالث: في ترك الدنيا ومخالفة النفس والهوى.

الفصل الرابع: قصصر الأمل والمسادرة بالعمل قبل بلوغ الأجل،

الفصل الخامس: الاجتهاد في الطاعة وملازمة العبودية،

الفصيل السادس: الورع والتقوى.

والمؤلف يسوق فى أول كل فصل الأحاديث النبوية، ثم يتبعها بأقوال الصحابة والتابعين وغيرهم من العلماء، ثم يختم كل فصل بما يحضره من الشعر.

ولم يلتزم المؤلف في سياقه للأحاديث أن تكون صحيحة؛ بل فيه أحاديث حسنة وضعيفة.

ويوجد في الكتاب خطب ورسائل لكثير من البلغاء والعلماء والأتقياء، وحكايات ترقق

القلوب وتذرف العيون، لأن الهدف هو ألا تتعلق النفس بالدنيا الفانية.. أو تشغل بها عن الآخرة.

نموذج منه: قال البيهقى: أخبرنا على بن أحمد بن عبيد، أحمد بن عبيد، حدثنا سعيد بن عثمان، ثنا سعيد بن أبى الربيع، ثنا عنبسة بن سعيد، أخبرنى أشعث الحدانى، عن أبى يزيد المدنى، عن أبى هريرة بخيف أن رسول الله على قال: «إن الله إذا أراد بقوم خيرا مَد لهم في العمر، وألهمهم الشكر»(١٠). والحديث ضعيف لضعف عنبسة ابن سعيد.

۲ التعریف بکتاب الناسخ والمنسوخ من
 الأثار للحازمی ت ۵۸۵هـ:

والحازمى: هو أبو بكر محمد بن موسى ابن عثمان الهمذانى الحازمى ينسب إلى جده حازم ولد سنة ١٥٤٨هـ. كان من الأئمة الحفاظ العارفين بضقه الحديث ومعانيه ورجاله.. وكان كثير الحفظ، يغلب عليه حفظ أحاديث الأحكام..

وافته المنية وهو شاب لم يتجاوز السادسة والشلاثين من عمره، حيث توفى فى جمادى الأولى سنة ٥٨٤هـ.

أما كتابه الناسخ والمنسوخ: ويسمى الاعتبار فى الناسخ والمنسوخ من الآثار، فهو كتاب فريد فى بابه استعرض فيه مؤلفه أهمية معرفة الناسخ والمنسوخ، ثم ذكر مقدمة تكلم فيها عن حقيقة النسخ وشرائطه وأماراته، ووجوه الترجيح، والتمييز بين التخصيص والنسخ، وأن النسخ فى السنة على نحو وقوعه فى الكتاب، ونسخ الكتاب بالسنة. ونسخ السنة بالكتاب.

بعد ذلك ذكر الأحديث المنسوخة، ثم يردفها بالناسخة، ورتبها على حسب أبواب الفقه، بدأ بكتاب الطهارة، ثم ختمه بباب النهى عن أن يقال: ما شاء الله وشئت، وذكر أحاديث تدل على أن النهى كان بعد الإباحة..

ومن منهجه في سياق النص أنه يسوق السند كاملاً للحديث المنسوخ.. ويخرج طرقه ويذكر متابعته.. ثم يذكر بعد ذلك اختلاف أهل العلم في العمل بهذا النص.. ثم يرجح القول بالنسخ ويسوق ما يؤيده..

نمودج من كتابه: قال: باب النهى عن استقبال القبلة والاختلاف فيه..

قال الحازمى: قرأت على أبى العباس أحمد بن محمد ... ثم ساق السند إلى أبى أيوب مَعْيَدٌ أن رسول الله وَ قَالَ قَالَ الله وَ قَال الله وَ الله وَالله وَ الله وَ الله وَ الله وَ الله وَ الله وَالله وَالله وَاله وَالله و

بول، ولكن شرقوا أو غربوا». هذا حديث صحيح أخرجه البخارى في كتابه عن على بن المديني، وأخرجه مسلم عن يحيى بن يحيى وغيره، كلهم عن سفيان بن عيينة.

ثم ساق بسنده أبضًا إلى أبى هريرة وَوَاكَة حديثا مرفوعًا: «إذا جلس أحدكم على حاجته فلا يستقبل القبلة ولا يستدبرها». ثم علق على أحد رواة هذا الحديث قائلاً: عمر بن عبد لوهاب بن رياح بن عبيدة الرياحي بصرى صالح الحديث، تفرد مسلم بإخراج حديثه، وأظن أنه ليس له في كتابه سوى هذا الحديث، وكذا أحمد بن الحسن أبو جعفر البغدادي تفرد مسلم بإخراج

ثم ذكر اختلاف أهل العلم فى هذا الباب وأنه على ثلاثة أنحاء: صنف كرهوه مطلقًا وحملوا هذه الأحاديث على ظواهرها.. ثم ذكر من قال بهذا الرأى.

وصنف فرقوا بين الصحراء والبيوت.. وصنف رخصوا فيه ولم يروا بذلك بأسًا. ومنهم من قال: الأحاديث الأول التي مر ذكرها منسوخة، ثم ذكر بيان النسخ ١٠١١..

من خلال هذا النموذج يتبين لنا أن منهج الحازمي يتمثل في:

١٠ التبويب للأحاديث والآثار التي يذكرها.

٢ - أنه يسوق الحديث مسنداً من عنده إلى الصحابي.

٣ - يذكر من أخرج الحديث من أئمة
 السنة..

٤ - يعلق على الحديث إن كان فى السند راو متكلم فيه.

هـ يذكر مـوقف العلمـاء من العـمل
 بالحديث المنسوخ.

٣ التعريف بكتاب البعث والنشور
 للبيهقى ت ٤٥٨هـ:

وهذا الكتاب تقوم مادته العلمية على ذكر بعض الآيات القرآنية والأحاديث النبوية التى تتعلق باليوم الآخر وما فيه من جنة ونار .. وحشر ونشر .. وما يكون لأهل الجنة من النعيم المقيم .. ولأهل النار من العيناب والجحيم.

ومنهجه يقوم على ذكر الأبواب المتعلقة بهدا الموضوع، ثم يذكر بعضًا من الآيات تتناسب مع الباب، ثم يسوق بعضًا من الأحاديث بسنده المتصل إلى مصنفى كتب السنة، وأحيانًا ينص على من خرج الحديث،

نموذج من الكتاب: قال: باب ما ورد فى أبواب الجنة. وما يقال لأهلها عند دخولهم وما يقولون:

قال الله عزوجل: ﴿وسيق الذين اتقوا ريهم إلى الجنة زمراً﴾ ذكرها إلى قوله: ﴿فنعم أجر العاملين﴾(١١) وقال: ﴿ونزعنا ما في صدورهم من غل تجرى من تحتهم الأنهار وقالوا الحمد لله الذي هدانا لهذا﴾(١٢).

قال: أخبرنا أبو عبد الله الحافظ، وأبو عشمان سعيد بن محمد بن عبد الله النيسابورى، وأبو زكريا بن أبى إسحاق المزكى، قالوا: حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا محمد بن إسحاق الصنعانى، ثنا ابن أبى مريم، ثنا أبو غسان، حدثنى أبو حازم، عن سهل بن سعد أن رسول الله على قال: (في الجنة ثمانية أبواب. فيها باب يسمى الريان، لا يدخله إلا الصائمون).

رواه البخارى فى الصحيح عن سعيد بن أبى مريم^(١٤).

هذا الكتاب مطبوع في مجلد واحد بتحقيق أبو هاجر: محمد السعيد زغلول.

٤ - كتاب الآداب للبيهقي ت ٤٥٨هـ:

وهو كتاب يقوم على حسن الأدب فى اجتماع القوم، سواء كانوا أفرادًا أم جماعات وسواء كانوا أسراً أو مجتمعات، ويسوق الأحاديث فى ذلك.

ومنهجه يقوم على التبويب للموضوع. ثم

يسوق الحديث بسنده، وهو لم يلتزم شرط الصحة.

نموذج من الكتاب: قال: باب الاجتماع على الطعام:

أخبرنا أبو على الروذبارى، أنبأ أبو بكر بن داسة، أنبنا أبو داود، ثنا إبراهيم بن موسى الرازى، ثنا الوليد بن مسلم، ثنا وحشى بن حرب عن أبيه، عن جده أن أصحاب النبى على قالوا: يا رسول الله إنا نأكل ولا نشبع، قال: «لعلكم تفترقون». قالوا: نعم. قال: «فاجتمعوا على طعامكم واذكروا اسم الله عليه يبارك لكم فيه»(٥١).

وهذا الكتاب مطبوع في مجلد بتعليق: السعيد المندوم.

خامساً: التأليف في اختصار بعض الكتب المسندة للمتقدمين:

لما دونت السنة في القرون الثلاثة الأولى.. وتعددت أنواعها.. وكثرت طرقها وتعددت رواياتها.. قام بعض العلماء في القرون المتأخرة خاصة في القرن الخامس باختصار تلك الطرق.. أو الاكتفاء بالراوى وحذف بقية السند بغرض تسهيل وتقريب السنة لطلاب العلم.. من ذلك:

١ - مختصر صحيح مسلم للقرطبى
 المتوفى سنة ٦٥٦هـ:

وهو أحمد بن عمر بن إبراهيم أبو العباس القرطبى المالكى الفقيه المحدث المدرس بالإسكندرية.. ولد بقرطبة سنة ٥٧٨هم، وسمع الكثير هناك، واختصر الصحيحين وشرح صحيح مسلم المسمى المفهم، وفيه أشياء حسنة مفيدة محررة.

ويعرف ببلاده: بابن الزين، وله مصنف يسمى : كشف القناع عن الوجد والسماع(١٦).

ومنهج الكتاب قائم أصلاً على اختصار السند، بل حذفه كاملاً والاكتفاء بالراوى الأعلى وحذف المكرر من الروايات.. ووضع أبواب دقيقة تناسب ما يندرج تحتها من أحادبث.

نموذج من الكتاب: قال: كتاب الإيمان. باب شفاعة النبى على لعمه فى التخفيف عنه، عن العباس مَوْقَى قال قلت: يا رسول الله: إن أبا طالب كان يحوطك وينصرك فهل نفعه ذلك؟ قال: «نعم، وجدته فى غمرات من النار فأخرجته إلى ضحضاح».

وفى رواية: «لولا أنا لكنان في الدرك الأسفل من النار»^(۱۷).

وهذا الكتاب بشرحه مطبوع في سبعة مجلدات محققًا لمجموعة من العلماء.

سادساً: التسأليف في تخريج الأحساديث الواردة في كتب الفقه وغيرها:

مما لاشك فيه أن أئمة الفقه وعلى رأسهم أبو حنيفة، ومالك، والشافعى، وأحمد والذين ساروا على مذاهبهم قد دونوا كتبهم فى الفقه واستدلوا بأحاديث وآثار، وبعض تلك الأحاديث والآثار تحتاج إلى تخريج وعزو لأصولها الحديثية.

لذا وجه علماء الحديث جهدهم نحو تخريج الأحاديث الواردة في بعض كتب الفقه وقد يقوم المحدث بنقض الأدلة التي استدل بها المخالف، ويورد الصحيح، من ذلك:

۱ – كتاب معرفة السنن والآثار للبيهقى: وهذا الكتاب يخدم مذهب الإمام الشافعى وذلك بتخريج الأدلة التى كان يستدل بها الشافعى.. ويقول السبكى فى طبقات الشافعية (مسمعت الشيخ الإمام - رحمه الله – يقول: مراده معرفة الشافعى بالسنة والآثار.. وقال: لا يستغنى عنه فقيه شافعى..).

ومن هنا خرّج فى هذا الكتاب ما احتج به الشافعى من الأحاديث فى الأصول والفروع يسردها بأسانيدها، ثم يُقوّى ما احتاج إلى تقوية، فهو يخدم نصوص الشافعى.

نموذج لذلك: قال الشافعى: وأحب لمن غسسل الميت أن يغتسل - وليس بالواجب عندى، والله أعلم، وقد جاءت أحاديث فى ترك الغسل، منها: «لا تنجسوا موتاكم».

قال البيهقى في معرفة السنن والآثار: أخبرنا أخبرناه أبو عبد الله الحافظ، قال: أخبرنا إبراهيم بن عصمة بن إبراهيم، قال: حدثنا أبو مسلم المسيّب بن زهير البغدادي، قال: حدثنا أبو بكر، وعثمان ابنا أبي شيبة قالا: أخبرنا سفيان بن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ قال. تال رسول الله عنهما ـ قال. تال رسول الله تنجس عن عموا موتاكم، فإن المسلم ليس بنجس حيا ولا ميتاء.(١٨) هكذا رواه مرفوعاً.

۲ التحقیق فی أحادیث الخلاف لابن
 الجوزی ت سنة ۵۹۷هـ:

وهـو العـلامة جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن عـلى... ينتهى نسبه إلى أبى بكر الصديق، - رضى الله عنه - ولد فى بغداد، ودرس الفقه الحنبلى وبرز فيه.. وله مصنفات عدة فى الفقه والحديث والوعظ والأدب والتفسير.. وقد أفاض فيه الذهبى فى السيراً (١٩) .

وكتابه هذا ساق فيه الأحاديث التي هي

مشار خلاف بين الأئمة، ورتبه على حسب أبواب الفقه، لكنه كان يميل إلى مذهبه الحنبلى، فتراه يسوق دليل الإمام أحمد أوّلاً في المسألة، ثم يسوق أدلة المذاهب الأخرى.

وقد ذكر ابن الجوزى ذلك فى قوله: (فهذا كتاب نذكر فيه مذهبنا فى مسائل الخلاف ومذهب المخالف، ونكشف عن دليل المذهبين من النقل كشف مناصف، لا نميل لنا ولا علينا فيما نقول ولا نجازف...).

وقد ذكر المؤلف سبب تأليفه لهذا الكتاب.. وهو أن جماعة من إخوانه ومشايخه في الفقه طلبوا منه زمان الصبا جمع أحاديث في الفقه وبيان ما صح منها وما طعن فيه... إلخ.

ورتب ابن الجوزى كتابه على حسب أبواب الفقه، فبدأ بكتاب الطهارة.

نموذج من الكتاب: قال في كتاب الطهارة/ مسائل الاستنجاء:

مسألة: لا يجوز الاستنجاء بالروث ولا بالعظم، وقال أبو حنيفة ومالك: يجزئ. ويكره،

لنا أربعة أحاديث: الأول: حديث سلمان عِزْقَية وقد عِزْقَية والثانى: حديث ابن مسعود عَزْقَية وقد تقدما الحديث الثالث: أخبرنا الكروخي قال: أنبأنا أبو عامر الأزدى، وأبو بكر الغورجي،

قالا: حدثنا حفص بن غياث، عن داود بن أبى هند، عن الشعبى، عن علقمة، عن عبد الله ابن مسعود رَوَّتُهُ قال: قال رسول الله رَوِّهُ ولا تستنجوا بالروث ولا بالعظم، فإنه زاد إخوانكم من الجن». انفرد بإخراجه مسلم.

ثم ذكر الحديث الرابع بسنده إلى أبى هريرة رَبِّي أن النبى الله نهى أن يستنجى بروث أو بعظم، وقال: «إنهما لا يطيران».

قال الدارقطنى: إسناده صحيح، وقد روى نحوه عن ابن عمر وجابر ـ رضى الله عنهم ـ (۲۰).

هذا والكتاب مطبوع في مجلدين بتحقيق مسعد السعدني، ومحمد فارس.

٣ مسند الشهاب للقضاعي ت ٤٥٤هـ:

والقضاعى هو: أبو عبد الله محمد بن سلامة بن جعفر ... القُضاعى، المصرى الشافعى قاضى مصر، كان من الثقات الأثبات. وله كتابان أحدهما: الشهاب.. والآخر ممند الشهاب.

أما كتابه الشهاب فيسمى (شهاب الأخبار في الحكم والأمشال والآداب من الأحاديث النبوية) جمع فيه أحاديث قصيرة من أحاديث الرسول علي ومجموعها ألف حديث ومائتان، في الحكم والوصايا، محذوفة الأسانيد،

مرتبة على الكلمات من غير تقيد بحرف. ثم ختم الكتاب بأدعية مروية عن الرسول عَلَيْهُ.

أما كتابه مسند الشهاب، فقد جمع فيه أسانيد ما تضمنه كتاب الشهاب، السابق،

نموذج من كتاب الشهاب ومسنده: قال في الشهاب: «المؤمن أخو المؤمن».

ثم قال في المسند: أحبرنا أبو محمد عبد الرحمن بن عمر الصفار، أنا أحمد بن محمد بن زياد، ثنا عباس بن محمد الدوري، ثنا أبوسلمة منصور بن سلمة الخزاعي، ثنا سليمان هو ابن بلال عن كثير بن زيد، عن الوليد بن رباح، عن أبى هريرة عن مرسول الله عن المؤمن أخو المؤمن الأمن المؤمن ال

وهذا الكتاب مطبوع بتحقيق حمدى السلفى في مجلدين،

سابعًا: التأليف في جمع أحاديث الأحكام:

لقد نالت الأحاديث المتعلقة بالأحكام الشرعية اهتمامًا خاصًا من العلماء في القرون المتأخرة.

ومن هؤلاء العلماء لذين خدموا الفقه الإسلامي بجمع الأحاديث المتعلقة بفقه معين:

الحافظ عبد الغنى المقدسى المتوفى مينة ٦٠٠هـ: وهو الحافظ عبد الغنى بن

عبد الواحد بن على بن سرور ... الجماعيلى المقدسى، ويلقب: تقى الدين..

١ عمدة الأحكام:

وهو كتاب رتبه الحافظ المقدسي على أبواب الفقه، ويسمى (عمدة الأحكام عن سيد الأنام).

وجمع فيه خمسمائة حديث مما اتفق عليه البخارى ومسلم فقط.

يذكر الأحاديث بلا إسناد، ويكتفى بالراوى الأعلى.

شرحه ابن دقيق العيد ت ٧٠٢ هـ في كتابه (إحكام الأحكام).

نموذج من ذلك: قال فى كتاب الطهارة باب الجنابة: عن أبى هريرة يَجْكُ أن النبى على قال: «إذا جلس بين شعبها الأربع، ثم جهدها فقد وجب الفسل». وفى لفظ: «وإن لم ينزل».

۲ - الأحكام الشرعية الكبرى لعبد الحق
 الإشبيلي المتوفى سنة ٥٨١هـ:

أما الإشبيلي فهو أبو محمد عبد الحق بن عبد الرحمن الإشبيلي المعروف بابن الخراط الأندلسي المتوفى سنة ٥٨١هـ (٢٢)

ولهذا العالم ثلاث مصنفات في الأحكام وهي:

الأحكام الشرعية الكبرى، ويسمى الأحكام الكبرى في الحديث.

وهو يسوق فى هذا الكتاب الأحاديث بأسانيدها المروية بها فى المصادر التى جمع كتابه منها. مع بسط الكلام على رواة الحديث من ناحية التعديل والتجريح، ولم يكتف بذلك، بل كان يرجح عند الاختلاف بين الرواة.

ويشتمل هذا الكتاب على خمسة وخمسين كتابًا، محتويةً على أكثر من ثلاثة آلاف باب.. تشتمل على أكثر من اثنى عشر ألف حديث وخمسمائة حديث.

ومنهج الإشبيلي أنه يسوق الأحاديث من كتب السنة المشتهرة وغيرها.

وهو بمثل موسوعة حديثية جمعت الأحاديث المتفرقة على الأبواب: ليتيسر الرجوع إليها... وكان الكتاب مرجعًا لكبار الفقهاء من المالكية وغيرهم، استعانوا به فى تأصيل الأحكام، والترجيح بين الأقوال عند اختلافها.

هذا والكتاب لم يتمحص للأحكام الشرعية فقط، بل ضم بين دفتيه أحاديث في الآداب والمواعظ والرقائق.. والأذكار والأدعية.. وأحاديث في تفسير القرآن.. وأخرى في الفتن وأشراط الساعة..

وهكذا ترى أن كتاب الأحكام لم يقتصر

على أدلة الأحكام، بل تعداها إلى غيرها. وقد طبع الكتاب وهو متداول.

٣ - الأحكام الشرعية الوسطى لعبد
 الحق الإشبيلي أيضًا:

وتسمى الأحكام الوسطى في الحديث،

وهذا الكتاب اختصار من الكتاب السابق، من عدة نواحى: من ناحية اختصار الأسانيد، وربم، اقتصر على راوى الحديث الأعلى فقط.

وأيضًا حذف بعض الأبواب والأحاديث،

اعتمد في الغالب على أحاديث الكتب الستة، وضمنها الموطأ، وبعض المصادر الأخرى، وعند إيراده الحديث يذكر مصدره والصحابي الذي اشتهر عنه ذلك الحديث،

ويرى تقى الدين السبكى المتوفى سنة المحدديث منكوت عبد الحق عن الحديث دليل على صبحته فيما يعلم (٢٠٠)

٤ - الأحكام الصغرى في الحديث :
 لعبد الحق الإشبيلي أيضًا:

وقد اختصر هذا الكتاب من كتاب الأحكام الشرعية الوسطى الذى سبقت الإشارة إليه.

وهو في هذا الكتاب يتخير الأحاديث صحيحة الإستاد، معروفة عند النقاد، ونقلها الأثبات، وتداولها الثقات. وأضاف إليها عددًا

قليلاً من الأحاديث المتكلم فيها رأى أن عللها غير قادحة.

كما أنه كان يشرح بعض الألفاظ اللغوية الواردة في الحديث..

قال الكتانى: والأحكام الصغرى فى لوازم الشرع وأحكامه وحلاله وحرامه فى ضروب من الترغيب والترهيب، وذكر الشواب والعقاب... إلخ. (٢٤)

ثامناً: التسأليف على التسرتيب المعجمي الألفاظ الحديث:

مما لاشك فيه أن الفهرسة علم وفن، له قواعد وأصول، والهدف منها هو تيسير الوصول إلى المراد من حديث رسول الله وقي وقد اتخذت الفهرسة هي الحديث صوراً وأشكالاً متعددةً، من ذلك ترتيب الأحاديث على الحروف المعجمية، ومن هؤلاء العلماء الذين قاموا بهذا العمل: الديلمي في كتابه الفردوس:

الفردوس بمأثور الخطاب للديلمي ت سنة ٥٠٩هـ:

أما الديلمى فهو المحدث المؤرخ سيد الحفاظ فى زمانه: شيرويه ابن شهردار بن شيرويه بن فناخسترو .. أبو شجاع الديلمى الهمذنى.

وكتابه: الفردوس ذكر فيه ١٠,٠٠٠ حديث (عشرة آلاف حديث) من الأحاديث القصار مرتبة على نحو من عشرين حرفًا من حروف المعجم.. من غير ذكر إسناد إلا الصحابي فقط.

ولهذا الكتاب ارتباط وثيق بكتاب الشهاب للقضاعي، حيث خرج الديلمي كتاب الفردوس عليه، وقد سبق القول في مسند الشهاب.

وهو من المصادر التى تشتمل على الأحاديث الضعيفة، فالنسبة إلى الفردوس يغنى عن الحكم على الحديث بالضعف.

وقد قام ولد الديامى المكنى أبو منصور شهردار بإسناد أحاديث الفردوس وخرج سند كل حديث تحته، وسماه: إبانة الشبه فى معرفة كيفية الوقوف على ما فى كتاب الفردوس من علامة الحروف.

واختصره الحافظ ابن حجر في كتابه (تسديد القوس في منختصر مسند الفردوس).(٢٥)

تاسعًا: التأليف في المجامع الموسوعية المجردة من الأسانيد:

لما كثرت المصنفات الحديثية.. واستوت ونضيجت خلل القرون الثالث والرابع

والخامس.. وانتشر التدوين في جميع الأمصر، قام جمع من العلماء بالجمع بين بعض الكتب الحديثية بغرض إنشاء موسوعة حديثية مجردة عن الأسانيد التي كثرت طبقاتها.. وبعد العهد بأصحابها، وربما الانشغال بها يصرف عن حقيقة الغرض الذي من أجله تكون خدمة السنة.. خاصة وأن أصول تلك الأسانيد قد آتت أكلها وعرفنا مخارجها وتبين لنا من خلالها الفث والسمين من الروايات. من هنا قام بعض العلماء فجمع بين الصحيحين كالصاغاني.. أو الجمع بين الأصول الستة.

من ذلك : جامع الأصول من أحاديث الرسول على الأثير المتوفى ١٠٦هـ وهو المسمى بأبى السعادات مجد الدين: المبارك ابن أبى الكرم محمد بن عبد الكريم.. الشيباني..

وكتابه هذا جمع فيه بين البخارى ومسلم والموطأ وسنن أبى داود وسنن الترمذى، وسنن النسائى، وشرح غريب الكلمات التى وردت فى الحديث، وذكر معانيها وأحكامها، ونبّه على جميع ما يحتاج إليه منها.

وقد ذكر أن كتابه يبنى على ثلاثة أركان: المبادئ.. والمقاصد.. والخواتيم.

وذكر مقدمة للكتاب ثرية بما تحويه من

علوم ومعارف في مصطلح الحديث، ومنهجه في الكتاب، حيث قسم علوم الشريعة إلى فسرض، ونفل، والفرض إلى: فرض عين، وفرض كفاية... إلخ.

وهذا الكتاب (جامع الأصول) له صلة وثيقة بكتاب رزين العبدرى المتوفى سنة ٥٣٥هـ وهو المسمى (بالتجريد للصحاح والسنن).

وقد اعترف ابن الأثير بأنه اعتنى بكتاب رزين، واشتغل به، فرأى فيه قصورًا فى بعض النواحى، حيث وجد أحاديث فى الأصول الستة لم يذكرها رزين نظرًا لاختلاف النسخ أو الطرق.

أما منهج ابن الأثير: فحذف الأسانيد، ولم يشبت إلا اسم الصحابي الذي روى الحديث، أو اسم من يرويه عن الصحابي إن كان أثرًا.

وأما متون الأحاديث فلم يذكر إلا الحديث أو الأثر، وما كان من أقوال التابعين أو الأثمة فلم يذكره ابن الأثير إلا نادرًا.

قسسَّم الكتاب إلى كتب مرتبة على حروف المعجم، ثم قسسَّم الكتاب إلى أبواب، والأبواب إلى فصول.

وفى نهاية كل حرف يذكر الأبواب التى أولها هذا الحرف ولم ترد فيه: ولكن وردت في غيره من الحروف.

ثم بعد ذلك يسوق غريب الحرف،

نموذج من كتابه: (س- الهرماس بن زياد) قال: مددت يدى إلى رسول الله على ليبايعنى، فلم يبايعنى، أخرجه النسائى(٢٦).

عاشراً: التأليف في جمع أطراف أحاديث كتابين فأكثر:

وهى عبارة عن كتب ليس هدفها سياق النص كاملاً، بل تقتصر على ذكر طرف من الحديث يدل على بقيته، مع الجمع لأسانيده: إما على سبيل الاستيعاب، أو على جهة التقيد بكتب مخصوصة.. (راجع مصطلح الأطراف من الأحاديث..).

حادى عشر: التأليف في بيان الأحاديث الموضوعة:

مما لا شك فيه أن جهم الأحاديث الموضوعة على رسول الله وسي في مكان واحد يسهل تناولها والتعرف عليها ومن ثم البعد عنها وعن روايتها. فقام فريق من العلماء بجمع الأحاديث الموضوعة خاصة في القرن السادس. من ذلك:

كتاب الأباطيل والمناكير للجوزقاني(٢٧):

أبو عبد الله الحسين بن إبراهيم المتوفى سنة ٥٤٣هـ: وهذا الكتاب يسمى أحيانًا: بالموضوعات من الأحاديث المرفوعات..

ولكن اسمه الحقيقى بناء على تحقيق الكتاب: الأباطيل والمناكبير والصحاح والمشاهير.

ويعيب هذا الكتاب أنه يحكم على بعض الأحاديث بلوضع بمجرد مخالفتها لأحاديث صحيحة. ولم يفطن المؤلف إلى محاولة الجمع والتوفيق. وقد طبع الكتاب محققًا في مجلدين.

نماذج من الكتاب: باب فى خلافة معاوية وَ الْحَبِرِنَا عِبِدِ الْحَبِرِنَا عِبِدِ الْحَبِرِنَا عِبِدِ الْحِمِنِ بِنِ مِحْمِدِ بِنِ إِسْحَاقَ بِنِ مَحْمِدِ حدثنا قريش بن أنس، حدثنا عمرو بن عبيد. عن الحسن رَفِي أن رسول الله على المنبر فاقتلوه،.

هذا حديث موضوع باطل، لا أصل له فى الأحاديث، وليس هذا إلا من فعل المبتدعة الوضاعين، خندلهم الله فى الدارين، من اعتقد هذا وأمثاله أو خطر بباله أن هذا مما جرى على لسان رسول الله على فهو زنديق، خارج من الدين، وعمرو بن عبيد الذى روى هذا الحديث قد رمى بالكذب.

ثم ساق بسنده إلى حماد بن زيد قال: قيل لأيوب: إن عمرو بن عبيد روى عن الحسن أن رسول الله قال كذا. قال: كذب عمرو $(^{7})$.

كتاب الموضوعات الكبرى الأبن الجوزى المتوزى المتوزى المتوفي ال

تتاول فيه ما ورد من الأحاديث في كتاب الكامل لابن عدى، والضعفاء لابن حبان، والعقيلي، والأزدى، وتفسير ابن مردُويه، ومعاجم الطبراني الثلاثة، وأفراد الدارقطني، وتصانيف الخطيب، ومصنفات أبي نعيم، وابن شاهين، وتاريخ نيسابور، وتاريخ أصبهان والأباطيل للجوزقاني.

ولكن ابن الجوزى متساهل فى الحكم على الحديث بالوضع، حيث أورد فيه الضعيف، بل الحسن. بل الصحيح مما هو فى كتب السنن.

بل فيه أحاديث صحيحة حكم عليها بالوضع مع وجودها في صحيح مسلم.

وفيه حديث في البخاري من رواية حماد ابن شاكر حكم عليه بالوضع.

ولذا انتقده العلماء وعابوا عليه ذلك كالذهبي، وابن حجر والسيوطي،

نموذج من كتاب الموضوعات:

أخرج ابن الجوزى فى الموضوعات كتاب الإيمان ١٣٦/١ الإيمان باب علاقة كمال الإيمان ١٣٦/١ بسنده إلى عبد الله بن المعتز قال : حدثنا

عفان بن مسلم قال حدثنا حماد بن سلمة عن رجل عن نافع، عن ابن عــمــر ـ رضى الله عنهما ـ قال : قال رسول الله عنه «لا يكمل عبد الإيمان حتى يكون فيه خمس خصال التـوكل على الله، والتـفويض إلى الله، والتـسليم لأمـر الله، والرضا بقـضاء الحديث.

وقال ابن الجوزى: قال الخطيب: هذا حديث باطل بهذا الإسناد، وابن المعتز لم يكن قد ولد فى وقت عفان فضلا عن أن يكون سمع منه وأراه من صنعة زيد بن رفاعة.

ثانى عشر: التأليف في معرفة الصحابة:

مما لا شك فيه أن الصحابة - رضى الله عنهم - هم همزة الوصل بيننا وبين رسول الله عنهم ولذلك فالعناية بهم هامة، لذا شام رجال من المحدثين في القرون المتأخرة بالتأليف في معرفة الصحابة.. وكتبوا مصنفات. من ذلك.

۱ - الاستيعاب في أسماء الأصحاب
 لابن عبد البر المتوفى سنة ٤٦٣هـ:

جمع ابن عبد البر في كتابه هذا ما تفرق في كتب السابقين عليه، وجمع المتناثر منهم.

أشار ابن عبد البر في مقدمة الكتاب أنه نقل معلوماته عن موسى بن عقبة، ومحمد بن

إسحاق، والواقدى، وخليفة نن خياط، والزبير ابن بكار، والمدائني ... إلخ،

رتب ابر عبد البركتابه على حروف المعجم.

ذكر ابن عبد البر فى مقدمة كتابه فضل الصحابة.. وأن الرسول في فضل بعضهم على بعض، وخص كل واحد منهم بفضله.. وبدأ كتبه بسيرة موجزة عن رسول الله في منهم ابنه إبراهيم المنهم المنهم المنهم المنهم المنهم المنهم المنهم المنه المنه

ترتيب التراجم:

رتب المؤلف كتابه على حروف الهجاء بحسب ترتيب المغاربة وهو مختلف عن ترتيب المشارقة لكن من طبعوا الكتاب غيروا ترتيب المؤلف المغربى وجعلوه على حسب ترتيب المشارقة.

وعدد التراجم فى الاستيعاب ٣٥٠٠ ترجمة (ثلاثة آلاف وخمسمائة) بما فيه من اسم أو كنية أو حصل له فيها وهم.

ومن منهجه: أنه يورد الترجمة، ثم يشير إلى ما يشبهها . ثم يضبطها، ويذكر نسب المترجم له وقبيلته التي ينتمي إليها.. وأهم ما يميزه عن غيره. ويسوق له بعضًا من أحاديثه.. وقد يحكم على الإسناد.

نموذج من كتابه: قال (جُرَى) ويقال: جزى بالزاى. حديثه عن النبى ﷺ في الضب،

والسبع، واشعلب، وخشاش الأرض، إسناده ليس بالقائم، لأنه يدور على عبد الكريم بن أمية.

ثم يقول: (جرزى) السلمى، ويقال: الأسلمى والرحبان بن جزى، أسلم وكساه النبى على بردين فى حديث فيه طول، ليس إسناده أيضًا بالقائم.

٢ أسد الغابة في معرفة الصحابة:
 لابن الأثير: عـز الدين أبو الحـسن على بن
 محمد المتوفى سنة ٦٤٠هـ.

أشار ابن الأثير إلى أنه جمع في كتابه هذا بين أصول أربعة في هذا الفن:

وهى كتاب ابن عبد البر .. واستدراك أبو على الغسانى عليه، وابن منده، وأبو نعيم الأصفهاني، وأبو موسى.

منهجه:

استخدم رموزا عند النقل من هذه الكتب، فرمز (د) يشير لابن منده، (ع) لأبى نعيم، (ب) لابن عبد البر،(س) لأبى موسى.

واشتمل على تراجم لسبعة ألاف وسبعمائة وتلاثة (٧٧٠٣) رجالاً ونساءً.

ومن المنهج الذى سار عليه ابن الأثير أنه يشرح الألفاظ التى ترد فى حديث من حديث المترجم له فى آخر ترجمته، كقوله (عُبَيَّة الجاهلية) يعنى كبرها، وتضم عينه وتكسر.

ويذكر أهم الحوادث المشهورة لهذا الصحابي.

أنه يضبط الأسماء المشبّهة ضبطًا علميًا بالحروف، فيقول مثلاً: (أسيد من ظهير) أسيد بضم الظاء وظهير بضم الظاء وفتح الهاء.

أنه يناقش الرواية التي يسوقها إلى الصحابي المترجم له، والتي ينقلها من مراجع سابقة له، فمثلاً ساق حديثًا بسنده إلى أيمن بن يعلى عن النبي وَالله من سرق شبراً من أرض أو غله، جاء يوم القيامة على عنقه إلى أسفل الأرضين».

قال ابن الأثير، هذا الحديث فيه نظر، لأن أيمن هذا ليس بصحابي وإنما هو تابعي كوفي.(٢٩)

ثالث عشر: التأليف في معرفة الثقات:

حاول علماء القرون المتأخرة أن يفردوا لرواة الحديث كتبًا مستقلة، يذكرون فيها كل ما يتعلق بالراوى، بدءًا من مولده وانتهاء بوفاته، يذكرون اسمه ونسبه وشيوخه وتلامذته وطبقته، إلخ،

وبعض المؤلفين اقتصر على ذكر الثقات فقط، من هؤلاء: عمر بن أحمد بن شاهين في كتاب:

١ - الثقات: ويسمى تاريخ أسماء الثقات ممن نقل عنهم العلم.

ومؤلفه أبو حفص عمر بن أحمد بن شاهين الواعظ المتوفى سنة ٣٨٥هـ. ^(٢٠)

رتبه على حروف المعجم، وقد اقتصر على ذكر الراوى من حيث اسمه واسم أبيه، ونقل أقـوال أئمـة الجـرح والتعـديل في توثيق أصحاب التراجم، وأحيانًا يسند رواياته عنهم وأحيانًا أخرى لا يسندها، وربما ذكر بعض شيوخ وتلاميذ صاحب الترجمة.

نموذج من الكتاب: قال ابن شاهين: من اسمه أسلم:

حدثنا عبد الله بن سليمان، حدثنا عبد الله بن أحمد، قال: سألت يحيى بن معين عن أسلم المنقرى ابن من؟ قال: لا أدرى وهو ثقة عندنا (٣١).

هذا والكتاب مطبوع في مجلد واحد بتحقيق د/عبد المعطى قلعجي.

٢ - الثقات لابن حبان البسنى المتوفى
 سنة ٣٥٤هـ:

رتبه على الطبقات: طبقة الصحابة.. طبقة التابعين.. طبقة أتباع التابعين.. وهو يذكر فى ترجمة الراوى: اسمه واسم أبيه وكنيته.

إلا أنه يعيبه أنه ذكر عددًا كثيرًا من المجهولين الذين لا تعرف أحوالهم، وأيضًا ذكر في الثقات قومًا أعاد ذكرهم في الضعفاء والمجروحين..

ومنهجه: أنه يذكر من لم يعرف منه جرح حتى وإن كان مجهولاً لم يعرف حاله، حيث قال: (العدل من لم يعرف منه الجرح، إذ الجرح ضد العدالة، فمن لم يعرف بجرح فهو عدل)... وجمهور المحدثين يخالفونه في ذلك.

رابع عـشر: التأليف في مـعـرفـة الضعفاء:

ولم يغفل العلماء جمع الرواة الذين وصفوا بالضعف بسبب أو أكتبر، ومن هؤلاء الدارقطني المتوفى سنة ٣٨٥هـ وكتابه:

۱ الضعضاء والمتروكون: وهو كتاب ذكر
 فيه الدارقطنى الرواة المتكلم فيهم..

ومنهج الكتاب يقوم على: الاختصار فى الحكم على الراوى، أثناء ترجمته، وقد لا يذكر حال الراوى، وإنما يشير إليه فى ترجمة سابقة أو لاحقة. وهو يبين حال الراوى بلفظ واحد، أو أكثر، وقد يذكر سبب الجرح أو يغفله..

نموذج من كتابه: قال: إبراهيم بن على الرافعي (مدنى ضعيف) مقل، يروى عن كثير

ابن عبد الله، عن أبيه، عن جده أن النبى ﷺ (صلى على النجاشى فكبر عليه خمساً) روى عنه أيوب بن حسن بن على بن أبى رافع عن أبيه.

ف أنت ترى أنه يذكر من يروى عنه .. ثم يذكر له حديثًا ..

وقد تضمن الكتاب إحدى وثلاثين وستمائة ترجمة (٦٣١) وحققه موفق عبد القادر.

ونحب أن ننبه إلى أن التصنيف فى الضعفاء أكثر من التصنيف فى الثقات، فقد صنف فى الضعفاء حتى نهاية القرن الخامس الهجرى، ولم يصنف خلال تلك الفترة فى الثقات سوى أربع مصنفات، "")

٢ - المدخل إلى معرفة الصحيح: وهو
 للحاكم النيسابورى ت ٤٠٥ هـ.

وقد بدأ فى هذا الكتاب ذكر أسماء الضعفاء المطعون فيهم طعنًا شديدًا، ورتبهم على حروف المعجم..

وقد ذكر ذلك في مقدمة كتابه حيث قال:
(وأنا مبين بون الله وتوفيقه أسامي قوم من المجروحين ممن ظهر لي جرحهم احتهادًا ومعرفة بجرحهم لا تقليدًا فيه لأحد من الأئمة، وأتوهم أن رواية أحاديث هؤلاء لا تحل إلا بعد بيان حالهم... إلخ).

وقد ذكر فى كتابه هذا عدد اثنين وثلاثين ومائتين (٢٣٢) راويًا..

ثم ذكر رواة الصحيحين البخارى ومسلم، ورتبهم على حروف المعجم.

نموذج من الكتاب: قال: إبراهيم بن عبد الله بن همام.. ابن أخى عبد الرازق حدث عنه عمه بأحاديث موضوعة،

وقد روى عنه محمد بن الحسن بن قتيبة العسقلانى أحاديث منها (٣٣). وقد طبع الكتاب في ٤ أحزاء.

خامس عشر: التأليف في رجال كتب معينة :

وغرض هذا النوع من التأليف إفراد رجال كتب مخصوصة، للكلام عنها وبيان شأنها.. وقد يجمع المؤلف رجال أكثر من كتاب..

ومن هذا القبيل كتاب أبى الوليد سليمان ابن خلف الباجى المتوفى سنة ٤٧٤هـ وكتابه:

۱ التعديل والتجريح لن روى عنه البخارى فى الصحيح: وقد رتب كتابه على حروف المعجم، وقدم بين يدى التراجم أبوابًا ومقدمات فى منهج معرفة الجرح والتعديل... ثم يذكر اسم صاحب الترجمة ونسبه، والكتب التى أخرج فيها البخارى حديثه فى صحيحه؛ وبعض شيوخه وأقوال أئمة الحرح والتعديل فيه، وسنة وفاته!

٢ - الجمع بين رجال الصحيحين:

مؤلفه: هو أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي المعروف بابن القيسراني الشيباني المتوفى سنة ٥٠٧هـ (٣٥).

ذكر في كتابه أنه اطلع على تصانيف المتقدمين والمتأخرين في تدوين علم الرجال المختصرة.. والمشروحة فلم ير أحدًا شفى في تصنيفه إلا رجلين سلكا مسلك الاعتدال وهما: الكلاباذي الذي صنف ما اشتمل عليه كتاب البخاري.. ثم أبو بكر الأصبهاني الذي جمع أسماء ما اشتمل عليه كتاب الإمام مسلم.

ثم قال: جمعت بين الكتابين... ثم أورد ما أورداه، وأستدرك ما أغفلاه، وأختصر ما يستغنى عنه من التطويل..

وأشير عند ذكر الراوى الذى له حديث واحد عندهما أو عند أحدهما إلى ذلك الحديث إما بإسناده إن علوا فيه، وإما بمتنه وإن وقع نازلاً.

ويبين ما تكلم فيه الحفاظ من علل أحاديث أدخلاها عند ذكر الراوى المشهور.

ويذكر من أوردا حديته استشهادًا به، ومن أورداه مقرونًا بغيره قبل متن الحديث أو بعده مردفًا به (٣٦).

الكتاب مرتب على حسب الحروف الأبجدية، ويبدأ بمن اتفق عليه، ثم أفراد البخارى من تلك الترجمة، ثم يذكر أفراد مسلم من تلك الترجمة،

نموذج من الكتاب؛ قال: من اسمه (جامع عندهما) :

جامع بن شداد أبو صخرة المحاربي الأسدى الكوفى ، سمع أبا بردة عاقراً، وحمران، وعبد الرحمن بن يزيد بن جابر عند مسلم، وعامر بن عبد الله بن الزبير وصفوان ابن محرز عند البخارى، روى عنه شعبة عندهما، والثورى والأعمش عند البخارى، وعتبة أبو العميس، ومسعر عند مسلم.

ق ل أبو نعيم: مات سنة ثمان عشرة ومائة (٢٠).

من اسمه جويرية عندهما:

جویریة بن أسماء بن عبید بن مخراق الضبعی المصری یکنی أبا مخراق، سمع نافعاً مولی ابن عمر ومالك بن أنس عندهما، روی عنه عبد الله بن محمد بن أسماء عندهما؛ وحبان بن هلال وموسی بن إسماعیل... عند البخاری؛ وسعید بن عامر عند مسلم...

ثم قال : (أفراد البخارى وحده) وذكر جويرية بن قدامة... ثم قال: (من تفاريق الأسماء عندهما) وذكر: جرهم بن ناشم... وجنادة بن أبى أمية.. وجبلة بن سحيم التميمي...

ثم قال: (أفراد البخرى من تفاريق الأسامي) وذكر: جمعة بن عبد الله بن زياد.

ثم قال: (أفراد مسلم من تفاريق الأسامى) وذكر: جبر بن نوف البكالى، وجلاح أبو كثير مولى ابن عبد العزيز، وجراح بن مليح بن عدى.

٣ - الكمال في معرفة الرجال: لعبد الغنى المقدسي المتوفى سنة ١٠٠هـ وقد سبق التعريف به، وهذا الكتاب في رجال أصحاب الكتب الستة (الصحيحان، وسنن أبي داود، وسنن الترمذي، وسنن النسائي، وسنن ابن ماجه) ويعتبر هذا الكتاب أول ما صنف في رجال الكتب الستة، وقد ظل كتاب الكمال رجال الكتب الستة، وقد ظل كتاب الكمال أصلاً لعدد كبير من المصنفات التي هذبته أو أضافت إليه طيلة القرون الثلاثة التالية.

ويسوق المقدسى الكلام في كتابه بإسناده.

سادس عشر؛ التأليف في المشيخات ومعاجم الشيوخ؛

واتجه بعض العلماء إلى جمع شيوخه الذين لقيهم، وأخذ عنهم، أو أجازوه وإن لم يلقهم مثل: مشيخة القاضى عياض ذكر فيها

مائة ترجمة من تراجم شيوخه وبعض مروياته عنهم.

وقد يقوم بالتأليف في المشيخات أو معاجم الشيوخ غير الشخص نفسه.

وفى الغالب يرتب أسماءهم على الحروف ولا يترجم لهم، وقد يرتبهم على البلدان. وقال السخاوى: إن التأريخ إن كان لشيوخ لشخص مخصوص يسمى معجمًا، وهو ما يكون على الحروف.. أو مشيخة وهو أعم من ذلك (٢٨).

سابع عشر: التأليف في تاريخ علماء الحديث وحفاظه:

لم يكن علماء هذا الفن ليغفلوا روادهم الذين مهدوا لهم الطريق، وكشفوا لهم عن جواهر هذا العلم، وميزوا لهم الصحيح من الضعيف، والغث من السمين..

ولذا رأوا أنه من الحق عليهم تجاه هؤلاء أن يؤرخوا لهم، وأن يكتبوا عنهم ما يعرفونه من سيرتهم العامة والخاصة، فأفردوا لعلماء الحديث وحفاظه كتبًا مستقلة، تضم بين دفتيها تاريخ القوم ودورهم في خدمة الحديث.

وقد اتخذ هذا التأليف أشكالاً وصورًا متعددةً.. منها ما كان على سبيل العموم -

أعنى جمع علماء الحديث فى البلاد الإسلامية كلها - وليس منحصرًا فى بلد معين، ومن هذا القبيل:

۱ - كتاب الإرشاد في معرفة علماء الحديث: لأبى يعلى الخليل بن عبد الله... القزويني الخليلي المتوفى سنة ٤٤٦هـ.

ذكر فيه المحدثين وغيرهم من العلماء على ترتيب البلاد إلى زمانه.

وقد أشار إلى ذلك فى مقدمة الكتاب قائلاً: إنه أملى فيه أسامى المشهورين بالرواية من رواة الحديث وبيان حالهم توثيقًا وتجريحًا إضافةً إلى أسامى الأئمة العلماء والمحدثين الذين وجدوا فى عصرهم.. ومن حدث بعدهم إلى زماننا هذا على ترتيب البلاد.

ومنهجه يقوم على أنه يذكر الراوى ويحكم عليه توثيقًا، ويذكر ما له من روايات عن إمامه.

نموذج من كتاب الإرشاد: سلمة بن العيّار المصرى: قال: قديم، ثقة، يروى عنه القدماء. عـزيز الحـديث، ويروى عن مالك بن أنس وغيره نحو عشرة أحاديث.

ثم ساق بسنده إلى سلمة بن العيّار، حدثنا مالك، عن الأوزاعى، عن الزهرى، عن عروة، عن عائشة _ رضى الله عنها _ قالت: قال

رســـول الله عَلَيْهُ: «إن الله يحب الرفق في الأمر كله»(٢٩).

هذا والكتاب مطبوع بتحقيق د محمد إدريس في ثلاث مجلدات،

۲ - تاريخ بغسداد: لأبى بكر الخطيب البغدادى المتوفى سنة ٣٤٤هـ. ويسمى: تاريخ مدينة السلام وأخبار محدثيها، وذكر قطانها من العلماء من غير أهلها ووارديها على حسب حروف المعجم.

ويعتبر هذا الكتاب أوسع كتاب فى تراجم المشهورين ممن سكن مسدينة السلام أو دخلوها خلال القرون الثلاثة التى تمتد من بناء بغداد وفراغ الخطيب من تصنيفه الكتاب سنة 353هـ.

ولقد ضم الخطيب فوائد إلى التراجم...
وذكر فيه الثقات والضعفاء والمتروكين
وغيرهم ويضم الكتاب عدد ٨٧٣١ ترجمة
منها خمسة آلاف ترجمة للمحدثين والقراء
والمفسسرين والخلفاء وأرباب الحكم

ومنهج الخطيب فى تراجمه: أنه يعرف بصاحب الترجمة بذكر الاسم والنسب والكنية وشيوخه وتلاميذه.. ثم يذكر أقوال المعدلين أو المجروحين.. وتاريخ الوفاة وأحيانًا مكانها ويسوق أحاديث لصاحب الترجمة بإسناده،

وهو فى سياقه لتلك الأحاديث لم يلترم الصحة، لأنه لم ينقلها عن الكتب الستة، ولذا كان يتعقب بعضها بالنقد والرد.

وتقوم كلية أصول الدين بالقاهرة - قسم الحديث بتحقيق وتخريج الأحاديث الواردة في تاريخ بغداد ضمن رسائل علمية.

نموذج من تاريخ بغداد: قال في ترجمة محمد بن أبي الحسن البزار:

محمد بن عثمان بن على بن إبراهيم بن صالح أبو الحسن البزار، حدث عن الحسين ابن إسماعيل المحاملي، حدثني عنه أبو الحسن محمد بن على الشروطي وذكر لى أنه سمع منه في صف البدري في سنة ست وتسعين وثلاثمائة.

هذا والكتاب مطبوع فى أربعة عشر محلدا.

تاريخ دمشق: لابن عساكر أبو القاسم على بن الحسن المتوفى سنة ٥٧٢هـ.

وهذا الكتاب موسوعة ضخمة جدا.. على نميق تاريخ بغداد لكنه أوسع وأشمل ذكر فبه تراجم الأعيان والرواة ومروياتهم.

وقد كرس له ابن عساكر ثلاثين سنة من عمره حتى أنجزه، ثم أتمه نسخًا بمساعدة ولده القاسم، وبدأ من ربيع من سنة ٥٥٥ه حتى أتمه سنة ٥٦٥هـ.

واسم هذا الكتاب (مدينة دمشق حماها الله، وذكر فضلها، وتسمية من حلها من الأمائل أو اجتاز بنواحيها من وارديها وأهلها) ويقع في ثمانين مجلدًا: وذكر الذهبي أنه يقع في ستة عشر ألف ورقة.

ترجم فيه للأعيان والعلماء والمشاهير ممن سكن دمشق، أو اجتاز بها منذ زمن الصحابة حتى عصره، بل إنه ترجم لبعض الأقدمين كسليمان وشعيب ـ عليهما السلام.

رتب أسماء المترجمين على حسب حروف المعجم مقدمًا تراجم من اسمه أحمد تشريفًا وتكريمًا. مع مراعاة أسماء آبائهم.

نموذج من الكتاب: قال فى ترجمة الزهرى: محمد بن مسلم بن عبيد الله بن شهاب... القرشى، الزهرى.

أحد الأعلام، من أئمة الإسلام، روى عن: عبد الله بن عمر، وأنس بن مالك ـ رضى الله عنهم ـ وسمع منه بدمشق، وسهل بن سعد.

ثم ذكر أسماء خمسين شيخًا من شيوخ الزهرى.

ثم عـرَّج على أسـماء من روى عنه فـذكـر أربعة وخمسين تلميذًا.

ثم ساق بسنده إلى الزهرى حديثًا عن أنس بن مالك رَوِي قال: سقط رسول الله

وَيُورُ من فرس ف ج حش شقه الأيمن... الحديث.

ثم ساق بسنده إلى ابن أبى ذئب، أن ابن شهاب قد ضاقت حاله ورهقه دين، ثم ساق قصمة مع عبد الملك بن مروان حين خرج ابن شهاب إلى الشام وجالس قبيصة بن ذؤيب،

ثامن عشر: التأليف في ضبط أسماء ونسب وكنس الرواة والمحدثين:

معلوم أن الأسماء والنسب والكنى لا يدخلها القياس، ولا تضبطها قاعدة معينة لذا اتجهت همم العلماء إلى تأليف كتب غايتها المنشودة هى ذكر الأسماء والأنساب والكنى المشكة. فيضبطونها ضبطًا علميا، وهنا نشأ المؤتلف والمختف.

ومن هذه الكتب:

١ المؤتلف والمختلف للدارقطنى المتوفى
 سنة ٣٨٥هـ.

نموذج من كتاب المؤتلف والمختلف·

الدارقطنى فى المؤتلف والمختيف ١١٢/٢ باب حَرسَ وجَ سَ وجُرشَ أما حرس فهو فيما ذكر ابن حبيب فى طىء حرس بن جندب بن خارجة، وأما جرس فهو فيما ذكره ابن حبيب فى مزينة جرس بن لاطم، وأما جرش فهو جرش بن عبدة.

۲ الإكمال في رفع عارض الارتياب عن المؤتلف والمختلف من الأسماء والكنى والألقاب للأمير ابن ماكولا: على بن هبة الله... ابن ماكولا المتوفى سنة ٤٧٥هـ.

نموذج من كتاب ابن ماكولا:

وقال ابن ماكولا ۱۵۳/۱: باب الأسدى وقال ابن ماكولا ۱۵۳/۱: باب الأسدى والأسدى: أما لأسدى بفتح السين فجماعة ينسبون إلى أسد بن عبد العزى، وأما الأسدى فهم من الأزد ومنهم من يقول: الأسد بسكون السين ويبدلها من الزاى.

وقد جمع في هذا الكتاب بين (المؤتلف والمختلف) للدارقطني، (وتكملته) للخطيب البغدادي، ومشتبه النسبة لعبد الغني الأزدى.

تاسع عـشر، التـأليف في بيـان التــحـريف والتـصـحـيف في رجـال سند الحـديث أو متنه:

لا شك أن الإنسان معرض للخطأ فى حياته باعتبار بشريته وأنه غير معصوم، مهما أوتى من العلم، ومهما كان ذكاؤه فلابد وأن يخطئ الهدف تارةً ويصيبه أخرى.

والناس في العلم درجات، وهي الفهم مراتب؛ فما يفوت على شخص، لا يخفى

على آخر، ومن هن شرع الإسلام النصيحة. وبيان الخطأ في رفق وأناة لأن كل بنى آدم خطاء، وعلماء الحديث ليسبوا ملائكة معصومين من الخطأ، بل يعترى أحدهم الوهم، ويقع في التحريف عن غير عمد.. لكن الطائفة الأخرى التي أتقنت العلم وعرفت خطأ الآخرين، لم تسكت عن بيان الحق مهما كان المخطئ في العلم.. ومن هؤلاء الذين بينوا التصحيف والتحريف الذي وقع لدى بينوا التصحيف والتحريف الذي وقع لدى البعض: الإمام أبو أحمد العسكرى المتوفى سنة ٢٨٣هـ في كتابه:

تصحيفات المحدثين: لمؤلفه السابق ذكره. والكتاب يقع فى نلاثة أجزاء بتحقيق د. محمود ميرة.

وقد ذكر المصنف في مقدمة الكتاب أنه شرح فيه الأسماء والألفاظ المشكلة التي تتشابه في صورة الخط، فيقع فيه التصحيف.

قال: اقتصرت في هذا الكتاب على ما يحتاج إليه أصحاب الحديث... من شرح ما يصحف فيه من ألفاظ الرسول وسي وتبيين مايصحف فيه، فذكرت منها ما يشكل ويصحف فيه، فذكرت منها ما يشكل ويصحفها من لاعلم له، وشرحت بعدها أسماء الصحابة والتابعين ومن يتلوهم من الرواة والناقلين جُلّ ما يقع فيه التصحيف مثل: حُباب وحُتات،... وَحَيان وحبّان...إلخ.

نموذج من الكتاب: قال: ومما يُصحف قوله على: «تعس عبد الدينار والدرهم، تعس وانتكس، وإذا شيك قلا انتقش، بالقاف والشين منقوطة. هذه الرواية الصحيحة، وقال عبد الله مسلم بن قتيبة: سمعت من يرويه (قلا انتعش) بالعين غير المعجمة، وقد سمعت أنا غير واحد يرويه (قلا انتعش) بالعين غير المعجمة،

قال: والصحيح القاف في قوله: فلا انتقش، يقال: نقشت الشوكة إذا استخرجتها ومنه سسمى المنقاش، وفي مثل (لا تُنقش الشوكة بشوكة مثلها فإن ضلعها معها). فأراد وقوله: «تعس عبد الدينار»، أي عشر، وقوله: «شيك»: أي دخلت شوكة في رجله فلا خرجت بالمنقاش، وأما (انتعش) بالعين فهو ارتفع، ولا معنى له مع ذكر الشوكة: ولو كان فرياً (فلا انتعش) كان قريباً (13).

عشرون: التأليف في علل الأحاديث:

فى الأحاديث نوع من الوهن غامض خفى لا يطلع عليه إلا الحداق المهرة من خلال سببرهم الروايات، والوقوف على الطرق للحديث الواحد، فيعرفون المرفوع من الموقوف والمتصل من المرسل وغير ذلك.

ومن العلماء الذين كان لهم باع طويل فى علل الحديث الإمام الدارقطنى تـ٧٨٥هـ. وكتابه يسمى:

العلل في الأحاديث النبوية: وهو أجمع كتاب في الأحاديث المعلة مرتب على المسانيد وليس من جمعه، بل من جمع تلميذه الحافظ أبو بكر الباقلاني (١٠)

ولذا يقول ابن كشير عن كتاب العلل للدارقطنى: أجل ما رأيناه وصنع فى هذا الفن، لم يسبقه إلى مثله، وقد أعجز من يريد أن يأتى بعده، ولكن يعوزه شىء لابد منه وهو أن يرتب على الأبواب، ليقرب تناوله للطلاب.

أو أن تكون أسماء الصحابة الذين اشتمل عليهم مرتبين على حروف ليسهل الأخذ منه، فإنه مبدد جدًا، لا يكلد يهتدى الإنسان إلى مطلوبه بسهولة (٢٤). اهد.

نموذج من كتاب العلل للدارقطنى: وسئل عن حديث آخر من حديث أبى هريرة وعمر عن أبى هريرة وعمر عن أبى بكر وعمر وعمر وضى الله عنهما وأدهما كان يوتر أول الليل، وكان الآخر يوتر آخره، فقال رسول الله وعلى الله وعنه وقوى هذا). فقال يرويه ابن عيينة عن الزهرى، عن سعيد بن المسيب، واختلف عنه. فرواه محمد بن يعقوب الزبيرى عن ابن عيينة وقال فيه: عن أبى هريرة، وغيره يرويه عن ابن عيينة ولا يذكر أبا هريرة، يرسله عن سعيد. وهو الصواب، وكنذلك رواه الزبيرى عن الزهرى عن الزهرى عن الزهرى عن سعيد الزهرى عن سعيد مرسلاً.

والكتاب مطبوع معظمه فى ١١ مجلدًا. محقق للدكتور/ محفوظ الرحمن زين الله السلّفى.

واحد وعشرون: التأليف في شرح غريب الحديث:

مسعلوم أن رسول الله وضيح العبارة، الكلم، وفصاحة اللسان، ووضوح العبارة، واستقامة الكلام، فلا يغرب في حديثه، ولا يأتى بالغوامض والأغلوطات: بل كان كلامه سهلاً يضهمه العربي الذي ولد وعاش في أحضان لفته الرءوم، ولكن لبعد العهد. وفساد اللسان، وهجر اللغة الفصيحة إلى اللغة العامية، وتسلل بعض الكلمات الأعجمية إلى لفتنا، لكل هذه الأسباب وغيرها أصبحت بعض الكلمات النبوية غريبة لدى بعض الناس، حتى صعب على المعض الدى بعض الناس، حتى صعب على المعض فهم عبارات النبوة؛ لذا فزع بعض العلماء إلى غرابتها فجمعها في كتاب، ومن هؤلاء الإمام غرابتها فجمعها في كتاب، ومن هؤلاء الإمام الخطابي في كتاب، ومن هؤلاء الإمام الخطابي في كتاب،

١ - غريب الحديث: للإمام أبى سليمان الخطابى، واسمه حَمَّد بن محمد بن إبراهيم الخطابى البُسنتى المتوفى سنة ٣٨٨هـ.

ذكر في مقدمة كتابه فضل القرون الثلاثة

على السنة ومدى حفاظهم عليها.

ثم ذكر السبب الذى من أجله كثر غريب حديث رسول الله عليه

ثم ذكر معنى الفريب واشتقاقه.

منهجه فى كتابه: كتاب غريب الحديث للخطابى يقع فى ثلاثة مجلدات كبار حققه د. عبد الكريم العزباوى.

ومنهجه يقوم على عدة عناصر: أنه يسوق النص أولاً مجردا عن الإسناد، وبعد ذلك يسوق سنده إلى الصحابى الذي روى الحديث.

ثم يشرع فى بيان كلمات الحديث، وربما يذكر معنى كلمة ليست غريبة.

قد يتعرض لتفسير آية استشهد بها على معنى معين.

وقد يذكر شيئًا من الشعر.

نموذج من كتابه: قسال أبو سليمان (الخطابي) في حديث رسول الله على أنه قال: (إن أميري من الملائكة جبريل).

حدثنيه محمد بن سعدويه، نا ابن الجنيد، نا محمد بن النضر بن مساور، نا جعفر بن سليمان الضبعى، عن أبى عمران، عن عمر ابن الخطاب رسيسية.

قوله: (أميري) أي ولييٌّ وصاحبي، وكل من

فزعت إلى مؤامرته ومشاورته فهو أميرك، والعقل: أمير النفس، لأنها إذا أرادت أمراً راجعته.

قال السماخ يذكر رجلاً أعطى بقوس له ثمناً، فهو يؤامر النفس في إمضاء البيع أو رده:

فظل يناجى نفسه وأميرها

أيأتى الذى يُعطى بها أم يجاوز يعنى عقله.

وقال زهير:

وقال أميرى : هل ترى رأى ما نرى

أنَخْيَلُه عن نفسه أم نُصَاوله يريد صاحبه.

ومما جاء على وزنه: وزير ونديم، يقال: هو وزير الملك، إذا كان يؤازره، ونديمه إذا كان ينادمه، وشريبه إذا كان يشاربه، قال الشاعر:

إنا إذا نازعنا شريب

لنا ذَنُوب وله ذَنوب

ونرى - والله أعلم - أنه أراد بهذا القول: مخالفة اليهود، لأنهم كانوا يقولون: إن صاحبنا ميكائيل، لأنه يأتى بالرحمة والخير: وإن عدونا جبريل لأنه يأتى بالبلاء والعذاب، فأنزل الله ﴿قُل من كان عدوا لجبريل﴾ (٢١٠) الآرة.

وفى الجزء الثانى: الأحاديث الموقوفة على الصحابة، وبدأ بأبى بكر.. وختمه بحديث عائشة.

وفى الجزء الثالث: ذكر أحاديث التابعين المقطوعة، وبدأ بحديث لكعب الأحبار، وختمه بحديث لأبى بكر بن عياش،

ثم ذكر فى نهاية الجزء الثالث: مقطعات من الحديث بلا طرق، وفيه أنه يسوق بعض عبارات الحديث دون سياق السند.. ثم يقوم بتفسيرها.

ثم ما يقارب فيه الروايات ولا تختلف لها المعانى.

النهاية في غريب الحديث والأثر:
 لابن الأثير مجد الدين أبى السعادات المبارك
 ابن محمد الجزرى ت سنة ٢٠٦هـ.

وكتابه يقع في خمسة مجلدات محققًا.

ولقد ذكر المصنف فى مقدمة كتابه أهمية علم الحديث والآثار، وأن قطب الإسلام يدور عليه... ثم قسم الحديث إلى قسمين: معرفة ألفاظه.. ومعرفة معانيه.

ثم قسم الألفاظ إلى مفردة ومركبة،

والمفردة إلى عام وخاص.. ومراده بالعام ما يشترك فى معرفته جميع الناس... وأما الخاص فهو اللفظ اللغوى الغريب الذى لا يعرفه إلا من عنى به.

وأن معرفة اللفظ الخاص إما أن تكون مقصورة على ذات الكلمة من حيث وزنها وبنائها وتأليف حروفها ... وهذا أمر يتولى شأنه علماء اللغة والاشتقاق.. وإما أن تكون مقصورة على صفات الكلمة من معرفة الحركات والإعراب: لئلا يختل فهم الحديث ولا يتداخل فاعل بمفعول... ومعرفة صفات الكلمة اهتم بها علماء النحو والتصريف.

ثم استعرض ابن الأثير تطور التأليف في معانى الغريب بدءًا من معمر بن المثنى، مرورًا بالنصر بن شميل.. ثم الأصمعى.. ثم القاسم ابن سلام.. ثم الخطابى.. ثم الهروى.. ثم أبى موسى الأصفهانى الذى جمع كتابًا ذكر فيه ما فات الهروى.

- ثم ذكر أن أبن الجوزى - وكان معاصرًا له أخذ كتاب الهروى فاختصره.

وقد أعجب ابن الأثير بكتابى: الهروى وقد أعجب ابن الأثير بكتابى: الهروى والأصفهانى، فقام بجمع ما فيهما من غريب الحديث مجردًا من غريب القرآن، وأضاف كل كلمة إلى أختها: تسهيلاً للطالب وجمع بين الكتابين، وأضاف إليهما ما وجده فى الكتب

الحديثية المدونة في أول الزمان وأوسطه وآخره، سواء كان ذلك من المسانيد أو المجاميع وكتب السنن والغرائب قديمها وحديثها وكتب اللغة على اختلافها.

منهجه: وقد رتب ابن الأثير كتابه على حروف المعجم بالتزام الحرف الأول والثانى من كل كلمة، ثم يتبعها بالحرف الثالث على سياق الحروف.

أما الكلمات التى فى أوائلها حروف زائدة. وقد بنيت الكلمات عليها حتى صارت كأنها من نفسها فأثبتها فى أول الحرف الذى هو فى أولها وإن لم يكن أصليا.

وإذا أخذ المادة العلمية من كتاب الهروى رمن إليه بحرف (ه) وإن كان كتاب أبى موسى رمز إليه بـ (س).

وما يسوقه ابن الأثير من أحاديث؛ فإما أن يكون مجردًا عن إضافة إلى قائله وهذا النوع في الغالب أحاديث رسول الله وهذا اللهم إلا النزر اليسير الذي لا تعرف حقيقته هل هو من حديثه أو حديث غيره.

وأما إذا كان الحديث مضافًا إلى مسمّى فسلا يخلو أن يكون المسمى هو صاحب الحديث واللفظ له، أو يكون راويًا للحديث عن الرسول عَلَيْ أو غيره،: أو يكون سببًا في ذكر ذلك الحديث أضيف إليه، وإما أن يكون

له فيه ذكر عرف الحديث به واشتهر بالنسبة إليه.

نموذج من الكتاب: قال: (بده) (س) فى صفته ﷺ (من رآه بديهة هابه) أى مفاجأةً وبغتةً، يعنى من لقيه قبل الاختلاط به هابه لوقاره وسكونه، وإذا جالسه وخالطه بان له حسن خلقه (٤٤).

هذا ولابن الأثير كتاب آخر في غريب الحديث يسمى: منال الطالب في شرح طوال الغرائب صنفه بعد كتابه النهاية.. وقد اقتصر في هذا الكتاب على الأحاديث والآثار الطوال والأوساط بتمامها وأخذ في شرحها، ولذا يعتبر كتاب حديث ولغة.

وقد حققه د. محمود الطناحى - رحمه الله - وذكر في مقدمة التحقيق الفروق بين المنال والنهاية.

اثنان وعشرون: التأليف في شروح أمسهات كستب الحديث وغيرها:

حين وضع أصحاب الأصول الستة كتبهم، قام العلماء بعدهم بشروح يتفاوت منهجهم فيها بين الإيجاز والبسط.. وبين شرح عام لكل ما ورد في الكتاب، وبين شرح لبعض الكلمات.

وفى القرون المتأخرة ظهرت شروح موسعة يغلب عليها الطابع الشمولى.

همن هذه الشروح:

١ - شرح صحيح البخاري لابن بطال:

وهو العلامة أبو الحسن على بن خلف بن بطال البكرى القرطبى البلنسى توفى سنة بطال البكرى العتنى بالحديث عناية تامةً، وشرح صحيح البخارى في عدة أسفار، رواه عنه الناس.

وهذا الكتاب أكثره في الفقه المالكي، وقد أكثر ابن حجر من النقل عنه في فتح الباري..

نموذج من شرح ابن بطال:

شرح صحيح البخارى لابن بطال كتاب الإيمان فضل من استبرأ لدينه حديث «الحلال بين والحرام بين....» الحديث قال المهلب ـ رحمه الله : الوسائط التى بين الحلال والحرام يحتذيها أصلان من كل الطرفين.....الخ.

وهذا الحديث أصل فى القول بحماية النرائع وفيه دليل أن من لم يتق الشبهات المختلف فيها وانتهك حرمتها...(٥٠٠)

۲ - المعلم بفوائد مسلم: للإمام أبى عبد
 الله محمد بن على المازرى المالكى المتوفى
 منة ٥٣٦هـ.

والكتاب قد قام الإمام المازرى بإملائه أثناء قراءة صحيح الإمام مسلم عليه، وقد اتبع المازرى في تعليقه على صحيح مسلم أسلوب الإيجاز، واستعان بكتب غريب الحديث التي ألفت قبله.. ولذا فهو مجرد تعليقات وليس بالشرح المستفيض، وهو أول كتاب تناول صحيح الإمام مسلم بالشرح.

ومن منهجه: أنه يسوق قطعة من الحديث الذي في صحيح مسلم ثم يعلق عليه.. ولذا فهو لم يستوعب جميع الأحاديث.. ولا جميع ألفاظ الحديث الواحد.

وتارة يسوق الحديث بإسناد الإمام مسلم كاملاً.. ويقارن بين الأسانيد أحيانًا.

وتارة يتكلم في شرحه على الحديث في مسائل عقدية . وغير ذلك.

نماذج من شرحه: قال فى (باب الجهر بالقراءة فى الصبح والقراءة على الجن) قوله: «عامدين إلى سوق عكاظ» الحديث.

قال الشيخ: ظاهر الحديث أنهم آمنوا عند سماعه عند سماع القرآن، ولابد لمن آمن عند سماعه أن يعرف حقيقة الإعجاز وشرائط المعجزة، وبعد ذلك يقع له العلم بصدق الرسول على فالما أن يكون الجن علموا ذلك من رسول الله على أو علموا من كتب الرسل المتقدمة ما دلهم على أنه هو النبى الصادق الميشر به.

نمودج آخر: (أمر الأئمة سخفيف الصلاة في تمام):

قال الشيخ: خرج مسلم في هذا الباب حدثنا فتيبة بن سعيد وأبو الربيع الزهراني، قال أبو الربيع: حدثنا حماد، حدثنا أيوب عن عمرو بن دينار عن جابر عَوَّكَ قال: كان معاذ بصلى مع النبي عَلَيُ العشاء، ثم يأتي مسجد قومه... الحديث.

قال بعضهم: قال أبو مسعود الدمشقى: قتيبة يقول فى حديثه: عن حماد عن عمرو، ولا يذكر أيوب، ولم يبينه مسلم (11).

هذا والكتاب قد أخرجه المجلس الأعلى للشئون الإسلامية محفقًا في جزاين.

٣ - إكمال المعلم بفوائد مسلم: للقاضى عياض.. وهو الإمام الحافظ أبى الفضل عياض بن موسى... اليحصبى المتوفى سنة هدوهو مالكى المذهب أيضًا.

وكتاب الإكمال قصد به صاحبه تتميم ما فات المازرى فى كتابه المعلم.. وأضاف إليه من النكات الحديثية والفوائد ما لم يسبق إليه.. وقد اعتنى بالجوانب الفقهية من الحديث.. ولذا يقول: قال الإمام ويقصد المازرى.

ومنهجه يقوم على نقل كلام المازرى غالبًا، ثم يضيف إليه ما يفتح الله به عليه..

وأحيانًا يترك كلام المازرى على ما هو عليه دون إضافة.

وأحيانًا يتعقبه ويستدرك عليه ويصحح له أوهامًا وقعت له.

إذا ساق الإمام مسلم حديثًا ولم يسنده. فإن القاضى يذكر مخرجه وسنده.

يسترسل في معانى الكلمة من حيث اللغة ضبطًا واشتقاقًا.

نموذج من الكتاب: قال فى حديث معاذ ابن جبيل: كنت ردف النبى على وليس بينى وبينه إلا مؤخرة الرحل.

قــال فى (ردف): رويناه بإسكان الدال وكسر الراء، وبفتح الراء وكسر الدال عند الطبرى.

وفى الحديث الآخر: رديف بزيادة الياء، والردف والرديف هو الراكب خلف الراكب، يقال منه: ردفته أردفه وبكسر الدال في الماضى وفتحها في المستقبل إذا ركبت خلفه.

وتقول: أردفت مأنا، رباعى، وأصله من ركوبه على الردف: العجز.

ولا وجه لرواية الطبرى إلا أن يكون فَعُل هاهنا اسم فاعل مثل: عجل وزمن وفرق. إن صحت روايته (١٤٠٠).

نموذج اخر: قال القاضي: حديث (أنزلوا

الناس منازلهم) الذي ذكره مسلم عن عائشة ـ رضى الله عنها ـ عن النبي شي ولم يسنده، أسنده أبو بكر البزار في مسنده عن ميمون بن أبي شبيب عن عائشة ـ رضى الله عنها ـ عن النبي شبيب وذكره أبو داود في مصنفه... إلخ. (٢٨)

هذا وقد طبع الكتاب محققًا تحقيقًا علميا في تسعة مجلدات تحقيق د. يحيى إسماعيل.

الحافظ شيخ الإسنة للبغوى: وهو الإمام الحافظ شيخ الإسلام محيى السنة الحسين ابن مسعود الفراء البغوى توفى سنة ١٥٥هـ، لقب بمحيى السنة، وركن الدين. وكان إمامًا فى الفقه والسنة. وكنيته أبو محمد.

وكتابه يسمى : شرح السنة، وهو يتضمن كثيرًا من علوم الأحاديث... وهوائد الأخبار المروية عن رسول الله على من حل مشكلها، وتفسير غريبها، وبيان أحكامها.

تحرى البغوى الصحيح أو الحسن من المقلوب الأحاديث، وأعرض عن الضعيف من المقلوب والموضوع والمجهول وما اتفقوا على تركه، ولكنه قد يذكر الضعيف من قبيل الاستشهاد.

والأحاديث التى ساقها على قسمين.. قسم مسند منه إلى أصحاب الكتب.. وقسم لم يذكر أسانيده باعتبار أنها مسموعة ومتداولة

فى كتب القوم، وحتى لا تحصل الإطالة بذكر الأسانيد.

وذكر البغوى عى المقدمة أنه فى جمعه للمادة العلمية متبع لما قبله.. إلا إذا كان المقام يحتاج إلى توضيح.. أو ترجيح لقول على قول.. أو تأويل ما يحتاج إلى تأويل.

ومن منهجه أيضًا أنه رتب الكتاب على حسب الموضوعات، ويسوق تحت كل كتاب ما يناسسبه من الآيات القرآنية.. وقد يقوم بتفسير بعض تلك الآيات تفسيرًا إجماليا.

ثم يسوق الأحاديث المتعلقة بالباب الذي ترجم له، وهو يحرص على أن يذكر الأحاديث الصحاح إلا إذا لم يكن في الباب سوى الضعيف فإنه يذكره لا محالة.

ثم يذكر ما يستفاد من أحاديث الباب من الفقه.. ويذكر اجتهادات الصحابة والتابعين، وأقوال الأئمة المجتهدين في أمهات المسائل المتفق عليها، والمختلف فيها.

وأحيانًا يسترسل فى إيضاح غريب الحديث وينحو به منحى اللفويين وأهل الاشتقاق.

وتارة يعلق على أحدد رواة الحديث بالتعريف بهم.

نموذج من الكتاب: قال فى كتاب الإيمان باب العفو عن حديث النفس، قال الله سبحانه وتعالى ﴿ ﴿ وَإِن تَبِدُوا مِا فَى أَنْفُسِكُ مِ أَوْ تَخْفُ وه يِحاسبكُ مِ الله عنهما بِهِ الله ﴾ ﴿ (٤٩) قال ابن عمر - رضى الله عنهما - : نسختها الآية التي بعدها يعني قوله سبحانه وتعالى: ﴿ لا يكلف الله نفسا إلا وسعها ﴾ (٥٠) ومثله عن ابن عباس وأبي هريرة - رضى الله عنهما - .

وقال جل ذكره: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فَى السَّيِّ مِنْ حَرِجِ﴾ (٥١) أي لم يضيق عليكم في أحكامه فيكلفكم ما تعجزون عنه.

قال الإمام الحسين بن مسعود، أخبرنا أبو على الحسين بن محمد القاضى، نا أبو محمد عبد الله بن يوسف بن محمد بن يامويه الأصبهانى، نا أبو بكر أحمد بن إسحاق الفقيه. أنا بعقوب بن يوسف القروينى، نا القاسم بن الحكم العرفى، نا القروينى، نا القاسم بن الحكم العرفى، نا أوفى، عن أبى هريرة عن قتادة، عن زرارة بن أوفى، عن أبى هريرة عن قتادة عن النبى عن أمتى ما وسوست به أنفسها ما لم تتكلم أو تعمل به... هذا حديث متفق على صحته، أخرجه محمد عن مسلم، عن هشام، وعن أخرجه محمد عن مسلم عن زهير بن حرب، مسعر، وأخرجه مسلم عن زهير بن حرب، عن وكيع، عن مسعر، وهشام عن قتادة.

وزرارة بن أوفى الظفرى الحرشى قاضى البصرة (٢٥).

ثلاث وعشرون: التأليف في مصطلح الحديث وقواعده:

بعد أن تم تدوین وتصنیف کتب السنة بمختلف أنواعها، بناء علی قواعد واصطلاحات ارتسموها وساروا علی منوالها. قام بعض العلماء بجمع تلك القواعد فی كتب خاصة وكثرت التصانیف فی ذلك، حتی قیل: إن أول من ألف فی ذلك أبو محمد الرامهرمزی ت ٣٦٠هـ، إلا أنه لم يستوعب قضایا هذا الفن. ثم كان الحاكم أبو عبد الله النیسابوری فی كتابه.

١ -- مــهـرفــة علوم الحــديث: للحــاكم
 المتوفى سنة ٤٠٥هـ.

وقد جمع فى هذا الكتاب اثنين وخمسين نوعًا من أنواع علوم الحديث.. ولكنه لم يستوعب.. ولم يهذب إلا أن فيه فوائد ومهمات بنى عليها من جاء بعده.

ابتدأ الحاكم كتابه ببيان فضل أصحاب الحديث، وأن من يتطاول عليهم زنديق ملحد.

ثم تكلم عن أنواع علم الحسديث وبدأ بالإسناد العالى وما يتعلق به، وكذا الإسناد النازل.. ثم تكلم عن المسند من الحديث.. والموقوف.. طبقات الصحابة.. المراسيل.. والمنقطع، والمسلسل.. والعنعنة.. والمعضل.. وغير ذلك.

ومنهجه فى الكتاب. أنه يذكر أهمية النوع الذى يسوقه، وإن كان للمتقدمين دور فيه أشار إلى ذلك.

إذا ذكر حديثًا فإنه يسوقه بإسناده.. وتارةً يرجح بين الآراء إن كانت متضارية.

نموذج من الكتاب: ذكر النوع السابع عشر من علوم الحديث:

قال: هذا النوع من هذا العلم هو معرفة أولاد الصحابة، فإن من جهل هذا النوع اشتبه عليه كثير من الروايات، وأول ما يلزم الحديثي معرفته من ذلك أولاد سيد البشر محمد المصطفى ومن صحت الرواية عنه منهم، وقد روى الحديث عن زهاء مائتي رجل وامرأة من أهل البيت، ثم بعد هذا معرفة أولاد التابعين وأتباع التابعين وغيرهم من أولاد التابعين وأتباع التابعين وغيرهم من أثواع علم الحديث. اه باختصار.

۲ - الكفاية في علم الرواية: للخطيب
 البغدادي المتوفى سنة ٣٤٤هـ وهو محدث
 الشام أبو بكر أحمد بن على بن ثابت الذي
 كثرت تصانيفه وتداولها الناس.

وقد استطاع الخطيب أن يشرى المكتبة الحديثية بعشرات الكتب في مصطلح الحديث منها: شرف أصحاب الحديث. الجامع لأخلاق الراوى وآداب السامع.. والسابق واللاحق... إلخ.

ومن أعظم كتبه كتاب الكفاية التى ذكر فيه قوانين الرواية.

وقد بين فى مقدمة الكتاب أهمية السنن والآثار، ودور الصحابة فى تبليغها للناس، ثم ذكر فضل المحدثين واجتهادهم فى حفظ الدين... إلخ.

ومنهجه قائم على أن الأحاديث والآثار التى يذكرها فى كتابه يسوقها بالسند المتصل، بل إذا ذكر رأيًا لأحد من المتقدمين ساقه بالسند إليه.

نموذج من الكتاب: قال فى باب (ترك الاحتجاج بمن كثر غلطه وكان الوهم غالبًا على روايته): أخبرنا محمد بن الحسين القطان، قال: أنا دعلج بن أحمد، قال: أنا أحمد بن على الأبار قال: ثنا أحمد بن سنان، قال: كان عبد الرحمن بن مهدى لا يترك حديث رجل إلا رجلاً متهمًا بالكذب، أو رجلاً الغالب عليه الغلط.

ثم ساق بالسند إلى عبد الرحمن بن مهدى غي قوله: الناس ثلاثة: رجل حافظ متقن، فهذا لا نختلف فيه، وآخر يهم والغالب على حديثه الصحة فهذا لا يترك حديثه، وآخر يهم والغالب على حديثه الوهم، فهذا يترك حديثه.

ثم ساق بسنده إلى عبد الله بن المبارك وأنه قال هذا المعنى.

وأيضًا ساق بسنده إلى سفيان الثورى وأمه قال بهذا المعنى.

وساق بسنده إلى الشافعي... وإلى أحمد ابن حنبل ما يؤيد هذا الاتجاه (٥٣).

٣ - الجــامع لأخــلاق الراوى وآداب
 السامع: للخطيب البغدادى أيضاً.

موضوع الكتاب يدور حول ما ينبغى على المحددث أن يلتزمه، وماذا على طالب الحديث من الآداب والأخلاقيات العلمية.

وقد بدأ كتابه بالنية فى طلب الحديث... وفيه أدب السؤال.. باب القول فى الأسانيد العالية تحسين الخط وتجويده.. وغير ذلك من الأبواب.

نموذج من الكتاب: ذكر تحت باب تعظيم المحدث وتبجيله:

ساق بسنده المتصل إلى أنس بن مالك مَرْاطِيَةُ في سياقه للنصوص الصحيحة، وأحيانًا يذكر الحديث الموضوع.. أو الضعيف.

هذا والكتاب مطبوع بتحقيق د. محمود الطحان.

٤ - الإلماء إلى معرفة أصول الرواية
 وتقييد السماع: للقاضى عياض اليحصبى
 المتوفى سنة ١٤٥هـ.

فهو كتاب فريد في بابه، حيث ألفه القاضي عياض في علوم الحديث.

والكتاب يقوم أساسًا على ذكر أمور تتعلق بالضبط والسماع والرواية.. وذكر في مقدمة الكتاب عبارات محتصرة في فضل علم الحديث وشرف أهله، ووجوب السماع والأداء له ونقله، وما يراعي في كل ذلك.

إلا أن عياضًا حين يذكر الأحاديث قد لا يلتزم صحتها، بل يسوقها دون تمحيص أو تدقيق، ربما لأن الكتاب ليس يرجع إليه في معرفة الحديث، ومن دلائل ذلك أنه قد صدر كتابه بحديث موضوع وهو (اللهم ارحم خلفائي،،) وغير ذلك.

إلا أن أفضل شيء في كتاب الإلماع ذاك الباب الذي فصل فيه القول في ضروب التحمل وصيغ الأداء، خاصة ما يتعلق بالإجازة حتى أصبح الناس عيالاً عليه في هذا التحمل مما جعه يقول: تقصينا وجوه الإجازة بما لم نسبق إليه.

وهو عندما يذكر أقوال العلماء يراجح بينها، ويذكر أوجه الاتفاق والاختلاف فيها، وحين يذكر الأقوال إنما يسوقها بالأسانيد..

نموذج من الكتاب: قال: باب فى الضرب والحكّ والشَّقِّ والمحورِ:

أخبرنا أحمد بن محمد الأصبهائي من كتابه، أخبرنا الصيرفي، أخبرنا أبو الحسن الفالي، أخبرنا القاضي أبو

محمد خلاد قال قال أصحابنا: الحك تهمة، وأجود الضرب ألا يطمس الحرف المضروب عليه، بل يخط من فوقه خطًا جيدًا بينا يدل على إبطاله، ويقرأ من تحته ما خط عليه.

سمعت شيخنا أبا بحر: سفيان بن العاصى الأسدى يحكى عن بعض شيوخه أنه كان يقول: كان الشيوخ يكرهون حضور السكين مجلس السماع... وهكذا يسترسل القاضى في بيان التعامل مع الخطأ في الكتابة(١٥٠).

هذا وقد طبع الكتاب محققًا تحقيقًا علميا بديعًا لأستاذنا الأستاذ السيد أحمد صقر ـ رحمه الله.

أربع وعشرون: التأليف في مناهج المحدثين وييان شرائطهم:

حين وضع مصنفوا كتب السنة دواوينهم.. منهم من رسم لنفسه منهجًا سار عليه ونص على ذلك في المقدمة.. وهذا الصنف بعض أهله التزم مارسمه لنفسه.. وبعضهم حاد عن الطريق. ومن المصنفين من لم يذكر لنفسه منهجًا، وحاول من جاء بعده سبر كتابه أو كتبه لمعرفة المنهج الذي سار عليه، ثم استخلص الشروط التي يمكن أن يكون بني عليها المؤلف كتابه.

ولما كانت الكتب السنة تشتمل على غالب السنة، ويتداولها الناس، انبرى بعض العلماء في القرن الرابع الهجرى محاولين استنباط شروط الأثمة السنة التي بنوا عليها كتبهم منها.

١ - شروط الأئمة لابن منده توفى سنة ٣٩٥هـ).

وابن منده هو محمد بن إسحاق بن محمد ابن يحيى بن منده، يكنى بأبى عبد الله، من مواليد أصبهان، وهو ضمن بيت عرف عن أهله العلم والرواية، بقيت الرواية فيهم من خلافة المعتصم سنة ٢٢٨ه إلى بعد الثلاثين والستمائة، وتوفى ابن منده سنة ٢٩٥هـ.

اسم الكتاب.. رسالة فى بيان فضل الأخبار وشرح مذاهب أهل الآثار، وحقيقة السنن وتصحيح الروايات.

واكتاب صغير الحجم. وهو يحتوى على مقدمة ذكر فيها أهمية علم الحديث ومدى ارتباط السنة بالقرآن، ويظهر في تلك المقدمة تأثره بأسلوب الإمام الشافعي البارع في كتابه الرسالة وهو يسوق في تلك المقدمة آيات من القرآن في بعضها خطاب لرسول على ثم يقوم بشرحها إجمالاً، مبينًا أن السنة تفسر المحكم، وتبين المشتبه، وأن الرسول على قام

بالبيان على أكمل وجه: ثم قام الصحابة من بعده بمواصلة البلاغ.

وجاء التابعون فبلغوا عن الصحابة ما جاءوا به عن الله ورسوله ورساله والسنة. وتفاوتت طباله من الكتاب والسنة. وتفاوتت طباله الهران وعلومه وظهرت منهم طائفة تهتم بالقرآن وعلومه ومعرفة اختلاف القراءات- وتفسير آياته .. ومحكمه ومتشابهه.. وما يدل على ذلك من السنة والآثار. وطائفة وجهت وجهها تجاه خدمة السنة سواء عن طريق حفظ الأسانيد من الروايات عن رسول الله والعدل، ومعرفة واشتغلت بتصحيح نقل الأخبار، ومعرفة المسند من المتصل والعدل من المجرح...إلخ.

ومنهم طائفة اشتغلت بحفظ اختلاف أقاويل الفقهاء في الحلال والحرام، والاقتصار على ما ذكرته أثمة الأمصار من المتون عن الرسول في وعن الصحابة في كتبهم.

ثم ذكر ابن منده بعد ذلك طبقات المحدثين، وذكر الرواة الذين تدور عليهم الأسانيد من عصر الزهرى إلى عصر على ابن المديني، رأن علم الأسانيد في تلك الفترة يدور على ستة نفر وذكرهم... ثم قال: ثم صار علم هؤلاء الستة إلى اثنى عشر رجلاً وهم أصحاب الأصناف ممن صنف العلم وذكرهم....إلخ.

ثم ذكر طبقات أهل العلم بعد التابعين إلى عصر الإمام أحمد سواء كانوا من أهل المدينة وأهل مكة، واليمن، والكوفة، والبصرة، ومن أهل الشام والجزيرة....إلخ.

ثم ذكر طبقات الرواة من حيث القبول والرد.. وذكر أعلى الطبقات وهم أهل المعرفة والصحيح وذكر منهم: البخارى، والنهلى، والسمرقندى، ومسلم، وأبو داود، والنسائى.. وطبقة ثانية قبلهم جماعة من أهل المعرفة، وردهم آخرون، وذكر هومًا منهم: أبو الزبير وسهيل.. إلخ.

وفى تلك الطبقة ذكسر شسرط أبى داود والنسائى وجميع من أخذ طريقتهم فى الحديث وساق بسنده إلى محمد بن سعد الباوردى بمصر قال: كان من مذهب النسائى أن يخسرج من كل من لم يجمع على تركه.. وكان أبو داود كذلك يأخذ مأخذه، ويخرج الإسناد الضعيف لأنه أقسوى عنده من رأى الرجال.

ثم ذكر الطبقة الثالثة وهى المتروكة باتفاق العلماء إما لكثرة الوهم فى حديثهم، أو لسوء حفظهم، أو لعلة دخلت عليهم فاضطربوا فى الروايات، أو لجهالة فيهم، أو للتهمة الواقعة عليهم، أو لشهرتهم بالكذب، ثم ذكر قومًا منهم: عاصم بن أبى النجود، وعصرو بن شعيب،...إلخ.

ثم ذكر المشهورين بوضع الأسانيد والمتون وذكر منهم: أبو داود النخعى، وغياث بن إبراهيم.

ثم ذكر ترتيب الصحابة في العلم والقضاء والقراءة.. وبعدهم التابعين..

هذا والرسالة مطبوعة فى حدود مائة ورقة، محققة ومخرجة للدكتور/ عبدالرحمن الفريوائي.

Y - شروط الأئمة الستة: لأبى الفضل محمد بن طاهر المقدسى المشهور بابن القيسرانى المتوفى سنة ١٠٥هـ. وقد عرف عن هذا الحافظ بأنه ذو رحلة واسعة، وتطواف مستمر لسماع العلم وتعليقه. إلا أنه كان ظاهرى المذهب.. وكان شاعرًا مجوّدًا.. وكان صوفيا، وعيب عليه إباحته سماع الغناء. وكتابه هذا صغير الحجم، وذكر في مقدمة الكتاب أنه أثناء وجوده ببغداد ساله بعض المحدثين عن شرط كل واحد من هؤلاء الأئمة فأجابه في حدود ست ورقات.

ثم ذكر أن معرفة شرط الإمام إنما يأتى من سير كتابه.

أما شرط البخارى ومسلم: فإنهما يخرجان حديث المتفق على ثقة نقلته إلى الصحابى المشهور من غير اختلاف بين الثقات الأثبات، ويكون إسناده متصلاً غير

مقطوع،. فإن كان للصحابى راويان فصاعدًا فحسن، وإن لم يكن له إلا راو واحد إذا صح الطريق إلى ذلك الراوى أخرجاه.. إلا أن مسلمًا ترك أحاديث أقوام ترك البخارى حديثهم لشبهة وقعت في نفسه... إلخ.

وقد انتقد بعض العلماء ابن طاهر في هذا الكلام، منهم العراقي حيث بين أن النسائي جرح جماعة أخرج لهم الشيخان أو أحدهما.

ذكر ابن طاهر خمسة رجال ترك البخارى حديثهم معتمدًا عليهم فقط بقصد التحرى والاحتياط، واعتبر هؤلاء الخمسة مثالاً لغيرهم وهم: سهيل بن أبى صالح، وحماد بن سلمة، وداود بن أبى هند، وأبو الزبير، والعلاء ابن عبد الرحمن.

وأما مسلم فأخرج حديث هؤلاء لأن الكلام فيهم لم يخرجهم عن العدالة والثقة، وهو لم يخرج جميع أحاديثهم، بل انتقى منها ما يوافق الثقات.

ينقل ابن طاهر من ابن منده.. ومن المدخل للحاكم، أمورًا ومسائل تتعلق بشرط الشيخين أو غيرهما.. وقد انتقد ابن طاهر الحاكم فى ذكره أن شرط الشيخين أن يخرجا الحديث الذى يرويه الصحابى، وله راويان ثقتان، ثم يرويه عنه من أتباع التابعين الحافظ المتقن المشهور، وله رواة من الطبقة الرابعة، ثم يكون

شيخ البخارى ومسلم حافظًا متقناً مشهورًا بالعدالة.

فانتقد ابن طاهر هذا الكلام، قائلاً إن البخارى ومسلمًا لم يشترطا هذا الشرط ولا نقل عن واحد منهما أنه قال ذلك، والحاكم قدر هذا التقدير.. على ما ظن.

ثم أيد ابن طاهر كلامه بكلام ابن منده.

٣ - شروط الأئمة الخمسة للحازمى: أبو بكر محمد بن موسى الحازمى المتوفى سنة ١٨٥هـ وهو صاحب كتاب الناسخ والمنسوخ الذى سبق الكلام عنه.

وكتاب الحازمي هذا أوسع وأشمل من كتاب ابن طاهر السابق.

وذكر الحازمي أن سائلاً سأله عن شروط الأئمة في كتبهم.

واكتفى الحازمى ببيان شروط الأئمة الخمسة وهم: البخارى، ومسلم، وأبو داود، والترمدنى، والنسائى... ولم يدخل الموطأ باعتبار دخوله فى الأصول الخمسة إلا الشيء القليل.

ولم يعتبر سنن بن ماجه لتأخر منزنتها بين الكتب الستة، حيث إن الأحاديث الزوائد التى انفرد بها ابن ماجه محكوم على أكثرها بالضعف ـ ونعنى بانفراده انفراده عن الكتب الستة.

ثم ساق كلام الحاكم فى المدخل بحروفه، والذى يشتمل على شروط الصحيحين، وذكر منها خمسة أقسام: ولكنه عاب على الحاكم كلامه فى تلك الشروط وقال: لو طولب بالدليل على ما قال لأعياه الأمر.. وأن بعض العلماء قلد الحاكم ومشى خلفه، ولكن آفة العلم التقليد.

على أن الحازمي أبدى موافقته على القسم الثاني من أقسام الصحيح المتفق عليه، والذي يتضمن أن الحديث الصحيح بنقل العدل عن العدل رواه الثقات الحفاظ إلى الصحابي، وليس لهذا الصحابي إلا راو واحد... إلخ،

وقال: إن هذا القسم الثانى لحسن، غير أن الاسترواح إلى هذا غير ممكن، لأنه يفضى إلى سد باب الاجتهاد والبحث عن مخارج الحديث وأحوال الرجال... إلى آخره.

ثم عقد بابًا في إبطال قول من زعم أن شروط البخاري إخراج الحديث عن عدلين وهلم جرّا إلى أن يتصل الخبر بالنبي وهو يقصد الحاكم ومن قلده في قوله هذا بأن اختيار البخاري ومسلم إخراج الحديث عن عدلين إلى النبي في فهذا غير صحيح طردًا وعكسًا، بل لو عكس القضية وحكم كان أسلم له.

ثم استدل بكلام ابن حبان بأن الأخبار كلها أخبار آحاد.. ثم ذكر أمثلة من صحيح البخارى لجماعة من الصحابة ليس لهم إلا راو واحد، وأحاديث لا تعرف إلا من جهة واحدة، وأن كلام الحاكم ينقض آخره أوله، واستدل بذلك بمرداس بن مالك الأعلمي واستدل بذلك بمرداس بن مالك الأعلمي حيث عده الحاكم فيمن لم يخرج عنه في الصحاح شيء. ولكن لمرداس حديث في البخارى وهو «يذهب الصائحون الأول فالبخارى. فهذا حديث تفرد بإخراجه البخارى.

ثم ذكر بابًا فى الشروط المعتبرة فى قبول الخبر واعتباره فى الصحيح، ومهد لذلك بأن الناس ليسوا ملائكة.. وأن المعصية منهم لا يكاد يسلم منها أحد.. ثم عرف الخبر.. وقسمه إلى متواتر وآحاد.

ثم ذكر شرائط القبول العامة وهى: الإسلام، العقل، الصدق، أن لا يكون مدلسًا، العدالة، أن يكون علمه مأخوذًا عن العلماء لا عن الصحف، واستفاض في التعليق على تلك الشروط وغيرها تعليقا لطيفًا موجزًا متقنًا.

وبين الحازمى أن مندهب من يخرج الحديث الصحيح أن يعتبر حال الراوى العدل في مشايخة، وفيمن روى عنهم وهم ثقات

أيضا وحديثه عن بعضهم صحيح ثابت يلزمهم إخراجه. وعن بعضهم مدخول لا يصلح إخراجه إلا في الشواهد والمتابعات.

ثم ذكر أن لرواة على طبيقات خمس، ولكل طبقة مزية على التي تليها وتفاوت، فمن الطبقة الأولى من هو الغاية في الصحة وهو غاية (مقصد البخاري).

وقال: إن قصد البخارى وضع مختصر فى الحديث، وأنه لم يقصد الاستيعاب لا فى الرجال ولا فى الحديث، وأن شرطه أن يخرج ما صح عنده، لأنه قال لم أخرج فى هذا الكتاب إلا صحيحًا، ولم يتعرض لأمر آخر وذكر أن مسلمًا صرح بشرطه فى خطبة كتابه.

ثم أشار إلى رسالة أبى داود إلى أهل مكة وبيّن فيها شرطه في الكتاب، وأن الأئمة الآخرون متقاربون في شروطهم.

ثم دافع عن الاعتراض الذي يقول: ما بال الشيخين خرجا حديث جماعة تكلم فيهم نحو فليح بن سليمان.. وإسماعيل بن أبي أويس عند البخارى: ومحمد بن إسحاق وزورية عند مسلم فأجاب الحازمي بأن الضعف عند هؤلاء النفر ليس شديدا ترد به روايتهم. وأيضا جهات الضعف متباينة متعددة، وأهل العلم مختلفون في أسبابه، وأن الفقهاء

مدارك الضعف عندهم محصورة ومعظمها منوط بمظاهر الشرع، وعند أئمة النقل أسباب أخر مرعية عندهم، وهي عند الفقهاء غير معتبرة.

بل إن أئمة النقل على اختلاف مذاهبهم وتباين أحوالهم في اصطلاحاتهم يختلفون في أكثرها، فرب راو هو موثوق به عند عبد

الرحمن بن مهدى، مجروح عند يحيى ابن سعيد، وبالعكس وهما إمامان عليهما مدار النقد في النقل.

هذا والكتاب مطبوع وعليه تعليق لطيف للشيخ محمد زاهد الكوثرى.

أ.د/مصطفى محمد أبو عمارة

الهوامش :

- (۱) الإلز مات ص ٦٥.
- (٢) النكت لابن حجر ١٠٨/١، الرسابة المستطرفة بلكتابي ص ١٨
 - (٣) انظر الأحاديث المختارة ١٠٥/١.
 - (٤) التبصرة والتذكرة للمراقى ٢/١ه.
 - (٥) فتح المغيث للسحاوي حا ص٤٥.
 - (٦) انظر المسند حا ص١٢٧ رقم١٤٧.
 - (٧) سش الدارقطني جـ٣ ص١٤٥ كتاب الديات.
 - (٨) سير أعلام البلاء حــ ١٨ ص١٦٨.
- (٩) السنى الكبرى للبيهقى حـ١ ص٢٨٣ كتب الطهارة باب الخف الذى مسح عليه رسول الله ﷺ.
 - (١٠) الرهد للبيهقي ص٢٦٢، رقم الحديث٦٢٣.
 - (١١) الاعتبار في الناسخ والمنسوح من الآثار ص٣٧-٣٩
 - (١٢) سورة الزمر الآية ٧٣ -٧٤.
 - (١٣) سورة الأعراف أية ٤٢
 - (1٤) انظر البعث والنشور ص١٤٥ حديث رقم ٢٥١.
 - (١٥) انظر . كتاب الآداب ص ١٩٠
- (١٦) البداية والنهاية جـ١٣ ص٢٢٦، والدليل الشافي على اسهل الصافي لابن تعرى بردى حـ١ ص٦٦.
 - (١٧) انظر المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم حديث رقم ١٥٥).
- (١٨) انظر الأم للشافعي كتاب الجنائر باب ما حاء في عسل الميت جـ ١ ص ٢٣٥، ومعرفة السائل والآثار للسهقي كتاب الحنائر باب من لم يعسل من عسل الميت جـ٣ ص٣٩٨، والحديث اخرجه الحاكم في المستدرك كتاب الجنائز باب النهى عن سب الأموات حـ١ ص٣٨٥)
 - (۱۹) سير أعلام النبلاء حـ ٢١ ص ٣٦٥ ٢٨٤.
 - (٢٠) انظر التحقيق في أحاديث الخلاف حرا ص١٣٤.
 - (٢١) انظر مسيد الشهاب جـ ا ص١٠٦، حديث رقم ٨٧ سند ١٢٦.
 - (٢٢) انظر ترجمته في اسير أعلام البلاء جـ ٢١ ص١٩٨.
 - (٢٢) شماء السقام في زيارة خير الأمام تلقى الدين السبكي ص١١.
 - (٢٤) الرسالة المستطرفة ص١٣٤ وراجع الحديث بإفريقية من القرن السادس إلى القرن الثامن مخطوط رسانة دكتوراة.
 - (٢٥) الرسالة المستطرفة ص٥٦، ٥٧، سير أعلام النبلاء حـ١٩ ص٢٩٤.
 - (٢٦) انظر جامع الأصول جـ١ ص١٦٩.
 - (٢٧) هناك خلاف حول ضبط الجورفاني هل بالراء أو الراي وهن بالجيم أو القاف، انظر الأسباب حـ٣ ص٢٥٦
 - (٢٨) (انظر الأباطيل جدا ص٢٠٠).
 - (۲۹) أسد القابة جـ١ ص١٩٠.
 - (۳۰) راجع ترجمته في سير أعلام النبلاء حـ١٦ صـ ٤٣١
 - (۲۱) انظر لثقات ص۷۰

- (٢٢) بحوث في تاريخ السنة المشرفة ص٩٠ د/أكرم ضياء العمري
 - (٣٢) انظر : المدخل إلى الصحيح ترجمة رقم ٧.
 - (۳٤) انظر بحوث في تاريخ السنة ص١٢٩.
 - (٣٥) راجع ترجمته في سير أعلام النبلاء جـ١٩ ص٣٦١
 - (٣٦) راجع منهجه هي كتابه ص٤٥ من المقدمة.
 - (۳۷) انظر کتاب لجمع بین رحال الصحیحیں جـ١ ص٧٨.
- (٣٨) راجع الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ للسخاوي ص١١٨ والرسالة المستطرفة من١٠٥، ١٠٦.
 - (۲۹) انظر الإرشاد جا ص۲۹۱ ترجمة ۹۸.
 - (٤٠) انظر ، تصعيمات المحدثين ص ٢٩٩.
 - (٤١) انظر : الرسالة المستطرقة ص١١١.
 - (٤٢) اختصار علوم الحديث لابن كثير ص٦٤. ٦٥
 - (٤٢) سورة البقرة آية ٩٧. وانظر: عريب الحديث للخطابي ١٢٢/١.
 - (٤٤) راجع النهاية في غريب الحديث والأثر جا ص١٠٩ مادة (بده)
 - (٤٥) انظر ١ شرح صحيح البحاري لابن بطال ١١٦/١ ، ١١٧.
 - (٤٦) انظر المعلم بفوائد مسلم جـ ص ١٦٦٥.
 - (٤٧) إكمال المعلم حـ١ ص٢٦٠.
 - (٤٨) إكمال المعلم ١/٩٩.
 - (٤٩) سورة البقرة آية ٢٨٤.
 - (٥٠) سورة البقرة أية ٢٨٦.
 - (٥١) سورة الحج أية ٧٨.
 - (٥٢) انظر ٠ شرح السنة للبعوى ١٠٧/١.
 - (٥٣) انظر : الكفاية شي علم الرواية ص ٢٢٧ ، ٢٢٨.
 - (٥٤) راجع : الإلماع ص ١٧٠. ١٧١.

الدور الخامس مناهج المحدثين من منتصف القرن السابع حتى أواخر القرن العاشير الهجرى

حفل هذا الدور بالعلماء الكبار الذين كان لهم باع كبير في علم الحديث، ولهم عطاء واسع من أمثال: عبد العطيم المنذري (٦٥٥)، والنووي (٢٧٦)، وابن تيمية (٧٢٨). والزيلعي والدمياطي (٧٠٥)، والمزي (٧٤٢)، والزيلعي (٧٤٣)، وابن عبد الهادي (٤٤٤)، والذهبي (٧٤٣)، وابن عبد الهادي (٤٤٤)، والذهبي (٧٤٨)، والعلائي (٧٦١)، وابن كثير (٧٧٤)، وابن رجب (٧٩٥)، والعسراقي (٨٠٨)، وأبي زرعة العراقي الدين الهيثمي (٧٠٨)، وأبي زرعة العراقي (٨٠٦)، والبوصيري (٨٤٠)، وابن حجر العسمة للني (٨٥٨)، والعيني (٨٥٨)، والعسمة للني (٨٥٨)، والعسنيني (٨٥٨)،

وغيرهم كثيرون، وستأتى الإشارات إلى تراجم هؤلاء عند ذكر كتبهم.

وسنتناول مناهج المحدثين في هذا الدور في مجال خدمة السنة على النحو التالي :

منهجهم في تلقى الحديث وروايته :

جاء هذا الدور بعد أن تم تصنيف الأصول

فى علوم الحديث رواية ودراية، ولهذا نجد علماء هذا الدور فى غالبيتهم يتلقون الكتب والأحاديث ويروونها على جهة الإجمال، كمصنفات، وأثبات، ومعاجم للشيوخ، هذا مع وجود السماع التفصيلي للأحاديث المسندة الذي نشأ فى مرحلة مبكرة، واستمر هذا فى أدوار تالية كالدور الذي نكتب عنه.

ويستثنى من هذا _ التلقى الإجمالى ذلك _ المحدثون الكبار أمثل ابن حجر العسقلانى الذى سمع تفصيليا أكثر ما تلقاه، ويشهد لذلك معجماه: المؤسس، والمفهرس،

ونعطى بعض الأمصتلة على ذلك من المشيخات والبرامج:

ففى برنامج^(۱) اللُجَارِى^(۲) المتوفى سنة (۸٦٢هـ).

يقول عن بعض شيوخه: «وسمعت بلفظ غيرى بعضاً من كل كتاب يذكر: فمن ذلك الجامع الكبير للحافظ أبى عيسى الترمذي، وسنن الإمام أبى عبد الرحمن النسائي،

وسنن أبى داود سليمان بن الأشعث، وسنن أبى عبد الله محمد بن يزيد بن ماجه القزويني، وكتاب الإمام المحدِّث رزين، وكتاب الشفا للقاضي عياض، وكتاب المدارك له.

وتفقهت عليه في مسائل من بعض الكتب المذكورة، وسمعت عليه تفقهًا بعضًا من كل كتاب يذكر بعد: فمن ذلك تفسير الإمام أبي عبد الله بن رزين، وكتاب العمدة في الحديث، والأحكام الصغرى للإمام عبد الحق، والأنوار السنية في الألفاظ السنية للمحدِّث أبي القاسم بن جزى، وعلم الحديث لابن الصلاح.

وأجاز لى جميع ذلك، وحدثنى بأسانيده المعلومة فيها». ^(٣)

ويقول عن بعض شيوخه أيضًا: «قرأت عليه بلفظى من آخر كتاب الحج من ابن الحاجب الفرعى إلى آخر الكتاب قراءة تفقه وبحث، وقرأت عليه أيضًا بلفظى أكثر كتاب التهذيب للبراذعى، وأجازنى بابن الحاجب، وعمم الإجازة وكتبها بخطه ـ رحمه الله «٤).

وهكذا فى جميع البرنامج، ولكن لا يخلو هذا الكتاب من أنه سمع على شيوخه كتبًا كاملة.

ومن الأمثلة من كتاب المعجم المفهرس (٥) لابن حجر (٨٥٢هـ).

يصف ابن حجر تلقيه لكتاب الجهاد لابن أبى عاصم (٢) فيقول:

«أنبأنا أبو العباس أحمد بن أبى بكر الفقيه وأبو العباس أحمد بن على بن تميم مشافهة منه ومكاتبة من الأول قالاً: أنبأنا أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية الحرانى إجازة إن لم يكن سماعًا «().

أما كتاب الطهارة لأبى بكر بن أبى داود فيقول: أخبرنا إسماعيل بن إبراهيم بن محمد بن موسى إجازة مشافهة (^) ... إلخ».

ولكن كما قلنا: كثير من الكتب التى تلقاها عن شيوخه سمعها منهم، فهى تجل عن الحصر، ولا يخلو منها صفحة من صفحات كتابه المعجم المفهرس،

ومن هذه النصوص، ومن غيرها يتبين لنا أنه يقتصر فى كثير من الأحيان على سماع بعض الكتب كما يقتصر على الإجازات والمكاتبات التى كان يعتمد عليها قلي الأفى العصور المتقدمة.

وفى ظنى أن ذلك راجع إلى العدد الكثير من الكتب والمصنفات والمشيخات والأثبات التى ورثها أهل هذا الدور عمن سبقوهم، فابن حجر يذكر فى كتابه المعجم المفهرس (١٩٦٠) مصنفًا، وأغلب هذه المصنفات أخذ كل واحد منها عن أكثر من شيخ، مما يتضاعف معه عدد الشيوخ.

منهج المحدثين في تصنيف الحديث وعلومه في هذا الدور:

فى هذا الدور اكتملت المصنفات فى علوم الحديث رواية ودراية كأصول، ومن هنا كان التأليف فى هذا الدور مبنيا على هذا الأمر، فتتوعت المصنفات ما بين مجاميع موسوعية مبوبة لأحاديث مؤلفات المتقدمين، وكتب فى الزوائد على كتب السابقين، وخاصة على كتب أصول الحديث، وهى الكتب الستة، وكتب فى وكتب فى أطراف الكتب السابقة، وكتب فى اختصار بعض مؤلفات المتقدمين، وغير ذلك اختصار بعض مؤلفات المتقدمين، وغير ذلك من أنواع التاليف التى تدور فى فلك كتب المتقدمين.

ونتناولها إن شاء الله - عز وجل وتعالى - بالتفصيل التالى:

أولاً : تأليف مجاميع موسوعية :

جمع أصحاب هذه الكتب كتبًا للمتقدمين ورتبوها على نحو معين كالترتيب الموضوعي أو الفقهي، ومن هذه الكتب:

١ - تيسير الوصول إلى جامع الأصول:

لعبد الرحمن بن على المعروف بابن الديبع الشيباني^(٩) (٨٦٦–٩٤٤هـ = ١٥٣٧–١٤٦١م)،

وقد جمع فيه مؤلفه الأصول الستة: البخارى، ومسلم، والموطأ، والسنن الشلاث؛ لأبى داود، والترمذى، والنسائى .

وكان قد سبقه إلى ذلك ابن الأثير الجزرى في كتابه جامع الأصول('')، وقبله أبو الحسن رُزين بن معاوية، وبعدهما تجريد الأصول في أحاديث الأصول لشسرف الدين هبة الله بن البارزي قاضي حماة.

فجاء بعد هؤلاء ابن الديبع وصنع كتابه هذا، وهو يقول في مقدمة الكتاب: «فنظرت في كل من الجامع وتجريده... فعزمت بعد استخارة الله تعالى على تيسيره للمنتفعين وتحبيره للمستمعين».(١١)

وتلافى فيه ما فى الكتب السابقة من أمور فيها مشقة على القارئ والباحث، وأهمها التكرار في الأحاديث.

ورتب أبوابه كسابقيه على حروف المعجم مثل كتاب الإيمان يضعه فى حرف الهمزة وكتاب «البيوع» فى حرف الباء، وهكذا.

وقد طبع الكتاب في مكتبة مصطفى البابي الحلبي بمصر في أربعة أجزاء.

۲ جامع المسانيد والسن الهادى القوم
 السنن :

للإمام الحافظ عماد الدين إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقى (١٠١) (٧٠١- ٧٤٤هـ).

وهو أوسع دائرة من الكتب السابقة التى جمعت الكتب الستة فهو قد ضم إلى الكتب الستة - الصحيحين والسنن الأربع - مسند الإمام أحمد، ومسند أبى بكر البزار، ومسند الحافظ أبى يعلى الموصلي، والمعجم الكبير للطبراني، فهذه عشرة كاملة.

قال: «وأذكر فى كتابى هذا مجموع ما فى هذه العشرة، وربما زدت عليها من غيرها، وقلً ما يخرج عنها من الأحاديث مما يحتاج إليه فى الدين ("١").

وقال: «وشرطى فيه أنى أترجم كر صحابى له رواية عن رسول الله على مرتبًا على حروف المعجم، وأورد له جميع ما وقع له في الكتب – يعنى العشرة – وما تيسر لى من غيرها».

ورتبه - كما هو معلوم مما سبق - على أسماء الصحابة - رضوان الله عليهم - على طريقة المسانيد بمعنى أن يذكر الصحابى ويُعرِّف به بإيجاز ثم يذكر أحاديثه، ويرتب الصحابة في الذكر على حروف المعجم.

وقد مناق الأحاديث بأسانيدها في الكتب التي نقل منها (١٤).

٣ مشكاة المصابيح :

لمحمد بن عبد الله الخطيب التبريزي (۱۵) (ت ۱۷۲هـ-۱۳٤۰م) وأصله كتاب مصابيح السنة للبغوى الفراء (۱۲۱ (۳۳۳-۵۱۱هـ).

ويقول في مقدمته: «وكان كتاب المصابيح الذي صنفه الإمام محيى السنة، قامع البدعة أبو محمد الحسين بن مسعود الفراء البغوى رفع الله درجته - أجمع كتاب صنف في بابه، وأضبط لشوارد الأحاديث وأوابدها».

ولما سبلك – رضي الله عنيه – طريق الاختصار وحذف الأسانيد تكلم فيه بعض النقاد، وإن كان نَقلُه - وإنه من الشقات -كالإسناد، لكن ليس ما فيه أعلام كالأغَـفال(١٧) - فاستخرت الله تعالى، واستوقفت منه فأعلمت ما أغفله، فأودعت كل حديث منه في مقره كما رواه الأئمة المتقنون والثقات الراسخون مثل أبى عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، وأبى الحسين مسلم بن الحجاج القشيري، وأبي عبد الله مالك بن أنس الأصبحي، وأبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي، وأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني...» وذكر الترمذي، وأبي داود، والنسائي، وابن ماجه، والدارمي، والدارقطني، والبيه قي، ورزين العبدري.

ثم قال: «وإنى إذا نسبت الحديث إليهم كأنى أسندت إلى النبى علم الأنهم قد فرغوا منه وأغنونا عنه».

ثم بين أنه اتبع البغوى في المصابيح في مسرد الكتب والأبواب.

وكان البغوى قد رتب كتابه ترتيبًا موضوعيا على الكتب والأبواب أيضًا.

كما قسم البغوى أحاديث كتابه إلى صحاح وحسان.

ويعنى بالصحاح: ما أخرجه الشيخان، وبالحسان: ما أورده غيرهما في كتبهم.

أما التبريزى فقد قسم كل باب غالبًا إلى فصول ثلاثة:

أوله : ما أخرجه الشيخان أو أحدهما، واكتفى بهما وإن اشترك في الحديث غيرهما لعلو درجتهما في الرواية.

ثانيها : ما أورده غيرهما من الأثمة المذكورين.

وثالثها: ما اشتمل على معنى الباب من ملحقات مناسبة مع محافظة على شرط الكتاب أى من إضافة الحديث إلى راويه من الصحابة والتابعين ونسبته إلى مخرجه من الأئمة المذكورين (١٨).

كما نقل التبريزى ما أشار إليه البغوى من غريب أو ضعيف أو غيرهما.

هذا وقد زاد التبريزى على أحداديث المصابيح نحوًا من (١٥١١) حديثًا، وهذب الكتاب، واستدرك على البغوى بعض ما وقع له من السهو.

وقد طبع الكتاب عدة طبعات منها طبعة المكتب الإسلامى ببيروت (١٣٩٩–١٩٧٩)، الطبعة الثانية، بتحقيق الشيخ محمد ناصر الدين الألبانى مع العناية بالكلام على درجات كثير من الأحاديث.

3 - كنز العــمـال في سنن الأقــوال والأفعال :

للعلامة علاء الدين على المتقى بن حسام الدين الهندى (ت ٩٧٥هـ)(١٩٠).

وهذا أجمع كتاب فى سنة رسول الله عَلَيْهُ؛ إذ جمع فيه ما يقارب ثمانية وأربعين ألف حديث.

وقد جمع فيه مؤلفه بين جمع الجوامع للسيوطى بما فيه من سنن الأقوال والأفعال، والجامع الصغير وزياداته، وهما للحافظ السيوطى أيضاً.

وقد رتبه على الأبواب ترتيبًا موضوعيًا، ورتب الموضوعات على حروف المعجم، حسب عناوينها، فأحاديث الطهارة في حرف الطاء، وأحاديث الصلاة في حرف الصاد.... وهكذا، وهذا يختلف عن أصول الكتاب: جسمع الجوامع والجامع الصغير وزياداته، فقد رتب السيوطي أحاديثها على حروف المعجم، ما عدا قسم الأفعال الذي رتبه على مسانيد الصحابة ـ رضى الله عنهم.

وكان مؤلف هذا الكتاب قد جمع كتابي الجامع الصغير وزياداته في كتاب سماه «منهج العمال في سنن الأقوال» ولما كان الجامع الصغير وزياداته قد أخذهما السيوطي من قسم الأقوال من جامعه الكبير، فقد بقى من هذا القسم ما لم يذكره السيوطي في الكتابين السابقين، فأخذ المؤلف هذا الباقي ورتبه على الأبواب أيضاً، ثم استدرك ما فات كتاب سماه «الإكمال لمنهج العمال» .ثم جمع منهج العمال والإكمال في كتاب سماه «غاية العمال في سنن الأقوال»، ثم جاء إلى قسم الأفعال من الجامع الكبير. وقد رتب السيوطى هذا القسم على المسانيد، فرتبه المؤلف على الأبواب وسماه «مستدرك الأقوال بسنن الأفعال» ثم ضم كل ذلك في هذا الكتاب الذي سماه «كنز العمال»،

وظهر هذا في منهج الكتاب، فهو يذكر أولاً في الباب أحاديث منهج العمال، ثم يذكر أحاديث الإكمال، ثم أحاديث قسم الأفعال.

فصسار بهذا أجمع كتاب فى حديث رسول الله ﷺ وآثار الصحابة رضوان الله عليهم (۲۰).

وهناك كتب تعد موسوعات ألفت فى هذا الدور كم محمع الزوائد للهمي شمى، ولكننا سنتناولها فى النوع التالى من التأليف، وهو التأليف فى الزوائد - إن شاء الله تعالى.

ثانيًا : التأليف في زوائد كتب بعض المتقدمين :

قى هذا الدور، رأى بعض العلماء تسهيلاً على الباحثين، وتسديداً لتخريجهم للأحاديث الباحثين، استخلاص الأحاديث الزائدة على الأصول، وخاصة الكتب الستة، وإيداع هذه الزوائد في كتب مستقلة تكتمل بها فائدة كتب الأصول وهذه الكتب نوعان: نوع ضم زوائد أكثر من كتاب، ونوع ضم زوائد كتاب واحد، ومن هذين النوعين:

١ - مجمع الزوائد ومنبع الفوائد :

للحــافظ نور الدين على بن أبى بكر الهيثمى (٢٠٥ /٨٠٧)

جمع الحافظ أبو بكر الهيشمى فى هذا الكتاب ما زاد على الكتب السنة: الصحيحين، والسنن الأربع: سنن أبى داود، والترمذي، والنسائى، وابن ماجه، جمع فيه زوائد أحمد عليها فى مسنده، وزوائد الطبرانى فى مسنده، وأبى يعلى فى مسنده، والبزار فى مسنده البحر الزخار.

وكان الحافظ الهيشمى قد جمع زوائد الإمم أحمد وأبى يعلى وأبى بكر البزار ومعاجم الطبرانى الثلاثة - رضى الله عنهم - كل واحد منها فى تصنيف مستقل ما خلا المعجم الأوسط والصغير، فإنهما فى تصنيف

واحد، فأشار عليه زين الدين العراقى أن يجمع هذه التصانيف فى مصنف واحد وأن يحذف أسانيدها: كى يجتمع أحاديث كل باب منها فى باب واحد ويذكر بدل الأسانيد بيان درجاتها من الصحة والحسن وغيرهما.

فجاء هذا الكتاب الذى ب مع هذه الكتب على صعيد واحد كتباً حافلاً. معنوناً باسمه السابق ذكره (۲۲).

وتبدو أهمية مجمع الزوائد في أمور، منها:

۱ – أنه يسر للباحثين العشور على الحديث، حين يدلهم على أنه من الزوائد على الكتب الستة، وحين يعزو الحديث إلى من أخرجه من هذه الكتب الكبيرة الحجم الكثيرة الأحاديث.

٢ - أن هذه الكتب الذى جسمع زوائدها معظمها على المسانيد، وقليل منها على الشيوخ كالمعجمين الأوسط والصغير، وكثير منها يصعب العثور على الحديث فيه بتقليب الصفحات، وأصعب من ذلك العثور على أحاديث موضوع معين، ولكن الحافظ الهيثمى يسر هذه الكتب للباحثين حين رتبها على الأبواب وعلى الموضوعات.

٣ - وإذا كان بعض هذه الكتب قد فقدت أجزاء منها، كالمعجم الكبير للطبراني وبعضها

لم يطبع إلا قريبًا، وبعضها لم يكتمل طبعه - فقد حفظ مجمع الزوائد أحاديث هذه الكتب: أى زوائدها، ويسرها للباحثين.

٤ - إذا كان الحافظ الهيشمى قد جرد الأحاديث من أسانيدها، والأسانيد هى طريق الحكم على الإسناد غالبًا فإنه أعاض عن ذلك بأن حكم على رجال الأسانيد.

ولكن ينبغى أن يُتنبّه إلى أن هذا لا يكفى فى الحكم على الحديث فيما يبين أن رجاله ثقات أو رجال الصحيح فقد تكون فيه علة تمنع صحته على الرغم من أن رجاله ثقات، وهذا ما لاحظناه أثناء قراءتنا لعلل ابن أبى حاتم، فقد يبين أبو حاتم أو أبو زرعة علة فى حديث، ويحكم عليه الهيثمى بأن رجاله ثقات (٢٢) كما أنه يقول فى مقدمته ومن كان من مشايخ الطبرانى فى الميزان نبهت على ضعفه، ومن لم يكن فى الميزان نبهت على ضعفه، ومن لم يكن فى الميزان ألحقته بالثقات الذين بعده أه. وهذا تساهل ظاهر فى التوثيق لا يخفى.

وكما ذكرنا من قبلُ فقد أفرد الحافظ لهذه الكتب التى جمع زوائدها لكل منها كتاباً على حدة، وذكر الأحاديث فيه بأسانيدها، وتعقيب صاحب الكتاب على هذه الأحاديث، وقد طبع منها مجمع البحرين في زوائد المعجمين الأوسط والصغير،

وكشف الأستار في زوائد البزار، والمقصد العلى في زوائد أبي يعلى (٢٤)، وغاية المقصد في زوائد مسند الإمام أحمد (٢٥).

وبعونه - عز وجل وتعالى - يخرج الباقى إلى النور مطبوعًا ميسرًا للمستفيدين من سنة رسول الله عليه.

۲ - مختصر زوائد مسند البزار على الكتب الستة ومسند أحمد: للحافظ شهاب الدين أبى الفضل أحمد بن على بن حجر العسقلانى (۷۷۳-۸۵۲)(۲۲).

ويمتاز عن كشف الأستار بأمرين :

الأمسر الأول: أنه ضم إلى الزوائد على الكتب السبقة الزوائد على مسند أحسد، والحق أن هذا الضم لا يُتسبح زيادة في الأحاديث، بل نقصًا فيها: لأن معناه أنه استبعد كل ما هو زائد على الكتب الستة، ولكنه في مسند أحمد.

ولهذا جاء تعداد أحاديث كشف الأستار (٣٦٩٨) بينما عدد أحاديث هذا الكتاب (٢٣٤١).

وأصل هذا الكتاب هو كشف الأستار كما يبين ابن حجر في المقدمة.

فهو يقول: «وقفت على تخريج زوائد أبي بكر البزار - رحمه الله - جمع أبي

الحسن المذكور - يعنى الهيشمى - على الكتب السـتة، فـرأيت أن أفـرد ههنا من تصنيفه المذكور ما انفرد به أبو بكر عن الإمام أحمد؛ لأن الحـديث إذا كـان فى المسند الحنبلى لم يحتج إلى عزوه إلى مصنف غيره لجلالته».

الأمر الثانى: هو تعقيب ابن حجر على الأحاديث وعلى أحكام الهيشمى فى الحكم على الأسانيد.

وعلى سبيل المثال في الحديث رقم (٢).

وهو حديث رواه البزار عن أبى كامل، عن أبى عوائة، عن منصور، عن هلال بن يساف. عن أبى هريرة أن رسول الله على قال: «من قال: لا إله إلا الله نضعته يوما من دهره...».

قال البزار: وهذا لا نعلمه يروى عن النبى إلا بهذا الإسناد، ورواه عيسى بن يونس عن الثورى عن منصور أيضًا، وقد روى عن أبى هريرة موقوفًا. ورفعه أصح.

قال الشيخ - أى الهيشمى: رجاله رجال الصحيح.

قلت (أى ابن حجر): له علته؛ رواه حصين عن هلال فأدخل بينه وبين أبى هريرة رجلاً.

وهذا يؤكد ما قلناه أثناء كلامنا على مجمع الزوائد من أن الحافظ الهيثمى يحكم على ظاهر الإسناد فقط بصرف النظر عن كونه فيه علة أو لا.

وقد نشر الكتاب في مؤسسة الكتب الثقافية عام ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.

۳ - موارد الظمآن إلى زوائد صحيح ابن
 حبان :

للحافظ أبى بكر الهيشمى أيضًا (ت٨٠٧هـ).

وقد أفرد فيه زوائد ابن حبان في صحيحه المسمى: التقاسيم والأنواع على الصحيحين. يقول في مقدمة الكتاب: «فقد رأيت أن أفرد زوائد صحيح ابن حبان وسي الله على صحيح البخارى ومسلم ـ رضى الله عنهما ـ مرتبًا ذلك على كتب الفقه أذكرها لكي يسهل الكشف منها، فإنه لا فائدة في عزو الحديث إلى صحيح ابن حبان مع كونه في شيء منهما».

وساق الأحاديث فيه بأسانيدها عند ابن حبان بناء على نصيحة أبى زرعة ابن شيخه عبد الرحيم العراقى: وذلك لأن فيه أحاديث تكلم فيها بعض الحفاظ، وقد طبع هذا الكتاب في المكتبة السلفية بالقاهرة وبغيرها.

٤ - المطالب العالية بزوائد المسانيد
 الثمانية :

للحافظ أحمد بن على بن حجر العسقلاني (٧٧٣-٨٥٢هـ).

یشتمل هذا الکتاب علی زیادات مسانید: أبی داود الطیالسی، والحمیدی، وابن أبی عُمر العدنی، ومسدد، وأحمد بن منیع، وأبی بكر بن أبی شیبة، وعبد بن حمید، والحارث بن أبی أسامة.

ويشتمل أيضًا على زيادات مسند إسحاق ابن راهويه، وقد وقف منه على مقدار النصف تقريبًا، وتتبع ما فات شيخه الهيثمى من مسند أبى يعلى الكبير لكونه اقتصر في كتابه على الرواية المختصرة.

فكمل له من ذلك - كما يقول: عشرة دواوين.

وهذه الزوائد على الكتب السبعة: الصحيحين، وأبى داود، والترمذى، والنسائى، وابن ماجه، ومسند أحمد.

ورتب الكتاب على أبواب الأحكام الفقهية.

وشرطه فيه: «ذكر كل حديث ورد عن صحابى لم يخرجه الأصول السبعة -السابقة - من حديثه، ولو أخرجوه أو بعضهم من حديث غيره، مع التنبيه عليه أحيانًا».

وقد ساق ابن حجر الأحاديث بأسانيدها ابتداء من المصنفين أصحاب الكتب الثمانية أو العشرة.

وكثيرًا ما يحكم على الإسناد. من مثل

قوله فى الحديث الأول فى الكتاب، قال بعد أن روى الحديث عن أبى يعلى: قلت: إسناده حسن، فإن الحمائى، وهو يحيى لم ينفرد به.

وفى الحديث الثانى قال بعد أن روى الحديث عن مسدد بسنده إلى ابن عباس ـ رضى الله عنهما ـ من قوله: هذا موقوف رجاله ثقات.

هذا وقد طبع الكتاب أكثر من طبعة كما تركه ابن حجر مسندًا (۲۷).

وقد طبع الكتاب قبلُ مجردة أحاديثه من الأسانيد، وأرجح ـ كما رجح الشيخ حبيب الرحمن الأعظمى ـ أن التجريد ليس من ابن حجر، وإنما من أحد من أتوا بعده.

٥ - إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد
 العشرة :

للحافظ أحمد بن أبى بكر بن إسماعيل البوصيرى (V77-8هـ = V77 V77).

وهو شبيه بالمطالب العالية - الكتاب السابق - فهو في مجاله، وإن كان يختلف عنه باختلاف المؤلِّفَيِّن لهما، وعمل كل منهما في تقديم الزوائد.

وهو فى زوائد أبى داود الطيـــالمى، ومسدد، والحميدى، وابن أبى عمر، وإسحاق ابن راهويه، وأبى بكر بن أبى شيبة، وأحمد

ابن منيع، وعبد بن حميد، والحارث بن محمد بن أبى أسامة، وأبى يعلى الموصلى الكبير على الكتب الستة: الصحيحين، وسنن أبى داود، والترمذي، والنسائي الصغرى، وابن ماجه ـ رضى الله عنهم أجمعين.

وهو يبين شرطه فيقول: «فإن كان الحديث في الكتب الستة أو أحدها من طريق صحابي واحد لم أخرجه، إلا أن يكون الحديث فيه زيادة عند أحد المسانيد المذكورة تدل على حكم فأخرجه بتمامه، ثم أقول في آخره: رووه أو بعضهم باختصار. وربما بينت الزيادة مع ما أضمه إليه من مسندي أحمد والبزار وصحيح ابن حبان وغيرهم – كما سيرري – إن شاء الله تعالى.

وإن كان الحديث من طريق صحابيين فأكثر، وانفرد أحد المسانيد بإخراج طريق منها أخرجته وإن كان المتن واحدًا. وأنبه عقب الحديث. وأنبه أنه في الكتب السنة من طريق فلان مثلاً إن كان؛ لئلا يظن أن ذلك وهم، فإن لم يكن الحديث في الكتب السنة أو أحدها من طريق صحابي آخر ورأيته في أحدها من طريق صحابي آخر ورأيته في غير الكتب السنة نبهت عليه للفائدة؛ وليعلم أن الحديث ليس بفرد، وإن كان الحديث في مسندين فأكثر من طريق صحابي واحد أوردته بطرقه في موضع واحد إن اختلف أوردته بطرقه في موضع واحد إن اختلف الإسناد، وكذا إن اتحد الإسناد بأن رواه بعض

أصحاب المسانيد معنعناً، وبعضهم صرح بالتحديث، فإن اتفقت الأسانيد في إسناد واحد ذكرت الأول منها، ثم أحيل عليه، وإن كان الحديث في مسند بطريقين فأكثر ذكرت اسم صاحب المسند في أول الإسناد، ولم أذكره في الثاني ولا ما بعده... وهذا في الإسناد.

وأما المتن فإن اتفقت المسانيد على متن المفظ واحد سقت متن المسند الأول حسنب، ثم أحيل ما بعده عليه، وإن اختلفت ذكرت متن كل مسند، وإن اتفق بعض واختلف بعض ذكرت المختلف فيه، ثم أقول في آخره: فذكره».(٢٩)

هذا وقد ضم إلى الكتب العشرة - كما ذكر في المقدمة: «ما رواه البخارى تعليقًا، وأبو داود في المرسيل، والترمذي في الشمائل، والنسائي في الكبرى، وفي عمل اليوم والليلة، وغير ذلك مما ليس في شيء من الكتب الستة».

قال: ورتبته على مائة كتاب، وذكرها في المقدمة،

كما قدم قبل الشروع في الكتاب مقدمة في تراجم أصحاب المسانيد العشرة.

وقد ساق البوصيرى الأحاديث بأسانيد أصحاب المصنفات التي أخذ منها.

وحكم على بعض الأسانيد.

فمثلاً فى الحديث الأول، حديث عبادة بن الصامت عَبِّكَ : «أى الأعمال أفضل؟ قال رسول الله عَبِيُّ : «إيمان بالله وتصديق به، وجهاد فى سبيله...».

رواه عن ابن أبي شيبة وأبي يعلى.

ثم بین أنه رواه أحصم في مصنده والطبراني في معجمه بإسنادين أحدهما حسن.

وفى الحديث الثانى قال: إسناده صحيح. وهكذا.

ومنهج البوصيرى فى هذا الكتاب موسع، وكما قال: «فجاء بحمد الله وعونه كتابًا حافلاً، ومامًا كاملاً». (٣٠)

ولكن سأله بعض إخوانه أن يجرد المن، ليعم النفع بها العباد، فاستخار الله عز وجل، وأجابهم إلى ما طلب؛ لما وقر عنده من صدق نته.

فجاء الكتاب الذي سنتكلم فيه في التالي:

٦ مختصر إتحاف السادة المهرة بزوائد
 المسانيد العشرة :

للبوصيرى نفسه.

وهو اختصار إتحاف الخيرة المهرة، قال مبينًا اختصاره: «فأوردتهما - أى أحاديث الإتحاف محنوفة الإسناد، فإن اتضح

الكلام على إسناد حديث من صحة وحُسنَن وضعف قدمته، وما لم يتضح تركت الكلام عليه، ما لم يكن الحديث عند من التزم الصحة كابن حبان والحاكم».

ثم فصل باقى منهجه فى الكتاب، وهو نفسه منهج إتحاف الخيرة الذى نقلناه هناك(٢١).

ونعطى أمثلة توضح منهجه:

ففى أول حديث، وهو حديث عبادة الذى سبق فى الكلام على الكتاب السابق قال: رواه أبو يعلى الموصلى، واللفظ له، وأبو بكر بن أبى شيبة. وأحمد بن حنبل، والطبرانى بإسناد حسن.

وفى الذى بعده: رواه أبو يعلى الموصلى بسند صحيح واللفظ له، وأبو بكر بن أبى شيبة، وأحمد بن حنبل.

وفى الحديث الثالث: عن الشفاء بنت عبد الرحمن، وكانت من المهاجرات الأول - قالت: سمعت رسول الله ولله الله المعال عن أفضل الأعمال قال: «إيمان بالله، وجهاد فى سبيل الله، وحج مبرور».

قال البوصيرى: رواه أبو بكر بن أبى شيبة واللفظ له، وأحمد بن حنبل، والحارث بن أبى أسامة، وأبو يعلى الموصلى، وعبد الرحمن بن حميد، إلا أنه قال: الشفاء بنت عبيد الله – وكانت من المهاجرات.

ومسدار أسسانيسد هذا الحسديست على عبد الرحمن المسعودي، وقد اختلط بأخرة، ولم يعلم حسال من روى عنه هل هو قبل الاختلاط أو بعده أو في الحالين(٢٣).

وهذا تلخييص ذكريٌ لما في الأصل وهو إتحاف الخيرة المهرة.

وهكذا، فللبوصيرى جهد كبير فى هذا الكتاب وفى أصله يتعدى ذكر الزوائد إلى الكلام على الأحساديث، والحكم على أسانيدها، وغير ذلك من الفوائد.

٧ - هذا وقد أُفردت كتب لزوائد بعض هذه الكتب التى ضمها كتابا المطالب العالية، وإتحاف المهرة، ومنها:

بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث بن أسامة (١٨٦-٢٨٢):

للحافظ نور الدين على بن سليمان بن أبى بكر الهيثمى (٨٠٧ ٧٣٥).

وهو على غرار زوائد المؤلف السابقة، كشف الأستار، والمقصد العلى، ولم يحكم على أسانيد الكتاب، ويسد هذه الفجوة إتحاف الخيرة ومختصره للبوصيرى، كما تقدم والمطالب لابن حجر العسقلاني، في بعض الأحيان.

وطبع الكتاب محققًا فى مركز خدمة السنة والسيرة النبوبة بالمدينة المنورة^(٢٢) مع التعليق عليه من جهة الإسناد والمتن.

ثالثًا: التأليف في كتب الأطراف:

حظيت الأصول، وخاصة الكتب الستة بنوع آخر من الخدمة، وهي فهرستها على نحو ييسر الحصول على الحديث فيها بطريقة حاصرة لطرقه وذلك بذكر أطراف أحاديثها وبيان مواضعها عامة فيها، من هذه الكتب:

١ - تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف:

للحافظ جمال الدين أبى الحجاج يوسف ابن عبد الرحمن المزى (٦٥٤- ٧٤٢هـ)(٢٠).

والمرد بالأطراف أطراف الكتب الستة · الصحيحين، والسنن الأربع.

قال فى خطبة الكتاب: «فإنى عزمت على أن أجمع فى هذا الكتاب ـ إن شاء الله تعالى ـ أطراف الكتب الستة التى هى عمدة أهل الإسلام وعليها مدار عامة الأحكام».

وضم إلى الكتب الستة – كما يقول: ما يجرى مجراها من مقدمة كتاب مسلم، وكتاب المراسيل لأبى داود، وكتاب العلل للترمذى، وهو الذى فى آخر كتاب الجامع له، وكتاب الشمئل له، وكتاب عمل اليوم والليلة للنسائى.

وقد اعتمد في هذا الكتاب على كتب سبقته في هذا المجال، وهي كتاب أبي مسعود الدمشقى، وكتاب خلف الواسطى في

أحاديث الصحيحين، وعلى كتاب أبى القاسم ابن عساكر فى كتب السنن الأربع وما تقدم ذكره معها، واعتمد فى سنن النسائى، السنن الكبرى وهى تزيد على الصغرى المعروفة بـ «المجتبى» نحو عشرين كتابًا.

وأضاف إليها من الزيادات التي أغفلوها. وكثيرًا ما يبين أوهامًا وقعوا فيها(٥٠٠).

ورتبه على مسانيد الصحابة مع ترتيبهم في الذكر على حروف المعجم، وذكر أنه رتبه على ذلك مثل ترتيب كتاب أبى القاسم ابن عساكر.

ويرتب مسند كل صحابى على حسب من روى عنه، وعلى حروف المعجم أيضًا، وإذا كان المسند كثير الأحاديث كمسند أبى هريرة وَ عَسند عائشة ـ رضى الله عنها ـ عرض من رووا عن الصحابى على ترتيب حروف المعجم، ومن رووا عن هذا الراوى على حروف المعجم أيضًا، وهكذا.

فيقدم محمد بن شهاب الزهرى عن أنس في حرف الميم، ثم يرتب من رووا عن الزهرى على حدوف المعجم، في ما رواه مالك عنه في حرف الميم مثلاً.

وهو يذكر طرف متن الحديث، ثم يبين من أخرجه وأسانيده عند كل منهم، ويذكر الكتاب الذى ذكر فيه الحديث في داخل هذه

الكتب ككتاب الصلاة، والحج، والنكاح، وهكذا.

وقد هيأ الله - عز وجل - للكتاب رجلاً فاضلاً هو السيد عبد الصمد شرف الدين أحد فضلاء الهند اجتهد في تحقيقه ونشره، وأضاف إلى الكتاب إلى جانب تحقيقه خدمة هامة، وهي ذكر أرقام أبواب الكتب؛ فالمزى يقول مثلاً في الصلاة فيضع الشيخ عبد الصمد بين قوسين رقم الباب في الصلاة، وهكذا.

إلى جانب خدمات أخرى للكتاب ذكرها في مقدمة تحقيقه لا تتسع عُجَالَتنا هذه لها.

وذكر في هامش الكتاب «النكت الظراف على أطراف المزى» لابن حجر، وله فيها استدراكات وتعقبات وإضافات في غاية الفائدة.

وهذا كله يذكر له ولا ينكر، ويشكر عليه، فقد سد فراغًا في المكتبة الحديثية، وأفاد طلبة العلم من ظهور هذا الكتاب فائدة كبيرة.

وقد حقق الكتاب أخيرًا الدكتور بشار عواد على مخطوطات للكتاب وأضاف خدمات للكتاب إلى جانب تحقيقه، وأبرزها ذكر أرقام الأحاديث بدلاً من ذكر أرقام الأبواب في الكتب، وقد وفدر هذا على الباحثين وقتًا طويلاً؛ لأن أرقام الأبواب

مختلفة فى الطبعات - أما الأرقام بلأحاديث فمتماثلة - تقريبًا . وكذلك أضاف فى هوامش الكتاب بعض الكتب التى خرجت الحديث كمسند أحمد وغيره مع ذكر أرقامها، فجزاه الله تعالى خيرًا .

٢ - إتحاف المهرة بالضوائد المبتكرة من أطراف العشرة :

للحافظ أحمد بن على بن محمد بن حجر العسقلاني (٧٧٣-٨٥٢هـ).

وقد جمع فيه ابن حجر - رحمه الله تعالى - أطراف عشرة كتب، منها كتب شرط مؤلفوها الصحة، وهي: صحيح ابن خزيمة، وابن حبان، والحاكم،

وضم إليها كتباً أخرى وهى: الموطأ، والمسند للشافعي، والمسند للإمام أحمد، وشرح معانى الآثار للطحاوى، وسنن الدارمي، والمنتقى لابن الجارود، ومستخرج أبى عوانة على صحيح مسلم.

ولما كان ابن خزيمة ليس كاملاً عنده فقد أردف هذه بسنن الدارقطني،

يقول فى مقدمة الكتاب: «ثم إنى نظرت فيما عندى من المرويات فوجدت فيها عدة تصانيف قد التزم مصنفوها الصحة؛ فمنهم من تقيد بالشيخين كالحاكم، ومنهم من لم يتقيد كابن حبان، والحاجة ماسة إلى

الاستفادة منها، فجمعت أطرافها على طريقة الحافظ أبى الحجاج المزى وترتيبه إلا أنى أسوق ألفاظ الصيغ في الإسناد غالبًا لتظهر فائدة ما يصرح به المدلس.

ثم إن كان حديث التابعى كثيرًا رتبته على أسماء الرواة عنه غالبًا، وكذا الصحابى المتوسط». ثم ذكر هذه الكتب ورقومها مى للدارمى، خز لابن خزيمة، ولابن الجارود جا، ولأبى عوانة عه، ولابن حبان حب، وللحاكم أبى عبد الله فى المستدرك كم.

قال: «ثم أضفت إلى هذا الكتب الستة أربعة كتب أخرى، وهى الموطأ لمالك، والمسند للشافعى، والمسند للإمام أحمد، وشرح معانى الآثار للطحاوى: لأنى لم أجد عن أبى حنيفة مسندًا يعتمد عليه.

قلما صارت هذه عشرة كاملة أردفتها بالسنن للدارقطنى، جبرًا لما فات من الوقوف على جميع صحيح ابن خزيمة، وجعلت للطحاوى طح، وللدارقطنى قط. فإن أخرجه الثلاثة الأول أفصحت بذكرهم، أعنى: مالكًا والشافعي وأحمد، وهذه المصنفات قل أن يشذ عنها شيء من الأحاديث الصحيحة لاسيما في الأحكام، إذا ضم إليها أطراف المزى».

ومن خلال استعمالنا للكتاب وجدنا ابن حجر ترك بعض الأحاديث في هذه الكتب،

ربما لأنها لم توجد فى نسخه الخطية من تلك الكتب.

وقد اكتفى ببعض الطرق دون بعض فى الكتاب الواحد، وهذا استنبطناه أيضًا من خلال مصاحبتنا له فى تخريج بعض الأحاديث.

ورتب ابن حجر هذا الكتاب على مسانيد الصحابة وعلى حروف المعجم في الصحابة وعلى حروف المعجم في من رووا عنهم كما أشار ابن حجر في المقدمة.

ونعطى مثالاً من هذا الكتاب يتضح منه منهج ابن حجر فيه:

فى مسند أنس قال ابن حجر: الأزهر بن راشد عنه، يعنى عن أنس رَبِّكُ .

حديث: «لا تستضيئوا بنار أهل الشرك، ولا تنقشوا عربياً».

طح أى الطحاوى - فى الكراهية: ثنا ابن أبى عمران، ثنا محمد بن الصباح، ثنا هشيم، عن العوام بن حوشب عنه بهذا. أى عن الأزهر.

قال: فسألت الحسن فقال: قوله: «لا تنقشوا هى خواتيمكم تنقشوا عربيًا»، أى: لا تنقشوا هى خواتيمكم محمد رسول الله، وقوله: «لا تستضيئوا»: أى لا تشاوروهم فى أموركم، رواه أحمد: ثنا هشيم.

هذا، وقد عنى بتحقيق الكتاب مركز خدمة السنة والسيرة النبوية بالمدينة المنورة. على يد جماعة من العلماء؛ اختص كل واحد بجزء منه تقريبًا.

وقد قدموا خدمة للكتاب، فإشارة ابن حجر إلى موضع الحديث عامة، ولكن المحققين دلوا على موضع الحديث تحديدًا في كل كتاب(٢٦).

فمثلاً الحديث السابق بينوا في الهامش أنه في شرح معانى الآثار في (٢٦٣/٤)، وفي أحمد في (٩٩/٣).

وترجموا لكل صحابى فى بداية مسنده، ولكل تابعى روى عن الصحابى كلما لهم عنايات أخرى بالحديث يدركها كل من قرأ الكتاب والتعليقات عليه.

التأليف في اختصار بعض مؤلفات المتقدمين:

وذلك بحذف الأسانيد وحذف بعض المتون خاصة المكرر منها، وذلك مثل:

۱ - مختصر كتاب قيام الليل، وقيام رمضان، وكتاب الوتر: لمحمد بن نصر المروزى (ت٢٩٤هـ)(٢٧).

وهذا المختصر لأحمد بن على المقريزي (ت٨٤٥هـ)(٢٨).

وهو يبين عمله في هذا الكتاب فيقول:
«على أنى أحذف المكرر من الأحاديث المسندة
والآثار، وأورد جميع ما فيه من الأحاديث
المسندة بأسانيدها، وجميع الآثار مع حذف
أسانيدها».

وقد طبع الكتاب أكثر من مرة (٢٩).

۲ – مختصر کتاب الخلافیات للبیهقی
 ۲۸۵–۳۸٤):

والمختصر لأحمد بن فَرَح اللخمى الإشبيلى الشافعي (٦٢٥-١٩٩٩هـ= ١٢٢٧-

وكتاب الخلافيات هو فى بيان المسائل التى اختلف فيها الشافعى وأبو حنيفة مما ورد فيه حديث أو أثر.

والبيهقى والإشبيلى شافعيان، ولهذا كان اتجاههما واحدًا، وهو الإشارة إلى مذهب الشافعي وأدلته، بما فيه من انتصار لمذهب الشافعية.

و، الإشبيلي قد اختصر أسانيد أحاديث الخلافيات وبعض الأدلة غير الأحاديث والآثار.

وقد أورد محقق الكتاب نصا للخلافيات وما يقابله من المختصر، ويتجلى فيه ما ذكرناه (⁽¹¹⁾. وقد طبع الكتاب (⁽¹¹⁾.

• التأليف في أحاديث الأحكام:

سعد هذا الدور بكتب هامة فى أحاديث الأحكام: أى الأحاديث التى يستنبط منها أحكام فقهية.

ومن هذه الكتب:

١ - الإلمام بأحاديث الأحكام:

لتقى الدين أبى الفتح محمد بن على بن وهب المصرى القشيرى المعروف بابن دقيق العيد (٦٢٥-٧٠٣هـ)(٢٠٠).

وهو كتاب جمع فيه مصنفه أحاديث الأحكام الصحيحة، ورتبه على الكتب والأبواب الفقهية، وبين شرطه في الكتاب في مقدمته فقال:

«وشرطى فيه ألا أورد إلا حديث من وثقه إمام من مزكى رواة الأخبار، وكان صحيحًا على طريقة أهل الحديث الحفاظ، أو أئمة الفقه النظار، فإن لكل منهم مغزى قصده وسلكه، وطريقًا أعرض عنه وتركه، وفي كل خير».

وواضح من هذا أنه جمع فيه أحاديث الأحكام الصحيحة عند المحدثين أو عند الفقهاء ولو كان للمحدثين في صحتها نظر.

وقد جرده من الأسانيد ما عدا الصحابي، وعزى كل حديث إلى من أخرجه من أصحاب

الأصول الصحاح، كما حكم على كثير من الأحاديث أو عزى تصحيحها إلى أحد الأئمة.

ونأخذ مثالاً على هذا:

الحديث الأول في الكتساب هو: عن أبي هريرة رحيث الأول في الكتساء رجل إبي رسول الله رحي فقال: يا رسول الله رحي إنا نركب البحر، ونحمل معنا القليل من الماء، فإن توضأنا به عطشنا، أفنتوضاً من ماء البحر؟ فقال رسول الله رحي : «هو الطهور ماؤه، الحل ميتته».

ذكره هكذا، ثم عقب عليه بقوله: أخرجه الأربعة: أبو داود، والترمذى، والنسائى، وابن ماجه، وصححه الترمذى، وأخرجه ابن خزيمة فى صحيحه، ورجح ابن منده أيضًا صحته.

وقد طبع الكتاب أكثر من طبعة، وآخر ما وقفت عليه طبعة محققة على عدة نسخ خطية وفي مجلدين (12).

٢ - بلوغ المرام من أدلة الأحكام:

للحافظ أحمد بن على بن حجر العسقلاني (٧٧٣ ٥٥٨هـ).

وهو - كما يتبين من اسمه في أحاديث الأحكام، وقد أودع فيه ابن حجر غالبًا لأحاديث الصحيحة أو الحسنة، وقل أن تجد

فيه حديثًا ضعيفًا، ويستشف هذا من قوله في المقدمة: «فهذا مختصر يشتمل على أصول الأدلة الحديثية للأحكام الشرعية، حَرَّرَتُه تحريرًا بالغًا، ليصير من يحفظه بين أقرانه نابغًا، ويستعين به الطالب المبتدى، ولا يستغنى عنه الراغب المنتهى».

ثم بين منهجه فى الكتاب فقال: «وقد بينت عقيب كل حديث من أخرجه من الأئمة: لإرادة نصح الأمة».

ويفهم من هذا أنه يشير إلى درجة الحديث.

ومثال على ذلك في الحديث الأول عنده، وهو الحديث السابق الأول عند ابن دقيق العيد ساقه مختصرًا ومقتصرًا على قول رسول الله وسلام وسيلام الساء أخرجه الأربعة وابن أبي شيبة، واللفظ له. وصححه ابن خزيمة والترمذي.

و قد جرده المؤلف من الأسانيد، ورتبه على أبواب الفقه،

وقد طبع الكتاب عدة طبعات (٥٤).

٣ - المنتقى في الأحكام الشرعية :

لمجد الدين أبى البركات عبد السلام بن تيمية (٥٩٠-٢٥٢هـ)(٢٠).

وهو أوسع من السابقين ويضم الصحيح والحسن والضعيف، ويقول في مقدمته: «هذا

كتاب يشتمل على جملة من الأحاديث النبوية التى ترجع أصول الأحكام إليها، ويعتمد علماء أهل الإسلام عليها، انتقيتها من صحيحى البخارى ومسلم، ومسند الإمام أحمد، وجامع أبى عيسى الترمذي، وكتاب السنن لأبى عبد الرحمن النسائي، وكتاب السنن لأبى داود السحستاني، وكتاب السنن لابن ماجه القزويني، واستغنيت بالعزو إلى هذه المسانيد عن الإطالة بذكر الأسانيد.

وذكرت فى ضمن ذلك شيئًا يسيرًا من آثار الصحابة، ورتبت الأحاديث فى هذا الكتاب على ترتيب فقهاء أهل زماننا؛ لتسهل على مبتغيها، وترجمت لها أبوابًا ببعض ما دلّت عليه من الفوائد».

وقد بين أنه إذا كان السبعة الذين ذكرهم آنفًا قد رووه قال: رواه الجماعة، ولأحمد مع البخارى ومسلم متفق عليه، ولما رواه البخارى ومسلم أخرجاه، ولبقيتهم: رواه الخمسة : أى الأربعة وأحمد، ومما أُخذ على هذا الكتاب مع أهميته سكوت المؤلف - رحمه الله - عن بيان ضعف ما يكون ضعيفاً من الأحاديث التى يوردها، بل منها ما يكون ضعفه مذكورًا في المصدر الذي عزاه إليه، فلا ينقله منه منه ألله ألله عنه المنها ما يكون ضعفه مذكورًا

والحديث الأول هو حديث أبى هريرة فى ماء البحر، ساقه، ثم قال: رواه الخمسة، وقال الترمذى: حديث حسن صحيح،

وقد طبع الكتاب أكثر من مرة وآخرها طبعة دار ابن الجوزى عام ١٤٢٣هـ.

٤ - المحرر في الحديث:

لشمس الدين أبى عبد الله محمد بن أبى عبد الله محمد بن عبد الهادى $(24)^{(1)}$.

يقول ابن عبد الهادى فى مقدمة الكتاب: «فهذا مبينًا شرطه ومنهجه فى الكتاب: «فهذا مختصر يشتمل على جملة من الأحاديث النبوية فى الأحكام الشرعية، انتخبته من كتب الأئمة المشهورين، والحفاظ المعتمدين، كمسند الإمام أحمد، وصحيحى البخارى ومسلم، وسنن أبى داود، وابن مساجه، والنسائى، وجامع أبى عيسى الترمذي، وصحيح أبى بكر بن خزيمة، وكتاب الأنواع والتقاسيم لأبى حاتم بن حبان، وكتاب المنواى المستدرك للحاكم أبى عبد الله النيسابورى، والسنن الكبير للبيهقى، وغيرهم من الكتب المشهورة.

وذكرت بعض من صحح الحديث أو ضعفه، والكلام على بعض رواته من جرح أو تعديل، واجتهدت في اختصاره وتحرير ألفاظه، ورتبته على ترتيب بعض فقهاء زماننا ليسهل الكشف منه، وما كان متفقًا عليه فهو ما اجتمع البخاري ومسلم على روايته، وربما أذكر فيه شيئًا من آثار الصحابة - رضى الله عنهم أجمعين».

وقد طبع الكتاب(٢٩) وبين أيدى الدارسين.

التأليف المعجمي للأحاديث:

فى هذا الدور ألفت بعض المعساجم للأحاديث، وقد جمعت الكثير من كتب السنة ورتبت الأحاديث فيها ترتيبًا معجميا، ومن هذه الكتب:

١ جمع الجوامع أو الجامع الكبير:

للحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن أبى بكر السيوطى (ت٩١١هـ)(٥٠).

قال السيوطى فى مقدمته مبينًا شرطه ومنهجه فيه: «قصدت فيه إلى استيفاء الأحاديث النبوية، وأرصدته مفتاحًا لأبواب السانيد العلية، وقسمته قسمين: الأول: أسوق فيه لفظ المصطفى بنصه... وأتبع متن الحديث بذكر من أخرجه من الأئمة أصحاب الكتب المعتبرة، ومن رواه من الصحابة - الكتب المه عنهم - من واحد إلى عشرة أو رضى الله عنهم - من واحد إلى عشرة أو أكثر من عشرة، سالكًا طريقه بطرق، منها محة الحديث وحسنه وضعفه، مرتبًا ترتيب اللغة على حروف المعجم، مراعيًا أول الكلمة فما بعده». ثم ذكر إشارات له تبين ما إذا فما بعده». ثم ذكر إشارات له تبين ما إذا

«والثانى: الأحاديث الفعلية المحضة أو المشتملة على قول أو فعل أو سبب أو مراجعة أو نحو ذلك مرتبًا على مسانيد الصحابة».

وهذا الكتاب هو أصل كنز العمال الذي

رتب فيه التقى الهندى الأحاديث على الكتب والأبواب (١٥).

٢ - الجامع الصغير وزيادته :

وهما للحافظ السيوطي أيضًا.

أما الجامع الصغير فإنه يقول فى مقدمته
- إنه اقتصر فيه على الأحاديث الوجيزة،
وكما يقول فيه أيضًا: صانه عما تفرد به
وضاع أو كذاب، وجمع فيه أزيد من عشرة
آلاف حديث.

ورتبه على حروف المعجم مراعيًا أول حرف من أول لفظة في أول الحديث فما بعده.

كما بين أنه مقتضب من جمع الجوامع، الكتاب السابق.

وقد عقب كل حديث بصحابيه، ومن أخرجه تارة بالرمز، الدال على الكتاب، وتارة بالتصريح باسمه، ورمز له بما يبين صحيحه من حسنه من ضعيفه، وقد طبع الكتاب أكثر من طبعة (٥٢).

أما الزيادة فهى عبارة عن ذيل عمله بعد الفراغ من الجامع الصغير، وجعل ترتيبه كترتيب الأصل، ويبلغ عدد أحاديثه نحو ألف حديث، ولم يطبع هذا الذيل مستقلاً حتى الآن حسب علمى، مع وجود عدة نسخ خطية له، ولكن جمعه مع الجامع الصغير الشيخ

يوسف النبهانى، قال: «فجمعتهما فى هذا الكتاب ومزجتهما مزج مؤلف واحد»، وسماه «الفتح الكبير» وميز أحاديث الزيادة بوضع حرف «ز» فى أوائلها، وترتيب الكتاب أتقن من ترتيب الأصل، وطبع الكتاب فى مكتبة عيسى الحلبى – مصر،

ثم قام الشيخ محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - بتقسيمه إلى قسمين: أحدهما سماه «صحيح الجامع الصغير وزيادته»، وذكر فيه الصحيح والحسن من وجهة نظره، والثاني سماه «ضعيف الجامع الصغير وزيادته» وذكر فيه الضعيف والموضوع من وجهة نظره، وبذلك خالف السيوطي في كثير من أحكامه على أحاديث الكتابين، معتمداً على النظر في أسانيد ما وقف عليه من المصادر التي عزا السيوطي إليها الحديث في الغالد.

التأليف في الشروح الحديثية:

فى هذا الدور ظهرت شروح مُمَيَّزة، ولها أصالة جعلتها عمدة فى بابها فيما تلاها من العصور، ومن هذه الكتب:

۱ - الكواكب الدرارى فى شرح صحيح البخارى :

لحمد بن يوسف الكرماني (٧١٨-٢٨٧هـ)(٥٢). بين في مقدمته احتياج صحيح البخاري إلى كتاب جامع لشرح الألفاظ اللغوية الغريبة ووجه الأعاريب النحوية البعيدة، وبيان الخواص التركيبية، واصطلاحات المحدثين، ومباحث الأصوليين والفوائد الحديثية، والمسائل الفقهية، وضبط الروايات الصحيحة، وتصحيح أسماء الرجال، وألقاب الرواة وأنسابهم وصفاتهم ومواليدهم ووفياتهم، وبلادهم ومروياتهم، والتلفيق بين الأحاديث المتنافية الظواهر... إلى آخر ما ذكر.

وقد ألف هذا الكتاب تلبية لهذه الحاجات (١٠٠). وحقق فيه جوانب منهجه السابق ذكرها في الجملة.

٢ - فتح البارى بشرح صحيح البخارى:

للحافظ أحمد بن على بن حجر العسقلاني (٧٧٣-٨٥٢هـ).

جعل للكتاب مقدمة وهى هدى السارى، في مسائل تتعلق بالكتاب عامة، ثم بين خطته في الكتاب وشرطه فيه فقال: «فأسوق – إن شاء الله الباب وحديثه (٥٥) أولاً، ثم أذكر وجه المناسبة بينهما - إن كانت خفية، ثم أستخرج ثانيًا ما يتعلق به غرض صحيح في ذلك الحديث من الفوائد المتنية والإسنادية من تتمات… » إلى آخر ما ذكر في مقدمته

ومنها عنايته بوصل تعاليق البخارى، وبالجواب عما تكلم فيه من أحاديث الصحيح، وعمن تكلم فيه من رجاله، وقد طبع الكتاب عدة طبعات (٢٥).

هذا ويعتبر الكتاب من أفضل شروح البخارى حتى قيل فى شأنه «لا هجرة بعد الفتح».

۳ - عـمـدة القـارى فى شـرح صـحـيح
 البخارى :

لبدر الدين محمود بن أحمد العينى (٧٦٢–٨٥٥هـ)^(٥٧).

يقول فى مقدمته مبينًا هدفه من شرحه للبخارى: «لأظهر ما فيه من الأمور الصعاب، وأبين ما فيه من المعضلات، وأوضح ما فيه من المشكلات، وأورد فيه من سائر الفنون بالبيان ما صعب منه على الأقران». وخلاصة منهجه فيه أنه يقسم شرح الحديث إلى مباحث فى مقدمتها بيان علاقته بعنوان الباب الذى ذكر تحته.

ويعرف برجال إسناد الحديث عند البخارى باختصار، ويبين ما في تلك الأسانيد من لطائف إسنادية، ويخرج الحديث ببيان مواضعه الأخرى عند البخارى في صحيحه ثم يعزوه لمن خرجه غيره وخاصة بقية الكتب الستة وهي صحيح مسلم والسنن الأربعة. ثم

يذكر الجوانب اللغوية والإعرابية والبلاغية في الحديث، ويعنى بهذه الجوانب أكثر من غيره لما هو معروف أنه كان من علماء اللغة والنحو في عصره، ثم يذكر الأحكم المستفادة من الحديث وأقوال العلماء فيها، وقد يخصص مبحثاً للأسئلة والأجوبة عما يتعلق بالحديث من أحكام وغيرها، ومع استفادته الظاهرة من شرح الحافظ ابن حجر، وغيره، إلا أن له إفادات وإضافات عديدة لا تخفي.

وقد طبع الكتاب أكثر من طبعة (^°).

٤ - المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج:

للإمــام يحــيى بن شــرف النووى (٦٣١-٦٧٦هـ)(٥٩).

يقول في مقدمته: «فقد استخرت الله تعالى الكريم الرءوف الرحيم في جمع كا اب في شرحه متوسط بين المختصرات والمبسوطات، لا من المختصرات المخلات، ولا من المطولات الممللات... فأذكر إن شاء الله جملاً من علومه الزاهرات من أحكام الأصول والفروع والآداب والإشارات الزهديات، وبيان نفائس من أصول القواعد الشرعيات، وإيضاح معانى الألفاظ اللغوية...» إلى آخر ما ذكر في مقدمته مما يبين جوانب شرحه لمسلم.

وقد ترجم النووى للأبواب تراجم مفيدة، ومعلوم أن مسلمًا لم يترجم لأبوابه،

وقد استفاد النووى ممن سبقه فى شرح مسلم وغيره وخاصة إكمال القاضى عياض فى كتابه إكمال المعلم (٢٠)، فهو ينقل منه كثيرًا، وكذلك المازرى فى كتابه المعلم بفوائد مسلم (٢٠).

النفح الشدى فى شرح جامع الترمذى :

لأبى الفتح محمد بن محمد بن محمد بن سيد الناس اليعمرى (٢٢) (٤٣٧هـ). قال فى مقدمته: «فاتفق من مدة أنه قرئ رواية، فلم يخل مـجلس الرواية والسـماع من فائدة تستفاد ونكتة ربما تستجاد، ومما نقلته من كتاب أعزوه إليه، أو سمعته من عالم أرويه عنه.. أو مما جاء به الذهن الركود وجادت به القريحة وقل أن تجود، أو مما أنتجته المذاكرة واستحضرته المحاضرة، فكنت أرى من ذلك تقييد ما أستحسنه...».

فكان هذا التقييد هو الشرح المبارك(٦٣).

ومن الكتب التي ألفت في هذا الدور في هذا الفن، ولكن لا يتسع المجال للكلام عليها:

٦ - مرقاة الصعود إلى شرح سنن أبى داود (٦٤):

للحافظ جالال الدين السيوطى (ت٩١١هـ).

٧ - الإعلام بضوائد عمدة الأحكام (٢٥):

لسراج الدين عمر بن على المعروف بابن الملقن (١٤٠١ - ١٤٠٨هـ / ١٣٢٣ - ١٤٠١م).

وعمدة الأحكام هو لعبد الغنى المقدسى (٦٠٠هـ) ويضم أحاديث الأحكام المتفق عليها من الصحيحين ويعتبر أوسع شروح الكتاب في عصره.

التأليف في موضوعات خاصة :

وهى وإن كانت ليسست على غرار الموسوعات السابقة إلا أنها أيضًا استفادت من كتب السابقين في موضوع خاص.

• ومن هذه الكتب :

١ - حلية الأبرار وشعار الأخيار في
 الدعوات والأذكار :

لأبى زكريا يحيى بن شرف النووى (٦٣١. ٦٧٦هـ) .

٢ - التذكرة بأمور الأخرة :

لشمس الدين أبى عبد الله محمد بن أحسد بن فرح الأنصراري (١٧) القرطبي (تا ١٧هـ) صاحب التفسير ، وطبع أكثر من طبعة (١٨).

٣ البدور السافرة في أمور الآخرة (٦٩):
 للسيوطي (٩١١هـ).

الخصائص الكبرى، وسمى: «كفاية الطالب اللبيب فى خصائص الحبيب» (۱۷) لأبى الفيضل جالال الدين عبد الرحمن السيوطى (۹۱۱هـ).

الكلم الطيب: لأحمد بن عبد الحليم
 ابن تيمية (٦٦١–٧٢٨هـ) وهو في أذكار اليوم
 والليلة(٢٠٠).

٦ - الوابل الصيب من الكلم الطيب:
 لابن قيم الجوزية (٦٩١-٥٧١هـ) وهو مثل سابقه مع مقدمات في الذكر وفوائده (٢٠٠).

٧ - الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة:
 للسيوطي (٩١١هـ). وهو مطبوع.

۸ المتجر الرابح: لعبد المؤمن بن خلف الدمياطي (۲۱۳ – ۷۰۵ هـ).

التأليف في تخريج أحاديث كتب العلوم الشرعية: كالفقه وأصوله، والتفسير، والعقيدة وغيرها.

وقد حفل هذا الدور بكتب تعدُّ عمدة في بابها، ومن هذه الكتب:

١ - نصب الراية لأحاديث الهداية :

للحافظ جمال الدين أبى محمد عبد الله ابن يوسف الحنفى الزيلعى (٧٦٧هـ)(٤٠٠). وهو تخريج لأحاديث كتاب الهداية في الفقه الحنفى للمرغيناني(٥٠٠) وقد زاد فيه على

تخريج أحاديث كتاب الهداية أمرين هامين أحدهما: أحاديث يستدل بها في الباب ولم يذكرها صاحب الهداية ويعنون لها برأحاديث الباب». الثاني: أحاديث يستدل بها المخالفون للأحناف ويعنون لها برأحاديث الخصوم» ولكنه مع ذلك لا يظهر تعصباً لأدلة المذهب الحنفي بل يضعف بعضها.

وفى موضوعه أيضاً:

٢ - الدراية في تخريج أحاديث الهداية :

للحافظ أحسسد بن على بن حسجر العسقلاني (٨٥٢هـ).

وهو تلخيص للكتاب السابق نصب الراية. وإن كان فيه من الفوائد ما ليس في الكتاب الأصل؛ نصب الراية(٢٠١).

٣ - البدر المنيسر في تخريج أحاديث الشرح الكبير(٧٧):

للإمام أبى حفص عمر بن على الأنصارى الشافعي المعروف بابن الملقن (٧٢٣ ٤٠٨هـ).

والشرح الكبير فى الفقه الشافعى للرافعى شرح به الوجيز للغزالى ويعد هذا الكتاب أوسع كتاب فى تخريج أحاديث وآثار شرح الرافعى هذا، وقد لخصه مؤلفه فى كتاب صغير الحجم كثير الفائدة هو «خلاصة البدر المنير» ومن اصطلاحه فى هذا الكتاب أن الحديث الذى لا يقف على رواية له فى كتب

الحديث يقول عنه: غريب / ينظر مقدمة الكتاب ٤/١. وقد سبقه إلى هذا الاصطلاح الزيلعى في كتاب منصب الراية السابق ذكره لكن لم ينبه على مقصوده به، بينما نبه ابن الملقن كما ذكرت. فيلاحظ هذا من يرجع إلى كتاب نصب الراية أيضاً. وطبعت الخلاصة هذه في جزءين (٨٧).

وفى هذا الموضوع أيضا أُلِّفَ:

١ التلخيص الحبير فى تخريج
 أحاديث الرافعى الكبير:

لأبى الفضل شهاب الدين أحمد بن على ابن حجر العسقلانى (٨٥٢هـ). وهو تلخيص لكتاب «البدر المنير» الكتاب السابق مع ذكر زيادت وتعقبات عليه. ولكن فيه من الفوائد الزوائد. وقد طبع أكثر من طبعة (٢٩٠).

ه - تحفة الحتاج إلى أدلة المنهاج (٨٠):

لعـمـر بن على الأنصـارى المعـروف بابن الملقن (٨٠٤هـ) وهو استدلال لما جاء فى كتاب «منهاج الطالبين» للإمام النووى. ويعتبر هذا الكتب تخريجًا لأحاديث الأحكام.

وفى تخريج أحاديث كتب فى أصول الفقه:

٦ تحفة الطالب بمعرفة احاديث
 مختصر ابن الحاجب(٨١) (٥٧٠-١٤٦هـ).

للإمام إسماعيل بن عمر بن كثير (٧٠٠- ٧٧٤هـ) .

٧ - موافقة الخُبر الخَبر (^{٨٢)}: لابن حجر العسقلاني (٧٧٣ - ٨٥٨هـ).

وهو فى تخريج مختصر ابن الحاجب مثل سابقه إلا أنه أوسع منه حيث يروى فيه الحافظ الأحاديث المخرجة بإسناده عن شيوخه، لأنه كان من ضمن أماليه الحديثية، وبعد سوق الحديث بإسناده يعزوه أيضاً لبعض من خرجه من الأئمة كالصحيحين وغيرهما، مع العناية ببيان درجات الأحاديث من الصحة وغيرها.

٨ - المعتبر في تخريج أحاديث المنهاج والمختصر (٨٣):

للإمام بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي (٧٤٥-٧٩٤هـ).

جمع فيه مؤلفه تخريج أحاديث كتابين هما «مختصر ابن الحاجب «والمنهاج» للقاضى ناصر الدين البيضاوى.

٩ - تخريج أحاديث مختصر المنهاج في أصول الفقه(٨٤):

للحافظ زين الدين أبو الفضل عبد الرحيم ابن الحسين العراقي (٧٢٥-٨٠٤هـ).

وهو في تخريج كتاب «منهاج الوصول في

معرفة علم الأصول» للقاضى ناصر الدين البيضاوى (ت ٦٨٥هـ).

وفى تخـريج أحـاديث بعض كــتب التفسير:

۱۰ تخريج الأحاديث والاثار الواقعة في تفسير الكشاف للزمخشري (۸۰):

للحافظ جمال الدين أبى محمد عبد الله ابن يوسف بن محمد الزيلعى (ت ٧٦٢هـ). وعدد أحاديثه (١٥٦٣).

وقد لخصه ابن حجر في كتابه:

۱۱ - الكافى الشاف فى تخريج أحاديث الكشاف (^{٨٦)} :

للحافظ أحمد بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ).

يقول في مقدمته: «فهذا تخريج الأحاديث الواقعة في التفسير المسمى بالكشاف الذي أخرجه الإمام أبو محمد الزيلعي لخصته مستوفيًا لمقاصده». وقد استدرك على الزيلعي ما فات تخريجه.

وهناك كـتب تخـريج أخــرى في فنون شتى، وذلك مثل ؛

١٢ - المفنى عن حمل الأسفار في تخريج
 ما في الإحياء من الأخبار :

لزين الدين أبى الفضل عبد الرحيم العراقى (٧٢٥-٤ ٨٠٤).

وهو تخريج أحاديث إحياء علوم الدين للإمام الغزالي (^^).

١٣ - مناهل الصفا في تخريج أحاديث الشفا(٨٨):

لأبى الفضل جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (٩١١هـ).

وهو فى تخريج أحاديث الشفاء للقاضى عياض (٥٤٤هـ).

١٤ - نتائج الأفكار في تخريج أحاديث الأذكار للنووي (٨٩) :

لأبى الفضل أحمد بن على بن حجر العسقلاني (ت٨٥٧هـ).

وقد استفاد منه ابن علان في شرح الأذكار، ونقل كثيرًا من تخريجاته،

١٥ تخريج أحاديث شرح العقائد (٩٠):

لجلل الدين عبد الرحمن السيوطى (ت٩١١هـ).

وشرح العقائد لسعد الدين التفتازاني (ت٧١٩هـ).

التأليف في أسباب ورود الحديث،
 ومن هذه الكتب :

أسباب الحديث (۱۹۱ : لجلل الدين عبد الرحمن السيوطي (ت۹۱۱هـ).

التأليف في الأحاديث المشتهرة على
 الألسنة: وأشهرها:

١ - المقاصد الحسنة في بيان كثير من
 الأحاديث المشتهرة على الألسنة (٩٢).

لمحمد بن عبد الرحمن السخاوى (ت٩٠٢هـ).

٢ الدرر المنتشرة في الأحساديث المشتهرة (٩٣).

لجلال الدين عبد الرحمن السيوطى (ت٩١١هـ).

التأليف في الأحاديث الموضوعة
 والضعيفة. ومنها:

١ – اللآلئ المصنوعة في الأحساديث الموضوعة (٩٤). لجلال الدين السيوطي.

وفيه تناول الأحاديث التى ذكرها ابن الجوزى فى كتاب «الموضوعات» وتعقبه فيها، وزاد ما فات ابن الجوزى،

٢ - تنزيه الشريعة المرفوعة عن
 الأحاديث الشنيعة الموضوعة (١٩٥).

لأبى الحسن على بن محمد بن عراق الكتاني (٩٠٧-٩٦٣هـ).

وقد بين طريقته ومنهجه العام في هذا

الكتساب بما خسلاصسته أنه وجسد للإمسام السيوطى ثلاثة كتب فى الموضوعات هى: «اللآلئ لمصنوعة»، «وذيل اللآلئ» ذكر فيه أحاديث موضوعة فاتت ابن الجوزى فى كتابه «الموضوعات».

«والتعقبات على الموضوعات» فلخص ابن عراق هذه المؤلفات الثلاث في كتابه هذا مع ترتيب السيوطي ترتيب السيوطي في اللآلئ غالباً. وعمل بعد مقدمة الكتاب فصلاً سرد فيه أسماء من رُمي بوضع الأحاديث مرتبين على حروف الهجاء.

ترتیب الموضوعات لابن الجوزی (۱۲).

لحمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (ت٧٤٨هـ).

وقد جرد الكتاب من الأسانيد ولخصه. وله أيضاً:

٤ - مختصر الأباطيل والموضوعات^(۱۷)

وكأنه كتابٌ في الأربعين فعدد أحاديثه واحد وأربعون حديثًا.

٥ المنار المنيف في الصحيحيح والضعيف (١٠٠٠):

لأبى عبد الله محمد بن أبى بكر المعروف بابن قَيِّم الجوزية (٦٩١-٧٥١هـ).

التأليف في علم الرجال : ويشمل :

(أ) التأليف في معرفة الصحابة، ومنه:

۱ - تجرید أسماء الصحابة (۱٬۱۰۰)؛ للحافظ الذهبی (ت۸۷۵هـ)، وقد اختصر فیه کتاب «أسد الغابة فی معرفة الصحابة» لعز الدین علی بن محمد بن محمد المعروف بابن الأثیر، وزاد علیه کثیراً مما وقف علیه فیه کتب أخری فی الصحابة، وفی «مسند» الإمام أحمد وبقی بن مخلد، مع ذکر رموز لبعض من أخرج حدیث الصحابی وقد نبه علی مقصوده بها فی مقدمة الکتاب.

Y والإصابة في تمييز الصحابة (۱۰۰۰): للحافظ ابن حجر العسقلاني (۷۷۳ ۸۵۲هـ). ومجمل منهجه بعد مقدمة الكتاب، أنه رتب التراجم على حروف الهجاء من الهمزة إلى الياء، وقسم كل حرف إلى أربعة أقسام، مع ترتيب كل قسم أيضاً على حروف الهجاء، وبدأ الكتاب بذكر أصحاب الأسماء من

أما المبهمين من الصحابة مثل رجل أو بعض الأنصار، فلم يتح له أن يذكرهم مع كثرة عددهم.

الرجال ثم أصحاب الكني،

ثم انتقل إلى ذكر الصحابيات فذكر صاحبات الكنى، ولم صاحبات الأسماء ثم صاحبات الكنى، ولم يتح له أيضاً ذكر قسسم المبهمات من الصحابيات مثل «امرأة من الأنصار» ونحوها مع كثرتهن كذلك.

(ب) التأليف في رجال مجموعة كتب مخصوصة، مثل :

١ - تهذيب الكمال(١٠١):

للحافظ أبى الحجاج يوسف المزى (٦٥٤ ٧٤٢هـ).

وهو في رجال الكتب الستة، وهو في تهذيب كتاب «الكمال» لعبد الغنى المقدسي القديب كتاب مع زيادة لواحقها وهي كتاب الأدب المفرد وكتاب القراءة خلف الإمام وكتاب رفع اليدين في الصلاة، وكتاب التفسير العباد أربعتها للإمام البخاري، وكتاب التفسير لابن ماجه، وكتاب المراسيل وكتاب الرد على أهل القدر وكتاب الناسخ والمنسوخ وكتاب التفرد وكتاب فضائل الأنصار وكتاب مسائل الإمام أحمد وكتاب مسند حديث مالك، وهذه السبعة لأبي داود السجستاني وكتاب الشمائل النبوية للترمذي، وكتاب مسند الإمام على ومسند حديث مالك كلاهما للنسائي، وقد ومسند حديث مالك كلاهما للنسائي، وقد النبوية المام خديث مالك كلاهما للنسائي، وقد المذبه الحافظ ابن حجر في:

٢ - تهذيب التهذيب ٢ - ٢

كما هذب «تهذيب الكمال» أيضًا الحافظ الذهبي في كتابيّه:

۳ - تذهيب تهذيب الكمال (۱۰۲) .

٤ - الكاشف في من له رواية في الكتب الستة (١٠٠).

وقد اقتصر فيه على الرواة في هذه الكتب

دون غيرهم مما هو في «التهذيب»، كما اهتصر في «سنن النسائي» على رجال «السنن الصغرى» المعروفة بـ «المجتبى».

ه خلاصة تذهيب تهذيب الكمال (١٠٠٠): للخزرجي،

وهو تلخيص لتذهيب التهذيب ،

وُقرَّب «تهذيب التهذيب» الحافظ ابن حجر في:

تقریب التهذیب (۱۰۱).

وفى غير الكتب السية ألَّفَ: الحافظ ابن حجر:

٧ - تعبيل المنفعة بزوائد رجال الأربعة (١٠٧).

جمع فيه ابن حجر الزوائد من الرجال على الكتب الستة في مسانيد الأئمة الأربعة: أبى حنيفة ومالك والشافعي وأحمد.

وأصل هذا الكتاب هو:

۸ التنكرة بمعرفة رجال الكتب العشرة (۱۰۸):

لحمد بن على الحسيني (٧١٥-٧٦٥هـ).

لخص الحسينى فيه تهذيب الكمال، وأضاف إليه رجال مسنيد الأئمة الأربعة، وهو يشير أمام كل راو إلى من أخرج له من هؤلاء العشرة.

• التأليف في الضعفاء والمتروكين والمختلطين والوضاعين ورواة المراسيل والمدلسين: وقد حفل هذا الدور بمؤلفات في هذا المجال. ومنها:

۱ - میزان الاعتدال (۱۰۰۱): للحافظ الذهبی
 (۸۵۷هـ) .

۲ لسان المیزان ۱٬۱۱۰ الابن حجر (۷۲۳-۸۵۸).

وأصل هذا الكتاب ميزان الاعتدال، وزاد ابن حجر عليه في مادته وفي عدد رواته. وهو يورد نص الميزان، ثم يزيد عليه، وتلك الزيادات هي : ما تضمنه كتاب «ذيل الميزان» للحافظ العراقي شيخ المؤلف وجعل في أول كل ترجمة منه رمز «ذ».

ثم زیادات جمعها المؤلف من مصادر أحرى متعددة ویذکر فی بدایة هذه التراجم حرف «ز» إشارة إلی أنها من زوائده هو علی «المیزان» وذیله، کاما أنه یذکر من رجال «المیزان» من لیس من رجال کتابه «تهذیب التهذیب» السابق ذکره.

٣ - الغنى في الضعفاء(١١١): للذهبي،

هو - كما بين في مقدمته - في الضعفاء بأنواعهم من الكذابين والوضاعين والمتروكين والضعفاء، وكثيرى الوهم والمجهولين، والثقات الذين فيهم شيء من اللين.

إ - الكشف الحشيث عمن رمى بوضع الحديث (۱۱۲) :

لإبراهيم بن محمد المعروف بسبط ابن العجمى الحلبي (ت ٨٤١هـ).

وهو فيمن رمى بوصع الحديث انتخبه مؤلفه من «ميزان الاعتدال»، وزاد عليه من «موضوعات «ابن الجوزى، ومن «تلخيص المستدرك، للذهبى ومن غيرها.

٥ - الكواكب النيرات في معرفة من
 اختلط من الثقات (١١٣):

لأبى البركات محمد بن أحمد المعروف بابن الكيال (٨٦٣ ٨٩٣هـ).

وهو مشتمل على معرفة من صح أنه خلط فى عمره من رواة الكتب الستة وغيرها، وبيان من تميز اختلاطه بالزمن أو بالتلاميذ الرواة عنه قبل الاختلاط وبعده.

٦ المخـــتلطين^(۱۱۱)؛ لصـــلاح الدين
 أبى سعيد العلائى (٦٩٤–٢٦١هـ).

ومنهجه فيه تقسيم المختلطين إلى أقسام ثلاثة وهى: من لم يوجب الاختلاط له ضعفًا أصلاً. ومن كان متكلمًا فيه قبل الاختلاط. ومن كان محتجّا به ثم اختلط.

٧ جامع التحصيل في أحكام
 المراسيل (١١٠):

للعبلائي أبي سعيد (٦٩٤ ٢٧١هـ). وهو

فى رواة المراسبيل بالمعمى الواسع وهو الانقطاع، كما خصص مبحثاً لتعريف التدليس وسياق الرواة الذين وصفو بالتدليس. وقدم للكتاب بأبواب تبين المرسل وحكمه.

٨ - تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل (١١٦) :

لأبى زرعة العراقي ولى الدين لأبى زرعة العراقي ولى الدين (٧٦٢-٧٦٧هـ) وهو أجمع من كتاب العلائى السابق فى المراسيل، وجمع فيه مؤلفه بين كتابى ابن أبى حاتم المراسيل، والعلائى «جامع التحصيل» وزاد عليهما، دون أن يستوعب.

٩ - المدلسين (١١٠) : الأبي زرعة العراقي
 (٢٦٧-٧٦٢هـ).

وهو في لمدلسين، وتبع في ذلك العلائي في «جامع التحصيل»، وزاد عليه.

۱۰ – تعریف اهل التــقــدیس بمراتب
 ۱۴وصــوفـین بالتـدلیس (۱۱۸) : لابن حــجـر
 انعسقلانی.

يقول فى مقدمته: فهذه معرفة مراتب الموصوفين بالتدليس فى أسانيد الحديث النسوى لخصيتها من «جامع التحصيل» للعلائى مع زيادات كشيرة فى الأسلماء، ومنهجه فيه أنه ذكر فى مقدمته تعريف

التسدليس وأنواعه، ثم قسسم المدلسين إلى خمس طبقات وبين حكم كل طبقة ثم سرد الموصوفين بالتدليس فى كل طبقة على حدة، ولكنه لم يستوعب.

(د) التأليف في مصطلح الحديث وقواعده:

أُلِّف قبل هذا الدور بقليل كتاب علوم الحديث» لابن الصدلاح (٦٤٣هـ) وهو ما يعرف بمقدمة ابن الصلاح.

وكل كتب مصطلح الحديث فى هذا الدور تدور حول «مقدمة» ابن الصلاح ما بين مختصر لها وشارح لها.

وممن اختصرها :

١ - الحافظ ابن كثير في كتابه اختصار علوم الحديث (١١٩).

۲ - والحافظ النووى فى: التقريب وهو شديد الاختصار لمقدمة ابن الصلاح، وشرحه السي وطى فى كـــــابه المشهور «تدريب الراوى»(۱۲۰).

٣ - وإرشاد طلاب الحقائق: وهو متوسط الاختصار، وحافظ فيه النووى على عبارات ابن الصلاح في المقدمة(١٢١).

التقييد والإيضاح لما أطلق وأغلق من كتاب ابن الصلاح (۱۲۲) : لزين الدين عبد الرحيم العراقي.

يقول فى مقدمته بعد أن ذكر مقدمة ابن الصلاح: فأردت أن أجمع عليه نكتًا تقيد مطلقه وتفتح مغلقه، وهناك عدة أنواع لم يعلق العراقى عليها بشىء.

• - والنكت على مــــقـــدمـــــة ابن الصلاح (۱۲۳): لبدر الدين محمد بن عبد لله الزركشي، يقول في مقدمته: فاستخرت الله تعالى في تعليق عليه فائق الجمع شائق السمع، يكون لمستغلقه كالفتح، ولمستبهمه كالشرح....

٦ النكت على كتاب ابن الصلاح (١٢٠٠):
 للحافظ ابن حجر العستلاني:

وقد جمع فيه فوائد علقها على كتاب شيخه العراقى على مقدمة ابن الصلاح مع ما يليق به من اجتهاده من نكت ونوادر. ولم تكمل.

(ه) التأليف في علوم الحديث نظمًا : وممن قام بذلك :

الحافظ العراقى فى : ألفيته المسماة «التبصرة والتذكرة» التى شرحها، فى كتابه المسمى «شرح التبصرة والتذكرة» (١٢٥).

وقد شرح ألفية العراقى أيضًا الحافظ محمد بن عبد الرحمن السخاوى، وسماه «فتح المغيث» (١٢٦) وهو شرح موسع عن هذين الشرحين السابقين.

وألف السيوطى ألفية وشرحها بعنوان: «البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر»(١٢٧).

(و) تأليف بعض المتسون الشسديدة الاختصار، ثم شرحها :

مثل: التقريب، وقد سبق الكلام عليه للإمام النووى.

وهو شديد الاختصار لمقدمة ابن الصلاح، وقد شرحه السيوطى فى : تدريب الراوى، وقد سبق،

وألف ابن حجر: نخبة الفكّر، وهو متن شديد الاختصار.

وشرحها في : نزهة النظر، وشرح النزهة جماعة منهم الملاعلي قاري (١٢٨).

(ز) التأليف في أثبات مرويات العلماء ومعاجم شيوخهم :

ونذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

معجم الشيوخ (المعجم الكبير)(١٢٩):
 للحافظ الذهبى:

يشتمل على ذكر شيوخ الذهبى، من لقيه منهم، أو كتب إليه بالإجازة، ويورد فى ترجمة كشير منهم بعض ما يرويه عنه بسنده من الأحاديث.

۲ المعسجم المخسس بالمحسد ثين (۱۳۰):
 للحافظ الذهبي كذلك.

وهو فى شيوخ الذهبى وما تلقاه منهم، وهو يقول فى مقدمته: فهذا معجم مختص بذكر من جالسته من المحدثين، أو أجاز لى مروياته من طلبة الحديث، وهو مختصر عن السابق.

٣ المعجم المضهرس (١٣١): للحافظ ابن
 حجر (٧٧٣–٨٥٢هـ).

وهو فى أسانيد الكتب التى رواها، وكيفية تحمله لها.

٤ - المجـمع المؤسس للمـعـجم المفهرس(١٣٢):

وهو فى ذكر شيوخ الإمام ابن حجر، وما تلقاه عنهم من الكتب.

٥ - المنجم في المعجم (١٣٣): وهو معجم شيوخ الحافظ السيوطي.

٦ - مـشـيـخــة أبى بكر بن الحـسـين
 القرشى المراغى (١٣٤) (٧٢٧ ١٨١٨هـ).

وهو تخريج أبى البركات محمد بن موسى ابن على المراكشي (٧٨٩-٨٢٣هـ).

وهو يأتى ببعض روايات كل شيخ من شيوخ المراغى. وهى من عوالى الشيوخ التى رواها عنهم.

۷ - برنامج الوادى آشى(۱۳۵):

وهو فی شیوخ محمد بن جابر الوادی آشی (۱۷۸–۱۷۶۹هـ).

۸ - برنامج المُجَارِي (۱۳۹) :

وهو ثبت بشيوخ محمد المُجَارى الأندلسى (ت٨٢٦هـ).

هذا غيض من فيض من نشاط أهل هذا الدور، فهو دور حفل بالأئمة من المحدّثين الزوا علوم الحديث بعطائهم. وما قدمناه إنما هو أمثلة ونماذج، أما كثير من أهل هذا الدور فيعتبر كل واحد منهم أمة وحده في مجال ما قدم لعلوم الحديث، ونظرة إلى مؤلفات ابن حجر أو السيوطي أو الذهبي، أو السخاوي، أو غيرهم، تثبت ذلك رحمهم الله عز وجل، ورضي عنهم أجمعين جزاء ما قدموا وأفادوا، والله - عز وجل الموفق .

أ.د/ رفعت فوزى عبد المطلب

الهوامش :

⁽۱) البرنامج هو ما نتضمن شيوح ومرويات عالم من لعنماء، ويطلقه على هذا المعاربة، 'ما المشارقة فيسمونه معجمًا أو ثبتًا. وبرنامج المجاري طبع في دار انعرب الإسلامي في بيروت سنة ١٩٨٢م.

⁽٢) هو أبو عبد الله محمد بن على بن عبد الواحد المُحاري الأبدلسي (ت٨٦٢ه)، وانظر ترجمة مفصلة به في مقدمة تحقيق كتابه البريامج (ص٢٢٠).

⁽۳) برنامج ،لُجَاری (ص۱۱۱-۱۱۳)

```
(٤) المصدر سبيق (ص١٢١–١٢٨)
```

- (٥) كتاب المعجم المفهرس هو في ذكر أسانيد بن حجر إلى مكتب المشهورة وقد طبع سنة ١٤١٨هـ/١٩٩٨م بتجميق محمد شكور محمود الحاجي
 - (٦) طبع في محلدين في مكتبة العلوم والحكم بالمدينة المبورة الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ ١٩٨٩م.
 - (٧) المعجم المهرس (ص٧٤).
 - (٨) لمسدر لسابق (ص٥٩٥)
 - (٩) عبد الرحمن بن عبي بن لدينغ محدث مؤرج من أهل إبيد في البمن مولده ووفاته فيها (برحمته في الأعلام ومصادره ٢٠٨٢)
 - (١٠) طبع أكثر من مره، وأقصلها طبعة در المكر الطبعة بنابية ١٤٠٣هـ ١٩٨٢م.
- وإن كانت هناك طبعة أحرى بدار الفكر أصبهت إليها تتمة جامع الاصول في تراجم الصحابة والقابعين وغيرهم ممن ورد دكره في «كتاب (طبعة ١٤١٧هـ ١٩٩٧م
 - (١١) المقدمة (١١) الم
 - (١٢) انظر ترجمته في الدرر الكامنة (٢/٣٧٥ ٢٧٥) وهو حافظا ومؤرخ وفقيه.
 - (۱۳) مقدمة حامع المساميد (١٠/١) طبعة عبد المك بن دهيش.
 - (١٤) حرحت له طبعتال طبعة حققها د عبد اللك بن عبد الله بن دهيش، بطبعة أشابية ١١٩٩هـ. ١٩٩٨م
 - وطبعة در لمكر ودار الكتب العلمية الطبعة الثانية. ٢٢، ١ه ٢٠ ٢م
- (١٥) الحطيب التبريري محدّث من علماء الفرن الثامن الهجري، فرع من تأليف مصاليح السُّلّة سنة ٧٣٧هـ، وله كتاب الإكمال في أسماء الرحال (١٥) لظر مقدمه تحميق المشكاة ص را والأعلام ٢٠٤١)
 - (١٦) طبع كتاب مصابيح السنه لنحسين بن مسعود النعوى بتحقيق د ا يوسف عبد الرحمن العش، أنطبعة الأولى ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م
 - (۱۷) يعني بيس ما هو مُنيِّن ، متصريح كالحالي منه
 - (۸) انظر دلك كنه في مقدمة التبريري (۱ ۲-۸)
 - (١٩) عني بن حسام الهندي، به ترجمة في الأعلام لدرزكلي (١٠١٤) ومصدرها انكواكب استثرة (٢٢٠,٢١)
 - (۲۰) انظر مقدمة الكتاب (۲۰ ۲-۱).
 - وقد طبع كثر العمال وبشرامي مكتبه التراث الإسلامي بجلب
- (٢١) الحافظ الهيثمي كان إمامًا عالمًا حافظً راهمًا متواضعًا متوددًا إلى ساس (دا عبادة وتقشف وورع، عاش بالماهرة ومنت لها له ترجمة في إساء الغمر لابن حجر (٢١٠/١٥ ٢٥٦ ٢٥٠) و نصوء اللامع (٢٠٠/٥).
 - (۲۲) نظر مقدمة لمؤلف بلمجمع (۱۵۸-۱۵۷)
 - (٢٢) طبع مجمع الروائد أكثر من طبعة. و"حرها بتحقيق عبد لله مجمد الدرويش، وبشر بدار المكر ببيروت ١٤١٢هـ ١٩٩٢م ،
- (٢٤) طبع مجمع البحرين في مكتبة الرشد بالرياض عام ١٤١٢هـ -١٩٩٢م وطبع كشف الأستار هي مؤسسة الرسانة ١٣٩٩هـ ١٩٧٩م وصلع المقصد العلى حرء منه لتحقيق د/ تايف الدعيس في مكتبة لهامة باستغوالية .
 - (٢٥) طبعته دار الكتب لعيمية سيروت مؤجرا.
- (٢٦) أفترد له تلميده الحافظ عبد الرحمن السحاوي ترجمة بشارت في ثلاثة محلدات ناسم» لحو هار و عارز» في دار اس حازم بنياروت. ١٤١٩هـ-١٩٩٩م وفي انصوء اللامع (٢٥, ٣٥/ ١٥٠ وهم ١٠٤)
 - (٢٧) طبع في مؤسسة قرطبة عام ١٤١٨هـ-١٩٩٧م ومعه ريادات البوصيري في إتحاف الحيرة
 - (٢٨) للبوصيري ترحمة في الصوء اللامع (٦٥١). وحسن المحاصرة (٢٠٦/١). و لأعلام (١٠٤/١).
 - (۲۹) انظر مقدمة الكتاب (ص۲۲-۳٤)
 - (٣٠) وقد طبع معظم هذا الكتاب في مكتبة الرشد بالرياض ١٤١٩هـ-١٩٩٨م
 - (٣١) مقدمة الكتاب رص ٣٩-٤٢)
 - (٣٢) معتصر بتحاف لساده لمهرة (١٩،١-٥١)
 - (٣٣) بتحقيق د/ حسين أحمد صابح الناكري. ١٤١٣هـ ١٩٩٢م
- (٣٤) ترجمته في طبقات الشافعية لابن قاصبي شهبة ٢٠٤/٦/ رقم اسرحمة (٦٣١)، وطبقات الشافعية لسببكي (٢٥١/٦) و لدرر الكامنة (٤٥٧/٤)
 - (٢٥) انظر مقدمة المؤلف (١٠١-١٠١) طبعه دار العرب.
 - (٢٦) إتحاف المهره (١/ ٣٢١)
 - (٣٧) له ترحمة في بدكرة الحفاظ ٢٠١٦)، وتهديب التهديب (٩ ١٨٩) وتاريخ بعداد (٣ ٣١٥) .
 - (٣٨) له ترجمة في مصوء اللامع (٢١,٢) ٢٥)
 - (٢٩) أفصلها طبعة مكتبة المتار عام ١٤١٢هـ١٩٩٣م في ثلاثة أحراء
 - (٤٠) له ترجمة في شدرات الدهب لابن العماد (٤٤٢/٥)، وهو صاحب المنطومة الشهيرة بـ «عرامي صحيح»
 - (٤١) في (١/٨٨-٩٩) مقدمة البحقيق
 - (٤٢) طبع بتحقيق الدكتور/ ديات عبد الكريم ديات عفل مكتبة الرشد ١٤١٧ه ١٩٩٧م

- (٤٣) به ترجمه في تذكرة الحفاض (١٤٨١/٤). وفي طبقات انشافعية للسبكي (٣٠٧/٩).
 - (٤٤) بشر في دار المعراج الدولية ١٤١٤هـ ١٩٩٤م بالرياص
- (٤٥) ومنها طبقة دار ابن كثير بتحقيق يوسف على بديوى ومجرحة الأحاديث ١٤١٣هـ ١٩٩٣م ، بيروت، لبدن
 - (٤٦) ترجمته في سير أعلام السلاء (٢٩١, ٢٣)
 - (٤٧) ينظر بيل الأوطار شرح منتفى لاحدار (١١/١)
 - (٤٨) به ترجمة في تدكرة الحفاط (١٥٠٨/١). والدرر لكاملة (٣٣١,٣١ ٣٣١)
 - (۲۹) طبع لتحقيق در يوسف لمرعشلي و حرين في دار المعرفة البروت ٥ ١١هـ ٩٨٥ م
 - (٥٠) له ترجمة في شدرات مدهب (٨ ٥١) وانصوء اللامع (١ ٦٥)، و لأعلام (١٠١-٢٠٠٢)
- (٥١) طبع في جامع الأحديث بعدية عدس أحمد صفر وأحمد عبد الحود كما نطبع تناعًا في محمع النحوث بالأرهر مبد ثلاثين عامًا وطبع تصويرً عن نسخة حطية كاملا في نهيئة العامة للكتاب بمصر
 - (٥٢) منها طبعة عيسى الحلني بمصار
- (۵۳) له ترجمة في الدرر انكاميه (۲۱۰٫۵) والأعلام (۷ ۱۵۳)، وأصبه من كرميا، واشتهر بنعماد وتصدي لنشر علم فيها ثلاثين سنة ومات راجعًا من الحج في طريقه ، بي بعداد ودفن فيها وله مؤلفات غير الكواكب الدراري
 - (٥٤) طبع في دار إحياء التراث لعربي اليروث الطبعة الثانية ١٤٠١هـ ١٩٨١م
- (٥٥) كذا قال الحافظ في بداية المقدمة/٤ فلما بدأ في استرح ذكر أنه رأى شوّفه للحديث فين شرحه مما يصول به الكتاب حداً فترك دست واكتفى بذكر المقرة التي سيشرحها ففوامه السد أو المتن, الفتح ٥,١ بكن بطابعين للكتاب رأوا، أن يطبعوا متن الصحيح مع الشرح مورعًا على الأبواب، فاحتارو انسحة من تصحيح وطبعوها هكذا مورعة.
 - (٥٦) أدقها طبعة بولاق لتى سميت بالأميرية وأكثرها تبطيمًا وترفيهًا لأحادث سجاري طبعة المكبة استقية. انطبعه الثاليه
 - (٥٧) به ترجمه في صوء اللامع (١٣١/١٠ ٥٠ ، وشدرت الدهب (٢٨٦/١)، و لحو هر الصبة (٢١٦٥،)،
 - (٥٨) منها طبعة عيسى الحلبي وطبعة اسيرية ١٣٤٨هـ ،
 - (٩٩) ترحمته في طبقات الشافعية لسبكي (١٦٥,٥ ، وطبقات الشافعية لابن قاصي شهبه (١٥٣/٢–١٥٧)، والأعلام (٨-١٤٩ ١٥٠)
 - (۱۰) طبع فی در انوفاء تمصر عام ۱۱۱۰هـ ۱۹۹۸م
 - (١١) طبع في يويس عام ١٩٨٨م وفي المجلس الأعنى بلشئول الإسلامية بمصر
 - (۲۲) به ترجمة في الدرر الكامنة (۲۰۸،۲-۲۱۳)
 - وانظر ترحمة و فية به في مقدمة تحقيق النفح الشدى (١٥ ١٥).
 - (٦٣) طبع حرء منه محققًا في مجلدين بتحقيق د أحمد معبد عبد الكريم وفي در عاصمة بالرياض ١٤٠٩هـ
 - (١٤) معجم مؤلفات لسيوطى المحطوطة ص (١٣٧) رقم (٢٣١)
 - (10) يُدُرس ويحمق رسائل في حاملة أم الفرى باستعوبية، وقد اكتمنت رسائل في تحقيمه وتوقشت
 - (١٦) ترجمته في لصوء اللامع (١٠٠/٦)
 - (۲۷) ترحمته في نفح انظيب (۲۱،۸۱۱) و بديناج المدهب (۳۱۷) والأعلام (۲۲۲،۵)
 - (٦٨) ومنها طبعة مكبية الكنيات الأرهارية ديقاهره ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م،
 - (١٩) طبع في مؤسسة لكتب الثقافية ١١١١هـ١٩٩١م
 - (٧٠) طبع في حرءين المكتبه لعنمية بيروت، بيس.
- ر (۲۱) طبع أكثر من طبعة وآخرها طبعه محققة بمكتبه الحانجي بمصر، بتحقيق د/ رفعت فورى عبد المطلب، وفي مقدمة التحقيق برحمة لابن المراقبة ال
 - (٧٢) طبع بعثاية صالح أحمد الشامي، بالمكتب الإسلامي ببيروت عام ١٤١٨هـ ١٩٩٧م
 - (٢٣) ترحمته في تدكرة الحفاط (١٤٧٧/٤) ،
- (٧٤) له ترجمة في البدر انطالع (٢٠٢١ ، ودبن تذكرة لحفاظ لابن فهد (ص١٢٨ ١٣٢) وانظر ترجمة موسعة به في مقدمة طبعة بصب الرابة ، ٥،١) ومصادرها ، صبعة المحلس العمي بداكستان ونهيد وحبوب إفريقيا، ونشره ملكتب الإسلامي في يروت
- (٧٥) الهدامة شارح متن بنا به استدى مؤلفها أبو الحسن على بن أبي بكر بن عبيا الحليل الراشداني البرعيناني (ت٥٩٣هـ) وطبعت في مكتمة مصطفى النابي الحسي في أربعة أحراء
 - (۱۱) طبع في دار طعرفة البروت، لبنان وهو تصوير لطبعة السيد عبد الله هاشم يماني المدينة
-) طبع في مكتبة بعاصمه عدة أحراء منه وتعمل حاليا في طبع نقية الكتاب ويبلغ محموع أحراثه نحو عشرير محلدًا بالرياص ١١١١ه- (٧٧) طبع في مكتبة بعاصمه عدة أحراء منه وتعمل حاليا في طبع نقية الكتاب ويبلغ محموع أحراثه نحو عشرير محلدًا بالرياض ١١١١ه-
 - (۷۸) طبع في مكتبة الرشد بالرياض ١٤١٠هـ-١٩٨٩م.
 - (٧٩) أفصلها طبعة مؤسسه قرطبة بالماهرة ١٤١٦هـ ١٩٩٥م ، وطبعة مكتبة بزار مصطفى الدر ١٩٩٧هـ ١٩٩١م
 - (٨٠) طبع في دار حر ء ١٤٠١هـ -١٩٨٦م بتحقيق عبد بنه س سعاف البحياس

```
(٨١) طبع في دار حراء بمكه المكرمة ١٤٠٦هـ بتحقيق عبد العبي بن حميد الكليسي
```

- (٨٢) طبع في مكتبة الرشد بالرياص في معلدين بتحقيق حمدى عبد المجيد وصبحي السامرائي ١٤١٢هـ -١٩٩٢م.
 - (٨٣) طبع في دار الأرقم ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م بتحقيق حمدي عبد المحيد استلفي .
 - (٨٤) طبع في دار الكتب السلمية بالقاهرة بتحقيق السيد صبحى السامرائي .
 - (٨٥) طبع في دار ابن حريمة بالرباص ١٤١٥هـ، في أربع محلدات ،
 - (٨٦) طبع في نهاية الكشاف، طبعة دار المعرفة، بيروت في نهاية الحرء الرابع
- (٨٧) طبع عسى هامش الإحياء في طبعاته المنعددة . كما طبع مع تخريج الربيدي واس السبكي في دار العاصمة بالرياص عام ١٤٠٨هـ/١٩٨٧م .
 - (٨٨) طبع في مؤسسة الكتب الثقافية ببيروت ١٤٠٨هـ/٩٨٨ م. متحقيق سمير القاضي .
 - (٨٩) طبع جرء منه هي محلدين في مكتبه المشي سعداد ١٤٠٦هـ/١٩٨١م .
 - (٩٠) طبع في دار الرشد بالرياض بتحقيق السيد صبحى السامرائي
 - (٩١) طبع في دار الوقاء بمصر .
 - (٩٢) طبع في مكتبة المثني ببعداد والخالجي بمصر ١٣٧٥هـ/١٩٥٦م
 - (٩٣) طبع في دار العربية ونشر بالمكتب الإسلامي ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م .
 - (٩٤) نشر بدار المعرفة، بيروت، الطبعة الثانية ١٣٩٥هـ ١٩٧٥م في محلدين
 - (٩٥) نشر هي محلدين بدار الكتب العلمية لبيروت ١٣٩٩هـ ١٩١٩م .
 - (٩٦) مشر في دار الكتب العلمية ببيروت عام ١٤١٥هـ/١٩٩٤م
 - (٩٧) نشر في دار النشائر ، بيروت، لتحقيق د/ محمد حسن العُماري
 - (۹۸) بشر فی دار انکتب العلمیة، بیروت. لبنان، ۱۶۰۸هـ ۱۹۸۸م .
 - (٩٩) نشر في مجدين بالهيد. ١٣٨٩هـ ١٩٦٩م .
 - (١٠٠) طبع أكثر من طبعة؛ منها طبعة دار النهضة، مصر القاهرة، في ثماني محلدات .
 - (۱۰۱) طبع في مؤسسة الرسالة سيروت في ٣٥محدًا لتحقيق د/ لشار عواد
 - (١٠٢) طبع أكثر من طبعة وصها دابعة مؤسسة الرسالة ببيروت ١٤١٦هـ/١٩٩٦م
 - ويحققه على نسح خطية د/ أحمد معدد عبد الكريم، بسأل الله تعالى به إتمامه .
 - (١٠٢) يحقق الآن هي حامعة الأزهر على أيدي طلاب الدراسات العليا ومشرفيهم .
 - (١٠٤) طبع أكثر من طبعة. احرها طبعة در لقبلة. ومؤسسة عنوم القرآن، تحقيق محمد عوامة. عام ١٤١٣هـ/١٩٩٢م
- (١٠٥) طبع اكثر من طبعة أقصنها أنتى اعتنى بنشرها الشيخ عبد أنفياح أبو عدة ونشرت في مكتب المطبوعات الإسلامية بحسا، وهي مصورة عن طبعة بولاق الأميرية عام ١٣٠١هم .
 - (١٠٦) طبع أكثر من طبعة، ومنها الطبعة التي حفقها الشيخ محمد عوامة، وتشرت بدار الرشيد بحلب والطبعة التي حققها صغير أحمد، ونشرت بدار العاصمة بالرياض
 - (١٠٧) طبع بتحقيق الدكتور إكرام الله إمداد الحق. في مجدين، بدار البشائر الإسلامية. ١٤١٦هـ/١٩٩٦م بيروت
 - (١٠٨) طبع بتعقيق د/ رفعت فوزي عبد المطب في أربعة مجلدات، في مكتبة الجابحي بالقاهرة ١٤١٨هـ ١٩٩٧م
 - (١٠٩) طبع في أربع محيدات في مطبعة عيسي الحلبي بمصير ،
- (١١٠) طبع في مؤسسة الأعلمي ببيروت في سبعة محلدات مصورة ع الطبعة الهندية، ثم طبع محققاً مفهرساً على عدة بسح حطية موثقة بتحقيق فضيلة الشيخ عندالفتاح أبو عدة رحمه الله وتقديم ولده الشيخ سلمان أبو غدة. وهده أهصل وأكمل طبعاته حتى الآن وهي في عشرة محلدات.
 - (١١١) طبع أكثر من طبعة وأفصلها طبعة إدارة إحياء التراث الإسلامي بقطر، بتحقيق الدكتور بور الدين عتر
 - (١١٢) طبع هي مجلد بتحقيق صبحي السامرائي بوزاره الأوقاف بالعراق .
 - (١١٣) طبع بتحقيق عبد القيوم عبد رب اللبي دار المأمون للترث ١٩٨١م/١٤٠١هـ .
 - (١١٤) طبع في مكتبة الحابجي بمصر بتحقيق ـ/ رفعت فوري عبد المطلب، ود/ على عبد الناسط، عام ١٤١٧هـ/١٩٩٦م .
 - (١١٥) طبع بورارة الارقاف بالعراق بتحقيق حمدي عبد المحيد السلفي، عام ١٣٩٨هـ/١٩٧٨م .
 - (١١٦) طبع في مكتبه الخالجي بمصر بتحقيق د/ رهمت هوزي، وآخرين، عام ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م
 - (١١٧) طبع هي مكتبة دار الوفاء بمصر متحقيق د/ رهعت فوزي، ود/ ماهد حمد، ١٩٥٥هـ ١٩٩٥م .
- (۱۱۸) طبع کثیرً ومن هده لطبعت طبعة دار الکتب بعلمیة، ۱۱۰۵هـ/۱۹۸۱م . شخمیق د/ عبید العمار سلیمان البنداری ومحمد أحمد عبد العریر
- (١١٩) طبع أكثر من طبعة. ومنها طبعة دار التراث العربي وطبع معه تعليقات عليه للشيخ أحمد شاكر رحمه الله تسمى « لناعث الحثيث» كما طبع مع تلك التعليقات للشيخ أحمد شاكر وتعليقات أحرى منقولة عن الشيخ الأنباس رحمه الله، طا دار العاصمة بالرياص في حزأين.
- (١٢٠) طبع التقريب وشرحه التدريب أكثر من طبعة أقصاف طبعة دار طبية ١٤٢٢هـ. الطبعة الحامسة التحقيق أبي قتيبة نظر محمد المارياني .

- (۱۲۱) طبع في مجندين بتحقيق عبد مارى فتح الله السلمي ونشر في مكتبة الإيمان بالمدينة المبورة ١٤٠٨ه /١٩٨٧م. كما طبع نتحقيق الدكتور نور ندين عثر، ونشر في دار انتشائر الإسلامية، ١٤١١هـ/١٩٩١م .
 - (١٢٢) طبع أكثر من طبعة ومنها طبعة المكتبة السلفية بالمدينة المتورة ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م
- (١٢٣) طبع في أربع محلدات بتحقيق د/ يبن العابدين بن محمد بالأفريح، في مكتبة أصوء السلف عام ١٤١٩هـ/١٩٩٨ .
 - (١٣٤) طبع الموجود منه بتعقيق د/ ربيع بن هادي عمير، وبشر بالحامعة الإسلامية، عام ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م .
- (۱۲۵) طبع مع شرح آخر على الألفية يسمى فتح لناقى نشرح أنفية انعر فى نلشيخ ركريا الأنصاري (ت٩٢٥هـ) بقاس عام ١٣٥٤هـ، كما طبع شرح التبصيرة و لتدكرة ناسم فتح المعيث مطبعة الأرهر ومكتباتها بمصبر عام ١٣٥٥هـ/١٩٣٧م وتسميته بفتح المعيث خطأ، وإن كانت نعص نسخه الخطية قد عنونت بدنك
 - (١٣٦) طبع في مكتبه استُّنَّه بمصر في حمس محلدات ١٤١٥هـ/١٩٩٥م، كما طبع طبعات أحري ،
- (١٢٧) أما الشرح المذكور فقد طبع منه عدة أحراء محققة وبعصه مايزال مخطوطاً، ولم يكمله المؤلف فقد طبع، وله محطوطات عدة، انظر-معجم مؤلفات السيوطي المحطوط، لرياص ١٤١٧هـ/١٩٩٦م،
 - (١٢٨) طبعت الألفية بشرح للشيح أحمد محمد شاكر بمطبعة عيسى اسابي الحلبي.
 - أما الشرح المدكور فقد طبع، وله محطوطات عدة، انظر معجم مؤلفات استبوطي المحطوطة، الرياض ١٤١٧هـ/١٩٩٦م -
 - (١٢٩) انظر: النحمة والمزهة في طبعة مكتبة ابن تيمية، بتحقيق عمرو عبد المعم عام ١٤١٥هـ
 - (١٣٠) طبع بتحقيق د/ محمد الحبيب الهيئة في محلس، وبشر بمكتبة الصديق بالسعودية. الطائف، عام ١٤٨٨هـ ١٩٨٨م -
 - (١٣١) طبع بتحقيق د/ محمد الحبيب الهيئة وسشر في مكتبة الصديق بالسعودية ، نطائف عام ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م .
 - (١٣٢) طبع بتحقيق محمد شكور محمود، بمؤسسة الرسالة، عام ١٤١٨هـ/١٩٩٨م
 - (١٣٣) طبع بتحقيق د/ يوسف عبد الرحمن المرعشين بدار المعرفة بيروت، لبنان عام ١٤١٣هـ/١٩٩٢م
 - (١٣٤) طبع بتحقيق إبراهيم باحس عبد المحيد، بدار ابن حرم عام ١٤١٥هـ/١٩٩٥م. بيروت، لبنان
 - (١٣٥) طبع بتحقيق محمد صالح بن عبد العرير المراد في مركز إحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القري، ٢٢١هـ/٠٠ ٢م
 - (١٣٦) طبع في دار العرب الإسلامي ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م
 - (۱۳۷) طبع في دار العرب الإسلامي ١٤٠٧هـ ١٩٨٢م

الدور السادس مناهج المحدثين من أوائل القرن الحادى عشر إلى أوائل القرن الرابع عشر الهجرى

استمرت جهود المحدثين وتتابعت في هذا الدور، إلا أنها كانت أقل بكثير من الجهود السابقة مما جعل بعض الباحثين يطلق على هذا الدور: (دور الركسود)، فلم يحسرص محدثو هذا الدور على السماع كما كان سلفهم، وأصبحت روايتهم قاصرة على الإجازات التي كانت سبباً لتقاصر الهمم عن سماع الكتب سماعاً صحيحاً بالإسناد المتصل بالقراءة إلى مؤلفيها، حتى صارت الإجازات رسماً يرسم لا علماً يتلقى ويؤخذ(۱).

أما التأليف في هذا الدور في قول عنه د/نور الدين عـتـر نفي هذا الدور توقف الاجـتهاد في مسائل العلم والابتكار في التصنيف، وكـثـرت المخـتـصـرات في علوم الحـديث، شـعـراً ونثـراً، وشعل الكاتبون بمناقـشات لفظيـة لعـبـارات المؤلفين دون الدخول في عمق الموضوع تحقيقاً أو اجتهاداً. لكن الله تعالى أقام نهضة للحـديث في ديار الهند خـلال هذه الفـتـرة كـانت على ديار الهند خـلال هذه الفـتـرة كـانت على مستوى عال في اببحث والعلم، وذلك على يد العلامة الإمام المحدث شاه ولى الله الدهلوى

المتوفى سنة ست وسبعين ومائة وألف، ثم

على يد ولاده وأحفاده ومن تخرج على طريقته ومدرسته، فهؤلاء الكرام قد رجحوا علم السنة على غيرها من العلوم، وجاء تحديثهم حيث يرتضيه أهل الرواية ويبتغيه أصحاب الدراية، (٢).

أما الملامح العامة لمناهج المحدثين في مؤلفاتهم في هذا الدور، فيوضحها ما يلى :

أولاً: التسأليف في التدييل على مثل مؤلفات السابقين وذلك مثل كستاب (الجسامع الأزهر من حديث النبي الأنور) للمناوى:

المؤلف:

هو الإمام عبد الرؤوف بن تاج العارفين بن على الحدادى المناوى - بضم الميم - القاهرى الشافعى، ولد سنة اثنتين وخمسين وتسعمائة بمنية ابن خصيب، من قرى مصر، وأخذ العلم عن مساهير عصره، وبرع في علم الحديث خاصة، وله فيه مصنفات نافعة، وفي بالقاهرة سنة إحدى وثلاثين وألف(٢).

التعريف بالكتاب:

ألف الإمام السيوطى كتابه (جمع الجوامع) وأراده أن يكون شام الاً لجميع الأحاديث النبوية، قولية كانت أو فعلية، إلا أنه لم يتحقق له ذلك، فجاء الإمام المناوى وأراد أن يثبت أن السيوطى فاتته أحاديث كثيرة لم يذكرها في كتابه جمع الجوامع، حتى لا يقع بعض المتعجلين في الخطأ، حينما يظنون أن الحديث لا أصل له عندما لا يوجد في (الجامع الكبير).

وقد تحدث في مقدمة كتابه عن باعثه على تأليفه ومنهجه فيه، فقال: «ومن البواعث على تأليف هذا الكتاب أن الحافظ الكبير الجلال السيوطي ادعى أنه جمع في كتابه (الجامع الكبير) الأحاديث النبوية مع أنه قد فاته الثلث فأكثر، وهذا فيما وصلت إليه أيدينا بمصر، وما لم يصل إلينا منها أكثر، وفي الأقطار الخارجية عنها من ذلك أكثر، فاغتر بهذه الدعوى كثير من الأكابر، فصار كل حديث يسائل عنه أو يريد الكشف عنه فأكثر يراجع رالجامع الكبير). فإن لم يجده فيه غلب على ظنه أن لا وجود له، فريما أجاب بأنه لا أصل له، فعظم بذلك الضرر لركون النفس إلى الثقة بزعمه الاستيعاب، وتوهم أن ما زاد على ذلك لا يوجد في كتاب، فأردت التنبيه على ما فاته في هذا المجموع، فما كان في (الجامع الكبير) أكتبه بالمداد

الأسود، وما كان من المزيد فبالمداد الأحمر، أو أجعل عليه مدة حمراء، ولم أورد فيه مما في الكتب السنة إلا النادر لشهرتها وكثرة تداولها وسهولة الوقوف عليها، فعمدت إلى جمع الشوارد والاعتناء بالزوائد، واعتمدت في بيان حال الأسانيد على ما حرره جدنا من قبل الأمهات، واسطة عقد الحفاظ زين الدين العراقي، وولده شيخ الإسلام ولي الدين العراقي، والحافظ الكبير نور الدين الهيثمي، ومن في طبقتهم فهم المرجع في ذلك والعمدة، وعليهم الاعتماد والعهدة».

ولما تم هذا المطلب على هذا النمط الأطيب سميته: (بالجامع الأزهر من حديث النبى الأنور)، إلى أن قلل «وهذا أوان الشروع في المقصود فأقول بعون الملك المعبود مرتباً على حروف المعجم، لكونه أسهل كشفأ وأقوم، ولأن كلاً من الطلاب لذلك ألف (1).

ثانياً: الجمع بين مؤلفات السابقين المجردة عن الأسانيد مثل كتاب (جمع الفوائد من جمامع الأصول ومجمع الزوائد):

المؤلف:

الشيخ محمد بن محمد بن سليمان بن الفاسى بن طاهر السوسى الرودائي المغربي، ولد بتارودنت من قرى السوسى الأقصى سنة

سبع وثلاثين وألف، له رحلات، وتصانيف توفى سنة أربع وتسعين وألف ـ رحمه الله^(ه).

التعريف بالكتاب:

هو كتاب يشتمل على أربعة عشر مصدرًا، فهو جامع لمرجعين هما (جامع الأصول) لابن الأثير الجزرى، و(مجمع الزوائد) للحافظ الهيشمى، وعدد مصادرها بعد حذف المكرر اثنا عشر مصدرًا: الموطأ، والبخارى، ومسلم، وأبو داود، والترمذي، والنسائي، وهي مسا يشتمل عليه (جامع الأصول) وزوائد مسند أبي يعلى، ومسند البزار، ومسند أحمد، ومعاجم الطبراني الثلاثة، وهي مشتملات (مجمع الزوائد) وزاد المؤلف زوائد ابن ماجه وزوائد الدارمي وتكلم على رجالهما جرحًا وزوائد الدارمي وتكلم على رجالهما الذهبي، ورتهذيب التهذيب)، و(تقريب التهذيب)، ووعيرهما، ورتبه على ترتيب أصوله(٢).

ثالثاً: الانتقاء من مؤلفات السابقين المجردة عن الأسانيد مثل كتاب (حسن الأثر فيما فيه ضعف واختلاف من حديث وخبر وأثر):

المؤلف:

هو الشيخ محمد بن درويش البيروت الشهير بالحوت أبو عبد الرحمن، ولد ببيروت

سنة تسع ومائتين وألف، صاحب مصنفات، توفى سنة ست وسبعين ومائتين وألف (٧).

التعريف بالكتاب:

يبين ما فى الأحاديث والأخبار والآثار من ضعف واختلاف. مشيرًا بذلك إلى مواقعها من المصادر، ثم يذكر درجة الحديث، ورموزه كرموز (الجامع الصغير للسيوطى)، إلا أنه قد يرمز بحروف (س) مع التصريح بالنسائى، في حتمل أن تكون (س) رمزًا لأبى موسى المدينى، أو تكون محرفة عن (سن) لابن السنى، أو مصحفة عن (شن) لابن أبى شيبة (^).

رابعًا: التأليف في موضوع معين مثل كتاب (حسن الأسوة بما ثبت من الله ورسوله في النسوة):

المؤلف:

الشيخ محمد صديق بن حسن بن على القنوجي، ولد سنة ثمان وأربعين ومائتين وألف من الهجرة، نشأ عفيفًا طاهرًا محبًا للعلم، سافر من أجل العلم، واجتهد في إتقان علوم القرآن والسنة والتدوين وعلومهما،

وكانت له رغبة فى اقتناء الكتب وفهم زائد فى قراءته، توفى سنة سبع وثلاثمائة وألف^(٩).

التعريف بالكتاب:

جمع فيه مؤلفه الآيات التي نزلت في أحكام تخص النساء، وأتبع هذه الآيات بملح من التفسير، وكذلك جمع فيه كثيرًا من الأحاديث التي وردت في شانهن وقبال في خطبة كتابه : «هذا كتاب وسط في جمع آيات بينات نزلت في أمور النساء وشؤونهم، وأحاديث طيبات وردت في أطوارهن وفنونهن، أخذتها من الكتاب العزيز استقراء، وزدت عليها تفسير بعضها من : (فتح البيان) وهو الكتاب الأول من هذا المسطور، ثم أتبعتها أحاديث من الصحاح والسنن وموطأ مالك، وكتاب رزين، وكتاب الترغيب والترهيب للمنذري _ رضى الله عنهم _ وهو الكتاب الشاني من هذا المسطور، وذكرت في خاتمة هذا الكتاب ما تخصصت به النساء من دون الرجال، وتميزت به منهم في مراتب الإهمال والإعمال، فجاء هذا السفر بحمده تعالى جامعًا لأشتات هذه الأبواب على نسق لم يسبق إليه ومنوال لم ينسج أحد عليه».

ثم كشف عن سبب تأليفه الكتاب وهو أن (وجه ملكة بهوبال(١٠) سألته ذلك فقال : «دعتني

إلى تأليفه صاحبتي (وعيبتي) في حضرتي وغيبتي، تاج الهند نواب شاهجان بيكم حفظها الله وسلم، وهي من اللاتي ملكن ناصيـــة الحكومة والولاية في مملكة بهوبال، وإنما حملها على اقتراح ذلك على أنها لما تلت القرآن الكريم مع ترجمته بلسانها، وقرأت بعض كتب الحديث كمشكاة المصابيح وأتقنت بيانها، سألتنى أن أفرد لها ما نزل وورد فيهن من نصوص الكتاب والسنة بحيث لا يترك ذلك من ذلك صغيرة ولا كبيرة إلا أحصاها، فنهسضت لذلك الخطب الخطيسر، والأمسر الكبير. وانتدبت إليه بإتيان ما تيسر عجالة، وضبطته في سلاسل التحرير، رجاء أن ينفع الله تعالى به عصابة النسوة، ويوفقهن له بالقدوة والأسوة، وظنى أنك لا تجد مجموعًا على هذا الشكل أبداً، لأنه ما من شيء له أيسر علاقة وأدنى ملابسة بهن وهو في آيه أو حديث إلا أوردته في هذا الكتاب بعد حدف المكررات إلا ما شاء الله تعالى، وسردت الآيات على ترتيب المصحف الشريف، والأخبار على ترتيب (تيسير الوصول) و(الترغيب والترهيب)، وزدت في مطاوى فحاويها شرح بعض غريبها وضبط مشكلها وفقهها وتفسير صعابها على ما اختاره جماعة أهل السنة المطهرة قديمًا

وحديثا وسميته : (حسن الأسوة بما ثبت من الله ورسوله فى السبوة) ولله الحمد فى كل حال وعلى كل شان، وبه التوضيق وهو المستعان (١٠٠).

والكتاب مطبوع بتحقيق أبى عبد الرحمن صلاح بن محمد بن عويضة.

خامساً: التأليف في أطراف أحاديث الكتب المسندة مثل كتاب ذخائر المواريث في الدلالة على مواضع الأحاديث:

المؤلف:

عبد الغنى بن إسماعيل بن عبد الغنى النابلسى الحنفى الدمشقى، ولد بدمشق سنة خمسين وألف، وطلب العلم مبكرًا، وله نظم ومؤلفات، توفى سنة ثلاث وأربعين ومائة وألفرالاً).

التعريف بالكتاب:

جمع مؤلفه في هذا الكتاب أطراف الكتب السنة، ولما كان الكتاب السادس مختلفًا فيه بين المشارقة والمغاربة، رأى أن يأخذ بالرأيين معًا، فأخذ أطراف سنن ابن ماجه لأنها السادس على رأى المشارقة، وأطراف موطأ مالك لأنه السادس على رأى المغاربة، فأصبح كتبه حمعًا لأطرف سبعة كتب هي:

۱ صحیح البخاری، ۲ صحیح مسلم،
 ۳ – سنن أبی داود، ٤ – سنن الترمذی،
 ۵ – سنن النسائی الصفری،

٦ - سنن ابن ماجه. ٧ موطأ مالك.

وهو لا يذكر الحديث كاملاً وإنما يذكر جزءًا منه حسب ما هو معروف فى المؤلفات على الأطراف.

وقد رتبه على مسانيد الصحابة، فيذكر الصحابى ثم يذكر تحته ما له من أحاديث في هذه الكتب السبعة.

وهو لا يذكر كل ألفاظ الحديث، ولكنه يذكر رواية من الحديث، ثم يشير بالرموز إلى من أخرجها ومثلها في المعنى وإن كان هناك اختلاف في الألفاظ.

وإذا كان الحديث الواحد مرويا عن جملة من الصحابة فإنه يذكر أسماءهم في مكان واحد في مسند واحد منهم، وتبعًا لمنهجه في اختصار الإسناد فلا يذكر إلا من أخرجه وشيخه فقط.

وقد تحدث في مقدمة كتابه عن منهجه فقال: «وقد سلكت فيه مسلك من تقدمني من الترتيب، وبنيته على مثال تلك الأبنية مع التبويب، ولكنى اقتصرت على بيال الرواية

المصرح بها دون المرموزة، ولم أذكر من الأسانيد غير مشايخ أصحاب الكتب على طريقة وجيزة، واقتصرت على ذكر الصحابة الأولين، وتركت ذكر الوسائط كلها من التابعين وتابعى التابعين، ولم أكرر رواية، بل وضعت كل شيء في موضعه بداية ونهاية. وزدت أطراف الموطأ للإمام مالك من رواية يحيى بن يحيى الليثي الأندلسي فإنها المشهورة بين الممالك، وقد اعتبرت المعنى أو بعضه دون اللفظ في جميع الروايات، وإن روى الحديث الواحد عن جملة من الصحابة ذكرت أسماؤهم في محل واحد، أذكر ذلك في مسند واحد منهم "").

سادسًا: التأليف في الشروح والحواشي على كتب الحديث للأئمسة المتقدمين وذلك مثل (عون المعبود على سنن أبي داود):

المؤليف:

شرف الحق الشهير بمحمد أشرف بن أمير ابن على بن حيدر الصديقى، العظيم آبادى أبو عبد الرحمن، محدث، صاحب تصانيف، توفى سنة تسع وعشرين وثلاثمائة وألف(١٠).

التعريف بالكتاب :

جمع أبو عبد الرحمن شرف الحق العظيم آبادى هذا الشرح من كتب الأئمة، وذكر فى مقدمة شرحه أنه اقتصر فيه على حل بعض المطالب العالية، وكشف بعض اللغات المغلقة، وتركيب العبارات مجتنبًا الإطالة والتطويل إلى ما شاء الله، ولم يتعرض فى شرحه إلى ترجيح الأحاديث بعضها على بعض إلا على سبيل الإيجاز والاختصار، من غير ذكر أدلة المذاهب المتبوعة على وجه الاستيعاب إلا فى المواضع التى دعت إليها الحاجة.

وأشار في المقدمة (١٥) أيضًا إلى أن الذي تكفل بالبسط والاستيعاب والتطويل والإسهاب إنما هو العلامة الأعظم الأكرم أبو الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي، صاحب كتاب: (غاية المقصود في حل سنن أبي داود)، وهو شرح كبير جليل عظيم الشأن، وقد أشار مؤلفه بالحاجة الماسة إلى اختصار حاشيته على سنن أبي داود فلبي شرف الحق صاحب (عون المعبود).

وطبع فى الهند فى أربع متجلدات. وطبع فى مصر ومعه (تهذيب المختصر) لابن القيم فجاء فى أربعة عشر جزءًا.

(حاشية السندى على صحيح البخاري):

المؤلف:

هو أبو الحسين نور الدين محمد بن عبد الهادى السندى، ولد بتتة ـ قرية من بلاد السند ـ ونشأ بها، ثم ارتحل إلى تستر وأخذ بها عن جملة من الشيوخ، ثم رحل إلى المدينة المنورة وتوطنها، وأخذ بها عن السيد محمد البرزنجى، والملا إبراهيم الكوراني وغيرهما، ودرس بالحرم الشريف النبوى، واشتهر بالفضل والذكاء والصلاح، وألف مؤلفات نافعة منها الحواشي على الكتب الستة، توفى بالمدينة سنة ثمان وثلاثين ومائة وألف، ودفن بالبقيع(٢٠).

والناظر إلى حواشيه على الكتب الستة لا يلفيه مستقصيًا فى تعليقه الأحاديث كلها، وإنما له تعليقات مفيدة على مواضع محدودة، التقط أغلبها من كلام أساطين الشراح كالعينى، وابن حجر، والقسطلانى، والنووى، وعياض، والقرطبى، والسيوطى، وابن العربى المالكى، وغيرهم.

ولست تعدم تعقيبًا له على كلام هذا الإمام أو ذاك أو تتبعًا له بالنقد والتمحيص، وكثيرًا ما تتشابه حواشيه، فتجد كلامه على حديث عند البخارى بنصه وفصه على حديث

عند النسائي، وقد جاءت حاشيته على البخاري مع متن الجامع الصحيح في مجلدين كبيرين.

سبل السلام شرح بلوغ المرام:

المؤلف:

محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الكحلاني الصنعاني لمعروف بالأمير. ولد سنة تسع وتسعين وألف، ورحل إلى مكة وأخذ الحديث على علمائها وعلماء المدينة، وعرف بالنفور من التقليد والرغبة في الاجتهاد وإقامة الدليل، وعد من المجتهدين، وأتحف المكتبة الإسلامية بالمصنفات النافعة، توفي سنة اثنتين وثمانين ومائة وألف(١٠٠).

التعريف بالكتاب:

ألف الحافظ ابن حجر العسقلاني كتابه: (بلوغ المرام من أدلة الأحكام) وهو من أجمع وأنفع ما كتب في أحاديث الأحكام؛ ولذا اتجهت إليه أنظار العلماء فتناولوه بالشرح والبيان. ومن شروحه كتاب (البدر التمام شرح بلوغ المرام) للقاضي الحسين بن محمد المغربي الصنعاني ت ١١٩هـ، وكتاب البدر التمام التمام هذا هو الذي أخذ منه الأمير الصنعاني كتابه (سبل السلام)، وقد سلك فيه الصنعاني عبيل التيسير، فجاء كتابه دانيًا من

أيدى العامة، خاليًا من تعقيدات الألفاظ وخلافات الأئمة، وقد جعل لكتابه مقدمة موجزة قال فيها: «هذا شرح لطيف على (بلوغ المرام) تأليف الشيخ العلامة شيخ الإسلام أحمد بن حجر أحله الله دار السلام. اختصرته على شرح القاضي العلامة شرف الدين الحسين بن محمد المغربي أعلى الله درجاته في عليين، مقتصرًا على حل ألفاظه وبيان معانيه، قاصدًا بذلك وجه الله ثم التقريب للطالبين والناظرين فيه، معرضاً عن ذكر الخلافات والأقاويل، إلا أنه يدعو ما يرتبط به الدليل متجنبًا للإيجاز المخل والإطناب الممل، وقد ضممت إليه زيادات جمة على ما في الأصل من الفوائد، والله أسسأل أن يجعله في المعاد من خير العوائد «۱۸).

والكتاب طبع عدة طبعات شائعة.

نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار:

المؤلف:

محمد بن على بن محمد بن عبد الله الشوكانى الصنعانى، الفقيه، المحدث، الأصولى، صاحب التصانيف، ولد سنة ثنتين وسبعين ومائة وألف، فرغ نفسه للطب وجد واجتهد، تفقه على مذهب الإمام زيد، وبرع فيه وألف، ثم طلب الحديث وفاق أهل زمانه

فيه، فتخلى عن التقليد، وتحلى بالاجتهاد، وتوفى سنة خمسين ومائتين وألف، رحمه الله (١٩).

التعريف بالكتاب :

لما ألف الإمام أبو البركات مجد الدين عبد السلام بن عبد الله المعروف بابن تيمية، وهو جد شيخ الإسلام تقى الدين أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام -: (المنتقى من الأخبار في الأحكام) تزاحمت على مورده العنب أنظار المجتهدين، وتسابقت على الدخول في أبوابه أقدام الباحثين من المحققين، وغدا ملجأ للنظار يأوون إليه، المحققين، وغدا ملجأ للنظار يأوون إليه، ومفزعًا للهاربين من التقليد يعوون عليه، وكان من هؤلاء الداخلين بابه والقاصدين رحابه العلمة الشوكاني، بناء على طلب جماعة من حملة العلم.

وقد سلك الشوكانى فيه سبيل الاختصار في جـــانب، إلا أنه جنح إلى الإطناب والإستهاب في جوانب أخبرى، ويوضح ذلك فيقول: «وقد سلكت في هذا الشرح لطول المشروح مسلك الاختصار، وجردته عن كثير من التعريفات والمباحثات التي تفضى إلى الإكثار، لاسيما في المقامات التي يقل فيها الاختلاف، ويكثر بين أئمة المسلمين في مثلها الائتلاف، وأما في مواطن الجدال والخصام،

فقد أخذت فيها بنصيب من إطالة ذيول الكلام لأنها معارك تتبين عندها مقادير الفحول، ومفاوز لا يقطع شعابها وعقابها إلا نحارير الأصول "٢٠١٠.

وهذا الكتاب إذ يبرز تمكن الشوكانى الفقهى، يظهر أيضًا أخذه بزمام الحديث وتضلعه فيه، فهو دائم التخريج للروايات، حريص على التصحيح والتضعيف، ناقل لآراء أئمة الجرح والتعديل، صاحب رأى يبديه عند الحاجة إليه.

(شرح مسند الإمام أبى حنيفة) للملا على القارى :

المؤلسف:

العلامة نور الدين على بن سلطان بن محمد الهروى المكى الحنفى المعروف بالقارى، لأنه كان إماماً فى القراءات ، ولد فى مدينة (هراة) أعظم مدن خراسان وأحلها شائاً، صنف فى علوم كثيرة منها : الفقه، والحديث، والتفسير، والقراءات، وأصول الفقه، وغير ذلك، وتوفى سنة أربع عشرة وألض (٢١).

التعريف بالكتاب:

للإمام أبى حنيفة مسانيد كثيرة بلغت خمسة عشر، وقد جمعها بعض الفضلاء واعتنى بضبطها جماعة من العلماء، ومن

هؤلاء الذين اعتوا بمسانيد أبى حنيفة العلامة موسى بن زكريا بن إبراهيم بن محمد ابن ساعدى الحصفكى (بفتح الخاء المعجمة وسكون الصاد المهملة ففاء مفتوحة فكاف فياء). هكذا ضبطه ملا على القارى (الشارح للمسند)، وضبطه صاحب (الجواهر المضيئة) بالحاء المهملة.

وقد جند ملا على القارى نفسه لإشهار مذهب الأحناف، وكان مما اعتنى به (مسند أبى حنيفة) هذا، فشرحه شرحًا قدم له بمقدمة موجزة جداً تحدث فيها عن الحصفكي وعن الإمام أبى حنيفة وسبب قلة روايته، وتحدث عن كثرة شيوخه، وأن أكثر شيوخ الإمام كانوا جامعين بين الرواية والدراية، ثم شرع في شرح أحاديث (المسند)، يشرح الغريب ويضبطه، ويترجم للصحابي الذي يروى الحديث ترجمة موجزة في أول موضع يذكر فيه، ويذكر بعض الروايات في كتب السنة والتي توافق معنى الحديث الذي يتعرض له بالشرح، ويعزو هذه الروايات إلى من خرجها من الأثمة، وإذا كان الحديث الذي يشرحه من أحاديث الأحكام فإنه يتوسع فيه بعض الشيء منثلما فعل في شرح حديث ماعز. حيث تعرض لإجماع الصحابة على الرجم، وأنكر على الخــوارج إنكارهم له، وتعرض لمسألة الإقرار، واشتراط كثير من

العلماء لأن يكون أربع مرات، وتعرص أيصًا للواياته المختلفة وعباراته المؤتلفة.

والكتاب مطبوع في مجلد واحد.

(التعليق المغنى على الدارقطني):

المؤلف:

أبو الطيب محمد المدعو بشمس الحق بن أمير بن على بن حيدر الصديقى العظيم آبادى الهندى، قال صاحب معجم المؤلفين عنه : «محدث، ولد فى ذى القعدة من آثاره : شرح كبير على سنن أبى داود سماه : غاية المقصود فى حل سنن أبى داود الالم

التعريف بالكتاب :

هو تعليد قدات مدوج زة على سنن الإمام الدارقطنى، وصفها هو بقوله : «هذه تعليقات شتى علقتها على السنن للإمام على بن عمر ابن أحدمد الدارقطنى وقت مطالعة ذلك الكتاب المبارك، أكتفى فيها على تنقية بعض الكتاب المبارك، أكتفى فيها على تنقية بعض أحاديثه وبيان علله، وكشف بعض مطالبه، على سبيل الإيجاز والاختصار، آخذاً من كتب هذا الفن المبارك، عسى الله أن ينفع بها من يريد مطالعته، أسأل الله تعالى أن يجعلها يريد مطالعته، أسأل الله تعالى أن يجعلها خالصًا لوجهه ويدخرها ذخيرة لعاقبتى، وسلم يرتب على سنن الدارقطنى) "(۲۲).

ثم قدم له بمقدمة ضمنها ثلاثة فصول: الأول: في ترجمة الإمام الدارقطني.

والثانى: فى بيان أسماء بعض من روى هذا السنن عن الإمام الدارقطنى واختلاف نسخه.

والشالث : في الإسناد منه إلى الإمام الدارقطني.

(مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح) للملا على القارى:

المؤلف:

سبق التعريف به عند كتابة (شرح مسند الإمام أبى حنيفة).

التعريف بالكتاب:

شرح (لمشكاة المصابيح) للخطيب العمرى التبريزى المتوفى سنة سبع وثلاثين وسبعمائة، و(المشكاة) أيضا مبنى على جهود الإمام البغوى المتوفى سنة ست عشرة وخمسمائة، وهو شرح لمنهج الفقهاء فى استنباط الأحكام من السنة النبوية، وقد ذكر فى مقدمة الشرح بواعثه فقال: «إن غالب الشراح كانوا شافعية فى مطلبهم، وذكروا المسائل المتعلقة بالكتاب على منهاج مدهبهم، واستدلوا بظواهر الأحاديث على مقتضى مشربهم، وسموا

الحنفية أصحاب الرأى على ظن أنهم ما يعملون بالحديث، بل ولا يعلمون الرواية والتحديث لا في القديم ولا في الحديث، مع أن مذهبهم القوى تقديم الحديث الضعيف على القياس المجرد الذي يحمل التزييف، ثم قال : فأحببت أن أذكر أدلتهم، وأبين مسائلهم وأدفع عنهم مخالفهم، لئلا يتوهم العوام الذين ليس له معرفة بالأدلة الفقهية : أن المسائل الحنفية تخالف الدلائل الحنيفية وسميته: المناتع لمشكاة المصابيح)(٢٤).

(الفتوحات الربانية على الأذكار النووية):

المؤلف :

محمد بن على بن محمد بن علان، الصديقى العلوى، مفسر محدث، مشارك فى عدة علوم، ولد بمكة ونشا وتوفى بها، صاحب تصانيف، توفى سنة سبع وخمسين وألف (٢٥).

التعريف بالكتاب:

شرح على كتاب الإمام محيى الدين النووى المسمى: (حلية الأبرار، وشعار الأخيار في تلخيص الدعوات والأذكار). وقد أشار الشارح في مقدمته إلى أن كتاب النووى عظيم النفع

بالغ التأثير، وأن بعض أهل الصلاح تناولوه بالتعليق إلا أنه في حاجة إلى مريد من الإيضاح مما يتعلق بتفسير الغريب، وتبيين الراجح في بعض المسائل التي يحتاج لتحرير حكمها الفقيه، ووعد الشارح أنه سيسلك سبيل التوسط ويبتعد عن الإيجاز المخل والإطناب الممل، وأنه لن يغفل شيئا مما يحتاج إليه من ذكر المخرجين للحديث وبيان مرتبته، ويعسرض عن التطويل بذكر الأسانيد (٢٦)، وقد وفي بما وعد فخرج الكتاب في حلة بهية وصورة مرضية.

(فيض القدير بشرح الجامع الصغير) للمناوى:

المؤلف:

سبق التعريف به عند كتابه (الجامع الأزهر).

التعريف بالكتاب:

هو كتاب شرح فيه (الجامع الصغير)
للإمام السيوطى، وجعله على أصل ترتيبه،
تحنب فيه الغوص في المسائل للتحوية فلم
يعرب إلا ما كان خفيا وبقدر ما يوضح
مقصوده وَ عَلَيْهُ ويبين كلامه، ولم يكثر من
الأقاويل والاختللافات، لما أن ذلك على

الطالب من أعظم الآفات، وقد وصف شرحه في مقدمته بقوله : «اشتدت إليه حاجة المتفهم بل وكل مدرس ومعلم، من شرح على (الجامع الصغير) للحافظ الكبير الإمام الجلل الشهير، ينشر جواهره، ويبرر ضمائره، ويفصح عن لغاته، ويكشف القناع عن إشاراته، ويميط عن سحر الكلام، ويدل على ما حواه من درر مجمعة على أحسن نظام»(**).

سابعًا: التأليف في نوع معين من أنواع الحديث: التأليف في الأحاديث المشتهرة على الألسنة:

من أحسن ما ألف في هذا وأوسعه، وأطوله وأنفعه، وأسهله وأمتعه كتب: (كشف الخفا ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس).

المؤلف:

إسماعيل بن محمد بن عبد الهادى الشافعي المذهب العجلوني المولد، نشأ في دمشق وتوفى فيها، ولد سنة سبع وثمانين وألف، حفظ القرآن وهو في سن التمييز، واشتغل بالحديث والفقه واللغة، وله مؤلفات، توفى منة اثتين وستين مائة وألف ٢٨٠٨.

التعريف بالكتاب:

اعتنى العلماء قبل الإمام العجلونى بالتصنيف فى الأحاديث المشتهرة على الألسنة والذاتعة بين الناس سواء كانت صحيحة أو غير ذلك. وكان ممن ألف فيها الحافظ ابن حجر فى كتابه (اللآلى المنثورة فى الأحاديث المشهورة)، وكذلك الإمام السخاوى فى كتابه : (المقاصد الحسنة فى بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة)، وابن الديبع السيباني تلميذ السخاوى فى كتابه (تمييز الطيب من الحبيث في من الحديث المشتهرة على السخاوى فى كتابه (تمييز الطيب من الحديث في في ما يدور على ألسنة الناس من الحديث والإمام السيوطى فى كتابه (الدرر المنتشرة في الأحادبث المشتهرة).

فجاء الشيخ العجلونى ورأى أن يجمع المادة العلمية الموجودة فى هذه الكتب فى كتاب واحد، فألف كتابه المسمى (كشف الخفا).

ورتب أحاديث الكتاب على حروف المعجم، وهو يذكر الحديث ثم يذكر من أخرجه من الأئمة ومن رواه من الصحابة، وكذلك يعنى بالكلام على الحديث تصحيحًا وتضعيفًا، وقد اشتمل الكتاب على واحد وثمانين ومائتن وثلاثة آلاف حديث.

(البيان والتعريف في أسباب ورود الحديث الشريف):

المؤلف:

إبراهيم بن محمد كمال الدين المعروف بابن حمزة الحسينى الحنفى الدمشقى، ولد سنة أربع وخصم سين وألف، له رحسلات ومصنفات، توفى سنة عشرين ومائة وألف.

التعريف بالكتاب :

جمع المؤلف في هذا الكتاب الأحاديث التي لها سبب في إيرادها، سبواء كان السبب مذكورًا في الحديث نفسه أو لا يذكر فيه، أو يذكر في بعض طرقه، وقد جمع فيه ثمانمائة وألف حدبث.

الكشف الإلهى عن شديد الضعف والموضوع والواهى :

المؤليف:

محمد بن محمد الحسينى الطرابلسى السندروسى، فقيه حنفى من أهل طرابلس الشام، ولى إفتاءها مدة قصيرة. كان معروفًا بالذكاء وسعة العلم وتنوع المعارف، وبخاصة في الفقه والحديث والرجال وعلم

الكلام، توفى سنة سبع وسبعين ومائة وألض (٢٩).

التعريف بالكتاب:

يقول عنه محققه الأستاذ الدكتور / محمد محمود بكار: «أما كتاب (الكشف الإلهى عن شديد الضعف والموضوع والواهى)، للعلامة محمد الحسينى الطرابلسى السندروسي فهو كتاب لعالم جليل استفاد ممن سبقوه وأضاف إلى الموضوعات أحاديث لم توجد في كتب الموضوعات، استقاها من شتات كتب الأحاديث والتراجم، واهتم بذكر الأحاديث الشائعة التي هي إلى الحكم والأمثال والأحكام الفقهية أقرب منها إلى الحديث، وقد ضمن المؤلف الكتاب بعض الأحاديث الشائعة التي المناه الأحاديث الشائعة التي هي ألى الحديث.

وقد قدم المؤلف للكتاب بمقدمة ذكر فيها منهجه فى الكتاب وسبب تسميته بهذا الاسم، شم ذكر آراء العلماء فى كل من : شديد الضعف، والموضوع، والواهى، ثم عرج على منهجه فى التأليف وبين أنه قسم الكتاب إلى أبواب حسب حروف المعجم، وكل باب إلى ثلاثة فصول حسب ما تضمنه عنوان الكتاب.

(الضوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة للشوكاني):

المؤلف:

سبق التعريف به عند كتاب (نيل الأوطار).

التعريف بالكتاب:

أراد الشوكانى فى هذا الكتاب أن يجمع كل ما تض منته مصنفات السابقين فى الأحاديث الموضوعة، وقد صرح (٢٢١ بأنه قد لا يذكر ما لا يصح إطلاق اسم الموضوع عليه، بل غاية ما فيه أنه ضعيف بمرة، وقد يكون ضعيفًا ضعفًا خفيفًا، وقد يكون أعلى من ذلك، والحامل له على هذا : التبيه على أنه قد عد ذبك بعض المصنفين موضوعًا كابن الجوزى، فإنه تساهل فى موضوعًا حتى ذكر فيها الصحيح فضلاً عن الحسن، فضلاً عن الضعيف، وقد تعقبه السيوطى بما فيه كفاية، وأشار الشوكانى إلى تعقباته : تارة منسوبة إليه، وتارة منسوبة إلى كتبه،

إلا أن الأستاذ / عبد الرحمن المعلمي محقق الكتاب ذكر أن الشوكاني حينما يذكر تعقبات السيوطي هذه لا يذكر معها الأسانيد ولا يبين حال هذه الطرق وهذا نابع من منهجه الذي قصد فيه الاختصار وذكر المحقق أنه تتبع كثيرًا من تلك الطرق، وفتش عن هذه الأسانيد فوجد كثيرًا منها أو أكثرها ساقط لا يفيد الخبر شيئًا من القوة، ومنها

ما غايته أن يقتضى التوقف عن الجزم بالوضع، فأما ما يفيد الحسن أو الصحة فقليل(٢٣)،

ثامنًا ؛ التأليف في مصطلح الحديث نظمًا ونثرًا وشرحًا لمؤلفات السابقين ؛

لقد كترفى هذا الدور التأليف فى مصطلح الحديث نظمًا ونثرًا وشرحًا للمؤلفات السابقة، ويعد من أعلام الكاتبين فى علوم الحديث فى هذا الدور الأمير الصنعائى صاحب (سبل السلام) فقد عمل منظومة فى مصطلح الحديث سماها (قصب السكر)، نظم فيها مؤلف الحافظ ابن حجر المسمى (نخبة الفكر فى مصطلح أهل الأثر) وقال فى حكاية ذلك:

وبعد فالنخبة في علم الأثر مختصريا حبذا من مختصر ألفها الحافظ في حال السفر وهو الشهاب بن على بن حجر طالعتها يوماً من الأيام فاشتقت أن أودعها نظامى فتم من بكرة ذاك اليصوم

فيسم من بحيره داك اليسبوم إلى المسبا عنيد وفود النسوم مشتمسلاً على السدى حسواه فالحمسد للرحمين لا سسواه^(٢١) وقد وصلت أبياتها ثلاثة ومائتين، ثم شرح هذه المنظومة في كتاب سماه :

(إسبال المطرعلى قصب السكر). أما عمله المتكامل وجهده الشامل في مصطلح الحديث فنجده في كتابه المسمى: (توضيح الأفكار لمعانى تنقيح الأنظار).

وهو شرح على كتاب (تنقيح الأنظار) للإمام محمد بن إبراهيم الوزير الحسني اليمنى الصنعاني المتوفى عام أربعين وثمانمائة من الهجرة، وقد امتاز شرح الصنعاني بالدقة الفائقة والاستيعاب الشامل لأطراف البحث والرغبة الخالصة في الوصول إلى الحق. وقد قال عنه محققه الأستاذ / محيى الدين عبد الحميد : «أما كتاب (توضيح الأفكار) فلست أجد عبارة أدق في التعبير عنه من هذه العبارة الصغيرة التي اختارها مؤلفه لتسميته. فهو حقا (توضيح الأفكار)، ولو أن عالمًا ضليعًا قرأ هذا الكتاب من غير أن يكون قد عرف اسمه. ثم أراد أن يبين ما فيه بياناً دقيقاً بأصغر عبارة لما وسعه إلا أن يقول : إن هذا الكتاب توضيح واف للأفكار العظيمة التي اشتمل عليها كتاب تنقيح الأنظار.

وفى الحق أن كتاب (تنقيح الأنظار) اشتمل على أنظار عالية وأفكار دقيقة، وأن هذه الأنظار وهذه الأفكار كانت بحاجة إلى من يجليها ويبسطها، ويبين مآخذها

ومراميها، ويضصل مجملاتها، ويفتح مقفلاتها، ويفتح مقفلاتها، وقد هيأ الله تعالى لهذه المباحث أبا عذرتها، ومن مثل العالم المتقن محمد بن إسماعيل الأمير الحسن الصنعاني سعة اطلاع وقوة باع (٢٥).

تاسعًا: التأليف في تاريخ السنة ومناهج المحدثين مثل كتاب (الحطة في ذكر الصحاح السنة):

المؤلف:

وهو للعلامة صديق حسن خان القنوجى وقد سبق التعريف به عند كتابه : (حسن الأسوة بما ثبت من الله ورسوله في النسوة).

التعريف بالكتاب:

لقد شغف العلامة صديق حسن حان بالكتب الستة، وتعلق قلبه بتحصيلها وقراءتها، ومدارستها وروايتها، ورأى أنها جديرة بمؤلف يضرد للحديث عن فرائدها وفوائدها، ما يتحتم على الطلاب أن يعرفوه. وذلك لأن الصحاح الستة خصت بمزيد الصحة والشهرة والقبول. واعتنى بروايتها جماعة أهل الحديث عناية تامة، وأذعن لضبطها ونشرها في كل عصر خاصتهم والعامة، إلا أنه لم يجد هذا المؤلف المتفرد لها، وإن كان الحديث

عنها في ثنايا الكتب كثير، فاستخار الله وشرع في هذا الكتاب.

وقد قدم لغرض الكتاب بمقدمات نافعة فتحدث في فاتحته عن فضيلة العلم والعلماء وما يناسبها من الضوائد العليا، وعن شرف أصحاب الحديث خاصة وفضيلة المحدثين، ثم تحدث في الباب الأول عن معرفة علم الحديث ومبدأ جمعه وتدوينه ونقلته وما يتصل بذلك، وفي الباب الثاني عن : فروع علم الحديث وذكر الكتب المصنفة فيها، وفي الباب الثالث عن: طبقات كتب الحديث وذكر الأحاديث المحتج بها في الأحكام الشرعية وأنواع ضبط الحديث وتعريف المحدث وما يتصل بذلك، ثم خلص إلى الباب الرابع وتحدث فيه عن: الأمهات الست وشروحها،

وقدم الحديث عن الموطأ وعلل ذلك قائلاً: «إنما قدمته في الذكر على صحيح البخاري مع علو شأنه ورفعة مكانه لتقدم الإمام مالك عليه زماناً وتأليفاً. فإن الموطأ كتاب قديم مبارك مجمع عليه بالصحة والشهرة والقبول، وأول مؤلف صنف في الحديث، وكل من جمع صحيحاً فقد سلك على نهجه وأخذ طريقه وحدا حدوه (۳۹).

ثم تحدث عن صحيح البخاري وصحيح مسلم، ثم عن السنن الأربعة، ثم عن مسند الإمام أحمد. ثم ترجم لأصحاب هذه الكتب الستة مضيفًا إليهم ترجمة الإمام مالك والإمام أحمد. ثم ذكر خاتمة ترجم فيها لنفسه وذكر أسانيده للعلوم.

أ. د/ أحمد محرم الشبيخ ناجى

الهوامش :

- (١) راجع الناعث الحثيث صد ١٠٢ .
- (٢) منهج النقد في عنوم الحديث صد ٦٩ . ٧٠ بتصرف
 - (٣) ممحم المؤلمين ٢٢٠/٣
 - (٤) مقدمة الحامع الأرهر.
 - (٥) معجم المؤلفين ٢٢١/١١ .
- (٦) انظر : كشف الشم عن أسر ر تعريج حديث سيد الأنام ﷺ بلأستاد مدكتور / عبد الموجود محمد عبد ملطيف الا ٢٠٤٠.
 - (٧) معجم المؤلفين ٢٩٩/٩ .
 - (٨) كشف اللثام ٢٢٢/١ .
 - (٩) مقدمة المحقق صد ٤، الأعلام سرركلي ١٦٧/٦ معجم المؤلمين ٩٠,١٠ ،
 - (۱۰) إحدى بلاد الهند،
 - (۱۱) حطبة بكتب ص٦
 - (١٢) معجم المؤلفين ٢٧١/٥
 - (۱۳) دحائر الموريث ۲٫۱ بنصرف
 - (١٤) معجم المؤلسين ١٨/٩ .
 - (١٥) عون المعبود ١١/١ ـ ١٢
 - (١٦) معجم المؤلمين ٢٦٢/١٠ .

```
(١٧) انظر : البدر الطالع بمحاسل من بعد القرل السابع لشوكائي ١٣٣/٢ . معجم المؤلمين ٥١/١
                                                               (۱۸) سبل السلام ۲۱/۱
                         (١٩) مفحم المؤلفين ٢١٤,١١ ، وترجم لنفسه في البدر الطالع ٢١٤,٢
                                                              (۲۰) بيل الأوطار ۱۲/۱ .
                                                           ( ۲۱) معجم المؤلمين ٧/ ١٠٠ .
                                                            (۲۲) معجم ، لمؤلفين ۲۲/۱۰
                                                     (٢٣) التعليق المعنى مع السس ١/١ .
                                                            (٢٤) مرفاة المماتيح ١/٣٥ .
                                                           (٢٥) معجم المؤلمين ٢١/٥٤ .
                                          (٢٦) انظر مقدمة العتوجات الريائية ١ ر٤ ـ ٥ .
                                                               (۲۷) فيص القدير ۲٫۱ .
                                                          (٢٨) الأعلام لبرركلي ١/٣٢٥ .
                                                                  (۲۹) الأعلام ٧/٢٩٢
                                               (٣٠) مقدمة التحفيق للكشف الإنهى ٥٥,١
                                                        (٣١) راجع مقدمة التحقيق ١/٥٥
                                                            (٣٢) الموائد ،لحموعة صد ١
```

(٣٣) مقدمة محقق الموائد المحموعة صد ٤٠

(٣٥) مقدمة تحقيق توصيح الأفكار ٧٧/١ (٣٦) الحملة في ذكر الصنحاح استة صد ١٥٨

(٣٤) قصب السكر صـ ٢٩

الدور السابع مناهج المحدثين من منتصف القرن الرابع عشر الهجرى وحتى الآن

إذا كان بعض الباحثين أطلقوا على الدور السادس دور الركود، وذلك لقلة الإنتاج فيه فقد أطلقوا على هذا الدور (الدور السابع) دور اليقظة والتنبه، فقد استيقظت همم المحدثين في هذا الدور، وأدركوا الخطر الذي من الممكن أن يلحق بالسنة بسبب هذا الركود والجمود،

وفى هذا الدور تتبه علماء الأمة للأخطار المحدقة نتيجة اتصال العالم الإسلامى بالشرق والغرب، ثم نتيجة الصدام العسكرى العنيف والاستعمار الفكرى الذى يفوق فى خبشه وخطره كل الأخطار، فقد ظهرت دسائس وشبهات حول السنة أثارها عبيد الأجنبى، فصاروا يدندنون بها عبيد الأجنبى، فصاروا يدندنون بها والرد على أغاليطهم وافتراءاتهم، كما اقتضى والرد على أغاليطهم وافتراءاتهم، كما اقتضى الحديث، فوفى العلماء بهذه المطالب، وأخرجت المطابع الكثير من المؤلفات المبتكرة النافعة(۱).

والدور الريادى فى هذه المواجهة لعلماء الهند، فمآثرهم فى السنة فى القرون الأخيرة فوق كل تقدير، وشروحهم فى الأصول السنة تزخر بالتوسع فى أحاديث الأحكام، فدونك : (فتح الملهم فى شرح صحيح مسلم)، و (بذل المجهود فى حل سنن أبى داود)، و (العرف الشدى فى شرح سنن الترمذى)، إلى غير الشدى فى شرح سنن الترمذى)، إلى غير ذلك مما لا يحصى ففيها البيان الشافى فى مسائل الخلاف.

ومن أعسلام هذه المدرسة الهندية العيلامة المحدث مولانا ظهير حسن النيموى ـ رحمه الله ـ فقد ألف كتاب (آثار السنن) في جزأين لطيفين، وجمع فيهما الأحاديث المتعلقة بالطهارة والصلاة على اختلاف مذاهب الفقهاء، وتكلم على كل المحدثين، وأجاد فيما عمل كل لإجادة، وكان يريد أن يجرى على طريقته هذه إلى أخر أبواب الفقه، لكن المنية حالت دون أمنيته ـ رحمه الله.

ومن أعلامها أيضا العلامة شيخ المشايخ في البلاد الهندية المحدث الكبير والجهبذ الناقد مولانا محمد أشرف على التهانوي صاحب المؤلفات الكثيرة البالغ عددها نحو خمسمائة مؤلف ما بين كبير وصغير، من أشهرها كتاب (إحياء السنن) وكتاب (جامع الآثار).

وهذا العالم الجليل قد أشار على تلميذه وابن أخته المتخرج في علوم الحديث لديه المحدث الناقد والفقيه البارع مولانا ظفر أحمد التهانوي، أن يستوفى أدلة أبواب الفقه بجمع أحاديث الأحكام في الأبواب من مصادر صعبة المنال مع الكلام على كل حديث في ذيل كل صفحة بما تقضي به صناعة الحديث، من تقوية وتوهين، وأخذ وردّ على اختلاف المذاهب، فاشتغل هذا العالم الغيور بهذه المهمة الشاقة نحو عشرين سنة اشتغالاً لا مريد عليه حتى أتم مهمته بغاية من الإجادة بتوفيق الله - سبحانه في عشرين جزءاً لطيفا بقطع (آثار السنن) وسمى كتابه هذا (إعلاء السنن) وجعل له في جزء خاص مقدمة بديعة في أصول الحديث نافعة للغاية في بابه،

ومن مشاهير علماء الهند أيضًا ممن يعنون بالحديث العلامة المحدث الشيخ مهدى

حسن الشاهجهانفورى شارح (كتاب الآثار) لمحمد بن الحسن الشيباني (٢).

كما كان لعلماء الحرمين الشريفين ومصر والشام والمغرب العربي إسهامات بالغة ومشاركات واضحة أثمرت هذه المؤلفات التي سنعرض لبعضها بعد قليل ـ إن شاء الله.

وكان الغالب على محدثى هذا الدور فى تلقى الحديث الأخذ بالوجادة، وهى التى يعنى بها المحدثون: أن يقف طالب الحديث على كتاب شخص فيه أحاديث يرويها وهى بخطه ولم يلقه أو لقيه، ولكن لم يسمع منه ذلك الذى وجده بخطه، أو سمع منه ولكن لا يروى تلك الأحاديث الخاصة الواجد بسماع أو قراءة أو إجازة، ولكن يقول: وجدت أو قرأت بخط فلان أو فى كتاب فلان بخطه(٢).

وكانت الرواية فى بعض الأحيان بواسطة الإجازة بما تتضمنه لأثبات والمشيخات من المؤلفات الحديثية التى رواها أصحاب تلك الأثبات والمشيخات بسندهم.

وفى بعض الأحيان أيضًا تتلقى المرويات بالسماع من المحدث أو القراءة عليه لبعض الأحاديث من أوائل الكتب أو من المسلسلات والعوالى، وفيما يلى سنعرض لبعض المؤلفات في هذا الدور.

أولاً: التأليف الموسوعى فى جمع أحاديث الكتب المسندة مرتبة على الأبواب والمسانيد أو أحدهما:

موسوعة الحديث النبوي :

المؤليف:

د/ عبد الملك بكر عبد الله قاضى، رئيس قسم الدراسات الإسلامية والعربية، جامعة الملك فهد للبترول والمعادن ـ الظهران.

منهج المؤلف:

ذكر المؤلف في مقدمته عناية الأمة بالسنة، وأن السلف لأسباب متعددة لم يتمكنوا من جمع الأحاديث النبوية سندًا ومتنًا في مصنف واحد، ورأى المؤلف أن هذا الأمر أصبح ميسوراً لما استحدث من تسهيل سبل المعرفة وتيسير قنوات الاتصال وما إلى ذلك، وأن الحاجة إليها أصبحت ماسة وملحة، فاصة بعد الحملات المقصودة، وغير المقصودة للتشكيك في حجية السنة والتقليل من شأنها.

وأشار المؤلف في مقدمته إلى أن اعتماده سيكون على كتب الرواية الحديثية المعتمدة باعتبارها مصادر أصلية للحديث من جوامع، وصحاح، وسنن، ومسانيد، ومعاجم،

ومستخرجات، ومستدركات، وغير ذلك، ثم ذكرها في مقدمته مرتبة على أقدمية وفيات مصنفيها.

وصرح المؤلف أنه لم يعتمد المصادر التى نجمع الأحاديث من الكنب المتقدمة (جمع الجوامع) للسيوطى، ولا التى جمعت بين عدد من كتب الأحاديث ككتاب (اللؤلؤ والمرجان) لمحمد فؤاد عبد الباقى، وما إلى ذلك من مصادر فرعية.

وتقوم هذه الموسوعة على استيفاء جميع الروايات المرضوعة التي وردت في مصادر الموسوعة على اختلاف أسانيدها، واختلاف ألفاظها، بحيث يكون بين أيدى الباحثين كل ما أضيف إلى رسول الله يَشِيهُ صحيحه. وحسنه، وضعيفه مع تعليقات وتعقيبات المصنفين، ونقولهم عن غيرهم، مع ذكر عناوين كــتب، وأبواب، وأجــزاء، وأرقــام صفحات هذه النصوص كما وردت في المصنفات الحديثية، مرتبة على أبواب الموسوعة المصنفة، وليس في هذه المجموعة الشاملة من الموسوعة حكم على الأحاديث من حيث الصحة أو الضعف، وقد أفرد لذلك مجموعة خاصة سماها : الموسوعة المنفة، وقد أشار في مقدمة الموسوعة في مجموعتها الشاملة إلى منهجه في الموسوعات الثلاث:

- ١ مجموعة لأحاديث النبوية الشاملة.
- ٢ مجموعة الأحاديث النبوية المصنفة.
- مجموعة متون الأحاديث الصحيحة والحسنة⁽¹⁾.

ثانيًا: التأليف في اختصار بعض أمهات كتب السنة أو ترتيبها:

وذلك مثل (اختصار صحيح البخارى) للألباني.

وكذلك الترتيب مثل كتاب (الفتح الرباني لترتيب مسند أحمد بن حنبل الشيباني).

وهو للشيخ أحمد بن عبد الرحمن بن محمد البنا الشهير بالساعاتى لاشتغاله بإصلاح الساعات، وقد ولد بقرية شمشيرة من أعمال مديرية الغربية سنة إحدى وثلاثمائة وألف من الهجرة، وتوفى فى يوم الأربعاء الثامن من جمادى الأولى سنة ثمان وسبعين وثلاثمائة وألف، بعد أن عاش سبعة وسبعين عامًا وأشهراً قضاها بين الطلب والتحصيل وبين التأليف والتصنيف، وهو والد الشهيد حسن البنا، وقد قسم الشيخ ترتيب المسند على النحو التالى:

- ١ التوحيد وأصول الدين.
- ٢ الفقه. ٣ التفسير.
- ٤ الترغيب. ٥ الترهيب.

- ٦ التاريخ ويدخل فيه السير والمناقب.
 - ٧ القيامة وأحوال الآخرة.

وكل قسم من هذه الأقسام السبعة يشتمل على جملة كتب وكل كتاب يندرج تحته جملة أبواب وبعض الأبواب يدخل فسيه جسملة فصول.

وقد سار فيه على اختصار الأسانيد مقتصراً على الصحابى طلبًا للإيجاز ورغبة في عدم الإملل لعدم توافر الهمم والاستعداد لقراءة الأسانيد وتتبعها من أهل هذا العصر.

ثالثًا: التأليف في نقد وتصنيف الأحاديث حسب درجاتها من الصحة أو الضعف وذلك مثل (سلسلة الأحساديث الصحيحة) للشيخ الألباني:

جمع الشيخ الألباني في هذه السلسلة الأحاديث التي رأها صحيحة، وهو في هذه السلسلة لا يلتزم منهجًا في ترتيبها، فلم يلتزم بتوزيع الأحاديث على الكتب أو الأبواب الفقهية، أو على ترتيب آخر، وقد سبق له نشر الكلام على هذه الأحاديث في محلة التمدن الإسلامي، ثم أعاد نشرها مجتمعة وقال في مقدمة المجلد الأول: «وغرضنا الأول من هذه المقالات بعد الذي أشرنا إليه الأول من هذه المقالات بعد الذي أشرنا إليه

من التثقيف تحقيق القول في صحة هذه الأحاديث والكلام على أسانيدها وطرقها ورواتها على طريقة أهل الحديث، وفي حدود مصطلحهم. مع قصد الاختصار وعدم الإطالة ما أمكن، إلا فيما لابد منه، وقد نتكلم أحيانًا على ما في بعضها من المسائل الفقهية والفوائد اللغوية وغيرها، وقد نربط بين بعض مفرداتها أحيانًا برباط من الكلام، بحيث يتألف منه موضوع خاص قائم بذاته. يمكن أن يجعل أصلاً لخطبة أو محاضرة، ولكني لم ألتزم ذلك تيسيراً على نفسي، ومراعاة لضيق وقتي (()).

(سلسلة الأحاديث الضعيية) للألباني أيضاً:

جمع فيها الشيخ الألباني بعض الأحاديث التي رآها ضعيفة أو موضوعة، وأصلها كأصل السلسلة الصحيحة : مجموعة مقالات نشرها في محلة التمدن الإسلامي، ثم جمعها وأعاد نشرها، وقال في مقدمة طبعتها الأولى: «إنني لا أقلد أحداً فيما أصدره من الأحكام على تلك الأحاديث، وإنما أتبع القواعد العلمية التي وضعها أهل الحديث، وجروا عليها في إصدار أحكامهم على الأحاديث من صحة أو ضعف، (1).

رابعًا: التأليف في نقد أحاديث أمهات كتب السنة مثل:

صحیح کل من : سنن أبى داود والترمذى والنسائى وابن ماجه، أربعتهم للشیخ الألبانى أيضًا.

خامسًا: التأليف في الشروح والحواشي والتعليقات التوضيحية والنقدية على أمهات كتب الحديث مثل (فتح الملهم بشرح صحيح مسلم):

مؤلفه الحجة الجامع لأشتات العلم محقق العصر المفسر المحدث مولانا شبير أحمد العثمانى شيخ الحديث بالجامعة الإسلامية في دايهبل سورت بالهند ومدير دار العلوم الديويندية، صاحب المؤلفات في علوم القرآن والحديث والفقه والرد على المخالفين، وقد توفى سنة تسع وستين وثلاثمائة وألف.

أما كتابه (فتح الملهم فى شرح صحيح مسلم) فقد قال عنه العلامة الكوثرى بعد أن أشار إلى أن شروح مسلم السابقة له لم تف بالغرض قال: «وها نحز أولاء قد ظفرنا بضالتنا المنشودة ببروز (فتح الملهم فى شرح صحيح مسلم) فى ثوبه القشيب وحلله المستملحة فى عداد المطبوعات الهندية».

وقد اغتبطنا جد الاغتباط بهذا الشرح الضخم الفخم صورة ومعنى حيث وحدناه قد شفى وكفى من كل ناحية، وقد ملأ بالمعنى الصحيح ذلك الفراغ لذي كنا أشرنا إليه، فيجد الباحث مقدمة كبيرة في أوله تجمع شتات علم أصول الحديث بتحقيق باهر يصل آراء المحدثين النقلة في هذا الصدد بما قرره علماء أصول الفقه على اختلاف المذاهب، غير مقتصر على فريق دون فريق ... فهذه المقدمة البديمة تكفى المطالع مؤنة البحث في مصادر لا نهاية لها ... وبعد المقدمة البالغة مائة صفحة يلقى الباحث شرح مقدمة صحيح مسلم شرحاً ينشرح به صدر الفاحص، حيث لم يدع الشارح الجهبذ موضع إشكال منها أصلاً. بل أبان ما لها وما عليها بكل إنصاف، ثم شرح الأحاديث في الأبواب بغاية من الاتزان، فلم يترك بحثًا فقهيا من غير تمحييصه، بل سيرد أدلة المذاهب في المسائل، وقارن بينها، وقَوَّى القوى ووهن الواهي بكل نصفة.

وكذلك لم يهمل الشارح المفضال أمرًا يتعلق بالحديث فى الأبواب كلها، بل وفاه حقه من التحقيق والتوضيح فاستوفى ضبط الأسماء، وشرح الغريب، والكلام على الرحال وتحقيق مواضع أورد عليها بعض أتمة هذا

الشأن وجوهًا من النقد من حيث الصناعة، غير مستسيغ اتخاذ قول من قال : «كل من أخرج له الشيخان فقد قفز القنطرة» ذريعة للتقليد الأعمى، وكم رد فى شرحه هذا على صنوف أهل الزيغ، وله نزاهة بالغة فى ردوده على المخالفين من أهل الفقه والحديث، وكم أثار من ثنايا الأحاديث المشروحة فوائد شاردة، وحقائق عالية لا ينتبه إليها إلا أفذاذ الرجال وأرياب القلوب(٧).

(فتح المنعم بشرح صحيح مسلم):

المؤلف:

هو شيخنا وأستاذنا فضيلة الأستاذ الدكتور / موسى شاهين لاشين مؤسس مدرسة الحديث بجامعة الأزهر، العالم الفذ، لتميز بكثير من الخصال والخلال، صاحب التصانيف النافعة في التفسير والحديث. أطال الله بقاءه ومتعه بالصحة والعافية.

التعريف بالكتاب : فتح المنعم بشرح صحيح مسلم :

لقد مال فيه المؤلف جزاه الله خيراً إلى التطويل والاستيعاب في أسلوب سلس جذاب يأخذ بالألباب، ويترك الخوض في المستغلقات والصعاب فهو يعمد إلى حذف الإسناد ويقتصر على ذكر الراوى الأعلى

(الصحابى)، ويستقصى بالذكر الروايات التى ساقها الإمام مسلم مهما كثرت، جامعاً لها وللحديث عنها فى مهيع واحد، فهو جامع بين طريقتين: الطريقة المنهجية التحليلية، والطريقة الموضوعية، ويعنى بالمباحث العربية، ثم بالمباحث الفقهية، يبدأ الكلام بإيراد المعنى العام، ثم هو بالغ الدقة فى منهجه، ينتقل بالقارئ من نقطة إلى أخرى، ويختم كلامه بذكر ما يؤخذ من الحديث فى روعة واستنباط ولطف مأخذ ودقة تعليق.

(تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي):

المؤلف:

الإمام الحافظ محمد بن عبد الرحمن بن عبد الرحمن بن عبد الرحيم المبارك فورى، المولود سنة ثلاث وثمانين ومائتين وألف، والمتوفى سنة ثلاث وخمسين وثلاثمائة وألف من الهجرة.

التعريف بالكتاب :

طبع الكتاب فى عشرة أجزاء كبار غير المقدمة التى جاءت فى جزئين متضمنة بابين، ذكر فى الباب الأول واحدًا وأربعين فصلاً حول الحديث وكتابته وأهله، وهذا الباب ملخص واف لموضوعات المصطلح، وجاء الباب الثانى تحت عنون : فوائد خاصة

متعلقة بالإمام الترمذى وجامعه وفيه سبعة عشر فصلاً والمقدمة غاية فى النفاسة فكيف بالمقدم له. وهى فى بابها لا تقل أهمية عن مقدمة فتح البارى الذى جعله صاحب تحفة الأحوذى فيضه الجارى وأحسن الاستفادة به.

(بلوغ الأمسانى من أسسرار الفستح الرياني):

للشيخ أحمد عبد الرحمن البنا الساعاتي :

المؤلف:

بعد أن ضرغ الشيخ البنا من ترتيب مسند الإمام أحمد على الكتب والأبواب الفقهية: ليكون سهل التناول خاصة وأنه حذف الأسانيد، بعد ذلك رأى أن يشرحه على هيئته التى رتبه عليها، ولما رأى أن الشرح يحتاج إلى تصحيح وتضعيف للأسانيد، وأنه لا سبيل إلى ذلك إلا من خلال الأسانيد، فأعادها إليه مع بيان درجتها، وهو إذ يحكم على الحديث يعزوه إلى من يشارك الإمام في تخريجه من يعزوه إلى من يشارك الإمام في تخريجه من أصحاب الأصول المعتمدة مستخدمًا الرموز في العزو إليهم.

التعريف بالكتاب:

والكتاب على وجازته فإنه غاية في النفاسة، ولما لحق الشيخ الساعاتي بجوار

ربه، ولم يتم الكتاب وفق ولده الشيخ الجليل الأستاذ عبد الرحمن البنا لإتمام الكتاب مع مجموعة من العلماء الأجلاء.

وقد طبع هذا الكتاب الفتح الربانى فى أعلى الصفحة وفى أدناها بلوغ الأمانى، وفصل بينها بجدول، وقد رصع بلوغ الأمانى بتفريق كلام الحافظ ابن حجر القول المسدد على المواضع التى عرض لها، والكتاب درة نادرة وذخيرة فاخرة تحققت بها أمنية الشيخ الذهبى التى تمناها لكتاب المسند.

(فیض الباری علی صحیح البخاری) للکشمیری :

المؤلسف:

محمد أنور شاه عبد الكبير بن عبدالخالق الكشميرى الحنفى، ولد فى قرية ودوان على وزن لبنان - من أعمال لولاب فى مقاطعة كشمير سنة اثنتين وتسعين ومائتين وألف، قرأ على والده ثم على بعض علماء عصره، كان فاضلاً عالماً بارعاً، أسس معهداً علميًا سمى : الفيض العام، له خصائص وآداب امتاز بها فى تدريس الحديث، وله أسانيده، توفى سنة اثنتين وخمسين وثلاثمائة وألف للهجرة.

وقد أثرى المكتبة الحديثية بعدة مصنفات منها: (فيض البارى على صحيح البخارى)

طبع فى مـجلد واحـد فى القـاهرة سنة العرف الشـدى من جامع الترمـدى)، أمالى سنن أبى داود، أمالى على صحيح مسلم، حاشية على سنن ابن ماجه، فـصل الخطاب فى مـسـالة أم الكتـاب، وغيرها(^).

التعليق على مسند أحمد بن حنبل للعلامة أحمد محمد شاكر:

واكب صنيع الشيخ الساعاتى السابق - فى بلوغ الأمانى - زماناً ومكاناً صنيع الشيخ أبى الأشبال أحمد محمد شاكر الذى قام بتحقيق (المسند) على ترتيبه الذى وضعه عليه الإمام أحمد تحقيقاً علميا، وعلق عليه تعليقاً دقيقاً ورقم أحاديثه وخرجها، وأبان عما تدعو إليه الحاجة، ووضع فهارس حديثة للمسند، لكن المنية وافته ولم يتجاوز الجزء السادس عشر، فأكمله آخرون.

وقد قدر الله للمسند عملاً على يد ضخمًا وتحقيقًا رائعًا فخمًا على يد المحقق المدقق الأستاذ شعيب الأرنؤوط الذى أتحف المكتبة الحديثية بأعمال يتميز فيها بطول النفس والحرص على التتبع والاستيعاب، فخرج تحقيقه للمسند في خمسة وأربعين مجلدًا، وفهرس له في خمسة مجلدات.

التعليق على كتاب الفوائد المجموعة مع تحقيقه للشيخ عبد الرحمن اليماني:

من العلماء المحققين الذين خدموا السنة في هذا الدور العلامة الشيخ عبد الرحمن المعلمي اليسماني المتوفي سنة ست وثمانين وثلاثمائة وألف، ومن أعماله العلمية الدقيقة تحقيقه وتعليقه على كتاب (الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة للشوكاني) وقد تحدث فضيلة الشيخ عبد الوهاب عبد اللطيف عن الشيخ اليماني وعمله فقال : «محقق الكتاب : الأستاذ الشيخ عبد الرحمن اليماني لا يجهل علمه باحث في علوم الحديث، وله منة على الباحثين، بما يحققه من الكتب الحديثية التي نشرت في الهند، وهو ذو باع طويل في علم رجال الأثر، وقد اجتهد في تحقيق هذا الكتاب ونقد رواياته ورواته، معتمدًا على أوثق المصادر، حتى إنه صحح كثيرًا من أغاليط المؤلفات في هذا الفن، وهو بذلك جدير، وكان في علمه أمينًا رزينًا، إذا لم يعلم يقول في الراوى المجهول: «لم أجده - لا أعرفه»، وفيمن لم يستبن له أمره: «لم يتبين لي حاله» بعبارة ضابطة محققة، وذكر المحقق في مقدمة الكتاب منهجه، وأنه إذا قورن بالعلماء المتأخرين، ظن أنه متشدد ـ وقد يكون كذلك _ وأنه سلك مسلكًا لا يعتمد فيه كل الاعتماد على قواعد هذا الفن المدونة في كتب علم

المصطلح: لأنها غير كافية في الحكم، كما يظهر لمن مارس صنيع علماء الجرح والتعديل، وتتبع أقوالهم، وتطبيقها على جزئياتها (٩).

سادسًا: التأليف في التخريج لأحاديث بعض المؤلفات الفقهية والأصولية وغيرها وذلك مسثل (الهداية في تخريج أحاديث البداية):

المؤلف:

الإمام أبو الفيض أحمد بن محمد بن المحمد بن الصديق الغمارى، ولد سنة ١٣٢٠هـ، وطلب العلم مبكرًا، ورحل من أجله، وكتب كثيرًا من المؤلفات التى بلغت مائتين، أكثرها في الحديث، توفى - رحمه الله تعالى - سنة الحديث، توفى - رحمه الله تعالى - سنة

منهجه في التخريج:

الكتاب تخريج لأحاديث كتاب (بداية المجتهد ونهاية المقتصد) لابن رشد، سلك الشيخ الغمارى - رحمه الله تعالى - فى كتابه هذا مسلك الاستيعاب فى التخريج، وهو يتعرض لجهود السابقين فيوافق البعض، ويعارض البعض الآخر، وقد التزم فى كتابه تخريج الأحاديث المرفوعة فقط، ولم يتعرض

للأحاديث الموقوعة على الصحابة من الآثار. وعلل ترك الأحاديث الموقوفة بأنه لا يرى حجة في موقوف. وتركه تخريج الموقوف عد عيبًا ونقصًا في الكتاب، ومما لا شك فيه أنه لو فعل لأغنى وأفاد طلاب الحديث (١٠).

(الابتهاج بتخريج أحاديث المنهاج) : المؤلف :

السيد عبد الله بن محمد الصديق الغمارى، ولد سنة ١٣٢٨هـ بطنجة بالمغرب الأقصى، ونشأ في رعاية والده، ورحل لطلب العلم، وحصل على عالمية الأزهر، واشتغل بالتدريس فيه، وصنف عددًا من المصنفات النافعة.

الكتساب:

هذا المُؤلف تخريج لأحاديث كتاب (منهاج الوصول في معرفة علم الأصول للبيضاوي) وهو يخرج الحديث على الاستيعاب ويعزوه إلى من خرجه عزوًا إجماليا، فيذكر من أخرجوا الحديث ولا يذكر الكتب والأبواب التي وجد في ها، ويذكر الراوي الأعلى التي وجد في ها، ويذكر الراوي الأعلى للحديث، وقد ذكر محقق الكتاب(۱۱) أن المؤلف يذكر الأحاديث في معظمها بالمعنى لا تحديدًا بألفاظ من نسب إليه الرواية، ومن محاسن بألفاظ من نسب إليه الرواية، ومن محاسن هذا التخريج أنه يحكم على الأحاديث التي غير الصحيحين، ويذكر ما فيها من علل في غير الصحيحين، ويذكر ما فيها من عال

إن كانت معلة، وهو كنك يذكر بعض الروايات التى وردت فى الباب الذى جاء فيه الحسديث، وإن لم تكن هذه الروايات فى الأصل.

ومن هذه المؤلفات في تخريج أحاديث الكتب الفقهية تخريج الشيخ الألباني المسمى: (ارواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل) في الفقه الحنبلي، وكذا (فتح الوهاب بتخريج أحاديث الشهاب) للقضاعي تأليف الشيخ أحمد بن محمد الصديق الغماري.

سابعًا: التأليف في قواعد علوم الحديث ومصطلحه:

قواعد في علوم الحديث للتهانوي : المؤلف :

العلامة المحقق ظفر أحمد بن لطيف العثمانى التهانوى، ولد فى ربيع الأول سنة ١٣١٠هـ فى (ديوبند) ببلاد الهند، واشتغل بطلب العلم مبكراً ورحل لأجله، وألف فأبدع وصنف فأشبع، توفى ـ رحمه الله ـ سنة ١٣٩٤هـ.

الكتاب:

قال عنه محققه الأستاذ / عبد الفتاح أبو غدة ـ رحمه الله ـ «تدارك به مؤلفه قسمًا كبيرًا من المباحث المغفلة في كتب مصطلح

الحديث وعنومه، فنظمها خير تنظيم، وقعدها أحسن تقعيد، فساقها مساق القواعد المستقرة، وأوردها مورد الضوابط المستقلة، تصحبها أدلتها وشواهدها.

وقد نخل المؤلف كتب الرجال والمصطلح والأصول والفقه والتخاريج وشروح الحديث والتاريخ وما إليها، مما وصلت إليه بده، وغريلها غريلة العارف البصير، فاستخرج ما فيها من الفوائد المغمورة، والقواعد المنثورة، ونسقها ويوبها خير تبويب (۱۲) ... إلخ ما قال المحقق رحمه الله».

قواعد التحديث في فنون مصطلح الحديث للقاسمي :

المؤلف:

العلامة محمد جمال الدين أبو الفرج بن محمد سعيد بن قاسم المعروف بالقاسمى نسبة إلى جده، ولد سنة ثلاث وثمانين ومئتين وألف، علامة الشام ونادرة الأيام، والمجدد لعلوم الإسلام، فقيه أصولى، مفسر محدث، أديب متفنن، صاحب تصانيف واسعة الانتشار، توفى سنة اثنتين وثلاثين وثلاث.

الكتاب:

أما كتابه هذا فقد قال عنه الشيخ محمد رشيد رضا: «بلغ في مصنفه هذا سدرة

المنشهى من هذا العلم الاصطلاحي المحض، الذي يوميء بكد الحافظة، ويستنبط بقوة الذاكرة، فلا يستلذه الفكر الغواص على حقائق المعقولات، ولا الخيال الجوال في جواء الشعريات، ولا الروح المرفرف في رياض الأدب أو المحلق في سماء الإلهيات، إذ جعله كأنه مجموعة علوم وفنون وأدب وتاريخ وتهذيب وتصوف، مصطفاة كلها من علم حديث المصطفى صلوات الله عليه وعلى آله، ومن كتب طبقات العلماء المهتدين به، كأنه قرص من أقراص أبكار النحل، جنته من طرائف الأزهار العطرية، ومجت فيه عسلها المشتار من طوائف الشمار الشهية، فلعل الظمآن لهذا العلم لا يجد فيه كتابًا تطيب له مطالعته كله، فينهله ويعله ولا يمله، كأنه أقصوصة حب. أو ديوان شعر، اللهم إلا هذا الكتاب»(١٤).

النباعث الحشيث في شرح اختصار علوم الحديث لابن كشير، للشيخ أحمد شاكر:

الف الحافظ أبو عمرو عثمان بن الصلاح الشهرزورى المتوفى سنة ثلاث وأربعين وستماتة كتابه المشهور: (علوم الحديث) الشهير بر (مقدمة ابن الصلاح) فكان أصلاً للكاتبين بعده في علوم الحديث، فلا يحصى كم ناظم له ومختصر، ومستدرك ومقتصر،

ومعارض له ومنتصر، كما قال الحافظ ابن حجر.

وكان من هؤلاء المعنيين بكتاب ابن الصلاح الحافظ ابن كثير المتوفى سنة أربع وسبعين وسبعمائة. حيث اختصر مقدمة ابن الصلاح في رسالة لطيفة سماها : (اختصار علوم الحديث)، استدرك فيها على ابن الصلاح استدراكات مفيدة، يبدؤها بقوله : قلت. فيسهل على طالب الفن تناوله في رسالة وسط، لم يختصرها اختصاراً مضغوطاً مختلا، ولا أطالها تطويلاً مملا(٥٠).

وقد اعتنى باختصار ابن كثير جماعة من العلماء، فكتب الشيخ محمد عبد الرزاق حسرة، المدرس بالحرم المكى عليه بعض التعليقات المفيدة، وكذلك اعتنى به العلامة أحمد محمد شاكر فكتب عليه تعليقات طالت فكانت كالشرح لهذا المختصر، وهو في طبعته الأولى حرص على أكثر الحواشي التي كتبها الشيخ محمد عبد الرزاق ورمز لها بحرف الشيخ محمد عبد الرزاق ورمز لها بحرف (ح) ورمز إلى ما كتبه هو بحرف (ش) إلا أنه في الطبعة الثانية جعل الشرح كله من قلمه وزاد فيه بعض الزيادات.

فخرج الكتاب بعد تعليقات الشيخ أحمد شاكر _ والتى امتازت بالدقة والإحاطة _ جامعًا لما تفرق من شتات هذا الفن يستطيع

المرء أن يقول بعد قراءته : إن فيه الغنية عن كثير من المجلدات والمطولات.

منهج النقد في علوم الحديث للدكتور نور الدين عتر:

من المؤلفات التى كتبت حديثًا فى علوم الحديث كتاب الأستاذ الدكتور / نور الدين عتر رئيس قسم علوم القرآن والسنة بكلية الشريعة بجامعة دمشق.

وقد أتى هذا الكتاب بجديد مفيد، وتميز بمزايا ذكرها الأستاذ الدكتور / محمد أبو شهبة في تقريظ الكتاب نجملها فيما يلى:

١ - حسن التقسيم والتفصيل، فالمؤلف قد
 ابتكر تقسيم علوم الحديث فصاغه صياغة
 جديدة في نظرية علمية كاملة تبرز كمال هذا
 العلم ودقته.

٢ الاعتناء بصرب الأمثلة لأنواع علوم
 الحديث وعدم الاقتصار على أمثلة القدامى،
 مع الاهتمام بشرح الأمثلة شرحًا جيدًا.

العناية الفائقة بتخريج الأحاديث التى مثل بها لأنواع علوم الحديث. ومناهج النقد عند المحدثين، وعزوها إلى مخرجيها الذين رووها فى كتبهم، وبيان الراجح فى الحكم على الأحاديث التى اختلف فى بيان درجتها علماء الحديث والجرح والتعديل.

٤ – العناية الفائقة بالأعلام الذين ذكروا فى هذا الكتاب بتواريخ وفيات الأعيان، وبذلك يضع أمام القارئ صورة صادقة للتطور العلمى والتدرج فى التأليف فى هذا الفن.

٥ – سعة الاطلاع على كتب هذا الفن التى تكون فى مجموعها مكتبة مستقلة بذاتها. وإن القارئ ليلمس أن المؤلف غاص فى أعماقها من مخطوط ومطبوع، واستخرج درر فوائدها، ثم نظمها نظمًا بديعًا فى هذا الكتاب.

٦ - دقته في تحرير الآراء والأقوال التي كثرت فيها الخلافات والتوفيق ببن ما ظاهره التعارض.

٧ – الرد على بعض المؤلفين الذين ألفوا
 فى هذا الفن فلم يوافقوا الصواب بعبارة عفة
 مهذبة.

۸ - عناية المؤلف بالرد على بعض الآراء
 الاستشراقية التى لم تقم على أساس علمى
 سليم.

٩ - حرصه على بيان أن مناهج المحدثين
 فى النقد أصل المناهج فى النقد وأدقها سواء
 كان ذلك فى نقد المتون أم نقد الأسانيد.

أبرازه دفة تطبيق المسلمين لهذا
 المنهج النقدى الدقيق الكامل الشامل كل
 جوانب النقد(١٦).

ثامنًا : التأليف في موضوعات معينة من قواعد علوم الحديث ومصطلحه :

ومنها التأليف فى التخريج ودراسة الأسانيد، وذلك مثل : كتاب (كشف اللثام عن أسرار تخريج حديث سيحد الأنام ﷺ) للأستاذ الدكتور / عبد الموجود محمد عبد اللطيف.

من العلوم التى جد التأليف فيها فى هذا الدور، علم تخريج الأحاديث وكيفية الحصول على الأحاديث بالطرق المختلفة، نعم كانت المؤلفات التى يستعان بها على تخريج الأحاديث. أنشأها العلماء من قديم، لكن التأليف فى مناهج العلماء فى هذه الكتب وكيفية الاستعانة بها وطرق التخريج، وكيفية دراسة الأسانيد والحكم عليها وكيفية التعامل مع كتب الرجال، التأليف بهذه الكيفية لم يكن موجودًا إلى هذا الدور التاسع، وكان من أوائل الكاتبين فيه لأخ الزميل فضيلة الأستاذ الدديث وعلومه بكلية أصول الدين بالقاهرة، وعميد كلية الدراسات الإسلامية بأسوان سابقًا.

وقد حاء كتابه الذى سماه (كشف اللثام عن أسرار تخريج حديث سيد الأنام على موسوعة علمية ضخمة ينتفع بها طلاب الدراسات العليا في قسم الحديث والباحثون

المتخصصون، لما اشتمل عليه من غزارة فى مادته العلمية، وحرص على استيعاب المراجع التى يحتاج إليها عند تخريج الحديث.

وقد قدم له ببحوث هامة بدأها بتعريف التخريج، وبيان موضوعه ومنزلته، ثم مراحل علم التخريج حتى اكتماله، وضمن ذلك الحديث عن الكتابة في عهد النبي عليه. وتعسرض لمذاكسرة الحسديث. وبيسان بعض صحائف الصحابة - رضوان الله عليهم، وتحدث عن تدوين السنة، ثم بين ماهية كل نوع من المصادر المعتبرة عند أئمة الحديث، ثم بين طرق التخريج على وجه الإجمال، كما بين ترتيب كل منها وفق ظهورها، ثم تحدث عن حالات التخريج وصيفه عند المحدثين. ثم وضح طرق التخريج على جهة التفصيل حسب أسبقيتها، وذكر مميزات وعيوب كل منها، ومراجع التخريج التي تندرج تحت كل طريقة على حدة. ثم بين كيفية دراسة الأسانيد والحكم عليها، ثم ذكر أهم المراجع والمصادر التي تساعد الباحث على ذلك، كما أورد كثيرًا من الجداول التي تحتوى على الكتب الفقهية فى مصادرها لتيسير سرعة تخريج الحديث من مصادره، كما ختمه بمفاتيح لبعض مصادر السنة المشهورة اعتمد فيها على طبعات مختلفة، وقد خرج الكتاب في مجلدين في ثمان وستين ومائة وألف صفحة.

وقد ألف فى التخريج الشيح أحمد بن محمد بن الصديق الغمارى كتابه (حصول التضريج بأصول التخريج)، والدكتور / عبد المهدى عبد القادر كتابه: (طرق تخريج حديث رسول الله الله الما التخريج ودراسة الطحان كتابه: (أصول التخريج ودراسة الأسانيد).

تاسعًا: التأليف في علل الحديث:

وذلك مثل علم علل الحديث من خلال كتاب (بيان الوهم والإيهام) لأبى الحسن بن القطان تأليف د/ إبراهيم الغمارى.

الْمُؤلِّف والْمُؤَلَّف :

إبراهيم بن الصديق أحد العلماء خريجى دار الحديث الحسنية من خلال دراسته الجامعية التى أعدها عن الشيخ الإمام أبى الحسن بن القطان الفاسى من علماء القرن السادس، وذلك من خلال كتابه القيم (بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام) والذي عقب فيه الشيخ ابن القطان على الشيخ العلامة عبد الحق الإشبيلي في كتابه : (الأحكام الوسطى) وصحح ما فيه من وهم وإيهام.

وقد أبرز الأستاذ / إبراهيم بن الصديق في هذه الدراسة التي قام بها وقدمها

أطروحة نال بها درجة الدكتوراه في العلوم الإسلامية من دار الحديث الحسنية، أبرز مدى عناية علماء المغرب بعلم على الحديث ومصطلحه، الذي يعتبر أحد علوم الحديث ومصطلحه، مركزًا في ذلك على التعريف بشخصية ابن القطان، ومكانته العلمية في هذا الميدان، ومضارناً بين كتاب (بيان الوهم والإيهام) وكتاب (الأحكام) لعبد الحق الإشبيلي، وموضحًا الأسس التي بني عليها الشيخ ابن القطان وجهة نظ، وكتابه هذا في مجال النقد والتعليل والجرح والتعدير، حاصراً النقدة في هذه الأطروحة عن هذه الشخصية المغربية الفذة في باب تمهيدي وأربعة أبواب،

تناول فى الباب التمهيدى علم العلل عند علماء الحديث، والتعريف بالعلة، ومكانة علم العلل من علوم الحديث، وأنواع العلل فى الإسناد، والتأليف والمؤلفات فى علم العلل.

وتناول فى الباب الأول مدى تأثر المغرب بالأندلس فى هذا العلم، وأثر عبيد الحق الإشبيلي فى منهج التعليل بالمغرب، وخصص الباب الثانى لدراسة كتاب: (بيان الوهم والإيهام) والتعريف به وبمنهجه والمؤلفات عنه، وتحدث فى الباب الثالث عن العلة عند ابن القطان، من حيث الأسس التي بنى عليها تعليله للأحاديث، والمسائل التي انفرد بها، ونماذج من مناقشاته مع حضاظ الحديث،

وخصص الباب الرابع والأخير للتعليل التفصيلي عند ابن القطان، والتعليل بينه وبين عبد الحق الإشبيلي، وشمولية التعليل في كتاب ابن القطان، وتعليل الصحة بالحسن، وخصص الخاتمة لاستخلاص النتائج العامة للبحث. ولمحاولة تقييم مدرسة ابن القطان في علوم الحديث في صورة واضحة جلية تبرز معالمها ومميزاتها(۱۷).

ومن المؤلفات أيضًا في علم العلل كتاب (المداوى لعلل الجامع الصغير وشرحى المناوى) تأليف / أحمد بن محمد بن الصديق الغمارى.

وكتاب: (مرويات الإمام الزهرى المعلة في كتاب العلل للدارقطني، تخريجها ودراسة أسانيدها والحكم عليها) للدكتور / عبد الله بن محمد حسن دمغو.

عاشراً: التأليف في تاريخ السنة ومناهج المحدثين، وذلك مثل كتاب (الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة):

المؤلف:

السيد الشريف محمد بن جعفر الكتاني، المتوفى سنة خمس وأربعين وثلاثمائة بعد الألف من الهجرة النبوية.

الكتساب :

تعد هذه الرسالة فهرسة جيدة لكتب الحديث وهي (كفهرست ابن النديم) في بقية العلوم الأخرى، وقد اهتم المحدثون بعلم الفهرسة والفهارس فوضعوا كتب الأطراف لمعرفة متون أو ألفاظ الحديث، ووضعوا المعاجم اللغوية لمعرفة غريبه، ولمعرفة رجاله وضعوا كتب التراجم، ولمعرفة أماكن وجوده وضعوا التاريخ، وهكذا في كل فنون وفروع هذا العلم.

وجاء صاحب (الرسالة المستطرفة) ليفهرس لنا كتب الحديث وعلومه، فجاءت مشتملة على أربعمائة وألف كتاب من مشهور كتب علوم الحديث، وعلى قريب من ستمائة ترجمة من مشهور تراجم على الحديث، وعلى قريب من المائتين من مشهور كتب علماء قريب من المائتين من مشهور كتب علماء الحديث في الأندلس والمغرب، وعلى قريب من ستين ترجمة من مشهور تراجم المحدثين في الأندلس والمغرب، مع ذكر أسماء علماء في الأندلس والمغرب، مع ذكر أسماء علماء الحديث في المشرق والمغرب بكناهم، وألقابهم وشهرتهم ووفاتهم، وما لكل واحد منهم من كتاب، وفي الرسالة محدثون من القرن الثاني إلى القرن الرابع عشر(١٨).

ومن المؤلفات أيضًا فى تاريخ السنة ومن المؤلفات أيضًا ومناهج المحدثين كتاب : (السنة قبل التدوين) للدكتور / عجاج الخطيب.

وكتاب (تاريخ فنون الحديث النبوي)

للشيخ عبد العزيز الخولى المتوهى سنة ١٣٤٩هـ.

وكتاب (مقاييس نقد متون السنة) للدكتور/ مسفر بن عزم الله الديني.

حادى عشر: التأليف فى أصول تصحيح وتحقيق نصصوص السنة ونشرها وفهرستها:

وذلك مسئل: تصسحسيح الكتب، ووضع الفهارس المعجمة، وكيفية ضبط الكتاب، وقد سبق المسلمون الإفرنج في ذلك كما بَيَّن العلامة أحمد محمد شاكر.

العلامة الشيخ أحمد شاكر: محدث محقق وعالم مدقق، برع في علم الحديث. وعرف بجودة التحقيق، وقد كتب هذا البحث في مقدمته التي استهل بها شرحه المجود لسنن الترمذي، دعته إليها مناسبة تحقيق هذا الكتاب، وإخراجه على أحسن وجوه الضبط والتصحيح.

وقد كتب الشيخ هذا البحث في وقت كان طلاب العلم قد فتنوا بكتب المستشرقين فيما فاراد الشيخ أن يكشف حال المستشرقين فيما ظهروا فيه من الإنقان وحسن الإخراج بسبق المسلمين لهم في ذلك سبقًا بعيدًا ليذهب هذا الافتتان الكبير بهم، فكتب هذه الصفحات عرضًا، ولم يقصد أن يكتب عن المستشرقين أو الاستشراق بوفاء واستكمال.

وقد أرخ في هذه الرسالة لبداية تأليف معاجم اللغة عند المسلمين من زمن الخليل بن أحمد الفراهيدي المتوفى سنة ١٧٠ هـ ولبداية تأليف كتب الطبقات وكتب معاجم رجال الحديث، وكتب الفهارس، وكيف صنفها الأقدمون قبل قرون ودهور من الفرنجة، في المسلمون هم الأصلاء السابقون هم اللحقون المقتبسون ١٩٠٠.

وله بحث أخر في مقدمة تحقيقه لمسند أحمد.

وهناك رسالة في أصول التصحيح للكتب للشيخ عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني.

ثانى عشر: التأليف فى الدفاع عن النفس ورد شبهات النفس ورد شبهات المغسرضين من المستشرقين وغيرهم:

ومن أمـثلة ذلك كـتـاب (دراسـات فى الحديث النبوى وتاريخ تدوينه) للدكتور / محمد مصطفى الأعظمى.

أصل هذا الكتاب كتب باللغة الإنجليزية وقدم إلى جامعة كمبردج لنيل درجة الدكتوراه، ثم أعاد كتابته باللغة العربية فتخلى عن الإيجاز الذي كتب به البحث أولاً.

تحدث المؤلف في مقدمة كتابه عن اتجاه

المستشرقين إلى دراسة الأحاديث النبوية، فأشار إلى ما كتبه المستشرق (أغناس غولتسيهر) وما كتبه (شاخت) وانتهى إلى أنه ليس هناك حديث واحد صحيح، وكيف تركت مؤلفاتهم أثرًا عميقًا في تفكير بعض الباحثين، وكيف أصبحت أناجيلاً في أنظارهم ؟!

وأشار إلى أن بحوث هؤلاء المستشرقين لم تكن ناضجة، ومناهج بحثهم لم تكن علمية، فاشتملت مؤلفاتهم على أغاليط وأخطاء فادحة، وأن جل هذه الأخطاء العلمية تجمع في كتابات «شاخت».

ونظراً لما أثير حول السنة النبوية من اعتراضات، وما بذر في طريقها من تشكيكات، أصبح البحث في الأحاديث النبوية ودواوينها أمراً لازمًا وواجبًا كما ذكر مؤلف الكتاب، ولأجل الوصول إلى الحقيقة قام بهذا البحث لإظهار قيمة السنة النبوية وطريقة الحفاظ عليها، ومدى إمكانية الوثوق بها والاعتماد عليها من الناحية العلمية.

فتحدث فى هذا البحث عن: مكانة السنة فى الإسلام، والنشاط التعليمى فى الجزيرة العربية قبل وبعد الإسلام، وناقش قضية كتابة الأحاديث النبوية وإباحتها، وتحدث عن كتابات الصحابة للأحاديث النبوية، وكذلك

كتابات التابعين وأتباع التابعين، ثم تحدث عن مستاكل الأسانيد وما يدور حولها من الشبهات، وهذا الذي سبق القسم الأول الشبهات، أما الثاني فهو يتألف من بعض المخطوطات التي عاش أصحابها في نهاية القرن الأول إلى منتصف القرن الثاني، ثم عكف على مخطوطة منها ليحققها ويتعمق في دراستها من أجل الوصول إلى نتائج تخدم البحث، وقد وقع ختياره على أصغر مخطوطة من بين ما وقف عليه وهي نسخة مخطوطة من بين ما وقف عليه وهي نسخة سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة ويؤشئي (۲۰).

ومن المؤلفات في الدفاع عن السنة ورد الشبهات أيضًا كتاب (الأنوار الكاشفة 11 في كلتاب «أضواء على السنة» من الزلل والتضليل والمجازفة). للشيخ / عبد الرحمن ابن يحيى المعلمي اليماني، وكتاب (زوابع في وجه السنة قديمًا وحديثًا) لصلاح الدين مقبول.

ثالث عشر: التأليف في فهارس أطراف متون الأحاديث في كتاب أو أكثر من المؤلفات في السنة وعلومها:

ومثال ذلك : (موسوعة أطراف الحديث النبوى الشريف) لأبى هاجر محمد السعيد ابن بسيونى زغلول.

جاءت هذه الموسوعة مرتبة على طريقة الأطراف التى عرفت عند المحدثين من قديم، إلا أنها تميزت عن كتب الأطراف السابقة فاعتمدت على عدد ضخم من المصادر حيث قصد الاستيعاب في التخريج، ففي مقدمة الموسوعة نقرأ قائمة بأسماء المصادر التى اعتمد عليها فتصل إلى مائة وخمسين.

وبهذا تكون الموسوعة قد سهلت العشور على الحديث ولكن بشرط أن يعرف طالب الحديث طرف الحديث الأول حيث رتبت الأطراف فيها ترتيبًا هجائيا بنظام ألف بائى دقيق.

وأوردت الموسوعة أهم أحاديث الشمائل والتى تضاهى أحكام الأحاديث المرفوعة اللفظية فى حكم الرفع.

ومن المؤلفات في فهارس أطراف المتون في العصر الحديث: كتاب (البغية في ترتيب أحاديث الحلية لأبي نعيم الأصبهاني) للمحدث / عبد العزيز الغماري، والله أعلم،

أ. د/ أحمد محرم الشيخ ناجى

الهوامش

- (١) انظر منهج النقد في علوم الحديث، د/ بور الدين عتر. صد ٧٠ ـ ٧١ .
 - (۲) انظر ، مقالات الكوثري، صد ۱۷ ـ ٦٩
 - (٣) الوسيط في علوم الحديث، د/ محمد أبو شهبة، ص ١١٧ـ ١١٨
 - (٤) راجع المقدمة ١٣ ـ ٢٨
 - (٥) سلسلة الأحاديث الصحيحية ٢٠/١ .
 - (٦) سلسلة الأحاديث الصعيمة ٢٢/١
 - (٧) مقالات الكوثرى، صد ٧٤ ـ ٧٥ .
- (٨) راجع . إنحاف القارئ بمعرفة جهود وأعمال العلماء على صحيح التعاري، صد ٢٤٢ .
 - (٩) تقديم الشيح عبد بوهات للعوائد المحموعة، صد ١٥ .
 - (١٠) راجع ٢ ترجمة الشبح ومنهجه في مقدمات التحقيق ٧٧ ـ ٦٤ .
 - (١١) راحع مقدمة المحقق، صـ ٦
 - (۱۲) راجع مقدمات لمحمق ۱۰٫۲
 - (١٣) انظر ترجمه القاسمي في مقدمه فو عد التحديث بقلم طافر الماسمي ٢٠-٣١
 - (۱۶)قواعد التحديث صد ۸ م ۹
 - (١٥) تقديم الشيخ عبد الرزاق حمزة للناعث الحثيث، صد ١٠٠
 - (١٦) تقريط الشيخ أبي شهنة للكتاب في مقدماته، صد ٧ ـ ١١ ،
 - (۱۷) راجع تقديم د/ عبد الكبير السوى للكتاب ١/١ ـ ٥
 - (۱۸) راجع لرسالة المسطرفة، صد ١
 - (١٩) راجع ، مقدمة تحقيق الشيح عبد المتاح أبي عدة، حد ٥ ١ -
 - (٢٠) راجع مقدمة المؤلف، صدط ع.



فهرس الموضوعات

الموضــوع	اسم الكاتب	رقم الصفحة
• تقـــدیم	۱. د. محمود حمدي زقـزوق	٥
• مقدمة	ا.د.علی جـمـعـة مـحـمـد	٩
 الأئمة الأربعة والخمسة والستة 	ا. د. أحمد معبد عبدالكريم	11
● الأحاد من الأحاديث وحكمه	أ. د. الخـشـوعي الخـشـوعي مـحـمــد	77
• آداب طالب المديث الشريف	أ. د. الخنشوعي الخشوعي محمد	١٨
• آداب المحسدت	أ. د. الخشوعي الخشوعي محمد	74
• أتباع التابعين	أ.د.أحـمـدعـمـرهاشم	٤٥
• الأشـــــــر	أ. د. الخنشوعي الخشوعي محتميد	23
• الأجزاء الحديثية	۱. د. ا حـــمـــد عـــمـــر هاشم	٤٧
• أجـنـاس المعـلـلين	أ. د. الخشوعي الخشوعي محمد	٤٨
• اخت ممار الاحديث	أ. د. الخـشـوعي الخـشـوعي مـحـمـد	٥٠
 الإخوة والأخمات من الرواة والثلفات فيهم 		01
• الإدراج (ينظر مبح	ث المدرج)	
 ♦ الإرسال في رواية انحديث	أ.د.أحـمـدعـمـرهاشم	٥٤
• أسباب رد الحديث	ا.د.احــمــد عــمــر هاشم	٥٨
• أسباب ضعف الحديث	أدداحتمت عتمترهاشم	٦.
 أســــــــــــــــــــــــــــــــــــ		71
• أسباب الوضع في الحديث	ا.د.احـمـدعـمـرهاشم	7.4
 الاستخراج على المرويات والمؤلفات فيها 	ا.د.احــمــدعــمــرهاشم	7.8
 الاستشهاد للحديث «الشواهد» 	ا.د.احــمــدعــمــرهاشم	77
• أسماء رجال الحايث وكناهم «كنى المروفين بالأسماء».	ا.د.احــمــد عــمــر هاشم	٦٨
 الأسماء المستركة بين الرجال والنساء من الرواة 	أ. د. صالح عبد الوهاب الفقي	٧١
• الإسناد الجيد والحديث الجيد	ا. د. صالح عبد الوهاب الفقى	٧٣
● إسناد الحـديث والسند والطريق والوجــه	_	٧٥
• الإسناد الحسن والحديث الحسن		VV
• الإسناد <u>الصحيح والحديث الصحيح</u>	أ. د. صالح عبد الوهاب الفقى	۸۱
• الإسناد العالى <u>(ينظار مبحث</u> العا	لى من الأسانيد)	
• أصح الأسانيد (ينظر مبحث تراجم الر	اة والأبواب والأسانيد)	
● أصبح شيء في الباب		۸۳

رقم الصفحة	اسم الكاتب	ا يموض وع
٨٤	أ. د. صالح عبد الوهاب الفقي	• أصح كتب الحديث وما يليها في الصحة
۸۸		• الاضطراب في الحديث سندا ومـتنا
4.		• أضعف الأسانيا وأوهاها
4 £		• أطراف الأحاديث والمصنفات فيها
1+4		• الأعتبار للروايات
١٠٤	ا. د. مصطفى محمد أبوعمارة	• الإعلا م بالرواية
1.4	ا. د. مصطفى محمد أبوعمارة	• أَهْراد الْأُسماء والْكُنِّي وَالْمُنْقَابِ
110		• أفسراد البلدان
117	أ. د. مصطفى محمد أبوعمارة	• الأفراد من الأحاديث
١٢٤	۱. د. مصطفى محمد أبوعمارة	• الأقران من الرواة والمحدثين
147	ا. د. مصطفى محمد أبوعمارة	• أقسام الح <u>ديث باعتبار ما يضاف إليه</u> «المرفوع - الموقوف - المقطوع»
148	أ. د. عبدالمهدى عبدالقادر عبدالهدى	• أقسام الحديث باعتبار وصوله البنا
177	أ. د. مصطفى محمد أبوعمارة	● أقسام الحديث من حيث القبول والحد
184		• ألقـــاب الرواة
157	ا. د. عبدالهدى عبدالقادر عبد لهادى	• الألقاب العلمية للرواة والمحدثين
104	أ. د. عبدالمهدى عبدالقادر عبدالهادى	• الأمالي الحديثية
100 -	ا. د، عبدالمهدى عبدالقادر عبدالهادى	• إملاء الحديث وقواعده
171	أ. د. عبدالمهدي عبد نقادر عبدانهادي	• أمير المؤمنين في الحديث
178	أ. د. عبدالمهناي عبدالقادر عبدالهادي	• الأنانة في الرواية
177	أ. در عبداللهدي عبدالقادر عبدالهادي	● الانتــقــاء من المرويات ،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،
179	أ.د. عبدالمهدي عبد نقادر عبدالهادي	• أنساب <u>الهاة والمحدثين</u>
175	ا. د. مروان محتمد مصطفى شاهين	• أوطان الرواة وبلدانهم وأهمية مع رفتها
	لأسانيد وأوهاها)	 • أوهى الأسانيد (ينظر مبحث أضعف ال
IVY	ا. د. مروان محمد مصطفى شاهين	• البـدع وأثرها في الرواية
144	ا. د. مروان محمد مصطفى شاهين	● البـــدل من الروايات
	أ. د. مروان محمد مصطفى شاهين	• البــلاًغــات من الروايات
	ا، د، مروان محمد مصطفى شاهين	• التاب <u>عون</u>
	أ. د. ياســر شــحــاتة دياب	• تاريخ علوم السنة ومراحل تأليفها
		• تاريخ مــــون الأحــاديث
		• التجري <mark>ح للرواة والفاظم وم راتبه</mark>
3.7	أ. د، على عــــــــدالبــــاسط مــــزيد	• التــجـوي د للإسناد أو تدليس التــــرية

وضــوع	اسم الكأتب	رقم الصفح
التحريف في الأسانيد والمتون	أ. د، على عــــــــــــــــــــــــــــــــــ	4.7
التحمل للروايات وطرقه	أدد على عبدالبساسط مسزيد	Y+A
التحويل في الإسناد والمتن	أءد، على عسبدالباسط منزيد	418
تخريج الأحاديث نشأته وأهميته	ا.د.ياسر شحاتة دياب	717
التخريج في كتابة الحديث للساقط مله	° د. على عـــــــالبـــاسط مـــزيد	AYA
التدليس	i.د. محمد محمود بكار	***
تدوين الس نة ومراحله ورد الشبهات خ وله	أ. د. محمد محمود بكار	720
تراجم الرواه والأبواب والأسانيد	أ. د. محمد محمود بكار	40.
تصحيح سند الحديث ومتنه أو أحدهما	أ. د. محمد محمود بكار	77.
تصنيف الأحاديث ومناهجه		410
تعارض الوصل والإرسال أو الرفع والوقف	أ. د. الخشوعي الخشوعي محمد	YV £
التعديل للرواة والنائد ومراتبها	أ. د. الخشوعي الخشوعي محمد	440
تفرد الشقق المسابقة المسابقات المسابقات المسابقة المسابقة المسابقات المسابقات المسابقات المسابقات المس		FAY
تفرد الضعيف	أ. د. الحشوعي الخشوعي محتميد	YAA
التفسير الموقوف على المعجابي	°. د. الحنشوعي الخشوعي محتميد	PAY
تقوية ا لأحاديث بعضها بب عض	'. د. الخشوعي الخشوعي محمد	797
التلفيق في الروايات (في المن وفي المصنفات)		441
التلقين للرواة	أ. د. الخشيوعي الخشيوعي محيم د	*44
تواتر الحديث	ا، د. لخشوعي لخشوعي محمد	799
الشابت من الأحاديث	أ.د. أحمد معبد عبدالكريم	4.4
ثبت مـــروبات المحـــدث		4.4
الثقات من الرواة ومصادر تراجعهم		714
جهالة الراوى وأحكامها	أ.د. لخشوعي لخشوعي محمد	410
الجيد من الحديث	ا. د. رفعت فوزی عبدالمطلب	44.8
الحاسب الألى واستحداماته في علوم السنة	أ. د. أحمد معبد عبدالكريم	441
الحافظ من الرواة والمحدثين (ينظر مبحت الألقاب		
الحديث اصطلاحًا	أ. د. الخـشـوعى الخـشـوعى مـحـمـد	401
الحديث القيدسي والصرق بينه وبين القران الكريم والحديث لنبوي	أ. د الخشوعي الخشوعي محمد	404
لحديث الموضوع		471
الحسسي لذاته		****
الخب ـ ر	أ. د. سعيد محمد صالح صوابي	4 VA

رقم الصفحة	اسم الكاتب	الموضوع
٤٨٣	أ. د. صالح عبد الوهاب الفقي	• الصحيح لغيره
٤٨٥	أ. د. صالح عبد الوهاب الفقي	• الصحيحان
٤٩٠	ا.د.ياسـرشـحـانةدياب	• الضعفاء والمتروكون والمؤلفات فيهم
191	۱. د. مصطفی محمد محمود حسین	• الضعيف من الحديث وحكم روايته والعمل به
0.5	ا.د.احـمـدعـمـرهاشم	• طبقاتاند فاظ
٥٠٥	أ. د. الخيشيوعي الخيشيوعي محتميد	• طبقات الحرواة
٥٠٧	ادد. ياسر شحاتة دياب	• العالى من الأمانيد
017	🖚 د. ياســـر شـــحـــاتة دياب	• العبادل ة من الصحابه
010	ا.د. ياسر شحاتة دياب	• عـرض الحــديث على الشـيخ
٥١٨	ا. د. ياســر شــحــانة دياب	• العربيز من الأحاديث
٠٢٠	ا.د.ياسرشحاتة دياب	 علامات ضبط الحروف عند المحدثين في كتابة الحديث
470	أ. د. ياسر شحاتة دياب	♦ عــلامــات الوضع في الأحــاديث
OTY	أ.د.ياسرشحاتة دياب	• العلة في الحسديث
٥٣٠	اد. ياسر شحاتة دياب	• علم ال م يشربية
244	أ.د.ياسر شحاتة دياب	• علم الحيديث رواية
٥٣٤	ا.د. ياسر شحاتة دياب	• علم دراسة الأسانيد و نظرات دراسة الإساد عمليا وأمثلتها تطبيقيا
010	ا. د. ايمن مـحـمـود مـهـدي	• علم ر جــال الحــديت
001	i. د. ايمن مـحـمـود مـهـدي	 علم مــصطلح الحـديث
700	ا. د. ياسسر شــحـاتة دياب	♦ العنعنة في الرواية
००९	ا، د، مسوسی فسرحسات الزین	● غـريب الفــاظ الحــديث
٣٦٥	أ. د. مسوسي فسرحسات الزين	• الغسريب من روايات الحسديث
٥٦٧	أ. د. مسوسي فسرحسات الزين	• الغلط والغيفلة والوهم في الرواية
۰۷۰	أ. د. أيمن محمود مهدى	• ف ق به الحديث
۳۷۵	i. د. أيمن مـحـمـود مـهــدى	• فهارس الفاظ المحديث ومناهجها؛ وضائح لكل م نهج.
۵۷۸	أ. د. مسوسي فسرحسات الزين	♦ القـ وقلة في رواية الحـديث
۰۸۰	أ. د. أمسوسي فسرحسات الزين	• قول التابعي عير الصريح في رفع الحديث
٥٨٢	أ. د. مــوسى فــرحــات الزين	• قول الصحابي غير الصريح في رفع الحديث
0 \0	i. د. ایمن مسحسمسود مسهسدی	• كتابة الحديث وضبطها
٥٩٠	أ. د. مــوسى فــرحــات الزين	• الكتب السنة ومنزلتها بين كتب الحديث
490	أ. د. مــوسي فــرحــات الزين	• الكشط <u>والحو والضرب في كتب الحديث</u>
098	أ. د. مـــوسى فـــرحـــات الزين	 كنى الرواة والمحدثين والمؤلفات فيها

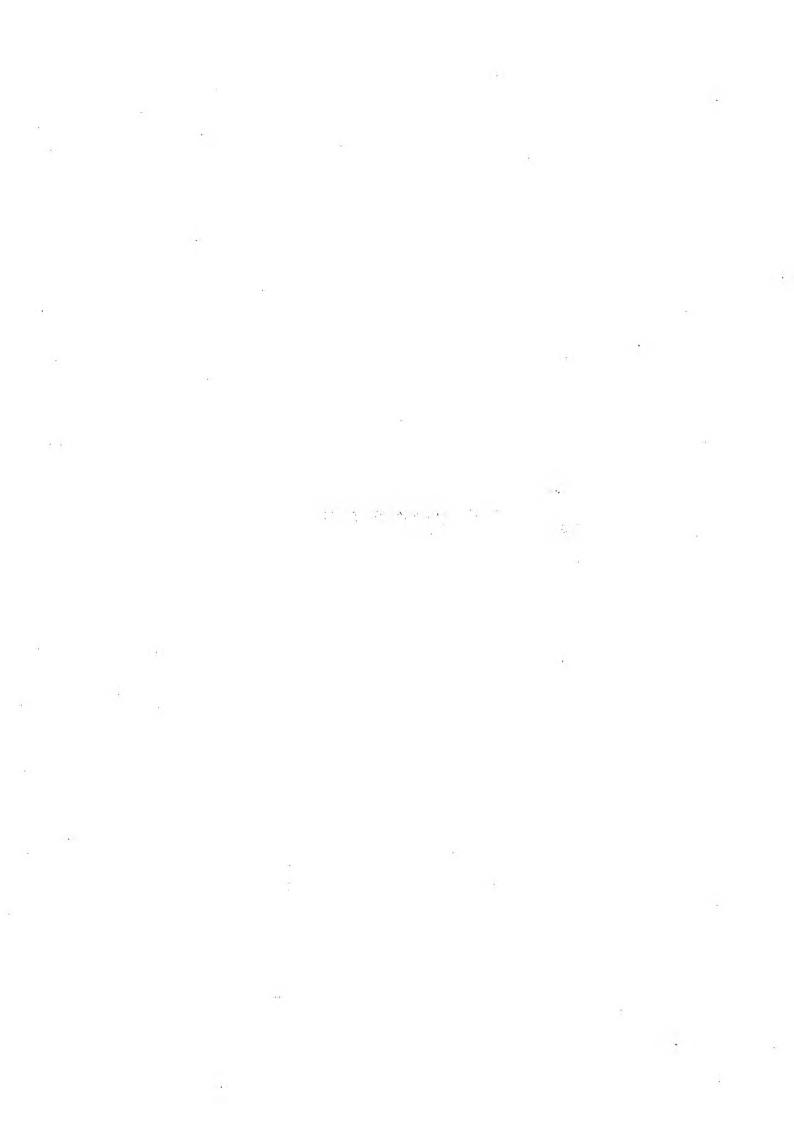
رقم الصفحة	اسم الكاتب	الموضوع
०९९	أ. د. مــوسى فــرحــات الزين	♦اللحق في كتابة الحديث
7.1		● اللحن في قراءة الحديث وفي ضبط كتبه
٦٠٤		• لطائف الإسناد
7.7		• اللقاء والمعاصرة بين الراوى والمروى عنه
٦٠٨		 المؤتلف والختاف من الأسمام والألتاب والأنساب والكنى للرواة
71+		• المؤنن م ن روايات السيف المستحد .
717		• المبهمات خي سند انحديث ومنته والمؤلفات في ذلك .
177		• المتابكات للروايات
775		● المتــروك من الرواه والأحــاديث
770	أد عبدالرحمن عبدالحميد البر	 المتشابه من اسماء الرواه والقابهم وأنسابهم وكناهم
747	أ.د.ياسرشحاتة دياب	• المتـشـابه من الحـديث
74.	أ. د. عبدالرحمن عبدالحميد البر	• المتبصل من الحديث
747	أدد عبدالرحمن عبدالحميد البر	 المتفق عليه من الحديث
778	أ. د. عبدالرحمن عبدالحميد البر	• المتفق والمفترق من الأسمام والأنساب والكنى للرواة
747	أ. د. عبدالرحمن عبدالحميد البر	• متن الحصيث
٦ ٣٨	أ. د. عبدالرحمن عبدالحميد البر	• المجـود من الأحـادين
71:	ا. د. ماهر منصور عبيد الرازق	• المجه و ل من الرواة وحكمه
727	أ. د. محمد محمود أحمد هاشم	• المحرف من سند الحديث أو متنه
787	أ، د، الخـشـوعي الخـشـوعي مـحــمــد	• المحـفـوظ من الحـديث
757		♦ المحكم من الحــديث
719		• مخالفة الثقة لغيره
107	أ. د. محمد محمود أحمد هاشم	• المختلطون من رواة الحديث وحكم روايتهم
701	أ. د. محمد محمود أحمد هاشم	• <u>• • • • • • • • • • • • • • • • • • </u>
707	, , ,	• المخ <u>نف رسون</u>
709		• المدبع حص الرواة
771	أ. د. محمد محمود أحمد هاشم	• المصلح
	(3 -	• المدلس (ينظر مبحث الت
777		• مراتب الحديث الحسن وحجيته
779		• مراتب الحديث الضعيف
٦٧٠		• المسردود مسن السروايسات
٦٧٢	أ. د. ماهر منصور عبد الرازق	• المر <i>سل الخصف</i>

رقم الصفح	اسم الكاتب	ا لمو<u>ض</u> وع
778	أ. د. مناهر منصور عبد الرازق	• مــرسل الصــحــابي
777	أ. د. ماهر منصور عبد الرازق	• المرسل من الحديث
٦٨٠	أ.د. مناهر منصور عبيد الرازق	• المرفوع من الأحاديث
ጎለ ት	أ. د. ماهر منصور عبد الرازق	♦ المزيد في مستصل الأسانية
7.8.2	ا.د.ياسـرشـحـاتة دياب	• المسانيد واثنهم العام في تأليفه ا
ግ ለዓ	أ. د. رفعت فوزى عبد المطلب	• المستخرجات والمؤلمات فيها
797	أ.د. رضعت فورى عبد المطلب	● المستكركات
	من الأحاديث)	 المستفيض من الأحاديث (بنظر مبحث المشهور
799		• المسلسل من الأحساديث
٧٠٤		• المسند من الحسديث
V+7		• المسند من المحسدثين
٧٠٨		• الشبيخ عن الأحديث
V+9		• المشبه المقلوب من أسماء البواق
YII		• <u>مـــشكل افحـــميث</u>
V17		• المشهور من الأحاديث
YY•		• مــشــيــخــات المحــدتين
V*1	أ. د. عمار نجار على عبادالحافظ	• المصافحات في الرواية
٧٣٣	أ. د. عمر نجار على عبدالحافظ	• <u>!tض</u> • <u></u>
VY£		• المطروح من الأحساديث
٧٢٥		• معا <u>حم الشحوخ</u>
**		• معاجم الصحابة
¥ *		• <u>معاجم الفاظ، الحديث</u>
		• معرفة حفاظ الحديث (يبطر مبحث الألقاب العلم
V#1		• المسروف من الأحاديث
V***		• المعضل من الأحاديث
V#£		• المعلق من الأحداديث
٧٣٩		♦ المعلل من الأحسباديث
V/4.6		• المعنعن من الأحادث (ينظر مبحث
V££ V£7		• المضردات من الأسماء والألقاب والنسب والكني
Y Z 1	ـا.د. عالاء عنسر مـحـمـــد مـصنطقي	♦ المقبول من الأصلايث

رقم الصف	اسم الكاتب	الموضوع
Y£A	أ.د.علاءِ عنتر محمد مصطفى	• المقطوع من الأحساديث
٧0٠		• المقلوب من سند الحديث ومتنه
٧٥٣		• المكاتبة بين الراوي والمروى عنه
٧٥٤	أ. د. محمود رشاد خليفة	• من اتفق اسم شيخه واسم الراوي عنه
Yoo	i.د. محمود رشاد خليفة	• من اتفق اسم مواسم ابيه وجده
٧٥٦	ا. د. محمود رشاد خليفة	• من اتفق المهد والم شيخه وشيخ شيخه
٧٥٩	أ.د.أحـمـدعـمـرهاشم	● من اتفق اسمه وكنيته
٧٦٠	أ. د. محمود رشاد خليضة	 من أسند الحديث من الصحابة وتوفى في حياته ﷺ
V11	أ. د. محمود رشاد خليفة	 من تعددت أسماؤهم او القابهم او انسابهم أو كناهم
٧٦٣		 ♦ من حــدث ونسئ مــا حــدث به
V11		• من روى عن أبيه عن جده
AFY	أ. د. محمود رشاد خليضة	• من لم يرو إلا حديثًا واحداً
		• من لم يوعنه الا راوواحد (ينظر مبحث ا
٧٧٠	ا.د.احـمـدعـمـرهاشم	• من وا فق اسم شيخه احم أبيه مس ــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
YY \	ا.د.احـمـدعـمـرهاشم	• من واف قت كنيته اسم أبيه وعكسه
YYY		♦ من وافقت كنيته كنية زوجته
YY T		 المنسوبون إلى عير آبائهم من الرواه والمحدثين
٧٧٤		- ♦ المنقطع من الأحاديث
٧٧٦		• المنكر من الاحساديث
YY A		• المهـــمل من الرواة
	· ·	• الموافقات في الرواية (ينظر مبحث العالى ه
٧٨٠	•	• الموصول من الأصليث
	, C	• الموضوع من الأحاديث (ينظر مبحث الحديد
444		• الموقوف ن الأعايث
YAR	ا. د. على عبد الباسط منزيد	• النازل من الأسانيد
VA9		• ناسخ ال حديث ومنسوحه
V90		• نسب الرواة التي على خــلاف ظاهرها
Y4Y		• النسخ <u>والصحف الحديث بــة</u>
V99		
Alt		• نقل الح <mark>ديث من المصاد</mark> ر : حكمة وضوابطة
۸۱٦	أ. د، على عبد الباسط مرزيد	• الواه <u>ى • ن الأ • البيث</u>

الموضيوع	اسم الكاتب	رقم الصفح
• الـوحــــدانداندان	أ. د. رفعت فوزي عبدالمطلب	A1A
• الوصية بكتب الحديث ورواية الموصى له بها	ا.د. سعید محمد صالح صوابی	AYI
• مناهج المحدثين		۸۲۵
• مناهج المحدثين «تعريضها؛ وطريقة معرفتها		
- وأهمية د راستها		AYY
• الدور الأول: منهج المحدتين في عصـر الرسول ﷺ		
وصحابته الكرام حتى نهاية القرن الأول الهجرى	۱.د.ع زت عطية	444
 الدور الثانى: مناهج المحدثين فى عصر التابعين 		
واتباعهم	أ. د. أحمد محرم الشيخ ناجى	Ato
•الدور ا <u>لشالث : السنة في القين الشالث المحري</u>		4
والنصف الأول من القرن الرابع الهجرى	أ.د. مروان محمد مصطفى شاهين	۸۷۱
 الدور الرابع مناهج الحدثين من منتصف القرن 	_	
الرابع إلى منتصف القرن السابع من (٣٥٠ - ٣٥٠هـ).		444
• الدور ال اختامس ، مناسع المستشين من منتسب		
القرن السابع حتى أواخر القرن العاشر الهجرى	ا.د. رفعت فوزى عبد الطلب	47/
 الدور السادس: مناهج المحدثين من أوائل الفرن 		
الحادي عشر إلى أوائل القرن الرابع عشر الهجري	أ.د. إحمد محرم الشيخ ناجي	1 1
● الدور السابع : مناهج المحدثين من منتصف القرن		-
الرابع عشر الهجري وحتي الآن	<u>i.د. ا</u> حمد محرم الشيخ ناجى	1.41
		1.51





رقم الإيداع ١٧٩٦٤ / ٢٠٠٣

7 ...

الترقيم الدولى I.S.B.N. 977 - 205 - 137 - 0